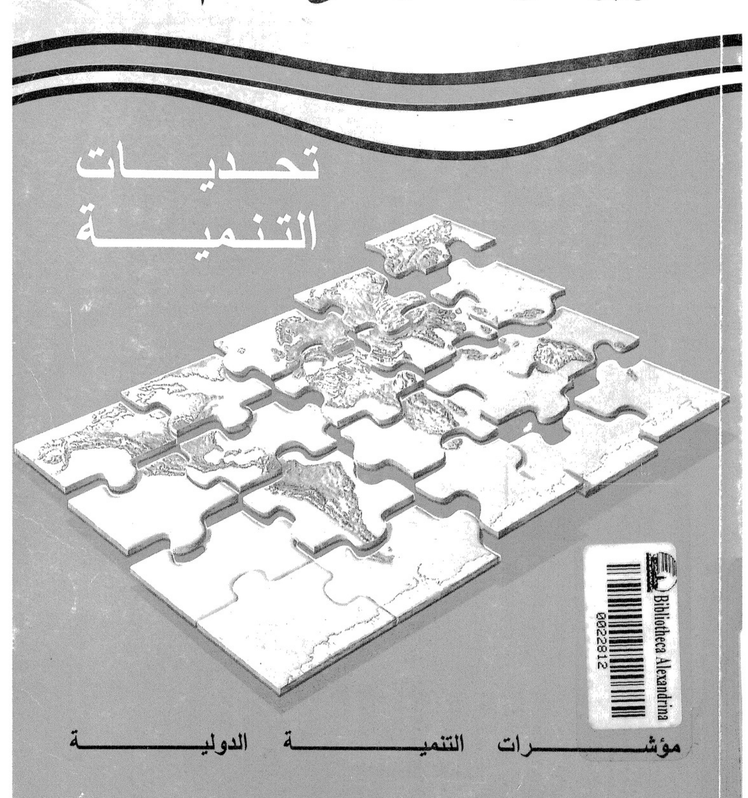
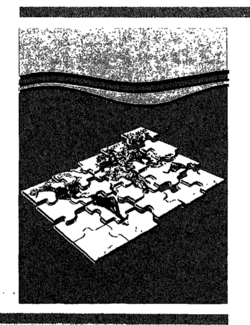
تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١



مؤشرات التنمية الدولية



تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١
تحديات التنمية

البنك الدولى
World Bank 1818 H Street, N.W.. Washington,
D.C. 20433, U.S.A.

الطبعة الأولى حزيران / يونيو ١٩٩١

إن التسميات والتصنيفات والحدود والألوان المستخدمة فى خرائط *تقرير عن التنمية فى العالم* ، لا تعنى ضمنا أى حكم من قبل البنك الدولى والهيئات التابعة له على المركز القانونى أو غيره لأى من الأقاليم ، أو تصديق أو قبول لأى حدود .

لا يضمن البنك دقة البيانات المدرجة فى هذا المنشور ولا يتحمل أى مسئولية من أى نوع عن نتائج استخدامها .

ISSN 0163-5085

ادرجت مكتبة الكونجرس (الولايات المتحدة الأمريكية) الطبعة الانجليزية من هذا المطبوع المسلسل على النحو التالى :

World development report, 1978-
[New York] Oxford University Press.
v. 27 cm. annual.
Published for The World Bank.
1. Underdeveloped areas-Periodicals. 2. Economoic development-Periodicals. 1. International Bank for Reconstruction and Development.
HC59.7.W659 330.9'172'4 78-67086



أعد الترجمة العربية : مركز الأهرام للترجمة والنشر
طبع بمطابع الأهرام التجارية ـ قليوب
مؤسسة الأهرام
شارع الجلاء
القاهرة
جمهورية مصر العربية



تمهيد

يستخلص *تقرير عن التنمية فى العالم* ١٩٩١ ، وهو التقرير الرابع عشر فى هذه السلسلة السنوية ، الدروس المستفادة من فترة تزيد على أربعين عاما من تجربة التنمية . ويسعى هذا التقرير ، إلى جانب تقرير العام الماضى عن الفقر وتقرير العام القادم عن البيئة ، لتقديم نظرة عامة شاملة لجدول أعمال التنمية .

لقد بدأ عقد التسعينات بتغييرات مثيرة . فقد استهلت بلدان كثيرة فى شرقى أوروبا وفى أماكن أخرى إصلاحات طموحة لنظمها الاقتصادية والسياسية . وجاءت هذه الإصلاحات انعكاساً للشواهد المتراكمة بشأن السياسات الاقتصادية والتغييرات الأساسية فى البيئة السياسية . فالناس يسعون للإفلات من الفقر والقمع وللظفر بالسيطرة على مصائرهم وإيجاد حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم ، ليس فقط فى أوروبا الشرقية ، بل أيضا فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط . وعلى أساس هذه الخلفية من عمليات الانتقال ، يربط تقرير هذا العام فيما بين المناقشات التاريخية التى استند إليها واضعو السياسات فى قراراتهم الماضية ، ودروس التجربة ، والفكر المتطور حول أفضل سبل العمل .

ويتعلق واحد من أهم الدروس المستفادة ، بالتفاعل بين الدولة والسوق فى دعم التنمية . وتبين التجربة أن النجاح فى تعزيز النمو الاقتصادى والإقلال من الفقر يغدو أكثر احتمالا عندما تكمل الحكومة عمل الأسواق ، أما عندما يتصادمان فإن ذلك يفضى إلى فشل ذريع ، ويصف التقرير نهجا مشجعا للسوق تتيح فيه الحكومات للأسواق الفرصة لأن تؤدى وظيفتها بصورة جيدة ، وتركز الحكومات فيه تدخلها على المجالات التى يثبت أن الأسواق غير ملائمة لها .

ويتناول التقرير أربعة جوانب للعلاقة بين الحكومات والأسواق . الأول ، أن الاستثمار فى البشر يتطلب دورا كفؤا للقطاع العام . فالأسواق عموما لا تستطيع وحدها أن تكفل حصول الناس ، خاصة أشدهم فقرا ، على القدر الكافى من التعليم والرعاية الصحية والتغذية وخدمات تنظيم الأسرة . والثانى ، أن وجود مناخ مشجع أمر جوهرى لازدهار المشروعات - مناخ يتضمن المنافسة وتوافر البنية الأساسية والمؤسسات الكافية . فالمنافسة تدعم الابتكار ونشر التكنولوجيا والاستخدام الكفء للموارد . والثالث ، أن التنمية الاقتصادية الناجحة تقتضى تكامل البلدان مع الاقتصاد العالمى . فالانفتاح على التدفقات الدولية من السلع والخدمات ورأس المال والعمل والتكنولوجيا والأفكار ، يستحث التنمية الاقتصادية . والرابع ، أن وجود أساس مستقر للاقتصاد الكلى أمر جوهرى للتقدم المستديم . واستعادة ثقة القطاع الخاصة تعد حاليا تحديا أساسيا بالنسبة لبلدان كثيرة لها تاريخ طويل فى عدم استقرار الاقتصاد الكلى .

ما هى آفاق التنمية السريعة فى السنوات القادمة ؟ يوضح التقرير أن وجود مناخ دولى موات أمر حاسم للتنمية مستقبلا . ويتزايد تأثير السياسات التى تتبعها البلدان الصناعية على التنمية ، مع اتجاه عدد متزايد من البلدان النامية صوب الخارج وتزايد اعتماد العالم على بعضه البعض أكثر فأكثر . لكن التقرير يؤكد أن مستقبل البلدان النامية بين أيديها هى فى المحل الأول . فالسياسات والمؤسسات المحلية بيدها مفتاح التنمية الناجحة . ويخلص التقرير إلى أنه مع الإصلاحات القوية والمستمرة فى الداخل ، يمكن زيادة وتيرة التنمية بصورة كبيرة ـ للخروج بملايين من البشر من إسار الفقر فى نهاية العقد .

ويتضمن *تقرير عن التنمية فى العالم* ١٩٩١ ، على غرار التقارير السابقة ، مؤشرات التنمية الدولية ، التى تقدم إحصاءات اجتماعية واقتصادية منتقاة عن ١٢٤ بلدا ، وهو دراسة أجرتها هيئة العاملين بالبنك ، والأحكام الواردة فيه لا تعكس بالضرورة آراء مجلس الإدارة أو الحكومات التى يمثلها أعضاؤه .

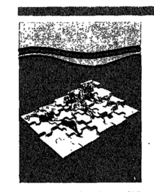
باربر ب . كونبل
رئيس البنك الدولى

٣١ آيار / مايو ١٩٩١

اعد هذا التقرير فريق يقوده فينود توماس ويضم سورجيت س . بهالا ، روى كويتنهو ، شاهروخ فاردوست ، آن ى . هاريسون ، دانيل كاوفمان ، اليزابث م . كنغ ، كينث ك . مايرز ، بيتر أ بترى ، و ن . روبرتو زاغا . وعاون فى اعداده عن كثب وقدم المشورة على نطاق واسع ، ت .ن . سرينيفا سان ، مارك روزنزويغ ، وفرانسيسكو ساغاشى . وتلقى الفريق المساعدة من سوشنجيت بانديوبادهياى ، فرنادو . ج . باتيستا ، ماريان فاى ، جون ايشام ، كالى كوندرى ، ستيفان كريجر ، و يان وانغ . ولعب ستانلى فيشر دورا رئيسيا فى المراحل الأولى من اعداد التقرير . وتم القيام بالعمل فى ظل التوجيه العام لـ « لورنس هـ . سومرز » .

وقدم كثيرون آخرون ، داخل البنك وخارجه ، تعليقات ومساهمات مفيدة (انظر المذكرة البيبليوغرافية) . واعدت ادارة الاقتصاد الدولى البيانات والتقديرات المستقبلية المعروضة فى الفصل الأول والملحق الاحصائى . كما انها مسؤولة عن مؤشرات التنمية الدولية . وضمت هيئة العاملين فى انتاج التقرير ، كاثرين كلاين دال ، كونى ايزنك ، الفريد ف . ايمهوف ، هيو نيس ، كاثى روزن ، والتون روزنكست ، و بريان ج . سفيكهارت . وقدم جيفرى ن . ليكسل ، جريجورى جورج براكاس ، وايريك م . ساكس ، الخدمات الخاصة بالخرائط . وقدمت ايريس اندرسون وجين كينيشيا المساعدة الخاصة بالمكتبة . ورأست فريق العاملين المعاونين ، رودا بليد ـ تشارست ، وضم لايتان آلى ، تريندداد س . انجلس ، ولوبيتا ماثيسن . وكان كليف كروك هو المحرر الرئيسى .

ويعرب الفريق عن كل الاحترام والامتنان للمشورة والدعم القيمين اللذين قدمهما البروفسور بيلا بلاسا (١٩٢٨ ـ ١٩٩١) . فقد قدم مساهمات قيمة فى هذا العدد وفى العدد الماضى من *تقرير عن التنمية فى العالم* ، ساعدت فى فهم التنمية . ويذكر الفريق باعزاز ديفيد أ . رينلت (١٩٦٤ ـ ١٩٩١) الذى اسهم فى هذا التقرير .



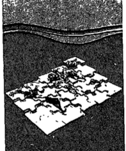
المحتويات

الإطارات

أشكال النص

جداول النص

جداول التذييل الاحصائى



التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات

ملاحظة بشأن انتقاء البيانات

تغطى البيانات المستخدمة فى هذا *التقرير عن التنمية فى العالم* مدى واسعا من الفترات الزمنية وهى مأخوذة من أكثر من ١٠٠ بلد (صناعى ونام على حد سواء) . وكان توافر البيانات هو المعيار الأساسى لاستخدامها ، وتباينت المعايير الأخرى من فصل إلى فصل . وللإطلاع على التفاصيل ، أنظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الأساسى .

مجموعات البلدان

لأغراض عملية وتحليلية ، فإن المعيار الرئيسى الذى يستخدمه البنك الدولى فى تصنيف الاقتصادات هو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . وتم تصنيف كل اقتصاد باعتباره منخفض الدخل ، أو متوسط الدخل (ينقسم فرعيا إلى اقتصاد الدخل المتوسط الأدنى واقتصاد الدخل المتوسط الأعلى) أو مرتفع الدخل . وبالإضافة إلى التصنيف حسب الدخل ، تستند مجموعات تحليلية أخرى إلى المناطق والصادرات ، ومستوى الديون الخارجية .

وفى هذا الإصدار من *تقرير عن التنمية فى العالم* وملحقة الإحصائى ، ومؤشرات التنمية الدولية ، أدخلت تعديلات طفيفة على تصنيف البلدان ، تمثلت فيما يلى : (أ) وضعت مجموعة الدول « غير الأعضاء التى لا تقوم بالإبلاغ » تحت عنوان « الاقتصادات الأخرى » وتشمل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وألبانيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وكوبا فحسب ، (ب) حل محل « إجمالى الاقتصادات التى تقوم بالإبلاغ » عنوان « العالم » ، ويلاحظ أن تعريف « مصدرو النفط » قد تغير (انظر التعريف فى المجموعات التحليلية أدناه) . ويستخدم هذا التقرير ، مثل التقارير السابقة ، أحدث تقديرات لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى لتصنيف البلدان . ومن ثم فإن التركيب القطرى لكل مجموعة من مجموعات الدخل قد يتغير من تقرير لآخر . وإذا ما تحدد التصنيف لأى تقرير ، فإن كل البيانات التاريخية الواردة فيه تستند إلى نفس المجموعات القطرية . والمجموعات القطرية المستخدمة فى هذا التقرير محددة كالآتى :

- *اقتصادات منخفضة الدخل :* وهى التى بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ٥٨٠ دولارا فى عام ١٩٨٩ .
- *اقتصادات متوسطة الدخل :* وهى التى بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى أكثر من ٥٨٠ دولارا وأقل من ٦٠٠٠ دولار فى ١٩٨٩ . وهناك تقسيم إضافى ، بلغ فيه نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى ١٩٨٩ ، ٢٣٣٥ دولارا ، للتمييز بين اقتصادات الدخل المتوسط الأدنى واقتصادات الدخل المتوسط الأعلى .
- *اقتصادات مرتفعة الدخل :* وهى التى بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الإجمالى ٦٠٠٠ دولار أو أكثر فى ١٩٨٩ .

وقد أشير أحيانا إلى اقتصادات الدخل المنخفض والدخل المتوسط باعتبارهما اقتصادات نامية ، وقد استخدم هذا المصطلح للتبسيط ، ولا يقصد به أن كل الاقتصادات فى المجموعة تشهد تطورا متماثلا أو أن الاقتصادات الأخرى قد وصلت إلى مرحلة مفضلة أو نهائية فى التنمية .

فالتصنيف حسب الدخل لا يعكس حالة التنمية بالضرورة . (ففى مؤشرات التنمية الدولية ، أشير بالرمز + إلى الاقتصادات التى صنفتها الأمم المتحدة على أنها مرتفعة الدخل ، وإلا اعتبرتها سلطاتها اقتصادات نامية) . ولا يعنى استخدام مصطلح « بلدان » للإشارة إلى الاقتصادات حكما ما من قبل البنك الدولى على المركز القانونى أو غيره لأى إقليم .

• الاقتصادات الأخرى : هى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وألبانيا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وكوبا . وفى الجداول الرئيسية لمؤشرات التنمية الدولية ، عرضت إجماليات فحسب بالنسبة لهذه المجموعة ، لكن الإطار أ - ٢ فى الملاحظات التقنية على مؤشرات التنمية الدولية يتضمن مؤشرات أساسية وردت عن كل بلد من هذه البلدان .

• العالم : ويضم كل الاقتصادات بما فى ذلك الاقتصادات التى يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ، والتى لم تعرض بصورة منفصلة فى الجداول الرئيسية . وللإطلاع على أساليب التجميع المستخدمة للحفاظ على نفس المجموعة القطرية على مر الزمن ، أنظر الملاحظات التقنية على مؤشرات التنمية الدولية .

مجموعات تحليلية

لأغراض تحليلية استخدمت تصنيفات متداخلة أخرى تستند أساسا إلى الصادرات أو إلى الديون الخارجية بالإضافة إلى المجموعات القطرية الجغرافية . والقوائم الواردة أدناه هى عن الاقتصادات الواقعة فى هذه المجموعات التى يزيد عدد سكانها عن المليون نسمة . أما البلدان التى يقل سكانها عن المليون ، فقد أدرجت فى إجماليات المجموعات ، رغم أنها لم تعرض منفصلة .

• *البلدان المصدرة للنفط* هى البلدان التى تمثل صادراتها من النفط والغاز بما فى ذلك إعادة التصدير ٥٠ فى المائة على الأقل من صادراتها من السلع والخدمات . وهى الإمارات العربية المتحدة ، انغولا ، البحرين ، بروني ترينداد وتوباغو ، جبل طارق ، الجزائر ، جمهورية إيران الإسلامية ، جمهورية الكنغو الشعبية ، العراق ، عمان ، فنزويلا ، قطر ، ليبيا ، المملكة العربية السعودية ، نيجيريا ، ورغم أن الاتحاد السوفياتى يفى بالمعيار المقرر ، فقد استبعد من هذه المجموعة بسبب نقص البيانات .

• *البلدان متوسطة الدخل المثقلة بالديون* (مشار إليها اختصاراً بتعبير المدينة بصورة باهظة فى مؤشرات التنمية الدولية) هى عشرون بلدا يقدر أنها لاقت صعوبات شديدة فى خدمة الدين . وتعرّف بأنها بلدان تكون فيها ثلاثة من النسب الرئيسية الأربع فوق المستويات الحرجة : نسبة الديون إلى الناتج القومى الإجمالى (٥٠ فى المائة) ، نسبة الديون إلى الصادرات من السلع وجميع الخدمات (٢٧٥ فى المائة) ، نسبة خدمة الدين المستحقة إلى الصادرات (٣٠ فى المائة) ، نسبة الفوائد المستحقة إلى الصادرات (٢٠ فى المائة) . والبلدان العشرون هى : الأرجنتين ، إكوادور ، أوروغواى ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، بولندا ، السنغال ، شيلى ، فنزويلا ، الفلبين ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، جمهورية الكنغو الشعبية ، جمهورية مصر العربية ، المغرب ، المكسيك ، نيكاراغوا ، هندوراس ، هنغاريا .

• *أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى* ، وهى مجموعة فرعية من « اقتصادات الدخل المرتفع » ، وتضم أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى عدا البرتغال وتركيا واليونان التى أدرجت ضمن اقتصادات الدخل المتوسط .

المناطق الجغرافية (اقتصادات الدخل المنخفض والدخل المتوسط)

• *افريقيا جنوب الصحراء* تشمل جميع البلدان الواقعة جنوب الصحراء باستثناء جنوب افريقيا .

• *أوروبا والشروق الأوسط وشمال افريقيا* : وتشمل البلدان الأوروبية متوسطة الدخل : البرتغال ، بلغاريا ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ، واليونان ، وجميع اقتصادات شمال افريقيا والشرق الأوسط وأفغانستان . وبالنسبة لبعض التحليلات فى تقرير عن التنمية فى العالم ، عولجت مجموعة أوروبا الشرقية (بولندا ، رومانيا ، هنغاريا ، ويوغوسلافيا) بصورة منفصلة .

• *شرق آسيا* وتشمل جميع الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل فى شرق وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادى . وشرق تايلند والصين بما فيها هذان البلدان .

• *جنوب آسيا* وقوامها باكستان ، بنغلاديش ، بوتان ، سرى لانكا ، ميانمار ، نيبال والهند .

• *أمريكا اللاتينية والكاريبى* وتشمل كل اقتصادات

٥

أمريكا والكاريبى جنوبى الولايات المتحدة .

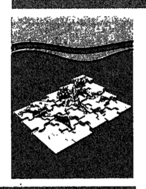
ملاحظات خاصة بالبيانات

- *البليون* هو ١٠٠٠ مليون .
- *التريليون* هو ١٠٠٠ بليون .
- *الأطنان* هى أطنان مترية وتساوى ١٠٠٠ كيلو جرام أو ٢٢٠٤,٦ رطلا .
- *الدولارات* هى دولارات الولايات المتحدة الحالية ما لم ينص على خلاف ذلك .
- معدلات *النمو* تستند إلى بيانات الأسعار الثابتة . وقد حسبت ـ ما لم ينص على خلاف ذلك ـ باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، انظر الملاحظة التقنية لمؤشرات التنمية الدولية ، للإطلاع على تفاصيل هذه الطريقة .
- *الرمز /* فى التواريخ مثل « ١٩٨٨ /١٩٨٩ » معناه أن الفترة الزمنية قد تقل عن عامين وإن كانت تمتد عبر سنتين شمسيتين وتشير إلى سنة محصولية ، أو سنة مسح ، أو سنة مالية .
- *الرمز* ٠٠ فى الجداول معناه عدم توافر البيانات .
- *الرمز* ـ فى الجداول معناه عدم الانطباق .
- *العلامة صفر* فى الجداول تعنى صفر أو كمية أقل من نصف الوحدة بينة وليست معروفة على نحو أدق .

التاريخ الفاصل لكل البيانات الواردة فى مؤشرات التنمية الدولية هو ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٩١ .

قد تختلف البيانات التاريخية الواردة فى هذا التقرير عن تلك الواردة فى إصدارات سابقة بسبب استمرار استيفاء البيانات إلى آخر لحظة كلما توافرت بيانات أفضل أو بسبب التغيير إلى سنة أساس جديدة بالنسبة لبيانات الأسعار الثابتة ، وبسبب التغيير فى التكوين القطرى لمجموعات الدخل والمجموعات التحليلية .

المصطلحات الاقتصادية والديمغرافية ورد تعريفها فى الملاحظة التقنية المتعلقة بمؤشرات التنمية الدولية .



نظرة عامة

إن التنمية هى أهم تحد يجابه الجنس البشرى . فرغم الفرص الهائلة التى تهيأت بفضل الثورات التكنولوجية فى القرن العشرين ، فإن ما يقرب من بليون شخص ـ أى خمس عدد سكان العالم ـ يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم ، وهو مستوى للمعيشة بلغته أوروبا الغربية والولايات المتحدة منذ مئتى عام خلت .

إن مهمة التنمية هى مهمة تبعث على الرهبة ، ولكن ليس ثمة سبب يدعو إلى القنوط . فخلال السنوات الأربعين الماضية حقق كثير من البلدان النامية تقدما بخطوات باعثة على الدهشة . وحقق كثير منها مكاسب هائلة فى الصحة والتعليم . وشهد بعضها ارتفاع متوسطات دخلها أكثر من خمسة أضعاف ، وهو معدل للتقدم غير معهود بالمقاييس التاريخية . ولئن عزّ التأكد من أى شيء آخر ، فسندرك أن التنمية السريعة الدائمة ليست حلما ميئوسا منه ، بل هى واقع يستطاع تحقيقه .

ومع ذلك كان أداء كثير من البلدان أداء هزيلا ، وانخفضت مستويات المعيشة فى بعضها انخفاضا فعليا فى السنوات الثلاثين الماضية . وهذا هو السبب فى أن الفقر ما برح يمثل مشكلة لها مثل هذه الجسامة ، وفى أن التقدم الاقتصادى الكبير لم يمس الملايين من الناس حتى الآن . والتعارض الحاد بين النجاح والفشل هو نقطة البدء فى *تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١* . فَلِمَ كانت تجارب الأمم على هذا القدر من التباين ؟ وما الذى يتعين على البلدان النامية عمله إذا ما أريد للانتاجية ولرفاهية شعوبها أن يطر دا سريعا فى العقد المقبل ؟ وما الذى يستطيع المجتمع الدولى عمله لاستنهاض التنمية والتخفيف من حدة الفقر ؟ هذه جميعا أسئلة يشتد الالحاح عليها لأن أكثر من ٩٥ فى المائة من الزيادة التى ستطرأ على القوى العاملة فى العالم خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة ستكون من نصيب العالم النامى .

إن العمليات التى تحرك التنمية الاقتصادية هى عمليات غير مفهومة فهما تاما بحال . ولكن هناك الشيء الكثير الذى يستطاع تعلمه من التجارب . والتاريخ يوضح فوق كل شيء أن السياسات والمؤسسات الاقتصادية هى عنصر حاسم ، وهو أمر مشجع لانطوائه ضمنا على أن فى وسع البلدان التى فشلت فى تحقيق الازدهار أن تعمل بأفضل مما عملته . ولكنه أيضا أمر يبعث على التحدى ، لأنه يقضى على الحكومات فى كل مكان (وليس فى البلدان النامية وحسب) وعلى الوكالات المتعددة الأطراف كذلك بأن تدخل فى حسبانها العوامل التى تنهض بالتنمية وأن تقوم بتسخيرها .

وثمة قضية محورية فى التنمّية ، هى الموضوع الرئيسى فى هذا التقرير ، ألا وهى التفاعل بين الحكومات والأسواق . فهذه القضية ليست قضية تدخل تقابلها قضية حرية النشاط الاقتصادى « دعه يعمل » ـ وهو تقسيم شائع بين نقيضين وإن يكن خاطئا ـ فالأسواق التنافسية هى أفضل وسيلة عرفت حتى الآن لتنظيم انتاج السلع والخدمات وتوزيعها بكفاءة . والمنافسة المحلية والخارجية تهيىء الحوافز وتطلق العنان للقدرة على تنظيم المشروعات وللتقدم التكنولوجى . ولكن الأسواق لا تستطيع أن تعمل فى فراغ ـ وهى تحتاج إلى اطار قانونى وتنظيمى ، الحكومات هى وحدها القادرة على توفيره . وأحيانا تبرهن الأسواق فى مهام أخرى كثيرة على أنها عاجزة أو فاشلة تماما . وهذا هو

السبب الذى من أجله يتعين على الحكومات مثلا أن تستثمر فى البنية الأساسية ، وأن توفر الخدمات الأساسية للفقراء . فالقضية ليست قضية إما الدولة وإما السوق : فلكل منهما دور كبير ولا بديل عنه .

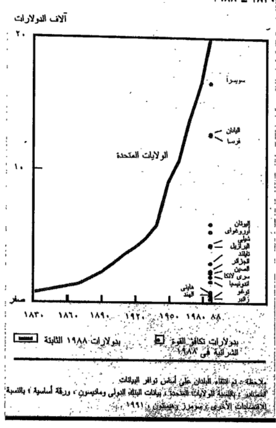
وهناك توافق فى الآراء يظهر بصورة تدريجية يحبذ منهاجا للتنمية « مشجعا للسوق » ويعتمد عليه . وفى التقرير وصف للعناصر المختلفة لهذه الاستراتيجية وكيف يتأتى تطبيقها فى تشكيلة واسعة من الاطارات القطرية . وهو يذهب إلى أبعد من هذا : فيبين طرق التكامل التى تتضافر بها الأسواق والحكومات معا . فإذا تسنى للأسواق أن تعمل بصورة سليمة ، وسمح لها بذلك أمكن تحقيق مغنم اقتصادى كبير . وإذا فشلت الأسواق وتدخلت الحكومة بحذر وحكمة ردا على ذلك ، أمكن تحقيق مغنم آخر . وأما إذا تم الجمع بين هذين ، فإن الدلائل توحى بأن الكل سيكون أعظم من الجزء . وعندما عملت الأسواق والحكومات فى تناغم جاءت النتائج باهرة ، ولكن عندما عملتا متعارضتين كان للنتائج وقع الكارثة .

الاقتصاد العالمى فى مرحلة انتقال

هيأت التغييرات التكنولوجية التى حدثت فى هذا القرن للبلدان أن تستخدم مواردها استخداما أوفر إنتاجية منه فى أى وقت مضى . وتحسنت أوضاع المعيشة تحسنا فاق الإدراك ، لا فى البلدان الصناعية وحسب ، بل كذلك فى معظم البلدان النامية . ويبدو أن وتيرة هذا التحسن تتسارع مع مرور الوقت . فقد أعوز المملكة المتحدة ستون عاما لكى تضاعف دخل الفرد الحقيقى بها ، وكان ذلك ابتداء من عام ١٧٨٠ ، وهو انجاز سايره كثير من البلدان النامية خلال عشرين عاما بعد الحرب العالمية الثانية .

وضاقت الفجوة بصورة مثيرة فى الدخل الحقيقى بين البلدان الصناعية وبعض البلدان النامية ، ولا سيما فى شرقى آسيا منذ الحرب العالمية الثانية . ولكن الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية فى مناطق أخرى اتسعت . وكان عقد الثمانينات عقدا عصيبا بالنسبة لمعظم البلدان ، ورغم أن دخل الفرد فى الصين والهند ـ وهما أكثر البلدان ازدحاما بالسكان ، وفى آسيا بأسرها ـ نما نموا كبيرا . وفى ربع القرن الأخير نما دخل الفرد نموا يسيرا فى بلدان مثل الأرجنتين وبيرو وجامايكا ونيجيريا وانخفض فى أوغندا وزائير وزامبيا ونيكاراغوا . وفى عدد كبير من البلدان الفقيرة يقل الدخل الحقيقى للفرد بدرجة كبيرة عنه فى الولايات المتحدة فى أوائل القرن التاسع عشر

شكل ١ متوسط دخل الفرد : بلدان منتقاه فى ١٩٨٨ بالمقارنة بالولايات المتحدة
١٨٣٠ ـ ١٩٨٨

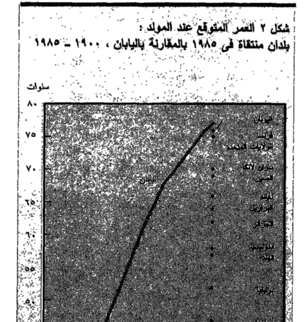


ملاحظة : تم انتقاء البلدان على أساس توافر البيانات.
المصادر : بالنسبة للولايات المتحدة ، بيانات البنك الدولى وماديسون ، ورقة أساسية ؛ بالنسبة للاقتصادات الأخرى ، سومرز وهيستون ، ١٩٩١ .

(الشكل ١) . إلا أن الفجوات بين الأغنياء والفقراء فى وفيات الأطفال والعمر المتوقع ضاقت بدرجة أسرع . وذلك راجع إلى انتشار التكنولوجيا الطبية ووسائل حماية الصحة البيئية وإلى النوعية الأفضل من التغذية والتعليم وإلى الحدود الطبيعية للانجاز فى هذه المؤشرات (الشكل ٢) .

إن السؤال الحاسم بالنسبة للمستقبل هو : هل تسمح السياسات القومية والدولية باستغلال الامكانات التى ولدها التقدم التكنولوجى ؟ فالتنمية الدائمة تحتاج إلى استتباب السلام . والحرب وعقابيلها فى الشرق الأوسط قد نشرت سحابة من الشك على تلك المنطقة . وما انفك الصراع الاثنى والحروب الأهلية والمنازعات الدولية وكذلك الكوارث الطبيعية تدمر القاعدة الهشة للتنمية فى كثير من أجزاء العالم . ويؤخذ من التقديرات المتحفظة أن الحروب منذ عام ١٩٥٠ كانت مسؤولة مسؤولية مباشرة عن وفاة ٢٠ مليونا ،

شكل ٢ العمر المتوقع عند المولد :
بلدان منتقاة فى ١٩٨٥ بالمقارنة باليابان ، ١٩٠٠ - ١٩٨٥



ملاحظة : تم اختيار البلدان على أساس توافر البيانات .
المصادر : بيانات البنك الدولى ، الأمم المتحدة ، ١٩٩١ .

ويتضمن هذا الرقم أكثر من ١٢ مليونا ماتوا فى الحروب الأهلية فى البلدان النامية . ولم يكن أهم سبب للمجاعة فى البلدان النامية فى السنين الأخيرة متمثلا فى قصور الناتج الزراعى أو الفقر وإنما السبب الذى فاق ذلك بكثير هو الصراع العسكرى .

والتنمية السريعة تحتاج بدورها إلى توسّع فى التكامل الاقتصادى بالنسبة للجميع . فالحدود التى تفصل بين الأسواق القومية للسلع ورؤوس الأموال والعمالة مستمرة فى التآكل ، والتجارة العالمية توسعت بأكثر من ٦ فى المائة فى السنة منذ عام ١٩٥٠ ، وهو أسرع بنسبة تزيد على ٥٠ فى المائة من النمو فى الناتج . ثم أن التكامل العالمى فى التجارة والاستثمار وتدفقات عناصر الانتاج والتكنولوجيا والاتصالات قد أخذ يربط الاقتصادات معا . ولكن غدا لناظره قريب لنرى ما إذا كان هذا الاتجاه سيستمر .

ولا ريب فى أن التعرض المتزايد للمؤثرات الخارجية من شأنه أن تصبح البلدان النامية مستهدفة للمخاطر . فأوجه العجز المالى المرتفع فى البلدان الصناعية ، وأسعار الفائدة الدولية التى تؤذن بارتفاع ، وضعف المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة ، وتدهور بعض جوانب الوضع المالى فى اليابان ، والمفاوضات المتطاولة بلا حسم فى جولة أوروغواى الخاصة بالمحادثات التجارية ، هذا كله له ضريبته . ولكن التكامل العالمى فى تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة له بدوره منافع هائلة ، إذ ينهض بالمنافسة والكفاءة ، ويتيح للبلدان الفقيرة أسباب الوصول إلى المعارف الأساسية فى الطب والعلوم والهندسة .

والتنمية المستمرة تتوقف على الأوضاع العالمية - وبصفة خاصة على السياسات القطرية . ومن وقت قريب أقدمت بلدان فى أوروبا الشرقية على برامج طموحة للاصلاح الاقتصادى . وتلمس الاتحاد السوفياتى طريقه فى وجه متاعب التحول الاقتصادى والسياسى . وأقدم عدد من البلدان النامية على إجراء تحسينات سياسية شبيهة بما حدث قبلا فى أماكن أخرى . واكتسحت الديمقراطية شرقى أوروبا وكذلك أجزاء من العالم النامى .

وقد أعد موظفو البنك الدولى تقديرات مستقبلية عن الاقتصاد العالمى فى عقد التسعينات . فإن لم تحدث صدمات معاكسة كبيرة ، وإن اتبعت سياسات جيدة على وجه عام ، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقى فى البلدان الصناعية قد ينمو بحوالى ٢,٥ فى المائة فى السنة (الجدول ١) . ومن الممكن تحقيق هذا مع وجود معدل للتضخم بنسبة ٣-٤ فى المائة ، وسعر حقيقى للفائدة يقرب من ٣ فى المائة . وإذا توسعت التجارة العالمية بنسبة تزيد على ٥ فى المائة فى السنة - واستمرت اصلاحات السياسة الأخيرة وعززت ، فإن دخل الفرد الحقيقى فى البلدان النامية قد ينمو بنحو ٣ فى المائة فى السنة . ومن شأن الأحوال الخارجية الأفضل أو الأسوأ أن ترفع من هذه النتيجة أو تخفضها بنسبة مئوية ٠,٥ - ١ نقطة مئوية . وهناك سيناريوهات أكثر تطرفا (مثل انخفاض معدلات النمو فى البلدان الصناعية بدرجة كبيرة) وهى وإن تكن مقبولة إلا أنها غير محتملة فى فترة تمتد إلى عقد من الزمان .

وتوحى الدراسات القطرية التى تعزز هذه التقديرات المستقبلية بأن من المحتمل ، فى ظل اصلاحات أشد حزما وشمولا ، أن يتحسن نمو دخل الفرد فى المدى الطويل فى البلدان النامية بنسبة مئوية تتفاوت بين ١,٥ فى المائة و ٢ نقطة مئوية فى المتوسط ، وهو حوالى ضعفى التحسن الناجم عن أوضاع خارجية أفضل . فماذا عساها تكون هذه الاصلاحات على وجه التفصيل ؟ هذا هو صلب موضوع التقرير . إلا أن التقديرات المستقبلية تنطوى كذلك على

جدول ١ نمو نصيب الفرد الحقيقى من الناتج المحلى الاجمالى ، ١٩٦٥ - ٢٠٠٠

(متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير ، ما لم ترد ملاحظة بخلاف ذلك)

المجموع	السكان فى ١٩٨٩ (بالملايين)	١٩٧٣-٦٥	١٩٨٠-٧٣	١٩٨٩-٨٠	تقدير مستقبلى للتسعينات [أ]
البلدان الصناعية	٧٧٣	٣,٧	٢,٣	٢,٣	٢,٥-١,٨
البلدان النامية	٤٠٥٣	٣,٩	٢,٥	١,٦	٢,٩-٢,٢
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨٠	٢,١	٠,٤	١,٢ ..	٠,٥-٠,٣
شرق آسيا	١٥٥٢	٥,٣	٤,٩	٦,٢	٥,٣-٤,٢
جنوب آسيا	١١٣١	١,٢	١,٧	٣,٠	٢,٦-٢,١
أوروبا والشـــرق الأوســـط وشمال أفريقيا	٤٣٣	٥,٨	١,٩	٠,٤	١,٨-١,٤
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	٤٢١ -	٣,٨	٢,٥	٠,٤ -	٢,٠-١,٣
البلدان النامية مرجحة بالسكان[ب]	٤٠٥٣	٣,٠	٢,٤	٢,٩	٣,٢-٢,٧

(أ) تم تقديرها مستقبليا على أساس السيناريوهين الأساسيين (خط الأساس والجانب النزولى) اللذين نوقشا فى الفصل الأول .
(ب) باستخدام حصص السكان كأوزان ترجيحية عند تجميع نمو الناتج المحلى الاجمالى عبر البلدان .
المصدر : بيانات البنك الدولى والبنك الدولى ١٩٩١[أ] .

تحذير : إذا انعكس اتجاه الاصلاحات الأخيرة ، فقد تكون النتيجة بكل سهولة أسوأ من ذلك بكثير .

الطرق المفضية إلى التنمية

إن التحدى الذى تمثله التنمية ، هو بعبارة عريضة ، أن تتحسن نوعية الحياة . فنوعية الحياة الأفضل ، ولا سيما فى بلدان العالم الفقيرة ، تتطلب بصورة عامة تحقيق دخل أعلى - ولكنها تنطوى على ما هو أكثر من ذلك بكثير ، فهى تشتمل ، كغايات فى حد ذاتها ، على نوع أفضل من التعليم ، ومستويات أعلى من الصحة والتغذية ، وفقر أقل ، وبيئة أوفر نظافة ، ومساواة أكبر فى الفرص المتاحة ، وحريات فردية أكبر ، وحياة ثقافية أكثر ثراءً . وهذا التقرير يُعنى أساسا بالتنمية الاقتصادية ، وهى فى حد ذاتها فكرة عريضة . وأى فكرة عن التقدم الاقتصادى بمعناه المحدد لابد - فى حدها الأدنى - من أن تتطلع إلى ما وراء النمو فى معدل دخل الفرد وتصل إلى الاقلال من الفقر وتحقيق مزيد من المساواة والتقدم فى التعليم والصحة والتغذية ، وإلى حماية البيئة .

تعرّض التفكير فى التنمية لنقلات متكررة خلال السنوات الأربعين الفائتة ، ولم يطرد التقدم من الظلمة إلى النور على خط مستقيم ، بل العكس ، فقد كانت هناك حالات نجاح وحالات فشل ، وتراكم تدريجى فى المعرفة وفى النظرة البصيرة . وبرز حول بعض الأمور فهم واضح نوعا ما ، وإن بقيت هناك أسئلة كثيرة مازالت مثار جدل وتفتقر إلى رد .

وكان المظنون فى وقت ما أن المناخ والثقافة والموارد الطبيعية ، هى مفتاح التنمية الاقتصادية ، ولسنوات طويلة كان الاستراتيجية التى تلقى تحبيذا بدرجة كبيرة ، هى استراتيجية التصنيع السريع ، الذى يتوسل بالضرائب الصريحة والضمنية المفروضة على الزراعة لتمويل الاستثمار الصناعى . وكان معظم راسمى السياسة بعد فترة الكساد الكبير وإلى عقد الستينات يحبذون سياسة الاحلال محل الواردات ، مقترنة بتعهد الصناعات الناشئة بالرعاية . وكان هذا الرأى يلقى فى حينه تأييدا من وكالات المعونة والتمويل الخارجية التى كانت تؤيد استراتيجيته .

ولكن هذه الآراء لم تصمد لاختبار الزمن . فهناك اليوم أدلة أكثر وضوحا مستمدة من كل من البلدان النامية والصناعية على أن من الأفضل عدم مطالبة الحكومات بإدارة التنمية بصورة مفصلة . أما الضرائب التمييزية المفروضة على الزراعة ، فقد تمخضت بصورة تكاد تكون دائمة عن كونها ضرائب مفروضة على النمو .. وبرهنت العزلة الاقتصادية وراء حواجز تجارية على أنها عزلة مكلفة ، كما برهن إرجاء المنافسة والتدخل فى الأسعار ، بقصد أو بغير قصد ، على أن ذلك يحقق نتائج عكسية .

ومع إدراك أهمية الانفتاح والمنافسة ، تنامى الاعتقاد بأنهما لا يكفيان فى حد ذاتهما . والاستثمار فى البشر ، إن

تمّ على وجه سليم ، يهيىء للتنمية المقيمة أرسخ أساس . كما أن الدور الاقتصادي السليم للحكومة هو أكبر من مجرد الحلول محل الأسواق إذا فشلت فى أداء دورها جيدا . والدولة فى تعريفها لحقوق الملكية وحمايتها لها وفى توفيرها للنظم القانونية والقضائية واللوائح الفعالة ، وفى تحسينها لكفاءة الخدمة المدنية ، إنما تشكل لُبّ التنمية . والحريات السياسية والمدنية لا تتعارض مع النمو الاقتصادى على خلاف الرأى الذى كان شائعا فى وقت ما .

وكمسألة حسابية يمكن تفسير نمو الناتج بوصفه النمو الحادث فى رؤوس الأموال والعمالة والتغييرات الطارئة على انتاجية تلك المدخلات . وقد نمت الانتاجية نموا أبطأ بكثير فى البلدان النامية منه فى البلدان الصناعية . ولوحظ فى البلدان التى يقرب عددها من سبعين والتى درست لأغراض التقرير أن التغييرات فى استخدام رأس المال قد ساهمت مساهمة كبيرة فى التغييرات التى طرأت على الناتج . ولكن المفتاح فى تبيان الفروق فى نمو الناتج بين بلد وبلد إنما يتمثل فى نمو الانتاجية .

والانتاجية النامية هى الآلة المحركة للتنمية . ولكن ، ما هو محرك الانتاجية ؟ يتمثل الجواب فى التقدم التكنولوجى الذى يتأثر بدوره بالتاريخ والثقافة والتعليم والمؤسسات وسياسات الانفتاح فى البلدان النامية والصناعية . أما التكنولوجيا فهى تنتشر من خلال الاستثمار فى رأس المال المادى والبشرى ومن خلال التجارة . وهناك أدلة قوية تربط بين الانتاجية والاستثمارات فى رأس المال البشرى ونوعية البيئة الاقتصادية - ولا سيما مدى ما فى الأسواق من تشوه .

ويتأمل التقرير فى عدد من مؤشرات التشوه فى السوق ، مثل علاوة السوق الموازية التى تمنح فى تبادل العملة الأجنبية والقيود المفروضة على التجارة . والاقتصادات التى لديها نظم سعرية مشوّهة تشوها حاداً يفوق عددها عدد الاقتصادات المشوهة تشوهاً معتدلا أو طفيفا فقط . وكان أداء معظم البلدان ذات الأسعار المشوهة تشوها حادا أداء هزيلا ، سواء فى نمو الناتج أو فى الإنتاجية . ونقيض ذلك تماما أن الاقتصادات القليلة التى كانت نظمها السعرية غير مشوهة بصورة نسبية كان أداؤها طيبا . وفى الوسط بين هذا وذاك ، كانت النتائج أدعى إلى الغموض : إذ نجح بعض الاقتصادات ، أما غيرها فكان أداؤه أقل جودة بكثير . وبصورة عامة ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فإن أمام النظام السعرى غير المشوه نسبيا فرصة للنهوض بالنمو أفضل من الفرصة المتاحة أمام نظام مثقل بأسباب التشوه . وهناك طائفة من الأدلة توحى بدورها بما يمكن اجتناؤه بالحد من التدخلات فى السوق . ومن ذلك مثلا أن الدرجات المختلفة من الاصلاحات التى أجريت فى عقد الثمانينات فى تركيا وجمهورية كوريا وشيلى والصين وغانا والمغرب والمكسيك والهند جاءت فى أعقابها وبصورة عامة تحسينات فى الأداء الاقتصادى .

هل ينسجم هذا الرأى حقيقة مع الانجازات المرموقة التى أحرزتها اقتصادات شرقى آسيا ، أو مع الانجازات السابقة عليها فى اليابان ؟ لماذا تأتّى فى هذه الاقتصادات أن اقترنت حالات التدخل فى السوق ، مثل حماية الصناعة الناشئة وتقديم دعم ائتمانى ، بالنجاح وليس بالفشل ؟ أولا : لأن هذه الحكومات جعلت تدخلها منضبطا مع المنافسة الدولية والمحلية . وكان معنى هذا أن تتم عمليات التدخل بكفاءة وبراغماتية ومرونة . فإذا أخفق أحدها ، استُغنى عنه على الأرجح . وعوضا عن أن تقاوم الحكومات المنافسة فى السوق ، حاولت أن تتوقعها ، ومتى ثبت خطؤها ، بادرت بتدارك الضرر . وثانيا : لأن هذه الحكومات قد حرصت فى مجموعها على مراعاة ألا ينتهى الأمر بالتدخل إلى تشويه الأسعار النسبية دون داع : ففى التجارة ، نجحت فى تحييد التحيز ضد الصادرات ، وهو عادة نتيجة ثانوية للحماية . وثالثا : لأن تدخلها كان أكثر اعتدالا منه فى معظم البلدان النامية . وفى هذا الصدد ، فندت هذه الاقتصادات الحجج الداعية إلى مذهب الاقتصاد المحكم التوجيه بنفس القدر من الاقتناع الذى فندت به الحجج الداعية إلى مذهب دعه يعمل (الحرية الاقتصادية) .

وفى نواح متعددة يكون التدخل الحكومى ضروريا بالنسبة للتنمية . فما هى إذن الظروف التى يحتمل أن يكون التدخل الحكومى فيها عنصرا مساعدا بدلا من أن يكون عنصرا معوّقا ؟ توحى النظرية الاقتصادية والتجربة العملية بأن حالات التدخل يمكن أن تكون حالات مساعدة بشرط أن تكون مشجعة للسوق . وهذا يعنى :

- *أن تتدخل على مضض .* دع الأسواق تؤدى دورها ، اللهم إلا إذا تبين بوضوح أن من الأفضل التدخل . ومن حيث المبدأ فإن الاجراءات المعينة المتعلقة « بالسلع العامة » تنجح بسهولة فى هذا الاختبار لأن القطاع الخاص لا يضطلع بها عادة وهى : الانفاق على التعليم الأساسى ، والبنية الأساسية ، والتخفيف من عبء الفقر ، والحد من نمو السكان ، وحماية البيئة . وهناك إجراءات معينة أخرى

تفشل فى الاختبار عادة ، فمن الخطأ المألوف مثلا اضطلاع الدولة بالانتاج المادى لسلعة يمكن استيرادها بسعر أرخص ، أو حماية الانتاج المحلى لهذه السلعة التى لا يعود انتاجها المحلى إلا بمنافع قليلة عارضة .

- *أن تُطبق أساليب المراجعة والتوازن .* سخر التدخل دائما لغرض ضبط الأسواق الدولية والمحلية . فقد قامت جمهورية كوريا بسحب دعمها لصناعات الكيميائيات الثقيلة بعدما تبين من أداء السوق أن السياسة فاشلة .

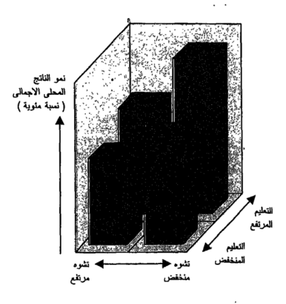
- *أن تتدخل صراحة .* اجعل التدخل بسيطا شفيفا خاضعا للقواعد عوضا عن أن يكون خاضعا لحرية التقدير الرسمى . ومثال ذلك أن تفضل الرسوم الجمركية على القيود الكمية .

إن التكامل بين مناخ السياسة السليمة وبين التدخلات التى تشجع السوق هو من أكثر دروس الخبرة الانمائية بعثا على التشجيع . فالتحليل يوحى مثلا بامكان وجود تفاعل بين الأشكال المختلفة للاستثمار (البشرى والمادى وفى البنية الأساسية) ، وبين نوعية السياسات (الشكل ٣) . ويؤخذ من عينة قوامها ستون اقتصادا ناميا فى الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٧ أن الاقتصادات ذات السياسات المشوهة والمستوى المنخفض من التعليم قد نمت بما متوسطه ٣,١ فى المائة فى السنة . أما الاقتصادات التى كان لها إما مستويات أعلى من التعليم أو تشوهات أقل فى السياسة فقد كان أداؤها أفضل ، ونمت بنسبة ٣,٨ فى المائة فى السنة . ولكن البلدان التى كان لديها الأمران ـ أى المستوى الأعلى من التعليم والتشوهات الأقل ـ فقد نمت بنسبة ٥,٥ فى المائة فى السنة . ويلوح أيضا أن هناك تكاملا بين زيادة رأس المال المادى والسياسات الاقتصادية . وإذا كان هذا البحث لا يوضح فى حد ذاته مسببات ذلك ، فهو يوحى بأن النتائج التى تترتب على الاتجاه إلى الأمام فى عدة جبهات فى وقت واحد يمكن أن تكون نتائج طيبة غير متوقعة .

عناصر نهج الاعتماد على السوق

يتأمل التقرير فى العلاقة بين الحكومات والأسواق تحت أربعة عناوين عريضة هى : التنمية البشرية ، والاقتصاد المحلى ، والاقتصاد الدولى ، والسياسة الاقتصادية الكلية . والمجالات الخاصة بهذه الأنشطة مجالات مترابطة . والاقتصاد المحلى غير المشوه بصورة نسبية يكافىء الذين يسخون فى تكوين رأسمالهم البشرى بأكبر مما يكافئهم به اقتصاد مشوه . وفى الوقت عينه ، فإن التعليم يجعل

شكل ٣ تشوه السياسة ، والتعليم والنمو فى الناتج المحلى الاجمالى ، ستون اقتصادا ناميا ، ٦٥ ـ ١٩٨٧



ملاحظة : يعكس التشوه المرتفع وجود علاوة على سعر الصرف الاجنبى تزيد على ٣٠ فى المائة ؛ والتشوه المنخفض يعكس علاوة تبلغ ٣٠ فى المائة أو أقل . والتعليم يقاس بمتوسط السنوات الدراسية ، باستبعاد ما بعد المرحلة الثانوية ، للسكان فى السن من ١٥ إلى ٤٦ سنة . والتعليم المرتفع محدد هنا بأنه يزيد على ٣,٥ سنة ؛ والتعليم المنخفض بأنه يبلغ ٣,٥ سنة فأقل . وبالنسبة لاستخراج البيانات انظر الجدول ٢ ـ ٤ .

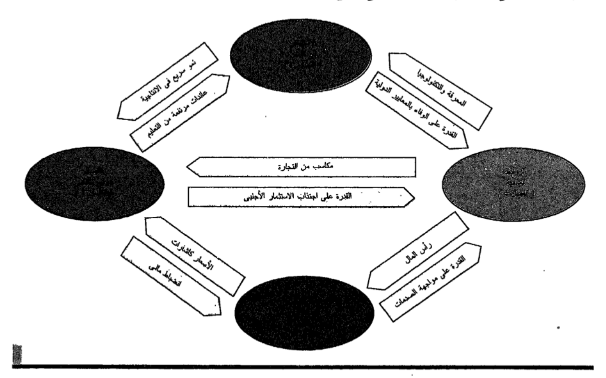
المصادر : مؤسسة تحليل العملات الدولية ، سنوات مختلفة ؛ بيانات البنك الدولى .

الاقتصاد المحلى أوفر انتاجية ، وذلك بالتعجيل بالأخذ بالتكنولوجيا الجديدة . ولنأخذ مثالا آخر . فالاقتصاد الكلى المستقر يساعد النظام السعرى المحلى لأنه يبدد ضباب التضخم . ولكن الكفاءة على صعيد الاقتصاد الجزئى تسهل بدورها عملية ابقاء التضخم منخفضا : فمع وجود عدد أقل من المشروعات غير القادرة على الاستمرار ، ستقل الحاجة إلى الدعم الذى يضخم عجز القطاع العام . وهذه المجموعات الأربع من الاجراءات خليقة بالاضطلاع بها لجدارتها الذاتية ، ولكن الأرجح أن تكون النتائج ، بسبب هذه الارتباطات ، قوية بدرجة غير متناسبة إذا ما تم الاضطلاع بها مجتمعة (أنظر الشكل ٤) .

الاستثمار فى البشر

إن العائد الاقتصادى من استثمارات القطاعين العام والخاص فى البشر هو فى الأغلب الأعم عائد شديد

شكل ٤ التفاعلات فى استراتيجية للتنمية تعتمد على السوق



الارتفاع . فالأسواق فى البلدان النامية لا يستطاع الاعتماد عليها عامة فى تزويد الناس ـ ولا سيما الأشد فقرا ـ بالقدر الكافى من التعليم (ولا سيما التعليم الابتدائى) ومن الرعاية الصحية والتغذية وخدمات تنظيم الأسرة .

ونمو السكان نموا سريعا هو مبعث قلق حاسم فى بعض البلدان مثل بنغلاديش وفى بعض أجزاء من العالم مثل الساحل . وبصورة نمطية ، فإن نمو السكان يتباطأ مع ازدياد الناس تعلما ودخلا وانتقالهم إلى المدن . ومع ذلك فإن الاستثمار فى التعليم والصحة وتنظيم الأسرة فى كثير من البلدان كان ـ بالاضافة إلى نمو الدخل ـ أمرا ضروريا لإنقاص الخصوبة وإبطاء وتيرة نمو السكان . وبفضل البرامج الفعالة لتنظيم الأسرة ، تفطن الناس إلى التكاليف الفردية والإجتماعية للخصوبة المرتفعة ، وتشجيع الأزواج على تخفيض حجم الأسرة ، وساعد ذلك على مواجهة الطلب على موانع الحمل . وقد أدت هذه البرامج مهمتها أداء أفضل فى البلدان التى أقدمت كذلك على وضع سياسات لتحسين تعليم المرأة وزيادة الفرص المتاحة لديها للعمل فى القطاع الحديث .

وهناك كثرة من الحكومات تستثمر فى التنمية البشرية استثمارات قليلة جدا . ففى باكستان والبرازيل ، لم يكف النمو السريع وحده لتحسين المؤشرات الاجتماعية تحسينا يذكر . أما فى جامايكا والصين ، فقد تحسنت هذه المؤشرات حتى فى فترات النمو البطىء . ويلاحظ بين البلدان المنخفضة الدخل أن لسرى لانكا وغينيا نفس نصيب الفرد من الدخل ، ولكن متوسط العمر المتوقع أطول فى سرى لانكا بحوالى الثلثين . ويلاحظ فى البلدان المتوسطة الدخل أن لأوروغواى والبرازيل نفس نصيب الفرد من الدخل ، ولكن وفيات الأطفال فى أوروغواى أقل بنسبة الثلثين . ويؤخذ من بعض التقديرات أن لشنغهاى معدلا لوفيات الأطفال يقل عن المعدل فى مدينة نيويورك ، كما أن لها عمرا متوقعا أطول مما هو الحال فيها .

وإلى جانب زيادة الاستثمار البشرى من ناحية الكم ، فإن الواجب على الحكومات تحسينه من حيث النوع . وكثيرا ما يحدث أن تطّرد استثمارات رؤوس الأموال إلى الأمام دون أن توفر ما يكفى من مصروفات متكررة تقتضيها ، فيترتب على ذلك استخدامها استخداما قاصرا مهدورا .

وكثيرا ما يكون توجيه المصروفات إلى الأهداف توجيها هزيلا ، كما أنها تنطوى على قدر كبير من التسرب . وهناك حاجة إلى الحد من الدعم الكبير للتعليم العالى ، وإلى انفاق أموال أكبر على التعليم الابتدائى وعائده أكبر بدرجة نسبية . والحجة التى تساق تأييدا لإجراء تحول مماثل في الانفاق من نظم الرعاية الصحية العلاجية إلى النظم الأولية ، هى بدورها حجة قوية .

وهناك حاجة إلى مزيد من الحرص للاطمئنان إلى أن البرامج الحكومية إنما تصل إلى المنتفعين المقصودين بها . ومن الأمثلة على المصروفات الاجتماعية التى صممت تصميما جيدا وحددت أهدافها تحديدا جيدا برنامج زيادة عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية فى بيرو ، وتوفير مرافق الصحة الريفية فى ولاية كيرالا بالهند ، والجهود التى بذلت للحد من وفيات الأطفال فى ماليزيا ، والبرامج الصحية لإطالة العمر المتوقع فى شيلى والصين وكوستاريكا . وهناك فرص مجدية للمشاركة مع القطاع الخاص . فاشراك القطاع الخاص يسمح بتقديم الخدمات بصورة أنجع ، كما هو حال التعليم فى زيمبابوى والفلبين وكينيا ، والرعاية الصحية فى رواندا وزامبيا .

توفير المناخ للمشروعات

فى كثير من الأحيان استنهضت المنافسة المحلية والخارجية روح الابتكار ونشر التكنولوجيا واستخدام الموارد استخداما ناجعا . فجمهورية كوريا وسنغافورة والولايات المتحدة واليابان وأنجح الاقتصادات الأوروبية ، قد حققت كلها ميزة تنافسية عالمية من خلال قواعد المنافسة الصارمة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن نظم الترخيص الصناعى ، والقيود المفروضة على الدخول والخروج لمجالات الأعمال ، والمدونات القانونية غير الملائمة المتعلقة بالافلاس والعمالة ، وحقوق الملكية القاصرة ، والقيود المفروضة على الأسعار ـ وكلها توهن من قوى المنافسة ـ قد عطلت التغيير التكنولوجى ونمو الانتاجية .

ومن الأمثلة على هذه القيود فى أزمنة مختلفة سياسة الأرجنتين التى تحابى الشركات المقبلة على استثمار صناعى جديد ؛ والحواجز المفروضة على الدخول أو الخروج فى كثير من البلدان الأفريقية والصين والهند وشرق أوروبا ؛ والأسواق الوطنية المحمية لأجزاء من صناعة الكمبيوتر فى أوروبا ؛ واللوائح القانونية المستفيضة الخاصة بالأسعار فى أندونيسيا والبرازيل وجمهورية مصر العربية ؛ والترخيص المتعلق بقدرات المصانع الانتاجية فى باكستان والهند ؛ وسيطرة الدولة على صناعات منتقاة فى جميع البلدان النامية تقريبا . ومتى أجريت اصلاحات تتناول اللوائح القانونية لتدارك العقبات ، كما حدث فى أندونيسيا وغانا والهند ومؤخرا فى بلدان أخرى كثيرة ، كان لذلك مردوده .

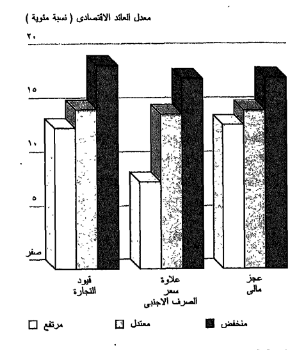
والاقتصاد المحلى الكفء يحتاج كذلك إلى سلع عامة من نوعية مماثلة فى الجودة المرتفعة . وتشتمل هذه السلع العامة ، وبصورة أساسية جدا ، على إطار من القواعد التنظيمية يكفل المنافسة ، وعلى حقوق قانونية متعلقة بالملكية محددة بوضوح وتحميها ضمائر حية . كما يحتاج إلى استثمار فى البنية الأساسية كالرى والطرق الفرعية ، وهو ما برهن على أنه يوفر عائدا مرتفعا . أما العائد من البحث والتطوير فى الزراعة مثلا ، فمن الممكن أن يكون شديد الارتفاع . تأمل مثلا الذرة فى بيرو والمطاط فى ماليزيا ، والقمح فى باكستان وشيلى ، والقطن فى البرازيل .

ويتعين على السياسة المحلية أن تواجه منظمى المشاريع بالمعلومات التى تنطوى عليها الأسعار ، وعليها بعد ذلك أن تعدهم للتجاوب (من خلال الاستثمارات فى البنية الأساسية والمؤسسات) . وهناك دراسة مفصلة لمشروعات البنك الدولى الاستثمارية فى البلدان تؤكد أن حوافز السوق تفعل فعلها . فمعدل عائد مشروعات القطاعين العام والخاص التى نفذت فى ظل سياسات لا تشوه الأسعار إلا قليلا هو عائد أعلى دائما من العائد فى ظل سياسات تؤدى إلى تشوهات أكبر (الشكل ٥) . وإن إجراء تحسين كبير فى السياسة إنما يقترن بزيادة فى معدل عائد المشروعات تمثل ٥ ـ ١٠ نقاط مئوية ، أى زيادة متوسطها ٥٠ ـ ١٠٠ فى المائة . ولبناء المؤسسات وللاستثمار فى البنية الأساسية آثار إيجابية عامة واضحة أيضا على عائد المشروعات . وهذا يؤكد للمرة الثانية أن السياسات والاستثمارات الجيدة (بما فى ذلك التمويل الخارجى) يكمل بعضها البعض الآخر .

التكامل مع الاقتصاد العالمى

عندما تتوسع التدفقات الدولية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة والتكنولوجيا توسعا سريعا ، تطرد سريعا خطى التقدم الاقتصادى بدورها . وكان للانفتاح على التجارة والاستثمار والأفكار الجديدة دور حاسم فى تشجيع المنتجين المحليين على تخفيض التكاليف وذلك بالأخذ بالتكنولوجيات الجديدة وتصنيع منتجات جديدة أفضل . أما المستوى

شكل ٥ معدلات العائد على المشروعات التى يمولها البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية فى ظل سياسات وظروف مختلفة .



ملاحظة : حسبت من أجل ١٢٠٠ مشروع عام وخاص . والعلاوة المرتفعة على سعر الصرف الأجنبى تزيد على ٢٠٠ فى المائة ؛ والمعتدلة من ٢٠ ـ ٢٠٠ فى المائة ؛ والمنخفضة تقل عن ٢٠ فى المائة . والعجز المالى المرتفع يزيد على ٨ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى ؛ والمعتدل ٤ ـ ٨ فى المائة ؛ والمنخفض أقل من ٤ فى المائة . بالنسبة لتفسير قيود التجارة ، انظر الملاحظة التقنية الخاصة بالفصل ٤ فى نهاية النص الرئيسى .

المصدر : بيانات البنك الدولى .

المرتفع من الحماية للاقتصاد المحلى فإنه ـ على النقيض من ذلك ـ قد عوق التنمية على مدى عدة عقود فى أماكن شتى . وإن تأثير منافسة الواردات على الشركات فى تركيا وشيلى مثلا ، وتأثير المنافسة الأكبر منها فى سوق الصادرات على المؤسسات فى البرازيل وجمهورية كوريا واليابان ليؤكدان ما يستطيع الاقتصاد الخارجى أن يسهم به فى الكفاءة اسهاما حاسما .

وقد اتخذ التدفق الدولى للتكنولوجيا أشكالا شتى مثل : الاستثمار الأجنبى ؛ والتعليم الأجنبى ؛ والمساعدة التقنية ؛ والترخيص بعمليات مشمولة ببراءات اختراع ؛ ونقل المعارف من خلال تدفقات العمالة والتعامل مع أسواق السلع الأجنبية ؛ والتكنولوجيا المتضمنة فى واردات رؤوس الأموال والمعدات والمدخلات الوسيطة . وتشمل سياسات النهوض بهذه التدفقات على قدر أكبر من الانفتاح على الاستثمار والتجارة فى السلع والخدمات . وإن الأمر ليدعو إلى التخلص شيئا فشيئا من الحواجز غير الجمركية ـ وهى حواجز مشوهة بصورة خاصة ـ وإلى خفض الرسوم الجمركية خفضا كبيرا فى كثير من الأحيان .

كما يعوز الحكومات أن تضطلع بدور أكثر إيجابية . وحتى يتسنى الحصول من نقل التكنولوجيا على أكبر ما يمكن ، فستدعو الحاجة إلى توفير تعليم ملائم وتدريب فى مكان العمل . وفى وسع الوكالات الحكومية والاتحادات الصناعية ـ كما هو الشأن فى جمهورية كوريا واليابان ـ أن تتعاون فى جمع المعلومات الخاصة بالتكنولوجيا ونشرها ، وفى تطوير عمليات مراقبة الجودة بالنسبة للصادرات .

والحكومات فى *البلدان الصناعية* عليها مسؤولية ـ إن لم تكن بإزاء العالم النامى ، فبإزاء شعوبها الخاصة ـ وهى مسؤولية اتاحة الفرصة أمام المصدرين فى البلدان النامية للوصول إلى أسواقها . وبغير هذا الوصول ، فقد تضيع سدى الاصلاحات التى تجرى فى البلدان النامية . وكانت البلدان الصناعية على مدى عدة عقود تقوم بتخفيض تعريفاتها الجمركية ؛ إلا أن الحواجز غير الجمركية كانت ترتفع ارتفاعا مطردا فى عقد الثمانينات . وبين عامى ١٩٦٦ و ١٩٨٦ قدر أن حصة الواردات من البلدان المنضمة إلى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى التى تأثرت بالتدابير غير الجمركية قد تضاعفت . وفى عام ١٩٨٦ كان ما يزيد على ٢٠ فى المائة من الواردات من البلدان النامية مشمولا بالتدابير « المتشددة المضمون » فقط . ومن المفيد تحرير التجارة داخل المناطق ـ كما هو الحال فى مشروع أوروبا ١٩٩٢ واتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا لعام ١٩٨٩ واتفاق التجارة الحرة المقترح بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة ، ولكن يبقى علينا أن نرى هل تستطيع التكتلات الاقليمية أن تعزز أو تعرقل الهدف الذى يرمى إلى إقامة نظام تجارى عالمى يكون أكثر انفتاحا . وأيا كان الأمر ، فإن من المرغوب فيه جدا تجديد الالتزام بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) زائدا مزيدا من الرغبة من جانب البلدان جميعها فى إجراء إصلاح تجارى من طرف واحد .

الأساس الاقتصادى الكلى

إن تهيئة أساس مستقر على صعيد الاقتصاد الكلى هو من أهم السلع العامة التى تستطيع الحكومات توفيرها . ويتضح من التجربة أنه عندما توسع الانفاق الحكومى توسعا مغالى

فيه تمثلت نتيجة ذلك فى كثير من الأحيان فى أوجه عجز ضخمة ، وإسراف فى الاقتراض أو توسع نقدى ، ومشكلات فى القطاع المالى ، يجىء التضخم فى أثرها سريعا ، وتقييم مزمن للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية ، وفقدان الصادرات لقدرتها التنافسية . كما أن من شأن الاسراف فى الاقتراض أن يخلق مشكلات الديون الداخلية والخارجية ، وأن يزاحم الاستثمار الخاص . وإن إعادة الثقة إلى القطاع الخاص تمثل اليوم ناحية أساسية من الجهود المبذولة لاستحثاث النمو المتجدد وتوفير فرص التوظف فى عدد من البلدان التى لها تاريخ طويل فى الافتقار إلى الاستقرار الاقتصادى على الصعيد الكلى ، ومنها الأرجنتين وبوليفيا وغانا وكوت ديفوار .

وفى بعض الأحيان مُنيت الحكومات بعدم استقرار ضريبى ومالى راجع فى جزء منه إما إلى أحداث خارجية أو إلى صدمات داخلية مثل الحروب الأهلية أو الكوارث الطبيعية . ولكن فى وسع الحكومات أن تختار الكيفية التى تتجاوب بها مع مثل هذه الضغوط . ففى بلدان مثل كوت ديفوار وكينيا والمكسيك ونيجيريا ، كان التجاوب مع الانتعاش الاقتصادى المؤقت متمثلا فى زيادة الانفاق الحكومى زيادة لا يمكن الاستمرار فيها . وأفلحت بلدان مثل أندونيسيا وبوتسوانا وتايلند وجمهورية كوريا وشيلى وكولومبيا وماليزيا وموريشيوس فى الاحتفاظ بسياساتها الاقتصادية على الصعيد الكلى مطردة فى نفس الاتجاه ، فأفاد ذلك بالتالى أداءها الاقتصادى الأوسع مجالا .

وفى وسع أى حكومة أن تتبع سياسة مالية تتسم بالروية والحذر وذلك بأن تبحث بعناية فى تقسيم المهام الاقتصادية بين الحكومة والقطاع الخاص ، وهو أمر مرغوب فيه على أى حال وفقا للحجج التى يسوقها التقرير . وفى وسع الحكومات ، بإعادة تقييمها لأولويات انفاقها ، وبإجراء إصلاح ضريبى ، وبإصلاح القطاع المالى ، وبنقل ملكية المشروعات المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة ، وبالتوسل بالرسوم لاسترداد تكلفة بعض الخدمات التى تقدمها الدولة ، أن تحقق أهداف الكفاءة على الصعيد الاقتصادى الجزئى والاستقرار على الصعيد الاقتصادى الكلى فى آن واحد .

ثم إن البلدان النامية تتأثر بدورها بسياسات *البلدان الصناعية* على الصعيد الاقتصادى الكلى ، ولا سيما حين تقلل هذه السياسات من المعروض من المدخرات العالمية بالنسبة للطلب عليها ، وحين ترفع من أسعار الفائدة الحقيقية . فوجود معروض كاف من رؤوس الأموال الخارجية (ما كان منها بشروط ميسرة أو غير ميسرة) أمر ضرورى - وهو ما يقتضى بذل جهود قوية من جانب البنك الدولى والوكالات المتعددة الأطراف الأخرى وكذلك المصادر الثنائية . والحاجة تدعو إلى تغيير اتجاه الانخفاض فى الاقراض الطوعى من القطاع الخاص إلى البلدان النامية إلى الاتجاه العكسى . وما برحت أزمة الديون تمثل عقبة أمام النمو . والتغلب عليها يحتاج إلى تنفيذ برامج شاملة للتصحيح والعودة إلى الجدارة الائتمانية المعتادة والتوسع فى عدد البلدان التى يشملها تخفيض الديون التجارية وخدمة الديون ؛ وإعادة الجدولة بشروط أكثر تيسيرا بالنسبة لأفقر البلدان المدينة ؛ والتوسع فى الاعفاء من الديون وتعميق عنصر التيسير فى تدابير تخفيض الديون الأخرى من جانب المقترضين الثنائيين الرسميين ؛ وزيادة الاستثمار فى أسهم رؤوس الأموال وأشباهها .

إعادة النظر فى دور الدولة

إن منهج التنمية الذى يبدو أنه أفلح بصورة يمكن التعويل عليها إلى أقصى حد ، والذى يبدو أنه يبشر بأفضل النتائج ، يشير بإعادة تقييم الأدوار بالنسبة لكل من السوق والدولة . وبعبارة بسيطة ، فإن الحكومات يعوزها أن تعمل بصورة أقل فى تلك الميادين التى تعمل فيها السوق أو التى يستطاع حملها على أن تعمل فيها بصورة جيدة بدرجة معقولة . ويساعد على ذلك فى بلدان كثيرة نقل ملكية كثير من المشروعات المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة . ويعوز الحكومات أن تدع المنافسة المحلية والدولية تزدهر . وفى نفس الوقت يعوز الحكومات أن يكون لها دور أكبر فى المجالات التى لا يستطاع التعويل فيها على الأسواق وحدها . ويعنى هذا فى المحل الأول ، الاستثمار فى التعليم والصحة والتغذية وتنظيم الأسرة والتخفيف من وطأة الفقر ؛ وبناء نوعية أفضل من البنية الأساسية الاجتماعية والمادية والادارية والتنظيمية والقانونية ؛ وتعبئة الموارد لتمويل الانفاق الحكومى ؛ وتهيئة أساس مستقر على صعيد الاقتصاد الكلى ، وبدون ذلك لا يتحقق إلا الشىء القليل .

وتدخل الحكومات لحماية البيئة هو تدخل لازم للتنمية القابلة للاستمرار . فالبلدان الصناعية وكذلك النامية تواجه مشكلات خطيرة متعلقة بتدهور البيئة . فبالاضافة إلى تلوث الهواء والماء ، تتعرض التنمية المستمرة لتهديد من نضوب الغابات والتربة وبرك المياه فى القرى والمراعى . وتنطوى السياسات السليمة على تسعير الموارد تسعيرا سليما وتوضيح حقوق الملكية وملكية الموارد بصورة أكبر ،

والضرائب ، والحد من التلوث ، والاستثمار في انتاج بديل . ويؤخذ من تجارب كثير من البلدان أن اصلاحات السوق يمكن أن تساعد في كثير من الحالات على حماية البيئة . ولكن الأمر يدعو إلى اتخاذ إجراءات محددة تتعلق بالبيئة . وإن الاهتداء إلى أقل الأساليب تكلفة لمواجهة أمراض البيئة هو أمر له أولوية عالية .

فما الذي قد يحول دون إعادة تقييم وترتيب دور الدولة والسوق ؟ هل تسمح الهياكل السياسية والاجتماعية بتنفيذ ذلك ؟ هل من الأرجح - وبدرجة تزيد أو تنقص - المضي قدما في ذلك في ظل حكومات تقدم حسابا لشعوبها وتذود عن الحريات السياسية والمدنية ؟ وما أكثر ما تساق الحجج القائلة إن نظام الحكم الديمقراطي يجعل تحقيق التنمية الاقتصادية أشد صعوبة . ففي جميع الأوقات ، تقريبا يتم الاصلاح على حساب مصالح مكتسبة معينة ، كما أن الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي إنما يعني عادة إرتفاع مؤقتا في البطالة على الأقل . أما الزعم الذي يساق فهو أن الحكومات السلطوية هي وحدها القادرة على اتخاذ الاختيارات الصعبة .

هذا خطأ صُراح . فالأدلة المستمدة من عينات كبيرة من البلدان لا تذهب إلى حد إظهار أن الحريات الفردية في حد ذاتها هي التي تستنهض النمو الاقتصادي ولكنها لا تقدم أبدا ما يؤيد وجهة النظر القائلة إن هذه الحريات تعطل النمو . ولا هي تؤيد الفكرة القائلة إن الحكومات السلطوية تبشر - في المتوسط - بأمل أكبر في تحقيق النمو السريع . ولو امتددنا ببصرنا وراء النمو إلى حيث توجد العناصر الأخرى للتنمية الاقتصادية لجاء الدرس المستمد من الخبرة أقل حسما حتى من ذلك : فالحريات السياسية والحريات المدنية - كحرية الصحافة وحرية تدفق المعلومات - هي حريات يبدو أنها تقترن بالتقدم في الصحة والتعليم في مجموعات كبيرة من البلدان .

وعمليات التفاعل بين النظم السياسية والسياسات الاقتصادية هي عمليات معقدة . ومن الواضح أن السياسات الاقتصادية لا يتم اختيارها في فراغ . فالحكومات جميعا - ما عدا أشد الحكومات قمعا - تحتاج إلى الاحتفاظ بقدر من التأييد الشعبي لاجراءاتها ، وهو تأييد كثيرا ما تم شراؤه بتشكيلة من تدخلات السياسة المدمرة (مثل التعريفات الجمركية المرتفعة ، وتقييم العملة بأكثر من قيمتها الحقيقية ، والتراخيص الصناعية) وكذلك بالفساد والانفاق الحكومي المتسم بالتبذير . وما انفك الانفاق العسكري مرتفعا في بلدان كثيرة من صناعية وكذلك نامية وهو في البلدان الأخيرة يزيد بكثير على المصروفات الحكومية المجمعة التي تنفق على التعليم والصحة في كثير من البلدان مثل أنغولا أو أوغندا أو تشاد أو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو زائير أو العراق . وكانت الحكومات السلطوية عرضة للانزلاق في هذا الطريق كالحكومات الديمقراطية على الأقل . وفي نهاية هذا المطاف ، فإن أزمة اقتصادية وسياسية تجثم في كثير من الأحوال وتؤخر التنمية سنوات .

وهناك بلدان كثيرة عانت من حلقة مفرغة شديدة من التدخلات الضارة التي ترسخ مصالح خاصة وتؤدي إلى الحصول على منفعة (السعي وراء الريع) و « الاستيلاء » على الدولة . وفي بعض الأحيان تتدخل الحكومات في السوق لتتصدى لعدم استقرار سياسي وضغوط سياسية أخرى . ولكن النتيجة في كثير من الأحيان تتمثل في أن اجتماع التشوهات المنتشرة مع ضراوة الدول في النهب يؤدي إلى كوارث انمائية . ولابد لعكس هذه العملية من التزام سياسي بالتنمية والاصلاحات . وأن تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي يتناولها هذا التقرير هو وسيلة من الوسائل لمواجهة الضغوط السياسية على التنمية .

ولابد للاصلاح من أن ينظر كذلك إلى المؤسسات . فإقامة نظام قانوني وقضائي سليم الأداء ، وضمان حقوق الملكية الآمنة هما عنصران جوهريان يكملان الاصلاحات الاقتصادية . ولاصلاح القطاع العام أولوية في كثير من البلدان . وهذا يشمل اصلاح الخدمة المدنية وترشيد الانفاق الحكومي واصلاح المشروعات المملوكة للدولة ونقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة . أما الاصلاحات الاقتصادية المرتبطة بذلك فتشمل تقديم السلع العامة بصورة أفضل ، ومراقبة البنوك وإصدار تشريع للتنمية المالية . ومن شأن تعزيز هذه المؤسسات أن يزيد من نوعية الادارة الحكومية وقدرة الدولة على تطبيق سياسة التنمية وأن يمكن المجتمع من إقرار أساليب المراجعة والتوازن .

كما أن التجربة توحي بأن توزيع الدخل والأصول المادية توزيعا عادلا نسبيا يوسع من قاعدة التأييد السياسي للتغييرات الصعبة . ولكن الحاجة تدعو إلى الحذر . فإعادة التوزيع عن طريق تشويه الأسعار (مثل الائتمان المدعم) قد تكون مدمرة ، كما أن المزايا على أي حال تذهب في كثير من الأحيان إلى من هم أقل حاجة . ومن شأن كثير من السياسات التي يوصي هذا التقرير بها أن تميل بتوزيع الدخل لصالح الفقراء . وبصورة عامة فإن تخفيض الحماية التجارية

ينهض بالصادرات ويزيد من دخول الفقراء وذلك بتعضيد الأنشطة القائمة على استخدام العمل الكثيف وذلك مثلا بزيادة الانفاق على التعليم والرعاية الصحية الوقائية ، وتحسين الأداء فى أسواق العمل ، وتعزيز حركية العمل . ويستطيع بعض البلدان النامية تحسين المساواة (بين الناس) بإصلاح نظم الضريبة التنازلية بصورة شديدة فيها . ومن الممكن أيضا أن تكون لاصلاح الأراضى جدواه ، كما هو الحال فى جمهورية كوريا والصين واليابان على الرغم من أن جدواه كانت موضوع تساؤل فى كثير من البلدان . وقد يكون الدعم الموجه إلى الفقراء لاستهلاك المواد الغذائية الأساسية مطلوبا . ووجود شباك للأمان مصممة تصميما جيدا ضرورى فى كل مكان لحماية من هم أكثر استهدافا (للمخاطر) من تكاليف الاصلاح فى الأجل القصير .

وفى كثير من الأحيان كانت السرعة فى الأخذ بسياسة الاصلاح وتتابعها عنصرا حاسما . ومرة أخرى نقول إن من الخطورة التعميم . فالإصلاحات السريعة قد تساعد على تحييد مقاومة جماعات من أصحاب المصالح تعترض على التغيير ؛ أو أن الإصلاحات الأكثر تدرجا قد تسمح بفسحة يتم فيها التصدى لأسباب قلقها . ولكن بلدانا مثل أندونيسيا وتركيا وجمهورية كوريا وغانا والمكسيك أظهرت - على ما يبدو - أن برامج مجموعة عمليات الاصلاح الشامل ولو باتخاذ بعض تغييرات جريئة فى بداية البرنامج ، هى برامج من الأرجح أن تنجح . والاصلاحات الشاملة قد تلقى بعبء ثقيل على القدرة الادارية للحكومات . ويسوق البعض الحجة القائلة بأن التحرك بسرعة فائقة من شأنه أن يزيد من البطالة ، وينحرف بتوزيع الدخل ، ويشجع على انضاب الموارد الطبيعية بسرعة فائقة . ولكن التكلفة الاجتماعية للقعود عن إجراء الاصلاح قد تكون تكلفة كبيرة جدا ، كما استبان للأرجنتين وبيرو وشرق أوروبا وكوت ديفوار جميعا فى عقد الثمانينات . فالاصلاحات السريعة الشاملة ، مع اتخاذ تدابير للحد من الفقر وحماية البيئة حماية مباشرة ، هى التى ستكون السبيل الصحيح عادة للمضى إلى الأمام قدما .

أولويات تتطلب عملا

إن التباطؤ الأخير الذى عرا كثيرا من البلدان الصناعية ، وإن تجدد الشكوك الاقتصادية قد نشرا سحابة على التوقعات العالمية للتنمية . والمهمة هى مهمة جسيمة : فبالنسبة للكثير من أفقر بلدان العالم ، سيحتاج الأمر إلى عقود من النمو السريع حتى يمكن البطش بالفقر . ثم إن الأولويات والضغوط تتفاوت تفاوتا واسعا عبر البلدان فى مراحل التنمية المختلفة . ومع ذلك ، ففرصة التنمية السريعة هى اليوم أكبر منها فى أى وقت فى التاريخ . فالروابط الدولية الى تتخذ هيئة تجارة وتدفقات فى المعلومات والاستثمار والتكنولوجيا هى اليوم أقوى مما كانت عليه قبل أربعين عاما خلت . فالطب والعلم والهندسة خطت كلها خطوات واسعة ؛ وصارت منافعها متاحة على نطاق العالم كله . وبات راسمو السياسة على فهم بخيارات التنمية أفضل من ذى قبل .

واغتنام هذه الفرصة ، يتطلب عملا من قبل البلدان الصناعية والبلدان النامية ووكالات المعونة والاقراض الخارجية . والمطلوب من *البلدان الصناعية* أن :

- تخفف من القيود المفروضة على التجارة . فينبغى عدم السماح لجولة أوروغواى الخاصة بالمحادثات التجارية أن تفشل . وينبغى التخلص من الحواجز غير الجمركية المفروضة على التجارة . وستستفيد البلدان النامية من منحها حق الوصول دون قيد إلى أسواق البلدان الصناعية - أى حصيلة إضافية من الصادرات تبلغ حوالى ٥٥ بليون دولار أو مثل ما تحصل عليه من معونة .
- أن تصلح السياسة الاقتصادية الكلية . فمن شأن أوجه العجز المالية المخفضة والنظم المالية المستقرة ، والعملات المستقرة ، وأسعار الفائدة المنخفضة والمستقرة ، والنمو الحثيث غير التضخمى أن تحدث تحولا فى المناخ بالنسبة للتنمية فى باقى أنحاء العالم .

وفى وسع البلدان الصناعية والوكالات المتعددة الأطراف ، ومنها البنك الدولى تعزيز امكانيات التنمية بالتوسع فى المساعدة المالية الخارجية من حيث الكم والنوع . والمطلوب منها :

- أن تزيد الدعم المالى . فمن شأن المزيد من التمويل الخارجى ، ما كان منه بشروط ميسرة أو غير ميسرة ، أن يساعد جهود التنمية مساعدة كبيرة . فما برح عدد كبير من البلدان النامية يصارع بما يحمله من أعباء ثقيلة من الدين الخارجى . والحاجة تدعو إلى تحقيق مزيد من التقدم فى تخفيف عبء الديون عن البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض .
- أن تعزز اصلاح السياسة . ومن شأن التمويل الاضافى أن يكون فعالا بدرجة كبيرة جدا متى كان مؤيدا لسياسات محلية سليمة . ويتضح من التجارب أن مما يعود بالنفع على المقرضين والمقترضين على حد سواء التأكد من أن الاستثمارات والسياسات المشجعة للسوق تسيران جنبا إلى جنب .

• أن تشجع النمو القادر على الاستمرار . أن على المجتمع العالمى مسؤولية كبرى فى القيام بعمل مشترك لحماية البيئة فى الكرة الأرضية وفى دعم الرقابة على تدهور البيئة فى البلدان النامية .

ولكن التوقعات الخاصة بالبلدان النامية هى أساسا فى أيديها . والاصلاحات المحلية كفيلة بتأمين المنافع العائدة من الأوضاع الخارجية الأفضل . والمطلوب من *البلدان النامية :*

• أن تستثمر فى البشر . فعلى الحكومات أن تنفق انفاقا أكبر وأكثر كفاءة على التعليم الابتدائى والرعاية الصحية الأساسية والتغذية وتنظيم الأسرة . وهذا يحتاج إلى : إجراء تغييرات فى أولويات الانفاق ؛ وتحقيق كفاءة أكبر فى المصروفات وتوجيهها إلى الأهداف بصورة أفضل ، وفى بعض الحالات القيام بمزيد من تعبئة الموارد .

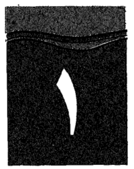
• أن تحسن المناخ أمام المشروعات . ويعوز الحكومات أن تتدخل بدرجة أقل فى التسعير الصناعى والزراعى ، وأن تلغى النظم التى تفرض قيودا على الدخول والخروج ، وأن تركز عوضا عن ذلك على ضمان وجود بنية أساسية ومؤسسات كافية .

• أن تفتح اقتصاداتها أمام التجارة والاستثمار الدوليين . ويقتضى هذا قدرا أقل من القيود غير الجمركية المفروضة على التجارة والاستثمارات ، وتعريفات جمركية أقل بدرجة كبيرة . وتحركا حاسما بعيدا عن ألوان الرقابة التقديرية .

• أن تجعل السياسة على صعيد الاقتصاد الكلى سياسة صائبة . فالسياسة على صعيد الاقتصاد الكلى تحتاج إلى التأكد من أن أوجه العجز المالية منخفضة ، وأن التضخم خاضع للسيطرة . والحوافز السليمة للادخار والاستثمار التى تستند إلى السوق هى حوافز ضرورية إذا ما أريد للموارد المحلية أن تضطلع بدورها الجوهرى فى تمويل التنمية .

إن التحدى الماثل أمام راسمى السياسة فى كل من هذه الميادين هو أن يستغلوا أوجه التكامل بين الدولة والسوق . وفى وسعهم أن يحدثوا تحولا فى آفاق التنمية الاقتصادية بمراعاة أن يكون تدخل الدولة أقل حيث يجوز ذلك (مثل التدخل فى الانتاج) وأن يكون أكبر حيث يجب ذلك (مثل التدخل فى حماية البيئة) وبالعمل على تعزيز المؤسسات والقدرات ، وبالاهتداء إلى أساليب غير مشوهة لتحقيق المساواة ، وبايجاد أساليب مراجعة وتوازن فى الحكومات .

والنجاح فى التنمية هو فعلا أكثر التحديات الحاحا مما يواجهه الجنس البشرى اليوم . صحيح أن فهمنا مازال يفتقر إلى الكمال ، ولكن الذى تعلمناه فى السنوات الأربعين الماضية يكفى لتحديد الطريق . فالاستراتيجيات التى تقوم الحكومات فيها بتعضيد الأسواق التنافسية بدلا من الحلول محلها هى أفضل أمل مرجو لمواجهة تحدى التنمية .



الإقتصاد العالمى فى مرحلة انتقال

هناك تغيير جذرى يجرى فى الاقتصاد العالمى . فقد أقدم أكثر من دستة من البلدان على إجراء إصلاحات اقتصادية كبيرة مؤخرا . واكتسحت الديمقراطية أوروبا الشرقية ، وهى تحقق اقتحامات فى العالم النامى . واتجه الاتحاد الأوروبى صوب وحدة سياسية واقتصادية أوثق . وإن كانت هذه الأحداث مدعاة للتفاؤل ، فإن غيرها ليس كذلك . إذ أن الحرب فى الشرق الأوسط ، والصعوبات المتزايدة فى مرحلة الانتقال الاقتصادى فى الاتحاد السوفياتى ، وبطء النمو العالمى كانت تمثل نكسات .

وسيوضح هذا التقرير أن الذى يهم التنمية الاقتصادية لأى بلد أكثر من أى اعتبار آخر هو منهجها الخاص إزاء السياسات والمؤسسات الاقتصادية . ولكن الأوضاع الاقتصادية العالمية لها أهميتها . ولئن كانت بقية هذا التقرير تدور إلى حد كبير حول ما تستطيع البلدان أنفسها الاضطلاع به لتحسين أدائها ، فإن هذا الفصل يتأمل الإطار العالمى الذى ستطرح فيه هذه الأعمال .

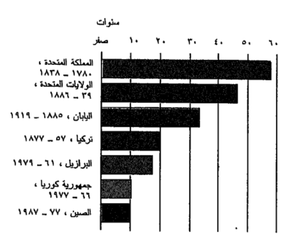
وسيكون الاقتصاد الدولى من بعض جوانبه غير موات للتنمية فى العقد المقبل . فأسعار الفائدة قد تبقى مرتفعة ، أما النمو فيحتمل أن يبقى بطيئا على نطاق العالم كله . وليست لأزمة الديون نهاية قريبة منظورة فى مرمى البصر - ولا هناك أى استئناف كبير لتدفقات رؤوس الأموال من الشمال إلى الجنوب . كما أن الحاجة إلى حماية البيئة تطرح تحديا إضافيا . ومع ذلك ، فهناك أيضا أمارات مواتية بالنسبة للتنمية . فهناك اصلاح حقيقى يجرى فى أوروبا الشرقية . كما أن أندونيسيا وغانا والمكسيك وبلدانا أخرى تجاهد فى سبيل استدامة برامجها السابقة المتعلقة بالاصلاح ؛ وأقدمت بيرو وتنزانيا وفييت نام مثلا على برامج جديدة . فإن فعل مزيد من البلدان نفس الشىء - وإن لقيت إجراءاتها تعضيدا من حيث زيادة الانفتاح على التجارة والتمويل الدوليين - صار التقدم السريع أمرا ممكنا بالفعل .

النظرة البعيدة

يوضح التاريخ الاقتصادى أن من الممكن للبلدان أن تنمو نموا سريعا كما يبين فعلا أن خطوات التغيير بالنسبة لكثير من البلدان قد تسارعت . وهو يوضح فى نفس الوقت أن كثيرا من البلدان قد نمت نموا شديد البطء ، إن كانت قد نمت على الاطلاق . وواضح أن مفتاح التنمية هو فهم السبب الذى جعل التجارب على مثل هذا النطاق من الاتساع .

وعلى مدى القرون انكمش الوقت اللازم لإجراء تغييرات جوهرية فى نوعية الحياة انكماشا مضطردا (الشكل ١-١) . وبداية من عام ١٧٨٠ ، احتاجت المملكة المتحدة إلى ثمان وخمسين سنة لمضاعفة نصيب الفرد من ناتجها . واحتاجت الولايات المتحدة ابتداء من عام ١٨٣٩ إلى سبع وأربعين سنة . أما اليابان فقد أنجزت ذلك فى أربع وثلاثين سنة فقط ابتداء من العقد الثامن فى القرن التاسع عشر . وبعد الحرب العالمية الثانية ، ضاعف عدد كبير من البلدان معدّل نصيب الفرد من الناتج بأسرع حتّى من اليابان : فالبرازيل مثلا حققت ذلك فى ثمانى عشرة سنة ، وأندونيسيا فى سبع عشرة سنة ، وجمهورية كوريا فى إحدى عشرة سنة ، والصين فى عشر سنوات . وهذا التغيير فى السرعة يدل على أن الثورة الصناعية قد اكتسبت زَخَما على مدى فترة طويلة ، فى حين أن اللحاق بها كان عملية سريعة أكثر فأكثر .

شكل ١ ـ ١ فترات تضاعف فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج ، بلدان منتقاة .



ملاحظة : بالنسبة لمبرر اختيار الفترات ، انظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الرئيسى .

المصادر : بالنسبة المملكة المتحدة ، كرافتس ١٩٨١ ؛ ولليابان ، ماديسون ، ١٩٨٩ ؛ وللآخرين ، بيانات البنك الدولى .

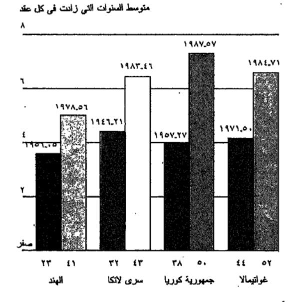
أسرعت خطى التقدم لا بالنسبة للدخل والاستهلاك المادى وحسب ، بل كذلك بالنسبة لجوانب أخرى من الرفاهية الاجتماعية . فقد اقترب كثير من البلدان النامية من الأعمار المتوقعة فى العالم الصناعى فى فترة قصيرة تبعث على الدهشة (الشكل ١ـ٢) . وهى تغييرات تتراءى فيها التغذية وظروف الاسكان الأفضل وفرص الحصول على الرعاية الطبية . وقد تسنى تحقيق الرعاية الطبية بدورها بفضل الزيادات التى طرأت على انتاج المواد الغذائية وتوزيعها ، والنمو فى دخل الأسرة ، والتقدم الطبى ، والاستثمارات العامة فى مياه الشرب المأمونة وفى التخلص الصحى من النفايات ، وأحدث من ذلك ، فى إعداد نظم للرعاية الصحية .

والذى ألهب نشاط هذا التقدم الاقتصادى هو التقدم التكنولوجى أكثر من أى عامل وحيد آخر ، فالابتكارات أحدثت خطوات هائلة فى الزراعة والصناعة والخدمات . واختفت المجاعات من أوروبا الغربية فى أواسط القرن التاسع عشر ومن أوروبا الشرقية فى عقد الثلاثينات من القرن الحالى ومن آسيا فى عقد السبعينات . أما فى أفريقيا ، فما زال التحدى ماثلا لاستئصال شأفة المجاعة . ومع مرور الوقت ، مالت البلدان إلى التقارب فيما يتعلق ببعض جوانب الأداء أكثر من بعضها الآخر . وكان هناك ميل شديد بصورة خاصة صوب التقارب فى مؤشرات الصحة الأساسية . فقد تحققت انخفاضات كبيرة فى وفيات الأطفال الرضع من جانب بلدان كثيرة ـ حتى البلدان ذات الدخل الشديد الانخفاض . والبلدان التى تُصنّف اليوم باعتبارها بلدانا نامية لديها مستويات للصحة الأساسية أفضل من مستويات البلدان الصناعية عندما كانت على مستوى مماثل للدخل . ويصدق هذا أيضا على الالمام بالقراءة والكتابة ، وإن يكن ذلك بدرجة أقل . أما التقارب فى دخل الفرد فقد كان مخيبا للرجاء بدرجة أكبر بكثير .

برغم التقدم المثير الذى حدث فى بعض البلدان ، فإن الفوارق فى دخل الفرد كانت هائلة عبر البلدان والمناطق . والجدول ١ـ١ يوضح الخطوات الواسعة التى تحققت فى زيادة الدخل فى جميع أنحاء العالم . ولكنه يوضح كذلك الفوارق الكبيرة فى الدخل ، والافتقار إلى تحقيق تقدم فى أجزاء كثيرة من العالم .

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الانتاجية ومتوسط دخل الفرد سيتقاربان عبر البلدان مع مضى الوقت بافتراض أن البلدان النامية حاليا تحصل على التكنولوجيا الجديدة التى

شكل ١ ـ ٢ الزيادات فى العمر المتوقع ، بلدان وفترات منتقاة



ملاحظة : تبين الأعداد الموجودة أسفل كل عمود العمر المتوقع عند المولد فى بداية كل فترة . وبالنسبة لمبرر اختيار الفترات ، انظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الرئيسى .

المصادر : البيانات قبل ١٩٧٨ ، غرانكن ١٩٧٨ ؛ والبيانات اللاحقة بالنسبة لكل البلدان عدا الهند ، منظمة الصحة العالمية ١٩٨٩ ؛ وبالنسبة للهند ، الأمم المتحدة ١٩٨٩ .

جدول ١ـ١ الاتجاهات التاريخية فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى

(بدولارات ١٩٨٠ الدولية)

المنطقة أو المجموعة	١٨٣٠	١٩١٣	١٩٥٠	١٩٧٣	١٩٨٩	معدل النمو ١٩٥٠ـ١٣	١٩٨٩ـ٥٠
آسيا	٣٧٥	٥١٠	٤٨٧	١٢٥١	٢٨١٢	-٠,١	٣,٦
	(٤٠)	(٢٣)	(١٥)	(١٦)	(٢٨)		
أمريكا اللاتينية	..	١٠٩٢	١٧٢٩	٢٩٦٩	٣١٦٤	١,٢	١,٢
	..	(٤٩)	(٥٢)	(٤٠)	(٣١)		
أفريقيا جنوب الصحراء	..	..	٣٤٨	٥٥٨	٥١٣		٠,٨
	..	..	(١١)	(٨)	(٥)		
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	..	٩٤٠	٢٠١٧	٢٥٧٦	..	٢,٠
	..	..	(٢٩)	(٢٧)	(٢٦)		
شرقى أوروبا	٦٠٠	١٢٦٣	٢١٢٨	٤٦٥٨	٥٦١٨	١,٤	٢,٠
	(٦٤)	(٥٧)	(٦٥)	(٦٣)	(٥٦)		
الاقتصادات النامية	..	٧٠١	٨٣٩	١٥٩٩	٢٧٩٦	..	٢,٧
	..	(٣٢)	(٢٥)	(٢٢)	(٢٨)		
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	٩٣٥	٢٢٢٠	٣٢٩٨	٧٣٩٦	١٠١٠٤	١,١	٢,٣

ملاحظة : البيانات المعروضة هى متوسطات بسيطة لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى . الأرقام الواردة بين قوسين هى لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الأقليمى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى فى اقتصادات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . تتضمن التجميعات الأقليمية البلدان غير المرتفعة الدخل فقط . وهنغاريا مدرجة فى مجموعة شرق أوروبا ، وليس فى أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

المصادر : بالنسبة إلى ١٨٣٠ ـ ١٩٦٥ ، ماديسون ، ورقة أساسية . تستند البيانات الخاصة بالفترة ٥٠ـ١٩٦٥ بالنسبة لأفريقيا والشرق الأوسط إلى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ؛ تستند بيانات ما بعد ١٩٦٥ إلى معدلات النمو المأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولى . القيم المرجعية هى تقديرات ١٩٨٠ بالدولار الدولى مأخوذة من ماديسون ، ورقة أساسية ، وإلا فإنها مأخوذة من سومرز وهيستون ١٩٨٤ ، إن كانت متوافرة .

أدخلتها البلدان الصناعية (أنظر الفصل الثانى) . وهناك ما يدل على أن هذا قد حدث فى البلدان الصناعية . ومع فترات الانقطاع الناشئة عن الحروب ، انخفض التباين فى متوسط دخل الفرد لديها انخفاضا حثيثا خلال القرن الماضى . وقد بدأ هذا التقارب مع الثورة الصناعية . وفى القرن التاسع عشر بدأت استراليا وأوروبا الغربية وكندا والولايات المتحدة واليابان تأخذ بالتصنيع والنمو بمعدل متسارع . وتابعها بعض الأمم الأخرى فى أوائل القرن العشرين . ولكن بحلول عام ١٩٤٥ عجز معظم (بلدان) العالم عن تحقيق تقدم كبير .

ومن فترة قريبة بدأت آسيا ـ وهى أكثر مناطق العالم اكتظاظا بالسكان ، اللحاق بذلك وبمعدل مدهش فى بعض الحالات . ولكن أفريقيا جنوب الصحراء شهدت متوسط دخل الفرد فيها وهو ينخفض بالقيمة الحقيقية منذ عام ١٩٧٣ . ففى عام ١٩٥٠ ، كان متوسط دخل الفرد فى المنطقة ١١ فى المائة من المتوسط فى البلدان الصناعية ، أما اليوم فهو ٥ فى المائة . وبدورها انزلقت أمريكا اللاتينية ولا سيما منذ عام ١٩٨٠ . وهناك أيضا فوارق داخل المجموعات من البلدان . وهى فوارق آخذة فى النمو فيما بين الاقتصادات الأقل تقدما فى مجموعها ، ولا سيما فى شرق آسيا وجنوبها .

والتقدم غير المعهود هو أمر مستطاع حتى حين يلوح أن البلدان مؤذنة بالفشل . فمن ثلاث وأربعين سنة وردت ملاحظة فى تقرير حكومة ذات نفوذ فى بلد نام هام بأن العمال باتوا اليوم يعرضون عن الأعمال الشاقة المنتجة ويسعون إلى الأعمال السهلة الشبيهة بالعمل التجارى . وأوضح التقرير أن انتاجية العمال قد انخفضت ، وأن الأجور كانت شديدة الارتفاع ، وأن المشروعات كانت تفتقر إلى الكفاءة وتنال دعما ضخما . والواقع أن هذا البلد بأسعاره قد أخرج نفسه من الأسواق الدولية وواجه خطر منافسة حادة من البلدين الحديثى العهد بالتصنيع وهما الصين والهند . فقد كان البلد مكتظا بالسكان ويزداد اكتظاظا . وقد إنتهى رئيس

الوزراء فى تموز / يوليو ١٩٤٧ إلى أن هذه هى آخر فرصة متاحة لاكتشاف هل يستطيع بلده أن يقف على قدميه أو أن يصبح عبئا دائما على بقية العالم . ذلك البلد هو اليابان . والموضوع المحورى فى هذا التقرير هو : لماذا نجحت بلدان مثل اليابان نجاحا على هذه الدرجة المدهشة فى حين فشل سواها

التأهب للتنمية

إن مفتاح التنمية العالمية هو نشر التقدم التكنولوجى وتعميمه . فقد سمحت التكنولوجيا الجديدة باستخدام الموارد استخداما أكثر انتاجية ، فسمح ذلك للدخل بأن يرتفع ولنوعية الحياة بأن تتحسّن . وقد اطردت الابتكارات العلمية والطبية إطرادا سريعا بخطوات تبعث على اللهاث خلال السنوات المائتين الأخيرة (الاطار ١ـ١) .

وكثيرا ما احتاج استخدام التكنولوجيات الجديدة استخداما ناجعا إلى عملية تطويع وابتكار فى المؤسسات الاقتصادية ، وأحيانا المؤسسات السياسية والاجتماعية أيضا . وبفضل وسائل النقل الجديدة ، توسّعت الأسواق مما زاد فى تقسيم العمل وأفضى ذلك ، حسب ملاحظة آدم سميث ، إلى مزيد من التخصص . وكان الاتجار فى السلع والعمالة يتم مقابل نقود عوضا عن المقايضة ، وهلمّ جرا . وأكبر مهمة اليوم أمام البلدان الاشتراكية السابقة فى أوروبا وأمام كثير من البلدان النامية هى إيجاد مؤسسات للسوق وتعزيزها .

الاطار ١ـ١ المبتكرات التى غيرت العالم

خلال السنوات المائتين الماضية أحدثت سلسلة من الفتوحات العلمية والتكنولوجية الكبيرة تغييرا مثيرا فى سير التنمية .

الصحة والطب

فى القرن التاسع عشر ، اضطلعت التغذية المحسّنة بالدور الرئيسى فى إطالة العمر المتوقع للشعوب وفى تخفيض معدلات وفيات الأطفال . وفى هذا القرن وفد التقدم من ناحية العلوم الطبية . فمصل جنر للجدرى (١٧٩٠) مهد الطريق أمام التطعيم للكوليرا والتيفوئيد والجمرة الخبيثة . وأثبت باستير وجود علاقة بين الجراثيم والمناعة (١٨٨٠) . وبعد ذلك بنصف قرن جاء اكتشاف فلمنج للبنسلين (١٩٢٩) واستخداماته الاكلينيكية (١٩٤١) واستحداث المضادات الحيوية الأخرى . وكان من نتيجة ذلك أن انخفض معدل الاصابة بالتدرن الرئوى فى الولايات المتحدة مثلا من ٧٩ فى كل ١٠٠٠٠٠ شخص فى عام ١٩٣٩ إلى ٩ فى عام ١٩٨٨ . وساهمت برامج التحصين الواسعة النطاق فى تخفيض معدلات وفيات الأطفال تخفيضا هائلا ، إذ قدّر بأنها انخفضت فى الاقتصادات المنخفضة الدخل من ١٢٤ فى كل ١٠٠٠ مولود حى فى عام ١٩٦٥ إلى ٧٢ فى عام ١٩٨٥ .

إنتاج المواد الغذائية

أمكن بفضل الزيادات الحثيثة فى انتاج المواد الغذائية فى القرن التاسع عشر ، التى حدثت فى إثرها زيادات هائلة بدرجة أكبر فى القرن العشرين ، تحقيق بعض التحسينات المدهشة فى تغذية الشعوب . وقد تسنى قيام الثورة الخضراء فى عقدى الستينات والسبعينات بسبب إدخال السلالات المهجنة الفائقة الغلة من القمح والذرة ، والسلالات القزمة من الأرز ، وكذلك الأسمدة الكيميائية ومبيدات الحشرات . وضاعفت الهند متوسط الغلة من القمح خلال بضع سنين بعد أن أدخلت هذه التحسينات فى ١٩٦٦ـ١٩٦٧ .

وفى الصين ، حيث هيأت الاصلاحات الريفية مزيدا من المرونة فى أساليب الزراعة ، أمكن بفضل السلالات الجديدة من الحبوب وتقنيات الزراعة إعالة ٢٢ فى المائة من سكان العالم على ٧ فى المائة من أراضيه الصالحة للزراعة .

النقل والطاقة والاتصالات

بدأت الثورة الصناعية فى أوروبا بمخترعات زودت العمالة بالآلات والموارد الجديدة للطاقة . فبعد محرك سافرى البخارى (١٦٩٨) ومحرك نيوكومن المحسن (١٧١٢) جاءت المحركات الأكثر كفاءة لواط (١٧٧٠ و ١٧٩٦) فجعلت البخار مستخدما على نطاق واسع . ونما انتاج الفحم ونقله نموا سريعا . ثم جاءت التحسينات فى تكرير النفط (فى عقد الخمسينات من القرن التاسع عشر) وتلا ذلك الأسلوب الخاص بالحفر للحصول على النفط . وكان محرك الاحتراق الداخلى (١٨٧٦) وتكنولوجيات توليد الكهرباء ونقلها (١٨٨٦) جزءا من هذاالتطور نفسه . فتحوّل وجه الصناعات القديمة ، واستحدثت صناعات جديدة . وعلى طول الطريق طرأت تحولات ثورية على النقل بالباخرة والقاطرة الحديدية (فى العقد الثالث من القرن التاسع عشر) والسيارة (١٨٨٥) والطائرة (١٩٠٣) . وبفضل الموانىء والطرق السريعة والسكك الحديدية والمطارات ، وصلت التجارة إلى أقصى الأماكن النائية .

وغيّر البرق (١٨٤٤) والهاتف (١٨٧٦) والإذاعة (١٨٩٥) والتليفزيون (١٩٢٥) من الأسلوب الذى يتواصل به الناس . ومع الكمبيوتر الألكترونى (١٩٢٤) والتوابع المستخدمة فى الاتصالات (١٩٦٠) والألياف الضوئية البصرية (١٩٧٧) صارت المعلومات تنقل وتحلّل اليوم بسرعة لاهثة وإن تكن بتكلفة عملية .

التكامل العالمى

كانت التجارة عنصرا حاسما فى انتشار التكنولوجيا . وقد نمت البلدان عادة بوصفها جزءا من الاقتصاد العالمى أسرع من نموها وهى فى عزلة ، وإن كانت الحماية قد استحثت النمو فى بعض الحالات . والمعروف تاريخيا أن حروب التجارة قد أخرت التنمية العالمية .

ولعل أوضح مثال على ذلك هو الكساد الضخم وعقابيله . وإذا كان انهيار النظام التجارى بعد الحرب العالمية الأولى لم يقدح زناد الكساد الضخم ، إلاّ أنه ساهم فى زيادة عمقه وانتشاره ومدته . كما أن الانهيار الذى عرا سوق الأوراق المالية فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٩ تسبب فى كساد الطلب والتجارة . وبعد الفشل فى التوصل إلى اتفاق تجارى تعاونى فى عام ١٩٢٩ ، قامت الولايات المتحدة بزيادة التعريفة الجمركية بموجب قانون سموث ـ هولى لعام ١٩٣٠ . وقام الشريك التجارى لأمريكا بالانتقام . وانهارت التجارة العالمية بنسبة الثلثين ـ من ٣ بلايين دولار فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٩ إلى بليون دولار فى تموز / يوليو ١٩٣٢ . وكان بعض الانكماش ناتجا عن الكساد ، ولكن العداء تجاه التجارة تسبب فى ضرر احتاج إلى عقود لإصلاحه .

جاءت فى أثر التدهور الذى عرا المناخ التجارى فى عام ١٩٢٩ فترة طويلة من تكامل السوق فى زمن السلم . وكانت بريطانيا قد دخلت القرن التاسع عشر ولديها نظام عسير التطبيق لقوانين التعريفات والرسوم الجمركية التى تراكمت على مدى خمسمائة سنة . فلم يكن الانتقال إلى التجارة الحرة أمرا يسيرا . وكانت الرسوم المرتفعة على واردات الحبوب (قوانين القمح) تضمن لأصحاب الأراضى ازدهارا نسبيا ، فى حين كان المستهلكون يدفعون أثمانا مرتفعة ، واختنقت الصناعة التحويلية التى تتوجه إلى التصدير . وفى عام ١٨٤٥ حدثت مجاعة شاملة إثر انهيار محصول البطاطس فى أيرلندا ، فمهدت هذه الكارثة الطريق أمام الغاء قوانين القمح ، واتجهت بريطانيا إلى نظام تجارى أكثر تحررا . وحذت حذوها بلدان أخرى . وخففت الأسواق الزراعية الآخذة فى الاتساع من الضغوط الحمائية ، وأصبحت الفترة من ١٨٤٨ إلى ١٨٧٣ من فترات التجارة الأكثر تحررا فى جميع أنحاء أوروبا .

والذى عزّز عملية التكامل الدولى هو التكامل داخل البلدان . فالابتكارات فى النقل كانت حاسمة . وأدى التسارع فى تكامل السوق مع تكنولوجيات التصنيع الحديثة إلى زيادات سريعة فى الانتاجية .

ومع أنه لا ريب فى أن هذا التحول فى اتجاه التكامل الدولى قد استحث التنمية ، فقد عرض البلدان كذلك لصدمات اقتصادية خارجية ، وبالتالى لنكسات فى بعض الأحيان . ومن الأمور المثيرة أن أسعار نولون الشحن الأقل قد تسببت ـ فيما يبدو ـ فى انخفاض الأرباح والأجور ، وإن كانت الأجور انخفضت بدرجة أقل بحيث ارتفعت تكلفة العمالة من حيث القيمة الحقيقية . وجلبت إلى أوروبا حبوب رخيصة من الأرجنتين واستراليا وأمريكا الشمالية وأوكرانيا . وقامت كثرة من البلدان بزيادة تعريفاتها الجمركية على السلع المصنوعة وكذلك على المواد الغذائية . وبحلول عام ١٩١٣ ، كان متوسط التعريفة الجمركية على السلع المصنوعة ٢٠ فى المائة فى فرنسا و ١٨ فى المائة فى إيطاليا و ١٣ فى المائة فى ألمانيا . على أن أول انتعاش عالمى ضخم فى التجارة حدث فى أثناء ذلك قد شدّ معه كثيرا من المصدرين المتطورين للمنتجات الأولية . ونمت الأرجنتين نموا سريعا حتى أن معدل دخل الفرد فيها كان بحلول عقد العشرينات يمثل ٨٠ فى المائة من معدله فى بريطانيا .

وفى أواخر القرن التاسع عشر ، كانت التجارة الخارجية تموّل من طفرة فى الاقراض الأجنبى من أوروبا إلى البلدان الحديثة العهد بالاستيطان فيها ، فى المناطق المعتدلة الجو فى روسيا القيصرية . كما أن الفتوحات التكنولوجية فى الكيماويات والمنتجات الكهربائية والسيارات ـ وهو ما يطلق عليه أحيانا اسم الثورة الصناعية الثانية ـ قد أضافت منتجات جديدة مطلوبة فى أسواق الواردات . وبلغ الاقراض البريطانى الأجنبى فى عام ١٩١٣ نصف الادخار القومى و ٥ فى المائة من الدخل القومى . وكلّفت الحرب العالمية الأولى قارة أوروبا قدرا كبيرا من قواها العاملة المنتجة ورؤوس أموالها المادية (الشكل ٣ـ١) . وكان الناتج الزراعى خارج أوروبا قد توسع توسعا كبيرا فى أثناء الحرب . وبهذا فإن انتعاش الزراعة الأوروبية انتعاشا تدريجيا خفض الأسعار بعد عام ١٩٢٥ . وهوت الأسعار بعد الانهيار الاقتصادى فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٢٩ . وكانت الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٥ من فترات عدم الاستقرار الكبير فى أسعار الصرف والتعريفات الجمركية والاتفاقات التجارية والقواعد التنظيمية .

حطم الكساد الضخم والحرب العالمية الثانية اقتصاد

العالم ، وكان بمثابة صدمة أليمة لثقة البلدان النامية ، ولاسيما فى أمريكا اللاتينية ، فى التجارة باعتبارها محركا للنمو . وأصبحت الحاجة إلى اتفاقيات دولية بشأن التجارة والعملات أعظم منها فى أى وقت مضى . وانبرى المؤتمر النقدى والمالى للأمم المتحدة والبلدان المشاركة الذى عقد فى بريتون وودز فى تموز / يوليو ١٩٤٤ لانشاء « عالم لا تغلق فيه البلدان أعينها إزاء عواقب تصرفاتها على الآخرين » (روبنسن ١٩٧٥) . وأدى المؤتمر إلى وضع قواعد وإقامة مؤسسات جديدة للعلاقات الدولية فى النقد والصرف (فى ظل صندوق النقد الدولى) ولتدفقات رؤوس الأموال فى الأجل الطويل لأغراض التعمير والتنمية (فى ظل البنك الدولى) وللتجارة الدولية (وهو ما تمثل فيما بعد فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « الغات ») . وحتّى قبل أن تصبح هذه المؤسسات ناهضة بكامل نشاطها ، فإن مشروع مارشال قد عزّز عمليات التعمير فى أوروبا الغربية بعد الحرب ، وطافت بعثات انتاجية من الولايات المتحدة بأوروبا واليابان للمساعدة فى تنمية العلاقات التجارية ونشر المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا .

وقرر الاتحاد السوفياتى ألا ينضم إلى إطار بريتون وودز وأقام نظاما دوليا موازيا . وقامت بلدان أوروبا الشرقية بتأميم اقتصاداتها وتبنت التخطيط المركزى على النسق السوفياتى . وأقيم مجلس التعاضد الاقتصادى لتنسيق أنشطتها الاقتصادية .

وقد أشرف مشروع مارشال على تكوين إتحاد المدفوعات الأوروبى الذى أقام القاعدة المؤسسية لحرية التجارة داخل أوروبا الغربية . أما اتفاقية الغات ، فقد استحثت الاتجاه صوب اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف أوسع نطاقا . وأدى تشكيل الاتحاد الاقتصادى الأوروبى فى عام ١٩٥٧ وتشكيل منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، والجولات المتتابعة للغات ، إلى دفع المسيرة فى نفس الاتجاه . وزاد الاستثمار فى أوروبا واليابان إلى مستويات قياسية مع سعى هذه البلدان للحاق بالولايات المتحدة تكنولوجيا . وكان النمو الاقتصادى بين الحرب العالمية الثانية وأوائل عقد السبعينات أسرع منه فى أى وقت مضى . وانضمت البلدان النامية ، التى كان كثير منها دولا قامت حديثا ، إلى هذا النظام العالمى المتنامى ولكن بدرجات متفاوتة من الالتزام . ورحب شرقى آسيا بالتجارة فى حماسة ، أما أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوبى آسيا فكانت أكثر ترددا .

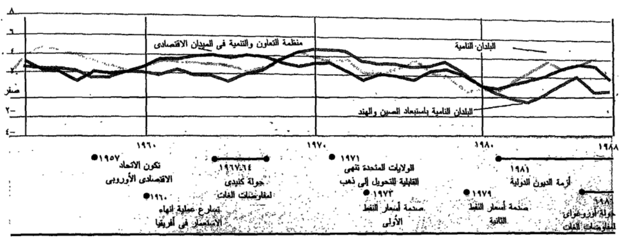
وبعد أن عضد الاطار الدولى ، النمو فى التجارة والتكامل الدولى فيما يقرب من عقود ثلاثة وبصورة غير مسبوقة (الشكل ١ـ٤) ، نحا إلى التحوّل فى عقد السبعينات . فأسعار الصرف الثابتة لم تعد تطاق ، وأوقفت الولايات المتحدة قابلية الدولار للتحول مؤقتا فى عام ١٩٧١ . وفى عام ١٩٧٣ عوّمت حكومات الاتحاد الاقتصادى الأوروبى العملات الأوروبية الرئيسية ، وأحدثت الصدمة الناشئة عن قرار رفع أسعار النفط الذى اتخذه أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) اضطراب فى التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال . وتعرض النظام التجارى لضغط شديد . وبدأت عملية نحو الأخذ بالحماية ، لا تزال تهدد نظام التجارة الحرة الذى أقيم بعد عام ١٩٤٥ .

تلك هى الخلفية التى يتعين على حكومات البلدان النامية أن تختار بإزائها سياساتها التجارية . واليوم يعيش فى البلدان النامية أكثر من ٤ بلايين نسمة أو ما يقرب من ٨٠ فى المائة من عدد سكان العالم . أما حصتهم من الناتج العالمى فتقل عن ٢٠ فى المائة ، وحصتهم من التجارة العالمية هى ١٧ فى المائة . ومازال أمام هذه الاقتصادات كمجموعة شوط طويل قبل أن تغدو متكاملة تكاملا تاما مع الاقتصاد العالمى .

التأثير العالمى للصدمات

ما برح الاقتصاد العالمى متكاملا بدرجة فائقة برغم إحياء مذهب الحماية منذ عقد السبعينات . وهذا يعرض البلدان لصدمات خارجية كما أوضح التاريخ ذلك . وصدمات عقد السبعينات وعقد الثمانينات كانت صدمات عنيفة . وتأثرت كافة الاقتصادات تقريبا ، بانهيار نظام بريتون وودز ، وللارتفاعات الحادة فى أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع ، وللارتفاع الشاهق فى أسعار النفط فى ١٩٧٣ـ١٩٧٤ وفى ١٩٧٩ـ١٩٨٠ . وفى أعقاب صدمة أسعار النفط الثانية ، تبنت الولايات المتحدة مزيجا من السياسات النقدية والمالية فى أوائل عقد الثمانينات دفع بأسعار الفائدة إلى أعلى فى جميع أنحاء العالم . أما بالنسبة للدول النامية المستوردة للنفط ، فقد تفاوت حجم الصدمات فى عقد السبعينات وإن كان قد قل فى معظمها عن ١٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى . على أن معدلات التبادل التجارى وأسعار الفائدة تنامت آثارها فى عقد الثمانينات . ففى أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية قدرت الآثار مجتمعة بما متوسطه أكثر من ١٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى ـ أى أكبر منه فى أى من المناطق النامية الأخرى .

شكل ١ ـ ٣ متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبلدان النامية والأحداث العالمية الكبيرة ، ١٩١٨-١٩٨٨

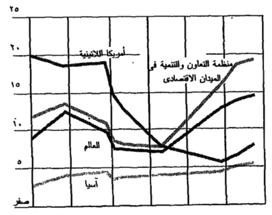


المصادر : بالنسبة للأحداث : بولارد ، ١٩٩٠ ، بالنسبة للبيانات ، انظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الرئيسى .

ولئن ساهمت السياسات فى البلدان الصناعية فى سرعة الانتعاش من الكساد بعد صدمة أسعار النفط فى ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، فقد أدت أيضاً إلى معدلات مرتفعة فى التضخم فى أواخر العقد . وقد اتبع كثير من البلدان الصناعية سياسة نقدية ميسرة أسفرت عن أسعار فائدة حقيقية منخفضة ، بل سلبية فى بعض البلدان أثناء عقد السبعينات . أما التدفقات الكبيرة من رؤوس الأموال الدولية ، فقد نتجت عن إعادة تدوير فوائض مصدرى النفط . ولكن الاتجاه الصعودى توقف بغتة بحدوث صدمة أسعار النفط الثانية فى ١٩٧٩-١٩٨٠ وباتباع سياسة نقدية متشددة بصورة حادة فى البلدان الصناعية الكبيرة . وبين أواخر عقد السبعينات وأوائل عقد الثمانينات ارتفع الدولار الحقيقى بسعر الفائدة السائد فيما بين المصارف فى لندن (الليبور) من ١ فى المائة إلى ٦ فى المائة ، وتباطأ النمو والتجارة بصورة حادة ، وانخفضت أسعار النفط وغيره من السلع . وعانى مصدرو هذه الأصناف وأولئك الذين يعتمدون على تحويلات العمال المستمدة من هذه الصادرات من نكسات . وكان هناك قليل من التعاون بين الدول الصناعية الكبيرة فى صياغة السياسات .

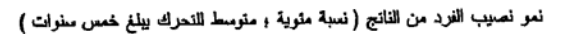
وظهرت مشكلة للديون فى عقد السبعينات كان من شأنها أن تنتقل إلى طول العالم وعرضه ، إذ قام عدد كبير من البلدان النامية بالاقتراض لزيادة الاستهلاك والاستثمار فى مشروعات مشكوك فيها وتمويل النفط المستورد (الذى كان مدعوما إذ ذاك) . وزاد حجم الاقراض المصرفى الدولى بما يقرب من ٨٠٠ فى المائة خلال العقد ، ووصل إلى نحو ٨٠٠ بليون دولار . ولم يقم معظم المقرضين التجاريين للبلدان النامية إلا بالقليل للتحرى عن كيفية استخدام

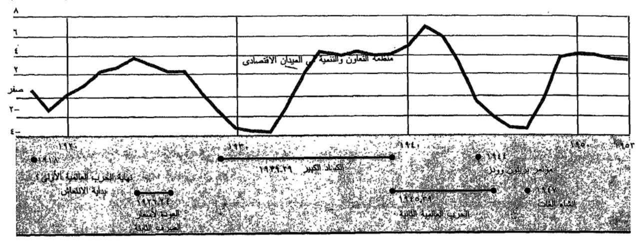
شكل ١ ـ ٤ حصة الصادرات فى الناتج المحلى الاجمالى ، مجموعات قطرية منتقاه ، ١٩٠٠ ـ ١٩٨٦
(نسبة مئوية)



ملاحظة : يمكن النظر إلى حصة الصادرات فى الناتج المحلى الاجمالى باعتبارها معبرا عن التكامل . بيانات الناتج المحلى الاجمالى بالدولارات الدولية ، والصادرات بدولارات الولايات المتحدة .

المصدر : ماديسون ، ١٩٨٩ .





القروض ، واعتمدوا عوضا عن ذلك على ضمانات السيادة . ولعلّ انتاجية الاستثمار فى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط قد انخفضت بمقدار الثلث بين عقد الستينات وعقد السبعينات . أما دينها الخارجى فقد تنامى من ٦٣ بليون دولار فى عام ١٩٧٠ إلى ٥٦٢ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ .

وقد برزت أزمة الديون فى وقت تسببت فيه صدمات الكساد العالمى وأسعار الفوائد الحقيقية المرتفعة ومعدلات التبادل التجارى فى مطلع الثمانينات فى مشكلات حادة تتعلق بخدمة الديون بالنسبة للأمم المدينة دينا باهظا . ونمت مدفوعات الفوائد المستحقة على البلدان النامية بنسبة ٤٠ فى المائة فى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ووصلت إلى ٦٤ بليون دولار . وهو حوالى ٣,٢ فى المائة من ناتجها القومى الاجمالى بالمقارنة بأقل من واحد فى المائة قبل ذلك ببضع سنين لا غير . وفى عام ١٩٨٢ أعلنت المكسيك من جانبها تأجيل سداد الديون . واضطر كثير من البلدان الأخرى إلى الدخول فى اتفاقات لإعادة هيكلة الديون مع الدائنين الرسميين والبنوك التجارية . وبحلول عام ١٩٨٢ كانت البنوك التجارية قد وضعت فعلا حدا لقروضها الاختيارية إلى معظم البلدان النامية . أما المجموع الكلى للتحويلات المالية الصافية إلى الأمم النامية (المنصرف من القروض الطويلة الأجل ناقصا جملة خدمة الديون) فقد انتقل من تدفق صاف إلى الداخل قدره ٣٦ بليون دولار فى عام ١٩٨١ إلى تدفق صاف إلى الخارج قدره ٣٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٩ . وفى البلدان المدينة دينا باهظا ، انخفض الاستثمار انخفاضا حادا ؛ وأضعف هذا الانتعاش عندما تحسّن المناخ الدولى فيما بعد . وفى عقد الثمانينات تباطأ نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى أفريقيا جنوب الصحراء وفى أمريكا اللاتينية ، وفى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية (الشكل ١-٥) .

تسارع النمو الاقتصادى فى البلدان الصناعية فى النصف الثانى من عقد الثمانينات . فقد أدى الاقلال من اللوائح القانونية وتخفيض الضرائب ، مقترنين بانخفاض سعر النفط فى عام ١٩٨٦ والسياسات النقدية التوسعية ومزيد من التعاون فى السياسة إلى ازدياد النشاط . وأدى التضخم المنخفض والزيادات المعتدلة فى الأجور وأرباح الأعمال المرتفعة إلى استحثاث الاستثمار من جانب القطاع الخاص ولاسيما فى أوروبا واليابان . وكان لعدد من البلدان النامية فى هذا الوقت روابط تجارية قوية فى الصناعات التحويلية ومناخ اقتصادى كلى مستقر نسبيا . فاستطاعت أن تستغل الانتعاش فى البلدان الصناعية وزادت من معدلات نموها .

وأدّى التكامل بدرجة أكبر فى عقد الثمانينات إلى نمو التجارة والتدفقات المالية بأسرع من الناتج . ولكن العقد كان عقدا آخرا معرضا للصدمات ، مما جعل مهمة التصحيح بالنسبة لمعظم البلدان النامية أشقّ بكثير . وحدثت تأرجحات واسعة فى أسعار الصرف ، وكانت أسعار الفوائد الدولية

غربية الأطوار . وتأرجح ميزان الحساب الجارى للولايات المتحدة من فائض قدره ٧ بلايين دولار فى عام ١٩٨١ إلى عجز قدره ١٦٢ بليون دولار فى ١٩٨٦ ، وانخفض شيئا فشيئا إلى نحو ١١٠ بلايين دولار فى عام ١٩٨٩ . (*واستوعبت الولايات المتحدة نحو ٢٣ فى المائة من* الصادرات السلعية من البلدان النامية فى ١٩٨٩ ـ أكثر من التدفق إلى ألمانيا وفرنسا واليابان مجتمعة) . وفى سنوات قريبة قدر أن هذا العجز قد امتص ما متوسطه ٤ـ٥ فى المائة من المدخرات العالمية . وفى هذه الأثناء أدت الديون المفرطة المتراكمة من فترات سابقة والانخفاض الحاد فى التدفقات المالية إلى البلدان النامية إلى انخفاض عجز الحساب الجارى الاجمالى لهذه البلدان من حوالى ٧٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٥٠ بليون دولار فى عام ١٩٨٩ .

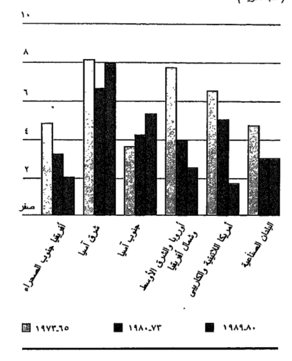
النجاح فى عالم متكامل

استطاع بعض الاقتصادات ـ ولاسيما اقتصادات شرقى آسيا ـ أن يؤدى أداء جيدا بصورة مرموقة ، حتى فى مواجهة الصدمات الخارجية السلبية للسنوات العشرين الأخيرة . ولكن معظم الاقتصادات كان يصارع ولا سيما خلال العقد الأخير . وفى كثير من الأحيان لم يكن هذا بسبب نقص الجهد . وقام كثير من البلدان النامية بتعديل سياساته الاقتصادية عندما تعاظمت متاعب ديونه فى أوائل عقد الثمانينات . وتنامت الحاجة إلى إجراء مثل هذا التصحيح فى عام ١٩٨٢ مع الكساد العميق فى البلدان الصناعية والانخفاض الشديد الانحدار فى الأسعار الحقيقية للسلع الأولية . وقام كثير من الحكومات بتخفيض أوجه العجز فى موازناته ، وتعديل أسعار نسبية معينة (سعر الصرف الحقيقى وسعر الفائدة الحقيقى ومعدلات التبادل التجارى الداخلية بين الزراعة والصناعة) وأعاد هيكلة أنشطته . كما قام عدد منها بإحلال التعريفات الجمركية محل القيود التجارية الكميّة وبإصلاح هياكل التعريفة الجمركية . وانخفضت أوجه عجز ميزان المدفوعات انخفاضا حادا . إلاّ أن أوجه الخلل فى الميزان المالى بقيت برغم تحقيق كثير من التقدم . وفى كثير من الأحيان خفضت أوجه العجز بالحدّ من الاستثمار العام عوضا عن احتواء المصروفات الجارية أو إصلاح الضرائب لزيادة الايرادات .

وطرح المناخ الاقتصادى الجديد تحديات داخل البلدان الصناعية بدورها . فنواحى الجمود الهيكلية وتقييد أسعار الطاقة ، واختلال أسعار الصرف ، والحواجز التجارية قد حالت دون التصحيح وأبطأت من الانتعاش فى عقد

شكل ١ ـ ٥ تقديرات نمو الناتج المحلى الاجمالى ٦٥ ـ ١٩٨٩

(نسبة مئوية)



ملاحظة : تقديرات الناتج المحلى الاجمالى هى مربعات صغرى بالقيم الحقيقية .

المصدر : بيانات البنك الدولى .

السبعينات وأوائل عقد الثمانينات . وعندئذ بدأت السياسة فى التحول . وركزت الادارة الاقتصادية الكلية على مكافحة التضخم (على الرغم من أن السياسات النقدية أصبحت أدعى إلى المواءمة ، مع التخفف من الضغوط التضخمية فى النصف الأخير من عقد الثمانينات) . وأكدت السياسات الضريبية والخاصة باللوائح القانونية ، الحوافز من ناحية العرض ؛ وانخفضت الضرائب على كل من دخل الأسرة وأرباح الأعمال . وبدأ معظم البلدان يقلل من دور القطاع العام . واشتملت الاصلاحات الهيكلية الهامة على نقل ملكية المشروعات المملوكة ملكية عامة إلى الملكية الخاصة وتحرير أسواق المنتجات والعمل والمال .

وخلال عقد الثمانينات وضحت المفارقة الصارخة بين تخلّف الاقتصادات الموجهة بالأوامر وبين التقدم التكنولوجى السريع فى الاقتصادات التى تتوجه إلى السوق فى آسيا والغرب . وتدهور الأداء الاقتصادى فى الاتحاد السوفياتى

(الاطار ١-٢) وفى الاقتصادات الأخرى فى الكتلة الشرقية . وأقدم بعض البلدان ، ولا سيما بولندا والجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة على اصلاحات شديدة الجرأة . والأوضاع الاقتصادية فى كل هذه الاقتصادات تقريبا هى أوضاع خطيرة ، وتشير التقديرات المستقبلية إلى أن هوّة الانخفاض مازالت تلوح أمامها .

تطورات وقعت مؤخرا

وتوقف تقريبا التوسع الذى عرفه الاقتصاد العالمى فى سبع سنين فى عام ١٩٩٠ . فقد وضحت أمارات على بطء النشاط الاقتصادى فى عدد من البلدان الصناعية الكبيرة مع التشدد فى السياسات النقدية كرد على الانتاج فى مستويات تقرب من حدود الطاقة وعلى ارتفاع التضخم . وازداد التباطؤ انتشارا وبروزا بوقوع أزمة الخليج فى آب / أغسطس ١٩٩٠ . وكانت للشكوك المتزايدة آثار عكسية على ثقة المستهلك ودوائر الأعمال التجارية ، مما أدى بدوره إلى نمو أقل وبصورة ملحوظة فى الانفاق على الاستهلاك وفى الاستثمار فى قطاع الأعمال فى البلدان الصناعية . وترتبت على المطالب المالية لتوحيد ألمانيا ولإعادة التعمير المتعلق بحرب الشرق الأوسط ضغوط صعودية على أسعار الفائدة القصيرة الأجل فى ألمانيا واليابان على الرغم من التباطؤ الاقتصادى فى عام ١٩٩٠

الاطار ٢-١ الأزمة الاقتصادية السوفياتية

استخدم ميخائيل غورباتشيف ، بعد أن ردد صرخة تحذير عندما ارتقى إلى الزعامة فى عام ١٩٨٥ ، ثلاث كلمات رددها مرارا فى دعوته إلى الاصلاح هى : بيرسترويكا (إعادة البناء) وأوسكوريني (تسارع النمو) وغلاسنوست (الانفتاح) . فقد كان الاقتصاد يعانى من متاعب ، وكانت التدابير التصحيحية قد أرجئت طويلا جدا . وأبرز أن الاتحاد السوفياتى ينتج من الأحذية ما هو أكثر من انتاج الولايات المتحدة ومن الصلب ما هو أكثر بكثير من انتاجها ، ولكن نوعية هذه الأحذية هزيلة واستخدام الصلب مبدّد .

هل كانت تلك أزمة فى المدى القصير ؟ أم كانت أعمق جذورا ؟ واضح أنها لم تكن الأولى كما أعلن الرئيس غورباتشيف مؤخرا : « اليوم ، عندما نتحدث عن إعادة البناء الجذرية للادارة الاقتصادية ، فمن الأهمية الحيوية أن نتذكر ما كان عليه الوضع الحقيقى فى بلادنا رجوعا إلى أواخر عقد السبعينات وأوائل عقد الثمانينات . فبحلول ذلك الوقت ، كانت معدلات النمو الاقتصادى قد هبطت إلى مستوى من الانخفاض يدل فعلا على ركود » . فقد اقترن الهبوط الحاد فى الانتاج الصناعى باستنفاد الموارد الطبيعية فى مناطق مزدحمة بالسكان ، وبالتقادم المتزايد للمصانع والمعدات . وكانت معدلات الوفيات ومعدلات وفيات الأطفال آخذة فى ارتفاع .

وبين عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٧ طبقت البيرسترويكا لإعادة تشغيل وتحديث الصناعة ولزيادة الاهتمام برقابة الجودة . واشتملت التدابير المقترنة بذلك على تحسين مبادرة العامل وجعل البيروقراطية موضوع مزيد من المساءلة . إلاّ أن الإصلاحات ، برغم بعض النجاح المبدئى ، لم تتصد للمشكلات الأساسية الشاملة .

أما أوسكوريني فقد برهن على أنه مراوغ . فقد ركد الناتج الحقيقى . وارتفع العجز المالى من ٢,٥ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى إلى ٨,٥ فى المائة .

وأدى فشل البرنامج إلى استحثاث مزيد من الجهود الجادة لإصلاح الاقتصاد فى عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . فتم الغاء نظام التخصيص المادى . وسمح للأسعار بأن تتحرك فى نطاق يتم التفاوض عليه بحرية . وتم احكام « الكوابح » الهشة للموازنة . وشجعت المشروعات التعاونية ، وقُنّنت مشروعات القطاع الخاص العائلية . وطبق نظام للامركزية التجارة الخارجية ، وأدخل نظام للاحتفاظ بالعملات إلى جانب نظام لأسعار الصرف المتميزة وللمزادات المحدودة للعملات الأجنبية .

ولأن التدابير طبقت بصورة مجزأة ، فقد أحدثت عكس التأثير الذى كان مقصودا بها . فنمت الواردات من منطقة العملات القابلة للتحويل نموا شديدا ، فى حين لم تتغير صادرات السلع المصنوعة إلاّ بالكاد . كما أن الزيادات فى الاستقلال الذاتى للمشروعات قد أحاط بها نظام أوامر الدولة التى شملت معظم الناتج الصناعى . وشرع فى التخلص من النظام التقليدى للتخطيط غير أن نظام الأسعار الرسمية المشوه والذى يفتقر إلى المرونة - ووكالة التوزيع التابعة للدولة - بقيا على حالهما إلى درجة كبيرة . وطوال أواخر عقد الثمانينات انخفض رصيد رأس المال والقوة العاملة .

ويؤخذ من التقديرات الرسمية أن الناتج المادى الصافى فى عام ١٩٩٠ انخفض بنسبة ٤ فى المائة ، وكان التضخم يمضى بنسبة ١٢ فى المائة . وإذا كان نظام التخطيط المركزى التقليدى قد انهار إلى حد كبير ، فلم يحلّ محله حتى الآن نظام تستطيع السوق فى ظله أن تؤدى وظائفها .

إن عملية التحول فى الاقتصاد السوفياتى ستكون عملية صعبة . وستحتاج إلى كثير من الاجراءات التى نوقشت فى هذا التقرير : تحقيق الاستقرار للاقتصاد على الصعيد الكلى ، واصلاح الأسعار فى اطار من المنافسة المحلية والدولية الأوسع ، واصلاح حقوق الملكية والمؤسسات الحكومية .

وأوائل عام ١٩٩١ . وتباطأ نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى البلدان الصناعية إلى حوالى ٢,٦ فى المائة فى عام ١٩٩٠ بالمقارنة بنسبة ٣,٣ فى المائة فى عام ١٩٨٩ وبنسبة ٤,٥ فى المائة فى عام ١٩٨٨ .

وكانت كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة فى حالة كساد . كما تباطأ النمو فى أماكن أخرى فى أوروبا الغربية . وانخفضت أسعار الأسهم فى اليابان بحوالى ٥٠ فى المائة وتدهورت نوعية حوافظ البنوك التجارية فى كل من الولايات المتحدة واليابان . ولئن كان المحتمل أن يكون التباطؤ فى الاقتصادات الصناعية قصير العمر وضحلا ، فالمتوقع ألاّ يجيء الانتعاش إلاّ تدريجا . وستظل المشكلات المالية للقطاع الخاص فى عدّة اقتصادات كبيرة تعوق النمو . أما الناتج فى البلدان الصناعية فالمتوقع أن يتوسع بأقل من ٢ فى المائة فى عام ١٩٩١ .

وفى البلدان النامية انخفض النمو فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى من ٤,٣ فى المائة فى عام ١٩٨٨ إلى ٢,٥ فى المائة فى عام ١٩٨٩ وإلى ٢,٢ فى المائة فقط فى عام ١٩٩٠ ، وهو أقل مستوى منذ عام ١٩٨٢ . أما الأسباب الرئيسية - بالاضافة إلى استمرار عدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلى وضعف السياسة المحلية - فهى انخفاض أسعار السلع غير النفطية وارتفاع أسعار الفوائد الدولية (غير الدولارية) والنمو الأبطأ للتجارة العالمية .

وارتفعت أسعار النفط من أقل من ٢٠ دولارا للبرميل (درجة خام برنت) فى شهر تموز / يوليو إلى ٣٥-٤٠ دولارا بعد غزو العراق للكويت فى آب / أغسطس ١٩٩٠ وما تلا ذلك من فرض حظر من الأمم المتحدة على صادرات النفط من العراق والكويت . وبانتهاء الحرب وتحرير الكويت فى أوائل ١٩٩١ كانت أسعار النفط قد انخفضت إلى نحو ٢٠ دولارا للبرميل . وإذا بقيت الأسعار فى هذه الحدود ، فإن تأثير صدمة أسعار النفط فى عام ١٩٩٠ على الاقتصادات الصناعية سيكون صغيرا وقصير الأجل . وبالنسبة للاقتصادات الصناعية فى مجموعها ، فإن خسارة معدلات التبادل التجارى بسبب صدمة عام ١٩٩٠ تقدر بثلث الخسارة فى صدمة ٧٣-١٩٧٤ وبسدس الخسارة فقط فى صدمة ٧٩-١٩٨٠ .

ومن المفارقة أن النتائج بالنسبة لبلدان أوروبا الشرقية كانت نتائج حادة لأنها كانت قد شرعت فى الدفع بالعملة الصعبة مقابل النفط . أما بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط فى مجموعها ، فالمقدر أن أثر الزيادة فى أسعار النفط فى ميزان الحساب الجارى كان حوالى ٧ فى المائة من صادراتها مجتمعة . يضاف إلى هذا أنه كانت للأردن وتركيا وجمهورية مصر العربية علاقات اقتصادية واسعة مع العراق والكويت ، وكان على هذه البلدان وسواها - باكستان وبنغلاديش وسرى لانكا والسودان والفلبين والمغرب والهند - أن تدفع أسعار فائدة أعلى على خدمة الديون ، وخسرت تعاقدات للتجارة والخدمات كما خسرت تحويلات العمّال . وانخفضت الايرادات من السياحة انخفاضا حادا كذلك .

وتقلّص الناتج بصورة حادة فى الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية (وبسبب الكساد الحاد فى البرازيل) فى أمريكا اللاتينية . كما تباطأ النمو فى أفريقيا جنوب الصحراء . ولكن فى البلدان المشمولة بالبرنامج الخاص للمساعدة فى أفريقيا والتى كانت تنفذ اصلاحات ، نما الناتج نموا أسرع من نمو السكان . أما فى آسيا ، فبسبب الأداء المحسن فى الصين وفى بعض الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع فى المنطقة ، فقد تسارع معدل النمو بأكثر من المتوسط بما مقداره ٣,٥ نقطة مئوية ، وذلك بالنسبة للبلدان النامية فى مجموعها . والمتوقع أن ينتعش نمو الناتج فى البلدان النامية شيئا ما فى عام ١٩٩١ فيصل إلى حوالى ٣ فى المائة . ومع ذلك ، فإن الأوضاع بحلول أوائل عام ١٩٩١ كانت لم تزل متدهورة فى كثير من البلدان - ولا سيما البلدان التى تأثرت بحرب الخليج أشد التأثير .

التوقعات بالنسبة للتنمية العالمية

هناك عوامل كثيرة سيكون لها تأثير هام فى المناخ العالمى للتنمية فى السنوات المقبلة هى : نموّ التجارة العالمية ، والسياسات التى تتبعها البلدان الصناعية ، وحالة أسواق رؤوس المال الدولية وهلم جرا . ودرجة الشك كبيرة فى كل حالة (أنظر الاطار ٣-١) . وحتّى يتسنى الوصول إلى رأى بشأن توقعات النمو فى البلدان النامية ، فلابد من إصدار أحكام (صريحة أو ضمنية) بشأن كل من هذه العوامل الخارجية . ومع عدم معرفة أى شيء آخر عن آفاق المستقبل ، فمن الواضح أنه لا بد على الدوام من تعليق أهمية قصوى على المرونة الاقتصادية . والبلدان التى يحتمل أن تصيب نجاحا هى البلدان التى تستطيع أن تتجاوب بسهولة مع أى مدى للنتائج .

الاطار ١ ـ ٣ مناخ التنمية فى عقد التسعينات

	النظرة المتشائمة	النظرة المتفائلة
التجارة العالمية	تنهار مفاوضات الغات ؛ تفضى السياسات التى تتبعها البلدان الصناعية من جانب واحد إلى حروب تجارية ؛ وتنهار التجارة عموما ، ولكن بدرجة أقل داخل الكتل الاقليمية .	تحرز الغات تقدما حقيقيا ؛ تسفر اتفاقات الغات الاقليمية الملائمة عن مزيد من التكامل المدهش فى أوروبا وآسيا ونصف الكرة الغربى ؛ تتوسع التجارة العالمية توسعا سريعا .
تدفقات رؤوس الأموال	تتوخى أسواق رؤوس الأموال الدولية الحذر المفرط ، وتفشل التحويلات إلى البلدان النامية فى تدارك الأمر .	تستأنف تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية ، ويؤدى المزيد من الثقة إلى استحثاث الاستثمار الأجنبى المباشر .
التمويل العالمى	تفشل المؤسسات الرئيسية فى الولايات المتحدة واليابان مما يؤدى إلى علاوات مخاطر مرتفعة واستثمار منخفض وبطء اقتصادى متطاول وربما تضخم أكبر ؛ وتظل أزمة الديون تعرقل النمو فى المناطق النامية .	تفلح المؤسسات الرئيسية فى شق طريقها ؛ وتقلل الاصلاحات المالية والتغييرات فى اللوائح القانونية من المخاطر الشاملة ؛ يتسم الانتعاش الاقتصادى بالسرعة ؛ وتقلل مبادرة برادى والمبادرات التى خلفتها من أعباء الديون على البلدان النامية .
سياسة البلدان الصناعية	تتقاعس البلدان الصناعية الكبيرة عن التعاون ؛ وتنتهج سياسات هزيلة على صعيد الاقتصاد الكلى مما يسفر عن عدم استقرار مالى ونمو منخفض .	تؤدى سياسات البلدان الصناعية الكبرى على صعيد الاقتصاد الكلى إلى تحقيق الاستقرار فى الأسواق المالية وإلى نمو قابل للاستمرار .
الأمن	يفضى انهيار القوتين العظميين إلى أزمات اقليمية وصراعات اثنية داخل البلدان وفيما بينها ؛ ويؤدى سباق التسلح إلى تغيير وجهة الموارد الاقتصادية ؛ ويقوض الارهاب والمخدرات والفقر الأمن الداخلى .	تخفف نهاية الحرب الباردة من التوترات فيما بين الدولتين العظميين ؛ يتم وضع ترتيبات أمن دولية جديدة من خلال الأمم المتحدة المعززة .
التكنولوجيا	تغدو التكنولوجيات المطلوبة للمنتجات التنافسية متطورة وموفرة للعمالة أكثر فأكثر ، ويتم تقييد تدفقات التكنولوجيا بفعل السياسات الحمائية والاستراتيجيات الجامدة ؛ وتتناقص المزايا التى تعود على البلدان النامية من رخص العمالة والمواد الخام .	تؤدى التكنولوجيات الجديدة إلى تحسين الصحة والانتاجية (ولا سيما فى الزراعة) ؛ تنشىء الشركات متعددة القوميات شبكات إنتاج عالمية أوسع ؛ وتقلل أجهزة الكمبيوتر من مزايا الأسواق الواسعة ؛ وتيسر وسائل الاتصالات الأفضل على البلدان التى لديها رأس مال بشرى كاف أن تلحق بالانتاجية .
الطاقة	تظل أسعار النفط متقلبة بسبب عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى الجارى فى الشرق الأوسط الذى يظل المورّد الرئيسى للنفط .	تفضى الترتيبات السياسية الجديدة فى الشرق الأوسط ، مقترنة بالحوار البناء بين منتجى البترول ومستهلكيه إلى فترة من الاستقرار غير المعهود فى أسعار النفط الحقيقية .
البيئة	يتزايد الضرر الذى يلحق بالبيئة مع ما لذلك من انعكاسات اقتصادية ، وتتناقص الموارد العالمية ، يزداد التوتر فى كوارث البيئة المحلية .	يتبيّن أن الآثار التى تلحق بالبيئة هى أقل تكلفة وأقل وقوعا بصورة مباشرة مما كان متوقعا ، وبفضل السياسات القومية والدولية الجديدة تتخذ خطوات كافية لحماية الموارد النادرة .

التجارة العالمية

استمرت إلى عام ١٩٩١ جولة أوروغواى لمحادثات الغات التى بدأت عام ١٩٨٦ . وهذه المحادثات هى المحادثات الأولى التى تضم البلدان النامية بوصفها بلدانا مشاركة أساسية . وإذا نجحت جولة أوروغواى ، أدت إلى سبل أفضل للوصول إلى الأسواق من جانب البلدان الصناعية والنامية ؛ وإلى تعريفات جمركية أقل فى جميع أنحاء العالم ؛ وإلى تخفيضات كبيرة فى الدعم الزراعى ؛ وإلى مزيد من الانضباط فى استخدام الدعم الصناعى ؛ وإلى توسيع الترتيبات المتعددة الأطراف لتشمل الخدمات وقواعد الاستثمار المتعلقة بالتجارة ، وحقوق الملكية الفكرية . والزراعة هى الأصعب بين هذه الميادين جميعا . وهناك خلافات كبيرة بين المواقف التفاوضية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بشأن حجم التخفيضات وسرعتها بالنسبة لدعم الصادرات ، ودعم الأسعار المحلية ، والحواجز المفروضة على الواردات . وفيما عدا الزراعة ، حدث تقدم ولا سيما فى مجالات المنسوجات والملابس والخدمات وتخفيض التعريفات الجمركية وقواعد الاستثمار المتعلقة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات . والنتائج الناجحة للمحادثات هى عنصر حاسم بالنسبة للنظام التجارى العالمى . وتحقيق قدر طيب من الاتفاق من شأنه أن يحسن التوقعات المتعلقة بالبلدان النامية تحسنا كبيرا .

التكامل الأوروبى . مع إقدام الاتحاد الأوروبى على هدم الحواجز القومية أمام حرية حركة البضائع والخدمات والعمل ورؤوس الأموال ، فسيغدو أكبر سوق واحدة فى العالم . ويؤخذ من اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن المجموع الكلى للناتج المحلى الاجمالى للمنطقة قد يقفز على مدى خمس سنين إلى سبع بنسبة ٤,٥ إلى ٧ فى المائة نتيجة للتكامل وحده . كما أن مشروع ١٩٩٢ ينطوى على خطوات تهدف إلى الاتحاد النقدى الذى قد يؤدى إلى وجود عملة واحدة لأوروبا . ومن شأن هذا ، بالاضافة إلى آثار توحيد السوق ، أن يزيد من النمو الطويل الأجل فى أوروبا الغربية بحوالى نقطة مئوية واحدة فى السنة .

نهوض شرق آسيا . بين عام ١٩٦٥ و ١٩٨٨ زادت اقتصادات شرق آسيا من حصتها فى الناتج المحلى الاجمالى العالمى من ٥ إلى ٢٠ فى المائة ، ومن صادرات السلع المصنوعة فى العالم من ١٠ إلى ٢٣ فى المائة . وبرزت اليابان بوصفها ثانى أكبر اقتصاد فى العالم ، فى حين انضم عددا من الاقتصادات النامية فى المنطقة إلى صفوف الاقتصادات المرتفعة الدخل . وبنهاية عقد الثمانينات ، كانت الاقتصادات الأربعة حديثة التصنيع فى شرق آسيا تمثل نصف صادرات السلع المصنوعة فى البلدان النامية . ونمت القوة المالية للمنطقة بما يتكافأ مع ذلك . وعلى الصعيد الاقليمى ، تطورت علاقات اقتصادية أوثق داخل رابطة أمم جنوب شرقى آسيا . وبدأت مجموعة جديدة للتعاون الاقتصادى الآسيوى ـ المحيط الهادى ـ وهى شبيهة شبها ضعيفا بمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ـ تعقد اجتماعات وزارية سنوية ؛ أما أعضاؤها فهم الولايات المتحدة واليابان وعشر أمم أخرى على حافة المحيط الهادى .

التعاون فى نصف الكرة الغربى . مع دخول اتفاقية حرية التجارة بين الولايات المتحدة وكندا فى حيز التنفيذ ، أعلنت الولايات المتحدة مشروعات لمبادرة الأمريكتين لتحسين العلاقات التجارية فى جميع أنحاء الأمريكتين . وقد تدخل المكسيك والولايات المتحدة فى مفاوضات « سريعة الخطى » بشأن إقامة منطقة تجارية حرة ؛ وأى اتفاق يُعقد ، إنما يكون أول اتفاق بالنسبة لبلدان لها مثل هذه الفوارق الكبيرة فى الدخل .

إلى أى مدى تشير هذه التطورات جميعها إلى حدوث انهيار فى النظام التجارى المفتوح لسنوات ما بعد الحرب ؟ كيف ستتأثر الآفاق الاقتصادية لكثير من البلدان منخفضة الدخل ؟ إن الجواب ليس واضحا . صحيح أن لبعض المبادرات التجارية الأخيرة أبعادا إقليمية قوية ، ولكن أيا منها لم ينطو حتى الآن على زيادة الحواجز الخارجية . والنتيجة فى خاتمة المطاف رهن بما إذا كانت كفة الزيادة فى التجارة الناشئة عن التكامل الاقليمى ترجح كفة التجارة التى تحول اتجاهها بفعل هذا التكامل . وإذا انهارت جولة أوروغواى ، كان الخطر من انطواء المجموعات الاقليمية على داخل نفسها خطرا أكبر بكثير .

تدفقات رأس المال الدولى والتمويل الدولى

كانت رؤوس الأموال الدولية فى عقد الثمانينات تتدفق أساسا فيما بين البلدان الصناعية . فأصبحت عدة بلدان كبيرة من بينها الولايات المتحدة مستوردة خالصة لرؤوس الأموال ، بمعنى أن استثمارها المحلى فاق مدخراتها القومية (الجدول ٢.١) . وكان المقرضون والمستثمرون الدوليون يتخطّون البلدان النامية وذلك أساسا بسبب ديونها الخارجية

جدول ٢ـ١ المدخرات والاستثمار العالميين

(نسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى فى العالم ، ما لم ترد ملاحظة أخرى)

الفئة والمجموعة	١٩٧٣ـ٧٠	١٩٨٠ـ٧٤	١٩٨٥ـ٨١	١٩٨٨ـ٨٦	مستوى ١٩٨٨ *(بلايين الدولارات)*
إجمالى المدخرات القومية					
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ذوو الدخل المرتفع	١٦,٥	١٦,٢	١٤,٦	١٦,٣	٢٩٩٧
(الولايات المتحدة)	(٥,٢)	(٤,٨)	(٤,٩)	(٣,٨)	(٦٦٤)
الاقتصادات المرتفعة الدخل الأخرى(أ)	٠,٨	١,٣	١,٢	١,٠	١٧٥
الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل	٤,١	٦,١	٦,٣	٥,٠	٨٧٥
الاجمالى العالمى(ب)	٢١,٤	٢٣,٦	٢٢,١	٢٢,٣	٤٠٤٨
اجمالى الاستثمار المحلى					
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ذوو الدخل المرتفع	١٦,٠	١٦,١	١٤,٥	١٦,٢	٢٩٨١
(الولايات المتحدة)	(٥,٠)	(٤,٦)	(٥,٠)	(٤,٤)	(٧٤٠)
الاقتصادات المرتفعة الدخل الأخرى(أ)	٠,٧	٠,٩	١,٠	٠,٨	١٥١
الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل	٤,٦	٦,٠	٥,٦	٤,٥	٧٨١
الاجمالى العالمى(ب)	٢١,٢	٢٣,٠	٢١,١	٢١,٥	٣٩١٣

(أ) مستخرج باعتباره الباقى ، بلدان الدخل المرتفع ناقصا أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .
(ب) تختلف المدخرات والاستثمار العالميين بسبب الاختلاف فى الحسابات الجارية العالمية .
المصدر : بيانات البنك الدولى .

المرتفعة وأوضاعها الاقتصادية والسياسية الآخذة فى التدهور . وأثناء العقد تحوّل المجموع الكلى لتحويلات الموارد الصافية إلى هذه البلدان من الايجاب إلى السلب . وانخفضت النسب بين الاستثمار والناتج فى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط فى عقد الثمانينات ولم تنتعش .

موازين المدخرات ـ الاستثمار . أن نمط موازين المدخرات ـ الاستثمار عبر مجموعات عريضة من البلدان ـ لا يحتمل أن يتحوّل فى المدى المتوسط عن الاتجاه العريض الذى دان له فى بضع السنين الأخيرة . وأى انكماش فى عجز الحساب الجارى للولايات المتحدة وارتفاع فى إيرادات النفط بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط يحتمل تعويضهما بالاستزادة من الواردات وتكاليف التعمير والانفاق العسكرى فى الخليج . وأى انخفاض فى مدخرات القطاعين الخاص والعام فى اليابان ، وأى انخفاض فى فوائض الحساب الجارى فى البلدان الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع (بسبب زيادة أسعار الصرف ونمو التجارة العالمية نمواً أبطأ) من شأنهما كذلك أن يساعدا على الحدّ من الخلل فى الموازين فى عقد الثمانينات . أما فائض الحساب الجارى فى ألمانيا فسينخفض مع زيادة الطلب على الاستثمار بفعل التوحيد .

وربما ارتفع الطلب على الائتمان والاستثمار الدوليين فى أوروبا الشرقية والشرق الأوسط كلما انتعشت الاقتصادات الصناعية من التباطؤ الذى عراها فى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ . وهذا ينطوى ضمنا على احتمال بقاء أسعار الفائدة الدولية مرتفعة فى المدى المتوسط .

ويحتمل بالتالى أن يرتفع العجز فى الحساب الجارى فى كثير من البلدان النامية بخطوات معقولة جدا ـ من ٥١ بليون دولار أو ١,٨ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى فى عام ١٩٨٩ إلى حوالى ٧٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٥ وحوالى ٩٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ ، أى بما متوسطه ١,٥ـ٢,٠ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى فى عقد التسعينات . وكلّما أدى تسديد الديون إلى تخفيض مدفوعات الفوائد على الديون القائمة ، أدت التدفقات الصافية الجديدة إلى ارتفاع مدفوعات الفوائد . كما أن التدفقات إلى الخارج عن خدمات عناصر الانتاج سترتفع لأن ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبى المباشر سيؤدى إلى اتساع تدفق التحويلات . وبحلول أواسط عقد التسعينات ، ستتمكن البلدان النامية التى أبهظتها الديون مع ذلك من أن تصدّر من السلع والخدمات من غير عناصر الانتاج أكثر

مما تستورده ، على الرغم من ضرورة تضييق الفجوة بدرجة كبيرة . أما النمط الحالى لتدفقات رؤوس الأموال الصافية ـ وهو شبيه بالنمط فى عقد الستينات من حيث الأهمية النسبية للتدفقات الرسمية والاستثمار المباشر والاقراض من القطاع الخاص ـ فقد يظل سائدا خلال جزء كبير من عقد التسعينات . إن ارتفاع أسعار الفائدة الدولية ، بالاضافة إلى النمو المتواضع فحسب فى التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية فى السنوات العديدة القادمة ، قد يبطىء النمو . ومع ذلك ، فإن التقديرات المستقبلية للخط الأساسى تتنبأ بتسارع معدلات نمو البلدان النامية عنها فى الثمانينات بافتراض زيادة المدخرات المحلية وارتفاع كفاءة الاستثمار (الجدول ١ـ٣) .

الدين الخارجى . وصلت الاستراتيجية الدولية لمعالجة ما يزيد على ١,٣ تريليون دولار من الديون المستحقة على البلدان النامية (وهذا الرقم يشمل ديون أوروبا الشرقية) إلى نقطة تحول فى عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . فانتقل التركيز من إعادة جدولة الديون إلى تخفيض الديون وخدمتها . فبالتوسل بإعادة شراء الديون ، وتخفيض أسعار الفائدة ، ومبادلات الديون بديون جديدة مضمونة يتم الحصول عليها مقابل خصم ، وهلم جرا ، استطاعت اتفاقيات مبادرة برادى لتخفيض الديون التجارية وخدمة الديون أن تخفض فعلا من الديون فى الفلبين وكوستاريكا والمكسيك بما مقداره ٩,٥ بليون دولار . ويتم الآن تطبيق آليات جديدة أقرت فى قمة تورنتو الاقتصادية فى حزيران / يونيو ١٩٨٨لتخفيض الديون وإعادة جدولتها بالنسبة للديون الرسمية للبلدان المنخفضة الدخل فى تسعة عشر بلدا ، وهى تشمل ٥,٨ بليون دولار أى ١١ فى المائة من الديون الرسمية الثنائية . وبرغم هذه الاستراتيجية الجديدة ، فمازالت أزمة الديون تلقى بظلالها على توقعات المستقبل بالنسبة لعدد كبير من ستة وأربعين بلدا تبهظها الديون (أنظر الفصل الثامن) .

المعونة . يتمثل الشكل الرئيسى لتحويل الموارد إلى أفقر البلدان فى المساعدات الانمائية الرسمية التى تقدم بشروط ميسرة بدرجة عالية وهى تمثل نحو ٩٠ فى المائة من جميع المنح والقروض الصافية المقدمة من مصادر رسمية . وفى عام ١٩٨٩ مثلت هذه المساعدات ما يقرب من ثلثى تدفقات الموارد الجديدة إلى البلدان المنخفضة الدخل وأربعة أخماس التدفقات إلى أفقر[٢] البلدان . وفى أفريقيا جنوب الصحراء ، كانت التدفقات الصافية للمساعدات الانمائية الرسمية تمثل ٨ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى أو ٢٨ دولارا للفرد فى عام ١٩٨٩ (مؤشرات التنمية الدولية ، الجدول ٢٠) .

وارتفع حجم المعونة المقدمة من الحكومات الأعضاء فى لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى بصورة ثنائية ومن خلال القنوات المتعددة الأطراف بما متوسطه السنوى نحو ٣ فى المائة بالأسعار الحقيقية فى عقد الثمانينات . وقد ساير هذا النمو الذى حدث فى اقتصاداتها . وفى عام ١٩٨٩ تفاوتت نسبة

جدول ١ـ٣ إجمالى تدفقات الموارد الصافية طويلة الأجل إلى البلدان النامية ، ٨٠ ـ ١٩٨٥

المكـــــون	المستوى (ببلايين الدولارات)				الحصة (بنسبة مئوية)		
	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٥(أ)	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٩٥(أ)
التدفقات الصافية(ب)	٨٢,٨	٥١,٢	٦٣,٣	١٠٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المنح الرسمية	١٢,٥	١٤,٠	١٨,٦	٢٥	١٥,١	٢٩,٤	٢٤,٣
القروض الرسمية (صافى)	٢٠,١	١٩,٦	١٨,٠	٣١	٢٤,٣	٢٨,٤	٣٠,١
ثنـــائية	١٢,٢	٦,٣	٦,١	١٠	١٤,٧	٩,٦	٩,٧
متعددة الأطراف	٧,٩	١٣,٣	١١,٩	٢١	٩,٥	١٨,٨	٢٠,٤
التدفقات الخاصة	٥٠,٢	١٧,٦	٢٦,٧	٤٧	٦٠,٦	٤٢,٢	٤٥,٦
القروض الخاصة	٤١,١	٨,١	٤,٣	١٢	٤٩,٦	٦,٨	١١,٦
الاستثمار الأجنبى المباشر	٩,١	٩,٥	٢٢,٤	٣٥	١١,٠	٣٥,٣	٣٤,٠

(أ) تقديرات مستقبلية .
(ب) باستبعاد تحويلات صندوق النقد الدولى .
المصدر : البنك الدولى ١٩٩٠[د].

المعونة إلى الناتج القومى الاجمالى بين ٠,١٥ للولايات المتحدة و ٠,٣٢ لليابان و ٠,٧٨ لفرنسا و ٠,٩٤ للدانمرك وهولندا (مؤشرات التنمية الدولية ، والجدول ١٩) . ومع أن بعضا من حكومات لجنة المساعدة الانمائية (هى إيطاليا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا والنرويج) زاد من معونته بوصفها حصة من الناتج القومى الاجمالى ، فإن قيمة المعونة انخفضت باعتبارها حصة من الناتج القومى الاجمالى بالنسبة لعدد من كبار المساهمين (ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) . وكان من نتيجة ذلك أن بقيت النسبة بين معونة بلدان لجنة المساعدة الانمائية وبين الناتج القومى الاجمالى ثابتة عند ٠,٣٥ فى المائة طوال عقد الثمانينات . على أنه مع إطراد مسيرة العقد ومع معاناة كثير من البلدان النامية من عسر إقتصادى ، بات الهدف يتمثل فى جعل المعونة فعالة بدرجة أكبر . وكان هناك وعى متنام بأن هناك حدودا لقدرة الحكومات على النهوض بالنمو . وأدّى هذا بالحكومات المانحة للمعونة وبحكومات البلدان النامية على حد سواء إلى الاعتراف بدور القطاع الخاص والتأكيد على أهمية وضع سياسات محلية أفضل . وستحرص البلدان المانحة للمعونة وبصورة متزايدة على مراعاة عنصر الفعالية عند وضع موازناتها المتعلقة بالمعونة . ووجود حجم كاف من المعونة هو أمر جوهرى .

الاستثمار الأجنبى المباشر . من المحتمل أن تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر كاستجابة للاصلاحات فى السياسة . ولكن الأرجح أن تبقى متركزة فى البلدان المتوسطة الدخل المتكاملة عالميا والتى لديها بنية أساسية متطورة تطورا جيدا . وفى عام ١٩٨٩ كان حوالى ٧٠ فى المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان النامية آتيا من المملكة المتحدة (٢٠ فى المائة) والولايات المتحدة (٣٢ فى المائة) واليابان (١٨ فى المائة) . وتلقى عشرون اقتصادا ناميا فقط ، هى أساسا فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، ٩٠ فى المائة من التدفقات الصافية بين عامى ١٩٨١ و ١٩٩٠ . وسيؤدى إعادة تعمير أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من الناحية الاقتصادية إلى زيادة التنافس على الحصول على الاستثمار الأجنبى المباشر . ومع ذلك ، فإن الزيادات حتى ولو كانت متواضعة فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر تستطيع فى حالة أصغر البلدان النامية الآخذة نفسها بالاصلاح ، أن تؤثر فى النمو تأثيرا قابلا للقياس .

المؤسسات المالية . أضعفت أسعار الفائدة المرتفعة وأسعار الأسهم والعقارات المنخفضة والاستثمارات الرديئة ، الأوضاع المالية لبعض من أكبر البنوك وشركات التأمين فى الولايات المتحدة واليابان وسيتم تطبيق نسبة للرسملة بأسعار السوق إلى الأصول ، مقدارها ٨ فى المائة على جميع البنوك الدولية بحلول كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ ، كما اتفق على ذلك فى اتفاق بازل . وإذ تكافح هذه المؤسسات فى سبيل الحصول على رؤوس أموال ، فهى تحد من الاقراض الجديد . وتبدو الولايات المتحدة واليابان عازمتين على احتواء المشكلة بدعم التأمين على الودائع وإعادة هيكلة المؤسسات الفاشلة . ولكن أسواق الائتمان ، التى تأثرت فعلا بمتطلبات تمويل أوروبا الشرقية والشرق الأوسط ، لابد أن تتأثر . وسيظل الضغط الصعودى على أسعار الفائدة باقيا فى الأجل المتوسط .

سياسة منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان الصناعية فى المناخ الخارجى للتنمية بأساليب شتى . ولعل أهمها أن النهوض بالنمو الحثيث وغير التضخمى فى الداخل يمكنها من تحسين آفاق المستقبل بالنسبة لصادرات البلدان النامية .

كما أن سياسات البلدان الصناعية على صعيد الاقتصاد الكلى تؤثر فى الطلب على المدخرات العالمية وفى المعروض منها ، وتؤثر بالتالى فى مستوى أسعار الفائدة العالمية . ونقيض ذلك أن التكامل المالى قد جعل مهمة صياغة السياسة الوطنية الاقتصادية على الصعيد الكلى مهمة أعقد بكثير . وفى كثير من الأحيان ، كانت السياسات المتباينة أو غير المتجانسة هى السبب الرئيسى للتقلب فى الأسواق المالية . ولمواجهة هذا حققت البلدان الصناعية السبعة (مجموعة السبعة بلدان) فى السنين الأخيرة قدرا أكبر من التعاون فى السياسة ، وإلى هذا يمكن أن يُعزى الفضل فى بعض من التصحيحات المحققة للتوازن فيما بين أسعار الصرف الرئيسية منذ عام ١٩٨٥ . ولكن تنسيق التغييرات التى تطرأ على سعر الفائدة والتدخل فى أسواق العملة قد لا يكونان كافيين دائما ، بل قد يكون لهما تأثير عكسى فى بعض الأحيان . ومن المفيد تجميع المعلومات المتعلقة بالجوانب الأعرض نطاقا للسياسة الاقتصادية على الصعيد الكلى ، ولا سيما المتعلقة بجوانب الخلل المقدر مستقبليا فى الموازين المالية .

عالم تكتنفه الشكوك

إن النظم التجارية والمالية العالمية هى أوضح الجوانب

المألوفة للمناخ الاقتصادى التى يتعين على البلدان النامية أن تنبرى لها . ولكن هناك قائمة طويلة من الشكوك الأخرى . ومن السهل فى كل حالة تصور النتائج التى قد تُسدى عونا كبيرا إلى جهود التنمية . والنتائج الأخرى التى قد تشلها .

الأمــن . خفت حدّة التواترات السياسية بين الشرق والغرب . ونهاية الحرب الباردة ينبغى فى حد ذاتها أن تحسن من التوقعات بالنسبة للنموّ العالمى ، وهى أيضا فرصة لإجراء تخفيضات كبيرة فى الانفاق العسكرى للولايات المتحدة والسوفيات . وهناك معاهدات جديدة وتحالفات متغيرة ، تحدّ من القوات التقليدية فى أوروبا على وجه السرعة . وبحلول عام ١٩٩٤ ، تبلغ أسلحة أعضاء حلف وارسو السابق من حيث عددها ما أقصاه ثلث ما كانت عليه من مستويات فى عام ١٩٨٨ . ولعل الوفورات من الموازنات العسكرية الغربية تقنع الحكومات بأن الوقت قد حان للوفاء بالتزاماتها السابقة بزيادة المعونة إلى البلدان النامية . ولكن من المؤكد أنه يتم ضغط المعونة من جانب الاتحاد السوفياتى إلى أصدقائه فى العالم النامى ضغطا شديدا . فالمتاعب الاقتصادية الحادة للاتحاد السوفياتى قد سببت فعلا اضطرابا حادا فى تجارته مع البلدان النامية مثل الهند . ومن المستطاع تصور حدوث انهيار سياسى قد يؤدى إلى تدفق فيضان من اللاجئين على بلدان أوروبا الشرقية التى تواجه فعلاً مشكلات جسيمة متعلقة بمرحلة الانتقال الاقتصادية .

يبلغ الانفاق العسكرى نحو ٥ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى فى البلدان الصناعية وكذلك فى البلدان النامية . ولكن الانفاق العسكرى هو حوالى نصف الانفاق الكلى على الصحة والتعليم فى البلدان الصناعية ، فى حين أن نفس الشيء يصدق تقريبا فى البلدان النامية على هذين العنصرين الجسيمى الأهمية . ولا ريب فى أن الانفاق العسكرى الكبير قد أرهق الموارد الشحيحة ، والأرجح أنه أبطأ من النمو فى العالم النامى . فمن ناحية ، ربما يقلّ الآن عدد الصراعات التى تتراءى فيها مذاهب الحرب الباردة . ومن ناحية أخرى ، قد يشجع فضّ الاشتباك بين الدولتين العظميين بعض البلدان النامية على بناء قوة عسكرية أكبر واستخدامها . وربما أكد مزيد من الدول مطامحه الاقليمية ، وهذه اتجاهات قد تتفاقم بسبب التوترات الاثنية داخل البلدان كما قد تتفاقم بسبب الصراعات الجديدة على الموارد الاقليمية مثل المياه والنفط .

الاعتبارات السياسية . شهد عقد الثمانينات اصلاحات وتحولات سياسية إلى أشكال من المشاركة فى الحكم فى نواح كثيرة من العالم . وفى المصنفات التى نشرت أخيرا صبّ الباحثون وصانعو السياسة أهمية كبرى على الحرية الشخصية والتعددية فى الحكم لا باعتبارهما قيما لها جدارتها الذاتية ، بل كذلك باعتبارهما عناصر ترتبط بالتنمية . وأيا كانت وجاهة هذه الحجج ، فإن اعتبارات الانصاف والتعددية تلوح على درجة كبرى من الأهمية عندما تنظر البلدان المانحة للمعونات فى جدوى المعونات وأولوياتها .

أوجه التقدم فى مجال التكنولوجيا . نظرا لأن معظم المبتكرات تخرج من البلدان الصناعية ولأن البحوث تجنح إلى التركيز على المشكلات التى تستأثر بالاهتمام المحلى ، فإن أوجه التقدم التقنى قد تحابى المنتجين والمستهلكين فى البلدان الصناعية بصورة منتظمة . وتشير الدراسات الصناعية إلى أن التكنولوجيا الجديدة ربما تكون قد قللت من مغارم المنافسة التى تعرضت لها السلع المصنوعة فى البلاد الصناعية . وقد بدأ بعض المؤسسات فى القطاعات الفرعية القائمة بصورة تقليدية على كثافة العمالة (مثل المنسوجات والملابس والأحذية) بإعادة فتح عملياتها فى البلدان ذات الأجور العالية .

ولئن ضاقت الفوارق بين المنتجين الذين يدفعون أجورا منخفضة والمنتجين الذين يدفعون أجورا مرتفعة فى بعض الصناعات ، فإن أوجه التقدم التى عرفتها الاتصالات والمواصلات قد نقلت هذه المزية إلى سلاسل الانتاج التى تضم عمليات فى البلدان الصناعية والنامية . وعمليات التجميع وسواها من العمليات التى تقوم على كثافة العمالة يمكن أن تتخذ لها بكفاءة مواقع حيثما كانت الأجور منخفضة . والاتجاهات الجديدة فى التسيير الآلى الذاتى (الأوتوميشن) وفى المصانع المتعددة الأغراض ، وفى التصميم المعيارى المتكرر للمنتجات ، تخفض من الحد الأدنى للحجم الاقتصادى لوحدات الانتاج ، وهو ما من شأنه أن يسهل إقامة منشآت فى أسواق صغيرة متخصصة .

والتكنولوجيا الجديدة تهيىء امكانية إيجاد منتجات وعمليات صناعية جديدة تماما ، بما فى ذلك بعض المستحدثات التى قد تحسن حياة الفقراء فى العالم بصورة هائلة . ولقد كان للفتوحات السابقة فى الطب وعلم الوراثة الزراعى مثل هذه الآثار على وجه التحديد ؛ وفى وسع الفتوحات فى التكنولوجيا الحيوية أن تجعل المزارعين فى البلدان النامية أوفر انتاجية بكثير فى أقرب وقت . إلاّ أن التقدم فى علوم المواد قد يعمل فى الوقت عينه على الاستغناء

عن المواد الخام التى تنتجها البلدان النامية . ومن شأن المبتكرات أن تقلل من الطلب على البترول وعلف الماشية والمعادن وأن تحوّل احتياجات المدخلات إلى ناحية المواد المتوافرة على نحو شائع .

آفاق الطاقة . من المتوقع أن يزيد الطلب العالمى على الطاقة فى عقد التسعينات بحوالى ٢ فى المائة فى السنة . وسيكون نمو الطلب أسرع ما يكون فى البلدان النامية ، حيث يرفع انتشار العمران المستمر من الطلب على البترول لاستخدامه فى المساكن ولتوليد الطاقة الكهربائية . أما الزيادات فى الطلب على البترول فى البلدان الصناعية فستكون أساسا نتيجة لاستخدامه فى السيارات وأشكال النقل الأخرى . وسيتم التوسع بصورة أكبر فى استخدام الغاز الطبيعى كمصدر رئيسى للطاقة - وبخاصة فى البلدان النامية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حيث تدعو الاهتمامات بالسلامة والبيئة إلى الإعراض عن الطاقة النووية .

وستتأثر أسعار النفط فى الأجل القصير باعتبارات الأمن وغيرها من الاعتبارات فى منطقة الخليج ، وبقدرة منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) على ممارسة نفوذها . أما انتاج النفط من مصادر خلاف الأوبيك فى الأجل المتوسط فسيستقر بحلول أواسط عقد التسعينات . وسيظل الخليج المورّد الرئيسى للنفط ؛ بل سترتفع حصته من انتاج النفط فى العالم من ٣٦ فى المائة فى عام ١٩٨٩ إلى ٤٣ فى المائة فى عام ٢٠٠٠ . ويحتمل أن يكون هناك ارتفاع معتدل فى السعر الحقيقى للنفط فى الأجل المتوسط . ومن الممكن أن ترتفع الأسعار المحلية ارتفاعا سريعا فى بعض البلدان إذا ما أدت الاهتمامات بالبيئة إلى فرض ضرائب أعلى على الطاقة . والمجال بالنسبة لأسعار الطاقة المحلية مجال واسع جدا . وفى عام ١٩٨٩ كانت أسعار البنزين فى الولايات المتحدة وعدد من البلدان النامية لا تمثل إلاّ جزءا من الأسعار فى أوروبا الغربية .

إلحاق الضرر بالبيئة . إن إساءة استخدام الموارد على نطاق واسع تتفاوت بين الإسراف فى استغلال مصائد الأسماك والأراضى والغابات وبين تلويث البيئة محليا وعالميا . وقد تبيّن من دراسات أجريت فى ألمانيا وهولندا والولايات المتحدة أن الضرر الذى يلحق بالبيئة من تلوث الجو والماء والضوضاء يتفاوت مقداره بين ٠,٥ فى المائة و ٢,٥ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى سنويا . وهو ما يجاوز التكلفة المقدرة للحد من التلوث . ولعلّ الضرر (بما فى ذلك الضرر الناشىء عن تغيير المناخ) هو ضرر أكبر فى العالم النامى . وتقدر التكلفة السنوية لازالة الغابات بنسبة ٦ - ٩ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى فى أثيوبيا و ٥,٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى بوركينا فاسو . أما تقديرات تكاليف الحدّ من التلوث بصورة كبيرة فهى عموما أقل من ذلك بكثير - وتبلغ حوالى ١ - ٢ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى فى البلدان الصناعية بصورة نمطية .

ليس من الضرورى أن يتعارض النمو فى الأجل الطويل وصون البيئة الواحد منهما مع الآخر ، وإن كانت سياسات البيئة المعدّة إعدادا جيدا قد تخفض من النمو الاقتصادى فى الأجل القصير بالأسلوب التقليدى الذى يقاس به . ومع ذلك فإن لهذه السياسات وجاهتها . فمن شأنها زيادة الرفاهية الاقتصادية ، كما أنها أكثر جدوى بكثير من الاستراتيجيات التى تعدّ صراحة للحد من النمو الاقتصادى . على أنه من غير المستطاع مراقبة بعض الأنشطة الضارة . وفى حالات أخرى ؛ تحول اعتبارات سياسية دون الأخذ بحلّ تقنى مباشر ؛ ومن أمثلة ذلك حماية المحيطات والغلاف الجوى .

والتجارب التى أجريت على المزج بين إيلاء البيئة اهتماما أكبر وبين النمو الاقتصادى المستمر هى تجارب محدودة وإن تكن مشجعة . فقد قامت البلدان الصناعية بالحد من طلبها على الطاقة عن كل دولار من الناتج القومى الاجمالى بنسبة ٢٣ فى المائة بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٧ . كما أن الضوابط قد نجحت فى الحد من أنواع كثيرة من التلوث بتكلفة صغيرة فقط - هذا إن وجدت - من حيث التنمية بالأسلوب التقليدى الذى تقاس به . فقد تمّ مثلا تخفيض انبعاثات أكسيدات الكبريت عن كل دولار من الناتج القومى الاجمالى بأكثر من النصف فى كل بلد صناعى تقريبا . ولكن مازال هناك الكثير الذى يتعين عمله . ففى الولايات المتحدة حيث (تباع) الطاقة بأسعار منخفضة ، يزيد معدل استهلاك الفرد على ضعفى المعدل فى اليابان . وسيحتاج الحدّ من الطلب على الطاقة إلى التحوّل إلى مخرجات لها فعالية من حيث الطاقة ، كما يحتاج إلى صون الطاقة من خلال الأسعار الأعلى . ولا جدال فى أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لحماية البيئة ، ولكن المقياس المضبوط لهذه المهمة تكتنفه الشكوك ، والأرجح أن يظل على هذا الوضع . فهذا إذن متغير آخر فى الموقف ستواجهه البلدان النامية على مدى السنين المقبلة .

السيناريوهات العالمية الكمية بالنسبة لعقد التسعينات

إن للتقديرات المستقبلية بالنسبة للأجل الطويل حدودها الخطيرة . وهذا صحيح فى هذا الوقت بالتحديد وبصورة خاصة مع ما فى الاقتصاد العالمى من شكوك كثيرة . ومن هنا ، فإن التقديرات المستقبلية المنشورة فى *التقارير عن التنمية فى العالم* قد صارت أدعى إلى التحفظ فى السنين الأخيرة (الاطار ٤ـ١) . والسيناريوهان المحوريان اللذان يوردان هنا يتراءى فيهما بعض الشكوك المتعلقة بالخلفية الاقتصادية العالمية . فسيناريو حالة خط الأساس يفترض وجود أوضاع خارجية مواتية بدرجة معتدلة ، ويفترض السيناريو النزولى وجود أوضاع غير مواتية بدرجة معتدلة (الجدول ٤ـ١) . (وتعتبر سيناريوهات الحالة القصوى ، الناجمة إما عن نمو مرتفع جدا أو منخفض جدا للاقتصاد العالمى خلال عقد من الزمان ، غير مرجحة وإن كانت جديرة بالتصديق) . ولا يراعى السيناريو النزولى وجود أحداث معاكسة كبيرة ـ كأزمة مالية أو ارتفاع شاهق فى أسعار الطاقة أو حرب تجارية . وتفترض حالة خط الأساس أنه سيتم إحراز تقدم معتدل فى اصلاح السياسة المحلية فى كثير من البلدان النامية . وقد جرى كذلك بحث الصور المتغيرة لحالة خط الأساس المذكور بافتراض ثبات الوضع الخارجى ، مع دراسة الافتراضات المختلفة بشأن السياسة المحلية فى البلدان النامية (الفصل الثامن) . وليس مما يبعث على الدهشة أن تسفر السياسات الفائقة الجودة عن معدلات للنمو أعلى بدرجة أكبر ، فى حين يفضى الارتداد إلى الخلف إلى نمو أبطأ بكثير مما هو الحال فى خط الأساس .

وسيناريو خط الأساس يورد الافتراضات التالية . فمتوسط سعر النفط سيسلك طريقا متدرجا فى الصعود من حيث القيمة الحقيقية . والولايات المتحدة ستقوم بتخفيض عجزها المالى الهيكلى . وسيكون الركود فى الولايات المتحدة وبعض البلدان الصناعية الأخرى خفيفا وقصير العمر . وسيبقى النمو فى أوروبا واليابان ، بعد تباطؤ معتدل فى المدى القصير ، نموا قويا نسبيا كلما أفضت اصلاحات السياسة إلى نمو أسرع فى الانتاجية . وستظل أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة فى الأجل المتوسط . وستحقق جولة أوروغواى نجاحا كبيرا فى المجالات الرئيسية للمفاوضات ولكن دون مجال الزراعة . وسيحقق مشروع ١٩٩٢ أرباح نمو كبيرة فى الأجل الطويل بالنسبة لأوروبا . وستزداد تدفقات رؤوس الأموال الصافية على البلدان النامية بصورة تدريجية . وسيواصل معظم البلدان النامية تنفيذ اصلاحات السياسة .

أما افتراضات السيناريو النزولى فتختلف من حيث ما يلى . فستظل أسعار النفط مرتفعة نوعا ما . وستمضى جولة أوروغواى متثاقلة دون حسم ودون أن تسفر عن مزايا فى توسيع التجارة فى الأجل المتوسط . وستدفع المتاعب المالية فى الولايات المتحدة واليابان بعلاوة المخاطر إلى أعلى مما هى فى خط الأساس . ومن شأن هذا ، بالاضافة إلى الإدراك الأكبر للمخاطر المالية والشكوك ، أن يخفض استثمار القطاع الخاص ويتسبب فى نمو أبطأ فى انتاجية مجموعة السبعة بلدان . وستنمو تدفقات رؤوس الأموال الصافية على البلدان النامية نموا أبطأ ، مع قيام التدفقات من القطاع الخاص بدور ليس بذى شأن . وستواصل غالبية البلدان النامية عمليات الاصلاح الاقتصادى ولكن بخطوة أبطأ مما هو الحال فى خط الأساس .

ومن البديهى أن تكون النتائج المختلفة تمام الاختلاف أمرا ممكنا . فمحادثات الغات قد تنجح فى جميع مجالات المفاوضات ، بما فى ذلك الزراعة . وعندئذ يتأتى للتجارة العالمية أن تتوسع بنسبة ٧ فى المائة أو أكثر فى السنة اعتبارا من أواسط عقد التسعينات ـ وهو أسرع مما حدث فى السنين الأخيرة (وإن ظلّ أدنى من المتوسط السنوى فى عقد الستينات وهو ٩ فى المائة) . وإن الغاء قيود اتفاقية الألياف المتعددة ، وتخفيض الدعم الزراعى فى البلدان الصناعية إنما يعنيان مكاسب كبيرة بالنسبة للبلدان النامية . أما البديل ، فهو أن الحافز على النمو الأسرع إنما يمكن أن يجىء من التوسع الأكبر فى التجارة الإقليمية فى نصف الكرة الغربى وأوروبا وحوض المحيط الهادى . ولأن كثيرا من الشركات التى أنشأتها استثمارات أجنبية هى شركات قائمة على كثافة التجارة ، فإن التصاعد الأخير فى هذه الاستثمارات من شأنه إحداث نمو أكبر فى التجارة فيما بعد .

على أنه إذا ما أدى مشروع ١٩٩٢ إلى مزيد من الحماية فى أوروبا ، واتخذت مناطق أخرى إجراءات انتقامية ، فقد يترتب على ذلك انخفاض فى نمو الناتج العالمى . أما الخسائر الناجمة عن حرب تجارية ، بالمقارنة بالتوقعات التى تفترض تحرير التجارة ، فيمكن أن تصل إلى ٣ـ٤ فى المائة من الناتج العالمى . والقيود التى تفرضها البلدان الصناعية على الواردات تخفض الناتج القومى الاجمالى

للبلدان النامية بنسبة ٣ـ٤ فى المائة ؛ ويكون الضرر أكبر بالنسبة لكبار مصدرى السلع المصنوعة .

تقديرات مستقبلية بديلة

يشير *سيناريو خط الأساس* إلى أن النمو فى بعض المناطق النامية قد يكون باعثا على خيبة الرجاء فى بضع السنين المقبلة . فالزيادة فى الناتج التى متوسطها ٤,٩ فى السنة تخفى وراءها فوارق كبيرة فيما بين المناطق (الجدول ٥ـ١) . وستلحق أسعار الفائدة المرتفعة فى البلدان الصناعية ضررا بجميع البلدان النامية ؛ كما سيحد استمرار التحويلات السلبية من النمو فى البلدان التى تبهظها الديون . ولكن بعض البلدان التى كان أداؤها سيئا فى عقد الثمانينات تقوم اليوم بتطبيق اصلاحات كبيرة فى السياسة ؛ وسيرى مزيد من البلدان أن معدلات نمو دخل الفرد ترتفع بدرجة كبيرة فى الأجل المتوسط . أما البلدان التى أخفقت حتى الآن فى إجراء اصلاحات ، فالأرجح أن تزداد تخلفا .

من المحتمل أن يرتفع نمو متوسط دخل الفرد فى البلدان ذات الدخل المتوسط التى تبهظها الديون إلى ٢,٠ فى المائة فى السنة بالمقارنة بمتوسط نسبته ٠,٥ فى المائة فى السنة فى عقد الثمانينات . وتفترض التقديرات المستقبلية أن تستأنف فى الأجل المتوسط التحويلات المالية الصافية الايجابية إلى عدد من البلدان فى المجموعة ، على الرغم من أنها ستظل اجمالا تحويلات سلبية لفترة من الوقت . وربما استطاع بعض من الاقتصادات الكبيرة التى أقدمت على اصلاح واسع النطاق (البرازيل وفنزويلا والمكسيك) تحقيق معدل للنمو أسرع بدرجة كبيرة مما جاء فى التقديرات المستقبلية ، وذلك بحلول أواسط عقد التسعينات .

أما الاقتصادات الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع فالمفروض أن تواصل النمو بمعدلات أعلى بكثير من المتوسط الخاص بالبلدان النامية ، وإن يكن ذلك بخطوات أبطأ مما كان عليه الحال فى عقد الثمانينات . وينبغى بحلول عام ٢٠٠٠ أن يكون بعض من الاقتصادات الحديثة العهد

جدول ٤ـ١ المناخ الاقتصادى الدولى فى التسعينات : مقارنة المؤشرات الأخيرة والمقدرة مستقبليا

(متوسط النسبة المئوية للتغير ، ما لم ترد ملاحظة بغير ذلك)

		التجربة الحديثة		*تقديرات مستقبلية للتسعينات*					
المؤشـــر	اتجاه ١٩٦٥ـ١٩٨٩	١٩٨٠ـ١٩٨٩	١٩٩٠	*خط الأساس البنك الدولى* ١٩٩٠ـ٢٠٠٠	*الجانب النزولى للبنك الدولى* ١٩٩٠ـ٢٠٠٠	*خط الأساس لصندوق النقد الدولى* ١٩٩١ـ١٩٩٦	*مشروع لينك* ١٩٩١ـ١٩٩٥	*مجموعة ويفا* ١٩٩١ـ١٩٩٥	*دراى* ١٩٩١ـ١٩٩٥
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ذوو الدخل المرتفع									
الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى	٣,١	٣,١	٢,٦	٢,٩	٢,٢	٣,١	٢,٨	٣,٢	٣,١
التضخم[أ]	٦,٦	٣,٨	٣,٧	٣,٦	٤,٣	٣,٤	٣,٤	٤,٤	٣,٣
سعر الفائدة (نسبة مئوية)									
اسمى[ب]	٨,٦	١٠,٢	٨,٤	٧,٤	٩,٦	..	٧,٧(ج)	٨,٦	٧,٩(ج)
حقيقى[د]	٣,١	٥,٨	٤,٣	٣,٤	٥,١	٣,٩	٤,٠(ج)	٤,٣	٤,٩(ج)
التجارة العالمية[هـ]	٤,١	٤,١	٥,٠	٥,٨	٤,٥	..	٥,٦	٤,٣	..
سعر النفط الحقيقى[و]	٩,٣	١٠,١ـ	٢٢,٢	٠,٦ـ	٠,٩	٣,٠ـ	٠,٩	٠,٨	٢,٠ـ

(أ) مكمش الناتج المحلى الاجمالى بالعملة المحلية بالنسبة للتقديرات المستقبلية للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وبالنسبة لغير ذلك ، التضخم مقيسا بمكمش سعر المستهلك .
(ب) سعر الفائدة فيما بين مصارف لندن لمدة ستة شهور على الودائع الدولارية .
(جـ) معدل سندات الخزانة الأمريكية لمدة ثلاثة شهور ؛ السعر الحقيقى هو سعر سندات الخزانة مقيسا بمكمش الناتج القومى الاجمالى الأمريكى ، تقديرات دراى المستقبلية هى عن عائد أذون الحكومة الأمريكية طويلة الأجل مقيسا بمكمش الناتج القومى الاجمالى الأمريكى .
(د) سعر الفائدة فيما بين مصارف لندن مُقيسا بمعدل التضخم الأمريكى (النسبة المئوية للتغير فى مكمش الناتج القومى الاجمالى) .
(هـ) الحجم العالمى للصادرات .
(و) متوسط سعر الأوبيك للنفط مكمشا بقيمة الوحدة من السلع المصنوعة المصدرة من قبل البلدان الصناعية ، مشروع لينك هو متوسط السعر لصادرات السعودية مكمشا بمكمش الناتج القومى الاجمالى .

المصادر : بيانات البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى ، ١٩٩١ ، مجموعة ويفا ١٩٩١ ، دراى / ماكجروهيل ١٩٩٠ ، مشروع لينك ١٩٩١ .

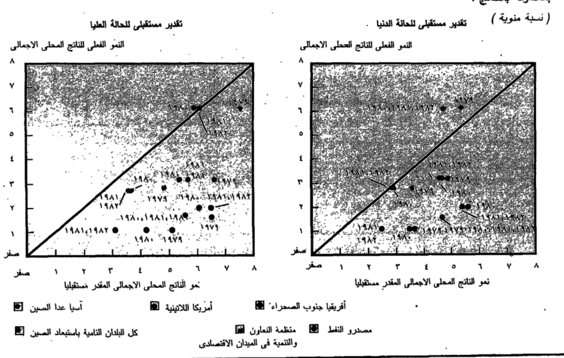
الاطار ١ ـ ٤ مامدى توفيق التقارير عن التنمية فى العالم السابقة فى التكهن بالنمو فى عقد الثمانينات ؟

بصورة عامة كانت التقارير عن التنمية فى العالم المتعلقة بعقد مضى - هى والتكهنات من جانب بقية المجتمع الدولى - متفائلة تفاؤلا شديدا حول النمو فى عقد الثمانينات . فقد برهن سيناريو حالة التصور الأعلى الوارد فى التقارير - مع السياسات الجيدة والعودة فى كل مكان إلى الأداء القوى الذى كان فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨ - على أنه غالى فى تفاؤله إلى حد بعيد . أما سيناريو حالة التصور الأدنى فقد كان أقرب كثيرا إلى الصواب بالنسبة لكل من الاقتصادات الصناعية والنامية .

وتكشف التقديرات المستقبلية المتعلقة بعقد الثمانينات الواردة فى التقارير بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٢ عن وجود اتجاهين (انظر شكل الاطار ١ ـ ٤) ، الأول : أنه مع انتقال الاقتصاد العالمى إلى كساد عميق ، فقد تم تعديل كل من التقديرات المستقبلية فى الحالة الأعلى والحالة الأدنى بالنسبة لعقد الثمانينات فى الاتجاه النزولى . وللتعديلات التى أجريت بشأن أفريقيا جنوب الصحراء أهمية على نحو ما لأنها إنما تعكس أساسا التدهور الاقتصادى الحاد الذى حدث هناك . والثانى هو أنه حتى بالنسبة للتقديرات المستقبلية فى الحالة الأدنى ، فقد كانت شديدة التفاؤل بالنسبة لأمريكا اللاتينية والبلدان المصدرة للنفط ، ولكنها كانت متشائمة نوعا ما بالنسبة لآسيا .

فلِمَ هذه الأخطاء ؟ لقد نمت التجارة العالمية فى عقد الثمانينات بنسبة ٤,٧ فى المائة فى السنة وليس بالنسبة الواردة فى حالة التصور الأعلى وهى ٥,٧ فى المائة . أما أسعار الفائدة الحقيقية ، التى كانت مرتفعة فى الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ ، فقد كان المتوقع أن تهبط سريعا (ولم تهبط) ، كما كان من المتوقع أن تتدفق إلى داخل المناطق النامية مقادير ضخمة من رؤوس الأموال (ولم تتدفق) . ولم تتناول التقديرات المستقبلية الانخفاض الحاد فى أسعار النفط .

شكل الاطار ١ ـ ٤ التقديرات المستقبلية طويلة الأجل للبنك الدولى عن متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالى لعقد الثمانينات بالمقارنة بالنتائج .



ملاحظة : تشير السنوات إلى طبعة تقرير عن *التنمية فى العالم* التى نشر فيها التقدير المستقبلى . وإذا سايرت النتائج التقديرات المستقبلية على وجه الدقة ، فإن البيانات تقع على الخط القطرى . وتوضح النقاط الواقعة تحته التقديرات المستقبلية المتفائلة ، والواقعة فوقه التقديرات المتشائمة . للاطلاع على مزيد من المعلومات حول التقديرات المستقبلية والنتائج ، انظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الرئيسى .

المصدر : بيانات البنك الدولى .

بالتصنيع الحالية قد انضمت إلى صفوف الاقتصادات الصناعية . وبفرض أن الصين والهند ستتبنيان سياسات محلية مواتية ، فالمتوقع لهما أن تنموا بدورهما بأسرع من المتوسط بالنسبة للبلدان النامية .

على أن الوضع الاقتصادى فى كثير من البلدان الفقيرة يمكن أن يبقى غير مستقر . فالمتوقع أن ينمو متوسط دخل

وقد افترض تقرير ١٩٨٢ (فى حالة التصور الأدنى) أنه بحلول عام ١٩٩٠ ستصبح جملة التمويل الخارجى للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط فى مجموعها ١٤٧ بليون دولار - مع استثمار أجنبى مباشر قيمته ١٩,٥ بليون دولار ومساعدة انمائية رسمية قيمتها ٤٥,٥ بليون دولار وتدفقات تجارية قيمتها ٧٤ بليون دولار . وعوضا عن ذلك ، فإنّ التمويل الخارجى الصافى المقدر (مع استبعاد الصين) بلغ فى عام ١٩٩٠ ، ٦٣ بليون دولار أى ٤٣ فى المائة من المستوى المفترض . أما المساعدة الانمائية الرسمية فكانت نحو ٠,٣٥ فى المائة فقط من الناتج القومى الاجمالى لبلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى لا ٠,٧ فى المائة كما كان المستهدف قبل عقد مضى .

وهذه الافتراضات المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية فى عقد الثمانينات قد بُنيت على أساس تقديرات مستقبلية متفائلة للمدخرات العالمية فى عام ١٩٩٠ . وكان المتوقع أن تحقق منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى فائضا فى الحساب الجارى فى عام ١٩٩٠ قدره ٥٥ بليون دولار وكان المفروض أن يكون لدى مصدرى النفط ذوى الدخل المرتفع فائض كلى كبير طوال عقد الثمانينات . وعوضا عن ذلك ، تعرضت منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى لعجز قدره ٩٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٠ فى حين تعرضت البلدان النامية المصدرة الكبيرة للنفط لعجز فى معظم عقد الثمانينات ولم تنتقل إلى تحقيق فائض صغير إلاّ مؤخرا . ولئن اعترفت التقارير السابقة باحتمال حدة أزمة الديون ، فهى لم تتوقع حدوث تحويل سلبى ضخم للموارد من البلدان النامية بعد أواسط عقد الثمانينات .

ولعل الأمر الأهم هو أن كثيرا من الافتراضات المتعلقة بالسياسات المحلية التى استُند إليها فى التقديرات المستقبلية الخاصة بالبلدان النامية هى افتراضات لم تتحقق . مثال ذلك أن من أسباب الأداء الهزيل فى أمريكا اللاتينية فى أوائل عقد الثمانينات ضعف السياسة المحلية - ممّا أفضى إلى أوجه عجز مالية كبيرة . ونقيض ذلك أن السياسات المحلية الأفضل فى الاقتصادات الأسيوية فى عقد الثمانينات قد انتقلت بأدائها الاقتصادى إلى ما يقرب إلى حد ما من حالة التصور الأعلى .

والتقارير حريصة على أن تقرر أن توقعاتها ينبغى ألا ينظر إليها باعتبارها « تنبؤات دقيقة بالنسبة للمستقبل » . ومع ذلك فإن هذه التقديرات المستقبلية كثيرا ما تؤخذ باعتبارها دليلا على قدرة البنك الدولى على أن يرسم خريطة لمسارات النمو المتعلقة بالبلدان الأعضاء .

الفرد فى أفريقيا جنوب الصحراء بأقل من واحد فى المائة فى السنة فى النصف الأول من عقد التسعينات ، ويكون بعد ذلك أسرع نوعا ما . وحتى عند حلول عام ٢٠٠٠ ، فإن متوسط الدخل فى أفريقيا سيكون أقل منه فى عام ١٩٨٠ . على أن نوعية مشروعات الاستثمار فيما يقرب من ثلاثين بلدا تجرى اصلاحات كبيرة ، آخذة فى التحسن ، والدعم المالى الخارجى متوافر ، والنمو فى الناتج والاستثمار كلاهما أعلى منه بالنسبة للمتوسط فى أفريقيا جنوب الصحراء . وفى وسع بعض هذه البلدان أن ينتفع أيضا انتفاعا غير مباشر من مشروع ١٩٩٢ (بسبب المستوى الأعلى المتوقع للطلب على السلع الأساسية فى أوروبا) .

وتتوقف توقعات النمو فى أوروبا الشرقية بدرجة حاسمة على المدى الذى توفق به الحكومات فى تدبير أسباب الانتقال إلى اقتصاد السوق . وتبين التقديرات المستقبلية لخط الأساس أن خطوة النمو ستكون بطيئة فى الأجل القصير إلى المتوسط ، ولكن النمو سيكون أسرع وبدرجة كبيرة بعد أواسط عقد التسعينات . أما التوقعات بالنسبة لكبار منتجى النفط فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط فهى تتوقف لا على النجاح فى اصلاحاتها الاقتصادية وحسب بل تتوقف كذلك على أسعار النفط . ويؤخذ من التقديرات المستقبلية لخط الأساس أن فى وسع هذه البلدان أن تنمو بخطوة معتدلة من ٣,٥-٤,٠ فى المائة فى السنة .

أماّ بالنسبة *لسيناريو الاتجاه النزولى* فإن متوسط النمو بالنسبة للبلدان الصناعية يقل فى عقد التسعينات بنسبة ٧,٧ نقطة مئوية . ومن المفترض أن ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية ارتفاعا حادا (الجدول ١-٤) . وبالنسبة لنمو الناتج فى البلدان النامية فهو يقل بحوالى ١,١ نقطة مئوية فى شرق آسيا ويقل بـ ٠,٧ نقطة فى أمريكا اللاتينية ويقل بـ ٠,٥ نقطة فى جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء نيجيريا) . وسيكون الحال بالنسبة لمستوردى النفط أسوأ من هذه المتوسطات لأن أسعار النفط مرتفعة فى السيناريو النزولى . أما بالنسبة للبلدان النامية مجتمعة ، فإن متوسط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى يشبه متوسطه فى عقد الثمانينات .

إن سيناريوهات الحالة الأقصى ، وإن كانت مقنعة ، إلاّ أنها غير مرجحة . ولكن سيناريو « الحالة الأدنى » المستند إلى حدوث اضطراب كبير فى النظامين التجارى والمالى وعدم استقرار كبير فى أسعار النفط ، فقد يؤدى إلى انخفاض قدره ١,٧ نقطة مئوية من خط الأساس فى المتوسط معدل نمو البلدان الصناعية وانخفاض قدره نقطتين مئويتين فى معدل نمو البلدان النامية خلال التسعينات . والوضع

جدول ١ـ٥ معدلات الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل . ١٩٦٥ ـ ٢٠٠٠

(النسبة المئوية للتغير السنوى ، ما لم ترد ملحوظة بغير ذلك)

المنطقة أو المجموعة	الناتج المحلى الاجمالى ١٩٨٩ (ببلايين الدولارات)	السكان ١٩٨٩ (ملايين)	نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى			نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى		
				تقديرات مستقبلية للتسعينات			تقديرات مستقبلية للتسعينات	
			اتجاه ٦٥ـ١٩٨٩	خط الأساس	الجانب النزولى	اتجاه ٦٥ـ١٩٨٩	خط الأساس	الجانب النزولى
جميع الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل	٣٣٠٣	٤٠٥٣	٤,٧	٤,٩	٤,١	٢,٥	٢,٩	٢,٢
المنطقة								
افريقيا جنوب الصحراء	١٧١	٤٨٠	٣,٢	٣,٦	٣,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٣
باستثناء نيجيريا	١٤٢	٣٦٧	٣,٣	٣,٦	٣,١	٠,٤	٠,٤	صفر
آسيا								
شرق آسيا	٨٩٥	١٥٥٢	٧,٢	٦,٧	٥,٦	٥,٢	٥,٣	٤,٢
جنوب آسيا	٣٥١	١١٣١	٤,٢	٤,٧	٤,٢	١,٨	٢,٦	٢,١
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٨٢٨	٤٣٣	٤,٢	٣,٦	٣,٢	٢,٢	١,٨	١,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى	٩٦٤	٤٢١	٤,٣	٣,٨	٣,١	١,٨	٢,٠	١,٣
مجموعة الدخل								
اقتصادات منخفضة الدخل	٩٩٦	٢٩٤٨	٥,١	٥,٥	٤,٨	٢,٩	٣,٥	٢,٩
اقتصادات متوسطة الدخل	٢٣٠٨	١١٠٥	٤,٥	٤,٥	٣,٧	٢,٥	٢,٦	١,٩

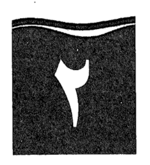
ملاحظة : بالنسبة لاجماليات المجموعات ، انظر الملاحظات التقنية فى نهاية النص الأساسى .

المصدر : بيانات البنك الدولى .

البديل ، هو أن سيناريو « الحالة العليا » قد يفضى إلى ارتفاع قدره ١,١ نقطة مئوية فى متوسط النمو فى البلدان الصناعية عن خط الأساس وارتفاع قدره ١,٦ نقطة مئوية فى متوسط نمو البلدان النامية .

الاصلاح المحلى أو الأحوال الخارجية : أيهما أكثر أهمية ؟

تفترض التقديرات المستقبلية فى الجدول ١ ـ ٥ أن المناخ الخارجى هو وحده الذى يتغير دون أن تبحث آثر التغييرات السياسية والمؤسسية فى البلدان النامية . فكم مقدار الفرق الذى قد يحدثه الاصلاح ؟ هذا سؤال من العسير جدا الرد عليه من حيث الكم بالمقارنة بالنوع . يتضح من التقديرات المستندة إلى أعمال اقتصاديى البنك الدولى القطرية الواردة فى الفصل الثامن أن الأحوال الدولية هامة وأن المؤسسات والسياسات المحلية هى عنصر أكثر شأنا حتى فى النمو فى الأجل الطويل . وتوضح التقديرات الموضوعة بالنسبة إلى أربعين بلدا ، أن السياسات الأفضل يمكنها فى المتوسط ، أن تزيد نمو الناتج المحلى الاجمالى بمثلى ما تفعل العوامل الخارجية الأفضل . فما هى السياسات والمؤسسات السليمة ؟ ان الرد على هذا السؤال من حيث النوع هو المهمة التى تضطلع بها بقية هذا التقرير .



طرق التنمية

تعرف التنمية الاقتصادية فى هذا التقرير بأنها زيادة قابلة للاستمرار فى مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك المادى والتعليم والصحة وحماية البيئة . والمفهوم أن التنمية بمعناها الأوسع تشمل كذلك خصائص هامة أخرى مرتبطة بها ولاسيما المساواة الأكبر فى الفرص والحريات السياسية والمدنية . والهدف الشامل للتنمية هو إذن زيادة الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لكل الناس بغض النظر عن الجنس والفئات الاثنية والعناصر والأديان والبلدان وهو هدف لم يطرأ عليه تغيير جوهرى منذ أوائل عقد الخمسينات عندما كانت غالبية العالم النامى قد خرجت من دائرة الاستعمار .

وقد مر التفكير فى التنمية خلال السنوات الأربعين الماضية بتغيير متلاطم ، وهو تغيير لم يكن تاما بحال ، ولا كان هناك اتفاق عام على ما يحتاج إليه بلد ما لكى ينمو . ولكن الثقة المبكرة فى قدرة الدولة على توجيه التنمية قد أفسحت الطريق أمام مزيد من الاعتماد على الأسواق . ويجرى إحلال الاستراتيجيات التى تتوجه إلى الخارج محل الاستراتيجيات التى تتوجه إلى الداخل بصورة مطردة الزيادة . ولم تعد الضرائب التمييزية على الزراعة لتمويل الصناعة هى القاعدة السارية .

وفى السنين الأخيرة أجرى كثير من البلدان اصلاحات موجهة إلى السوق ، واقترنت هذه التغييرات باعتراف متزايد بأن التنمية إنما هى عملية متعددة الأبعاد تتكامل فى داخلها الاصلاحات السعرية والاستثمار وبناء المؤسسات . والنجاح رهن بجعل أشياء كثيرة تسير فى الطريق السليم .

وفى فترة ما بعد الحرب حقق كثير من البلدان نموا سريعا ، وكانت بينها فى أغلب الأحوال خصيصتان مشتركتان : فقد استثمرت فى تعليم الرجال والنساء وفى رأس المال المادى ؟ وحققت انتاجية عالية من هذه الاستثمارات بإعطائها أدوارا قيادية للأسواق والمنافسة والتجارة ، ومن هنا غذت اقتصادياتها الأفكار الجديدة والتقدم فى مجال التكنولوجيا والضغوط الرامية إلى تحقيق الكفاءة .

كان تدخل الدولة فى الاقتصاد عنصرا حاسما من حيث مداه وكفاءته . ويؤخذ من أحد الدروس المستفادة أنه يحسن بالدولة التركيز على المجالات التى تتم فيها القطاع الخاص وتعضده (وذلك مثلا بتوفير المعلومات والبنية الأساسية والصحة والبحوث والتعليم) عوضا عن المجالات التى تحل فيها محل القطاع الخاص (وذلك مثلا بإنتاج الأسمنت والصلب أو بإدارة شركات الطيران والفنادق) . وثمة درس ثان هو أن لنوعية الحكم من الأهمية ما يعادل تماما عنصر الكم فيه . فثمة عناصر كثيرة تؤدى دورا فى الحكم هى عناصر اقتصادية واجتماعية سياسية وتاريخية . والتاريخ يدل على أن الحريات المدنية والسياسية - وهى أهداف فى حد ذاتها - ليس من الضرورى أن تعرقل التنمية الاقتصادية . ولكى يتأتى تحقيق الأهداف المتعددة للتنمية ، فالبادى أن الحريات المدنية والسياسية تساعد فى ذلك .

تطوير المناهج المفضية إلى التنمية

درج الاقتصاديون بصورة تقليدية على اعتبار أن الزيادات فى دخل الفرد تنوب بصورة طيبة عن الخصائص الأخرى للتنمية . ولكن وجه الضعف فى استخدام نمو الدخل باعتباره مؤشرا يكمن فى أنه قد يخفى وراءه التغييرات

الحقيقية فى حالة الرفاهية الاجتماعية بالنسبة لأقسام كبيرة من السكان الفقراء . والاحصاءات الخاصة بنمو الدخل لا تعكس التحسينات فى تلبية الحاجات الأساسية إلى الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والمساواة فى الفرص والحريات المدنية وحماية البيئة .

ولطالما اعترف واضعو السياسة فى معظم البلدان النامية بأن التنمية إنما تشمل ما هو أكثر من النمو السريع فى الدخل . إلا أنهم كثيرا ما اختلفوا حول الأولويات . ومن ذلك مثلا أن خطط الهند الاقتصادية افترضت أن نمو الدخل فى حد ذاته سيعجز عن الوصول إلى كثير من الفقراء . فانصب قدر كبير من الاهتمام على التدابير المتعلقة بمعالجة الفقر مباشرة . ويؤخذ من الوثائق المتعلقة بسياسة ماليزيا أن التركيز فى الاهتمام كان مغايرا : « ومن حيث الأغراض العملية ، فإن النمو الاقتصادى السريع للبلاد هو إذن شرط ضرورى لنجاح السياسة الاقتصادية الجديدة . ولن يتأتى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة إلا من خلال هذا النمو ، دون تعرض أى فئة معينة من المجتمع الماليزى لأى خسارة أو للاحساس بأى شعور بالحرمان » (ماليزيا ١٩٧٣) .

ولئن نسبت الثقافات المختلفة إلى العناصر المتباينة للتنمية بتعريفها الواسع قيما مختلفة ، فأغلبها يسعى إلى تحقيق تحسين فى كل بعد من أبعادها . ويلاحظ أن كثرة من المؤشرات المستخدمة فى قياس التقدم (وفيات الأطفال والالتحاق بالمدارس والمساواة بين الجنسين فى التعليم والأدلة على توافر الحريات السياسية وهلم جرا) يتم ربطها بمتوسط دخل الفرد . ولكن الارتباط يفتقر إلى الكمال ، وكل هذه العوامل يعوزها أن يجرى تقييمها بمعزل عن النمو الاقتصادى .

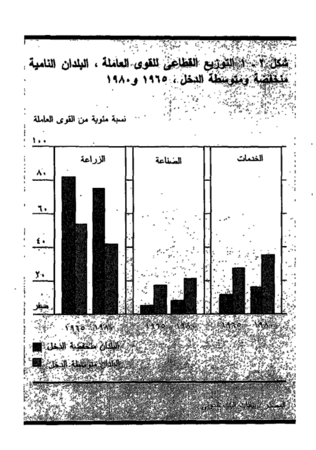
التحول الهيكلى

انطوت التنمية فى معظم الحالات تقريبا على تحول فى التركيب القطاعى للناتج . إذ أن حصة الزراعة من الانتاج والعمالة ـ وهى مرتفعة بصورة نمطية فى المراحل المبكرة ـ تأخذ فى الانخفاض ، أما حصة الصناعة التحويلية فتأخذ فى الزيادة . فقد زادت حصة القطاع الصناعى من الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان ذات الدخل المنخفض من ٢٧ فى المائة فى عام ١٩٦٥ إلى ٣٤ فى المائة فى عام ١٩٨٨ فى حين انخفضت حصة الزراعة من ٤٢ إلى ٣١ فى المائة . وهناك تحولات مماثلة فى الحصص القطاعية للعمالة (الشكل ٢ ـ ١) على الرغم من أن الزراعة ما انفكت تمثل أكبر رب عمل فى كثير من البلدان النامية . أما المرحلة التالية فى هذا التطور القطاعى فهى تتمثل عادة فى التحول صوب الخدمات .

كما كان الشأن فى البلدان الصناعية ، فإن نمو السكان فى البلدان التى تصنف اليوم بوصفها بلدانا نامية إنما نشط ابتداء بسبب الانخفاض السريع فى معدلات الوفيات نتيجة لتوافر أوضاع أفضل للمعيشة . وإذا كان ارتفاع الدخل وانخفاض الوفيات يهيئان الحوافز اللازمة لتخفيض معدلات الخصوبة وإبطاء نمو السكان فإن هذه المرحلة الانتقالية الديموغرافية لا تقع دائما بصورة نظامية . فعدد السكان فى العالم النامى يتزايد بحوالى ٢ فى المائة فى السنة ، وهو أكثر من ضعفى معدل النمو فى البلدان الصناعية . وقد انخفضت هذه النسبة نوعا ما فى عقد الثمانينات عما كانت عليه فى العقدين السابقين ، ولكن ذلك كان بفوارق اقليمية هامة : فعرف شرقى آسيا انخفاضا حادا ، وعرفت افريقيا جنوب الصحراء زيادة .

وبصورة عامة اقترن النمو الزراعى السريع بالتصنيع الناجح والمكاسب الدائمة فى الناتج والانتاجية اجمالا . وعادة ما يكون النمو فى الناتج والانتاجية أقل حيثما يكون

شكل ٢ ـ ١ التوزيع القطاعى للقوى العاملة ، البلدان النامية منخفضة ومتوسطة الدخل ، ١٩٦٥ و١٩٨٠



المصدر : بيانات البنك الدولى

النمو الزراعى منخفضا . وبين ثمانية وستين بلدا ناميا توافرت لدى البنك الدولى بيانات يعول عليها عنها ، اتضح منها أن ثلاثين بلدا عرفت معدلات للنمو الزراعى تزيد على ٣ فى المائة فى السنة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية . وكان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للثلاثين جميعا لا يقل عن ٢,٥ فى المائة ، كما أن ثلثى البلدان التى نما فيها القطاع الزراعى نموا سريعا عرفت بدورها نموا اقتصاديا سريعا (يجاوز ٥ فى المائة) .

وعادة ما يكون النمو فى الغلة الزراعية عنصرا جوهريا للنمو فى الناتج الزراعى . ومن هنا فإن الغلة الأكثر ارتفاعا تقترن بدورها اقترانا ايجابيا بالنمو فى الناتج الشامل (الجدول ٢ ـ ١) . والتقدم التكنولوجى هو عامل من العوامل التى رفعت انتاجية الأراضى والعمالة ، ومكنت القوة العاملة الزراعية الأصغر حجما من أن تلبى الطلب المحلى والخارجى على منتجات الزراعة . ورغبة من بعض البلدان فى الاسراع بعملية التنمية ، فقد فرضت على الزراعة ضمنا أو صراحة ضرائب باعتبار ذلك سبيلا إلى النهوض بالصناعة . وهو مالم يحقق نجاحا على وجه عام . أما السياسات التى تتمشى مع رفع الانتاجية الزراعية فقد أثبتت ـ عوضا عن ذلك ـ أنها أساس أرسخ للتصنيع (الفصل الرابع) .

تمكنت البلدان بفضل انخفاض التكاليف فى الصناعات المختلفة من تنويع هياكلها الانتاجية ، والأخذ بخطوط انتاج جديدة والمنافسة فى الأسواق العالمية بنجاح . وعادة ما تكون المراكز الحضرية الآخذة فى النمو السريع جزءا من هذا النمط . والملاحظ فى البلدان الصناعية أن ما يقرب من ٨٠ فى المائة من السكان يعيشون فى المناطق الحضرية . وخلال السنوات الثلاثين الأخيرة تضاعفت حصة المناطق الحضرية من السكان فى البلدان النامية وأربت على ٤٠ فى المائة . وقد أثرت الاستراتيجيات الحكومية فى تحقيق هذا الانتقال إما بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة . وكثيرا ما أدت الحماية الصناعية المفرطة ؛ والاحلال محل الواردات ؛ والتحيز للمناطق الحضرية فى التسعير والضرائب والدعم إلى تشجيع قيام نمط للانتاج والتحضر يفتقر إلى الكفاءة . وفى كثير من البلدان زادت الضغوط على البنية الأساسية الحضرية دون مغنم اقتصادى مقابل .

التغييرات فى الفكر المتعلق بالتنمية

عندما ظفر كثير من البلدان النامية بالاستقلال ، انشغل زعماؤها بكل من التنمية السياسية والاقتصادية . أما هدفهم السياسى فقد تمثل فى الوحدة والهوية الوطنية . وأما هدفهم الاقتصادى الأول ، فقد تمثل فى إجراء تحول هيكلى سريع للاقتصادات الزراعية المتخلفة لتصبح اقتصادات صناعية عصرية .

جدول ٢ ـ ١ نمو انتاجية الزراعة والقطاعات غير الزراعية ، ٦٠ ـ ١٩٨٨

نمو الغلة الزراعية للهكتار	*معدل النمو غير الزراعى*					
	أكثر من ٤ فى المائة		*٢ ـ ٤ فى المائة*		*أقل من ٢ فى المائة*	
أكثر من ٢,٥ فى المائة	الصين الكاميرون جمهورية مصر العربية جمهورية كوريا	المكسيك باكستان بنما الجمهورية العربية السورية تركيا	بوروندى كولومبيا كوستاريكا	هنغاريا نيكارغوا الفلبين يوغوسلافيا	ليبيريا	
١ ـ ٢,٥ فى المائة	البرازيل كوت دوفوار الكونغو	اندونيسيا تايلند	بنغلاديش السلفادور اليونان الهند مالى	ملاوى موريتانيا المغرب سرى لانكا توغو	زامبيا	
أقل من ١ فى المائة	رواندا		الأرجنتين بوليفيا اثيوبيا نيجيريا	بيرو السودان السنغال زمبابوى	جمهورية أفريقيا الوسطى غانا	تنزانيا أوغندا زائير

ملاحظة : تم حساب معدل النمو غير الزراعى كمتوسط مرجح لمعدلات نمو الصناعة والخدمات ، وكانت الأوزان المرجحة هى حصة كل منها من الناتج المحلى الاجمالى . والحسابات من بيانات الحسابات القومية لكل البلدان التى توافرت عنها بيانات والتى كانت الحصة الأولية للزراعة من الناتج المحلى الاجمالى فيها فى الستينات تزيد على ١٠ فى المائة .
المصدر : بيانات البنك الدولى .

أما النموذج السائد فى ذلك الوقت فقد اعترف بوجود أربع قضايا رئيسية للتنمية ، وأوصى بالسياسات التى تتبع فى التصدى لها :

● *رأس المال المادى* . كان من أهداف السياسة زيادة الادخار والاستثمار وبهذه الكيفية تتراكم رؤوس الأموال تراكما سريعا .

● *الزراعة* . كانت النظرة إلى قطاع الزراعة تعتبره مصدرا للموارد التى تسخر فى الاستثمار الصناعى . وكان من نتيجة السياسات المتعلقة بحماية الصناعة أن تحولت معدلات التبادل التجارى إلى غير صالح الزراعة .

● *التجارة* . ارتأى واضعو السياسة أن الاحلال محل الواردات هو أمر لازم للتنمية . كما كانت هناك خشية من أن يؤدى التكامل مع الاقتصاد العالمى إلى الاطاحة باستقرار التنمية . وكان رد الفعل المعتاد هو الحماية من الواردات .

● *فشل السوق* . كان المفترض أنه لا يستطاع التعويل على الأسواق فى المراحل المبكرة للتنمية وأن الدولة ستكون قادرة على توجيه عملية التنمية .

وقد أيدت مؤسسات التنمية الرئيسية (الأمم المتحدة ووكالاتها بما فى ذلك البنك الدولى وعدد من وكالات المعونة الثنائية التى تشكل جزءا من المساعدة الانمائية لما وراء البحار) هذه الآراء بدرجات متفاوتة من الحماسة . وبحلول أوائل عقد الثمانينات كان النموذج قد طرأ عليه تحول .

تكوين رأس المال . فى بادىء الأمر اعتبر الافتقار إلى رأس المال المادى ، ولا سيما البنية الأساسية ، قيدا حرجا على التنمية (مندلبوم ١٩٤٥ ، رونشتين - رودان ١٩٤٣ ، نورسكة ١٩٥٢ ، لويس ١٩٥٤ ، ١٩٥٥) . وانصرف الاهتمام الرئيسى إلى تكوين رأس مال محلى . والقضية كما يعرضها واحد من كبار اقتصاديى التنمية هى أن « المشكلة المحورية فى نظرية التنمية الاقتصادية إنما تتمثل فى ادراك العملية التى يتأتى بها لمجتمع درج فى الماضى على ادخار ٤ أو ٥ فى المائة من دخله أو أقل من ذلك أن يحول نفسه إلى اقتصاد يبلغ الادخار الطوعى فيه نحو ١٢ إلى ١٥ فى المائة من الدخل القومى أو أكثر من ذلك » (لويس ١٩٥٤) .

وهناك نموذج كبير الوزن أكد بدوره قيود النقد الأجنبى - أى صعوبة تمويل احتياجات الاستيراد عن طريق الصادرات (تشينرى وبرونو ١٩٦٢ ، ليتل ١٩٨٢ ، باشا ١٩٨٤) . وهذا النموذج الذى يسمى بالنموذج ذى الفجوتين للادخار المحلى وقيود النقد الأجنبى بما يحد من التنمية قد استهدت به وكالات المعونة والاقراض الخارجية فى الحكم على ما ستحتاج إليه البلدان النامية من موارد اضافية لتمويل الواردات والاستثمار .

وانصرف التأكيد فيما بعد على ما يستطيع رأس المال البشرى أن يساهم به فى التنمية . وكان دور رأس المال البشرى واضحا بصورة خاصة فى تجارب اقتصادات شرقى آسيا . فهى قد استثمرت استثمارا ضخما فى التعليم وتنمية المهارات . وأدت البحوث التى أجريت حول انتاجية التعليم إلى توضيح الصلة بين رأس المال البشرى والتنمية (شولتز ١٩٦١ ، بيكر ١٩٦٤) . وهذه المؤلفات جميعا تخلص إلى أن تراكم رأس المال البشرى هو أقوى محركات التنمية .

الحوافز للزراعة والصناعة . كثيرا ما كان النهوض بالصناعة يعنى إهمال الزراعة - أو ما هو أسوأ من ذلك . وثمة افتراضان يلوح انهما يبرران تحويل الموارد ، من خلال الضرائب الضمنية أو السافرة ،من قطاع الزراعة إلى الصناعة . أما الافتراض الأول فهو أن المعروض من العمال الزراعيين العاطلين أو المستخدمين استخداما ناقصا معروض وفير . وأما الافتراض الثانى فهو أن المزارعين لا يستجيبون للتغييرات التى تطرأ على الأسعار . وهذا وذاك ينطويان على أن الخسارة فى الناتج الزراعى نتيجة للضرائب المفروضة على القطاع ستكون خسارة صغيرة . « ولو سحب هؤلاء العمال الفائضون من الزراعة وتم استيعابهم فى مهن أخرى ، لما عانى الناتج الزراعى أى معاناة ، فى حين أن الناتج الجديد بأسره سيكون إضافة صافية إلى دخل المجتمع . ان الحجة الاقتصادية الداعية إلى تصنيع البلدان المتخلفة المكتظة بالسكان إنما تقوم على هذه الظاهرة الصارخة ، وهى وجود بطالة ريفية مقنعة » (مندلبوم ١٩٤٥) . ولكن مع مرور الوقت اعترف على نطاق واسع بالآثار المدمرة للسياسات التى تتحيز ضد الزراعة .

التجارة الخارجية . لسنوات طويلة ، كانت الحكمة الشائعة أنه ليس للتجارة إلا دور صغير فى التنمية ، وربما كان دورها ضارا لها . ويلوح أن النمو المتناقص فى أحجام التجارة - الذى انخفض من ٣,٥ فى المائة فى السنة فى ١٨٥٠ - ١٩١٣ إلى ٠,٥ فى المائة فى السنة فى الفترة ١٩١٣ - ١٩٤٨ - وازدياد معدلات التبادل التجارى سوءا بالنسبة للسلع الأولية إنما يعنى أنه ليس فى الوسع التعويل

على التجارة باعتبارها مصدرا للنمو (بريبيشن ، ١٩٥٩ ، سنغر ١٩٤٩) . ومن شأن اتباع نهج يستند إلى الاحلال محل الواردات أن يسمح للصناعة المحلية بالنمو ، ويصون رؤوس الأموال الأجنبية الشحيحة ، ويقلل من التبعية للخارج ، ويعزز الاستقلال السياسي . ورغم أن المشروعات المحلية تفشل إذا ما تعرضت للأسواق الدولية ، فإن الحماية توفر لها سوقا محلية مضمونة تنمو فيها ، وتستطيع فيما بعد أن تنافس . ان تكاليف هذه الحماية للصناعات الوليدة من حيث الموارد التى أسيء تخصيصها هى تكاليف كان من المتصور أنها تافهة ، وكان من المتوقع أنه متى نما الوليد وبلغ مرتبة الرشد ، فستبرز إلى الوجود فكرة التعليم من الممارسة الفعلية وتوجه الاقتصاد إلى النمو المربح .

وفى بلدان كثيرة لقى التحيز ضد الصادرات تعزيزا من الرغبة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية ، التى تستأثر بأولوية أولى فى كثير من الأحيان . وقلة قليلة نوعا ما من الاقتصاديين هى التى اعترفت بالدور الذى يلعبه تحرير التجارة بالنسبة للتنمية فى فترة مبكرة (انظر هابرلر ١٩٥٩) ، ولكن مع الأدلة التى تجمعت من دراسة الحالات انتشر هذا الاعتراف (بالاسا وزملاؤه ١٩٧١ ، كروغر ١٩٧٨) .

دور الدولة . أثرّ نجاح التخطيط من جانب الدولة فى تحقيق التصنيع السريع فى الاتحاد السوفياتى (إذ هذا هو ما كان متصورا) فى راسمى السياسة فى عقد الخمسينات تأثيرا كبيرا . كما كان طابعه القائم على المساواة المعلنة جاذبيته . ولم تتضح التكلفة البشرية المذهلة لهذه المرحلة الانتقالية إلا بعد ذلك بوقت طويل . يضاف إلى هذا أن راسمى السياسة رأوا الانهيار الاقتصادى الناجم عن الكساد الكبير الذى حل فى عقد الثلاثينات دليلا على حالات الفشل الواسعة النطاق للسوق . أما الانتعاش الذى تلا ذلك ، فقد عزى إلى التدخل الحكومى (وهى وجهة نظر تلقى تأييدا من الثورة الكينزية فى الاقتصادات على الصعيد الكلى) . ويلوح أن قيام الحكومة بتخصيص الموارد الشحيحة وتوزيع السلع الاستهلاكية الأساسية حسب مقننات أثناء الحرب العالمية الثانية إنما يؤكد الجدوى الناجعة لتدخل الدولة .

ثم أن الأوضاع المحلية فى داخل معظم البلدان النامية قد شجعت على أن يكون للدولة دور رئيسى . فالأمية واسعة الانتشار ، ولذلك اعتقد كثير من راسمى السياسة أنه من المتعين توجيه التنمية من قبل « الأفضل والأذكى » . وبدأت الفكرة القائلة بأن الدولة ينبغى أن تحتل « قمم التوجيه » للاقتصاد تلقى تأييدا . ولم تلبث الدولة ، مع إعادة توزيع الأصول المالية والدخل ، والتخفيف من عبء الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية ، أن أصبحت داخلة بصورة مباشرة فى إنتاج سلع لأغراض الاستثمار والاستهلاك .

وحتى فى عقد الخمسينات كان البعض يتساءل عما إذا كانت الدولة مؤهلة للقيام بهذا كله . فالأداء السليم لهذه المهام يفوق موارد الحكومات فى جميع البلدان المتخلفة ... ونحن بإزاء موقف ظاهر التناقض يتحصل فى أن الحكومات تشتغل بمهام طموحة فى حين أنها عاجزة عن النهوض حتى بالمهام الأولية والضرورية للحكومة (بوير ١٩٥٨) . وأن نهج النمو المتوازن « يحتاج على وجه الدقة إلى قدر هائل من تلك القدرات التى تعرفنا عليها ورجحنا أن المعروض منها محدود جداً » فى البلدان المتخلفة (هيرشمان ١٩٥٨) . ولكن ذهب حتى المتشككون إلى تأييد اشتغال الحكومة بالانتاج . لقد كان المتوقع من الدولة أن تستهل النمو بإيجاد حوافز وضغوط للحث على مزيد من العمل ، ثم تقف متأهبة « للتعامل مع هذه الضغوط والتخفيف من حدتها فى مجالات مختلفة » (هيرشمان ١٩٥٨) . وذهب آخرون إلى ماهو أبعد من ذلك : « يبدو أنه ما من أحد فى البلدان المتقدمة يرى سبيلا للخروج من المتاعب التى تتزايد فى البلدان المتخلفة خلاف السبيل الاشتراكى ، مهما كان الموقف المغاير الذى قد يتخذه المرء بإزاء المشكلات الاقتصادية فى بلاده » (ميردال ١٩٥٦) .

نظريات النمو

يذهب التحليل الاقتصادى التقليدى فى تصوره إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج سيصبح ثابتا كلما انخفض معدل الربح مع تناقص التحسينات الطارئة على الانتاجية . وقد أضاف المذهب التقليدى الجديد إلى ذلك أيضا فكرة تتحصل فى انخفاض الناتج الحدى للمدخلات بحيث لا يتأتى تحقيق النمو القابل للبقاء إلا من خلال تغيير تكنولوجى من الخارج (سولو ١٩٥٧) . ومن هنا ، فإذا تسنى للبلدان الوصول إلى نفس التكنولوجيا ، لكان من المتوقع أن تتقارب معدلات النمو عبر البلدان ، وفى السجل القريب للبلدان الصناعية ما يؤيد التقارب .

وعلى ذلك فقد تفاوتت معدلات النمو فى البلدان النامية (الفصل ١) . ويبدو من الوهلة الأولى أن هذا يتعارض مع توقع حدوث تقارب ، ولكن الواقع العملى هو أن التغيير

التكنولوجى لم يحدث بصورة متساوية ولا كان ينقل من الخارج إلى معظم البلدان النامية بسبب قيود الواردات وغيرها . يضاف إلى هذا أنه حتى ولو تسنى لجميع الاقتصادات الحصول على نفس التكنولوجيا ، فإن معدلات النمو القومى قد تختلف إذا ما اختلف رأس المال البشرى والحوافز الدافعة لتبنى التكنولوجيا الجديدة عبر البلدان . إن نظريات النمو « الجديدة » تلاحظ أن التغيير التكنولوجى ينمو من الداخل ، وأن التعليم والمعرفة ينتجان تأثيرات خارجية إضافية إيجابية أو عوائد متزايدة (رومر ١٩٨٦ ؛ لوكاس ١٩٨٨) .

وبناء على ذلك ، فإن إعطاء دفعة قوية لأى اقتصاد مفتوح أمام التكنولوجيا الأجنبية كفيل بإدرار مكاسب ضخمة - وهى فكرة قدمت بصورة عامة فى وقت مبكر . أما نموذج كمبردج فى عقد الأربعينات وعقد الخمسينات فقد افترض أن الناتج سينمو بالتناسب مع المدخلات التى يمكن إعادة انتاجها ، أو رأس المال . وافترض روزنشتين - رودان وجود دفعة قوية بفضلها يدفع الاقتصاد نفسه إلى التصنيع المستمر ذاتيا وإلى النمو السريع . وأما رستو (١٩٦٠) فقد تصور وجود انطلاقه من حالة الثبات إلى النمو فى متوسط دخل الفرد .

ومن هنا ، فإن السياسات الاستثمارية التى تشجع الأنشطة المولدة لتأثيرات خارجية إضافية (التحسينات فى التعليم) أو التى تؤدى إلى زيادة العائد (التحسينات فى البنية الأساسية المادية) هى سياسات مجدية للنمو . ومن الأهمية كذلك وجود سياسات متكاملة تيسر انتشار المعارف التى تسمح بحرية دخول وخروج الشركات - وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والتكنولوجيا .

الروابط فى التنمية

للتعليم والتكنولوجيا والانفتاح علاقة معقدة مع التنمية . وهى تهيىء للاقتصادات أن تتجاوب لا مع اشارات الأسعار وحدها ، بل كذلك مع الأفكار الجديدة . وهذه الرابطة بين المعارف والنمو كانت لها أهميتها فى شرقى آسيا فى الأربعين سنة الأخيرة وفى اسكندناوة ، ولا سيما بين ١٨٦٠ و ١٩٥٠ (الاطار ٢ - ١) ، وقد اعترف بهذه الروابط فى المؤلفات التى ظهرت من وقت مبكر . « فليس يكفى أن تكون المعارف واجبة النمو ، بل لابد أيضا من نشرها وتطبيقها عمليا . أما درجة تقبل الناس للمعارف فتتوقف فى جزء منها على استجابتهم للأفكار الجديدة ، وفى جزء آخر على مدى افلاح المؤسسات فى جعل الحصول على الأفكار الجديدة وتطبيقها أمرا مربحا ... والأفكار الجديدة يتم تقبلها على وجه أسرع فى المجتمعات التى اعتاد الناس فيها على الآراء المتباينة أو على التغيير ... أما البلد المنعزل المتجانس التكوين ، المتباهى السلطوى فهو على النقيض من ذلك إذ لا يحتمل أن يستوعب الأفكار الجديدة على وجه السرعة متى صادفته » (لويس ، ١٩٥٥) .

ان الثورة الخضراء فى الزراعة التى تنطوى ، فى المحل الأول ، على تعميم النوعيات الجديدة ذات الغلة الوفيرة من القمح والأرز ، هى مثل على التفاعل بين التكنولوجيا الجديدة والتعليم . وقد استحدث السلالات الجديدة علماء فى الفلبين والمكسيك بمساعدة من مؤسسة روكفلر . ولكى يتسنى للاقتصادات المحلية الحصول على هذه التكنولوجيات ، فقد أعوزها أن تكون متقبلة لها . ولكى يتسنى استيعاب وتطويع وتحسين وتعميم التكنولوجيات ، كان لابد من تعزيز البحوث المحلية والتكنولوجيات المحلية ، وهى مهام أنجزتها البلدان فى جنوبى آسيا انجازا طيبا وبصورة معقولة ، فضاعفت من غلة المزارع هناك مرتين وثلاثا . صحيح أن للثروة وللقدرة على تحمل المخاطر أهميتها ، ولكن أشد العوامل حسما فى تبنى التكنولوجيا هو قدرة المزارعين على الاستفادة من المعلومات الجديدة .

والانفتاح يشجع على تدفق التكنولوجيات من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية ، والتعليم يشجع على تبنى التكنولوجيا وتطويعها وتعميمها . أما الفوارق فى معدل الأخذ بالتكنولوجيا والنمو الاقتصادى فيما بين البلدان فهى إلى حد كبير نتيجة للفوارق فى التعليم . « لقد اعتمد شيوع النمو الاقتصادى الحديث على النطاق العالمى اعتمادا أساسيا على تعميم مجموعة من المعارف المتعلقة بتقنيات الانتاج الجديدة ... كلما زاد ما لدى سكان أمة من معدلات الالتحاق بالدراسة ذات المحتوى الملائم ، سهلت مهمة اتقان المعلومات التكنولوجية الجديدة التى تصبح متاحة » (ايسترلين ١٩٨١) . ويساوى هذا فى أهميته الجوهرية حرية الأفراد والشركات فى استعارة التكنولوجيا الأجنبية والتعلم من الأفكار الأجنبية وشراء السلع الأجنبية . ولكما زاد انفتاح الاقتصاد ، زاد عائد التعليم وعائد الاستثمار المادى .

وثمة رابطة هامة أخرى تربط الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلى بنجاح السياسات على صعيد الاقتصاد الجزئى . ولقد كانت البلدان المنخفضة التضخم والتى لها

الاطار ٢ - ١ نماذج التنمية الاسكندنافية

نجحت أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج فى الجمع بين الملكية الخاصة ومنافسة السوق وبين الاجراءات الحكومية - ضمانا للمساواة فى توزيع الدخل ، وتوفيرا للتأمين ضد فقدان الدخل بسبب حالات العجز ، وتصديا للفشل فى السوق . ولئن كانت لهذه الأنشطة الحكومية أهمية محدودة قبل الحرب العالمية الثانية ، فقد توسعت بعد ذلك توسعا سريعا واحتاج الانفاق المرتفع لدولة الرفاهية إلى دخل مرتفع فى الحقبة التالية للحرب .

الفترة المبكرة : من أواسط القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الثانية

بدأت البلدان الاسكندنافية عمليات التصنيع فى أواسط القرن التاسع عشر وأواخره . وكان ضمان حقوق الملكية والاصلاحات التجارية شرطين هامين لتحقيق النمو . وبصورة عامة لم تعمد الحكومات إلى تقييد عمل السوق ، كما سمح للمؤسسات المالية وهياكل الملكية بأن تتطور بقدر قليل من تدخل الدولة .

وكان الالمام بالقراءة والكتابة مرتفع جدا بالفعل عندما بدأ التصنيع فى القرن الماضى . وتم إيلاء اهتمام كبير للتعليم الابتدائى والعام ، بما فى ذلك تعليم المرأة ، وكذلك للتعليم التقنى والتجارى فى المدارس التجارية وكذلك فى الجامعات . وركزت الحكومة اهتمامها على إقامة البنية الأساسية اللازمة للتنمية ، ومنها الاطارات القانونية والادارية والنقل .

الفترة المتأخرة : بعد الحرب العالمية الثانية

تكال أسباب الثناء على اسكندنافيا بحق لأنها بلغت من الرفاهية الاجتماعية مرحلة متقدمة . ولكن كان لبعض خصائص دولة الرفاهية تكاليف ، كان يمكن تفاديها بسياسات مختلفة . فأولا ، تم تنظيم الأسواق المالية بلوائح متشددة بعد الحرب ، فى محاولة لتخفيض تكلفة رأس المال . ومع ذلك ، فقد حدّ هذا من فرص الشركات الصغيرة ومنظمى المشاريع ، فى الحصول على رأس المال ، كما ثبط همة الراغبين فى التكيف بإزاء المبتكرات المالية فى الخارج (وقد حررت الأسواق من هذه اللوائح القانونية فى عقد الثمانينات) .

ثانيا ، اضعفت السياسات التى تكفل انخفاض البطالة وزيادة نصيب القطاع العام فى العمالة ، ضوابط السوق فى المدى الطويل إزاء مطالب اتحاد العمال بشأن الأجور . وأسفر هذا فى كثير من الحالات عن ارتفاع تكلفة العمالة وانخفاض الأرباح والاستثمار . ولعل نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص بالنسبة لخدمات عامة معينة - وهو الآن قيد البحث - يعيد شيئا من الانضباط إلى سوق العمالة .

ثالثا ، أن أسعار الضرائب الحدية المرتفعة بالنسبة لمعظم القوة العاملة هى عبء على النمو . واستجابة من السويد لهذا الأمر ، فقد أقدمت على برنامج لإصلاح الضرائب للتخفيف من التشوهات فى الاختيار بين العمل والفراغ ولتقليص أسواق العمالة الموازية ، السرية .

ان الرغبة الاسكندنافية البرغماتية فى تفادى الصراع والسعى لتحقيق توافق فى الآراء فى الحياة السياسية والاقتصادية قد شكل التنمية هناك بأساليب هامة وبالتأكيد . وإذا استحال القول بما إذا كان السعى لتحقيق توافق فى الآراء قد ساهم فى النمو مساهمة كبيرة ، فهو قد صاغ التوليفة الاسكندنافية الخاصة بين النشاط الخاص والعام .

موازين خارجية يمكن تحملها واستمرارها ، ناجحة نجاحا كبيرا جدا فى تحقيق النمو المستديم .

وأخيرا ، فالذى يلوح هو أن التنمية البشرية والتخفيف من عبء الفقر من ناحية والنمو الاقتصادى من ناحية أخرى إنما يعزز كل منهما الآخر . وما برحت التنمية البشرية والتخفيف من عبء الفقر يمثلان أهدافا للتنمية فى نظر راسمى السياسة وواضعى الخطط . إلا أن أساليبهم تنوعت ، فتفاوتت بين التدخلات الحكومية وبين التماس الحلول المستندة للسوق . والعناصر الداخلة فى الأمرين مطلوبة : ألا وهى سياسات تتوجه إلى السوق لتعزز النمو ، مع برامج اجتماعية وضعت أهدافها بصورة جيدة .

مجمل النتائج فى التنمية

فى الحقبة التالية للحرب تحسن الدخل والرفاهية الاجتماعية تحسنا كبيرا . ففى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، نما الناتج بمعدل سنوى يقرب من ٥ فى المائة فى المتوسط منذ عام ١٩٦٥ مع نمو حصة الفرد من الناتج بنسبة ٢,٥ فى المائة . كما كان التقدم الاجتماعى أيضا ثابت الخطى . فالالتحاق بالمدارس الثانوية كاد يتضاعف منذ عام ١٩٦٥ ووصل إلى حوالى ٤٠ فى المائة . أما وفيات الأطفال فيبدو أنها انخفضت انخفاضا كبيرا من وفيات يقدر عددها بـ ١٢٤ وفاة فى كل ألف مولود فى عام ١٩٦٥ إلى ٧٢ فى عام ١٩٨٨ .

والملاحظ أنه ليست جميع البلدان حققت نفس النجاح . إذ تفاوت معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى تفاوتا كبيرا من منطقة إلى أخرى . وتحسن الدخل بصورة حثيثة فى شرقى آسيا ، كما تحسن الأداء فى جنوبى آسيا ولكن بدرجة أبطأ وبغير انتظام . وتدهور نمو الدخل فى مناطق أخرى . ومنذ عام ١٩٦٠ حدثت طفرة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى فى جمهورية كوريا وسنغافورة واليابان ، وحدث ركود فى الأرجنتين وبيرو وجاميكا ، وانخفض فى زامبيا وغانا ونيجيريا (الشكل ٢ ـ ٢) .

وارتفعت معدلات الادخار والاستثمار فى بلدان كثيرة . فادخرت الهند بصورة حثيثة ما يزيد على ٢٠ فى المائة من دخلها فى عقدى السبعينات والثمانينات . وفى عام ١٩٨٨ ادخرت البرازيل ٢٨ فى المائة من دخلها ، والصين ٣٧ فى المائة وكوت ديفوار ٢٢ فى المائة وكينيا ٢٢ فى المائة . وكان متوسط الاستثمار باعتباره حصة من الدخل يمثل ٢٦ فى المائة بالنسبة للبلدان النامية فى عام ١٩٨٨ . ولكن الفوارق بين البلدان كانت كبيرة مرة أخرى . فكانت حصص الاستثمار تقرب من ٤ فى المائة فى بوليفيا وزائير والسودان . وتقرب من ٣٠ فى المائة فى البرتغال وجمهورية كوريا وفنزويلا .

وكان نمو التجارة فى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل نموا قويا على الاجمال فتوسعت الصادرات بما يقرب من ٥٫٣ فى المائة فى الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٩ . وكانت البرازيل وتركيا والصين وكوريا من بين البلدان صاحبة أقوى أداء . ولكن كثيرا من البلدان كان أداؤه هزيلا ، ولا سيما فى افريقيا جنوب الصحراء حيث هبطت الصادرات الحقيقية عموديا فى عقد الثمانينات (الشكل ٢ ـ ٣) . وزادت حصة الصادرات من الناتج فى جميع البلدان النامية من حوالى ١٣ إلى ٢٣ فى المائة فى هذه الفترة ـ وهو اتجاه كانت الهيمنة فيه لشرقى آسيا حيث زادت الحصة من ٨ إلى ٣٠ فى المائة .

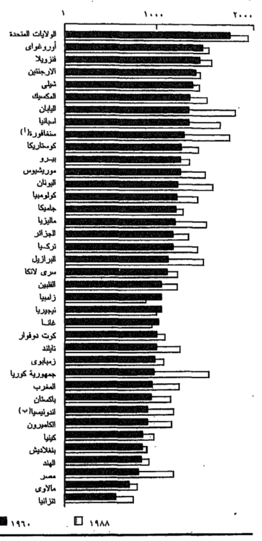
كما تفاوت تدخل الحكومة فى الاقتصاد تفاوتا كبيرا . فقد قدرت حصة العمالة العامة فى القطاع الرسمى غير الزراعى فى عام ١٩٨٠ بأكثر من ٧٠ فى المائة فى بنن وتنزانيا وغانا والهند ، وأقل من ٢٥ فى المائة فى الأرجنتين وغواتيمالا وكوريا (هيلر وتيت ١٩٨٤) . وفى بعض البلدان كان متوسط الاستهلاك العام أكثر من ١٥ فى المائة من الناتج ، وهو ما يعنى ضمنا أن أجور المستخدمين العموميين ربما امتصت أكثر من ثلث الناتج غير الزراعى .

نقاط مضيئة فى التجارب الاقتصادية

فى الامكان تعلم دروس كثيرة عن جدوى الاستراتيجيات المختلفة من واقع تجارب الاقتصادات كل على حدة . والفقرات التالية تلقى الأضواء على حكايات حديثة عن التنمية فى اقتصادات شرق آسيا حديثة التصنيع والأرجنتين

شكل ٢ ـ ٢ متوسط دخل الفرد ، بلدان منتقاه ، ١٩٦٠ و١٩٨٨

(دولارات تكافؤ القوة الشرائية فى ١٩٨٥)



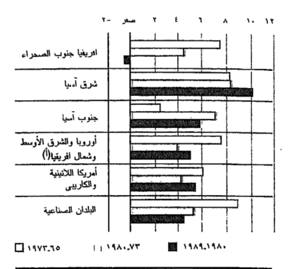
ملاحظة : استخدم مقياس لوغاريتمى لتسهيل المقارنة بين البلدان فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد المنخفض والمرتفع . وتم اختيار البلدان على أساس توافر البيانات ، وذلك لتقديم عينة متوازنة من حيث حجم السكان والتوزيع الاقليمى .

(أ) البيانات عن ١٩٦٠ و١٩٨٥ .

(ب) البيانات عن ١٩٦٢ و١٩٨٨ .

المصدر : سومرز وهيستون ، ١٩٩١ .

شكل ٢ ـ ٣ النمو السنوى المقدر فى الصادرات الحقيقية ، مجموعات منتقاة من البلدان ، ٦٥ ـ١٩٨٩
(نسبة مئوية)



(أ) عدا ايران والعراق .
المصدر : بيانات البنك الدولى .

والبرازيل وسرى لانكا والصين وكوريا وماليزيا ونيجيريا والهند ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . كما يثار موضوع الفوارق الاقليمية فى الدخل داخل الاقتصادات .

● *الصين* . كان الاقتصاد الصينى من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٨ مركزى التخطيط فى معظم النواحى ، فاتضحت عيوب مثل هذا النظام الادارى الشديد المركزية . فعلى الرغم من التقدم فى البنية الأساسية وفى تعبئة الموارد : « فإنه يجعل المشروعات الانتاجية تابعة لهيئات ادارية ... (و) ينطوى على اسراف فى التخطيط القائم على اصدار الأوامر وهو شديد الجمود » (هسو ١٩٨٢) . ومن هنا أجريت اصلاحات هيكلية فى عام ١٩٧٨ ، وكان أبرزها الاصلاحات الريفية التى أدخلت حوافز فى السعر والملكية للمزارعين . فزادت الأسعار الزراعية الحقيقية بنسبة ٥٠ فى المائة ، وارتفع معدل النمو الزراعى من ٢,٥ فى المائة فى الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٨ إلى ٧,٢ فى المائة فى الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨ .

● *الهند* . تدخلت الحكومة بنشاط فى عملية الانتاج ، ونظمت باللوائح « نطاق أى مشروع استثمارى وتكنولوجيته وموقعه باستثناء المشروعات الصغيرة نسبيا ... وكانت النتائج التى لا معدى عنها لذلك هى هيكل فوضوى للحوافز وإطلاق العنان للتكالب الجشع للحصول على الريع والمنافع بغير حق » (سترينيفاسان ١٩٩٠) . ورافق هذا التدخل الحكومى الواسع استقرار على صعيد الاقتصاد الكلى فى عقدى الستينات والسبعينات ولكن النمو كان برغم ذلك بطيئا . وخلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ كان متوسط النمو فى دخل الفرد واحدا فى المائة فى السنة . وانخفض الفقر المدقع من حوالى ٥٥ فى المائة فى أوائل عقد الستينات إلى ٤٥ فى المائة فقط فى أواسط عقد الثمانينات . ومنذ أواخر عقد السبعينات حرر بعض الصناعات من قيود اللوائح القانونية . أما سعر الصرف الذى كانت قيمته الحقيقية بالنسبة للدولار هى نفسها فى عام ١٩٥٥ وعام ١٩٨٠ ، فقد خفض من حيث القيمة الحقيقية . وساهمت هذه الاصلاحات الجزئية فى تسارع معدل نمو دخل الفرد إلى حوالى ٣ فى المائة فى عقد الثمانينات .

● *نيجيريا* . يؤخذ من احصاء بليغ عن هذا البلد المصدر للنفط أن معدل النمو بالنسبة للفرد فيه الذى كان متوسطه ١,١ فى المائة فى السنة فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ قد انخفض بنسبة ٢,٨ فى المائة فى السنة بعد ارتفاع سعر النفط فى عام ١٩٧٣ ، وهو انخفاض يرجع إلى حد كبير إلى الانفاق الحكومى . وبين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨١ تضاعفت العمالة العامة ثلاثة أضعاف من ٠,٥ إلى ١,٥ مليون . وارتفع الانفاق الحكومى خمسة أضعاف بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٤ وكان يمثل ما يقرب من ٨٠ فى المائة من جملة ايرادات النفط . وزاد الاستثمار العام من ٥ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٧٤ إلى ١٧ فى المائة فى عام ١٩٧٧ وكان يمثل أكثر من نصف جملة الاستثمار فى تلك السنة . وانتقلت الموازنة من فائض إلى عجز متوسطه ٢٤ فى المائة من الايراد المحتجز فى الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ (بيفان وكوليير وغاننج ـ سيصدر قريبا) .

● *البرازيل* . يستشهد بهذا البلد فى كثير من الأحيان باعتباره نموذجا على نجاح السياسات الجيدة للاحلال محل الواردات . فطوال ما يقرب من ثلاثة عقود (بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٧) بلغ متوسط معدل نموها نسبة مدهشة هى ٦,٦ فى المائة فى السنة . إلا أن الذى تكشف عن سنوات المعجزة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٩ هو أن النمو السريع قد سبقه ورافقه اصلاح اقتصادى . فقبل عام ١٩٦٧ طبقت تدابير تقليدية لتحقيق الاستقرار (قيود متشددة على الائتمان

وتضييق وأحكام الرقابة على الموازنة) بغية تخفيض التضخم . وفى عام ١٩٦٧ صدر قانون جديد للتعريفة الجمركية خفض حماية السلع المصنوعة محليا من ٥٨ إلى ٣٠ فى المائة . وفى عام ١٩٦٨ حل سعر صرف زاحف محل نظام تعدد أسعار الصرف . أسفرت هذه السياسات عن طفرة فى حجم الصادرات أربت على ١٠ فى المائة فى السنة بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٨٠ وفى المعدل السنوى للنمو الذى كان ٩,٩ فى المائة (ماديسن وشركاه ، تحت الطبع) .

● *الأرجنتين* . كان متوسط دخل الفرد فى الأرجنتين عند منعطف هذا القرن مقاربا لدخل الفرد فى استراليا وكندا . ولكن منذ عقد الأربعينات عانت البلاد من عدم استقرار مزمن فى الاقتصاد على الصعيد الكلى ومن بطء النمو . وأدى التضخم والفشل المتكرر فى تحقيق الاستقرار فى المناخ المالى إلى تثبيط المدخرات والاستثمار المحليين . وفى غياب الاستقرار الاقتصادى على الصعيد الكلى ، واجهت الأرجنتين صعوبة فى التكيف بإزاء الصدمات التى أصابت معدلات تبادلها التجارى ، وهى مشكلة ضاعف منها وجود مستويات عالية من الحماية . وهذا الفشل المستمر فى الاقتصاد على الصعيد الكلى هو الذى يفسر إلى حد كبير الانخفاض الذى طرأ على معدل النمو فى الأرجنتين حيث انخفض من نسبة متوسطها ٤ فى المائة فى السنة فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ إلى ٠,٨ فى المائة فى الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٧ .

● *ماليزيا وسرى لانكا* . فى عام ١٩٦٠ كان هذان البلدان متشابهين فى متوسط دخل الفرد ومستويات التعليم ، ومعدلات وفيات الأطفال ، والتنوع الاثنى ، والهياكل الاقتصادية . ومنذ ذلك الوقت اتبعا استراتيجيات مختلفة للتنمية . وحتى بعد الاصلاحات التى أجرتها سرى لانكا فى عام ١٩٧٨ ، فقد ظلت أقل انفتاحا من ماليزيا ، وأيضا كانت الضرائب الزراعية فى ماليزيا أقل : إذ كان متوسط الضرائب على صادرات المطاط يقل عن ٣٠ فى المائة بالمقارنة بأكثر من ٦٠ فى المائة فى سرى لانكا . فخلال الفترة ١٩٦٠ -١٩٧٨ ، نمت ماليزيا بنسبة ٧ فى المائة وسرى لانكا بنسبة ٤,٤ فى المائة . وكان متوسط نمو الانتاجية ١,٥ فى المائة فى ماليزيا وصفر فى المائة فى سرى لانكا . وبين عامى ١٩٦٠ و ١٩٨٨ انخفضت معدلات وفيات الأطفال من حوالى ٧٠ فى الألف فى كل من البلدين إلى حوالى ١٥ فى ماليزيا وحوالى ٣٠ فى سرى لانكا . وجاء فى التقديرات أن الفقراء من سكان ماليزيا انخفضت نسبتهم من حوالى ٣٧ فى المائة فى عام ١٩٧٣ إلى ١٥ فى المائة فى عام ١٩٨٧ ، وانخفضت فى سرى لانكا من ٣٧ إلى ٢٧ فى المائة بين عامى ١٩٦٣ و ١٩٨١ .

● *جمهورية كوريا* . ليس ثمة ريب فى أن هذا الاقتصاد نموذج للتنمية السريعة المدهشة . ولكن المحللين يختلفون حول الأسباب . فقد بلغت معدلات النمو ٩ فى المائة فى كوريا فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧ . أما المؤشرات الاجتماعية فقد تحسنت بدورها تحسنا سريعا . وأبقت كوريا على نهجها الخاص بالاحلال محل الواردات فى عقد الستينات . كما شُرع فى حملة صادرات قوية فى عقد الستينات . وبعد ما عانت كوريا من متاعب اقتصادية فى أواخر عقد السبعينات اتبعت نهجا متحررا أكثر فأكثر فى عقد الثمانينات . وخلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧ قدر النمو السنوى فى إجمالى انتاجية عناصر الانتاج بنسبة ١,٧ فى المائة فى كوريا ، ويبدو توزيع الدخل مواتيا جدا بالمقارنة مع نظيره فى الاقتصادات النامية الأخرى رغم أن هناك تقديرات بأنه تدهور .

● *اقتصادات شرق آسيا الأخرى* . حقق اقتصادا سنغافورة وهونغ كونغ نجاحا قادرا على البقاء . وكذلك فعلت تايوان الصينية التى نمت بنسبة ٩,٥ فى المائة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧ . وقد انفتح هذا الاقتصاد مبكرا ، مستهلا سياسات جديدة فى ١٩٥٨ - ١٩٥٩ « عكست استراتيجية احلال الواردات (و) أعادت توجيه الاقتصاد نحو السوق العالمية » (مايرز ١٩٩٠) . ويبدو توزيع الدخل مواتيا بالمقارنة بتوزيعه فى الاقتصادات الأخرى ، وقد تحسن .

وكانت حكومة سنغافورة تفوق حكومة هونغ كونغ بكثير فى أخذها بمذهب التدخل . وفى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٧ كانت معدلات النمو فى سنغافورة ٨,٨ فى المائة وفى هونغ كونغ ٨,٦ فى المائة ، فى حين نمت الانتاجية بنسبة ١,٧ فى المائة فى سنغافورة و ٣,١ فى المائة فى هونغ كونغ .

ان جميع اقتصادات شرق آسيا هذه قد أحسنت الأداء بصورة جيدة جدا لفترات طويلة من الوقت . ولئن اختلفت فى وجوه هامة شتى ، فهى تشترك جميعا فى ملامح متعددة : مستويات للتعليم عالية وآخذة فى الارتفاع ، وتوجه إلى الخارج . ولكن هذه الاقتصادات تثير أسئلة هامة حول الأدوار السليمة للدولة والسوق . وقد اتبعت هونغ كونغ نهج السوق الحرة نسبيا . وكانت الاقتصادات الأخرى أكثر تدخلا

نسبيا . واتبعت كوريا واليابان سياسة حماية الصناعات الوليدة ودعم الائتمان . فلم حدث فى هذه الحالات أن نجحت سياسات التدخل فى حين أنها كثيرا ما أخفقت فى أماكن أخرى ؟ يجادل بعض الاقتصاديين بقولهم أن التدخل أجدى لأن السوق كانت لم تزل أكثر تحررا منها فى اقتصادات أخرى . ويذهب البعض إلى مدى أبعد إلى حد المجادلة بأن التدخل أعاد الاقتصادات فى شرقى آسيا إلى الوراء ، وأنها لولاها لكان أداؤها أفضل بكثير . ويقول غيرهم من الاقتصاديين إن السر فى هذا هو أن التدخل يتم بكفاءة . ولكن هذا يفترض طرح السؤال التالى : ما هو الفرق بين التدخل الكفء والتدخل غير الكفء ؟

وتبقى القضية موضوع جدل ، ولكن هناك ثلاث مسائل تستأثر اليوم بتأييد واسع . أولاها : أن التدخل الحكومى فى هذه الاقتصادات قد أخضع للمنافسة الدولية وللكوابح والتوازنات المرتبطة بالسوق . فهذه الحكومات لم تتحاش ضوابط قوى السوق . فعندما فشلت الحماية تم التخلص منها على الفور . وهو عمل صعب وغير مألوف لأقصى حد . وثانيتها : أن الحكومات حرصت على تعويض أثر التحيز ضد الصادرات ، وهو عادة سمة من سمات حماية التجارة . وبعبارة أخرى ، بقيت نظمها التجارية متوجهة إلى الخارج بدرجة عالية . وثالثتها : أن التدخل فى السوق فى اقتصادات شرق آسيا كان بالمعنى العام تدخلا أكثر اعتدالا منه فى معظم الاقتصادات النامية الأخرى . ويبدو أن هذه الملامح المؤسسية وسواها هى التى تميزت بها اقتصادات شرقى آسيا بما فيها اليابان (انظر الاطار ٢ ـ ٢) وفى الفصل الخامس نوقشت التدخلات فى التجارة والصناعة بصورة أكبر .

• *بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .* عرفت بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى فى العقود الثلاثة الأخيرة نموا مكينا يبلغ متوسطه ٣ فى المائة فى السنة ، مع تباين بين بلد وآخر يقل

الاطار ٢ ـ ٢ ما وراء المعجزة اليابانية

ان الاستثمارات الاستثنائية فى البشر ، والأصول المادية ، والتكنولوجيا تعد عموما هى الأسباب الرئيسية لنجاح اليابان مما نوقش بإسهاب فى موضع آخر من هذا التقرير . أما العناصر المؤسسية والمتعلقة بالسياسة التى هيأت المناخ لهذه الاستثمارات الكبيرة ولانتاجيتها فهى ما زالت موضوع جدال .

البيروقراطيون ؟

يرى البعض أن المعجزة اليابانية هى من صنع البيروقراطيين فى وزارة التجارة الدولية والصناعة الذين يوجهون القرارات التى تتخذها الشركات بشأن الانتاج والاستثمار . ومنذ عقد الثلاثينات على الأقل ، والبيروقراطيون اليابانيون يؤثرون فى قرارات أصحاب الصناعات . وقد سهلوا الحصول على رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية ، وقدموا دعما وفرضوا حواجز تجارية ومنحوا إعفاءات ضريبية لمدد محددة . ووضعوا خططا لتخصيص الانتاج ، وأجازوا إقامة الكارتيلات . وكان موظفو وزارة التجارة الدولية والصناعة باعتبارهم مستشارين صناعيين قادرين على إقناع عملائهم باتباع نصيحتهم ، يقيمون صلات وثيقة مع أصحاب الصناعات .

حجم التدخلات ؟

ان دور الحكومة فى اقتصاد اليابان هو دور صغير بأى من المقاييس التالية : حجم المصروفات الحكومية أو الضرائب ، أو الاضطرابات الاقتصادية الكلية التى تسببت فيها الحكومة ، أو القيود المفروضة على الأسعار ، أو دور المشروعات المملوكة للدولة فى الصناعة ، أو القيود المفروضة على نشاط القطاع الخاص . يضاف إلى هذا أن الغالبية من شركات الصناعة التى بلغ عددها فى عقد الخمسينات نصف مليون ، هى شركات صغيرة أو متوسطة الحجم تمثل نصف القيمة المضافة فى الصناعة (٦٠ فى المائة فى أواخر عقد السبعينات) .

المؤسسات ؟

إن ما درج عليه التقليد اليابانى من آراء بشأن الحقوق والمسلك السليم قد أثر فى حل المنازعات . وفى العلاقات بين العمال والمديرين ، وبين الشركات الكبرى ومقاولى الباطن ، وبين الجهات الحكومية والمنتجين واتحادات المنتجين . ومثال ذلك أن قواعد السلوك تجاه السلطة التى تشجع على حرية تدفق المعلومات بين العمال والمشرفين وعلى الأخذ بنهج تكوين توافق فى الآراء لحل المنازعات ، قد سمحت برقابة أفضل على الجودة فى أماكن التجميع الكبيرة .

الثلاثة جميعا

لعل كل تفسير يستأثر بجانب من جوانب الحقيقة . ولكن من العسير استخلاص دروس لبلدان أخرى من إيراد تفسير مؤسسى لنجاح اليابان . ما عدا ملاحظة أن البيروقراطيين لم يحاولوا محاربة اتجاهات السوق ، وأنهم ـ عوضا عن ذلك ـ حاولوا توقع هذه الاتجاهات وتراجعوا عندما أخطأوا . فلقد كانت السوق هى العنصر الذى يفرض الانضباط .

عن التباين فيما بين البلدان النامية (هاربيرغر ١٩٨٤) . وكانت اليابان هى الاقتصاد المتقدم الأسرع نموا ، إذ زاد ناتجها بنسبة ٦,٥ فى المائة فى السنة بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٨٠ . ولهذه التجربة مظهران يبدوان للعيان هما : أولا ، تقدم تكنولوجى سريع يستند إلى توجه قوى إلى الخارج ، وثانيا ، ارتفاع فى معدلات الادخار يستند إلى سياسات مالية معتدلة . وفى كثير من الحالات كانت موازنة الحكومة تنطوى على فائض ، وهو ما حفز الادخار والاستثمار وخلق الفرص لتخفيض الضرائب . وكان نمو ألمانيا بعد الحرب (بنسبة ٣,٥ فى المائة خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠) متوجها إلى التصدير ، مع تضخم منخفض وسعر صرف واقعى يضمن القدرة على المنافسة دوليا . وبصورة عامة ، فإن العمالة المنظمة أيدت سياسات الحكومة التى تتوجه إلى النمو . وأدت وفورات الحجم الكبير ، والتعلم من الممارسة ، وإعادة هيكلة الصناعة إلى تحقيق أوجه للتقدم السريع فى الانتاجية . وفى بريطانيا كان النمو الاقتصادى فى عقدى الستينات والسبعينات أبطأ خطى بسبب التضخم المرتفع ، والعلاقات العمالية المضطربة ، وسعر الصرف المقيّم بأعلى من قيمته الحقيقية ، والمشكلات المتواترة فى ميزان المدفوعات ، والأرباح المنخفضة للشركات ، والاستثمار المتناهى القلة . وفى عقد الثمانينات تحسن النمو .

• *فوارق اقليمية فى الدخل داخل البلدان* . تخفى البيانات المتعلقة بمتوسط الدخل بالنسبة للبلدان وراءها أوجه التباين الاقليمية فى الدخل ، ولاسيما فى البلدان الكبيرة ، فهناك أوجه تباين كبيرة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل *الاسمى* ، أو الناتج من منطقة إلى أخرى تتضح فى عدد من البلدان الكبيرة منها أندونيسيا والبرازيل والصين ونيجيريا والهند (انظر الخرائط للاطلاع على الأمثلة) . ومن المنتظر أن تكون الفوارق فى المصروفات وكذلك الفوارق بالقيم الحقيقية ـ أى بعد إجراء التصحيح اللازم للفوارق الاقليمية فى الأسعار ـ أقل (انظر أدناه) . وفى داخل الصين قدر أن متوسط دخل الفرد الاسمى فى المنطقة الشرقية (التى تضم ٢٩ فى المائة من السكان) يزيد بنسبة ٤٣ فى المائة على المعدل فى المنطقة الجنوبية (وفيها ٢٧ فى المائة من السكان) وذلك فى عام ١٩٨٧ . وكان متوسط دخل الفرد فى المنطقة الغربية من الهند (وفيها ١٤ فى المائة من السكان) أعلى بنحو ٦٠ فى المائة منه فى المنطقة الشرقية (وفيها ٢٢ فى المائة من السكان) وذلك فى ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ . وفى أندونيسيا قدر أن متوسط نصيب الفرد من الناتج فى سومطرة (وتضم ٢٠ فى المائة من السكان) يزيد بنسبة ٣٦ فى المائة عنه فى جاوه (وتضم ٦٠ فى المائة من السكان) وذلك فى عام ١٩٨٨ . وحسب البيانات المتوافرة ، فإن هذا الفرق يختفى إذا تم استبعاد الدخل من النفط ، أو أجريت المقارنة بين المصروفات . أما داخل نيجيريا ، فقد قدر أن متوسط دخل الفرد فى المنطقة الشرقية (بما فى ذلك دخل النفط) يعلو بنسبة ٧٠ فى المائة على متوسطه فى المنطقة الشمالية وذلك فى عام ١٩٨١ .

إلا أن أوجه التباين فى الدخل الاسمى تتحيز إلى الاتجاه الصعودى لأن تكاليف المعيشة تكون أعلى بصورة نمطية فى المناطق الأغنى . ولكن البيانات المتعلقة بالمواءمات فى تكلفة المعيشة بيانات شحيحة . وحيث أمكن إجراء مواءمات فى حالة البرازيل ، تناقصت الفوارق فعلا (بالقيمة الحقيقية) . وفى عام ١٩٨٠ كان متوسط نصيب الفرد من الدخل الاسمى فى المنطقة الجنوبية الشرقية من البرازيل (التى تضم نحو ٤٠ فى المائة من السكان) يزيد على ثلاثة أضعاف المتوسط فى المنطقة الشمالية الشرقية (وفيها ٣٠ فى المائة من السكان) . وحسب تقدير لعام ١٩٧٥ كان دخل المنطقة الجنوبية الشرقية عند احتسابه *بالقيمة الحقيقية* يساوى ضعفى الدخل ، وليس ثلاثة أضعافه فى المنطقة الشمالية الشرقية .

يبين الدليل المستمد من البلدان الصناعية ، وجود فوارق اقليمية أقل من حيث القيمة الاسمية . ففى حالة الولايات المتحدة كان متوسط دخل الفرد الاسمى فى منطقة وسط الأطلسى (وتضم ١٥ فى المائة من السكان) أعلى فى عام ١٩٨٨ بنسبة ١٦ فى المائة عن المعدل فى المنطقة المطلة على جنوب الأطلسى (وتضم ١٧ فى المائة من السكان) . والمقدّر أن الفوارق قد ضاقت فى العقود الثلاثة الأخيرة . إلا أن إجراء مقارنات وافية لاتجاهات التباين الاقليمى فى البلدان النامية يصطدم بالافتقار إلى بيانات ؛ فالبيانات المتاحة لا تبين وجود أى انخفاض واضح فى أوجه التباين الاقليمية .

وتجارب الاقتصادات المختلفة هذه ، وإن تكن تجارب موحية بدرجة كبيرة ، تحتاج إلى التحليل بمزيد من العناية إذا ما أريد لها أن تجود بأدلة منتظمة . ولابد من مقارنة عدد كبير من البلدان الواحد مع الآخر فى إطار من الاقتصاد القياسى ضمانا للتجانس فى المعالجة . وقد يستطاع عند ذاك استنتاج العوامل التى تحرك التنمية .

محددات نمو الدخل

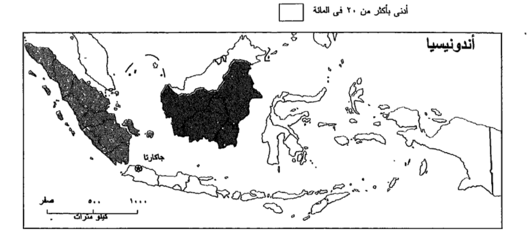
قامت منظمة العمل الدولية فى أوائل العقد السابع بعمل ريادى فى مجال إجراء الدراسات المقارنة (مائير و سيرز ١٩٨٤) يتمثل فى الدراسات التجارية للبتل وسكيتوفسكى وسكوت (١٩٧٠) والدراسات التى أجريت بإشراف المكتب الوطنى للبحوث الاقتصادية (باغواتى ١٩٧٨ ، كروغر ١٩٧٨) . ومنذ ذلك الوقت تجمع مزيد من الدراسات سراعا ، ومنها العمل الحديث الذى انجز فى البنك الدولى (حيث أجريت خمس دراسات كبيرة متعددة البلدان تناولت ما يقرب من ستين بلدا) وفى وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وفى المعهد العالمى لبحوث اقتصادات التنمية .

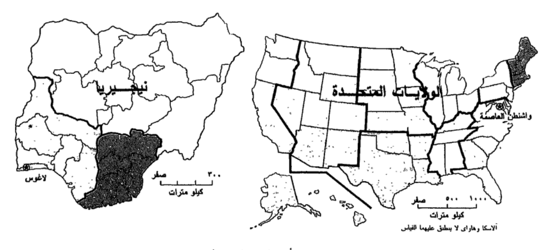
وثمة نتيجتان أساسيتان انتهت إليهما هذه المجموعة من البحوث هما : أولا ، أن التنمية المستمرة فى بلدان كثيرة ، ولا سيما بلدان اسكندناوة بعد عام ١٨٧٠ واقتصادات شرقى



متوسط الدخل الاسمى للمناطق :
التباين عن المتوسط القومى

- أعلى ٤٠ فى المائة أو أكثر
- ٢٠ - ٤٠ فى المائة فأكثر
- فى حدود ٢٠ فى المائة (أكثر أو أقل)
- أدنى بأكثر من ٢٠ فى المائة





ملاحظة : تتضمن التقديرات الاقليمية الدخل الناتج من انتاج النفط ، وهو هام فى أندونيسيا ونيجيريا بصفة خاصة .

المصادر : بيانات دخل أندونيسيا من بيرو بوزات ستاتستك ، ١٩٨٩ ؛ وبيانات نيجيريا من البنك الدولى ؛ وبيانات البرازيل من آى بى جى اى ، ١٩٨٧ ؛ وبيانات الولايات المتحده من وزارة التجارة الأمريكية ، مكتب التعداد ١٩٩٠ .

آسيا بعد الحرب العالمية الثانية ، يمكن تعليلها بدرجة كبيرة بالتعليم (والمؤسسات ذات النوعية الجيدة المرتبطة به) وبالسياسات التى تعمل على التوجه إلى الخارج والمنافسة . فالتوجه للخارج يعزز النمو والانتاجية . أما سياسات الاحلال محل الواردات فقد أسفرت بصورة عامة عن نتائج مخيبة للرجاء . فنادرا ما شبت الصناعات الوليدة المحمية عن الطوق ، فى حين عرقل التحيز المعادى للصادرات والناشىء عن الحماية نمو الصادرات . يضاف إلى هذا أن هذه السياسات قد خفضت من الحوافز الزراعية . وثانيا ، ان حالات الخلل الحادة والمتطاولة فى الموازين الاقتصادية الكلية أضرت بالاستثمار والنمو . وأما استثمار القطاع الخاص فقد حيل دونه ، بسبب مزاحمة الاقتراض والديون من جانب القطاع العام له ، لأن المستثمرين غير واثقين من مستقبل الاقتصاد .

وثمة أسلوب آخر لتحليل عملية النمو يتمثل فى تقدير ما تساهم به رؤوس الأموال والعمالة فى النمو . ومن المستطاع بحث انماط التجارب عبر البلدان من خلال دراسة مقارنة لمجموعات كبيرة من البلدان ولتحليلات الاقتصاد القياسى للبيانات المستخلصة منها . وثمة نتيجة واحدة تنطبق على كل من البلدان الصناعية والنامية ، وهى أن مقدار المساهمات المقدمة من عناصر الانتاج إنما يعجز عن تعليل النمو الشامل . أما الباقى فيفسره ما يسمى « بالفائض فى دالة الانتاج المقدرة » ، أو إجمالى انتاجية عناصر الانتاج . فهو يقبض على ناصية الكفاءة التى بها تستخدم المدخلات (الاطار ٢ ـ ٣) .

ان الكتابات التجريبية عن محددات النمو الاقتصادى فى البلدان الصناعية هى كتابات ضخمة الحجم (دنيسون

الاطار ٢ ـ ٣ انتاجية إجمالى عناصر الانتاج فى النمو الاقتصادى

حدث تقدم هام فى الاقتصاد فى الخمسين سنة الأخيرة يتمثل فى التعرف على انتاجية اجمالى عناصر الانتاج وقياسها ، وبه تقاس التغييرات فى الناتج عن كل وحدة من وحدات المدخلات كلها مجتمعة . وكان معظم تحليل الانتاجية ينصب قبل ذلك على نمو انتاجية العمالة ، وبدرجة أقل على نمو متوسط انتاجية رأس المال .

لاحظ الفروق التالية . فى الجزء الأول من القرن العشرين نما الناتج الاجمالى للولايات المتحدة بحوالى ٣ فى المائة فى السنة ، كما نما رأس مالها الاجمالى بحوالى ٣ فى المائة ، فى حين نمت مدخلات العمالة (مقيسة بعامل ـ ساعة) بحوالى واحد فى المائة فقط فى السنة . وكان رأس المال فى مزيج رأس المال ـ العمل يمثل نحو الثلث وكانت العمالة تمثل الثلثين . ومن هنا كانت المدخلات ترتفع بحوالى ١,٧ فى المائة فى السنة : الثلثان مضروبان فى ١ فى المائة زائدا الثلث مضروبا فى ٣ فى المائة . وبناء على ذلك فإن انتاجية إجمالى عناصر الانتاج ، أو المتبقى ، كان يمثل ١,٣ فى المائة فى نمو الناتج : ٣ فى المائة (معدل نمو الناتج) ناقصا ١,٧ فى المائة (معدل نمو المدخلات) .

أن الحسابات الأولى لانتاجية إجمالى عناصر الانتاج بالنسبة للبلدان المختلفة انتهت إلى نتيجة ـ كانت مبعث دهشة فى وقتها ـ مؤداها أن حوالى نصف النمو فى الناتج إنما يعزى إلى المتبقى الذى لم يلبث أن أطلق عليه اسم التغيير التقنى . فما الذى يكوّن المتبقى ؟ لا ريب فى أن المبتكرات التكنولوجية قد أسفرت عن بعض التحسينات فى إنتاجية إجمالى عناصر الانتاج . ولكن العنصر الاضافى الرئيسى هو فى نوعية العمالة . فإذا كانت الاضافات إلى القوة العاملة أوفر انتاجية من القوة الحالية ، فستضيف إلى الناتج أكثر مما كانت تضيفه وفقا لمعادلة تستند إلى حصة العمالة . ثم أن المساهمة الاضافية الناتجة عن تحسين نوعية العمالة إنما تصب فى المتبقى .

ان التكيف مع نوعية العمالة يسهل مهمة تعريف المتبقى بأنه التغيير التقنى ـ وهو تعريف فضفاض جدا . فالتغيير التقنى يشمل من المبتكرات الجلية مثل جهاز جمع القطن آليا ، وإطار السيارة الذى يعمل بضغط الهواء ، والحاسبة التى تمسك باليد ، والحاسب الالكترونى الشخصى والعربة ذات المرفاع الشوكى ، ونظام الشحن بالحاويات .

ولكن التغيير التقنى يشمل كذلك طرقا شتى لتخفيض التكاليف الحقيقية . وهى تكاليف قد تنخفض بغرس مزيد من الانضباط فى القوة العاملة على يدى مدير يتطلب مزيدا من الاتقان ـ أو لأن القوة العاملة باتت أوفر انتاجا بسبب الاستغناء عن المدير المفرط فى تطلب الاتقان . وربما تسنت زيادة الانتاجية فى خط للتجميع بمجرد جعله مستقيما مباشرا ـ أو فى حقل باستخدام سماد مختلف . كما أن الانتاجية قد تزيد مثلا بتركيب جهاز لنقل المحررات الكترونيا (فاكسميلى) ، أو إغلاق فروع غير مربحة ، أو شراء اطارات أطول عمرا للمركبات .

ان السبيل إلى الاستزادة من فهم المتبقى ومم يتكون هو بالدراسة التفصيلية لنمو انتاجية اجمالى عناصر الانتاج ـ ناتجا ناتجا ، وصناعة صناعة ، وقطاعا قطاعا . وليس من المستطاع حتى بالدراسة التى تجرى عن كثب وقرب التعرف على كل مصدر من مصادر تخفيض التكلفة ، ولكن من المؤكد إمكان التعرف على أهمها . وهذا التعرف هو وحده الذى يكشف عن مصادر النماذج المتغيرة للنمو التى ينطوى عليها المتبقى .

١٩٦٢ ؛ يورغنسن وغريليشيز ١٩٦٧ ؛ ماديسن ١٩٨١) . وهناك مصنفات مشابهة عن البلدان النامية ، ولكنها جاءت أقل احتفالا بالمقارنة بسبب مشكلات البيانات . أما البيانات المتعلقة بالمدخلات فهى غير متوافرة بصورة عامة . ولكن التقديرات المتعلقة بالرصيد البشرى والرأسمالى هى تقديرات حيوية بالنسبة لهذا النوع من التحليل .

وقد تم لأغراض هذا التقرير بناء مجموعة متجانسة من البيانات عن الناتج ورصيد رأس المال والقوة العاملة والأراضى القابلة للزراعة وسنوات تعليم السكان العاملين . أما بالنسبة لنمو الناتج المحلى الاجمالى ، فقد استعين ببيانات الحسابات الوطنية مع وضع حدودها نصب العينين (الاطار ٢ ـ ٤) وقد أعدت تقديرات عن رأس المال المادى البشرى بالنسبة لثمانية وستين بلدا . وكانت المجموعة تضم بعض البلدان التى هى اليوم ذات دخل مرتفع (اسبانيا والبرتغال واليابان واليونان) ، لكن ليس فى النتائج ما ينطوى على حساسية لضمها إلى هذه المجموعة . أما البلدان الأخرى فمنها سبعة وعشرون فى أفريقيا ؛ وخمسة عشر فى أمريكا اللاتينية ؛ وتسعة فى شرقى آسيا ؛ وثمانية فى أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ؛ وأربعة فى جنوبى آسيا .

المساهمة من جانب رأس المال والعمالة

بالنسبة للعينة المستخدمة من البلدان النامية ، كانت المرونة المقدرة للناتج إلى رأس المال فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧ هى نحو ٠,٤ ؛ ففى مقابل كل زيادة فى رأس المال قدرها واحد فى المائة ؛ يزيد الناتج بحوالى ٠,٤ فى المائة . ومع افتراض وجود منافسة كاملة فى أسواق الناتج وعناصر الانتاج ، فإن هذه المرونة انما تعكس حصة رأس المال من الاقتصاد . وبالنسبة للبلدان الصناعية ، فإن هذه الحصة قد تم تقديرها فعلا بما يتفاوت بين ٠,٢٥ و٠,٤ فى المائة . وتبلغ المرونة المقدرة للناتج مقابل العمل نحو ٠,٤٥ فى المائة . وهذه المرونة هى أقل نوعا ما من نظيرتها فى البلدان الصناعية ؛ فالتقديرات بالنسبة للولايات المتحدة تحدد رقما يتفاوت بين ٠,٦ و ٠,٧٥ فى المائة . ولعل جزءا كبيرا من هذا الفرق يعزى إلى الانخفاض الشديد فى مستويات التعليم فى البلدان النامية .

مساهمة التعليم

هناك دراسات كثيرة توثق العائد المرتفع للاستثمار فى التعليم . وفى الدراسات السابقة ، كان التعليم يعبر عنه بصورة تقريبية بمعدلات الالمام بالقراءة والكتابة أو بنسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية . وتشير البحوث التى أجريت لأجل هذا التقرير إلى أن زيادة متوسط مقدار التعليم الذى تناله القوة العاملة بسنة واحدة ترفع الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٩ فى المائة . وينطبق هذا على السنوات الثلاث الأولى من التعليم ؛ بمعنى أن التعليم لمدة ثلاث سنين بالمقارنة بلا شيء يرفع الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٢٧ فى المائة . وبعد ذلك يقل العائد من إضافة سنة واحدة من التعليم إلى حوالى ٤ فى المائة فى السنة ـ أو ما جملته ١٢ فى المائة فى السنوات الثلاث التالية ، وهى نتائج تتفق مع الدراسات السابقة .

وقد انخفضت معدلات النمو فى كل مكان تقريبا بعد عام ١٩٧٣ (الجدول ٢ ـ ٢) . وقد تمت دراسة سببين محتملين لذلك هما : نمو المدخلات ، ولا سيما رأس المال ، بصورة أبطأ ، والنمو الأبطأ فى الكفاءة التى تستخدم بها المدخلات . ويبدو أن النمو البطيء لرصيد رأس المال لا لوم عليه فى ذلك . فقد نما فى المتوسط بما يزيد قليلا عن ٧ فى المائة فى السنة قبل عام ١٩٧٣ وبعده . وحتى فى افريقيا ، كان معدل تكوين رأس المال فى الفترتين يساوى ٦,٣ فى المائة فى السنة .

وبقليل من الشرح التقنى ، يتضح أنه إذا بقى نمو المدخلات بصورة عريضة دون تغيير فى الفترة الثانية ، وانخفض نمو الناتج ، فلابد عندئذ من أن ينخفض النمو فى انتاجية استخدام المدخلات ، وهو رأى تسانده البيانات بصورة مدهشة جدا (الجدول ٢ ـ ٣) . فأوجه التباين فى نمو الانتاجية تتراءى فيها التغييرات التى تطرأ على تخصيص الموارد والتكنولوجيات والميزة النسبية الدينامية . وأى نمو بدرجة أبطأ فى إجمالى انتاجية عناصر الانتاج إنما يشير إلى تناقص التقدم التكنولوجى وإلى قلة التحسينات فى كفاءة استخدام المدخلات ، أو إلى كليهما .

ومنذ عام ١٩٦٠ ، كان النمو فى الانتاجية يمثل نسبة صغيرة نسبيا من نمو الناتج فى معظم البلدان النامية . أما الاستثناء فهو شرقى آسيا حيث زادت الحصة على ٢٥ فى المائة . وفيما يتعلق بالاقتصادات الصناعية ، فقد كان لنمو الانتاجية أهمية أكبر بكثير . ويؤخذ من دراسة حديثة عن الولايات المتحدة أن التقدم التكنولوجى وحده مسؤول عن أكثر من ٥٠ فى المائة من نمو الناتج منذ عام ١٩٤٥ وأن نمو القوة العاملة مسؤول عن ٢٧ فى المائة (بوسكن و لاو ١٩٩٠) . وهناك دراسة أخرى انتهت إلى هذه النتيجة :

الاطار ٢ ـ ٤ السياسة وهل تحصل على معلوماتها من القياس أو هل هو الذى يحصل على معلوماته منها ؟

اشتد الطلب فى تحليل السياسة على البيانات الاقتصادية منذ سيمون كوزنتس الذى كانت له الريادة فى حساب الدخل القومى فى عقد العشرينات . ومع نماذج كينز الاقتصادية الكلية ونماذج ليونتييف للمدخلات ـ المخرجات ، تكاثرت البيانات والأدوات التحليلية والقدرات الحسابية . ولكن هناك مشكلات خطيرة تتعلق بالبيانات والقياس ما زالت تجتاح التحليل الاقتصادى الكمى .

نوعية مشكوك فيها

فى كثير من البلدان لا تستند التقديرات الخاصة بالانتاج الزراعى إلى تقديرات يعول عليها لمساحة المحصول وغلته . أما التقديرات الخاصة بالانتاج الصناعى فتستند إلى تغطية جزئية للمشروعات مع تجاهل وحدات الانتاج الصغيرة النطاق فى معظم الأحوال . وأما المقاييس مثل المدخرات القومية والاستثمار والاستهلاك ، فهى تقدر بصورة غير مباشرة وتستخرج باعتبارها الفرق بين مقدارين آخرين ، وهما فى حد ذاتهما عرضة للخطأ .

وهناك فجوات خطرة فى البيانات المتعلقة بالالمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس ومستويات الفقر ومستويات التغذية . وأما التقديرات التى يعول عليها بشأن العمر المتوقع عند المولد ـ استنادا إلى تعدادات حديثة ـ والمقاييس الخاصة بالمواليد والوفيات فهذه لا تتوافر إلا بالنسبة لثلاثين بلدا وعن السنوات التالية لعام ١٩٨٠ (جدول الاطار ٢ ـ ٤) . وسبعة وعشرون بلدا فقط هى التى لديها سلاسل تتعلق بأكثر من فترة واحدة . ومن هنا فإن معظم التقديرات المتاحة إنما تستند إلى افتراضات بشأن الوفيات .

قابلية ضعيفة للمقارنة

ان المقاييس الخاصة بالناتج المحلى الاجمالى تنطوى على مشكلات هامة فيما يتعلق بقابلية البيانات للمقارنة عبر البلدان وعلى مر الزمن . ومن العقبات الرئيسية ما يلى : التغييرات فى الأسعار المصاحبة للتغييرات فى النوعية ، والتغييرات فى الأسعار النسبية ، واختيار فترات الأساس ، ومدى تغطية النشاط الاقتصادى . كما أن الاستخدام التقليدى لأسعار الصرف الرسمية يوجد ألوانا من التحيز فى فترات أسعار الصرف المتقلبة . وبصورة عامة فإن تكافؤ القوة الشرائية يمثل مقياسا أدق للناتج ، وذلك بمقارنة قيمة سلة معينة من السلع والخدمات فى السوق المحلية معبرا عنها بالعملة الوطنية بقيمة نفس السلة بالعملة الأجنبية .

وفيما يتعلق بالانتاج للاستهلاك الذاتى وتوفير مستلزمات المعيشة فإن قياسهما لا يفى بالحاجة فى كثير من الأحيان ، هذا إذا كانا يقاسان . وتحديد أسعار مثل هذه الأحجام ، حتى ولو احتسبت فرضا ، يقصر عن أن يكون مرضيا ، كما أن تعدد أسعار الصرف التى تفرض من خلال نظام للمقننات أو سواه من الوسائل ، إنما تشوه مقاييس الناتج المحلى الاجمالى لأن الأسعار المستخدمة لا تعكس القيم الحقيقية . أما أنشطة الأسواق الموازية أو السرية فتؤدى إلى خلق حوافز للتهرب من الضرائب . وهذه الأنشطة لا تندرج بالكامل فى الناتج المحلى الاجمالى . فإذا تغيرت حصة هذه الأنشطة فى الناتج المحلى الاجمالى المقيس مع مرور الوقت ، فإن معدلات النمو المقدرة المستندة إلى الناتج المحلى الاجمالى المقيس ستكون بعيدة عن الأرقام المقدرة .

وبالنسبة للتأثيرات الخارجية المرتبطة بالاسراف فى استخدام الموارد وتدهور البيئة ، فهذه تثير مشكلة أخرى عسيرة عند إجراء الحساب السليم . فإذا أفرط أى اقتصاد فى استخدام موارده البيئية ، وإذا لم يتراءى هذا الاستخدام بصورة تامة فى أسعار السوق ، فإن مقاييس الناتج المحلى الاجمالى التقليدية تبالغ فى وصف قدرة الاقتصاد على احتمال تدفق السلع والخدمات .

استنتاجات السياسة الهزيلة

هل لنا أن نستنتج من وجود صلة ايجابية ملحوظة بين السياسات والأداء أن الأداء يستجيب للسياسة ؟ ان اختبارات الاقتصاد القياسى للسببية كثيرا ما يستحيل تطبيقها بناء على البيانات المتاحة ـ ناهيك عن المشكلات المعقدة الخاصة بتفسير نتائج هذه الاختبارات أو الخروج منها باستنتاجات احصائية . ان استنتاجات السياسة المستندة إلى تحليلات لمجموعات من البيانات الهزيلة هى نتائج يمكن أن تتصف بالتحيز إلى درجة خطيرة . والمسألة فى خاتمة المطاف هى مسألة الحكم على ما إذا كان الارتباط الملحوظ بين السياسة والأداء هو ارتباط سببى أو أنه مجرد نتيجة لأن الأمرين تحركهما مجموعة ثالثة من المتغيرات غير الملحوظة (أو الكامنة) .

النتائج الضمنية بالنسبة للتحليل

ينبغى ألا تسوقنا هذه الملاحظات الحذرة إلى التخلى عن التحليل الكمى ، ولا هى تعفينا من مسؤولية استخلاص دروس السياسة من مثل هذا التحليل . فليس لدينا بديل جاد للتحليل القائم على التجريب لاستخدامه فى رسم السياسة . ولابد من إصدار أحكام . ولابد للنظرات البصيرة المستمدة من عمليات التوصيف التحليلية للتاريخ الاقتصادى من أن تمتزج امتزاجا متخيلا بتحليل الاقتصاد القياسى المحض . وتتراءى فى هذا التقرير نتائج مثل هذا الجهد . صحيح أن نتائجه ليست نهائية حاسمة ، ولكنها تمثل عملية تقييم دقيقة للأدلة المتاحة .

جدول الاطار ٢ ـ ٤ توافر بيانات يعول عليها نسبيا لمؤشرات اجتماعية منتقاة فى الاقتصادات النامية
(عدد البلدان أو المناطق)

المنطقة ، العدد الاجمالى للاقتصادات	العدد الذى تتوافر عنه بيانات عن العمر المتوقع عند المولد				العدد الذى تتوافر عنه بيانات عن وفيات الأطفال الرضع				العدد الذى تتوافر عنه بيانات عن احتمالات الموت ببلوغ الخامسة			
	الاجمالى	قبل ١٩٧٥	٧٥ ـ ١٩٧٩	١٩٨٠ ـ	الاجمالى	قبل ١٩٧٥	٧٥ ـ ١٩٧٩	١٩٨٠ ـ	الاجمالى	قبل ١٩٧٥	٧٥ ـ ١٩٧٩	١٩٨٠ ـ
افريقيا ، ٥٠	١٦	٩	٤	٣	٣٦	١١	١٠	١٥	٣٥	١٢	١٠	١٣
أمريكا اللاتينية ، ٢٧	٢٤	٥	٣	١٦	٢٦	١	٣	٢٢	٢٦	٢	٤	٢٠
آسيا والأوقيانوسية ، ٤٠	٢٠	١	٨	١١	٢٧	٣	٩	١٥	٢٧	٣	١٠	١٤
الاجمالى ، ١١٧	٦٠	١٥	١٥	٣٠	٨٩	١٥	٢٢	٥٢	٨٨	١٧	٢٤	٤٧

المصدر : الأمم المتحدة ١٩٩٠ جـ .

جدول ٢ ـ ٢ نمو الناتج المحلى الاجمالى والمدخلات وإجمالى انتاجية عناصر الانتاج

(نسبة مئوية)

المنطقة ، المجموعة ، أو الاقتصاد	الناتج المحلى الاجمالى			رأس المال			العمـــــل			اجمالى انتاجية عناصر الانتاج		
	٦٠ ـ ١٩٧٣	٧٣ ـ ١٩٨٧ (أ)	٦٠ ـ ١٩٨٧ (أ)	٦٠ ـ ١٩٧٣	٧٣ ـ ١٩٨٧ (أ)	٦٠ ـ ١٩٨٧ (أ)	٦٠ ـ ١٩٧٣	٧٣ ـ ١٩٨٧ (أ)	٦٠ ـ ١٩٨٧ (أ)	٦٠ ـ ١٩٧٣	٧٣ ـ ١٩٨٧ (أ)	٦٠ ـ ١٩٨٧ (أ)
الاقتصادات النامية												
افريقيا جنوب الصحراء	٤,٠	٢,٦	٣,٣	٦,٣	٦,٣	٦,٣	٢,١	٢,٣	٢,٢	٠,٧	٠,٧-	صفر
شرق آسيا	٧,٥	٦,٥	٦,٨	٩,٨	١٠,٧	١٠,٢	٢,٨	٢,٦	٢,٦	٢,٦	١,٣	١,٩
أوروبا والشرق الأوسط وشمال افريقيا	٥,٨	٤,٢	٥,٠	٧,٧	٧,٥	٧,٦	١,٤	١,٩	١,٧	٢,٢	٠,٦	١,٤
أمريكا اللاتينية	٥,١	٢,٣	٣,٦	٧,٤	٥,٦	٦,٣	٢,٥	٢,٨	٢,٦	١,٣	١,١-	صفر
جنوب آسيا	٣,٨	٥,٠	٤,٤	٨,٠	٧,٢	٧,٧	١,٨	٢,٣	٢,١	صفر	١,٢	٠,٦
ثمانية وستون اقتصادا	٥,١	٣,٥	٤,٢	٧,٤	٧,١	٧,٢	٢,٢	٢,٤	٢,٣	١,٣	٠,٢-	٠,٦
الاقتصادات الصناعية												
فرنسا	٥,٥	٢,١	٣,٩	٥,٧	٣,٨	٤,٨	٠,٤	١,٠-	٠,٢-	٢,٣	٠,٩	١,٧
المانيا(ب)	٤,٣	١,٨	٣,١	٥,٣	٣,٠	٤,٢	٠,٣-	٠,٩-	٠,٦-	١,٩	٠,٩	١,٤
المملكة المتحدة	٣,٣	١,٣	٢,٤	٣,٦	٢,٦	٣,١	٠,١	٠,٥-	٠,٢-	١,٧	٠,٦	١,٢
الولايات المتحدة	٣,٧	٢,٢	٣,٠	٣,٨	٢,٨	٣,٤	١,٨	١,٩	١,٨	١,٠	٠,١-	٠,٥

ملاحظة : تستند التقديرات الخاصة بالبلدان النامية إلى عينة من ثمانية وستين اقتصادا ؛ انظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الأساسى .

(أ) حتى ١٩٨٥ بالنسبة للاقتصادات الصناعية .

(ب) جمهورية المانيا الاتحادية بعد إعادة توحيدها مع جمهورية المانيا الديمقراطية السابقة .

المصدر : بيانات البنك الدولى ، بوسكن ولاو ١٩٩٠ .

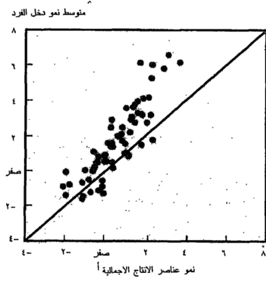
« ثمة فرق كبير (بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو) هو ـ على ما يبدو ـ أن النمو فى الأولى يرجع إلى حد كبير إلى تراكم المدخلات عوضا عن النمو فى كفاءة توزيعها » (تشينرى سرينفاسان ١٩٨٨) .

ان الدور الصغير الذى يضطلع به نمو الانتاجية ـ فى المتوسط ـ فى البلدان النامية هو دور ليس من المحتمل تعليله بالمعدلات المنخفضة للتغيير التكنولوجى . وفى شرقى آسيا زادت الانتاجية بنسبة ٢,٦ فى المائة فى السنة فى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ ، وهى نفس النسبة تقريبا فى البلدان الصناعية . والذى يدل على أهمية نمو الانتاجية ، برغم نصيبه الصغير ، هو أن الفوارق فيه مسؤولة عن أكثر من نصف التباين فى معدلات النمو عبر البلدان . والسياسة الاقتصادية ـ على ما سيوضحه هذا التقرير ـ تقطع شوطا بعيدا فى سبيل تعليل هذه الفوارق .

والرابطة بين نمو الانتاجية والنمو فى إجماله هى رابطة متينة وإيجابية (الشكل ٢ ـ ٤) ، وهذا صحيح عبر المناطق وفى الفترات المختلفة . ففى الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٧ كان متوسط الانخفاض فى معدلات النمو (حوالى ١,٥ فى المائة) يتفق تماما مع الانخفاض فى نمو إجمالى انتاجية عناصر الانتاج (الجدول ٢ ـ ٢) . والبيانات التاريخية عن اليابان تؤكد بدورها هذه الصلة المتينة بين النمو الاقتصادى ونمو الانتاجية (أوكاوا وروسوفسكى ١٩٧٣) . وفى فترات النمو السريع مثل الفترتين ١٩١٢ ـ ١٩١٨ أو ١٩٣١ ـ ١٩٣٨ نما إجمالى انتاجية عناصر الانتاج بدوره (بنسبة ٢,١ فى المائة فى السنة فى الفترة ١٩١٢ ـ ١٩١٨

شكل ٢ ـ ٤ متوسط النمو السنوى لدخل الفرد والانتاجية ، بلدان منتقاه ، ٦٠ ـ ١٩٨٧ .

(نسبة مئوية)



(أ) الباقى غير المفسر من نمو الناتج المحلى الاجمالى بعد مراعاة نمو المدخلات التقليدية (العمل رأس المال ، الأرض)

المصدر : بيانات البنك الدولى .

جدول ٢ ـ ٣ النسبة المئوية لحصة نمو الناتج التى يفسرها نمو مدخلات عناصر الانتاج ، عينة من الاقتصادات العالمية ، ٦٠ ـ ١٩٨٧

المنطقة أو المجموعة والفترة	*رأس المال*	*العمل*	*اجمالى انتاجية عناصر الانتاج*
٦٠ ـ ١٩٧٣			
افريقيا جنوب الصحراء	٥٩	٢٢	١٧
شرق آسيا	٥٠	١٦	٣٥
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥١	١٠	٣٨
أمريكا اللاتينية	٥٥	٢٠	٢٥
جنوب آسيا	٨١	٢٠	صفر
الاجمالى	٥٦	١٨	٢٦
٧٣ ـ ١٩٨٧			
افريقيا جنوب الصحراء	٩٢	٣٧	-٢٧
شرق آسيا	٦٢	١٧	٢٠
أوروبا والشرق الأوسط وشمال افريقيا	٦٨	١٩	١٤
أمريكا اللاتينية	٩٤	٥١	-٤٨
جنوب آسيا	٥٥	١٩	٢٤
الاجمالى	٧٦	٢٨	-٦
٦٠ـ ١٩٨٧			
افريقيا جنوب الصحراء	٧٣	٢٨	صفر
شرق آسيا	٥٧	١٦	٢٨
أوروبا والشرق الأوسط وشمال افريقيا	٥٨	١٤	٢٨
أمريكا اللاتينية	٦٧	٣٠	صفر
جنوب آسيا	٦٧	٢٠	١٤
الاجمالى	٦٥	٢٣	١٤
بلدان صناعية منتقاة ، ٦٠ ـ ١٩٨٥			
فرنسا	٢٧	-٥	٧٨
المانيا أ	٢٣	-١٠	٨٧
اليابان	٣٦	٥	٥٩
المملكة المتحدة	٢٧	-٥	٧٨
الولايات المتحدة	٢٣	٢٧	٥٠

ملاحظة : للاطلاع على تصنيفات وتقديرات الاقتصادات ، انظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الأساسى .

(أ) جمهورية المانيا الاتحادية قبل إعادة التوحيد مع جمهورية المانيا الديمقراطية السابقة .

المصادر : بالنسبة للاقتصادات النامية ، بيانات البنك الدولى . بالنسبة للاقتصادات الصناعية ، بوسكن ولاو ١٩٩٠ .

وبنسبة ٣,٨ فى المائة فى السنة فى الفترة ١٩٣١ ـ ١٩٣٨) . وفى فترات النمو البطىء ، ركدت الانتاجية أو انخفضت (وهى قد انخفضت بنسبة ٠,٢ فى المائة فى الفترة ١٩١٨ ـ ١٩٣١) . وفى الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣ نما الناتج بنسبة ٩,٢ فى المائة والانتاجية بنسبة ٣,٤ فى المائة . وفى الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٧ نما الناتج بنسبة ٣,٧ فى المائة والانتاجية بنسبة ٠,٨ فى المائة .

مساهمة السياسة المحلية

فى وسع السياسات أن تؤثر فى كل من كمية المدخلات وانتاجيتها . ومن ذلك مثلا أن سياسة الاحلال محل الواردات قد تزيد الاستثمار ولكنها تقلل من الكفاءة والتقدم التكنولوجى ، وبالتالى من الانتاجية . ويمكن المحاجة بأن التعريفات الجمركية على الواردات لا تؤثر على الكفاءة إلا مرة واحدة لا غير ، وهى لا تؤثر فى معدل التقدم التكنولوجى . وكبديل لذلك زُعم أن التعريفات الجمركية تجعل مهمة الأخذ بتكنولوجيا جديدة مهمة أصعب ، وتؤدى بالتالى إلى إبطاء نمو الانتاجية . فالنظرية إذن يكتنفها اللبس . والأدلة المستمدة من الدراسات القطرية توضح ما يؤثر فى الانتاجية من جوانب السياسة ، وهو ما تنوول بمزيد من البحث فى الفصلين الثالث والسابع . وتورد هنا ثلاث نتائج اجمالية موحية هى :

أولا ، سبقت الاشارة إلى مساهمة التعليم الاضافى فى زيادة جملة الناتج والانتاجية . وإلى جانب هذا الأثر ، فإن مستوى تعليم السكان (بالمقارنة بالتغييرات فى نوع التعليم) هو أمر له أهميته على ما يبدو . فزيادة المستوى الأول للتعليم بثلاث سنين إنما تقترن بزيادة نسبتها ٠,٤ فى المائة فى معدل النمو السنوى (أى زيادة فى الناتج نسبتها ١١ فى المائة فى فترة سبعة وعشرين عاما) .

ثانيا ، ان الانفتاح والمنافسة يقترنان بزيادة فى الانتاجية ، ويصدق هذا بالنسبة لتدابير الانفتاح المختلفة الواردة فى هذا التقرير ، بما فى ذلك التدبيرين الواردين فى هذا الفصل ألا وهما : تحركات الأسعار المحلية للسلع التى تدخل فى التجارة العالمية لتتجه نحو الأسعار العالمية ، والتغييرات فى أنصبة التجارة . والاستعراض الوارد بمزيد من التفصيل فى الفصلين الرابع والخامس إنما يؤكد هذه الرابطة الايجابية بين الانفتاح والمنافسة من ناحية وبين النمو من ناحية أخرى . وقد انتهت دراسات أخرى إلى نتائج مماثلة .

ثالثا ، ان عدم الاستقرار الاقتصادى الكلى ينقص من عائد الاستثمار ومن نمو الناتج ـ وهو ما تشير إليه الدراسات القطرية (أنظر الفصلين الرابع والسادس) . وهى نتيجة لا تلقى إلا تأييدا هزيلا من عنصر بديل استخدم فى التقديرات فيما بين البلدان ألا وهو علاوة سعر الصرف الأجنبى . وأخيرا ، تشير البيانات إلى أن الزيادة فى حصة الاستهلاك الحكومى فى الناتج المحلى الاجمالى تسفر عن انخفاض فى نمو الانتاجية فيما بعد ، وهو ما يتفق مع النتائج التى خلصت إليها دراسات أخرى (بارو ، على وشك الصدور) .

وتشير الدلائل إلى أن السياسات الجيدة ـ والتى يفترض أن تتراءى فى التدابير البديلة ـ والاستثمارات الجيدة ، ما كان منها استثمارات مادية أو بشرية ، يكمل بعضها البعض الآخر . كما أن السياسات الأفضل والتعليم الأوفر يساهمان فى النمو ، ويبدو فوق هذا أنهما يتفاعلان . ومن هنا فإن السياسة الأفضل والتعليم الأوفر مجتمعين لهما تأثير فى النمو أكبر من تأثير كل منهما على حدة (الجدول ٢ ـ ٤) . وقد تم الحصول على نتائج مماثلة بالنسبة للتغييرات فى التعليم وبالنسبة للاستثمار .

تبدو هذه النتائج قوية نوعا ما بالنسبة لمجموعات البلدان وتدابير السياسة البديلة . أما المتغيرات التى يجرى بحثها فقد لا تكون مصادر « مستقلة » للأداء الجيد ؛ وأما السببية فلم تثبت بصورة واضحة ، كما أن المتغيرات التى أغفلت فى التحليل قد تؤثر فى النتائج . ولكن الأدلة ما انفكت تشير إلى أن الجهود المتزامنة التى تبذل لتحسين السياسة وزيادة رأس المال البشرى والمادى يمكن أن يكون لها عائد مرتفع ارتفاعا غير عادى .

آثار العناصر الخارجية

ان معدلات التبادل التجارى التى تواجه البلدان النامية ، ونمو بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، وأسعار الفائدة الدولية ، وتدفقات رؤوس الأموال إنما هى بعض من العناصر الخارجية التى قد تؤثر فى التنمية . وقد نوقشت أهمية هذه العوامل بالنسبة للتوقعات الاجمالية خلال هذا التقرير (انظر الفصول ١ و ٥ و ٦ و ٨ وانظر أيضا ديل ولورنس ١٩٨٠) . ولكن هل يمكن أن تكون مسؤولة عن *الفوارق* فى الأداء فيما بين البلدان فرادى ؟ تبين من دراسة لثلاثة وثلاثين بلدا ناميا أنه لا يوجد ارتباط احصائى بين الفوارق فى معدلات النمو وبين ضخامة الصدمات الخارجية (ميترا وشركاؤه ١٩٩١) .

وتدفقات رؤوس الأموال هى عنصر خارجى آخر يؤثر فى التنمية . وتمثل المعونة بشروط ميسرة مصدرا هاما من مصادر تمويل البلدان المنخفضة الدخل ، وحجمها هو الذى يحدث فرقا بالنسبة لهذه البلدان . وفى الوقت عينه ، فإن الكفاءة التى تستخدم بها المعونة والتحسينات فى كمية ونوعية المعونة ، أمران مطلوبان . والكفاءة تتوقف بدورها على سياسات المقرضين والمقترضين على حد سواء (الاطار ٢ ـ ٥) . ولئن كانت التقييمات الشاملة لفعالية المعونة غير حاسمة ، فإن الدراسات القطرية تسفر عن أربعة دروس هامة من شأنها تعزيز فعالية المعونة . أولها ،

جدول ٢ ـ ٤ تفاعل السياسة مع التعليم والاستثمار ، ٦٥ ـ ١٩٨٧

المتغيرات المتفاعلة	*متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالى*	*متوسط نمو اجمالى انتاجية عناصر الانتاج*	*احتمال تحقيق نمو للناتج المحلى الاجمالى أعلى من المتوسط*	*احتمال تحقيق نمو لاجمالى انتاجية العمل أعلى من المتوسط*
تشوه ، (أ) السياسة والتعليم (ب)				
تشوه منخفض ومستوى تعليمى مرتفع	٥,٥	١,٤٠	٦٣,٧	٥٣,٩
تشوه منخفض ومستوى تعليمى منخفض	٣,٨	٠,٢٥	٥٢,٠	٤٩,٩*
تشوه مرتفع ومستوى تعليمى مرتفع	٣,٨	صفر	٣٥,٧	٣٨,١
تشوه مرتفع ومستوى تعليمى منخفض	٣,١	٠,٤٠-	٤٢,٠	٤٦,٠*
تشوه ، (أ) السياسة والتغير فى التعليم (جـ)				
تشوه منخفض ومعدل مرتفع لزيادة التعليم	٥,٣	١,٣٠	٥٧,٠	٥٤,٣
تشوه منخفض ومعدل منخفض لزيادة التعليم	٤,٠	٠,٤٠	٥٥,١	٤٨,٨*
تشوه مرتفع ومعدل مرتفع لزيادة التعليم	٣,٥	٠,١٦-	٣٥,٠	٣٩,٧
تشوه مرتفع ومعدل منخفض لزيادة التعليم	٣,٤	٠,١٩-	٣٩,٢	٤٤,٧*
تشوه ، (أ) السياسة والاستثمار (جـ)				
تشوه منخفض واستثمار مرتفع	٥,٢	٠,٩١	٧٣,٦	٥٦,٥
تشوه منخفض واستثمار منخفض	٣,٥	٠,٧٥	٣٥,٦	٤٦,٤*
تشوه مرتفع واستثمار مرتفع	٤,٦	٠,٠٧	٥٣,٨	٤٤,٠
تشوه مرتفع واستثمار منخفض	٢,٦	٠,٣٦-	٢٦,٧	٤١,٢*

ملاحظة : كل النتائج معنوية عند مستوى ٥ فى المائة مالم تكن مميزة بنجمة (*) ، وفى هذه الحالة لا تكون معنوية .

(أ) يتراءى التشوه المرتفع هنا فى علاوة سعر الصرف التى تزيد على ٣٠ فى المائة ، والتشوه المنخفض فى علاوة تبلغ ٣٠ فى المائة أو أقل . انظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الأساسى .

(ب) التعليم مقيسا بمتوسط سنوات الدراسة ، بأستبعاد الدراسة فيما بعد المرحلة الثانوية ، للسكان من سن ١٥ ـ ٤٦ سنة . والتعليم العالى معرف هنا باعتباره ما يزيد على ٣,٥ سنه والتعليم المنخفض باعتباره ٣,٥ سنة فأقل .

(جـ) زيادة تبلغ خمسة سنوات (فوق المتوسط أو دونه) .

(د) معدل الاستثمار كحصة من الناتج المحلى الاجمالى (فوق المتوسط أو دونه) .

المصادر : بالنسبة لعلاوة سعر الصرف ، انظر الشركة الدولية لتحليل العملة ، سنوات مختلفة . بالنسبة لكافة المتغيرات الأخرى ، بيانات البنك الدولى .

الاطار ٢ ـ ٥ اسهام المعونة

متى تكون المعونة غير فعالة ؟

فى بعض الأحيان تتيح المعونة للبلدان إرجاء تحسين الادارة الاقتصادية الكلية وتعبئة الموارد المحلية . فقد استمرت الوكالات الخارجية تقدم المعونة لتنزانيا بينما تقوم البلاد بتجربة سياسات ومؤسسات ريفية مدمرة . ثم أن التوافر الناجز للمساعدة الأجنبية المقدمة إلى باكستان ـ لأسباب سياسية إلى حد كبير ـ قد مكنتها من إرجاء الاصلاح المالى . وفى بعض الأحيان تستطيع المعونة تعزيز الساعين فى الدهاليز (اللوبى) ذوى المصالح المكتسبة القوية فى وجود إطار سياسة مشوهة ، مما يجعل اصلاح السياسة أشد عسرا .

وفى بعض الأوقات تستطيع المعونة أن تحل محل الادخار المحلى وتدفقات التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر ورؤوس الأموال التجارية باعتبارها المصادر الأساسية للاستثمار وتنمية التكنولوجيا . وهناك عدة بلدان سمحت للمعونة الغذائية بأن تهبط بالأسعار الزراعية . وقامت أيضا بارجاء الاستثمارات الحاسمة فى البنية الأساسية الريفية وتجاهلت الحاجة إلى بناء مؤسسات زراعية .

وفى بعض الأحيان تُمنح المعونة أو تُمنع استجابة لجدول الأعمال السياسى والاستراتيجى لوكالات التمويل الثنائية مما يجعل التنبؤ بتدفقات الموارد أمرا غير مستطاع . ومن شأن هذا الافتقار إلى الاستقرار فى الموارد أن يسفر عن حالات انقطاع فى برامج التنمية كما هو الحال فى باكستان ومصر والهند .

وتستطيع الوكالات الثنائية المتنافسة والتى تفتقر إلى التناسق فيما بينها أن تنقل تكنولوجيات غير ملائمة وأن تقدم مشروعات ونصائح متضاربة . وهذه المشكلات المتعلقة بالمعونة الثنائية إنما تنشأ فى جزء منها نتيجة للعرف المتبع على نطاق واسع وهو ربط المعونة بشراء المعدات والشحن والمشورة التقنية من مصادر الوكالة ، مما يقلل إلى حد كبير من صافى تحويلات الموارد . ففى باكستان مثلا ، كانت تكلفة استخدام شركات الشحن لدى الوكالة المانحة فى نقل المشتروات الممولة من المعونة (وهى تمثل عادة نسبة كبيرة من اجمالى تكاليف المشروعات) أعلى من ٥٠ إلى ١١٥ فى المائة عن تكلفة البديل الأرخص .

إن التأرجح فى النصائح التى تقدمها وكالات التمويل بشأن السياسة من شأنها تحميل تكلفة إضافية على المعونة المقدمة إلى البلدان النامية . وقد شكا كثير من البلدان المتلقية للمعونة ، التى نصحت بالتخلص من الحماية الصناعية ومن مجالس التسويق ، من أن الوكالات شجعت على هذه الاستراتيجيات فى عقدى الستينات والسبعينات عندما كان الاحلال محل الواردات واصدار اللوائح القانونية المقيدة أمرا شائعا . صحيح أن فى وسع الوكالات أن تبادر فى معظم الحالات إلى التصحيح بإزاء التفكير المتغير حول التنمية ، ولكن الذين يتلقون المعونة يحتاجون إلى مزيد من الوقت للتصحيح بسبب ضعف الهيكل الادارى لديهم .

متى تكون المعونة فعالة ؟

إن المعونة تحسن من مصداقية الاصلاح الاقتصادى بما تسديه من مساعدة فى تصميم برامج الاصلاح وبالابقاء على التكلفة منخفضة . وقد أدى الاقراض لاجراء تصحيح هيكلى إلى اطلاق العنان للاصلاحات وساعد على استمرارها فى كثير من البلدان التى التزمت بالاصلاح ومنها تركيا وشيلى والمكسيك . وفى جمهورية كوريا ساعدت مشروعات البنية الأساسية والتعليم فى عقد الخمسينات على الانطلاق الاقتصادى الذى جاء فى أثر الاصلاحات التى أجريت فى أوائل عقد الستينات . وعمليات الاغاثة الانسانية هى سبب آخر لا مطعن فيه لتقديم المعونة .

توفر المعونة من الموارد الخارجية للاستثمار ولتمويل المشروعات مالا يستطاع الاضطلاع به برؤوس أموال تجارية بسبب تراكم الديون المفرطة من فترات سابقة أو بسبب الفترة الطويلة لتكوين المشروع . كما أن محادثات المعونة تطلع البلدان الصناعية على الاصلاحات الجارية فى البلدان النامية ، وهى معرفة تحسن من أسباب حصول البلدان النامية على رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبى المباشر وتساعدها ، كما هو الشأن فى حالات تايلند وكوريا وماليزيا ، على أن تصبح مقترضة لقروض تجارية .

من شأن المساعدة المقدمة للمشروعات أن تُعين على التوسع فى البنية الأساسية التى تشتد الحاجة إليها ـ من طرق وسكك حديد وموانىء ومرافق لتوليد الكهرباء . كما أنها تقيم دعائم الخبرة التقنية فى تقييم المشروعات ومتابعتها وتنفيذها . وتساهم المعونة كذلك فى تدريب العاملين وفى بناء المؤسسات كما هو حادث مثلا فى باكستان وتايلند وكوريا وكولومبيا والمكسيك . يضاف إلى هذا تقديم المعلومات حول أفضل الممارسات ـ كما حدث مع مصرف غرامين فى بنغلاديش والصندوق الاجتماعى للطوارىء فى بوليفيا ومشروع طوابع (كوبونات) المواد الغذائية فى جامايكا ـ مما يساعد البلدان المتلقية للمعونة على تصميم الممارسات وفقا لظروفها وعلى تفادى الأخطاء .

والسياسات والمؤسسات المحلية ، والقدرة الادارية تؤثر بدورها تأثيرا حيويا فى نجاح المعونة المقدمة للمشروعات . وأبلغ مثال على فاعليتها فى مساعدة المشروعات هو مثال الثورة الخضراء فى جنوبى آسيا فى عقد الستينات التى كُتب لها النجاح بفضل عمليات نقل التكنولوجيا والبحوث والبنية الأساسية الممولة من جانب المعونة ، وأيضا بفضل تجاوب المؤسسات المحلية .

وفى وسع المعونة تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأفضل مستوى . وقد باتت وكالات المعونة والتمويل الخارجية حساسة أكثر فأكثر لآثار المشروعات على البيئة وعلى الأوضاع الاجتماعية . كما أن التأكيد على السياسات قد أسفر بدوره عن برامج ناجحة للاقلال من الفقر مثلا فى بوليفيا وكوت ديفوار وماليزيا . وكان الاهتمام فى باكستان بانخفاض الانجازات فى التعليم والصحة داعيا إلى مزيد من الاقراض للموارد البشرية استكمالا للجهود الرامية إلى التخفيف من عبء الفقر .

أن المعونة تخدم عادة أهدافا متعددة . فعندما تتقرر فى المحل الأول لاعتبارات سياسية ، فإن الأمر يقتضى عناية خاصة لضمان أن تكون آثارها الاقتصادية مرضية ، وثانيها ، ان فى وسع المساعدة الأجنبية أن تعزز السياسات المحلية الجيدة وكذلك الرديئة ، وفى نهاية المطاف فإن الجهود المبذولة لدعم السياسات الجيدة ، لها أهمية حاسمة . وثالثها ، ان قدرة البلد على استيعاب المعونة تتوقف على قدراته البشرية والمالية والادارية ولابد من أن تكون لتعزيز هذه القدرات أولوية . ورابعها ، أن الاستقرار فى حجم التمويل وشفافية الشروط المفروضة على المعونة يساعدان الذين يتلقونها على استخدامها استخداما أفضل .

مكونات التنمية الشاملة

ان تلبية الاحتياجات الأساسية هى جزء هام من التنمية الاقتصادية أولته حكومات كثير من البلدان النامية منزلة الأولوية . وقد قال رئيس لوزراء الهند وهو يقدم خطة السنوات الخمس الثالثة لبلاده فى عام ١٩٦٠ : « قيل أن الدخل القومى على مدى الخطتين الأولى والثانية ارتفع بنسبة ٤٢ فى المائة وأن متوسط دخل الفرد ارتفع بنسبة ٢٠ فى المائة . وثمة استفسار مشروع هو : أين ذهب هذا ؟ ... فى وسعى أن أرى أن الناس يجدون طعاما أفضل ولباسا أفضل ويبنون بيوتا من القرميد ... ولكن بعضا من الناس لم ينتفع إلا بالكاد » . (الهند ١٩٦٤) . ان تلبية الاحتياجات الأساسية يتطلب نموا اقتصاديا كما يتطلب طائفة من البرامج الاجتماعية التى تحدد أهدافها تحديدا جيدا .

ويؤخذ من عدة دراسات استعانت بالبيانات الخاصة بالأسر أن فى وسع الانفاق الاجتماعى أن يحسّن من رفاهية الأسر تحسينا كبيرا . إلا أن قلة من الدراسات هى وحدها التى درست آثار الانفاق الاجتماعى بالاستعانة ببيانات كلية . ومن المفيد بصورة خاصة معرفة ما إذا كان الانفاق الاجتماعى أو النمو الشامل فى الدخل هو أحد السبل لتحسين الرفاهية الاجتماعية . وهناك عدة مؤشرات تستخدم على نحو نموذجى لقياس الرفاهية الاجتماعية : العمر المتوقع ، ووفيات الأطفال ، والالتحاق بالمدارس ، ولا يخلو أيها من العيوب .

وقد درست البيانات المتعلقة بالمصروفات العامة ، ونمو الدخل والوضع التعليمى للاناث البالغات لمعرفة آثارها على وفيات الأطفال والالتحاق بالمدارس الثانوية . وقد جاءت النتائج المستمدة من هذه التحليلات عبر البلدان نتائج متعارضة (الفصل الثالث) . والأدلة الواردة فى هذا التقرير وفى غيره من الدراسات تؤكد أهمية الانفاق الاجتماعى المعد اعدادا جيدا بالنسبة للتنمية . أما تحقيق كفاءة أكبر فى تقديم الخدمات ودقة أكبر فى تحديد الأهداف ، فهما موضوعان محوريان يتوافر تكرارهما (سن ودريز ١٩٩٠) .

والنتائج المتعلقة بأهمية تعليم المرأة واضحة تمام الوضوح . والوضع التعليمى للنساء البالغات هو أكبر وأهم متغير يقلل التغييرات التى تطرأ فى وفيات الأطفال والالتحاق بالمدارس الثانوية (انظر الشكل ٢ ـ ٥) . وزيادة سنة اضافية فى تعليم المرأة يصاحبها انخفاض بنسبة ٢ نقطة مئوية فى معدل وفيات الأطفال . بل ان الدراسات التى اعتمدت على مستوى الأسرة أوردت انخفاضات أكبر من ذلك بكثير هى ٥ ـ ١٥ نقاط مئوية .

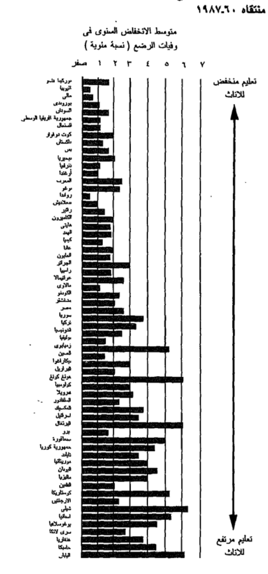
كما سبق أن أوضحنا فى بادىء الأمر ، فإن التنمية الشاملة تنطوى على ما هو أكبر من المتغيرات الاقتصادية : فهى تنطوى على خصائص غير اقتصادية تثرى نوعية الحياة . وبعض المتغيرات غير الاقتصادية لها ارتباط بالتنمية الاقتصادية على الرغم من أن تحديد خيوط السببية هو من الصعوبة بمكان عادة . ومن ذلك مثلا أن بعضا من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التى درست فيما تقدم ترتبط بصورة إيجابية بمكونات غير اقتصادية فى التنمية مثل الحريات المدنية والسياسية (الاطار ٢ ـ ٦) .

أما المساواة فهى موضوع يستأثر بالاهتمام على حده بحكم جدارته الخاصة . وللمساواة جانبان : توزيع الدخل وتواتر الفقر . وليس هناك رابطة واضحة فى أى من الاتجاهين ، بين النمو والتغييرات فى توزيع الدخل (انظر الفصل ٧) . ولكن النمو الاقتصادى يرتبط ارتباطا قويا بالحد من تواتر الفقر . وقد تبين من استعراض لعشرين بلدا ناميا أن النمو ارتبط بحدوث تحسن فى الفقر المدقع فى هذه البلدان جميعا ألا واحدا منها (وكان لهذا البلد المستثنى معدل نمو سلبى فى دخل الفرد خلال فترة البحث) . وقد تبين للال ومينت (تحت الطبع) وجود هذه الآثار نفسها فى دراساتهما القطرية المفصلة . كما يبين *تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠* وجود أدلة قوية على أن النمو يقلل من الفقر المدقع .

الطريق إلى الأمام

لعل أوضح درس من دروس العمل فى التنمية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة هو أن للبرمجاتية وسعة التفكير

شكل ٢ ـ ٥ مستوى تعليم الاناث وانخفاض وفيات الأطفال الرضع ، اقتصادات منتقاه ١٩٨٧.٦٠



ملاحظة : الاقتصادات مرتبة تصاعديا حسب مستوى تعليم الاناث ، محددا باعتباره متوسط سنوات الدراسة ، باستبعاد الدراسة فيما بعد المرحلة الثانوية ، للاناث فى سن ١٥ ـ ٦٤ سنة . وللاطلاع على طريقة التقدير ، انظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الرئيسى .
المصدر : بيانات البنك الدولى .

ثمارها الاضافية . فالأفكار التى كانت هى الحكمة التقليدية ذات يوم ، والتى اهتدت بها الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف فى صياغة نهجها المفضية إلى التنمية قد تم اليوم طرحها جانبا بدرجة كبيرة . أما الأفكار الجديدة فتنصب على الأسعار بوصفها إشارات ؛ وعلى التجارة والمنافسة بوصفهما رابطتين بالتقدم التكنولوجى ؛ وعلى الحكومة الفعالة باعتبارها مصدرا نادرا بحيث يكون استخدامها بتدبير وحيث تكون الحاجة إليها أشد فقط .

والتعميمات فى التنمية يمكن أن تبلغ من الاندفاع مبلغ الالتزام الصارم بالنظريات . والأدلة الكمية من النوع الذى جرى استعراضه فى هذا الفصل هى أدلة موحية ليس إلا . فلا يوجد علاج سحرى للتخلف الاقتصادى . وهناك أكثر من طريق واحد مفض إلى النجاح ـ ولو بسبب وجود أنواع كثيرة من النجاح . والنجاح يعوزه أن يُقيّم بناء على الأبعاد المختلفة للتنمية وليس بناء على نمو الدخل وحده .

وأسرع الاقتصادات نموا بين ثمانية وستين اقتصادا جرى تحليلها هى الاقتصادات الأربعة حديثة التصنيع فى شرق آسيا . وأما أفضل اقتصاد أداء من حيث تحقيق تقدم فى وفيات الأطفال فهو شيلى إلى جانب اليابان . وكانت جاميكا واليابان هما صاحبتى أعلى سجل فى التعليم (وإن كانت فنزويلا وكوستاريكا تفضلهما من حيث المساواة بين الجنسين) وتحتل كوستاريكا واليابان أعلى منزلة من حيث الحريات السياسية والمدنية . كما تدهور الحال فى بعض الميادين غير الاقتصادية فى بعض الاقتصادات الأضعف أداء .

فالبحث الاحصائى يدل إذن على أن التدابير المختلفة للتنمية مترابطة ، وهى مترابطة بصورة أوثق فى بعض الحالات منها فى الحالات الأخرى . ولكن هناك على الدوام استثناءات . فإذا رتبت المؤشرات فى مراتب ، فإن البرازيل والجزائر وغابون تحتل إذن أعلى ثلث من حيث الدخل ، ولكنها تنحدر إلى منتصف المراتب من حيث وفيات الأطفال والتعليم . ولباكستان بدورها سجل طيب من حيث نمو الدخل ، ولكن سجلها أقل من ذلك بكثير من حيث المساواة فى التعليم بين الجنسين . ومن الصواب أن يستخلص ـ بروح من البراغماتية وسعة التفكير ـ أن نمو الدخل قد بولغ فى تقديره بوصفه مقياسا للرفاهية الاجتماعية . وإن كان نمو الدخل بدوره لا يتناقض عادة مع أى نجاح يتحقق فى أبعاد أخرى .

والتحدى الذى يواجه الحكومات هو أن تترجم الدروس العريضة المستقاه من تجارب التنمية إلى سياسات عملية . ورغبة فى المساعدة على النهوض بهذه المهمة ، فقد عُنيت الفصول الأربعة التالية من هذا التقرير بدراسة المجالات المختلفة للسياسة ـ وهى رأس المال البشرى والأسواق المحلية ، والتجارة الخارجية ، والسياسة الاقتصادية الكلية ـ دراسة مفصلة . والسؤال الذى يسأله التقرير فى كل حالة هو : ماذا عملت الحكومات ، وما الذى لاح أنه هو الأفضل أداء ؟

الاطار ٢ـ٦ التنمية ومكوناتها غير الاقتصادية : الحريات

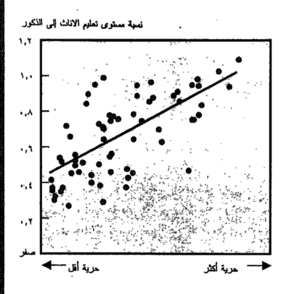
ما هى الصلة ، إن وجدت ، بين التنمية الاقتصادية والحريات التى هى مكون من المكونات غير الاقتصادية فى التنمية الشاملة ؟ يتمثل واحد من الاحتمالات فى أن الصحافة الحرة والمناقشة العامة المفتوحة قد تفضحان تصرفات من جانب الحكومة أو القطاع الخاص من شأنها ، لولا ذلك ، أن تعوق التنمية . فالصحافة الحرة والتدفق الآخذ فى الاتساع للمعلومات كثيرا ما يحققان طفرة فى التقدم الاجتماعى والاقتصادى . ومن الممكن عقلا أن يعزى الفضل إلى حرية الصحافة فى الهند فى منع المجاعات ، لأنها أكرهت الحكومة على التصرف دون إبطاء . وإن كان من المستطاع القول أيضا بأن الحريات بصورة عامة تزيد من صعوبة اتخاذ القرارات الحازمة وإن تكن ضرورية من جانب الحكومات . وكثيرا ما تساق وجهة النظر الأخيرة لتعليل نجاح بلدان مثل جمهورية كوريا (بنظامها السلطوى « الطيب ») على النقيض من بلدان مثل الهند (ولعل الحريات فيها تسير جنبا إلى جنب مع أوجه الضعف فى السياسة) .

وللاستزادة من دراسة هذا الموضوع ، فقد استمدت البيانات عن الحريات السياسية والمدنية من *الحرية فى العالم* (غاستل ١٩٨٩) ، وهو استقصاء أجرى سنويا منذ عام ١٩٧٣ باستثناء سنة واحدة . والبلدان فيه مرتبة حسب ثلاثين اختبارا محددا تندرج تحت معيارين : فالحقوق السياسية تعرّف بأنها « حقوق المشاركة المجدية فى العملية السياسية » ؛ والحريات المدنية أو « حقوق التعبير الحر وتنظيم المظاهرات وكذلك حقوق الحصول على درجة من الاستقلال الذاتى مثل توفير حرية الدين والتعليم والسفر وغيرها من الحريات الشخصية » . والمؤشر الذى أسفر عنه هذا الاستقصاء يرتبط ارتباطا شديدا بمؤشر آخر وضعه هومانا (برنامج الأمم المتحدة الانمائى ١٩٩١) . وهذه المقاييس جميعا هى مقاييس خام . ولا يسعها تعزيز أى استنتاجات ثابتة ، وإن كانت نتائجها تبعث على الاهتمام ، فهناك صلة قوية بين نمو الدخل ومستويات التعليم والانخفاض فى معدلات وفيات الأطفال ؛ وبين مستويات تعليم المرأة والتغييرات التى تدخل على التعليم وبين انخفاض وفيات الأطفال ؛ وبين الحريات السياسية والمدنية والانجازات فى تعليم الذكور والاناث وانخفاض وفيات الأطفال (جدول الاطار ٢ ـ ٦) .

ونتائج تحليل التراجع الذى يعتمد على الرجوع للماضى لا تذهب إلى حد الاشارة إلى أن الحريات تساهم فى نمو الدخل مساهمة إيجابية ، وإن كانت تعنى ضمنا أنها لا تعوق النمو . وقد تبين من بعض الدراسات أن العلاقة بين الحرية والنمو هى علاقة غامضة (غرير وتولوك ١٩٨٩) . أما داسغوبتا (١٩٩٠) فيقرر وجود تأثير أوضح بالنسبة للفترة ١٩٧٠ـ١٩٨٠ إذ تبين أنّ الحريات السياسية والمدنية ترتبط ارتباطا إيجابيا ذا بال بمتوسط الدخل القومى الحقيقى للفرد وبنمو هذا الدخل . ويقرر سكلى (١٩٨٨) بدوره وجود تأثير إيجابى .

وأخيرا ، فإنه بعد ضبط نمو الدخل والآثار الاقليمية ، فالذى يلوح هو أن الحريات تتصل اتصالا قويا وإيجابيا بالتدابير المتعلقة بتحسينات الرفاهية الاجتماعية مثل تعليم المرأة والتعليم الشامل وانخفاض وفيات الأطفال (شكل الاطار ٢ـ٦) . وإذا كانت هذه النتائج لا توضح خيوط السببية ، إلا أنها تشير إلى أن هذه المكونات الهامة للتنمية الشاملة تسير جنبا إلى جنب .

شكل الاطار ٢ ـ ٦ الارتباط بين الحريات السياسية والمدنية وبين تعليم المرأة ، اقتصادات منتقاه ، ٧٣ ـ ١٩٨٦ .



ملاحظة : البيانات هى متوسطات فترات بالنسبة لعينة من ٦٧ اقتصادا ؛ لم تتوافر بيانات عن ١٩٧٤ . ومستوى التعليم محدد باعتباره متوسط سنوات الدراسة ، باستبعاد الدراسة فيما بعد المرحلة الثانوية ، للسكان فى السن ١٥ ـ ٦٤ سنة . للاطلاع على اسلوب التقدير ، انظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الرئيسى .

المصادر : للاطلاع على بيانات عن الحريات السياسية المدنية ، انظر غاستل ١٩٨٧ ، وللاطلاع على التعليم ، انظر البنك الدولى .

جدول الاطار ٢ ـ ٦ مصفوفة الارتباط لمقاييس التنمية الشاملة ، ٧٣ ـ ١٩٨٧

المقياس	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١ ـ النمو	١,٠٠	٠,٣٠	*٠,١٢	٠,٢٣	٠,٣١	٠,٤٢	٠,٣٧	*٠,١٩
٢ ـ انخفاض وفيات الأطفال الرضع [أ]		١,٠٠	٠,٢٧	٠,٤١	٠,٢٩	٠,٦٧	٠,٧١	٠,٥٩
٣ ـ التغيير فى التعليم			١,٠٠	٠,٩٢	*٠,١٨-	٠,٣٠	٠,٢٥	*٠,٣٢
٤ ـ التغيير فى تعليم المرأة				١,٠٠	٠,٢٢	٠,٥٢	٠,٤٨	٠,٢٨
٥ ـ التغيير فى الفجوة فى التعليم بين الاناث والذكور					١,٠٠	٠,٥٥	٠,٥٦	٠,٣٩
٦ ـ مستوى التعليم						١,٠٠	٠,٩٨	٠,٥٧
٧ ـ مستوى تعليم الاناث							١,٠٠	٠,٦٣
٨ ـ الحريات السياسية والمدنية								١,٠٠

ملاحظة : الأعداد هى متوسطات لفترات ؛ البيانات عن عينة من ٦٨ اقتصادا . كل معاملات الارتباط هامة معنويا على الأقل عند مستوى ١٠ فى المائة ، فيما عدا تلك المشار إليها بنجمة (*) .

(أ) نظرا لضعف نوعية البيانات ، فإن هذه البيانات تغطى الفترة ٧٣ ـ ١٩٨٤ فحسب .

المصادر : بالنسبة للحريات السياسية والمدنية ، غاستل ١٩٨٩ ، بيانات البنك الدولى .



الاستثمار فى البشر

« إذا كنت تخطط لسنة ، فاغرس بذرة . وإذا كنت تخطط لعشر سنوات فازرع شجرة . وإذا كنت تخطط لمائة سنة فعلّم الناس . فعندما تزرع بذرة مرة واحدة فإنك تحصد محصولا واحدا . وعندما تعلم الناس تحصد مائة محصول » .

كوان تسو ، ٥٥١ ـ ٤٧٩ ق . م

خلال القرن الماضى ، تحقق تقدم كبير فى توفير الرفاهية للبشر ـ وهو الغرض الأسمى للتنمية . وتحقق هذا التقدم فى العادة جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادى . ولكن حتى فى المناطق التى تأخر فيها النمو تحسنت نوعية الحياة . وقد لعبت الحكومات دورا قياديا فى ذلك . فكان الإنفاق الحكومى على إنشاء المدارس وإعداد الكتب المدرسية ، وتوفير مياه الشرب النقية وتوفير الشروط الصحية ، وبرامج التغذية والتطعيم ، وعيادات تنظيم الأسرة ، عنصرا حاسما ولا سيما بالنسبة لفقراء العالم . ولكن مطالب المستقبل تحتاج إلى توجيه أفضل وإلى أساليب فى أداء الخدمات جديدة وأكثر كفاءة ، وإلى دعم متناقص وأقل ، ومشاركة أكبر مع القطاع الخاص لتوفير بعض الخدمات .

وفى الفترات التى تسودها الشدة الاقتصادية ، كما كان الحال فى الثمانينات ، يلزم الأخذ بخيارات صعبة ، وإجراء موازنة بين المكاسب التى تتحقق فى النمو الاقتصادى فى الأجل القصير والمخاطر التى تتعرض لها التنمية البشرية ونوعية الحياة فى الأجل الطويل . ومن الدروس المستفادة من الماضى أن الاقتصادات التى التزمت بالتعليم والتدريب ـ مثل جمهورية كوريا واليابان حققت خطوات واسعة فى كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادى معا . ولكن من ناحية أخرى فإن الاستثمار فى التعليم لا يوفر أى ضمان لتحقيق نمو أسرع . فعندما يدار الاقتصاد إدارة سيئة ، فربما يضيع الاستثمار فى البشر هباء . فقد كانت الفلبين تبشر بتقدم كبير فى الخمسينات ، وكان متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل ومعدل معرفة القراءة والكتابة مماثلين لما كان عليه الحال فى كوريا . وهي اليوم تتعثر وراء الاقتصادات الأخرى فى جنوب شرقى آسيا بسبب سياسات التشدد فى الحماية الصناعية ، وسنوات من الحكم الاستبدادى ، مما بدد القروض الأجنبية وقوض القدرة المحلية على تنظيم المشروعات .

الرفاهية والنمو

فى ١٨٩٠ كتب الفريد مارشال يقول إن « الصحة والقوة ، البدنية والعقلية والمعنوية .. هى أساس الثروة الصناعية . كما أن العكس صحيح ، لأن الأهمية الحقيقية للثروة المادية تكمن فى حقيقة أنها عندما تستخدم بحكمة تؤدى إلى زيادة الصحة والقوة البدنية والعقلية والمعنوية للجنس البشرى » . وقد أثبتت الخبرة التاريخية للأمم صدق هذا القول .

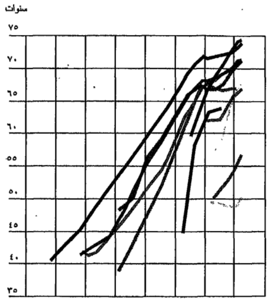
الصحـــة

أدى تحسين التغذية والمسكن والتحكم فى الأمراض المعدية إلى الارتفاع بنوعية الحياة فى كل مكان . وعندما نجحت هذه التحسينات فى الحد من المرض فإنها زادت من تيقظ الناس وطاقتهم على التعلم وقدرتهم على مواجهة الحياة

والاستمتاع بها . وعندما ساعدت هذه التحسينات على إطالة الحياة فإنها جعلت من الاستثمار فى المعرفة والمهارة أمرا أجدر بالاهتمام . بالإضافة إلى أن منافع الصحة الجيدة تمتد إلى المستقبل : فصحة الأم الجيدة تؤثر بصورة قوية على التطور البدنى والعقلى المبكر لأبنائها .

وفى الفترة بين ١٨٨٠ و ١٩٨٥ زاد متوسط العمر المتوقع عند المولد بين الذكور فى البلدان الصناعية بمقدار خمسة وعشرين إلى ثلاثين سنة (الشكل ٣ـ١ والإطار ٣ـ١) ، وارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث بمعدل أسرع حتى من ذلك . وحدثت زيادات مماثلة فى العمر المتوقع بسرعة أكبر وعند مستويات أدنى من الدخل فى بعض البلدان النامية منذ الأربعينات . فقد ارتفع متوسط العمر

شكل ٣ ـ ١ العمر المتوقع للذكور عند المولد ، بلدان منتقاه ، ١٨٥٥ـ١٩٨٥ .



ملاحظة : تم اختيار البلدان على أساس توافر بيانات طويلة الأجل عن العمر المتوقع استنادا إلى بيانات التعداد وجداول الحياة ، وليس على أساس الاستقراء .
المصادر : الأمم المتحدة ، ١٩٨٢أ ؛ بيانات البنك الدولى .

المتوقع للذكور فى اليابان من نحو ٦٠ سنة فى ١٩٥٠ إلى ٧٥ سنة فى ١٩٨٥ وبذلك تجاوز المستويات السائدة فى البلدان الصناعية الأخرى ، وزاد فى سرى لانكا من ٤٥ سنة فى ١٩٤٥ إلى ٦٤ سنة فى ١٩٧١ . وهناك عوامل عديدة أسهمت فى هذا التحسن . فاليونيسيف مثلا يقدر (١٩٩١) أن أنواع التطعيم التى أعطيت للأطفال فى البلدان النامية خلال السنوات العشر الماضية أدت إلى وقاية ١,٦ مليون طفل من شلل الأطفال . وفى البلدان النامية ، زادت النسبة المئوية للأسر التى تحصل على مياه الشرب النقية (وهى حيوية فى مكافحة الأمراض المعدية) من ٤٨ فى المائة فى المتوسط فى ١٩٧٥ إلى ٥٧ فى المائة فى ١٩٨٥ . غير أن التحسن فى متوسط العمر المتوقع لم يكن موزعا توزيعا متكافئا : فمازال العمر المتوقع (فى سن الخامسة عشرة) فى أفقر البلدان أقل بعشرين سنة عنه فى البلدان النامية الأخرى . ويموت فى البلدان النامية فى كل سنة ما يقرب من ٢٥ مليونا من الأطفال والأحداث ـ معظمهم بأسباب يمكن الوقاية منها . ومازال قرابة ١,٥ مليار نسمة يفتقرون إلى الرعاية الصحية الأولية (برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، ١٩٩١) .

والصحة الأفضل أمر مرغوب كهدف فى حد ذاته ، ولكنها تحقق أيضا منافع اقتصادية كبيرة ـ إذ تحرر موارد يمكن عندئذ أن تستخدم لتحقيق أغراض إنمائية أخرى . فالصحة الجيدة والتغذية الأفضل يزيدان من إنتاجية العمال ، ويقللان عدد أيام مرضهم ، ويطيلان من حياتهم العاملة المتوقعة . وإذ أدت برامج مكافحة الملاريا فى سرى لانكا إلى إنقاص نسبة تفشى المرض والوهن فى الأربعينات والخمسينات ، فقد زادت الدخول بنسبة ١٠ فى المائة . وفى سيراليون أدت زيادة قدرها ١٠ فى المائة فيما يحصل عليه العامل الزراعى من السعرات الحرارية ، والذى يستهلك ١٥٠٠ سعر يوميا ، إلى زيادة الإنتاج بنسبة ٥ فى المائة . وكانت النتائج مماثلة بين عمال إنشاء الطرق فى كينيا الذين يحصلون على ٢٠٠٠ سعر حرارى يوميا .

وقد أوضحت البيانات المستمدة من مسح عن الأسر فى تسعة بلدان أن الآثار الاقتصادية للمرض يمكن أن تصل إلى أرقام يعتد بها ، فالعامل البالغ المتوسط فى بيرو يتوقع أن يصاب بالمرض لمدة ٤,٥ يوم فى الشهر ، وأن يتغيب عن العمل يوما واحدا نتيجة لذلك ، وفى غانا كان الرقمان المناظران هما ٣,٦ و ١,٣ يوم (الجدول ٣ـ١) . وفى الولايات المتحدة يفقد العامل الذى يبلغ عمره ما بين

الإطار ٣ ـ ١ التغذية ومتوسط العمر المتوقع

أنخفض معدل الوفيات النمطى بالنسبة للسن فى الولايات المتحدة من ٤٠ فى الألف فى عام ١٧٠٠ إلى ٥ فى الألف فى عام ١٩٨٠ . وفى نفس الفترة انخفض معدل الوفيات فى بريطانيا من ٢٨ الى ٧ فى الألف . وزاد متوسط العمر المتوقع فى سن ١٠ سنوات للذكر الأمريكى الأبيض المولود محليا من نحو ٥٠ سنة فى ١٧٠٠ الى ٥٧ سنة فى ١٩٢٥ ، على حين بدأ الذكور البريطانيون من متوسط أدنى وهو ٣٩ سنة ووصلوا الى ٥٤ سنة فى ١٩٢٥ . ومازالت أسباب هذه التغييرات مختلفا بشأنها . فهناك رأى واسع الانتشار يعزوها الى التحسن فى التكنولوجيا الطبية والتوسع فى خدمات المستشفيات . وهناك أدلة كثيرة تبين الدور الهام الذى اضطلعت به مكافحة الأمراض فى إطالة العمر المتوقع . ويقول آخرون أن التحسن فى التغذية هو العامل الأساسى ، وإن الانخفاض فى معدلات الوفيات فى الريف قبل ١٩٢٠ يرجع قبل كل شىء إلى ارتفاع مستوى المعيشة بين سكان الريف .

وقد عززت الدراسات الحديثة حجة القائلين بأهمية التغذية ، إذ تبين أن طول الشخص البالغ فى المتوسط بالنسبة للسكان الوطنيين فى أمريكا الشمالية وأوروبا يرتبط ارتباطا وثيقا بمتوسط العمر المتوقع . وتبين أن الأمريكيين وصلوا الى الأطوال الحديثة فى منتصف القرن الثامن عشر ، ووصلوا الى مستويات للعمر المتوقع لم يصل إليها عموم السكان فى انجلترا أو حتى طبقة النبلاء البريطانيون إلا فى الربع الأول من القرن العشرين . ومن الأسباب التى تقدم لهذا الاختلاف أن الأمريكيين كانوا يستهلكون فى المتوسط معدلا أعلى من اللحوم ، حتى فى منتصف القرن الثامن عشر .

وأثبتت الدراسات أن التحسن فى الحالة الغذائية هو المسئول عما يصل الى أربعة أعشار الانخفاض الملموس فى معدلات الوفيات ، مع تركز هذا الانخفاض بالكامل تقريبا على وفيات الأطفال الرضع . وتكشف البيانات المأخوذة من ثمانية بلدان أوروبية فى الفترة بين ١٨٨٠ و ١٩٧٠ عن أن زيادة بنسبة ١ فى المائة فى الطول ارتبطت بانخفاض بنسبة ٥ فى المائة فى معدلات الوفيات الخام وانخفاض يزيد على ذلك ثلاثة أضعاف فى وفيات الأطفال الرضع . وتفسر الزيادة فى الطول انخفاضا نسبته ٣٩ فى المائة فى معدل وفيات الأطفال على حين يفسر نمو دخل الفرد انخفاضا نسبته ٢٧ فى المائة ، وعزيت الـ ٣٣ فى المائة الباقية إلى عوامل غير قابلة للقياس . وفوق ذلك يبدو أن استخدام رقم قياسى لكتلة الجسم بالإضافة إلى الطول عند البلوغ كمؤشر على المستوى الغذائى ، يفسر الجانب الأكبر من الانخفاض فى معدلات الوفيات فى انجلترا والسويد وفرنسا بين ١٧٧٥ و١٨٧٥ ونحو نصف انخفاض الوفيات بين ١٨٧٥ و ١٩٧٥ .

وقد لا يتوقف القضاء على سوء التغذية المزمن على الإنتاج الزراعى وحده . فقد وجدت المجاعات جنبا الى جنب مع الفوائض ، ولم يكن ذلك نتيجة لكوارث طبيعية أو لعدم كفاءة التكنولوجيا الزراعية بل نتيجة لفقد حاد للقوة الشرائية لدى قسم من السكان ونتيجة لفشل نظام توزيع الأغذية . وأثبتت التجربة الانجليزية خلال الفترة ١٦٠٠ ـ ١٦٤٠ أنه يمكن أيضا تجنب الجوع باتباع سياسات حكومية مناسبة بشأن أنواع الأغذية وأسعارها فى أوقات العجز الغذائى ، مع الاستعانة بالتقدم فى التكنولوجيا الزراعية .

الجدول ٣ ـ ١ العبء الاقتصادى لمرض الكبار فى بلدان وسنوات منتقاة

البلد والسنة	*أيام المرض (فى الشهر الماضى)(أ)*	*أيام التغيب عن العمل (فى الشهر الماضى)(أ)*	*المفقود من الدخل المحتمل (النسبة المئوية من الكسب العادى)(ب)*
غانا ، ١٩٨٨/ ١٩٨٩	٣,٦	١,٣	٦,٤
كوت ديفوار ، ١٩٨٧	٢,٦	١,٣	٦,٤
موريتانيا ، ١٩٨٨	٢,١	١,٦	٦,٥
أندونيسيا ، ١٩٧٨	١,٠	٠,٦	٢,٥
الفلبين (اقليم بيكول) ، ١٩٧٨	٠,٩	٠,٦	٢,٥
بوليفيا (الحضر) ، ١٩٩٠	٠٠	١,٢	٤,٤
بيرو ، ١٩٨٥/ ١٩٨٦	٤,٥	٠,٩	٣,١
جامايكا ، ١٩٨٩	١,٢	٠,٥	٢,١
الولايات المتحدة ، ١٩٨٨(ج)	٠٠	٠,٣	١,٥

ملحوظة : تم اختيار البلدان على أساس توافر البيانات .

أ ـ لحساب هذه الأرقام بالنسبة للبلدان النامية الثمانى ، ثم ضرب احتمال الإصابة بالمرض (أو الغياب عن العمل) فى عدد أيام الإصابة بالمرض (أو أيام العمل الضائعة بسبب المرض) خلال الشهر السابق على المسح .

ب ـ الفاقد من الدخل المحتمل هو العدد المحتمل لأيام التغيب عن العمل كنسبة مئوية من أيام العمل العادية .

جـ ـ بالنسبة للولايات المتحدة ، أخذت البيانات من عدد أيام تقييد النشاط نتيجة المرض بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٤ سنة .

المصادر : بالنسبة للولايات المتحدة ، وزارة الصحة والخدمات الإنسانية فى الولايات المتحدة ١٩٨٩ . وبالنسبة للبلدان الأخرى عمليات مسح عن الأسر ، أنظر ما يتعلق بالفصل الثالث فى الجزء الخاص بمرض الكبار فى الملاحظات التقنية فى نهاية النص الأصلى .

١٨ و ٤٤ سنة ، فى المتوسط ، ربع يوم من أيام العمل فى الشهر .

ويتراوح الدخل المحتمل المفقود نتيجة للمرض فى ثمانية من البلدان النامية بين ٢,١ و ٦,٥ فى المائة من الكسب السنوى فى المتوسط . وعلى ذلك يمكن أن يؤدى إنقاص حالات المرض إلى زيادة الناتج المحلى الاجمالى . ومن الواضح أن تجنب المرض يحتاج إلى موارد ، ولكن هذه الأرقام تبين أنه يمكن أن يحقق منافع كبيرة حتى بالمعنى الاقتصادى الضيق ، بالاضافة إلى منافعه الانسانية . وهناك جوانب تزيد الأمر تعقيدا . فهذه التقديرات تفترض أن أعضاء الأسرة الآخرين لم يعوّضوا عن ذلك النقص بزيادة عملهم . ومع ذلك فإن الفقد المحتمل للكسب ليس غير قياس جزئى للناتج المفقود . وتشمل التكاليف الكاملة قيمة الفاقد من العمل غير المسوّق (مثل رعاية الأطفال وإعداد الطعام) والمكاسب الضائعة لأفراد الأسرة الآخرين ، وتكاليف العلاج ، وما إلى ذلك . وفى المجموع فإن المبرر الاقتصادى الصرف لبذل جهود فعالة لتحسين الصحة مبرر قوى .

كذلك فإن للصحة والتغذية آثار طويلة المدى على الإنتاجية والناتج ، لأنهما يؤثران على قدرة الطفل على التعلم ودافعه إليه . والمرض وسوء التغذية فى الطفولة يمكن أن يعرقلا التطور الذهنى ، كما أن المرض والجوع المؤقت يمكن أن يضعفا قدرة الطفل على التركيز ويبعداه عن المدرسة . وقد تبين بين أطفال نيبال أن الطول بالنسبة للعمر ، وهو من وسائل قياس التاريخ المتعلق بالتغذية هو أهم العوامل بعد دخل الأسرة ، فى تفسير الدرجات الدراسية أو نسبة الالتحاق بالمدارس والتحصيل الدراسى . وفى الفلبين ، كان الوزن بالنسبة إلى الطول مؤشرا هاما على الأداء فى اختبارات الرياضيات بين تلاميذ المدارس الحضرية . ثم يعود هذا التأثير فيؤثر بدوره على إنتاجية الشخص البالغ . وتبين دراسات أجريت فى جنوب الهند والفلبين أن الآثار طويلة الأجل للتغذية على الأجور يمكن أن تكون كبيرة وإيجابية .

التعـــليم

عندما يؤدى التعليم إلى تحسن قدرة الناس على اكتساب المعلومات واستخدامها ، فإنه يعمق فهمهم لأنفسهم وللعالم ، ويثرى عقولهم بتوسيع خبراتهم ويحسن الخيارات التى يعتمدونها بوصفهم مستهلكين أو منتجين أو مواطنين . ويعزز التعليم قدرتهم على إشباع احتياجاتهم واحتياجات أسرهم بزيادة إنتاجيتهم وقدرتهم على تحقيق مستوى أعلى من المعيشة . والتعليم عندما يزيد من ثقة الناس بأنفسهم وبقدرتهم على الإبداع والتجديد ، يضاعف من الفرص المتاحة أمامهم للإنجاز الشخصى والاجتماعى .

ولنتناول الأدلة القائمة على المنافع الناتجة عن تعليم المرأة (الإطار ٣-٢) . فالمرأة الأفضل تعليما والأكثر معرفة بقيمة الرعاية الصحية والعادات الصحية تميل لأن تكون أقل تأثرا بعدم وجود برامج صحية لخدمة المجتمع المحلى ، وتميل إلى الاستفادة بها بتواتر أكبر عندما تكون متاحة . وتبين الدراسات فى الفلبين ونيجيريا أن تعليم الأم بالغ الأهمية فى تحديد وفيات الأطفال ، إلى درجة أنه يعوض عن عدم وجود مرافق طبية لدى المجتمع المحلى (باريرا ، ١٩٩٠ ، كولدويل ١٩٧٩) . وتوصلت دراسات أخرى إلى أنه عندما تكون المرأة أحسن تعليما تكون الاحتمالات أكبر لأن يستخدم الزوجان وسائل منع الحمل .

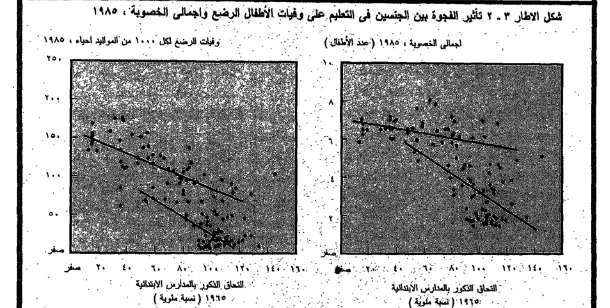
ومنذ قرن ونصف قرن ، وصلت البلدان التى أصبحت اليوم دولا صناعية إلى مستويات من معرفة القراءة والكتابة أعلى من المستويات السائدة اليوم فى كثير من البلدان النامية فى أفريقيا وآسيا (الشكل ٣-٢) . ولكن معدلات معرفة القراءة والكتابة ارتفعت أيضا بسرعة فى بعض البلدان النامية . وهناك مثالان بارزان فى هذا الصدد هما شيلى التى بلغت مستوى من معرفة القراءة والكتابة فيها مماثلا لنظيره فى البلدان الصناعية رغم انخفاض مستوى الدخل ، وأندونيسيا حيث ارتفعت معرفة القراءة والكتابة بين الكبار من ١٧ فى المائة فقط فى ١٩٥٠ إلى ٦٧ فى المائة فى ١٩٨٠ . وقد أعلنت الحكومات فى جميع البلدان أن التعليم الشامل للقراءة والكتابة أصبح هدفا أساسيا من أهدافها .

ويرجع الجانب الأكبر من المكاسب التى تحققت فى مجال تعليم القراءة والكتابه فى البلدان الناميه خلال العقود الثلاثة الماضية إلى الزيادة فى التعليم المدرسى الرسمى . وحتى فى بلدان الدخل المنخفض ، تجاوزت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية نسبة النمو فى تعداد الشبان ، وزادت معدلات الالتحاق الإجمالية (مع استبعاد الصين والهند) من ٣٨ فى المائه فى ١٩٦٠ إلى ٧٦ فى المائه فى ١٩٨٧ . ولكن التقدم لم يحدث فى كل البلدان بنفس المعدل . ومازال هناك أكثر من بليون من الكبار يعانون من الأميه فى العالم النامى (برنامج الأمم المتحده الانمائى ، ١٩٩١) . فهناك بعض البلدان فى افريقيا جنوب الصحراء مازالت معدلات الالتحاق فيها منخفضة للغاية . ففى اثيوبيا وبوركينا فاسو

الإطار ٣ ـ ٢ تعليم المرأة : مفتاح للتنمية

عندما تفتح المدارس أبوابها بشكل أوسع أمام البنات والنساء ، تتضاعف المنافع المكتسبة من التعليم . ويكفى أن نتدبر النقاط المتناثرة فى الشكل ٣ ـ ٢ فى الإطار والذى يبين معدلات التحاق الذكور بالمدارس الابتدائية فى ١٩٦٥ مقارنا بمعدل وفيات الأطفال ومعدل الخصوبة فى ١٩٨٥ . وتوضح النقاط المتناثرة العلاقة السلبية المتوقعة بين التعليم ووفيات الأطفال والخصوبة . وهى تشير الى أن رفع مستوى التعليم فى بلد ما (وهو ممثل هنا بمعدلات التحاق الذكور بالمدارس) يمكن أن يؤدى الى تحسين صحة الأطفال وعمرهم المتوقع ويخلق حوافز لانقاص حجم الأسرة . ولكن فى مجموعة البلدان التى توجد فيها فجوة كبيرة بين الجنسين (والتى يمثلها خط الاتجاه الأعلى فى كل جزء من الشكل) ـ حيث تكون نسبة التحاق البنات بالمدارس ثلاثة أرباع نسبة الذكور أو أقل ـ يلاحظ أن معدل وفيات الأطفال الرضع ومعدل الخصوبة الاجمالية هما أعلى عند كل مستوى من مستويات التحاق الذكور . ويلاحظ أن البلدان التى أوشكت على تحقيق التعليم الابتدائى العام للأولاد فى ١٩٦٥ ، ولكن معدلات التحاق البنات بالمدارس فيها مازال متأخرا ، كان لديها نحو ضعف معدل وفيات الأطفال الرضع ومعدل الخصوبة فى ١٩٨٥ بالقياس الى البلدان التى لديها فجوة أضيق بين الجنسين .

ويوضح هذا نقطة أثبتتها دراسات أخرى : وهى أن عدم رفع مستوى تعليم المرأة بحيث يقترب من مستوى الرجل يقلل من المنافع الاجتماعية الناتجة عن رفع مستوى تعليم الرجال . واذا كانت تكلفة زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس ترتفع عندما يقترب البلد من الاستيعاب الكامل ، فقد يكون من الأفضل من حيث العائد مقابل التكلفة ، أن تنفق الموارد الإضافية على البنات اللواتى لم تصل معدلات التحاقهن إلى معدلات الذكور .

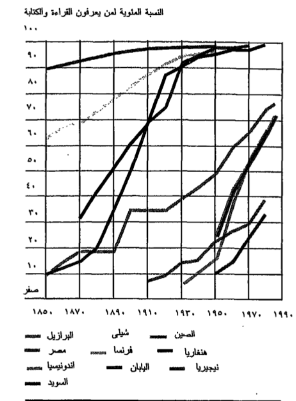


ملاحظة : يفترض الرقم أن الالتحاق بالمدارس الابتدائية يؤثر على وفيات الرضع بعد ٢٠ عاما . والفجوة بين الجنسين فى التعليم هى نسبة التحاق الاناث إلى التحاق الذكور فى مستوى التعليم الابتدائى .

المصدر : كنغ وهيل ، على وشك الصدور .

والصومال وغينيا ومالى والنيجر كان الأطفال الملتحقون بالمدارس فى ١٩٨٧ لا يتجاوزون ٢٠ ـ ٤٠ فى المائه ـ وركدت معدلات الالتحاق على حالها أو تناقصت خلال الثمانينات فى بلدان أخرى كانت قد حققت من قبل أداء طيبا . فمثلا انخفضت المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٩٣ فى المائه فى ١٩٨٠ إلى ٦٦ فى المائه فى ١٩٨٧ فى تنزانيا ، ومن ٩٤ إلى ٧٦ فى المائه فى زائير . بالإضافة إلى أنه مازالت هناك فروق واسعة

شكل ٣ - ٢ إلمام الكبار بالقراءة والكتابة ، بلدان منتقاه ، ١٨٥٠-١٩٨٥ .



ملاحظة : تم اختيار البلدان على أساس توافر معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة استنادا لتعداد السكان ؛ والاستثناء هو اليابان ، التى أدرجت بشأنها بيانات مقدرة عن ١٨٥٠ - ١٩٢٠ . ونظرا لأن إلمام الكبار بالقراءة والكتابة قد يعرف بطرق مختلفة عبر البلدان وداخلها عبر السنوات ، ينبغى استخدام هذه البيانات بحرص .

المصادر : فانهانن ؛ ١٩٧٩ ، بيانات البنك الدولى ؛ بيانات الأمم المتحدة .

داخل البلدان . وبين النساء ، فإن واحدة فقط من بين كل اثنتين تعرف القراءة والكتابة فى آسيا ، وواحدة فقط من كل ثلاث فى افريقيا جنوب الصحراء . كما أن الفجوة بين مجموعات الأغلبية والأقلية وبين سكان الريف والحضر مازالت واسعة .

وهنا أيضا فإن التقدم فى مجال التعليم هدف يطلب أساسا لذاته . ولكن الأدلة ثابته على أن التعليم يعزز النمو الاقتصادى ، وبالتالى يجعل الأهداف الأخرى للتنمية أقرب منالا . فسنة واحدة زيادة فى التعليم يمكن أن تزيد الأجور أكثر من ١٠ فى المائه بعد أخذ جميع العوامل الأخرى فى الحسبان (الجدول ٣ - ٢) وقد أدت سنة إضافية من التعليم إلى زيادة الانتاج الزراعى بما يقرب من ٢ فى المائه فى جمهورية كوريا و ٥ فى المائه فى ماليزيا . وفى المشروعات المملوكه للأسرة فى المناطق الحضريه فى بيرو ، يتضح أن للتعليم تأثيرا حاسما على الدخل أكبر من تأثير رأس المال المادى .

ويؤثر التعليم على الإنتاجية والنمو من خلال قنوات متعدده . فالشخص الأحسن تعليما يستوعب المعلومات الجديدة بسرعة أكبر ، ويستخدم المدخلات غير المألوفة له والعمليات الجديدة عليه بكفاءة أكبر . وعندما يتم إدخال انتاج جديد أو عملية جديدة يكون هناك الكثير الذى ينبغى تعلمه عن كيفية تشغيله وكيفية تطبيقه على الظروف والبيئات الخاصه . وفى البيئة الدينامية وغير المؤكدة للتغيرات التكنولوجية ، يتمتع العاملون ذوو التعليم الأرقى بميزة كبيرة . وفى بيرو ، لو كانت أتيحت للمزارعين سنة اضافية من التعليم ، لزادت إمكانية أخذهم بأشكال التكنولوجيا الزراعية الحديثة بنسبة ٤٥ فى المائه . وفى تايلند كان احتمال استخدام المزارعين الذين حصلوا على أربع سنوات من التعليم أقرب للمدخلات الكيميائية الجديدة ، يزيد ثلاث مرات عنه بالنسبة إلى المزارعين الذين حصلوا على تعليم يتراوح بين سنة واحدة وثلاث سنوات .

وكان الوقود الذى غذى التصنيع السريع فى اليابان بعد عودة أسرة ميجى إلى الحكم هو نهمها لاكتساب المهارات التقنية ، الذى اعتمد بدوره على المستوى المرتفع من معرفة القراءة والكتابه ، والالتزام القوى بالتعليم ولاسيما إعداد المهندسين (الإطار ٣ -٣) . وكانت القاعدة القوية نسبيا من رأس المال البشرى فى كوريا فى أوائل الستينات من العوامل التى عجلت بتصنيعها . وقد بدأ هذا التراكم لرأس المال البشرى خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩٤٥ مع التدريب أثناء العمل على نطاق واسع ، والحصول على المساعده الفنيه من الخارج . وقد طبقت برامج تعليمية هامة فى أواخر الأربعينات وفى الخمسينات ، ركزت على التعليم الابتدائى العام ومحو الأمية بين الكبار . وكذلك اتسع نطاق التعليم العالى ، وكان طلبة كثيرون يُرسلون فى بعثات إلى الخارج للحصول على التدريب التقنى والمتقدم (باك ، وويستفال ، ١٩٨٦) .

وعلى خلاف الاعتقاد الشائع ، يبدو أن التعليم يشجع على القدرة على تنظيم المشروعات بدرجة لا تقل عن العوامل الثقافية - رغم ما كان لهذه العوامل من أهمية خاصة فى بعض الأحيان . وكانت القيود القانونية على ملكية الأراضى من العوامل التى اضطرت اليهود فى أوروبا فى القرون

الجدول ٣ ـ ٢ تأثير سنة إضافية من التعليم بالمدارس على الأجور والانتاج الزراعى ، بلدان وسنوات منتقاة

البلد والسنة	نسبة الزيادة فى الأجـــور: ذكـور	نسبة الزيادة فى الأجـــور: إناث	نسبة الزيادة فى الإنتاج الزراعى	المصادر
كوت ديفوار ، ١٩٨٧	١٢ ب ٢١ ث			فان دير غاغ ، وفيج فيربيرغ ، ١٩٨٧
غانا ، ١٩٨٨/ ١٩٨٩	٥			غليوى ١٩٩٠
جمهورية كوريا ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٤	٦		٢	لى ١٩٨١ ، جيمسون ولاو ١٩٨٢
أندونيسيا ، ١٩٨٦	٨	١٢ ث		بيهرمان وديولاليكر ١٩٨٨
فرنسا ، ١٩٨٧		١١		ريبو ١٩٨٥
بيرو ، ١٩٨٦	١٣ ٨	١٢ ب ٨ ث	٣	كنغ ١٩٨٩ جاكوبى ١٩٨٩
ماليزيا ، ١٩٨٧.	١٦	١٨	٥	جيمسون ولاو ١٩٨٢ ، بيانات البنك الدولى
نيكاراغوا (الحضر) ١٩٨٥	١٠	١٣		بيهرمان وبلاو ١٩٨٥
الفلبين ١٩٨٠		١٨		غريفن ١٩٨٧
أسبانيا ١٩٧٩		١٠		هرنانديز اغليزيز وريبو ١٩٨٥
تايلند ، ١٩٨٦ ، ١٩٧٣	١٧ ٧	١٣ ب ٢٥ ث	٣	شولتز ، تحت الطبع ، جيمسون ولاو ١٩٨٢
الولايات المتحدة ، ١٩٦٧				سميث ١٩٧٩
البيض	٦	٧		
السود	٥	١١		

ب ، مستوى المدارس الابتدائية

ث ، مستوى المدارس الثانوية

ملحوظة : كل هذه النتائج تقديرية مع مراعاة العوامل الأخرى مثل الخبرة العملية وغيرها من الخصائص الفردية . وفى معظم الحالات جرى تصحيح التأثيرات التقديرية لاستبعاد أى تحيز إحصائى ناتج عن اختيار عينة ممن يعتمدون فى معاشهم على الأجور فقط . والتقديرات المتعلقة بغانا وكوت ديفوار وكوريا هى عن عينات مشتركة تجمع بين الرجال والنساء .

الإطار ٣ ـ ٣ شغف اليابان بالتعليم فى عهد أسرة ميجى

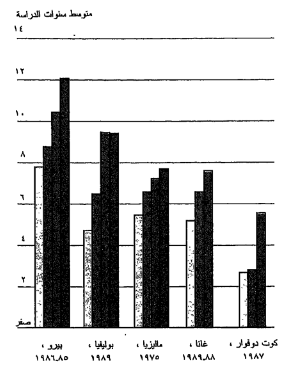
البلدان صاحبة أكثر الاقتصادات تقدما اليوم هى التى التزمت منذ أمد طويل بتعليم سكانها . ومن الأمثلة على ذلك التغييرات الأساسية التى صحبت عودة امبراطور الميجى الى اليابان فى ١٨٨٦ . فقد كانت اليابان فى ذلك الحين معزولة عن التطورات التكنولوجية فى العالم لمدة تزيد عن قرنين ، وكانت بلدا زراعيا يغلب عليه الطابع الاقطاعى . وفى منتصف القرن التاسع عشر تعرضت لضغوط شديدة من جانب التجار الأوروبيين والامريكيين لتفتح موانيها ولتساير بوجه عام القوة الاقتصادية والعسكرية للغرب . ونشبت ثورة جاءت الى الحكم بحكومة جديدة من التكنوقراطيين . وبذلت الحكومة جهودا أسطورية لاستيراد التكنولوجيا : فأوفدت البعثات الى الخارج ليتعلم أعضاؤها العلوم والتكنولوجيا والإدارة ، واستوردت الآلات ، واستعانت بكتائب من المستشارين الأجانب ، وأقامت مصانع نموذجية فى مجالات الغزل والمنسوجات والزجاج وصناعة الأسمنت وآلات قطع المعادن وتشكيلها . وبلغت مرتبات الأجانب الذين صاحبوا الآلات الجديدة المستوردة بين عامى ١٨٧٠ و١٩٨٥ نحو ٤٢ فى المائة فى المتوسط من مجموع النفقات السنوية لوزارة الشئون الصناعية . وكان المهندسون والفنيون يمثلون ٤٠ فى المائة من مجموع الأجانب الذين توظفهم الحكومة والمؤسسات الخاصة .

والأمر الذى ليس معروفا على نطاق واسع ولكنه قد يكون أكثر أهمية بالنسبة لاستمرار النجاح الذى حققته اليابان ، هو أنها أحدثت تغييرات غير مألوفة فى نظام التعليم . ففى بداية عهد أسرة الميجى لم تكن معرفة القراءة والكتابة تتجاوز ١٥ فى المائة ، ولكن بحلول عام ١٨٧٢ كان قد طبق نظام شامل واجبارى للتعليم الأولى ، وأرسيت الأسس للتعليم الثانوى . وقد وضع نظام التعليم على أساس دراسة متأنية على نمط النظام الفرنسى فى مدارس المستويين الابتدائى والثانوى ، ووضع النظام الجامعى على نمط النظام المطبق فى الولايات المتحدة . وارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية من أقل من ٣٠ فى المائة فى ١٨٧٣ ، الى أكثر من ٩٠ فى المائة فى ١٩٠٧ . وزاد عدد المدارس الثانوية عشرة أضعاف خلال الفترة ١٨٨٥ ـ ١٩١٥ . وأصبحت اليابان واحدة من أكثر بلاد العالم تعليما ومن أكثرها وعيا بأهمية التعليم . وقد استلزم تحقيق ذلك التزاما قويا . وقد انفقت اليابان بصورة مستمرة حصة من ناتجها المحلى الاجمالى على التعليم أكبر من أى بلد أوروبى أو آسيوى آخر .

الوسطى إلى الاشتغال بالتجارة ، كما أن المحرمات الثقافية كثيرا ما تتيح فرصا اقتصادية للأقليات الإثنية (يسيطر الصينيون المهاجرون من فئات الهكا فى شمال الهند على صناعة دبغ الجلود التى تعتبرها الطبقة العليا من الهندوس صناعة نجسه ، باسو ، علي وشك الصدور) . ولكن القدرة على تنظيم المشروعات على الأغلب مسألة تتعلق بالمهارات لا بالتراث الثقافى . ولذا ربما كانت القدرة على تنظيم المشروعات من أهم القنوات التى يساعد بها التعليم على زيادة الإنتاجية الاقتصادية .

وفى اقتصادات السوق يكون منظمو المشروعات هم حلقة الاتصال بين الابتكار والإنتاج . فهم يلحظون الفرص الاقتصادية الجديدة ، ويتقبلون المخاطرة ، ويغيرون أساليب الإنتاج والتوزيع . وقد وصفت القدرة على تنظيم المشروعات بأنها توليفة من قبول المخاطرة باعتدال ، والمسؤولية الفردية ، والتخطيط على المدى الطويل ، والقدرة التنظيمية . والتعليم يعزز هذه الصفات الأربع جميعا . وفى دراسة عن منظمى المشروعات فى شمال تايلند تبين أن ٤٠ فى المائه منهم يحملون درجة جامعية . وفى ماليزيا ، حتى عندما يدخل الأصل الإثنى وثروة الأسرة فى الاعتبار ، تبين أن منظمى المشروعات فى المؤسسات الأكبر أكثر تعليما من منظمى المشروعات فى المؤسسات الصغيرة . وفى بوليفيا وبيرو وغانا وكوت دوفوار تبين أن منظمى المشروعات ـ الذين وضع لهم تعريف ضيق على أنهم الأشخاص الذين يملكون مشروعا غير زراعى يشتغل به عامل واحد على الأقل مقابل أجر ـ ليسوا أكثر تعليما من العاملين بأجر ، ولكن كما هو الحال فى ماليزيا هناك ارتباط طردى بين حجم المؤسسة وسنوات تعليم منظم المشروع (الشكل ٣ ـ ٣) .

شكل ٣ ـ ٣ مستوى تعليم منظمى المشروعات فى خمسة بلدان نامية



(أ) بالنسبة لكوت دوفوار وغانا ، تتضمن هذه الفئة كل المشروعات التى تضم ٥ مستخدمين أو أكثر .

المصدر : مستمدة من مسوحات الأسر ؛ أنظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الرئيسى .

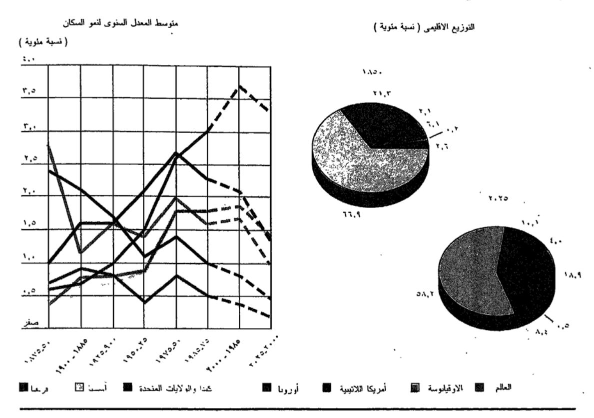
السكان

أشعل الانخفاض فى معدلات الوفيات من نحو ٣٠ فى الألف فى ١٩٤٥ إلى ما يقرب من ١٠ فى الألف فى ١٩٨٨ ـ وهو انخفاض تجاوزت أهميته ، أهمية النقص فى معدلات الخصوبة خلال تلك الفترة ـ نموا سكانيا سريعا فى العالم النامى . فقد تضاعف سكان العالم منذ ١٩٥٠ ، وزادت نسبة سكان العالم الذين يعيشون فى أشد المناطق النامية فقرا من الثلثين فى ١٩٥٠ إلى ثلاثة أخماس فى ١٩٨٥ . وزاد معدل نمو السكان المتوسط فى المناطق النامية إلى أكثر من ٢ فى المائه فى الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥ (الشكل ٣ ـ ٤) . ونقص المعدل بعد ذلك فى أمريكا اللاتينية ، واستقر على حاله فى آسيا فى مجموعها ، ولكنه سيستمر فى الزيادة فى إفريقيا خلال العقدين القادمين بالرغم من المؤشرات الأولية على انخفاض الخصوبة فى بتسوانا وزمبابوى وكينيا .

وكان النمو السريع للسكان سببا فى مخاوف جدية بشأن توقعات النمو الاقتصادى والتنمية البشرية والبيئة فى البلدان النامية . ورغم أن النمو السكانى ليس خطرا يهدد كل بلد ، فإنه مسألة حاسمة بالنسبة لكثير من البلدان النامية ، إذ يلاحظ مثلا فى بعض البلدان أن ارتفاع معدلات الخصوبة والفقر يشكلان معا حلقة مفرغة تهدد رفاهية السكان ـ أو حتى بقاءهم على قيد الحياة ـ ولاسيما الأطفال . فمن



شكل ٣ - ٤ التغير السكانى حسب المناطق ، ١٨٥٠ - ٢٠٢٥



ملاحظه : كل البيانات عن فترات بعد ١٩٨٥ هى تقديرات مستقبلية .
المصادر . مكيفى وجونز ١٩٧١ ، ولاتاو وآخرون ١٩٩٠ .

خلال سوء التغذية والأمراض ، يؤدى الفقر إلى المزيد من وفيات الرضع والأطفال ، مما يدفع الأزواج بدورهم إلى إنجاب المزيد من الأطفال لضمان بقاء بعضهم . وقد تبين فى الوقت ذاته أن ارتفاع معدلات المواليد يرتبط بارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمهات .

ورغم أن معدلات الوفاة مازالت تختلف اختلافا كبيرا بين البلدان ، فإن الاختلافات فى نمو السكان تنبع أساسا من الاختلاف فى معدلات الخصوبة . والخصوبة هى انعكاس لقرارات يتخذها الأفراد ، مما يثير التساؤل حول السبب الذى قد يجعل هذه القرارات ضارة بصالح المجتمع ككل . ولماذا يتعين أن تختلف التكاليف والمنافع الاجتماعية لإنجاب الأبناء . عن تكاليفهم ومنافعهم الفردية ؟ كثيرا ما قيل أن النمو السريع للسكان يشجع التنمية لأن العدد الكبير من السكان يجعل فى الوسع تحقيق وفورات الحجم الكبير فى الإنتاج . ولكن إزالة الحواجز من طريق التجارة الدولية يعنى أن تعداد السكان فى بلد ما لم يعد عائقا يحول دون تحقيق وفورات الحجم الكبير . وتعد البلدان الصناعية الصغيرة فى آسيا مثالا على هذه الاستفادة من التجارة . فسنغافورة التى يبلغ عدد سكانها ٢,٧ مليون نسمة تقوم سنويا بتصدير ما قيمته ٣٥ بليون دولار تقريبا من السلع المصنوعه - أى نحو ضعف صادرات البرازيل التى يبلغ سكانها ١٤٧ مليونا .

وتأثير النمو السكانى على البيئة الطبيعية مصدر آخر للاختلاف بين التكاليف الفردية والاجتماعية (الإطار ٣ - ٤) . فالضغط السكانى يمكن أن يزيد من الطلب على المنتجات الزراعية مما يفضى بدوره إلى سوء استخدام الأراضى الجدية وغيرها من الموارد الطبيعية . وكان المعدل السنوى لإزالة الغابات فى الثمانينات ٠,٥ - ٢,٣ فى

الإطار ٣ ـ ٤ السكان والزراعة والبيئة فى إفريقيا جنوب الصحراء

هناك ارتباط وثيق وتعزيز متبادل بين النمو السكانى السريع والركود الزراعى وتدهور البيئة . وكان المعتقد حتى وقت قريب أن الحد من زيادة السكان ليس من الأمور التى لها الأولوية فى افريقيا جنوب الصحراء ، حيث كثافة السكان منخفضة والأراضى متوافرة . غير أن هناك فروقا كبيرة فى الكثافة السكانية وتوافر الأراضى بين شتى بلدان المنطقة . فالبلدان التى يقل فيها نصيب الفرد من الأرض الزراعية ، ويرتفع فيها النمو السكانى مثل أثيوبيا وبوروندى وتوغو ورواندا وغانا وكينيا ونيجيريا ، تمر بأزمة اقتصادية وبيئية ، من مظاهرها ركود الزراعة وإزالة الغابات وتدهور الأراضى والتصحر ، وتناقص نصيب الفرد من الأراضى الزراعية من ٠,٥ هكتار فى ١٩٦٥ الى ٠,٣ فى ١٩٨٧ . وأصبح النظام التقليدى للزراعة المتنقلة يواجه صعوبات ، إذ غدت الأرض أشد ندرة ، وأخذت فترات إراحة الأرض تتناقص بالتدريج . وفى رواندا وكينيا وليسوتو وليبيريا وموريتانيا ، لم تعد فترات إراحة الأرض كافية لاستعادة التربة خصوبتها ، ونتج عن ذلك انخفاض فى غلة المحاصيل . ويضطر الأهالى الى الهجرة الى الأراضى الحدية ، فى المناطق شبه القاحلة . والى الغابات الاستوائية لإنشاء مزارع جديدة . ومن ثم فإن الضغط السكانى لا يؤدى إلى تدهور التربة فحسب بل يؤدى أيضا الى إزالة الغابات والتصحر ونقص الناتج الزراعى .

وزاد من تفاقم الضغط على الأرض احتياج الأهالى لجمع حطب الوقود ورعى الماشية . ويمثل حطب الوقود نحو ٨٠ فى المائة من الاحتياجات إلى الطاقة فى افريقيا جنوب الصحراء ، وقد أصبح نادرا للغاية . ومع ازدياد الوضع سوءا يضطر المزارعون إلى إحراق روث البهائم ، ومخلفات المحاصيل بدلا من استخدامها لاخصاب التربة . ولما كان عدد الماشية فى افريقيا يقدر بنحو ١٦٠ مليون رأس فقد بات الرعى الجائر مشكلة حادة . وأصبح أكثر من ربع مساحة الأراضى فى افريقيا جنوب الصحراء ، والبالغة ٧٥٠ مليون هكتار ، فى حالة تصحر معتدل الى شديد للغاية . وربما تكون الإمكانيات الزراعية لتلك المناطق قد فقدت لسنوات طويلة قادمة .

وكذلك فان الركود الاقتصادى والتدهور البيئى يؤثران فى نمو السكان . فالنسبة العالية لوفيات الرضع والأطفال ، الناتجة عن عجز الأغذية وسوء التغذية ، يدفعان الرجال والنساء إلى إنجاب المزيد من الأطفال ، وذلك جزئيا لضمان أن يبقى بعضهم على قيد الحياة ليساعدوهم فى شيخوختهم . والخصوبة مرتفعة فى المنطقة ، إذ تبلغ ٦,٦ طفل للمرأة المتوسطة بالمقارنة مع ٤ فى البلدان النامية الأخرى . ولكسر هذه الحلقة المفرغة هناك حاجة ماسة الى سياسات للحد من السكان ، وزيادة الإنتاجية الزراعية بدون تدمير البيئة ، وإنقاص سوء التغذية والفقر ووفيات الرضع والأطفال .

المائه فى البرازيل و ٠,٤ فى المائه فى بوليفيا ، على حين يعتقد أن إزالة الغابات على نطاق واسع فى نيبال كانت سببا فى تعرية التربة والفيضانات فى بنغلاديش والهند . ورغم أن كثيرا من مناطق إفريقيا جنوب الصحراء مازالت بها مساحات شاسعة من الأراضى الصالحه للزراعة ويقيم بها سكان قليلو الكثافة نسبيا ، فإن الزيادة السريعة فى السكان الذين ينتقلون إلى الغابات الاستوائية تطرح بالفعل مشكلات بيئية . ويقال إن معدل إزالة الغابات السنوى فى كوت ديفوار يتراوح بين ٦و ١٦ فى المائه ، وبذلك فإن غاباتها يمكن أن تختفى فى أقل من عشرين عاما .

ومن شأن السياسات الرامية إلى إبطاء تزايد السكان أن تساعد فى تخفيف ما تتعرض له البيئة الطبيعية من مخاطر فى الأجل الطويل نتيجة لارتفاع حرارة الأرض وغيرها من المشكلات الإيكولوجية . ولكن هذه المخاطر هى انعكاس لضغوط أخرى أيضا : مثل انتشار استخدام التكنولوجيا المعتمدة على كثافة الموارد الطبيعية ، والتنظيم غير الفعال للموارد المملوكة على المشاع ، وأنظمة حيازة الأراضى التى لا تضمن حقوقا طويلة الأجل فى استخدام الأرض ، والسياسات التى تشوه أسعار الموارد غير المتجددة . ويجب أن يكون التحرك فى هذه المسائل أمرا له الأولوية لدى الحكومات فى كل مكان .

وربما يؤدى النمو السكانى إلى تفاقم أشكال الفشل السوقية الأخرى بالإضافة إلى استنزاف الموارد والتكدس فى المدن مثال لذلك . وفى هذا المجال أيضا ينبغى أن يصحب الحد من الزيادة السكانية تدابير أخرى مثل تحسين تخطيط المدن ، والتنمية الريفية ، والتحكم فى حركة الانتقال والمرور وما إلى ذلك . ويساعد التعليم العام على دفع الأهالى إلى الحد من عدد أبنائهم وتحسين نوعية الحياة لهم ، وقد ثبت أنه من أكثر سياسات الحد من السكان كفاءة وفاعلية .

تحديات فى التنمية البشرية

يختلف جدول أعمال التنمية البشرية اختلافا كبيرا من بلد لآخر ـ فأوجه الانشغال الملحة فى مصر لن تكون هى نفسها فى تايلند أو تركيا ـ وإن كانت ثلاثتها من بلدان الدخل المتوسط الأدنى وتعداد السكان فيها متماثل تقريبا . ولكن على الرغم من التنوع ، فإن لمعظم البلدان الأهداف المشتركة التالية : إبطاء النمو السكانى ، وتحسين الصحة والتغذية ، وبناء الطاقة التقنية ، والإقلال من الفقر .

إبطاء النمو السكانى

تشجع وكالات المعونة ووكالات التمويل الخارجية على تنظيم الأسرة كوسيلة للحد من النمو الإجمالى للسكان . وقد لقى هذا النهج قبولا لدى بعض الحكومات ، بينما جاء رد فعل حكومات أخرى سلبيا من فكرة الحد من السكان كغرض فى حد ذاته ، وفضلت أن تنظر إلى برامج تنظيم الأسرة على أنها وسيلة لتمكين الزوجين (ولا سيما المرأة) من ممارسة الاختيار ، وتحسين صحة الأم والطفل ، وإنقاص الفقر .

ويميل كلّ من تزايد الحواضر والنمو الاقتصادى فى البلدان النامية إلى إنقاص النمو السكانى ، فهما يجعلان رعاية عدد أكبر من الأطفال أكثر صعوبة أو أكثر تكلفه ، ويشجعان الآباء على إنفاق المزيد على تعليم كل طفل بدلا من الإنفاق على أسرة كبيرة العدد . وبوجه عام ، فإن معدلات الخصوبة منخفضة ومستويات التعليم والصحة عالية فى البلدان مرتفعة الدخل . ومعدلات الخصوبة مرتفعة ومستويات التعليم والصحة منخفضة ، فى البلدان منخفضة الدخل . ففى الهند يلاحظ أن أسر المزارعين فى المناطق ذات النمو المرتفع ، والتى تعرضت لتأثير التكنولوجيات الجديدة التى جلبتها الثورة الخضراء ، أصبح عدد أبنائها أقل وتوفر لهم تعليما أكثر مما توفره لهم أسر المزارعين فى المناطق الأخرى .

لكن نمو الدخل ليس ضروريا للحد من السكان ، كما أنه لا يكفى لذلك . إن برامج تنظيم الأسرة قد تجدى . وقد أسهم تطبيق هذه البرامج إسهاما ملحوظا فى إنقاص الخصوبة فى بلدان الدخل المنخفض مثل اندونيسيا وسرى لانكا . وقد نجحت تايلند فى إنقاص معدل النمو السكانى من ٣,١ فى المائة فى الستينات إلى ١,٩ فى المائة فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ ، وانخفض معدل الخصوبة الإجمالى من ٦,٣ طفل فى ١٩٦٥ إلى ٢,٥ طفل فى ١٩٨٩ . كما قد يكون لتنظيم الأسرة ، آثار إضافية أيضا على فرص بقاء الطفل بتحسين صحة الأم أو زيادة الموارد المتاحة لكل طفل . وقد بينت الدراسات أن مضاعفة نصيب الفرد من المصروفات الحكومية على برامج تنظيم الأسرة فى المناطق الحضرية تؤدى إلى إنقاص وفيات الأطفال بنسبة ٣ فى المائة فى كولومبيا ، وإن زيادة مقدارها ٢٠ فى المائة فى نسبة القرى التى توجد بها عيادات لتنظيم الأسرة تؤدى إلى إنقاص وفيات الأطفال بأكثر من ٤ فى المائة فى الهند .

وكان استخدام وسائل منع الحمل فى أدنى مستوياته والخصوبة فى أعلى معدلاتها فى إفريقيا جنوب الصحراء . ومن الأسباب القاهرة لمحاولة إبطاء النمو السكانى فى هذه المنطقة ، التكلفة المرتفعة بالفعل لتوفير الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الأساسى ، وهما خدمتان لا يتعين الاستمرار فيهما فحسب بل يتعين تحسينهما بصورة كبيرة أيضا . غير أن اتجاهات النمو السكانى فى إفريقيا ليست مفهومة فهما سليما . وقد عزى انخفاض نسبة استخدام وسائل منع الحمل إلى الجهل : فعدد من سمعن عن وسيلة لمنع الحمل من النساء الإفريقيات لا يتجاوز النصف بالمقارنة بنسبة ٨٥ - ٩٥ فى المائة فى المناطق الأخرى . ولكن الأدلة تبين أيضا أن المرأة الإفريقية ، فى المتوسط ، ترغب فى أسرة أكبر - يتراوح الأبناء فيها بين ستة وتسعة - مما ترغبه المرأة فى المناطق الأخرى . ويستنتج من ذلك أنه حتى لو توافر المزيد من الخدمات الإعلامية وخدمات تنظيم الأسرة ، فإن ذلك قد لا يحدث فارقا كبيرا . غير أن عمليات المسح الحديثة تبين أن هناك نسبة متزايدة من النساء لا تريد المزيد من الأطفال . ففى السبعينات كان ١٦ فى المائة فقط من نساء كينيا لا يردن إنجاب المزيد من الأطفال وفقا لما جاء فى المسح العالمى للخصوبة ، أما فى ١٩٨٩ فقد قدمت تلك الاجابة ٤٩ فى المائة منهن وفقا لأحدث مسح للسكان والصحة . ويظهر نفس الاتجاه فى البلدان الأخرى . وربما يدل ذلك على أن المنطقة وصلت إلى نقطة التحول الديموغرافى . ولكن مازال الوقت مبكرا للتأكد من ذلك .

تحسين الصحة والتغذية

فى هذا التقرير ، لقيت وفيات الأطفال الرضع ومتوسط العمر المتوقع عند المولد حتى الآن الجانب الأكبر من الاهتمام باعتبارهما مقياسين للرفاهية الاجتماعية . ويرجع ذلك جزئيا إلى توافر البيانات عنهما . غير أن ذلك ينبغى أن يصرف الانتباه عن الحرمان المزمن وتفشى المرض بين الأطفال الأحياء والكبار . وهناك مهمتان عاجلتان : توفير التغذية لتحسين الحالة الذهنية والبدنية للأطفال والكبار ، وتحسين مكافحة الأمراض وعلاجها .

يؤثر نقص التغذية وعدم توافر الحد الأدنى من المغذيات النذرة على أكثر من بليون إنسان ممن يعيشون فى ظل الفقر فى البلدان النامية ، وقد اقترن نقص المغذيات النذرة فى الرضع والأطفال قبل سن البلوغ بتوقف النمو والتخلف العقلى وعدم القدرة على التحصيل ، وهو يحدث بين الكبار زيادة فى تواتر المرض وضعف الأداء فى العمل . وقد جربت المناهج الوقائية والعلاجية لمواجهة هذه المشكلة .

وتتباين التقنية الأفضل تبعا للظروف ولكن أحد الدروس المستفادة هو أن التوعية بشأن التغذية لها أهميتها . وكان التقاعس عن توعية الجمهور أحد الأسباب الأساسية لفشل برامج تحسين التغذية فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية . والدرس الثانى هو أن المبادرات المتعلقة بالتغذية يمكن أن تقوم بها كل الأنواع من مختلف المؤسسات . فيمكن مثلا استخدام المدارس لتوصيل المغذيات النذرة إلى الأطفال وكذلك إلى المجتمع المحلى فى عمومه .

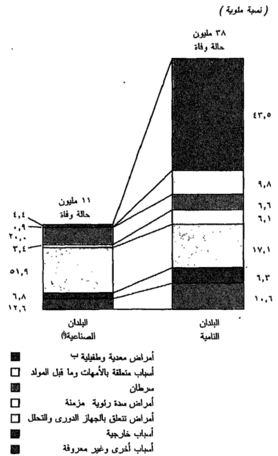
وتتباين أيضا الوسائل الملائمة لمعالجة المرض والوقاية منه من حالة إلى أخرى . وفى البلدان النامية كمجموعة تمثل الأمراض المعدية والطفيلية ما يقرب من نصف أسباب الوفيات ، وتكاد تكون كل حالاتها بين الأطفال دون الخامسة من عمرهم . أما فى البلدان الصناعية فإن أمراض الدورة الدموية والشيخوخة هى الأسباب الرئيسية للوفاة ، إذ يمثل أكثر من نصف مجموع الوفيات (الشكل ٣ ـ ٥) . ولكن عندما يظهر مرض جديد مثل الإيدز فإن هذه الأنماط يمكن أن تتغير تغيرا مثيرا (الإطار ٣ ـ ٥) .

وفيما بين البلدان النامية ، تتباين الصورة الوبائية تباينا واسعا ـ بسبب الاختلاف فى مستوى الجهود الحكومية التى بذل لمكافحة الأمراض المعدية ، واختلاف معدلات الخصوبة وكثير من العوامل الأخرى التى تتغير تبعا لها أخطار شتى الأمراض . فعلى سبيل المثال فإن الصورة فى البرازيل والصين وجمهورية كوريا تزداد اقترابا من الصورة فى البلدان الصناعية الأكثر ثراء . ففى البرازيل اقترن التحضر والتصنيع السريع خلال السبعينات بزيادة فى عدد الوفيات المرتبطة بحوادث المرور والإصابات الصناعية ، وأصبحت أمراض القلب والأوعية الدموية هى السبب الأساسى المفضى إلى الوفاة وتمثل ثلث مجموع الوفيات فى البلد بأسره ، ونسبة أعلى من ذلك فى المناطق الحضرية . وفى الصين ، تعرض الصناعات السكان لتلوث بيئى شديد . وفى بعض أنحاء البلد أصبح التعرض للرصاص والغبار يبلغ من ٦٠ إلى ٨٠ ضعف الحدود القصوى المسموح بها ، ويبلغ تركيز الزئبق فى الهواء ١٢ ضعف الحد الاقصى ، وبلغ التلوث الناجم عن الضوضاء درجة أدت إلى فقد السمع بين العمال . وفى كوريا أدى النمو الصناعى والتحضر السريع أيضا إلى تغيير أساليب الحياة وتحولات فى صورة الأمراض الوبائية . وكانت أسباب الوفاة الرئيسية فى الثمانينات هى السرطان وأمراض القلب والذبحة الصدرية والإصابات الناتجة عن الحوادث وأعمال العنف . وكانت هذه الأسباب تمثل ٦٠ فى المائة فى ١٩٨٧ .

ما هى أفضل وسيلة لتحسين الرعاية الصحية فى البلدان النامية ؟ وعلى الأخص كم ينبغى أن ينفق على أعمال الوقاية وكم ينفق على العلاج ؟ تقدر منظمة الصحة العالمية ومنظمة رعاية الطفولة (اليونيسيف) أن ما يقرب من ٤٣ فى المائة من الـ ١٤,٦ مليون طفل الذين يموتون فى كل سنة يمكن إنقاذهم عن طريق التطعيم (بتكلفة تبلغ فى المتوسط ١٣

شكل ٣ ـ ٥ توزيع الوفيات حسب أسبابها ، نحو ١٩٨٥

(نسبة مئوية)



ملاحظة : البيانات الواردة عن ١٩٨٥ أو أقرب سنة ، حسب توافرها حسب البلدان .

(أ) بما فى ذلك بلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفياتى .

(ب) تتضمن الأمراض المعدية والطفيلية فى البلدان النامية أمراض الاسهال (١٣,٢ فى المائة) ، السل (٧,٤ فى المائة أمراض الجهاز التنفسى الحادة (١٩,٥ فى المائة) وأمراض أخرى (٣,٤ فى المائة) .

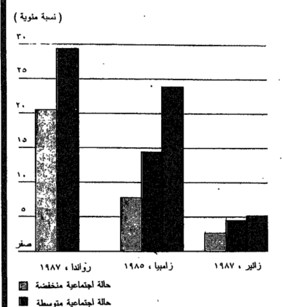
المصدر : لوبيز ، على وشك الصدور .

الإطار ٣ ـ ٥ الإيدز فى البلدان النامية

مرض متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) هو مرض مميت يصيب الشخص البالغ بعد مرور من ثمانى الى عشر سنوات فى المتوسط من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية . ومنذ عام ١٩٨٥ ارتفع عدد المصابين بهذا الفيروس فى مختلف أنحاء العالم من ٢,٥ مليون الى ما بين ٨ و ١٠ ملايين ، وفى افريقيا من ١,٥ مليون الى نحو ٥,٥ مليون . وبحلول عام ٢٠٠٠ تقدر منظمة الصحة العالمية أن من ٢٥ الى ٣٠ مليون شخص بالغ فى كل أنحاء العالم سيكونون قد أصيبوا بالفيروس . وقد ارتفعت حصة البلدان النامية من ٥٠ فى المائة فى ١٩٨٥ الى ٦٦ فى المائة حاليا ، ومن المتوقع أن تزيد الى ٧٥ فى المائة فى سنة ٢٠٠٠ والى ٨٠ ـ ٩٠ فى المائة بحلول عام ٢٠١٠ . ووصلت معدلات الاصابة بين الكبار فى العديد من المدن العواصم الافريقية الكبيرة ، بل وفى بعض المناطق الريفية ، الى ٢٥ فى المائة ، والمتوقع أن تصل الى هذا المستوى فى المدن الأخرى خلال السنوات العشر القادمة . ولما كانت كل زيادة بنسبة ١٠ فى المائة فى معدلات الإصابة تؤدى الى زيادة الوفيات سنويا بما لا يقل عن ٥ فى الألف ، فإن مستويات وفيات الكبار التى كانت مرتفعة فى السابق وصلت الى ثلاثة أو أربعة أضعاف فى تلك المناطق . أما فى خارج افريقيا فيبدو أن العدوى تنتشر بأكبر قدر من السرعة فى آسيا .

وهذه المأساة الانسانية تفرض عبئا يمكن أن يشل شعوب افريقيا واقتصاداتها ، وأنظمتها الصحية التي لا تكاد تفى بأعبائها الحالية . إنها كارثة انسانية واقتصادية ذات أبعاد مذهلة. فالعدوى تصيب الكبار وهم فى مقتبل العمر ، بالاضافة الى ثلث مجموع الأطفال الذين تلدهم أمهات مصابات . وبحلول عام ١٩٩٢ يتوقع أن يصل مجموع عدد الأطفال المصابين فى افريقيا وحدها الى مليون شخص ، وسوف يصبح عديدون غيرهم يتامى . وعلى خلاف الملاريا وغيرها من أسباب زيادة وفيات الكبار فى البلدان النامية . فان الإيدز لا يحجم عن إصابة الصفوة . ففى بعض مدن افريقيا ، يلاحظ أن العاملين الأرقى تعليما والأكثر إنتاجا ، يصابون بالعدوى بأعداد كبيرة لا تتناسب مع عددهم (شكل الإطار ٣ ـ ٥) ، ولذا فالأرجح أن يكون لهذا الوباء أثره الملموس ، والذى قد يكون كبيرا ، على نمو دخل الفرد والرفاهية الاجتماعية لسنوات طويلة قادمة . وفوق ذلك فإن مرضى الإيدز الذين سيواتيهم الحظ ويدخلون المستشفيات سوف يشغلون أماكن يحرمون منها غيرهم ، ممن قد تكون حالتهم قابلة للشفاء لولا هذا الوضع . ويحتاج هؤلاء المرضى الى إقامة طويلة فى المستشفيات وأدوية غالية الثمن ، ووقت غير قليل من الاخصائيين والموظفين المدربين . وفى بعض عواصم افريقيا الوسطى أصبح أكثر من ٥٠ فى المائة ممن يدخلون المستشفيات الآن هم من مرضى الايدز . وكذلك قدرت التكاليف المباشرة للعلاج بأرقام عالية تتراوح بين ٧٨ و ٩٣٢ فى المائة من نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى زائير وبين ٣٦ و٢١٨ فى المائة من نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى تنزانيا ، ويتوقف ذلك على نوع العلاج المستخدم .

شكل الاطار ٣ ـ ٥ معدل الاصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة والحالة الاجتماعية الاقتصادية فى عينات حضرية منتقاه ، أفريقيا جنوب الصحراء



ملاحظة : للاطلاع على تعريفات الحالة الاجتماعية الاقتصادية والعينات المستخدمة ، انظر القسم المتعلق بالايدز في الفصل الثالث فى الملاحظة التقنية فى نهاية النص الرئيسى .
المصادر : بوجنغو وآخرون ١٩٨٧ ؛ ميلبى ونيسلساني وبايلاى ١٩٨٦ ؛ ونديلو ١٩٨٨ .

دولارا للطفل) أو بواسطة التدخلات قليلة التكلفة مثل معالجة الجفاف بمحاليل تؤخذ بالفم (بتكلفة تبلغ من ٢ إلى ٣ دولارات للطفل فى السنة) . وقد أجرى البنك الدولى مؤخرا دراسة (قام بها جيمسون وموزلى ، على وشك الصدور) وضع فيها بالترتيب مختلف السياسات تبعا لحجم العائد بالنسبة للتكلفة (على أساس التكلفة السنوية لكل حياة تتمتع بالصحة يتم انقاذها) . ومن النتائج المستخلصة منها أن برامج التحصين ضد الحصبة وبرامج إنقاص الوفيات السابقة على الولادة تأتى فى مكان متقدم من حيث ارتفاع العائد مقابل التكاليف . وبهذه المقاييس فإن سنة إضافية من

الحياة المتسمة بالصحة لا تتكلف أكثر من خمسة دولارات . غير أن التوازن السليم بين الإنفاق على الرعاية الوقائية والإنفاق على الرعاية العلاجية لا يتوقف على التكلفة فقط ، بل يتوقف أيضا على النطاق الذى يمكن الوصول إليه . وبوجه عام ، يتم إهمال تحسين الصحة والوقاية من المرض لصالح العلاج باهظ التكاليف والذى لا يصل إلا إلى عدد قليل نسبيا ، وكثيرا ما يكون غير فعال كما فى حالة كثير من أنواع السرطان . ومازالت برامج التحصين جديرة بالأولوية فى بلدان الدخل المنخفض . كما أن برامج تنظيم الأسرة ، والتوعية الغذائية واستكمال الأغذية بما ينقصها ، ورعاية الأمهات قبل الولادة تدابير ذات عائد مرتفع مقابل التكلفة . إلا أنه بعد الوفاء بهذه الاحتياجات ، يصبح القول بأن لبرامج الوقاية الأسبقية على برامج العلاج أضعف من ذى قبل . فقد ثبت مثلا أن برامج علاج الدرن الرئوى لها عائدها المرتفع مقابل التكلفة .

بناء القدرة التقنية

بناء وتعزيز القدرة التقنية - أى قدرة الناس على استخدام أشكال التكنولوجيا الجديدة والقائمة - ضروريان للنمو الاقتصادى . ومن التغيرات التكنولوجية الكبيرة التى طرأت على مواقع العمل فى السنوات الأخيرة ، استخدام أجهزة الكومبيوتر ، حتى فى الأعمال التى كان يعتقد عادة أنها تحتاج إلى مهارة أقل . ولهذا التغيير آثاره العميقة على الاحتياج إلى التعليم . فهو يتطلب التعليم فى المقام الأول عن طريق الرموز بدلا من الملاحظة البصرية ، ويتطلب أساليب حل المشكلات فى الحالات الدينامية . ولتلبية هذه الحاجات تستطيع الحكومة أن تقوم بدورين : توسيع وتحسين نوعية التعليم الابتدائى والثانوى ، وإيجاد الحوافز لزيادة العرض والطلب على التدريب التقنى المتخصص .

والمتوقع أن يتمكن الكثير من البلدان النامية من تحقيق التعليم الابتدائى الشامل بحلول عام ٢٠٠٠ . ولكن ينبغى تحسين نوعية التعليم حتى يصبح لهذا التوسع فى الالتحاق بالمدارس جدواه الحقيقية . فنسبة كبيرة من التلاميذ الذين يستكملون التعليم الابتدائى فى البلدان ذات الدخل المنخفض يفشلون فى الوصول إلى مستويات الإنجاز الوطنية أو الدولية فى الرياضيات والعلوم والقراءة . كما أن البلدان الصناعية يتعين عليها هى أيضا أن تعمل على تحسين وتحديث أنظمتها التعليمية باستمرار ، نظرا لأن التغييرات السريعة فى التكنولوجيا تجعل الفشل فى التعليم أكثر تكلفة . وقد عزى الانخفاض المفترض فى قدرة الصناعة الأمريكية على المنافسة إلى الانخفاض فى نوعية الإعداد التقنى للتلاميذ بالقياس إلى البلدان الصناعية الأخرى . وتبين من مسح أجرى فى ١٩٨٦ على الكبار البالغين من العمر ٢١ - ٢٥ سنة أن ٢٠ فى المائة منهم لم يصلوا إلى مستوى الصف الثامن من القراءة ، وفى حين أن الاشتراطات اللازمه لكثير من الوظائف تتطلب مهارات الصف العاشر إلى الثانى عشر . ورغم أن ١ فى المائة عجزوا عن أداء عمليات حسابية بسيطة ، فإن ٣٥ فى المائة عجزوا عن الإجابة عن أسئلة تتطلب حل مسائل كمية بسيطة .

وفيما عدا الأساسيات ، ما هى القاعدة التعليمية السليمة المناسبة للنمو الاقتصادى السريع ؟ فى البلدان النامية ذات الدخل المتوسط الأدنى ، حيث يقوم العمال بالفعل بتجميع الأجهزة الالكترونية للأسواق الدولية ، يقتضى الأمر تغيير المهارات المطلوبة تغيرا سريعا مع تحول أنماط التجارة والتوظف ، ومع تقدم التكنولوجيا . وستكون المهارات الإدارية والمهارات التقنية المتقدمة حاسمة فى الاستفادة بالفرص الجديدة والتكنولوجيات الجديدة . وستكون هناك حاجات مختلفة للبلدان المصنعه حديثا وذات التوجه نحو التصدير - ولاسيما التجديد التكنولوجى المحلى للحفاظ على قدرتها على المنافسة . وسوف يتطلب ذلك الاستثمار فى البحث والتطوير ، ولكنه سيتوقف أيضا على الوصول إلى مستويات أعلى فى التعليم العام . وقد يكون هناك تعارض بين أهداف توفير قاعدة أعرض فى تعليم المشتغلين بالعلم والتكنولوجيا ، والتخصص فى مجالات معينة من الدراسة . وعلى الأخص ، حيثما يكون عدد العلماء والتقنيين قليلا ربما يكون التخصص سابقا لأوانه . كما أن للبحث العلمى أهميته فى المدى الطويل ، ولكنه يجب أن يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنتاج فى المصانع إذا أريد أن يكون له أثر ملموس ومباشر على الانتاجية .

ويظهر من التقديرات المتعلقة بالعائد الاجتماعى للاستثمار فى التعليم أن أقوى مبرر للدعم الحكومى للتعليم هو أن هذا يلبى هدف توفير المساواة وكذلك هدف رفع الإنتاجية وذلك عند المستوى الابتدائى فى البلدان ذات الدخل المنخفض . وليس معنى هذه النتائج أن الاستثمارات فى التعليم العالى ليست لها أهميتها ، فالأشخاص المتعلمون والحاصلون على تدريب جيد يمكن أن يوفروا القيادة اللازمه فى الزراعة ، وفى القطاع الصناعى الناشىء ، وفى الحكومة . غير أن التكلفة العامة لهذه الاستثمارات قد تكون مرتفعة للغاية خاصة عندما تستنزف الموارد من التعليم الابتدائى وغيره من الخدمات الاجتماعية الأساسية والتى

لا غنى لها عن الدعم الحكومى . وعلى الحكومات أن تكون أكثر انتقائية فى اختيارها لذلك المستوى من التعليم أو التدريب الذى تعمل على تحسينه ، وفى تحديد التكاليف التى تتحملها (المواد الأكاديمية مثلا بدلا من تكاليف إقامة الطلاب) والفئات التى تقوم بدعمها .

الإقلال من الفقر

يعيش فى العالم النامى اليوم أكثر من بليون شخص فى فقر . وقد خلص تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠ إلى أن هذا العدد يمكن أن يقل باتباع استراتيجية تشمل كلا من النمو الاقتصادى المعتمد على كثافة اليد العاملة ، والإنفاق الاجتماعى المتسم بالكفاءة . والنمو الاقتصادى ضرورة لابد منها للإقلال من الفقر ، ولكن التجربة أثبتت أنه لا يكفى . والمصروفات الاجتماعية على الرعاية الصحية والتعليم تزيد من الفرص المتاحة للفقراء . ولكنها أيضا ليست كافية . وحتى فى البلدان التى تحسنت فيها مؤشرات الرفاهية الاجتماعية الأساسية ، مازالت هناك شرائح من المجتمع لا تصل اليها الخدمات بدرجة كافية . ففى البرازيل لا يصل أكثر من ١٠ فى المائة من الرضع المولودين فى المنطقة الشمالية الشرقية إلى عيد ميلادهم الأول ، وهو معدل لوفيات الأطفال أعلى من مثيله فى كثير من بلدان أفريقيا وآسيا . وفى بيرو يزيد معدل الوفيات الأطفال الرضع فى محافظات الإنديز خمسة أضعاف أو أكثر عن المعدل فى ليما . والمشكلات الصحية للإناث حادة بشكل استثنائى فى باكستان وبنغلاديش وبوتان ونيبال . ومتوسط العمر المتوقع عند المولد بين الفتيات فى هذه البلاد أقل من متوسطه بين الفتيان ، فى حين تعيش النساء فى البلدان الأخرى منخفضة الدخل حياة اطول من الرجال . والوضع فى هذه البلدان مختلف لأن الأسر تنفق فيها على الأبناء أكثر مما تنفق على البنات .

وهناك حاجة إلى شبكات للأمان لحماية أشد الفئات تعرضا للمخاطر : العاطلون والمعوقون والمسنون والنساء (فى كثير من لأحيان) ممن لا تتوافر لهم فرصة الوصول إلى البرامج العامة المرتبطة بالتوظف ، والفقراء الذين يعانون أكثر من غيرهم فى أوقات الشدة . ويؤدى ضمان الأمن الغذائى عن طريق دعم اسعار الأغذية ، أو مقننات الحصص الغذائية ، أو وضع برامج لاستكمال الأغذية ، إلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية ، بشرط أن تكون التدابير موجهة بعناية إلى مستحقيها . وتوفر البرامج الموجهة بعناية لتعزيز دخل المسنين أو المرضى ، شبكات الأمان للأشخاص الذين يصعب الوصول اليهم بدونها . وتتولى برامج التوظيف العام ، مثل البرامج المطبقة فى بلدان جنوبى آسيا ، إقامة وصيانة البنية الأساسية التى يمكن أن يستفيد منها الفقراء ، فى نفس الوقت الذى تحمى فيه دخلهم أثناء نوبات البطالة .

سياسة عامة

أعلنت ملكة ترافنكور ، التى أصبحت الآن ولاية كيرالا فى الهند ، فى عام ١٨١٧ ، أن « الولاية سوف تتحمل كامل تكاليف تعليم شعبها حتى لا يقع أى تأخير فى انتشار التنوير بينهم ، وأنهم سوف يصبحون عن طريق نشر التعليم ، رعايا أفضل وموظفين مدنيين أكفأ » . وتوافق معظم الحكومات على أن السياسة العامة هى التى يجب أن تلعب الدور الرئيسى لا فى التعليم وحده بل فى الخدمات الاجتماعية عموما . وليس المهم هو كم المصروفات العامة وحده ، بل نوعيتها أيضا . فالى أى مدى نجحت السياسات العامة فى هذه المجالات خلال العقود القريبة الأخيرة ؟ .

لقد تم تقييم الارتباط بين نمو الدخل والإنفاق الحكومى وبين المؤشرات الاجتماعية من أجل هذا التقرير باستخدام بيانات من بلدان مختلفة وباستخدام سلاسل زمنية. وكان هناك تسليم كامل بحدود نوعية البيانات وعمليات التحليل الاجمالى . ومع هذين التحفظين ، تبين أن نمو الدخل وليس الانفاق الحكومى هو الذى يفسر التحسن فى بقاء الأطفال الرضع والالتحاق بالمدارس الثانوية فى البلدان الصناعية . وليس فى ذلك ما يدعو إلى الدهشة . فقد حققت هذه البلدان مستويات عالية بالفعل فى هذين المؤشرين بحلول عام ١٩٦٠ ، ولذا كانت التغييرات التى طرأت على الإنفاق الاجتماعى لديها منذ ذلك الحين موجهة إلى أهداف أخرى . إلا أن النتائج المتعلقة بالبلدان النامية كانت مختلطة . فوفقا لأحد النماذج تؤدى زيادة الانفاق الصحى بنسبة ١٠ فى المائة إلى إنقاص وفيات الأطفال بنسبة ٠,٨ فى المائة ، كما تؤدى زيادة الدخل بنسبة ١٠ فى المائة إلى إنقاص وفيات الأطفال بنسبة ١,١ فى المائة . وباستخدام نموذج مختلف لا يبقى غير تأثير الدخل باعتباره الأمر الهام من الناحية الإحصائية . فزيادة بنسبة ١٠ فى المائة فى دخل الفرد تقترن بانخفاض بنسبة ٠,٥ فى المائة فى وفيات الأطفال . ووجدت نتائج مختلطة بالمثل فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس الثانوية (أنظر ما يتعلق بالفصل الثالث فى الجزء الخاص

بالنفقات العامة فى الملاحظات التقنية فى نهاية النص الأصلى) .

وفى البلدان التى ترتفع فيها وفيات الأطفال الرضع ، تؤدى زيادة نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة العامة بمقدار دولار واحد إلى إنقاص معدل وفيات الأطفال بنسبة ١٦ فى الألف ، إذا استخدمت المصروفات الحكومية بضعف كفاءتها الحالية . ويلاحظ أن متوسط نصيب الفرد فى الإنفاق على الأغراض الصحية فى هذه البلدان منخفض للغاية بالقياس إلى المتوسط فى البلدان ذات الوفيات المنخفضة (نحو دولار واحد للفرد بالمقارنة بما يقرب من ٢٠ دولار) . وعلى ذلك فان زيادة كبيرة فى النسبة المئوية ستترجم إلى زيادة متواضعة فى النقود - ولكن سيكون لها أثر كبير على معدلات الوفيات .

وقد نجح الكثير من البرامج التى أجيد تصميمها وتوجيهها - وليس من الضرورى أن تكون مما يُحدث استنزافا شديدا للموارد العامة - ففى القطاع الصحى ، أدى القضاء على سوء التغذية وتوفير المرافق الصحية بصورة أكبر إلى انقاص معدلات الوفيات . ففى شيلى انخفضت وفيات الأطفال الرضع من ١٢٠ فى الألف فى الستينات إلى ١٩ فى الألف فى ١٩٨٩ ، وانخفضت النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من ٣٧ إلى ٧,٥ فى المائة . وقد أسهمت فى هذا التقدم المطرد البرامج الغذائية للأطفال والأمهات الحوامل وكذلك التحسن فى البنية الأساسية للرعاية الصحية الأولية . وحققت الصين انخفاضا ملموسا فى وفيات الأطفال من معدل يقدر بـ ٢٦٥ فى الألف فى ١٩٥٠ إلى ٤٤ فى الألف فى ١٩٨١ (أحمد و وانغ ١٩٩١) ، وهو انخفاض يعزى إلى استراتيجية عريضة تعتمد على التمويل الحكومى للوقاية من الأمراض ، اقترنت بالرعاية الأولية المتاحة وقليلة التكلفة ، بالإضافة إلى نمو الدخل . ولم يكن فى الوسع تفسير انخفاض معدلات الوفيات فى ولاية كيرالا عنها فى ولاية البنغال الغربية المكافئة لها فى الكثافة السكانية فى الهند الفرق فى دخل الفرد فى كل منها ، أو بتوزيع الدخل والأصول ، أو بمدى التصنيع أو التحضر . ولكن يبدو أنها تعزى فعلا إلى التوزيع الأوسع والاستخدام الأوفى للمرافق الصحية فى المناطق الريفية بكيرالا . وقد تبين من دراسة أخرى أن ٧٣ فى المائة من الانخفاض فى وفيات الأطفال الرضع فى كوستاريكا خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٠ يمكن أن يفسره التوافر الأكبر لمرافق الرعاية الأولية (البرامج الصحية فى الريف وفى المجتمعات المحلية وحملات التطعيم) والرعاية الثانوية (مثل العيادات) بعد مراعاة الأثر المترتب على نمو الدخل .

وبالمثل فى مجال التعليم نجح برنامج فى المكسيك لإعادة تدريب العاملين فى الثمانينات ، فى رفع مهارات عشرات الآلاف من العمال مما زاد إنتاجيتهم وخفف من حدة الفقر بينهم . وفى الحملة التى قامت بها بيرو للتوسع فى القبول بالتعليم الابتدائى منذ الخمسينات لعبت البرامج الحكومية دورا أساسيا فى إنشاء المزيد من المدارس فى المناطق الريفية وزيادة توفير الكتب الدراسية . وكان من أثر ذلك أن ضاقت الفجوة فى فرصة الحصول على التعليم بين المقيمين فى الريف والحضر .

وحيثما يكون هناك مبرر لزيادة الإنفاق العام يجب أن تكون هذه النفقات أفضل توجيها من أجل الوصول لمستحقيها . فالإنفاق الحكومى لا يكون دائما متسما بالكفاءة أو الإنصاف . وكثير من البلدان تنفق من ميزانية تعليمها حصة غير متناسبة على التعليم العالى ، الذى يستفيد منه الطلبة من فئات الدخل الأعلى بدرجة أكبر . ففى أوروغواى والجمهورية الدومينيكية وشيلى وكوستاريكا حصل خمس السكان الأعلى دخلا على أكثر من نصف الدعم الذى توفره الحكومة للتعليم العالى ، بينما لم يحصل الخمس الأدنى دخلا إلا على أقل من العشر ، وفى بابواغينيا الجديدة وبنغلاديش ونيبال والهند حصل الـ ١٠ فى المائة الأرقى تعليما على أكثر من نصف ما انفقته الحكومة على التعليم . وفى بنغلاديش وهى أسوا الحالات ، حصلت الـ ١٠ فى المائة العليا على ٧٢ فى المائة من ميزانية التعليم .

وفى مجال الصحة ، فإن تركيز الاهتمام علــى المستشفيات وغيرها من أنواع الرعاية العلاجية باهظة التكاليف ، بدلا من الرعاية الوقائية قليلة التكاليف ، يعنى عدم حدوث تقدم كبير فى مؤشرات الصحة الأساسية . والإنفاق الحكومى على الرعاية فى المستشفيات مرتفع فى البرازيل ، حيث كان يمثل ٧٨ فى المائة من إجمالى المصروفات على الصحة فى ١٩٨٦ ، بالمقارنة بالإنفاق على التحصين ورعاية الامهات قبل الولادة ومكافحة الأمراض المعدية . ومعدل وفيات الأطفال الرضع فى كوت ديفوار أعلى منه فى البلدان الأخرى فى المنطقة المماثلة أو الأقل فى مستوى الدخل وذات الميزانيات الصحية الأصغر . وقد عزى هذا أيضا الى تركيز اهتمامها على الرعاية فى المستشفيات التى تجتذب الموارد بعيدا عن

مرافق الرعاية الأولية الريفية التى تعانى من نقص العاملين والافتقار الى المستلزمات الضرورية ، والتى غالبا ما لا يتوافر الإشراف عليها .

وتثبت الأدلة أيضا أن كثيرا من البرامج كانت بلا فاعلية . فعلى الرغم من الزيادة الملحوظة فى الالتحاق بالمدارس الابتدائية ، فشلت نسبة كبيرة من التلاميذ فى التعليم الوظيفى للكبار ، ومعرفة مبادىء القراءة والكتابة والحساب . وغالبا ما يعزى ذلك الى ضعف إعداد المعلمين والنقص فى مواد التعليم . وقد تبين من دراسة أجريت فى أندونيسيا أن المدرس المتوسط فى المدارس الابتدائية لا يجيد أكثر من ٤٥ فى المائة من المادة التى يقوم بتدريسها فى العلوم ، وأن معلومات معظم الكتب المدرسية بالية . ومرافق الصحة العامة فى بعض البلدان مستخدمة بأقل من طاقتها حتى فى المناطق التى ترتفع فيها معدلات الوفيات وتفشى الأمراض . وعزى الانخفاض فى المترددين على العيادات الخارجية فى غانا إلى العجز فى الأدوية الأساسية وغيرها من الاحتياجات الطبية أو الى تردى الروح المعنوية بين العاملين الناشىء عن نقص الأجور الحقيقية . وكثيرا ما تغدو الاستثمارات الرأسمالية فى القطاعات الاجتماعية بغير فاعلية ، نتيجة لعدم توفير الإنفاق الجارى على المستلزمات التى لا غنى عنها . ويبدو فى كثير من الأحيان أن الحكومات تعجز عن تحديد المعايير ومتابعة الجودة وتوجيه المشاريع إلى مستحقيها تحديدا دقيقا .

توفير الموارد

تعرضت البرامج الاجتماعية لضغوط مالية شديدة خلال العقد الماضى . والمتوسطات الاقليمية تخفى هذه الحقيقة ، فهى تكشف عن ارتفاع حصة التعليم والصحة من المصروفات ، أو على الأقل بقائها على حالها ، بالقياس الى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (الجدول ٣ ـ ٣) . ولكن يلاحظ فيما يقرب من نصف عدد البلدان التى تتوافر بشأنها البيانات ، أن المصروفات الحكومية على التعليم والصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى انخفضت بين سنتى ١٩٨٠ و١٩٨٥ . وفى البلدان القليلة التى تتوافر عن نفقاتها بيانات أقرب عهدا كان الانخفاض أكبر من ذلك بعد عام ١٩٨٥ ، مما يعنى فى كثير من الحالات انخفاض مستوى توفير الخدمات . وإن لم يكن ذلك دائما : فقد انخفض الإنفاق على الصحة مثلا فى شيلى خلال فترة التصحيح الاقتصادى الكلى الصعبة ، ولكن نصيب الفرد الحقيقى من الموارد المخصصة للرعاية الصحية الأساسية والتغذية للفرد ، ارتفع .

وكثيرا ما يكون من المفيد حماية بعض البرامج الاجتماعية من الضغوط الاقتصادية قصيرة الأجل لصالح الاستثمارات طويلة الأجل فى الرفاهية الاجتماعية . إلا أنه ليس من الضرورى أن يقتصر دور الدولة على التمويل وتوفير الخدمات ، فهى تستطيع ـ بفرض معايير لتوفير الخدمة والإلزام بها ، وعن طريق الوسائل الأخرى للتأثير

الجدول ٣ ـ ٣ المصروفات الحكومية على التعليم والصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى ، ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥

الإقليم أو المجموعة	التعليم ١٩٧٥	التعليم ١٩٨٠	التعليم ١٩٨٥	عدد البلدان التى تتناقص فيها المصروفات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥(أ)		الصحة ١٩٧٥	الصحة ١٩٨٠	الصحة ١٩٨٥	عدد البلدان التى تتناقص فيها المصروفات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥(أ)	
البلدان الصناعية	٦,٠	٥,٩	٥,٥	١٢	(٢١)	٣,٣	٣,٤	٤,٠	٨	(١٨)
غرب ووسط آسيا	٣,٩	٤,١	٤,٤	٤	(١٣)	١,١	١,١	١,٤	٥	(٨)
جنوب آسيا	٢,٠	٢,٤	٣,١	صفر	(٤)	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٢	(٤)
شرق آسيا	٢,٨	٢,٩	٣,١	صفر	(٩)	٠,٩	٠,٩	١,٠	٢	(٦)
شمال أفريقيا	٦,٠	٥,٧	٦,٩	١	(٥)	١,٥	١,٥	١,٤	٢	(٣)
أفريقيا جنوب الصحراء	٤,٢	٤,٦	٥,٠	١٣	(٢٣)	١,١	١,٣	١,٢	٦	(١٠)
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى	٤,٢	٤,٦	٤,٤	١٣	(٢٤)	١,٧	٢,٣	٢,٢	٥	(١٣)
أوروبا الشرقية	٤,٩	٤,٨	٤,٧	٤	(٧)	٠٠	٠,٩	١,١	١	(٢)
المجموع				٤٧	(١٠٦)				٣١	(٦٤)

ملحوظة : وضع عدد البلدان التى تتوافر عنها بيانات عن السنوات ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ بين قوسين . ولأغراض المقارنة بين البلدان أخذت البيانات من الحسابات الموحدة فى الميزانية فقط ، ولم تدرج البلدان التى لا تقدم بيانات إلا عن المصروفات فى ميزانية الحكومة المركزية . ولم ترد تقارير عن الإنفاق الحكومى على الأغراض الاجتماعية قبل ١٩٧٥ إلا من عدد أقل بكثير من البلدان ولذا فلم تدرج فى الجدول .

أ ـ عدد البلدان التى نقصت فيها المصروفات الحكومية على التعليم (أو الصحة) كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ .

المصادر : بيانات صندوق النقد الدولى ؛ وبيانات اليونسكو .

فى القطاع الخاص - أن توسع دورها حتى فى ضوء تضييق اعتمادات الميزانية . وبالنسبة لبعض الخدمات التى توفرها الحكومة قد يكون من المفيد أن يدفع المستفيدون أتعابا عنها . وهناك خدمات أخرى يمكن فى الغالب أن يوفرها القطاع الخاص ، وإن كان من واجب الحكومة أن تنشىء شبكات للأمان من أجل الفقراء . ومن شأن هذه التدابير أن تصون الاعتمادات الحكومية الشحيحة ، وأن تشجع الكفاءة فى الوقت ذاته .

خطط تمويل بديلة . يوجد الآن بالفعل لدى معظم البلدان النامية نظام للرعاية الصحية الخاصة على أساس دفع رسم عن الخدمة . وعلى ذلك فمن الممكن إدخال عناصر استرداد التكاليف فى الأنظمة الصحية العامة . وكانت حصة الحكومة فى إجمالى النفقات فى القطاعات الاجتماعية حصة كبيرة ولا سيما فى التعليم، ولكن الأسر كانت تتحمل أيضا جزءا من التكاليف (الجدول ٣ - ٤) . ففى جمهورية كوريا مثلا كان الإنفاق على الصحة العامة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى آخذا فى الزيادة ، ولكن دور الحكومة ما زال ضئيلا بالمقارنة بدور القطاع الخاص . وتركز الحكومة جهودها على الرعاية الوقائية لسكان الريف والفقراء . وقد زادت الرسوم التى يدفعها المستفيدون عندما اتسعت مظلة التأمين وزادت الشركات من الدعم الذى توفره للرعاية الصحية للعاملين لديها . وقد حققت زمبابوى منذ عام ١٩٨٠ تقدما ملحوظا فى الرعاية الصحية ، ولا سيما فى المناطق الريفية ، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومى وتوسيع قاعدة التمويل . ومن حيث مصدر التمويل ، كان القطاع الخاص يغطى ٣٥ فى المائة من التكاليف فى ١٩٨٨ (٥٠ فى المائة فى ١٩٨٥ وفقا لبيانات الأمم المتحدة) ويشمل ذلك التكاليف التى تحملها التأمين الخاص والصناعة والمبالغ التى يدفعها المستفيدون . وكان من نتيجة تنوع مقدمى الخدمات ومصادر التمويل أن ازدادت قدرة الحكومة على مواصلة الخدمة على الرغم من الضغوط الاقتصادية (الإطار ٣ - ٦) .

وهناك خيارات أخرى عديدة للتمويل بخلاف دفع رسوم عن الخدمة . ويمكن أن تلعب أنظمة التأمين الصحى دورا مفيدا . ورغم أن التغطية التأمينية الواسعة ليست متاحة فى الوقت الحالى فى معظم البلدان النامية ففى الإمكان تطبيق تأمين صحى محدود . وتبين حالات البرازيل وكوريا والمكسيك أن المجال الذى يغطية التأمين الصحى يمكن أن يتسع بالتدريج - فقد اتسع فى البرازيل والمكسيك من ثلث

الجدول ٣ - ٤ حصة الحكومة فى إجمالى المصروفات على التعليم والصحة

(نسبة مئوية)

البلد والسنة	*التعليم*	*الصحة*
البلدان منخفضة الدخل		
تنزانيا ، ١٩٧٥	..	٥٧,٠
الهند ، ١٩٨٠	٤٥,٤	٢٠,٢
غانا ، ١٩٧٥	..	٦٠,٢
سرى لانكا ، ١٩٨٨	٧٣,١	٤٤,٥
السودان ، ١٩٨٠	..	١٧,٢
سيراليون ، ١٩٨٥	..	٤٠,٥
المتوسط	..	٣٩,٩
البلدان متوسطة الدخل		
زيمبابوى ، ١٩٨٥	٦٩,٠	٥٠,٢
هندوراس ، ١٩٨٥	..	٢١,٢
تايلند ، ١٩٨٨	..	١٣,٦
إكوادور ، ١٩٨٥	..	٢٤,١
كولومبيا ، ١٩٨٥	٧٣,٠	٢٠,٣
بيرو ، ١٩٨٥	..	٢٧,٤
الأردن ، ١٩٨٥	٥٧,٥	٢٧,٠
فيجى ، ١٩٨٥	..	٦٧,٤
مالطة ، ١٩٨٨	٩٤,١	٦٠,٣
فنزويلا ، ١٩٨٠	..	٤٤,٤
جمهورية كوريا ، ١٩٨٨	..	٤,٢
اليونان ، ١٩٨٥	٨٨,٠	٤٤,٦
جمهورية ايران الاسلامية ١٩٨٥	..	٤٣,٣
المتوسط	..	٣٤,٥
المتوسط بالنسبة لستة عشر بلدا مرتفعة الدخل ، منتصف الثمانينات(أ)	*٨٨,٥*	*٥٨,٢*

ملحوظة : تم اختيار البلدان على أساس توافر البيانات . والبيانات تخص سنة ١٩٧٥ أو آخر سنة توافرت البيانات عنها .

أ - أدرجت لأغراض المقارنة .

المصدر : الأمم المتحدة ١٩٩٠ ب .

السكان أو أقل الى ما يقرب من ١٠٠ فى المائة خلال ١٥ - ٢٠ سنة . واتسع فى كوريا من أقل من واحد من عشرة من السكان فى ١٩٧٧ الى ٤٧ فى المائة فى ١٩٨٦ . والكثير من البلدان النامية الأخرى تجرب الآن أشكالا مختلفة من خطط التأمين الصحى الخاصة كوسيلة لتلبية الاحتياجات المقبلة للرعاية الصحية ولا سيما الرعاية العلاجية المكلفة . غير أن هناك مخاوف بشأن المساواة (نظرا لأن هذه الخطط تبدأ عادة فى قطاع التوظف الرسمى) ، ومن أن ترتفع التكاليف بسرعة زائدة (لأنه ليست هناك حوافز تدفع المستفيدين ومن يقدمون الرعاية الصحية الى التوفير) .

وفى مجال التعليم ، قام العديد من البلدان بتشجيع مشاركة المجتمع المحلى ومساندة الآباء فى المستوى الابتدائى . وقد بينت تجربة كوريا فى تشجيع التعليم الابتدائى فى الخمسينات ، أنه ليس من الضرورى أن يؤدى ذلك الى خلق أشكال من عدم التكافؤ . فقد غطى الطلبة والآباء ٧١ فى

الإطار ٣ ـ ٦ دور المعونة الدولية فى القطاعات الاجتماعية

خلال الثمانينات ، نقصت حصة التعليم والصحة فى المعونة الثنائية للبلدان النامية من ١٨ إلى ١٦,٣ فى المائة ، وفى المعونة متعددة الأطراف من ١٤ فى المائة فى ١٩٨٥ إلى ١٢ فى المائة فى ١٩٨٨ . وكان ما يقرب من ١٠ فى المائة من المعونة الثنائية و ٥ فى المائة من المعونة متعددة الأطراف تخصص للتعليم ، مما كان يمثل تمويلا سنويا يبلغ فى المتوسط ٤,٣ مليار دولار . وكان ٥ إلى ٦ فى المائة من المعونة الثنائية و ٨ إلى ٩ فى المائة من المعونة متعددة الأطراف ينفق على برامج الصحة والسكان ، بمتوسط تدفق سنوى يبلغ ٢,٧ مليار دولار (جدول الإطار ٣ ـ ٦) .

وتبين الأدلة أن المعونة لم تخصص للمجالات ذات الأولوية . فقد وجه أكثر من ٩٥ فى المائة من المساعدات التعليمية إلى المستويين الثانوى والأعلى للتعليم بدلا من أن يوجه إلى المستوى الابتدائى . وفوق ذلك فإن الجانب الأكبر من المعونة التى وجهت للتعليم الابتدائى لم يخصص لزيادة المعروض من الموارد الحاسمة للتعليم مثل مواد التعليم وتدريب المعلمين ، وهى التى ثبت أنها أكثر عائدا فى مقابل التكاليف . أما فى البلدان منخفضة الدخل فكان التركيز موجها إلى التوسع الكمى . ومثلت المبانى والأثاث والمعدات ٥٧,٨ فى المائة من مجموع المعونة . ولم يوجه للرعاية الصحية الأولية غير ١,٥ فى المائة من إجمالى المعونة ، ولم يوجه منها غير ١,٣ فى المائة للمساعدة السكانية .

جدول الإطار ٣ ـ ٦ المعونة الدولية للقطاعات الاجتماعية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨

(نسبة مئوية)

مصدر المعونة ونوعها	١٩٨٠ ـ ١٩٨١ (أ)	١٩٨٣ ـ ١٩٨٤	١٩٨٥ ـ ١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
ثنائية (ب)					
التعليم	١٢,٧	١١,٩	١٠,٩	١٠,٦	١١,٠
الصحة والسكان	٥,٥	٥,١٠	٥,٣	٥,٢	٥,٣
المجموع	١٨,٢	١٧,٠	١٦,٢	١٥,٨	١٦,٣
متعددة الأطراف (جـ)					
التعليم	..	..	٥,٠	٤,٣	٤,٣
الصحة والسكان	..	..	٨,٩	٧,٨	٧,٨
المجموع	..	..	١٣,٩	١٢,١	١٢,١

أ ـ البيانات غير متوافرة ١٩٨٢

ب ـ المعونة الثنائية التى تمثل نحو ثلاثة أرباع إجمالى المعونة فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ ، تشمل المعونة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى وهى : استراليا ، المانيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، فنلندا ، السويد ، سويسرا ، كندا ، النرويج ، النمسا ، هولندا ، نيوزيلندا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة .

جـ ـ تشمل المعونة متعددة الأطراف المعونة من منظمات دولية مثل الاتحاد الأوروبى والبنك الدولى والعديد من وكالات الأمم المتحدة .

المصدر : منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ .

المائة من تكاليف إنشاء المدارس وتشغيلها وتكاليف مواد التعليم والنقل ، وقامت الحكومة المركزية والسلطات المحلية بتمويل مرتبات المدرسين وبقية المصاريف . وفى وقت لاحق ، عندما قامت الحكومة المركزية بتمويل حصة أكبر استمرت المصادر المحلية فى توفير نحو ربع تكاليف التعليم المحلى . وقد استند نجاح زيمبابوى فى توسيع التعليم فى الثمانينات على المشاركة القوية بين القطاعين العام والخاص . فكانت المدارس الحكومية تبنى بأيدى المجموعات المحلية وروابط الآباء . وكانت الحكومة تدفع تكاليف الصيانة والإصلاح ومرتبات الموظفين ومواد التعليم ومصاريف التشغيل . وأنشئت مدارس أخرى وسار العمل فيها بإشراف منظمات غير حكومية أو بإشراف سلطات الحكم المحلى : وكانت الحكومة المركزية تدفع منحة عن كل طالب ملتحق بالمدرسة وتغطى ما يصل إلى ربع إجمالى تكاليف المبانى .

توفير الخدمات الاجتماعية عن غير الطريق الحكومى . من المهم دائما أن يوجه السؤال عما إذا كانت الحكومات تملك القدرة على تنفيذ برامجها الاجتماعية . إذ يحدث فى بعض الحالات أن تتطلب البرامج الكبيرة والمعقدة جهدا فائقا من الموارد الحكومية فى التخطيط والادارة . ويساعد الاعتماد فى بعض الخدمات على المنظمات غير الحكومية ، سواء ما يهدف منها الى الربح وما لا يهدف إليه ، فى توسيع فرصة الحصول على تعليم مناسب وعلى رعاية صحية كافية . وتميل الجهات الخاصة غير الساعية إلى الربح لأن تقوم مشاريعها على نطاق أضيق وبشكل أكثر مرونة فى تخطيطها ووضع ميزانياتها . وتكون الحكومة المقيدة بقوانين الخدمة المدنية واتحادات الموظفين أقل قدرة على تغيير البرامج التى يتبين عدم فاعليتها . وعندما تتاح الفرصة للمنظمات الخاصة لتقديم الخدمات فى ظل البرامج المختلف بشأنها ـ مثل برامج تنظيم الأسرة فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية ـ تستطيع الحكومات أن تبقى بمنأى عنها فى نفس الوقت الذى تضمن فيه توافر الخدمة المطلوبة .

وقد يكون التعاون بين القطاعين العام والخاص مناسبا بصورة خاصة اذا كانت الجهات غير الحكومية التى تقدم الخدمة لديها الخبرة والكفاءة وكانت الحكومة غير قادرة على توسيع أنشطتها بالسرعة الكافية للوفاء بالطلب . وفى رواندا ، حيث كانت الإرساليات الدينية تقدم تقليديا الجانب الأكبر من خدمات الرعاية الصحية ، تسدد الحكومة لتلك الإرساليات ٨٦ فى المائة من مرتبات العاملين ، وتستمر

الإرساليات فى توفير ٤٠ فى المائة من الخدمات الصحية . وتغطى حكومتا زامبيا وزمبابوى أيضا جزءا لا يستهان به من مصاريف الإرساليات المتعلقة بالخدمة الصحية . وكما هو الحال بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى ، فإن التنافس بين مقدمى الخدمة من الساعين الى الربح فى القطاعات الاجتماعية أمر له أهميته لضمان الكفاءة فى أداء الخدمة . وإذا قدم أى شكل من أشكال الدعم الحكومى للقطاع الباحث عن الربح (سواء فى صورة إعفاء ضريبى أو دعم للواردات) فالأفضل أن يرتبط ذلك بنوعية الخدمات المقدمة .

وقد تحققت الزيادات السابقة فى معرفة القراءة والكتابة ومبادىء الحساب والمهارات التقنية لا عن طريق التعليم الرسمى وحده بل أيضا بوسائل أخرى متعددة ، تمتد من مشاريع محو الأمية فى القرى الى الحملات على النطاق الوطنى ، ومن خدمات الإرشاد الزراعى الى التدريب أثناء العمل والمساعدة التقنية . وجميع هذه الأشكال صالحة للدعم من جانب المجتمع المحلى ولتوفيرها من جانب القطاع الخاص . وهناك دروس مكتسبة فى هذا المجال لبناء القدرة التقنية فى المستقبل . فقد وضعت اليابان وألمانيا أنظمة ناجحة للتدريب توفرها المؤسسات باختيارها ، إدراكا منها للأهمية الخاصة للتدريب أثناء الخدمة عندما يكون معدل التغيرات التقنية سريعا . وكذلك لعبت المؤسسات الخاصة فى العديد من البلدان النامية دورا نشطا ، ولكن الحوافز لتوفير التدريب أثناء الخدمة كانت تحددها السياسات . ففى البرازيل يحق للمؤسسات التى تقوم بالتدريب الذى تحتاج إليه أثناء خدمة العاملين بها أن تخصم بعض التكاليف من الضرائب على المرتبات . وقد استخدم هذا البرنامج لإنشاء وتشغيل شبكة وطنية لتدريب الشباب منذ أواخر الخمسينات . ويقال أن هذا البرنامج أتاح للبرازيل تلبية احتياجات المؤسسات واحتياجات الأهداف الوطنية للتدريب أيضا . وفى نيجيريا فرضت ضريبة على المرتبات بنسبة ١ فى المائة فى ١٩٧١ من أجل التشجيع على المزيد من التدريب الذى يتم تحت إشراف جهات العمل . غير أن برامج التدريب تحت إشراف المؤسسات لم تتحقق إلا ببطء . وأصبح البرنامج الضريبى الآن آلية لتمويل إنشاء مراكز للتدريب المهنى .

دور مناخ السياسة . لا تتوقف التنمية البشرية على السياسات التى تتبعها وزارتا التعليم والصحة وحدهما ، بل ثمة أيضا أهمية كبيرة لسياسات المساندة الأخرى . فتوسيع فرص العمل للنساء وتوفير خدمات دور الحضانة توجد حوافز للنساء للبقاء فى المدارس لفترة أطول . وقد حققت برامج تنظيم الأسرة أكبر نجاح لها فى البلدان التى شهدت تحسنا فى فرص التعليم والعمل للمرأة . وللمياه النظيفة وتحسين وسائل التخلص من النفايات أهميتهما فى الحد من انتشار الأمراض المعدية . وللتنظيمات البيئية الرامية الى الحد من تلوث الهواء والتخلص من المواد الكيماوية السامة أثر صحى مفيد فى المدى الطويل .

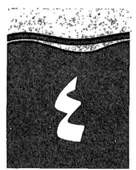
وأخيرا فإن للنمو الاقتصادى أثره الحاسم بغير شك ، فمعدل وفيات الأطفال الرضع فى البلدان التى حققت معدلات عالية من النمو بين ١٩٧٥ و١٩٨٥ يقل بنسبة ١٥ فى المائة عن البلدان التى كان معدل النمو السنوى فيها أقل من ٥ فى المائة . كما أن السياسات الاجمالية المتبعة تؤثر على إنتاجية الاستثمارات الاجتماعية . ويرتبط الأداء فى المشاريع الاستثمارية للبنك الدولى فى القطاعات الاجتماعية لا بمجرد تصميم المشروع وترتيباته المؤسسية بل يرتبط أيضا بالإطار العام للسياسة الاقتصادية . فالسياسات التى تشجع الابتكار والاستثمار ، والتى تزيد من الطلب على العاملين ذوى التعليم الأفضل والتدريب الأفضل ، تهيىء الظروف الحاسمة للتنمية . وفى الهند كانت العائدات على الاستثمار فى التعليم أعلى فى المناطق التى تمكنت من استخدام سلالات الحبوب الجديدة ذات الغلة المرتفعة التى ظهرت أثناء الثورة الخضراء ، كما ازدادت الاستثمارات فى التعليم فى تلك المناطق أيضا . وفى الولايات المتحدة تقوم المؤسسات ذات رأس المال المادى الأحدث ، ولا سيما فى صناعات التكنولوجيا المتقدمة ، بتعيين عمال أكثر تعليما ، كما تنفق مبالغ أكبر على التدريب أثناء العمل .
ويعد تدهور أوضاع الاقتصاد الكلى (ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة التى لا تشجع على الاستثمار) وسياسات سوق العمل التقييدية من العوامل المثبطة لروح تنظيم المشروعات (أنظر الفصل الرابع) . فلدى بلدان أوروبا الشرقية بوجه عام مستويات فى التعليم أرقى من البلدان ذات المستوى المماثل فى الدخل ، غير أن جمود أسواق العمل فى المنطقة ، وفوارق الأجور المقيدة ، أدت الى توزيع الأيدى العاملة توزيعا لا يتسم بالكفاءة والى إهدار الاستثمار فى المهارات . فالأنظمة المستقرة للتدريب والتعليم غير قادرة على الاستجابة للمطالب الجديدة . ففى هنغاريا لا تتيح نظم تدريب الشباب غير فرص محدودة للتدريب المهنى ، وهو تدريب على مهارات عتيقة . ويبدو أن الأشخاص المدربين على الإدارة والتجارة ومهارات

الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة لا تتوافر منهم أعداد كافية .

ومن شأن زيادة الحراك فى سوق العمل المحلية ، عن طريق زيادة معدل العائد لأرقى الفنيين والعلميين تعليما وتدريبا ، أن تعزز الانتقال الفعال للتكنولوجيا والمهارات وتحدّ من « استنزاف العقول » ، ومازالت القوانين التى كانت تقيد حراك العمال فى الصين والاتحاد السوفييتى قبل الإصلاح سارية حتى الآن . وهناك حاجة ملحة فى البلدين الى إحداث إصلاحات جذرية ذات توجه نحو السوق . وأرباب العمل فى حاجة الى درجة أكبر من التحكم فى جداول المرتبات ، وسياسات الترقية ، وسلطات التعيين والفصل . وإذا اتسع فى الصين نطاق النظام الجديد للتعاقد مع العمال الذى أقر فى عام ١٩٨٦ ليشمل العاملين الدائمين ، فإنه يمكن أن يغير علاقات العمل والإنتاجية . وقد أدت مبادلات العمال إلى نقل اكثر من ٦ ملايين الى منشآت جديدة فى الصين منذ ١٩٨٨ ، وسيؤدى ذلك إلى تحسين حراك القوى العاملة ويسفر عن تخصيص أفضل للاستثمار فى المهارات . وعندما يوجد نظام للتأمينات الاجتماعية على النطاق القومى لا يربط العمال بمكان محدد للعمل فإن ذلك سيشجع على الحراك بدرجة أكبر .

الاستثمار فى البشر

تتطلب التنمية توازنا دقيقا بين دور كل من الحكومة والقطاع الخاص فى نطاق عريض من السياسات . وفيما يتعلق بالنفقات الاجتماعية هناك فرص واسعة ، غير مستغلة فى معظمها ، للوصول إلى مشاركة أكثر نجاحا بين من يقومون بها من القطاعين العام والخاص . ولكن الدولة هى المؤهلة فى العادة للقيام بالدور القيادى فى هذا المجال ، ربما أكثر من أى مجال آخر فيما عدا السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلى . وينبغى للحكومات أن تعطى التزاما واضحا بشأن هذه المهمة وأن تضعها بين أعلى أولوياتها . وقد أثبتت الأدلة أن تكثيف الاستثمار فى البشر أمر منطقى ليس فقط من ناحية دوافعه الإنسانية بل أيضا من حيث عائده الاقتصادى البحت .



مناخ النشاط الاقتصادى

يتطلب النمو المستديم شيئا أكثر من معدل مرتفع لتكوين رأس المال ، فهو يتطلب استعمال رأس المال ذلك بطريقة منتجة ، مما يستلزم بدوره توافر حوافز السوق الصحيحة . والمؤسسات الصحيحة والاستثمارات المساندة الصحيحة - وهى المكونات الأساسية الثلاثة للإنتاجية .

وقبل كل شيء لا بد من توافر حوافز السوق السليمة . فوجود مؤشرات سعرية صحيحة ، وخلق مناخ يسمح لدوائر الأعمال بأن تستجيب لها ، يمكن أن يزيد من معدل العائد على الاستثمار بنسبة النصف - بل وأن يصل هذا العائد الى الضعف حينما تكون التشوهات كبيرة بشكل خاص (كما يتبين من التحليل الاحصائى اللاحق فى هذا الفصل) . وذلك الفارق فى انتاجية الاستثمار يمكن أن يكون بنسبة ١ الى ٢ نقطة مئوية فى المعدل السنوى لنمو نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى ، ويمكن أن يساعد فى تحويل اقتصاد راكد الى اقتصاد آخذ فى التوسع بقوة .

لكن حوافز السوق لا تكفى بذاتها . فإذا أريد أن تستجيب المزارع والمصانع للمؤشرات السليمة فلا بد أن تتوافر لها فرصة الوصول الى المعلومات والأسواق ، والقدرة على التعامل بتكاليف مقبولة . وكثيرا ما لا تكون هذه الشروط متوافرة ، وذلك أحيانا بسبب التدخل الحكومى غير الموجه توجيها سليما . ولكن التدخل غير المناسب ليس دائما هو المذنب ، فعدم وجود المؤسسات والاستثمارات العامة كثيرا ما يؤدى الى إدامة فشل السوق ، إذ أن هناك حاجة إلى تكامل أفضل بين أسواق السلع والمدخلات والعمل ورأس المال ، سواء من المزرعة الى المدينة أو من المدينة الى السوق الخارجية . كما أن المعلومات كثيرا ما تنقل نقلا رديئا حتى عندما يكون هناك تسعير سليم . ويحتاج منظمو المشروعات الى فرصة الوصول الى بنية أساسية سليمة ، والى خدمات مناسبة للبحث والإرشاد . فهذه العوامل تعزز تكامل الأسواق وتساعد على انتشار التكنولوجيا الجديدة . وكذلك تحتاج دوائر الأعمال الى إطار قانونى وتعاقدى لأنشطتها - إطار يحمى حقوق الملكية ، ويسهل المعاملات ، ويسمح لقوى السوق التنافسية بتحديد الأسعار والأجور ، ويفتح الباب أمام المؤسسات للدخول الى مجالات النشاط والخروج منها .

ويستطيع القطاع العام أن يلعب دورا حاسما فى تخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للمزارع والمصانع عن طريق مساندتها بالاستثمارات والمؤسسات . وعندما يحدث ذلك يكون معدل العائد الاقتصادى للمشروعات أعلى ، إذ أن ثمة حاجة الى الاستثمارات والمؤسسات العامة لتعزيز المنافسة . ولتحقيق هذه الغاية هناك أيضا مجال لتوسيع فرصة القطاع الخاص فى توفير السلع والخدمات التى يقوم القطاع العام عادة بتوفيرها ، مثل الكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والائتمان الريفى ، والائتمان الصغير النطاق والبحث والتطوير والارشاد الزراعى ، ووجود سياسات حكومية جيدة وكذلك مؤسسات واستثمارات جيدة أمر حيوى . ولكن مفتاح التنمية السريعة هو منظم المشروعات . فعلى الحكومات أن تخدم المشروعات كبيرة وصغيرة ، لا أن تحل محلها .

إطلاق الحرية لمنظمى المشروعات

تكشف ايرين دوفو ، وهى ممرضة من غانا تحولت الى سيدة أعمال ، عما يمكن أن تفعله فرصة الوصول إلى

الموارد فى اقتصاد يكتسب الطابع التنافسى بدرجة متزايدة من أجل إشعال روح تنظيم المشروعات . وقد سجلت شركتها لصيد الأسماك - شركة كاكتوس انتربرايز ليمتد - فى مدينة تسيما بغانا فى عام ١٩٧٨ ، بعد أن كانت قد بدأت أعمالها بشكل غير رسمى قبل سنتين . وقد بدأت نشاطها بمركب صيد خشبية صغيرة ، وطاقم من الصيادين يتألف من ١٢ شخصا . وهى الآن تستخدم ٦٥ صيادا يعملون على ثلاثة قوارب . وكان رقم اعمالها فى ١٩٨٩ أكثر من ١,٢ مليون دولار .

فماذا كان سبيل السيدة دوفو الى النجاح ؟ اتصلت بها أثناء عملها كممرضة فى مستشفى أكرا العسكرى جماعة من الصيادين الحرفيين من قرية كان والدها قد عمل واليا عليها . وكان هؤلاء الصيادون يسعون الى الحصول على قرض ليشتروا زوارق صيد جديدة . كانوا من الأميين ولا يملكون ضمانا للقرض ولذا رفضت البنوك اقراضهم . وتمكنت السيدة دوفو من الحصول على قرض بالنيابة عنهم . واستخدمت بيتها ضمانا له . وقام الصيادون بسداد قيمة القرض فى ستة أشهر . وجعل ذلك السيدة دوفو تشرع فى التفكير فى تغيير عملها ، إذ كانت المرتبات فى الجيش والمؤسسات العامة لا تلاحق تكاليف المعيشة التى ترتفع بسرعة . وكانت تعول ثلاثة أبناء فى التعليم . وتوجد فى غانا مشروعات أعمال كثيرة ناجحة وشركات نقل بالحاملات تملكها نساء . وتساءلت السيدة دوفو عما يمنعها من دخول مجال صيد الأسماك وتسويقها لحسابها الخاص ؟ وبمكافأة نهاية الخدمة التى حصلت عليها من الجيش اشترت سيارة نقل ثم استخدمتها كضمان للحصول على قرض لشراء مركب صيد خشبية مستعملة . ثم استخدمت ربانا للمركب له خبرة بمتابعة تحركات الأسراب فى المياه الضحلة وبطاقم من الصيادين على استعداد لقضاء أسابيع متصلة فى عرض البحر .

ووجدت أنها قادرة على منافسة شركة صيد الأسماك المملوكة للدولة ، اذ تستطيع أن تبيع بسعر أقل وتحصل مع ذلك على هامش ربح لا بأس به . واشترت بعد ذلك سفينة لصيد التونة بسعر معتدل وأصلحتها - مما أتاح لها فرصة الوصول الى سوق التونة المعلبة التى تبيع انتاجها لاحدى الشركات الامريكية . وتمكنت السيدة دوفو منذ تحرير سوق النقد الأجنبى فى غانا فى عام ١٩٨٧ ، من الاحتفاظ بحساب بالنقد الأجنبى ، مما جعل من الأيسر عليها أن توفر المال اللازم لشراء وإصلاح سفينتين مستعملتين ، وإن كانت قد أرجأت تغيير المحرك فى إحداهما فى الوقت الحاضر .

والبنوك فى غانا تعطى الأولوية للاقتراض الحكومى إذ لم يكن يخصص للقطاع الخاص فى ١٩٨٩ غير ١٠ فى المائة من مجموع الائتمان . وبالرغم من هذه القيود على الائتمان ، فإن السيدة دوفو تساهم فى بعث النشاط فى اقتصاد غانا .

ويكشف يون سو شو عما تستطيع بداية متواضعة وعمل شاق وجرعات متعددة من التعلم عن طريق الفشل أن يحقق فى ظل سياسة وبيئة مؤسسية تتيح الفرص . فى ١٩٧٧ حصل شو وفريقه الصغير من المهندسين على ١٥ قدما مربعا فى أحد أركان معمل قديم فى قسم الإلكترونيات فى إحدى الشركات الكبرى فى جمهورية كوريا . وبدا من العبث أن يحاول معمل ضئيل يتسم بالبساطة والصرامة فى كوريا أن يتحدى الشركات العملاقة فى الولايات المتحدة واليابان . ولكن شو كان يعرف أيضا أن كبار المديرين فى شركته يريدون أن ينتجوا أفران الميكروويف . وسرعان ما جمع أحسن موديلات تلك الأفران فى العالم ، وأخذ يختار أحسن الأجزاء فى كل منها ليستخدمه فى نموذجه الأساسى . وبعد عام واحد كان شو مستعدا لاختبار نموذج أساسى من إعداده . ضغط على مفتاح التشغيل ، ولكن البلاستيك الموجود فى جوف الفرن انصهر . وعلى ذلك عاد شو يقضى أسابيع عديدة أخرى يعمل فى كل منها ثمانين ساعة ليصل الى تصميم جديد . وفى هذه المرة انصهر عمود التقليب . وكان اليابانيون والأمريكيون يبيعون أكثر من ٤ ملايين من أفران الميكروويف فى السنة ، ولم يصل شو إلى نموذج أساسى صالح .

وبحلول شهر يونيه ١٩٧٨ كان قد وصل إلى نموذج جديد لم ينصهر فيه شيء . ووافق مديرو الشركة التى يعمل بها على إقامة خط إنتاج مؤقت . وسرعان ما كان الخط ينتج ثلاثة أفران فى اليوم . وبعد أربع سنوات أصبح انتاج أفران الميكروويف يزيد عن ٢٠٠ ألف وحدة فى السنة . وفى أواخر الثمانينات زاد الانتاج عن المليون وحدة . وبين من يشترون أفران الميكروويف فى الولايات المتحدة حاليا ، تزيد احتمالات من يشترون فرنا صممه السيد شو وأنتجه فى ذلك الخط للتجميع على ١ الى ٥ . ويفسر حرص الشركة على رقابة الجودة ومعرفتها العميقة بالسوق هذا النجاح الباهر . وكثيرا ما يسافر شو والمهندسون الآخرون الى الخارج للتعرف على التصميمات وعلى التسويق بصورة أفضل . وكما هو الحال فى المؤسسات الأخرى فى كوريا ، يعمل الجميع بجد واجتهاد : ١١ ساعة فى اليوم ، ٢٧ يوما فى الشهر ، مديرين وعمالا على السواء .

قامت أسرة باتل فى تنزانيا بإنشاء شركة أفروكولنغ لصنع رادياتيرات السيارات . فأشترت الأسرة التكنولوجيا من مؤسسة هندية كانت تصنع الرادياتيرات منذ ٢٥ سنة وقامت بتطويع التكنولوجيا لتلائم احتياجات الهند . وبدأ الإنتاج فى ١٩٧٩ بمساعدة ١٢ خبيرا أجنبيا - تم الاستغناء عنهم فى ١٩٨٣ . واستمر إنتاج شركة آفروكولنغ فى الزيادة بانتظام منذ ذلك الحين ، عندما بدأت تنزانيا الإصلاح فى مجال التجارة . وتتسم هذه الشركة بالكفاءة وتستخدم تقنيات تعتمد على كثافة الأيدى العاملة ومعدات بسيطة ، ولكنها تتمسك بجودة الانتاج بصورة حازمة . وقد استوعب مديروها وعمالها المهرة تكنولوجيا هذا المنتج الهندسى المعتمد على كثافة الأيدى العاملة . وعملوا على تطويعها . وسعت الشركة الى تسويق إنتاجها بنشاط وإقدام فى الداخل والخارج - حتى فى فترات التراجع الاقتصادى والسياسات الاقتصادية غير المشجعة . وعلى الرغم من تحرير الاستيراد فى الآونة الأخيرة فإنها مازالت تسيطر على السوق المحلية للرادياتيرات . ونوعت الشركة انتاجها ليشمل المبردات الصناعية والمبادلات الحرارية . وتُصدر الشركة ما يقرب من نصف إنتاجها .

وهكذا نرى أنه فى ظل أوضاع وظروف مختلفة . تمكن دوفو وشو وباتل من إثبات قوة نزعة تنظيم المشروعات : القدرة على اغتنام الفرص الجديدة التى كثيرا ما تنطوى على مخاطر وعلى تطويعها وإدخال أفكار جديدة عليها ، وتوسيع نطاقها . وهناك حالات أخرى لا تقع تحت حصر ليست أقل مدعاة للتشجيع .

فقد بدأت شركة موروجورو للأحذية ، وهى شركة شبه حكومية فى تنزانيا ، عملها فى ١٩٨٠ بتمويل من البنك الدولى . وكان من المقرر أن تكون من أكبر مصانع الأحذية فى العالم ، وأن تصدر أكثر من ٨٠ فى المائة من إنتاجها . ولكن تصميم المصنع وبناءه كانا سيئين ، وألمت به المشكلات منذ البداية . وكان يستخدم طاقته الانتاجية بما يقل عن ٤ فى المائة فى المتوسط . ولم يصدر إلى الخارج زوجا واحدا من الأحذية . وكانت إدارة الشركة غير ملائمة ، وتصميم منتجاتها رديئا ، ومراقبة الجودة فيها منعدمة . وهى تنتج قيمة مضافة سلبية بالأسعار العالمية . وكانت تكلف الاقتصاد فى منتصف الثمانينات نصف مليون دولار فى السنة حتى تستمر قائمة - دون حساب الفوائد والأقساط المستحقة على التكاليف الرأسمالية التى بلغت ٤٠ مليون دولار .

ومن هذه الأمثلة المتعارضة يمكن تبين شروط النجاح والفشل . ورغم أن هذه الحالات لا تعدو أن تكون أمثلة توضيحية (وهى فى حاجة إلى استكمال بالتحليل الذى يرد فيما بعد) فإنها موحية بالأفكار : أن النجاح يتطلب مجموعة من الإشارات توفر لمنظمى المشروعات الحوافز التى تدعوهم للشروع فى أعمال منتجة ومربحة . ثم يجب أن يكون منظمو المشروعات قادرين على الاستجابة لتلك الإشارات . ولتحقيق ذلك فهم يحتاجون إلى مهارات - وذلك ما يجعل للتعليم أهمية خاصة . ولكنهم يحتاجون أيضا الى فرصة الحصول على المعلومات والوصول الى الأسواق ، والمعرفة بالخيارات التكنولوجية السليمة وأفضل الممارسات ، وفرصة الحصول على الائتمان والمستلزمات والمنافذ لتوزيع منتجاتهم .

وليست شركة موروجورو للأحذية هى المثال الوحيد - فأمثالها كثيرة . إذ يمكن العثور على مؤسسات « تنتقص القيمة » فى جميع قارات العالم ، فهى تمتد من أحواض بناء السفن فى بولندا الى مصانع السيارات فى الصين . ويمكن العثور عليها فى القطاع العام وفى القطاع الخاص أيضا . وبالنسبة لشركة موروجورو للأحذية لم يكن الوصول الى الأسواق المحتملة أو الحصول على التمويل الاستثمارى مشكلة . ولكن الشروط الأخرى للنجاح لم تكن متوافرة . فقد دمرت القيود الشديدة المفروضة على التجارة ، ونظام التسعير المشوه وسعر الصرف المقوم بأكثر من قيمته الحقيقية ، الحافز للتصدير وبالتالى الحرص على القدرة التنافسية . وكانت النتيجة حالة متطرفة ، ولكنها ليست غير مألوفة . وكما يتبين من الاستعراض الوارد فى الفصل الثانى فإن الأدلة المستمدة من بلدان مختلفة تتراءى فيها الدروس المستفادة من هذه الحالات الفردية . ولم يكن توافر مستويات كبيرة من الاستثمار كافيا فى حد ذاته ليضمن نموا مرتفعا للناتج المحلى الاجمالى بصورة آلية ، إذ يجب أن يكون الاستثمار أيضا منتجا .

المشروع فى مجال الزراعة

من الدروس الواضحة المكتسبة من خلال التجربة ، أن ارتفاع إنتاجية الزراعة من الأهمية بمكان للتصنيع والنمو - وأنه ممكن . فعندما تدور عجلة التصنيع تعتمد مؤسسات الصناعة التحويلية بدرجة كبيرة على طلب منتجاتها فى الريف ، وعلى المنتجات الزراعية بوصفها مدخلات للتجهيز ، وعلى الصادرات الزراعية لتوليد النقد الأجنبى .

وكثيرا ما أدى الاندفاع المباشر نحو التصنيع على حساب الزراعة الى تقويض الحوافز الزراعية ، وذلك فى المقام الأول بفرض ضرائب غير مباشرة ومباشرة على القطاع الزراعى . وكثيرا ما كان المبرر الخاطىء لذلك هو النظر الى الزراعة على انها على خلاف الصناعة ، لها قدرة محدودة على زيادة الانتاجية وتحقيق تقدم تكنولوجى . وعندما اقترن ذلك بالتشاؤم بشأن احتمالات تصدير المنتجات الزراعية ، كانت النتيجة هى اهمال توفير الحوافز والمؤسسات الملائمة فى المجال الزراعى .

وكانت آثار السياسات غير الملائمة فى مجالات سعر الصرف والتجارة والتسعير مدمرة للتجارة : إذ أنها تشوه إشارات السوق إلى درجة تجعل المزارعين لا يحصلون إلا على نسبة ضئيلة من قيمة (أو السعر الحدى) للسلع التى ينتجونها (بين ٢٥ و٥٠ فى المائة غالبا) على حين تصبح المستلزمات والبضائع التى يستهلكونها أكثر ندرة وأعلى تكلفة .

وكثيرا ما ترتب على السياسات المطبقة خارج نطاق الزراعة ـ مثل السياسات التى تؤثر فى التجارة والصناعة ـ « فرض ضريبة » على المزارعين وعرقلة النمو الزراعى ، بدرجة لا تقل عن تأثير سياسات الأسعار والضرائب الخاصة بهذا القطاع . فالقيود التى تفرض على الواردات والتعريفة الجمركية العالية التى تقرر لحماية الصناعة ، تقلل من توافر المستلزمات الزراعية وترفع أسعارها ، كما ترفع أسعار البضائع المنتجة فى المدن والبضائع المستوردة التى تستهلك فى المناطق الريفية . ويوجد فى العادة الى جانب سياسات التجارة التقييدية ، سعر صرف مغالى فى تقييمه مما يقلل من أسعار المنتجين للصادرات الزراعية . ويسهم الإفراط فى الانفاق الحكومى (الذى يشتمل عادة على دعم للصناعة) فى المغالاة فى سعر العملة . مما يفرض ضريبة تضخم على الدخول الريفية ، ويعمل على ابتعاد الموارد عن مجال الزراعة . والأسوأ من ذلك أن السياسات الزراعية المباشرة ، مثل أسعار المنتجين المنخفضة (لتوجيه الأغذية المدعومة الى المستهلكين فى المدن) كثيرا ما تؤدى الى تفاقم الحوافز السلبية التى تنشأ ابتداء فى القطاعات غير الزراعية .

ماذا يعنى ذلك كله للمزارع المحاصر ؟ تكشف دراسة اجريت مؤخرا على ثمانية عشر بلدا ناميا ، مدى التحيز المناهض للزراعة واثاره الضارة على الأداء الزراعى . وتبين أن أكبر الخسائر الزراعية ـ عند قياسها بالفارق بين المعدل الممكن والمعدل الفعلى للنمو الزراعى ـ توجد فى الحالات المتطرفة فى تحيزها فى العينة وهى : غانا وزامبيا وكوت ديفوار . فقد فرضت السياسات الحكومية ضرائب ضمنية على المزارعين تصل نسبتها إلى أكثر من ٥٠ فى المائة ، مما تسبب فى خفض أسعار محاصيلهم بأكثر من النصف على امتداد خمسة وعشرين عاما . وهناك عشرة بلدان أخرى صنفت على أنها « ممثلة للدول التى تمارس التمييز » تفرض « ضريبة » ضمنية تتجاوز ٣٥ فى المائة على الزراعة فى المتوسط . وتكبدت هذه المجموعة أيضا خسائر جسيمة فى القيمة المضافة الزراعية . وعلى النقيض من ذلك كانت الخسائر الزراعية ضئيلة أو منعدمة فى البلدان التى تمارس التمييز ضد الزراعة بصورة معتدلة أو لا تمارسه ضدها أصلا وهى : البرازيل والبرتغال وجمهورية كوريا وشيلى وماليزيا .

وهناك كتابات تطبيقية عديدة تؤيد القول بأن المزارعين يستجيبون استجابة قوية للسياسات الحكومية : فعندما تكون احتمالات الربح من الزراعة طيبة فانهم يبتكرون ويطوعون التكنولوجيا ويحسنون الممارسات الحالية ويزيدون الانتاج . ولكن ينبغى عند تقدير استجابة المزارعين لظروف السياسات ، أن تؤخذ فى الحسبان جميع العوامل التى تؤثر فى أرباح الزراعة وليس الأسعار وحدها . كما ينبغى التمييز بين تأثير السياسات على كل محصول على حدة وتأثيرها على الناتج الزراعى الكلى .

فالاستجابة من ناحية العرض لتحسن الحوافز السعرية لمحاصيل بعينها يمكن أن تكون كبيرة للغاية ، حتى فى الأجل القصير . وفى حالة الألبان مثلا يمكن أن تكون استجابة المزارعين لتحسن الأسعار فورية تقريبا : فهى قد لا تتطلب أكثر من تغيير خليط العليقة . وبالنسبة للمحاصيل السنوية يمكن أن تكون الاستجابة قوية بشكل خاص : فقد وصل انتاج تنزانيا من القطن الى الضعف خلال سنة واحدة عندما زادت أسعار المنتجين زيادة ملموسة فى ١٩٨٦ / ١٩٨٧ . وكذلك يمكن أن تستجيب محاصيل التصدير الزراعية استجابة سريعة جدا للتغيير فى الأسعار وفى سعر الصرف بصورة قوية فى الأجل القصير ، شأنها شأن كل محصول على حدة . بل إن استجابة الصادرات الزراعية للحوافز قدرت فى الواقع بأنها أعلى حتى من استجابة الصادرات فى مجموعها .

وعندما كانت أحوال السياسات سيئة جدا ، مما يترك عوامل الانتاج مستغلة بأقل من طاقتها بكثير ، فان الاستجابة

من جانب العرض الزراعى الإجمالى لتحسن الأسعار يمكن أن تكون كبيرة فى الأجل القصير . ففى غانا ، قبل تطبيق الإصلاحات فى أوائل الثمانينات ، كانت أسعار الكاكاو التى تدفع للمزارعين منخفضة الى حد دفعهم الى ترك المحاصيل تتعفن فى الحقول ، وعندما تحسن التسعير حدثت زيادة كبيرة فى الإنتاج عززت الناتج الزراعى فى مجمله .

ولكن عندما لا يكون هناك فائض كبير فى الطاقة الانتاجية فإن استجابة العرض الكلية للإصلاح ، وإن كانت إيجابية كثيرا ما تقتصر على الأجل القصير للغاية . على خلاف استجابة كل محصول على حدة . فالناتج الإجمالى لا ينمو إلا إذا نقصت جوانب عدم الكفاءة أو خصص المزيد من الموارد للزراعة ، أو تغيرت التكنولوجيا . ولكن لا بد من مرور بعض الوقت حتى تتحسن الممارسات القائمة وتطبق تقنيات جديدة ، ويتم التغلب على قيود الأيدى العاملة ورأس المال والأرض . فبمرور الوقت يهاجر العمال ، كما يستطيع المزارعون أن يصححوا مزيج المحاصيل ، وأن يستخدموا عوامل إنتاج إضافية ، وأن يحسنوا الأساليب التقنية . وعلى امتداد خمس الى عشر سنوات بعد زيادة تحدث لمرة واحدة فى أسعار المنتجات الزراعية ، يمكن أن يزيد الانتاج الزراعى الكلى بدرجة كبيرة . غالبا ما تكون نسبتها المئوية مماثلة أو حتى أكبر من زيادة الأسعار نفسها .

وإذا طبقت مجموعة متكاملة من الإصلاحات فى سعر الصرف ، وتسعير المنتجات الزراعية . وسياسات الإنفاق الحكومى ، فانها يمكن أن تسفر عن استجابة كبيرة فى الإنتاج فى القطاع بكامله . وعند مقارنة أداء بلدان افريقيا جنوب الصحراء التى طبقت الاصلاحات بالبلدان التى لم تطبقها ، بدأ فارق ضئيل فى الظهور بين المجموعتين فى أوائل الثمانينات عندما طبقت الاصلاحات لأول مرة . وبمرور الوقت أخذت الفوارق بين المجموعتين تتزايد ، وبحلول أواخر الثمانينات كان معدل النمو الزراعى أعلى بنسبة تزيد عن ٢,٥ نقطة مئوية فى المجموعة القائمة بالاصلاح . مما يؤكد استجابة الزراعة فى افريقيا للتغييرات فى السياسة .

ولتعزيز استجابة المزارعين للحوافز المتغيرة والإبقاء عليها ، تكون هناك حاجة إلى مؤسسات واستثمارات تكميلية . فالمزارعون يحتاجون إلى معرفة الأساليب المحسنة لتقليل الفاقد لأدنى حد وتحسين استخدام الموارد المتاحة لهم . كما يحتاجون الى معرفة التكنولوجيات الجديدة ، وأن يتمكنوا من الوصول الى الأسواق ، والى مرافق التخزين ، والى الائتمان والمستلزمات . وذلك بالإضافة الى أن الزراعة بطبيعتها نشاط محفوف بالمخاطر بسبب الطقس والآفات والأمراض ، وتقلبات المستلزمات من حيث توافرها وأسعارها . وتستطيع الحكومات أن تساعد بتوفير خدمات البحث والإرشاد ، ووضع ترتيبات الحيازة المأمونة للأراضى ، وتوفير التعليم الأفضل ، وتهيئة البنية الأساسية المادية مثل الطرق والرى .

وهذه العوامل التكميلية ليست مستقلة تماما عن السياسات الاقتصادية . فالتسعير المناسب يشجع على التغيير المؤسسى والاستثمار العام والخاص على السواء . وعندما يكون التسعير سليما ، وظروف المناخ مناسبة للزراعة ، يطلب المزارعون مزيدا من البنية الأساسية والارشاد وخدمات الائتمان ، وتكثف مؤسسات البحوث جهودها لاستحداث وتطويع سلالات زراعية تحقق فائدة أعلى للمزارعين ، ويتكاثر التجار ومقرضو النقود من القطاع الخاص . وتتولى مجموعات المزارعين أنفسهم تلبية جانب من الطلب على هذه الخدمات كما تلبيها مشروعات خاصة أخرى ، ويلبى بعضها واضعو السياسات بالموافقة على برامج حكومية عندما تكون الاستجابة المتوقعة من جانب العرض مرتفعة بشكل خاص . ولكن عندما يضطلع القطاع العام بدور تكميلى أكبر ويتنبأ بالطلب على الخدمات العامة فإن الاستجابة الفعلية من جانب العرض يمكن أن تكون أكبر حجما وأسرع تحققا .

وتكشف تجربة الصين عن قوة التفاعل بين الحوافز السعرية والإطار المؤسسى المساند . فقد بذلت جهود كثيفة لتحسين صفات المحاصيل منذ الخمسينات ، وزاد عدد محطات الإرشاد الزراعى من بضع مئات قليلة الى أكثر من ١٧ ألفا فى ١٩٧٩ . لكن الإنتاج لم يتسارع إلا بعد ١٩٧٩ عندما زيدت الأسعار زيادة كبيرة ، وطبق « نظام المسئولية الأسرية » فقد أتاح هذا النظام للأسرة فرصة السيطرة على الأرض التى تشغلها ، وسمح لها بالاحتفاظ بدخلها الصافى . وتسارع نمو الناتج من نحو ٣ فى المائة سنويا خلال الفترة بين ١٩٦٥ و١٩٨٠ الى أكثر من ٦ فى المائة خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ .

الاستثمار فى البحوث والإرشاد

تحقق البحوث الزراعية والإرشاد الزراعى قدرا ملموسا من الخير العام : ولذا فهناك تسليم منذ أمد طويل بدور الحكومة فى تعزيزهما . فالبحوث التى تنتهى مثلا بإيجاد

نمط جديد للدورة المحصولية يمكن أن يستخدمها أى مزارع دون أن تنقص درجة توافرها للآخرين (وهى بذلك من الخيرات العامة أو « غير التنافسية ») : كما أنه يكون من الصعب والمُكّلف للقطاع الخاص أن يستبعد المزارعين الذين لم يدفعوا جزءا من تكاليف هذه البحوث ويحول دون استخدامهم للمعلومات الجديدة . ولذا فمن العسير على القائمين بالبحوث فى القطاع الخاص أن يجنوا من العائدات القدر الذى يكفل أن يكون استثمارهم فى هذا المجال مجزيا لهم . وعندما يتم استحداث التقنيات الجديدة واتاحتها ، يصبح المزارعون بحاجة الى التعرف على أنواع التكنولوجيا ، وأن توضح لهم الطريقة الكفيلة بأن يحصلوا منها على الفائدة القصوى . وهذا هو دور خدمات الارشاد . وقد أثبتت التجربة أن هذين الشكلين من أشكال الاستثمار الزراعى يمكن أن يحققا عائدا غير قليل .

البحوث . هناك أهمية حاسمة للجمع بين البحوث الزراعية الدولية والمحلية لاستحداث وتطويع التقنيات والأصناف الجديدة المناسبة للمحاصيل والأنظمة المناخية الزراعية فى العالم النامى . ويمكن أن يكون العائد من الاستثمار فى البحث والتطوير فى الزراعة مرتفعا للغاية - كثيرا ما يصل الى ما بين ٣٠ و٦٠ فى المائة وفقا للدراسات العديدة المتعلقة بمحاصيل معينة . ومن الأمثلة على ذلك البحوث المتعلقة بالذرة فى بيرو ، وبالمطاط فى ماليزيا ، وبالقمح فى باكستان وشيلى . ويستنتج من هذه العائدات العالية أن المبالغ المستثمرة فى هذه الأنشطة مازالت أقل مما يجب على الرغم من الزيادة المحسوسة فى الإنفاق وفى الجهود العلمية خلال السنوات الثلاثين الماضية .

وقد زاد البحث والتطوير الذى يقوم به القطاع الخاص فى السنوات الأخيرة ، ولكنه نادرا ما يتجاوز ١٠ فى المائة من الإنفاق القومى على البحوث الزراعية . وليس السبب فى ذلك هو صعوبة اقتناص العائد فحسب . فكثيرا ما تضع الحكومات قيودا وتنظيمات على قيام القطاع الخاص بالبحث والتطوير . فباكستان مثلا لم تكن تسمح فى الماضى لشركات القطاع الخاص باجراء بحوث على استيلاء النباتات . كما أن القيود الموضوعة على شراء المورثات النباتية والحيوانية والمعدات والخبرة العلمية من الخارج كانت من العوامل الأخرى التى عاقت الجهود الخاصة فى بعض البلدان . إذ كانت الهند تحد من استيراد الأمهات من الدواجن لأغراض التربية التجارية ، لتشجيع تربية الأمهات محليا وانتاج الأفراخ ، على حين كانت الفلبين على النقيض من ذلك ، شجع نقل التكنولوجيا على يد الشركات الخاصة عن طريق توفير حوافز ضريبية للبحث والتطوير . ونتيجة لذلك انتشرت تربية الدواجن الهجين ذات الكفاءة فى استخدام العليقة فى الفلبين أسرع ما انتشرت فى الهند .

وفى بعض المجالات التطبيقية ، تتوافر الحوافز للبحث الذى يقوم به القطاع الخاص عندما يكون فى الوسع تجسيد النتائج فى منتجات يمكن حماية ملكيتها أو الحصول على براءة اختراع لها . ولكن الحوافز الخاصة ضعيفة فى البحوث البيولوجية والفيزيائية الأساسية ، كما أن النتائج فى بحوث الأنواع والبحوث التطبيقية لا يمكن أن تكون لها براءات أو أن تحميها قوانين الملكية الفكرية .

ويقوم المزارعون الميالون للتجديد ، من الاغنياء والفقراء على السواء ، بتجربة أساليب تقنية جديدة . وغالبا ما يخصصون رقعة صغيرة من أرضهم لاجراء تجارب غير رسمية على التكنولوجيا الجديدة . ولكنهم نادرا ما يقومون ببحوث رسمية لأن المزرعة تكون عادة أصغر من أن تقتنص أكثر من جزء ضئيل من المنافع المحتملة من البحوث التى يقوم بها المزارعون بأنفسهم . وحتى المؤسسات الخاصة العاملة فى مجال صناعة التزويد بالتكنولوجيا (مثل شركات انتاج التقاوى) قد تكون أصغر من الحجم اللازم للحصول على حصة لها وزنها من المنافع الناتجة من البحوث التى قامت هى بإجرائها . وهى تعتمد بدلا من ذلك على الأصناف المحسنة التى تنتج عن بحوث القطاع العام ، سواء كان تمويلها من مصادر محلية أو دولية (الاطار ٤ - ١) .

ومازالت البحوث فى التكنولوجيا الحيوية فى بدايتها فى البلدان النامية : وهى تبشر بتحسين درجة احتمال المحاصيل والحيوانات للظروف القاسية ومقاومتها للآفات . وبزيادة كفاءة النبات والماشية فى استخدام المواد المغذية ، وإزالة العوائق البيولوجية الحالية التى تحول دون ارتفاع الغلة . ومن العناصر المهمة أيضا أنها قد تقلل من الحاجة الى المواد الكيماوية الزراعية ، مما يفيد البيئة . ورغم أن نطاق الثورة الخضراء كان محدودا (إذ انصب اهتمامها على عدد قليل من المحاصيل التى تستجيب للرى) فإن الثورة البيولوجية يمكن أن تصل إلى جميع سكان الريف . ومن ثم فإنها تبشر بالخير لجميع القارات .

بيد أنه من المحتمل ، نتيجة لاكتشافات التكنولوجيا الحيوية ، أن يستعاض عن بعض السلع التى تنتجها البلدان

النامية للتصدير بمنتجات جديدة من البلدان الصناعية ، وأن تظهر أنماط مختلفة تماما للانتاج الزراعى والتجارة الزراعية . ومع ذلك يجوز أن تكون المنافع التى يجنيها العالم النامى من بحوث التكنولوجيا الحيوية أكبر من التكاليف ، ولا سيما اذا كانت الاستجابة المحلية للظروف المتغيرة استجابة مرنة ، وإذا تم اقتسام التقنيات الجديدة التى تظهر فى البلدان الصناعية مع البلدان النامية . وستكون هناك حاجة فى الاقتصادات ذات الدخل المنخفض ، مثل اقتصادات أفريقيا إلى تحسين التعليم العلمى المحلى وبرامج التدريب الزراعى للمساعدة على نشر وتطويع التكنولوجيات الجديدة . إلا أن الأمر سيتطلب بعض الوقت قبل أن تتهيأ الأصناف الجديدة التى تناسب البلدان النامية : يتطلب مددا تصل الى خمس سنوات بالنسبة للبطاطس والأرز (الاطار ٤ ـ ١) ، وخمس الى عشر سنوات بالنسبة للموز والمينهوت والبن ، وعشر سنوات أو أكثر بالنسبة لجوز الهند ونخيل الزيت والقمح .

الإرشاد . يمكن أن يتحقق النجاح لخدمات الإرشاد التى يوفرها القطاع العام . وقد تبين من استعراض لما يقرب من خمسين برنامجا للإرشاد يقوم بها القطاع العام فى العالم النامى أن معظمها أحدث أثرا ايجابيا ملموسا . ولكن بعض البرامج العامة أيضا فشلت . ويحتاج النجاح عادة الى مجموعة مناسبة من السياسات الزراعية المكملة ـ فضلا عن وجود أنواع التكنولوجيا الجديدة والأساليب المحسنة التى يعمل الإرشاد على ترويجها . وكثيرا ما أخفقت نظم الإرشاد فى توفير التقنيات الجديدة أو نشرت تكنولوجيات لا تضع فى اعتبارها المناخ الزراعى المحدد وقيود الموارد التى تواجه شتى الأنظمة الزراعية والمناطق الزراعية ـ من ذلك مثلا استخدام الأسمدة والأساليب التكنولوجية المرتفعة التكاليف والموفرة للأيدى العاملة فى المناطق التى تزخر بالأيدى العاملة وتعطى غلة منخفضة .

ومن المهم أيضا لنجاح الإرشاد أن يكون هناك التزام سياسى وإدارى ، واعتمادات مالية كافية . وكثيرا ما تركت أزمات الميزانية المشتغلين بالإرشاد يعيشون على مرتباتهم وحدها ولكن دون اعتمادات للحصول على احتياجاتهم اليومية أو الوقود الذى تحتاجه انتقالاتهم . كما أن هناك أهمية لنوعية البنية الأساسية الريفية وكذلك لمهارات وخبرة العاملين بالإرشاد ، الذين تكون معرفتهم فى كثير من الاحيان بالممارسات المناسبة أقل من معرفة المزارعين .

وتؤدى مشاركة المزارعين ، وخاصة فى إعداد البرامج وتوفير التغذية المرتدة ، إلى تحسن ملموس فى فرص نجاح أى برنامج للارشاد . والتفاعل مع المزارعين جزء لا يتجزأ من نهج « التدريب والزيارة » المطبق فى الإرشاد . فهذا النهج يسعى الى ايجاد توازن بين توصيل المعرفة (التركيز

الإطار ٤ ـ ١ نوع مختلف من الأعمال : غورديف خوش يستنبت نوعا جديدا من الأرز المتميز فى المعهد الدولى لبحوث الأرز .

الأرز فى آسيا هو المصدر الأساسى للسعرات الحرارية لما يقرب من ٢,٧ بليون نسمة . وكان من الانجازات الحاسمة للثورة الخضراء أنها زادت إنتاج الأرز فى السنوات الخمس والعشرين الماضية بسرعة أكبر من زيادة تعداد السكان فى آسيا . وخلال هذه الفترة انخفضت الأسعار الحقيقية للأرز الى النصف ، ولم تحدث أبدا المجاعات الخطيرة التى تنبأ بها الكثيرون . وقد تم استنبات الصنف الأول من الأرز عالى الغلة والصالح للمناطق الحارة والمسمى « آى آر ٨ » ، وأتيح على نطاق واسع فى عام ١٩٦٦ على يد المعهد الدولى لبحوث الأرز الذى يتخذ مقره فى الفلبين . وكان هذا النوع الجديد نتيجة لتهجين صنف قزمى من الأرز الصينى وصنف من الأرز الاندونيسى ، وجاء الصنف الجديد فغير من معمار نبات الأرز . ومنذ ذلك الحين أمكن التوصل الى أصناف محسنة مثل « آى آر ٣٦ » تسمح بجنى ثلاثة محاصيل فى السنة . وقد أصبح هذا الصنف الآن أكثر الأصناف المحصولية انتشارا فى العالم . ويعتقد غورديف خوش ، رئيس مربى النباتات فى المعهد الدولى لبحوث الأرز وصاحب صنف آى آر ٣٦ أن التقنيات الحالية يمكن أن تستخدم لزيادة إنتاج الأرز بنسبة بين ٢٥ و ٣٠ فى المائة خلال العقد القادم .

ولكن لإشباع الطلب المتزايد فى القرن المقبل يعمل الآن خوش وزملاؤه على استنبات نوع جديد متميز من الأرز ، قادر على إطعام أفواه أكثر كثيرا من مساحات أصغر من الأرض . وسيكون هذا الأرز مختلفا فى الشكل تماما عن الأصناف الحالية : فساقه أقوى وأوراقه خضراء داكنة وجذوره أنشط ويتمتع بحصانة وراثية ضد عدد كبير من الأمراض والحشرات . وسيتمكن المزارعون من الحصول على غلة أكبر عن طريق بذره فى التربة مباشرة بدلا من طريقة الشتل ، وهى الطريقة التى تجعل من زراعة الأرز الآن عملا شاقا . ومن المتوقع أن ينتج ١٣ ـ ١٥ طنا من الهكتار فى كل محصول ، فى حين أن الحد الأقصى للإنتاج من الأصناف الحالية هو ٨ ـ ٩ أطنان . وربما تكون التكنولوجيا الحيوية هى المفتاح لتطوير هذا الصنف الجديد .

على الجانب المهنى للعاملين الذين يشتغلون طول الوقت فى الخدمات الارشادية تحت إشراف خط واحد للسلطة الادارية) وبين التغذية المرتدة (عن طريق الزيارات المنتظمة للمزارعين وقضاء المشتغل بالارشاد جزءا كبيرا من اليوم فى حقولهم) . ولم يتحقق النجاح فى كل مكان ، وذلك جزئيا بسبب عدم إيلاء الاهتمام الكافى للتغذية المرتدة من المزارعين . ومع ذلك يبدو أن نظام التدريب والزيارة أدى الى زيادة الانتاج فى ظل ظروف متنوعة . وفى بعض بلدان افريقيا ، أسفرت برامج التدريب والزيارة - وإن لم تكن خالية من المشاكل - عن تحسين الإدارة والانضباط حيث كان يسود فى السابق ازدواج الجهود وانعدام للاتجاه . وقد أصبحت الوكالات الخارجية ، مثل البنك الدولى أكثر التزاما بتأييد هذا النهج المنضبط (الإطار ٤ - ٢) .

ولا يستخدم القطاع الخاص كوسيلة لتوصيل خدمات الإرشاد إلا على نطاق محدود للغاية . وتبين تجربة زارعى البن فى كولومبيا ، ومربى الماشية فى الأرجنتين ، أن الروابط الزراعية التجارية الاقليمية أو المعنية بمحصول معين تستطيع أن تقوم بدور هام فى الزراعة التجارية . عن طريق توزيع التكاليف والمنافع الناتجة عن الإرشاد بين أعضائها . وفى كينيا توفر الخدمات البيطرية عن طريق مزيج من المساندة العامة والخاصة للمزارعين . وكثيرا ما يقوم التجار وموردو البذور والمشتغلون بتصنيع المنتجات الزراعية بتوفير الخدمات الإرشادية . وفى تايلند ساعدت مؤسسة تقوم بأنشطة زراعية وتجارية متنوعة على تحسين نوعية وكمية المحاصيل التى تشتريها لتصنيعها ، وذلك عن طريق قيامها بنفسها بعمليات الإرشاد للمزارعين .

وقد بدأت ذلك بتعيين بعض موظفى الإرشاد من خريجى مدارس الإرشاد الزراعى . وعندما فشل هذا النهج قامت الشركة بتعيين مزارعين بدلا منهم على أساس أن يقوموا بإرشاد المزارعين الآخرين بعض الوقت . وقد حقق البرنامج نجاحا فى الوقت الحالى . وفى كوستاريكا ، قامت إحدى الشركات الضخمة متعددة الجنسيات لإنتاج الأغذية بإنشاء خدمة الإرشاد الخاصة بها ، ونجحت فى نشر تقنيات أفضل لزراعة الأناناس . وتبين هذه الأمثلة أنه عندما تزال القيود التى تحد من مبادرة القطاع الخاص فى التجارة والتسويق والإنتاج ، وعندما يتسع نطاق الجانب التجارى للزراعة ، يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بدور أكبر فى خدمات الإرشاد .

الائتمان والتسويق

يستطيع القطاع الخاص أيضا أن يوفر الائتمان الزراعى . *فبنك التنمية فى سنتياغو بشيلى (بانكو دل ديساروللو) هو مزيج بين اتحاد ائتمانى يسعى الى الربح ومنظمة غير حكومية تدعمها الكنيسة . وهو يقوم تقليديا بتوفير الائتمان الاستهلاكى للأسر ذات الدخل المنخفض ، وكذلك الائتمان الصناعى والزراعى على نطاق ضيق . ومنذ أواخر ١٩٨٩ كان البنك يقدم ائتمانات للمشروعات الصغيرة للغاية ، متوسط كل منها ٥٠ دولارا ، على أساس تجريبى لإنتاج الأغذية وصنع المنسوجات وتوفير الخدمات . ويعتمد سعر الفائدة على أساس تكلفة الأموال . ويكون المستفيدون من هذه الائتمانات فى العادة من الفئات التى لا تتوافر لها الجدارة الائتمانية . ولكن بنك التنمية*

الإطار ٤ - ٢ الإرشاد والمبادرة الخاصة بالخدمات الزراعية فى أفريقيا

يتطلب الأمر زيادة إنتاج الأغذية فى أفريقيا بنسبة ٤ فى المائة فى المتوسط سنويا فى الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٢٠ لتلبية الطلب المتزايد لسكان المنطقة . وقد بدأ البنك الدولى فى ١٩٨٨ المبادرة الخاصة بالخدمات الزراعية فى أفريقيا لتحسين الأداء الزراعى عن طريق المساعدة فى تطوير ونشر التكنولوجيا الجديدة وتشجيع استخدام التكنولوجيا الموجودة بالفعل استخداما أفضل ، وهى التكنولوجيا المناسبة لظروف الزراعة السائدة . وعلى سبيل المثال ، لا ينبغى تأييد الدعوة الى نشر التكنولوجيا التى تحتاج الى التوسع فى إزالة الأعشاب الضارة إلا حيث لا توجد قيود على توافر الأيدى العاملة .

ويتركز الاهتمام فى المبادرة على نشر خدمات الإرشاد من نوع ، التدريب والزيارة ، وتعزيز البحوث والبنية الأساسية والتزويد بالائتمان والمستلزمات . ومن العناصر الأساسية فى المبادرة تحسين السياسات الاقتصادية . كما تقوم المبادرة بتوفير الموارد ، بما فى ذلك تعيين موظفين تفتيش فى مناصب غير تنفيذية فى افريقيا . وتختلف المبادرة عن البرامج السابقة فى أنها تشمل جميع الخدمات الزراعية ، وأن الخدمات التى توفرها سيتولى إدارتها موظفون محليون وليسوا من الأجانب . وعلى ذلك يوجه اهتمام كبير لتدريب المدربين والعمل مع المزارعين . كما أن المبادرة تتوخى توسيع دور مجموعات المزارعين والقطاع الخاص فى إدارة الإرشاد وتوفيره ، وغير ذلك من خدمات الدعم .

يتغلب على هذه العقبة بتقديم القرض لأعضاء مجموعة تتألف من أربعة أو خمسة من المقترضين يضمن كل منهم بصورة غير مشروطة الكمبيالات التى يوقعها الآخرون . وبذلك توفر المجموعة نوعا من التقييم والإشراف الضمنى . وبعد مرور سنة على تطبيق هذا النظام لم يكن هناك غير ٣,٥ فى المائة من القروض غير منتجة .

وليس بانكو دل ديساروللو هو المؤسسة الوحيدة التى تجمع بين تقديم الائتمان للفقراء والانضباط المالى . فالبنك الاتحادى فى الهند كان قبل تأميمه فى ١٩٦٩ رائدا فى إقراض أصغر أصحاب الأعمال مثل من يبيعون الخضر على أرصفة الشوارع . ويعمل الآن بنك غرامين فى بنغلاديش وبنك آديمى فى الجمهورية الدومينيكية وبنكا ب . ك . ك . وكوبيديس فى أندونيسيا بنجاح وتصل خدماتها الى المزارعين وغيرهم من أصحاب الأعمال الصغيرة مع الحفاظ على السلامة المالية فى الوقت نفسه . ولكن مثل هذه المؤسسات نادرة .

والمؤسسات المصرفية الرسمية تطلب فى العادة ضمانا فى صورة معدات أو أرض أو حتى ماشية . ولكن نظرا لأن الأسر الفقيرة لا يتوافر لديها عادة مثل هذه الأصول فإنها لا تستطيع بوجه عام أن تحصل على ائتمان رسمى . أما الائتمان غير الرسمى من مقرضى الأموال فيكون مرتفع التكلفة حتى أن سعر الفائدة الحقيقى كثيرا ما يتجاوز ٨٠ فى المائة . وتكون القروض شحيحة أو غالية الثمن عندما يفتقر المقرضون الى المعلومات عن المقترضين ويواجهون صعوبات فى الإلزام بالسداد . فجمع المعلومات عن المقترضين مهمة قد تكون باهظة التكاليف . وفى الريف الباكستانى يخصص مقرضو الأموال يوما واحدا لكل طلب فى المتوسط للحصول على المعلومات ، ويرفضون طلبا من كل طلبين .

ويمكن الحصول على التمويل غير الرسمى لفقراء المزارعين أيضا من مجموعة من المصادر الأخرى : الأسرة أو الأصدقاء أو التجار أو روابط التسليف . ورابطات الأموال الدوارة مألوفة فى المناطق الريفية ، وهى من المصادر الهامة للائتمان فى آسيا وافريقيا حيث تساعد العقوبات الاجتماعية القوية ، والتى تشمل الرفض من جانب المجتمع المحلى ، فى الإلزام بالسداد . وتوجد فى شمال نيجيريا وفى أنحاء متعددة من الصين أسواق نشيطة للإقراض لا تشترط وجود ضمان وتتوقف المعلومات فيها وقوة الإلزام على صلة القرابة والعقوبات القروية . ولكن نظرا لأن المقرضين يمارسون نشاطهم فى منطقة جغرافية محدودة ، ولأن الطلب على الائتمان موسمى ، فإن هذه الترتيبات وأمثالها يمكن أن تتعرض للفشل . وقد انهارت أسواق الائتمان المحلى فى تايلند فى فترة حدث فيها جفاف فى المنطقة .

ومن الواضح أن هذه المؤسسات الخاصة للائتمان تعمل على نطاق جزئى وبصورة بدائية نسبيا . وقد يكون ذلك مبررا للتدخل ، اذ يقال ان الحكومة تستطيع أن تواجه فشل السوق لأنها تملك السلطة اللازمة للاجبار على السداد . وقد يكون ذلك صحيحا من حيث المبدأ ولكنه نادرا ما يكون صحيحا فى التطبيق العملى . فغالبا ما تجد الحكومات أن من المستحيل سياسيا أن تجبر المقترضين على الالتزام بشروط القرض . وفى الهند يتنافس السياسيون فى تقديم الوعود بأنهم إذا تم انتخابهم فسيطلبون إلغاء تلك الديون . كما كانت هناك مشكلات أخرى عديدة ، فقد تبين أن الحكومات أقل مهارة فى جمع المعلومات وتقييمها من مقرضى النقود الذين يعرفون المجتمع المحلى معرفة جيدة . وكثيرا ما فشل الائتمان العام الرخيص فى المناطق الريفية فى الوصول الى المزارعين الفقراء . وكثيرا ما واجهت برامج الإقراض الحكومى صعوبات مالية فى وقت مبكر من بدء تشغيلها . وهى تنهار فى كثير من الحالات أو تصبح عبئا يستنزف الميزانية الحكومية .

فما هو إذن دور السياسات العامة ؟ قبل كل شيء ، إن استقرار الاقتصاد الكلى ووجود إطار تنظيمى غير مشوه ، يعتبران شرطين أساسيين لتطوير القطاع المالى . وظهور قطاع مصرفى مستقل تتوافر له القدرة على الوفاء وعلى المنافسة ، ويتمتع بالحرية فى إقرار أسعار للفائدة اعتمادا على السوق ، ولا يتأثر فى الإقراض بضغوط لا موجب لها من جانب القطاع العام أو رجال السياسة ، يؤدى الى تحسين وتعبئة موارد الائتمان وتخصيصه . وهو يستطيع غالبا ان يحسن التخصيص بتحويل الموارد من بعض المشروعات الضخمة غير المنتجة المملوكة للدولة الى أنشطة أكثر كفاءة مملوكة للقطاع الخاص بما فى ذلك المزارع .

ولكن حتى إذا وجد قطاع مالى سليم ، فإن ذلك لا يضمن دائما توافر عرض كاف من الائتمان للمزارعين الصغار . ولزيادة العرض تستطيع الحكومات ان تعزز تطوير مؤسسات الائتمان وأسواقه . فتعديل قوانين العقود مثلا يمكن أن يجعل من الأيسر للتجار أن يقدموا الائتمان ، وذلك بالسماح لهم بخصم المبالغ المطلوب سدادها من قيمة

المحصول . كما أن تحسين أمان حيازة الأراضى يخلق نوعا من ضمانات القروض فى بعض الأوضاع . ويؤدى الانفاق العام على البنية الأساسية فى الريف إلى تشجيع التنافس فى أسواق الائتمان (وغيرها) . كما أن تحسن معرفة القراءة والكتابة ومبادىء الحساب بين الفقراء يجعلهم أكثر أهلية للحصول على الائتمان .

ويوضح هذا نقطة هامة : أن التدخل الفعال فى إحدى الأسواق كثيرا ما يساعد سوق أخرى على تحسين أدائها أيضا . وتعد السياسة المتبعة إزاء المخاطر فى الزراعة مثالا آخر على ذلك . فلم يكن لتأمين المحاصيل بواسطة القطاع العام وبرامج تثبيت الأسعار أثر كبير فى إنقاص المخاطر أو الوصول الى الفقراء ، كما ثبت أنها باهظة التكاليف . وهناك طريقة أفضل تستطيع بها الحكومات أن تقلل من المخاطر التى يواجهها المزارعون ، وهى أن تتيح الفرصة للأسواق لتؤدى عملها ، وأن تيسر ظهور البرامج الخاصة ، سواء منها المحلية والخارجية ، مثل تحسين فرصة التعامل فى الأسواق الدولية الآجلة للبضائع أمام التجار من القطاع الخاص وأصحاب المطاحن وروابط المزارعين . ومن المهم أيضا لإنقاص المخاطر أن تستثمر الحكومة فى البنية الأساسية . بما فى ذلك المرافق العامة ومرافق التخزين والرى . ففى الهند مثلا كثيرا ما أدى انقطاع التيار الكهربائى عن منشآت الرى إلى الإضرار بالانتاجية الزراعية . فلو أمكن جعل منتجى الكهرباء فى القطاع العام أكثر كفاءة لأمكن إزالة أحد مصادر المخاطر بالنسبة للمزارعين .

والقدرة على الوصول إلى أسواق أوسع أمر لا غنى عنه إذا أريد أن يطبق المزارعون التكنولوجيا الجديدة ويزيدوا من إنتاجيتهم . وللحكومة دورها فى هذا المجال أيضا . وكذلك فإن للبنية الأساسية أثرا حاسما ، وكذلك وجود بيئة تنظيمية قائمة على سياسات تسمح للقطاع الخاص بأن يزدهر . ولكن كما هو الحال بالنسبة للائتمان والتأمين كثيرا ما فشلت المشاركة العامة فى التسويق . ففى كثير من الأحيان كانت الاحتكارات الحكومية فى مجال الزراعة تدفع للمزارعين أسعارا أقل مما ينبغى ، وبعد مرور فترات أطول مما ينبغى ، من أجل تمويل نفس عملياتها غير المتسمة بالكفاءة ودعم المستهلكين المقيمين فى المدن . وكثيرا ما كانت نتائج ذلك ضارة بميزانية الحكومة ، وبدخل المزارعين ، وبالانتاج الزراعى (الإطار ٤ ـ ٣) .

زيادة إمكانيات المشتغلين بالصناعة

تتمتع المؤسسات الصناعية فى تعاملها مع البيئة الاقتصادية بميزات كثيرة لا تتمتع بها المزارع . فهى تميل لأن تكون أكبر حجما وأقل عددا وأقل تشتتا ، ولذا فإن تكاليف معاملاتها ليست كبيرة بنفس القدر . وهى أقل تعرضا لمخاطر لا سيطرة لها عليها مثل ظروف الطقس . وهى فى الغالب تملك المزيد من الأصول مما يجعل من الأيسر لها الحصول على الائتمان . وكل ذلك يعنى أن المنشآت الصناعية فى وضع أفضل من المزارع للإقدام على الاستثمار فى مجال المعلومات والتكنولوجيا وجنى منافعها . ومع ذلك فإن المصانع والمزارع لها جوانب كثيرة مشتركة فيما بينها . فالمصانع أيضا تحتاج الى البنية الأساسية (الطرق والموانىء والمياه والكهرباء) . وقد تجد المشروعات الصناعية الصغيرة صعوبة فى الاقتراض وقبل كل شىء فإن المصانع معرضة بنفس القدر للسياسات التنظيمية الضارة .

فى عام ١٩٧٨ تقرر إجراء توسع كبير فى شركة سندرى للأسمدة فى الهند لإنتاج ٢٠٠٠ طن من سماد النوشادر واليوريا فى اليوم . واشترطت التعليمات أن تشترى الشركة نسبة عالية من المعدات المصنوعة محليا للمنشآت الجديدة ومن بينها أجهزة توربينية الضغط لم يسبق من قبل أن تمت صناعتها محليا . ولم تنجح تلك المعدات ، واضطرت الشركة الى اعادة تصنيعها . وعند ذلك كانت أعطالها متعددة . ولم تتمكن شركات المرافق العامة التى لها وحدها ترخيص توزيع الكهرباء محليا من توفير الطاقة الكهربائية بصورة يمكن الاعتماد عليها . وعندما قللت مشاكل شبكة السكك الحديدية من امدادات البترول للمصنع ، رفضت الحكومة أن تصرح باستيراد الوقود اللازم لسد احتياجاته . وأدى التحول الى أنواع أخرى من الوقود الى زيادة تكاليف الانتاج بأكثر من الضعف . وترتب على ضغوط النقابات أن أصبح عدد العاملين أكبر من حاجة المصنع بشكل مزمن . فمن بين ٨٠٠٠ عامل يعملون به لم يكن هناك غير ٤٤٠٠ يعملون فى أعمال انتاجية مباشرة . وفى الشهور الـ ١٨ الأولى اشتغلت المنشآت الجديدة بنسبة ٣٣ فى المائة من طاقتها خلال ثمانية أشهر وأغلقت لمدة عشرة أشهر . وكان معدل عائداتها سلبيا .

وعلى النقيض من ذلك فان البيئة المحلية التنافسية سمحت لمصانع توماس غوميز فى شيلى بأن تزدهر . فهو كان قد بدأ عملا على نطاق ضيق للغاية فى أواخر السبعينات حيث

كان ينتج أحذية جلدية فى غرفتين فى سنتياغو . وكانت المنافسة شرسة فى الصناعة المحلية ، ولذا كان على الشركة أن تثبت كفاءتها حتى يمكن أن تعيش ولكن المغالاة فى سعر الصرف ، والتعريفة الجمركية المرتفعة على الواردات المنافسة ، كانتا من العوامل غير المشجعة على التصدير . وبعد تحرير التجارة الخارجية فى أوائل الثمانينات قام المستوردون المحتملون بزيارة شيلى وتعاقدوا على بعض الطلبيات مع الشركة . وخصص السيد غوميز ٢٠ فى المائة من انتاجه للتصدير . وهو الآن يصدر ٨٠ فى المائة من إنتاجه بما قيمته ٢,٥ مليون دولار فى السنة ، أو ما يقرب من عشر صادرات البلد من الأحذية . وهو يستخدم ٣٥٠ عاملا يعملون فى مصنع كبير وحديث .

التنظيم الصناعى

هناك مبرر قوى لوضع التنظيمات الصناعية . فالقواعد المتعلقة بالمعايير الصحيحة ، وحماية البيئة ، وسلامة العمل ، وكذلك القواعد الرامية الى حماية المستهلكين والمنتجين من الممارسات التقييدية أو الاحتكارية ، تعد جزءا من الإطار القانونى والمؤسسى الذى يحتاجه كل اقتصاد . ومع ذلك فكثيرا ما أخفقت الحكومات فى البلدان النامية فى وضع مثل هذه القواعد وإنفاذها ، وعمدت بدلا من ذلك الى تنظيم الجوانب الاقتصادية البحتة من سلوك المؤسسات ، مما أضر بالمنافسة وأدى فى كثير من الأحيان الى خسائر كبيرة فى الانتاج والدخل .

وكان من الأسلحة « المناهضة للمنافسة » الرئيسية فى ترسانة التنظيمات المحلية : (أ) الحواجز التى تحول دون دخول المجال ، مثل الحصول على ترخيص للإنشاء والنص على حجم الطاقة ، والترتيبات التى تقصر الحقوق على أطراف بعينها ، وغير ذلك من سياسات احتجاز الأسواق التى تستخدم كثيرا لتعزيز المؤسسات الحكومية أو لحماية أصحاب المصالح القوية ، (ب) الحواجز التى تحول دون ترك المجال مثل عدم وجود القوانين المناسبة أو ضعف تنفيذها ، (جـ) ضوابط الأسعار التى يفترض أنها لحماية المستهلكين ، (د) سياسات التوجيه أو القصر التى لا تعطى حق بيع وشراء سلع معينة إلا لمؤسسات بعينها وفقا لتوجيهات وأولويات مركزية ، (هـ) التخصيص الإدارى

الإطار ٤ ـ ٣ مؤسسات التسويق شبه الحكومية وأسعار المنتجين : إضعاف المنافسة وإنقاص حوافز المزارعين

أنشئت المؤسسات الحكومية للزراعة فى كثير من البلدان أثناء العصر الاستعمارى لتنظيم صغار المنتجين وحماية المزارعين الأوروبيين من المنافسة . وقد انتشرت هذه المؤسسات خلال العقود الثلاثة الماضية ، وهى تحتكر الآن كثيرا من أسواق المستلزمات والمنتجات والخدمات الزراعية والتجارة فيها . والمعتاد أن تحدد الأسعار الزراعية بواسطة هذه المؤسسات نفسها أو بالتشريع ، وتكون أسعارها أدنى بكثير من مستوياتها الدولية . وغالبا ، يحدد سعر واحد يطبق فى كل انحاء البلد وعلى مدار العام . وهذا التمسك بالسعر الواحد طوال العام بغض النظر عن اقتراب موعد المحصول أو حالة المخزونات لا يشجع القطاع الخاص على الاحتفاظ بإمدادات احتياطية وبناء منشآت خاصة للتخزين . والسعر الموحد على مدار العام يشجع الاستهلاك ولا يشجع على الإنتاج فى غير الموسم عندما تكون التكلفة الكلية لتوفير المنتج (زراعته بالإضافة الى تخزينه لمدة طويلة) عند حدها الأعلى . وعندما يكون السعر الذى يحصل عليه المنتجون واحدا فى كل أنحاء البلد لا يكون هناك عادة ما يشجع على الإنتاج بالقرب من مراكز الاستهلاك أو مراكز الشحن .

كما ضرب الفساد فى أرجاء مؤسسات التسويق الزراعى : فالاعتمادات « تضيع » ، والامدادات « تتسرب » إلى السوق الموازية . وكثيرا ما أدى الخطأ فى تقدير المحاصيل المتوقعة . والمغالاة فى تكديس المخزونات ، والبيع فى الأوقات غير المناسبة ، إلى زعزعة الاستقرار فى نفس الأسواق التى كان المفروض أن تعمل تلك المؤسسات على استقرارها . وكذلك أدت القيود السياسية الى زيادة العاملين عن الحاجة والى التسيب . وكان من نتيجة هذه العيوب مجتمعة أن أصبحت المؤسسات الزراعية شبه الحكومية عبئا يستنزف أموال القطاع العام (جدول الإطار ٤ ـ ٣) .

جدول الإطار ٤ ـ ٣ الخسائر الناتجة عن تسويق المنتجات الزراعية شبه الحكومية ، بلدان وفترات منتقاة

البلد والفترة	المنتجات	التحويلات كنسبة مئوية من المصروفات الحكومية الجارية	التحويلات والائتمان كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى
الصين ، ١٩٨٨	الحبوب	١٠,٥	٢,٠
الهند ، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥	الحبوب	٤,٦	٠,٥
غامبيا ، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧	الفول السودانى	١٠,٨	٢,٨
مالى ، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥	الحبوب	٨,٨	١,٣
المكسيك ، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥	الألبان والحبوب والبذور الزيتية	٣,٥	-
تنزانيا ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١	جميع المحاصيل	١٢,٤	١,٧
زامبيا ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦	الذرة والأسمدة والقطن	٤,٠	٣,٢
زيمبابوى ، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧	جميع المحاصيل	٥,٦	٤,٦

المصدر : كلونسن وآخرون ، ١٩٩١ .

للموارد الرئيسية مثل الائتمان بل المستلزمات المادية .

ويمكن أن يترتب على الحواجز التى تحول دون دخول المجال والخروج منه أضرار جسيمة . ففى الأرجنتين حيث كانت مبالغ الدعم الكبيرة تحابى المؤسسات ذات الوضع المستقر لم يكن ذلك مما يشجع الوافدين الجدد . ومن ثم ازداد التركيز الصناعى على حين فقدت المؤسسات الأصغر حجما حصتها فى السوق . اما الحواجز التى تحول دون الخروج من المجال ، مثل العجز عن مقاضاة المؤسسات أو تصفيتها - وهذا هو الوضع المعتاد بالنسبة للشركات شبه الحكومية فى افريقيا وأوروبا الشرقية والصين - فهى تشجع المؤسسات غير الرابحة وغير المتصفة بالكفاءة ، كما أنها بدورها لا تشجع الوافدين الجدد . وهى أيضا تعرقل تطبيق أنواع التكنولوجيا الجديدة ، لأن خطوط الإنتاج غير المتسمة بالكفاءة ، والمصانع المتقادمة يمكن أن تستمر فى أداء العمل .

ولا تكون الشركات الكبيرة والآخذة فى التوسع مستفيدة من السياسات الحكومية دائما . فقد حالت القيود التنظيمية دون ظهور الشركات الخاصة ذات الحجم الكبير والكفاءة العالية ، والتى كانت من الوسائل الهامة لنقل التكنولوجيا والتحديث الصناعى فى بلدان مثل البرازيل وجمهورية كوريا ، وعاقت إنشاء شركات مماثلة فى بعض البلدان النامية الأخرى . وحيثما قامت الحكومة بتخصيص الطاقة الصناعية ، واحتفظت بقطاعات فرعية للمشروعات الحكومية ، وكانت هى التى تختار مواقع المصانع ، فشلت المؤسسات الصناعية فى التوسع ، وبالتالى فى الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وزيادة التخصص فى الإنتاج (الإطار ٤ - ٤) . وفى باكستان ، فإن تحديد الترخيص للطاقة الإنتاجية ، يحول دون وصول المنتجين الى حجم فعال للانتاج . ففى صناعة غزل القطن تؤدى اشتراطات إصدار التراخيص إلى إبقاء المصانع فى حدود ١٥ ألف مغزل فى المتوسط ، فى حين أن أكثر المعايير كفاءة يكاد يصل الى ضعف هذا الرقم .

وهناك تكاليف أخرى أصعب فى تحديدها كميا وان كانت لا تقل ضررا ، وهى ازدياد تكاليف المعاملات بسبب متاهة

الإطار ٤ - ٤ منافع الإصلاح التنظيمى : الهند وأندونيسيا

قامت استراتيجية الهند للتصنيع على الإحلال محل الواردات وعلى وجود نظام غير مألوف فى درجة شموله وتقييده للأسواق الداخلية . وفى أحد عشر قطاعا فرعيا تنتج ما يقرب من ٥٠ فى المائة من الانتاج الصناعى فى الهند ، كانت النتائج الرئيسية لهذه الاستراتيجية هى : (أ) وجود عدد محدود من المؤسسات الضخمة تسيطر على السوق ، زاحمت المنتجين المتوسطين حتى أبعدتهم ، (ب) أن الحجم المتوسط للمصانع أصغر من الحجم الاقتصادى لإنتاج معظم المنتجات ، (ج) أصبح لدى المؤسسات المحمية أسواق أسيرة ، وبالتالى تجنى منها ربحا مرتفعا : كانت الأرباح الصافية قبل الضريبة فى القطاع الصناعى فى الهند فى المتوسط ٢٠,٨ في المائة من القيمة المضافة فى ١٩٨٢ ، بالمقارنة مع ٣,٥ فى المائة فى جمهورية كوريا في ١٩٨١ ، (د) أن التجديد التكنولوجي بطيء . وانخفضت الإنتاجية الإجمالية لعناصر الإنتاج فى هذه الصناعات بأكثر من ١ فى المائة فى السنة بين عامي ١٩٦٦ و١٩٨٠ .

ولم يكن من الغريب أن ضعفت قدرة الهند على المنافسة فى المجال الدولى . فانخفضت حصتها من الصادرات الصناعية فى مجموع الصادرات الصناعية للبلدان النامية . ولم تزد حصة المنتجات الصناعية فى الناتج المحلى الاجمالى منذ عام ١٩٧٨ . وهناك نتائج أخرى أصعب فى تحديدها بصورة كمية : فتكاليف المعاملات مرتفعة ، والموارد تحول عن مسارها السليم نتيجة للتشدد الادارى ، والسعى للحصول على الريع بلا إنتاج ، وبسبب عدم اليقين والتأخير فى الاجراءات .

وفى اندونيسيا أضرت التنظيمات المتشددة أيضا بالقطاع الخاص ، وحتى عام ١٩٨٨ كان الاستثمار المحلى والأجنبى مقصورا على مجالات معينة ، وكانت هناك حدود قصوى للقدرة الانتاجية ، وسقوف لعدد المشاريع المسموح بها . وقبل بدء التشغيل كان على المؤسسات المحلية الموافق عليها نفسها أن تحصل على تراخيص للاستيراد والتصدير ، وعلى ترخيص للتجارة الداخلية ، وعلى حقوق بالنسبة للأرض ، وعلى ترخيص بالتشغيل الدائم ، وعلى تصريح بالتخزين واستخدام الموقع . وكان هذا كله يستغرق سنتين فى كثير من الحالات . وانخفضت الإنتاجية الكلية للعوامل بنسبة ٢,٥ فى المائة فى منتصف الثمانينات .

وقد ثبت فى الهند نجاح الاصلاحات الجزئية التى اتخذت مؤخرا . فقد خفضت قيود التراخيص الصناعية منذ منتصف الثمانينات ، وكذلك خفضت بعض ضوابط الاستيراد على بعض المواد الخام والسلع الوسيطة . وكان لهذه التغييرات على تواضعها أثرها الايجابى إذ أدت المنافسة الى اعتصار أرباح المؤسسات الضخمة (ذكرت المؤسسات المائة الكبرى أن أرباحها انخفضت بما يقرب من ٢٤,٣ فى المائة فى ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بالرغم من زيادة المبيعات بنسبة ٩ فى المائة) ونشأت مؤسسات جديدة متعددة أصغر حجما .

وفي اندونيسيا كان الإصلاح أكثر شمولا : فأصبح فى وسع المستثمرين الأجانب أن يحوزوا الآن مؤسسات فى المجالات ذات الأولوية مادام ٢٠ فى المائة من رأس المال مملوكا محليا ، وكذلك خففت الشروط المفروضة على الاستثمار المحلى بدرجة ملموسة . وزادت استثمارات القطاع الخاص في ١٩٨٩ ، وكان نمو إنتاجية عناصر الانتاج الكلية ايجابيا فى السنوات الأخيرة وزاد معدل العائد على الاستثمار فى المتوسط من ١٣ فى المائة فى الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ ، الى ٢٢ فى المائة فى الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ .

التنظيمات . وفى حالة المؤسسات الكبيرة ، لا تتمثل العوائق الناجمة عن القواعد التقييدية وسياسات التجارة المحلية فى استبعادها صراحة من فرصة الحصول على الموارد بقدر ما تتمثل فى تبديد الجهد فى المناورات المرتبطة بإصدار التراخيص وتحديد الحصص . وذلك بالاضافة الى أن الممارسات التجارية التقييدية تؤدى الى تحقيق الشركات الكبيرة لمنافع من التلاعب بالنظام ذاته بدلا من الابتكار والأخذ بتكنولوجيات جديدة وكفاءة الانتاج التى ستكون لازمة لمواجهة صرامة الأسواق التنافسية - فى الداخل والخارج .

وكثيرا ما توجد قيود داخلية وخارجية جنبا الى جنب ، بما يضاعف الأثر الضار لكل منها على التقدم التكنولوجى والانتاجية الصناعية . غير أن عدم الاهتمام بإصلاح التنظيمات الداخلية فى كثير من البلدان - والذى يتطلب غالبا إصلاح المؤسسات - كان مؤداه عدم مواكبة ازالة القيود فى الداخل للانفتاح فى التجارة الخارجية . ونتيجة لذلك يمكن أن توجد السياسات التنظيمية المناهضة للمنافسة فى اقتصادات مفتوحة أمام التجارة الأجنبية ، كما هو الحال فى بعض بلدان افريقيا . فقد تركت برامجها لتحرير المعاملات الخارجية أنظمة قائمة لمنح التراخيص على نطاق واسع وتقيد التجارة الداخلية وقواعد تنظيمية متشددة ، مما يؤدى الى عرقلة التنافس واضعاف الاستجابة للتحرير . وعلى الرغم من زيادة الانفتاح على التجارة الخارجية فى ملاوى فان استجابة الاستثمار كانت محدودة : فمازالت الحواجز التنظيمية تحول دون الدخول الى مجال صناعات أساسية مثل الغزل والنسيج .

تنظيمات سوق العمل

يكون الغرض من التنظيم الحكومى لأسواق العمل فى العادة هو حماية الرفاهية الاجتماعية للفرد وليس التأثير فى نمط التنمية الصناعية . فجميع القيود بتشغيل الأحداث وساعات العمل وكفاءة السلامة والأمن أثناء العمل ، كلها تدخل ضمن هذا الهدف . ولكن لتحقيق نفس الغرض أيضا يقوم كثير من الحكومات بوضع أنظمة للأجور والأمن الوظيفى ، وهى سياسات رغم حسن نيتها كثيرا ما تحدث أثرا ضارا يؤدى الى انقاص الدخل وفرص العمل .

فالقواعد المنظمة للحد الأدنى للأجور ، ومقايسة الأجور ، تزيد من تكاليف اكتراء العمال ، مما يدفع المؤسسات الى الأخذ بمزيج من المدخلات ينقص فيه عدد العمال ويزيد حجم رأس المال ، وربما يؤدى ذلك الى البطالة أو البطالة الجزئية . كما أن التحول الذى لا موجب له نحو كثافة رأس المال يجعل الاقتصاد أقل إنتاجية .

وتختلف النتائج المحددة من حالة الى أخرى . فبعض بلدان افريقيا وآسيا نادرا ما تعمل على إنفاذ القواعد التى تضعها بشأن العمل لأن ذلك يتطلب فى كثير من الأحيان تكلفة عالية . وقد لا تضطر إلى تطبيق تلك القواعد غير المؤسسات الأكثر ظهورا - التى تستخدم عددا كبيرا من العمال - إذ تجد المشروعات الصغيرة والمتوسطة إن من السهل والمفيد لها أن تتهرب من الامتثال لتلك القواعد . وعلى العكس من ذلك فان تنظيمات العمل فى أنحاء كثيرة من أمريكا اللاتينية (مثل أوروغواى ، وكولومبيا وشيلى حتى وقت قريب) يبدو أنها أثرت تأثيرا مباشرا على تخصيص الموارد والتوظف ، لأن القطاع الحديث يتألف أساسا من مشروعات كبيرة وظاهرة . ففى شيلى فى أوائل الثمانينات ، كان انخفاض الطلب الكلى مقترنا بجوانب من جمود سوق العمل - مثل وضع حد أدنى للأجور ، وعدم مرونة الأجور فى القطاع الرسمى المحمى - مسؤولا عن ارتفاع معدل البطالة الصريحة الذى تجاوز ٢٠ فى المائة .

ومعظم الاقتصادات تفرض حدا أدنى إلزاميا للأجور . لكن هذا الحد انخفض خلال الثمانينات انخفاضا كبيرا بالأسعار الحقيقية فى كثير من البلدان النامية . ومن غير المرجح أن تظل التشوهات والتفاوتات قائمة فى هيكل الاجور إلا اذا كان للعمل فى القطاع الرسمى المحمى سلطة ملموسة . ففى البرازيل استخدم مقايسة الأجور للحفاظ على الأجور الحقيقية فى القطاع الرسمى ، مما كان عائقا أمام التصحيح الهيكلى وتخصيص الموارد وأسهم فى تفاوت الدخول .

ويمكن أن تؤدى تنظيمات التوظيف ، مثل قوانين الأمن الوظيفى ، إلى تقويض الارتباط بين الأجر والأداء ، كما تدفع أصحاب الأعمال الى استئجار عدد أقل من العاملين الدائمين . ففى السنغال حيث توجد قواعد متشددة للفصل ، تضمن التوظيف عمليا ، ليس من الغريب ان لا يجد كثير من العاملين دافعا قويا للعمل ، وتشكو المؤسسات من زيادة العمالة . وفى الصين ، حققت تنظيمات التوظيف الأهداف الاجتماعية عن طريق الاحتفاظ بمستويات مرتفعة للتوظيف فى المدن ، ولكن التكاليف الاقتصادية كانت عالية . ورغم بعض نتائج الاصلاح الكلى فمازال العمال لا يسمح لهم بالانتقال بحرية ، وأن يبحثوا عن أعمال تكون مهاراتهم

مطلوبة فيها بدرجة أكبر وتدر عليهم عائدا أعلى . وتصل العمالة الفائضة فى مؤسسات الدولة الى معدلات عالية ، والمنشأت المتعثرة لا تجرى تصفيتها لأن قوانين الإفلاس لا توضع موضع التنفيذ ، مما يزيد من تشوه تخصيص الأيدى العاملة . وفى النهاية ، يتباطأ التوسع فى فرص العمالة المنتجة ، بسبب تنظيمات التوظيف التى كان يقصد بها فى البداية مساعدة العمال .

ولم يؤد استخدام تنظيمات العمل فى جمهورية كوريا وغيرها من اقتصادات شرقى آسيا فى أضيق حدود ممكنة الى الحيلولة دون النمو السريع فى التوظيف وفى الأجور الحقيقية . ومتوسط ساعات العمل فى الصناعة الكورية ، شاملة ساعات العمل الاضافية التى كثيرا ما تكون إلزامية ، هى أعلى من مثيلاتها فى العالم . ولكن منذ منتصف الستينات أصبح النمو فى أجور العمال وتوظيفهم فى الصناعة يزيد عن ٨ فى المائة سنويا ـ وهو معدل أسرع منه فى أى اقتصاد آخر (الجدول ٤ ـ ١) .

والسياسات التى تتبعها الحكومة تجاه العاملين فى القطاع العام يمكن أن يكون لها أثر كبير على الاقتصاد ، وذلك جزئيا بسبب حجم القطاع العام وحده فى كثير من البلدان النامية وجزئيا بسبب أهمية الخدمات التى يوفرها العاملون به . ففى غانا زادت الوظائف الحكومية بنسبة ١٥ فى المائة سنويا بين ١٩٧٥ و١٩٨٢ رغم أن حصة الفرد الحقيقية من الناتج القومى الاجمالى كانت آخذة فى التناقص ، مما يقلل الموارد المتاحة للحفاظ على مستوى الأجور الحقيقية ولتمويل التكاليف المتكررة الأخرى . بل إن الحكومات حاولت أن تحمى الوظائف العامة فى مواجهة المشاق الاقتصادية والمالية فى كثير من بلدان افريقيا وبعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية . وكانت النتيجة عادة انخفاضا حادا فى الأجر الحقيقى للعاملين فى القطاع العام . وأدى الانكماش المالى بالحكومات الى الاستعانة بعدد أقل من الموظفين ذوى المهارة العالية . وإلى التوفير فى استخدام المدخلات . ومن هنا وجد المشتغلون بالارشاد الزراعى الذين لا يملكون وقودا لسياراتهم ، ومن هنا الممرات المزدحمة بالسعاة العاطلين ومن لا عمل لهم غير تقديم الشاى ، وما إلى ذلك . وأدى انخفاض الأجور الى انتشار ظاهرة التغيب عن العمل ، والرشاوى الصغيرة ، والعمل فى وظيفتين ، والانخفاض العام فى الروح المعنوية والانضباط . وكل ذلك يفضى إلى إنقاص الانتاجية فى القطاع الخاص أيضا ، لأن نوعية البنية الأساسية الاجتماعية والمادية وغيرها من الخدمات العامة تزداد سوءا .

الجدول ٤ ـ ١ النسبة المئوية لمعدلات النمو السنوية فى الايرادات والتوظيف وإنتاجية العمل الحقيقية فى الصناعة ، فى اقتصادات وفترات منتقاة .

الاقتصاد والفترة	*الحصيلة*	*التوظيف*	*الإنتاجية*
البرازيل ، ٦٥ ـ ١٩٨٥	١,٧	٤,٦	٤,٧
كولومبيا ، ٦٦ ـ ١٩٨٤	٠,٨	٣,١	٢,١
اليابان ، ٥٠ ـ ١٩٧٠	٥,٤	٤,٦	٦,٩
جمهورية كوريا ، ٦٦ ـ ١٩٨٤	٨,١	٨,٢	٧,٣
البرتغال ، ٦٦ ـ ١٩٨٤	٠,٧	٢,١	٠,٩
تركيا ، ٦٦ ـ ١٩٨٤	٣,٠	٥,٠	٢,١
يوغوسلافيا ، ٦٥ ـ ١٩٨٥	١,٣	٤,٢	١,٩
تايوان الصينية ، ٦٦ ـ ١٩٨٥	٦,٤	٦,٧	٧,٠

المصدر : لنداور ١٩٨٩ .

فرض الضرائب والإنتاجية

تحتاج الحكومات إلى فرض ضرائب على الأسر وعلى الأعمال لتمويل نفقاتها . ولكن للضرائب تكلفتها الاقتصادية . فالضرائب التى تفرض على السلع أو على الانفاق (مثل ضريبة المبيعات) تقلل الحوافز على العمل ، والإعفاءات الضريبية أو الضرائب التى تختلف بين فئة وأخرى تعمل أيضا على تشويه الحافز للاستثمار وإنتاج سلع معينة . واذا ارتفعت الضريبة على الناتج النهائى لمشروع ما ارتفاعا كبيرا فإنها تحد من العائد الخاص بالمستثمر . وغالبا ما يقع اختيار المستثمر على مشروع آخر أو أن يقرر عدم القيام باستثمار أصلا .

ومن الصعب تقدير ما يخسره الاقتصاد فى مجموعه من كفاءة نتيجة للمعدل العام للضرائب المحلية . ولكن من الواضح أن أسعار الضرائب التى تتفاوت تفاوتا كبيرا وتفرض على أسس تمييزية يمكن أن تحدث ضررا بالغا ؛ ولا يتوافر لدى الحكومات فى كثير من البلدان القدرة الادارية اللازمة لتطبيق أنظمتها الضريبية على قاعدة عريضة من دافعى الضرائب . ولذا تكون مضطرة الى رفع أسعار الضرائب للحصول على ايراد بحجم معين . ويؤدى ذلك الى زيادة المغارم (الحوافز السلبية) التى يواجهها من تجبى منهم الضريبة ، وتتسع فجوة التشوه بين الذى تفرض عليهم الضرائب وبين الذى لا تفرض عليهم . ففى سرى لانكا مثلا واجهت المشروعات التى كانت فى طور النمو وآخذة فى التحول الى شركات ذات مسئولية محدودة ، زيادة كبيرة فى التزاماتها الضريبية . ونتيجة لذلك تقلل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الحجم من جهودها للتوسع مما يحول دون ظهور مؤسسات كبيرة دينامية على الصعيد الوطنى .

غير أن خبرة السنوات الأخيرة تبين أن فى الوسع إنقاص تشوهات الضرائب وأن الأهداف المتعددة المتعلقة بالدخل والكفاءة الاقتصادية والعدالة والفاعلية الادارية يمكن تحقيقها - عن طريق توجه منهجى إزاء إصلاح التعريفة الجمركية والضرائب . ويمكن أن يستمر العمل بتخفيض التعريفة الجمركية لتحقيق زيادة فى الكفاءة عندما يجرى فى نفس الوقت توسيع قاعدة الضرائب المحلية تحقيقا للأرقام المستهدفة فى الدخل . ويعد تحسين ادارة الضرائب والحد من الإعفاءات الضريبية لغير الفقراء ، وتبسيط الهيكل الضريبى من العناصر الأساسية فى الإصلاحات الضريبية التى تزيد الكفاءة . وقد تمكنت بلدان نامية مثل اندونيسيا وتركيا وكوريا وكولومبيا وملاوى والمكسيك من تجديد وإصلاح أنظمتها الضريبية (الاطار ٤ ـ ٥) .

أدلة على إنتاجية مشاريع الاستثمار

إذا وجد مناخ يشجع نشاط المشروعات ويجعل المؤشرات السعرية ظاهرة واتخاذها أساسا للتحرك - فانه يمكن ان يحدث زيادة جذرية فى إنتاجية الاستثمار . تؤكد ذلك خبرة البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية باعتبارهما من الجهات المقرضة لدعم المشاريع الاستثمارية للقطاعين العام والخاص .

ويجرى تقييم مشاريع البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية بعد استكمالها باستخدام الوسائل المعيارية لقياس التكلفة والعائد . وقد تم بحث حالة ١٢٠٠ مشروع - نفذت خلال السنوات العشرين الماضية - وأجريت بشأنها مقارنة بين العائد الاقتصادى لكل منها ، وهو المقياس لمساهمة المشروع فى الاقتصاد (أى لانتاجيته) ، وبين أرقام قياسية مختلفة لتشوهات السوق . (للإطلاع على مناقشة لكيفية حساب معدلات العائد الاقتصادى والأساليب التحليلية المستخدمة فى هذا الجزء . أنظر الفصل الرابع القسم الخاص بالملاحظة التقنية فى آخر النص الأساسى) .

هذه المؤشرات للتشوه تنظر مثلا الى التجارة (الى أى حد بلغ ارتفاع التعريفات الجمركية والى أى مدى تستخدم الحواجز غير الجمركية ؟) وقيمة العملة (ماهو مقدار العلاوة على سعر العملة الأجنبية فى السوق الموازية ؟) وأسعار الفائدة (هل أسعارها الحقيقية سلبية أم ايجابية ؟)

الإطار ٤ ـ ٥ الإصلاح الضريبى

توفر الضرائب الايرادات اللازمة لتمويل الانفاق العام كما أنها تؤثر على المدخرات وتخصيص الاستثمارات وهيكل الإنتاج . ويساعد مستوى تحصيل الايرادات على تبين ما إذا كان البلد المعنى قادرا على تمويل التكوين الرأسمالى للقطاع العام ، والحفاظ على البنية الأساسية وتوفير مستوى مناسب من الخدمات الصحية والتعليمية . وبوجه عام يشكل كل من الضرائب على الدخل ، والضرائب على التجارة الخارجية ، والضرائب على السلع والخدمات ورسوم الانتاج والضرائب على المبيعات ثلث الايرادات تقريبا . ورغم أن الأنماط الضريبية تختلف من بلد الى آخر فان نسبة الضرائب الى الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان النامية هى فى حدود ١٠ ـ ٢٠ فى المائة ، أى ما يقرب من نصف مستواها فى البلدان الصناعية ، فى حين أن مستويات النفقات هى فى حدود ٢٠ ـ ٣٠ فى المائة ـ أى أنها أقرب الى مستوياتها فى البلدان الصناعية . وكثير من النظم الضريبية فى البلدان النامية ضعيفة فى تحصيل الايرادات وتؤدى الى تشوهات كبيرة فى الاقتصاد . فضعف إدارة الضرائب يفضى الى انتشار التهرب الضريبى مما يزيد من عدم التكافؤ فى الدخول .

والهدف من الإصلاح الضريبى هو زيادة الايرادات وإنقاص تكاليف التشوهات النابعة من الضرائب . وقد وجهت الاصلاحات فى الآونة الأخيرة اهتمامها الى توفير ايرادات كافية ، وتحقيق التكافؤ الأفقى ، والبساطة والحياد ، والتوافق بين النظام الضريبى والقدرة الادارية . وكان من الأهداف الأساسية توسيع الوعاء الضريبى بحيث يمكن تبسيط هيكل الضرائب وخفض أسعارها وبذلك تقل التشوهات الناجمة عنها كما يقل التهرب الضريبى . وبالنسبة للضرائب على السلع والخدمات فإن توسيع الوعاء يعنى التحول من الضرائب على التجارة الى الضرائب على الاستهلاك ، مثل ضريبة القيمة المضافة ـ مع اقرار السعر المركزى فى حدود ١٠ ـ ٢٠ فى المائة . وبالنسبة لضرائب الدخل يمكن أن يتحقق ذلك بإنقاص الاعفاءات . وخفض الأسعار الحدية العليا الى ما بين ٣٠ و٥٠ فى المائة . بالاضافة الى أن ضرائب الانتاج الانتقائية على الكماليات وغير الضروريات يمكن أن تعزز الايرادات وتعمل فى الوقت نفسه على زيادة الطابع التصاعدى للنظام الضريبى ـ بدون خسارة يعتد بها فى الكفاءة .

فالاصلاح الضريبى الشامل يمكن أن ينجح . وفى جامايكا وملاوى والمكسيك أدى الاصلاح الضريبى الى الحد من اللجوء الى الاعفاء الضريبى الانتقائى كما زاد ايضا الايرادات عن طريق توسيع الوعاء الضريبى بدلا من رفع أسعار الضرائب . وفى بلدان مثل أندونيسيا كان لضريبة القيمة المضافة فاعليتها فى زيادة الايرادات وانقاص التشوهات . وعندما حلت هذه الضريبة محل ضريبة المبيعات المتدرجة فانها أزالت عبء الازدواج الضريبى على السلع النهائية والضرائب غير المباشرة على الصادرات والاستثمار .

والمطالب المالية للقطاع العام (إلى أى مدى يصل حجم عجز الميزانية الحكومية ؟) . وفى حالة كل مقياس يتبين أن معدلات العائد الاقتصادى تبلغ أعلاها فى الأسواق غير المشوهة وأدناها فى الأسواق المشوهة .

وتحصل المشاريع المنفذة فى مناخ من السياسات غير المشوهة على معدلات للعائد الاقتصادى تكون فى المتوسط أعلى من مثيلاتها فى مناخ مشوه بنسبة ٥ نقاط مئوية على الأقل (الجدول ٤ ـ ٢) . ويمكن عرض هذه النتيجة بصورة أخرى باستثناءا ت قليلة ، بأن يقال أن السياسات غير المشوهة تجعل الاستثمار أكثر إنتاجية بمقدار مرة ونصف مرة على الأقل . وتأثير ذلك على النمو تأثير بالغ : فإذا كان هناك فارق يبلغ ٥ نقاط مئوية فى معدلات العائد الاقتصادى ، وشمل جميع جوانب الاقتصاد ، فانه يترجم إلى فارق فى المعدل السنوى لحصة الفرد من نمو الناتج المحلى الاجمالى تزيد عن نقطة واحدة مئوية فى كل سنة .

وبعبارة عامة ، فان هذه النتيجة تصدق على مختلف مقاييس التشوه وعبر جميع قطاعات الاقتصاد . والعلاوة على سعر الصرف الأجنبى فى السوق الموازية تعكس التشوهات الناتجة لا عن سياسات أسعار الصرف وحدها ، بل أيضا عن السياسات الأخرى التى تؤثر فى طلب القوى الاقتصادية على المعاملات فى السوق الموازية ، مثل القيود على التجارة والضرائب والقواعد التنظيمية والحدود الموضوعة لتدفق رؤوس الأموال وعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى الكلى وهذا المؤشر وثيق الارتباط بمعدلات العائد الاقتصادى . فعندما يكون سعر الصرف الرسمى قريبا من مستويات التعادل ـ مما يحسب بالتقريب بعدم وجود علاوة تذكر على سعر الصرف فى السوق الموازية ـ فإن معدل العائد الاقتصادى للمشاريع العامة يزيد عن ١٨ فى المائة . وعندما تتجاوز العلاوة ٢٠٠ فى المائة يكون معدل العائد الاقتصادى أقل من ٩ فى المائة وبالنسبة للزراعة والصناعة والعناصر غير الداخلة فى التجارة الدولية (النقل والاسكان والمرافق العامة والطاقة) يكون معدل العائد الاقتصادى المتوسط لمشاريع القطاعين العام والخاص مجتمعين أعلى بمقدار يتراوح بين ٥ و١٣ نقطة مئوية فى حالة ما اذا كانت العلاوة صغيرة عنها إذا كانت العلاوة

الجدول ٤ ـ ٢ السياسات الاقتصادية ومعدلات العائد الاقتصادى المتوسط للمشاريع التى مولها البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية ، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٩

(نسبة مئوية)

الرقم القياسى لتشوه السياسات	جميع المشروعات	جميع المشروعات العامة	المشروعات العامة الزراعية	المشروعات العامة الصناعية	المشروعات العامة فى الصناعات التى لا تدخل فى التجارة الدولية	جميع مشروعات القطاع الخاص
التقييد التجارى						
مرتفع	١٣,٢	١٣,٦	١٢,١	ب غ ك	١٤,٦	٩,٥
معتدل	١٥,٠	١٥,٤	١٥,٤	ب غ ك	١٦,٠	١٠,٧
منخفض	١٩,٠	١٩,٣	١٤,٣	ب غ ك	٢٤,٣	١٧,١
علاوة الصرف الأجنبى						
مرتفع (٢٠٠ أو أكثر)	٨,٢	٧,٢	٣,٢	ب غ ك	١١,٥	ب غ ك
معتدل (٢٠ ـ ٢٠٠)	١٤,٤	١٤,٩	١١,٩	١٣,٧	١٧,٢	١٠,٣
منخفض (أقل من ٢٠)	١٧,٧	١٨,٠	١٦,٦	١٦,٦	١٩,٣	١٥,٢
سعر الفائدة الحقيقى						
سلبى	١٥,٠	١٥,٤	١٢,٧	١٢,٧	١٧,٩	١١,٠
ايجابى	١٧,٣	١٧,٥	١٧,٠	١٧,٨	١٧,٩	١٥,٦
العجز المالي (أ)						
مرتفع (٨ أو أكثر)	١٣,٤	١٣,٧	١١,٧	١٠,٣	١٦,٦	١٠,٧
معتدل (٤ ـ ٨)	١٤,٨	١٥,١	١٢,٢	٢١,٠	١٦,٨	١٢,٢
منخفض (أقل من ٤)	١٧,٨	١٨,١	١٨,٦	١٤,٠	١٨,٢	١٤,٣

ملحوظـة : ب غ ك ، بيانات غير كافية للاستدلال (أقل من ١٠) .

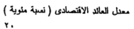
أ ـ نسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى .

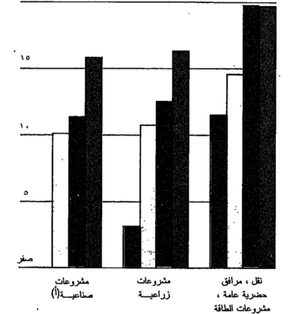
المصدر : بيانات البنك الدولى .

كبيرة . (الشكل ٤ ـ ١) ويبدو أن المشاريع الخاصة بقطاع العناصر غير الداخلة فى التجارة الدولية معرضة لآثار المناخ الاقتصادى السيىء شأن غيرها من المشاريع .

وقد تم قياس القيود التجارية باستخدام رقم قياسى سنوى للحواجز الجمركية وغير الجمركية فى ٣٢ بلدا . وكان نمط النتائج متماثلا بوجه عام ، وينطبق على مشاريع القطاع الخاص كما ينطبق على مشاريع القطاع العام (الشكل ٤ ـ ٢) ومشاريع القطاع الخاص تضطرب أحوالها بسرعة اذا أصيبت الأوضاع السياسية بالتشوه (الإطار ٤ ـ ٦) . واذا استخدم عجز الميزانية أو أسعار الفائدة كمقياس للتشوه تكون الصورة مماثلة أيضا ، وان كان تأثيرها الاجمالى على

شكل ٤ ـ ١ معدلات العائد على المشروعات التى يمولها البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية فى ظل علاوات مختلفة لسعر الصرف الأجنبى ، ٦٨ ـ ١٩٨٩



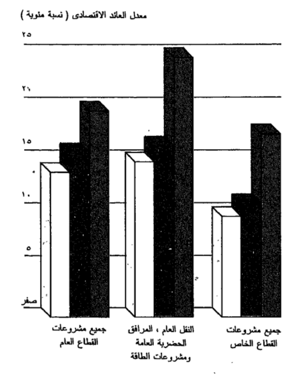


ملاحظة : حسبت من أجل ١٢٠٠ مشروع عام وخاص .

(أ) بيانات غير كافية عن مشروعات نفذت فى ظل علاوة لسعر الصرف الأجنبى تزيد عن ٢٠٠ فى المائة .

المصدر : بيانات البنك الدولى .

شكل ٤ ـ ٢ معدلات العائد على المشروعات التى مولها البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية فى ظل درجات متباينة من تقييد التجارة ، ٧٧ ـ ١٩٨٨



ملاحظة : بالنسبة لتعريف تقييد التجارة ، انظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الرئيسى . حسبت من أجل ٥٣٠ مشروع عام وخاص .

المصادر : بيانات البنك الدولى ؛ هالفى ، وتوماس ، وستانتون ، ورقة أساسية .

معدلات العائد الاقتصادى ليس بنفس الحجم .

لكن النجاح يتطلب شيئا أكثر من وجود بيئة ملائمة : فشركتا آفرو كولنغ وموروجورو للأحذية فى تنزانيا تبينان أن أداء المؤسسات يمكن أن يختلف اختلافا كبيرا حتى فى ظل نفس السياسة ونفس الأوضاع القومية . ويكشف تحليل المشاريع الاستثمارية التى يمولها البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية عن اختلافات كبيرة فى معدلات العائد الاقتصادى حتى داخل البلد الواحد تتراوح بين عائدات سلبية وعائدات ايجابية عالية ـ تجاوز ٥٠ فى المائة . ولا يمكن أن يعزى الى المناخ الاقتصادى غير جزء من هذا التفاوت .

الإطار ٤ ـ ٦ الحوافز الخاطئة كثيرا ما تضر بمشاريع القطاع الخاص

عندما تكون الحوافز السوقية غير مناسبة ، وعندما تكون الاستثمارات والمؤسسات المساندة غائبة ، يغلب على مشاريع القطاع الخاص ألا تحقق الكفاءة المطلوبة . حدث فى أواخر السبعينات أن استثمرت ملايين من الدولارات فى شركة للقطاع الخاص لانتاج اللحوم فى أحد البلدان النامية . وقد صمم المشروع على أساس تجهيز ٤٠ ألف رأس من الماشية سنويا وتصدير ٨٠ فى المائة من إنتاجه على هيئة لحوم مجمدة . لكن الطلب التصديرى لم يتحقق : إذ أن تسعير العملة بأكثر من قيمتها الحقيقية جعل سعر البيع فى الخارج أعلى مما ينبغى . كما أن الضرائب على الصادرات وقيود الأسعار عند البيع بالجملة فى السوق الداخلية أديا الى المزيد من إنقاص الايرادات . وفى نفس الوقت كانت المؤسسة تدفع بأسعار السوق لتحصل على مستلزماتها ، وهى أسعار لم تكن خاضعة للرقابة . وحاولت المؤسسة أن تتجنب قيود أسعار الجملة بإنشاء محلات للبيع بالتجزئة تابعة لها ، ولكنها لم تتمكن من استخراج التراخيص اللازمة . وزادت الأمور سوءا نتيجة لضعف الخدمات العامة : إذ عجزت شركة الكهرباء شبه الحكومية عن توفير الإمدادات اللازمة . وقامت الشركة بشراء مولد احتياطى ، ولكنها لم تتمكن من شراء كميات كافية من وقود الديزل لأن المبالغ التى خصصت لها بالوسائل الإدارية من النقد الاجنبى لم تكن تفى بالغرض . ولم يصل عدد رؤوس الماشية التى اشتراها المشروع لتصنيعها فى أى وقت إلى ١٠ فى المائة من طاقته . وخسرت المؤسسة أموالها بصورة مطردة حتى أغلقت أبوابها فى أوائل الثمانينات .

والبحوث الأساسية التى أجريت من أجل هذا التقرير تجعل فى الوسع التوصل الى نتائج أكثر دقة . ففى ظل ظروف غير مشوهة نسبيا ، عند قياسها بعدم وجود علاوة كبيرة على سعر العملة فى السوق الموازية ، يكون احتمال أن يفشل المشروع تماما (أى يكون عائده الاقتصادى سلبيا) أقل من ١٠ فى المائة ، وفى ظل ظروف أكثر تشوها يكون احتمال حدوث الفشل نحو ثلاثة أضعاف . وبالعكس فان احتمال وجود مشروع ناجح جدا (أى يحقق عائدا اقتصاديا بنسبة ٢٠ فى المائة أو أكثر) يكون أعلى بمرتين فى ظل مناخ غير مشوه بالقياس الى المشاريع المنفذة فى ظل مناخ أكثر تشويها . ولكن حتى اذا كانت السياسات غير مشوهة فلن يكون من المؤكد نجاح المشروع بدرجة مرضية (أى بمعدل عائد اقتصادى ١٠ فى المائة أو أكثر) فالاحتمال هو بنسبة ٧٠ فى المائة تقريبا . وذلك يثير التساؤل عن السبب فى وجود مشاريع كثيرة غير مرضية حتى فى ظل سياسات غير مشوهة .

من أسباب ذلك أن المؤشرات التى تقاس بها نوعية المناخ الاقتصادى مؤشرات جزئية فى أفضل الأحوال . فالمؤشرات القياسية الأربعة التى استخدمت فى البحث ، حتى إذا أخذت مجتمعة ، لا تحيط بنوعية المؤسسات الاقتصادية (مثل الإطار القانونى والتنظيمى) ونوعية الاستثمارات العامة التكميلية . وربما كان أكبر الأسباب المؤدية الى التفاوت فى معدل العائد الاقتصادى ، حتى بعد مراعاة مناخ الاستثمار ، هو ببساطة أن بعض المؤسسات ستكون دائما أنجح من المؤسسات الأخرى : فالنجاح يرجع الى عوامل ترتبط بكل مؤسسة على حدة ، مثل المهارة ، والنشاط ، والعزيمة والاستعداد لتحمل المخاطرة ، وقدر من الحظ ، والقدرة على التعلم من الاخطاء . ويكفى أن ننظر الى ما حققه « شو » فى كوريا .

أهمية بناء المؤسسات

كذلك تشير خبرة البنك الدولى بالمشاريع الاستثمارية الى أهمية الجوانب المؤسسية ـ الترتيبات التعاقدية (بما فى ذلك مثلا أنظمة حيازة الأراضى وقواعد دخول المجالات والخروج منها) وحقوق الملكية ، وقواعد السلوك والهياكل التنظيمية ، ومستوى المشاريع . وغالبا ما يكون تنفيذ المشروع الاستثمارى فى حد ذاته ، تدريبا على بناء المؤسسات . فلكل مشروع أهدافه المؤسسية مثل توفير تقنيات أفضل للادارة ، ومستويات أرفع فى التقنية ، وإجراءات محاسبية مناسبة .

ولكن الافتقار الى المديرين الأكفاء ، وعدم توافر المهارات التقنية والاجراءات المحاسبية السليمة ، أمور شائعة تماما . فمن بين سبعمائة مشروع للبنك الدولى تم استعراضها فى أواخر الثمانينات ، تبين أنه ليس بينها غير الثلث الذى رئى أنه حقق بوجه عام هدفه المؤسسى الرامى الى تقوية المنظمات والوكالات المرتبطة بالمشروع ، وكشف ما يقرب من الربع عن نتائج لا تذكر فى هذا الصدد . وكان ضَعْف الوكالات القائمة بالتنفيذ واضحا بصورة خاصة فى المشروعات الزراعية فى افريقيا ، ولا سيما فى المشاريع المعقدة مثل برامج التنمية الريفية المتكاملة . وذلك يساعد فى فهم السبب الذى جعل سجل الكثير من هذه المشروعات ضعيفا .

وتوضح البيانات أن إنتاجية الاستثمار تكون أعلى بكثير

عندما تتحقق الأهداف المؤسسية للمشروع . فقد كان العائد الاقتصادى *المتوقع* قبل التنفيذ لمشاريع القطاع العام التى تم تقييمها ٢٢ فى المائة فى المتوسط . وعندما تحققت الأهداف المؤسسية بعد تنفيذ المشروع تبين أن العائد الاقتصادى المعاد تقديره يتجاوز ٢٠ فى المائة ـ أى أنه كان قريبا من التوقعات . ويختلف ذلك اختلافا شديدا عن الحالة فى المشاريع العامة التى لم تتحقق أهدافها المؤسسية ، ففى هذه الحالات كان معدل العائد الاقتصادى المعاد تقييمة أقل من ١٠ فى المائة فى المتوسط .

وتؤثر صعوبة اجتذاب العاملين المؤهلين والاحتفاظ بهم على الأداء فى المنظمات القائمة بالتنفيذ تأثيرا كبيرا . وتكون هذه الصعوبة بدورها فى الغالب نتيجة للسياسات العمالية والسياسات المالية . ويكون كثير من هذه السياسات خارجا عن إرادة المؤسسة ، مثل عدم القدرة على استخدام العاملين الأكفاء بسبب صعوبات تواجهها الميزانية الحكومية أو وجود قيود تشريعية على فصل العمال غير المنتجين . وهناك صعوبات أخرى تكون داخلية لدى المنظمات الحكومية نفسها ـ مثل ضعف حوافز الأجور أو عدم كفاية التمويل المخصص لتكاليف التشغيل والصيانة . وكان رد فعل القطاع الخاص فى مواجهة هذه العيوب فى بعض الاحيان هو اللجوء الى نهج مبتكر من عندياته ـ وقد كشفت هذه الأساليب عن فائدة مشاركة الأهالى المحليين ـ عن طريق المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المحلى ـ فى تصميم المشاريع وتنفيذها . وثبت نجاح مشاركة المجتمع المحلى فى تحسين فاعلية المشاريع والتشجيع على بناء المؤسسات فى كثير من الأوضاع المختلفة . ومن الأمثلة النموذجية على ذلك مشاريع إمدادات مياه الشرب فى ملاوى (الإطار ٤ ـ ٧) .

الدور المساعد لاستثمارات القطاع العام فى البنية الأساسية

تساعد الاستثمارات فى البنية الأساسية على خفض التكاليف وتكامل الأسواق ، ونشر المعلومات ونتيجة لذلك فهى تجعل منظمى المشروعات أكثر إنتاجية . ففى نيجيريا مثلا ، كانت التكاليف التى تتحملها المشروعات الصناعية بسبب ضعف البنية الأساسية ، مرتفعة للغاية . فكل مؤسسة من المؤسسات التى شملها المسح والتى يشتغل بها أكثر من ٥٠ عاملا ، كان لديها مولد احتياطى خاص بها بالرغم من

الإطار ٤ ـ ٧ المشاركة تزيد من كفاءة المشروعات وتفيد الفقراء

فى ١٩٦٨ بدأت مجموعة من ألفى نسمة فى ملاوى فى انشاء شبكة جديدة لمياه الشرب . وتولى أبناء المجتمع المحلى تخطيط وانشاء وتشغيل شبكة توصيل الماء إليهم وتوزيعه عليهم . وتم اختيار الموظفين الميدانيين للمشروع من السكان المحليين . وكانت الجماعات التقليدية للمجتمع المحلى هى الأساس فى تشكيل لجان المياه ، مع اعتماد محدود على الدعم الحكومى . ومازالت جميع المواسير الرأسية التى تجاوز عددها ستة آلاف على نطاق البلد كله تعمل بكفاءة . وأصبح أكثر من مليون شخص من أبناء ملاوى يتمتعون بمياه ذات نوعية جيدة ، يعتمد عليها ، وسهلة الوصول اليهم عن طريق شبكات أقاموها بأنفسهم ويملكونها ويصونونها بأنفسهم .

وقد تبين من تحليل للتنمية الريفية والحضرية على امتداد ثلاثين عاما أن ثمة ارتباطا وثيقا بين أداء المشاريع ومستوى المشاركة . وثبت من دراسة استقصائية لخمسة وعشرين مشروعا زراعيا يمولها البنك الدولى ، جرى تقييمها بعد استكمال المشروع بفترة خمسة الى عشر سنوات ، أن المشاركة تعتبر محددا هاما فى أداء المشاريع وإمكانية استمرارها ، ففى أحد مشاريع البنك الدولى قام المزارعون فى سان لورنزو فى بيرو بتشكيل ٣٢ مجموعة للمجتمع المحلى ونجحوا فى تولى المسؤولية عن جميع جوانب مشروع للرى كانت الحكومة الوطنية قد وضعت تصميمه وبدأت تشغيله . وخلال فترة عشر سنوات تحولت الادارة الوطنية للرى فى الفلبين من نهج التعامل الادارى من أعلى الى أسفل الى الاعتماد بدرجة كبيرة على المزارعين المحليين فى تصميم شبكات الرى المحلية وتشغيلها وصيانتها . وتبين أن القنوات والانشاءات أصبحت تعمل بشكل أحسن ، وأن غلة الأرز زادت بنسبة ٢٠ فى المائة ، وأن مساحة المنطقة المروية زادت بنسبة ٣٥ فى المائة بالقياس الى مجموعة اتخذت أساسا للمقارنة لم يطبق فيها أسلوب المشاركة .

وكذلك يستفيد الإرشاد الزراعى ، والبنية الأساسية الريفية ، والتمدن الحضرى ، والقطاعات الاجتماعية من مشاركة روابط المجتمع المحلى . ففى كينيا أدى الأرشاد الزراعى القائم على المشاركة من جانب الروابط المحلية للنساء المشتغلات بالزراعة ، الى مضاعفة عدد المزارعين الذين وصل اليهم المشروع ، واتسع نطاق الأخذ بالأساليب التقنية الجديدة . وفى إحدى المناطق الجبلية فى نيبال ، تمكنت الجماعات المحلية من إدارة عملية إنشاء اثنتين وستين قنطرة معلقة بكفاءة . ولكن لا تجنى جميع المشاريع عائدات مرتفعة من المشاركة الشعبية ، فمشاريع البنية الأساسية الكبيرة وإنشاء السدود مثلا ، لا تستفيد من خبرة واشراف روابط المجتمع المحلى . ومع ذلك فان المناقشة العامة والتقييم لمثل هذه المشروعات من جانب الجماعات التى تتأثر بها تأثرا مباشرا يساعدان فى تحديد الأضرار البيئية والمصاعب الاقتصادية المحتملة .

كونها مرتبطة بشبكة الكهرباء العامة . وإجمالا أنفقت كل مؤسسة فى المتوسط ١٣٠ ألف دولار لتوفير امداداتها الخاصة من الكهرباء . كما أن كل مؤسسة تستثمر بعض أموالها فى إنشاء آبار خاصة بها بسبب عدم إمكان الاعتماد على إمدادات المياه العامة . وتستخدم المؤسسات سعاة يركبون الدراجات البخارية أو أجهزة اتصال لاسلكية لأن التليفونات وخدمات البريد لا تعمل بصورة منتظمة . وكانت تكاليف هذه المرافق الخاصة تتراوح بين ١٠ و٢٥ فى المائة من قيمة جميع معدات المصنع . ومن الواضح أن ذلك يقلل من إنتاجية المصانع ، غير أن الآثار ربما تكون أوسع نطاقا من ذلك . فضعف البنية الأساسية يمكن أن يغير طابع التنمية فى البلد المعنى . ففى تايلند مثلا ظلت المدن الاقليمية صغيرة ، وتعطل النمو الصناعى بسبب ضعف وسائل النقل وعدم توافر بنية أساسية للتكنولوجيا والمعلومات والخدمات لدوائر الأعمال .

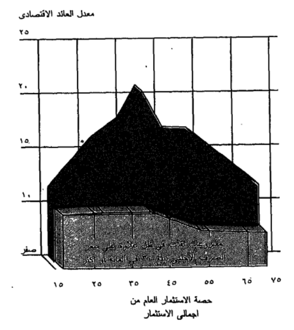
والبنية الأساسية هى جزء من الخير العام على الأقل . وليس من الميسور تقسيمها ، ولذا فمن الصعب استبعاد من لا يشاركون فى تكاليفها . وهى عادة تخضع لوفورات الحجم الكبير مما تنتج عنه احتكارات طبيعية . وعلى ذلك فمن المستبعد أن ينتج القطاع الخاص كفايته منها . وقيام القطاع العام بإنتاج وتوفير الكثير من خدمات البنية الأساسية أمر مطلوب للتنمية .

وتبين الأدلة المتعلقة بمعدل العائد الاقتصادى من مشاريع البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية ، أن للاستثمارات العامة أهميتها . فإنتاجية المشروعات فى الزراعة والصناعة تزيد بدرجة كبيرة مع ازدياد حصة الاستثمارات العامة الاجمالية فى الناتج المحلى الاجمالى - حتى نقطة معينة . وفى المتوسط ، فإن معدل العائد الاقتصادى يزيد بأكثر من ٦ فى المائة عندما تزيد حصة الاستثمار العام فى الناتج المحلى الاجمالى من ٥ الى ١٠ فى المائة ، ولكن مع استمرار حصة الاستثمار العام فى الارتفاع ، فان معدل العائد الاقتصادى يتوقف تدريجيا عند نقطة معينة ثم يبدأ فى التراجع .

ومن ثم فإذا كان من الصعب تحديد نقطة تحول خاصة بكل بلد فى العلاقة بين الاستثمار العام ومعدل العائد الاقتصادى على أساس هذه الدلائل ، فان البيانات تبين أنه من المهم التوصل الى توازن ملائم . ويظهر ذلك أيضا عندما يجرى تحليل الأهمية النسبية للاستثمارين العام والخاص ، بتحديد حصة الاستثمار العام فى الاستثمار الكلى (وليس فى الناتج المحلى الاجمالى) مقابل معدل العائد الاقتصادى للمشاريع . فإذا افترضنا أن مناخ الاستثمار جيد - عندما يقاس بعدم المغالاة فى تحديد سعر العملة - يكون معدل العائد الاقتصادى للمشاريع فى القطاعات الداخلة فى التجارة الدولية أعلى بكثير عندما لا تكون الاستثمارات العامة لا منخفضة للغاية أو مرتفعة للغاية بوصفها حصة من الاستثمار الكلى (الشكل ٤ - ٣) . ومما يثير الاهتمام أنه إذا كان مناخ الاستثمار سيئا يكون معدل العائد الاقتصادى من تلك المشاريع منخفضا للغاية بغض النظر عن حصة الاستثمار العام فى الاستثمارات الكلية . ويمكن التعبير عن ذلك بشكل مختلف بالقول بأن النتائج تبين أن ثمة تفاعلا قويا بين السياسات والاستثمارات العامة التكميلية : ولا يكون أثر تعزيز هذا العنصر الأخير كبيرا إلا عندما تتبع سياسات ملائمة ، وأن الآثار الطيبة للسياسات المحسنة تكون أكبر كثيرا عندما يكون هناك برنامج متوازن للاستثمار العام .

شكل ٤ - ٣ حصة الاستثمار العام من اجمالى الاستثمار ومعدلات العائد على المشروعات الزراعية والصناعية التى مولها البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية ، ٦٨ -١٩٨٩

(نسبة مئوية)



ملاحظة : حسبت من أجل ٦٥٠ مشروعا عاما وخاصا .
المصدر : بيانات البنك الدولى .

وعند إجراء تحليل أكثر تفصيلا تبعا للقطاعات الفرعية لمشاريع البنك الدولى ، يتبين أن الاستثمار فى النقل منتج للغاية . ففى ظل مناخ اقتصادى جيد كان معدل العائد الاقتصادى من مشاريع النقل العام أكثر من ٢٥ فى المائة فى المتوسط وذلك معدل يزيد كثيرا عن العائدات المتوسطة من غيرها من المشاريع العامة أو الخاصة .

غير أن وجود مبرر قوى للاستثمار العام لا يؤدى بالضرورة الى استبعاد مشاركة أكبر من القطاع الخاص . فالاحتكارات الخاصة جيدة التنظيم يمكن أن تكون من الجهات الفعالة فى توفير البنية الأساسية . وتمدنا افريقيا فى الآونة الأخيرة بأمثلة على نجاح القطاع الخاص فى توفير الخدمات : المؤسسات الخاصة القائمة بتشغيل الحافلات فى غانا مثلا ، أو مقاولو القطاع الخاص لتوفير امدادات مياه الشرب وجمع النفايات فى توغو . وتتسم مشاركة القطاع الخاص بالكفاءة فى قطاع الكهرباء فى تايلند ، وكذلك فى شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية فى تركيا وتشيكوسلوفاكيا وشيلى وهنغاريا . والواقع أن مرافق الكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية شهدت فى الآونة الأخيرة زيادة كبيرة فى النشاط الخاص . وأدى التقدم التكنولوجى الى إنقاص حجم الاستثمارات التى تحقق الكفاءة فى هذين القطاعين وغير بشكل جذرى من خصائصهما الاحتكارية ، ولا سيما فيما يتعلق بالمواصلات السلكية واللاسلكية ، إذ يمكن الآن أن تقوم شركات متنافسة بخدمة نفس السكان .

تأثير السياسات

يمكن أن تحدث نوعية السياسات فارقا كبيرا فى إنتاجية المشاريع الاستثمارية . ولكن بأية سرعة ستتغير إنتاجية الاستثمارات لهذا التحسن فى السياسات ؟ حتى الاصلاحات الجذرية قد لا تنجح فى رفع معدلات العائد الاقتصادى بين عشية وضحاها . ربما تتحقق بعض المنافع بسرعة ، فالحوافز السعرية القوية مثلا يمكن أن تحدث أثرا سريعا على غلة المحاصيل السنوية وبالتالى على العائدات من شبكات الرى القائمة بالفعل . ولكن قد يتطلب الأمر فى مشاريع أخرى إعادة هيكلتها ـ أو البدء من جديد ـ مما يؤخر جنى بعض المنافع .

وعلى ذلك فإن تحسن الظروف الاقتصادية إجمالا يحتاج عادة الى وقت . ولكن المنافع الملموسة لا بد أن تظهر خلال بضع سنوات . وتبين مشاريع البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية أن الظروف الأفضل يمكن أن تحقق عائدا طيبا خلال الفترة التى يستكمل أثناءها إنشاء مشروع جديد .

ويتضمن الجدول ٤ ـ ٣ مقارنة لمعدلات العائد الاقتصادى على المشروعات وفقا لعنصرين (أ) مناخ السياسات قبل البدء فى المشروع ، (ب) المناخ عند انتهاء المشروع . وقد تبين أن المشاريع التى حددت فى ظل مناخ مشوه ولكنها استكملت فى ظل مناخ غير مشوه حققت فى المتوسط عائدا للاستثمار الاقتصادى يبلغ نحو ١٨ فى المائة . وهو نفس المعدل المرتفع للمشاريع التى بدأت واستكملت فى ظل بيئة مشوهة . وبعبارة أخرى فان الوقت لا يفوت أبدا لتحسين المناخ المشوه . وعلى العكس فان المشاريع التى حددت وأعدت فى ظل مناخ غير مشوه ولكنها استكملت فى مناخ مشوه ـ أى الحالات التى اصبحت فيها الأسواق أكثر تشوها أثناء سير العمل فى المشروع ـ فقد حققت عائدا أقل بكثير .

وقد استخدمت العلاوة على سعر صرف النقد الاجنبى فى السوق الموازية كمقياس للتشوه فى الجدول ٤ ـ ٣ . وتحسين مناخ السياسات حتى بهذا المعنى الضيق يحتاج عادة الى تغييرات لا تقتصر على سعر الصرف بل تتناول جوانب أساسية أخرى . وبشكل أكثر تعميما فان السياسات الأفضل تعنى أيضا تشوهات أقل فى المقاييس الثلاثة الأخرى المذكورة : وهى قيود التجارة وأسعار الفائدة ، واستقرار الاقتصاد الكلى . ويتناول الفصلان التاليان هذه الموضوعات ، فينظر الفصل الخامس بمزيد من التفصيل فى

الجدول ٤ ـ ٣ معدلات العائد الاقتصادى المتوسط للمشروعات التى مولها البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية فى ظل علاوات متغيرة ابتدائية ونهائية للنقد الأجنبى ، ٨٦ ـ ١٩٨٩

(نسبة مئوية)

	معدل العائد الاقتصادى فى ظل علاوات مختلفة عند انتهاء المشروع(ب)	
العلاوة قبل بدء المشروع(أ)	*أكثر من ٣٠*	*أقل من ٣٠*
أكثر من ٣٠	١١,٧	١٧,٨
أقل من ٣٠	١٣,٢	١٧,٧

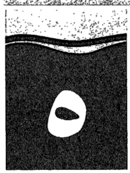
ملحوظة : الرقم فى كل خانة هو متوسط العائد الاقتصادى لمشاريع القطاعين العام والخاص .
أ ـ العلاوة المتوسطة للنقد الأجنبى خلال سنة تقييم المشروع الذى يجرى قبل سنة تقريبا من بداية تنفيذ المشروع .
ب ـ متوسط ثلاث سنوات من علاوات النقد الأجنبى فى وقت انتهاء المشروع تقريبا .
المصدر : بيانات البنك الدولى

أهمية الانفتاح على الاقتصاد الدولى ، ويتناول الفصل السادس السياسات الاقتصادية الكلية والقطاع المالى .

وتلقى الآن الدعوة الى الانفتاح على التجارة والى اتباع سياسات اقتصادية كلية تتسم بالحذر والحكمة مزيدا من القبول . ولكن تنسى فى أثناء ذلك فى بعض الأحيان الحاجة الى التحرر الداخلى - أى لإصلاح برامج التنظيم والترخيص التى اسيئت صياغتها . وهذا التحرير الاقتصادى جدير بأن يلقى مزيدا من الاهتمام ، إذ أن الاقتصاد الداخلى القادر على المنافسة أمر بالغ الأهمية . وكثيرا ما تكون إعادة هيكلة الإطار التنظيمى ، التى تتطلب بناء المؤسسات وإصلاح قانونى ، أكثر صعوبة من الناحية التقنية وأشد حساسية من الناحية السياسية . ومع ذلك فهى عملية لا غنى عنها . فدخول المجالات والخروج منها يجب أن يكون سهلا للعمال ومنظمى المشروعات ورؤوس الأموال . وينبغى تعزيز المؤسسات التى تضمن حقوق الملكية المستقرة ، ووسائل الانتصاف القانونية ، بحيث يتمكن منظمو المشروعات من تدبر ما يتعرضون له من مخاطر ، وأن تتاح لهم فرصة الحصول على الائتمان ، وتخفيض تكاليف معاملاتهم . كما أن هناك أهمية قصوى للمؤسسات التى تشجع على اكتساب المهارات والوصول الى التكنولوجيا .

ولن يكون توافر المناخ الاقتصادى المشجع ، والمقترن بالتطوير المؤسسى والاستثمارات حائلا فى جميع الأحوال دون فشل السوق . ولكن كما هو الحال فيما يتعلق بالائتمان ذى الحجم الصغير وتأمين المحاصيل ، لا يمكن لأحد أن يتوقع أن تعالج الحكومة حالات فشل السوق حيثما تقع . وتسليما من الحكومات بما لإمكانياتها من حدود ، ينبغى لها أن تشجع قيام القطاع الخاص بانتاج أو توفير السلع والخدمات العامة ، وكذلك أن تشرك المنظمات غير الحكومية والمستفيدين المحليين من الخدمات والاستثمارات فى تصميمها وتنفيذها .

ولهذا آثاره الضمنية أيضا على مجتمع المعونة عموما وعلى البنك الدولى خصوصا . فمن المفيد أولا أن تقتصر استثمارات القطاع العام ودعمه المؤسسى على المجالات التى تساعد على تنشيط المنافسة والقطاع الخاص ، لا أن تتزاحم معه . وينبغى ثانيا لوكالات المعونة الخارجية والاقراض أن تشجع على مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الخدمات العامة . ومن الأرجح ثالثا أن تستخدم المعونة على نحو أفضل فى المشروعات التى تنفذ فى ظل مناخ تنافسى موجه نحو السوق . وأخيرا ، فمن المتوقع أن تتحقق عائدات كبيرة من مساندة الوكالات الخارجية للتحسن فى مناخ السياسات العامة . وربما كانت أقوى مبرر لمساندة الإصلاحات الهيكلية هو أنها تزيد من إنتاجية الاستثمارات العامة منها والخاصة .



التكامل مع الاقتصاد العالمى

الانفتاح - التدفق الحر للسلع ورأس المال والناس والمعرفة - ينقل التكنولوجيا ويولد النمو الاقتصادى عبر الأمم . ومنذ مائتى عام خلت ، ساعد استيراد الآلات وهجرة العمال المهرة على نقل الثورة الصناعية من بريطانيا الى أوروبا . وكان نجاح اليابان والولايات المتحدة كبيرا فى اقتباس التكنولوجيا الراسخة واستغلال العلاقات مع البلدان الصناعية الأكثر تقدما ، لكى يصبحا لاعبين أساسيين فى الأسواق العالمية . وفى الأربعين سنة الماضية ، نما شرق آسيا سريعا من خلال التوسع فى التجارة .

والعلاقة بين الانفتاح والتغيير التكنولوجى هى علاقة مزدوجة . فأولا ، تؤدى المنافسة العالمية المتزايدة الى زيادة الطلب على التكنولوجيا الجديدة . وثانيا ، فان تزويد البلدان الآخذة بالتصنيع بالتكنولوجيا الجديدة تحدده الى مدى كبير درجة تكاملها مع الاقتصاد العالمى . ذلك أن المنتجات والعمليات الجديدة يتم نقلها من خلال المدخلات والسلع الرأسمالية المستوردة ، التى تباع مباشرة من خلال اتفاقيات الترخيص ، ويتم نقلها من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر أو عقود التصدير المبرمة مع المشترين الأجانب . ومع ذلك ، فان نهجا مشجعا للسوق يقتضى أيضا عملا حكوميا لمساعدة المنتجين على التمكن من التكنولوجيا الجديدة . وينبغى للحكومات أن تكفل توافر القاعدة التعليمية ، التى تعد جوهرية لتطوير الطاقة التكنولوجية ، وتدعيم المنافسة ، وتنسيق الجهود من أجل مراقبة الجودة ، وحماية حقوق الملكية الفكرية .

ولا تزال تدفقات رأس المال والعمال المهرة عبر الأمم توفر سبيلا هاما لنقل التكنولوجيا . وقد استوعبت بلدان شرق آسيا التكنولوجيا بنجاح عن طريق ارسال الطلاب للخارج ، واستغلال العلاقات مع رعاياها فيما وراء البحار ، وتشجيع التبادل مع مراكز البحوث . وأسهم الاستثمار الأجنبى المباشر فى نقل التكنولوجيا ، وعزز نمو الصادرات فى اقتصادات مثل البرازيل والمكسيك . ومع ذلك ، فان المكاسب الناجمة عن الاستثمار الأجنبى تتوقف بصورة حاسمة على المناخ الاقتصادى العام . فعلى سبيل المثال ، من المرجح أن يحقق الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاع محمى ، خسارة صافية بدلا من أن يولد زيادة فى الرفاهية .

واذ تزيد التجارة المنافسة وتوسع فرص الحصول على التكنولوجيا ، فانها تولد منافع قد تتجاوز حتى المكاسب المتحققة من تحسين توزيع الموارد . ومع ذلك ، فقد قصرت كافة البلدان الصناعية والنامية تقريبا ، دور التجارة على دعم الصناعة ، وجمع الايرادات . وباسترجاع ما مضى ، نتبين ان هذه الأهداف كان يمكن تحقيقها على نحو أفضل بطرق أخرى . فحيثما اقترنت التنمية السريعة بالحماية ، مثلما حدث فى شرق آسيا ، تم الابقاء على المنافسة فى الأسواق الخارجية والداخلية . واستمرت هذه البلدان تقدم حوافز من أجل التغيير التكنولوجى باستخدام نجاح التصدير مقياسا للأداء . كما كان التدخل التجارى معتدلا ومحدودا من الناحية الزمنية ، مما قلل لأدنى حد التشوهات المكلفة التى تنجم عن الحماية .

قنوات لنقل التكنولوجيا

ان التكنولوجيا هى المعرفة التى تفضى الى تحسين الآلات والمنتجات والعمليات . وتقلل الاضافات لهذه

المعرفة ، التكلفة الحقيقية للانتاج وتؤدى لادخال منتجات جديدة . كما تشمل التكنولوجيا ، المعرفة المتضمنة فى الدراية الادارية . وقد أوضح الفصل الثانى أن النمو فى الانتاجية ، وهو أفضل أداة للتغيير التكنولوجى ، كان مصدر ما يصل الى ٣٠ فى المائة من نمو الناتج المحلى الاجمالى فى بلدان شرق آسيا .

والتكامل مع نظام التجارة العالمية يؤثر على التغيير التكنولوجى بطريقتين فهو ، أولا ، يحسن *عرض* التكنولوجيا الجديدة . وهو ثانيا ، يرفع *الطلب* على التكنولوجيا الجديدة .

قنوات جانب العرض

تتجسد التكنولوجيا فى المدخلات والسلع الرأسمالية المستوردة ، التى تباع مباشرة من خلال اتفاقيات الترخيص ، ويتم نقلها من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر ، أو تحركات العمال ، أو الاتصالات مع المشترين الأجانب . وبكل هذه الطرق ، يزيد الانفتاح من عرض المنتجات والعمليات الجديدة .

التجارة . تتجسد التكنولوجيا فى أنواع كثيرة من المدخلات المستوردة ـ من المعدات الرأسمالية والمصانع تسليم المفتاح الى المكونات الراقية اللازمة لعمليات تجميع السلع الاليكترونية . ومن تفسيرات العلاقة الملحوظة بين ارتفاع حصص التجارة ونمو الناتج المحلى الاجمالى ، أن التجارة المتزايدة تتيح للبلدان استيراد السلع الرأسمالية . وتبين المقارنة بين واردات الأرجنتين والبرازيل وجمهورية كوريا والمكسيك والهند من التكنولوجيا الأجنبية فى الستينات والسبعينات ، أن كوريا اعتمدت اعتمادا كثيفا على واردات التكنولوجيا المتضمنة . وفى ١٩٨٥ ، زادت الهند سبل الحصول على السلع الرأسمالية والمكونات المستوردة اللازمة لقطاع الاليكترونيات ، وحررت المؤسسات من قيود الدخول والخروج . ومنذئذ ، انخفضت أسعار السلع الاليكترونية تسليم المصنع بنسب تصل الى ٦٠ فى المائة بالنسبة لبعض المنتجات ، وزادت صادرات الاليكترونيات .

والمصدر الثانى لنقل التكنولوجيا من خلال التجارة يتحقق عن طريق التصدير (الاطار ٥ ـ ١) . فالتعامل مع الأسواق الدولية يجعل المصدرين على علم بالمنتجات الجديدة ، والمشترون الأجانب مصدر هام للمعلومات يمكن استخدامه للارتقاء بالتكنولوجيا . وفى مسح أجرى على ١١٣ مؤسسة للتصدير فى كوريا فى السبعينات ، ذكر ٢٠ فى المائة من المؤسسات أن العنصر الهام هو الاتصالات بالمشترين والموردين الأجانب ، على حين اعتبر ٨ فى المائة فحسب أن العنصر الهام هو اتفاقيات الترخيص والاتفاقيات التقنية . فقد حصلت المؤسسات من خلال الاتصالات مع المشترين الأجانب ، على مستندات التصميم والمواصفات والمعلومات المتعلقة بتقنيات الانتاج والمواصفات التقنية للمنتجات المنافسة ، وحصلت على تغذية مرتدة عن تصميم المنتجات المصدرة وجودتها وأدائها التقنى . وكان اعتماد الصين الكثيف على شركات التجارة الخارجية فى التفاوض على ابرام ترتيبات تجارية بين المشروعات الصينية والأسواق العالمية ، من العوامل التى قللت من فرص حصول المصدرين على مساعدة تقنية مجانية. غير أن الاصلاحات الأخيرة زادت من مشاركة المشروعات الصناعية فى التجارة ولا بد أنها تيسر نقل التكنولوجيا .

شراء التكنولوجيا من خلال عملية الترخيص . أدى القلق من القوة الاحتكارية لموردى التكنولوجيا مقترنا بمشكلات ميزان المدفوعات ، بكثير من البلدان النامية للحد من تدفق التكنولوجيا غير المتضمنة وتقييد مدفوعات رسم الامتياز فى الستينات والسبعينات . وفى الهند ترتب على القيود المفروضة على حجم مدفوعات رسم الامتياز ومواعيد دفعها ، أن أصبح الموردون يفضلون نقل التكنولوجيا نظير مبلغ اجمالى يدفع مرة واحدة . الا أن هذا الأسلوب للدفع جعل الموردين أقل مسؤولية عن ضمان نقل التكنولوجيا بنجاح ، لأنه لم يشجع على قيام علاقات طويلة الأجل بين الموردين والمشترين . وسعت بلدان أخرى للحد من المدفوعات نظير واردات التكنولوجيا ، بقصر فرص الحصول عليها على عدة مؤسسات ، مما أحبط المنافسة بدوره . وعلى النقيض من ذلك ، دعمت وزارة التجارة الدولية والصناعة فى اليابان ، التنافس فيما بين المؤسسات عن طريق التأكد من أن التكنولوجيات الأجنبية متاحة لعدد من المؤسسات المحلية .

وتتيح تدفقات التجارة وعملية الترخيص باستخدام التكنولوجيات الأجنبية ، امكانية تفادى تكاليف تكرار التكنولوجيات القائمة . وكثيرا ما أدت السياسات المقيدة لاستيراد التكنولوجيا فى البرازيل والصين والهند الى قيام **نشاط علمى مكثف كان يمكن الاسراع بعجلته من خلال الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات القائمة التى تم تطويرها فى الخارج .**

الاطار ٥ ـ ١ الانطلاق فى مجال التصدير : قصتان للنجاح

تبين القصتان التاليتان أن الدخول الناجح إلى أسواق التصدير يتطلب توليفة من فرص الحصول على المعلومات ، وهيكل الحوافز الملائم ، وتوافر القدرة على تنظيم المشروعات محليا .

صادرات الملابس من بالى بأندونيسيا

زادت حصيلة النقد الأجنبى لدى صناعة الملابس فى بالى من مبلغ يقل عن ٣ ملايين دولار فى ١٩٧٥ إلى ما يزيد على ٦٥ مليونا فى ١٩٨٧ . وقد بدأت الصناعة فى أوائل السبعينات كمحاولة لزيادة المبيعات الموجهة للسياح قامت بها دوائر الأعمال المحلية والمغتربون الذين كانوا يمولون رحلاتهم عن طريق العودة ومعهم حقائب مملوءة بالثياب وقد وفر هؤلاء المغتربون الذين كانت خبرتهم فى مجال الأعمال قليلة بصفة عامة ، رأس مال محدود لكنه رخيص ، واتصالات خارجية ، وقدرة على التحرك دوليا . وسرعان ما تكرر انشاء العديد من هذه المشروعات المشتركة الأولى فور أن اتضحت ربحيتها .

وحدث كساد فى عام ١٩٨١ ، دفع كثيرين من المنتجين المحليين إلى إعادة تقييم علاقاتهم غير الرسمية مع المغتربين المحليين والاتجاه نحو شركاء أجانب أعلى مهارة ، ثم اجتذابهم إلى بالى بفضل سمعتها الجديدة كموقع مربح للانتاج . وبحلول عام ١٩٨٦ أصبح لبالى شهرة قوية باعتبارها موردا للبوتيكات ، بدرجة كانت كافية لجعل كثيرين من المشترين الأجانب راغبين فى شراء الثياب بمقتضى ترتيبات أكثر ثباتا . ومع ذلك ، يبدو أن الانفاذ الأشد حزما لقوانين الهجرة القائمة ، التى تنظم توظيف الغرباء ، قد ساهم فى حدوث تباطؤ مؤقت فى تحسين نوعية الصادرات من الملابس .

صادرات الأرز فى فييت نام

فى منتصف الثمانينات ، كانت فييت نام مستوردا صافيا للأرز وطلبت معونة غذائية دولية عدة مرات خلال العقد لتفادى المجاعة . ولكنها بحلول عام ١٩٨٩ كانت قد أصبحت أكبر ثالث مصدر للأرز بعد الولايات المتحدة وتايلند ، وتحولت تجارة الأرز من الواردات الصافية لـ ٢٨٠ الف طن فى ١٩٨٨ إلى صادرات صافية لنحو ١,٥ مليون طن فى ١٩٨٩ ، مما يمثل ثلث اجمالى حصيلة الصادرات بالعملة الصعبة .

ولم يكن قد حدث تغيير كبير فى المناخ يفسر هذا الانعكاس فى اتجاه الأداء . ولكن طبقت سلسلة من الاصلاحات المترابطة حولت فييت نام من مستورد صاف إلى مصدر صاف للأرز . فخلال ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، تم الغاء نظام المزارع الجماعية وعاد انتاج الأرز إلى نظام الزراعة العائلية . وألغى تحديد الأسعار ، وأدى خفض حقيقى كبير فى قيمة العملة فى ١٩٨٩ إلى تدعيم الحوافز المالية للصادرات . وأخيرا ، أعيد تنظيم المؤسسات التجارية لالغاء احتكار الدولة للصادرات والواردات ، مما أدخل المنافسة بين الشركات التجارية المملوكة للدولة فى معظمها .

والدروس المستفادة من دراستى الحالة هاتين مختلفة تماما . فالاصلاحات التقليدية (الغاء تحديد الأسعار ، ونقل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص ، وخفض قيمة العملة) حولت فييت نام من مستورد صاف للأرز إلى مصدر صاف له . وفى بالى ، وفرت فرص الحصول على المعلومات بشأن الأسواق الدولية ، والادارة التقنية ، ورأس المال ، الدفعة الحيوية اللازمة .

الطلب على التكنولوجيا

فى بيئة أكثر تنافسا ، تستجيب المؤسسات للمنافسة الدولية ببذل جهود أكبر فأكبر لتقليل التكاليف لأدنى حد . وقد يؤدى هذا ببساطة الى استخدام أفضل للتكنولوجيا القائمة ، أو لبذل الجهود للحصول على تكنولوجيا جديدة وتطويعها . ففى تركيا التى حررت التجارة وأصلحت قطاعها المالى خلال الثمانينات ، عجّل القطاع الخاص باستيراد التكنولوجيا ـ المتضمنة فى الآلات المتاحة من خلال التراخيص أو الاتفاقيات التقنية ـ وكذلك شراء التصميمات والدراية .

ونظرا لان الحماية تشوه الأسعار النسبية ، فانها كثيرا ما أدت الى اعتماد تقنيات مكلفة تتسم بكثافة رأس المال فى اقتصادات تتميز بوفرة العمل . ففى كوت ديفوار ، تم تطوير قطاع الغزل والنسيج فى الستينات فى المحل الأول عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر ، الذى حفزته الاعفاءات من ضريبة الدخل ومن رسوم الاستيراد ، والدعم المقدم فى مجال الفائدة ، والأسعار المرتفعة ، وتقييد تراخيص الاستيراد . وأدى الائتمان المدعوم بتقليله لتكاليف رأس المال ، الى اقامة مصانع تتسم بكثافة رأس المال . كما ضخّم اختيار المؤسسات للتكنولوجيا الراقية ، التى اقتضت مستوى مرتفعا من العمالة الأجنبية ، من فاتورة الأجور بها . وتم ترحيل تكاليف الانتاج المرتفعة هذه الى المستهلكين فى سوق مشمولة بالحماية . وعلى النقيض من ذلك ، تطورت صناعة الغزل والنسيج فى اليابان باعتبارها قطاعا يتسم بكثافة استخدام العمالة ويستخدم آلات مستعملة مستوردة ثم تعديلها لتحل العمل محل رأس المال . وفى اليابان وكوريا ، لم تصبح تكنولوجيا انتاج الغزل والنسيج تتسم بكثافة رأس المال الا عندما تغيرت الأسعار النسبية وأصبح العمل هو العنصر النادر .

كما ان هيكلا للتعريفات الجمركية المتصاعدة قد يؤثر على اختيار التكنولوجيا . ففى الفلبين مثلما هو الحال فى بلدان أخرى ترتفع رسوم استيراد المنتج كلما زادت عمليات تجهيزه . وقد شجع هذا عمليات التجميع والتعبئة التى تعتمد اعتمادا كبيرا على مواد ومعدات مستوردة . وتمثل رد فعل الحكومات عادة فى اصدار تنظيمات تحدد المكوّن المحلى وتشترط احتواء المنتج النهائى على نسبة معينة من المكونات المنتجة محليا . وكثيرا ما تطبق القواعد التى تحدد المكون المحلى على مجموعة كبيرة من السلع دون اعتبار للميزة النسبية ، مما يقلل بدرجة أكبر من قدرة المنتجات التى يتم تجميعها على المنافسة .

والمنافسة فى مجال الصادرات ، شأن المنافسة فى الواردات ، تجبر المؤسسات أيضا على التعرف على أحدث التطورات التكنولوجية . فقد دخلت احدى المؤسسات المنتجة لمكونات المركبات فى البرازيل ، وهى شركة ميتال ليف ، السوق الدولية فى ١٩٦٥ بهدف استخدام الطاقة الانتاجية الفائضة واستغلال الحوافز المالية والائتمانية . وحركت قدرة قيادة المؤسسة على تنظيم المشروعات ودخولها للأسواق الدولية ، عملية دينامية للتغيير التكنولوجى وتوسيع حصص التصدير ، التى يحركها الطلب الأجنبى على النوعية العالية من المنتجات . كذلك فان التصدير يقوى الحافز على تبنى التكنولوجيا الجديدة عن طريق زيادة العائد من التجديد من خلال توسيع الفرص السوقية . ففى صناعة الكومبيوتر مثلا ، ينبغى للمؤسسات أن تجعل الأسواق العالمية هدفها منذ البداية حتى تكون استثماراتها مربحة .

سياسة الحكومة ازاء التكنولوجيا

من أوضح الدروس المستفادة من خبرة اليابان وشرق آسيا ، ان لوجود استراتيجية لاستيراد التكنولوجيا الراسخة من الخارج وتطويرها ، قيمة كبيرة فالبلدان التى تعتمد على التكنولوجيا المستوردة بذلت بصفة عامة جهدا داخليا قويا لنشر التكنولوجيا وتطويرها . وبالاضافة للانفتاح ، تحدد التدابير الأساسية المطبقة فى مجالات كثيرة أيضا القدرة على انتقاء التكنولوجيا المستوردة ونشرها وتطويرها . وهو ما يشار اليه أحيانا باعتباره القدرة التكنولوجية . ومن هذه المجالات التعليم (جرت مناقشته تفصيلا فى الفصل الثالث) . وتشمل المجالات الأخرى المنافسة المحلية (نوقشت أيضا فى الفصل الرابع) ، والاطار الاقتصادى الكلى (سيناقش تفصيلا فى الفصل السادس) ، وخدمات المعلومات ، والمعايير والمقاييس ، والملكية الفكرية ، والبحث والتطوير .

المنافسة المحلية . تدعم المنافسة المحلية عملية ابتكار التكنولوجيا ونشرها خاصة اذا كانت السوق المحلية كبيرة . وقد أوضحت دراسة للولايات المتحدة فى أوائل القرن التاسع عشر ، أنه مع توسع المجارى المائية الصالحة للملاحة ، زاد النشاط فى مجال براءات الاختراع . وعجلت فرص الوصول لأسواق أكبر وزيادة المنافسة الاقليمية ، من وتيرة الابتكار . وقد توصلت دراسة حديثة للصناعات الناجحة فى ستة بلدان أوروبية ، وسنغافورة ، وكوريا ، واليابان ، والولايات المتحدة ، الى ان المنافسة المحلية كانت مفتاحا للنجاح الشامل (بورتر ١٩٩٠) . ففى اليابان ، كان فى كل قطاع من القطاعات التى أصبحت مصدرا رئيسيا فى الأسواق العالمية عدة متنافسين محليين . كانت صناعة ماكينات القطع والتشكيل وحدها تضم أكثر من ١٠٠ صانع . والمنافسة المحلية هامة حتى فى الصناعات التى تحقق وفورات الحجم الكبير على نطاق واسع (مثل الصناعات الكيميائية فى المانيا ، وصناعات السيارات والشاحنات فى السويد ، والصناعات الدوائية فى سويسرا) .

والتغيير التكنولوجى غالبا ما تحيطه الحواجز التى تعترض المنافسة الداخلية . قيود الترخيص التى تحد من الدخول لمجال الاعمال ، وسياسات التسعير ، وقوانين الافلاس أو التى تنظم التوقف عن النشاط بالاضافة الى الحواجز الجمركية وغير الجمركية (أنظر الفصل الرابع) . ففى قطاع الأسمدة فى الهند ، حيث قضت على المنافسة القيود الحكومية على الدخول للمجال وسياسات التسعير التى تعمل على ترحيل التكاليف الأعلى ، تمكنت المصانع الأقدم عهدا التى تستخدم عمليات متقادمة من البقاء رغم أنها تعمل بأقل من ٣٠ فى المائة من طاقتها . وفى صناعة الحاسبات الآلية فى أوروبا ، عهد بالأسواق القومية المحمية الى « مؤسسات تذود عن المصلحة القومية » لم تتخل أبدا عن أسواقها المحمية .

ومع ذلك ، فان السياسات الحكومية التى تشجع قوى السوق ، لا تقتصر على مجرد ازالة الحواجز أمام المنافسة الداخلية . فقد تحتاج الحكومات الى استخدام قوانين محاربة الاحتكار لضمان ألا يتواطأ المنتجون والموزعون أو يستغلوا قوتهم الاحتكارية . وبصفة عامة ، فان المنافسة الناتجة عن الاستيراد توفر رادعا قويا لأساليب التواطؤ ، لكنها قد لا تكون كافية اذا كانت لموزعى الواردات قوة احتكارية ،

أو كانت السلع من النوع الذى لا يدخل فى التجارة الدولية . ففى الولايات المتحدة ، تضمنت جميع قضايا مكافحة الاحتكارات الأخيرة سلعا لا تدخل التجارة الدولية مثل خدمات الشحن وطب الأسنان . ومع ذلك ، فان سياسات مكافحة الاحتكار التى لا تتسم بالقوة اللازمة . يمكن أن « تصبح فريسة » لنفس المصالح التى يفترض أنها وضعت لتنظيمها - مثلما حدث فى الهند . وقد يكفى فى هذا الصدد قانون مبسط يحظر فقط تحديد الأسعار والممارسات التقييدية الأخرى الواضحة . أما السياسات التى تمضى لأبعد من ذلك - مثل التى تقيد عمليات الاندماج أو انشاء المشروعات المشتركة - فقد تزيد المنافسة لكنها قد تضر الكفاءة اذا كانت وفورات الحجم الكبير أمرا هاما .

الإطار الاقتصادى الكلى . يؤثر الإطار الاقتصادى الكلى على وتيرة نقل التكنولوجيا واختيارها من خلال تأثيره على أسعار الفائدة ، وأسعار الصرف ، ومدى توافر النقد الأجنبى . وقد ارتبطت المعدلات القومية المرتفعة للادخار وتكوين رأس المال فى جمهورية كوريا واليابان بالانتشار السريع للتكنولوجيا ، مما أدى لانخفاض تكلفة رأس المال وتسارع دورانه . وبينت الدراسات وجود ارتباط قوى بين الاستثمار فى المعدات والنمو الاقتصادى فى البلدان الصناعية . وقد أوضح الفصل الثانى أن سرعة تزايد رأس المال أسهمت بنصيب كبير فى نمو الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان النامية منذ ١٩٦٠ .

وعدم الاستقرار فى إطار الاقتصاد الكلى يؤدى بصفة عامة لفرض مقننات للنقد الأجنبى ، الأمر الذى يفضى مثلا لفرض قيود على مدفوعات حقوق الامتياز الخاصة بتراخيص التكنولوجيا . ومن المرجح أن تغدو القيود على النقد الأجنبى عائقا كبيرا أمام تطوير التكنولوجيا ، خاصة فى البلدان الأقل تصنيعا حيث يتم نقل جانب كبير من التكنولوجيا اما فى شكل واردات من السلع الرأسمالية أو التراخيص .

كما أن سعر الصرف المقوم بأكثر من قيمته قد يشوه عملية اختيار التكنولوجيا ، بتقليل تكلفة الآلات المستوردة وجعل نمط التنمية منحازا تجاه النمو المتسم بكثافة رأس المال . واذا كانت تكلفة رأس المال بالغة الارتفاع (مثلما هو الحال فى الهند التى تفرض رسوما جمركية عالية على الواردات من السلع الرأسمالية) أو بالغة الانخفاض (مثلما كان الحال فى تنزانيا وغانا والفلبين خلال الخمسينات) ، فستتناقص سرعة نقل التكنولوجيا والمنافع الناتجة عن التكنولوجيا المستوردة فى ظل الظروف المحلية .

خدمات المعلومات . فى مقدور الهيئات الحكومية والروابط الصناعية أن تقدم اسهاما قيما بتنسيق تبادل المعلومات بين مستوردى التكنولوجيا ، مما يشجع بدوره تنميط المكونات والأجهزة . ومع ذلك ، فقد كان نجاح الهيئات الحكومية متباينا فى مجال ايصال المعلومات لمصدرى السلع المصنوعة . فالمصدرون يحتاجون لمعلومات مفصلة عن مواصفات الانتاج وخيارات التسويق - وهو أمر يفتقر القطاع العام عادة الى الخبرة فيه . ولزيادة كفاءة خدمات المعلومات العامة ، يمكن بيع هذه الخدمات مقابل ثمن ، اذ أن هذا سيلزم المورد بالبحث عن المعلومات التى تستحق الثمن الذى يدفع فيها . ويقتضى الأمر الحكم على هذه الخدمات فى ضوء معايير الأداء . فعلى سبيل المثال يمكن تقييم الخدمات المصممة لدعم الصادرات من السلع المصنوعة من خلال التغييرات فى حصص التصدير . وفى اقتصادات شرق آسيا ، لم تنجح وكالات ترويج التجارة الا بعد أن تراكمت خبرات طويلة لدى موردى القطاع الخاص ، والروابط الخاصة ، والوحدات الصغيرة من المسؤولين الحكوميين الذين كانوا يروجون للتجارة . وينبغى للحكومات أن تشجع المنافسة بين مقدمى المعلومات من القطاعين العام والخاص عن طريق الغاء القيود على دخول موردى الخدمات الاستشارية من القطاع الخاص والأجانب الى ميدان النشاط .

المعايير والمقاييس . ان وجود نظام مركزى قوى لعلم القياس والمعايير والمقاييس والاختبار ورقابة الجودة يساعد الاقتصاد على الارتقاء بالتكنولوجيا ونشرها . وفى اقتصادين متباعدين مثل تركيا وجمهورية كوريا ، أسهمت خدمات الاختبار ورقابة الجودة فى نجاح التصدير وخلقت حوافز للاستثمار فى تحسين النوعية . ومع ذلك ، فان الخبرة تشير الى ثلاثة اعتبارات هامة . أولا ، أنه ما لم تكن هناك منافسة قوية على نحو لا يمكن معه بيع المنتجات الرديئة بسهولة ، فلن يتم تقديم خدمات رقابة الجودة . ثانيا ، ينبغى عدم قصر الدخول لهذا القطاع على الهيئات العامة . ان هذه الخدمات تقدمها بنجاح مؤسسات محلية وأجنبية فى عدد من البلدان الآخذة بالتصنيع ، ثالثا ، ان المعايير التى يتبعها اقتصاد ما ينبغى أن تتفق مع المواصفات الدولية ، والا أصبحت المعايير الخاصة ببلدان معينة شكلا من أشكال الحماية . وبالاضافة الى ذلك ، فان المعايير التعاونية تساعد أيضا على منع الاحتكار . وتستطيع البلدان الصناعية أن تلعب دورا هاما فى نشر التكنولوجيا بتشجيع المعايير « المكشوفة » ، التى تبيح للمؤسسات الربط بين المنتجات

وكذلك الوصل بين الماكينات بدون معدات خاصة أو الحصول على إذن . وقد استخدمت كوريا المعايير المكشوفة للحاسبات الشخصية لكي تشجع تصديرها .

الملكية الفكرية . معظم البلدان الأخذة بالتصنيع ـ خاصة الأقل تصنيعا ـ منهمك في تطويع ونشر المنتجات والعمليات التي تطورت في البلدان الصناعية . ومن ثم ، فان حماية براءات الاختراع المتزايدة ينظر اليها حتى الآن في البلدان الآخذة بالتصنيع على أنها تفيد الشركات الأجنبية اكثر مما تفيد الصناعة المحلية . ان حماية البراءات قد تدعم تطوير التكنولوجيا المجددة من قبل المؤسسات المحلية ونقل التكنولوجيا القائمة من البلدان الصناعية ، لكنها قد تزيد أيضا تكاليف استخدام التكنولوجيا الجديدة المشمولة بالبراءات . ومع ذلك ، فان المكاسب الناتجة عن زيادة حماية الملكية الفكرية ربما تغدو هامة قريبا بالنسبة للاقتصادات المصنعة حديثا ـ التي توشك أن تصبح مصدرة للتكنولوجيا في عدة مجالات . ومن الناحية التاريخية ، فان البلدان الصناعية كانت تعزز حماية ملكيتها الفكرية شيئا فشيئا مع تطورها . وحتى الاقتصادات الآخذة بالتصنيع قادرة على أن تغير مواقفها خلال فترة وجيزة . فقد أيدت البلدان النامية في ١٩٨٣ ، قرارا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ينص على توفير السلالات الوراثية الجديدة مجانا لجميع البلدان . ولكن بحلول ١٩٨٥ ، كان عدد كبير من هذه البلدان يريد حماية السلالات المحصولية الجديدة التي استحدثها ، وانضم للولايات المتحدة في تحفظاتها على اقتراح منظمة الأغذية والزراعة الذي لم يحظ بالموافقة .

وعلى نحو سريع ، يغدو توفير الحماية الأفضل للملكية الفكرية قضية محورية لأسباب أخرى . فالطبيعة المتغيرة للتكنولوجيا تجعل استيعاب التطورات الجديدة بتقليد المنتجات المستوردة أكثر صعوبة ـ مما يدفع مزيدا من الشركات للسعي وراء ترتيبات الترخيص . والبلدان الصناعية التي ترى أن التقليد غير المرخص به في سياق التجارة هو خسارة ، تضغط من أجل توفير حماية أكبر للبراءات والعلامات التجارية في البلدان الآخذة بالتصنيع . وكان للولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي الفضل في تعزيز قوانين البراءات في كوريا وفي المكسيك باثارة القضية في اطار المفاوضات التجارية الثنائية ، بما في ذلك التهديد باحتمال الانتقام التجاري .

ومع ذلك فان الاتفاقيات متعددة الأطراف التي يتم التفاوض بشأنها من خلال الغات والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، أفضل من الجهد الثنائي لبحث كل حالة على حدة . فهذا سيوفر نهجا عالميا أكثر شمولا ويقلل لأدنى حد من التهديد بالانتقام التجاري . وحماية الملكية الفكرية مسألة حاسمة لأقصى حد في المجالات التي تستفيد فيها البلدان الآخذة بالتصنيع من بحوث البلدان الصناعية ، مثل الوقاية من الأمراض الاستوائية . وتقوم البحوث في البلدان الآخذة بالتصنيع عادة على اضافات للتصميمات والعمليات القائمة ، والتي يمكن حمايتها هي أيضا . كما يمكن تعزيز فرص الحصول على التراخيص بشأن المبتكرات الأجنبية بصورة نشيطة . وفي مقدور الصناعات في البلدان النامية أن تسعى للحد من الأحكام المقيدة في اتفاقيات الترخيص الدولية التي تبرمها ، مثل تلك التي تحظر التصدير .

البحوث والتطوير . في الزراعة ، تراوح معدل العائد على البحوث المحصولية التي تشرف عليها جهة عامة بصورة نموذجية بين ٣٠ و ٦٠ في المائة (أنظر الفصل الرابع) . لكن عائد البحوث التي تشرف عليها سلطة عامة في الصناعة ربما لم يكن بمثل هذا الارتفاع . وتشير الدراسات إلى أن نجاح اليابان في استحداث تكنولوجيات جديدة ينبع من زيادة الحوافز للصناعة في القطاع الخاص بأكثر مما ينبع من توسيع البرامج التي تدعمها الحكومة .

وكثيرا ما تنفق الحكومات في البلدان النامية حصة كبيرة من الموارد المتاحة لنقل التكنولوجيا على المؤسسات القومية للبحث والتطوير . لكن تأثير ذلك كان ضئيلا في حالات كثيرة ، مثلما حدث في تايلند والهند . وكان يمكن الاستفادة من جانب كبير من البحث والتطوير على نحو أفضل في استيعاب ورصد تنمية التكنولوجيا في الخارج ، خاصة في البلدان منخفضة الدخل . ومع ذلك ، فالأرجح أن تسعى مراكز البحث والتطوير التي ترعاها الحكومات لتحقيق اهتمامات العاملين بها في مجال البحوث الأساسية . وقد جعلت جمهورية كوريا هذه المراكز أكثر خضوعا للمساءلة من قبل المستفيدين من خدماتها وذلك بأجبارها على زيادة نسبة الايرادات التي تجيء من عقود تبرمها مع القطاع الخاص .

نقل التكنولوجيا . هل الانفتاح هام بصورة متساوية على كافة مستويات التنمية ؟ في افريقيا ، أدت الحماية القومية للصناعة والاعتماد على المشروعات العامة إلى اضعاف المنافسة ، مما نتج عنه انخفاض معدلات نمو الانتاجية . وتستطيع البلدان من كافة مستويات الدخل أن تخلق الطلب على التكنولوجيا الجديدة بدعم المنافسة وبناء القاعدة التعليمية

اللازمة لاستيعاب التغييرات الجارية فى السوق . وهناك حاجة حاسمة لتعليم ابتدائى وثانوى عريض القاعدة ، مقترنا ببرامج للتدريب أثناء العمل . ففى ١٩٨٦ ، كان ٢٠ فى المائة فقط من التلاميذ فى سن الدراسة (١٣ فى المائة بالنسبة للنساء) ، مقيدين فى المدارس الثانوية فى افريقيا جنوب الصحراء . وعلى الرغم من التعليم الجامعي المدعوم بصورة كثيفة ، فان افريقيا تعانى أوجه نقص فى المهارات اللازمة فى مجالات العلم والهندسة والمراجعة المحاسبية والمستوى الأعلى من المحاسبة والادارة . كذلك تمس حاجة البلدان منخفضة الدخل لتشجيع المشاركة مع المؤسسات التى اكتسبت خبرة فى تطويع التكنولوجيا والتسويق . ويمكن ارجاع النجاح الذى أحرزته موريشيوس مؤخرا فى تصدير الملابس إلى توليفة من السياسات المواتية ، ووجود قوة عاملة جيدة التعليم ، وتدفق الاستثمارات المباشرة اليها من هونغ كونغ .

ان التسارع فى الآونة الأخيرة فى التغيير التكنولوجى فى ميادين قديمة وجديدة مثل الاليكترونيات الدقيقة والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الحيوية ، يخلق عالما تنافسيا يتزايد تعقيده أكثر فأكثر ، يصبح فيه تبنى التكنولوجيا وتطويعها أكثر أهمية . والسياسات الناجحة تشجع الاستخدام الأكفأ للتكنولوجيا المستقرة كما تشجع على سرعة نشرها من خلال المنافسة الداخلية والخارجية . وتستطيع الحكومات أن تحسن القدرة التكنولوجية على خير وجه بتوفير التعليم ودعم المنافسة المحلية والخارجية ، وتشجيع تطوير خدمات المعلومات ورقابة الجودة .

تدفق الأيدى العاملة والاستثمار الأجنبى المباشر

تؤثر التدفقات الدولية لرأس المال والعمل على النمو والرفاهية من ناحيتين . فأولا ، يمكن للتدفقات الأجنبية أن تمول الاستثمار المحلى وتساعد الاقتصادات على التكيف مع الصدمات المؤقتة . (نوقشت التدفقات الرسمية والتجارية فى الفصلين الرابع والسادس ، ويبحث هذا الفصل فى المقام الأول امكانات الاستثمار الأجنبى باعتباره مصدرا جديدا لرأسمال اضافى ، فى ضوء تضاؤل عرض التدفقات التجارية) . وثانيا ، ان الاستثمار الأجنبى وهجرة العاملين وسيلتان هامتان ممكنتان لنقل التكنولوجيا . لكن المكاسب المتحققة من الاستثمار الأجنبى تتوقف على مناخ الاستثمار . فزيادة الاستثمار الأجنبى فى سوق محلية محمية قد تعرقل التنمية ولا تعززها .

انتقال العمال

تسهم الهجرة وتنقلات العاملين المهرة وعودة العمال من الخارج جميعها فى نشر التكنولوجيا . فبعد الغاء القيود القانونية على هجرة العمال المهرة من المملكة المتحدة (١٨٢٥) وعلى تصدير الآلات (١٨٤٢) ، ساعد منظمو المشروعات والعمال البريطانيون فى انشاء السكك الحديدية وتطوير صناعة تعدين الفحم فى أوروبا وفى أماكن أخرى . وفى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، تلقت أعداد كبيرة من الطلاب الأجانب تدريبا علميا وهندسيا فى الولايات المتحدة ثم عادوا لبلادهم ليستخدموا معارفهم وينشروها . وفى باكستان ، بدأت صناعة صغيرة لتصدير كرات القدم على يد مهاجر كشميرى من الهند درس ادارة أعمال معدات الرياضة فى ألمانيا .

وتوفر حركية العمل منافع أخرى إضافة إلى التكنولوجيا المتجسدة فى العمال المهاجرين . وهى وسيلة أخرى لتقليل التباين فى الدخل على النطاق العالمى . وفى بلدان صناعية كثيرة مثل السويد والنرويج ، اقترن الانتقال من الزراعة إلى الصناعة بارتفاع البطالة . وساعدت الهجرة للخارج على تخفيف الضغط السكانى فى هذه البلدان : فقد هاجر ٢٥ فى المائة من سكان السويد إلى الولايات المتحدة بين ١٨٦٥ و ١٩٢٥ . كما أن ارتفاع حركية العمل قد يحسن رفاهية المناطق التى تعانى من ندرة الأيدى العاملة . والأرجح ان تكون امكانات خطط التكامل الاقليمى التى وفرتها هيئات مثل الاتحاد الكاريبى والاتحاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى فى زيادة التجارة ، امكانات محدودة . ومع ذلك ، ففى مقدور هذه الخطط أن تخفف من عبء البطالة أو نقص العمل الماهر فى عدد من البلدان إذا هى أتاحت حركية أكبر للعمل .

ومن المرجح أن تؤدى سياسات الهجرة للداخل والخارج الأكثر تحررا فى الاقتصادات الصناعية والنامية على حد سواء ، لتحقيق مكاسب عالمية فى رفاهية البشر . غير أن لها تكلفة تتمثل فى خسارة العاملين المهرة الحاصلين على تدريب عال الذين يهاجرون للبلدان الصناعية . استنزاف العقول . ففى بنغلاديش ، كانت حصة المهنيين المهاجرين للخارج كبيرة إلى حد جعل من المعتقد أنها ساهمت فى النقص الحادث فى بعض الفئات المهنية . وفيما بين ١٩٦٢ و ١٩٧٦ ، بقى فى الولايات المتحدة بعد أن أتموا تعليمهم ، ٦٣ فى المائة من طلاب جمهورية كوريا ، و ٤٩ فى المائة من طلاب الأردن و ٣٣ فى المائة من طلاب اليونان .

وقد تخفف عوامل أخرى من الخسائر الصافية الناجمة عن استنزاف العقول . فالتحويلات الصافية للمهاجرين فى المانيا وفرنسا والكويت والمملكة العربية السعودية وبعض البلدان الأخرى مرتفعة عادة . اذ يرسل المهاجرون لأوطانهم من ١٠ إلى ٥٠ فى المائة من كل دولار يكسبونه . وبالاضافة إلى ذلك ، قد يسهم العمال المهاجرون للخارج فى نشر الأفكار والتكنولوجيات الجديدة ، سواء حينما يرجعون لديارهم أو بمجرد تيسير تبادل المعلومات . وخلاصة القول ، ان الخسائر الصافية من هجرة العمال المهرة للخارج ليست واضحة . وفى مقدور الحكومات أن تخفف من هذه التكاليف بالغاء الدعم المقدم للذين يستطيعون تحمل تكاليف التعليم العالى ، أو لمن يرجح انتقالهم للخارج . كذلك قد ترغب الحكومات فى فرض ضرائب على دخول العاملين المهرة المهاجرين للخارج ، خاصة إذا ظلوا رعايا لبلدانهم الأصلية .

التغيير التكنولوجى والاستثمار الأجنبى المباشر

بعد ١٩٤٥ ، كان الاستثمار الأجنبى المباشر طريقا أساسيا لانتقال الدراية بين الولايات المتحدة وأوروبا . وتبين دراستا الحالة اللتان اجريتا عن المكسيك وهونغ كونغ أن وجود المؤسسات الأجنبية زاد من نشر التكنولوجيا وحسّن كفاءة المؤسسات المحلية . وفى البرازيل تنتج المؤسسات التى يشارك فيها الاستثمار الأجنبى ، حصة كبيرة من صادرات السلع المصنوعة . وتشير الدلائل المتوافرة من فنزويلا وكوت دوفوار ، إلى أن المؤسسات الصناعية المملوكة لأجانب أكثر انتاجية ، وأن المشروعات المشتركة تصدر حصة من الناتج الاجمالى أكبر مما تصدره المؤسسات المملوكة محليا (الجدول ٥ ـ ١) . ويصدق هذا حتى بعد أن توضع فى الاعتبار كثافة رأس المال وحجم المؤسسة . ويبدو أن ثمة ما يبرر القول بأن الحضور الأجنبى يمكن أن يزيد انتاجية المؤسسات التى تبقى مملوكة ملكية محلية بكاملها ، غير أن الأدلة ليست حاسمة فى هذا الصدد بالنسبة للبلدان الثلاثة المبينة فى الجدول ٥ ـ ١ .

من المرجح أن تكون أهمية انتشار المهارات الادارية والتسويقية مماثلة لأهمية نقل تكنولوجيا المنتجات والعمليات . ففى بالى باندونيسيا ، وتايوان الصينية ، ولّد الاستثمار الأجنبى نتائج اضافية ايجابية بالغاء التكاليف المتعلقة بالحصول على المعلومات اللازمة لدخول الأسواق العالمية . ونظرا لأن المؤسسات الأجنبية تتوافر لها بالفعل صلات تسويقية ، ودراية ، وخبرة فى الانتاج ، فان بعض الاقتصادات المضيفة شجعت المصدرين العالميين على انشاء وحدات انتاجية فى بلدانها . وتشمل الاقتصادات التى استغلت صلات المؤسسات الأجنبية بالأسواق العالمية ، أيرلندا وسنغافورة ومالطة وموريشيوس .

ورغم الدور الكبير للاستثمار الأجنبى المباشر فى نشر التكنولوجيا ، فانه فى ظل اقتصاد يتبع سياسات مشوهة

جدول ٥ – ١ الآداء النسبى للمؤسسات الأجنبية فى الصناعة ، بلدان وسنوات منتقاة

البلد	نصيب العامل من الناتج النسبى فى المؤسسات الأجنبية بالنسبة لنصيبه فى المؤسسات المحلية (أ)		صافى ايرادات النقد الأجنبى باعتباره حصة من المبيعات (نسبة مئوية) (ب)		
	مؤسسات يملك فيها الأجانب الأغلبية	مؤسسات يملك فيها الأجانب الأغلبية	مؤسسات يملك فيها الأجانب الأغلبية	مؤسسات يملك فيها الأجانب الأقلية	مؤسسات محلية
كوت ديفور					
١٩٧٦	٤,٢	٣,٨	٣	٣٧	٨–
١٩٨٧	٢,٢	٢,١	٨	٢٨	١٨
فنزويلا					
١٩٧٦	٠,٩	١,٤	٠٠	٠٠	٠٠
١٩٨٨	١,٣	١,٢	١٣–	٣٦	١١–
المغرب					
١٩٨٥	٠,٧	٠,٦	١٤	١٣	٢١
١٩٨٦	٠,٧	٠,٦	١٧	١٦	٢١
١٩٨٧	٠,٩	٠,٨	١٨	١٧	٢٤
١٩٨٨	٠,٨	٠,٧	٢٢	١٦	٢٨

ملاحظة : تم ترجيح كل المتوسطات باستخدام مبيعات المؤسسات . ثم تعريف المؤسسات الأجنبية باعتبارها كل المؤسسات التى يملك الأجانب ٥ فى المائة على الأقل من أصولها .
أ – نسبة انتاجية المؤسسة الأجنبية إلى انتاجية المؤسسة المحلية (إنتاج العامل)
ب – يعادل الصادرات ناقصا المدخلات المستوردة مقسومة على المبيعات . بالنسبة للمغرب ، يعادل الصادرات مقسومة على المبيعات لعدم جمع بيانات عن المدخلات المستوردة .
المصدر : بيانات البنك الدولى .

بصورة كبيرة من المرجح أن يحقق خسائر صافية للبلد المضيف بدلا من أن يحقق له مكاسب فى الرفاهية . ففى كوت ديفوار (كما ذكرنا من قبل فى هذا الفصل) ، أدت الحماية الانتقائية والدعم المقدم لمؤسسات الغزل والنسيج متعددة القوميات إلى عدم كفاءة الانتاج . وتوصلت دراسة أخرى إلى أن ما يزيد على ثلث مشروعات الاستثمار الأجنبى حققت عوائد سلبية للبلد المضيف بسبب حماية الواردات . وكما هو مبين فى الجدول ٥ ـ ١ ، فان المؤسسات التى يملك الأجانب غالبية رأسمالها حققت نقدا أجنبيا أقل مما حققته المشروعات المشتركة أو المؤسسات المحلية . وفى البلدان الثلاثة جميعها ، كان قدر كبير من القطاع الصناعى محميا ، ومن ثم ركزت المؤسسات الأجنبية والمحلية على حد سواء ، على السوق المحلية . وبالاضافة إلى ذلك ، فرضت كل من فنزويلا (بالنسبة للبترول والألومنيوم) والمغرب (بالنسبة للفوسفات) قيودا على الملكية الأجنبية فى القطاعات التى تحقق ايرادات تصدير عالية . ومع ذلك ، ففى أعقاب الاصلاح التجارى الذى بدأ فى المغرب فى ١٩٨٤ ، زادت الانتاجية والصادرات فى المؤسسات الأجنبية بصورة أسرع منها فى نظيراتها المحلية (الجدول ٥ ـ ١) .

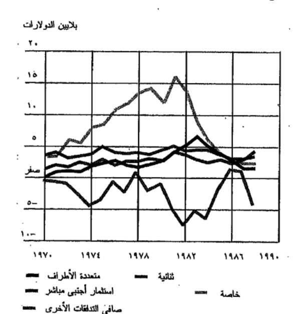
وتستطيع البلدان المضيفة أن تحقق أقصى مكاسب ممكنة من الاستثمار الأجنبى المباشر عندما تطبق قوانين للاستثمار يتم تنفيذها بصورة عادلة ، ومستوى حماية منخفض ، وأدنى حد من الاعتماد على الاعفاءات من ضريبة الدخل أو دعم الائتمان المقدمين للمؤسسات الأجنبية . كما أن الضرائب التى تقيد تصدير الأرباح للخارج تحبط الاستثمار المباشر . ولتقليل امكان استغلال المؤسسات متعددة الجنسيات لمزاياها فى مجال المعلومات وفرضها أسعارا أعلى ، تستطيع البلدان المضيفة أن تشجع المنافسة بين المؤسسات الأجنبية وأن تتفادى منح مزايا مقصورة لأى مستثمر أجنبى بمفرده . ففى تركيا مثلا أثار تحرير الاستثمار الأجنبى المنافسة بين المشروعات المشتركة المحلية والحاصلين على التراخيص للارتقاء بقطاع صناعة السيارات الوطنية . ومن الأفضل أن تواجه المؤسسات المحلية والأجنبية سياسات ضريبية متماثلة : وسعر الضريبة المتماثل المنخفض أفضل من جدول للضرائب يتضمن نوعا من التمييز لصالح المؤسسات متعددة الجنسيات أو ضدها .

والمرجح أن يفضل المستثمرون الأجانب نظاما واضحا للقواعد التنظيمية . فقد توصلت دراسة للبنك الدولى عن أربع وأربعين شركة تعدين دولية إلى أن معظم الشركات التى شملتها الدراسة كانت تفضل العمل فى حدود قانون للاستثمار ولضريبة الشركات محدد بوضوح ، على التفاوض بشأن عقد اتفاقات فردية بشأن الاعفاءات من الضرائب أو الدعم . وكانت أسعار الضرائب عالية بمقاييس البلدان النامية ، فى البلدان الثلاثة التى اعتبرت أشد البلدان جاذبية للاستثمار فى التعدين ـ بابوا غينيا الجديدة وبوتسوانا وشيلى .

التدفقات الاجمالية للاستثمار الأجنبى المباشر والنمو

أدى تناقص فرص البلدان النامية فى الحصول على قروض من المصارف التجارية إلى زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبى المباشر . ففى ١٩٨٨ ، تجاوز الاستثمار الأجنبى المباشر ـ كمصدر لرأس المال اللازم للبلدان النامية ـ كل أنواع التدفقات . (الشكل ٥ ـ ١ ، انظر أيضا الجدول ١ ـ ٣) .

شكل ٥ ـ ١ صافى التدفقات السنوية لرأس المال إلى الاقتصادات النامية ، ٧٠ ـ ١٩٨٨



ملاحظة : استنادا إلى عينة من خمسة وخمسين اقتصادا ناميا . تم استبعاد تايوان وسنغافورة والصين والاقتصادات غير القادرة على الاقتراض بشروط السوق . التدفقات بأسعار ١٩٧٠ الثابتة .

المصدر : بيانات البنك الدولى .

ورغم أن الاستثمار الأجنبى المباشر نما بمعدل أبطأ من التدفقات التجارية ، اذ بلغ فى المتوسط ٦ فى المائة سنويا بالأسعار الحقيقية من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٩ ، فقد كان تقلبه أقل من تقلب التدفقات الخاصة . فبعد اتجاه صعودى مطرد فى السبعينات ، انخفض الاستثمار الأجنبى المباشر بين ١٩٨١ و ١٩٨٦ ، واستعاد فى ١٩٨٨ المستوى الذى كان قد بلغه فى ١٩٨١ . لكن الصورة الاجمالية تخفى فروقا هامة فى نمو هذه التدفقات إلى مناطق مختلفة . فقد زاد الاستثمار الأجنبى المباشر بالأسعار الحقيقية بنسبة ١٢ فى المائة سنويا بين ١٩٧٠ و ١٩٨٩ فى آسيا مقابل ٣ فى المائة فى أمريكا اللاتينية ، ونقص فى أفريقيا .

وإلى جانب المكاسب المحتمل تحقيقها خلال نقل التكنولوجيا فان الاستثمار الأجنبى المباشر يولد فرص التوظف ، وكان مسؤولا عما يصل إلى ٦٠ فى المائة من الوظائف فى الصناعة التحويلية فى بعض الاقتصادات مثل سنغافورة . ونظرا لأن الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان الآخذة بالتصنيع يواصل التحول إلى الخدمات ، فمن المرجح ان يزيد تأثيره المواتى على التوظف . كما أن الاستثمار الأجنبى المباشر ينقل عبء المخاطرة المترتبة على استثمار ما من المستثمرين المحليين إلى المستثمرين الأجانب ، كما أن السداد يرتبط بربحية الاستثمار الأصلى ، فى حين أن الأموال المقترضة بمقتضى التمويل بالديون ينبغى خدمتها بغض النظر عن نجاح المشروع أم فشله . ويبين الجدول ٥ ـ ٢ أن الاستثمار الأجنبى المباشر هو التدفق الرأسمالى الوحيد الذى ارتبط بصورة قوية بنمو أعلى للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٩ ، رغم أن اتجاه علاقة السببية ليس واضحا ، فاذا كان من المرجح أن الاستثمار الأجنبى المباشر يدعم النمو ، فان العكس صحيح أيضا .

تظل توقعات تزايد التدفقات من الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان النامية فى التسعينات أمرا غير مؤكد . وتقدر إحدى الدراسات أن نصيب البلدان النامية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبى انخفض فى الثمانينات من ٢٦ إلى ٢١ فى المائة . وبالاضافة إلى ذلك ، فان الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية مركز تركيزا عاليا : ففى الثمانينات ، اجتذب خمسة عشر بلدا ٧٥ فى المائة من كل الاستثمار . ولا يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبى المباشر بديلا للاقراض التجارى أو للتدفقات الرسمية ، فهو تكملة لهما فى أحسن الأحوال . ومن شأن التمويل المحلى والرسمى لدعم التوسع فى البنية الأساسية والرعاية الصحية والتعليم ، من قبل تنظيمات مثل البنك الدولى أن يحسنا تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر وكفاءته .

خلاصة القول ، أن الاستثمار الأجنبى المباشر مصدر هام ممكن لرأس المال لاكمال الاستثمار المحلى وتوليد فرص العمل ونقل التكنولوجيا . ومع ذلك ، فان الأدلة المتوافرة عن أن التكنولوجيا يتم نقلها من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر متعارضة . ويتوقف المدى الذى تسهم به التدفقات الأجنبية فى النمو ، إلى حد كبير على كفاءة

جدول ٥ – ٢ الاستثمار والنمو وصافى تدفقات رأس المال ٧٠ – ١٩٨٩

(نسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى)

الفترة والإرتباط	تدفقات رسمية / الناتج المحلى الاجمالى (أ)	الاستثمار الأجنبى المباشر / الناتج المحلى الاجمالى	التدفقات الخاصة / الناتج المحلى الاجمالى
بين الاستثمار المحلى / الناتج المحلى الاجمالى والتدفقات			
٧٠ – ١٩٧٥	٠,١٤	٠,٥٠★	٠,٤٥★
٧٥ – ١٩٨٢	٠,١٣	٠,٢٦★	٠,٢٦★
٨٢ – ١٩٨٩	٠,١٠	٠,٢٤	٠,٢٤
٧٠ – ١٩٨٩	٠,١٦	٠,٣٩★	٠,٣١★
بين نمو الناتج المحلى الاجمالى والتدفقات			
٧٠ – ١٩٧٥	٠,٣٤★	٠,٥٢★	٠,٢١
٧٥ – ١٩٨٢	٠,١٧	٠,٢٤	٠,٢٣
٨٢ – ١٩٨٩	٠,٠٧-	٠,١٥	٠,٠٥-
٧٠ – ١٩٨٩	٠,١٦	٠,٣٣★	٠,٠٢-

★ معنوية احصائيا عن مستوى ٥ فى المائة .

ملاحظة : كل القيم المعروضة هى متوسطات لفترات عن ستين بلدا .

أ – تتضمن التدفقات الرسمية التدفقات الثنائية ومتعددة الأطراف .

المصدر : إدارة الاخطار عن الديون بالبنك الدولى .

سياسات البلدان المضيفة . كذلك ، فان سياسات البلدان الصناعية تحدد نطاق زيادة التدفقات من الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان النامية . فنتيجة للتكامل الاقليمى أصبحت أوروبا أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبى ، مما سيحبط التدفقات إلى البلدان النامية . وبصفة عامة ، فان زيادة الحماية فى البلدان الصناعية تحول الاستثمار الأجنبى المباشر عن وجهاته الأخرى وتجعل البلدان النامية أقل جاذبية كمواقع للاستثمار الأجنبى المتجه للتصدير .

السياسة التجارية والنمو الاقتصادى

عندما تقيم البلدان النامية نظما تجاريا مفتوحة ، فانها تجتذب الاستثمار الأجنبى المباشر لسبب قوى : هو أن المستثمرين الأجانب يرون فى ذلك فرصا لانشاء مشاريع أعمال قادرة على المنافسة دوليا . لكن المكاسب الناجمة عن التجارة الحرة تتجاوز ذلك كثيرا . فالقيود التجارية تشوه تخصيص الاستثمار وتشجع الضغوط الملتوية من قبل المصالح الخاصة والحكومات . ويدفع المستهلكون تكاليف السياسات التجارية التقييدية ، فى حين تكسب القطاعات المتمتعة بالحماية . ففى الولايات المتحدة ، تقدر احدى الدراسات أن التكاليف التى تحملها المستهلكون نتيجة للقيود على استيراد سيارات الركوب اليابانية ، تراوحت بين ٩٣ ألفا و ٢٥٠ ألف دولار مقابل كل وظيفة تم انقاذها نتيجة لهذه القيود .

وقد يفضى التباين فى مستوى الحماية إلى تشوهات كبيرة ، حتى لو كان المستوى المتوسط للحماية منخفضا . ولا يكون الوضع مواتيا فى الأسواق العالمية بالنسبة لمن يشترون المدخلات من قطاعات تتمتع بالحماية ـ مثل منتجى السيارات الذين يشترط عليهم أن يشتروا الصلب المنتج محليا فى باكستان أو البرازيل أو الهند . ويشكو منتجو الكومبيوتر الشخصى فى الولايات المتحدة من أن الرسوم على المكونات اللازمة لمنتجاتهم تقلل من قدرتهم على المنافسة الدولية . ولكن لو وقّر واضعو السياسة الحماية للمنتجات النهائية بدلا من ذلك ، وسمحوا باستيراد المدخلات معفاة من الرسوم ، فعندئذ سيكون ما يسمى بالحماية الفعالة لهذه المنتجات أعلى عادة مما تبينه مستويات التعريفة الجمركية الرسمية .

والتعريفة الجمركية المرتفعة تغرى عادة بالتطبيق حسب التقدير : فمستويات الحماية الرسمية مرتفعة فى كثير من البلدان ، لكن حصيلة التعريفة الجمركية منخفضة . فقد بلغ مستوى التعريفة الجمركية القانونى المرجح بالواردات بالنسبة للقطاع الخاص فى البرازيل ٤٠ فى المائة فى ١٩٨٥ ، ومع ذلك فان اجمالى ايرادات الجمارك كحصة من حجم الواردات بلغ ٦ فى المائة فقط . وتفسر الاعفاءات (بما فى ذلك اعفاءات مؤسسات القطاع العام) جزءا كبيرا من الفرق . وفى كثير من البلدان ، تمنح هذه الاعفاءات عادة على أساس كل حالة على حدة ، مما يتيح للسياسيين أداة قوية لتحقيق كسب غير مشروع .

وتغدو التجارة الأكثر تحرُرا أكثر استصوابا عندما تسيطر بضع مؤسسات فحسب على الأسواق المحلية . ففى باكستان حيث السوق المحلية أصغر من أن تتحمل كثيرين من صناع الدراجات ، استطاع الاستيراد أن يستحث المنافسة لتحسين نوعية المنتج وتقليل السعر . وتوضح الأدلة المتعلقة بهوامش الربح والمستمدة من بلدان متنوعة مثل شيلى وفنزويلا وكوت ديفوار وكولومبيا ، أن الواردات مصدر هام للمنافسة . ففى الأسواق التى يقتضى تحقيق الكفاءة فيها حجم انتاج كبير ، تؤدى التجارة إلى دعم الناتج وتسمح بالتخصص فى الانتاج . وما كانت فنزويلا لتتحمل خمس عشرة مؤسسة لتجميع السيارات فى ظل التجارة الحرة .

وفى مقدور التجارة أن تحقق مكاسب تتجاوز كثيرا المنافع قصيرة الأجل الناجمة عن تحسين اعادة تخصيص الموارد ، وذلك بالتأثير على طبيعة المدخلات وكذلك على عمليات الانتاج (غروسمان وهلبمان ، علـى وشك الصدور) ومن المرجح أن يؤدى توافر فرص الحصول على المدخلات ذات النوعية الأفضل إلى تحسين الانتاجية والتعجيل بنمو الناتج . ويحيط المصدرون والمستوردون علما بالمنتجات والعمليات الجديدة الناجمة عن التقدم الدولى فى مجال التكنولوجيا . وتحض الأسواق الأكبر ، التى توفر عائدا أكبر لجهود البحوث وتزيد المنافسة ، المنتجين على استحداث التكنولوجيا الجديدة أو تبنيها . ومع ذلك يقال أحيانا أن الأرباح الاحتكارية ضرورية لاثابة المنتجين على استثمارهم فى البحوث وتطويع التكنولوجيا المستوردة للظروف المحلية . وإذا لم يستطع المستثمرون المحليون الاستحواذ على المكاسب الناجمة عن الابتكار أو التطويع كاملة ، فان استثمارهم فى التكنولوجيا سيكون أقل مما يجب . ومع ذلك ، ففى الصناعة تقتضى الجهود الكثيرة المبذولة لتطبيق المعرفة ونشرها خبرة تقنية داخل المؤسسة ومن ثم فقد تستحوذ عليها المؤسسة كاملة . فما الذى تشير اليه الخبرة التاريخية بشأن العلاقة بين الأنظمة الحمائية

والتغيير التكنولوجي ؟ يبدو أن الاجابة هي أن الانفتاح قد شجع النمو الأسرع بصفة عامة .

الدلائل المتوافرة عن التجارة

مع تطور البلدان الصناعية ، أصبح اعتمادها على الحماية أقل منه في معظم البلدان النامية اليوم . فمنذ بداية القرن التاسع عشر ، كان متوسط الرسوم الجمركية في البلدان الصناعية أقل من ٢٥ في المائة (الاطار ٥ - ٢) ، في حين كان متوسط الرسوم الجمركية في البلدان النامية أكثر من ٣٠ في المائة في ١٩٨٧ ، وذلك بعد عقد من

الاطار ٥ - ٢ الحماية في البلدان الصناعية : منظور تاريخي

قبل قرون من الثورة الصناعية ، كانت البلدان قد تعلمت حماية أسواقها الداخلية . فبداية من القرن الثالث عشر ، أصدرت انجلترا سلسلة من القوانين قيدت نوع ومصدر الأقمشة التي يمكن ارتداؤها . ورغم أن بعض القوانين كان له هدف اجتماعي - تحديد الطبقات الاجتماعية من خلال ثيابها - فان أساس قوانين أخرى كان أساسا اقتصاديا بصورة واضحة . فبالاضافة إلى القوانين الموجهة ضد استيراد المنتجات الفرنسية ، فان البريطانيين حموا المنتجين أيضا من بلدان كالهند . ونجح المنتجون البريطانيون في القرن السابع عشر في استصدار قانون يحظر استيراد أو لبس الحرير والشيت من الصين وفارس والهند . ووفرت القيود المفروضة على استيراد الشيت دافعا لصناعات طباعة الشيت ، والحرير والقطن والكتان في انجلترا .

ومع ذلك ، فان مقارنة مستويات الحماية في البلدان الصناعية خلال المائتي سنة الماضية بتلك السائدة في البلدان النامية اليوم (جدول الاطار ٥ - ٢) تبين أن مستويات الحماية المتوسطة في البلدان الصناعية لم تبلغ مطلقا المستوى الذي نجده حاليا في البلدان النامية . ففي عام ١٨٢٠ ، كان المستوى المتوسط للتعريفات الجمركية على السلع المصنوعة في سبعة بلدان هو ٢٢ في المائة . ورغم أن البلدان الصناعية استفادت من الحماية الطبيعية الأعلى قبل انخفاض تكاليف النقل ، فقد تراوح متوسط التعريفات الجمركية لاثنى عشر بلدا صناعيا من ١١ إلى ٣٢ في المائة في الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٩٨٠ . وعلى سبيل المثال ، كانت المعاهدات الأجنبية تلزم اليابان بتعريفة جمركية مخفضة حتى عام ١٨٩٩ . وبعد الغاء هذه القيود ، نادرا ما ارتفعت التعريفة الجمركية لأكثر من ١٠ - ١٥ في المائة حتى ١٩١١ . وحتى بعد ١٩١١ ، لم يتجاوز المستوى الاجمالي للتعريفة ٢٠ في المائة في أي وقت . وعلى العكس من ذلك فان متوسط التعريفة الجمركية في البلدان النامية على السلع المصنوعة هو ٣٤ في المائة (الجدول ٥ - ٣)

جدول الإطار ٥ - ٢ أسعار التعريفة الجمركية في البلدان الصناعية ، ١٨٢٠ - ١٩٨٧ .

(نسب مئوية متوسطة مرجحة)

نوع السلع والبلد أو المنطقة	١٨٢٠	١٨٧٥	١٩١٣	١٩٢٥	١٩٣٠ أ	١٩٥٠	١٩٨٧
الصناعة التحويلية							
أسبانيا	..	١٥-٢٠	٤١	٤١	٦٣	..	..
ألمانيا	١٠	٤-٦	١٣	٢٠	٢١	٢٦	٧
ايطاليا	..	٨-١٠	١٨	٢٢	٤٦	٢٥	٧
بلجيكا	٧	٩-١٠	٩	١٥	١٤	١١	٧
الدانمرك	٣٠	١٥-٢٠	١٤	١٠	..	٣	..
السويد	..	٣-٥	٢٠	١٦	٢١	٩	٥
سويسرا	١٠	٤-٦	٩	١٤	١٩	..	٣
فرنسا	..	١٢-١٥	٢٠	٢١	٣٠	١٨	٧
المملكة المتحدة	٥٠	صفر	..	٥	..	٢٣	٧
النمسا	..	١٥-٢٠	١٨	١٦	٢٤	١٨	٩
هولندا	٧	٣-٥	٤	٦	..	١١	٧
الولايات المتحدة	٤٠	٤٠-٥٠	٢٥	٣٧	٤٨	١٤	٧
متوسط	٢٢	١١-١٤	١٧	١٩	٣٢	١٦	٧
كل السلع							
استراليا	..	..	١٦	١٨	١٤	١٧	..
كندا	..	١٤	١٧	١٤	١٣	٩	٦
اليابان	..	٤	٢٠	١٣	١٩	٤	٨
الولايات المتحدة	٤٥ ب	٤١	٤٠	٣٨	٤٥	١٣	٦
متوسط	..	٦	٢٣	٢١	٢٣	١١	٧

أ - بالنسبة للسلع المصنوعة المتوسط بالنسبة لعام ١٩٣١ بدلاً من ١٩٣٠ .
ب - البيانات بالنسبة لعام ١٨٢١ بدلاً من ١٨٢٠ .
المصادر : بالنسبة لعامي ١٨٢٠ و ١٨٧٥ (متوسط التعريفات على الرسوم الجمركية) بايروخ ، ١٩٧٦ ، بالنسبة لعام ١٩٨٧ ، بيانات الغات الواردة في كيلي وآخرين ١٩٨٨ . بالنسبة للسنوات الأخرى : بالنسبة للولايات المتحدة (نسبة ايرادات الجمارك إلى الواردات التي تستحق رسوما جمركية ، وزارة التجارة الأمريكية ١٩٧٥ ، بالنسبة لليابان (نسبة ايرادات الجمارك إلى الواردات التي تستحق رسوما جمركية) أوكاوا ، شينوهارا ، ولوفيمورا ١٩٧٩ ، بالنسبة لكندا واستراليا (نسبة ايرادات الجمارك إلى الواردات التي تستحق رسوما جمركية) مونتيل ١٩٨٣ ، بالنسبة لعامي ١٩١٣ و ١٩٢٥ (متوسط التعريفات القانونية) عصبة الأمم ، ١٩٢٧ .

الاصلاحات الواسعة (الاونكتاد ، ١٩٨٧) . والحماية الجمركية فى جنوب آسيا الآن أكبر مرتين من المستوى التاريخى للبلدان الصناعية .

نادرا ما استخدمت البلدان الصناعية تدابير غير جمركية خلال فترة التصنيع ، رغم أن هذا الموقف تغير أخيرا ـ مما تشهد عليه الزيادة فى اتفاقات التصدير الطوعية للسيارات والصلب واتفاقية الألياف المتعددة المتعلق بالغزل والنسيج ، ومع ذلك فبالنسبة لعينة من اثنين وثمانين بلدا ناميا ، تبين أن الحواجز غير الجمركية كانت مطبقة على ٢٨ فى المائة من كل الواردات فى ١٩٨٧ (الجدول ٥ ـ ٣) وتشير الأدلة اجمالا ، إلى أن البلدان الصناعية حققت نموها بتعريفات جمركية أقل نوعا ما وبعدد من الحواجز غير الجمركية أقل كثيرا من تلك التى تستخدمها البلدان النامية اليوم .

جدول ٥ – ٣ الحواجز الجمركية وغير الجمركية فى البلدان النامية ، ١٩٨٧

المنطقة	السلع المصنوعة		كل السلع	
	حواجز جمركية	حواجز غير جمركية	حواجز جمركية	حواجز غير جمركية
شرق آسيا	٢٢	٢٠	٢١	٢٢
جنوب آسيا	٨١	٤٧	٧٧	٤٨
أوروبا والشرق الأوسط وشمال افريقيا	٢٦	٣١	٢٤	٣٢
افريقيا جنوب الصحراء	٣٠	٣٠	٣٣	٣٠
امريكا اللاتينية والكاريبى	٣٤	٢٠	٣٣	٢١
المتوسط	٣٤	٢٧	٣٢	٢٨

ملاحظة : البيانات هى متوسطات مرجحة للتعريفات الجمركية .
المصدر : الأونكتاد ١٩٨٧ ، استنادا الى مصادر من ٨٢ بلدا كل عل حدة . بالنسبة لجمهورية كوريا ، تقديرات البنك الدولى .

توصلت الدراسات التى تقيس المكاسب قصيرة الأجل (الاستاتيكية) الناجمة عن التحول إلى التجارة الأكثر حرية ، إلى أن المكاسب تتباين مما يقل عن واحد فى المائة إلى ما يصل إلى ٦ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى . وتزيد المكاسب على ذلك إذا كانت الأسواق المحلية يسيطر عليها بضعة منتجين قلائل ، أو إذا كانت هناك وفورات الحجم الكبير فى الانتاج . غير أن هذه الدراسات لا تقيس التغير الا فى نقطة معينة من الزمن ، وهى ليست مصممة لتحليل الروابط المحتملة بين السياسات التجارية والنمو طويل الأجل .

وقد توصل معظم الدراسات التى حللت العلاقة بين نمو الناتج المحلى الاجمالى والانفتاح فى التجارة إلى أن هناك علاقة ايجابية بينهما (الاطار ٥ ـ ٣) كما يبين الشكل ٥ ـ ٢ أن هناك ارتباطا ايجابيا بين نمو الانتاجية وسياسة التجارة وسعر الصرف ، باستخدام سبعة مقاييس مختلفة للانفتاح . وتشير الدلائل المتراكمة إلى أنه من المرجح أن تكون المكاسب طويلة الأجل الناجمة عن تزايد المنافسة والنتائج الاضافية للتكنولوجيا ، أكبر كثيرا من المكاسب قصيرة الأجل .

ومع ذلك ، يجب أن تؤخذ هذه الاستنتاجات بشىء من الحذر لسببين . أولا ، أن معظم الدراسات يبحث العلاقة بين النمو الاقتصادى وحجم التجارة ، وليس السياسات ؛ ويرجع ذلك جزئيا لأن قياس « السياسة » يطرح أسئلة صعبة . وقد حققت بعض اقتصادات شرق آسيا ارتفاعا فى حصة التجارة فى الناتج القومى الاجمالى بالتدخل فى سياسات التجارة . ومع ذلك ، فقد حاولت دراسات أحدث تحديد تأثير السياسات التجارية فى حد ذاتها ، مستخدمة المعلومات الخاصة بالتعريفات الجمركية والحصص والأسعار النسبية . وتوضح هذه الدراسات أيضا وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح والنمو .

ثانيا ، من الصعب تفسير الارتباط بين السياسات التجارية والنمو . فقد يكون الأداء التصديرى المتميز وارتفاع نمو الناتج المحلى الاجمالى راجعا إلى السياسات غير المعنية بالتجارة بصورة مباشرة . (السياسة الاقتصادية الكلية ، وتدابير تشجيع المنافسة المحلية ، وما إلى ذلك) . وبالاضافة إلى ذلك ، فانه من الصعب تحديد اتجاه السببية بين سياسات التجارة والنمو .

التدخل والنمو

تؤيد الأدلة المتوافرة استنتاجين عريضين . أولهما ، أن هناك ارتباطا احصائيا عاما يبين أنه عندما يقل التدخل تقل تشوهات الأسعار من ناحية وتزيد الانتاجية من ناحية أخرى . ثانيهما أن هناك تباينا كبيرا فى خبرة البلدان المختلفة . ومن ثم تشتت النقاط حول الاتجاهات العامة فى الشكل ٥ ـ ٢ . ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الانفتاح ليس أكثر من عامل واحد بين عوامل متعددة تفسر نمو الانتاجية ، وقد ورد فى هذا التقرير ما يؤكد أهمية الاستقرار الاقتصادى الكلى ، وتوافر الخدمات الاجتماعية والمناخ المعزز للانتاج . ومع ذلك ، فانه من الصحيح أيضا أن بلدا مثل كوريا حقق معدلات مرتفعة لنمو الصادرات مع تطبيقه للحماية على أساس انتقائى . فلماذا يكون التدخل أكثر خطورة عادة ؟ ولماذا توجد استثناءات ؟

الاطار ٥ - ٣ السياسة التجارية والنمو : البرهان

فى هذا الفصل ، يقصد بالانفتاح ليس فقط توافر فرص الحصول على السلع ، بل أيضا على الخدمات والتكنولوجيا والاستثمار الأجنبى ورأس المال . والحياد فى السياسة التجارية يعنى أن تكون الحوافز محايدة بين ادخار وحدة من النقد الأجنبى من خلال إحلال الواردات وبين كسب وحدة من النقد الأجنبى من خلال الصادرات . ومقارنة الأسعار بين السلع المباعة فى الأسواق المحلية والدولية ، توفر أحد مقاييس الحياد ، فاذا كانت الأسواق المحلية تنافسية ، فان المقارنة السعرية تتضمن أثر سياسات التجارة وسعر الصرف التى تؤثر على الأسعار المحلية : التعريفات الجمركية ، والحصص ، واختلاف سعر الصرف بالنسبة للصادرات والواردات ، والدعم . لكن المعلومات بشأن الأسعار النسبية لا تتوافر عادة ، ولذا فان عوامل بديلة كثيرة أخرى تستخدم بدلا منها (أنظر على سبيل المثال ، باور ، على وشك الصدور) .

وتستند أبسط مقاييس اتجاه التجاوة ، إلى التدفقات التجارية الفعلية ، مثل الواردات زائدا الصادرات كحصة من الناتج المحلى الاجمالى (للاطلاع على نظرة عامة على الكتابات المتعلقة بالانفتاح والنمو ، أنظر أوراق المعلومات الأساسية بقلم دولار وهاريسون وجين .) ويبين معظم هذه المقاييس وجود ارتباط ايجابى بين الانفتاح ونمو الناتج المحلى الاجمالى ، حتى بعد ضبط العوامل الأخرى ، وهى لسوء الحظ بديل غير كامل *للسياسة التجارية* فى أحسن الأحوال . كما تؤثر على التجارة عوامل أخرى مثل حجم البلد أو تدفقات رأس المال الأجنبى إلى الداخل : فعلى سبيل المثال تميل الحصص التجارية للبلدان الكبيرة إلى أن تكون أصغر . وهناك تحسين لهذا النهج يتمثل فى استخدام انحراف التدفقات التجارية الحالية عن المتنبأ بها ، استنادا إلى متغيرات مثل حجم البلد (بالاسا ، ١٩٨٥ ، سيركوين وتشينرى ، ١٩٨٩) .

واستخدام البيانات الادارية ، التى تتضمن الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، ليس ملائما لأنه يصعب تجميعها فى رقم قياسى شامل .

وتثير نسب التغطية للحواجز غير الجمركية أقصى صعوبة . فنظرا لأن نسب التغطية تبين النسبة المئوية من الواردات التى تغطيها حواجز تجارية ، فان حاجزا فعالا لأقصى حد يستبعد كل الواردات ضمن فئة واحدة تقريبا سيحظى بوزن قليل . وتجد معظم الدراسات المستندة إلى هذه المقاييس المباشرة للسياسات ، أن هناك علاقة ايجابية بين التجارة والنمو (على سبيل المثال ، هيتجر ، ١٩٨٦) .

وقد بينت الدراسات الاقتصادية الجزئية بصفة عامة وجود ارتباط ايجابى بين زيادة الصادرات ونمو الانتاجية . غير أن العلاقة بين الوارداث ونمو الانتاجية تكون أحيانا ايجابية وأحيانا سلبية (للاطلاع على العمل الذى وردت خلاصته فى الجملتين الأخيرتين ، أنظر كلا من نيشيميزو وباج ١٩٩٠ وتايبوت ، ١٩٩١) . ولم تتمكن البحوث التطبيقية من التمييز بين الأثر الايجابى المتوقع للواردات على نمو الانتاجية فى المدى الطويل ، وبين حقيقة ان الواردات تنجذب فى البدء نحو القطاعات منخفضة الانتاجية التى لا يكون لبلد ما فيها ميزة دولية .

وهناك صعوبة أخرى فى قياس تأثير السياسات التجارية على النمو ، هى أن السياسة التجارية نفسها قد تكون دالة لمتغيرات أخرى منها النمو . وقد كشفت الدراسات التى حاولت تحديد العلاقة السببية بين نمو الناتج المحلى الاجمالى والنمو فى الصادرات أو الواردات عن نتائج متعارضة (على سبيل المثال ، هسياو ؛ يونغ ومارشال ١٩٨٥) .

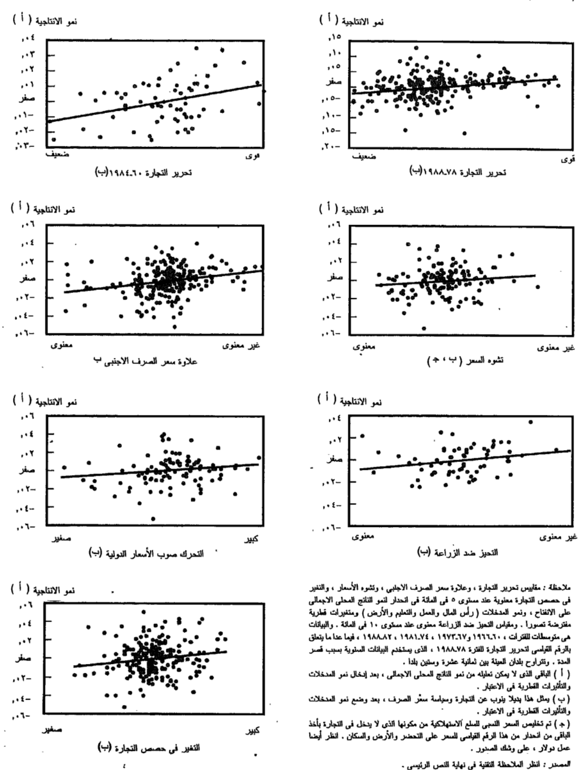
وغالبية الأدلة المتوافرة حاليا تبين وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح - كيفما تم قياسه - والنمو . ومع ذلك ، فان الصعوبات المتضمنة فى عملية عزل تأثير *السياسات* التجارية فى حد ذاتها وتحديد العلاقة السببية ، تشير إلى أن الجدل لم يتوصل لحل كامل . ويقتضى الأمر تكريس مزيد من الجهد لجمع بيانات تفصيلية عن الحصص والتعريفات الجمركية فى البلدان النامية .

من وجهة نظر عملية محضة ، يعتبر التدخل الحكومى فى التجارة محفوفا بالمخاطر لعدة أسباب . فالبلدان كثيرا ما تخطىء فى تقدير مدى صعوبة تعويض التشوهات التى تسببها التجارة . ويعتبر نظام رد الرسوم (الدروباك) للمستوردين الذين يكونون قد دفعوها على المدخلات ، هو التدبير الثانى الأفضل لمواجهة التشوهات الناجمة عن الحماية . ولضمان أن تكون الحوافز المقدمة للانتاج من أجل الأسواق المحلية وأسواق التصدير متساوية حقا ، ينبغى تعويض المصدرين أيضا عن أى تعريفات جمركية مفروضة على منتجاتهم (مما يحوّل الحوافز نحو الانتاج من أجل السوق المحلية) وعن المغالاة فى تقييم سعر الصرف الذى ينشأ مع الحماية . وقد بينت احدى الدراسات التى أجريت عن بلدان أمريكا اللاتينية أن دعم الصادرات لا يعوض غير جزء صغير من التحيز ضد الصادرات الناجم عن التعريفات الجمركية وأسعار الصرف المشوهة . وبالاضافة إلى ذلك ، تصبح البلدان التى تقدم دعما للصادرات معرضة لخطر الرسوم الجمركية المقابلة (التى تفرضها الولايات المتحدة أساسا) إذا كانت قد وقعت على اتفاقيات الغات الخاصة بالدعم .

وفى بلدان كثيرة ، تجاوزت تكاليف الفشل فى التنفيذ ، المكاسب التى كان يمكن أن تتحقق من تصحيح أوجه فشل السوق . وفى الأرجنتين وكوت ديفوار ، لم تستمر طويلا الجهود التى بذلت لتوزيع ائتمانات التصدير لموازنة تشوهات التجارة وسعر الصرف . فالدعم يخلق مشكلات مالية ويخصص عادة لمجموعات أو قطاعات محظوظة . ففى كوستاريكا ، بلغ الدعم المُقدم للصادرات غير التقليدية ٥ فى المائة من اجمالى المصروفات الحكومية فى ١٩٩٠ ،

شكل ٥ ـ ٢ الانفتاح والنمو فى الإنتاجية : ارتباطات جزئية للبلدان النامية ، ٦٠ ـ ١٩٨٨

(نسبة مئوية)



ملاحظة : مقاييس تحرير التجارة ، وعلاوة سعر الصرف الاجنبى ، وتشوه الأسعار ، والتغير فى حصص التجارة معنوية عند مستوى ٥ فى المائة فى انحدار لنمو الناتج المحلى الاجمالى على الانفتاح ، ونمو المدخلات (رأس المال والعمل والتعليم والأرض) ومتغيرات قطرية مفترضة تصورا . ومقياس التحيز ضد الزراعة معنوى عند مستوى ١٠ فى المائة . والبيانات هى متوسطات للفترات ، ٦٠ـ١٩٦٦ و٦٧ـ١٩٧٣ ، ٧٤ـ١٩٨١ ، ٨٢ـ١٩٨٨ ، فيما عدا ما يتعلق بالرقم القياسى لتحرير التجارة للفترة ٧٨ـ١٩٨٨ ، الذى يستخدم البيانات السنوية بسبب قصر المدة . وتتراوح بلدان العينة بين ثمانية عشرة وستين بلدا .

(أ) الباقى الذى لا يمكن تعليله من نمو الناتج المحلى الاجمالى ، بعد إدخال نمو المدخلات والتأثيرات القطرية فى الاعتبار .

(ب) يمثل هذا بديلا ينوب عن التجارة وسياسة سعْر الصرف ، بعد وضع نمو المدخلات والتأثيرات القطرية فى الاعتبار .

(جـ) تم تخليص السعر النسبى للسلع الاستهلاكية من مكونها الذى لا يدخل فى التجارة بأخذ الباقى من انحدار من هذا الرقم القياسى للسعر على التحضر والأرض والسكان . انظر أيضا عمل دولار ، على وشك الصدور .

المصدر : انظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الرئيسى .

وحصل ما يقل عن ٢٠ مؤسسة على ٨٠ فى المائة من هذا الدعم . كما وقعت أخطاء أيضا فى كوريا ، التى ربطت الائتمان والدعم بالأداء الناجح فى مجال التصدير ، فمحاولة اقامة صناعة ثقيلة من خلال تقديم دعم واسع فى السبعينات لم تحقق غير نجاح جزئى فى أحسن الأحوال . وكثيرا ما تستمر وتصبح دائمة ، السياسات المؤقتة التى توضع باعتبارها تدابير قصيرة الأجل تهدف لاغطاء الصناعات المحلية فرصة للنمو أو اعادة الهيكلة . ويستعرض الاطار ٥ ـ ٤ الحجج الأساسية المؤيدة للتدخل والمعارضة له .

ما هى السمات المميزة للبلدان التى تدخلت فى التجارة ومع ذلك استطاعت أن تنمو سريعا ؟ أولا ، حافظ الناجحون من مؤيدى التدخل على الحوافز الباعثة على التغيير التكنولوجى بالابقاء على المنافسة الدولية والمحلية وفرض

الاطار ٥ ـ ٤ هل ينبغى للدول أن تتدخل فى التجارة أم ينبغى لها ألا تفعل ذلك ؟

الحجج المؤيدة للتدخل

كان لتدخل الدولة الانتقائى أثر واضح فى قصتين هامتين من قصص النجاح فى التنمية : اليابان وجمهورية كوريا . فقد استخدم كل منهما الضرائب والدعم والائتمان الموجه والقيود على دخول المؤسسات لميدان العمل وخروجها منه والحماية الجمركية ، لتشجيع الصناعة المحلية . وفى بلدان أخرى غنية بالموارد منها كندا وماليزيا وبوتسوانا ، دعم التدخل المعتدل تنويع قاعدة الصادرات وساعد على قيام صناعات جديدة (لويس ، ١٩٨٨) . ففى كندا ، حمت التعريفات الجمركية المعتدلة (١٠ ـ ٣٠ فى المائة) الصناعة حتى أوائل القرن العشرين . ومع ذلك ، لم تستخدم الحكومة الحصص أو قيود الصرف للحيلولة دون انهيار الصناعات غير الاقتصادية . وفى عام ١٩٨٨ زادت السلع المصنوعة على ٥٠ فى المائة من الصادرات الاجمالية . كما طبقت ماليزيا حماية جمركية متواضعة ، لكنها استخدمت الرقابة على النقد الأجنبى والواردات فى حدود ضيقة . وارتفعت السلع المصنوعة من ٦ فى المائة من الصادرات فى ١٩٦٥ إلى ٤٦ فى المائة فى ١٩٨٨ . وفى بوتسوانا ، التى شهدت واحدا من أعلى معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى فى العالم فى فترة ما بعد الحرب ، تجاوزت قيمة الصادرات من السلع المصنوعة قيمة الصادرات من اللحوم فى منتصف الثمانينات . وعند الاستقلال ، كانت منتجات اللحوم تحقق كل ايرادات بوتسوانا من التصدير تقريبا . وعلى الرغم من أن الادارة الماهرة لقطاع التعدين كان لها أثر حاسم فى النجاح ، فان الاستخدام المحدود لقيود الواردات عزز القطاعين .

● ويبين الانخفاض طويل الأجل فى معدلات التبادل التجارى للسلع من غير الوقود ، مقترنا بطلب غير مرن بدرجة أكبر على بعض هذه المنتجات ، أن البلدان تستطيع أن تزيد حصيلة الصادرات بالتنويع عن طريق التحول إلى الصناعة التحويلية . وفى الماضى ، كان التدخل ضروريا فى بعض الأحيان لأن المنتجين كانوا يفتقرون للمعلومات والخبرة اللازمين للدخول لمجال الانتاج الصناعى (على سبيل المثال ، البرازيل وتركيا ، وكوريا) .

● ان طائفة واسعة من أوجه فشل السوق ، من الافتقار للمعلومات إلى عدم اكتمال أسواق رأس المال ، قد تبرر اتباع سياسة تعتمد على الصناعة . وتشير معدلات العائد المرتفعة على الابتكار فى الزراعة والصناعة إلى أن قوى القطاع الخاص تستثمر فى عمليات البحث والتطوير أقل مما يجب . والأدلة المتوافرة أقل بالنسبة للصناعة ، لكن دراسات كثيرة بشأن التنمية الصناعية وتطوير الحاسبات الآلية وأجهزة الفحص الآلى للرسم السطحى المحورى بالأشعة فى الولايات المتحدة ، تبين أن المنافع التى حصل عليها المستهلك من الابتكارات فاقت كثيرا تكاليف البحوث . وهناك فشل يذكر كثيرا يتعلق بالتعلم عن طريق العمل على نطاق الصناعة كلها . ومن ناحية المبدأ ، تستطيع الحكومات أن تستخدم الدعم بدلا من الحماية لتشجيع المنتجين المحليين على التعلم عن طريق العمل أو دخول الأسواق ذات التكاليف الابتدائية العالية . وفى التطبيق العملى ، كانت الحماية وسيلة أكثر شيوعا لأنها عملية بدرجة أكبر من الناحيتين الادارية والمالية .

● وهناك حجة طرحت مؤخرا لتأييد التدخل التجارى تدعو لاستخدام السياسة التجارية كأداة استراتيجية لتوفير ميزة للمؤسسات المحلية فى الأسواق العالمية (هلبمان وكروجمان ١٩٨٩ ، براندر وسبنسر ١٩٨٥) . وعندما تتنافس الاحتكارات العملاقة فى الأسواق العالمية ، قد ترغب الحكومات فى دعم المؤسسات القومية لتحويل بعض أرباح تلك الاحتكارات لها . وبالمثل ، قد تحاول حكومة ما دعم دخول المؤسسات القومية للأسواق العالمية التى تتمتع بوفورات الحجم الكبير والتى لا تتاح الفرصة لدخولها إلا لعدد محدود من اللاعبين .

الحجج المعارضة للتدخل

● أورد عدد من الدراسات (بالاسا وآخرون ١٩٧١ ، بها غواتى ، ١٩٧٨) وثائق تؤكد ارتفاع تكاليف التدخل فى السياسة التجارية . وحتى فى جمهورية كوريا ، منيت بعض مشاريع احلال الواردات بفشل كانت تكلفته باهظة . وقد أسهمت « الدفعة الكبيرة » لتطوير الصناعة الثقيلة فى ٧٣ ـ ١٩٧٩ فى احداث انخفاض حقيقى فى سعر الصرف ، وفقد القدرة على المنافسة ، وظهور تشوهات فى الأسواق المالية (كولينز ، ١٩٩٠) . وهبط نمو الناتج القومى الاجمالى فى كوريا إلى ٤,٨ فى المائة فى ١٩٨٠ ، وعاد ثانية إلى ٦ فى المائة فى ٨١ ـ ١٩٨٢ فى أعقاب خفض قيمة العملة وتحرير الأسعار وقيود الاستيراد والاصلاح الضريبى . وحيثما كان التدخل ناجحا ، تشير الدلائل إلى أن أداء البلدان يكون أفضل إذا أفضى التدخل إلى وجود حوافز محايدة . كذلك يعتمد النجاح على وجود حد زمنى للتدخل . لكن معظم البلدان لا تتوافر له القدرة الادارية اللازمة لجمع كل المعلومات المطلوبة لضمان أن يؤدى التدخل إلى قيام حوافز محايدة : وتواصل القطاعات المحمية ضغط الدهاليز من أجل أن تبقى الحماية التى كانت تحظى بها الصناعة وهى وليدة حتى بعد أن تنضج

اشتراطات فى الأداء مقابل الحصول على أى دعم ائتمانى ، أو حماية من الواردات ، أو فرض قيود على الدخول إلى صناعة ما فى الاقتصاد المحلى . ففى كوريا واليابان ، تم ربط الدعم والحماية بصورة حازمة بالنجاح فى مجال التصدير خلال مدة محددة . وكان يسمح للشركات التى لا تحقق أداء جيدا بأن تعلن افلاسها . وفى صناعة الألياف الصناعية فى اليابان ، ساعدت وزارة التجارة الدولية والصناعة ، المؤسسات فى الحصول على تراخيص من عدة مصادر قومية مختلفة لتأمين دخول شركات جديدة للميدان ـ مما أدى إلى وجود طاقة انتاجية فائضة ومنافسة ضارية لا هوادة فيها .

وكان من سمات التدخل الناجح أخذه بنهج مرن عملى لأقصى حد . وكان من الأمور الجوهرية القدرة على انهاء المعاملة الخاصة عندما يفشل التدخل . ففى ١٩٨٠ عكست كوريا سريعا اتجاه سياسات السبعينات القائمة على تقديم مساندة واسعة ـ من خلال الحماية والدعم ـ لتطوير الصناعة الثقيلة . وعلى النقيض من ذلك ، استمر كثير من البلدان الآخذة بالتصنيع فى دعم مؤسسات القطاع العام المتعثرة ولم يشجع المؤسسات ذات الأداء الضعيف على الخروج من ميدان النشاط .

ثانيا ، كان التدخل معتدلا بمعنى أنه لم يؤد إلى تشوهات سعرية كبيرة . فقد استخدمت بوتسوانا وكندا وماليزيا ، تعريفات جمركية منخفضة نسبيا وتفادت التدابير غير السعرية مثل الحصص لتنويع الانتاج . وتوضح تدابير الحماية الفعالة فى كوريا أن الأسعار النسبية لم تصبح أبدا مشوهة بصورة كبيرة لصالح الانتاج من أجل السوق المحلية (وستفال ، ١٩٩٠) . وتم جزئيا تقليل تشوهات الأسعار لأدنى حد فى بعض اقتصادات شرق آسيا ، بفضل اتجاه هذه البلدان نحو الأسواق العالمية . ووفر التزامها بالسوق العالمية كابحا خارجيا للسياسات التدخلية ـ يرشد سياسة أسعار الصرف والحماية والدعم .

وفى التطبيق العملى ، لم ينجح غير عدد قليل من الاقتصادات فى استخدام حماية الصناعة الوليدة لخلق صناعات قادرة على البقاء وعلى المنافسة دوليا . وفى غالب الأحوال ، تحمل تكلفة الفشل الحكومى ، القطاع الزراعى والمستهلكون الذين يدفعون أسعارا أعلى لمنتجات منخفضة النوعية . وإذا كان على الحكومة أن تتدخل فيجب أن تسترشد بالمبادىء الآتية : (أ) فرض المنافسة بدعم التوجه نحو الخارج والمنافسة المحلية ، (ب) التدخل عند مصدر التشوه (على سبيل المثال ، دعم التعليم وليس الحماية عندما تكون المشكلة هى الافتقار لرأس المال البشرى) ، (جـ) التدخل فقط من خلال سياسات غير تمييزية ومحددة زمنيا لا تشجع السعى وراء الريع . وينبغى للاقتصادات التى تختار حماية التجارة أن تستخدم تعريفات جمركية منخفضة بدلا من الحواجز غير الجمركية مثل الحصص أو الرقابة على الأسعار .

بفترة طويلة . وتقدم أوروبا واليابان مثالين من البلدان الصناعية عن صعوبة الغاء حماية الزراعة .

● غالبا ما أفضت الجهود المبذولة لتشجيع التنويع بالخروج من دائرة السلع الأولية والدخول لمجال الصناعة إلى ظهور مستويات مرتفعة من الحماية لقطاعات الصناعة التحويلية . وفى هذه العملية ، تقوض البلدان قاعدتها الزراعية (كروجر ، شيف ، وفالديس ، ١٩٩٠) وتقيم قطاعات صناعية يعتمد بقاؤها على حماية لا تنتهى (على سبيل المثال ، الأرجنتين ومصر والهند) .

● فى التطبيق العملى ، لا تعتبر السياسة التجارية بصفة عامة أداة مستوصبة لتشجيع الصناعة المحلية . وعلى الرغم من أن الحماية قد تشجع التعلم عن طريق العمل ـ بتشجيع الانتاج ـ وتجذب مزيدا من العمال للقطاع المحمى ، فان الأسعار النسبية تصبح مشوهة لصالح الانتاج من أجل الأسواق المحلية . ولتعويض التحيز ضد الصادرات ، يصبح اتخاذ تدابير اضافية أمرا ضروريا ، ويؤدى عادة لمتاهة من التدخلات .

● ان الحجة الداعية لتقديم دعم استراتيجى ، لمساعدة المؤسسات القومية فى البلدان النامية على التنافس فى الأسواق العالمية ، هى حجة ضعيفة (بهاجواتى ، ١٩٨٩) . وفيما عدا حالات منعزلة قليلة ـ مثل صناعة الطائرات فى البرازيل ـ فان الأمر الأكثر رجحانا هو أن يحوز المنتجون قوة احتكارية فى الأسواق الداخلية وليس الخارجية ، مما يجعل الحماية أكثر تكلفة منها حتى فى حالة المنافسة الكاملة . وإذا كان رد فعل البلدان الأخرى هو دعم مؤسساتها القومية ، فقد يسؤ حال الجميع . وقد بينت الدراسات التى أجريت على المكاسب المتحققة من دعم دخول المؤسسات المحلية للأسواق العالمية ، انها مكاسب قليلة أو غير موجودة (غروسمان ١٩٨٩) . ووجدت دراسة عن صناعة الطائرات البرازيلية أنه لم تتحقق أى مكاسب فى الرفاهية من دعم الصادرات ، وأن ذلك يرجع جزئيا إلى أن البلدان الأخرى تدعم هى الأخرى الدخول لهذا المجال (بولدوين وفلام ١٩٨٩) . وتقدر دراسة للتنافس العالمى بين شركة امريكية ضخمة لصناعة الطائرات وشركة أوروبية ضخمة لنفس الصناعة أن الدعم الحكومى فرض تكاليف كبيرة خاصة بالرفاهية على الولايات المتحدة وحقق مكاسب ضئيلة للرفاهية فى أوروبا (ان كان قد تحققت أية مكاسب) (بولدوين وكروغمان ١٩٨٧) .

شروط النجاح فى اصلاح التجارة

فى السنوات الأخيرة ، شرع عدد متزايد من البلدان النامية فى تنفيذ برامج لاصلاح السياسة التجارية . وحيثما نفذت هذه البرامج ، فقد نجحت بصفة عامة - أى اتضح أن كلا من التجارة والانتاج الشامل قد توسعا نتيجة لذلك . لكن فى أحوال كثيرة ، كان تنفيذ البرامج جزئيا فحسب ، وكثيرا ما انهارت بأكملها . فالى أى مدى تستطيع البلدان والمجتمع الدولى (وله هو أيضا مصلحة فى هذه الاصلاحات) تحسين فرص النجاح فى تحرير التجارة ؟

توصلت دراسة لستة وثلاثين إصلاحا من إصلاحات التجارة فى تسعة عشر بلدا ناميا بين ١٩٤٥ و ١٩٨٤ إلى أن خمسة عشر فحسب من هذه الاصلاحات استمرت بكاملها ، وأن تسعة منها استمرت بصورة جزئية ، وانهار اثنا عشر (باباجور ومايكلى وكوكس ، ١٩٩٠) . وتوصلت دراسة عن اصلاحات التجارة اقترنت بقروض البنك الدولى فى الثمانينات ، إلى ان بلدانا كثيرة صححت أسعار الصرف الخاصة بها وعوضت التحيزات ضد المصدرين ، وحولت نظام الحصص إلى تعريفات جمركية . ومع ذلك ، فان بضعة فقط من البلدان التى درست حالتها ، خفضت تعريفاتها الجمركية بصورة كبيرة . وتشير الأدلة إلى مزايا الغاء القيود الكمية سريعا ، وخفض التعريفات الجمركية لمستويات منخفضة وموحدة ، مداها مثلا ١٥ - ٢٥ فى المائة . وتؤيد الخبرة جدوى اجراء اصلاح كبير وشامل خلال خمس سنوات مثلا ، على أن تتم فى السنة الأولى منه اجراءات أساسية وحاسمة .

ورغم هذه الصعوبات فى تنفيذ الاصلاح والاستمرار فيه بعد تطبيقه ، فقد فاق أداء البلدان التى أخذت بالتحرر أداء البلدان الأخرى . وتوصلت دراسة للبلدان النامية فى الثمانينات إلى أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، فان البلدان التى أجرت اصلاحات تجارية ، شهدت زيادة سنوية أعلى فى نمو الناتج المحلى الاجمالى (توماس و ناش ، على وشك الصدور) . وكانت معدلات النمو للبلدان الآخذة بالاصلاح ، أعلى حتى عندما تؤخذ آثار أخرى فى الحسبان ، بما فى ذلك التمويل الخارجي والتغييرات فى معدلات التبادل التجارى ، والتقلبات فى سعر الصرف الحقيقى ، والنمو الأسرع فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الجزئى

قللت الاصلاحات الناجحة عادة ، نطاق القيود الكمية ومستوى التعريفات الجمركية ومدى تباينها . ويمكن التخلص من القيود الكمية على مراحل بعدة طرق . فعندما تكون حصص المنتجات هى المستخدمة ، يمكن زيادة سقف الحصة تدريجيا إلى أن تصبح الحصة زائدة عن الحاجة ، وهو أسلوب استخدمه الاتحاد الأوروبى واستراليا ونيوزيلندا . وعندما تكون تراخيص الاستيراد هى المستخدمة ، يمكن الغاء نظام الترخيص على مراحل بتقليل عدد المنتجات الذى يطبق عليها ، وجعل التراخيص قابلة للتحويل للغير ، والتحول إلى « القوائم السلبية » التى تسمح باستيراد غير مقيد لكل المنتجات غير المدرجة بها .

والتعريفات الجمركية يمكن انقاصها إما باجراء تخفيضات بنسب متساوية فى كل التعريفات الجمركية أو بتخفيض أعلى سعر لها إلى مستوى مستهدف ، يتم خفضه تدريجيا . والهيكل غير الموحد للتعريفة الجمركية يمكن أن يحقق من ناحية المبدأ إيرادا أكبر ، مع زيادة التعريفة الجمركية على السلع ذات الطلب الأقل مرونة . غير أن تصميم نظام كهذا يتطلب مقادير هائلة من المعلومات ، وقد يؤثر أيضا بصورة معاكسة على توزيع الدخول . ومما له أهمية أيضا أن التعريفات الجمركية غير الموحدة عرضة للضغوط فى الدهاليز ، مما يزيد الصعوبات الادارية ويثير الاحساس بعدم المساواة . وأفضل سياسة عملية بعد نظام لا يفرض أى تعريفات جمركية أصلا ، هو وضع هيكل منخفض موحد للتعريفات الجمركية وبرنامج لرد الرسوم للمصدرين (الدروباك) .

وهناك أهمية خاصة للاصلاحات التى تهدف لاقامة اقتصاد محلى أكثر قدرة على المنافسة (وهو ما نوقش فى الفصل الرابع) . والقيود المفروضة على الدخول للسوق أو الخروج منها ، أو تحديد الأسعار والانتاج ، أو التنظيمات التى تقلل المنافسة فى قطاع السلع التى لا تدخل فى التجارة الدولية قد تثبط استجابة العرض المتوقعة للاصلاحات التجارية . ففى المكسيك ، جعلت الحواجز الموضوعة على الدخول لميدان الأعمال ، من الصعب على المؤسسات أن تستجيب للحوافز الجديدة . وحتى وقت قريب ، كانت التنظيمات فى قطاع النقل سببا فى زيادة حادة فى تكاليف نقل المنتجات إلى موانىء الولايات المتحدة أو إلى حدودها . كما تحول التنظيمات التى تحظر خروج الشركات المعسرة من السوق (مثل قوانين الافلاس ، والقيود المؤسسية أو

السياسية) دون ادخال تحسينات فى هيكل الانتاج بمقتضى الاصلاحات التجارية . وتفسر القيود المفروضة على الخروج من السوق ، جزئيا فشل محاولات تحرير التجارة السابقة فى بولندا ويوغوسلافيا . وتؤكد هذه الحالات أحد الموضوعات الأساسية فى هذا التقرير : وهو ان نجاح جانب من جوانب الاصلاح يقتضى جهودا مكملة فى جوانب أخرى .

السياق الاقتصادى الكلى

تنطبق هذه النقطة على السياسة الاقتصادية الكلية بنفس القوة ، إن لم يكن بقوة أكبر . إذ يؤدى العجز المالى الكبير والتمويل النقدى لذلك العجز إلى تدهور الميزان الخارجى ويولد التضخم ، وكثيرا ما يؤدى إلى خسائر فى الاحتياطيات . ومالم يسمح بتصحيح سعر الصرف الاسمى ، فان نقص النقد الأجنبى كثيرا ما يضطر الحكومة إلى العودة إلى إصدار التراخيص وزيادة الحماية والقيود التجارية .

وعلى الرغم من أن التعريفات الجمركية هى وسائل لجمع الايرادات لها آثار مشوهة بدرجة أكبر من ضرائب المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة ، فان أوجه الضعف الادارى فى بلدان كثيرة تجعلها تعتمد بصورة كثيفة على الضرائب التجارية كمصدر للايراد .

ويتوقف ما يحدثه التحرير من آثار على الايرادات ، على مزيج السياسات المتبعة . وتحتاج الحكومات إلى تقييم تأثير الاصلاحات المحتمل على الايرادات . ويمكن الاضطلاع بالتحول من القيود الكمية إلى التعريفات الجمركية فى ظل أى وضع مالى تقريبا . ومع ذلك ، فان الأمر يقتضى أن يقترن تخفيض التعريفات الجمركية بتدابير لتحويل نظم الحصص الباقية إلى تعريفات جمركية ، بالاضافة إلى تقليل الاعفاءات الجمركية . وقد يتطلب الأمر تعويض الانخفاض فى ايرادات الجمارك ـ ما لم يمكن تقليل المصروفات ـ بتدابير أخرى . وقد حسّن خبراء الاصلاح ، ادارة الضرائب وتحصيلها (فى باكستان وتايلند وغانا) ؛ وزادوا سعر وشمول الضرائب على المبيعات والضرائب غير المباشرة (فى الفلبين والمكسيك وملاوى وموريشيوس) ، وطبقوا ضريبة القيمة المضافة (فى تركيا وجامايكا والمغرب) ، أو زادوا سعر منتجات وخدمات القطاع العام .

ولتوقيت تدابير تعويض الايرادات أهمية حاسمة . فرغم أن الاصلاح التجارى فى كل من المغرب والمكسيك أدى إلى انخفاض ايرادات الضرائب التجارية ، فان المكسيك خففت الخسارة من خلال تحقيق إيرادات أعلى من ضريبة القيمة المضافة التى قررتها قبل الاصلاح . ولكن المغرب تراجعت عن بعض من اصلاحاتها فى مجال التعريفة الجمركية التى بدأتها فى ١٩٨٤ ، عندما أدت صعوبات التنفيذ المتعلقة بضريبة القيمة المضافة الجديدة وانهيار أسعار الفوسفات العالمية ، إلى زيادة مشكلاتها المتعلقة بالايرادات .

وتوصلت دراسة للبنك الدولى تناولت تسعة عشر بلدا أجرت اصلاحات تجارية إلى أن زيادة سعر الصرف الحقيقى ارتبط عادة بانهيار محاولة للاصلاح . ذلك أن السعى للقيام باصلاحات تجارية عندما يكون سعر الصرف مقوما بأكثر من قيمته بصورة مغالى فيها ، سيزيد مشكلات ميزان المدفوعات تدهورا ومن المرجح أن يفسد محاولة الاصلاح . ومع تخفيف القيود على الاستيراد ، فان خفضا حقيقيا لسعر الصرف سيزيد أسعار السلع الداخلة فى التجارة الدولية ، ويجعل الانتاج من أجل التصدير أكثر جاذبية ، ويوهن بصورة مؤقتة تأثير المنافسة بالنسبة لمنتجى السلع المنافسة للواردات . (نوقش دور السياسة الاقتصادية الكلية فى التنمية تفصيلا فى الفصل السادس) .

الاعتبارات المتعلقة بالاقتصاد السياسى

قد تفشل حتى الاصلاحات الاقتصادية المصممة على أفضل وجه بسبب وجود مشكلات ليست اقتصادية محضة . فالمعرضون للخسارة من الاصلاح التجارى هم عادة أكثر تنظيما وأقوى سياسيا من المعرضين للكسب منه ، مثل المستهلكين بصفة عامة أو أصحاب المصالح الزراعية الريفية . كما يهدد الاصلاح مصالح مكتسبة داخل الحكومة ، من المشروعات المملوكة للدولة المتمتعة بالحماية إلى القائمين على تنظيم التجارة الذين يحصلون على ريع من الوضع القائم إلى السياسيين الذين يسعون لاستثمار ما يحظون به من مساندة . وقد يساعد فى التغلب على هذه الصعوبات أن تسير وتيرة الاصلاح وتسلسله فى الاتجاه الصحيح . (يعود الفصل السابع لهذه القضايا فى حديثه عن فن الاصلاح) .

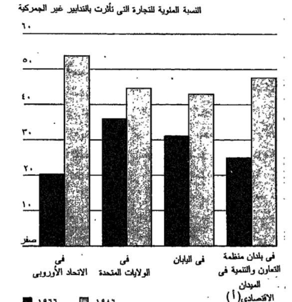
المناخ العالمى للتجارة

حماية البلدان الصناعية

يزداد احتمال مضى الاصلاح التجارى فى البلدان النامية

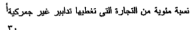
فى طريقه قدما ، ان لم يكن النجاح فى التجارة مدعاة للغرم . وخلال بضعة العقود الماضية ، جرى تخفيض التعريفات الجمركية فى البلدان الصناعية إلى أقل من ٦ فى المائة فى المتوسط . لكن استخدام تدابير الحماية الأخرى مثل الحصص والدعم وقيود الصادرات الطوعية والتدابير التعويضية وتدابير مكافحة الاغراق ، زاد على نحو ينذر بالخطر منذ الستينات . وجاء تزايد الحماية نتيجة لتزايد المنافسة فى الأسواق العالمية ، التى يفاقمها عجز الغات عن السيطرة على الحواجز غير الجمركية . وفيما بين ١٩٦٦ و ١٩٨٦ ، زادت نسبة الواردات الخاضعة لكل أنواع التدابير غير الجمركية بأكثر من ٢٠ فى المائة بالنسبة للولايات المتحدة ، وبنحو ٤٠ فى المائة بالنسبة لليابان ، و ١٦٠ فى المائة بالنسبة للاتحاد الأوروبى (الشكل ٥ ـ ٣) . وبحلول عام ١٩٨٦ ، كان ٢١ فى المائة من الواردات من البلدان النامية إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى يغطيه ما يسمى حواجز غير جمركية

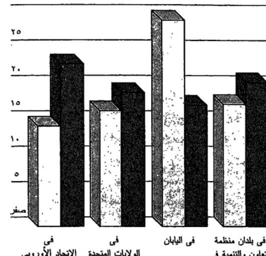
شكل ٥ ـ ٣ حصة الصادرات التى تأثرت بجميع التدابير غير الجمركية ١٩٦٦ ـ١٩٨٦



(أ) باستبعاد البيانات الخاصة باستراليا وايسلندا والسويد وكندا والنمسا ونيوزيلندا .
المصدر : لايرد وييتس ١٩٩٠ ب ، وولتر ١٩٧٢ .

شكل ٥ ـ ٤ التدابير غير الجمركية المستمرة المطبقة ضد البلدان الصناعية والنامية ، ١٩٨٦ .





(أ) محسوبة باستخدام أوزان تجارة ١٩٨١ . تتضمن التدابير غير الجمركية المستمرة ، الحصص وقيود التصدير الطوعية ، وترتيب الألياف المتعددة ، وغيرها من التدابير المقيدة بدرجة عالية .
(ب) باستبعاد البيانات الخاصة باستراليا وايسلندا والسويد وكندا والنمسا ونيوزيلندا .
المصدر : لايرد وييتس ١٩٩٠أ

أساسية : الحصص ، وقيود التصدير الطوعية ، واتفاقية الألياف المتعددة وتدابيرأخرى تقييدية متشددة (الشكل ٥ ـ ٤) . وهذا الرقم لا يتضمن قيودا أخرى مثل تقييد الأسعار أو نظم حماية الصحة والسلامة . ولو أدرجت هذه التدابير فربما وصلت حصة التجارة التى تشملها الحواجز غير الجمركية فى البلدان الصناعية إلى ما يعادل ٢٨ فى المائة من التجارة المشمولة بمختلف التدابير غير الجمركية فى البلدان النامية فى ١٩٨٧ .

زاد الدعم المقدم للزراعة بنسبة ٨٠ فى المائة فى الولايات المتحدة ، و ٦٠ فى المائة فى كندا ، و ٢١ فى المائة فى اليابان بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، فى حين زاد عدد قضايا التعويض ومكافحة الاغراق التى رفعتها استراليا والاتحاد الأوروبى وكندا والولايات المتحدة على الضعف .

وهناك أدلة جديدة توضح أن التحقيقات المتعلقة بمكافحة الاغراق وبالدعم تستخدم كتهديد للواردات الأجنبية ، حتى حينما لا تطبق التعويضات ورسوم مكافحة الاغراق . ومنذ منتصف الثمانينات ، لم تفعل البلدان الصناعية شيئا لتخفيض الحماية المتراكمة . ويشكل الاستخدام المتزايد لهذه التدابير من قبل البلدان الصناعية خلال الثلاثين عاما الماضية ، سابقة مزعجة للتدابير الانتقامية ، ولاتخاذ تدابير مماثلة من قبل البلدان النامية .

وقد قدّر ليرد ويتسى (١٩٨٧) أن التكلفة (بدولارات ١٩٩٠) التى تحملتها الاقتصادات النامية من حيث الصادرات الضائعة ، بلغت ٥٥ مليار دولار فى ١٩٨٠ - وهو ما يساوى تقريبا مجموع المساعدات الانمائية الرسمية فى تلك السنة . ويجب أن تقابل التدابير التى تتخذها البلدان النامية لاصلاح سياساتها التجارية بجهود مساوية لانقاص الحماية فى العالم الصناعى . لكن ينبغى للاقتصادات النامية ألا تبطىء جهود الاصلاح الخاصة بها لمجرد تزايد الحماية فى الاقتصادات الصناعية . وقد استطاعت اقتصادات آسيا الأربعة المصنعة حديثا ، أن تزيد حصتها من اجمالى التجارة العالمية وصادراتها من السلع المصنوعة أكثر من ثمانى مرات بين ١٩٦٥ و ١٩٨٩ ، رغم ارتفاع الحماية فى البلدان الصناعية . ويظل مجال زيادة التجارة فى السلع المصنوعة بالنسبة لبقية الاقتصادات الآخذة بالتصنيع مجالا كبيرا : فقد كانت تمثل ٥ فى المائة فقط من صادرات السلع المصنوعة فى ١٩٨٨ فهل يمكن لمصدرى المنتجات الأولية الاستمرار فى الاستفادة من الفرص التجارية على الرغم من تدهور معدلات التبادل التجارى للسلع الأولية ؟

تقلبات أسعار السلع الأولية

تبين الأدلة الواردة فى الاطار ٥ - ٥ حدوث انخفاض صغير نسبيا فى أسعار السلع الأولية بالنسبة لأسعار السلع المصنوعة خلال مسيرة هذا القرن . ومع ذلك ، فان انخفاض أسعار السلع الأولية منذ السبعينات والتقلب فى هذه الأسواق يطرح مشكلات خطيرة بالنسبة للبلدان المنتجة منخفضة الدخل . والحل ليس سهلا . فلو كانت البلدان تنتج حصة كبيرة من الصادرات العالمية (مثل البن والكاكاو) ، أو إذا أدت حجوم الصادرات المتزايدة من بعض مجموعات المصدرين إلى خفض الأسعار ، فقد ينشأ مبرر للدعوى للحد من الانتاج من خلال ضرائب التصدير . ومع ذلك ، ففى التطبيق لم تلق محاولات تثبيت أسعار المنتج المحلية والدولية نجاحا كبيرا . وفى حالات كثيرة ، تعتبر الضريبة الضمنية على الزراعة بالغة الارتفاع بسبب وجود توليفة من ضرائب الصادرات والحماية على الصناعة التحويلية . ورغم أن صكوكا مالية جديدة صممت للتحوط من مخاطر سعر الصرف تبشر بالخير ، فإن استخدامها كان محدودا لأن بلدانا نامية كثيرة تشكل خطرا ائتمانيا غير مقبول من قبل التمويل التجارى .

ومع ذلك ، فقد لجأت البلدان النامية والصناعية على حد سواء لسياسات قد تؤدى إلى فروق كبيرة (أنظر أيضا الاطار ٥ - ٤) . وأدت السياسات غير الملائمة فى بعض البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل خلال السبعينات ، إلى خسائر فى الحصة من السوق ، وتزايد الاعتماد على صادرات قليلة من السلع الأولية . والبلدان الصناعية التى تفرض حماية أكبر على السلع التى تتضمن مرحلة أعلى من التجهيز ، تحبط تنمية طاقة التجهيز المحلية بالنسبة للبلدان الآخذة بالتصنيع .

الكتل التجارية الاقليمية

قد يكون توحيد أوروبا فى ١٩٩٢ ، واتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا فى ١٩٨٩ ، واقتراح انضمام المكسيك اليه بداية لعهد جديد من الكتل التجارية الاقليمية . وعلى الرغم من أن هذه الكتل قد تكون خطوة نحو تجارة عالمية حرة . فسيظل من المتعين معرفة ما إذا كانت ستؤدى إلى دعم هدف اقامة نظام للتجارة العالمية أكثر انفتاحا أو إلى عرقلته .

ومن ناحية المبدأ ، يحقق تكوين كتلة تجارية ما مكاسب صافية لأعضائها ، عندما تصبح السلع التى كانت تنتج محليا ، يتم استيرادها من الشركاء الأدنى تكلفة . وهناك مصادر محتملة أخرى للكسب تشمل وفورات الحجم الكبير والمنافسة المتزايدة من الأسواق الأكبر ، وبصفة خاصة فى البلدان ذات الصناعات الوليدة الناشئة والطلب المحلى المنخفض . ومع ذلك ، فان الكتلة التجارية قد تفضى إلى خسائر إذا استبدل أعضاؤها بالسلع الأقل سعرا القادمة من خارج الكتلة ، سلعا أكثر تكلفة ينتجها الأعضاء الآخرون . وحتى إذا أمكن تصميم كتلة تجارية ما لتحقق مكاسب صافية لأعضائها ، فان هذه المكاسب تفوقها المنافع المتحققة من اصلاح تجارى من جانب واحد .

تبين الأدلة التاريخية (جدول ٥ - ٤) أن الكتل الاقليمية ، فيما عدا الاتحاد الأوروبى لم تؤد إلى اكتساب

الاطار ٥ ـ ٥ تحركات أسعار السلع

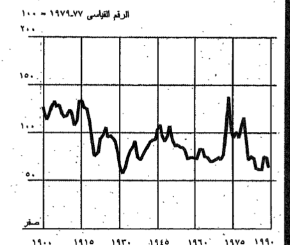
هل لا تزال هناك فرصة لبلد ما أن يستفيد من التجارة إذا كانت حصة كبيرة من صادراته من المنتجات الأولية ؟ فى الخمسينات ، أشار راؤول بريبش وهانز سينغر إلى أن المكاسب التى تحصل عليها البلدان النامية من التجارة ستنخفض مع انخفاض سعر الصادرات من السلع الأولية بالنسبة للسلع المصنوعة . وكان هذا الفرض الذى وضعه بريبش ـ سنغر مبررا للتصنيع الموجه لاحلال الواردات . ولكن النتائج العملية لا تؤيده .

ففيما بين ١٩٠٠ و ١٩٨٦ ، انخفضت معدلات تبادل السلع الأولية من غير الوقود بمتوسط قدره ٠,٦ فى المائة سنويا (شكل الاطار ٥ ـ ٥ أ) ومع ذلك ، فاننا إذا اخترنا فترة مختلفة ، نجد أن الانخفاض أقل كثيرا . ففيما بين ١٩٢٠ و ١٩٨٦ انخفضت معدلات التبادل بأقل من ٠,٣ فى المائة سنويا . وبالاضافة إلى ذلك ، من المرجح أن هذه الأرقام تبالغ فى الانخفاض لأنها تتجاهل أوجه التحسن فى نوعية السلع المصنوعة .

وقد نوعت بلدان نامية كثيرة صادراتها : فقد زادت حصة السلع المصنوعة فى الصادرات من غير الوقود من البلدان النامية من ١٥ فى المائة فى ١٩٦٣ إلى ٦٢ فى المائة فى ١٩٨٧ (بالاسا ، ورقة معلومات أساسية) . وبالاضافة إلى ذلك ، ربما استفاد المصدرون الصغار لسلع أولية مثل البن والكاكاو من تحسن معدلات التبادل التجارى عندما انخفضت أسعار الواردات من الحبوب . وبالتالى ، ربما تكون معدلات التبادل التجارى بالنسبة للبلدان النامية قد هبطت بنسبة أقل كثيرا من انخفاض سعر السلع الأولية من غير الوقود .

كما أن الأسعار المتغيرة لا تدخل فى حسبانها الزيادات المعوضة فى حجم التجارة . فعلى الرغم من حدوث انخفاض كبير فى الأسعار النسبية للسلع الأولية من غير الوقود منذ ١٩٧٣ ظلت الايرادات المتحققة من السلع الأولية ثابتة نسبيا بالقياس للايرادات المتحققة من السلع المصنوعة . وتضاعف تقريبا حجم الصادرات من البلدان النامية خلال هذه المدة ، مما عوض انخفاض معدلات التبادل التجارى (شكل الاطار ٥ ـ ٥ ب) . وبسبب الاختلاف فى السياسات المحلية ، كان أداء بعض البلدان أضعف من أداء بلدان أخرى : فقد انخفضت ايرادات الصادرات من السلع الأولية من غير الوقود بنسبة ٥٠ فى المائة فى جنوب آسيا وزادت بنحو نفس النسبة فى شرق آسيا .

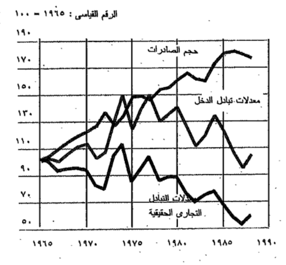
شكل الاطار ٥ ـ ٥أ السلع الأولية من غير الوقود مقابل السلع المصنوعة : الرقم القياسى النسبى للسعر ، ١٩٠٠ ـ ١٩٩٠



ملاحظة : الرقم القياسى النسبى للسعر المستخدم بالنسبة للسلع المصنوعة هو الرقم القياسى لسعر الجملة بالولايات المتحدة .

المصادر : بيانات البنك الدولى ، غريللى ويانغ ١٩٨٨ .

شكل الإطار ٥ ـ ٥ ب اتجاهات فى الصادرات ومعدلات التبادل التجارى للبلدان النامية ، ٦٥ ـ ١٩٨٨



ملاحظة : معدلات التبادل التجارى الحقيقية هى قيم وحدات الصادرات المرجحة الخاصة بالسلع الأولية مكمشة بقيم وحدة الواردات المرجحة لكل منطقة . ومعدلات التبادل التجارى الحقيقية مضروبة فى الحجم الفعلى للتصدير الذى يقل معدل تبادل الدخل . وتستند البيانات إلى عينة من تسعين بلداً ناميا .

المصدر : بيانات البنك الدولى .

حصة كبيرة من اجمالى التجارة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . لماذا ؟ فى عدد من الحالات (الاتحاد الكاريبى ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، والاتحاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى) ، جعلت المنازعات بين المناطق من الصعب تحرير التجارة الداخلية . وسعى المشتركون فى كثير من الكتل ، مثل حلف

جدول ٥ – ٤ التجارة فيما بين بلدان الاتحادات كنسبة مئوية من إجمالى الصادرات ، ٦٠ – ١٩٨٧

الاتحاد الاقتصادى	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٧
الاتحاد الأوروبى[أ]	٣٤,٦	٤٨,٩	٥٢,٥	٥٢,٨	٥٢,٤	٥٨,٨
رابطة أمم جنوب شرقى آسيا	٢١,٧	١٤,٧	١٣,٩	١٧,٨	٢٣,١	١٧,٧
الاتحاد الاقتصادى والجمركى لدول افريقيا الوسطى	١,٦	٣,٤	٣,٩	٤,١	٢,٠	٠,٩
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى	٧,٥	٢٦,٨	٢١,٦	٢٢,٠	٢١,٨	١١,٩
اتحاد الكاريبى	٤,٥	٧,٣	٦,٧	٦,٤	٩,٣	٦,٣
رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل[ب]	٧,٧	١٠,٢	١٢,٨	١٣,٥	١٠,٢	١١,٣
مجموعة الأندين	٠,٧	٢,٣	٤,٢	٣,٥	٤,٣	٣,٢
الاتحاد الاقتصادى لغرب افريقيا	٢,٠	٩,١	٦,٧	٦,٩	١١,٦	٧,٧
الاتحاد الاقتصادى لدول غربى افريقيا	١,٢	٢,١	٣,١	٣,٩	٤,١	٥,٥
الاتحاد الاقتصادى لبلدان البحيرات العظمى	صفر	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	..
اتحاد نهر مانو	صفر	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	..
منظمة التعاون الاقليمى من أجل التنمية(جـ)	..	١,٠	٠,٨	٥,٣	٨,٥	٥,٢

أ – كان يضم ٦ أعضاء أصليين حتى ١٩٧٠و ٩ أعضاء بعد ١٩٨٠ .
ب ـ حتى عام ١٩٨٠ ، رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة .
جـ ـ بعد عام ١٩٨٥ ، منظمة التعاون الاقتصادى .
المصدر : ليتشلر ١٩٨٩ .

دول الانديز ، لترشيد الانتاج عن طريق تخصيص أسواق معينة لمنتجين محددين بدلا من السماح لعملية المنافسة بأن تحدد هى تخصيص الانتاج . ولم يكن هؤلاء المنتجون المحددون هم الأكفأ بالضرورة ، ولم تكن التعريفة الجمركية منخفضة بالقدر الكافى بالنسبة لباقى العالم لكى تتيح الفرصة للمنافسة الخارجية . وبالتالى ، كانت المنافع المتوقعة من ترشيد الانتاج أو زيادة المنافسة محدودة . وكثيرا ما فرضت الكتل التجارية للبلدان النامية تعريفات جمركية مرتفعة أو حصصا ضد الدول غير الأعضاء ، مما زاد من احتمال زيادة الخسائر الصافية من انشاء الكتلة على المكاسب المتحققة منها . بالاضافة إلى أنه فيما عدا الاتحاد الأوروبى كانت الفرص التجارية والتأثيرات المواتية للمنافسة ، محدودة بسبب صغر حجم الأسواق الاقليمية بالمقارنة بباقى العالم . وأخيرا ، فكثيرا ما كانت الكتل التجارية الاقليمية تنتج منتجات متماثلة ، مما يحد من فرصة استغلال الاختلاف فى المهارات أو الهبات الطبيعية .

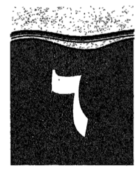
هل تبشر الاتفاقات التجارية المبرمة بين البلدان الصناعية والنامية بخير أكبر ؟ من ناحية المبدأ ، قد تحقق الأسواق الأكبر والاختلافات الأوسع مدى فى هيكل الانتاج ، مكاسب أكبر للمشتركين فيها . لكن هذه الاستراتيجية قد تقوض أيضا الغات ونظام التجارة متعدد الأطراف ، وبذلك تقلل حوافز الشركاء فى هذه الكتل للاتجاه نحو تجارة عالمية حرة . وقد تنشىء بلدان أخرى كتلا تجارية خاصة بها ، كرد فعل لاقامة تلك الكتل . ومثل هذا النظام من المرجح أن يقوى الاتجاهات الحمائية الراهنة ، وقد يقضى على جهود البلدان النامية لاصلاح التجارة .

وُيفضل تحرير التجارة من جانب واحد والجهود متعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية ، على تكوين الكتل التجارية ، ومع ذلك يمكن اتخاذ خطوات لتعظيم المكاسب الناتجة من مثل هذه الاتحادات . فأولا ، ينبغى للأعضاء أن يلتزموا بالاصلاح متعدد الأطراف وبالغات . فقد استمر الاتحاد الأوروبى مثلا فى المشاركة فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بمعدل مماثل للبلدان الصناعية الأخرى (فيما عدا ما يتعلق بالزراعة) . ثانيا ، ينبغى تخفيض التعريفات الجمركية الخارجية التى تحددها الكتل الاقليمية أو قصرها على الحدود التى يطبقها العضو الأكثر انفتاحا ؛ وينبغى فى الوقت نفسه أن تركز الجهود الداخلية على تحرير التجارة وانهاء الجهود المبذولة لتخصيص الانتاج . ثالثا ، ينبغى للمشاركين أن يواصلوا التحرك نحو تجارة أكثر حرية من خلال الاصلاحات التى تتم من جانب واحد . وذلك أن تأجيل الاصلاحات حتى يتم الوصول لاتفاق مع الأعضاء الآخرين فى الكتلة التجارية ، سيزيد من تكاليف هذه الترتيبات كثيرا .

الطرق التجارية الموصلة للنمو

أدى الانفتاح على التجارة إلى تحسين تخصيص الموارد ، وزيادة المنافسة وتخصص الانتاج ، وتوفير سبيل واسع لنقل التكنولوجيا . والمفارقة هى أن منافسة أكبر وعالما أكثر تكاملا قد أفضيا أيضا إلى قيام نظام تجارى عالمى وصل الآن لمفترق طرق حاسم . فالعالم يواجه تحديين هامين فى التسعينات . الأول هو ضرورة الحرص فى ادارة الترتيبات التجارية الاقليمية على ضمان تقوية

الالتزامات متعددة الأطراف ، لا تجاهلها . والثانى ، وربما كان هو الأمر الأكثر الحاحا ، ضرورة احياء جولة أوروغواى للمحادثات التجارية . ومهما كانت الصعوبات ، ينبغى لكل المشتركين أن يتوصلوا لاتفاق يكفل انفتاح التجارة ، وأن يوسعوا نطاق اتفاقيات الغات وذلك لالغاء القيود الكمية (على السيارات والصلب والغزل والنسيج) ، وأن يحدوا من استخدام ما يسمى التشريع التجارى العادل (تدابير مكافحة الاغراق والدعم) . وفى هذا المجال تستطيع البلدان النامية أن تلعب دورا رئيسيا ؛ ولتحقيق صالحها الخاص ينبغى لها أن تضغط من أجل حرية التجارة وتواصل نظمها التجارية . فقد ازدهرت البلدان الصناعية الحالية من خلال التجارة . وينبغى ألا يُدخر جهد لضمان أن تتمكن البلدان النامية من اتباع نفس الطريق إلى التقدم .



الأساس الاقتصادى الكلى

توضح تجربة السبعينات والثمانينات أن استقرار الاقتصاد الكلى ضرورى للنمو القابل للاستدامة . فالسياسات المالية والنقدية السليمة تخلق مناخا ملائما للاستثمار الخاص ، وبذا تُدعّم الانتاجية . وقد أوضحت الفصول السابقة أنه من المؤكد أن استقرار الاقتصاد الكلى لا يفضى بذاته إلى التنمية ـ لكن بدونه من المرجح ألا يكون هناك طائل من كل الجهود الأخرى .

وكثيرا ما تتعرض البلدان لصدمات خارجية أو داخلية لاقتصادها الكلى . والمرونة فى تصحيح المشكلات المالية والنقدية التى تتسبب فيها هذه الصدمات بصورة سريعة أمر حاسم إذا أردنا استمرار النمو . وقد يفضى عدم التصحيح إلى تضخم مرتفع ، وسعر صرف مغالى فى تقييمه ، وأزمة فى ميزان المدفوعات . ويؤدى هذا بدوره إلى انخفاض الاستثمار وبطء النمو . ويتضح الفرق بمقارنة تجربة اقتصادات شرق آسيا فى السبعينات والثمانينات بتجربة أمريكا اللاتينية فى العقد الماضى . وبالنسبة لبلد يعانى من أوجه اختلال كبيرة فى موازينه الداخلية والخارجية ، يكون خفض العجز المالى على نحو له مصداقيته أمرا ضروريا لخفض التضخم ، ويكون وجود سعر صرف ملائم أمرا مطلوبا لخفض عجز ميزان المدفوعات .

وقد تكون هذه الوصفات المتعلقة بالاقتصاد الكلى واضحة مستقيمة ، لكن وضعها موضع التطبيق نادرا ما يكون كذلك . ذلك أن وتيرة سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى وتسلسلها قضية صعبة بذاتها . وتغدو المهمة أكثر تطلبا للبراعة عندما يكون اصلاح الاقتصاد الكلى مجرد عنصر فى برنامج أوسع للاصلاح الاقتصادى ـ وهو ما تقتضيه الظروف عادة كما يقول هذا التقرير ويقتضى الأمر تقليل التناقضات المحتملة بين مختلف الاصلاحات إلى أدنى حد ، وينبغى استغلال أوجه التكامل بينها . (ستتم معالجة الجوانب الاقتصادية البحتة لتصميم البرنامج فى مكان لاحق من هذا الفصل . وسيجرى بحث بعض الصعوبات الاقتصادية التى يثيرها الاصلاح وكيف يمكن التغلب عليها فى الفصل السابع) .

وفى كثير من البلدان النامية ، يتطلب النمو طويل الأجل مستوى أعلى من الاستثمار . وستجد البلدان التى تفتقر لفرص الحصول على الامدادات الكافية من المدخرات الأجنبية أنه من الصعب تمويل هذا الاستثمار . وينبغى لها أن تفعل كل ما بوسعها لتشجيع المدخرات المحلية . وفى هذا فان اقتصادا كليا مستقرا يمكن أن يفيد كثيرا ؛ ومن المرجح أن يدعم الادخار والاستثمار على حد سواء . وعندئذ سيساعد اصلاح الاقتصاد الجزئى المقترح فى مكان آخر من هذا التقرير فى ضمان استخدام هذه الحجوم الأكبر من الاستثمار بطريقة أكثر انتاجية .

كذلك فان السياسات الجيدة المتعلقة بالاقتصاد الكلى ، ستجعل اجتذاب المدخرات الأجنبية أكثر يسرا . ومع ذلك ستظل الديون الخارجية عقبة أمام النمو فى بلدان كثيرة . ذلك أن عبئا باهظا لخدمة الديون يسبق فيستولى على موارد كان يمكن بغير هذا استخدامها فى الاستثمار المحلى ؛ كما أنه يثبط الاستثمار لأنه يجعل المؤسسات قلقة بشأن تخفيض سعر الصرف وزيادة مستويات الضرائب مستقبلا . ولذا فان خفض الديون وخدمة الدين ، إلى جانب التغييرات الضرورية فى السياسات ، يزيد من سلاسة مسيرة الاصلاح

و مصداقية البرنامج لدى المستثمرين من القطاع الخاص ويسهم فى التصحيح المالى .

سياسات لدعم الاستقرار والنمو

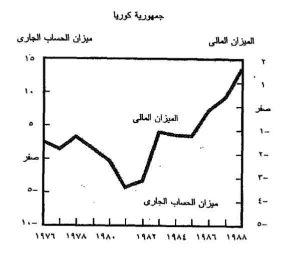
أدت الصدمات المعاكسة للاقتصاد الكلى فى مطلع الثمانينات إلى انخفاض حاد فى معدلات النمو ، ولم تتمكن بلدان كثيرة من استعادة الانتعاش منذ ذلك الحين الا ببطء . ونتيجة لذلك ، تم فى الآونة الأخيرة ايلاء اهتمام أكبر كثيرا للعلاقة بين سياسات الاقتصاد الكلى والنمو . والدرس المستفاد هو أن النمو المتصل يتطلب سياسات قابلة للاستدامة ، سياسات لا تحدث تضخما متسارعا أو عجزا فى الحسابات الجارية لا يمكن تمويله . فاستقرار الاقتصاد الكلى أمر ينبغى أن تكون له أولوية عليا .

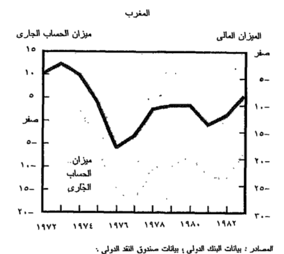
السياسة المالية والنقدية

ان السياسة المالية الحكيمة هى الأساس الذى يقوم عليه الاقتصاد الكلى المستقر . فالضرائب والانفاق العام يؤثران على تخصيص الموارد ، والعجز المالى يؤثر على ميزان المدفوعات (الشكل ٦ ـ ١) كما يؤثر على معدل التضخم تبعا للكيفية التى يتم بها تمويل العجز (الشكل ٦ ـ ٢) . والسياسة النقدية فى البلدان النامية تتبع السياسة المالية لحدّ كبير . وفى كثير من البلدان ، يحدّ عدم وجود أسواق متطورة لرأس المال من الأدوات المتاحة للسياسة النقدية لمراقبة الائتمان وتحديد سقوف سعر الفائدة وتغيير الشروط المتعلقة بحجم الاحتياطى . وقد تؤثر درجة الاستقلال التى يتمتع بها البنك المركزى على ادارة السياسة النقدية : فمازال خلق النقود فى حالات كثيرة هو المصدر المتبقى للتمويل ، ومن ثم فانه إذا اضطر البنك المركزى لتمويل عجز كبير فقد يعجز عن تطبيق سياسة نقدية تقييدية تهدف للتحكم فى التضخم .

ان أسلوب تمويل العجز عامل حاسم . فعندما يتم تمويل عجز ما بطبع نقود أكثر مما يريد الجمهور الاحتفاظ به ، ترتفع الأسعار . وقد يؤدى التضخم لانقاص الثروات الخاصة نظرا لأن قيمة الأصول المالية تتآكل . وهو ما يسمى ضريبة التضخم . لكن من المرجح أن يكون هذا التأثير قصير الأجل وأن يتناقص مع ازدياد التوقعات التضخمية ، فكلما طالت تجربة التضخم ، قلت رغبة القوى الاقتصادية فى حيازة الأصول التى لا تدر فوائد والتى تجبى منها « ضرائب » . وبالاضافة إلى ذلك ، فانه إذا انخفضت

شكل ٦ ـ ١ ميزان الحساب الجارى والميزان المالى فى كوريا والمغرب ، سنوات متنوعة .
(نسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى)





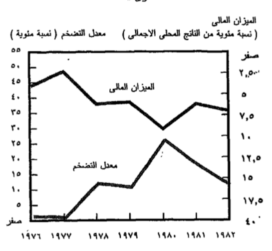
المصادر : بيانات البنك الدولى ؛ بيانات صندوق النقد الدولى .

ايرادات الضرائب الحقيقية أيضا مع التضخم بسبب التأخير فى التحصيل ، فان العجز سيتسع ، وسيتسبب هذا فى خلق النقود على نحو أسرع وفى تضخم أعلى . ومن ثم ، فانه بعد نقطة معينة ، قد يقلل التضخم المرتفع عمليا ضريبة التضخم . ويبدو أن هذا ما حدث فى زائير وغانا وملاوى بين الفترتين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ و ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣ ، وفى شيلى بين ١٩٦٣ ـ ١٩٧٣ و ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ .

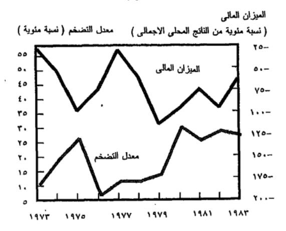
وعندما يتم تمويل عجز الميزانية باقتراض محلى مفرط ، فان ذلك قد يؤدى لارتفاع أسعار الفائدة إلى درجة

شكل ٦ ـ ٢ معدلات التضخم والميزان المالى فى سرى لانكا وتنزانيا ، سنوات متنوعة

سرى لانكا



تنزانيا



المصادر : بيانات البنك الدولى ؛ بيانات صندوق النقد الدولى .

تسفر عن إبعاد القطاع الخاص . وهناك حدود للتراكم السريع فى الديون الداخلية ، وعند نقطة ما لن يكون الجمهور راغبا فى الاحتفاظ بمزيد من صكوك الديون أو يكون مستعدا لذلك بأسعار فائدة أعلى ، مما يزيد تكلفة خدمة الديون بدرجة أكبر ، مثلما حدث فى الأرجنتين والبرازيل . ويتعين فى نهاية المطاف خفض العجز بانقاص الانفاق ، أو من من خلال زيادة الضرائب . وبغير هذا لا يكون مفر من التمويل التضخمى للعجز .

التضخم والنمو

استطاعت بلدان تعانى من معدلات تضخم مختلفة أن تحقق نموا لفترات طويلة . لكن من المرجح أن يقلل التضخم المرتفع وغير المستقر ـ والتضخم المرتفع غير مستقر عادة ـ من النمو بخلق مناخ اقتصادى غير مستقر ، يتسبب فى تشويه الأسعار النسبية ، ويستهلك الموارد . ويتطلب التضخم تصحيح الأسعار على فترات متقاربة الأمر الذى يجعل المعلومات المتضمنة فى الأسعار النسبية غير واضحة . وينصرف جهود رجال الأعمال عن اتخاذ قرارات الانتاج والاستثمار إلى الأمور المالية قصيرة الأجل . ومن المرجح أيضا أن تكون التشوهات فى أسعار أساسية مثل سعر الفائدة الحقيقية أو سعر الصرف الحقيقى ، سببا فى عرقلة النمو . فان التضخم التصحيحى (الزيادة فى الأسعار المطلوبة لاحداث تغيير فى الأسعار النسبية يمثل تصحيحا لصدمة حقيقية) يمكن انجازه بكفاءة أكبر عندما يكون التضخم منخفضا ويتوقع أن يظل على هذا الانخفاض .

كما أن التضخم قد يجعل توزيع الدخل أسوأ بالحاق الضرر بمجموعات الدخل المنخفض (التى تتجه للاحتفاظ بنسبة أكبر من ممتلكاتها فى شكل أرصدة نقدية) بأكثر مما يضر المجموعات الأخرى . كما أن معدلات التضخم المرتفعة ، مثلما هو الحال فى الأرجنتين والبرازيل وحتى وقت قريب فى اسرائيل ، قد تؤدى إلى توسع غير منتج فى النظام المالى . ويرتفع الطلب على خدمات الوساطة المالية مع محاولة الناس حماية القيمة الحقيقية للأصول التى يملكونها . وتتكاثر البنوك محاولة الاستيلاء على ذلك الجزء من ضريبة التضخم الذى يُقتضى من الودائع التى لا تغل فوائد . ففى البرازيل تضاعف نصيب القطاع المالى من الناتج المحلى الاجمالى بين ١٩٧٥ و ١٩٨٧ ، وهو تبديد للموارد ناجم عن الطلب على خدمات لم يكن ليوجد الا بسبب التضخم المرتفع .

سياسة سعر الصرف

ان وجود سعر صرف حقيقى تنافسى أمر ضرورى لدعم توسع الصادرات وتجنب حدوث صعوبات فى ميزان المدفوعات قد تفضى إلى ظهور الدعوة إلى تقييد الواردات . وقد تعرضت البلدان التى سمحت لسعر الصرف الحقيقى بها أن يغدو مقوما بأكثر من قيمته بصورة فادحة ، لتباطؤ فى توسع قطاع التصدير بها كما تعرضت لهروب رأس المال . فتقويم سعر الصرف بأكثر من قيمته يؤخر النمو ، وقد أسهم

فى انهيار القطاع الزراعى وتدهور المركز الخارجى لكثير من البلدان الأفريقية .

ان توازن سعر الصرف الحقيقى لا يكون ثابتا فى جميع الأوقات ، فمستواه يتوقف على معدلات التبادل التجارى ، وأسعار الفائدة الحقيقية فى الخارج ، والتوقعات بالنسبة للتدفقات الرأسمالية ، ومستوى الرسوم الجمركية على الواردات ، ونطاق ضوابط سوق رأس المال وتكوين الانفاق الحكومى . وبصفة عامة ، يقتضى تصحيح الاختلالات الخارجية تعديل سعر الصرف تجاه مستوى توازنه وذلك لاعادة توجيه الموارد نحو قطاع السلع الداخلة فى التجارة الدولية وتقليل الانفاق . وفى المدى القصير ، فان أى تخفيض اسمى يتم فى سعر الصرف يمثل فى معظمه أيضا تخفيضا حقيقيا فيه . واذ أريد لهذا الخفض الحقيقى لسعر الصرف أن يستمر ، فلابد أن تدعمه سياسات لمكافحة التضخم ، بما فى ذلك تقليل العجز المالى فى أحوال كثيرة . وتوضح الأدلة المتوافرة أن انخفاض القيمة يتآكل فى الواقع بصورة سريعة عندما تكون السياسات المالية والنقدية متسيبة أو تكون مقايسة الأسعار ممارسة شائعة .

وفى بعض الأحيان ، استخدم سعر الصرف الثابت للحد من التضخم ، وعمل باعتباره مثبتا اسميا للسياسات الداخلية ومبينا لالتزام السلطات بأن يبقى التضخم منخفضا . وفى هذه الحالة ، تكون الأولوية لسياسة سعر الصرف ، وينبغى تعديل السياسات الأخرى لدعمها .

فهل يجدى هذا النهج ؟ ان الحجة المؤيدة له التى قدمت لبعض بلدان أمريكا اللاتينية ، هى أنه يعيد لالتزام الحكومة بخفض التضخم مصداقيته . ولكن سعر الصرف الثابت لن يكون قابلا للاستدامة مالم يكن أساس الاقتصاد الكلى سليما (أى مالم يتم خفض العجز) ، مثلما تبين تجربة الأرجنتين واسرائيل والبرازيل . وقد احتفظت باكستان وتايلند والهند بسعر صرف ثابت لفترات طويلة من الزمان ، لكن يبدو أن هذا كان ناتجا ثانويا لتضخم منخفض وليس وسيلة للوصول اليه . وقد استمر التضخم منخفضا نسبيا حتى بعد أن تخلت هذه البلدان عن سعر الصرف الثابت .

رواج وكساد

لا يعيش أى بلد فى توازن مستقر فى أى وقت . فالاقتصادات تجرى تصحيحات على الدوام لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية . وقد شهد العقدان الماضيان اضطرابات غير مألوفة . فقد هزّت الاقتصاد العالمى صدمتان لسعر النفط وأزمة للمديونية ، وكان للتقلبات الحادة فى أسعار السلع تأثيرات ضخمة على كبار المنتجين . وكانت هذه الصدمات مواتية للبعض ، وغير مواتية للبعض الآخر . وتباينت ردود أفعال البلدان . ففى أعقاب تحولات مواتية فى معدلات التبادل التجارى فى كثير من البلدان ، اتبعت هذه البلدان سياسات غير قابلة للاستدامة ، ومولتها من المكاسب غير المتوقعة الناتجة عن صدمات ايجابية أو من الاقتراض الخارجى . وفى بلدان أخرى ، كان مصدر الرواج داخليا ، على سبيل المثال حدوث زيادة فى الانفاق الحكومى . واعتمد تأثير هذا الرواج فى الأجل القصير على كيفية تقسيم الانفاق الاضافى بين السلع الداخلة فى التجارة الدولية وغير الداخلة فى التجارة الدولية ، فى حين اعتمد تأثيره متوسط الأجل على ما إذا كان قد تم توجيه الانفاق الاضافى نحو الاستهلاك أو الاستثمار .

وتبين فترات الرواج والكساد أنه من المهم انتهاج سياسات لا تؤدى إلى حدوث اختلالات كبيرة فى الاقتصاد الكلى ، واجراء عمليات التصحيح بصورة سريعة ، والتجاوب بصورة حذرة مع التغيرات فى معدلات التبادل التجارى . وهناك فارق هام بين صدمات معدلات التبادل التجارى التى تحدث تغييرا دائما فى الثروة ، والصدمات التى لا تحدث ذلك التغيير . فالمكاسب غير المتوقعة الناجمة عن تغييرات مؤقتة فى معدل التبادل التجارى ينبغى ادخارها . غير أنه من الصعب أن يحدد أحد مسبقا ما إذا كانت الصدمة ستصبح دائمة أو مؤقتة . ومن دواعى الحيطة أن تعامل كل الصدمات المواتية باعتبارها مؤقتة ، على الأقل حتى ينقشع الغبار وتنجلى الأمور .

الرواج الخارجى

أدت التغييرات المواتية فى معدلات التبادل التجارى إلى زيادة كبيرة فى الانفاق الحكومى ، فى المكسيك ونيجيريا مثلا ، ودعمت الرواج المحلى الذى كان قائما بالفعل فى كوت ديفوار والمغرب . وقد سارعت المكسيك بالنمو بعد زيادة المصروفات الحكومية عقب اكتشافات النفط الكبيرة فى ١٩٧٧ وصدمة سعر النفط الثانية . وتضاعف العجز المالى ، ووصل إلى ١٧,٢ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٨٢ ، وتراكمت الديون الخارجية سريعا ، مما هيأ المسرح لنشوب أزمة الديون فى تلك السنة . وتمثل رد فعل نيجيريا ازاء مكاسب النفط غير المتوقعة فى زيادة الانفاق الحكومى بأكثر من الارتفاع فى الايرادات ، وتم

تمويل العجز المالى الناتج عن هذا بالاقتراض من الخارج وضريبة التضخم . وكان رد الفعل تجاه الارتفاع الثانى فى سعر النفط مماثلا (عجز ضخم فى الميزانية واستمرار تقييم العملة بأكثر من قيمتها) ، فيما خلا أن مزيج الانفاق العام ازداد ميلا نحو الاستهلاك .

وبدأ رواج الاستثمار فى كوت ديفوار بسلسلة من مشروعات السكر ؛ وأدت الزيادات فى أسعار البن العالمية إلى مزيد من التوسع . وفيما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨ بلغت الزيادة فى نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الاجمالى ١٠ نقاط مئوية . ولكن حتى عندما بدأت معدلات التبادل التجارى فى الانخفاض ، استمر التوسع فى الاستثمار ، وتم تمويله بالاقتراض المحلى والخارجى ، وتراكمت الديون سريعا . وتعرض اقتصاد المغرب لصدمتين كبيرتين فى ١٩٧٤ عندما زاد سعر الفوسفات العالمى خمس مرات وزاد الانفاق العسكرى سريعا بسبب النزاع فى الصحراء الغربية . وفى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ . أدى برنامج طموح للاستثمار تم تمويله عن طريق الاقتراض الخارجى إلى زيادة فى نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الاجمالى بلغت ١١ نقطة مئوية . وزاد عجز الميزانية ثلاث مرات فوصل إلى ١١,٧ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى ؛ ومع ذلك فقد خفف الانضباط النقدى من التأثير التضخمى لهذه السياسات .

ان الرواج السلعى يزيد الانفاق ، ويرفع سعر السلع غير الداخلة فى التجارة الدولية بالمقارنة بسعر السلع الداخلة فى التجارة الدولية ، ويحول رأس المال والعمل إلى القطاع الآخذ فى التوسع . ويرتفع سعر الصرف الحقيقى ، معتصرا قطاع السلع الداخلة فى التجارة الدولية غير الرائجة فى ظاهرة تعرف باسم « المرض الهولندى » . وعندما يكون الرواج مؤقتا ، قد يكون خفض قيمة العملة ضروريا . فاندونيسيا مثلا ، خفضت قيمة الروبية فى نوفمبر ١٩٧٨ لمنع حدوث ارتفاع حقيقى فى قيمة العملة . وحال هذا دون انهيار قطاع الزراعة وساعد على زيادة نصيب أندونيسيا فى الصادرات الزراعية العالمية . وعلى النقيض من ذلك ، فشلت نيجيريا فى تعويض ارتفاع قيمة عملتها بين ١٩٧٤ و ١٩٨٤ ، وتم فرض علاوات كبيرة فى سوق العملة الموازية ، وفرضت مقننات للنقد الأجنبى . وأشاع رواج سعر النفط إلى جانب سوء سياسات التسويق والتسعير ، الاضطراب فى قطاع الزراعة ، محدثا انهيارا حادا فى انتاج المحاصيل النقدية التقليدية ، وهجرة كثيفة للمدن .

الرواج الداخلى

ينجم الرواج الداخلى عادة من الافراط فى الانفاق الحكومى ، مثلما حدث فى البرازيل فى السبعينات ، أو من تصاعد الانفاق الخاص استجابة لتغيير فى السياسات ، مثلما حدث فى شيلى فى ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وأدت سهولة الحصول على التمويل الخارجى إلى استمرار زيادة الانفاق ، لكن الافراط فى الاقتراض آثار فيما بعد أزمة فى موازين المدفوعات . وفيما بين صدمتى سعر النفط ، زادت البرازيل استثمارها العام بصورة جوهرية ، وكان ذلك فى المشروعات العامة فى المقام الأول .

وشهدت بلدان مثل كولومبيا رواجا داخليا أكثر اعتدالا لكنها لم تشهد أزمات مديونية لأنها اقترضت من الخارج بصورة أكثر اعتدالا أو بأسعار فائدة منخفضة . وأعقبت انتهاء رواج البن فى كولومبيا فى السبعينات زيادة كبيرة فى الاستثمار العام ، خاصة فى قطاع الطاقة ، زادت عجز الحساب الجارى إلى ١٠,٨ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى بحلول ١٩٨٣ . وقد تفادت كولومبيا أزمة المديونية لأن ديونها كانت صغيرة ابتداء ، ولأن السلطات اقترضت بحذر ، ولأن الاستجابة لأوجه الخلل فى الاقتصاد الكلى كانت سريعة . والدرس المستفاد من هذه الأحداث هو أنه ينبغى للبلدان أن تحاول الابقاء على انفاقها متسقا مع دخلها الدائم .

الكســـاد

بصفة عامة انتهت الأوقات الطيبة بانعكاس مسار معدلات التبادل التجارى أو انقطاع التمويل الخارجى . وكانت التجربة صعبة فى العديد من البلدان . ففى المكسيك انتهى الرواج على نحو مفاجىء فى ١٩٨٢ ، مع انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة وهروب رأس المال على نطاق واسع . ورفض دائنو المكسيك تجديد ديونها قصيرة الأجل ، وأوقفت المكسيك مؤقتا دفع الفوائد . وشهدت الأعوام الأربعة التالية تضخما مرتفعا وانخفاضا فى دخل الفرد بنسبة ١٠ فى المائة . وفقدت تركيا فرصها فى الحصول على التمويل الخارجى فى ١٩٧٧ . وفى السنوات الثلاث التالية ، ركد الناتج المحلى الاجمالى ، وانخفض الاستثمار والاستهلاك ، وزادت البطالة سريعا ، ووصل التضخم إلى ١٠٠ فى المائة . وفى الكساد الذى أصاب شيلى فى ١٩٨٢ ، انخفض الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ١٤ فى المائة (الشكل ٦ - ٣)

عدم تخفيض الاستثمارات فى البنية الأساسية والتعليم والصحة .

من تحقيق الاستقرار إلى النمو

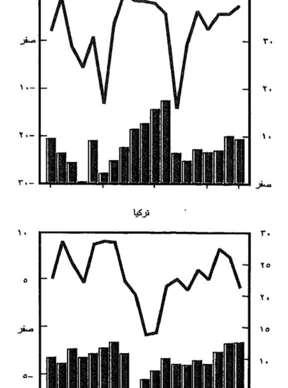
فى الثمانينات ، شرعت بلدان كثيرة فى تنفيذ برامج لتحقيق الاستقرار والاصلاح الهيكلى . وسياسات تحقيق الاستقرار تعمل أساسا فى الجانب المتعلق بالطلب لتقليل التضخم والعجز الخارجى (وان كان لها أيضا آثار على الجانب المتعلق بالعرض) . وتعنى السياسات الهيكلية بالجانب المتعلق بالعرض ، وهى تعالج كفاءة استخدام الموارد ، مركزة على الاصلاح فى قطاعات معينة ، خاصة التجارة والمالية والصناعة . وفى الامكان تأجيل الاصلاحات الهيكلية خلال تحقيق الاستقرار ، لكن نادرا ما يكون العكس صحيحا : فليس من المحتمل أن تنجح الاصلاحات الهيكلية مالم يسبقها تحقيق الاستقرار أو يصاحبها . وبالمثل ، من غير المرجح أن يكون تحقيق الاستقرار قابلا للاستمرار بدون اجراء اصلاحات هيكلية .

التصحيح والاصلاح المالى

تعالج برامج التصحيح - التى يساندها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عادة - اختلالات التوازن الداخلية والخارجية ، وتتناول الحوافز والمؤسسات بدرجات متباينة . وفى المدى القصير ، قد يخفض برنامج تحقيق الاستقرار من نمو الناتج . وتستغرق المنافع وقتا أطول كثيرا فى الظهور ، مثلما تفعل المكاسب المتحققة من الاصلاح الهيكلى . وقد توصلت دراسات عديدة إلى وجود ارتباط قوى بين برامج التصحيح والتحسن فى ميزان المدفوعات ، لكن آثار ذلك على النمو أقل وضوحا . وقد توصلت احدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبى على النمو بعد تنفيذ البرنامج مباشرة ؛ لكن دراسات عديدة أجراها البنك الدولى وجدت تأثيرا ايجابيا على النمو بالنسبة للبلدان التى طبقت فيها البرامج لمدة ثلاث سنوات أو أكثر (الاطار ٦ - ١)

وتتضمن برامج التصحيح فى الغالب الأعم ، تدابير لتقليل العجز المالى ، وقد خفض بعض البلدان عجزه الأولى (الذى يستبعد مخصصات الفائدة) بما يصل إلى ١٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى . ويتباين تكوين هذا الخفض من حالة إلى حالة . فعلى سبيل المثال ، خفضت جامايكا وغانا والمكسيك مصروفاتها الجارية والرأسمالية


شكل ٦ - ٣ نمو الناتج المحلى الاجمالى والاستثمار الخاص فى شيلى وتركيا ، ٧٠-١٩٨٨ .
(نسبة مئوية)



المصادر : بيانات البنك الدولى ، بفرمان وم... سى ١٩٨٩ .

تبين هذه الحالات مدى الضخامة التى يمكن أن تكون عليها تكاليف السياسات غير القابلة للاستدامة . وهذا هو السبب فى أنه من الأفضل كثيرا حيثما يكون ممكنا ، المبادرة بالعمل لاستباق الاختلالات الآخذة فى الظهور فى الاقتصاد الكلى بدلا من الانتظار والاكتفاء برد الفعل ازاءها ؛ فعندئذ سيكون الانتقال لمسار قابل للاستدامة أقل ايلاما بكثير . ويمكن أن يكون التصحيح المالى أكثر اعتدالا ، مما ييسر

الإطار ٦ ـ ١ ماذا يقول تقييم برامج التصحيح عن الأداء فى مجال الدخل

منذ أوائل الثمانينات ، بدأت بلدان نامية كثيرة برامج للتصحيح الاقتصادى . وتعالج هذه البرامج ـ التى يدعمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عادة ـ اختلالات التوازن الداخلية والخارجية ، وبدرجات متفاوتة مسألتى الحوافز والمؤسسات .

فهل نجحت ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال ليست بسيطة . فالتغيرات فى العوامل الخارجية قد تؤثر على الأداء خلال مسيرة برنامج التصحيح . وحتى بدون هذه التغيرات ، قد يكون من الصعب تحديد كيف كان سيصبح أداء الاقتصاد لو لم ينفذ البرنامج . ومجرد أن برنامجا ما يؤيده صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى لا يعنى بالضرورة أن اصلاحات السياسة قد طبقت .

وتتضمن برامج التصحيح عادة تدابير لتحقيق الاستقرار وكذلك اصلاحات هيكلية . وتحقيق الاستقرار قد يقلل نمو الناتج فى الأجل القصير . والمألوف أن تستغرق زيادة الكفاءة ونمو الناتج المتوقعان من الاصلاحات الهيكلية وقتا طويلا .

وقد درست عمليات تقييم كثيرة ، الأداء قبل تنفيذ برنامج ما لصندوق النقد الدولى وبعده لكن دون أخذ العوامل الخارجية فى الحسبان أو وضع تقدير لسيناريو محتمل على أساس وقائع مخالفة . ووجدت هذه الدراسات أن هناك تحسنا فى موازين المدفوعات ، ولكن الدلائل بشأن النمو والتضخم لم تكن حاسمة .

واجريت عمليات تقييم أخرى للمقارنة بين التغييرات فى أداء البلدان التى كان لديها برامج وبين التغييرات فى مجموعة للضبط والمقارنة من البلدان التى لم يكن لديها برامج . ووجدت هذه الدراسات أن هناك تحسنا فى موازين المدفوعات فى البلدان التى كانت لديها برامج بالمقارنة بمجموعة الضبط ، لكن لم تكن هناك أدلة حاسمة على النمو . ووجدت دراسة أخرى أن هناك تحسنا معتدلا فى الأداء الاقتصادى . وعيب هذا النهج أنه مالم تشترك المجموعتان فى نفس الظروف الأولية ، فقد لا تمثل المجموعة التى تشترك فى البرنامج أو تحصل على قرض عينة عشوائية للمجموعة الشاملة من البلدان .

وهناك نهج ثالث يتمثل فى وضع سيناريو مناقض للواقع ، يسترشد بتاريخ البلد فى المعاناة من اختلالات مماثلة فى الاقتصاد الكلى . وقد توصلت دراسات من هذا النوع الى وجود ارتباط قوى بين البرنامج أو القرض ، والتحسن فى ميزان المدفوعات وأن هناك تأثيرا سلبيا على الاستثمارات ، لكن التأثير على النمو كان ضئيلا . ووجد خان (١٩٩٠) أن هناك أثرا سلبيا على النمو عقب البرنامج مباشرة . ووجدت دراسات للبنك الدولى أن هناك تأثيرا ايجابيا على النمو ، لكن فقط بالنسبة للبلدان التى تلقت قروضا فى وقت مبكر (البلدان التى مضى على استهلالها الاصلاح ثلاث سنوات أو أكثر) .

معا . وانقصت أندونيسيا وكوت ديفوار الانفاق الرأسمالى أساسا ، وانقصت المغرب الانفاق الجارى أساسا . وفى كثير من البلدان كان الاستقرار الاقتصادى الكلى هدفا مراوغا. ففى الأرجنتين والبرازيل كان عدم القدرة على تخفيض العجز المالى ، سببا أساسيا لفشل محاولات كثيرة لتحقيق الاستقرار .

ويتضمن الاصلاح المالى عادة اجراء عمليات مفاضلة صعبة . فخفض الانفاق الرأسمالى قد يثير مقاومة سياسية أقل مما يثيره خفض الانفاق الجارى (أساسا الأجور والدعم) . والغاء مشروعات الاستثمار غير الكفؤة أمر طيب ، لكن خفض الاستثمار الانتاجى فى البنية الأساسية والتعليم على سبيل المثال ، من المرجح أن يضر بالنمو فى الأجل الطويل . وينبغى مراجعة كل أنواع الانفاق ؛ فالاستغناء عن بعض البرامج ، خاصة فى مجال الانفاق العسكرى ، يترتب عليه ضرر أقل مما يترتب على الاستغناء عن غيرها . وفى جانب الايرادات ، فان للاصلاح الضريبى دورا يؤديه . فالاعفاءات والتحصيل غير الكفء للضرائب ، والأوعية الضريبية الضيقة ، والامتثال الضعيف ، كلها أمور تعنى أن أسعارا أعلى للضريبة مطلوبة لزيادة الايراد القليل نسبيا . ففى باكستان مثلا ، يعفى القطاع الزراعى (خمس الناتج المحلى الاجمالى) كلية من ضرائب الدخل المباشرة ؛ وهناك اعفاءات كثيرة للصناعة أيضا .

وكان هناك تعقيد آخر بالنسبة لعملية الاصلاح فى بلدان كثيرة يتمثل فى عبء الدين العام . وعلى الرغم من أن الديون العامة المحلية والأجنبية كثيرا ما نمت متزامنة فى الوقت نفسه ، فان العمليات الكامنة وراء ذلك كانت مختلفة . فالديون المحلية تزايدت مع التحول من التمويل الخارجى إلى التمويل الداخلى ؛ ونما الدين العام الخارجى نظرا لتقديم ضمانات حكومية للمشروعات العامة ، ومع اعادة جدولة ديون القطاع الخاص ، واستهلاك الديون ، ومدفوعات الفائدة . وزاد نقل هذه المطلوبات الخارجية إلى عاتق القطاع العام من ضعف المركز المالى . ففى تركيا ، ساعد العجز المستمر والتحول إلى التمويل المحلى الأكثر تكلفة ، على زيادة الدين العام من نحو ١٢ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ إلى ٣٠ فى المائة فى ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ . وهناك معضلة أخرى : عندما تكون

الديون الخارجية ديونا عامة ، فان خفض سعر العملة قد يتعارض مع التصحيح المالى . ففى تركيا أدى خفض حقيقى لقيمة العملة إلى تحسين مركز الحساب الجارى ، لكنه زاد مدفوعات الفائدة المحددة بالعملة المحلية ومن ثم زاد العجز المالى .

الآثار الاجتماعية للتصحيح

تلعب أسواق العمل دورا هاما فى تحديد محصلة التصحيح . فمرونة الأجور الحقيقية فى الاتجاه النزولى ستخفف من تأثير السياسات التى ترمى للحد من الاستيعاب المحلى على الانتاج والعمالة . وتبين الدلائل أن الأجور الحقيقية مرنة فى الواقع . ففى بوليفيا وشيلى وغانا انخفضت الأجور الحقيقية بصورة كبيرة خلال عملية التصحيح . ومع ذلك ، فعندما تتحمل أسواق العمل نصيبا غير متكافىء من عبء التصحيح ، فان هبوط الأجور الحقيقية قد يتسبب فى انخفاض مفرط فى الطلب الاجمالى ، مما قد يعرض بدوره انتعاش الناتج للخطر . ففى ماليزيا ، ساعد التغيير فى سعر الصرف ، وسعر الفائدة وأسعار السلع فى منتصف الستينات ، على التخفيف من تأثير التصحيح على الأجور الحقيقية والعمالة . ونتيجة لذلك ، كان الانتعاش الناتج عن ذلك أسرع .

وقد تركز الاهتمام مؤخرا على تأثير التصحيح على الفقراء فى الأجل القصير . ويتضمن التثبيت المالى عادة ، خفضا فى البرامج الحكومية وارتفاعا مؤقتا فى البطالة . وتؤثر الاستقطاعات المالية بطرق مختلفة على الفئات المختلفة . واحتياجات الفقراء الدائمين ليست هى احتياجات الفقراء الجدد (الذين فقدوا وظائفهم نتيجة للتصحيح) ؛ واحتياجات الأسر الحضرية ليست هى احتياجات الأسر الريفية . وقد تتضمن برامج خاصة ، مثلما حدث فى بوليفيا وغانا ، تدابير مؤقتة لحماية الفئات الأكثر تعرضا للخطر . وذلك هدف جدير بالاهتمام فى حد ذاته ، لكنه قد يساعد أيضا فى الاحتفاظ بالمساندة السياسية للتصحيح .

والأدلة المتوافرة عن البلدان التى اضطلعت ببرامج قوية لا تشير إلى وجود علاقة واضحة بين التصحيح وحدوث تغييرات فى العمالة أو فى المؤشرات الاجتماعية . فظهور الأثر الاجتماعى للسياسات الجديدة قد يستغرق وقتا أطول من الفترة القصيرة نسبيا التى تناولها البحث فى معظم الدراسات . ويبين استعراض الاتجاهات المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية أن معظم البلدان حقق تقدما فى الثمانينات ، وان كان النمو بطيئا بوجه خاص فى البلدان التى كانت فيها المؤشرات ضعيفة ابتداء . ومن شأن الافتقار إلى البيانات الجيدة ، وصعوبة التقدير لما كان سيحدث لو لم يتم الاضطلاع بالتصحيح ، أن يجعلا معظم التقديرات لأثر التصحيح تقديرات غير حاسمة .

فن الاصلاح

يتباين نطاق الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة فى العالم النامى تباينا واسعا . فبعض البلدان يحتاج على نحو عاجل إلى ترشيد الأسعار والحوافز ؛ ويحتاج البعض الآخر إلى نقل المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص ، أو الاستثمار فى التعليم والصحة والبنية الأساسية . وفى كل مكان يقتضى الأمر أن تؤسس هذه التدابير على استقرار الاقتصاد الكلى . وتبين الخبرة أن أكثر الطرق ضمانا إلى التنمية هو تحسين السياسات فى كل هذه المناحى . ولكن كيف يمكن التوليف بين مثل هذه العناصر المتباينة ؟ وما هو التسلسل الذى ينبغى أن تتم به الاصلاحات ، وما مدى سرعة القيام بذلك ؟ ليست هناك قواعد صارمة ، لكن التاريخ يشير لوجود بعض المبادىء العامة .

يتطلب الاصلاح مفاضلة بين السياسات - ما يسمى مسألة المنافسة بين الوسائل . وعلى سبيل المثال ، فان إصلاح القطاع المالى كثيرا ما يقتضى إعادة هيكلة المؤسسات المالية المعسرة ؛ وفى المدى القصير قد يزيد هذا من الانفاق العام ويجعل خفض عجز الميزانية أكثر صعوبة . ومن شأن الأخذ بأسعار فائدة حقيقية ايجابية ، أن يخفض عبء دعم الائتمان لكنه يزيد من تكلفة خدمة الديون المحلية . والتعريفات الجمركية الأدنى قد تقلل ايرادات الحكومة فى البداية (مثلما حدث فى المغرب والمكسيك) ، فى حين أن التحول من القيود الكمية إلى التعريفة الجمركية سيؤدى إلى زيادة الايرادات (مثلما حدث فى أندونيسيا وبيرو) ؛ وقد يتمثل الأثر الصافى فى عجز مالى أكبر . وتجعل هذه المفاضلات اعتماد برامج تبدو معقولة ككل ، أمرا أكثر صعوبة على الحكومات . ومع ذلك فمن الضرورى ألا تكون البرامج معقولة فحسب ، بل وأن يكون ذلك ظاهرا أيضا .

وقد نجحت برامج إصلاح كثيرة فى معالجة التناقضات والمفاضلات . لكن هناك أيضا اصلاحات فشلت . ففى تنزانيا فى أعقاب ارتفاع أسعار البن فى ١٩٧٧ ، تم الغاء قيود الواردات والترخيص باستخدام النقد الاجنبى دون اجراء تغييرات مكملة فى أسعار الصرف وسياسات

الاقتصاد الكلى . وخلال شهور قليلة ، تحول ميزان المدفوعات إلى ميزان سلبى بصورة حادة وفقدت البلاد الجانب الأكبر من احتياطياتها من النقد الأجنبى . فالغيت الاصلاحات ، وأصبح القطاع الخارجي أشد أخذا بالتقييد عن ذى قبل . وتبنت زامبيا فى ١٩٨٥ برنامجا طموحا لتخفيض المصروفات العامة ، واجراء مزادات للنقد الأجنبى ، وخفض الدعم المقدم للمستهلكين فى الحضر ، وذلك وسط معارضة سياسية داخلية كبيرة فى الحكومة . ولكن بعد عام واحد انخفض سعر النحاس ، وهو سلعة التصدير الرئيسية ، بصورة حادة وتدهور المركز المالى والنقدى للبلاد . وألغى الدعم المقدم للمستهلك بشأن بعض المواد الغذائية الضرورية بين عشية وضحاها فى حين لم يكن هناك مخزون متوافر من بعضها الآخر ، وأعقبت ذلك قلاقل فى الحضر ، وعكست الحكومة اتجاه الاصلاحات ، مدفوعة فى ذلك باعتمادها القوى على التأييد السياسى للحضر .

المصداقية

إذا كان للاصلاح أن ينجح ، فلابد للاستثمار أن يتجاوب . والتوقعات أمر حاسم . فقد يختار القطاع الخاص أن ينتظر ويترقب ، تاركا الحكومة تثبت التزامها بالسياسات الجديدة . لكن هذا قد يكون دائرة مفرغة ، لأنه إذا استغرقت إعادة الثقة والاستثمار وقتا أطول من اللازم ، فقد يفشل البرنامج لهذا السبب وحده . أما إذا كانت للاصلاحات مصداقيتها ، فان تحويلات اضافية للموارد من الخارج ستزيد الثقة وتحقق انتعاشا للاستثمار أكبر حتى مما كان يتوقعه البرنامج .

ويمكن تحسين المصداقية بتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلى أولا . وقد يقلل هذا من حجم مشكلة تنافس الوسائل . وحتى عندئذ ، قد يظل القطاع الخاص - وله الحق - متشككا بشأن المبادرات الجديدة الجريئة من جانب الحكومة ، وذلك فى البلدان التى لها سجل من البرامج التى أجهضت . وكلما طال تاريخ التضخم المرتفع والعلاجات غير الناجعة زادت المهمة صعوبة - وهذا ما تشهد عليه تجربة الأرجنتين والبرازيل بالمقارنة بشيلى والمكسيك . وكثيرا مالا يكون للحكومة من خيار سوى استعادة حسن سمعتها ثم التمسك بها بغيرة وحماس . ومن المهم فى هذا الصدد ، عدم الافراط فى الوعود . وقد يكون من الضرورى أيضا أن تتجاوز السياسة « حد الاعتدال » (مثلما فعلت بولندا فى تخفيض قيمة العملة فى كانون الثانى / يناير ١٩٩٠) ، وذلك لاثبات أن الاصلاحات جادة حقا هذه المرة .

استقرار الاقتصاد الكلى

ان التضخم المنخفض حيوى ليس فقط لأنه يجعل برنامج الاصلاح أكثر مصداقية ، وانما أيضا لأنه بدونه سيتم تقويض عناصر البرنامج الأخرى بصورة مباشرة . فعلى سبيل المثال ، أسهم عدم استقرار الاقتصاد الكلى ، فى فشل كثير من الاصلاحات التجارية . فاصلاح النظام التجارى يقتضى عادة تخفيضا حقيقيا فى قيمة العملة استجابة لتأثير التخفيضات فى الحواجز الجمركية وغير الجمركية . غير أن اتباع سياسة مالية توسعية ، يسهم فى ارتفاع قيمة العملة ، مما يضيف ضغوطا تدعو للرجوع عن الاصلاحات . فالسياسات التوسعية النقدية والمالية ، هى أكبر خطر مفرد يتهدد الاصلاح التجارى .

كما أن استقرار الاقتصاد الكلى يجعل نجاح اصلاح القطاع المالى أمرا أكثر احتمالا وبذلك يدعم تطور أسواق رأس المال مما يشجع الاستثمار الخاص . ويتمثل هدف الاصلاح المالى فى زيادة المدخرات واستخدامها بكفاءة أكبر . وهو يتضمن فى حالات كثيرة ، الغاء سقوف أسعار الفائدة للوصول لأسعار فائدة حقيقية ايجابية ، والغاء التنظيمات التى تؤثر على حجم الائتمان المصرفى وأسلوب تخصيصه . ويقتضى قيام علاقات وثيقة مع الأسواق المالية العالمية أن تكون أسعار الفائدة المحلية مرتفعة بالنسبة للأسعار الدولية بما يكفى لجعل المستثمرين يبقون على الأصول المالية التى يملكونها داخل البلد . ولكى ينجح ذلك ، ينبغى تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلى وتوفير الاشراف المصرفى القوى . وبغير هذا ، فان توقع التضخم ، أو خفض قيمة سعر الصرف ، أو الاقتراض الحكومى ، قد يدفع أسعار الفائدة الحقيقية للارتفاع المفرط ، مما يزيد من العجز المالى ويسهم فى زيادة عدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى . وقد تتسبب أسعار الفائدة العالمية بصورة مبالغ فيها وعدم كفاية اشراف النظام المصرفى (خاصة فى ظل وجود نظام للتأمين على الودائع) فى التخلف عن السداد وعدم الاستقرار فى أسواق الائتمان . ففى الأرجنتين وأوروغواى وتركيا وشيلى والفلبين ، أدى التحرير السريع لسعر الصرف فى ظل عدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى وعدم كفاية الاشراف المصرفى ، إلى نشوب أزمات مالية أضرت باقتصاداتها ضررا بليغا .

التوقيت

هناك اعتبارات سياسية تدخل فى توقيت اجراء

الاصلاحات ، والحكومات الجديدة تكون فى موقف قوى للمبادرة بالاصلاح : فهى أقل التزاما بالدفاع عن الوضع القائم ، وقد لا يكون انصارها وخصومها قد نظموا صفوفهم بعد بصورة جيدة . كما أن الأزمات الاقتصادية تدعم الظروف الداعية للاصلاح بتقويتها للتحالفات التى تشجع الاصلاح وتساعد على اخضاع المصالح الخاصة للمصلحة العامة . (ستناقش هذه القضايا بتفصيل أكبر فى الفصل السابع) . وبذلك فان الأزمات الاقتصادية والسياسية تتيح فرصا ملائمة لاجراء تغيير جذرى . ففى أندونيسيا دبّر دعاة الاصلاح خطتهم للتحرير (مستكملة حتى وضع تقديرات للحماية الفعالة) قبل نشوب أزمة ١٩٨٣ . وعندما حانت الفرصة لتنفيذها ، كانوا قد أعدوا للأمر عدته مسبقا .

السـرعة

هل ينبغى أن يكون الاصلاح تدريجيا أم « علاجا بالصدمة » ؟ يوضح الاطار ٦ - ٢ بعض المبادىء فى هذا الصدد . فالتدريج يكون له فى بعض الاحيان ما يبرره ، عندما يواجه الاصلاح شكوكا اقتصادية كبيرة بصفة خاصة . ويستغرق بعض الاصلاحات بطبيعته وقتا أطول من غيره : فاصلاحات الأسعار يمكن اجراؤها بسرعة ، لكن تطوير مؤسسات جديدة (مثل قوانين التعاقد) يستغرق وقتا . وقد نجح كثير من الاصلاحات التى أخذت بأسلوب التدرج .

لكن ربما يكون بعض من الاصلاحات التدريجية (على سبيل المثال فى تايلند وجمهورية كوريا واليابان) نجحت لانها جرت فى اقتصادات قوية ومستقرة نسبيا . وبصفة عامة ، فان المبرر التحليلى للسرعة مبرر قوى . وكثيرا ما يبدو الخطأ باختيار جانب السرعة أفضل لأن الاجراءات السريعة تحقق منافع الاصلاح أسرع . كما يكون للسرعة مبررها أن لم يكن من المحتمل أن تستمر الفرصة السياسية للاصلاح . وقد لا تكون التدريجية مسألة عملية بالنسبة للاقتصادات التى تمر بأزمة حادة أو الحكومات ذات المصداقية المحدودة .

النطـاق

تستغل حزم الاصلاح الشاملة ، عوامل التكامل التى تم التركيز عليها فى هذا التقرير ومن ثم تعد بتحقيق أقصى المنافع . فمخاطر الاصلاح الجزئى جدّ واضحة . وقد تسبب تحقيق الاستقرار فى الركود بسبب الافتقار للسياسات اللازمة لدعم الاستثمار (بوليفيا والفلبين فى الثمانينات) ؛ وفشل تحرير التجارة فى الاقتصادات التى توجد بها أسواق مشوهة لعناصر الانتاج وعدم استقرار فى الاقتصاد الكلى وسياسات غير مواتية لسعر الصرف (الأرجنتين والبرازيل وسرى لانكا فى الستينات ؛ وأوروغواى والبرتغال وبيرو وتركيا والفلبين فى السبعينات) ؛ وأدى الغاء التنظيمات المحلية أو نقل الملكية العامة للقطاع الخاص إلى خلق احتكارات فى غياب الاصلاحات التجارية التى تكبح قوة السوق المحلية (بولندا وتوغو فى الثمانينات) ؛ وفشل اصلاح القطاع المالى بسبب ارتفاع التضخم (الأرجنتين فى السبعينات ، واسرائيل فى مطلع الثمانينات ، وتركيا فى مطلع الثمانينات) . وفى كل هذه الحالات ، كانت الاحتمالات أكبر لنجاح البرامج الأوسع نطاقا التى تهدف لمعالجة الأدواء المترابطة .

التسلسل

لتحقيق هذه المنافع ، يبدو ضروريا تنفيذ الاصلاحات متزامنة فى نفس الوقت . وهذا أمر مستصوب بصفة عامة . وعلى سبيل المثال ، فان تحرير الاستيراد يجعل المنتجين المحليين أكثر كفاءة . لكن الرقابة وأوجه الجمود الأخرى فى الأسواق المالية أو فى غيرها ، قد تعرقل اعادة تخصيص الموارد . وفى هذه الحالة ينبغى أن تتم عملية الغاء التنظيمات بنفس وتيرة الاصلاح التجارى تقريبا ، حتى يؤدى البرنامج إلى زيادة الناتج وليس زيادة البطالة والمضاربة المالية . وبالمثل ، قد يتسبب تطبيق الاصلاحات المحلية بدون وجود سياسة لتحرير الاستيراد ، حتى فى اساءة تخصيص قدر أكبر من الموارد التى توجه للقطاعات التى تتمتع بحماية عالية .

ونظرا لأن تطبيق الاصلاحات متزامنة قد لا يكون أمرا عمليا ، فان هذا يعنى ضمنا الحاجة إلى التسلسل . والتسلسل الفعال يقتضى عادة اتخاذ خطوة أولية قوية ضد التشوهات الأكثر تكلفة ، مع الحرص على تفادى انتقال الموارد جيئة وذهابا . ويوحى هذا بالترتيب التالى للاصلاح . يأتى فى البداية تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلى ، وهو ما يجب أن يسبق الاصلاح الهيكلى أو يصحبه . وتحقيق الاستقرار ، تكملة أنواع كثيرة من الاصلاحات الهيكلية (احلال التعريفة الجمركية محل القيود الكمية على سبيل المثال) . وبعد ذلك يأتى تحرير أسواق المنتجات ، بما فى ذلك الاصلاح الخاص بالغاء التنظيمات المقيدة . ومن الأفضل عدم تأجيل الاصلاحات الداخلية حتى يتم الاصلاح التجارى . وفى

الإطار ٦ ـ ٢ سرعة الاصلاح

مبررات التدرج

● التدرج فى تنفيذ الاصلاحات المقصود هنا يعنى أن الاصلاح يمتد على فترة تزيد على عامين . وقد استخدمت اندونيسيا وتركيا وجمهورية كوريا والمغرب وموريشيوس نهجا تدريجيا . كذلك كان تحرير التجارة من خلال منظمة الغات عملية مطردة لكنها تدريجية .

● فى اقتصاد تكون الأسعار أو الأجور فيه جامدة أو يعانى من تشوهات هيكلية أخرى تحول دون اجراء التصحيح الأمثل ، قد يكون للعلاج بالصدمة آثار معاكسة . فاذا جرى تغيير السياسة بصورة مفاجئة ، فقد تنهار مصانع تتوافر لها امكانات البقاء ، وقد يتم تسريح مستخدمين لديهم قدرات انتاجية . وفى مناخ مشوه كهذا ، فان التغيير التدريجى للسياسة قد يقلل التكاليف الاجمالية للتصحيح بتوزيعها على مدى زمنى أطول . واذا كانت هناك عيوب فى السوق تحول بين القوى الاقتصادية الخاصة وبين اختيار وتيرة التصحيح الأكثر ملاءمة ، فان التدرج فى اصلاح السياسات قد يكون له نفس التأثير بأن يسمح للقوى الاقتصادية أن توزع تكاليف التصحيح على مدى زمنى أوسع .

● ان التدرج يتيح الأخذ بخط وسط فى التصحيح . ونظرا لأن الاصلاحات تحدث فى ظل ظروف اقتصادية مشوهة ، يكون هناك شك كبير بشأن محصلة أى اصلاح محدد . والاصلاحات الهيكلية ، مهما كان طموحها ، لن تقضى على كل أنواع الفشل فى السوق والتشوهات . وأى تفاعلات غير متوقعة بين الاصلاحات وأى أوجه متبقية لفشل الأسواق قد تفضى الى نتائج مخيبة للآمال .

● ان التدرج يتيح الفرصة للتنظيم الدقيق سياسيا ، اذ يتوافر لواضعى السياسة الوقت ليحددوا الفائزين والخاسرين المحتملين واحباط المعارضة . وينزع واضعوا السياسة سلاح الخصوم المحتملين باعطائهم شيئا يريدونه من الاصلاح ، ويستطيعون تهدئة الخاسرين من خلال اجراء تحويلات مؤقتة تساعدهم خلال فترة الانتقال .

● قد يكون التدرج هو النهج المفضل للاصلاح عندما تكون هناك عوائق ادارية كبيرة أو عندما يكون من المتعين بناء مؤسسات جديدة . فاذا كانت أسواق رأس المال مثلا غير متطورة جيدا فان الاندفاع لنقل الملكية للقطاع الخاص قد يفضى الى بخس سعر الأصول والى تخصيص للموارد دون المستوى الأمثل .

مبررات العلاج بالصدمة

● يعنى العلاج بالصدمة أن تنفذ الاصلاحات فى فترة مركزة تستمر أقل من عامين . وقد طبقت بولندا وبوليفيا وغانا والمكسيك اصلاحات لازالة تشوهات ضخمة خلال فترة قصيرة . وقد نفذت شيلى معظم الاصلاحات ، وحررت المكسيك التجارة سريعا .

● اذا كان الاصلاح سيزيد الرفاهية ، فان السياسة المثلى هى تنفيذ البرنامج بأسرع ما يمكن . وربما تزيد تكاليف التصحيح على نحو غير مناسب اذا طالت المدة التى يستغرقها تنفيذ اصلاح ما . وعلى الرغم من أنه قد يكون هناك مبرر حينذاك للقطاع الخاص كى يطيل زمن عملية التصحيح ، فانه لا يستنتج من هذا أن اصلاح السياسة نفسه ينبغى تنفيذه تدريجيا . والواقع أن تكلفة اعادة تخصيص العمل ورأس المال قد تكون أقل فى أحيان كثيرة عندما تطول عملية اعادة التخصيص عبر الزمن ، اذ يتوافر للعمال الوقت اللازم لاكتساب مهارات جديدة ، ويمكن السماح لرأس المال بأن يتقادم ويمكن اعادة ترتيب المصانع أو تحديثها .

● لا يؤثر القلق بشأن تكاليف التصحيح على سرعة الاصلاح الا عندما تحول أوجه عدم الكفاءة بين القطاع الخاص وبين اجراء التصحيح بالمعدل الأمثل من الناحية الاجتماعية . لكن أوجه عدم الكفاءة هذه قد تعمل فى اتجاهين . فعندما تفتقر الاصلاحات للمصداقية أو تعمل أسواق رأس المال بصورة سيئة ، قد يكون التصحيح أبطأ من اللازم من منظور اجتماعى ـ مما يخلق مبررا لاجراء اصلاح أشد جذرية وليس العكس .

● ان العمل السريع قد يحسن قدرة الاصلاح على الاستمرار سياسيا ، اذا حال دون تنظيم هجوم مشترك تشنه مجموعات المصالح الخاصة ضد التغييرات التى تتفق مع الصالح العام . وتكون التغييرات الجريئة ضرورية بصفة خاصة اذا كانت الحكومة تفتقر الى المصداقية . وفى البلدان التى تذبذبت فيها السياسات وقامت فيها برامج الاصلاح ثم اندثرت ، من المرجح أن تتجاوب قوى القطاع الخاص مع الاعلان عن صفقة اصلاح أخرى بفتور همة ـ خاصة ان كانت تدريجية . أما الاصلاح الحاسم فقد يساعد على اعادة تشكيل التوقعات بشأن التزام الحكومة ومن ثم يسهم فى نجاحه .

● يحدث التصحيح عادة فى مناخ من الأزمة . وحسنا تفعل الحكومات بأن تستثمر ولايتها الواسعة للاصلاح ، والتى يحتمل أن تكون قصيرة الأجل ، والتى تتيحها لها ظروف الأزمة للسير فى برنامج الاصلاح بخطى سريعة وحاسمة .

مجال تحرير القطاع الخارجى ، من الأفضل أن يسبق تحرير الحساب التجارى تحرير الحساب الرأسمالى ، لأن أسواق الأصول تصحح نفسها أسرع من أسواق السلع ، ولذا فان الغاء التنظيمات المقيدة للتدفقات الرأسمالية قبل الآوان قد يؤدى إلى المضاربة وعدم الاستقرار المالى .

ومن الامانة توجيه النقد إلى هذا التسلسل بوصفه صورة للكمال . فالاعتبارات السياسية ، والعديد من العوامل الأخرى ، اقتصادية وغير اقتصادية ، تتدخل فى التخطيط الذى تضعه حكومة تبغى الاصلاح . لكن بالمقاييس العامة ، فان هذا النهج يتفادى كثيرا من العقبات التى أبعدت

الحكومات عن طريق الاصلاح خلال العشرين سنة الماضية .

الاستثمار والادخار

بالنسبة لكثير من البلدان ، تعتبر البرامج الشاملة للاصلاح هى المفتاح لزيادة كمية الادخار والاستثمار وتحسين نوعيتهما . فخلال الثمانينات ، انخفض الادخار والاستثمار فى البلدان متوسطة الدخل . فقد انخفض الاستثمار الاجمالى ، الذى بلغ فى المتوسط ٢٦ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ ، بنسبة ٣ نقاط مئوية . وكان انخفاض المدخرات الأجنبية مسؤولا عن ثلثى النقصان فى المدخرات الاجمالية . وبقى الاستثمار مستقرا تقريبا فى البلدان منخفضة الدخل (فيما عدا الصين والهند) لأن زيادة المدخرات الأجنبية عوضت انخفاض المدخرات المحلية (الجدول ٦ ـ ١) . وكان الانخفاض فى الاستثمار ، جزئيا انعكاسا للنقص فى الاستثمار العام ، والذى كان حتميا بالنسبة لبلدان كثيرة جرى فيها توسع لا يمكن الاستمرار فيه فى الاستثمار العام ، وكان ذلك عادة فى الجزء الأخير من السبعينات .

خلال العقدين الماضيين ، تباين كل من المستوى الاجمالى للاستثمار ونصيب كل من القطاعين العام والخاص ، تباينا ملموسا عبر البلدان وعلى مر الزمن . فعلى سبيل المثال هناك اختلاف كبير بين الاستقرار النسبى لكل من الاستثمار العام والخاص والمستوى المرتفع للأخير فى جمهورية كوريا ، وبين الاتجاهات النزولية وتناقص الاستثمار الخاص فى الأرجنتين ، والتقلبات الواسعة للاستثمار الخاص فى جامايكا ، والتغيير الكبير فى تكوين الاستثمار فى كوت ديفوار (الشكل ٦ ـ ٤) . وتثير هذه الاختلافات الواسعة فى السلوك الاستثمارى أسئلة عما يحدد الاستثمار الخاص والدور الذى تلعبه الحكومة فى زيادته .

كمية الاستثمار ونوعيته

كانت احتمالات ارتفاع مستوى الاستثمار الخاص باعتباره حصة من الناتج المحلى الاجمالى ، أكبر فى البلدان التى أبقت على التضخم منخفضا وعلى أسعار الفائدة الحقيقية معتدلة ، والتى سمحت بأن يتدفق للقطاع الخاص قدر كاف من الائتمان . ذلك أن الديون الخارجية الكبيرة وتأرجح

جدول ٦ ـ ١ الاستثمار والادخار ، ١٩٦٥ ـ ١٩٨٩

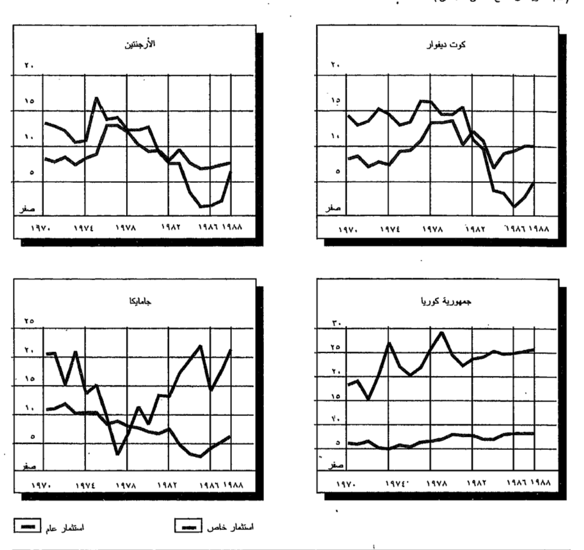
(نسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى)

	الاستثمار المحلى الاجمالى			المدخرات الأجنبية (أ)			اجمالى المدخرات القومية (ب)		
المجموعة الاقتصادية	٦٥ ـ ١٩٧٣	٧٤ ـ ١٩٨٠	٨١ ـ ١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٧٣	٧٤ ـ ١٩٨٠	٨١ ـ ١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٧٣	٧٤ ـ ١٩٨٠	٨١ ـ ١٩٨٩
اقتصادات الدخل المنخفض	١٩,٦	٢٤,٤	٢٦,٤	١,٢	١,١	٣,٤	١٨,٤	٢٣,٣	٢٣,٠
الصين	٢٤,٨	٣١,٠	٣٤,٩	٠,٣-	٠,١-	٥,٥	٢٥,٢	٣١,١	٣٤,٤
الهند	١٧,١	٢١,٣	٢٣,٩	١,٧	١,١	٣,٦	١٥,٣	٢٠,٣	٢٠,٤
أندونيسيا	١٣,٧	٢٣,٦	٢٩,٥	٢,٦	٣,٠-	٢,٧	١١,١	٢٦,٧	٢٦,٩
كينيا	٢١,٠	٢٤,١	٢٣,٧	٤,٤	٨,٩	٧,١	١٦,٦	١٥,٢	١٦,٦
نيجيريا	١٤,١	٢٢,٢	١٢,٠	٤,٣	١,٣-	٢,٧	٩,٧	٢٣,٥	٩,٣
اقتصادات الدخل المنخفض مع استبعاد الصين والهند	١٤,١	١٩,٦	١٩,١	٢,٨	٢,٣	٦,٢	١١,٣	١٧,٢	١٢,٩
الدخل المتوسط	٢١,٦	٢٦,٤	٢٣,٢	٣,٠	٥,٣	٣,٤	١٨,١	٢١,٠	١٩,٧
البرازيل	٢٠,٥	٢٣,٨	١٩,٨	١,٩	٤,٦	١,٨	١٨,٥	١٩,٢	١٨,٠
جمهورية كوريا	٢٣,٣	٣٠,٠	٢٩,٨	٨,٢	٧,١	٠,٨	١٥,١	٢٢,٩	٢٩,٠
المغرب	١٤,٣	٢٦,٠	٢٤,٤	٢,٧	١٤,٥	١٣,٠	١١,٧	١١,٥	١١,٤
ماليزيا	٢١,٢	٢٧,٣	٣٠,٧	١,٥-	١,٢-	٣,٣	٢٢,٧	٢٨,٥	٢٧,٤
الفلبين	٢٠,٥	٢٩,٣	٢٠,١	١,٤	٥,٤	٢,٤	١٩,٠	٢٣,٩	١٧,٧
تايلند	٢٣,٩	٢٦,٦	٢٥,٨	٢,٤	٥,١	٤,٢	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٦

(أ) اجمالى الاستثمار المحلى ناقصا اجمالى المدخرات القومية .
(ب) مع استبعاد صافى التحويلات من الخارج .
المصدر : بيانات البنك الدولى .

شكل ٦ ـ ٤ أنماط مختلفة من الاستثمار العام والخاص فى أربعة بلدان ، ١٩٨٨-٧٠

(نسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى)



المصدر : بيانات البنك الدولى .

السياسات على نطاق واسع ـ الأمر الذى يزيد من تباين الناتج وسعر الصرف الحقيقى ـ يحبطان الاستثمار الخاص . وبقدر ما يتكامل الاستثمار العام والخاص ، يسهم انقاص الاستثمار العام أيضا فى انخفاض الاستثمار الخاص .

الظروف المالية . من الناحية الاحصائية ، تفسر الاختلافات فى ظروف الاقتصاد الكلى عبر البلدان ، الاختلافات فى الاستثمار أيضا . والمفروض أن الأمر كذلك لأن التباين فى الناتج يثير قلق المستثمرين ، ويزيد احتمال تأجيلهم لمشروعاتهم . والتضخم يزيد من مخاطر المشروعات طويلة الأجل ويشوه المعلومات المتوافرة عن الأسعار النسبية ، ومن ثم فقد يثبط الاستثمار الخاص أيضا . واستقرار الاقتصاد الكلى يزيد من الثقة ومن ثم يدعم الاستثمار الخاص .

وسياسات الاقتصاد الكلى تؤثر أيضا على الاستثمار عن طريق التأثير على كمية الائتمان المتاح لاستخدام القطاع الخاص . وتؤيد الدلائل المتوافرة الفرض القائل بأن لتدفقات الائتمان تأثيرا ايجابيا على الاستثمار الخاص ولها دلالتها الاحصائية المعنوية . ونظرا لأن سقوف سعر الفائدة أداة هامة للسياسة النقدية لكثير من البلدان النامية ، فان كمية الائتمان وليس سعره تصبح هى المتغير الأهم بالنسبة للقرارات المتعلقة بالاستثمار . وتؤدى السياسة النقدية الأكثر تشددا أو التغيير فى تكوين الائتمان الذى يحابى القطاع العام ، إلى انقاص الاستثمار الخاص . وعندما تكون القروض المصرفية مصدرا أساسيا للتمويل - وهو الحال عادة - فان خفض الاقتراض الحكومى يحرر موارد يستخدمها الاستثمار الخاص .

وبصفة عامة ، فان البلدان التى تتوافر فيها تدفقات حقيقية ايجابية من الائتمان إلى القطاع الخاص ، مثل أندونيسيا وتايلند وكوريا وكولومبيا ، توافرت لها أيضا مستويات مستقرة من الاستثمار . وقد اتجه الاستثمار للانخفاض فى البلدان التى كان تدفق الائتمان للقطاع الخاص فيها سلبيا . وحتى بدون فرض مقننات للائتمان على نطاق واسع ، لا تتاح لكافة المؤسسات فرصة الاقتراض بقدر ما تريد . ويصدق هذا بصفة خاصة فى حالة عدم وجود ضمانات عينية كافية ونظام كفء لتسوية المنازعات ، وعندما يرتبط تخصيص الائتمان بسمعة المؤسسة وليس بمعدل عائد المشروع . ففى مصر ، حيث يعتبر توافر الائتمان عاملا هاما فى قرارات الاستثمار ، يبدو أن الاقتراض الحكومى زاحم المؤسسات الأقل شهرة ، لكنه لم يزاحم تلك التى تحظى بسمعة راسخة .

كذلك تشير الدلائل المتوافرة من بلدان مختلفة إلى أن أسعار الفائدة الحقيقية العالية تقلل الاستثمار الخاص . فقرارات الاستثمار تتوقف على معدل العائد الداخلى للاستثمار (الكفاءة الحدية لرأس المال) وتكلفة رأس المال . وتتوقف تكلفة رأس المال جزئيا على عناصر التمويل المؤلفة من السندات وأسهم رأس المال والاقتراض من المصارف . ونظرا لأن الاقتراض المصرفى يمثل مصدرا رئيسيا للتمويل فان الزيادة فى تكلفته بالنسبة للكفاءة الحدية لرأس المال ستقلل الاستثمار . ومن المرجح أن يكون تأثير سعر الفائدة هذا ، أكثر قوة فى البلدان التى تتوافر بها أسواق مالية متطورة ، والتى تستخدم للتحكم فى المعروض النقدى عمليات السوق المفتوحة وليس سقوف الائتمان .

ومن ناحية المبدأ ، ليس من الواضح تأثير الخفض الحقيقى لقيمة العملة على الاستثمار فهو قد يقلله عن طريق زيادة تكلفة المدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية المستوردة ، وعن طريق تقليل كمية الائتمان بالقيم الحقيقية ، مع ارتفاع الأسعار فى أعقاب خفض قيمة العملة . لكنه قد يشجع الاستثمار أيضا عن طريق تحسين الربحية فى قطاع السلع الداخلة فى التجارة الدولية ، وأحيانا عن طريق زيادة عرض النقد الأجنبى ، والذى يمكن استخدامه فى دفع ثمن الواردات الاضافية من السلع الرأسمالية .

وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن الخفض الحقيقى فى قيمة العملة قد يؤدى فى التطبيق العملى إلى انقاص الاستثمار فى المدى القصير ، خاصة إذا ترتب عليه انقاص الناتج . (وفى هذه الحالة لابد أن ينخفض الاستثمار مالم يقع كل عبء عملية التكيف مع التغيرات فى الأسعار النسبية على الاستهلاك الخاص والعام) . أما فى المدى المتوسط ، وإذا كان من المتوقع أن يدوم الخفض الحقيقى لقيمة العملة ، فمن المرجح أن يزيد الاستثمار ، وذلك جزئيا كنتيجة للتحسن المستمر فى ربحية الصادرات . وقد هبط الاستثمار فى اندونيسيا وشيلى فى الأجل القصير استجابة لعمليات خفض حقيقى كبير فى العملة ، لكنه استرد عافيته فى الأجل المتوسط مع التوسع فى قطاع السلع الداخلة فى التجارة الدولية . واستغرق تحقيق الانتعاش خمس سنوات فى شيلى وثلاث سنوات فى أندونيسيا . وربما تستمر الآثار السلبية لخفض قيمة العملة لأجل أطول فى البلدان منخفضة الدخل ، لأن استجابة العرض تكون أكثر بطئا .

وتشير الدلائل إلى أن نسب الاستثمار أقل فى البلدان التى تتحمل عبئا باهظا من الديون . فمن المرجح أن يرتبط كبر حجم الديون بفرض مقننات للائتمان الخارجى أو علاوات لمواجهة المخاطر العالية ، مما يقلل الاستثمار الخاص . كما أن أعباء تراكم الديون من فترات سابقة ، تعمل كضريبة ضمنية ، وهى تحبط الاستثمار لأنها تعنى أن توليفة ما من زيادة الضرائب ، وخفض قيمة العملة ، وانقاص الطلب المحلى ستكون لازمة فى نهاية المطاف لاجراء التحويل الخارجى المطلوب .

الاستثمار العام والخاص . قامت بلدان كثيرة بعملية تصحيح مالى ، جزئيا عن طريق خفض الاستثمار العام أو تأجيل المصروفات الرأسمالية . وقد يؤدى اجراء استقطاعات فى برامج الرعاية الصحية والتعليم والبنية

الأساسية إلى تباطؤ الاستثمار الخاص والنمو فى الأجل المتوسط . لكن الاستثمار العام قد يقلل تكوين رأس المال الخاص إذا استخدم الموارد النادرة أو إذا تنافس انتاجه مباشرة مع سلع القطاع الخاص . وهذان التأثيران التكاملي والتنافسي - للاستثمار العام ليسا متعارضين . ففى المدى القصير ، قد يؤدى تمويل البنية الأساسية العامة إلى زيادة أسعار الفائدة أو تقليل الائتمان بالنسبة للقطاع الخاص ، ومن ثم يزاحم الاستثمار الخاص ، ولكنه يزيد الانتاجية والاستثمار الخاص فى الأجل المتوسط . والدلائل ليست حاسمة بشأن تأثيره الصافى ، وذلك أساسا لعدم توافر البيانات . ومع ذلك ، فان بعض البحوث الحديثة تشير إلى أن الاستثمار العام والخاص متكاملان . وتشير أعمال أخرى عبر البلدان إلى أن الاستثمارات فى البنية الاساسية (كمقابل للاستثمارات فى المشروعات المملوكة للدولة أو المعدات العسكرية مثلا) من المرجح جدا أن تدعم الاستثمار الخاص .

وذلك أمر معقول . وتبين دراسات عن بلدان فرادى أن تكاليف تشغيل المؤسسات ترتفع والاستثمار ينخفض عندما تكون البنية الأساسية ضعيفة . ويبدو أن الاستثمار الحكومى فى البنية الأساسية قد دعم الاستثمار الخاص فى مصر مثلا . ويبدو فى كوريا أن الاستثمار العام له تأثير ايجابى على الاستثمار الخاص فى كل من الأجلين القصير والطويل . ويستخلص من هذه النتائج أن المصروفات الرأسمالية على البنية الأساسية ينبغى أن تستمر خلال فترات التصحيح المالى ، والأرجح أنها تكمل الاستثمار الخاص وتزيده أكثر من الأنواع الأخرى من الاستثمار العام .

التركيب النوعى للاستثمار الخاص . يتألف الاستثمار الخاص من المعدات والهياكل على حد سواء . ولابد أن توجد درجة ما من التكامل بين العنصرين ، ولكنهما فى الوضع الحدى يرجح أن يقدما اسهامات مختلفة فى النمو . ويبدو أن أرتباط الاستثمار فى المعدات (الآلات أساسا) بنمو الانتاجية أشد من ارتباط العوامل الأخرى بها . ومن شأن ممارسة التمييز ضد السلع الرأسمالية (من خلال التعريفات الجمركية أو الضرائب المرتفعة) أن يزيد سعرها ويقلل نصيبها فى اجمالى الاستثمار فى المعدات . وهذا أمر هام لأن المعدات الجديدة من المرجح أن تتضمن تكنولوجيا جديدة وتحقق وفورات خارجية هامة .

محددات الادخار

ان الأفراد يدخرون ليجعلوا استهلاكهم سلسا على مر الزمن . ويتوقف معدل ادخارهم على الدخل الجارى ، والدخل المتوقع مدى الحياة ، والعائد المتوقع على المدخرات . وأنماط الادخار تتغير على مدى حياة الفرد ، وتبلغ الذروة خلال السنوات الأولى لكسب الشخص لعيشه . وكلما زاد الجزء من الدخل الذى يحصل عليه العمال فى ذروة مكاسبهم ، ارتفع معدل الادخار الشامل . كما تؤثر العوامل الديمجرافية على الادخار : فكلما انخفض معدل الاعالة (نسبة السكان دون الخامسة عشرة وفوق الخامسة والستين من عمرهم) ، ارتفع معدل الادخار . كما تميل معدلات الادخار لأن تكون أعلى فى الاقتصادات الأسرع نموا ، لأن الفجوة كبيرة بين الدخل مدى الحياة للعمال المنتجين ودخل العمال المتقاعدين ، ولأن معدل الادخار الاجمالى يزداد اقترابا من معدل ادخار العمال المنتجين . والنمو الأسرع هو افضل طريق لزيادة المدخرات . ويبدو أن هذه العوامل تفسر المعدل المرتفع للادخار فى اليابان (الإطار ٦ ـ ٣) .

وفى كثير من البلدان النامية ، تشكل الزراعة مصدر جانب هام من الدخل العائلى . والزراعة - والدخل المستمد منها - موضع عدم يقين كبير ، وقد يمتد هذا للأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالزراعة بصورة وثيقة . وفى الوقت نفسه ، فان العيوب الموجودة فى الأسواق المالية قد تحول بين الأسر وبين اقتراض مقابل دخل يتحقق مستقبلا . وكل هذا يجعل معدل الادخار أكثر تجاوبا مع التغييرات فى التوقعات بشأن الدخل مستقبلا ، وكلما زاد عدم اليقين بشأن المستقبل ، زاد الطلب على المدخرات باعتبارها « رصيدا احتياطيا » .

وتبين الدلائل وجود ارتباط قوى بين معدلات النمو ومعدلات الادخار . وتفسر التغييرات فى معدل النمو ، معظم التقلبات فى معدل الادخار فى جمهورية كوريا مثلا . فعندما أخذ الاقتصاد يتوسع سريعا ، زادت مدخرات كوريا القومية من أقل من ١٠ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى فى منتصف الستينات الى ٣٢,٨ فى المائة فى ١٩٨٦ . كما يرتبط التباين فى معدلات نمو الدخل بالتباين فى المدخرات . لقد شهدت أندونيسيا وميانمار معدلات نمو حقيقية متباينة وأحيانا سلبية خلال الستينات ، ومعدلات ادخار منخفضة ومتباينة أيضا . ولكن مع استقرار معدلات النمو الحقيقى فى السنوات الأخيرة ، شهدت البلدان زيادة سريعة فى معدلات الادخار .

دور القطاع المالى . نظرا لأن قلة من البلدان النامية

الإطار ٦ - ٣ محددات الادخار العائلى فى اليابان

الادخار العائلى فى اليابان أعلى منه فى معظم البلدان الأخرى ، فقد بلغ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٦ ، ٢٣ فى المائة من دخل الأسرة ؛ وكان فى الولايات المتحدة ١٤,٢ فى المائة ؛ وفى المملكة المتحدة ١٠,٤ فى المائة ؛ وفى السويد ٧,٨ فى المائة .

ويمكن تفسير بعض هذه الفروق بتباين المفاهيم . فالاجراءات المستخدمة فى حساب معدلات الادخار فى الولايات المتحدة واليابان تختلف من ثلاث نواح رئيسية . أولا ، أن الاهلاك يتم تقديره بالتكلفة التاريخية فى اليابان وبتكلفة الاحلال فى الولايات المتحدة . ثانيا ، تستبعد فى اليابان التحويلات الرأسمالية من كل من المدخرات والدخل المتاح للتصرف فيه ، بينما تدرج فيهما فى الولايات المتحدة . ثالثا ، تستبعد فى اليابان الفائدة التى تدفعها الأسر لدوائر الأعمال أو الأجانب من الدخل الشخصى ، بينما تدرج فيه فى الولايات المتحدة . فاذا صححت هذه العوامل ينقص الادخار العائلى فى اليابان بنسبة ٣ - ٤ نقطة مئوية . وهناك فروق أخرى تؤثر على المقارنة بين البلدان المختلفة تتمثل فى معاملة السلع المعمرة الاستهلاكية ، والمعاشات فى القطاع الخاص والتأمين على الحياة ، وصناديق التأمين الاجتماعى . وبعد كل هذه التعديلات ، يظل الادخار اليابانى مرتفعا .

وقد قدمت لذلك تفسيرات مختلفة : (أ) العوامل الثقافية ، مثل تراث كونفوشيوس ، والدرجة العالية لاجتناب المخاطر ، وضعف تأثير التباهى الاجتماعى ، وانتشار التحويلات فيما بين الأجيال ؛ (ب) عوامل ديمجرافية واجتماعية اقتصادية ، مثل التركيب العمرى للسكان ، وتوزيع الدخل وارتفاع مشاركة المسنين فى قوة العمل ؛ (جـ) عوامل مؤسسية ، مثل نظام المكافآت للعاملين ، وعدم توافر الائتمان الاستهلاكى ؛ (د) السياسات الحكومية بما فى ذلك الاعفاءات الضريبية مقابل الادخار (حتى وقت قريب) والمستوى المنخفض لمنافع التأمين الاجتماعى ؛ (هـ) عوامل اقتصادية مثل معدلات النمو السريع ، وأسعار الأرض والمساكن العالية والمتزايدة .

ويشير استعراض الكتابات التى تدور حول الادخار فى اليابان الى أن نسبة المسنين المنخفضة ، ومعدل النمو فى البلاد ، ونظام المكافآت قد يكون كل منها مسؤولا عن ٢ - ٣ نقطة مئوية من الفجوة بين معدل الادخار فى اليابان والبلدان الأخرى . وتقل الآن أهمية العوامل الأخرى التى ربما كانت قد أسهمت فى الماضى فى ارتفاع معدل الادخار (مثل التقاليد والاعفاءات الضريبية مقابل الادخار ، ونظام التأمين الاجتماعى غير المتطور ، والأسرة الممتدة ، وعدم توافر الائتمان الاستهلاكى) . واذ يغدو الهيكل الديمجرافى لليابان مماثلا له فى البلدان الأخرى ، فمن المرجح أن ينخفض معدل الادخار العائلى فيها .

لديها فرص الحصول بسهولة على المدخرات الخارجية ، فانه يتعين تمويل الجزء الأعظم من أى زيادة فى الاستثمار محليا . وفى مقدور القطاع المالى أن يلعب دورا هاما عن طريق زيادة كفاءة عملية تحويل المدخرات الى استثمار . وتشير الدلائل الى أن التشوهات فى هذا القطاع التى تفضى إلى أسعار فائدة حقيقية سلبية ترتبط بالنمو المنخفض . فأسعار الفائدة الحقيقية السلبية قد تخفض المدخرات الاجمالية ، وتقلل المدخرات المتاحة للاستثمار ، وتشوه تخصيصها بين البدائل الاستثمارية . وعادة ما يؤدى الاصلاح المالى عندما يدار بطريقة جيدة الى أسعار فائدة حقيقية ايجابية بصورة معتدلة . والتأثير الصافى لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية غامض من ناحية المبدأ . وتشير الأدلة التجريبية إلى أن الزيادة فى سعر الفائدة الحقيقى لها تأثير ايجابى على الادخار ، وان يكن تأثيرا قليلا . كما أن سعر الفائدة الحقيقى الايجابى قد يزيد حصة المدخرات التى يتم توجيهها من خلال النظام المالى . وبمجرد أن يعمل ذلك النظام بكفاءة معقولة ، يصبح هذا أمرا مستصوبا أيضا .

ولا تستطيع السياسات الحكومية أن تحدث فى الأجل القصير أثرا يذكر فى العوامل الديمجرافية والثقافية التى تؤثر على الادخار الخاص . ومن ثم ، ففى ظل غياب التدفقات الرأسمالية الآتية من الخارج ، ستتطلب زيادة المدخرات اللازمة لتمويل استثمار أكبر ، وجود ادخار عام أكبر - أى عجز عام أصغر .

الادخار العام . يتوقف تأثير زيادة الادخار العام على الادخار الخاص على الكيفية التى تتحقق بها هذه الزيادة - هل هى تخفيض المصروفات أم زيادة الضرائب . وقد توصلت دراسة للبنك الدولى لعينة من البلدان النامية الى أن أقل من نصف الزيادة فى الادخار العام التى تحققت عن طريق انقاص الاستهلاك الحكومى سيعادلها انخفاض الادخار الخاص ؛ وفى حالة زيادة الضرائب ، تتم معادلة قدر أكبر قليلا من الادخار العام . وللتغييرات الدائمة فى الضرائب والانفاق تأثيرا أقل على الادخار الخاص من تأثير التدابير المؤقتة ، لأن معظم الأسر من المرجح أن تعدل ادخارها وليس استهلاكها عندما تعتقد أن التدابير مؤقتة . ويبدو أن تقليل العجز الحكومى هو أفضل طريق لزيادة المدخرات القومية .

الظروف الاقتصادية العالمية

أظهر الكساد العالمى فى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ والزيادة فى أسعار الفائدة الدولية كم يمكن أن يكون كبيرا تأثير التطورات فى الاقتصاد الكلى للبلدان الصناعية على البلدان النامية . ويبدو أن مصدرى السلع المصنوعة فى العالم النامى هم الأشد حساسية للتقلبات فى النمو فى البلدان الصناعية ـ أكثر من البلدان التى تصدر فى الأساس سلعا أولية . كما استفادت بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية التى تربطها بالولايات المتحدة علاقات وثيقة ، من توسعها فى الطلب على الواردات فى ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ بأكبر مما استفادت دول أفريقية كثيرة ، كانت لها علاقات أقوى بالأسواق الأوروبية .

وقد زادت أهمية الأسواق المالية فى نقل آثار سياسات البلدان الصناعية نتيجة لتكامل الأسواق العالمية وتكدس الديون الخارجية على البلدان النامية . وبعد ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ ، عانى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية التى لديها نسبة عالية من الديون المبرمة بسعر فائدة معوم ، من زيادة حادة فى مدفوعات خدمة الدين ، عندما أصبحت أسعار الفائدة أكثر تقلبا . وازدادت مشكلات ميزان المدفوعات الناجمة عن ذلك تفاقما بتأثير الكساد العالمى ونقص المتاح من التمويل الخارجى .

فما مدى أهمية العوامل الخارجية للبلدان النامية ؟ تشير نماذج المحاكاة التى وضعها البنك الدولى الى أنه مع تساوى كل الأمور الأخرى ، فان زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة فى نمو منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى يمكن أن تزيد نمو البلدان النامية فى المدى الطويل بنسبة ٠,٧ فى المائة . وبالعكس ، فان زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة فى سعر الفائدة السائد فيما بين المصارف فى لندن (الليبور) قد تقلل النمو بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية . كما يقدر أن زيادة قدرها واحد فى المائة فى نمو منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى تؤدى لزيادة قدرها ٠,٢ فى المائة فى صادرات البلدان النامية . غير أن هذه التأثيرات تتباين عبر البلدان ، حسب أنماطها التجارية وهيكل ديونها الخارجية .

وينبغى ابراز دور العناصر الخارجية . وفى المدى القصير ، فان الصدمات الخارجية غير المواتية ، أو أسعار الفائدة الأعلى ، أو انخفاض معدلات التبادل التجارى ، أو عدم كفاية التدفقات الخارجية قد تعرقل تنفيذ أى برنامج للتصحيح جيد التصميم . وعلى المدى الطويل ، فان اقتصادا عالميا قويا يمكن أن يشجع على الأخذ بالاصلاحات الاقتصادية ، ومن شأن ذلك أن يحسن الكفاءة المحلية ويكفل استفادة البلاد بصورة كاملة من التوسع المستمر فى الأسواق العالمية . ورغم أن نوعية الادارة الاقتصادية هى الأمر الأكثر أهمية ، فان الظروف الاقتصادية العالمية هامة فى تشكيل التوقعات بالنسبة للبلدان النامية .

الموارد الخارجية والنمو

تمكن الموارد الخارجية البلدان النامية من زيادة معدل نموها بتمويل استثمارات اضافية أو بتيسير عملية التصحيح لمواجهة الصدمات الخارجية . ومن ناحية المبدأ ، يمكن للتمويل الأجنبى أن يساعد اقتصادا ما على الخروج من شرك النمو البطىء ، ويمكنه من « الانطلاق » رغم القيود الهيكلية أو السياسية على زيادة المدخرات المحلية . وتمكن المعونة الميسرة البلدان من التخفيف من عبء الفقر وزيادة النمو طويل الأجل . وتشارك البلدان الصناعية فى المسئولية عن ضمان استخدام تدفقات رأس المال لمساعدة التنمية وليس عرقلتها . ولكى تكون التدفقات الميسرة فعالة ، ينبغى لوكالات المعونة والتمويل الأجنبية أن تنسق برامجها وأن تصمم مشروعاتها فى ضوء التقدير الدقيق للاحتياجات والقدرات الادارية للبلدان التى تساعدها . وينبغى لهذه الوكالات أيضا انهاء السياسات التى من قبيل ربط المعونة بشروط خاصة .

وتوضح أزمة الديون تكاليف اساءة استخدام تدفقات رأس المال . وتتوقف العوائد الناتجة عن التدفقات الأجنبية للداخل والقدرة على سداد القروض الأجنبية على كفاءة تلك الاستثمارات ، والتى تتباين بدورها حسب سياسات البلدان . فقد تم توجيه الاستثمار لمشروعات القطاع العام ذات المعدلات المنخفضة للعائد فى كثير من البلدان خلال السبعينات . وقد استخدم بعض البلدان النامية التمويل الخارجى للابقاء على مستويات من الاستهلاك لا يمكن استدامتها فى مواجهة النقص فى ايرادات التصدير أو التحول فى معدلات التبادل التجارى ، خاصة فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات : وفى حالات أخرى ، كان الاقتراض الخارجى ، الى جانب سوء ادارة الاقتصاد الكلى ، من العوامل التى ساعدت على هروب رأس المال (الإطار ٦ ـ ٤) .

وقد تستخدم حصة كبيرة من رأس المال الأجنبى فى تمويل الاستهلاك بدلا من الاستثمار ، مما يقلل من تأثير

الإطار ٦ ـ ٤ هروب رأس المال

هروب رأس المال مفهوم مراوغ . فمن الناحية الاحصائية ، يصعب تمييزه عن تدفقات رأس المال الطبيعية الناتجة عن العلاقات التجارية والتكامل المالى العالمى المتزايد . ويعرفه بعض المؤلفين بأنه رأس المال الذى يترك بلدا كرد فعل لتصورات عن وجود خطر غير طبيعى فى الداخل . كما تم تعريف هروب رأس المال بأنه ذلك الجزء من النقد الأجنبى ، الذى لا يغل دخلا استثماريا مسجلا فى احصاءات ميزان المدفوعات . وعلى نحو بديل ، يمكن تعريفه بأنه كافة تدفقات رأس المال للخارج ، اذ أن كل تدفق للخارج يتسبب فى خسارة للاقتصاد المحلى . واذا ما عرفنا هروب رأس المال على هذا النحو ، أمكن قياسه باعتباره رصيد الأصول الخارجية التى يملكها المقيمون فى البلد أو باعتباره صافى تدفقات رأس المال قصيرة الأجل للخارج من القطاع الخاص غير المصرفى (الأموال النشيطة) . ويدخل هذا العنصر عادة فى ميزان المدفوعات تحت بند السهو والخطأ ، بافتراض أن جزءا كبيرا من هروب رأس المال يتمثل فى معاملات غير قانونية لا تظهر الا فى هذا البند . وعندما يتخذ هروب رأس المال شكل بخس قيمة فواتير الصادرات والمغالاة فى قيمة فواتير الواردات ، لن تسجله بنود ميزان المدفوعات . ولا يعد أى من هذه التعاريف مرضيا بصورة كاملة ، وتطرح جميعها مشكلات فى القياس . وهى توفر فى أحسن الأحوال مدى للتقديرات فحسب .

ولقد تباين حجم هروب رأس المال بصورة واسعة ، فقدر بنحو ١٦ ـ ١٧ مليار دولار للأرجنتين ، و ٤٠ مليار دولار للمكسيك ، و٢٧ مليار دولار لفنزويلا ، بالنسبة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ . وفى بعض السنوات ، كان هروب رأس المال فى الأرجنتين وفنزويلا يعادل نصف المدخرات فى هذين البلدين . وكان هروب رأس المال فى البرازيل صغيرا نسبيا ، لكن يبدو أنه زاد فى أواخر الثمانينات .

ومع ذلك ، فان هروب رأس المال ـ محددا أو مقدرا ـ هو فى المحل الأول عرض من أعراض سوء ادارة الاقتصاد الكلى ـ ويفاقمه عدم الاستقرار السياسى فى حالات كثيرة . واذ يختار المستثمرون بين الأصول المالية المحلية ، ووسائل التحوط من التضخم (السلع الاستهلاكية المعمرة أو الأرض) والأصول الأجنبية ، فأنهم يتخذون قراراتهم على أساس حجم التضخم المحلى وأسعار الفائدة المحلية ، وأسعار الفائدة الأجنبية ، ومعدل انخفاض قيمة العملة المتوقع . فاذا كان المستثمرون يتوقعون تخفيض قيمة العملة ، فانهم ينقلون أرصدتهم للخارج لتجنب خسارة رأس المال . وبالمثل فان معدلات التضخم المرتفعة والسياسات المالية التقييدية التى تبقى على أسعار الفائدة بالغة الانخفاض بأكثر مما يجب ، تشجع المقيمين على الاستثمار فى الخارج أو التخزين .

ونظرا لأن هروب رأس المال يتم بصفة عامة خلال الفترات التى تندر فيها التدفقات الرأسمالية الاجنبية للداخل ، فانه يفرض تكاليف باهظة على الاقتصاد . وهو باعتباره عرضا لسوء ادارة الاقتصاد الكلى ، فانه يزيد أيضا عدم الاستقرار الداخلى ـ سواء من الناحية المالية (لأن تدفقات رأس المال النشيط قد تعرقل تحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية) أو من الناحية السياسية (لأنه يقلل المشروعية السياسية للجهود المبذولة لخدمة الدين الخارجى) كذلك يضر هروب رأس المال بالنمو المحلى بتحويل المدخرات الى خارج البلاد . وهو يقلص الوعاء الضريبى ، مما يقلل دخل الحكومة ويحول مزيدا من العبء الى كاهل المواطنين منخفضى الدخل . وهو يسهم فى مشكلة الديون بزيادة تكلفة الاقتراض (التى ترتفع بزيادة المبلغ المقترض) ، مما يقلل الموارد المتاحة لسداد الديون .

ويقتضى ارجاع رأس المال الهارب اعادة الثقة فى الاقتصاد والحكومة من خلال استئناف النمو وتبنى سياسات قادرة على الاستمرار . ولسوء الحظ ، فان فقد الحكومة لمصداقيتها أسهل من استعادتها .

التدفقات الى الداخل على الاستثمار فى الأجل الطويل . وعلى الرغم من أن نسبة من التدفقات الى الداخل ستترجم دائما الى زيادات فى الاستهلاك ، حتى بدون وجود تشوهات محلية ، فان دراسة أخيرة توصلت الى أن الحصة من التحويلات الخارجية التى استخدمت فى الاستهلاك كانت مرتفعة بصورة مفرطة فى بعض البلدان ، اذا كان الانفاق الاضافى على الاستهلاك من كل دولار اضافى من القروض الاجنبية فى الستينات والسبعينات ٨٨ سنتا فى بوليفيا و٩٩ سنتا فى كولومبيا . أما فى جمهورية كوريا ، التى زادت المدخرات المحلية من ٦ فى المائة فى مطلع الستينات الى ٣٠ فى المائة بحلول منتصف الثمانينات ، فقد وجهت المدخرات الأجنبية الى الاستثمار أساسا . ومع ذلك ، فقد توصلت دراسات كثيرة الى أن تدفقات رأس المال الأجنبى للداخل ـ خاصة قبل أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ـ ارتبطت ايجابيا بزيادة نصيب الاستثمار الداخلى فى الناتج المحلى الاجمالى .

وعلى الرغم من تكلفة استخدام التدفقات الأجنبية لتأجيل عملية التصحيح اللازمة لمواجهة الصدمات الدائمة . فان الحصول على رأس المال كان على الرغم من ذلك أمر لا غنى عنه فى بعض البلدان للنجاح فى مواجهة الصدمات قصيرة الأجل . فقد حصلت كل من كوريا (فى أعقاب أزمتها الاقتصادية فى ١٩٨٠) ، وتركيا (خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢) ، وأندونيسيا (فى منتصف الستينات) على

تدفقات رأسمالية أثناء قيامها بعملية التصحيح . ونظرا لأنها واجهت جميعها مشكلاتها الاقتصادية قبل أزمة الديون فى ١٩٨٢ ، فقد توافرت لها ميزة ضخمة هى استمرار الحصول على تدفقات رأس المال وشروط مواتية للاقتراض خلال فترة التصحيح .

ولتيسير التصحيح استجابة للصدمات ، أنشأ البنك الدولى قروض التصحيح فى ١٩٨٠ ، وكان القصد من هذه القروض التى شكلت نحو ٢٥ فى المائة من اجمالى الاقراض الذى قام به البنك بحلول نهاية الثمانينات ، هو تقديم دعم لميزان المدفوعات من أجل تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلى والاصلاحات الهيكلية طويلة الأجل فى التجارة والأسواق المحلية وأسواق العمل والأسواق المالية وادارة القطاع العام . واذ أتاحت القروض الفرصة للمصروفات أن تكون أعلى مما كانت ستصبح عليه بدونها ، فقد كان القصد منها هو تخفيف وقع تكاليف التصحيح قصيرة الأجل على الناتج والعمالة والاستهلاك . وتبين الأدلة أن هذا الاقراض كان ناجحا على نحو معقول فى اتاحة الفرصة للبلدان لتحسين مركز موازين مدفوعاتها ، وأن غالبية المشتركين فيه التزموا بالاصلاحات الأساسية المتفق عليها . ورغم أن الأدلة غير حاسمة ، فقد كان من الأرجح أن يتراءى تأثير ايجابى على النمو لدى أوائل من تلقوا هذه القروض (أنظر الإطار ٦ ـ ١) . لكن حصة الاستثمار فى الناتج المحلى الاجمالى لم تنتعش بالنسبة لبلدان كثيرة .

ميراث الديون

انتهت فترة التدفقات الوفيرة من الموارد المالية للبلدان النامية نهاية مفاجئة فى ١٩٨٢ ، مما أطلق العنان لأزمة الديون . ومع نشوب الأزمة ، ذهبت التدفقات الخاصة المتزايدة فى المحل الأول للوفاء باحتياجات خدمة الدين فى البلدان المدينة ، ولم يكن يتاح من رأس المال الاضافى للاستثمار والنمو المستديم غير قدر قليل . ومع استمرار الأزمة طوال الثمانينات ، بدأ عدد كبير من البلدان المدينة يعانى انعكاسا فى اتجاه التدفقات المالية (الجدول ٦ ـ ٢) ، واستثمارا ونموا أبطأ ، وتضخما أعلى . ومما أسهم فى هذه الأزمة ، تجمع معقد من أخطاء السياسة (عجز مالى كبير ، ومغالاة فى تقييم العملة ، وتحيز ضد الصادرات) ، والصدمات الخارجية (الزيادة السريعة فى أسعار الفائدة العالمية ، وانخفاض أسعار السلع ، والركود العالمى) وسياسات الاقراض التوسعية بصورة مغالى فيها فى ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ .

أصبحت التحويلات الصافية للبلدان النامية سلبية فى النصف الثانى من الثمانينات (الشكل ٦ ـ ٥) . ووصلت المتأخرات من أصل الدين والفوائد (وهى شكل للتمويل الضمنى) لنحو ٦,٩ فى المائة من ديون البلدان النامية فى ١٩٨٩ . وانخفض عجز الحساب الجارى من ٣ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى فى ١٩٨٠ الى ما يقل عن واحد فى المائة فى ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ عندما بدأت البلدان النامية

الجدول ٦ ـ ٢ مؤشرات الديون الخارجية للاقتصادات النامية ، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٩

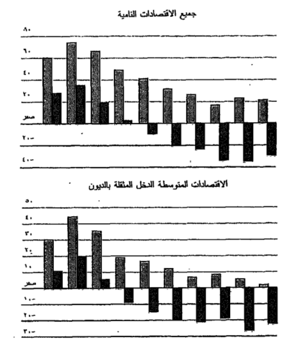
(متوسط النسبة المئوية خلال الفترة)

المجموعة الاقتصادية	اجمالى الديون الخارجية (أ)			مدفوعات الفائدة (ب)			صافى التحويلات (أ)		
	١٩٧٥ـ٧٠	١٩٨٢ـ٧٦	١٩٨٩ـ٨٣	١٩٧٥ـ٧٠	١٩٨٢ـ٧٦	١٩٨٩ـ٨٣	١٩٧٥ـ٧٠	١٩٨٢ـ٧٦	١٩٨٩ـ٨٣
اقتصادات الدخل المنخفض	١٠,٢	١٤,٨	٢٨,٥	٢,٩	٤,٣	٩,٨	١,١	١,٢	٠,٧
اقتصادات الدخل المنخفض ، مع استبعاد الصين والهند	٢٠,٥	٢٨,٥	٦٠,٧	٢,٩	٥,٣	١١,٨	٢,٧	٢,٤	١,٠
اقتصادات الدخل المتوسط	١٨,٦	٣٤,٦	٥٤,٩	٥,١	١١,٠	١٥,٤	١,٩	١,٩	٢,٧-
الأرجنتين	٢٠,١	٤٦,١	٨٠,٣	١٤,١	١٧,٩	٤١,٦	٠,٣-	٢,٧	٥,٤-
البرازيل	١٦,٣	٢٨,٢	٤٢,٠	١٢,١	٢٨,٥	٣٠,٣	٣,٣	٠,٨	٢,٥-
المغرب	١٨,٦	٥٥,١	١٠٩,٥	٢,٨	١٣,٠	١٧,١	١,٨	٦,٨	١,٧-
الفلبين	٢٠,٧	٤٥,٨	٧٩,٢	٤,٢	١٤,١	٢٠,٥	١,٢	١,٨	٣,٤-

ملحوظة : المتغيرات هى المتوسطات السنوية محسوبة عن الفترة ، ومتوسطات الاقتصاد مرجحة باستخدام الحصة فى الناتج القومى الاجمالى فى ١٩٨١ .
(أ) كحصة فى الناتج القومى الاجمالى .
(ب) كحصة فى مجموع حصيلة الصادرات .
المصدر : بيانات البنك الدولى .

شكل ٦ ـ ٥ صافى تدفقات الموارد وصافى التحويلات إلى الاقتصادات النامية ، ٨٠ـ١٩٨٩

(بلايين الدولارات)





ملاحظة : البيانات بالنسبة لجميع الاقتصادات التى تبلغ البنك الدولى عن المعاملات وتشير إلى الدين طويل الأجل ، باستبعاد ديون صندوق النقد الدولى .

المصدر : البنك الدولى ١٩٩٠ د .

تصدر قدرا من السلع والخدمات من غير عوامل الانتاج أكبر مما كانت تتلقاه . وزاد الاستثمار الأجنبى المباشر بصورة كبيرة عن المستوى الذى كان عليه فى مطلع الثمانينات ، وتحقق ذلك جزئيا نتيجة لعمليات مقايضة الديون . وتركز معظم التوسع فى الاستثمار الاجنبى المباشر فى شرق آسيا ، وكانت أندونيسيا وتايلند والصين وكوريا وماليزيا تمثل نحو ربع الاستثمار الأجنبى فى البلدان النامية . ومن المرجح أن يعتمد أى توسع فى الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان الأخرى على استقرارها السياسى واستقرار اقتصادها الكلى ، وعلى القواعد التى تتبعها بشأن الضرائب وتحويل الأرباح .

ومعظم ديون البلدان منخفضة الدخل مستحق لدائنين رسميين ، ثنائيين ومتعددى الأطراف ؛ كما أن جزءا كبيراً من مجموع ائتمانات التصدير الخاصة مضمونة من جهات رسمية . وفى نهاية ١٩٨٩ كان دين البلدان منخفضة الدخل المثقلة بديون باهظة مساويا لمجموع ناتجها القومى الاجمالى . وقد بدأ الدائنون الرسميون عمليات الاعفاء من الديون واعادة جدولتها ، وقدموا تدفقات جديدة بشروط ميسرة للغاية . وبغير هذا كان يتعين على هذه البلدان أن تكرس ما يزيد على نصف حصيلة صادراتها لخدمة الديون ، والواقع أن المبلغ الذى تم سداده يقل عن نصف المبلغ المعاد جدولته . وقد تركزت عمليات تخفيف أعباء الديون على الديون الرسمية . وأعاد الدائنون الرسميون جدولة ديونهم بموجب ترتيبات نادى باريس ، وقدموا شروطا ميسرة بدرجة عالية ـ ما سمى بشروط تورنتو ـ وبمقتضى هذه الشروط ، فان الدائنين الثنائيين الرسميين الذين كانوا قد قدموا قروضا غير ميسرة يستطيعون الاختيار بين الغاء ثلث المبلغ المجمع ، أو اعتماد السداد على أجل أطول كالمتبع فى الديون الميسرة (فترة استحقاق مدتها خمسة وعشرون عاما وفترة سماح مدتها أربعة عشر عاما) ، أو خفض سعر الفائدة . والأرجح أن يطالب المدينون المعنيون بمزيد من خفض الديون وخدمة الديون اذا كانوا يريدون تحقيق استثمار ونمو أعلى .

وبالنسبة للديون التجارية ، عرض الدائنون الرسميون بمقتضى مبادرة بريدى ، الموافقة على خفض الدين وخدمة الدين بالنسبة للبلدان التى تتبنى برامج للتصحيح وتتخذ تدابير لتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر والسماح باعادة رأس المال لوطنه . وتتم التخفيضات من خلال اعادة شراء الديون ـ أى مبادلة الدين القديم مقابل سندات بالقيمة الاسمية بسعر فائدة مخفض أو مقابل سندات بها نسبة خصم ومضمونة جزئيا .

واستخدمت عدة بلدان ، بدءا بشيلى فى ١٩٨٥ ، عمليات مقايضة الديون بأسهم رأس المال لتخفيض ديونها الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر . وعندما يتم تمويل

عملية اعادة الشراء ببيع أسهم فى المشروعات المملوكة ملكية عامة ، لا يترتب على ذلك أى تأثير مالى ، اذ أن الحكومة تملك الأصول بالفعل . ولكن عندما تتضمن العملية مقايضة دين عام مقابل أصول خاصة ، فان الحكومة تحتاج الى جمع الأموال اللازمة لشراء الأصول الخاصة .وهناك أهمية للكيفية التى يتم بها ذلك . فقد أوقفت الأرجنتين والبرازيل والمكسيك برامجها الرسمية للمقايضة فى ١٩٨٩ ، وذلك جزئيا بسبب مخاوفها من تأثيرها التضخمى ؛ ويكون هذا التضخم قويا بصفة خاصة اذا كان البنك المركزى يطبع النقود لسحب الديون . ويرتبط بعض برامج المقايضة الجديدة بجهود نقل الملكية العامة للقطاع الخاص ؛ على سبيل المثال ما تم بالنسبة لشركة التليفونات وشركة الخطوط الجوية العامة فى الأرجنتين . ويقتصر برنامج المقايضة الجديد فى المكسيك على المشروعات المملوكة للدولة ، والبنية الأساسية ، ومشروعات التنمية الأخرى . كما ادخلت أنواع أخرى من مقايضة الديون : مقايضة الديون بالتجارة فى بيرو ويوغسلافيا ، وتخفيف الديون مقابل المحافظة على البيئة أو مقابل اتخاذ تدابير صحيحة معينة فى بلدان أخرى .

وبحلول عام ١٩٩٠ ، كانت قد طبقت اتفاقات جديدة بشأن الديون استنادا لمبادرة بريدى فى الفلبين وكوستاريكا والمكسيك ، وكانت المفاوضات تدور بشأنها فى أوروغواى وفنزويلا والمغرب . وبالاضافة الى التأثير الاقتصادى المباشر لهذه الاتفاقات . فقد أثرت بصورة مواتية على التوقعات . فعقب اعلان المكسيك عن ابرام اتفاق فى يوليه ١٩٨٩ ، انخفضت أسعار الفائدة الحقيقية بصورة كبيرة وزادت تدفقات رأس المال للداخل (الاطار ٦ ـ ٥) . كما أفضت مبادرة بريدى لارتفاع كبير فى أسعار الديون فى السوق الثانوية . فقد استقرت بعد اعلان المبادرة فى آذار / مارس ١٩٨٩ ثم بدأت فى الارتفاع فى البلدان الأربعة التى لديها خطط لتطبيق مبادرة بريدى . واستمر السعر فى الانخفاض بالنسبة للبلدان الأخرى التى استمر فيها تراكم المتأخرات مثل الأرجنتين والبرازيل . وعندما تكون السياسات الأخرى مناسبة ، فقد يوفر تخفيف عبء الديون الشرارة اللازمة للانتعاش الاقتصادى ويحسن الحوافز التى تحث على الاصلاح . وتبين تجربة بيرو فى الآونة الأخيرة بوضوح أن التوقف عن خدمة الدين لا يحل مشكلة تحقيق الاستقرار ، وتوضح تجربة الأرجنتين والبرازيل أن خفض

الإطار ٦ ـ ٥ اتفاق ١٩٩٠ بشأن ديون المكسيك

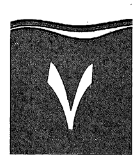
منذ أزمة الديون فى ١٩٨٢ ، تفاوضت المكسيك حول صفقات لاعادة الجدولة والحصول على أموال جديدة فى ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ وفى ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ . وبالرغم من المفاوضات المعقدة لم تنجح الاتفاقات فى تخفيف العبء الخارجى فى الأجل المتوسط . وفى ١٩٨٥ طبقت المكسيك اصلاحات هامة فى التجارة الخارجية والقطاع المالى ، ونقلت للقطاع الخاص ملكية مشروعات كثيرة كانت مملوكة للدولة ، وأعادت النظر فى التنظيمات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى المباشر . وعلى الرغم من هذه الجهود استمرت الديون الخارجية تحيط الأفق بالضباب ، اذ كانت المبالغ الكبيرة المحولة للخارج تثير الشك بشأن مستقبل سياسات سعر الصرف والضرائب . وللحيلولة دون هروب رأس المال ، كان على المكسيك أن تدفع أسعار فائدة حقيقية مرتفعة جدا على ديونها المحلية . مما زاد عجزها المالى وعرض للخطر الاصلاحات المالية الكبيرة التى كانت قد اضطلعت بها فى السنوات الأخيرة . وبدا أن تخفيف عبء الديون فى الأجل المتوسط هو العنصر المفتقد اللازم لنجاح جهود الاصلاح .

وفى آذار / مارس ١٩٩٠ ، توصلت المكسيك الى اتفاق مع الدائنين التجاريين لاعادة هيكلة الديون ، أصبح بمقتضاه للبنوك أن تختار أحد الحلول من قائمة من الخيارات شملت إقراض أموال جديدة وتسهيلين لخفض الديون وخدمة الدين : أحدهما مبادلة الدين المستحق بسندات بها نسبة خصم والثانى مبادلة الدين المستحق بسندات بدون خصم (بسعر التكافؤ) ، ولكنها تدر سعر فائدة ثابت . واختار نحو ١٣ فى المائة من الدائنين خيار اقراض أموال جديدة ، واختار ٤٠ فى المائة سندات الخصم (بنسبة ٦٥ فى المائة من القيمة الاسمية) ، واختار ٤٧ فى المائة سندات التكافؤ بسعر فائدة ٦,٢٥ فى المائة . وتدفع قيمة السندات بقسط واحد فى نهاية عام ٢٠١٩ ، وأصلها مضمون بسندات الخزانة الأمريكية ذات القسائم (الكوبونات) الصفرية (التى لا تدر فائدة) ، ومدفوعات الفوائد مضمونة لمدة ثمانية عشر شهرا . وتم سحب أموال الضمان من احتياطيات البلاد والقروض من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واليابان . وأصبحت البنوك المشاركة مؤهلة للاشتراك فى برنامج لمقايضة أسهم رأس المال بالديون ، وهو برنامج ارتبط بنقل ملكية المشروعات العامة للقطاع الخاص .

ومن المتوقع أن يخفض اتفاق اعادة هيكلة الديون ، صافى تحويلات المكسيك للخارج بنحو ٤ مليارات دولار سنويا خلال الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤ ـ ويأتى نحو نصف الخفض من اعادة جدولة استهلاك الديون . وستحسن هذه التخفيضات المركز المالى للمكسيك وسيكون لها تأثير ايجابى على النمو . كما أن الاتفاق غير التوقعات اذ أنقص الشكوك بشأن سياسات سعر الصرف والضرائب التى تطبق مستقبلا . وعقب اعلان الاتفاق فى تموز / يوليه ١٩٨٩ ، انخفضت أسعار الفائدة الحقيقية بصورة كبيرة ونشطت تدفقات رأس المال الى الداخل .

العجز المالى سيظل هو المسألة الحاسمة . وقد أدى فشل الأرجنتين والبرازيل فى الوصول الى تسويات بشأن الديون ، الى تعميق الشك فى احتمال نجاح جهودهما لتحقيق الاستقرار . وتبين تجربة شيلى وفنزويلا والمكسيك كيف يمكن أن تدعم اعادة التفاوض بشأن الديون السياسات المحلية عن طريق زيادة الثقة الشاملة وتشجيع عودة رأس المال المغترب لأوطانه .

وعلى الرغم من التقدم الذى تحقق ، مازالت أزمة الديون تهدد التنمية . ومن العوامل التى يمكن أن تساعد على استمرار التقدم وزيادته : تنفيذ برامج تصحيح قوية لها مصداقيتها فى البلدان المثقلة بديون باهظة ؛ وتوسيع نطاق البلدان التى يشملها خفض الديون التجارية وأعباء خدمة الديون ؛ واتاحة شروط أكثر تيسيرا عند اعادة الجدولة بالنسبة لأكثر البلدان المدينة فقرا ؛ وخفض رصيد الديون المستحقة للوكالات الثنائية . ومن المرجح ألا ينمو الاقراض الخاص ، الا بصورة متواضعة مع اعادة بناء البنوك التجارية لرأس مالها . ومع ذلك ، فان تمويلا خاصا اضافيا يمكن أن يأخذ شكل اعادة الأصول لأوطانها من خلال أدوات مثل التمويل المرتبط بمشروعات أو بالتجارة ، وشكل الاستثمار الأجنبى المباشر ، والمشروعات المشتركة واصدار صكوك الديون وأسهم رأس المال فى الخارج . ومن المرجح أن تكون زيادة التدفقات الرسمية أسرع نوعا ما من نمو دخل البلدان الصناعية ، مع بقاء المؤسسات متعددة الأطراف كحلقة ربط بين أسواق رأس المال الدولية وكثير من البلدان النامية . ومن المرجح أن يتوقف ما اذا كانت التحويلات الصافية ستنمو فى شكل إقراض جديد أو خفض للديون ، على ما اذا كانت البلدان ستتبنى سياسات للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى وتحسين جدارتها الائتمانية .



اعادة التفكير فى دور الدولة

« ان الأمر المهم للحكومة هو ألا تفعل الأشياء التى يقوم بها الأفراد فعلا ، بأن تفعلها بطريقة أفضل قليلا أو أسوأ قليلا ، بل أن تفعل تلك الاشياء التى لا تنجز اطلاقا فى الوقت الحاضر » .

ـ جون مانيارد كينز
« نهاية مبدأ دعه يعمل »

يدعو جدول الأعمال المتعلق بالاصلاح الذى تبدى فى سياق هذا التقرير ، الحكومات الى التدخل بدرجة أقل فى بعض المجالات المعينة ، وبدرجة أكبر فى غيرها ـ أى أن تدع الدولة الأسواق تعمل حيثما تستطيع ، وأن تتدخل فورا وبفاعلية حيثما لا تستطيع الأسواق ذلك . وفى بلدان كثيرة ، يقتضى هذا توجها أقوى ناحية السوق ، ودورا للقطاع العام أكثر تركيزا وفعالية . ويبين التاريخ أن هذا هو أضمن طريق نحو نمو أسرع فى الانتاجية وارتفاع فى الدخول ، ونحو التنمية الاقتصادية المستديمة .

وقد أخذ الكثير من الحكومات فى البلدان الصناعية والنامية ، احتكاما لما قامت به من أنشطة فى العهد القريب ، بهذا الرأى . الا أنه لا يمكن تنفيذ السياسة الاقتصادية فى المختبرات ، اذ يتعين أن توضع موضع التطبيق فى عالم الواقع . ويواجه القائمون بالاصلاح تشكيلة متنوعة من القيود السياسية المفروضة على أعمالهم . وفى بلدان نامية كثيرة ، كانت التكلفة السياسية الفعلية أو المحتملة ، هى احدى العقبات الماثلة فى وجه الاصلاح . ويفسر عدم الاستقرار السياسى وغيره من الاعتبارات السياسية الى حد كبير ، لماذا عمد الكثير من البلدان النامية فى المقام الأول الى انتهاج السياسات التى وضعها رغم أن ذلك لم يكن فى صالحه اقتصاديا . كما أن هذه الاعتبارات السياسية تبرز الصعوبات التى تواجهها بلدان كثيرة عند تغيير هذا المسار على نحو سريع . ولذلك ، فانه من المهم أن نتساءل عما اذا كان من الممكن أم لا تعبئة دعم عريض بشكل كاف لأنواع الاصلاحات التى أوصى بها . وغالبا ما يزعم ، على سبيل المثال ، أن الديمقراطية والتكييف الهيكلى لا يمتزجان بشكل جيد ، فهل هذا صحيح ؟

وللحكومات أهداف أخرى إضافة الى النمو الاقتصادى الأسرع . اذ أن خلق الوظائف يعتبر هدفا ذا صلة . ويعتقد معظم الناس أنه من الصواب تغيير توزيع الدخل لمساعدة الفقراء أو تحسين المساواة . فكيف يمكن تحقيق هذا على أفضل وجه ؟ وهل تفيد سياسات من هذا القبيل هدف النمو الاقتصادى الأسرع ، أم أنها تعمل كقيد اضافى ؟ وفى المجال الاقتصادى الأضيق ، كيف يمكن تحسين أداء القطاع العام ؟ ان هذه الأسئلة أيضا تشكل جميعها جانبا من عملية اعادة النظر من جديد فى دور الحكومة فى التنمية .

الاقتصاد السياسى للتنمية

يعتبر عدم الاستقرار السياسى حقيقة من حقائق الحياة فى بلدان كثيرة . ولقد شهدت السنوات الأربعين الماضية العشرات من الحروب العنصرية ، والقبلية ، والطائفية ، وحروب رجال العصابات . ووقعت انقلابات فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية (فيما عدا كوستاريكا والمكسيك وبضع دول فى جزر الكاريبى) ؛ وفى كثير من بلدان شمال افريقيا وبلدان الشرق الأوسط (جمهورية ايران الاسلامية ، تركيا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية

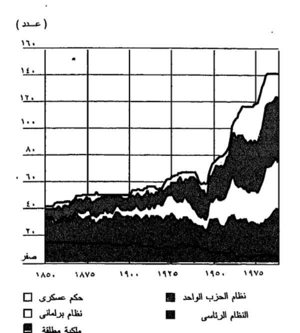
العربية السورية ، العراق ، لبنان ، مصر) ؛ وفى كثير من أجزاء آسيا وافريقيا جنوب الصحراء . ومنذ عام ١٩٤٨ ، تقع محاولة انقلابية واحدة على الأقل فى بلد نام كل خمس سنوات (الجدول ٧ - ١) .

وهناك فيما يتعلق بالاستقرار السياسى ماهو أكثر من مجرد تجنب الانقلابات . فقد يحل بلاء الحركات الانفصالية ، والتنافسات الاقليمية ، والاحتكاكات الاثنية ، وغيرها من الصراعات الاجتماعية العنيفة فى بعض الأوقات ، بالسلطات التنفيذية الأكثر أمانا . وتستطيع الحكومات القمعية أن تشيع جوا شبيها بالاستقرار حتى ولو كانت تفتقر الى المساندة الشعبية تماما ، وذلك مثلما أظهرت أوروبا الشرقية الى عهد قريب . وفى عام ١٩٨٧ ، كان نصف حكومات العالم تقريبا حكومات غير ديمقراطية (الشكل ٧ - ١) ، فى حين يقع حوالى ثلاثة أخماس البلدان غير الصناعية فى تلك الفئة .

وبساعد توافق الآراء الاجتماعى الحكومات فى اقامة سلطة شرعية تمارس بها الحكم . وبدون هذه السلطة ، قد تصبح أغلبية الوظائف الأساسية من قبيل فرض الضرائب وتخصيص الانفاق العام ، مثيرة للمشكلات . وعندما بدأت اليابان عملية التحديث فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان متوسط دخل الفرد هو الأقل فيما بين البلدان التى تصنف فى الوقت الحاضر على أنها بلدان صناعية . بيد أن اليابان كانت قد حققت بالفعل تقدما سياسيا كبيرا ، وكان هذا بلا ريب رصيدا عظيما لها . لم تكن الحكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية ، ولكنه كان مفهوما أن السكان أضفوا عليها الشرعية ، وكان لديها ادارة قوية ، وقاعدة ضريبية عريضة ، وقد ساعدها كل هذا على الاضطلاع باصلاحاتها الرئيسية بعد اعادة حكم الميجى فى عام ١٨٦٨ .

وكما اكتشفت البلدان الصناعية أثناء مسار تاريخها ، فان

شكل ٧ - ١ الدول - الأمم حسب نوع الحكم ، ١٨٥٠ - ١٩٨٧



المصادر : فانهانن ١٩٧٩ ، ١٩٩٠ .

التحديث الاقتصادى يخلق مصادر جديدة للثروة . ويمكن أن يزعزع هذا الائتلاف الذى كان النظام الاجتماعى التقليدى قد أقيم عليه . ويؤثر انتقال من هذا النوع على بلدان نامية كثيرة فى الوقت الحاضر . ولقد أثر توافق الآراء الاجتماعى الهش ، والمصالح الخاصة الراسخة والقدرة الادارية الضعيفة ، على اختيارها لسياساتها الاقتصادية ، وفى النتائج المتحققة .

جدول ١.٧ عمليات نقل المديرين غير المنتظمة : معدل الحدوث لكل بلد ، ١٩٤٨-١٩٨٢

مجموعة الدخل	١٩٤٨-١٩٥٢	١٩٥٣-١٩٥٨	١٩٥٩-١٩٦٤	١٩٦٥-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٧٦	١٩٧٧-١٩٨٢
الدخل المنخفض	١,٠ (٢١)	١,١ (٢٤)	١,٢ (٣٩)	١,٤ (٥١)	١,٣ (٥٣)	٠,٩ (٥٥)
الدخل المتوسط	١,٦ (٣٠)	١,٧ (٣٢)	١,٤ (٤١)	٠,٨ (٤٧)	٠,٩ (٥١)	٠,٦ (٥٥)
الدخل المرتفع	صفر (٢٣)	٠,٢ (٢٣)	٠,١ (٢٤)	٠,٢ (٢٥)	٠,١ (٢٨)	٠,١ (٢٨)

ملاحظة : عدد البلدان التى جرى دراستها موضوع بين قوسين . وقد أدرج كل من التنقلات الناجحة وغير الناجحة للمديرين على حد سواء . والتنقلات الناجحة غير المنتظمة للمديرين هى بمثابة تغييرات فى منصب المدير التنفيذى الوطنى بين قائد وآخر ، خارج الاجراءات القانونية التقليدية أو العرفية المتعلقة بنقل السلطة . وتعتبر تنقلات المديرين غير المنتظمة وغير الناجحة بمثابة محاولات فاشلة لاجراء تنقلات غير منتظمة من هذا القبيل . وقد رتبت البلدان حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل فى عام ١٩٨٨ .

المصادر : تايلور وجوديس ، ١٩٨٣ ؛ قاعدة البيانات مقدمة من الاتحاد المشترك فيما بين الجامعات للبحوث السياسية والاجتماعية . وأخذت تصنيفات مجموعات الدخل من البنك الدولى .

وتميل الحكومات ، بدرجة كبيرة وفى كل مكان الى تفصيل سياساتها الاقتصادية على نحو يوازن بين المصالح المتضاربة . والاعتبارات السياسية وليس الاقتصادية هى التى تفسر لماذا تتدخل حكومات الكثير من البلدان الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى فى دعم الصناعات أو الأقاليم المعتلة . وحتى فى المجتمعات ذات المؤسسات الآمنة ، يتضح كيف يمكن عرقلة الاصلاحات الاقتصادية التى تشتد الحاجة اليها ، من جراء انبعاث السياسة الحمائية فيما بين بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى فى الثمانينات والمشكلات التى تواجهها الجولة الحالية من مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) ، والوتيرة البطيئة التى عالج بها بعض البلدان الصناعية الاختلالات الاقتصادية الكلية فى السبعينات والثمانينات .

الأشياع والتدخلات

وفى بلدان نامية كثيرة ، يعرض عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى توافق الآراء الاجتماعى للاجهاد والتوتر . والواقع أن مثل هذه الصعوبات ليست جديدة - اذ أن هذه البلدان ظلت لسنوات عديدة تميل الى اخضاع السياسات الاقتصادية لمهمة توفير المساندة للحكومة من جانب الجماعات ذات النفوذ . وقد ضاعفت أدوات السياسات الفجة التى تتبعها حكومات كثيرة نتيجة لهذه الأولويات المعوجة والمقترنة بقدرتها الادارية الضعيفة فى أغلب الأحيان ، من المشكلات ، وزادت قدرتها على احداث الضرر . وعلى نحو نموذجى ، اتجهت الحكومات إلى اضفاء الطابع المركزى على الموارد الاقتصادية وصنع القرار . وقد تدعم هذا الاتجاه بالاعتقاد الذى ساد فى أعوام الخمسينات ، والستينات ، والسبعينات ، فيما بين الكثيرين من صانعى القرار وخبراء الاقتصاد الانمائى وأحيانا فى وكالات المعونة والتمويل الأجنبية ، بأن البلدان النامية لا تستطيع الاعتماد على الأسواق والقطاع الخاص وحدها من أجل تطوير صناعاتها .

وفى أعوام الخمسينات والستينات ، جرى تأميم المرافق العامة وشركات النفط ، والمزارع ، والصناعات التحويلية المنوعة ، فى كثير من البلدان النامية ، بما فيها ، البرازيل ، تونس ، الجزائر ، سرى لانكا ، شيلى ، ومصر . وفى ذلك الوقت اعتبرت الحكومات نفسها من الناحية الادارية أضعف من أن تفرض ضرائب وتنظم المشاريع الخاصة وهى على مبعدة منها . وقد جاء تأميم شركات التعدين الكبيرة الخاصة فى بوليفيا فى عام ١٩٥٢ فى أعقاب عشرات السنين من المحاولات التى قامت بها الحكومات لفرض الضرائب على العائلات التى تمتلك هذه المناجم . وأفضى عجز كثير من الحكومات عن إدارة النظام المصرفى والاشراف عليه الى تأميم المصارف أو التدخل مباشرة فى تخصيص الائتمانات . وجاءت التدخلات فى الزراعة فى أعقاب نمط مماثل . فقد فرضت على الزراعة فى افريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال ، ضرائب مرتفعة من خلال تقييم العملات بأكثر من قيمتها ، وقيام مجالس التسويق الحكومية بدفع أسعار منخفضة فى المشتريات ، والضرائب على الصادرات .

ومن الشائع فى بلدان نامية كثيرة ، أن نجد التعريفات الجمركية ، والحوافز الضريبية أو القواعد التنظيمية الخاصة التى تستهدف حماية جماعات ذات مصلحة خاصة . وفى بعض الحالات ، وضعت الدول « النهابة » سياسات وبرامج من أجل نقل الموارد الى جماعات المصالح المحددة بصورة ضيقة ، ولجأت الى ممارسة القسر عندما ثارت الشكوك حول شرعية مثل هذه السياسات . وتساعد قوة المصالح الحضرية فى أمريكا اللاتينية وافريقيا فى تفسير أسباب إنحياز استراتيجيات التصنيع التى تنتهجها بلدان كثيرة فى هاتين المنطقتين بقوة ضد الزراعة .

وقد قامت حكومات كثيرة ، بدور رب العمل كملجأ أخير ، وذلك جزئيا نتيجة لشعورها بالقلق إزاء الآثار الاجتماعية والسياسية الضمنية المترتبة على البطالة . والى عهد قريب كان خريجو الجامعات يحصلون على وظيفة مضمونة فى الحكومة فى العديد من بلدان افريقيا جنوب الصحراء . ففى غامبيا ، تضاعف عدد موظفى الادارة المدنية بين عامى ١٩٧٤ و١٩٨٤ . وتقدر حكومتا الأرجنتين وسرى لانكا المركزيتان أن خمس الموظفين فى كلا البلدين فائضين عن الحاجة ؛ أما حكومة البرازيل فتصل بالرقم الى نصف عدد العاملين .

وقد استخدمت المشاريع المملوكة للدولة لخلق فرص العمالة (وان كان ذلك نادرا ما يتم لصالح الاشخاص الأشد فقرا) ، أو زيادة الدخول فى مناطق معينة ، أو تلبية مطالب الجماعات القوية مثل العسكريين . وقد أنشأت حكومة سرى لانكا فى السبعينات ومطلع الثمانينات عدة مصانع للغزل والنسيج ، ومصانع تكرير السكر فى المناطق المتخلفة التى ترتفع فيها البطالة الريفية . وفى الأرجنتين ، كانت الصناعات التى أدارتها الحكومة العسكرية فى أعوام السبعينات تحظى بحماية كبيرة .

وقد قامت برامج الانفاق العام بتمويل المرافق العامة المنخفضة الأسعار - المياه ، والكهرباء ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والسكك الحديدية ، أو النقل داخل المدن - كما ساندت الدعم الغذائى غير الموجه لفئات بعينها . ومما يذكر أن غالبية السلع الغذائية الأساسية فى مصر والمكسيك كانت مدعومة الى عهد قريب ، مثلما كان الحال بالنسبة لدقيق القمح فى البرازيل . ويفيد هذا الدعم عادة سكان الحضر النشيطين سياسياً وذلك على حساب المناطق الزراعية حيث يعيش غالبية الفقراء . والمشاريع الاستثمارية العامة غير الاقتصادية يحركها باعث سياسى فى أغلب الأحيان : فعلى سبيل المثال ، كان القصد من مشروع ضخم لتوليد الطاقة الكهربائية فى زائير ، هو تحسين سيطرة الحكومة على إقليم يسوده العصيان . وفى بعض الحالات ، يعد الفساد فى انفاق المصروفات (أنظر ما يلى) مشكلة ، ويتضمن فى بعض الحالات ، امدادات أجنبية .

التكاليف

وبحلول الثمانينات ، جعلت الصعوبات المستديمة فى تمويل العجز الخارجى والعجز فى القطاع العام ، من السهل تبين تكلفة هذه التدخلات . وعندما تناقص عرض التمويل الخارجى بعد عام ١٩٨٢ ، تجاوزت طلبات المعاملة الخاصة قدرة الاقتصاد على أدائها .

وأصبح دعم الشراء على حساب الكفاءة الاقتصادية ، فى نهاية الأمر بمثابة عامل اخفاق ذاتى . وتمثل رد فعل الحكومات ازاء تصاعد قوائم أجور الادارة المدنية ، فى جعل الأجور الأسمية تتخلف عن ملاحقة التضخم . وقد ولّد هذا الاجراء الاستياء لدى الموظفين العموميين وأفضى الى تدهور المعنويات وسوء الخدمات . وقد تسببت حالتهم ، مقترنة بالتدخلات التقديرية، فى تفاقم الفساد . وعلى اثر ذلك ، أفضى الفساد فى بعض البلدان الى اسقاط الحكومات . وقد اجتذب التوظيف فى الحكومة الهجرة من المناطق الريفية الى الحضرية ، مما فاقم من مشكلة البطالة الحضرية . ذلك أن المرافق العامة ذات الأسعار المنخفضة والعمالة الزائدة تعنى خدمات سيئة - الانقطاع المزمن للطاقة الكهربائية ، والتليفونات المعطلة ، والوسائل الرديئة للنقل العام . وتسبب هذا فى مزيد من عدم الرضا . وعموما ، أدى هذا النهج القائم على التدخل بصورة مرتفعة إلى إبطاء النمو ، الذى قوض الاستقرار السياسى مجددا ، فى بلدان كثيرة .

كذلك جعلت التدخلات التدريجية من الصعب اقامة مؤسسات عامة حيوية . فعلى سبيل المثال ، كانت الرقابة المباشرة على النظام المالى تعنى أنه ليست هناك محاولة لبناء القدرة على الرقابة المصرفية ، وجعلت التعريفات الجمركية وضريبة التضخم المرتفعة توسيع القواعد الضريبية ، أمرا أقل أهمية . كذلك قلل التوسع فى المصارف الحكومية الزراعية ، الذى استهدف توفير الائتمان بشكل أوسع للمزارعين ، من أهمية تطوير السجلات وتوضيح حقوق الملكية - أى معالجة الأسباب الكامنة وراء التكلفة المرتفعة للائتمان الريفى . ومن ناحية أخرى ، عجزت المصارف الزراعية فى بلدان نامية كثيرة عن تقديم خدماتها ، وبذلك بقى المزارعون على سوء حالتهم مثلما كانوا من قبل .

فشل السوق وفشل الحكومة

كما أوضحت الفصول السابقة من هذا التقرير ، لا يعتبر التدخل من قبل القطاع العام أمرا غير مستصوب فى حد ذاته . فعلى العكس من ذلك ، هناك كثير من أنواع التدخل تعتبر ضرورية اذا ما أريد للاقتصادات أن تستغل طاقاتها الكاملة . وتضم قائمة مختصر من التدخلات التى لا غنى عنها الحفاظ على القانون والنظام ، وتوفير السلع العامة ، والاستثمار فى رأس المال البشرى وتشييد البنية الأساسية المادية واصلاحها وحماية البيئة . وفى جميع هذه المجالات (ويمكن القول فى كثير غيرها) ، « تفشل » الأسواق ، وينبغى للحكومة أن تتدخل . ولكن الحالات التى لا حصر لها من التدخل الفاشل توحى بأن هناك حاجة الى التزام الحذر . ذلك ان الأسواق تفشل ، ولكن الحكومات تفعل ذلك أيضا . ولا يكفى لتبرير التدخل ادراك أن السوق قد عجزت ؛ اذ أنه من الضرورى أيضا أن تتوافر الثقة فى أن الحكومة تستطيع أن تفعل ماهو أفضل .

ان الحكومات معرضة لأن تفشل ، على الأقل من الناحية الاقتصادية ، وذلك لمجموعة متنوعة من الأسباب . وكما سبق أن لاحظنا ، قد لا تكون الأهداف الاقتصادية هى أعلى أولوياتها . وقد تدفع توليفة من الأهداف والقيود السياسية والادارة الضعيفة الحكومات الى التدخل بطرق قد تكون ضارة اقتصاديا . كذلك يصعب التنبؤ بنتائج التدخلات الاقتصادية . فعلى سبيل المثال ، عمدت بلدان كثيرة فى أمريكا اللاتينية فى الخمسينات ، الى حماية صناعاتها (من بين جملة أمور) من أجل تقليل اعتمادها على الواردات .

وفى وقت لاحق ، بات واضحا أنها زادت من اعتمادها على الواردات ، وذلك لأن القطاع الصناعى الحضرى الجديد الذى يتطور فى ظل الحماية قد اعتمد بشدة على المدخلات والآلات المستوردة .

وليس الشركات الخاصة هى الأفضل دائما فى اتخاذ القرارات أو التنبؤ بنتائجها . ولكن اختبارات الأداء تكون عادة أوضح للشركات الخاصة ، مما يمكنها من اتخاذ اجراء تصحيحى أسرع . وعلاوة على ذلك ، يكون من الأصعب على الشركات الخاصة أن تحول تكلفة اخطائها الى عاتق دافعى الضرائب بدون مساعدة الحكومة .

وهناك صعوبة أخرى هى أن تدخل الحكومة يخلق مصالح مكتسبة مما يجعل من الصعب تغيير السياسات . وليست هناك حاجة الى عكس اتجاه جميع التدخلات : اذ أن الاستثمارات فى مجال البنية الأساسية ، على سبيل المثال ، تولد موارد تغطى تكلفتها ولكن حماية الصناعات التحويلية فى المراحل الأولى من التصنيع لا يمكن أن تنجح ، ان نجحت أصلا ، مادامت مؤقتة . بيد أنه عندما تمنح هذه الحماية ، يكون من الصعب جدا الغاؤها .

ان الحماية تخلق ريعا : اذ أن بعضا من ملاك قوة العمل ، أو رأس المال ، أو الأرض يحصلون على عائد أعلى مما كان يمكن أن يحققوه فى غياب التدخل . ويجتذب هذا الوضع موارد جديدة الى الصناعة المحمية ، الى أن يختفى هذا الريع ، عندما يصل لمستواه الحدى . ولا يؤدى الغاء الحماية فقط الى عقاب الملاك الذين سبق لهم الحصول على الريع باعتباره كسبا غير متوقع ، بل يؤدى أيضا إلى عقاب أولئك الذين جاءوا فى وقت لا حق التماسا للعائد العادى . وقد يفرض الغاء التعريفات فى هذه الحالة ، الخسارة على المؤسسات التى حققت أرباحا أقل . وهكذا ، فانه حتى عندما لا تكون المصالح الصناعية هى التى خلقت الحماية ، فان الحماية تخلق مصالح صناعية . وعندئذ تصبح هذه المصالح عقبة كؤودا فى طريق التحرر .

الفســاد

التدخل المفرط يولد فسادا فى أغلب الأحيان . ومرة أخرى ، فان المشكلة لا تقتصر بأية صورة على الحكومات أو على البلدان النامية . وفى بعض البلدان ، تنامت هذه المشكلة بأبعاد مفزعة ومدمرة .

ويضعف الفساد من قدرة الحكومة على تنفيذ مهامها بكفاءة . والرشوة ، ومحاباة الأقارب ، وشراء الذمم ، يمكن أن تصيب الادارة بالشلل ، وتضعف العدالة فى توفير الخدمات الحكومية ــ وهكذا تقوض أيضا الترابط الاجتماعى . وقد جرى تحديد الفساد باعتباره مشكلة خطيرة فى الصين القديمة والهند ، وفى الامبراطورية العثمانية فى القرن الرابع عشر ، وفى انجلترا فى مطلع سنوات القرن التاسع عشر . وتحدث كل عامين فضيحة ما لتذكرنا بأن الفساد لا يزال موجودا فى أوروبا ، واليابان ، والولايات المتحدة . وقد أسهم الفساد أيضا فى تحديد مصير حكومات كثيرة : فقد كان هو المبرر الرئيسى للانقلاب العسكرى الذى أطاح بالحكومة المدنية فى غانا فى عام ١٩٨١ ، والانقلاب النيجيرى فى عام ١٩٨٣ ، وكان موضوعا هاما فى الحملة الرئاسية فى المكسيك عام ١٩٨٢ ، وسببا رئيسيا لسقوط نظام الحكم فى الفلبين فى ١٩٨٦ ، كما أنه يمثل مشكلة تعتبرها السلطات ذات خطورة بالغة فى الاتحاد السوفياتى .

ويكشف الفساد عن نفسه بطرق متنوعة . والطريقة الشائعة هى رشوة مسؤولى الجمارك ، الذين يسمحون بعد ذلك بالواردات غير المشروعة ، أو الواردات المشروعة ولكن برسوم تقل عن الرسوم القانونية ، أو بالاسراع فى اجراءات التخليص . وكان هذا يمثل مشكلة خطيرة فى بلدان عديدة : فى الولايات المتحدة عند منعطف القرن ، وفى سنغافورة فى الستينات وفى اندونيسيا فى السبعينات ، وفى الكاميرون فى الثمانينات . وقد أفضى انغماس الشرطة فى عمليات الابتزاز وغيرها من الجرائم فى هونج كونج إلى انشاء مكتب لمكافحة الفساد فى السبعينات . وفى أواخر السبعينات ، كشف تحقيق أجرى فى ولاية ماساشوستس عن ان ٧٦ فى المائة من عينة من المبانى العامة يوجد بها على الأقل عيب « هيكلى » لم يكن ليحدث بدون تواطؤ المفتشين . وقد تبين أن ثلثى الأسماء المدرجة فى قائمة رواتب الادارة المدنية فى زائير عام ١٩٧٨ كانت خيالية ولا وجود لها . وتقلل هذه الأشكال من الفساد ، وغيرها من الأشكال الخبيثة ـ التغيب عن العمل ، والقيام بوظيفتين فى وقت واحد ، أو انعدام الولاء ـ من كفاءة الادارة العامة .

ونادر ما يمكن التقليل من الفساد ما لم يتم التصدى لأسبابه الكامنة الأكبر . ويزدهر الفساد فى الحالات التى يتم فيها قمع المنافسة ، وتكون فيها القوانين واللوائح الداخلية والخارجية مفرطة وتقديرية ، ويحصل الموظفون المدنيون على أجور منخفضة أو تكون لدى الهيئة التى يعملون بها أهداف غير واضحة أو متضاربة . ففى الكاميرون ، يتطلب

الحصول على جميع التراخيص والتصاريح اللازمة للبدء فى عمل تجارى جديد فترة زمنية مدتها عامان حتى بالنسبة لرجل الأعمال الذى يحتفظ باتصالات طيبة مع المسؤولين ؛ ويتطلب القانون اتخاذ أربع وعشرين خطوة مختلفة ، تشمل عشرين مكتبا منفصلا . ويتم الاضطلاع بصورة دورية بحملات لمناهضة الفساد ، تحقق نجاحا فى بعض الأوقات (الإطار ٧ ـ ١) . ولكن الأسباب الجذرية تبقى عادة على الرغم من ذلك : اذ تقوم الوكالات الضعيفة بمكافحة قوى السوق بضوابط وقيود يعتبرها المجتمع مفرطة وتقديرية أو غير منطقية .

العلاج : الديمقراطية والمؤسسات ؟

ما فتىء الاستبداد يعتبر فى أغلب الأحيان عاملا مساعدا مفيدا ، مع الأسف ، لوضع سياسات فعالة فى مواجهة عدم الاستقرار السياسى . وكان الرأى السائد فى الخمسينات وحتى السبعينات ، هو أن السياسات الانمائية تتطلب فترة زمنية قبل أن تؤتى ثمارها ، وأن ذلك لم يكن متسقا مع سياسات الدورات الانتخابية قصيرة الأجل . وكان ينظر الى الديمقراطيات كما لو كانت ذات نزوع داخلى تجاه السياسات الشعبوية (الإطار ٧ ـ ٢) . ويزعم أن نظم الحكم المستبدة العادلة (التى يتزعمها الطغاة الفلاسفة) مطلوبة لاقتحام الاصلاحات غير الشعبية وترويض الادارة المتمردة أو غير الفعالة فى غير هذا . وحققت الاقتصادات التى اتسمت بدرجات متباينة من الاستبداد تقدما فى فترات مختلفة فى الماضى ، مثلا فى اسبانيا والبرازيل وشيلى ومعظم اقتصادات شرق آسيا . ومع ذلك ، ففى الوقت نفسه عجزت بعض الديمقراطيات ، القديمة منها مثل الهند أو الحديثة مثل الفلبين ، حتى الآن عن تحقيق تقدم سريع .

بيد أنه فى غضون الثمانينات ، نشأ اتجاه قوى الى التحرر من الوهم السائد بالنسبة للنظم الاستبدادية . وقد أصبح مفهوما الآن بشكل أفضل أن النظم من هذا القبيل لا يحتمل أن ترضخ لمصالح الجهات المناصرة المحدودة . والواقع أن بضعة من النظم الاستبدادية تعتبر مستنيرة اقتصاديا . وتعتبر بعض اقتصادات شرق آسيا المصنعة

الإطار ٧ ـ ١ مكافحة الفساد

كان الانخراط فى سلك المسؤولين عن الضرائب فى مكتب الايرادات الداخلية بالفلبين فى مطلع السبعينات يعتبر أمرا مريحا جدا لدرجة أن الوظائف وعمليات النقل الى المكتب كان يتم بيعها . فقد كانت « أكبر تشكيلة متنوعة وغالية من السيارات ترمز الى البذخ » توجد فى ساحة الانتظار الخاصة بمكتب الايرادات الداخلية فى مانيلا . وقد استهدفت سياسة المجتمع الجديد التى أعلنها فى عام ١٩٨٢ ، فرديناند ماركوس رئيس الجمهورية آنذاك ، التخفيف من عبء الفقر ومحاربة الفساد ، وقد استعر أوارها فى عام ١٩٧٥ عندما تم فصل ٢٠٠٠ مسؤول حكومى من وظائفهم اشتبه فى أن سلوكهم غير سوى . وفى عملية التطهير تلك استبدل بمفوض مكتب الايرادات الداخلية القاضى افرين بلانا .

المشكلات

وبعد مضى بضعة شهور ، حدد افرين بلانا عددا من المشكلات الحضرية ، كان من أهمها الممارسات التى تتيح للمسؤولين طلب مدفوعات لمعالجة مسألة ضريبية ، أو تقديم سجل أو القيام بعملية مخالصة عادية ؛ وقبول رشاوى لتخفيض التقديرات الضريبية أو الامتناع عن ازعاج دافعى الضرائب ممن لا تستحق عليهم التزامات ضريبية ؛ واختلاس الأموال ، وطبع بطاقات وطوابع ضريبية بصورة غير مشروعة ، والرضوخ لقبول الأموال النقدية ، ومحاباة الأقارب والتأثير فى القرارات المتعلقة بالموظفين ، من قبيل النقل والتعيين ، وتعطيل نظم المراجعة الداخلية ـ (اذ يقوم المسؤولون المكلفون بالتحقيق مع الآخرين بقبول الرشاوى بصورة روتينية من اولئك الذين يجري التحقيق معهم) .

وكان هذا المكتب قد تحرر من الفساد تماما عندما تركه بلانا فى عام ١٩٨٠ لكى يصبح نائبا لوزير المالية ، وبعد ذلك بوقت قصير ، قاضيا للمحكمة العليا .

الحلول

استند نجاح بلانا الى ست عمليات تجديد . أولها تحسين الأشراف والمراجعة من قبل مجموعة من الخبراء الخارجيين ذوى المهارة العالية كونت فريقا واحدا مع عدد من كبار المسؤولين الأطهار . وثانيها ، تطبيق نظم ادارية لرصد الاداء على أساس معايير موضوعية من قبيل عدد التقديرات الضريبية ، والضرائب المحصلة . وثالثها ، توقيع عقوبة على نحو ١٠٠ من العناصر الفاسدة رفيعة المستوى ، بفصلهم أو اعادة تنظيمهم . ورابعها تبسيط قوانين الضرائب لجعلها أكثر كفاءة وتقليل حرية التقدير المتاحة لمسؤول الضرائب . وخامسها تشديد النظم الرقابية ـ أصبحت مدفوعات الضرائب تتم عن طريق المصارف وليس موظفى الضرائب ، وأصبح يتم ارسال خطابات تأييد لفحص مدفوعات دافعى الضرائب . وسادسها ، تحسين ممارسات الموظفين . فقد أصبح التعيين يتم لأصحاب الكفاءة الأعلى ، وحظر قانون لمحاربة محاباة الأقارب ، تعيين الأقرباء حتى البعيدين ، وأصبحت الترقيات تستند الى الأداء . الا أن هذه المنجزات لم تستمر طويلا ـ فى بلد ظل فيه الفساد متفشيا . ففى أعوام الثمانينات ، اصبحت محاباة الأقارب مشكلة مرة أخرى ، وانخفضت تقديرات الضرائب وتحصيلها بدرجة كبيرة .

الاطار ٢.٧ تجارب شعبوية

تعتبر التجارب الشعبوية فى أمريكا اللاتينية - الليندى فى شيلى (١٩٧١-١٩٧٣) ، وبيرون فى الأرجنتين (١٩٤٦-١٩٤٩) ، وغارسيا فى بيرو (١٩٨٥-١٩٨٨) - نماذج بالغة الأهمية للتفاعل بين العمليات السياسية والاقتصادية . فقد ركزت السياسات الشعبوية على أهداف النمو والأهداف التوزيعية القصيرة الأجل ، ولم تبال بأخطار التضخم والعجز المفرط ، وتجاهلت القيود الخارجية وردود أفعال الشركات والأسر تجاه سياساتها المناوئة للسوق بصورة عدوانية . ومع ذلك فإن معالجة المسائل المتعلقة بالفقر وتوزيع الدخل ، والتى تعتبرها النظم الشعبوية مصدر الصراع الاجتماعى وعدم الاستقرار السياسى ، لا يمكن أن تتم من خلال سياسات اقتصادية غير قابلة للاستمرار .

وفى دورة شعبوية نموذجية ، تبدأ الادارة الجديدة فى إجراء تحوّل بارز فى السياسات ، ويدعم الافراط فى الطاقة الانتاجية وتوافر الاحتياطى الأجنبى فى بادىء الأمر ، نموا فى الانتاج أكثر ارتفاعا ، تصحبه فى كثير من الحالات زيادة فى الأجور الحقيقية . ويتم الابقاء على التضخم منخفضا عن طريق تحديد الأسعار . إلاّ أنه سرعان ما تظهر الاختناقات نتيجة للتوسع القوى فى الطلب المحلى ؛ لأنه بسبب تناقص الاحتياطى الأجنبى ، لا يمكن تفادى هذه الاختناقات بزيادة الواردات . وتفضى الندرة ، والتضخم المتسارع ، وتدنى الاحتياطى إلى هروب رأس المال وسحب النقود من التداول فى الاقتصاد . ويتدهور عجز الميزانية مع زيادة الدعم ، وتنخفض الضرائب من حيث قيمتها الحقيقية . وفى هذا الموقف غير القابل للاستمرار ، تضطر الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة وتخفيض الدعم . وعندئذ يتسارع التضخم ، وتنخفض الأجور الحقيقية .

وتبين تجربة شيلى فى الفترة ١٩٧٠-١٩٧٣ بوضوح هذا التسلسل للأحداث . فقد ضاعفت الحكومة من الانفاق العام لتحقيق نمو سريع وتحسين أحوال المعيشة للجماعات ذات الدخل المنخفض . وتمت زيادة أجور القطاع العام ، مما زاد العجز المالى . وجرى تكثيف الاصلاح الزراعى ، وتأميم قطاعات التعدين والمصارف وأيضا أجزاء من القطاع الصناعى . وقد اشعلت تلك التوليفة من سياسات تحديد الأسعار والطلب التوسعى ، التضخم المكبوت ؛ وازدهرت السوق الموازية . وكان الاحتياطى الأجنبى منخفضا جدا بدرجة جعلت من المستحيل تلبية الطفرة فى الطلب عن طريق زيادة الواردات . وبحلول عام ١٩٧٢ ، أرغمت الحكومة ، على تخفيض قيمة الأسكود وتصحيح أسعار القطاع العام . بيد أنها عجزت عن السيطرة على الأجور . وفى الفترة ما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٣ ، زاد التضخم من ٣٥ فى المائة إلى نحو ٦٠٠ فى المائة سنويا ؛ وقفز العجز المالى من ٢,٧ فى المائة إلى ٢٤,٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى . لقد تسارع نمو الناتج المحلى الاجمالى إلى ٩ فى المائة فى عام ١٩٧١ ، إلاّ أنه عاد سالبا فى عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ عندما انخفض الناتج بنسبة ٥,٦ فى المائة .

حديثا بمثابة حالات استثنائية وليست قاعدة . فقد اثبتت الدكتاتوريات أنها مدمرة بالنسبة للتنمية فى كثير من الاقتصادات ، فى أوروبا الشرقية ، والأرجنتين ، وأوغندا ، وبيرو ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وزائير ، وميانمار ، ونيكاراغوا ، وهاييتى ، وذلك على سبيل المثال فقط .

وعلى العكس من ذلك ، تستطيع الديمقراطيات ، أن تجعل من الاصلاح شيئا ممكنا بدرجة أكبر بطرق عديدة . اذ أن الزواجر والضوابط السياسية والصحافة الحرة والمناقشة العلنية لتكلفة وفوائد السياسة الحكومية يمكن أن تجعل لجمهور أعرض مصلحة فى عملية الاصلاح . والحاجة الى تحقيق نتائج طيبة بغية اعادة الانتخاب ، قد تيسر التغيير الاقتصادى بدلا من أن تعرقله اذ أنها تزيد من بواعث الحكومات الى الأداء بصورة جيدة ، وتحد من سلوكها النهاب .

ولا تتيح التجربة استخلاص استنتاجات راسخة وسريعة . ان بيرو تواجه أزمة من أسوأ الأزمات الاقتصادية فى تاريخها ، وهى غالبا نتيجة للسياسات التى كانت قد نفذت فى أواخر الثمانينات من جانب حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية . وما فتئت بوليفيا عاجزة عن تحسين قدرة حكومتها الادارية وذلك برغم مضى نحو عشر سنوات على تطبيق الديمقراطية . وكانت معدلات معرفة القراءة والكتابة فى الصين فى عام ١٩٥٠ مماثلة لمعدلاتها فى الهند ، إلا أنه بعد مضى أربعة عقود ، أصبحت هذه المعدلات فى الصين ضعف ما كانت عليه . ومع ذلك ، فان الهند تعتبر واحدة من أقدم الديمقراطيات فى العالم النامى وأكثرها تطورا .

ولا تعتبر الحكومات الديمقراطية بالضرورة أكثر براعة فى ادارة الاصلاح . اذ تبدو الحكومات الديمقراطية الانتقالية ، عرضة على وجه الخصوص للأخطار ، ربما لأن قاعدتها السياسية لا تزال مائعة . (الجدولان ٧ - ٢ و٧ - ٣) . ولدى الحكومات الديمقراطية سجل أفضل مما لدى الحكومات الاستبدادية فى البلدان التى لم تستقطب سياسيا ؛ ويبدو أن العكس صحيح فى المجتمعات المستقطبة . وعموما ، توحى الشواهد أن الفرق بين الاستبداد والديمقراطية فى حد ذاته يعجز عن تقديم تفسير مناسب لما اذا كانت البلدان ستشرع فى الاصلاح أم لا ،

جدول ٢.٧ نجاح الاقتصادات ذات النظم السياسية المختلفة فى تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولى للتصحيح

(نسبة مئوية)

النسبة المئوية لسنوات التصحيح	*النظم الديمقراطية المستمرة*	*النظم الاستبدادية المستمرة*	*النظم الديمقراطية الانتقالية*
التى انخفض فيها العجز المالى	٤٩	٥٠	٢٥
التى انخفضت فيها المصروفات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالى	٣٨	٤٦	٢٩
التى تباطأ فيها التوسع الائتمانى	٦١	٦٢	٤٣

ملاحظة : استنادا إلى وقائع الاصلاح فى ١٧ بلدا من الخمسينات إلى الثمانينات .
المصدر : هاجارد وكوفمان ١٩٩٠ .

جدول ٣.٧ نجاح الاقتصادات ذات النظم السياسية المختلفة فى الحد من التضخم السريع

التـــدبير	*النظم الديمقراطية*	*النظم الاستبدادية*
النسبة المئوية لوقائع التضخم التى انتهت بالتثبيت		
فى البيئات غير المستقطبة	٧٥	٦٢
فى البيئات المستقطبة	٢٩	٦٧
النسبة المئوية لبرامج التصحيح التى أفضت إلى انهيار النظام بعد إثنى عشر شهرا أو أقل من بداية البرنامج	١١	١٤

ملاحظة : استنادا إلى ١١٤ اتفاقا مبدئيا من ١٩٥٤ إلى ١٩٨٤ موقعة من قبل تسعة بلدان مختلفة فى أمريكا اللاتينية .
المصدر : ريمر ١٩٨٦ .

وهل تقوم بتنفيذه بفعالية ، أو أنها سوف تنجو من الآثار السياسية الناجمة عنه .

ولكن كما أوضحنا فى الفصل الثانى ، هناك أدلة موحية تربط ايجابيا بين سمات النظم الديمقراطية والجوانب الشاملة للتنمية والرفاهية . وهناك نتيجة أخرى تبرز من المؤلفات التجريبية بشأن العلاقة بين الآراء الاقتصادية والنظم السياسية . وهى انه تبين أن البلدان تدعم القاعدة الخاصة بالنظم السياسية المفتوحة ، بتطوير الموارد البشرية ، وخصوصا بالاستثمار فى التعليم . ويوضح بعض الدراسات أنه عند مستوى معين من الدخل ، تكون التحسينات فى المؤشرات الاجتماعية مرتبطة بالحرية والتحرر . وتوضح دراسات أخرى أن عدم الاستقرار السياسى لا يقل فقط مع الزيادات فى الدخل ، بل أيضا مع تحسن التعليم . وذلك بالرغم من أنه من اللازم اجراء بحوث أخرى لتأكيد هذه النتيجة .

المؤسسات والتنمية

وهناك نهج آخر لمعالجة مشكلات عدم الاستقرار السياسى ، وتوافق الآراء الاجتماعى الهش ، والسلطة الضعيفة ، وهو بناء مؤسسات أكثر فاعلية . ويمثل هذا مفهوما عريضا للغاية . اذ انه يضم الهيئات العامة التى تضطلع الدولة عن طريقها بمسؤولياتها الأساسية : الحفاظ على القانون والنظام ، والاستثمار فى البنية الأساسية الجوهرية ، وجباية الضرائب من أجل تمويل الأنشطة من هذا القبيل ، وهكذا دواليك . إلا أن الفكرة تتجاوز ذلك . اذ أنها تمتد لتشمل الاتفاقيات التى تحكم الطريقة التى يتعامل بها الناس كل منهم مع الآخر : حقوق الملكية ، العقود ، وقواعد السلوك . ولعل دراسة كيفية تأثير مؤسسات المجتمع على الأداء الاقتصادى هى الموضوع الأكثر حيوية فى المؤلفات الاقتصادية فى العقدين الأخيرين . وبالرغم من أن فهم هذه القضايا لا يزال غير مكتمل ، إلا أنه من الواضح أن المهمة الأولية للتنمية المؤسسية هى تحسين كفاءة التخصيص والتوزيع ، وتخفيض تكلفة المعاملات التجارية ـ تكلفة تعامل الناس مع بعضهم البعض (الإطار ٧ ـ ٣) .

وتؤثر قيم الناس وعقائدهم على المؤسسات ، وتؤثر هذه بدورها على الاقتصاد . ويتوافر لتحليل الدور الذى تلعبه عوامل من قبيل الثقافة والدين ، والقانون والسياسات فى عملية التنمية ، أساس فكرى فى أعمال هياك ، هيجل ، ماركس ، فيبر . ويزعم أن المؤسسات السياسية المركزية التى تساندها بيروقراطية قوية قد خلقت روح تنظيم المشروعات ونمو الانتاجية فى الصين القديمة ـ ورغم أن هذا البلد ، كان متقدما من الناحية التكنولوجية عما يسمى الغرب حاليا . وعلى مستوى المنظمات ، توضح البحوث القريبة العهد أن الأداء المتفوق للتصنيع اليابانى انما ينجم (ضمن عوامل أخرى) عن قواعد السلوك تجاه السلطة التى تشجع على تدفق المعلومات بين العمال والمشرفين ، ومن شأن ذلك تخفيض تكاليف المعاملات الداخلية للشركة ومساعدتها على التكيف مع الأسواق التى تتطلب منتجات مرتفعة النوعية لها دورات حياتها قصيرة . وقد وجدت دراسة أخرى أنه عندما كان العمال فى الولايات المتحدة يحصلون على نصيب من أرباح الشركة كان لذلك على ما يبدو تأثير موات على انتاجيتهم .

وفى أغلب الأحيان ، تستطيع مؤسسات الحكومة أن تؤثر على الاداء الاقتصادى بطريقة مباشرة بدرجة أكبر . فقد أفضى العجز المالى الى درجة مرتفعة من التضخم فى

الاطار ٣-٧ اسهام التجديدات المؤسسية فى التنمية

على مر القرون كانت المعاملات التى تستخدم السوق واسطة فيها قوة رئيسية فى التنمية المؤسسية ، والتى كانت بدورها قوة رئيسية فى التنمية الاقتصادية . وعندما توسعت الأسواق ، أصبحت للمشتركين فى السوق تلقائيا حقوق محددة مصاغة بصورة واضحة ، وقواعد للسلوك متطورة بغية تحسين كفاءة تفاعلاتهم معا .

وقد زاد خطاب الاعتماد - وهو عقد خرج إلى حيز الوجود فى العصور الوسطى فى إيطاليا - نطاق التبادل وأسهم فى توسيع التجارة الدولية . وعن طريق التحديد الأفضل لحقوق الدائنين بالنسبة لأصول شركة ما ، أتاح نظام الشركات ذات المسؤولية العامة وهو تجديد استحدث فى أواخر القرن الثامن عشر فى انجلترا - للمؤسسات أن تقبل المخاطر وتجتذب الموارد للقيام بأنشطة كان لا يمكن أن تنشأ بغير ذلك . ومنذ السبعينات ، أتاحت عقود الايجار للمشاريع أن تقلل من المخاطر المرتبطة باستثمارات ضخمة فى المعدات . ففى بنغلاديش ، توصل مصرف غرامين إلى طرق مبتكرة للاقراض للجماعات منخفضة الدخل مع الابقاء على التخلف عند السداد عند الحد الأدنى . وقد تحقق ذلك عن طريق وضع عقود تجعل من المجتمع المحلى ، مسؤولا عن السداد ، وليس مقترضا فحسب .

ويتكيف السلوك أيضا مع احتياجات السوق ، ويؤثر فى تكلفة المعاملات التجارية والمالية . إذ أن السرقة والتجارة تشتركان فى أصل لغوى واحد فى مختلف اللغات ، وذلك بسبب الغش الذى كان يتصف به التجار فى الأزمنة الأولى . ولا يمكن أن تصبح المعاملات منتظمة إلاّ بعد انشاء الأسواق ، كما أن المنافسة تزيد لو أصبح لدى التجار حافزا لتأسيس سمعة لهم والحفاظ عليها . ويعتبر التجار فى اقتصادات السوق الصناعية أكثر أمانة ليس فقط لأن الجزاءات توقع بكفاءة ، بل أيضا لأن السمعة الطيبة تقلل تكلفة المعاملات .

والواقع أن قواعد السلوك التى لم تتكيف بعد مع احتياجات الاقتصاد الحديث تزيد بدرجة كبيرة من تكاليف المعاملات . ويعتبر الاختلاس خطيرا فى مدن الموانىء ببلدان نامية كثيرة ، وذلك لأن ولاء عمال الشحن والتفريغ لأسرهم ، أو عشائرهم أو قبائلهم أكثر من ولائهم للهيئة التى توظفهم . إذ أن عدم الاختلاس والالتزام بالأمانة يحرم أسرهم من مصدر لدخل إضافى - والأسر التى تلتزم الشرف فى سلوكها تعتبر خائنة .

أمريكا اللاتينية ، ولكنه لم يفعل ذلك فى جنوب آسيا حيث المصارف المركزية أكثر استقلالا . وكانت برامج الائتمان المقدم للصناعات الصغيرة والمتوسطة أكثر نجاحا فى سرى لانكا - حيث جرى تنفيذها عن طريق ادارة مدنية كفؤة ولها دوافعها ومستقلة نسبيا عن التدخل السياسى - منها فى بنغلاديش . وللسبب نفسه ، حسّنت برامج التنمية الريفية الانتاجية فى بعض أجزاء جنوب آسيا ، الا أنها فعلت ذلك بقدر أقل فى افريقيا وأمريكا اللاتينية . وكانت المشاريع المملوكة للدولة تتسم بالكفاءة فى سنغافورة وتايوان الصينية ، حيث خضعت للمنافسة ، وكان وصولها الى الميزانية مقيدا - ولم يكن الوضع كذلك فى الأرجنتين ، وبوليفيا ، ونيجيريا .

وفى حالات كثيرة ، عمدت الدولة الى حفز النمو عن طريق اعادة هيكلة المؤسسات : الغاء الترتيبات الاقطاعية ومعايرة العملة ، والضرائب ، والموازين ، والمقاييس ، والتعريفات الجمركية الداخلية فى فرنسا الثورية فى تسعينات القرن الثامن عشر ؛ وقوانين البراءات فى القرن التاسع عشر فى أوروبا والولايات المتحدة ؛ وتحقيق تكامل القوانين الجمركية والتجارية والمدنية فى كل من المانيا وايطاليا فى القرن التاسع عشر ؛ وتحديث اليابان فى عهد الميجى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وتحديث تركيا فى الجزء الأول من هذا القرن ، واصلاحات قانون الشركات فى البرازيل فى مطلع السبعينات ؛ وانشاء أسواق للأوراق المالية فى شرق آسيا ؛ وتحقيق التكامل الاقتصادى فى أوروبا الغربية بعد عام ١٩٤٥ ، وقد اعتمدت كل هذه الخطوات على الاجراءات التى اتخذتها الدولة ، وصاغت اطار المشروع بطرق زادت من أمن تنظيم المشروعات ، ويسّرت تدفق الموارد والناس . وفى غالبية البلدان النامية ، لا يزال تدعيم المؤسسات أو انشائها يمثل مهمة صعبة ولكنها ضرورية (الإطار ٧ - ٤) .

ويتطلب دعم التنمية المؤسسية ، وجود دولة لديها هياكل ادارية متطورة ووكالات تستجيب لاحتياجات الأسواق . بيْد أن الضعف السياسى للبلدان النامية غالبا مايتبدى فى كفاءة بيروقراطياتها . ولا تضمن البيروقراطية الكفؤة فى حد ذاتها التنمية الناجحة ، ولا تنفع بديلا لقوى السوق . وكما بينا من قبل ، فانها يمكن حتى أن تؤخر التنمية - ومع ذلك ، فان بيروقراطية كفؤة تمكن الحكومات من الحكم . وقد كانت عاملا رئيسيا فى بقاء الحضارات القديمة مثل مصر (٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد) والصين - حيث قامت بيروقراطية جيدة الهيكل منذ ٢٠٠ سنة قبل الميلاد على

الاطار ٤-٧ تحديد الأولويات للتنمية المؤسسية : الكلام أسهل من العمل

تختلف أولويات التنمية المؤسسية بطبيعة الحال حسب تاريخ البلد وحضارته ، وسياساته الاقتصادية ، ودرجة تطوره . وتتمثل الأولوية بالنسبة لمعظم بلدان أوروبا الشرقية فى انشاء المؤسسات اللازمة لأن يعمل اقتصاد السوق بكفاءة : حقوق الملكية ، وقوانين الشركات والافلاس ، والمحاكم التجارية ، وقوانين المصارف ، وأسواق الأوراق المالية . أما الأولوية بالنسبة لبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية منخفضة الدخل ، فتتمثل فى تحسين إدارة القطاع العام ، وهو هدف يتطلب فى أغلب الأحيان خفضا متزامنا فى حجم الحكومة وتعزيز طاقتها .

وقد تكون الأولويات فى أماكن أخرى أقل تحديدا . والبلدان المعنية لها منجزاتها واحتياجاتها الخاصة بها :

- ففى جنوب آسيا وبعض أجزاء أمريكا اللاتينية ، كان لبرامج التدريب والزيارات تأثير قوى على الانتاجية الزراعية .
- وفى سري لانكا ، أحدث التغيير قريب العهد فى إجراءات المحاكم المدنية تحسنا كبيرا فى طرائق إعمال قوانين الافلاس ، وخفّض تكاليف الوساطة المالية ، وذلك بعد عدة سنوات من شكاوى المجتمع المصرفى .
- وفى البرازيل ، يجرى استنباط آليات لتحسين تدفق المعلومات فيما بين الجامعات ومعاهد البحث والصناعة ، مما جعل البحوث أكثر استجابة لاحتياجات الصناعة .
- وفى ماليزيا ، من المتوقع أن يؤدى نظام حكومى لتقييم السندات أنشىء مؤخرا إلى خفض تكاليف تمويل الشركات الخاصة بدرجة كبيرة .
- وفى شمالى أندونيسيا ، والبرازيل ، وسرى لانكا ، ومصر ، والهند ، حان منذ وقت طويل الأوان لتحسين السجل العينى للعقارات وحق ملكية الأرض ، ومن شأن ذلك تحسين كفاءة أسواق الائتمان الريفية ، وخفض التكاليف البالغة الارتفاع عموما للائتمان الريفى .
- وفى بلدان كثيرة ، يعتبر الاشراف المصرفى الأفضل شرطا هاما من أجل التحرير المالى الناجح .

بيد أن تحديد الاحتياجات المؤسسية ليس بالأمر السهل . فأولا ، قد تكون المؤسسات الضرورية فى المجتمعات الصناعية لا لزوم لها فى البلدان النامية . إذ أن أسواق الأوراق المالية وأسواق أذون الخزانة ، ومكاتب تقييم الائتمان ، ومكاتب إثبات سندات حقوق ملكية الأرض ، ومكاتب المقاييس والمعايير ، يعتبر انشاؤها باهظ التكاليف ، ومن الصعب تقرير ما إذا كان إنشاؤها يسبق احتياجات السوق . وثانيا ، أن بعض المؤسسات تكون غير مجدية فى ظل وجود مشكلات على نطاق النظام كله . فعلى سبيل المثال ، من شأن الادارة المدنية التى تدفع أجورا منخفضة أن تجعل معظم المؤسسات العامة عقبة أمام الأسواق وليس عونا لها . كما أن الانفاق سيىء التخطيط يحرم المؤسسات من المدخلات الجارية ، ويقلل من كفاءتها . وثالثا ، ليست هناك مؤشرات بسيطة على الاحتياجات والأولويات المؤسسية . بيد أن هناك مجالا لاستحداث مؤشرات كمية لكفاءة المؤسسات العامة ؛ فعلى سبيل المثال ، ما هى الفترة اللازمة لتسجيل مشروع تجارى ، والحصول على جواز سفر ، وتخليص الجمارك ، والحصول على رخصة استيراد ، أو تسديد ضريبة ؟

الأقل ، وظلت تعمل حتى مالا يقل عن مائة سنة مضت . وكانت المبادىء الأساسية للبيروقراطية مفهومة جيدا من قبل الصينيين القدامى . وكان يتم تعيين موظفى الادارة المدنية والحكام عن طريق اجراء امتحانات يتنافسون فيها . وكانت هناك نظم للترقيات وخطط تحدد المستقبل المهنى والامن الوظيفى . وكان العمل فى خدمة الدولة ميزة مقصورة على ذوى المواهب الظاهرة . وكان بناء بيروقراطيات كفؤة بمثابة خطوة هامة فى عملية اقامة الدولة فى أوروبا - الا أنها مازالت ذات أولوية فى كثير من البلدان النامية .

المنظمات غير الحكومية

أصبحت المنظمات غير الحكومية قوة هامة فى عملية التنمية خففت الى حد ما من تكاليف الضعف المؤسسى فى البلدان النامية والذى يتضمن فى أغلب الأحيان أوجه القصور الادارى للحكومات وعجزها عن أن تنهض بكفاءة بالمهام الانمائية الحيوية ، مثل توفير الخدمات الاجتماعية أو حماية البيئة . وكرد على ذلك ، نمت المنظمات غير الحكومية ، بسرعة فى السنوات الأخيرة ، من حيث العدد وحجم الموارد التى تعبئها على حد سواء . فقد حولت المنظمات غير الحكومية فى عام ١٩٨٧ ، نحو ٥,٥ بليون دولار من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية - أى بزيادة قدرها نحو بليون دولار عما حولته المؤسسة الانمائية الدولية .

ويقوم معظم المنظمات غير الحكومية بجمع غالبية موارده بنفسه (نحو ٦٠ فى المائة) . أما الجزء المتبقى من الموارد (٢,٢ بليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٧) فقد جاء من وكالات المعونة الرسمية التى تحول الأموال عن طريق المنظمات غير الحكومية وذلك لأن المنظمات من هذا القبيل ذات فعالية أكبر فى العمل فى مستويات القواعد الشعبية وفى تحقيق المشاركة الشعبية وفى العمل فى

المناطق النائية ، وقامت المنظمات غير الحكومية بدور هام أيضا فى توعية الحكومات ووكالات المعونة والتمويل الدولية بالنواحى الاجتماعية والبيئية للتنمية . وبالاضافة الى ذلك ، اتخذت زمام المبادأة ، فى كثير من البلدان بشأن بعض القضايا الانمائية مثار الجدل من قبيل تنظيم الأسرة . وبالرغم من أن حكومات بلدان نامية كثيرة تراودها الشكوك حول الدور الذى عينت المنظمات غير الحكومية نفسها فيه باعتبارها قوة دافعة للتغير ، الا أن الحكومات فى بلدان مثل الأردن ، أوغندا ، بوليفيا ، توغو ، الفلبين ، مصر ، المكسيك ، والهند ، تلتمس الطرق من أجل تشجيع المنظمات غير الحكومية على القيام بمزيد من الأعمال .

وتتباين درجة شمول المنظمات غير الحكومية وفعاليتها . ففى بنغلاديش ، تصل المنظمات غير الحكومية المتخصصة المعنية بالصحة وتنظيم الأسرة فقط الى سدس قرى هذا البلد التى يبلغ عددها ٨٠٠٠٠ قرية . وتحتاج الطاقة الادارية للكثير من المنظمات غير الحكومية الصغيرة الى التطوير كيما تصبح ذات فعالية . ولا تعرف منظمات أخرى ، الا القليل عن تكاليف جمع الأموال . وبالاضافة الى ذلك ، لا تستطيع حتى أكثر المنظمات غير الحكومية كفاءة ملء كل الثغرات التى يتركها القطاعان التجارى والعام . والى جانب تزايد عدد المنظمات غير الحكومية وحجم الموارد التى تعبئها ، فان أهميتها تكمن فى قدرتها على اشراك المجتمعات المحلية والمنظمات الجماهيرية بكفاءة أكبر فى عملية التنمية ومعالجة الفقر .

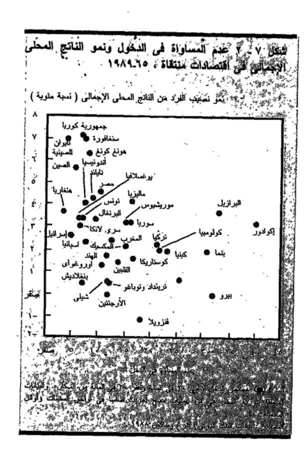
العدالة واعادة التوزيع

عنيت الحكومات دائما بتحقيق العدالة . وتبلغ تحويلات الدخول فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى (مع استبعاد مدفوعات الفائدة ، ولكن بادراج مدفوعات الأمن الاجتماعى) نحو ٤٠ فى المائة من الانفاق الحكومى ، وتبلغ ما بين ٢٠ و٣٠ فى المائة من اجمالى الناتج المحلى فى النمسا ، فرنسا ، ألمانيا ، هولندا ، والسويد . وقد ييسر التوزيع الأفضل للدخل ، الادارة الاقتصادية . وقد أشار علماء السياسة الى أن آليات اعادة توزيع الدخل باقتسام أرباح النمو بطريقة تتسم بمساواة أكبر ، قد ساعدت بعض حكومات الدول الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى على نزع فتيل معارضة الاصلاحات ذات التوجه نحو السوق ، وهدأت شكاوى ضحايا التغيير القصير الأجل .

وأظهر تحليل أجرى لأثنين وثلاثين بلدا (٢٥ منها نامية ، وسبعة من بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى) أنه كلما ارتفعت مخاطر صدمات معدل التبادل التجارى التى تواجهها دولة ما فى الأسواق الدولية ، ارتفع احتمال زيادة الحواجز التجارية . كذلك أظهر التحليل أنه كلما كانت برامجها للتأمين الاجتماعى أكبر حجما ، قل احتمال أن تنتهج الدولة السياسة الحمائية (بيتس ، بروك ، وتيفنثالر ١٩٩١) . ويشير بحث آخر قريب العهد الى أن المفاوضات بشأن الأجور التى تجرى من خلال آليات غير سوقية (مفاوضات بين النقابات ، ورجال الصناعة ، والحكومات والتى تأخذ العدالة فى اعتبارها) قد تفسر البطالة المنخفضة نسبيا فى بلدان الشمال (جاكمان ، بيساريدز ، وسافورى ١٩٩٠) . وقد أشار بعض علماء الاقتصاد أيضا الى أن توزيعات الدخل التى تتسم بمساواة نسبية فى آسيا ، قد أتاحت للبلدان هناك أن تتكيف مع الصدمات الخارجية فى أعوام السبعينات بدرجة أسرع من نظرائها فى أمريكا اللاتينية .

وبالرغم من هذا الدليل ، لا يزال تحقيق درجة أكبر من المساواة فى الدخل يعتبر من قبل البعض أمرا ضارا بالنمو . ويزعم هؤلاء أن زيادة رصيد رأس المال تتطلب معدلات مرتفعة من الادخار ، ويستلزم ذلك بدوره توزيع الدخل بطريقة تميل ناحية الأغنياء (ذوى الادخار المرتفع) . وكان الاصلاح الضريبى فى جمهورية كوريا عام ١٩٧٣ قد استبعد عموما الدخل الرأسمالى (الفوائد ، الأرباح ، والأرباح الرأسمالية وغيرها من عائدات الأصول) من الوعاء الضريبى . وكانت الحكمة التقليدية السائدة فيما بين البلدان الصناعية وأيضا واضعى السياسات فى البلدان النامية هى أنه ينبغى عمل الاشياء على أساس « مهمة تلو الأخرى » أولا : النمو الاقتصادى ، وثانيا ، العدالة الاجتماعية ، وثالثا ، الحرية المدنية والسياسية .

والواقع أنه ليس هناك دليل على أن الادخار يرتبط ارتباطا ايجابيا بالتفاوت فى الدخل أو أن التفاوت فى الدخل يفضى الى نمو أكثر ارتفاعا . ولو كان هناك شىء ما من هذا القبيل ، فانه يبدو أن التفاوت يرتبط بالنمو الأبطأ (الشكل ٧ ـ ٢) . ان فكرة المفاضلة بين النمو والعدالة ، والتى ساعدت على تدعيم السياسات المناهضة للنمو فى الاقتصادات الاشتراكية والسياسات المناهضة للعدالة فى البلدان المحافظة ، قد فقدت مصداقيتها من قبل اقتصادات كثيرة تتفوق فى أدائها دائما على البلدان الأخرى بالنسبة



شكل ٧ ـ ٢ عدم المساواة فى الدخول ونمو الناتج المحلى الإجمالى فى اقتصادات منتقاة ، ١٩٨٩-٦٥

للإعتبارين : اندونيسيا ، كوريا ، كوستاريكا ، ماليزيا واليابان (الإطار ٧ ـ ٥) ، والاقتصادات الاسكندنافية .

ولا تتحقق المساواة الأكبر عن طريق تحويلات الدخل ـ وذلك باستثناء حالة شبكات الأمان المخصصة للمجموعات الضعيفة والصغيرة والمحددة جيدا من السكان . وقد أظهر *تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٠* أن نمط التنمية تكون له آثار توزيعية قوية . اذ أن الحماية الصناعية والضرائب التمييزية المفروضة على الزراعة تفيد فى تفسير الأسباب التى تجعل من التفاوت فى الدخل فى أمريكا اللاتينية أكثر حدة عما هو عليه الحال فى آسيا . ويتألف معظم ايرادات البلدان النامية عموما من الضرائب غير المباشرة ، والتى تكون بصفة عامة أقل تصاعدا من ضرائب الدخل . ويفضى دعم رأس المال (المقدم فى شكل حوافز ضريبية ، وائتمان مدعوم أو تقييم العملة بأكثر من قيمتها ، بطريقة ثابتة) الى أساليب للانتاج أكثر كثافة فى استخدام رأس المال ، وبذلك يزداد التوزيع سوءا .

وهناك درس آخر ، وهو أنه يمكن أن يكون للانفاق العام آثار قوية فيما يتعلق باعادة التوزيع . وقد استنتجت دراسات مختلفة ان التعليم يمثل المتغير الوحيد الأكثر أهمية الذى يؤثر على التفاوت فى الدخل . والاستثمارات فى التعليم ، الصحة ، التغذية ـ لو تم تقييمها وتنفيذها بطريقة جيدة ـ يمكن أن تؤدى الى تحسين التوزيع ، وتعزز فى الوقت ذاته التنمية بطرق أخرى . وهكذا ، فقد أكدت برامج الاصلاح فى الثمانينات والتسعينات بدرجة متزايدة الحاجة الى حماية البرامج الاجتماعية اثناء التكيف المالى .

وعندما تعمل الأسواق بصورة جيدة ، يتحقق قدر أكبر من العدالة بشكل طبيعى . فعلى سبيل المثال ، تجزأت أسواق العمالة فى بلدان كثيرة . وأصبح الناس ذوو الصفات المتماثلة غير قادرين على الحصول على مكافآت أو وظائف متماثلة : وتبدو عوامل من قبيل الجنس والعرق ، والموقع ، والمهنة الصناعية ، بصورة دائمة ، هى العوامل المحددة للأجور ، بغض النظر عن الانتاجية . وكانت مساعدة النساء على المشاركة فى أسواق العمالة سببا هاما لتحسين توزيع الدخل فى ماليزيا وأندونيسيا . وعلى نحو تقليدى ، ظل الانفاق الحكومى على تحسين البنية الأساسية وتقديم الخدمات الاجتماعية ، هو الآلية الأساسية لتكامل الأسواق ، ويظل لذلك ذا أهمية أساسية . وهناك مجموعة متنوعة من البرامج العامة الأخرى التى يمكن أن تقلل أوجه عدم المساواة فى حين تحسن الكفاءة التخصيصية ، وتحفز النمو ـ على سبيل المثال ، البرامج التى تستهدف تحسين الوصول الى البنية الأساسية ، والائتمان ، والأرض .

ويبدو أن الاصلاح الزراعى قد زاد من دخول الفقراء فى أغلب الأحيان . وتعتبر الصين ، وكوريا ، واليابان ، نماذج بارزة للاقتصادات التى نجحت فى الاصلاح الزراعى ، بيد أن الدليل على تأثير ذلك على الكفاءة الزراعية يعتبر أكثر تناقضا . اذ أنه من الصعب فصل آثار اعادة توزيع الأراضى الزراعية عن آثار الاستثمارات التكميلية والمؤسسات الموجهة ناحية زيادة الانتاجية الزراعية والتى صاحبت بشكل نمطى الاصلاح الزراعى . بيد أنه يبدو أن هناك دليلا على أن الاستقرار الاجتماعى الناجم عن الاصلاح الزراعى قد أسهم فى تحقيق نمو أسرع .

ولهذه الأسباب جميعا ، تستطيع الجهود الرامية الى تحسين العدالة أن تأخذ مكانها بسهولة فى برامج الاصلاح التى تستهدف تعزيز النمو . وعلى أية حال ، فانه من الواضح أن عملية اعادة التوزيع المشوهة للسوق والمفرطة الحماس يمكن أن تطرح بسرعة مشكلات مالية طاغية .

الاطار ٧ـ٥ سياسات الشمول : ماليزيا وسرى لانكا

بدايات مماثلة

كانت كل من ماليزيا وسرى لانكا مستعمرتين بريطانيتين حتى عامى ١٩٦٣ و ١٩٤٨ ، على التوالى . وكان لدى البلدين مزارع واسعة جيدة التطور تزرع بها محاصيل الأشجار وتتجه نحو التصدير فى الستينات ـ مطاط وزيوت نخيل فى ماليزيا ، ومطاط وشاى فى سرى لانكا . وكان كلاهما لديه بيروقراطيات متطورة ، ومؤسسات سياسية ديمقراطية متقدمة ـ وكان كلاهما يضمان سكانا تعليمهم جيد نسبيا ، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٠ فى المائة . وكان لدى البلدين كليهما أيضا مشكلات نشأت عن وجود جماعات اثنية متمايزة فيما بينها بدرجة عالية . وكانت الغالبية محرومة اقتصاديا ، وإن كانت مهيمنة سياسيا . وفى ماليزيا يمثل البوميبوتريون (وهم سكان الملايو الأصليين وأبناء البلاد الآخرون) ٥٥ فى المائة من السكان ، ويمثل الصينيون ٣٥ فى المائة ، والهنود ١٠ فى المائة . وفى سرى لانكا يمثل السينهاليين ٧٢ فى المائة من السكان والتاميل ١٨ فى المائة والمجموعات الأخرى ١٠ فى المائة . وقد انتهج البلدان سياسات تمييزية على وجه الخصوص من أجل تحسين مصير جماعات الأغلبية (قانونيا فى ماليزيا ، وبحسب الأمر الواقع فى سرى لانكا) .

وقد استخدم البلدان المشاريع العامة ليس فقط فى قطاع المزارع ، بل أيضا فى مجالات أخرى من قبيل شركات الطيران ، والأسمنت ، والمصارف ، والصناعة التحويلية . وساندت الدولتان زراع الأرز عن طريق توفير الأسمدة المدعومة ، والائتمان ، والرى . وأعطيتا الأفضلية فى الحصول على الوظائف العامة والسلع العامة للجماعة الاثنية ذات الأغلبية . وركزتا على توفير الخدمات التعليمية والصحية للجميع ، إلاّ أن التعليم العالى كان منحازا لصالح الأغلبية .

نتائج مختلفة

فى مطلع الستينات ، كان متوسط دخل الفرد فى ماليزيا (٣٢٠ دولارا أمريكا) ، ضعف متوسط دخل الفرد فى سرى لانكا . وبعد ثلاثة عقود ، أصبح متوسط دخل الفرد فى ماليزيا يبلغ خمس مرات متوسطه فى سرى لانكا . كذلك احتوت ماليزيا الصراع فيما بين الجماعات الاثنية دون وقوع عنف خطير . وعلى العكس من ذلك ، ومنذ عام ١٩٨٣ ، أزهقت الصراعات الاثنية والاقليمية فى سرى لانكا أرواح عشرات الألوف . وتقدر تكلفة البنية الأساسية التى أصابها الدمار والدخل الضائع نتيجة للاضطراب الذى حاق بالأنشطة الاقتصادية ، بما يقرب من ثلثى الناتج المحلى الاجمالى . وإضافة إلى نمو ماليزيا الأكثر تفوقا ، استطاعت تخفيض تفشى الفقر من ٥٠ فى المائة فى عام ١٩٧٠ إلى ١٠ فى المائة فى الوقت الحاضر ، كما أنها قللت عدم المساواة بين الجماعات الاثنية وفى داخل كل منها .

أسباب الاختلاف

عمدت سلطات ماليزيا ، على عكس سرى لانكا (حتى عام ١٩٧٧ عندما تم تحرير الاقتصاد) إلى تصحيح العناصر المناهضة للنمو فى سياساتها ـ مثل قواعد الاستثمار الأجنبى وقواعد الترخيص الصناعى ـ عندما تعثرت معدلات النمو . وتم الابقاء على انفتاح السياسات التجارية عند مستويات جمركية معتدلة (وذلك برغم أنه بالنسبة لحالات هامة منتقاة تم الابقاء على الحماية الفعالة المرتفعة) . ولم تكن المشاريع الخاصة تحتاج إلى تصاريح لتوسيع نطاق الانتاج أو الاستثمار . كذلك لم تكن ترهقها الرقابة على النقد ، والقيود التجارية الكمية الشاملة ، أو التهديد بالتأميم دون تعويض . أما مشاريع الأقليات التى كان يمارس تمييز ضدها فى الأسواق المحلية فلم تحرم من فرص العمل فى الخارج . إذ كانت تستطيع استغلال دخلها فى شراء السلع والخدمات بالخارج (مثل التعليم) التى كانت تحرم منها فى الداخل .

وقد أعطى الاطار التنظيمى المتشدد لسرى لانكا قبل عام ١٩٧٧ فرصا كبيرة لحرية التصرف والتمييز . إذ انتهت أوجه الرقابة الاقتصادية إلى أن تصبح بمثابة رقابة على الأفراد ـ وذلك برغم التقاليد الديمقراطية فى سرى لانكا . فتم تقييد السفر بسبب الرقابة على النقد الأجنبى ، كما أضفى طابع سياسى مرتفع فى الغالب على معاملات الأعمال البسيطة (من قبيل الحصول على إذن للاستثمار ، أو الاستيراد أو توسيع نطاق الانتاج) . وكان التصور هو أن باستطاعة الحكومة أن تؤثر ـ بل هى تؤثر فعلا ـ فى توزيع الأصول فيما بين الجماعات الاثنية .

فعلى سبيل المثال ، تضخمت تكلفة دعم الأغذية فى البرازيل فى أواخر السبعينات ، ومنذ عهد قريب فى مصر ، ومع ارتفاع أسعار الأغذية على الصعيد الدولى . وقد تعين زيادة الدعم المقدم لحماية الصناعات المتدهورة بصورة مستمرة من أجل تحقيق الأثر ذاته ، وذلك لأن الحفاظ على الأفضلية يتطلب تعويض الدينامية التى تظهر فى أى جزء آخر من الاقتصاد . ففى أوروبا على سبيل المثال ، أصبح الابقاء على الدخول الزراعية متناسبة مع غيرها من الدخول باهظ التكلفة بشكل متزايد وذلك بسبب النمو الأسرع فى قطاعات أخرى .

كذلك تفضى التحويلات الأولية عن طريق التدخلات المشوهة للأسواق بشكل دائم تقريبا الى تدهور توزيع الدخل بدلا من أن تحسنه . ويذهب دعم الأسمدة فى اكوادور ، وباكستان والبرازيل وبنغلاديش ومصر ، والهند بصفة أساسية إما لأصحاب مصانع الأسمدة أو للمزارعين ميسورى الحال . وقد خفض الدعم الضخم المقدم للقمح فى السبعينات بالبرازيل الطلب على البقول التى زرعها صغار المزارعين ، وتدهور انتاج البقول . وباع المزارعون أراضيهم وهاجروا الى المدن حيث زادوا الطلب على القمح المدعوم . وقد عمد المزارعون التجاريون الأغنياء الى

شراء أراضى المهاجرين بأسعار متدنية .

اصلاح القطاع العام

فى القرن الرابع عشر تقريبا ، اكدت احدى الدراسات أن : « النشاط التجارى من جانب الحاكم هو نشاط ضار لرعاياه ، ومدمر لايرادات الضرائب ... ويحول دون دخول المتنافسين ويملى أسعار المواد والمنتجات مما قد يؤدى الى الانهيار المالى للكثير من الأعمال التجارية . وعندما تكون هجمات الحاكم على الممتلكات واسعة وعامة ، وتؤثر على جميع أسباب الحياة ، يصبح التراخى فى النشاط التجارى شاملا أيضا » . (ابن خلدون ، ١٩٨١) . وكان أهم ارث من تراث الثمانينات الرائع هو اعادة اكتشاف هذه الحقائق القديمة . وهناك حكومات كثيرة تعيد النظر الآن فى اشتراكها فى الاقتصاد ، وتستعرض أولويات انفاقها ، وتضطلع بأنشطة تجارية أقل . وكيما تنجح عملية اعادة التقييم هذه سيقتضى الأمر تحسين القدرة الادارية للدولة - وسيتعين على الحكومات أن تتغلب على المعارضة من جانب المصالح المكتسبة التى خلقتها عقود من التدخل المفرط .

ترشيد المصروفات العامة

تمثل المصروفات الحكومية ما يزيد قليلا عن ٢٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان منخفضة الدخل ، وما يقرب من ٣٠ فى المائة من البلدان متوسطة الدخل . وهذه النسب تقل كثيرا عما هو عليه الحال فى البلدان الصناعية اليوم ، ولكنها أكثر ارتفاعا عما كان عليه الحال فى البلدان الصناعية فى مرحلة مناظرة من التنمية (الجدولين ٧- ٤ و٧ - ٥) . وتشير الأدلة الى أن الكثير من برامج الانفاق العام للبلدان النامية يوفر عائد منخفضا جدا .

الاستثمار العام . تتوقف نوعية الاستثمار العام بدرجة كبيرة على نوعية المناخ الاقتصادى (انظر الفصل ٤) . ولكن بعض البلدان النامية تواجه صعوبات اقتصادية لأن المشاريع نفسها ، التى غالبا ما يجرى تمويلها بدعم من الوكالات الخارجية لم تكن تتسم بالحكمة . ولنكتف بذكر بضعة أمثلة فحسب من بين نماذج لا حصر لها : مشروع لصهر الفضة يحقق خسائر فى بوليفيا ، ومصنع للأحذية متناقص القيمة فى تنزانيا ، ونظم للرى بمعدلات منخفضة من العائد فى سرى لانكا . ويمكن أن تكون التكلفة كبيرة . ففى زائير تكلف مشروع الطاقة الكهرومائية وخط النقل الذى سبق ذكره فى هذا الفصل نحو ٣ بلايين دولار بأسعار

جدول ٧-٤ النسبة المئوية لحصة المصروفات الحكومية فى الناتج القومى الاجمالى أو الناتج المحلى الاجمالى ، البلدان الصناعية ، ١٨٨٠-١٩٨٥

السنة	ألمانيا	السويد	فرنسا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	اليابان
١٨٨٠(أ)	١٠	٦	١٥	١٠	٨	١١
١٩٢٩(أ)	٣١	٨	١٩	٢٤	١٠	١٩
١٩٦٠(ب)	٣٢	٣١	٣٥	٣٢	٢٨	١٨
١٩٨٥(ب)	٤٧	٦٥	٥٢	٤٨	٣٧	٣٣

(أ) للناتج القومى الاجمالى .
(ب) الناتج للمحلى الاجمالى .
المصدر : البنك الدولى ، سنوات مختلفة .

جدول ٧-٥ النسبة المئوية لحصة مصروفات واستهلاك الحكومة فى الناتج القومى الاجمالى أو الناتج المحلى الاجمالى ، البلدان الصناعية والنامية ، ١٩٧٢ و ١٩٨٦

	المصروفات (أ)		الاستهلاك (ب)	
المجموعة الاقتصادية	١٩٧٢	١٩٨٦	١٩٧٢	١٩٨٦
منخفضة الدخل	١٩	٢٣	١٢	١٣
الدخل المتوسط الأدنى	١٥	٢٧	١١	١٤
الدخل المتوسط الأعلى	٢٥	٢٧	١٢	١٤
السوق الصناعية	٢٨	٤٠	١٤	١٩

(أ) الناتج القومى الاجمالى .
(ب) الناتج المحلى الاجمالى .
المصدر : البنك الدولى ، سنوات مختلفة .

عام ١٩٩٠ - أى ثلث ديون البلاد الخارجية . ولم يتم تشغيل المشروع أبدا بأكثر من ٣٠ فى المائة من طاقته وهو الآن فى منتصف مرحلة الترميم الشامل بالرغم من أنه لم يبدأ تشغيله الا فى عام ١٩٨٢ . ويمثل هذا المشروع حالة متطرفة ، ولكن المشاريع غير المنتجة وان كان على نطاق أقل اثارة للعجب شائعة تماما .

الأجور والادارة المدنية . تشكل فواتير الأجور جانبا كبيرا من المصروفات الحكومية فى معظم البلدان . وكانت فاتورة الأجور ، قبل تنفيذ برامج الاصلاح ، تستهلك أكثر من ٦٠ فى المائة من الايرادات الجارية فى جمهورية أفريقيا الوسطى - وأكثر من ٤٠ فى المائة فى غامبيا . ويعنى الاتجاه الى الافراط فى عدد الموظفين ومنح أجور منخفضة والذى ساد فى العقود القليلة الماضية فى بلدان نامية كثيرة ، أن جانبا كبيرا من هذا الانفاق يعتبر ضائعا . وتتضاعف مشكلة الحافز الضئيل نتيجة لسوء تحديد هياكل الارتقاء المهنى ، ونتيجة للتعيين ذى الطابع السياسى ، والتعيينات فى المناصب الكبيرة لنفس السبب . وقد انهارت الهياكل

المؤسسية والنظم التى اقيمت أصلا لتزويد الادارة المدنية بالعاملين وتشغيلها فى بعض البلدان . ففى أوغندا كشف احصاء للادارة المدنية ليس فقط عدم وجود عدد كبير من العاملين ، وانما أيضا عدم وجود مدارس بأكملها .

ونتيجة لذلك أصبح لاصلاح الادارة المدنية فى أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وافريقيا أولوية عليا لدى الكثير من الحكومات . وتتألف برامج اصلاح الادارة المدنية بصفة عامة من ثلاث مكونات . الأول هو بذل محاولة لتخفيض الانفاق من أجل التقليل من حجم الادارات المدنية الى أعداد من المستخدمين يمكن ادارتها بطريقة أفضل . والثانى اعادة هيكلة الأجور وترتيب الدرجات وذلك من أجل زيادة الحوافز ، وتخفيض العمل فى وظيفتين فى وقت واحد والفساد ، وتوفير اطار أفضل للأرتقاء الوظيفى . والثالث هو اعادة البناء المؤسسى من اجل خلق الهياكل الرقابية واجراءات التشغيل المطلوبة لتنظيم ادارة مدنية حديثة وكفؤة .

وقد تحركت معظم برامج اصلاح الادارة المدنية على جميع الجبهات فى وقت واحد . وأدت البرامج الافريقية الأكثر نجاحا الى تخفيض اعداد الموظفين العموميين (غامبيا وغانا وغينيا) . إلا أن نجاحها كان مقصورا على تحسين هياكل الأجور واصلاح الهياكل المؤسسية . ولم تؤد برامج الاصلاح الجارية فى أى بلد افريقى الى اعادة بناء هياكل الادارة المدنية فيها بصورة كاملة . ولا يزال يتعين على البرنامج الغانى ، الذى وضع موضع التنفيذ منذ عام ١٩٨٥ - وربما يكون هو الأبعد مدى - أن ينشىء نظاما فعالا من أجل الحد من التعيين .

ولا يبدو أن أى برنامج من البرامج التى يجرى تنفيذها فى الوقت الحاضر يشتمل على اختبار جاد لوظائف الحكومة لتقرير ما يمكن تحويله منها الى القطاع الخاص ، أو تفويضه الى المجتمع المحلى ، أو الغاؤه كلية . وفى ضوء الحاجة الى قطاعات عامة أصغر وأكثر كفاءة ، وقطاع خاص أكثر دينامية ، فان محاولات إصلاح الادارة المدنية مستقبلا سوف تستفيد قطعا من معالجة قضايا أوسع نطاقا .

أوجه الدعم والتحويلات . تشكل مصروفات الدعم والتحويلات حوالى ٣ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط لعينة ضخمة من البلدان . ومن الصعب تعميم الأحكام بشأنها لأنها من أكثر فئات الانفاق تباينا . وعلاوة على ذلك ، فان نظم الابلاغ ضعيفة فى معظم البلدان ، ومن السهل أن تكون تكلفة الدعم والتحويلات ضعف ماهو مدون فى السجلات . وينشأ الدعم فى أغلب الأحيان نتيجة للتدخلات الحكومية فى الأسعار ، وقد ينطبق على كل أنواع السلع والخدمات : القمح فى الاتحاد السوفيتى ومصر ، والسفر فى سرى لانكا والأسمدة فى اكوادور وبنغلاديش والهند ، وهكذا دواليك . أما التحويلات فانها تتم عادة للمشاريع المملوكة للدولة . وتصبح ضرورية إما لأن هذه المشاريع لا تعمل بكفاءة ، أو لأن ضوابط الأسعار وغيرها من القيود ، تجبرها على العمل بخسارة . بيد أن هذه التحويلات تعتبر غير كافية لتلبية احتياجات المشاريع المتعلقة بالاستثمار الرأسمالى . ونتيجة لذلك ، تدهورت مستويات الخدمة بصورة مثيرة فى بعض البلدان . فقد عانت شبكة خطوط التليفونات والسكك الحديدية فى الأرجنتين ، وخدمة الأوتوبيس فى مصر ، على سبيل المثال ، من ضآلة الاستثمار .

الانفاق العسكرى . ينفق العالم ١٠٠٠ بليون دولار على التسلح كل عام . وفى أواخر الثمانينات ، بلغت النفقات العسكرية الاجمالية ٨٦٠ بليون دولار سنويا فى البلدان مرتفعة الدخل و ١٧٠ بليون دولار سنويا فى البلدان النامية . ومن مبلغ الـ ١٧٠ بليون دولار هذا ، أنفق ٣٨ بليون دولار على الواردات من الأسلحة ، ومعظمها من البلدان الصناعية .

ولو أمكن خفض المصروفات العسكرية على الصعيد الدولى ، فسيصبح العالم بلا ريب مكانا أفضل . ولكن هل هذا أمر واقعى ؟ ان البشرية ليست غريبة على الحروب والصراعات - وان كان انسان القرن العشرين أقل ميلا للحروب والصراعات (الإطار ٧ - ٦) . والحرب الأخيرة فى منطقة الخليج ، وما أعقبها من صراعات فى تلك المنطقة ، واستمرار العنف فى أفغانستان ، وأنغولا ، وأمريكا الوسطى ، والهند الصينية ، والحروب الأهلية فى اثيوبيا ، وموزامبيق ، والصومال ، والسودان ، والخطى البطيئة جدا لنزع سلاح الدولتين العظميين ، توضح جميعها مدى صعوبة التقدم تجاه السلم الدائم .

وليس مستغربا أن يكون الانفاق العسكرى أكثر ارتفاعا فى البلدان النامية التى تواجه التهديدات الخارجية أو الداخلية . والانفاق العسكرى يزيد على ١٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى بلدان كثيرة . وبعد الصراع العرقى الذى تفجر فى عام ١٩٨٣ ، زادت المصروفات العسكرية فى سرى لانكا من أقل من واحد فى المائة من

الاطار ٦ـ٧ الحرب والتنمية

شملت الحربان العالميتان أعدادا غير مسبوقة من الدول وأسفرت عن خسائر فى الأرواح غير مسبوقة أيضا . إلاّ أن الحروب الاقليمية والاضطرابات الأهلية التى وقعت منذ عام ١٩٤٥ أزهقت أرواحا أيضا ، ودمرت بلدان منفردة ، كثير منها فى العالم النامى (جدول الاطار ٦ـ٧) . وتقدر التقارير التى تواترت بصورة شائعة الوفيات الناجمة عن الصراع بين إيران والعراق بـ ٤٥٠٠٠٠ ، أى نحو واحد فى المائة من مجموع سكان هذين البلدين عند بداية النزاع فى عام ١٩٧٩ . وتشكل خسائر الأرواح فى الحرب الأهلية الاثيوبية البالغة مليونين من القتلى ، أكثر من ٧ فى المائة من عدد سكان البلاد عام ١٩٧٤ .

وخسائر الأرواح فى أرض المعارك تبخس قيمة آثار الحرب . إذ أن الحرب تفرض ثمنا فادحا على غالبية العمال المنتجين . ففى الحرب العالمية الأولى كان ٤,٥ فى المائة فقط من الضحايا الألمان يزيد عمرهم على أربعين عاما ؛ و ٦٣ فى المائة كان عمرهم بين عشرين وثلاثين عاما ، وبالاضافة إلى ذلك ، فإن الجنود ليسو وحدهم هم الذين يموتون . إذ أن المدنيين يموتون من جراء القتال المباشر وأيضا من المجاعات والأمراض ذات الصلة بالحرب ؛ وتسفر التعبئة العسكرية عن انخفاض معدلات المواليد . وبهذه الطريقة يزيد اجمالى خسائر الأرواح فى الفترة ١٩١٤ـ١٩٢١ (والتى تشمل الحرب الأهلية السوفياتية) على ٦٠ مليونا . وكان نحو ٨ ملايين نسمة فقط من هؤلاء من الرجال الذين تم تعبئتهم للمعارك .

إن تكلفة القتال تشمل أكثر من تكلفة الطلقات ، والزى العسكرى والمعدات . لقد استمرت حرب كرة القدم عام ١٩٦٩ بين هندوراس والسلفادور نحو مائة ساعة فقط . وتوفى فيها ٢٠٠٠ شخص . إلا أن ١٠٠٠٠٠ شخص أصبحوا لاجئين . وقد دمر القتال نصف معمل تكرير النفط ومنشآت التخزين فى السلفادور . وأصاب بالشلل السوق المشتركة لبلدان أمريكا الوسطى . وكانت المصروفات العسكرية والناتج الضائع فى غضون السنوات الخمس الأولى من الصراع الايرانى العراقى أكثر من ٤٠٠ بليون دولار أمريكى . وكانت التكلفة بنهاية الحرب فى عام ١٩٨٨ أكبر كثيرا . وبالمثل يكون التصدع الاقتصادى حادا فى الحروب الأهلية ، فلقد تسبب الصراع فى اقليم اريتريا شمالى أثيوبيا فى خفض الأيدى العاملة ؛ وتسببت القنابل والألغام فى جعل المزارعين يتفادون العمل فى بعض الأراضى وبذلك خرجت من الانتاج . ويقدر أن ٤٠ فى المائة من الأرض قد تركت دون زراعة فى عام ١٩٨٧ ، وهو ما يفسر جزئيا نقص الأغذية فى الاقليم .

والحرب تؤخر التنمية حتما . فقد استمر دفع التكلفة المجمعة لاحلال المعدات المفقودة ، وتوفير الرعاية الصحية للجرحى ، ودوام الانتاجية الأقل ، على مدى فترة طويلة بعد الهدنة . وفى الحرب الأهلية النيجيرية ١٩٦٧ـ١٩٧٠ التمست الحكومة تمويل الحرب دون إثارة حالة من التضخم المرتفع أو التسبب فى تدهور ميزان المدفوعات . وقيدت منح الائتمان المصرفى للحد من الطلب الداخلى ؛ وزادت من الضرائب ، وخفضت الاستثمار الرأسمالى ، وقللت بشكل حاد من النفقات غير الدفاعية ، بما فى ذلك النفقات التى تتعلق بالادارة العامة والرفاهية الاجتماعية ، والمجتمعية ، والخدمات الاقتصادية . بيد أنه بسبب التكلفة المرتفعة لاستيراد الأسلحة ، والصادرات الضائعة لم تستطع هذه السياسات الحيلولة دون التدهور فى مركز ميزان المدفوعات فى نيجيريا .

جدول الاطار ٦ـ٧ الوفيات أثناء الحروب ، ١٩٠٠ ـ ١٩٨٩

الفترة	عدد الحروب		الوفيات أثناء الحروب الدولية (بالألوف)			الوفيات أثناء الحروب الأهلية (بالألوف)			إجمالى الوفيات كنسبة مئوية من سكان العالم
	أهلية	دولية	مدنيون	عسكريون	الاجمالى(أ)	مدنيون	عسكريون	الاجمالى(أ)	
١٩٠٠ـ١٩٠٩	١٠	٦	٢٣٠	١٢	٢٤٣	٢٥	١٣٩	١٦٦	٠,٠٢
١٩١٠ـ١٩١٩	١٥	٩	٧٠٤٥	١٣٤٧٠	٢٠٥٥٦	١١٤٠	١٣٩	١٣٢٧	١,١٣
١٩٢٠ـ١٩٢٩	١١	٨	٢١	٤٢	١٠٩	٣٩	١١١	٣٧١	٠,٠٢
١٩٣٠ـ١٩٣٩	١١	٨	٩٣٣	٨٣٨	١٧٧٠	٦٤٦	١١٠٩	١٧٩٦	٠,١٧
١٩٤٠ـ١٩٤٩	١٣	٧	٢٠١٧٦	١٩١١٠	٣٩٢٨٥	١٠٠٧	٥	٢١٨٢	١,٧٠
١٩٥٠ـ١٩٥٩	٢٠	٥	١٠٧٣	١٩٢٦	٣٠٣١	١٥٧١	٢٥٣	١٨٧٩	٠,١٧
١٩٦٠ـ١٩٦٩	١٢	٩	٦٢٢	٦٠٥	١٢٥٦	١٨٢٧	١٢٢٢	٣٣٠١	٠,١٣
١٩٧٠ـ١٩٧٩	١٨	٧	٦٣٩	٦٠٦	١٢٤٦	٣٥٤٣	١٢٣٦	٤٩٥٧	٠,١٦
١٩٨٠ـ١٩٨٩	٢٩	٦	٧٠٢	٩٣١	١٧٣٣	١٨٩٩	١٧٩	٢٠٨١	٠,٠٨
١٩٠٠ـ١٩٨٩	١٤١	٦٣	٣١٤٤٠	٣٧٥٣٩	٦٩٢٢٩	١١٦٩٧	٤٣٩٣	١٨٠٥٩	٠٠

ملاحظة : جميع وفيات الحروب فيما بعد ١٩٤٩ ، فيما عدا ١١٠٠٠ منها ، وقعت فى البلدان النامية . جميع الأرقام هى تقديرات ، وهى عرضة لخطأ كبير . والصراعات الداخلية ليست دائما قابلة للتحديد الواضح مثل الحروب الأهلية ، ولذلك فإن تغطية هذه الاحصاءات تتعارض فيما بين الدراسات . وقد تم استبعاد مجموعة من الاضطرابات الأهلية . فعلى سبيل المثال لم تدرج الوفيات التى وقعت فى غضون حركات التطهير والتحويل إلى الملكية الجماعية فى الاتحاد السوفياتى فى غضون ثلاثينات القرن العشرين ، والتى تتراوح من ٥ إلى ٢٠ مليون نسمة . كما استبعدت أرقام الوفيات الناتجة عن أحداث أخرى كتلك التى وقعت بعد الحرب العالمية الثانية بسبب سوء البيانات . وتصل التقديرات الأولية لها إلى ١٥ مليون نسمة . وأيضا هناك بعض الحروب التى تم حسابها على أنها حروب أهلية حتى عندما حدث تدخل أجنبى . أما الوفيات التى وقعت فى غضون الحرب الكورية ، والوفيات التى وقعت فى غضون حرب فييت نام للفترة ١٩٦٥ـ١٩٧٥ والحرب فى أفغانستان فى الفترة ١٩٧٨ـ١٩٨٩ فهى مدرجة تحت الحروب الدولية .

(أ) تشمل الاجماليات مجموعة الوفيات المقدرة . وعندما لا تكون تفصيلات العناصر متاحة تحذف الوفيات من الفئات الفرعية المدنية والعسكرية . وقد تختلف أيضا الاجماليات نتيجة لتقريب الأعداد . وقد وزعت الوفيات لحصص عندما استطالت الفترات المبلغ عنها لأكثر من عقد من الزمان .

المصدر : سيفارد ١٩٨٨ و ١٩٨٩ .

الناتج المحلى الاجمالى الى نحو خمسة فى المائة . وينفق كثير من البلدان الفقيرة على الأغراض العسكرية أكثر مما ينفقه على القطاعات الاجتماعية (جدول ٧ - ٦) . وفى غضون العقود الثلاثة الماضية ، يبدو أن النظم العسكرية والمدنية قد أنفقت تقريبا نفس الحصة من ناتجها المحلى الاجمالى على قواتها المسلحة .

وفى البلدان مرتفعة الدخل ، مافتىء الانفاق العسكرى يتزايد بنفس معدل زيادة الناتج المحلى الاجمالى . وفى البلدان النامية ، أخذت المصروفات العسكرية تنخفض - من ٦ الى ٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى أواخر السبعينات الى نحو ٥ فى المائة فى النصف الثانى من الثمانينات . وكان هذا أساسا نتيجة للتخفيض الكبير فى

جدول ٦.٧ الانفاق العام على القطاع العسكرى مقابل القطاعات الاجتماعية ، ١٩٨٦

(النسبة المئوية للناتج القومى الاجمالى)

	مصروفات الصحة والتعليم					
المصروفات العسكرية	١ إلى ١,٩	....	٢ إلى ٤,٩	....	٥ إلى ٩,٩	..... ١٠ وما فوقها
أقل من ١		البرازيل	المكسيك	بربادوس	غامبيا	كوستاريكا
		غانا	النيجر	قبرص		لوكسمبورغ
من ١ إلى ١,٩	باراغواى	الأرجنتين	رواندا	جامايكا	بابواغينيا الجديدة	ايرلندا
	نيجيريا	أكوادور	رومانيا	الجزائر	ترينداد وتوباغو	سويسرا
		بنغلاديش	سيراليون	جمهورية أفريقيا الوسطى	سوازيلند	فنلندا
		الجمهورية الدومينيكية	الفلبين	فيجى	فنزويلا	النمسا
		غواتيمالا	نيبال	كوت ديفوار		اليابان
		الكاميرون	هايتى	مالطة		
		كولومبيا				
من ٢ إلى ٤,٩	أوغندا	بوروندى	أندونيسيا	ايطاليا	اسبانيا	استراليا
	زائير	بنن	أوروغواى	بلغاريا	بولندا	البرتغال
		بوليفيا	تركيا	تشيكوسلوفاكيا	تايلند	بتسوانا
		بوركينا فاسو	مالى	الجمهورية الديمقراطية	تنزانيا	بلجيكا
				الألمانية	توغو	بنما
		السلفادور	ميانمار	شيلى	جنوب أفريقيا	جمهورية ألمانيا الاتحادية
		غينيا	الهند	غابون	زامبيا	الدانمرك
				الكونغو	السنغال	السويد
				كينيا	الصومال	فرنسا
				ليبيريا	ملاوى	كندا
				ليسوتو	موريتانيا	النرويج
				مدغشقر	يوغوسلافيا	نيوزيلندا
				هنغاريا		
من ٥ إلى ٩,٩		باكستان	الامارات العربية المتحدة	أثيوبيا	تونس	زيمبابوى
		بيرو	سرى لانكا	البحرين	الجمهورية العربية اليمنية	المملكة المتحدة
		تشاد	السودان	جمهورية كوريا	سنغافورة	
		الصين		كوبا	ماليزيا	
				الكويت	المغرب	
				مصر	الولايات المتحدة	
				هندوراس		
				اليونان		
من ١٠ وما فوقها		أنغولا		الأردن	الاتحاد السوفياتى	غيانا
		العراق		إسرائيل	جمهورية اليمن	ليبيا
				جمهورية إيران الاسلامية	الديمقراطية	المملكة العربية السعودية
				عمان	سوريا	نيكاراغوا

ملاحظة : يصور المدى الموضح فى هذا الجدول الفروق فى الانفاق فى مختلف الفئات ؛ وهو لا يعكس بالضرورة الفروق الدقيقة عبر البلدان وذلك بسبب بعض الفروق فى تعريف الفئات . ولا تغطى تقديرات الانفاق ، انفاق الهيئات المحلية .

المصدر : سيفارد ١٩٨٩ .

الانفاق العسكرى فى الشرق الأوسط (ولا سيما فى سوريا ومصر) ، وفى أمريكا اللاتينية (بعد الأزمة المالية فى الثمانينات) . ولكن نسبة الخمسة فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى لا تزال تمثل مبلغا ضخما ؛ ففى بلدان كثيرة ، ستكون أكثر من كافية لمضاعفة الانفاق الحكومى على البنية الأساسية أو على الصحة والتعليم .

وتحتاج الحكومات الى اتخاذ كل خطوة ممكنة لخفض المصروفات العسكرية . وتعتبر كوستاريكا نموذجا بارزا لحكومة قررت خفض انفاقها العسكرى وتركيز جهودها على توفير الصحة والتعليم . وهو نهج أدى الى تحسين العدالة وحقق درجة من الاستقرار السياسى غير مألوفة فى العالم النامى . بيد أن التربة الفقيرة فى كوستاريكا والموارد الطبيعية النادرة كانت تعنى أن هذا البلد لديه أعداء قليلون ؛ وقد لا يكون من السهل تكرار تجربته .

ويتعين على بلدان كثيرة أن تتصدى لتهديدات داخلية وخارجية أكبر من تلك التى تواجه كوستاريكا ؛ ومع ذلك ، من الصعب أن تبرر هذه التهديدات المبالغ التى تصرف اليوم على القوة العسكرية . ويحق لوكالات المعونة والتمويل أن تتساءل عما اذا كان من الحكمة مساعدة الحكومات التى تكون أولويتها الأولى ليس احداث تنمية بل زيادة قوتها العسكرية .

تحويل ملكية المشاريع المملوكة للدولة الى القطاع الخاص واصلاحها

فى الثمانينات والتسعينات وحتى الآن ، كان تحويل المشاريع المملوكة للدولة الى القطاع الخاص هدفا حكوميا هاما فى كل من بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مثل المملكة المتحدة ونيوزيلندا ، وفى البلدان النامية مثل الأرجنتين والبرازيل وتركيا وتوغو وشيلى وجمهورية كوريا وغانا وماليزيا والمكسيك ونيجيريا ، على حد سواء . وفى معظم هذه البلدان كان تحويل الملكية الى القطاع الخاص يعنى أكثر من مجرد تحويل الأصول الى القطاع الخاص . لقد كان جزءا من ممارسة أوسع تستهدف تثبيت الاقتصاد وتحريره على جبهات عديدة - القوانين ، الأسعار ، التجارة ، القطاع المالى . وقد عمدت الحكومات بوعى وادراك الى اعادة تحديد الدور الاقتصادى للدولة . وكجزء من هذا التحول ، أنقصت الحكومات امتيازات المشاريع المملوكة للدولة فى الحصول على أموال الميزانية أو النظام الائتمانى ، والحماية الجمركية أو غير الجمركية لمنتجاتها ، والحماية التى تنظمها القوانين من منافسى القطاع الخاص . وأظهرت عزما جديدا على عدم السعى وراء أهداف توزيعية ضيقة على حساب الكفاءة .

وتتبنى بلدان كثيرة رأيا يقول انه مالم يكن تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص جزءا من برنامج عريض للاصلاح من هذا القبيل ، فانه سيكون بمثابة بادرة جوفاء . اذ انه سيقتصر على مجرد تحويل الرقابة على الايرادات من القطاع العام الى الخاص . وكانت هناك أشكال مختلفة من هذا النهج العام . ففى الصين ، اقترن الغاء القواعد التنظيمية باعلان ترتيبات مؤسسية جديدة تتيح للحكومة الاحتفاظ بالملكية فى حين تقوم بتحسين كفاءة المشاريع . وفى الأرجنتين ، وأيضا المكسيك - وان كان على نطاق أقل - استخدم تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص بمشاركة أجنبية كبيرة ، لتخفيض الدين الخارجى وزيادة الاستثمار فى البنية الأساسية ، من قبيل الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية . وفى الأرجنتين والبرازيل ، يتوقع أن تسهم الايرادات المتحصلة من تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص بدرجة كبيرة فى موازنة العجز المالى .

مشكلات التنفيذ . أثبت تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص أنه تجربة صعبة على أية حال . اذ أن الأسواق الضعيفة لرأس المال المحلى ، والظروف الاقتصادية المعاكسة ، ومقاومة النقابات العمالية والموظفين المدنيين ، قد أفضت الى إبطاء هذه العملية فعلا فى كل مكان . وباستثناء الاقتصادات المتقدمة نسبيا من قبيل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ، يفتقر معظم البلدان النامية الى البنية الأساسية لتحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص - المحامون ، والمحاسبون ، ورجال المصارف التجارية والمقاولون . وتعتبر الحاجة الى بناء هذه البنية الأساسية ماسة على نحو خاص فى أوروبا الشرقية ، حيث يصعب العثور حتى على أفراد مؤهلين للعمل كمديرين للشركات . ولا بد من انشاء ادارات متخصصة لمعالجة نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص ، ثم يجرى تزويدها بالموظفين وتمويلها على نحو كاف : وهو تحد فى حد ذاته أثناء أوقات الأزمات المالية .

وتعقد المسائل القانونية أيضا عملية تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص . ففى المكسيك ، كان يتعين اقرار تعديلات دستورية فى عام ١٩٨٣ قبل أن يبدأ تنفيذ عملية نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص . وفى تركيا ، تم الغاء عمليات البيع عندما قضت المحاكم بأنها عمليات غير

قانونية . وفى الاقتصادات الاشتراكية ، لا بد من إصدار القوانين التى تحدد حقوق الملكية ، واضفاء الشرعية على الملكية الخاصة ، ووضع المبادىء التوجيهية للمواد المتعلقة بانشاء الشركات ، ودمجها ، وحماية مصالح الأقلية من حاملى الأسهم ، وكل هذه الاجراءات لا بد من اتخاذها اذا ما أريد اقرار مشروعية شراء القطاع الخاص لشركة ما . وبالمثل ، لا بد أيضا من اقرار شرعية البائع . اذ أنه على العكس من الاعتقاد الشائع ، لا تملك الحكومات فى البلدان الاشتراكية حقوق ملكية واضحة للشركات . ففى بعض الحالات ، تم تأميم الأصول بعد وقت قصير من الحرب العالمية الثانية ، الا أن التعويض المتعهد به ، والذى كان من شأنه اضفاء المشروعية على عمليات التأميم ، لم يتم الوفاء به أبدا . وقد وضعت تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة قوانين جديدة تمنح الملاك السابقين حقوق أولوية فى التعويض أو اعادة ممتلكاتهم الأصلية اليهم . وجعلت الشكوك المثارة حول ما اذا كانت هناك حقوق ملكية سابقة بشأن أصول الشركة أم لا ، الكثيرين من المستثمرين المحتملين يلتزمون الحذر ازاء نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص .

وكانت المحاولات السابقة لتحقيق اللامركزية فى اقتصادات البلدان الاشتراكية قد أعطت العمال فى مشاريع كثيرة حقوقا كانت تخص تقليديا حاملى الأسهم فى البلدان الغربية . اذ تتمتع مجالس العمال فى بولندا بحق اتخاذ قرار بشأن دمج الشركات وحل المشاريع ، وبيع الأصول ، وتعيين كبار المديرين التنفيذيين ؛ وفى يوغوسلافيا ، تم تقنين حقوق العمال بشكل أشمل حتى . واضافة الى ذلك ، تعتبر الأصول التى تمتلكها الدولة واحد من أوجه التراث الإيجابى القليل لسنوات الحكم الشيوعى ، ويصر الناس على التوزيع العادل لهذه الثروة كتعويض جزئى عن المعاناة فى الماضى . ونتيجة لذلك ، فان هناك مقاومة قوية ضد نقل هذه الثروة الى أيدى التسمية الشيوعية القديمة ـ الطبقة الادارية ، المرتبطة ببعضها عن طريق روابط حزبية ، والتى تدير الاقتصاد . ومع ذلك فان هذه المجموعة هى من أغنى المجموعات التى لديها أفضل المعلومات عن القيمة الحقيقية للمشاريع ، والاتصالات التجارية التى تتيح تشغيل الشركات . وهناك مخاوف من أن يؤدى بيع الأصول فى سوق مفتوحة الى عودة هذه المسميات الى سيطرتها السابقة .

وتوضح تجربة الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة ، أنه حتى فى ظل ظروف مناسبة ماليا وقانونيا وتقنيا ، ستستغرق عملية بيع المشاريع بعض الوقت . ذلك ان الـ ٩٠٠٠ مشروع المملوكة للدولة التى يتعين نقل ملكيتها للقطاع الخاص فى المانيا الشرقية تعادل ٣٠٠٠٠ ـ ٤٠٠٠٠ مؤسسة فى اقتصاد من اقتصادات السوق . وحتى على الرغم من أن عمليات بيع مشروعات الدولة بواسطة وكالة نقل الملكية العامة للقطاع الخاص فى المانيا بلغت ٣٠٠ عملية شهريا (مقابل ٢٥ عملية شهريا خلال السنوات العشر لبرنامج نقل الملكية العامة للقطاع الخاص فى بريطانيا) ، فستستغرق عشرة سنوات لاتمام هذه العملية . اذ أن الشكوك حول قيمة هذه الشركات كانت فى البدء ضخمة بدرجة جعلت من المتعين تسوية أسعار الشراء فيما بعد عن طريق التحكيم . ورغم أن قيمة الأصول والمشروعات أكثر وضوحا الآن ، فان الأحكام الخاصة بمعالجة حالات الطوارىء المتعلقة بالأسعار يتم ادراجها فى معظم عقود البيع وذلك لانفاذ الالتزامات التى يتعهد بها المشترون .

كذلك تسهم الظروف الاقتصادية الاجمالية ، والاعتبارات السياسية ، والنواحى التقنية للعملية أيضا فى تعقيد عملية نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص . ففى شيلى ، أعيد تأميم بعض الشركات التى جرى نقل ملكيتها الى القطاع الخاص فى غضون الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ ، وذلك خلال بضع سنوات ، لانقاذها من الافلاس الذى أعقب الأزمة الاقتصادية الشديدة . وفى منتصف الثمانينات فى نيبال ، تم عكس اتجاه عملية نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص وذلك بسبب المعارضة فى تحويل المشروع الى مجموعة اثنية تمثل الأقلية . وفى بنغلاديش ، أدى عدم تسوية المسائل المتعلقة بتسعير الأسهم ، وتراكم الديون المستحقة من فترات سابقة على الشركات المنقولة ملكيتها الى القطاع الخاص الى اهمال الاستثمار فى الصيانة والطاقة الجديدة . وعوضا عن ذلك ، ركزت الشركات اهتمامها فى توليد تدفق نقدى فورى . وقد تبخر قدر كبير من مكاسب الكفاءة التى كانت متوقعة من عملية نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص . وفى الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة وهنغاريا ، استقال أول رؤساء للوكالات المسؤولة عن نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص خلال عام واحد ؛ وفى الارجنتين أدى ما زعم عن وجود فساد فى بعض عمليات نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص الى تعديل فى الوزارة . وحتى فى الأماكن التى صادف فيها نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص عددا أقل من النكسات ، كانت المنجزات المتحققة متواضعة عادة . ففى المكسيك مثلا ، تم نقل ملكية ثلثى المشاريع المملوكة للدولة الى القطاع الخاص . الا أن هذه

المبيعات كانت تمثل ما يقل عن ٢٠ فى المائة من اجمالى أصول المشاريع المملوكة للدولة .

ومع ذلك فهى ثورة . لقد كان التغيير القريب العهد فى التفكير الحكومى بشأن نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص تغييرا استثنائيا بالرغم من هذه الصعوبات . اذ أن قدرا كبيرا مما تحقق ، لم يكن أمر متصورا منذ عشر سنوات مضت . ففى الأرجنتين ، عمدت الحكومة الى نقل ملكية محطتى تليفزيون الى القطاع الخاص ، ومنحت عقود بيع لشركة تليفونات وشركة الخطوط الجوية الوطنية ، وبعض مكونات شركة النفط الوطنية ، والشركة الرئيسية الموزعة للكهرباء . ويتوقع اجراء المزيد من عمليات نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص فى المستقبل القريب . وفى شيلى ، عكست عمليات نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص اتجاه عمليات التأميم الطارئة التى تمت فى السنوات السابقة ؛ وقد يتم نقل ملكية القطاعات التى تخضع لهيمنة الحكومة تقليديا ، مثل الصلب والنفط ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، الى القطاع الخاص فى المستقبل القريب .

وفى كوت ديفوار ، يدخل القطاع الخاص ، الذى يشترك بالفعل فى الامداد بالمياه ، أيضا فى مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية ؛ وفى توغو بيعت شركات الغزل والنسيج الى مستثمرين أجانب . ومن المتوقع أن تحدث عمليات أخرى لنقل الملكية العامة الى القطاع الخاص فى البرازيل وبيرو وتركيا وسرى لانكا . وتجرى على قدم وساق عمليات تصفية للمشاريع المملوكة للدولة غير القابلة للبقاء فى كثير من البلدان الافريقية .

وقد استكملت تقريبا المرحلة الأولى من صياغة وتنفيذ القوانين الأساسية الجديدة فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ويوغوسلافيا . ويبدو أن بولندا وتشيكوسلوفاكيا ملتزمتان باتخاذ خطى أسرع تجاه نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص والى انشاء قاعدة أعرض من المساهمين . أما هنغاريا ، فقد اختارت أن تمضى بشكل أبطأ ؛ اذ بدأت فى انشاء شركات مساهمة تودع أسهمها لدى شركة قابضة حكومية وذلك الى أن يجرى تقييم المشاريع وبيعها عن طريق عروض عامة . وتتوقع هنغاريا أن تنقل الى القطاع الخاص ملكية نحو مائتى شركة بهذه الطريقة فى غضون عام ١٩٩١ .

وفى بولندا ، تعمل معظم المتاجر ومحطات الغاز ، والشاحنات بالفعل لحساب أصحابها ، كما أن جزءا كبيرا من الاسكان أصبح الآن خاصا . وعلى نحو نموذجى ، جرى تأجير الأصول وليس شراءها مباشرة . وقد بدأت بالفعل المزادات على الأصول الصغيرة فى تشيكوسلوفاكيا وذلك بتنسيق من قبل السلطات المركزية . أما بالنسبة للشركات الأكبر فانه يجرى تخطيط برامج للتوزيع « الحر » للأسهم للاسراع بنقل الملكية العامة الى القطاع الخاص . وتقضى الخطة البولندية بتحويل عدة مئات من الشركات الكبيرة الى شركات مساهمة بحيث تكون معظم الأسهم مخصصة للعمال وصناديق المعاشات ، والمصارف وغير ذلك من الوسطاء الماليين (الذين يعملون كصناديق استئمانية للسكان عموما) ، أما الأسهم المتبقية فستباع للمستثمرين الخاصين . وقد توضع ترتيبات مماثلة فى تشيكوسلوفاكيا .

دروس . يعتبر نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص عملية ضرورية ومستصوبة بدرجة كبيرة مع أنها صعبة ومستهلكة للوقت . ويجب ألا يضطلع بها باعتبارها هدفا فى حد ذاته ، ولكن كوسيلة لهدف : استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة . ويعتبر القضاء على تشوهات الأسعار من قبيل تحديد الأسعار بأسرع ما يمكن أمرا جوهريا لتحقيق هذا الغرض . وما لم تكن الأسعار مؤشرات حقيقية للتكاليف والطلب الاستهلاكى ، فان الربحية الحقيقية لمشروع ، لا يمكن تحديدها ، كما أن أصولها لا يمكن تقييمها تقييما سليما . ان بيع المشروع بسعر غير ملائم قد يكون مستحيلا ، وفى الوقت نفسه سيعجز المديرون عن اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمار والانتاج . وترك نظام الاسعار يعمل كما يجب ، لا بد وأن يعنى ازالة التشوهات من قبيل تحديد الأسعار ، وأسعار التحويل المشوهة فيما بين المشروعات ، والقروض المدعومة ، وفرص الوصول التفضيلية الى الميزانية والى نظام الائتمان . وهو يعنى أيضا جعل السياسة الاقتصادية الكلية سياسة سليمة ، ويتضمن تجنب سعر الصرف المقوم بأكثر من قيمته .

وربما يكون من الصعب نقل ملكية جميع المشاريع المملوكة للدولة الى القطاع الخاص فى المستقبل القريب حتى لو أرادت الحكومات ذلك . وفى الوقت نفسه ، لا تستطيع الجهود الرامية الى زيادة الانتاجية ، الانتظار . ولا تحتاج الحكومات الى أن تتردد فى تصفية المشاريع غير المربحة ببيعها ، على أن تدار بقية المشاريع المملوكة للدولة بطريقة أكثر كفاءة . ويتطلب الأمر تخفيض أو الغاء القيود على الميزانية الضعيفة ، والتدخل فى الادارة والتعيين ، والقيود المفروضة على المنافسة (سواء فى أسواق المنتجات أو

أسواق عوامل الانتاج) . وهناك مشاريع حكومية كفؤة موجودة فى اقتصادات كثيرة : على سبيل المثال فى اثيوبيا ، ايطاليا ، والبرازيل وسنغافورة ، وفرنسا ، وكوريا ، وماليزيا . وتبين هذه المشاريع أنه بالامكان تسيير المشاريع المملوكة للدولة كمؤسسات تجارية كفؤة تستجيب للمستهلكين . وفى بلدان نامية كثيرة ، يعتبر تحسين أداء المشاريع المملوكة للدولة أمرا ملحا بنفس درجة نقل ملكية المشاريع العامة الى القطاع الخاص .

تحدى الاصلاح

ان التحدى الذى تواجهه الحكومات هو تنفيذ الاصلاحات فى مواجهة معارضة سياسية حادة فى بعض الأحيان . فقد تضر الاصلاحات الهيكلية مصالح قويه . أما عملية تبسيط وتنظيم الادارة المدنية فانها تهدد عمال الحضر بالبطالة ، ولا سيما فى افريقيا ، حيث يوظف القطاع العام فى أغلب الأحيان نحو نصف القوة العاملة بأجر . ولابد من أن يحسب حساب الجماعات التى يمكن أن تنتظم لمناهضة الاصلاح ؛ أما المستفيدون فهم فى أغلب الأحيان مشتتون وغير منظمين ، مما يجعل من الصعب على الحكومات الاعتماد على مساندتهم .

ولو استجاب الناتج لبرنامج اصلاحى بصورة أسرع ، فسوف يزداد التأييد للبرنامج ويصبح من الممكن توطيد التغييرات . فقد دعم النمو السريع فى الصادرات الاصلاحات فى أندونيسيا وتركيا وكوريا . ويمكن للنمو القوى للصادرات أن يساعد أيضا فى الحيلولة دون حدوث انقلابات فى السياسة تتسبب فيها مشكلات ميزان المدفوعات وتضاؤل احتياطى النقد الأجنبى . والأرجح هو الابقاء على الاصلاحات التى تحسن المناخ الاستثمارى وذلك لأن المستثمرين الجدد سيدعمون صف القوى المؤيدة . ومن شأن زيادة الناتج والاستثمار ان تؤدى الى توسيع الوعاء

الاطار ٧ـ٧ من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق

يتطلب تمويل اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق اصلاحات معقدة لم يسبق لها نظير . وليست هناك تجربة للاسترشاد بها فى عمليات الانتقال بهذا الحجم الحالى . وتنشىء غالبية البلدان التى هى فى مرحلة انتقال ، نظاما سياسيا جديدا فى الوقت نفسه . والخلاف ضئيل نسبيا حول ضرورة القيام بعمليات الانتقال ، إلاّ أن هناك جدلاً كثيرا حول نظرية الاصلاحات وتوقيتها ومداها ، وتسلسلها .

وهنا تنشأ ثلاث مجموعات من القضايا . الأولى تتعلق بالآثار الاقتصادية لتسلسل السياسات : فهل يمكن لنوع واحد من الاصلاح أن يحقق أهدافه فى حين تبقى التشوهات الاقتصادية الأخرى على ما هى عليه ؟ وهناك سؤال آخر ذو طابع سياسى : هل تنجح المعارضة المتصاعدة فى إخراج الاصلاحات المقررة عن مسارها قرب نهاية التسلسل ؟ وأخيرا ، هل هناك امكانية تقنية ؟ فالنظم الجديدة القانونية والمحاسبية المالية تتطلب خبرات تقنية أكبر وفترات إعداد وتنفيذ أطول مما تحتاجه الاصلاحات التى تشمل الغاء الرقابة على الأسعار فقط .

وهناك مدرسة لمقترحات للاصلاح تضع التغيير فى الملكية فى مقدمة التسلسل قبل أو جنبا إلى جنب مع التغييرات التى تعالج الاستقرار الاقتصادى الكلى والأسواق . والأساس المنطقى لهذا أساس سياسى إلى حد ما . إذ أنه فى أوائل عملية نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ، يظل خطر بقاء الاقتصاد تحت سيطرة الدولة ماثلا ، ويتزايد الضغط لاجراء اصلاحات تكميلية موجهة للسوق . ولكن هناك مدرسة أخرى فى التفكير تبدأ باصلاحات الاقتصاد الكلى وبناء السوق : إذ أنها تترك نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ـ على الأقل للمشاريع الحكومية الضخمة ـ إلى مرحلة ثانية (فى ظل كلا المقترحين ، يتم نقل ملكية بعض الأصول فى مجال الزراعة وتجارة التجزئة والمساكن إلى القطاع الخاص فى وقت مبكر) . والأساس المنطقى لذلك هو أن الملكية الخاصة تتطلب مؤسسات مالية ، وتجربة وخبرة لا تتوافر بعد فى الاقتصادات الانتقالية . وبدون هذه البنية الأساسية ، يمكن أن يفضى النقل السريع للملكية العامة إلى القطاع الخاص إلى انتشار الفساد ، وحدوث فوضى اقتصادية وسياسية . وتوجد داخل كل مدرسة اختلافات أخرى بشأن الترتيب المناسب لمعالجة التشوهات المعنية .

وليس هناك تسلسل واحد للاصلاح يناسب كل الاقتصادات الانتقالية . إذ أن تاريخ الاصلاح يتباين ؛ إن هنغاريا ، على عكس بلدان أخرى ، كان لديها عقدان من الخبرة بالقرارات الاقتصادية المتعلقة بالغاء المركزية . وتتراوح الظروف الاقتصادية الكلية من عدم الاستقرار الحاد (الاتحاد السوفياتى) إلى الاستقرار النسبى (تشيكوسلوفاكيا) . وكان نشاط القطاع الخاص أعلى نسبيا فى البلدان التى تهيمن عليها الزراعة مثل الصين وفييت نام إلاّ أنه لم يكن له شأن يذكر فى الدول الصناعية .

والتسلسل المفضل (شكل الاطار ٧ـ٧) يتضمن خطوات مبكرة من أجل تثبيت الاقتصاد الكلى ، والغاء قواعد تحديد الأسعار للقطاعات المحلية والخارجية من أجل توفير إشارات واضحة ودقيقة للنشاط الاقتصادى ومن أجل تقييم المشاريع . وتصحب هذه الخطوات وتتبعها جهود مكثفة من أجل ترشيد المشاريع ، وتحسين صنع القرار الاقتصادى ، وإصلاح السياسات التجارية وبناء مهارات إدارية وقطاع مالى قوى . ويأتى نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص كأولوية تالية.

الإطار ٧ - ٧ (تابع)

ويتم تخفيض الحماية ، وفتح الاقتصاد للمنافسة الأجنبية على أساس برنامج زمنى ثابت سبق الاعلان عنه أولا فى السلع ، ثم فى الأسواق الرأسمالية . ويعتبر بناء المؤسسات موضوعا رئيسيا منذ البداية وعلى كافة المستويات : ويتطلب النظام التعاقدى القانونى ، وهيكل الملكية ، وأدوار الهيئات الرئيسية فى الاقتصاد اصلاحا وإعادة هيكله .

ولن يكون نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص على نطاق واسع فى مقدمة هذا التسلسل ، إلاّ أنه من أجل التصدى لخطر الابطاء فيه ، تصدر التزامات قانونية مبكرة (توزيع الأسهم) تضمن الملكية الخاصة فى اطار فترة زمنية معقولة . وسيكون هذا البرنامج سريعا حيث يتحرك كل نوع من الاصلاح بالمعدل الأقصى المتسق مع تطوير القدرات المؤسسية . وفى الواقع تبدو الفترة الزمنية التى تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات ، متفائلة ، فى ضوء التقدم المحرز حتى الآن فى الاقتصادات الانتقالية .

وسوف تشمل الاصلاحات على وجه التأكيد عمليات تصحيح مؤلمة . إذ يتفاقم التضخم والبطالة مع إزالة ضوابط الأسعار ، والكشف عن الخسائر الاقتصادية الفعلية لبعض الأنشطة . وقد تتصاعد المعارضة السياسية مع هذه التطورات ومع زيادة عدم تكافؤ الدخل والذى يحدث بعد التغيير الجذرى فى هيكل الحوافز . بيد أنه يمكن أن يعقب ذلك حالا تقدم فى الصادرات وتوافر السلع الاستهلاكية . وفى ضوء توافر ثروات طبيعية كبيرة من الموارد البشرية فى أوروبا الشرقية ، فإن آفاق النمو يمكن أن تكون رائعة .

شكل الإطار ٧ - ٧ مراحل الإصلاح

مجال الإصلاح — سنة الإصلاح

صفر ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

الاقتصاد الكلى: الحفاظ على الاستقرار

الأسواق

السلع والخدمات

الأسعار: تحرير أسعار بعض الضروريات (منها الإسكان)

التجارة: تعديل التعريفات الجمركية إلى مستوى متواضع

التوزيع: التنمية

سوق العمل: إلغاء قواعد التعيين والفصل

السوق المالية: إعادة الهيكلة والتنمية

هيكل الملكية

المشروعات الصغيرة

المشروعات الكبيرة: التقييم

الاستثمار الأجنبى

الحكومة

الإطار القانونى: إصلاح قانون الملكية والقانون التجاري والضرائب — مد نطاق الاصلاح لمجالات أخرى

الاطار المؤسسى: إصلاح المؤسسات القانونية والتنظيمية والإدارة المالية .

شبكات الأمان الاجتماعى: مواجهة الطوارىء — اضفاء طابع مؤسسى

ملاحظة : المناطق المظللة تشير إلى عمل كثيف .

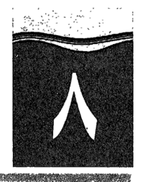
الضريبى ، وزيادة الايرادات الضريبية ، وتخفيض العجز فى الميزانية . كل هذا يبرر الاصلاحات التى تكون جزئية بقدر يكفى لأن تستدر استجابة سريعة على الجانب المتعلق بالعرض . أما البرامج المتهيبة فمن غير المحتمل أن تكسب أنصارا يؤمنون بقضية الاصلاح . وقد استوعب كثيرون من دعاة الاصلاح فى أوروبا الشرقية هذه الدروس فى حشاشة قلوبهم (الإطار ٧ - ٧) .

وعلى الرغم من الصعوبات السياسية ، أبدت حكومات كثيرة براعة كبيرة فى تنفيذ اصلاحات كانت مثارا للجدل . فعلى سبيل المثال ، حاولت حكومات بوليفيا ، غانا ، كوريا والمكسيك ، جاهدة اقناع الرأى العام بأن للتقاعس عن العمل تكلفته ، وايضاح التفكير الكامن وراء هذه الاصلاحات . وبوسع الدبلوماسية الدولية أن توفر المصداقية لهذه القضية . اذ ساعد الاتفاق مع الاتحاد الاقتصادى الأوروبى أسبانيا واسرائيل والبرتغال واليونان على اعتماد اصلاحات تجارية فى الستينات ؛ كما ساعد الانضمام الى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) المكسيك فى عام ١٩٨٦ . وقد تفاوضت بعض الحكومات بشأن التوصل الى اتفاقات اجتماعية لتوزيع عبء التصحيح بالتساوى بين العمال ورجال الأعمال ، مثلما حدث فى المكسيك فى الثمانينات واسرائيل فى عام ١٩٨٦ . وأحدث نجاح تحرير التجارة تغييرا تدريجيا فى توجيه رابطة أصحاب المصانع من سياسة الاحلال محل الواردات الى تعزيز الصادرات ، فى شيلى فى مطلع الثمانينات ، وسرى لانكا فى منتصف الثمانينات . وعموما ، نادرا ما فقدت الحكومات التى كانت قد تعهدت بمعالجة مشكلات مجتمعاتها ، السلطة بسبب عزمها على هذا .

وبطبيعة الحال هناك حدود للاقناع . وفى أغلب الأحيان ، يبدو أن الاصلاحات لا يمكن أن تنشأ الا نتيجة لأزمة اقتصادية أو سياسية كاملة . وتتراوح الأمثلة من اليابان فى ظل الميجى الى الأرجنتين وبولندا وبيزو وغانا المعاصرة . وفى بعض الأحيان ، يعرقل المؤيدون الأساسيون للحكومة عملية الاصلاح ، حتى لو كانت بلادهم تواجه انهيارا اقتصاديا . وفى مثل هذه الحالات ، يواجه المقرضون الخارجيون ووكالات المعونة حقيقة مزعجة لأقصى حد : هى أنه برغم حاجة البلد للموارد الخارجية ، فان مساندة من هذا القبيل قد تحدث من الضرر أكثر مما تحدثه من النفع وذلك بمساعدتها ادارة مناهضة للاصلاح على البقاء فى السلطة .

وفى البلدان التى لا تصيبها القوى السياسية بالشلل ، وحيث يمكن للاصلاح أن يمضى قدما ، تكون مهمة وكالات المعونة الخارجية والتمويل هى تعزيز الاصلاح . وتستطيع أن تفعل ذلك عن طريق تفادى تقديم الدعم للأنشطة غير الانتاجية أو الى المشاريع الجديدة التى ستنفذ فى ظل ظروف شديدة التشوه . وفى بلدان كثيرة ، ينبغى للوكالات الخارجية أن تساعد فى تعزيز المؤسسات العامة التى بدونها يرجح أن تكون المساعدة الانمائية غير فعالة . ويفرض الاصلاح فى بعض الأحيان تكاليف باهظة على أقل الفئات قدرة على تحملها : الفقراء . وبوسع شبكات الأمان المصممة جيدا (من قبيل الأموال المخصصة للتصحيح لمواجهة الطوارىء والمنفذة فى بوليفيا وغانا فى الثمانينات) ، أن تساعد أشد السكان ضعفا ، وأن توسع وهى تفعل ذلك نطاق أنصار التنمية .

وسوف يظل الاصلاح مهمة جسيمة ، تتطلب شجاعة سياسية ورؤية اقتصادية . ويعتبر المزج بين كل العناصر المختلفة التى جرى وصفها هنا ، وفى الفصول الأخرى ، فى حد ذاته ، أمرا صعبا بصورة هائلة ، وذلك لأن عملية مزج هذه العناصر بطريقة مناسبة سوف تتباين من بلد الى آخر ، حسب الظروف . وحتى عندما يكون الاصلاح مصمما تصميما جيدا ، من المؤكد أن الحكومات ستواجه نكسات غير متوقعة ، يخرج بعضها عن نطاق سيطرتها كلية . ان التنمية فى حقيقة الأمر تحد - الا أنه كما يعلمنا التاريخ - تحد يمكن مواجهته .



أولويات للعمل

شهدت السنوات الأربعون الماضية حالات كثيرة من التقدم الاقتصادى السريع بصورة مرموقة فى البلدان النامية - كان من السرعة بحيث أصبح بعض تلك البلدان على أبواب « التخرج » والانضمام إلى صفوف البلدان الصناعية مرتفعة الدخل . لكن معظم البلدان النامية حقق التقدم بمعدلات أقل . ومع ذلك ، فإن هذه البلدان حققت ، بالمقارنة بالبلدان الصناعية فى مرحلة مماثلة من التنمية ، تقدما طيبا ، وتحسنت مستويات المعيشة فيها بدرجة كبيرة . إلا أنه من المؤسف أن التنمية فى بعض البلدان ، ولاسيما فى أفريقيا جنوب الصحراء ، تتحرك ببطء شديد بدرجة لا يمكن أن تحدث تغييرا يذكر فى حياة الناس . ولم يعد تحسين الأداء الاقتصادى فى هذه البلدان أمرا مرغوبا فيه للغاية فحسب ، بل مسألة حياة أو موت بالمعنى الحرفى للكلمة .

وقد علمتنا هذه السلسلة الواسعة من التجارب ، الكثير عما يجدى فى التنمية وما لا يجدى فيها ، وإن لم تكن قد علمتنا كل شىء . فقد تبين أن التنمية عملية هشة ومتعددة الأبعاد . وهى تعتمد على تفاعلات مركبة بين المؤسسات والسياسات والمناخ الاقتصادى العالمى . وثبت أنه هناك طرق مختصرة . ولم تؤد لا عمليات تحديث الصناعة تحت الضغط ، ولا التدفقات الهائلة من الموارد الخارجية ، إلى تحقيق المكاسب التى كانت متوقعة منذ جيل مضى . ولكن أمكن احراز تقدم مطرد - بل نادر - عن طريق العمل لتعزيز الأسواق التنافسية ، والمبادرة الخاصة ، والاستثمار فى رأس المال المادى والبشرى .

ولا شك فى أن على الكثير من البلدان أن يتغلب على عقبات جسيمة - مثل الأحوال الطبيعية غير المواتية ، وسوء البنية الأساسية ، وضعف القدرة الادارية ، والمصالح الخاصة الحصينة ، وعدم كفاية الموارد المالية . ومع ذلك ، فإن الخبرة طفقت تحول اصلاح السياسات إلى فن الممكن . وقد نجحت الاصلاحات الشاملة المعتمدة على السوق فى ظل أوضاع اقتصادية وسياسية متباينة .

وسيعتمد تقدم التنمية فى التسعينات على العمل المتضافر من جانب المجتمع العالمى بما فى ذلك البلدان الصناعية والنامية ووكالات التمويل الخارجية . ومهمتها المشتركة هى إيجاد مناخ اقتصادى عالمى يشجع على تبادل السلع والمعرفة ورؤوس الأموال . وهناك مسؤولية خاصة للبلدان الصناعية ووكالات التمويل تتمثل فيما يلى :

- الدفاع عن النظام الحر للتجارة الدولية الذى أنشىء بعد عام ١٩٤٥ وتوسيعه .
- تيسير تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود .
- الأخذ بسياسات اقتصادية داخلية تعزز الادخار على المستوى العالمى ونمو مطرد غير تضخمى .
- تشجيع نقل التكنولوجيا .
- حماية البيئة وترشيد وصون استخدام الطاقة .

وعندما تنهض البلدان الصناعية بهذه المسؤوليات ، فإنها تحقق مصلحتها الخاصة بصورة مباشرة . وترسى فى نفس الوقت الأساس لتحقيق تقدم أسرع فى العالم النامى .

ومع أهمية هذه الأعمال التى تقوم بها البلدان الصناعية ، فإن مستقبل البلدان النامية فى يدها هى فى المقام الأول . وحتى إذا لم تقم البلدان الصناعية بالدور المتوقع منها ، فإن البلدان النامية تستطيع أن تحقق الكثير من أجل التقدم إلى الأمام بخطى أسرع . وإنها لتخطىء خطأ جسيما إذا جعلت من مواطن الضعف فى السياسة الاقتصادية فى البلدان

الصناعية سببا للتأخر فى انجاز الاصلاحات الاقتصادية الجوهرية . وتقوم الاستراتيجية الصحيحة للبلدان النامية ، سواء ساعدتها فى ذلك الظروف الخارجية أم لم تساعدها ، على ما يلى :

- الاستثمار فى البشر ، بما فى ذلك التعليم والصحة والحد من نمو السكان .
- المساعدة على حسن سير العمل فى الأسواق المحلية عن طريق تشجيع المنافسة ، والاستثمار فى البنية الأساسية .
- تحرير التجارة والاستثمار الأجنبى .
- تجنب العجز المالى المفرط والتضخم المرتفع .

وهذه العناصر لاستراتيجية التنمية تتفاعل فيما بينها (أنظر الشكر ٤ فى النظرة العامة) . ويتسحث الاستثمار فى البشر ، الانتاجية بقوة أكبر فى الاقتصاد الذى تكون أسواقه المحلية غير مشوهة ؛ وفى الوقت ذاته فإن الأسواق المحلية الكفوءة تزيد العائد من التعليم ، وبالتالى تجعل التوسع فى الاستثمارات فيه أكثر يسرا . والاقتصاد الكلى المستقر يجعل من مواجهة الصدمات الخارجية التى تنجم من وقت لآخر من الارتباطات بالاقتصاد العالمى ، أكثر يسرا ؛ وعلى العكس من ذلك فإن الارتباطات العالمية تتيح فرصة الحصول على رؤوس الأموال الخارجية التى تجعل المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلى المحلى فى مواجهة الصدمات الداخلية ، أكثر يسرا .

وربما كان التفاعل الأكثر ثمارا هو التفاعل بين الأسواق المحلية الكفوءة والاقتصاد العالمى . فالأسواق الكفوءة تجتذب الاستثمارات الأجنبية ، وهذه تعزز الانتاجية . وفى الوقت نفسه فإن الارتباطات التجارية بالعالم الخارجى تتيح للبلدان استغلال ميزتها النسبية الدولية ؛ مما يساعد الاقتصاد المحلى على استخدام موارده بكفاءة أكبر .

وفى كثير من الحالات ستكون هناك أوجه للتعارض بين السياسات وكذلك أوجه للتكامل بينها . ولا يمكن السماح للاستثمار فى التعليم بأن يؤدى إلى توسع الانفاق العام على نحو يهدد الاستقرار الاقتصادى الكلى . وهناك تعارض مماثل فى بعض البلدان بين تحرير التجارة والسياسة الاقتصادية الكلية الحذرة : إذ أن خفض التعريفة الجمركية قد يقلل الايرادات الحكومية ويزيد من عجز الموازنة ما لم تعوضه تعبئة المزيد من الموارد .

ويقتضى تنفيذ استراتيجية للتنمية معتمدة على السوق ، مع التغلب على مثل هذه التناقضات ، إعادة النظر فى دور الدولة فى كثير من البلدان ، ولا تتوافر لدى كثير من الحكومات القدرة الادارية على القيام بذلك مهما كانت رغبتها فيه . ومع ذلك فإن التدخل الحذر يكون أمرا جوهريا فى بعض الأحيان لإحداث التنمية . وإذا كان على الحكومات أن تبذل أكثر مما تبذله الآن فى مجالات معينة (وفى مقدمتها توفير تعليم وبنية أساسية أفضل) فإن عليها أن تقلل تدخلها فى مجالات أخرى (ولاسيما الإدارة التفصيلية للتجارة والصناعة) . وإذا تركنا العقبات الادارية جانبا . فإن هذا التعديل فى الأولويات سيكون مستصوبا على أية حال . ويمكن الحصول على الموارد اللازمة لزيادة الانفاق العام فى المجالات الضرورية بإنقاص الإنفاق الذى يذهب بلا عائد .

والانفاق العسكرى موضع اهتمام خاص من جانب كافة البلدان ، الغنية والفقيرة على السواء . فهل يمكن أن يستمر ما حدث مؤخرا من انخفاض فى الانفاق على الدفاع فى البلدان النامية ؟ إن الفراغ الحالى فى ترتيبات الأمن ، وأصداء النزاع فى منطقة الخليج تجعل الاجابة غير مؤكدة . فما أيسر أن تتحول ديناميات العلاقات الاقليمية إما نحو سباق جديد للتسلح أو نحو ضبط النفس المتبادل . وهناك عامل هام يزيد هذه المسألة تعقيدا وهو أن منتجى الأسلحة سيزايدون بإقدام واصرار أكبر لعقد صفقات مع البلدان النامية ، بعد أن أصبحت بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والكتلة الشرقية أقل ربحا . ويحسن بالبلدان النامية ووكالات التمويل والمعونة الخارجية أن تحول الحوافز إلى الاتجاه الآخر ، بعدم تشجيع انتاج الأسلحة وتشجيع عدم انتشارها .

وتحظى الأبعاد الاجتماعية والسياسية للتنمية ـ تخفيف حدة الفقر ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والحريات السياسية والمدنية ، والمشاركة الشعبية ، واللامركزية ـ بالمزيد والمزيد من الاهتمام من قبل مجتمع التنمية . وقد صدر فى الآونة الأخيرة مطبوعان يتناولان الآثار الضمنية للأخذ باستراتيجية انمائية تتسم بالمسؤولية الاجتماعية لكل من البلدان الصناعية والنامية على السواء (برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى ١٩٩٠ ؛ والبنك الدولى فى ١٩٩٠ ب) . فبالنسبة للمجتمع العالمى ، هناك تحديات جديدة تنتظره : أن يستفيد بالنتائج التى خلصت إليها هذه الدراسات وأمثالها ، وأن يقيس الأداء ، مثل التفاوت بين الانفاق على التعليم والصحة والانفاق على السلاح . وبالمثل ، هناك حاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات للإسراع بالتنمية بين أشد الطبقات والمجتمعات حرمانا ـ وهذا أيضا فى كثير من البلدان الصناعية وفى العالم النامى على السواء .

إن التنمية هى فى الواقع تحدّ هائل . وليست هناك مهمة تواجه الجنس البشرى تفوقها أهمية . غير أننا تعلمنا ما يكفى لتبرير إظهار بعض الثقة بشأن المستقبل . والاستراتيجية التى يحدد هذا التقرير خطوطها العامة تعتمد على هذه الخبرة . والتدابير المقترحة لا تعد مشورة بلغت حد الكمال ، وإنما هى برنامج قابل للتطبيق كما ثبت فى بلدان عديدة .

مهام للعمل العالمى

أكد هذا التقرير أن توافر ظروف دولية مواتية يمكن أن يجعل التنمية الاقتصادية السريعة أمرا أقرب إلى الإمكان . وتقدم البلدان الصناعية ، التى تضم خُمس سكان العالم فحسب ، أربعة أخماس الناتج العالمى ، وأكثر من أربعة أخماس التجارة العالمية ، وجميع الصادرات من رؤوس الأموال والتكنولوجيا تقريبا . ويزداد تأثيرها على التنمية عندما يزداد عدد البلدان النامية التى تتجه نحو الخارج . وسوف تتأثر آفاق النمو الاقتصادى والتنمية السريعة على النطاق العالمى بالأداء فى البلدان الصناعية إلى حد كبير .

التجارة العالمية

يواجه نظام التجارة العالمى الآن أكبر امتحان له خلال الأربعين عاما الأخيرة . فهناك حاجة إلى إحياء المحادثات التجارية العالمية ، وإنقاص النزعة الحمائية التى تزايدت فى السنوات الأخيرة . إن القيود الكمية والدعم المقدم للصناعات المعتمدة على كثافة الأيدى العاملة يلحقان الضرر بالتنمية بصورة خاصة : فقد بينت الدراسات أن الزيادة فى حصيلة الصادرات الناتجة عن إنهاء هذه القيود تزيد عن قيمة الرقم المتوسط لتدفقات المعونة السنوية من بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . إن تحرير التجارة من قبل بلدان هذه المنظمة يمكن أن يضاعف تقريبا صادرات البلدان النامية من الملابس والغزل والنسيج . كما أن خفضا نسبته ٥٠ فى المائة فى الحماية الزراعية فى هذه المنظمة يمكن أن يزيد إيرادات التصدير فى البلدان النامية بنسبة ٢ـ٤٠ فى المائة . وسيكسب مصدرو السلع إذا تم إزالة الانحراف فى الهيكل الحمائى للبلدان الصناعية والموجه ضد السلع المجهزة . وسيكون لإصلاحات المنظمة فى مجال السياسة التجارية تأثير إيجابى كبير على النمو والعمالة فى البلدان النامية . كما أن من شأن ذلك أن يعيد توجيه جانب من الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية عندما يفقد المستثمرون الأسواق المحلية المحمية فى البلدان الصناعية .

وقد يفضى المأزق الذى وصلت إليه المفاوضات المتعلقة بالتجارة العالمية ـ مقترنة بتنامى الارتباطات الاقليمية بين الاقتصادات العالمية ـ إلى ترتيبات تجارية اقليمية جديدة تتركز حول أوروبا والولايات المتحدة ، واليابان . وإذا نشب نزاع بين هذه التكتلات ، فستحيق بالاقتصاد العالمى خسارة فادحة . وفى الوقت نفسه قد يكون تحرير التجارة على النطاق الاقليمى أيسر من تحريرها على النطاق العالمى ، كما أن الاتفاقات الاقليمية قد توجد قوة دفع جديدة لتحرير التجارة على النطاق العالمى . وحتى تكون الاتفاقات الاقليمية بناءة ، يجب أن تكون متفقة مع قواعد الغات . ويجب أيضا أن تصمم بحيث تخلق فرصا جديدة للتجارة (عن طريق خفض الحواجز الداخلية والخارجية) بدون تحويل التجارة بعيدا عن الشركات خارج المنطقة (عن طريق إيجاد فوارق كبيرة بين الحواجز الداخلية والخارجية) .

تدفقات رأس المال والتمويل

بالرغم من العلامات المشجعة ، مازالت مشكلة المديونية الخارجية تلقى بظلالها على التوقعات بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون . وكانت مبادرة برادى لانقاص الديون وخدمة الديون التجارية نقطة انطلاق ، ولكنها لم تثمر نتائجها حتى الآن إلاّ فى حفنة ضئيلة من بلدان الدخل المتوسط ذات الاحتمالات الاقتصادية القوية نسبيا . وكان تخفيف عبء الديون متواضعا ـ حيث كان فى المتوسط أقل من سعر الخصم فى السوق على الديون فى الوقت الذى بدأت فيه المفاوضات . وكانت خطة تورنتو لانقاص الديون الرسمية الثنائية انجازا هاما آخر . ولكن حتى إذا امتدت شروط تورنتو لتشمل جميع الديون الرسمية للبلدان منخفضة الدخل والمثقلة بالديون (فيما عدا نيجيريا) . فإن تكلفة خدمة الديون المجدولة ستزيد على مثلى تكلفة خدمة الديون الفعلية المدفوعة فى عام ١٩٩٠ . وعلى ذلك ، فإن هذه المبادرات ومبادرات جديدة أخرى لانقاص الديون بحاجة إلى تعزيز واستكمال فى العقد الجديد . بالإضافة إلى ضرورة التصدى للديون غير الرسمية لبلدان الدخل المنخفض .

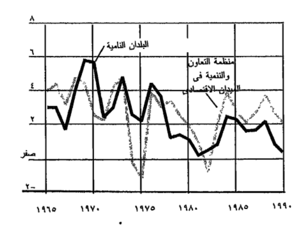
وقد أدت الاتفاقات التى أبرمت حتى الآن إلى زيادة تعرض صندوق النقد الدوّلى والبنك الدولى للمخاطر بالقياس إلى ديون البنوك التجارية . ونظرا لتأثير أزمة المديونية على قروض القطاع الخاص للعالم النامى ، فالأرجح أن تسهم المنح والقروض الثنائية ومتعددة الأطراف بأكثر من

نصف مجموع تدفقات الموارد إلى البلدان النامية فى التسعينات . ومن ثم فإن توافر حجم كاف من هذه التدفقات يعد أمرا حاسما . ويمكن تحسين نوعية هذه التدفقات عن طريق زيادة التنسيق بين وكالات المعونة والتمويل ؛ وتوفير دعم أكثر فاعلية لتدابير آلياته المتجهة نحو السوق (توفير دعم أكبر لإصلاحات أقل عددا ولكنها أكثر طموحا) ؛ وزيادة الاهتمام بتأييد مبادرات القطاع الخاص ؛ وتوجيه عناية أكبر لسياسات البيئة ؛ والسمات التى « تؤمن » التدفقات المنشئة للديون من مخاطر تقلبات أسعار السلع وأسعار الفائدة . وعندما توجه الأموال لتمويل الواردات (سواء فى صورة مدخلات أو دعم عام لميـزان المدفوعات) يجب أن يكون هناك قدر أكبر من المثلية والقابلية للتعاوض . وربط أموال المعونة بالاستيراد من بلدان بعينها يقلل كثيرا من قيمتها ؛ وربطها بمستفيدين معينين يعرقل عمل قوى السوق المحلية .

السياسات الاقتصادية

تستفيد البلدان الصناعية والنامية على السواء من توافر عرض كبير من المدخرات العالمية ، ومن النمو الاقتصادى المطرد لبلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، ومن قيام أسواق مالية متينة ، ومن وجود أسعار للسلع ، وأسعار للصرف وأسعار للفائدة بمنأى عن

شكل ٨ ـ ١ التغير السنوى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبلدان النامية ، ٦٥ ـ ١٩٩٠
(نسبة مئوية)



المصدر : بيانات البنك الدولى .

الصدمات الناجمة عن السياسات . إذ يمكن للسياسات التى تتبعها البلدان الصناعية لزيادة المدخرات الخاصة والعامة أن توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستفادة بالفرص الاستثمارية الجديدة على النطاق العالمى ـ كما هو الحال مثلا فى أوروبا الشرقية وفى الاتحاد السوفييتى ومن أجل إعادة بناء اقتصادات الشرق الأوسط . ومن شأن السياسات التى تعزز النمو المطرد فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى أن تساعد على تحسين آفاق الصادرات والنمو فى البلدان النامية . وكما يظهر فى الشكل ٨ـ١ فإن معدلات النمو فى البلدان الصناعية والبلدان النامية يتبع أحدها الآخر على نحو يكاد يكون متطابقا . وفى الوقت ذاته ، يمكن للتوسع النقدى المنضبط والتنظيم الحريص الصارم لأسواق رأس المال أن يحدا بدورهما من تقلب أسعار السلع وأسعار الصرف وأسعار الفائدة ـ وكلها أمور هامة لتدفق التجارة ورؤوس الأموال الدولية ، وبالتالى للآفاق المتاحة للبلدان النامية .

التكنولوجيـا

الأرجح أن يرتفع ثمن التكنولوجيا المستوردة بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، نظرا لأن البلدان الصناعية تسعى للحصول على عائد أكبر من الابتكار فى ميادين هامة مثل تكنولوجيا المعلومات ، والتكنولوجيا الحيوية ، وتكنولوجيا المواد الجديدة . ونظرا للتشدد فى تطبيق أحكام براءات الاختراع الصناعية ، فسيزداد استخدام اتفاقات الترخيص . ومع ذلك ، يمكن أن يتحقق انتشار أسرع للتكنولوجيا عن طريق القيام بعمل دولى . ومن الخطوات الحاسمة فى هذا المجال : الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن حقوق الملكية الفكرية عن طريق الغات والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ؛ والاتفاقات الدولية التى تكفل للبلدان النامية فرصة الحصول على تراخيص للاستفادة بالابتكارات الأجنبية ؛ وتحديد الشروط التى تضع قيودا على الترخيص والتى تحظر الصادرات أو تقيدها . ويمكن أن يؤدى تشجيع المؤسسات فى البلدان الصناعية على تشكيل تحالفات مع المنتجين فى البلدان النامية ، وإلى توفير فرصة أفضل للحصول على أنواع التكنولوجيا المعتمدة ودعم المنتجات والمواد الخام الجديدة القابلة للتطويع على النطاق العالمى .

البيئة العالمية

تحتاج رعاية البيئة العالمية ونظارتها إلى قيادة جسورة فى كلّ من البلدان الصناعية والنامية . فالمشكلات غير

مسبوقة . وتنطوى على قدر كبير من عدم اليقين ، وعلى مخاطر حدوث كوارث فى المستقبل ، وتترتب عليها آثار توزيعية ضخمة سواء داخل البلدان أو فيما بينها . ولابد من التوصل إلى توافق دولى فى الآراء والحفاظ عليه حول قضايا يحتدم الخلاف بشأنها لأقصى حد ، من بينها حماية طبقة الأوزون واحتمالات ارتفاع حرارة الأرض . فهل يقتضى الأمر أن تتحمل جميع البلدان عبء حماية البيئة على قدم المساواة ؟ أم يمكن أن تتحمل البلدان النامية نصيبا أقل من التكاليف الحالية لأن اسهامها أقل فى الرصيد المتراكم من المواد المسببة للتلوث ؟ كماأن التوترات الدولية يمكن أن تشتد بسبب النتائج الفرعية الإضافية الناجمة عن مشكلات البيئة ، كما فى حالة الأنهار المشتركة بين عدد من البلدان (نهر النيل مثلا لا غنى عنه لأثيوبيا والسودان ومصر) .

والأولوية الرئيسية على النطاق العالمى هى توفير حوافز وقواعد تنظيمية وضمانات تؤدى إلى تخصيص سليم للموارد من أجل صون البيئة وترشيد استخدام الطاقة . ويعتبر تدهور حالة الأنهار فى أوروبا الشرقية ، وإزالة الغابات فى أفريقيا ، مثالين واضحين على المخاطر التى تنشأ عن اتباع سياسات سيئة بشأن البيئة أو عدم وجود سياسات على الإطلاق . وغالبا ما تكون الخطوة الأولى هى إلغاء الدعم عن أنواع النشاط التى تضر بالبيئة ، بما فى ذلك استيطان الغابات ذات التربة الضعيفة ، والإفراط فى استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة فى الزراعة . ومن شأن القضاء على مثل هذه التشوهات أن يحسن الكفاءة الاقتصادية (حتى إذا قيست بالأساليب التقليدية) فى حين يصون البيئة . فإذا ما فرضت ضرائب على التلوث ووضعت تنظيمات للحد منه ، أمكن جعل الاهتمام بالبيئة وترشيد الطاقة جزءا لا يتجزأ من اتخاذ القرارات العامة والخاصة . ومن المهم أيضا تحديد حقوق واضحة للملكية : إذ أن للمالك مصلحة فى صون المورد . ويمكن فى بعض الحالات أن تحتفظ الدولة بحقوق الملكية مع فرض رسوم لاستخدام الموارد البيئية ، كما فى حالة المحميات الاستخراجية فى الأمازون .

وأخذ المجتمع العالمى يدرك أن التنمية الاقتصادية وصيانة البيئة لا يتعارضان بالضرورة : فهناك طائفة واسعة من الأعمال البيئية لها عائد مرتفع . وهى تبرر الأخذ بسياسات أقوى من تلك المطبقة حاليا . وسيكون للمبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز الاقراض من أجل حماية الملكية المشاع العالمية ـ مثل التسهيل الجديد لحماية البيئة العالمية التابع للبنك الدولى ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، دور هام فى بناء توافق الآراء الدولى . وستكون البيئة هى الموضوع الرئيسى فى *تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢* .

تدابير محددة ثبت نجاحها

كثير من المشكلات التى تواجهها البلدان فى التسعينات سبق حلها فى مكان ما بشكل ما خلال السنوات الأربعين الماضية . ويمكن للخبرة أن تشير إلى الحلول التى ينتظر أن تنجح فى المستقبل . والاستراتيجية الموصى بها فى هذه الصفحات استراتيجية عملية ، تعتمد على كلّ من التجربة والمبادىء الاقتصادية . وقد تلاقى الاصلاحات صعوبات فى التصميم والتنفيذ (الاطار ٨ـ١) . لكنها أفادت فى سياقات قطرية مختلفة . ولإثبات أن الدروس يمكن أن تتحول بالفعل إلى برنامج ناجح ، فإن التقرير يختتم بنماذج من الاصلاحات المعتمدة على السوق التى تبين نجاحها ، والفرص المتاحة لجعل الإصلاح ناجحا أيضا فى المستقبل .

الاستثمار فى البشر

قليلة هى السياسات التى تعزز التنمية بنفس القوة التى يعززها بها الاستثمار الكفء فى الموارد البشرية . ويقدر أن ٨٠ فى المائة من سكان العالم يعيشون فى البلدان النامية . وهى نسبة آخذة فى الارتفاع . وتتضمن القضايا الحاسمة فى كثير من هذه البلدان ، توسيع التعليم الابتدائى ، وتخفيف عبء الفقر ، والحد من النمو السكانى من خلال تحسين التعليم والرعاية الصحية وتنظيم الأسرة . وهناك فرص لتحسين التعليم الابتدائى فى بنغلاديش ، وللاقلال من الفقر فى بوليفيا من خلال العمل المحلى ، ومحاربة الفقر بالسياسات السكانية فى منطقة السهل السودانى وفى أماكن أخرى .

نشر التعليم الابتدائى وتحسينه . *موارد بنغلاديش قليلة فيما عدا شعبها ـ وذلك أشبه كثيرا بما كان عليه حال اليابان منذ مائة سنة . ومع ذلك فإن أكثر من ثلثى البالغين فى بنغلاديش أميون ، نتيجة لانخفاض نسبة الملتحقين بالمدارس تاريخيا . ولا يتجاوز الالتحاق بالمدارس الابتدائية فى الوقت الحاضر ٥٩ فى المائة (٤٩ فى المائة للإناث) ، ونوعية التعليم منخفضة . والغالب أن يكون المعلمون غير حاصلين على تأهيل كاف ، وليس عليهم إشراف مناسب ؛ وهم لا يقضون غير ساعات قليلة نسبيا مع تلاميذهم ، ولا يتوافر لديهم ما يكفى من المواد التعليمية . ولا يستكمل*

الاطار ١-٨ إلى جميع صانعى السياسات فى كل مكان : سبعة دروس فى الإصلاح

افعل ولا تفعل . عبارتان تستخلص الأولى من النجاح والثانية من الفشل .. وتتباين خصائص برامج الإصلاح فى الأقاليم المختلفة ومراحل التنمية المختلفة لكن هناك سبع عثرات عامة ينبغي تجنبها - أو إذا نظرنا للأمر من الجانب الآخر ، سبعة دروس يتحقق بها جهد أقوى ونتائج أفضل .

● *الافتقار إلى الملكية يضعف البرنامج* . إن البرامج التى نفذت أساسا بسبب التمويل الخارجي الداعم لها ، لا بسبب الاقتناع بفائدتها ، غالبا ما ذبلت واضمحلت نتيجة لعدم التزام الحكومة بالاستمرار فيها . وحتى ينظر إلى برنامج ما على أنه برنامج البلد ذاته يجب أن يشارك أبناؤه فى تصميمه وتطويره . ومن المهم أن يوجد بشأنه توافق عام فى الرأى الداخلى .

● *التردد فى الإصلاح يضيع المصداقية* . لاشك فى أهمية المرونة فى رسم السياسات . ولكن عندما تنقلب السياسات رأسا على عقب تبعا للأهواء - مثلا عندما يعقب إصلاح التعريفة الجمركية بوقت قصير فرض رسوم إضافية على الواردات - فإن القطاع الخاص يتخذ موقف الانتظار حتى تنجلى الأمور . وبدلا من استجابة القطاع الخاص بنشاط للإصلاح الجديد فإنه يتخذ تدابير مؤقتة ، هذا إن اتخذ أية تدابير على الإطلاق . وإذا كانت للمرونة أهميتها ، فإن الخطوات الجريئة التى تبدو لا رجعة فيها من جانب الحكومة تؤدى إلى بناء الثقة . وتمس الحاجة إليها بصورة خاصة فى البلدان التى عرفت الكثير من تقلب السياسات .

● *لا يجوز التغاضى عن المقتضيات المؤسسية* . تعذرت متابعة التغييرات الطموحة فى كثير من البلدان بسبب افتقار البلد إلى الأفراد المدربين والمؤسسات المناسبة - مثل وجود هيئة قضائية مستقلة ، وحقوق للملكية محددة بوضوح ونافذة على الفور ، وبنك مركزى قوى ، فالاصلاح عملية مركبة تتألف من أعمال متداخلة . ولذا فهناك حاجة إلى آليات للتنسيق بين الوزارات من أجل انجاز تلك الأعمال . وينبغى الاهتمام منذ البداية بتطوير الكفاءة المؤسسية ، لأن بناء المؤسسات يحتاج إلى وقت ولا تظهر نتائجه على الفور . وفى الوقت ذاته يكون من المفيد أن تتخذ الاجراءات التى تحقق وفرا فى استخدام القدرات الشحيحة - مثل تخفيف الضوابط عن الأسواق المحلية ، وتحرير التسويق الزراعى ، والغاء القيود الكمية .

● *الانتباه إلى عدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى ، أمر أساسى* . إذ يمكن أن تتعثر الاصلاحات نتيجة لاستمرار الخلل المالى . وكان عدم الاستقرار الحاد فى الاقتصاد الكلى سببا فى فشل أكثر من برنامج لتحرير التجارة والقطاع المالى . وفى حالات التضخم الشديد يكون العمل بحزم وقوة لإنقاص العجز المالى أمرا له الأولوية الأولى . ويمكن أن تساعد فى هذا الصدد كثير من الاصلاحات الهيكلية : تحرير التسويق الزراعى ، والتحول من القيود الكمية إلى الاعتماد على التعريفة الجمركية ، وتحويل المشروعات الحكومية الخاسرة إلى القطاع الخاص ، وتحسين إدارة الضرائب .

● *يجب الاهتمام بمطالب الفئات الضعيفة اجتماعيا* . غالبا ما تكون التكاليف الاجتماعية للتراخى وعدم التحرك أكبر من تكاليف التصحيح ، ولكن لابد من تخفيف أثر التصحيح على أشد الفئات تضررا . فإنقاص النفقات العامة يمكن أن يضر بالفئات الضعيفة اجتماعيا . والإصلاحات التى تسمح للأسعار الزراعية بالارتفاع تساعد فقراء المزارعين ولكنها كثيرا ما تضر بالمعدمين فى الريف والفقراء فى المدن . ولذا تكون هناك حاجة إلى برامج خاصة لمساعدة الفقراء أثناء فترة الإصلاح . كما أن الانتباه للفئات القوية سياسيا يكون فى الغالب ضروريا حتى يستمر التغيير . وكثيرا ما تكون هناك حاجة لإعداد برامج لتعويض وإعادة تدريب الموظفين المدنيين الذين يتم الاستغناء عنهم عندما يتناقص حجم القطاع العام .

● *المحاولات الجزئية تفشل غالبا* . ثبت أن المحاولات الجزئية لاتجدى . فعندما لم يصحب التحرير الخارجي إزالة للقيود الداخلية كانت استجابة الاستثمار والإنتاج بطيئة ، وعندما لم يصحب إزالة القيود الداخلية إصلاح تجارى اتجه الاستثمار إلى القطاعات الخطأ . وعندما لم يصحب إنقاص التعريفة الجمركية توسيع لوعاء الضرائب المحلية وحدّ من الاعفاءات والاعانات الضريبية ظهر الخلل المالى ، مما هدد تحرير التجارة . وعلى ذلك فمن الأفضل اتخاذ إجراءات متكاملة فى وقت واحد .

● *الالتزام بالواقعية له عائده* . على صانعى السياسة والوكالات الخارجية أن تلتزم بالواقعية فى إعداد خطة التمويل اللازمة لمساندة الإصلاح . وقد يحتاج كثير من البلدان أيضا إلى إعادة تخصيص الأموال وتحويلها من المجالات ذات الأولوية المتأخرة إلى المجالات ذات الأولوية المتقدمة ، وذلك مثلا بتحويل بعض النفقات من البرامج العسكرية إلى برامج البنية الأساسية والبرامج الاجتماعية . كما ينبغى الالتزام بالواقعية بشأن ما ينتظر أن يحققه الإصلاح . ومن المفيد ألا تعد الحكومة بتحقيق أشياء كثيرة فى وقت قصير . ولكن يجب أن يكون صوتها عاليا وواضحا بشأن أهمية الإصلاح - وأن تقارن بوضوح بين النتيجة التى ستترتب على الإصلاح والنتيجة المقابلة التى كانت ستحدث فى حالة عدم تطبيقه . فالتصورات الواقعية لمنافع التغيير وتكاليفه ، تزيد من احتمالات استمرار تنفيذ البرنامج .

الدراسة فى المدارس الابتدائية غير ربع الأطفال الذين يلتحقون بها فى البداية . وقد وضعت بنغلاديش فى الآونة الأخيرة برنامجا شاملا للإصلاح ، يشمل إنشاء فصول جديدة منخفضة التكلفة ، وإعداد مناهج دراسية مبتكرة للتلاميذ الذين لم يستكملوا دراستهم بعد المدرسة الابتدائية ، وأنشأت مؤسسات جديدة لتخريج المعلمين . وسيزيد عدد المدرسات ، وسيتوافر لجميع المدرسين قدر أكبر من الاستقلال . وستلقى هذه الخطوات مساندة خارجية كبيرة ، ولكنها ستتطلب أيضا مصروفات حكومية أكبر . ورغم أنه يتعين الالتزام بموارد كثيرة للإغاثة والتعمير بسبب

الإعصار الأخير ، تظل الاستثمارات طويلة الأجل فى التعليم الابتدائى حاسمة . وحتى الآن لا تنفق بنغلاديش غير ١,٧ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى على التعليم (مقابل ٣ فى المائة فى الربع الأفقر بين البلدان النامية كمجموعة) ؛ بالإضافة إلى أن التعليم الثانوى والعالى كان يحصل على حصة كبيرة من هذه الميزانية .

تخفيف عبء الفقر عن طريق العمل المحلى . *أنشأت حكومة بوليفيا صندوقا اجتماعيا للطوارىء لتمويل المشاريع الصغيرة البسيطة من الناحية التقنية التى تتولى إعدادها وتنفيذها مجموعات متنوعة من المنظمات العامة والخاصة والطوعية لحماية الفقراء أثناء فترة الانتعاش الاقتصادى فى منتصف الثمانينات . وأنشىء صندوق جديد للاستثمار الاجتماعى يستجيب أيضاللطلبات المحلية ، تشمل اهتماماته توفير الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات النظافة للمجتمعات الأشد فقرا فى بوليفيا . وبمقتضاه تقوم المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية بوضع وتنفيذ المشاريع على أساس العطاءات التنافسية . ويجرى التخطيط الآن فى مدينة لاباز مثلا لإنشاء مراكز صحية ومرافق لإمدادات الشرب والصرف الصحى فى المجاورات السكنية التى يقطنها المهاجرون من الريف . وفى المناطق التى يسودها الفقر بدرجة عالية ولا تتوافر لها فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ، سيجرى تشجيع المنظمات القائمة على توسيع نشاطها فى المجتمعات المحلية التى تنقصها الخدمات الكافية . ولتقليل التكاليف لأدنى حد ولضمان قدرة المشاريع على البقاء ، ستطبق معايير متشددة فى التقييم ، بما فى ذلك التحليل الاقتصادى واسترداد تكاليف التشغيل حيثما يكون ذلك ممكنا . ويمكن لمثل هذه البرامج المعتمدة على المجتمع المحلى أن توفر الاحتياجات الجارية للفقراء ، وأن تشجع على بناء المؤسسات التى تؤدى إلى الإقلال من الفقر بصورة مستديمة .*

مكافحة الفقر عن طريق السياسة السكانية . *فى منطقة السهل السودانى ، يلاحظ أن الموارد ضئيلة ومبعثرة فى مساحات شاسعة . وحتى إذا توافرت المعونة بكميات كبيرة فلن يكون هناك ما يكفى لضمان مستوى مناسب من المعيشة ، ولا ما يكفى لتمويل الاستثمارات البشرية والمادية . ومع ذلك فإن معدلات الخصوبة هى من أعلى المعدلات فى العالم ، والنمو السكانى يتسارع باستمرار (٢,٢ فى المائة سنويا فى الستينات و ٢,٩ فى المائة فى ١٩٨٧) . ومع ذلك فإن الاستثمار فى الموارد البشرية غير كاف : فمعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية نصف مثيله فى البلدان الأخرى منخفضة الدخل . وهناك حاجة لأن تعمل حكومات منطقة السهل بالتعاون مع الوكالات الانمائية ، بشكل حازم لإنقاص النمو السكانى . وهناك مجال واسع لتحقيق تقدم : فنسبة النساء اللواتى تستخدمن وسائل منع الحمل منخفضة للغاية إذا قورنت ببلدان أفريقية أخرى مثل بتسوانا وزمبابوى . والمتوقع أن تتوافر المساعدة من الوكالات المانحة لبرامج الحد من الزيادة السكانية .*

العمل على نجاح الأسواق

تشجيعا للكفاءة فى الاقتصاد المحلى تحتاج الحكومات إلى تعزيز الاشارات السعرية ، وتخفيف القيود المفروضة على الأسواق ، وتحسين نوعية الاستثمارات فى البنية الأساسية والمؤسسات الرئيسية . وتتضمن الفرص المتاحة للنجاح توفير البنية الأساسية فى نيجيريا ، وتحسين الأسواق الصناعية فى الهند ، وإحياء الأسواق المالية فى غانا ، ووضع إطار قانونى جديد فى هنغاريا .

توفير البنية الأساسية . *عرقل ضعف تصميم وصيانة البنية الأساسية النمو فى نيجيريا . واضطرت المؤسسات إلى توفير احتياجاتها بنفسها ، وإلى إحلال بعض عوامل الإنتاج محل بعضها الآخر بصورة غير مثمرة ، مما أسفر عن نقص الناتج . وخدمات الاتصال سيئة إلى حد غير مقبول ، إذ لا تزيد عن خط تليفونى واحد لكل ٥٠٠ من السكان (٥٠ فى المائة من المتوسط فى أفريقيا جنوب الصحراء) ؛ وتعتمد المؤسسات على الاتصال بالأجهزة اللاسلكية الخاصة أو إرسال السعاة لإتمام اتصالاتها الضرورية . ويرجع جانب كبير من النقص فى البنية الأساسية إلى الزيادة السريعة فى السكان فى المراكز الحضرية وإلى اتباع سياسات للتسعير غير مناسبة . ففى لاغوس التى زاد تعداد سكانها بأكثر من ثلاثة ملايين نسمة خلال عقدين من الزمان ، كانت المياه توفر بالمجان ؛ ولكن عدم توافر التمويل الحكومى حال دون التوسع فى هذه الخدمة . ومن المجالات التى تحظى بالأولوية على المستوى الوطنى تحسين كل من البنية الأساسية المادية وبنية الاتصالات ، وكذلك تخطيط وإدارة الجوانب المالية لمشاريع البنية الأساسية . وقد شرعت نيجيريا فى تنفيذ خطة طويلة الأجل لتحقيق لا مركزية خدمات البنية الأساسية وتعبئة امكانيات القطاع الخاص . وتعمل الآن مصارف أعمال مختارة مع الدولة وأجهزة الحكم المحلى لإعادة تقييم البنية*

الأساسية الحضرية والمشاركة فى تمويلها والاشراف عليها . وسيشمل ذلك إصلاح وصيانة الطرق وإمدادات مياه الشرب ، والتخلص من النفايات الصلبة ، والخدمات المتعلقة بالنظافة . ويجرى تشغيل الشبكة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية على أساس تجارى . وستوجه الاستثمارات إلى تحسين استخدام المرافق وتوسيعها فى المناطق التى يزيد فيها الطلب . وسوف تساعد هذه الإصلاحات على زيادة الناتج فى كافة قطاعات الاقتصاد النيجيرى .

تحسين الأسواق الصناعية . لم يتح للصناعة فى الهند أن تصل أبدا إلى أقصى امكانياتها . فالصناعة التحويلية لا تمثل فى مجموع الناتج المحلى الاجمالى غير حصة أقل من حصتها فى البلدان المماثلة . والمسؤول عن ذلك هو السياسات التجارية القائمة على الحماية المفرطة إلى جانب التنظيمات الزائدة عن الحد . ففى كثير من القطاعات الفرعية كان لابد من الحصول طوال النصف الثانى من الثمانينات على ترخيص لإقامة منشأة جديدة أو للتوسع فى الإنتاج بنسبة تتجاوز ٥ فى المائة فى السنة أو ٢٥ فى المائة فى خمس سنوات ، أو لصنع منتج جديد ، أو لتغيير موقع الإنتاج . ومازالت الوحدات الانتاجية أصغر من الحجم الاقتصادى ، ومجموعات المنتجات لا تتوافق مع الطلب ، والتقدم التقنى بطىء ، والطاقة الإنتاجية ليست مستخدمة بالكامل . وكانت خبرة التحرير الجزئى فى الآونة الأخيرة - بما فى ذلك تخفيف القيود على دخول المجال أو التوسع فيه ، وتنويع التكنولوجيا الأجنبية - خبرة إيجابية . ومع ذلك ما زالت القيود المفروضة زائدة عن الحد . وتتضمن حواجز تعترض التصحيح أو الخروج من المجال ، وقواعد التشغيل التى تحمى عددا قليلا من العمال أصحاب الامتيازات . ومن شأن تحرير التجارة أن يكمل عملية إزالة القيود ، وإنقاص الهيكل الكلى للتكاليف ، والحد من الأرباح الفاحشة فى القطاعات الاحتكارية . ولن يكون من السهل تحقيق هذه الأهداف ، إذ سيكون على الحكومة أن تتغلب على معارضة المشروعات المحمية والبيروقراطية الحريصة على بقاء القيود التنظيمية . لكن النجاحات الماضية تبين أن الاستمرار فى إزالة القيود يمكن أن يجتنب قدرا معقولا من التأييد العام .

إحياء الأسواق المالية . تحتاج غانا إلى تنشيط قطاعها المالى . وقد أدى برنامجها المرموق للانعاش الاقتصادى فى عام ١٩٨٣ إلى استقرار اقتصادها وإزالة الكثير من التشوهات الهيكلية . ولكن مازال الاستثمار الخاص لا يتجاوز ٦ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى . وكان الائتمان قيدا كبيرا . فحتى عام ١٩٨٩ كان النظام المصرفى الذى تشرف عليه الحكومة يعمل فى ظل حدود صارمة للائتمان لأسباب تتعلق بالاستقرار الاقتصادى الكلى . وتصل القروض موقوفة الايراد الموروثة من أزمة منتصف الثمانينات إلى ستين فى المائة من أصول النظام ؛ وليس فى الوسع تحويل هذا « الائتمان » إلى مشروعات مربحة . وقد جعل الأداء الضعيف ، رجال المصارف يغالون فى تجنب المخاطرة ، وشجع على تحويل مبالغ كبيرة من المدخرات إلى خارج النظام المصرفى . ويمكن أن تقوم المؤسسات المالية والأسواق بعد إحيائها بدور كبير فى توفير رأس المال للاستثمار الخاص . ويمكن أن يتحقق بذلك بتحول الرقابة النقدية إلى الأساليب غير المباشرة وبإجراء المقاصة بين ميزانيات البنوك . ومن شأن السماح بأنواع جديدة من الصكوك وأدوات الوساطة المالية أن يشجع على نمو أسواق مالية تنافسية ، ودفع المصرفيين والمنتجين إلى الاستفادة بحالة الانتعاش الاقتصادى .

إقامة إطار قانونى جديد . فى أوروبا الشرقية ، تعتبر هنغاريا هى البلد الذى يتوافر لديه أكبر قدر من الخبرة بالأسواق والملكية الخاصة . ومع ذلك فإن نظامها القانونى به ثغرات عديدة . ومعظم القوانين الأساسية لم توضع إلا مؤخرا : قانون للشركات (١٩٨٩) ينص على إنشاء المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة ؛ وقانون للتحويل (عدل فى ١٩٩٠) يبين الطريقة التى تتحول بها الشركات المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة ، وقانون للأوراق المالية (١٩٩٠) يرسم قواعد إصدار الأوراق المالية . وليس لدى هنغاريا قانون يحدد الحقوق على العقارات ، وليس هناك حافز لشهر إفلاس الشركات بمقتضى القوانين الحالية . وأساليب المحاسبة تختلف عن الأساليب المستخدمة فى الغرب (فمدخلات البلد ومخرجاته لا تقيّم على أساس المستويات السوقية ، مما يجعل من المستحيل تقريبا تقييم أصول المؤسسات) . وهناك قانون جديد سيصدر فى ١٩٩١ يشترط تطبيق معايير المحاسبة الدولية . ويجرى الآن إنشاء بنك مركزى يتمتع بالاستقلال الذاتى . وتحتاج هنغاريا إلى الخبرة فى هذه المؤسسات الجديدة . وعلى سبيل المثال ، اضطرت السلطات مؤخرا إلى العدول عن إصدار عام هام لأنه لم تكن هناك أحكام واضحة بشأن توزيع الأسهم عندما تزيد قيمة المبالغ المكتتب بها عن الأسهم المطروحة . وتوفيرا للثقة تحتاج بورصة الأوراق المالية إلى إنشاء

سجلات متابعة للأسهم والشركات ، ويحتاج النظام القانونى إلى مجموعة من السوابق يسترشد بها . وكل ذلك يحتاج إلى وقت . وستكون هنغاريا بحاجة إلى تدريب آلاف من المحاسبين وموظفى البنوك ورجال التنظيم والقانون ، والمصرفيين المتمرسين فى الاستثمار وغيرهم من أصحاب المهارات المتصلة بذلك .

الانفتاح على التجارة والتكنولوجيا

تبين التجربة أن السياسات الداعية للانفتاح حاسمة للنمو السريع . ويماثل ذلك أهمية ، بذل الجهود المحلية لتحسين انتاجية صادرات الزراعة والصناعة والحاجة إلى استمرار القدرة على المنافسة بالنسبة للسلع الأولية لا تقل أهمية عنها بالنسبة للسلع المصنوعة . كما أن الإصلاحات المؤسسية تدعم الروابط بالاقتصاد العالمى . وتتضمن الفرص المتاحة فى هذا الصدد ، تحرير التجارة فى باكستان ، وبناء المؤسسات اللازمة للتطور التكنولوجى فى تايلند .

تحرير التجارة . *يمكن أن يؤدى إصلاح التجارة فى باكستان إلى تنشيط الصناعة وإزالة عائق كان يعرقل النمو منذ أمد طويل ، وهو نقص النقد الأجنبى نتيجة للتحيز المستمر المناهض للصادرات . وحتى وقت قريب كانت الواردات مقيدة بالحصص ، وكانت الصادرات مقيدة بإصدار تراخيص خاصة بكل منتج وكل مؤسسة على حدة . ولذا فإن صادرات باكستان مازالت تتألف فى المقام الأول من السلع الأولية (القطن والأرز) وهى سلع تتميز أسعارها بالتقلب وعدم اليقين بشأن احتمالات النمو . وهناك حاجة ملحة إلى القيام بإصلاحات تجارية تجعل التصدير جذابا بالقياس إلى إحلال الواردات . وقد بدأت باكستان مؤخرا هذه الاصلاحات . وبمقتضى المرحلة الأولى من برنامجها يجرى الآن تحويل الحماية من الحواجز غير الجمركية إلى التعريفات الجمركية . ولما كان الكثير من المعدلات الاسمية للحماية سيظل فوق ١٠٠ فى المائة ، وسيبقى هيكل المعدلات مشتتا على نطاق واسع ، فستكون هناك حاجة إلى سلسلة من التخفيضات الجمركية لإنقاص الحماية وجعل المستوى الإجمالى للحماية أقرب إلى الحياد . ولما كانت الرسوم على الواردات تمثل حصة كبيرة من إجمالى الايرادات الضريبية ، فستكون هناك حاجة أيضا إلى إصلاح الضرائب المحلية . وهناك حاجة كذلك إلى سياسة واقعية لسعر الصرف ، تقترن بفرض انضباط مالى ونقدى ، لاستكمال تحول باكستان إلى استراتيجية تتوجه نحو الخارج .*

بناء المؤسسات اللازمة للتطور التكنولوجى . *بالنسبة لبلدان مثل تايلند أقامت روابط عالمية حول مجموعة واسعة من المنتجات المصنوعة ، تصبح المهمة التالية هى تعزيز الروابط التكنولوجية : تطوير المؤسسات التى تشجع على استيعاب التكنولوجيا وتطويعها ونشرها . ويتم جانب كبير من تجارة التكنولوجيا فى تايلند بواسطة فروع المؤسسات الأجنبية ؛ إذ أن قدرات البلد على استيعاب التكنولوجيا وتوليدها لم تلحق بعد بقدرته على التنافس فى مجال التجارة . ويمكن تعزيز تدفق التكنولوجيا إليه بإنقاص الرسوم على السلع الرأسمالية المستوردة . ويمكن تشجيع نشر التكنولوجيا بإزالة التحيز المفروض فى السياسة الضريبية على التعاقد من الباطن . كما أن النتائج التبعية لاستيعاب التكنولوجيا ونشرها ، ولا سيما فى الزراعة ، تبرر الاستثمارات الحكومية فى قدرات تايلند التكنولوجية . وينبغى تشجيع المؤسسات الحكومية والجهات الخاصة التى تقوم بالإرشاد الصناعى (فى بحوث التكنولوجيا وتقييمها والتفاوض بشأنها ووضع تصميمها) ، كما ينبغى إعادة توجيه البحوث الحكومية (فى الجامعات وغيرها من المعاهد) نحو الاحتياجات التجارية . وهناك أيضا حاجة إلى وضع أنظمة متماثلة ومتسقة للمعايير وإجراء الاختبارات ومنح الشهادات . وأخيرا فهناك أسباب قوية للاستثمار فى رأس المال البشرى ، ولا سيما فى التدريب العلمى والتكنولوجى ، والتعليم الثانوى ، والمبادلات الدولية فى مجالى الهندسة والعلوم .*

تعزيز الاستقرار فى الاقتصاد الكلى

إن التضخم المنخفض والمستقر ، والذى لا يتحقق إلا بالانضباط المالى فى القطاع العام ، هو أفضل أساس لنجاح الإصلاح الاقتصادى الكلى ، وهو يتيح الفرصة للأسعار لتؤدى دورها كإشارات يهتدى بها فى تخصيص الموارد ويعزز الحافز للادخار والإستثمار . وتعد أندونيسيا والمكسيك مثالين على ذلك .

تحقيق استقرار الاقتصاد كمقدمة للنمو : أندونيسيا . *فى ١٩٦٧ ورثت حكومة سوهارتو اقتصادا غير مستقر سادته التأميمات لحد كبير وتحكمت فيه القواعد التنظيمية الحكومية . وشرعت الحكومة بالتدريج فى ترشيد الإدارة الاقتصادية خلال السنوات الخمس عشرة التالية ، لكن النمو الاقتصادى القوى حدث فى الأساس نتيجة لارتفاع إيرادات النفط . وبعد ١٩٨٣ كان انخفاض أسعار النفط حافزا*

لأندونيسيا على تنفيذ تدابير طموحة للتصحيح الاقتصادى وإصلاح السياسات .

وانصبت الاصلاحات الاقتصادية الكلية فى ١٩٨٣ على خفض قيمة العملة ، وتضييق برنامج الاستثمارات الحكومية ، والإصلاح الضريبى وإزالة القيود عن أسعار الفائدة . ثم أجرى تخفيض كبير ثان فى قيمة العملة فى ١٩٨٦ ، ووضع برنامج جديد مرن لإدارة سعر الصرف فى ١٩٨٩ . وبدأت الإصلاحات الاقتصادية الجزئية بإزالة القيود عن المصارف وقدر من التحرير للاستثمارات الأجنبية . وابتداء من ١٩٨٦ بسطت السلطات عملية الموافقة على الاستثمارات ، واستعاضت بعد ذلك عن قائمة أولويات الاستثمار بقائمة سلبية مختصرة . كما ساعد فى هذا الصدد أزالت الحكومة القيود التى كانت مفروضة على صناعات أساسية مثل منتجات البلاستيك والنقل البحرى . كما كانت السياسات التجارية فى حاجة للإصلاح . فقد فرض نظام تراخيص الاستيراد قيودا على أكثر من ١٥٠٠ طائفة من السلع . وفى ١٩٨٥ أبرمت عقدا مع شركة إشراف سويسرية لإدارة الجمارك ، وبدأت فى إزالة القيود الكمية فى ١٩٨٦ . وخلال عامين نقصت حصة الواردات الخاضعة للقيود من ٤٣ إلى ٢١ فى المائة .

وأدت المراحل الأولى للتصحيح ، والتى ركزت على تحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى إلى إضعاف النشاط الاقتصادى ، ولكن النمو استرد عافيته بحلول عام ١٩٨٧ . وبلغ النمو فى أندونيسيا نحو ٧ فى المائة فى ١٩٨٩ ، وانتعش الاستثمار ، ودفعت الصادرات غير النفطية قيمة ٨٦ فى المائة من الواردات بالمقارنة بنسبة ٢٩ فى المائة فى ١٩٨١-١٩٨٢ . وعزا أحد الوزراء السابقين الذى كان مشرفا على الإصلاح ذلك النجاح إلى طول الفترة التى ظلت أسعار النفط خلالها منخفضة ، مما دفع الحكومة إلى إتباع سياسة متسقة لقيت تأييدا شعبيا فى نهاية المطاف .

تحقيق الاستقرار للاقتصاد كمقدمة للنمو : المكسيك .

فى الستينات ، كان النمو فى المكسيك سريعا فى ظل المراحل الأولى لاستراتيجية الاحلال محل الواردات . ولكنها بحلول عام ١٩٧٦ واجهت عجزا ماليا كبيرا ، وعجزا فى ميزان المدفوعات أو تفاقما فى التضخم . بيد أن هذه الصعوبات تراجعت مع الاكتشافات النفطية الكبيرة والاقتراض الخارجى الباهظ إلاّ أن ديون المكسيك لم تلبث أن تضاعفت لأكثر من خمسة أمثال خلال سنوات معدودات ، مما مهد الطريق لانهيار الائتمان والتراجع الاقتصادى الحاد فى ١٩٨٢-١٩٨٣ .

وقد خرجت المكسيك بسلام من الأزمة الناجمة عن هذه الصعوبات . فبدأت الإصلاح الاقتصادى الكلى فى ١٩٨٣ عندما أدى برنامج تحقيق الاستقرار الذى لقى مساندة صندوق النقد الدولى إلى خفض العجز المالى إلى النصف . إلاّ أنه بحلول عام ١٩٨٧ كان التضخم قد عاد إلى الارتفاع مرة أخرى بسبب انخفاض أسعار النفط ، وارتفاع مدفوعات الفائدة ، والتوسع السريع فى العجز المالى . وكان رد الحكومة على ذلك هو التفاوض لإبرام ميثاق « التضامن » مع أصحاب المصالح من العمال والمشتغلين بالزراعة ودوائر الأعمال من أجل احتواء الأسعار الأساسية والأجور وتطبيق إصلاحات قوية فى مجال السياسة المالية وسعر الصرف ، فكان من نتيجتها أن انخفض العجز المالى بين سنتى ١٩٨٧ و ١٩٨٩ من ١٦ إلى ٣ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى ، وانخفض المعدل السنوى للتضخم من ١٥٩ إلى ٢٠ فى المائة .

وركزت الاصلاحات الاقتصادية الجزئية على إنقاص دور الحكومة فى الاقتصاد ، فانخفض عدد المشروعات المملوكة للدولة من ١١٠٠ فى ١٩٨٢ إلى ٣٥٠ فى ١٩٩٠ عن طريق الدمج أو التصفية أو البيع. ومن المقرر أيضا بيع الاحتكارين الحكوميين الكبيرين للتليفونات والصلب . وقامت الحكومة مؤخرا برفع القيود عن صناعات ضخمة وذات حساسية سياسية مثل انتاج كعك دقيق الذرة (الترتية) ، والنقل بالشاحنات . وحررت الأسعار الأساسية ، وبدأت فى إعادة هيكلة حقوق الملكية فى الزراعة ، ونقل ملكية البنوك إلى القطاع الخاص . وبدأت الإصلاحات الأساسية فى القطاع الخارجى فى عام ١٩٨٥ ، فانضمت المكسيك إلى الغات ، وألغت أكثر من ثلاثة أرباع القيود المفروضة على تراخيص الاستيراد ، وخفضت التعريفة الجمركية إلى النصف فى المتوسط ، ووضعت قواعد مواتية لإجراءات التصدير ، وخفضت إلى حد كبير رسوم الصادرات والقيود على الفاكهة والخضر . وبحلول عام ١٩٨٧ فاقت الصادرات من السلع المصنوعة ، الصادرات من النفط ، وفى ١٩٨٩ تحررت القواعد التنظيمية التى تحكم الاستثمار الأجنبى بدرجة كبيرة ، ومازال التفاوض جاريا بشأن إتفاق للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة .

وبدأت الإصلاحات تؤتى ثمارها . فقد تصاعد مدى نمو الناتج المحلى الاجمالى إلى ٣,١ فى المائة فى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، والمتوقع أن يرتفع إلى ٥ فى المائة فى ١٩٩١ ، وأصبح التضخم خاضعا للسيطرة ، وشرعت الأجور

الحقيقية فى النمو بعد أن كانت قد انخفضت بنسبة أكبر من ٤٠ فى المائة فى الثمانينات . وقد تولى صياغة استراتيجية الإصلاح فى المكسيك نظامها القائم على الحزب الواحد ذى القاعدة العريضة . واتبع الحزب سياسات محافظة نسبيا ، ولكن عبء التصحيح وزع على فئات اقتصادية مختلفة . كما ساعد الارتباط الوثيق بين المكسيك والولايات المتحدة عن طريق زيادة العائد من التوجه الخارجى وتسهيل إعادة التفاوض بشأن مديونية المكسيك الثقيلة .

السياسات البيئية

تترتب على تلوث المياه ، وتدهور نوعية التربة آثار محلية خطيرة . وتمتد آثار إزالة الغابات وتلوث الهواء على النطاق العالمى بأسره . ولابد من التصدى لهذه المشكلات وغيرها عن طريق اتباع سياسات أكثر فاعلية . وتتضمن القضايا المثارة انقاص تلوث الماء فى أندونيسيا ، والحفاظ على الغابات المطيرة فى الأمازون .

إنقاص تلوث المياه . *فى أندونيسيا ، حدث تلوث متزايد فى المياه نتيجة لإهمال البيئة أثناء النمو الاقتصادى . ولايحصل غير ٤٠ فى المائة من سكان جاوة على مياه الشرب النظيفة . والأنهار الكبرى الثمانية على الساحل الشمالى ملوثة بصورة خطيرة . وترتب على سحب المياه الجوفية دخول المياه المالحة إلى الطبقات الحاملة للماء التى توفر المياه للاستخدام المنزلى . وفى جاكارتا تصل التكاليف إلى ٢٠-٣٠ مليون دولار سنويا لمجرد غلى الماء من أجل الاستخدام فى المنازل . وتصل التكاليف المرتبطة بالمرض وانخفاض قيمة الممتلكات إلى أرقام مرتفعة بغير شك ، وإن لم تحدد بصورة كمية . ولما كان من المنتظر أن تزيد الاستخدامات الحضرية والصناعية للمياه بمعدلات سريعة ، فمن المتوقع أن يحدث عجز شديد خلال عشر سنوات أو نحوها . ومن الحلول الممكنة فى هذا السبيل الاهتمام المنهجى بالكفاءة (« يضيع » ٤٠ فى المائة من مياه البلديات) ، وفرض غرامات شديدة على المتسببين فى التلوث ، وفرض رسوم مناسبة على الرى (يدفع المزارعون حاليا مالا يتجاوز ١٣ فى المائة من تكاليف الرى) . وقد تباطأت أندونيسيا فى التصدى لهذه المشاكل لأن آليات إدارة موارد المياه مازالت فى طور التكوين . وربما توفر سلطات مستقلة لأحواض الأنهار إطارا أفضل للتخطيط والتنسيق والمتابعة . ولن تتوافر مياه الشرب النظيفة بتكلفة قليلة ، إذ تشير التقديرات إلى أن توفير مياه الشرب اللازمة لمدينة جاكارتا وحدها يحتاج إلى مليار دولار .*

صيانة الموارد المشاع العالمية . *تعتبر الغابات المطيرة فى أكوادور والبرازيل وبيرو وكولومبيا من الموارد العالمية ـ ورمزا للتحديات البيئية العالمية فى التسعينات . ويعيش فى الغابات المطيرة ثلاثون ألف نوع من النبات . ولكن المنطقة التى أخليت من الغابات فى الأمازون زادت من ١ فى المائة فى ١٩٧٥ إلى ٨ فى المائة فى ١٩٩٠ . وقد أصبحت تلك المساحة الآن أكبر من مساحة فرنسا ، وأصبح العالم كله مهددا بفقد التنوع البيولوجى وزيادة الانبعاثات الكربونية . وقد لقيت إزالة الغابات فى البرازيل تشجيعا بسبب التوسع فى انشاء الطرق فى الأمازون ووجود حوافز ضريبية ، وضغوط سكانية . ويتطلب الأمر الآن تدابير جديدة لعدم التشجيع على تجريف المخصبات ـ فاستخراج المخصبات يتم لمرة واحدة ويزيل الطبقة الخصبة فى تربة الغابات ـ وتشجيع الأنشطة القابلة للاستمرار والمعتمدة على الموارد الحرجية . وينبغى تقييم الاحتياجات إلى إنشاء الطرق من حيث تكاليفها ومنافعها على المستويين العالمى والمحلى معا . ويمكن تحديد مناطق زراعية أيكولوجية يتم بمقتضاها إنشاء محميات كبيرة وتحريم منح حقوق الملكية فى الأراضى الفقيرة التربة . وفى الوقت الحالى ، وقعت المبادرات المتعلقة بذلك الاتجاه فى شراك السياسات المحلية المعقدة . وسيكون التعويض مطلوبا لايجاد حوافز للعمل المحلى ، ولتخفيف العبء المالى عن كاهل المزارعين الفقراء ، والتغلب على مقاومة أصحاب المصلحة فى استخدام تلك المناطق فى تربية الماشية وإنتاج الأخشاب . ولما كانت المنافع الناتجة عن ذلك ستحقق على نطاق العالم ، فإن التأييد الدولى سيكون ضروريا ومناسبا على حد سواء .*

نتائج السياسات السليمة

ماذا يحدث لو أن المجتمع العالمى طبق سياسات على غرار السياسات المبينة أعلاه ؟ ليس فى وسع أحد أن يجيب على وجه اليقين ، ولكن يمكن وضع تقديرات عامة استنادا إلى التقديرات المستقبلية التى أعدها البنك الدولى على نماذج لمختلف البلدان ، والتى يتم بها تقدير النمو فى الأجل الطويل فى ظل افتراضات مختلفة عن السياسات القطرية والأوضاع الدولية . وتعكس هذه النماذج مجموعة واسعة من البيانات

والافتراضات المتعلقة بكل بلد على حدة . وينبغى تفسير نتائج هذه النماذج بشىء من الحذر ، إلاّ أنها توفر مع ذلك صورة لحجم التغييرات الممكنة .

توضح النتائج أهمية كل من السياق العالمى والعمل المحلى (الجدول ٨-١) ، إذ يمكن أن يكون للمناخ الاقتصادى العالمى أثره الملموس . وبالمقارنة بسيناريو خط الأساس ، فإن الظروف الخارجية المواتية يمكن أن ترفع معدل النمو بنسبة ٠,٥-١ نقطة مئوية سنويا وهى نسبة ليست قليلة . بل أن الفوارق فى معدلات النمو المنسوبة إلى إجراءات محلية مختلفة يمكن أن تكون أكبر حتى من ذلك . والواقع أنه إذا ظل الوضع العالمى ثابتا فإن الفارق بين السياسات المحلية الجيدة والضعيفة يمكن أن يترتب عليه فارق بنسبة ١,٥-٢ فى المائة فى معدل النمو سنويا فى المتوسط ، وهو ما يبلغ نحو مثلى التحسن الناتج عن توافر ظروف خارجية أفضل . ونظرا لعدم اليقين بشأن نوعية الاقتصاد العالمى فإن البلدان القادرة على تطويع سياساتها المحلية بمرونة لمواكبة الظروف المتغيرة ستكون لديها ميزة كبرى . وحتى إذا كانت الظروف العالمية غير مواتية فإن العائد من السياسات المحلية السليمة يكون مرتفعا للغاية .

ما هى النتائج طويلة الأجل لهذه التقديرات المستقبلية ؟

جدول ٨ - ١ التغيرات فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى المتعلقة بالحالة الوسطى ١٩٩٠ - ٢٠٠٠

(النسبة المئوية للانحراف)

السياسات المحلية	المناخ الاقتصادى العالمى		
	ضعيف	جيد	جيد جدا
جيد جدا	١,٠	١,٥	٢,٠
جيد	-١,٠	حالة وسطى	٠,٥
ضعيف	-٣,٠	-٢,٠	-١,٠

ملاحظة : التغيرات فى معدل النمو الواردة فى كل خانة هى انحرافات غير مرجحة من ، الحالة الوسطى ، الأرقام مقربة .

المصدر : بيانات البنك الدولى ، انظر الملاحظة التقنية فى نهاية النص الرئيسى .

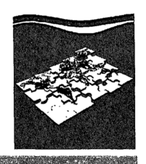
إذا بقى السياق الخارجى ثابتا عند مساره فى خط الأساس ، تقول التقديرات المستقبلية إن الفارق بين السياسات الضعيفة والسياسات الجيدة جدا يصل فى المتوسط إلى ٣,٥ نقطة مئوية فى النمو سنويا . وإذا حسب ذلك بقاعدة الاضافات المركبة لمدة ١٠ سنوات ، فإن البلد الذى يتبع سياسات جيدة جدا سيكون أفضل بما يزيد على ٤٠ فى المائة من بلد آخر بدأ معه بنفس الدخل ولكنه اتبع سياسات ضعيفة . وإذا استمر هذا الفارق فى النمو فإن الدخل فى البلد الأول يصل إلى ضعف الدخل فى البلد الثانى بعد ٢٠ عاما - مما يخلق فارقا هاما فى مجال الاقلال من الفقر .

تحد عالمى

خلال الوقت الذى تستغرقه قراءة هذه الفقرة يولد ما يقرب من مائة طفل - ستة فى البلدان الصناعية وأربعة وتسعون فى البلدان النامية . وهذا هو التحدى العالمى . وأيا كانت التوقعات بالنسبة للاقتصادات الصناعية فإن رخاء العالم وأمنه فى الأجل الطويل بحكم قوة الإعداد وحدها - يتوقف على التنمية .

وقد أصبحت التنمية الآن مفهومة خيرا مما كان عليه الحال من قبل . وقد ثبت أن مؤسسات اقتصادات السوق أكثر تعقيدا مما توحى به الكتب ، وخاصة إذا أخذت فى الاعتبار التفاعلات بين العمليات السياسية والاجتماعية والبيئية . ومع ذلك فقد برزت مبادىء عامة سليمة يمكن الاهتداء بها فى السياسات .

وعلى الرغم من التوقعات غير المؤكدة عن التسعينات فهناك ما يبرر قدرا من التفاؤل الآن نظرا لأن المزيد من البلدان يأخذ بنهج الاعتماد على السوق . فإذا تحقق تعاون دولى قوى فإن الفرص المتاحة للتنمية ستكون مشرقة . وهناك الآن قدر من الاتفاق على ما ينبغى عمله وكيفية عمله يزيد عما كان عليه الحال فى أى وقت سابق فى التاريخ الحديث . ولم يبق إلاّ أن توضع هذه الأفكار موضع التطبيق فى كل مكان .



ملاحظة تقنية

الفصل الأول

البيانات والتعاريف : يستخدم القسم التاريخى من هذا الفصل بيانات خاصة بالناتج المحلى الإجمالى ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى للفترة ١٧٠٠-١٩٨٨ (فى الجدول ١-١ والشكلين ١-١ و ١-٣) تستند إلى عينة من ٤١ اقتصادا (كان مجموع سكانها فى ١٩٨٨ يبلغ ٣,٩٩ بليون نسمة) إلى جانب أرقام إجمالية عن أوروبا الشرقية مأخوذة من ورقة معلومات أساسية لماديسون ، (تغطى ٣١٠ ملايين نسمة) . وهكذا ، فإن العينة إلى جانب البيانات التى قدمها ماديسون عن أوروبا الشرقية تغطى نحو ٨٦ فى المائة من سكان العالم . وتم تصنيف الاقتصادات كالآتى : اقتصادات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى واقتصادات أوروبا الشرقية ، والاقتصادات النامية . وبعد ذلك تم تقسيم الاقتصادات النامية إلى مجموعات حسب المنطقة الجغرافية : أمريكا اللاتينية ، وجنوب آسيا ، وشرق آسيا ، وأفريقيا ، وأوروبا والشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا (من غير أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، ومن غير بلدان أوروبا الشرقيـة) . والاقتصادات المدرجة فى كل مجموعة كالآتى : منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى : استراليا ، وإيطاليا ، وألمانيا ، والنمسا ، وبلجيكا ، والدانمرك ، والسويد ، وسويسرا ، وفرنسا ، وفنلندا ، وكندا ، والمملكة المتحدة ، والنرويج ، وهولندا ، والولايات المتحـدة ، واليابـان . وأوروبـا الشرقيـة (ماديسون) : اتحـاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، وهنغاريا . وأمريكا اللاتينية : الأرجنتين ، البرازيل ، بيرو ، شيلى ، كولومبيا ، المكسيك . وجنوب آسيا : باكستان ، بنغلاديش ، الهند . شرق آسيا : أندونيسيا ، تايلند ، تايوان الصينية ، الصين ، الفلبين ، جمهورية كوريا . أفريقيا : أثيوبيا ، أفريقيا الفرنسية (وتضم بنن ، بوركينا فاسو ، تشاد ، توغو ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، السنغال ، الغابون ، الكاميرون ، كوت ديفوار ، الكنغو ، مالى ، مدغشقر ، موريتانيا ، النيجر) وتنزانيا ، وكينيا ، ونيجيريا . أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا : تركيا ، الجزائر ، جمهورية إيران الإسلامية ، جمهورية مصر العربية ، سوريا ، المغرب ، يوغوسلافيا . ويشير تعبير « اقتصادات شرق آسيا الأربعة حديثة التصنيع » إلى تايوان الصينية ، وسنغافورة ، وجمهورية كوريا ، وهونغ كونغ .

المناهج الإحصائية . تستند البيانات إلى نقطة إسناد بدولارات ١٩٨٠ كما حددها مشروع المقارنة الدولى ، إن كانت متوافرة أو إلى نقطة إسناد مبنية على تقديرات ماديسون بدولارات مشروع المقارنة الدولى فى ١٩٨٠ بالنسبة للبيانات الأخرى . وبالنسبة للبلدان غير الواردة فى عينة ماديسون (أثيوبيا ، الجزائر ، جمهورية إيران الإسلامية ، سوريا ، المغرب ، وبلدان أفريقية أخرى) ، فإن التقديرات مستمدة من قاعدة بيانات الحاسب الآلى (حقوق التأليف فى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ لشركة بحوث التوقعات) التى وضعها روبرت سومرز وآلان هيستون . وتقديرات حجـوم الناتـج المحلـى الإجمالـى للفتـرة ١٨٣٠-١٩٦٥ مأخوذة من ماديسون (١٩٨١ ، ١٩٨٩) وماديسون وشركاه (على وشك الصدور) وذلك بالنسبة للبلدان الداخلة فى عينة ماديسون . وتم وصل سلسلة الحجوم بسلسلة حجوم الناتج المحلى الإجمالى لقاعدة بيانات البنك الدولى فى ١٩٦٥ . والأرقام القياسية لحجوم الناتج المحلى

الإجمالى للفترة ١٩٥٠-١٩٦٥ مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ١٩٦٨ للبلدان غير المدرجة فى عينة ماديسون . كما تم وصل هذه الأرقام القياسية ببيانات البنك الدولى التى بدأت فى ١٩٦٥ .

تنبؤات التقرير عن التنمية فى العالم . يستخدم الاطار ١-٤ تقديرات مستقبلية عن متوسط النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى عبر عقد الثمانينات كما وردت فى *تقارير عن التنمية فى العالم* ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ . وتستند التقديرات المستقبلية بالنسبة للمناطق النامية على التصنيفات القطرية المستخدمة فى تلك التقارير فى وقت نشرها . ولما كانت التصنيفات القطرية الإقليمية للبنك الدولى قد تغيرت خلال السنوات العشر الماضية ، فقد بذلت محاولة لتعيين مواقع « النتائج » (الأداء الفعلى فى مجال النمو فى الثمانينات) على أساس التصنيفات الأصلية . ومن ثم ، فإن متوسطات معدلات النمو ، كما حددت أماكنها فى شكل الإطار ، قد تختلف عن المتوسطات الاقليمية المعروضة فى أماكن أخرى من هذا التقرير . وتستند معدلات النمو المحددة أماكنها لكل من التقديرات المستقبلية والنتائج ، إلى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة وأسعار صرف الدولار المستخدمة فى التقارير المذكورة عاليه . ونظرا لأن التصنيفات القطرية للبنك الدولى بالنسبة لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا تغيرت بصورة كبيرة ، فقد حلت محلها مجموعة تحليلية هى مجموعة « مصدرى النفط » .

الأشكال . يستند الشكل ١-١ إلى بيانات مأخوذة من العينة الموصوفة أعلاه ، باستثناء المملكة المتحدة . أما التقديرات الخاصة بالمملكة المتحدة للسنوات التى سبقت ١٨٣٠ فهى تقديرات استقرائية مستخلصة عن طريق الرجوع للماضى من بيانات العينة باستخدام معدلات للنمو مأخوذة من عمل كرافتس الصادر فى ١٩٨١ . ويتواكب تاريخ البدء بالنسبة للمملكة المتحدة مع تقديرات بداية الثورة الصناعية . ويعتبر بعض مؤرخى الاقتصاد أن الفترة المحيطة بعام ١٨٤٠ هى بداية فترة التسارع فى نمو دخل الفرد فى الولايات المتحدة . ويعتبر البعض أن انتهاء الفترة الانكماشية فى اليابان فى ١٨٨٥-١٨٨٦ هو بداية للنمو الاقتصادى الحديث فى ذلك البلد . وبالنسبة للبلدان الأخرى المبينة فى الشكل ، استخدمت فترات النمو المستمر المستندة إلى المتوسطات المتحركة المرجحة فى المركز ، لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى لكل خمس سنوات ، لتحديد أقصر الفترات التى تضاعفت فيها المتوسطات مع استبعاد التأثيرات الدورية فى الاقتصاد الكلى .

ويستخدم الشكل ١-٢ تقديرات العمر المتوقع المأخوذة من العمل الذى قام به غواتكن ١٩٧٨ ، وذلك بالنسبة للسنوات السابقة على عام ١٩٧٨ ومن مطبوعات منظمة الصحة العالمية عام ١٩٨٩ ، وذلك بالنسبة للأعوام من ١٩٧٨ فصاعدا . وقد حالت قلة البيانات دون تحديد عينة لها نفس تقديرات العمر المتوقع فى بداية كل فترة من الفترات المحددة . وبدلا من ذلك ، تضمن الشكل نقاط بداية للأعمار المتوقعة وجرى عرض بلدان العينة بترتيب بداية العمر المتوقع والترتيب الزمنى (الذى يتزامن معه) . وتم تحديد النقاط الفاصلة بين الفترات عن طريق توافر بيانات المسح عن سنة وسيطة . ويعرض الشكل ١-٣ بيانات الخط الزمنى ، وهى عبارة عن متوسطات متحركة خمسية مرجحة فى المركز لعينة تضم ٤١ بلدا . والبيانات مرجحة بالناتج المحلى الاجمالى . والمتوسطات الخاصة بمجموعتى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبلدان النامية مستخرجة بقسمة مجموع الناتج المحلى الإجمالى للمجموعة (مجملا بدولارات ١٩٨٠ الدولية) على إجمالى سكان المجموعة . ويستخدم الشكل ١-٥ إحصاءات من قاعدة بيانات البنك الدولى تستند إلى عينة من ١٣٠ بلدا . ومتوسطات المجموعات مرجحة بالناتج المحلى الإجمالى .

الفصل الثانى

انتقاء البيانات . يستخدم هذا الفصل بيانات مأخوذة من عينة من ٦٨ اقتصادا تقع فى ٥ مناطق : ٢٧ فى أفريقيا جنوب الصحراء ، و ١٠ فى شرق آسيا ، و ١٥ فى أمريكا اللاتينية ، و ١٢ فى أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (استبعدت منها باكستان) و ٤ فى جنوب آسيا (أدخلت فيها باكستان) . وانتقاء هذه العينة ، حدده توافر البيانات المطلوبة فحسب . ولم تف البلدان النامية التالية التى كان عدد سكانها فى ١٩٨٨ يزيد على ١٠ ملايين نسمة بمعايير البيانات : إكوادور ، وإيران ، وجنوب أفريقيا ، والعراق ، وفييت نام ، والمملكة العربية السعودية ، وميانمار ، ونيبال .

المناهج الاحصائية . معظم المتغيرات مستمد من قاعدة بيانات البنك الدولى وهى تفسر نفسها بنفسها . غير أن سلاسل رأس المال المادى والبشرى ليست موجودة بصورة مستقلة . وقد اقترح لاو ، وجيمسون ولوات ١٩٩١ منهجا

للتغلب على هذه الصعوبة بحساب هذه الأرقام من الاستثمار الرأسمالى السنوى وبيانات الالتحاق بالمدارس . ويتوسع هذا الفصل فى منهجهم ويطبقه على مجموعة أكبر من البلدان .

ويستخدم نهج معين لحساب النمو ، تحددت فيه المتغيرات كالتالى : المتغيرات المتعلقة بالمخرجات والمدخلات : التغير فى الناتج المحلى الاجمالى بدولارات ١٩٨٠ ، zy; ، والتغيير فى رأس المال المستخدم (من خلال استخدام المتغيرات المناسبة) zk; ، والتغير فى الأرض الزراعية ، zh; ، والتغير فى قوة العمل ، zl; والمستوى المتوسط للتعليم (بسنوات الدراسة الابتدائية والثانوية) للسكان فى سن ١٥-٦٤ سنة فى ١٩٦٠ ، e_{60}; ، والتغير فى التعليم إذا كان مستوى التعليم يتراوح بين صفر إلى ٣ ، de_{03}; ، والتغير فى التعليم إذا كان مستوى التعليم يتراوح بين ٣ و ٩ de_{39}. والمتغيرات الخاصة بالانفتاح : سعر السلع الداخلة فى التجارة بالنسبة لمستوى الولايات المتحدة ، zp_{tr}; ، والتغير فى سعر السلع الداخلة فى التجارة إذا كان مستوى السعر دون مستوى الولايات المتحدة zp_{tr1}; ، والتغير فى سعر السلع الداخلة فى التجارة إذا كان السعر أعلى من مستوى الولايات المتحدة . zp_{tr2}; ، والتغير فى سعر السلع الداخلة فى التجارة إذا كان السعر فى مستوى السعر الاتجاهى فى الولايات المتحدة (فى ظل افتراض وجود رد فعل متناسق ، أى zp_{tr1} ناقصا zp_{tr2}) ، و zp_{tr}; هو ناتج التغير فى سعر السلع الداخلة فى التجارة فى اتجاه مستوى سعر الولايات المتحدة ومستوى التعليم (أى zp_{tr}. مضروبا فى e) ، zp_{tre}; ومتغير صورى للبيانات الناقصة فى $mvpt$. و ZP_{tr} . وتم حساب نمو اجمالى إنتاجية عناصر الانتاج (المكون zy الذى لا يفسره zk, ، zl, أو zh;) باعتباره الفرق بين zy الفعلية و zy المتنبأ بها ، وذلك باستخدام معاملات مقدرة على zk; ، zl, و zh تم الحصول عليها عن طريق معامل الانحدار ١ فى حاشية الجدول ٢-١ بالنسبة للعينة المؤلفة من ٦٨ بلدا .

وفى الجدول ٢-٤ ، يتيح استخدام علاوة النقد الأجنبى كبديل يوضح تشوهات السياسة ، استخلاص أكبر عدد من الملاحظات . وقد حقق استخدام رقمين قياسيين لتحرير التجارة (بابا جورجيو ومايكلى وتشوكسى ، ١٩٩٠ ؛ وتوماس وهاليفى وستانتون ، ورقة معلومات أساسية) والتغيرات السنوية فى التعليم ، نتائج متسقة مع النتائج المبينة فى الجدول ٢-٤ .

جدول الملاحظة ٢ - ١ انحدارات عوامل منتقاة فى نمو الناتج المحلى الاجمالى،٦٠ - ١٩٨٧

المتغير	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
zk	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٣٨
	(١٧,٧)	(١٧,٦)	(١٧,٦)	(١٧,٦)	(١٧,٦)
zl	٠,٤٤	٠,٤٦	٠,٤٦	٠,٤٥	٠,٤٥
	(٣,٦)	(٣,٨)	(٣,٨)	(٣,٧)	(٣,٨)
zh	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤
	(١,٣)	(١,٤)	(١,٤)	(١,٤)	(١,٤)
de_{03}	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩
	(٢,٥)	(٢,٦)	(٢,٦)	(٢,٦)	(٢,٦)
de_{39}	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤
	(١,٩)	(٢,٠)	(٢,٠)	(٢,٠)	(٢,٠)
e_{60} (١٠٠)*	٠,١٣	٠,١٦	٠,١٦	٠,١٧	٠,١٧
	(١,٥)	(١,٨)	(١,٨)	(١,٩)	(١,٩)
zp_{tr1}		٠,٠٤			
		(٢,٠)			
zp_{tr2}		٠,٠٣-			
		(١,٢-)			
zp_{tr}			٠,٠٤	٠,٠٢-	
			(٢,٣)	(٠,٦-)	
zp_{tre}				٠,٠١	٠,٠١
				(١,٦)	(٢,٧)
$mvpt$		٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤
		(١,٣)	(١,٣)	(١,٣)	(١,٣)
R^2	٠,٢٢٥٦				
n	١٨٢٦	١٨٢٦	١٨٢٦	١٨٢٦	١٨٢٦

ملاحظة : الأرقام الواردة بين قوسين هى إحصاءات زمنية .
جميع الانحدارات تتضمن نماذج صورية للمناطق (إفريقيا ، شرق آسيا ، أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وأمريكا اللاتينية والكاريبى ، وجنوب آسيا) وللزمن (٦٠ - ١٩٧٣ و ٧٤ - ١٩٨٧) . كل البيانات سنوية . كل التغيرات هى فروق فى المستويات اللوغاريتمية فيما عدا مستويات التعليم (فهى فروق فى المستويات) .

تأثير « الحرية » على انخفاض وفيات الأطفال . للإطلاع على معاملات الانحدار بالنسبة إلى ٢٤٧ ملاحظة قطرية سنوية يتوافر عنها الرقم القياسى للحرية الذى وضعه غاستل (الحريات السياسية والمدنية) ، وبيانات عن التعليم ، وبيانات يعول عليها عن وفيات الأطفال (١٩٧٣-١٩٨٤) ، أنظر حاشية الجدول ٢-٢ . ونظرا لأن الرقم القياسى لغاستل يبدأ من ٢ (الأفضل) إلى ١٤ (الأسوأ) (أضيف الرقمان القياسيان الخاصان به عن الحريات السياسية والمدنية ، وكل منهما يبدأ من ١ (الأفضل) إلى ٧ (الأسوأ) معا ، فإن المعامل الإيجابى لهذا الرقم القياسى يعنى أن الحريات السياسية والمدنية لها تأثير سلبى وكبير على وفيات الأطفال .

فروق الدخل . يستند التحليل الوارد فى الخرائط والجزء من النص المتعلق بالفروق الإقليمية فى الدخل داخل البلدان إلى التعريف الآتى للمناطق . البرازيل : تشمل المنطقة الجنوبية الشرقية ولايات ميناس جيريس ، واسبيريتوسانتو ، وريودى جانيرو ، وساوباولو ، وتشمل المنطقة الشمالية الشرقية مارانهاو ، بياوى ، سيارا ، ريوغرانـدى

جدول الملاحظة ٢ ـ ٢ متغير تابع : التغير فى وفيات الأطفال الرضع

المتغير المستقل	(١)	(٢)	(٣)
النمو فى الدخل الخاص	٠,٠٢٤-	٠,٠٢٩-	٠,٠٣٢-
	(-٢,٣)	(٣,٦-)	(٣,٤-)
النمو فى الإنفاق على الصحة			
الحكومة العامة	٠,٠٠٢-	٠,٠٠٢-	٠,٠٠٤-
	(٠,١-)	(٠,١-)	(٠,٣-)
الحكومة المركزية الموحدة	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١
	(٠,١)	(٠,١)	(٠,١)
ميزانية الحكومة المركزية	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠١
	(٠,٤)	(٠,٣)	(٠,٢)
الرقم القياسى لغاستل		٠,٠٠٢	٠,٠٠١
		(٤,٦)	(٢,٠)
تعليم الإناث			-٠,٠٠٤
			(٥,٧-)

ملاحظة : الإحصاءات الزمنية بين قوسين . النماذج الصورية القارية متضمنة كل التغييرات هى فروق أولى فى اللوغاريتمات .

دو نورتى ، باريبا ، بيرنا مبوكو ، الأغواس ، سيرجيبى ، باهيا . الصين : تضم المنطقة الشرقية محافظات انهوى ، فيوجيان ، جيانغسو ، جيانغسى ، شاندونغ ، شنغهاى ، زيانج ، والمنطقة الجنوبية الغربية هنا تضم هينان ، هوبى ، هونان ، غوانغدونغ ، غوانغسى ، سيتشوان ، غويزو ، يونان . الهند : تتكون المنطقة الشرقية من ولايات بيهار ، أوريسا والبنغال الغربية ، وتضم المنطقة الغربية دامان ، ديو ، جوا ، غوجرات ، وماهاراشترا . نيجيريا : تشمل المنطقة الشرقية محافظات أنامبرا ، بينوى ، كروس ريفر ، ايمو ، ريفرز ، وتشمل المنطقة الشمالية باوتشى بورنو ، غونغولا ، كادونا ، كانو ، بلاتو ، سوكوتو ، النيجر . الولايات المتحدة : منطقة وسط الأطلسى وتضم ولايات نيوجيرسى ، نيويورك ، بنسيلفانيا ، ومنطقة جنوب الأطلسى وتضم جورجيا ، نورث كارولينا ، ساوث كارولينا ، فيرجينيا ، وست فيرجينيا .

وفى شكل الإطار ٢ـ٥ ، تم حساب سنوات التعليم للإناث بصورة منفصلة عنها للذكور وذلك من واقع القبول بالمدارس الابتدائية والثانوية . وسلاسل القبول بالمدارس متاحة بصفة عامة من ١٩٦٠ فصاعدا ، غير أنه أمكن أيضا فى بعض البلدان العثور على بيانات من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ . وتم وضع تقديرات رجوعا للماضى من هذه السلاسل بغية الحصول على سلاسل من عام ١٩٠٢ فصاعدا . وأخيرا ، فإن العدد الإجمالى لسنوات الدراسة لكل فرد من السكان فى سن العمل ، جرى حسابه بمنهج الجرد الدائم ، وتم الحصول على متوسطات سنوات الدراسة بقسمة هذا العدد الاجمالى على حجم السكان فى سن العمل بالنسبة لكل فترة .

الفصل الثالث

البيانات الخلصة بالتحليلين المقطعيين . يستند تحليل العبء الإقتصادى لمرض الكبار (الجدول ٣ـ١) وتدريب منظمى المشروعات (الشكل ٣ـ٣) إلى عدة دراسات استقصائية للأسرة بما فيها مسوحات قياس مستويات المعيشة فى ستة بلدان أجريت فى أواخر الثمانينات ، ومسح حياة الأسر فى ماليزيا فى ١٩٧٥/١٩٧٦ ، والمسح متعدد الأغراض ، والذى أعده بيكول ١٩٧٨ (الفلبين) ، والمسح الاجتماعى الاقتصادى الأندونيسى فى ١٩٧٨ . وهذه المسوحات تشكل عينات عشوائية ممثلة للمستوى القومى ، باستثناء مسحى بوليفيا والفلبين (الحضر فقط) . وللحصول على التفاصيل ، أنظر الورقتين الأساسيتين لكنغ وروزنزويغ ووانغ .

العبء الاقتصادى لمرض الكبار . بحث التحليل تواتر حدوث المرض بين الكبار بين سن ٢٠ و ٥٩ سنة (فى الشهر السابق للمسح) ، ومدة المرض وغياب المرض عن العمل . وربما يتأثر المرض المبلغ عنه ذاتيا بعدة عوامل غير الحالة الصحية ، منها الأجور ، وإمكان وضع ترتيبات للتشارك فى العمل بين أعضاء الأسرة ، وتوافر الأجازات المرضية مدفوعة الأجر . ومع ذلك ، فإن تحليل الحساسية لا يبين وجود ارتباط كبير من الناحية الاحصائية بين المرض المبلغ عنه ذاتيا أو الغياب عن العمل وبين الكسب اليومى أو ما إذا كان العامل له الحق فى أجازة مرضية مدفوعة الأجر أو تأمين اجتماعى أم لا . وبعد ذلك ، تم مقارنة عدد الأيام الضائعة بسبب المرض بالكسب اليومى للعمال . وتبين النتائج أن خسارة الدخل المحتملة يمكن أن تصل إلى نسبة عالية من الدخل المعتاد للعامل .

تدريب منظمى المشروعات . الشكل ٣ـ٣ تدعمه نتائج قوية من الناحية الاحصائية مستمدة من تحليلات متنوعة . وهناك تحليل أساسى يتضمن عمليات انحدار منطقية متعددة الحدود بشأن الخيار الوظيفى للكبار . وبالتوصل إلى مدى اختيار المرء أن يكون منظما لمشروع ، والاضطلاع بالتصحيحات الاحصائية المناسبة لمراعاة التحيز المحتمل فى انتقاء العينة ، وجد أن حجم المشروع يرتبط إيجابيا بتعليم المنظم . وتأخذ هذه النتائج فى اعتبارها سن منظمى المشروعات وجنسهم ومكان إقامتهم ، وبالنسبة لماليزيا أدخلت فى الاعتبار أيضا الأصول الإثنية والثروة الموروثة .

الايدز فى البلدان النامية . يستند شكل الاطار ٣ـ٥ إلى

جدول الملاحظة ٣ ـ ١ تأثير الدخل والمصروفات الاجتماعية على وفيات الأطفال الرضع ، نموذج التأثير الثابت

المتغير المستقل أ	*المعامل*	*الزمن*
الناتج المحلى الإجمالى	٠,٠٠٠٠٣٦٧-	٢,٩٥٤-
الصحة ١	٠,٠٠١١٦٥٥-	١,٠٦٩-
الصحة ٢	٠,٠٠٣٥٨٥٣	٠,٨٣٦
التعليم ١	٠,٠٠٠٧٥٦٨-	٠,٧٠٢-
التعليم ٢	٠,٠٠٣٩٤٢٢-	١,٢٨٧-
التفاعلات مع المتغير بالنسبة للاقتصادات النامية		
الناتج المحلى الاجمالى	٠,٠٠٠٠٠٠٨	٠,٠٥٧
الصحة ١	٠,٠١٤٨٣٣٠-	٥,٨٢٦-
الصحة ٢	٠,٠٧٠١٥٤٠-	١,٧٤٨-
التعليم ١	٠,٠٠١٠٢٨٠	٠,٥٠٤
التعليم ٢	٠,٠٢٠٩٨٣٠	٢,٤٠١

ملاحظة : عدد المشاهدات = ٤٠٩ ، تم تصحيحها بـ R^2 = ٠,٩٩٩ الصحة ١ والتعليم ١ هما بيانات عن المصروفات فى حسابات الحكومة المركزية الموحدة ، والصحة ٢ والتعليم ٢ مستمدان من حسابات ميزانية الحكومة المركزية . وهذه البيانات معبر عنها باعتبارها نصيب الفرد من الانفاق . ومعدلات وفيات الأطفال الرضع تم تحويلها أولا إلى لوغاريتم (معدل وفيات الرضع/١ ـ معدل وفيات الرضع) . وبعدئذ حددت جميع المتغيرات باعتبارها الفرق عن المتوسطات القطرية .

(أ) حذفت المتغيرات الصورية والنماذج الصورية للمتغيرات الناقصة من الجدول .

المصادر : مصروفات الحكومة هى بيانات صندوق النقد الدولى واليونسكو ، وبيانات الناتج المحلى الاجمالى مستمدة من سومز وهيستون (١٩٨٨) ، تقديرات الناتج الحقيقى القابلة للمقارنة الدولية ، ومعدلات وفيات الأطفال الرضع من قاعدة بيانات البنك الدولى ، تمت مراجعتها على مسوح البيانات التى أجراها هيل وبيلى ١٩٨٩ . أنظر كنغ وروزنزويغ ، ورقة أساسية .

جدول الملاحظة ٣ ـ ٢ تأثير الدخل والمصروفات الاجتماعية على وفيات الأطفال الرضع ، نموذج الفرق الأول

المتغير المستقل	*المعامل*	*الزمن*
الجزء المحصور	- ٠,٠٢٤٧٥٢	- ٢٠,٦٣
الدخل الخاص	- ٠,٠٤٩٨٦٢	- ٤,٠٤
الإنفاق الحكومى على الصحة		
الحكومة العامة	- ٠,٠٢٦٠٧٣	- ١,٣٣
المركزى الموحد	- ٠,٠٠٣٥٥٧	- ٠,٤٥
الميزانية المركزية	- ٠,٠٠٤٢٢٠	- ٠,٥٠

ملاحظة : تم تعريف جميع المتغيرات بما فى ذلك المستقلة ومعدل وفيات الأطفال باعتبارها فروقاً لوغاريتمية بين زمن و زمن ـ ١ . الدخل الخاص تم قياسه بالناتج المحلى الإجمالى ، ناقصا إجمالى الإنفاق الحكومى .

المصادر : بيانات البنك الدولى . انظر بهالا وجيل ، ورقة أساسية .

دراسات عن عينات حضرية من ثلاثة بلدان . ففى رواندا ، كانت العينة مكونة من ١٢٥٥ من أهل الحضر الكبار مأخوذة من عينة قومية ، وفى زامبيا كانت مكونة من ١٠٧٨ من المرضى والمتبرعين بالدم والعاملين فى مستشفى حضرى ، وفى زائير كانت مكونة من ٥٩٥١ مستخدما فى مصنع حضرى للغزل والنسيج . وتم تعريف الحالة الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة والمتوسطة والعالية ، على التوالى كالآتى : بالنسبة لرواندا ، التعليم الابتدائى أو أقل ، أكثر من التعليم الابتدائى ، وبدون تحديد ، بالنسبة لزامبيا من لاشىء حتى ٤ سنوات تعليم ، ٩ـ٥ سنوات ، ١٠ سنوات أو أكثر وبالنسبة لزائير ، عمال ، مشرفون ، ومديرون .

الإنفاق العام والمؤشرات الاجتماعية . استند تحليل التأثير النسبى لنمو الدخل والتغييرات فى الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية ، على التغييرات فى معدلات وفيات الأطفال الرضع ومعدلات الالتحاق بالمدارس ، إلى دراستين استخدمتا نماذج مختلفة للقياس الاقتصادى ومقاييس الدخل : (أ) نموذج التأثير الثابت مع استخدام الناتج المحلى الإجمالى ومتغيرات صورية تمثل الوقت ، وقد تم تقديرها باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الخمسية بالنسبة إلى ١٢٤ بلدا (أنظر حاشية الجدول ٣ـ١) (كنغ وروزنزويغ ، ورقة أساسية) ، (ب) نموذج الفرق الأول بالاستعانة بمتغير يعكس نمو الدخل الخاص (الناتج المحلى الإجمالى مطروحا منه إجمالى المصروفات الحكومية) مستخدما بيانات السلاسل الزمنية السنوية بالنسبة إلى ٦٨ اقتصادا (انظر حاشية الجدول ٣ ـ ٢) (بهالا وجيل ، ورقة معلومات أساسية) . وباستخدام النموذج أ ، فإن مرونة الإنفاق العام بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال هى -٠,٠٨ ، ومرونة الدخل هى -٠,١١ ، وباستخدام النموذج د ، فإن مرونة الدخل الخاص بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال هى -٠,٠٥ .

الفصل الرابع

البيانات والتعاريف . تحلل الأجزاء الأخيرة من الفصل إنتاجية المشروعات مستخدمة البيانات الخاصة بمعدل العائد الاقتصادى الذى أعيد تقييمه بالنسبة إلى ١٢٠٠ مشروع فى القطاعين العام والخاص . ويستند التحليل إلى ورقة أساسية أعدها كاوفمان . وقد استمدت بيانات معدل العائد الاقتصادى من إدارة تقييم العمليات فى البنك الدولى ووحدة تقييم العمليات فى المؤسسة المالية الدولية . وتجرى عملية إعادة تقييم المشروع خلال عام من اكتماله ، وعندئذ يتم تقدير معدل العائد الاقتصادى وفق منهج سكوير ـ فإن ديرتاك المعيارى . ومعدل العائد الاقتصادى على استثمار ما ، هو مؤشر للإنتاجية شائعة الاستعمال يقيس الاسهام الاقتصادى للمشروع الاستثمارى فى الاقتصاد الشامل . ويتم حسابه بقياس منافع المشروع وتكاليفه ، ويتم تصحيحه باستخدام أسعار الحدود وأسعار الظل بما يعكس تكاليف الفرصة البديلة . ومعدل العائد الاقتصادى هو معدل الخصم الذى تصل به القيمة الحالية الصافية لتدفق منافع وتكاليف المشروع إلى الصفر . فإذا كان معدل العائد الاقتصادى للمشروع يقل عن ١٠ فى المائة يعنى ذلك أن كل دولار مستثمر فى المشروع والآلات يغل منافع اقتصادية سنوية تقل عن ١٠ سنت لكل دولار مستثمر ـ وهو عائد أقل من عائد فرص الاستثمار البديلة ولا يبدو مواتيا بالمقارنة بالعائد

من الاستثمار فى الصكوك المالية الأقل تعرضا للمخاطر . وعندما تكون المنافع الاقتصادية الصافية كبيرة ، فإن معدل العائد الاقتصادى سيزيد على ١٠-١٥ فى المائة .

وبلغ متوسط العائد الاقتصادى على جميع المشروعات التى تم تقييمها نحو ١٥ فى المائة ، لكن التباين كان كبيرا ، وتراوح بين قيم سلبية إلى معدل للعائد الاقتصادى يزيد على ٥٠ فى المائة . وبالمثل ، تباين أداء السياسات بصورة هائلة عبر البلدان وعلى مر الزمن . وتم جمع متغيرات فى السياسات تتعلق بأقطار بعينها وبسنوات بعينها وتقيس تشوهات السياسات ، بصورة مستقلة ، وأدرجت فى التحليل الاقتصادى لتحديد ما إذا كانت العوامل المرتبطة بالسياسات تفسر الفروق فى أداء المشروعات . والنتائج موجزة فى الجدول ٤-٢ .

لقد بدأت المشروعات التى تم استعراضها فى فترة مبكرة ترجع لمنتصف الستينات ، وجرى التقييم فى ١٩٧٣-١٩٨٩ . وقد نفذت هذه المشروعات فى ٥٨ اقتصادا ناميا . وقد توافرت بالنسبة لهذه الاقتصادات ، معلومات مستقلة على الأقل عن متغير مالى كلى واحد (سعر الفائدة الحقيقى ، العجز المالى) أو متغير يقيس قيود التجارة ، وبالإضافة إلى ذلك ، تم جمع بيانات عن علاوات سعر الصرف الأجنبى بالنسبة لكل بلد وسنة . وهكذا ، تم ربط معدل العائد الاقتصادى لكل مشروع ، برقمين قياسيين للسياسات على الأقل .

ويعرض الجدول ٤-٢ متوسطات معدلات العائد الاقتصادى بالنسبة للقيم المختلفة للأرقام القياسية الأربعة للسياسات : (أ) أسعار الفائدة الحقيقية ، من قاعدة بيانات البنك الدولى ، (ب) بيانات صندوق النقد الدولى بشأن أوجه العجز المالى للحكومات المركزية ، (جـ) الرقم القياسى لهالفى - توماس عن تقييد / انفتاح التجارة (توماس ، وهالفى وستانتون ورقة معلومات أساسية) ، والذى يتراوح بين واحد (الأشد تقييدا) وخمسة (الأشد انفتاحا) ، بالنسبة إلى ٣٢ بلدا توافرت عنها معلومات منشورة قابلة للمقارنة بشأن الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، وقد أخذت المعلومات من وثائق البنك ، (د) علاوات سعر الصرف فى السوق الموازية (كانت المصادر هى مؤسسة التحليل الدولى للعملة ، سنوات مختلفة بالنسبة للسعر الموازى ، وبيانات صندوق النقد الدولى بالنسبة لسعر الصرف الرسمى) . وبالاضافة لذلك ، تم جمع أرقام قياسية أخرى تتعلق بالسياسات ، كمعلومات أساسية ، وجرى ربطها بمعدلات العائد الاقتصادى ، بما فى ذلك مقياس التشوه فى السعر النسبى للسلع الداخلة فى التجارة (من عمل لدولار ، على وشك الصدور) ورقم قياسى ثان للتحرر التجارى (من عمل لبابا جورجيو ومايكلى وتشوكسى ، ١٩٩٠) .

المناهج الاحصائية . بالنسبة للعينة بأكملها ، فإن الارتباط البسيط بين كل رقم قياسى يتعلق بالسياسات ومعدلات العائد الاقتصادى للمشروعات هو ارتباط إيجابى ومعنوى من الناحية الإحصائية . وبالنسبة لمعظم التصنيفات القطاعية والتصنيفات الفرعية إلى قطاع عام وخاص ، ظلت الارتباطات معنوية بين مختلف الأرقام القياسية المتعلقة بالسياسات وبين معدلات العائد الاقتصادى القطاعية ، وإن كانت الارتباطات البسيطة ليست معنوية من الناحية الإحصائية بالنسبة لعينات فرعية منتقاة (مثل الارتباط بين العجز المالى ومعدل العائد الاقتصادى للسلع غير الداخلة فى التجارة) .

ولاستقصاء علاقة السببية ، تم استخراج تشكيلة من متغيرات المقارنة بالنسبة لمعظم البلدان ، الأمر الذى جعل التحليل المتنوع أمرا ممكنا . واستخدم إجراء تقليدى قديم (بدلا من طريقة المربعات الصغرى المعتادة) لمعالجة تأثير الرقابة على البيانات بمعدل للعائد الاقتصادى يبلغ ٥ فى المائة . ومعدل العائد الاقتصادى لكل مشروع هو وحدة الملاحظة المستخدمة لمتابعة كل متغير تابع فى التحليل المتنوع . وقد استخدمت المتغيرات فى السياسات الخاصة ببلدان وسنوات محددة والمتغيرات الهيكلية باعتبارها متغيرات مستقلة . وبالاضافة إلى الأرقام القياسية للسياسات ، تضمنت متغيرات المقارنة المستخدمة فى التحليل ، ضمن عناصر أخرى ، نسبة رأس المال إلى العمل على نطاق الاقتصاد كله ، سنوات التعليم ، درجة التعقيد المؤسسى للمشروع ، معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ؛ والشروط الخارجية للتغييرات التجارية . كما قدرت أيضا مواصفات بديلة ، بما فى ذلك متغيرات صورية لمقارنة التأثيرات الخاصة ببلدان معينة وسنوات معينة .

النتائج . توضح التقديرات الخاصة بمواصفات مختلفة وجود تأثير اقتصادى ومعنوى من الناحية الإحصائية تحدثه الأرقام القياسية للسياسات على معدلات العائد الاقتصادى ، مما يفيد فى مقارنة العوامل الأخرى . وتظل المتغيرات الخاصة بعلاوة سعر الصرف فى السوق الموازية والنزعة التقييدية فى التجارة ، معنوية فى كل المواصفات حتى عندما

يتم الجمع بينها داخل نفس المواصفة . ويلاحظ أن حجوم المعاملات كبيرة ، مما يشير إلى زيادة فى معدلات العائد الاقتصادى بمقدار ٨ـ١٠ نقاط مئوية (أو أكثر) عندما يحدث تحسن كبير فى علاوات سعر الصرف فى السوق الموازية وفى النظام التجارى . وعلى النقيض من ذلك ، فإن المتغيرات المتعلقة بسعر الفائدة الحقيقية تفقد كل أهمية اقتصادية وإحصائية لها ، عندما تدرج فى متغيرات العلاوة الموازية والنزعة التقييدية للتجارة . والمتغير الخاص بالعجز المالى معنوى فى المواصفات الخاصة بسياسة منفردة وفى بعض مواصفات السياسات المجمعة . وبالإضافة لذلك ، فقد أجرى عدد من اختبارات الحساسية الإضافية - بتقسيم العينة حسب الفترات الزمنية وحجوم البلدان ، ولم تتغير النتائج .

ولاختبار تأثير استثمارات القطاع العام على إنتاجية المشروعات فى الزراعة والصناعة ، تم بحث الارتباط بين اثنين من المتغيرات وبين معدلات العائد الاقتصادى : الاستثمار العام كحصة من الناتج المحلى الاجمالى ، والاستثمار العام كحصة من اجمالى الاستثمار فى الاقتصاد (مستمد من قاعدة بيانات البنك الدولى) . ويبين الشكل ٤ـ٣ المتوسطات البسيطة لمعدلات العائد الاقتصادى لكل حجم من الاستثمار العام على المتغير الاجمالى للاستثمار ، بعد تقسيم العينة إلى علاوات موازية منخفضة ومرتفعة على التوالى . كما تم القيام بالتحليل المتنوع التقليدى لمراقبة المتغيرات الأخرى ، الهيكلية والمتعلقة بالسياسات . وتم تحديد متغيرات الاستثمار العام باعتبارها متغيرات عقدية خطية ، مما يفسح المجال لظهور نقطة الانفصال وخطوط الميل المنفصلة لكل من المدى الأدنى والأعلى للمتغير . وأتاح هذا فرصة لاختبار الفرض القائل بأن تأثير الاستثمارات العامة التكميلية يختلف عندما تحدث زيادة عند مستويات منخفضة نسبيا من الاستثمارات العامة ، بدرجة أكبر مما يحدث عند المستويات المرتفعة .

وقد دعمت نتائج هذين النوعين من المواصفات (الاستثمار العام كحصة من الناتج المحلى الإجمالى ، والاستثمار العام كحصة من إجمالى الاستثمار) الفرض القائل بأن الزيادة فى حصة الاستثمار العام الإجمالية تحسن معدل العائد الاقتصادى للمشروعات التى تدخل سلعها فى التجارة ، حتى نقطة محددة . وفيما يتعلق بمواصفة حصة الاستثمار العام من الاستثمار الإجمالى يكون تأثير الزيادة فى الحصة إيجابيا حتى حصة تبلغ ٤٠ـ٤٥ فى المائة ، وسلبيا بعد ذلك ، وتغدو المعاملات كبيرة ومعنوية من الناحية الإحصائية .

الفصل الخامس

البيانات والتعاريف . يستند الشكل ٥ـ٢ إلى ورقة أساسية لهاريسون تعتمد على مجموعة سلاسل زمنية عبر البلدان ، جمعها فريق العمل الرئيسى *لتقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١* . وتم استخدام سبعة بدائل لسياسات التجارة وسعر الصرف ، لإختبار العلاقة الإحصائية بين الانفتاح والنمو . يقيس الأول ، وهو الرقم القياسى لتحرير التجارة فى الفترة ١٩٦٠ـ١٩٨٤ درجة تحرير التجارة مستخدما بيانات عن سعر الصرف والسياسات التجارية (المصدر : بابا جورجيو ومايكلى وتشوكسى ١٩٩٠) . ورغم أن هذا المقياس غير قابل للمقارنة عبر البلدان ، فإن نماذج المحاكاة القطرية الصورية تكفل إذا ما أدرجت فى حساب معدلات التراجع ، ضبط الفروق فى القياس . ويقيس الثانى ، وهو الرقم القياسى لتحرير التجارة فى الفترة ١٩٧٨ـ١٩٨٨ التقدم المحرز تجاه التحرير بالنسبة إلى ٣٠ بلدا فى الفترة ١٩٧٨ـ١٩٨٨ . وتم حساب الرقم القياسى باستخدام المصادر القطرية بشأن الحواجز الجمركية وغير الجمركية (المصدر : توماس وهالفى وستانتون ، وورقة معلومات أساسية) . ويقيس الثالث ، وهو علاوة الصرف الأجنبى ، انحراف سعر الصرف فى السوق السوداء عن السعر الرسمى (المصدر : شركة تحليل العملات الدولية ، سنوات مختلفة) . ويقيس الرابع ، وهو التغير فى الحصص التجارية ، نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى (المصدر : بيانات البنك الدولى) . واستمد الخامس ، وهو التحرك نحو الأسعار الدولية ، من السعر النسبى لسلع البلد الداخلة فى التجارة ، والتى حسبت باستخدام الأرقام القياسية القومية لأسعار الحسابات الجارية والثابتة . ويستند هذا المتغير إلى نقطة إسناد خاصة بالسعر النسبى للسلع الاستهلاكية فى عام ١٩٨٠ مأخوذة من أعمال سومرز وهيستون ، ١٩٨٨ ، وبعد ذلك تم تحويله ليقيس الحركة تجاه الوحدة . والسادس ، وهو الرقم القياسى لتشوه الأسعار ، هو صيغة معدلة للرقم القياسى المستخدم فى كتاب لدولار (على وشك الصدور) . وتم « تطهير » السعر النسبى للسلع الاستهلاكية المأخوذة من سومرز وهيستون ، من المكون غير الداخل فى التجارة وذلك بأخذ الباقى من معادلة الانحدار الخاصة بهذا الرقم القياسى فيما يخص التحضر والأرض والسكان . ويقيس السابع ، وهو التحيز ضد الزراعة ، التحيز غير المباشر ضد الزراعة والناجم عن حماية القطاع الصناعى والمبالغة فى تقويم سعر

الصرف . (المصدر : شيف وفالديز ، على وشك الصدور) .

المناهج الإحصائية . تم اختبار تأثير كل من هذه المتغيرات السبعة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بصورة منفصلة ، مع الاحتياط للمؤثرات الأخرى مثل نمو المدخلات (رأس المال ، والعمل ، والتعليم ، والأرض) والفروق القطرية . وكانت الملاحظات السنوية متوافرة عن فترات زمنية تراوحت من ١٩٦٠-١٩٨٧ بالنسبة لحصص التجارة ، إلى ١٩٧٨-١٩٨٨ . بالنسبة للرقم القياسي لتحرير التجارة الذى وضعه هالفي وتوماس (توماس وهالفي وستانتون ، ورقة معلومات أساسية) . ويتباين عدد البلدان المتاح بالنسبة لكل رقم قياسي ، بحيث يتراوح من ١٩ إلى ٦٠ (بالنسبة لحصص التجارة) .

النتائج . تبين حاشية الجدول ٥-١ النتائج بالنسبة للمتوسطات فى فترات مختلفة . ورغم أن البيانات السنوية استخدمت فى التقديرات المعروضة فى العمودين ١ و ٢ ، فإن التقلبات الدورية يمكن من الناحية النظرية أن تؤدى إلى ظهور ارتباطات كاذبة بين متغيرات السياسات ونمو الناتج المحلى الإجمالى . ومن ثم ، استخدمت أيضا متوسطات عن فترات طولها ست أو سبع سنوات ، فحسبت المتوسطات عن الفترات ١٩٦٠-١٩٦٦ ، ١٩٦٧-١٩٧٣ ، ١٩٧٤-١٩٨١ ، ١٩٨٢-١٩٨٨ . وهذه النتائج معروضة فى العمودين ٣ و ٤ . وأخيرا تم احتساب متوسطات للفترة كلها ، وعرضت فى العمودين ٥ و ٦ . وفيما عدا علاوة الصرف الأجنبي والتغيرات فى حصص التجارة - والتى تبين أن انفتاحا أكبر يؤثر على النمو بصورة إيجابية - فإن المتغيرات الأخرى لا تكون معنوية عندما تستخدم المتوسطات عن فترات أطول أجلا . وقد تباينت السياسات التجارية فى البلدان النامية تباينا شديدا خلال ١٩٦٠-١٩٨٧ مما جعل المتوسطات عن الفترات الطويلة غيرذات دلالة واضحة . وهذا التحليل مستمد من التباينات فى السياسة التجارية عبر الزمن بالنسبة *لنفس البلد* بأكثر مما هو مستمد من الفوارق بين البلدان .

وتوضح البيانات السنوية والمتوسطات عن فترات ست سنوات وجود علاقة قوية بين الانفتاح والنمو . وتبين جميع المتغيرات المعنوية إحصائيا وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح والنمو فى المستويات أو الفروق ، سنويا ، أو على امتداد عدة سنوات .

وعلى الرغم من أن الارتباطات الجزئية المعروضة فى الشكل ٥-٢ هى ارتباطات معنوية إحصائيا ، فإن مقدار التباين الذى يفسره متغير الانفتاح يختلف كثيرا . ذلك أن مربع معامل الارتباط على الارتباطات الجزئية ، تراوح من ٠,٠٣ إلى ٠,٣ ، مما يبين أنه على الرغم من أهمية السياسة التجارية ، فإن قدرا كبيرا من التباين فى معدلات النمو لا يزال بلا تفسير ، حتى بعد إدخال التعليم والعمل والأرض ورصيد رأس المال فى الاعتبار .

الاستثمار الأجنبى المباشر . تستخدم المناقشة الواردة فى هذا الفصل للاستثمار الأجنبي المباشر فى الصناعات التحويلية ، بيانات من فنزويلا وكوت ديفوار والمغرب وذلك لمقارنة الأداء النسبى للمؤسسات المحلية والأجنبية فى قطاع الصناعة التحويلية . وقد تمت مقارنة المستويات النسبية لإنتاجية العمل وكذلك الاتجاه للتصدير بالنسبة للمؤسسات

جدول الملاحظة ٥ . ١ آثار الانفتاح على النمو : تجميع النتائج

متغير الانفتاح	بيانات سنوية		متوسطات لست سنوات		متوسطات المدد بكاملها	
	مستويات (١)	تغيرات (٢)	مستويات (٣)	تغيرات (٤)	مستويات (٥)	متوسطات (٦)
الرقم القياسي لتحرير التجارة						
٦٠ - ١٩٨٤	> صفر *	> صفر	> صفر **	> صفر	< صفر	> صفر
٧٨ - ١٩٨٨	> صفر **	> صفر	••	••	< صفر	> صفر
علاوة سعر الصرف الأجنبى أ	≥ صفر **	≥ صفر **	> صفر **	≥ صفر	> صفر **	≥ صفر
حصص التجارة	≥ صفر	> صفر *	< صفر	≥ صفر *	> صفر	≥ صفر **
مقياس تشوه السعر	> صفر **	< صفر	> صفر **	> صفر *	< صفر	≥ صفر
التحرك تجاه الأسعار العالمية	••	> صفر **	••	≥ صفر	••	> صفر
التحيز ضد الزراعة أ	> صفر *	> صفر	> صفر *	≥ صفر **	> صفر	> صفر

** معنوية عند مستوى ٥ فى المائة .

* معنوية عند مستوى ١٠ فى المائة .

ملاحظة : كل الانحدارات فيماعدا متوسطات المدى بأكملها تتضمن نماذج صورية قطرية .

أ . لغرض المقارنة ، فإن قيمة « > صفر » تشير إلى انفتاح أكبر (وتشوه أقل) يؤثر على النمو إيجابيا . وبالتالى ، فإنه بالنسبة إلى علاوة سعر الصرف الأجنبى ، ومقياس تشوه الأسعار ، والتحيز ضد الزراعة ، فإن الجدول يقدم « > صفر » عندما يؤثر مستوى أعلى من التشوه على النمو تأثيراً سلبيا .

المحلية والمشروعات المشتركة (ملكية الأجانب لنصيب الأقلية) والمؤسسات التى يملك الأجانب فيها الأغلبية . وجرى حساب المتوسطات ، مرجحة بنصيب كل مؤسسة فى إجمالى الناتج القطاعى . ونظرا لأن إنتاجية العامل أو الاتجاه للتصدير قد يكون أعلى لمجرد كثافة رأس المال أو حجم المؤسسة ، فقد احتسبت أيضا متوسطات للاحتياط لتأثير نسبة رأس المال للعمل وحجم المؤسسة ، لكن النتائج بقيت بدون تغيير .

كذلك تم تحليل إمكانية استفادة المؤسسات المحلية من وجود أجنبى كبير ، بما يولد ما يسمى التأثيرات التكنولوجية الإضافية . وتم اختبار الآثار « الإضافية » باستخراج دالة إنتاج بالنسبة للمؤسسات المحلية وقياس تأثير المؤسسات الأجنبية على نمو الإنتاجية فى المؤسسات المحلية . وتم قياس الحضور الأجنبى بحصة الاستثمار الأجنبى فى القطاع . وتشير الدلائل إلى وجود عدد قليل من النتائج الإضافية .

الفصل السابع

أنماط الحكم . يستند الشكل ٧ـ١ على كتابات فانهانن فى ١٩٧٩ و ١٩٩٠ . وتتضمن قاعدة البيانات التى أنشئت من هذه المصادر ، سلاسل زمنية بالنسبة إلى ١٤٥ بلدا من ١٨٥٠ إلى ١٩٨٧ (على الرغم من أن بلدانا كثيرة فى العينة لم تقم بها حكومات مستقلة إلا بعد الحرب العالمية الثانية) . ويختلف تصنيف دول الحزب الواحد عن تصنيف فانهانن فى أنه يتضمن بلدانا يحصل فيها حزب واحد على ما يزيد على ٩٥ فى المائة من الأصوات ، وكذلك بلدانا يوجد بها حزب واحد بحكم القانون . ويرتبط هذا بصفة عامة ، بترتيب فانهانن « للرقم القياسى للمقرطة » (توليفة من الأصوات التى يحصل عليها أكبر حزب والنسبة المئوية من السكان الذين يشتركون فى الانتخابات) باستخدام حد أدنى نسبته ١٠ فى المائة فى الرقم القياسى للمقرطة .

توزيع الدخل . البيانات الخاصة بتوزيع الدخل فى الشكل ٧ـ٢ مستمدة من أعمال ساكسى ١٩٨٩ ، مع إضافات من بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولى . وعدم المساواة فى الدخل محدد باعتباره نسبة حصة الدخل لأعلى وأدنى خُمس من السكان . وإحصاءات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى هى بيانات للبنك الدولى حسبت باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعتادة للفترة ١٩٦٥ـ١٩٨٩ .

والمتغيرات الأخرى مأخوذة أيضا من قاعدة بيانات البنك الدولى . وقد أجرى العمل الإحصائى باستخدام كل من مستويات ونمو عدد المتعلمين ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى . وأدرجت متغيرات قارية صورية .

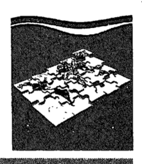
واختبرت مجموعة من حسابات الإنحدار الفرض القائل بأن انعدام المساواة فى الدخل أمر هام بالنسبة لمعدل النمو الذى يستطيع بلد ما أن يحققه . وفى حسابات الانحدار هذه يتضح أن زيادة انعدام المساواة ترتبط بانخفاض النمو . غير أن النتائج لم تؤكد ذلك بالنسبة للتقديرات القارية الصورية . واختبرت المجموعة الثانية من حسابات الانحدار الفرض القائل بأن مستوى انعدام المساواة فى الدخل يتأثر بالتعليم وبنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى . ويرتبط مستوى كل من التعليم ونصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بانخفاض المساواة فى الدخل . وبدون وضع تقديرات قارية صورية ، يبدو نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى مرتبطا بانخفاض المساواة فى الدخل . ولكن هذه النتيجة تختلف مع إدراج التقديرات القارية الصورية . وإجمالا ، فإن العلاقة بين النمو وانعدام المساواة فى الدخل علاقة ضعيفة ، والاتجاه فيها غامض .

الفصل الثامن

تستند التقديرات الواردة فى الجدول ٨ـ١ إلى نماذج محاكاة وضعها خبراء الاقتصادات القطرية فى البنك الدولى لعينة من ٤٠ بلدا ، واضعين فى اعتبارهم السياسات المحلية والأوضاع الاقتصادية الخارجية . وتستند التقديرات الواردة فى الجدول إلى متوسطات غير مرجحة للانحرافات (بنسبة مئوية لكل عام) فى ظل السيناريو المحدد ، عن معدل النمو المقدر مستقبليا فى « الحالة الوسطى » وتستند الحالة الوسطى بالنسبة لكل بلد إلى سياسات محلية جيدة وأوضاع اقتصادية خارجية طيبة كما ورد فى سيناريو خط الأساس الموصوف فى الفصل الأول .

وينبغى النظر إلى النتائج باعتبارها تقديرات تقريبية للغاية ، وتفسيرها باعتبارها وسيلة للايضاح فقط . ويختلف عدد البلدان التى تم بحثها لاحتساب المتوسطات من خانة إلى خانة لأن كافة توليفات المواقف السياسية المحلية والأوضاع الخارجية ، لم توضع فى الاعتبار من قبل كافة أساليب الحساب الخاصة ببلدان محددة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الظروف الخارجية المفترضة فى ظل سيناريو الحالة

« الضعيفة » وسيناريو الحالة « الجيدة جدا » هى ظروف خاصة ببلدان محددة . وعلى سبيل المثال فإن ارتفاع أسعار النفط الدولية ربما يكون قد اعتبر جزءا من سيناريو الحالة « الجيدة جداً » بالنسبة لبلد مصدر للنفط وأن اعتبر كجزء من سيناريو الحالة « الضعيفة » فى بلد مستورد للنفط . وبالعكس ، فإن الافتراضات الأساسية لسيناريو خط الأساس بالنسبة للأوضاع الاقتصادية الخارجية متجانسة عبر البلدان .



مذكرة بيبليوغرافية

اعتمد هذا التقرير على طائفة واسعة من مصادر البنك الدولى ـ منها الأعمال القطرية الاقتصادية والقطاعية والخاصة بالمشروعات وأوراق البحوث ـ ومن المصادر الخارجية العديدة . والمصادر الأساسية مبينة أدناه ، وهى موضوعة أيضا فى قائمة تتألف من مجموعتين : أوراق أساسية صدر تكليف بإعدادها خصيصا لهذا التقرير ، وبيبليوغرافيا منتقاة . وبعض الأوراق الأساسية ستكون متاحة من خلال سلسلة أوراق العمل الخاصة بالسياسات والبحوث والشؤون الخارجية . وهذه الأوراق ، وكذلك الوثائق الواردة فى البيبليوغرافيا المنتقاة والصادرة أصلا عن إدارات البنك ، يمكن الحصول عليها من خلال المكتب المكلف بإعداد التقرير . والآراء التى تعرب عنها ليست بالضرورة هى آراء البنك الدولى أو آراء واضعى هذا التقرير .

ونظرا لاتساع نطاق الموضوع الذى يتناوله التقرير ، فقد استشار الفريق الرئيسى لإعداده دائرة واسعة على نحو غير مألوف من الأشخاص فى داخل البنك وخارجه ـ ولا شك فى أن عددهم أكبر من أن يستطاع ذكره هنا ، لكن الفريق يدين لهم بالعرفان . وقد قدم تعليقات مكتوبة مسهبة على معظم الفصول ، جان بانث ، تشارلس بلتزر ، جاويد بوركى ، بارثا داسغوبتا ،البرت فيشلو ، مارك جيرسوفتز ، بول ايسنمان ، بيير لندل ـ ميلز ، انريك ليردو ، بول ميو ، كوستاس ميخالو بولس ، جون ناش ، ارفيند باناغاريا ، انانداروب راى ، جوان سالوب ، ابراهيم شحاته ، اندريه شليفر ، ارنست سترن ، بول ستريتن ، واوكتاى ينال . وقدم تعليقات مسهبة كثيرون من هيئة العاملين بصندوق النقد الدولى ، وفى إدارات الاقتصادات القطرية ، والشؤون الخارجية ، والتخطيط والميزانية ، والسياسة والاستعراض ، وتعبئة الموارد ، فى البنك الدولى ، ومن هيئة العاملين فى تقرير عن *التنمية فى العالم* ١٩٩٠ وتقرير عن *التنمية فى العالم* ١٩٩٢ . ومنذ المراحل الأولى ، كان هناك تعاون وثيق بصفة خاصة مع فرانشسكو اغوير ـ ساكاسا ، شايدا بادى ، ميتادى كوكير ومونت ، دينيس دى تراى ، بارفيز حسن ، جوهانس لين ، ستيفن أوبريان ، روبرت بيتشوتو ، د . س . راو ، بروس روس لارسون ، ميغويل شلوسى ، لين سكوير ، اندروستير ، وولفريد ثالوتيز . وقدم كثيرون تعليقات قيمة على الخطوط العريضة للتقرير وعلى « النظرة العامة » . واستفاد التقرير من المناقشات التى دارت على نطاق إقليمى ، وفى الإدارة على نطاق البنك كله ، ومن المحاضرين الزائرين ، ومن العروض التى قدمت خارج البنك ، ومن المناقشات التفصيلية مع نواب الرئيس لشؤون العمليات . كما تم تلقى مساهمات مفيدة من المديرين التنفيذيين ، وكذلك قدم يد المساعدة ، جودى بيكر ، وجينفر كيلر ، وريبيكاسوغنـى ، وفرانسس نغ .

الفصل الأول

استفاد هذا الفصل من نصيحة خبراء كثيرين ، منهم إيرما ادلمان ، رامش تشاندر ، تشارلس كندلبرجر ، انغوسى ماديسون ، دوغلاس نورث ، جيفرى وليامسون ، جون وليامسون ، وشهيد يوسف . وقدم بول ارمنغتون ، نورمان هيكس ، روبرت ى . لوكاس الابن ، دزموند مكارثى ، فيكرام نهرو ، تشوكوما أوبيدغود ، هانز سنغر ، ومارك سوندبرغ ، تعليقات مفيدة على الأوضاع الاقتصادية المعاصرة ، وقدم العاملون فى شعبتى النظم والبيانات الاقتصادية الاجتماعية فى إدارة الاقتصادات الدولية تعليقات على البيانات وعمليات الحساب . واعتمد الإطار ٢ ـ ١ على مواد من كاتسنلينبوغن ١٩٩٠ ، نوفى ١٩٨٩ ، وصندوق النقد الدولى وآخرين ١٩٩٠ . وساعد روبرت لين فى التحليل الإحصائى الوارد فى الإطار ١ ـ ٦ . واستمدت البيانات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية المعاصرة فى هذا الفصل من مختلف مصادر صندوق النقد الدولى ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، والبنك الدولى وكذلك من *الايكونومست* ، *والنيويورك تايمز* ، *والواشنطن بوست* . وقدم روبرت لين وعبد الإله اسطامبولى العون فى العمل الخاص بالتقديرات المستقبلية والسيناريوهات .

الفصل الثانى

تم الرجوع إلى كثير من دراسات البنك الدولى والدراسات الأكاديمية . ومنهج تكوين رصيد رأس المال المادى والبشرى ، استحدثه فى البدء لورنس لاو ، ودين جيمسون ، وفردريك لوات ١٩٩١ . ويستند الإطار ٩ ـ ١ إلى ورقة أساسية لكلاس ويلبورغ .

ويعتمد الإطار ٢ ـ ٢ على فريدمان ١٩٨٨ . والإطار ٢ ـ ٣ مأخوذ من ورقة أساسية لأرنولد هاربرجر . ويستند الإطار ٢ ـ ٥ إلى ورقة لإيجاز نابي . وتم الرجوع لأوراق أساسية مختلفة ، مثل أوراق بيُفن ، كوليبه ، وكننغ ، على وشك الصدور ، ولال ومينت ، قيد الإعداد ، وماديسون وشركاه ، على وشك الصدور . وقدم تعليقات مفيدة ، غارى بيكر ، وأرميني شوكسي وخايم دي ميلو ، ووليام ايسترلي وآن و . كروجر ، ولورنس لاو ، وروبرت ز . لورنس ، وبول رومر ، مارشيلو سيلوفيسكي ، وشيخار شاه ، وجورج س . توللي .

الفصل الثالث

اعتمد هذا الفصل بصورة واسعة على وثائق البنك الدولي والمطبوعات الأكاديمية . كما استفاد من تعليقات موظفي البنك الدولي الذين يعملون في القطاعات الاجتماعية ، وتعليقات خبراء من خارج البنك الدولي . فقد تعاون مارك روزنزويغ في التحاليل المتعلقة بالمرض ، وتدريب منظمي المشروعات ، وتأثير المصروفات العامة على المؤشرات الأساسية للرفاهية الاجتماعية . واستخدم تحليل تأثير الإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية تقديرات الناتج الحقيقي القابلة للمقارنة دوليا والمأخوذة من أعمال سومرز وهيستون ١٩٨٨ ، وتمت مراجعة معدلات وفيات الأطفال في ضوء مسح البيانات الذي أجراه هيل وبيبلي ١٩٨٩ . ويعتمد الإطار ٣ ـ ١ على أعمال فوجل ١٩٨٦ ، ١٩٩٠ ، وهكوين ١٩٧٦ . ويستند الإطار ٣ ـ ٢ إلى العمل الخاص بتعليم المرأة في البلدان النامية لكنغ وهيل ، على وشك الصدور . ويعتمد الإطار ٣ ـ ٣ على أعمال برودبردج ١٩٨٩ ، ايمي ١٩٦٨ ، موريشيما ١٩٨٢ . ويستند الإطار ٣ ـ ٤ إلى أعمال كليفر وشرايبر ١٩٩١ ، والأمم المتحدة ١٩٩٠ جـ . ووضع مسودة الإطار ٣ ـ ٥ جوزيف كوتزن مع بيانات إضافية من جيل ارمسترونغ ، وهو يعتمد على أعمال أوفر وكتزن ١٩٩٠ ، ومنظمة الصحة العالمية ١٩٩١ . ويستند الإطار ٣ ـ ٦ على بيانات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ ، ولوكهيد وفيرسبور ، على وشك الصدور ، و*تقرير عن التنمية في العالم* ١٩٩٠ ، وقدمت مجموعة العمل المعنية بالسكان في إدارة السكان والموارد البشرية في البنك الدولي ، بعض البيانات بشأن الصحة والسكان ، وقدم جيري بهرمان ، وفريد غولاداي ، ورامي كانبور ، ودوغلاس هـ . كيار ، وكاي وولي ، ووليام ماكغريفي ، تعليقات مطولة .

الفصل الرابع

يعتمد هذا الفصل اعتمادا كبيرا على الكتابات الأكاديمية ، وعلى تقارير البنك الدولي ، وبيانات تقييم المشروعات من إدارة تقييم المشروعات في البنك الدولي ومن المؤسسة المالية الدولية ، وعلى الوثائق الداخلية . وترد في الملاحظة التقنية ، مصادر تحليل معدلات العائد الاقتصادي للمشروعات التي يمولها البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية . وتعتمد المناقشة بشأن الزراعة على استعراض موسع للكتابات ، وخاصة كتابات شيف وفالديس ، على وشك الصدور ، وبنزفانجر ١٩٩٠ ، فيدر وجوست وزيلبرمان ١٩٨٢ ، وهوف وستيغلتز ١٩٩٠ ، وروتان ، ورقة معلومات أساسية . ويعتمد القسم الخاص بالتنظيمات الصناعية والعمالية جزئيا على لنداور ١٩٨٩ وورقة معلومات أساسية للوبيز . وقصة القدرة على تنظيم المشروعات الخاصة بالسيد تشو في جمهورية كوريا مستمدة من ماغارينر وباتنكن ١٩٨٩ ، والقصص الأخرى من تقارير البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية ، وجرى استكمالها بمذكرات عن لقاءات أجراها موظفو البنك . والإطار ٤ ـ ١ مقتطف بتصريح من مقالة بعنوان « المستقبل مكتوب في حبة أرز » ، *الإيكونومست* ٣١٨ ، ٧٦٩٧ (٩ ـ ١٥ آذار/ مارس ، ١٩٩١) : ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ . والإطار ٤ ـ ٢ مأخوذ من مطبوعات البنك الدولي ١٩٩٠ أ . والإطار ٤ ـ ٣ من كنودسن وآخرين ١٩٩١ . والإطار ٤ ـ ٤ من تقارير البنك عن الهند وأندونيسيا . والإطار ٤ ـ ٥ مأخوذ من شيرسك ١٩٩١ ، وشيرازي وشاه ، على وشك الصدور . واستفادت مناقشة البنية الأساسية من مقالة لاتيلا كاراوسمانوغلو ، والبيانات بشأن العلاوات في السوق الموازية أعدتها فيبشيا يساري ، وقدم جوك اندرسون ، بول بالارد ، بيتر هازل ، ديفيد لنداور ، غاي بغرمان ، ساراث راجاباترانا وانريك رويدا ساباتر ، تعليقات عديدة .

الفصل الخامس

يعتمد هذا الفصل بصورة كبيرة على وثائق البنك الدولي ، وخبرة العمليات ، والمصادر الأكاديمية . وبالإضافة إلى بيانات البنك الدولي والمصادر الخارجية الكثيرة ، فإن المناقشة بشأن التكنولوجيا تتضمن أمثلة أخذت من فريشتاك وروزنبرغ ١٩٨٥ ، وايفنسون ورانيس ١٩٩٠ . وتستند مناقشة حماية الملكية الفكرية في المحل الأول على مانسفيلد ١٩٨٩ ، فريشتاك وحاجي مايكل وزاتشاو ١٩٨٩ ، ونوجس ١٩٩٠ . ويستند تحليل دور التدخل الحكومي على تشكيلة من المصادر ، لكنه استفاد كثيرا من وستفال ١٩٩٠ وغروسمان ١٩٨٩ . والمناقشة الخاصة بالإصلاح التجاري مستمدة أساسا من عمل توماس وناش ، على وشك الصدور ، وبابا جورجيو ومايكلي وتشوكسي ١٩٩٠ . ويستند الإطار ٥ ـ ١ على هوبلر وكول وايريانيواتي ١٩٩٠ ، وعلى مادة قدمها ديفيد دولار . ويعتمد الجدول ٥ ـ ١ على ثلاث مجموعات لبيانات التعداد تم تحليلها بمساعدة منى حداد وبريان اتكن . والبيانات عن إجمالي التدفقات الرأسمالية المستخدمة في الشكل ٥ ـ ١ والجدول ٥ ـ ٢ ، جمعها لهذا الفصل ديفيد مكموراي . وشكلا الإطار ٥ ـ ٥ أو ٥ ـ ٥ ب يستندان إلى بيانات قدمها رون دنكان ، الذي علق أيضا على التحليل . وقدمت ميشيلي دينفرز واشوكا مودي ، ولانت برتشت تعليقات عديدة .

الفصل السادس

يعتمد هذا الفصل على طائفة من مصادر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصادر الأكاديمية . والمادة الواردة في القسم الخاص بالرواج والكساد تعتمد بصورة واسعة على دراسات قطرية خاصة « بمشروع بحوث البنك الدولي المعني بسياسات الاقتصاد الكلي والأزمات والنمو في الأجل الطويل » وعلى أعمال كوردن ١٩٩١ . ويعتمد الإطار ٦ ـ ١ على غولدشتين ومونتيل ١٩٨٦ والبنك الدولي ، سنوات مختلفة . ويستند الإطار ٦ ـ ٢ إلى أعمال رودريك

١٩٨٩ ، البنك الدولى ١٩٩٠ جـ ، وويب وشريف ١٩٩٠ . ويعتمد الإطار ٦ ـ ٣ على كاواساكى ١٩٩٠ وهوريوكا ١٩٩٠ . ويستند الإطار ٦ ـ ٤ على كدنغتون ١٩٨٦ ، دولى ١٩٨٦ ، وادواردز وتابلينى ١٩٨٩ . ويستند الإطار ٦ ـ ٥ على أعمال فان وينبرغن ١٩٩٠ . وقدم ادغاردو باراندياران ، ماكس كودن ، وفيق جريس ، ايجاز غانى ، وكازى مانين ، تعليقات متعددة .

الفصل السابع

يعتمد هذا الفصل على كتابات أكاديمية موسعة وعلى الخبرة العملية والوثائق الداخلية للبنك الدولى . ويستند القسم الخاص بالاقتصاد السياسى للتنمية على أعمال تايلور وجوديس ١٩٨٣ ، واوكاوا وروسوفسكى ١٩٧٣ ، ايكاوس ١٩٨٦ ، فنغر ١٩٩٠ ، روبينى وساكس ١٩٨٩ ، أودونيل ١٩٨٨ ، باتس ١٩٨١ ، لوندرغان وبول ١٩٨٩ ، هوف وستيغلتز ١٩٩٠ ، وكرويجر ، وولف ١٩٨٧ . كما قدم لانت برتشت إسهاما قيما فى هذا القسم . وكان عمل كليتغارد ١٩٨٨ هو المصدر الأساسى للقسم الخاص بالفساد . والقسم الخاص بالديمقراطيات مستمد من ننبرغ ١٩٩٠ ، ويد ١٩٨٣ ، ليبست وسيونغ وتوريس ١٩٩١ ، وعزيز وتولوك ١٩٨٩ ، ويستند القسم المعنى بالمؤسسات ، بين مواد أخرى ، على هيكس ١٩٦٩ ، ماثيوس ١٩٨٦ ، سنلس ١٩٨٩ ، نورث ١٩٩١ ، هاجن ١٩٦٢ ، بركنز ١٩٨٧ ، بلندر ١٩٩٠ ، أوكى ١٩٩٠ ، فريد مان ١٩٨٨ ، وسابل ١٩٧١ . وتمت صياغة القسم المعنى بتحقيق تلاحم المجتمع بالتعاون مع هومى خاراس ، الذى صاغ أيضا القسم الخاص بماليزيا فى الإطار ٧ ـ ٥ . وقدم ديلش جاياناثا تعليقات قيمة بشأن القسم الخاص بسرى لانكا فى ذلك الإطار . ويعتمد هذا القسم أيضا على أعمال كامرون ١٩٨٤ ، اسبغ ـ اندرسن وكوربى ١٩٨٤ ، هيرشمان ١٩٩٠ ، فيلدز ١٩٩١ ، ساخس ١٩٨٥ و ١٩٨٩ ، بيرغ وساخس ١٩٨٨ ، وجاكمان وبيساريدس وسافورى ١٩٩٠ . والقسم الخاص بإصلاح القطاع الخاص يستند إلى كثير من الوثائق الداخلية للبنك الدولى وكذلك على أعمال لنداور وفالنشيك ١٩٩٠ . وتستند المناقشة بشأن المصروفات العسكرية إلى بيانات من وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة ، وأعمال سيفارد ١٩٨٩ ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ١٩٩٠ . وقد صاغ روجر سوليفان القسم الخاص بمصروفات الأجور واصلاح الخدمة المدنية واستمد معلومات من خبرة العمليات ، وكثير من الوثائق الداخلية للبنك ، وعمل ميرود ، على وشك الصدور . ويستند القسم الخاص بالمشروعات المملوكة للدولة ، ونقل الملكية العامة للقطاع الخاص ، والإصلاح ، إلى خبرة العمليات ، وكتابات متعددة ، والوثائق المنشورة ، خاصة أعمال كيلستروم ١٩٩١ ، ميشالى ١٩٨٩ ، وصاغ هومى خاراس المناقشة الخاصة ببلدان أوروبا الشرقية . وكانت أعمال هاغارد وكاوفمان ١٩٩٠ وريمر ١٩٨٦ ، هى المصادر الرئيسية للقسم الخاص بالاقتصاد السياسى للإصلاح . ويستند الإطار ٧ ـ ١ إلى أعمال كليتغارد ١٩٨٨ ، ويستند الإطار ٧ ـ ٢ إلى أعمال دورنبوش وادواردز ١٩٨٩ ؛ والإطار ٧ ـ ٦ إلى عمل جاك هاملتون ، والإطار ٧ ـ ٧ إلى أعمال فيشر وجيلب ، على وشك الصدور ، هندس ١٩٩٠ ، وكوناى ١٩٩٠ . ويستند شكل الإطار ٧ ـ ٧ إلى عمل الآن جيلب وتشيريل غراى فى وحدة الاقتصادات الاشتراكية فى دائرة الاقتصادات القطرية بالبنك الدولى . وتم تلقى تعليقات تفصيلية من روبرت باتس ، وجيسكاب . اينهورن ، وجيرالد بول ، وجيوفرى لامب ، ومارى شيرلى .

الفصل الثامن

تتضمن المصادر الخاصة بالقسم المعنى بأولويات العمل الدولى ، أعمال بهاغواتى ١٩٨٩ ، وتشييمان ١٩٩١ ، والبنك الدولى ١٩٩٠ د ، وتقريراً عن التنمية فى العالم ١٩٩٠ ، وورقة معلومات أساسية لبيرس . ويستند القسم الخاص بالتدابير المحددة التى يمكن أن تنجح على البنك الدولى ١٩٨٩ أ ، بريمبل وداهلمان ١٩٩٠ ، وكالتروكور ١٩٩٠ ، والوثائق الداخلية للبنك الدولى . وتم تلقى تعليقات مفصلة من هارندر كولى وكمال دويش ، وراشيل ماكولوتش ، وجوان نيلسون ، ودانى رودريك .

ورقة معلومات أساسية

Adelman, Irma. "Long-Term Economic Development."

Austin, Gareth. "Government Intervention, Political Systems, and Economic Performance in Sub-Saharan Africa: A Historical Perspective."

Balassa, Bela. "Trends in Developing Country Exports, 1963-88."

Bhalla, Surjit, and Indermit Gill. "Social Expenditure Policies and Welfare Achievement in Developing Countries."

Bhalla, Surjit, and Lawrence J. Lau. "Openness, Technological Progress, and Economic Growth in Developing Countries."

Chhibber, Ajay, and Mansoor Dailami. "Public Policy and Private Investment: Recent Evidence on Key Selected Issues."

Coutinho, Rui, and Gianpiero Gallo. "Public and Private Investment in Developing Countries: Some Cross-Country Evidence."

———. "The Impact of Adjustment Programs: A Survey."

Dasgupta, Partha. "The State and the Idea of Well-Being."

Dollar, David. "Outward Orientation and Growth: An Empirical Study Using a Price-Based Measure of Openness."

Easterly, William, "How Does Growth Begin? Models of Endogenous Development."

Elias, Victor J. "The Role of Total Factor Productivity on Economic Growth."

Fardoust, Shahrokh. "The World Economy in Transition: Recent History and Outlook for the World Economy."

Fernandez-Arias, Eduardo. "External Finance and Economic Growth: Theory and Evidence."

Finger, J. Michael. "That Old GATT Magic No More Cast Its Spell: How the Uruguay Round Failed."
Fischer, Stanley, and Vinod Thomas. "Policies for Economic Development."
Hamilton, J. M. "War and Development."
Harberger, Arnold C. "Reflections on the Growth Process."
Harrison, Ann E. "Openness and Growth: A Cross-Country, Time-Series Analysis for Developing Countries."
———. "Are There Technology Spillovers from Foreign Investment? Micro Evidence from Panel Data."
Hunter, Janet E. "The Japanese Experience of Economic Development."
Jen, Stephen Yung-li. "Outward Orientation and Economic Performance in Developing Countries: A Survey."
Kaufmann, Daniel. "Determinants of the Productivity of Projects in Developing Countries: Evidence from 1,200 Projects."
———. "The Forgotten Rationale for Policy Reform: The Productivity of Investment."
King, Elizabeth M., and Mark R. Rosenzweig. "Do Public Expenditures Promote Human Development? Results from a Fixed-Effect Model."
King, Elizabeth M., Mark R. Rosenzweig, and Yan Wang. "Assessing the Economic Burden of Illness: Evidence from Eight Countries".
———. "Human Capital and Entreprenuership: Evidence from Five Countries".
Lall, Sanjaya. "Technological Development and Industrialization."
Leff, Nathaniel H. "Direct Foreign Investment, Multinational Corporations, and Developing Countries: Risk, Returns, and Growth."
López, Ramón. "On Microeconomic Distortions as Determinants of the Social Efficiency of Investment and Technological Change."
Maddison, Angus. "World Economic Growth: The Lessons of Long-Run Experience."
Meyers, Kenneth. "The Importance of Long Term Factors in Development."
Newport, Ian, and Zoe Kolovou. "Legal Systems."
North, Douglass C. "Institutions and Economic Development."
Pearce, David. "Environment and Development: An Overview."
Pillai, P. P. "The Kerala Model of Development."
Ruttan, Vernon W. "The Role of Governments in Promoting Technical Change in Agriculture in Developing Countries."
Shleifer, Andrei. "Externalities and Economic Growth: Lessons from Recent Work."
Singer, H. W. "Multilateralism and Nationalism in the Shadow of the Debt Crisis."
Srinivasan, T. N. "Development Thought, Strategy, and Policy: Then and Now."
Thirsk, Wayne. "Tax Distortions and Tax Reform in Developing Countries."
Thomas, Vinod, Nadav Halevi, and Julie Stanton. "Does Policy Reform Improve Performance?"
Wihlborg, Clas. "The Scandinavian Models for Development and Welfare."
World Bank. "Bilateral Development Aid Strategies in the 1980s." Replenishment Operations Division, Resource Mobilization Department.

ببليوغرافيا منتقاة

Abbreviations used, in addition to those identified in the text: LSMS, Living Standards Measurement Study. MADIA, Managing Agricultural Development in Africa. NBER, National Bureau of Economic Research. PPR, Policy, Planning, and Research, World Bank. PRE, Policy, Research, and External Affairs, World Bank.

Ahmad, Ehtisham, and Yan Wang. 1991. "Inequality and Poverty in China: Institutional Change and Public Policy, 1978–1988." *World Bank Economic Review* 5, 2: 231–58.
Alesina, Alberto, and Lawrence H. Summers. 1990. "Central Bank Independence and Macroeconomic Performance: Some Comparative Evidence." Discussion Paper 1496. Harvard University, Cambridge, Mass.
Aoki, Masahiko. 1990. "Toward an Economic Model of the Japanese Firm." *Journal of Economic Literature* 28, 1: 1–28.
Ayal, Eliezer B., and Luechai Chulasai. 1988. "Entrepreneurship in the Towns of Northern Thailand." *Journal of Development Planning* 18: 251–63.
Bacha, Edmar L. 1984. "Growth with Limited Supplies of Foreign Exchange: A Reappraisal of the Two-Gap Model." In Moshe Syrquin, L. Taylor, and Larry Westphal, eds., *Economic Structure and Performance*. New York: Academic Press.
Bairoch, Paul. 1976. *Commerce extérieur et développement économique de l'Europe au XIXe siècle*. Paris: Moufon.
Bairoch, Paul, and Maurice Levy-Leboyer. 1981. *Disparities in Economic Development since the Industrial Revolution*. London: Macmillan.
Balassa, Bela. 1985. "Exports, Policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries after the 1973 Oil Shock." *Journal of Development Economics* 18: 23–35.
Balassa, Bela, and Associates. 1971. *The Structure of Protection in Developing Countries*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

Baldwin, Richard E., and Harry Flam. 1989. "Strategic Trade Policies in the Market for 30–40 Seat Commuter Aircraft." Seminar Paper 431. Institute for International Economic Studies, University of Stockholm, Sweden.

Baldwin, Richard E., and Paul Krugman. 1987. "Industrial Policy and International Competition in Wide-Bodied Aircraft." In Richard E. Baldwin, ed., *Trade Policy Issues and Empirical Analysis*. Chicago: University of Chicago Press.

Bapna, S. L. 1980. *Aggregate Supply Response of Crops in a Developing Region*. New Delhi: Sultan Chand.

Baran, Paul. 1957. *The Political Economy of Growth*. New York: Monthly Review Press.

Barlow, Robin. 1967. "The Economic Effects of Malaria Eradication." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 57 (May): 130–48.

Barrera, Albino. 1990. "The Role of Maternal Schooling and Its Interaction with Public Health Programs in Child Health Production." *Journal of Development Economics* 32: 69–91.

Barro, Robert. Forthcoming. "Economic Growth in a Cross Section of Countries." *Quarterly Journal of Economics*.

Bartel, Ann P., and Frank R. Lichtenberg. 1987. "The Comparative Advantage of Educated Workers in Implementing New Technology." *Review of Economics and Statistics* 54, 1: 1–11.

Basu, Ellen. Forthcoming. *Blood, Sweat, and Mahjong: Family and Pariah Enterprise in an Overseas Chinese Community*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

Bates, Robert H. 1981. *Markets and States in Tropical Africa*. Berkeley: University of California Press.

Bates, Robert, Philip Brock, and Jill Tiefenthaler. 1991. "Risk and Trade Regimes: Another Explanation." *International Organization* 45, 1: 1–18.

Bauer, P. T. 1958. *Some Economic Aspects and Problems of Under-Developed Countries*. Bombay: Forum of Free Enterprise.

Baumol, William J., Sue Anne Batey Blackman, and Edward N. Wolff. 1989. *Productivity and American Leadership*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Becker, Gary. 1964. *Human Capital*. New York: Columbia University Press.

Behrman, Jere R., and David M. Blau. 1985. "Human Capital and Earnings Distributions in a Developing Country: The Case of Prerevolutionary Nicaragua." *Economic Development and Cultural Change* 34: 1–31.

Behrman, Jere R., and Anil B. Deolalikar. 1988. "School Repetition Dropouts and the Returns to School: The Case of Indonesia." University of Pennsylvania, Philadelphia.

Berg, Andrew, and Jeffrey Sachs. 1988. "The Debt Crisis: Structural Explanation of Country Performance." NBER Working Paper 2607. Cambridge, Mass.

Bernstein, Jeffrey I., and M. Ishaq Nadiri. 1988. "Interindustry R&D Spillovers, Rates of Return, and Production in High-Technology Industries." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 78, 2: 429–34.

Bevan, David, Paul Collier, and Jan Gunning. Forthcoming. *The Political Economy of Poverty, Equity and Growth: Indonesia and Nigeria*. New York: Oxford University Press.

Bhagwati, Jagdish. 1978. *Foreign Trade Regimes and Economic Development: Anatomy and Consequences of Exchange Control*. Cambridge, Mass.: Ballinger.

———. 1989. "Is Free Trade Passe after All?" *Weltwirtschaftliches Archiv* 125, 1: 17–44.

Bhalla, Surjit. Forthcoming. "The Role of Welfare Policies and Income Growth in Improving Living Standards in India and Sri Lanka." PRE Working Paper. World Bank, Office of the Vice President, Development Economics, Washington, D.C.

Binswanger, Hans. 1990. "The Policy Response of Agriculture." *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1989*: 231–58.

Birkhaeuser, Dean, Robert E. Evenson, and Gershon Feder. 1989. "The Economic Impact of Agricultural Extension: A Review." Yale University, Economic Growth Center Discussion Paper 567, New Haven, Conn.

Biro Pusat Statistik. 1989. *National Income of Indonesia 1983–88*. Jakarta.

Blejer, Mario, and Mohsin S. Khan. 1984. "Government Policy and Private Investment in Developing Countries." *IMF Staff Papers* 31, 2: 379–403.

Blinder, Alan S. 1990. "Pay, Participation, and Productivity." *Brookings Review* 8, 1: 33–38.

Boskin, Michael J., and Lawrence J. Lau. 1990. *Post-War Economic Growth in the Group-of-Five Countries: A New Analysis*. Center for Economic Policy Research Publication 217. Stanford, Calif.: Stanford University, Department of Economics.

Brander, James A., and Barbara J. Spencer. 1985. "Export Subsidies and International Market Share Rivalry." *Journal of International Economics* 18, 2: 83–100.

Brimble, Peter, and Carl J. Dahlman. 1990. "Thailand: Technology Strategy and Policy for Sustained Industrialization." World Bank, Industry and Energy Department, Industry Series Working Paper 24, Washington, D.C.

Broadbridge, Seymour A., 1989. "Aspects of Economic and Social Policy in Japan, 1868–1945." In Peter Mathias and Sidney Pollard, eds., *The Cambridge Economic History of Europe*, vol. 8. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.

Bugingo, G., A. Ntilivamunda, D. Nzaramba, P. Van de Perre, A. Ndikuyeze, S. Munyantore, A. Mutwewingabo, and C. Bizimungu. 1987. "Etude sur la Séropositivité Liée à l'Infection au Virus de l'Immunodeficience Humaine au Rwanda." *Revue Médicale Rwandaise* 20: 37–42.

Bourguignon, François, and Christian Morrison. 1989. *External Trade and Income Distribution*. Paris: Development Centre of OECD.

Buiter, Willem H. 1988. "Some Thoughts on the Role of Fiscal Policy in Stabilization and Structural Adjustment in Developing Countries." Background paper for *World Development Report 1988*. World Bank, Office of the Vice President, Development Economics, Washington, D.C.

Bulatao, Rodolfo A., Eduard Bos, Patience W. Stephens, and My T. Vu. 1990. *World Population Projections, 1989–90 Edition: Short- and Long-Term Estimates*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

Caldwell, John. 1979. "Education as a Factor in Mortality Decline: An Examination of Nigerian Data." *Population Studies* 33, 3 (Nov.): 395–414.

Calmfors, Lars, and Ragnar Nymoen. 1990. "Real Wage Adjustment and Employment Policies in the Nordic Countries." *Economic Policy* 11 (Oct.): 397–448.

Cameron, David R. 1984. "Social Democracy, Corporatism, Labor Quiescence, and the Representation of Economic Interest in Advanced Capitalist Society." In John H. Goldthorpe, ed., *Order and Conflict in Contemporary Capitalism*. Oxford, U.K.: Clarendon Press.

Cardoso, Eliana, and Albert Fishlow. "Latin American Economic Development: 1950–1980." NBER Working Paper 3161. Cambridge, Mass.

Cassen, Robert, and Associates. 1987. *Does Aid Work?* New York: Oxford University Press.

Cavallo, Domingo, and Yair Mundlak. 1982. "Agriculture and Economic Growth in an Open Economy: The Case of Argentina." International Food Policy Research Institute Report 36. Washington, D.C.

Chenery, Hollis, and Michael Bruno. 1962. "Development Alternatives in an Open Economy: the Case of Israel." *Economic Journal* 72, 285: 79–103.

Chenery, Hollis, Sherman Robinson, and Moshe Syrquin. 1986. *Industrialization and Growth: A Comparative Study*. New York: Oxford University Press.

Chenery, Hollis, and T. N. Srinivasan. 1988. *The Handbook of Development Economics*. 2 vols. New York: North-Holland.

Chhibber, Ajay, and Nemat Shafik. 1990. "Does Devaluation Hurt Private Investment? The Indonesian Case." PRE Working Paper 418. World Bank, Office of the Vice President for Development Economics, Washington, D.C.

China, State Statistical Bureau. 1988. *Statistical Yearbook of China 1987*. Hong Kong: Longman.

———. 1989. *Statistical Yearbook of China 1989*. Beijing: China Statistical Press.

Chipman, John. 1991. "Third World Politics and Security in the 1990s: 'The World Forgetting, By the World Forgot?'" *Washington Quarterly* 14, 1: 151–68.

Cho, Yoon-Je Cho, and Deena Khatkhate. 1989. *Lessons of Financial Liberalization in Asia: A Comparative Study*. World Bank Discussion Paper 50. Washington, D.C.

Chudnovsky, Daniel. 1990. "North-South Technology Transfer Revisited: Research Issues for the 1990s." International Development Research Centre, Ottawa, Canada.

Cipolla, Carlo. 1978. *The Economic History of World Population*. 7th ed. Harmondsworth, U.K.: Penguin.

Cleaver, Kevin. 1985. *The Impact of Price and Exchange Rate Policies on Agriculture in Sub-Saharan Africa*. World Bank Staff Working Paper 728. Washington, D.C.

Cleaver, Kevin, and Gotz Schreiber. 1991. "The Population, Environment, and Agriculture Nexus in Sub-Saharan Africa." World Bank, Western Africa Department, Washington, D.C.

Collins, Susan M. 1990. "Lessons from Korean Economic Growth." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 80, 2: 104–07.

Commission on Health Research for Development. 1990. *Health Research: Essential Link to Equity in Development*. New York: Oxford University Press.

Corbo, Vittorio, and Patricio Rojas. 1991. "World Bank-Supported Adjustment Programs. Country Performance and Effectiveness." PRE Working Paper 623. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Corbo, Vittorio, and Klaus Schmidt-Hebbel. 1990. "Public Policies and Saving in Developing Countries." World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Corden, W. Max. 1991. "Macroeconomic Policies and Growth: Some Lessons of Experience." *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1990*: 59–84.

Crafts, N. C. R. 1981. "The Eighteenth Century: A Survey." In Floud and McCloskey 1981.

Cuddington, John T. 1987. "Economic Determinants of Capital Flight: An Econometric Investigation." In Donald R. Lessard and John Williamson, eds., *Capital Flight: The Problem and Policy Responses*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.

Culpeper, Roy, and Michel Hardy. 1990. "Private Foreign Investment and Development: A Partnership for the 1990s?" North-South Institute, Ottawa, Canada.

Cumby, Robert, and R. Levich. 1987. "On the Definition and Magnitude of Recent Capital Flight." In Donald R. Lessard and John Williamson, eds., *Capital Flight: The Problem and Policy Responses*. Washington, D.C.: Institute for International Economics.

Cummings, Dianne, Dale Cummings, and Zvi Jorgenson. 1980. "Economic Growth, 1947–73: An International Comparison." In John Kendrick and Beatrice Vaccara, eds., *New Developments in Productivity Measurement*. Chicago: University of Chicago Press.

Dahlman, Carl J., and Ousa Sananikone. 1990. "Technology Strategy in the Economy of Taiwan: Exploiting Foreign Linkages and Investing in Local Capability." World Bank, International Economics Department, Washington, D.C.

Dasgupta, Partha. 1990. "Well-Being and the Extent of Its Realization in Developing Countries." *Economic Journal* 100, 4: supplement.

Deaton, Angus. 1989. "Saving and Liquidity Constraints." NBER Working Paper 3196. Cambridge, Mass.

Dell, Sidney, and Roger Lawrence. 1980. *The Balance of Payments Adjustment Process in Developing Countries*. Elmsford, N.Y.: Pergamon.

De Long, J. Bradford, and Lawrence H. Summers. Forthcoming. "Equipment Investment and Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics*.

Denison, Edward F. 1962. *The Sources of Economic Growth in the United States and the Alternatives before Us*. New York: Committee for Economic Development.

Dervis, Kemal, and Peter A. Petri. 1987. *The Macroeconomics of Successful Development: What Are the Lessons?* NBER Macroeconomics Annual. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Deolalikar, Anil B. 1988. "Nutrition and Labor Productivity in Agriculture: Estimates for Rural South India." *Review of Economics and Statistics* 70, 3 (August): 406–13.

Dollar, David. Forthcoming. "Outward-Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence from 95 LDCs, 1976–85." *Economic Development and Cultural Change*.

Dooley, Michael P. 1986. "Country-Specific Risk Premiums, Capital Flight, and Net Investment Income Payments in Selected Developing Countries." International Monetary Fund, Washington, D.C.

Dornbusch, Rudiger, and Sebastian Edwards. 1989. "The Macroeconomics of Populism in Latin America." PPR Working Paper 316. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Douglas, Roger. 1990. "The Politics of Successful Structural Reform." *Policy* 6, 1: 2–6.

DRI/McGraw-Hill. 1990. *World Markets: Executive Summary*. 4th quarter. Lexington, Mass.

Easterlin, Richard. 1981. "Why Isn't the Whole World Developed?" *Journal of Economic History* 41, 1: 1–17.

Eckaus, R. S. 1986. *Some Temporal Aspects of Development: A Survey*. World Bank Staff Working Paper 626. Washington, D.C.

Edwards, Sebastian. 1989. "Real Exchange Rates in the Developing Countries: Concepts and Measurement." NBER Working Paper 2950. Cambridge, Mass.

Edwards, Sebastian, and Guido Tabellini. 1990. "The Political Economy of Fiscal Policy and Inflation in Developing Countries: An Empirical Analysis." University of California, Los Angeles.

Eichengreen, Barry, and Richard Portes. 1989. "Dealing with Debt: The 1930s and the 1980s." PPR Working Paper 259. World Bank, International Economics Department, Washington, D.C.

Emi, Koichi. 1968. "Economic Development and Educational Investment in the Meiji Era." In Unesco, *Readings in the Economics of Education*. Paris.

Ernst, Dieter, and David O'Connor. 1990. "Technological Capabilities, New Technologies, and Latecomer Industrialisation: An Agenda for the 1990s." Paris: Development Centre of OECD.

Esman, Milton J., and Norman T. Uphoff. 1984. *Local Organizations: Intermediaries in Rural Development*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

Espig-Andersen, Gosta, and Walter Korpi. 1984. *Social Policy as Class Politics in Post War Capitalism: Scandinavia, Austria, and Germany*. London: Oxford University Press.

Evans, Peter B. 1989. "Predatory, Developmental, and Other Apparatuses: A Comparative Political Economy Perspective of the Third World State." *Sociological Forum* 4: 561–87.

Evenson, Robert E., and Gustav Ranis, eds. 1990. *Science and Technology: Lessons for Development Policy*. Boulder, Colo.: Westview.

Faini, Riccardo, and Jaime de Melo. 1990. "Adjustment, Investment, and the Real Exchange Rate in Developing Countries." PRE Working Paper 473. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Fardoust, Shahrokh, and Ashok Dhareshwar. 1990. *A Long-Term Outlook for the World Economy: Issues and Projections for the 1990s*. Policy and Research Series 12. Washington, D.C.: World Bank.

Feder, Gershon, Richard Just, and David Zilberman. 1982. *Adoption of Agricultural Innovation in Developing Countries: A Survey*. World Bank Staff Working Paper 542. Washington, D.C.

Fields, Gary S. 1991. "Growth and Income Distribution." In Psacharopoulos 1991.

Findlay, Ronald. 1990. "The New Political Economy: Its Explanatory Power for LDCs." *Economics and Politics* 2, 2: 193–221.

Finger, J. Michael. 1990. "The GATT as International Discipline over Trade Restrictions: A Public Choice Approach." PRE Working Paper 402. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Finger, J. Michael, and Patrick A. Messerlin. 1989. *The Effects of Industrial Countries' Policies on Developing Countries*. Washington, D.C.: World Bank.

Finsterbusch, Kurt, and Warren A. Van Wicklin III. 1989. "Beneficiary Participation in Development Projects: Empirical Tests of Popular Theories." *Economic Development and Cultural Change* 37, 3: 573–93.

Fischer, Stanley. 1989. "Economic Development and the Debt Crisis." PPR Working Paper 17. World Bank, Office of the Vice President, Development Economics, Washington, D.C.

Fischer, Stanley, and Alan Gelb. Forthcoming. "Issues in Socialist Economy Reform." *Journal of Economic Perspectives*.

Floud, Roderick, and Donald McCloskey. 1981. *The Economic History of Britain since 1700*. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.

Fogel, Robert W. 1986. "Nutrition and the Decline in Mortality since 1700: Some Additional Preliminary Findings." *Studies in Income and Wealth* 51: 439–555.

———. 1990. "Second Thoughts on the European Escape from Hunger: Famines, Chronic Malnutrition, and Mortality." University of Chicago, Chicago, Ill.

Friedman, David. 1988. *The Misunderstood Miracle*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

Frimpong-Ansah, J. H. 1989. "The Challenges to Private Entrepreneurship in Sub-Saharan Africa." *Tanzania Journal of Economics* 1, 1: 19–46.

Frischtak, Claudio R., Bita Hadjimichael, and Ulrich Zachau. 1989. *Competition Policies for Industrializing Countries*. Policy and Research Series 7. Washington, D.C.: World Bank.

Gastil, Raymond. 1989. *Freedom in the World*. New York: Freedom House.

GATT (General Agreement on Tariffs and Trade). 1990. *International Trade 89–90*. Vol. 2. Geneva.

Gelb, Alan H. 1989. "Financial Policies, Growth, and Efficiency." PPR Working Paper 202. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Gerschenkron, Alexander. 1968. *Continuity in History and Other Essays*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Glewwe, Paul. 1990. "Schooling, Skills, and the Returns to Education: An Econometric Exploration Using Data from Ghana." World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C. Processed.

Goldstein, Morris, and Peter Montiel. 1986. "Evaluating Fund Stabilization Programs with Multicountry Data: Some Methodological Pitfalls." *IMF Staff Papers* 33, 2: 304–44.

Greene, Joshua, and Delano Villanueva. 1990. "Private Investment in Developing Countries: An Empirical Analysis." IMF Working Paper 40. Washington, D.C.

Grier, Kevin B., and Gordon Tullock. 1989. "An Empirical Analysis of Cross-National Economic Growth, 1951–80." *Journal of Monetary Economics* 24: 259–76.

Griffin, Charles G. 1987. "Methods for Estimating the Value of Time with an Application to the Philippines." University of Oregon, Eugene.

Grilli, Enzo R., and Maw Cheng Yang. 1988. "Primary Commodity Prices, Manufactured Goods Prices, and the Terms of Trade of Developing Countries: What the Long Run Shows." *World Bank Economic Review* 2, 1: 1–47.

Grossman, Gene M. 1989. "Promoting New Industrial Activities: A Survey of Recent Arguments and Evidence." Princeton University, Princeton, N.J.

Grossman, Gene M., and Elhanan Helpman. Forthcoming. *Innovation and Growth: Technological Competition in the Global Economy*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Gwatkin, Davidson R. 1978. "The End of An Era." Overseas Development Council, Washington, D.C.

Haberler, Gottfried. 1959. *International Trade and Economic Development*. Cairo: National Bank of Egypt.

Haddad, Lawrence, and Howarth E. Bouis. 1989. "The Impact of Nutritional Status on Agricultural Productivity: Wage Evidence from the Philippines." Development Economics Research Centre, University of Warwick, U.K.

Hagen, Everett. 1962. *On the Theory of Social Change*. Homewood, Ill.: Dorsey.

Haggard, Stephen, and Robert Kaufman. 1990. "The Political Economy of Inflation and Stabilization in Middle-Income Countries." PRE Working Paper 444. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Halstead, Scott B., Julia A. Walsh, and Kenneth S. Warren, eds. 1985. *Good Health at Low Cost*. New York: Rockefeller Foundation.

Harberger, Arnold, ed. 1984. *World Economic Growth*. San Francisco, Calif.: ICS Press.

Hazell, Peter, Carlos Pomareda, and Alberto Valdés. 1986. *Crop Insurance for Agricultural Development: Issues and Experience*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

Heggie, Ian G. 1989. "Reforming Transport Policy." *Finance and Development* 2, 6: 42–44.

Heitger, Bernhard. 1986. "Import Protection and Export Performance: Their Impact on Economic Growth." *Weltwirtschaftliches Archiv* 260 (July): 1–19.

Heller, Peter, and Alan Tait. 1984. *Government Employment and Pay: Some International Comparisons.* IMF Occasional Paper 24. Washington, D.C.

Helpman, Elhanan, and Paul R. Krugman. 1989. *Trade Policy and Market Structure.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

Hernandez-Iglesias, Feliciano, and Michelle Riboud. 1985. "Trends in Labor Force Participation of Spanish Women: An Interpretive Essay." *Journal of Labor Economics* 3, 1, part 2 (January): S201–17.

Hicks, John. 1969. *A Theory of Economic History.* New York: Oxford University Press.

Hill, Kenneth, and Anne R. Pebley. 1989. "Child Mortality in the Developing World." *Population and Development Review* 15, 4: 657–87.

Hinds, Manuel. 1990. "Issues in the Introduction of Market Forces in Eastern European Economies." World Bank, Europe, Middle East and North Africa Technical Department, Washington, D.C.

Hirschman, A. O. 1958. *The Strategy of Economic Development,* New Haven, Conn.: Yale University Press.

———. 1990. "The Case Against 'One Thing at a Time'." *World Development* 18, 8: 1119–22.

Hoff, Karla, and Joseph Stiglitz. 1990. "Introduction: Imperfect Information and Rural Credit Markets—Puzzles and Policy Perspectives." *World Bank Economic Review* 4, 3: 235–50.

Horioka, Charles Yuji. 1990. "Why Is Japan's Household Saving Rate So High? A Literature Survey." *Journal of the Japanese and International Economies* 4: 49–92.

Hsiao, M. W. 1987. "Tests of Causality and Exogeneity between Exports and Economic Growth: The Case of the Asian NICs." *Journal of Economic Development* 12, 2: 143–59.

Hsu, Ti-hsia. 1982. *China's Search for Economic Growth: The Chinese Economy since 1949,* China Studies Series. Beijing: New World Press.

Huntington, S. P. 1968. *Political Order in Changing Societies.* New Haven, Conn.: Yale University Press.

Hwa, Erh-Cheng. 1983. *The Contribution of Agriculture to Economic Growth: Some Empirical Evidence.* World Bank Staff Working Paper 619. Washington, D.C.

IBGE (Brazilian Institute of Geography and Statistics). 1987. *Estatísticas Históricas do Brasil.* Vol. 3, *Séries Econômicas. Demográficas e Sociais de 1500 a 1985.* Séries Estatísticas Retrospectivas. Rio de Janeiro.

Ibn Khaldun. 1981. *The Mugaddimah: An Introduction to History.* (Originally published in about the 14th century.) Edited and abridged by N. Dawood. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

ILO (International Labour Office). 1970. *Toward Full Employment: A Programme for Colombia.* Geneva.

———. 1971. *Matching Employment Opportunities and Expectations: A Programme of Action for Ceylon.* Geneva.

IMF (International Monetary Fund). 1990. *World Economic Outlook.* Oct. Washington, D.C.

———. 1991. *World Economic Outlook.* April. Washington, D.C.

IMF, World Bank, Organisation for Economic Co-operation and Development, and European Bank for Reconstruction and Development. 1990. *The Economy of the USSR: A Study Undertaken in Response to a Request by the Houston Summit: Summary and Recommendations.* Washington, D.C.: World Bank.

India, Planning Commission. 1964. *Report of the Committee on Distribution of Income and Levels of Living.* Vol. 1. New Delhi.

International Currency Analysis, Inc. Various years. *World Currency Yearbook.* New York.

Jackman, Richard, Christopher Pissarides, and Savvas Savouri. 1990. "Labour Market Policies and Unemployment in the OECD." *Economic Policy* 11 (Oct.): 449–90.

Jacoby, Hanan. 1989. "The Returns to Education in the Agriculture of the Peruvian Sierra." World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C.

Jamison, Dean T., and Lawrence Lau. 1982. *Farmer Education and Farm Efficiency.* Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

Jamison, Dean T., and W. Henry Mosley, eds. Forthcoming. *Disease Control Priorities in Developing Countries.* New York: Oxford University Press.

Johnson, Dale, and Ronald Lee, eds. 1987. *Population Growth and Economic Development: Issues and Evidence.* Madison: University of Wisconsin Press.

Jorgensen, Dale, and Zvi Griliches. 1967. "The Explanation of Productivity Change." *Review of Economic Studies* 34, 99: 249–83.

Jung, W., and P. Marshall. 1985. "Exports, Growth, and Causality in Developing Countries." *Journal of Development Economics* 14, May--June: 241–50.

Kalter, Eliot, and Hoe Ee Khor. 1990. "Mexico's Experience with Adjustment." *Finance and Development* 27: 22–25.

Katsenelinboigen, Aron J. 1990. *The Soviet Union, Empire, Nation and System.* New Brunswick, N.J.: Transaction.

Kawasaki, Kenichi. 1990. "The Saving Behavior of Japanese Households." OECD Working Paper 73. Paris, France.

Kazushi, Ohkawa, and Henry Rosovsky. 1973. *Japanese Economic Growth.* Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Keesing, Donald B., and Andrew Singer. 1990. "Development Assistance Gone Wrong: Why Support Services Have Failed to Expand Exports." PRE Working Paper 543. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Kelly, Margaret, Naheed Kirmani, Miranda Xafa, Clemens Boonekamp, and Peter Winglee. 1988. *Issues and Developments in International Trade Policy*. IMF Occasional Paper 63. Washington, D.C.

Keynes, John Maynard. 1972. "The End of Laissez-Faire" (1926). In *The Collected Writings of John Maynard Keynes*. New York: St. Martin's Press.

Khan, Mohsin S. 1990. "The Macroeconomic Effects of Fund-Supported Adjustment Programs." *IMF Staff Papers* 37, 2: 195–231.

Killick, Anthony. 1989. *A Reaction Too Far*. London: Overseas Development Institute.

Kim, Young-Ju. 1987. *Health Care Financing in Korea*. Seoul, Republic of Korea: Social Development Planning Division, Economic Planning Board.

King, Elizabeth M. 1989. *Does Education Pay in the Labor Market? The Labor Force Participation, Occupation, and Earnings of Peruvian Women*. LSMS Working Paper 67. Washington, D.C.: World Bank.

King, Elizabeth, and M. Anne Hill, eds. Forthcoming. *Women's Education in Developing Countries*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

Kjellström, Sven. 1990. "Privatization in Turkey." World Bank, Europe, Middle East, and North Africa Country Department I, Washington, D.C.

Klitgaard, Robert. 1988. *Controlling Corruption*. Berkeley: University of California Press.

Knudsen, Odin, John Nash, James Bovard, Bruce L. Gardner, and Alan Winters. 1991. *Redefining the Role of Government in Agriculture in the 1990s*. World Bank Discussion Paper 105. Washington, D.C.

Kornai, Janos. 1990. *The Road to a Free Economy: Shifting from a Socialist System: the Example of Hungary*. New York: Norton.

Korten, Frances F., and Robert Y. Sly, Jr. 1988. *Transforming a Bureaucracy: The Experience of the Philippine National Irrigation Administration*. West Hartford, Conn.: Kumarian Press.

Krueger, Anne. 1978. *Liberalization Attempts and Consequences*. Cambridge, Mass.: Ballinger.

———. 1990. "Government Failures in Development." *Journal of Economic Perspectives* 4, 3: 9–23.

Krueger, Anne O., Constantine Michalopoulos, and Vernon Ruttan. 1989. *Aid and Development*, Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

Kuznets, Simon. 1971. *The Economic Growth of Nations*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Lächler, Ulrich. 1989. "Regional Integration and Economic Development." World Bank, Industry and Energy Department, Industry Series Working Paper 14, Washington, D.C.

Laird, Samuel, and Alexander Yeats. 1987. "Empirical Evidence Concerning the Magnitude and Effects of Developing Country Tariff Escalation." *Developing Economies* 25, 2: 99–123.

———. 1990a. *Quantitative Methods for Trade-Barrier Analysis*. New York: Macmillan.

———. 1990b. "Trends in Nontariff Barriers [in German]." *Weltwirtschaftlisches Archiv* 126, 2: 300–25.

Lal, Deepak, and Hla Myint, eds. In preparation. *The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth*. New York: Oxford University Press.

Lau, Lawrence, Dean T. Jamison, and Frederic F. Louat. 1991. "Education and Productivity in Developing Countries: An Aggregate Function Approach." PRE Working Paper 612. Background paper for *World Development Report 1990*. World Bank, Office of the Vice President, Development Economics, Washington, D.C.

Lau, Lawrence, and Lawrence Klein. 1990. *Models of Development*. San Francisco: ICS Press.

League of Nations. 1927. *Tariff Level Indices*. Geneva: International Economic Conference, Economic and Financial Section.

Lee, Kye-Woo. 1981. "Equity and an Alternative Education Method: A Korean Case Study." *Comparative Education Review* 25, 1: 45–63.

Lee, Kyu Sik, and Alex Anas. 1990. "The Costs of Infrastructural Deficiencies in Nigeria." World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

Lele, Uma, and Robert E. Christiansen. 1990. *Markets, Marketing Boards, and Cooperatives in Africa: Issues in Adjustment Policy*. MADIA Discussion Paper 11. Washington, D.C.: World Bank.

Lele, Uma, and Ijaz Nabi. 1991. *Transitions in Development: The Role of Aid and Commercial Flows*. San Francisco, Calif.: ICS Press.

Levin, Henry M., Ernesto Pollit, Ray Galloway, and Judith McGuire. Forthcoming. "Micronutrient Deficiency Disorders." In Jamison and Mosley, forthcoming.

Levy, Brian. 1991. "Obstacles to Developing Small and Medium-Sized Enterprises." PRE Working Paper 588. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Lewis, W. Arthur. 1954. "Economic Development with Unlimited Supplies of Labor." *Manchester School of Economic and Social Studies* 22, 2: 139–91.

———. 1955. *The Theory of Economic Growth*. Homewood, Ill.: Irwin.

Lewis, John P., and contributors. 1986. *Development Strategies Reconsidered*. U.S.-Third World Policy Perspectives 5. Washington, D.C.: Overseas Development Council.

Lewis, Stephen R., Jr. 1988. "Primary Exporting Countries." In Chenery and Srinivasan 1988.

Lindauer, David L. 1989. "Labor Market Performance and Worker Welfare in Korea." Paper presented at the Conference on Economic and Social Change in the Republic of Korea, Newport, R.I.

Lindauer, D. L., and A. D. Valenchik. 1990. "The Growth of Government Spending in Developing Countries: A Review of Trends, Causes, and Consequences." Development Discussion Paper 353. Harvard University, Institute for International Development, Cambridge, Mass.

Lipset, Seymour Martin, Kyoung-Ryung Seong, and John Charles Torres. 1991. "A Comparative Analysis of the Social Requisites of Democracy." Hoover Institution, Stanford, Calif.

Little, I. M. D. 1982. *Economic Development: Theory, Policy, and International Relations*. New York: Basic Books.

Little, I. M. D., Tibor Scitovsky, and Maurice Scott. 1970. *Industry and Trade in Some Developing Countries: A Comparative Study*. London: Oxford University Press.

Liu, Lili. 1990. "Entry/Exit, Learning, and Productivity Change: Evidence from Chile." World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Lockheed, Marlaine, and Adriaan Verspoor. Forthcoming. *Improving Primary Education in Developing Countries*. New York: Oxford University Press.

Londregran, John B., and Keith T. Poole. 1989. "Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power." Working Paper 36-88-89. Carnegie Mellon University, Graduate School of Industrial Administration, Pittsburgh, Pa.

Lopez, Alan D. Forthcoming. "Causes of Death in the Industrialized and the Developing Countries: Estimates for 1985." In Jamison and Mosley, forthcoming.

López, Ramón, and Luis Riveros. 1989. "Macroeconomic Adjustment and the Labor Market in Four Latin American Countries." PPR Working Paper 335. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Lucas, Robert E. 1988. "On the Mechanics of Economic Development." *Journal of Monetary Economics* 22: 2–42.

Maasland, Anne, and Jacques van der Gaag. 1990. "World Bank-Supported Adjustment Programs and Living Conditions." Paper prepared for the Conference on Adjustment Lending: Policies for the Recovery of Growth, World Bank, Washington, D.C., Sept. 13–14.

McEvedy, Colin, and Richard Jones. 1978. *Atlas of World Population History*. New York: Facts on File.

McKeown, Thomas. 1976. *The Modern Rise of Population*. New York: Academic Press.

Maddison, Angus. 1981. *Les phases du développement capitaliste*. Paris: Economica.

———. 1989. *The World Economy in the 20th Century*. Paris: Development Centre of OECD.

Maddison, Angus, and Associates. Forthcoming. *The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth: Brazil and Mexico*. New York: Oxford University Press.

Magaziner, Ira C., and M. Patinkin. 1989. "Fast Heat: How Korea Won the Microwave War." *Harvard Business Review* 67 (Jan.-Feb.): 83–92.

Mahar, Dennis J. 1989. *Government Policies and Deforestation in Brazil's Amazon Region*. Washington, D.C.: World Bank.

Malaysia, Government of. 1973. *Mid-Term Review of Second Malaysia Plan 1971–1975*. Kuala Lumpur: Government Press.

Mandelbaum, K. 1945. *The Industrialization of Underdeveloped Areas*. Oxford, U.K.: Blackwell.

Mansfield, Edwin. 1989. "Protection of Intellectual Property Rights in Developing Countries." IFC, Economics Department, Washington, D.C.

Marsden, Keith. 1990. *African Entrepreneurs—Pioneers in Development*. IFC Discussion Paper 9. Washington, D.C.

Marshall, Alfred. 1930. *The Principles of Economics*. 8th ed. (orig. pub. 1890). London: Macmillan.

Matthews, R. C. O. 1986. "The Economics of Institutions and the Sources of Growth." *Economic Journal* 96: 903–18.

Meier, Gerald M., and Dudley Seers, eds. 1984. *Pioneers in Development*. New York: Oxford University Press.

Melbye, Mads, E. K. Nselesani, and Anne Bayley. 1986. "Evidence for Heterosexual Transmission and Clinical Manifestations of Human Immunodeficiency Virus Infection and Related Conditions in Lusaka, Zambia." *Lancet* 2: 1113–15.

Merode, Louis de. Forthcoming. "Civil Service Pay and Employment Reform in Africa: Selected Implementation Experiences." World Bank, Africa Technical Department, Washington, D.C.

Michalet, Charles Albert. 1989. "Le Rééquilibrage entre le secteur public et le secteur privé: le cas du Mexique." OECD, Paris.

Middleton, John, Adrian Ziderman, and Arvil Van Adams. 1990. "Vocational Education and Training in Developing Countries: Policies for Flexibility, Efficiency, and Quality." World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C.

Mitchell, B. R. 1983. *International Historical Statistics: The Americas and Australasia*. Detroit, Mich.: Gale Research Co.

Mitra, Pradeep, and Associates. 1991. "Adjustment in Oil Importing Developing Countries: 1973, 1979, 1990." World Bank, Asia Country Department 1, Washington, D.C.

Mody, Ashoka. 1989. *New Environment for Intellectual Property*. World Bank, Industry and Energy Department, Industry Series Working Paper 10, Washington, D.C.

Moock, Peter R., and Joanne Leslie. 1986. "Childhood Malnutrition and Schooling in the Terai Region of Nepal." *Journal of Development Economics* 20, 1: 33–52.

Moock, Peter, Philip Musgrove, and Morton Stelcner. 1989. "Education and Earnings in Peru's Informal Nonfarm Family Enterprises." PPR Working Paper 236. World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C.

Morawetz, David. 1977. *Twenty-five years of Economic Development*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

Morishima, Michio. 1982. *Why Has Japan "Succeeded": Western Technology and the Japanese Ethos*. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.

Mowery, David C., and Nathan Rosenberg. 1989. *Technology and the Pursuit of Economic Growth*. New York: Cambridge University Press.

Myers, R. H. 1990. "The Economic Development of the Republic of China on Taiwan, 1965–81." In Lau and Klein 1990.

Myrdal, Gunnar. 1956. *Development and Underdevelopment*. Cairo: National Bank of Egypt.

Nafziger, E. Wayne. 1988. "Society and the Entrepreneur." *Journal of Development Planning* 18: 127–52.

Nag, Moni. 1985. "The Impact of Social and Economic Development on Mortality: A Comparative Study of Kerala and West Bengal." In Halstead, Walsh, and Warren 1985.

Nagle, William J., and Sanjoy Ghose. 1990. "Community Participation in World Bank Supported Projects." World Bank, Strategic Planning and Review Department, Washington, D.C.

Nam, Sang-Woo. 1990. "A Sectoral Accounting Approach to National Savings Applied to Korea." *Journal of Development Economics* 33: 31–52.

Ndilu, Mibandumba. 1988. "Medical, Social, and Economic Impact of HIV Infection in a Large African Factory." Abstract 9583 (poster), Fourth International Conference on AIDS, Stockholm, Sweden.

Nehru, Jawaharlal. 1946. *The Discovery of India*. New York: John Day.

Nellis, John. 1989. "Public Enterprise Reform in Adjustment Lending." PRE Working Paper 233. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Nelson, Joan M., ed. 1990. *Economic Crisis and Policy Choice: The Politics of Economic Adjustment in the Developing Countries*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Nelson, Joan M., and John Waterbury. 1989. *Fragile Coalitions: The Politics of Economic Adjustment*. U.S.–Third World Policy Perspectives 12. New Brunswick, N.J.: Transaction.

Nishimizu, Mieko, and John M. Page, Jr. 1990. "Trade Policy, Market Orientation, and Productivity Change in Industry." In Jaime de Melo and André Sapir, eds., *Trade Theory and Economic Reform: North, South, and East*. Cambridge, Mass.: Blackwell.

Nogués, Julio. 1990. "The Role of Trade Arrangements in the Formation of Developing Countries' Trade Policies". World Bank, Latin American and Caribbean Technical Department, Washington, D.C.

North, Douglas. 1991. "Institutions." *Journal of Economic Perspectives* 5, 1: 97–112.

Nove, Alec. 1989. *An Economic History of the U.S.S.R.* 2d ed. London: Penguin Books.

Nunberg, Barbara. 1990. "Bolivia: A Review of Public Pay and Employment Issues." World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Nurske, Ragnar. 1952. "Some International Aspects of the Problem of Development." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 42, 2: 571–82.

O'Donnell, Guillermo. 1988. "State and Alliances in Argentina, 1956–76." In Robert H. Bates, ed., *Toward a Political Economy of Development*. Berkeley: University of California Press.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 1968. *National Accounts of Less Developed Countries 1950/66*. Paris.

———. 1980 through 1989. *Development Co-operation* (title varies; annual report). Paris.

Ohkawa, Kazushi, and Henry Rosovsky. 1973. *Japanese Economic Growth: Trend Acceleration in the Twentieth Century*. Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Ohkawa, Kazushi, Miyohei Shinohara, and Mataji Umemura, eds. 1979. "Estimates of Long-Term Economic Statistics of Japan since 1868." In Ippei Yamazawa and Yuzo Yamamoto, eds., *Foreign Trade and Balance of Payments*. Vol. 14. Tokyo: Toyo Keizai Shinposha.

Over, Mead, and Joseph Kutzin. 1990. "The Direct and Indirect Costs of HIV Infection: Two African Case Studies." *Postgraduate Doctor Middle East* 13, 11: 632–38.

Pack, Howard, and L. E. Westphal. 1986. "Industrial Strategy and Technological Change: Theory versus Reality." *Journal of Development Economics* 21: 87–128.

Papageorgiou, Demetrios, Michael Michaely, and Armeane M. Choksi. 1990. *Liberalizing Foreign Trade in Developing Countries: Lessons of Experience*. Washington, D.C.: World Bank.

Park, Yung Chul. 1990. "Development Lessons from Asia: The Role of Government in South Korea and Taiwan." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 80, 2: 118–21.

Perkins, Dwight. 1967. "Government as an Obstacle to Industrialization: The Case of Nineteenth Century China." *Journal of Economic History* 27: 478–92.

Pfeffermann, Guy P., and Andrea Madarassy. 1989. *Trends in Private Investment in Thirty Developing Countries.* IFC Discussion Paper 6. Washington, D.C.

Pindyck, Robert. "Irreversibility, Uncertainty, and Investment." PPR Working Paper 294. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Pinstrup-Andersen, Per, Maurice Jarmitto, and Frances Stewart. 1987. "The Impact on Government Expenditure." In Giovanni A. Cornia and Richard Jolly, eds., *Adjustment with a Human Face.* Oxford, U.K.: Clarendon Press for UNICEF.

Polak, Jacques. 1989. *Financial Policies and Development.* Paris: Development Centre of OECD.

Pollard, Sidney. 1990. *Wealth and Poverty: An Economic History of the Twentieth Century.* New York: Oxford University Press.

Porter, Michael E. 1990. *The Competitive Advantage of Nations.* New York: Free Press.

Pradhan, B. K., D. K. Ratha, and Atul Sarma. 1990. "Complementarity between Public and Private Investment in India." *Journal of Development Economics* 33: 101–16.

Prebisch, Raul. 1959. "Commercial Policy in Underdeveloped Countries." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 49, 2: 251–73.

Preble, Elizabeth. 1990. "The Impact of HIV/AIDS on African Children." *Social Science and Medicine* 31, 6: 671–80.

Project LINK. 1991. "World Outlook." March. Philadelphia: University of Pennsylvania.

Psacharopoulos, George. 1991. *Essays on Poverty, Equity, and Growth.* Elmsford, N.Y.: Pergamon.

Psacharopoulos, George, and Maureen Woodhall. 1985. *Education for Development: An Analysis of Investment Choices.* New York: Oxford University Press.

Ranis, Gustav, and T. Paul Schultz. 1988. *The State of Development Economics.* New York: Blackwell.

Rao, J. Mohan. 1989. "Agricultural Supply Response: A Survey." *Agricultural Economics* 3 (March): 1–22.

Reisen, Helmut. 1989. *Public Debt, External Competitiveness, and Fiscal Discipline in Developing Countries.* Princeton Studies in International Finance 66. Princeton, N.J.: Princeton University, Department of Economics.

Remmer, Karen L. 1986. "The Politics of Stabilization: IMF Stand-by Programs in Latin America, 1954–84." *Comparative Politics,* Oct.: 1–24.

Rhee, Yung Whee, and Thérèse Bélot. 1989. "Export Catalysts in Low-Income Countries." World Bank, Industry and Energy Department, Industry Series Working Paper 5, Washington, D.C.

Ribe, Helena, Soniya Carvalho, Roberto Liebenthal, Peter Nicholas, and Elaine Zuckerman. 1990. *How Adjustment Programs Can Help the Poor: The World Bank's Experience.* World Bank Discussion Paper 71. Washington, D.C.

Riboud, Michelle. 1985. "An Analysis of Women's Labor Force Participation in France: Cross-Section Estimates and Time-Series Evidence". *Journal of Labor Economics* 3, 1, part 2 (January): S177–200.

Robinson, Austin. 1975. "A Personal View." In Milo Keynes, ed., *Essays on John Maynard Keynes.* New York: Cambridge University Press.

Rodriguez, Carlos Alfredo. 1989. "Macroeconomic Policies for Structural Adjustment." PPR Working Paper 247. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Rodrik, Dani. 1989. "Credibility of Trade Reform: A Policy Maker's Guide." *World Economy* 12, 1: 1–16.

Romer, Paul M. 1986. "Increasing Returns and Long-Run Growth." *Journal of Political Economy* 94: 1002–37.

Rosenberg, Nathan, and Claudio Frischtak, eds. 1985. *International Technology Transfer: Concepts, Measures, and Comparisons.* New York: Praeger.

Rosenstein-Rodan, Paul N. 1943. "Problems of Industrialization in Eastern and South-Eastern Europe." *Economic Journal* 53: 202–11.

Rosenzweig, Mark R. 1990. "Population Growth and Human Capital Investments: Theory and Evidence." *Journal of Political Economy* 98: 538–70.

Rosero-Bixby, Luis. 1985. "Infant Mortality Decline in Costa Rica." In Halstead, Walsh, and Warren 1985.

Rostow, W. W. 1960. *The Stages of Economic Growth.* Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.

Roubini, Nouriel, and Jeffrey Sachs. 1989. "Government Spending and Budget Deficits in the Industrial Economies." *Economic Policy* 8: 99–127.

Sachs, Jeffrey D. 1985. *External Debt and Macroeconomic Performance in Latin America and East Asia.* Brookings Papers on Economic Activity 2. Washington, D.C.: Brookings Institution.

———. 1989. Social Conflict and Populist Policies in Latin America. NBER Working Paper 2897. Cambridge, Mass.

Schiff, Maurice, and Alberto Valdés. Forthcoming. *The Political Economy of Agricultural Pricing Policy.* Vol. 4, *A Synthesis of the Economics in Developing Countries.* Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

Schultz, T. Paul. Forthcoming. "The Benefits of Educating Women." In King and Hill, forthcoming.

Schultz, Theodore W. 1961. "Investment in Human Capital." *American Economic Review* 51, 1: 1–17.

———. 1964. *Transforming Traditional Agriculture.* New Haven, Conn.: Yale University Press.

———. 1978. *Distortions of Agricultural Incentives.* Bloomington: Indiana University Press.

Schweitzer, Julian. 1990. "Transition in Eastern Europe: The Social Dimension." *Finance & Development* 27 (Dec.): 6–8.
Scitovsky, Tibor. 1990. "Economic Development in Taiwan and South Korea, 1965–81." In Lau and Klein 1990.
Scully, Gerald W. 1988. "The Institutional Framework and Economic Development." *Journal of Political Economy* 96, 3: 652–62.
Sen, Amartya. 1983. "Development: Which Way Now?" *Economic Journal* 93 (Dec.): 745–62.
Sen, Amartya Kumar, and Jean Drèze. 1990. *Hunger and Public Action*. New York: Oxford University Press.
Serven, Luis, and Andrés Solimano. 1990. "Private Investment and Macroeconomic Adjustment. An Overview." PPR Working Paper 339. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
Shafik, Nemat. 1990. "Modeling Investment Behavior in Developing Countries. An Application to Egypt." PPR Working Paper 452. World Bank, International Economics Department, Washington, D.C.
Shihata, Ibrahim. Forthcoming. *The World Bank in a Changing World: Selected Essays*. London: Kluwer.
Shirazi, Javad Khalilzadeh, and Anwar M. Shah, eds. Forthcoming. *Tax Policy in Developing Countries*. World Bank Symposium. Washington, D.C.
Simon, Julian. 1982. *The Ultimate Resource*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
Singer, Hans. 1949. "Economic Progress in Underdeveloped Countries." *Social Research* 16: 1–11.
Singh, Inderjit. 1990. *The Great Ascent: The Rural Poor in South Asia*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
Sivard, Ruth Leger. 1988. *World Military and Social Expenditures 1987–88*. 12th ed. Washington, D.C.: World Priorities.
———. 1989. *World Military and Social Expenditures 1989*. 13th ed. Washington, D.C.: World Priorities.
Smith, James P. 1979. "The Distribution of Family Earnings." *Journal of Political Economy* 87, 5, part 2 (Oct.): S163–92.
Sokoloff, Kenneth L. 1988. "Inventive Activity in Early Industrial America: Evidence from Patent Records, 1790–1846." *Journal of Economic History* 48, 4: 813–50.
Solow, Robert M. 1957. "Technical Change and the Aggregate Production Function." *Review of Economics and Statistics* 39: 312–20.
South Commission. 1990. *The Challenge to the South*. London: Oxford University Press.
Srinivasan, T. N. 1990. "External Sector in Development: China and India, 1950–89." *American Economic Review: Papers and Proceedings* 80, 2: 113–17.
Stern, N. H. 1989. "The Economics of Development: A Survey." *Economic Journal* 99: 597–685.
Strauss, John. 1986. "Does Better Nutrition Raise Farm Productivity?" *Journal of Political Economy* 94 (April): 297–320.
Summers, Robert, and Alan Heston. 1984. "Improved International Comparisons of Real Product and Its Composition, 1950-1980." *Review of Income and Wealth* 30, 2: 207–62.
———. 1988. "A New Set of International Comparisons of Real Product and Rice Levels: Estimates for 130 Countries, 1950–1985." *Review of Income and Wealth*, March: 1–24.
———. 1991. "The Penn World Table (Mark V): An Expanded Set of International Comparisons, 1950–1988." *Quarterly Journal of Economics* 106, 2.
Sundararajan V., and Subhash Thakur. 1980. "Public Investment, Crowding Out, and Growth: A Dynamic Model Applied to India and Korea." *IMF Staff Papers* 27: 814–55.
Supple, Barry. 1971. "The State and the Industrial Revolution, 1700–1914." In Carlo M. Cipolla, ed., *The Fontana Economic History of Europe*. Vol. 3, *The Industrial Revolution*. Glasgow, U.K.: Collins.
Syrquin, Moshe, and Hollis Chenery. 1989. "Three Decades of Industrialization." *World Bank Economic Review* 3, 2: 145–81.
Tan, Jee-Peng, and Alain Mingat. 1991. "Educational Development in Asia: A Comparative Study Focusing on Cost and Financial Issues." World Bank, Asia Regional Office, Washington, D.C.
Tanzi, Vito. 1990. "The IMF and Tax Reform." IMF Working Paper 90/39. Washington, D.C.
Taylor, Charles, and David Jodice. 1983. *World Handbook of Political and Social Indicators*. New Haven, Conn.: Yale University Press.
Terrell, Katherine, and Jan Svejnar. 1990. "How Industry-Labor Relations and Government Policies Affect Senegal's Economic Performance." World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
Thirsk, Wayne. 1991. "Lessons from Tax Reform: An Overview." PPR Working Paper 576. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
Thomas, Vinod, and John Nash. Forthcoming. *Best Practices in Trade Policy Reform*. New York: Oxford University Press.
Tybout, James. 1991. "Researching the Trade-Productivity Link: New Directions." PRE Discussion Paper. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
Udry, Christopher. 1990. "Credit Markets in Northern Nigeria: Credit as Insurance in a Rural Economy." *World Bank Economic Review* 4, 3: 251–70.
UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 1987. *Handbook of Trade Control Measures of Developing Countries*. Geneva.

UNDP (United Nations Development Programme). 1990. *Human Development Report 1990*. New York: Oxford University Press.

———. 1991. *Human Development Report 1991*. New York: Oxford University Press.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 1991. *The State of the World's Children 1991*. Oxford, U.K.: Oxford University Press.

United Nations. 1982a. "Demographic Indicators of Countries: Estimates and Projections as Assessed in 1980." *Population Study* 82.

———. 1982b. "Infant Mortality: World Estimates and Projections, 1950–2025." *Population Bulletin of the United Nations* 14: 31–53.

———. 1982c. "Levels and Trends in Mortality since 1950." *Population Study* 72.

———. 1984. *1982 Yearbook of International Trade Statistics*. Vol. 2, *Trade by Commodity*. New York.

———. 1989. *1987 Demographic Yearbook*. New York.

———. 1990a. *The Global State of Hunger and Malnutrition: 1990 Report*. New York.

———. 1990b. *National Accounts Statistics*. New York.

———. 1990c. *World Population Trends and Policies: 1989 Monitoring Report*. New York.

———. 1990d. *World Resources, 1990–91*. New York: Oxford University Press.

———. 1991. *World Population Trends and Policies: 1990 Monitoring Report*. New York.

U.S. Arms Control and Disarmament Agency. 1986. *World Military Expenditures and Arms Transfers*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.

U.S. Congress, Office of Technology Assessment. 1990. *Worker Training: Competing in the New International Economy*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.

———. 1991. *Energy in Developing Countries*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.

U.S. Department of Commerce, Bureau of the Census. 1975. *Historical Statistics from Colonial Times to the Present*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.

———. 1990. *Statistical Abstract of the United States*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.

U.S. Department of Health and Human Services. 1989. *Vital and Health Statistics* (Current Estimates from the National Health Interview Survey, 1988). Washington, D.C.: National Center for Health Statistics.

van der Gaag, Jacques, and Wim Vijverberg. 1987. "Wage Determinants in Côte d'Ivoire: Experience, Credentials, and Human Capital." *Economic Development and Cultural Change* 37, 2 (January): 371–81.

Vanhanen, Tatu. 1979. *Power and the Means of Power*. Ann Arbor, Mich.: University Microfilms International.

———. 1990. *The Process of Democratization*. New York: Taylor and Francis.

van Wijnbergen, Sweder. 1990. "Mexico's External Debt Restructuring in 1989–90." PPR Working Paper 424. World Bank, Latin America and the Caribbean Country Department II. Washington, D.C.

Villanueva, Delano, and Abbas Mirakhor. 1990. "Interest Rate Policies, Stabilization, and Bank Supervision in Developing Countries: Strategies for Financial Reforms." IMF Working Paper 90/8. Washington, D.C.

Walter, Ingo. 1972. "Nontariff Protection among Industrial Countries: Some Preliminary Evidence." *Economia Internazionale* 25: 335–54.

Webb, Steven B., and Karim Shariff. 1990. "Designing and Implementing Adjustment Programs." World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Weede, Erich. 1983. "The Impact of Democracy on Economic Growth: Some Evidence from Cross-National Analysis." *Kyklos* 36, 1: 21–39.

WEFA Group. 1991. *World Economic Outlook*. Vol. 1. Philadelphia, Pa.

Westphal, Larry E. 1990. "Industrial Policy in an Export-Propelled Economy: Lessons from South Korea's Experience." *Journal of Economic Perspectives* 4, 3: 41–59.

Wheeler, David. 1984. *Human Resource Policies, Economic Growth, and Demographic Change in Developing Countries*. Oxford, U.K.: Clarendon Press.

Wheeler, David, William Cole, and Lisana Irianiwati. 1990. "Made in Bali: A Tale of Indonesian Export Success." World Bank, International Economics Department, Washington, D.C.

WHO (World Health Organization). 1989. *1989 World Health Statistics*. Geneva.

———. 1991. "Current and Future Dimensions of the HIV/AIDS Pandemic: A Capsule Summary." GPA/SFI. Geneva.

Winkler, Donald R. 1989. "Decentralization in Education: An Economic Perspective." PRE Working Paper 143. World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C.

Wolf, Martin. 1987. "Differential and More Favorable Treatment of Developing Countries and the International Trading System." *World Bank Economic Review* 1, 4: 647–68.

World Bank. 1987. "Tanzania: An Agenda for Industrial Recovery." Southern Africa Department, Washington, D.C.

———. 1988. *Adjustment Lending: An Evaluation of Ten Years of Experience*. Policy and Research Series 1. Washington, D.C.

———. 1989a. *India: An Industrializing Economy in Transition*. Country Study. Washington, D.C.

———. 1989b. *Project Performance Results for 1987.* Operations Evaluation Study. Washington, D.C.

———. 1989c. "Strengthening Trade Policy Reform." Country Economics Department, Washington, D.C.

———. 1989d. *Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth*. Washington, D.C.

———. 1990b. *Agricultural Extension: The Next Step.* Agriculture and Rural Development Department, Policy and Research Series 13. Washington, D.C.

———. 1990a. *Adjustment Lending Policies for Sustainable Growth.* Policy and Research Series 14. Washington, D.C.

———. 1990c. *World Debt Tables, 1990-91 Edition: External Debt of Developing Countries.* Washington, D.C.

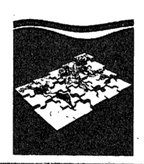
———. 1990d. *World Tables, 1989–90 Edition.* Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

———. 1991a. *Global Economic Prospects and the Developing Countries.* 1991 edition. Washington, D.C.

———. 1991b. *Price Prospects for Major Primary Commodities*. Washington, D.C.

———. Various years. *World Development Report.* New York: Oxford University Press.

World Institute for Development Economics Research. Various years. *Research for Action.* Helsinki.



تذييل احصائى

تعرض الجداول الواردة فى هذا التذييل الاحصائى ، بيانات موجزة عن السكان ، الحسابات القومية ، التجارة ، والدين الخارجى للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل ، والاقتصادات مرتفعة الدخل ، والعالم كمجموعة . وينبغى للقراء الرجوع إلى « التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات » لتفسير مجموعات البلدان وإلى الملاحظات التقنية لمؤشرات التنمية الدولية للاطلاع على التعاريف والمفاهيم المستخدمة .

جدول أ ـ ١ : السكان (منتصف العام) ومتوسط النمو السنوى

	السكان (بالملايين)				*متوسط النمو السنوى (نسبة مئوية)*			
مجموعة البلدان	١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٧٣_ ٦٥	١٩٨٠_ ٧٣	١٩٩٠_ ٨٠	٢٠٠٠_٩٠ (أ)
الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل	٢٣٩٤	٢٩١١	٣٣٧٠	٤١٣٨	٢,٥	٢,١	٢,١	١,٩
الاقتصادات المنخفضة الدخل	١٧٤٣	٢١٢٩	٢٤٥٦	٣٠١٣	٢,٥	٢,٠	٢,١	١,٩
الاقتصادات المتوسطة الدخل	٦٥٠	٧٨٢	٩١٤	١١٢٥	٢,٣	٢,٣	٢,١	١,٩
الاقتصادات المتوسطة الدخل المثقلة بالديون	٣٢٣	٣٩٢	٤٥٩	٥٦٥	٢,٤	٢,٣	٢,١	١,٨
افريقيا جنوب الصحراء	٢٤٤	٣٠١	٣٦٤	٤٩٦	٢,٦	٢,٧	٣,٢	٣,٢
شرق آسيا	٩٧٢	١١٩٥	١٣٤٦	١٥٨٠	٢,٦	١,٧	١,٦	١,٤
جنوب آسيا	٦٤٥	٧٨١	٩٢٢	١١٥٦	٢,٤	٢,٤	٢,٣	١,٩
أوروبا ، الشرق الأوسط ، وشمال افريقيا	٢٧٣	٣١٥	٣٦١	٤٤٠	١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢٤٠	٢٩٥	٣٤٩	٤٣٠	٢,٦	٢,٤	٢,١	١,٨
الاقتصادات المرتفعة الدخل	٦٨٠	٧٣٦	٧٨٠	٨٣٥	١,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٦
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	٦٤٩	٦٩٨	٧٣٣	٧٧٦	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٥
الاقتصادات الأخرى	٢٥٤	٢٧٧	٢٩٦	٣٢٤	١,١	١,٠	٠,٩	٠,٧
العالم	٣٣٢٨	٣٩٢٤	٤٤٤٦	٥٢٩٨	٢,١	١,٨	١,٨	١,٦
مصدرو النفط (فيماعدا الاتحاد السوفياتى	١٢٧	١٥٨	١٩٧	٢٧٤	٢,٨	٣,١	٣,٤	٣,١

(أ) تقديرات مستقبلية بالنسبة للافتراضات المستخدمة فى التقديرات المستقبلية ، انظر الملاحظات التقنية للجدول ٢٦ فى مؤشرات التنمية الدولية .

جدول أ ـ ٢ : الناتج القومى الاجمالى والسكان ونصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى ، ونمو نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى

مجموعة البلدان	الناتج القومى الاجمالى فى ١٩٨٩ (ببلايين الدولارات)	السكان ١٩٨٩ (بالملايين)	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى ١٩٨٩ (بالدولارات)	متوسط النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى (نسبة مئوية) ٦٥ ـ ١٩٧٣	٧٣ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ أ
الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل	٣٢٣٢	٤٠٥٣	٨٠٠	٤,٢	٢,٥	١,٥	١,٤	١,٤	صفر
الاقتصادات المنخفضة الدخل	٩٨١	٢٩٤٨	٣٣٠	٢,٤	٢,١	٤,١	٣,٤	٣,٣	٣,٢
الاقتصادات المتوسطة الدخل	٢٢٥٣	١١٠٥	٢٠٤٠	٥,٢	٢,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٦	١,١-
اقتصادات متوسطة الدخل مثقلة بالديون	٩٥٨	٥٥٤	١٧٢٠	٤,٨	٢,٩	٠,٣-	٠,٧-	١,٣-	٣,٤-
أفريقيا جنوب الصحراء	١٦٢	٤٨٠	٣٤٠	١,٧	٠,٦	١,٢-	٣,١-	صفر	٠٠
شرق آسيا	٨٤١	١٥٥٢	٥٤٠	٥,٢	٤,٧	٦,٣	٩,٥	٢,٢	٦,٤
جنوب آسيا	٣٦٧	١١٣١	٣٢٠	١,٢	١,٩	٢,٩	٦,٧	صفر	٣,١
أوروبا والشرق الأوسط ، وشمال افريقيا	٩٤٤	٤٣٣	٢١٨٠	٠٠	١,٨	٠,٤	صفر	٠,٥-	٠٠
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٨٢٣	٤٢١	١٩٥٠	٤,٧	٢,٣	٠,٥-	١,٧-	١,٢-	٢,٤-
الاقتصادات المرتفعة الدخل	١٥٢٣٠	٨٣١	١٨٣٣٠	٣,٧	٢,٣	٢,٣	٣,٧	٢,٧	٢,١
اعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	١٤٧٤٨	٧٣٣	١٩٠٩٠	٣,٨	٢,٣	٢,٤	٣,٧	٢,٨	٢,١
اقتصادات أخرى	٠٠	٣٢٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
العالم	٢٠٧٣٦	٥٢٠٦	٣٩٨٠	٢,٨	١,٥	١,٢	٢,٤	١,٥	١,٧
مصدرو النفط (فيما عدا الاتحاد السوفياتى)	٤٧٨	٥٥٣	٠٠	٦,٠	١,٠	٢,٥-	٢,١-	١,١-	٠٠

(أ) بيانات أولية .

جدول أ ـ ٣ : تركيب الناتج المحلى الاجمالى

(ببلايين الدولارات)

مجموعة البلدان والمؤشر	١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ (أ)
الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل									
الناتج المحلى الاجمالى	٣٨٩	٨٦٧	٢٤٣٠	٢٥٥٠	٢٦٥٥	٢٧٤٥	٣٠٣٠	٣٣٠٣	٣٤٧٦
اجمالى الاستهلاك	٣٠٩	٦٦٠	١٨٠٧	١٩٣٨	٢٠٢٤	٢٠٥١	٢٢٣٧	٢٤٥١	٠٠
الاستثمار المحلى الاجمالى	٨٠	٢٠١	٦٥٧	٦٠٤	٦٥٣	٦٧٩	٧٨١	٨٥٩	٠٠
صافى الصادرات	صفر	٦	٣٤-	٨	٢٢-	١٦	١٢	٦-	٠٠
الاقتصادات المنخفضة الدخل									
الناتج المحلى الاجمالى	١٦٩	٣١٥	٧٩٠	٨٢٨	٧٩٣	٨٢١	٩٣١	٩٩٦	٩٧٤
اجمالى الاستهلاك	١٣٨	٢٤١	٥٨٨	٦٣٢	٦٠٢	٦٠٥	٦٨٣	٧٣٦	٠٠
الاستثمار المحلى الاجمالى	٣٢	٧١	٢٠٢	٢٢٣	٢٢٠	٢٣٤	٢٧٢	٢٨٣	٠٠
صافى الصادرات	١-	٣	صفر	٢٨-	٢٩-	١٧-	٢٥-	٢٣-	٠٠
الاقتصادات المتوسطة الدخل									
الناتج المحلى الاجمالى	٢١٥	٥٤٩	١٦٤٠	١٧٢٢	١٨٦٢	١٩٢٤	٢٠٩٩	٢٣٠٨	٠٠
اجمالى الاستهلاك	١٦٧	٤١٥	١٢١٨	١٣٠٤	١٤٢٤	١٤٤٨	١٥٥٥	١٧١٦	٠٠
الاستثمار المحلى الاجمالى	٤٦	١٢٩	٤٥٦	٣٨٠	٤٣٢	٤٤٥	٥٠٩	٥٧٦	٠٠
صافى الصادرات	٢	٥	٣٤-	٣٧	٦	٣١	٣٦	١٦	٠٠
الاقتصادات متوسطة الدخل المثقلة بالديون									
الناتج المحلى الاجمالى	١١٤	٢٩٠	٨١٠	٧٨٨	٨١٠	٨٥٠	٩٦٢	١٠٩١	١٢١٠
اجمالى الاستهلاك	٨٩	٢٢٨	٦٢٤	٦٠٦	٦٤٣	٦٥٦	٧٣٣	٨٤٢	٠٠
الاستثمار المحلى الاجمالى	٢٤	٦١	٢٠٥	١٥١	١٥٥	١٧٨	٢١٠	٢٢٦	٠٠
صافى الصادرات	١	صفر	١٩-	٣٠	١٢	١٦	١٩	٢٣	٠٠
أفريقيا جنوب الصحراء									
الناتج المحلى الاجمالى	٣١	٦٩	٢٢٥	١٩٨	١٦٨	١٥١	١٦٤	١٧١	١٨٠
اجمالى الاستهلاك	٢٦	٥٥	١٧٧	١٧٢	١٤٨	١٢٩	١٤٣	١٤٦	١٥٢
الاستثمار المحلى الاجمالى	٤	١٢	٤٥	٢٤	٢٥	٢٤	٢٦	٢٦	٢٨
صافى الصادرات	صفر	١	٣	١	٥-	٢-	٤-	١-	- صفر
شرق آسيا									
الناتج المحلى الاجمالى	٩١	٢٠٦	٥٤٧	٥٨٩	٥٨٥	٦٤٤	٧٨٠	٨٩٥	٨٩٢
اجمالى الاستهلاك	٧٠	١٤٨	٣٧٩	٤٠٦	٣٩٥	٤١٦	٥٠٤	٥٨٨	٠٠
الاستثمار المحلى الاجمالى	٢٠	٥٦	١٦٦	١٩١	١٨٩	٢١٢	٢٦٢	٣٠٧	٠٠
صافى الصادرات	١	٢	١	٩-	١	١٦	١٤	١	٠٠
جنوب آسيا									
الناتج المحلى الاجمالى	٦٩	٩٧	٢٢٠	٢٧٧	٢٩٥	٣٢٨	٣٥٠	٣٥١	٣٧٤
اجمالى الاستهلاك	٦٠	٨١	١٨٤	٢٢٥	٢٣٩	٢٦٨	٢٨٥	٢٨٩	٣١٣
الاستثمار المحلى الاجمالى	١٢	١٧	٤٩	٦٥	٦٧	٧١	٧٩	٧٦	٧٩
صافى الصادرات	٢-	١-	١٢-	١٣-	١٢-	١١-	١٤-	١٣-	١٧-

جدول أ ـ ٣ (تابع)

مجموعة البلدان والمؤشر	١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠(أ)
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا									
الناتج المحلى الاجمالى	٨١	٢٠٦	٦٤٤	٧٤٩	٨٥٨	٨١٠	٨٠٨	٨٢٨	..
اجمالى الاستهلاك	٦٢	١٤٨	٤٦٣	٥٦٦	٦٥٢	٦١٤	٥٩٠	٥٩٨	..
الاستثمار المحلى	١٨	٥٢	٢٠٠	١٩١	٢٤٠	٢٠٦	٢١٩	٢٤٢	..
صافى الصادرات	١	٦	١٨-	٨-	٣٣-	١٠-	-صفر	١٢-	..
أمريكا اللاتينية والكاريبى									
الناتج المحلى الاجمالى	١٠٠	٢٥٤	٧١٤	٦٨١	٦٨٩	٧٣١	٨٣٨	٩٦٤	..
اجمالى الاستهلاك	٧٨	٢٠١	٥٥٠	٥٢٨	٥٥١	٥٦٣	٦٤١	٧٤٦	..
الاستثمار المحلى الاجمالى	٢٠	٥٤	١٧٣	١٢١	١٢٢	١٤٩	١٧٥	١٨٨	..
صافى الصادرات	١	~ صفر	١٠-	٣٣	١٦	١٩	٢٢	٣٠	..
الاقتصادات المرتفعة الدخل									
الناتج المحلى الاجمالى	١٤٣٤	٣٤٠١	٨٠٩٦	٩١٥٦	١١٣٠	١٢٩٢٤	١٤٥٠٤	١٥٠٢١	..
اجمالى الاستهلاك	١١٨٥	٢٥٩٥	٦٢٥٦	٧٣٢١	٨٨٤٨	١٠٢٢٤	١١٣٠٢	١١٦٥٨	..
الاستثمار المحلى الاجمالى	٢٤٠	٧٧٤	١٧٨٧	١٨٠٢	٢٢١١	٢٦٤٠	٣١٣٠	٣٢٨٦	..
صافى الصادرات	٩	٢٧	٩-	٢٣	٧١	٥١	٦٧	٦٣	..
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى									
الناتج المحلى الاجمالى	١٤١٣	٣٣٣٥	٧٧٧٥	٨٨٣٥	١٠٨٠٤	١٢٥٤١	١٤٠٧٣	١٤٥٣٧	..
اجمالى الاستهلاك	١١٦٩	٢٥٥١	٦٠٧٦	٧٠٧٩	٨٥٩٢	٩٩٣٤	١٠٩٧٧	١١٢٩٨	..
الاستثمار المحلى الاجمالى	٢٣٥	٧٥٧	١٧٠٧	١٧٣٣	٢١٤١	٢٥٥٧	٣٠٢٩	٣١٧٦	..
صافى الصادرات	٩	٢٧	٩-	٢٣	٧١	٥١	٦٧	٦٣	..
اقتصادات أخرى									
الناتج المحلى الاجمالى	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اجمالى الاستهلاك	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الاستثمار المحلى الاجمالى	..	..	..	..	..	..	..	..	..
صافى الصادرات	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم									
الناتج المحلى الاجمالى	٢٠٤٤	٤٧٩٠	١١٧٩٦	١٣٠٦٧	١٥٤١١	١٧٥٢٢	١٩٥٧٠	٢٠٤٤٣	..
اجمالى الاستهلاك	١٦٧٨	٣٦٥٨	٩٠٨٧	١٠٣٣٤	١٢١٦٤	١٣٧٤٨	١٥١٢٦	١٥٧٣٦	..
الاستثمار المحلى الاجمالى	٣٥٨	١٠٩٨	٢٧٣٨	٢٦٩٦	٣٢١٠	٣٧٢٠	٤٣٨٥	٤٦٥٨	..
صافى الصادرات	٨	٣٥	٢٩-	٣٧	٣٧	٥٥	٥٩	٤٩	..
مصدرو النفط (فيماعدا الاتحاد السوفياتى)									
الناتج المحلى الاجمالى	٣٥	١٠٩	٥٥٠	٦٠٩	٥٨٢	٦٤٠	٤٦٦	٤٦٥	..
اجمالى الاستهلاك	٢٥	٦٦	٣٢٠	٤٧٥	٤٦٩	٣٤٤	٣٥٢	٣٣٠	..
الاستثمار المحلى الاجمالى	٧	٢٦	١٤٣	١١٨	١٣٩	١٠٥	١١٢	١١٢	..
صافى الصادرات	٣	١٦	٨٧	١٦	٢٦-	١١	٢	٢٣	..

ملاحظة : المكونات قد لا تساوى المجموع بسبب التقريب . يتضمن صافى الصادرات السلع والخدمات التى لا تدخل فيها عوامل الانتاج . (أ) بيانات أولية .

جدول أ ـ ٤ : الاستهلاك والاستثمار والادخار

(نسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى)

مجموعة البلدان والمؤشر	١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل							
اجمالى الاستهلاك	٧٩,٥	٧٦,١	٧٤,٤	٧٦,٠	٧٤,٧	٧٣,٨	٧٤,٢
الاستثمار المحلى الاجمالى	٢٠,٥	٢٣,٢	٢٧,٠	٢٣,٧	٢٤,٧	٢٥,٨	٢٦,٠
المدخرات المحلية الاجمالية	١٨,٨	٢١,٧	٢٣,٩	٢١,١	٢٢,٦	٢٣,٥	٢٢,٩
الاقتصادات المتوسطة الدخل							
اجمالى الاستهلاك	٨١,٥	٧٦,٧	٧٤,٤	٧٦,٤	٧٣,٧	٧٣,٤	٧٣,٩
الاستثمار المحلى الاجمالى	١٩,٠	٢٢,٥	٢٥,٥	٢٦,٩	٢٨,٤	٢٩,٢	٢٨,٥
المدخرات المحلية الاجمالية	١٨,١	٢١,٠	٢٤,٦	٢٢,٤	٢٤,٩	٢٥,١	٢٤,٥
الاقتصادات المتوسطة الدخل							
اجمالى الاستهلاك	٧٧,٧	٧٥,٦	٧٤,٣	٧٥,٨	٧٥,٢	٧٤,١	٧٤,٤
الاستثمار المحلى الاجمالى	٢١,٥	٢٣,٥	٢٧,٨	٢٢,١	٢٣,١	٢٤,٢	٢٤,٩
المدخرات المحلية الاجمالية	١٩,٥	٢٢,٢	٢٣,٦	٢٠,٥	٢١,٥	٢٢,٧	..
الاقتصادات المتوسطة الدخل المثقلة بالديون							
اجمالى الاستهلاك	٧٨,٢	٧٨,٨	٧٧,٠	٧٦,٩	٧٧,٢	٧٦,٢	٧٧,٢
الاستثمار المحلى الاجمالى	٢٠,٨	٢١,١	٢٥,٣	١٩,٢	٢٠,٩	٢١,٩	٢٠,٧
المدخرات المحلية الاجمالية	١٨,٩	١٨,٦	٢٠,٢	١٧,٦	١٨,٢	١٩,٤	١٧,٦
أفريقيا جنوب الصحراء							
اجمالى الاستهلاك	٨٤,٨	٨٠,١	٧٨,٦	٨٧,٢	٨٥,٧	٨٧,٠	٨٥,٧
الاستثمار المحلى الاجمالى	١٣,٩	١٧,٨	٢٠,٠	١٢,١	١٥,٩	١٥,٧	١٥,١
المدخرات المحلية الاجمالية	١٣,٠	١٦,١	١٨,٠	٩,٤	٩,٨	٧,٧	٨,٩
شرق آسيا							
اجمالى الاستهلاك	٧٧,٠	٧١,٩	٦٩,٤	٦٩,٠	٦٤,٦	٦٤,٥	٦٥,٦
الاستثمار المحلى الاجمالى	٢٢,٣	٢٧,٢	٣٠,٤	٣٢,٥	٣٢,٠	٣٣,٦	٣٤,٢
المدخرات المحلية الاجمالية	٢٢,٨	٢٥,٥	٢٩,٤	٢٩,٢	٣٣,٧	٣٤,٠	٣٣,١
جنوب آسيا							
اجمالى الاستهلاك	٨٦,٠	٨٣,٦	٨٣,٤	٨١,٢	٨١,٩	٨١,٥	٨٢,٢
الاستثمار المحلى الاجمالى	١٦,٨	١٧,٠	٢٢,٠	٢٣,٦	٢١,٦	٢٢,٥	٢١,٦
المدخرات المحلية الاجمالية	١٣,٥	١٦,٠	١٦,٧	١٧,٩	١٧,١	١٧,٣	١٦,٥
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا							
اجمالى الاستهلاك	٧٦,٣	٧١,٩	٧١,٨	٧٥,٦	٧٥,٨	٧٣,٠	٧٢,٢
الاستثمار المحلى الاجمالى	٢٢,٤	٢٥,٢	٣١,٠	٢٥,٥	٢٥,٤	٢٧,١	٢٩,٢
المدخرات المحلية الاجمالية	١٨,٩	٢٥,٢	٢٦,٩	٢٢,٤	٢٢,٢	٢٥,٠	..
أمريكا اللاتينية والكاريبى							
اجمالى الاستهلاك	٧٨,٦	٧٨,٩	٧٧,١	٧٧,٥	٧٧,٠	٧٦,٥	٧٧,٤
الاستثمار المحلى الاجمالى	٢٠,٣	٢١,٢	٢٤,٣	١٧,٧	٢٠,٤	٢٠,٩	١٩,٥
المدخرات المحلية الاجمالية	١٩,٠	١٩,٠	٢٠,٤	١٧,٢	١٨,٤	١٨,٩	١٧,٢
الاقتصادات المرتفعة الدخل							
اجمالى الاستهلاك	٨٢,٧	٧٦,٣	٧٧,٣	٨٠,٠	٧٩,١	٧٧,٩	٧٧,٦
الاستثمار المحلى الاجمالى	١٦,٧	٢٢,٧	٢٢,١	١٩,٧	٢٠,٤	٢١,٦	٢١,٩
المدخرات المحلية الاجمالية	١٧,٧	٢٤,١	٢٣,٣	٢٠,٥	٢١,١	٢٢,٢	٢٢,٦
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى							
اجمالى الاستهلاك	٨٢,٨	٧٦,٥	٧٨,٢	٨٠,١	٧٩,٢	٧٨,٠	٧٧,٧
الاستثمار المحلى الاجمالى	١٦,٦	٢٢,٧	٢٢,٠	١٩,٦	٢٠,٤	٢١,٥	٢١,٨
المدخرات المحلية الاجمالية	١٧,٧	٢٤,١	٢٢,٤	٢٠,٢	٢٠,٩	٢٢,١	٢٢,٤
اقتصادات أخرى							
اجمالى الاستهلاك	..	..	..	..	..	..	..
الاستثمار المحلى الاجمالى	..	..	..	..	..	..	..
المدخرات المحلية الاجمالية	..	..	..	..	..	..	..
العـــالم							
اجمالى الاستهلاك	٨٢,٠	٧٦,٣	٧٦,٦	٧٩,١	٧٨,٥	٧٧,٣	٧٧,١
الاستثمار المحلى الاجمالى	١٧,٥	٢٢,٩	٢٣,٢	٢٠,٦	٢١,٢	٢٢,٣	٢٢,٦
المدخرات المحلية الاجمالية	١٧,٩	٢٣,٧	٢٣,٤	٢٠,٦	٢١,٣	٢٢,٣	٢٢,٥
مصدرو النفط (فيماعدا الاتحاد السوفياتى)							
اجمالى الاستهلاك	٧٢,١	٦١,١	٥٨,٢	٧٨,٠	٧٤,٨	٧٥,٥	٧١,٠
الاستثمار المحلى الاجمالى	٢٠,١	٢٤,٢	٢٥,٩	١٩,٤	٢٢,٩	٢٤,١	٢٤,١
المدخرات المحلية الاجمالية	١٩,٩	٣٣,٧	٤١,١	٢٢,٨	٢٦,٥	٢٤,٢	..

جدول أ - ٥ الاستثمار والادخار وميزان الحساب الجارى قبل التحويلات الرسمية

(نسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)

البلد	اجمالى الاستثمار المحلى			اجمالى المدخرات المحلية			ميزان المدفوعات : ميزان الحساب الجارى قبل التحويلات الرسمية		
	١٩٧٣-٦٥	١٩٨٠-٧٣	١٩٨٩-٨٠	١٩٧٣-٦٥ أ	١٩٨٠-١٩٧٣	١٩٨٩-٨٠	١٩٧٣-٦٥	١٩٨٠-٧٣	١٩٨٩-٨٠
امريكا اللاتينية والكاريبى									
• الأرجنتين	١٩,٧	٢٣,٤	١٥,٥	٢٠,١	..	١٥,٥	٠,٤	..	٣,٤-
• اكوادور	١٩,٠	٢٦,٧	٢٣,٢	١٢,٧	٢١,٢	٢٣,٢	٦,٢-	٥,٥-	٦,٦-
• أورغواى	١٢,٠	١٥,٧	١٢,٣	١٢,٠	١١,٣	١٢,٣	- صفر	٤,٤-	٢,٣-
• البرازيل	٢١,٣	٢٤,٠	٢١,٥	١٩,١	١٩,٣	٢١,٥	٢,١-	٤,٦-	١,٨-
• بوليفيا	٢٥,٤	٢٤,٩	١٢,٢	٢١,٣	١٨,٥	١٢,٢	٤,١-	٦,٤-	١٠,٢-
• بيرو	٢٤,١	٢٣,٩	٢٦,٢	٢٠,٩	١٩,٧	٢٦,٢	٣,٢-	٤,٢-	٤,٢-
جامايكا	٣٢,٠	٢٠,٢	٢٥,٢	٢٣,٧	١٣,٦	٢٥,٢	٨,٤-	٦,٦-	١٠,٢-
• شيلى	١٤,٣	١٧,٣	١٨,١	١١,٩	١٢,١	١٨,١	٢,٤-	٥,٢-	٨,٤-
غواتيمالا	١٣,٣	١٨,٧	١٣,٥	١١,٦	١٦,٤	١٣,٥	١,٧-	٢,٣-	٤,٢-
• فنزويلا	٣١,١	٣٤,٢	٢٢,٠	٣١,٩	٣٥,٨	٢٢,٠	٠,٨	١,٦	١,٦
• كوستاريكا	٢١,٨	٢٥,٥	٢٧,٤	١٣,٠	١٣,٨	٢٧,٤	٨,٨-	١١,٧-	١٠,٣-
كولومبيا	١٨,٩	١٨,٨	٢٠,٤	١٥,٨	١٩,٠	٢٠,٤	٣,٢-	٠,٢	٣,٠-
• المكسيك	٢٠,٦	٢٤,٢	٢٣,١	١٤,٩	٢٠,٢	٢٣,١	٥,٧-	٤,٠-	١,٨-
• هندوراس	١٨,٦	٢٤,٩	١٧,٠	١٤,٠	١٤,٧	٧,٤	٤,٦-	١٠,٢-	٩,٦-
أفريقيا جنوب الصحراء									
أثيوبيا	١٢,٨	٩,٥	١٢,٨	١١,٠	٦,٩	١٢,٨	١,٨-	٢,٥-	٧,٥-
تنزانيا	١٩,٩	٢٣,٩	..	١٧,١	١٤,١	..	٢,٨-	٩,٨-	٩,٧-
• جمهورية الكونغو الشعبية	٢٩,٣	٣٤,٠	٣٨,٢	٤,٢	١٠,٤	٣٨,٢	٢٥,٢-	٢٣,٦-	١٣,٨-
زائير	٩,٨	٩,٧	٩,٤	١٤,٢	٥,٣	٩,٤	٤,٥	٤,٤-	٧,٠-
زامبيا	٣١,٩	٢٨,٥	١٧,٢	٣٤,٣	١٩,٩	١٧,٢	٢,٤	٨,٦-	١٢,٢-
• السنغال	١٤,٧	١٧,٥	١٦,٠	..	٤,٢	١٦,٠	..	١٣,٣-	١٤,٨-
السودان	١١,٩	١٦,٣	١٣,٠	١١,٠	٩,٦	١٣,٠	٠,٩-	٦,٨-	١٠,٢-
سيراليون	١٣,٨	١٤,١	١٣,٤	٩,٧	١,٠-	..	٤,١-	١٥,١-	..
غانا	١٢,٣	٨,٧	..	٨,٧	٦,٩	..	٣,٦-	١,٨-	٥,٢-
الكاميرون	١٦,٦	٢١,٨	٢٣,٧	..	١٧,٠	٢٣,٧	..	٤,٨-	٤,٦-
• كوت دوفوار	٢٢,٨	٢٩,١	١٨,٣	..	١٦,٨	١٨,٣	..	١٢,٣-	١١,٠-
كينيا	٢٢,٦	٢٦,٠	٢٥,٤	١٧,٢	١٦,٣	٢٥,٤	٥,٥-	٩,٧-	٧,٤-
ليبيريا	١٩,١	٢٨,٧	..	..	٢٧,٥	..	..	١,٢-	..
ملاوى	٢٠,٠	٢٩,٦	١٩,٢	..	١٠,٨	١٩,٢	..	١٨,٨-	١٣,٠-
النيجر	٩,٧	٢٣,٨	١٥,٨	..	١٠,٠	١٥,٨	..	١٣,٨-	١٣,٣-
نيجيريا	١٦,٣	٢٢,٨	١٣,٨	١١,٨	٢٤,٤	١٣,٨	٤,٥-	١,٦	١,٤-
شرق آسيا									
اندونيسيا	١٥,٨	٢٤,٥	٣٠,٤	١٣,٧	٢٤,٦	٣٠,٤	٢,١-	٠,١	٢,٨-
بابوا غينيا الجديدة	٢٧,٨	٢٢,٠	٢٦,٢	..	١١,٧	٢٦,٢	..	١٠,٣-	٢٠,٧-
تايلند	٢٤,٣	٢٦,٩	٢٦,٧	٢٢,١	٢١,٩	٢٦,٧	٢,١-	٥,٠-	٤,١-
جمهورية كوريا	٢٣,٩	٣١,٢	٣١,٢	١٧,٦	٢٥,٩	٣١,٢	٦,٣-	٥,٣-	١,٦
• الفلبين	٢٠,٦	٢٩,١	٢١,٧	١٩,٧	٢٤,٣	٢١,٧	١,٠-	٤,٨-	٤,١-
ماليزيا	٢٢,٣	٢٨,٧	٣٢,٢	٢٢,٦	٢٩,٤	٣٢,٢	٠,٢	٠,٦	٢,٩-
جنوب آسيا									
باكستان	١٦,١	١٧,٥	١٨,٨	..	١١,٧	١٨,٨	..	٥,٨-	٤,٠-
سرى لانكا	١٥,٨	٢٠,٦	٢٥,٨	١١,٢	١٣,٤	٢٥,٨	٤,٦-	٧,٢-	١٠,٢-
الهند	١٧,٢	٢١,٣	٢٣,٩	١٥,٨	٢١,٠	٢٣,٩	١,٤-	٠,٣-	٢,٤-
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا									
البرتغال	٢٦,٦	٢٩,٧	٣٠,٤	..	٢٩,٧	٣٠,٤	..	..	..
• بولندا	..	..	٢٨,٣	..	..	٢٨,٣	..	٥,٦-	٢,٩-
تركيا	١٨,٥	٢١,٨	٢٢,٨	١٦,٠	١٨,١	٢٢,٨	٢,٥-	٣,٧-	٢,١-
تونس	٢٣,٣	٢٩,٩	٢٧,٥	١٧,٨	٢٣,٢	٢٧,٥	٥,٥-	٦,٧-	٥,٦-
الجزائر	٣٢,٦	٤٤,٦	٣٥,٢	٣٠,٥	٣٩,٠	٣٥,٢	٢,٢-	٥,٦-	٠,٨-
• جمهورية مصر العربية	١٤,٠	٢٩,٣	٢٧,٩	٩,٣	١٨,٢	٢٧,٩	٤,٧-	١١,١-	١١,٧-
• المغرب	١٥,١	٢٥,٩	٢٥,٣	١٣,٦	١٦,٨	٢٥,٣	١,٥-	٩,٠-	٦,١-
• هنغاريا	..	٣٢,٠	٢٧,٩	..	٣٢,٠	٢٧,٩	..	..	..
يوغوسلافيا	٢٩,٩	٣٥,٦	٣٨,٢	٢٧,١	٣٢,٩	٣٨,٢	٢,٧-	٢,٧-	..

ملاحظة : تشير النجوم إلى الاقتصادات المتوسطة الدخل المثقلة بالديون . والأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة . (أ) باستبعاد التحويلات ٦٥ - ١٩٦٩ .

جدول أ ـ ٦ الناتج المحلى الاجمالى ومعدلات نمو القطاعات

مجموعة البلدان	الناتج القومى الاجمالى فى ١٩٨٩ (ببلايين الدولارات)	متوسط النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى (نسبة مئوية)						
		٦٥ ـ ١٩٧٣	٧٣ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠ أ
الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل	٣٣٠٣	٦,٥	٤,٧	٣,٨	٣,٨	٤,٣	٢,٩	٢,٣
الاقتصادات المنخفضة الدخل	٩٩٦	٥,٣	٤,٥	٦,٢	٥,٩	٨,١	٤,١	٤,٥
الاقتصادات المتوسطة الدخل	٢٣٠٨	٧,٠	٤,٧	٢,٩	٢,٩	٢,٧	٢,٤	١,١
الاقتصادات المتوسطة الدخل المثقلة بالديون	١٠٩١	٦,٤	٥,٢	١,٩	٢,٨	١,٣	١,٣	١,٦-
أفريقيا جنوب الصحراء	١٧١	٤,٨	٣,٢	٢,١	٠,٢	٢,٩	٢,٩	١,٥
شرق آسيا	٨٩٥	٨,١	٦,٦	٧,٩	٨,٩	٩,٧	٥,٥	٦,٧
جنوب آسيا	٣٥١	٣,٦	٤,٢	٥,١	٤,٣	٨,٢	٤,٥	٤,٢
أوروبا والشرق الأوسط ، وشمال افريقيا	٨٢٨	٧,٧	٣,٩	٢,٩	١,٢	٢,١	١,٥	٠,٨-
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٩٦٤	٦,٥	٥,٠	١,٦	٣,١	٠,٥	١,٣	٠,٧-
الاقتصادات المرتفعة الدخل	١٥٠٢١	٤,٨	٣,١	٣,٠	٣,٥	٤,٤	٣,٤	٢,٦
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	١٤٥٣٧	٤,٧	٣,٠	٣,٠	٣,٤	٤,٤	٣,٣	٢,٦
اقتصادات أخرى	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	٢٠٤٤٣	٥,٠	٣,٣	٣,١	٣,٥	٤,٤	٣,٣	٢,٥
مصدرو النفط (فيما عدا الاتحاد السوفياتى)	..	٨,٣	٣,٧	٠,٨	٠,٣-	٢,٥	٢,٢	..

(أ) بيانات أولية .

جدول أ ـ ٧ هيكل الانتاج

(نسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى)

مجموعة البلدان	١٩٦٥		١٩٧٣		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩ (أ)	
	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة	الصناعة
الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل	٣١	٣١	٢٤	٣٤	١٩	٣٨	١٩	٣٦	١٨	٣٦	١٨	٣٦	١٩	٣٨
الاقتصادات المنخفضة الدخل	٤٤	٢٨	٣٨	٣٢	٣٣	٣٧	٣٣	٣٣	٣١	٣٣	٣١	٣٤	٣٢	٣٧
الاقتصادات المتوسطة الدخل	١٩	٣٤	١٥	٣٥	١٢	٣٩	١٢	٣٧	١٣	٣٧	١٢	٣٧	١٢	٣٦
الاقتصادات المتوسطة الدخل المثقلة بالديون	١٧	٣٣	١٤	٣٣	١١	٣٧	١١	٣٦	١١	٣٦	١١	٣٦	..	..
أفريقيا جنوب الصحراء	٤١	٢٠	٣١	٢٥	٢٨	٣٢	٣٣	٢٦	٣٠	٢٥	٣١	٢٤	٣٢	٢٧
شرق آسيا	٤٢	٣٥	٣٥	٤٠	٢٩	٤٤	٢٧	٤١	٢٥	٤٢	٢٤	٤٣	٢٤	٤٤
جنوب آسيا	٤٤	٢١	٤٣	١٩	٣٥	٢٢	٣١	٢٤	٢٩	٢٤	٣٠	٢٣	٣٢	٢٦
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	..	١٦		١٣	٤١	١٤	٣٧	١٥	٣٧	١٥	٣٥	١٥	..
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٦	٣٣	١٢	٣٣	١٠	٣٧	١٠	٣٧	١٠	٣٧	١٠	٣٧	..	..
الاقتصادات المرتفعة الدخل	٥	٤٢	٤	٣٧	٣	٣٧	٣	٣٤	٣	٣١	..	..	..	..
اعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	٥	٤٣	٤	٣٧	٣	٣٦	٣	٣٤	٣	٣١	..	..	..	..
الاقتصادات الأخرى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العالـــم	١٠	٤	٨	٣٧	٧	٣٧	٦	٣٥	٥	٣٢	..	..	..	..
مصدرو النفط (فيما عدا الاتحاد السوفياتى)	..	..	١٣	٤٨	١٠	٥٤	١٤	٣٨	١٣	٣٥	١٤	٣٥	١٤	٣٥

(أ) بيانات أولية

جدول أ ـ ٨ : الناتج المحلى الاجمالى حسب معدلات النمو القطاعى

(النسبة المئوية لمتوسط التغير السنوى)

مجموعة البلدان	الزراعة			الصناعة			الخدمات		
	١٩٧٣ ـ ٦٥	١٩٨٠ ـ ٧٣	١٩٨٩ ـ ٨٠	١٩٧٣ ـ ٦٥	١٩٨٠ ـ ٧٣	١٩٨٩ ـ ٨٠	١٩٧٣ ـ ٦٥	١٩٨٠ ـ ٧٣	١٩٨٩ ـ ٨٠
الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل	٣,١	٢,٥	٣,٣	٨,٣	٤,٩	٤,٥	٧,٣	٦,٤	٣,٥
الاقتصادات المنخفضة الدخل	٢,٩	٢,١	٤,٠	٨,٨	٦,٦	٨,٦	٥,٨	٥,٥	٦,٢
الاقتصادات المتوسطة الدخل	٢,٣	٣,٠	٢,٦	٨,١	٤,٤	٣,٠	٧,٧	٦,٦	٢,٨
الاقتصادات المتوسطة الدخل المثقلة بالديون	٢,٨	٣,٢	٢,١	٧,٤	٥,٩	١,٥	٧,٣	٥,٩	١,٩
أفريقيا جنوب الصحراء	٢,٤	١,١	٢,٠	١٠,٤	٤,٣	٠,٧	٣,٤	٤,٢	٢,٣
شرق آسيا	٣,٢	٢,٥	٥,٢	١٢,٤	٩,٤	١٠,٤	٩,٨	٧,٢	٧,٧
جنوب آسيا	٣,١	٢,٢	٢,٩	٣,٩	٥,٥	٦,٧	٤,٠	٥,٣	٦,٣
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	..	٢,٩	..	..	٣,١	..	..	٢,٧
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢,٨	٣,٣	١,٩	٧,٥	٥,٤	١,٦	٧,٥	٥,٨	١,٦
الاقتصادات المرتفعة الدخل	..	٢,٣-	١,٥	١٠,٩	١,٩	٢,١	١٢,٦	٠,٧	٣,١
اعضاء منظمة التعاون والتنمية									
فى الميدان الاقتصادى	..	٢,٥-	١,٣	١٠,٩	١,٧	٢,٢	١٢,٦	٠,٦	٣,١
الاقتصادات الأخرى	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العالـــم	٢,٤	٠,٢	٢,٦	١٠,٦	٢,٣	٢,٤	١٢,١	١,٢	٣,٢
مصدرو النفط (فيما عدا الاتحاد السوفياتى)	٤,١	٢,٧	٥,٤	٩,٨	١,٤	١,١-	٧,٩	٩,٨	١,٩

الجدول أ ـ ٩ : نمو حجم الصادرات

(النسبة المئوية لمتوسط التغير السنوى)

مجموعة البلدان والسلع	١٩٧٣ ـ ٦٥	١٩٨٠ ـ ٧٣	١٩٨٧ ـ ٨٠	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل	٥,١	٣,٥	٤,٦	١٠,٩	٩,٨	٤,٩
السلع الأولية	٤,٠	١,٢	٢,٨	٤,١	٤,١	٢,٧
الأغذية	٢,٥	٤,٩	٣,٤	١١,٦	٥,١-	..
الوقود	٥,٣	٠,٨-	١,٨	٤,٢-	٧,٢	..
السلع الأولية غير الغذائية	٢,٤	٣,١	٠,٣	٣,١-	٨,٦	..
المعادن والفلزات	٥,٤	٧,٣	١,٣	٨,٦	٠,٤-	..
السلع المصنوعة	١٠,٩	١٣,٠	٧,٠	٢٠,٤	١٤,٧	٢,٤
الاقتصادات المنخفضة الدخل	١٠,٤	٣,٥	٤,٢	٧,٧	٩,١	٦,٠
السلع الأولية	١٢,٧	١,٤	٠,٨	٣,٢-	٠,١	٥,١
الأغذية	٠,٦	٣,٩	٣,٧	٧,١	٣,٣-	..
الوقود	٢٣,٦	٠,١-	٠,٥-	٧,٠-	٦,٣	..
السلع الأولية غير الغذائية	٦,٤	٢,٦	٠,٣-	١٠,٠-	٤,٩-	..
المعادن والفلزات	٦,٦	٥,٦	١,٦-	١٠,٧	٥,٧-	..
السلع المصنوعة	..	١٠,٣	١٠,٢	٢١,٦	١٨,٩	٨,٦
الاقتصادات المتوسطة الدخل	٣,٩	٣,٥	٤,٧	١١,٩	١٠,٠	٤,٥
السلع الأولية	٢,١	١,٢	٣,٦	٦,٧	٥,٦	١,٩
الأغذية	٣,٠	٥,٣	٣,٣	١٣,١	٥,٦-	..
الوقود	١,٨	١,٢-	٢,٩	٢,٩-	٧,٧	..
السلع الأولية غير الغذائية	١,٣	٣,٢	٠,٦	٠,٥-	١٣,٧	..
المعادن والفلزات	٥,٠	٨,١	٢,٢	٨,١	١,١	..
السلع المصنوعة	١٤,٧	١٣,٩	٦,٠	٢٠,٠	١٣,٢	..
الاقتصادات المتوسطة الدخل المثقلة بالديون	٠,٦	٢,٨	٣,٦	٨,٢	١٢,١	٠,٦-
السلع الأولية	١,٤-	٠,٩	٢,٥	٤,١	..	١,٤-
السلع المصنوعة	١٥,٦	١٠,٩	٧,٤	٢٠,٧	٢٣,٩	٤,٩-
أفريقيا جنوب الصحراء	١٤,٢	٠,٢-	١,٨-	٦,٠	٢,٧	٠,٩
السلع الأولية	١٤,٧	٠,٨-	٢,٠-	٢,٤	٤,٤	..
السلع المصنوعة	٥,٨	٩,٧	٢,٤	٢٨,٤	٩,٢-	..
شرق آسيا	١٠,٦	٩,٤	٩,٦	١٣,٢	١١,٤	٦,٣
السلع الأولية	٨,٤	٥,٠	٤,٦	٣,٣-	٠,٨-	..
السلع المصنوعة	٢٨,٣	١٧,١	١٣,٨	٢٥,٠	١٨,٢	٠,٧

الجدول أ - ٩ (تابع)

مجموعة البلدان والسلع	٦٥ - ١٩٧٣	٧٣ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
جنوب آسيا	-٠,٢	٤,٥	٥,٤	١٢,٠	٦,٨	١٠,٦
السلع الأولية	-١,٩	٢,١	٣,٧	-٥,٣	-٢,٢	..
السلع المصنوعة	١,١	-٦,٣	٦,٢	٢٢,٨	١١,١	..
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	-٠,٦	٤,٨	١١,٢	١٠,٤	٣,٠
السلع الأولية	..	..	..	..	..	..
السلع المصنوعة	..	..	..	..	..	..
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-٠,٤	٢,٢	٣,٤	٩,٠	١٠,٥	٢,٠
السلع الأولية	-١,٩	٠,٢	٢,٣	٥,٦	٤,٩	٤,٥
السلع المصنوعة	١٦,٧	٩,٥	٦,١	١٧,١	٢٥,٠	-٤,٦
الاقتصادات المرتفعة الدخل	١٠,١	٥,٢	٣,٤	٥,٠	٥,٧	٢,٤
السلع الأولية	٨,٨	٣,٨	١,٤	٤,٠	-١,٣	-٠,٤
الأغذية	٦,٢	٨,٠	٤,٣	١٧,٥	-٢,٥	..
الوقود	١٣,٤	١,٠	-٢,٧	-٩,٤	١٠,١	..
السلع الأولية غير الغذائية	٤,٢	٤,٧	٣,٣	٢,٩	-١١,٨	..
المعادن والفلزات	٨,٢	٩,٨	١,٦	-٢,٤	-١٢,٩	..
السلع المصنوعة	١٠,٧	٥,٦	٤,٠	٥,٣	٧,٦	٢,٨
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	٩,٥	٥,٤	٣,٨	٥,٥	٥,٢	٢,١
السلع الأولية	٥,٧	٦,٤	٤,١	١٠,٥	-٤,٠	-٠,٩
الأغذية	٦,٢	٨,٠	٤,٢	١٧,٨	-٢,٥	..
الوقود	٨,٤	٣,٧	٤,٥	٥,٥	٣,٧	..
السلع الأولية غير الغذائية	٢,٩	٦,٢	٣,٦	٤,٥	-١١,٦	..
المعادن والفلزات	٨,٢	٩,٧	١,٥	-٣,١	-١٣,٩	..
السلع المصنوعة	١٠,٦	٥,٢	٣,٧	٤,٤	٧,٥	٢,٧
اقتصادات أخرى	..	..	..	..	..	..
العالم	٩,٢	٤,٩	٣,٦	٦,٠	٦,٤	٢,٨
السلع الأولية	٦,٩	٢,٨	١,٩	٤,٠	٠,٤	٠,٤
الأغذية	٤,٩	٧,٠	٤,١	١٥,٨	-٣,٢	..
الوقود	٩,٨	٠,٣	-١,٢	-٧,٦	٩,١	..
السلع الأولية غير الغذائية	٣,٧	٤,١	٢,٥	١,٢	-٦,٤	..
المعادن والفلزات	٧,٣	٩,١	١,٦	٠,٦	-٩,٣	..
السلع المصنوعة	١٠,٧	٦,٢	٤,٢	٦,٧	٨,٣	٢,٧
مصدرو النفط (فيما عدا الاتحاد السوفيتى)	٨,٢	-١,٨	-٦,٢	-٩,٦	١٧,٧	٧,٣
السلع الأولية	٨,٢	-١,١	-٦,٨	-٩,٩	١٧,٤	..
الأغذية	-٥,٦	-٥,٧	-١,٧	-٢٦,٣	١٧,٧	..
الوقود	٨,٨	-٠,٨	-٧,٥	-١٧,٠	١٥,٥	..
السلع الأولية غير الغذائية	٦,٦	-٢,٥	-١٩,٨	٣٢,٧	٤٢,٢	..
المعادن والفلزات	..	٨,٣	١,٦	٢٠,٦	-١٠,٠	..
السلع المصنوعة	..	١٥,٥	٦,٥	-٣,٩	٢٢,٤	..

الجدول أ ـ ١٠ التغير فى أسعار الصادرات ومعدلات التبادل التجارى

(النسبة المئوية لمتوسط التغير السنوى)

مجموعة البلدان	٦٥ ـ ١٩٧٣	٧٣ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
أسعار الصادرات						
الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل	٦,١	١٤,٧	٤,٦-	٨,٥	٣,٠	٢,١
السلع الأولية	٥,٨	١٨,٥	٦,٩-	٩,٥	٠,٤	٠٠
الأغذية	٥,٩	٨,٣	٢,٧-	٧,٤-	١٥,١	٠٠
الوقود	٩,٠	٢٩,٥-	٩,٧-	٢٣,٤	١٤,٣-	٠٠
السلع الأولية غير الغذائية	٣,١	٩,٨	٣,٩-	٢٢,٦	٢٠,١	٠٠
المعادن والفلزات	٢,٧	٤,٠	٣,٣-	١١,٧	٣١,٦	٠٠
السلع المصنوعة	٥,٨	٦,٨	٠,٩-	٦,٠	٦,٥	٥,٦
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان						
الاقتصادى المرتفعة الدخل	٤,٨	١٠,٣	٠,٤	١١,٨	٨,٤	٥,٣
السلع الأولية	٦,١	٨,٦	٤,١-	٣,٧	١٦,٠	٨,٢
الأغذية	٦,١	٥,١	٣,٥-	١,٤-	١٧,٠	٠٠
الوقود	٦,٧	١٩,٤	٦,٨-	١,٨-	١١,١-	٠٠
السلع الأولية غير الغذائية	٤,٣	٦,٧	٣,١-	٩,٦	٢٦,٠	٠٠
المعادن والفلزات	٢,٢	٤,٦	٢,٤-	١٩,٠	٤٧,٥	٠٠
السلع المصنوعة	٤,٦	١٠,٧	١,٨	١٣,٩	٦,٥	٤,٧
معدلات التبادل التجارى						
الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل	٠,١	٢,١	٣,٧-	٠,٣	٢,٠-	٠,٩
الاقتصادات المتوسطة الدخل	١,٠	١,٩	٣,٨-	٠,٢	٢,٠-	٠,٢
الاقتصادات المتوسطة الدخل المثقلة بالديون	٢,٨	٠,٥	٢,٨-	٠,٥	١,٢-	٨,٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٦,٧-	٥,٤	٥,٧-	٠,٦	٥,٤-	١,٢
شرق آسيا	٣,٣	٠,٣	٢,٣-	٠,٥-	١,٢	٢,٥
جنوب آسيا	٣,٣	٣,١-	١,٣	٠,٦	١,٨	١,٨-
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٠٠	٥,٧	٤,٣-	٣,٣	٩,٧-	٦,٠-
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٣,١	١,٢	٣,٩-	٣,٩-	٢,٢	٧,٢
الاقتصادات المرتفعة الدخل	١,٣-	٢,٢-	٠,٣	٠,١-	صفر	٠,١-
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان						
الاقتصادى	١,١-	٣,٣-	١,٤	٠,٤-	٠,٥	٠,٤-
اقتصادات أخرى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
العالم	٠,٩-	١,٥-	٠,٤-	٠,١	٠,٤-	٠,١
مصدرو النفط (فيماعدا الاتحاد السوفياتى)	٠٠	١٣,٥	٩,٠-	٢١,١	٢٢,٥-	٦,٦

الجدول أ ـ ١١ : نمو الدين طويل الأجل للاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل

(النسبة المئوية لمتوسط التغير السنوى ، إسمى)

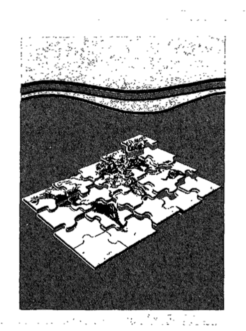
مجموعة البلدان	١٩٧٣ ـ ٧٠	١٩٨٠ ـ ٧٣	١٩٨٧ ـ ٨٠	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل						
الدين القائم والمنصرف	١٧,٩	٢٢,٦	١٥,٠	٢,١-	٠,١-	٠,٥
الرسمى	١٥,٢	١٨,٠	١٨,٥	٠,٨	٤,٠	١٢,١
الخاص	٢٠,٧	٢٦,١	١٢,٩	٤,٤-	٣,٥-	١,٤-
الاقتصادات المنخفضة الدخل						
الدين القائم والمنصرف	١٦,٧	١٦,٥	١٨,٣	٥,٥	٥,٥	٨,٨
الرسمى	١٤,٧	١٤,١	١٧,٥	٤,٣	٦,٨	١٢,٠
الخاص	٢٦,٠	٢٣,٨	٢٠,٠	٧,٧	٣,٣	٢,٨
الاقتصادات المتوسطة الدخل						
الدين القائم والمنصرف	١٨,٤	٢٤,٧	١٤,٢	٤,٦-	٢,٢-	٣,٥
الرسمى	١٥,٦	٢١,٢	١٩,١	١,٢-	٢,٣	١٢,٢
الخاص	٢٠,٠	٢٦,٥	١٢,٠	٦,٦-	٥,٠-	٢,٤-
الاقتصادات المتوسطة الدخل المثقلة بالديون						
الدين القائم والمنصرف	١٦,٨	٢٥,٢	١٦,٢	٤,٨-	٢,٤-	٣,٥
الرسمى	١٢,٦	٢٢,٠	٢٥,٤	٠,١	٣,٥	١٧,٩
الخاص	١٨,٦	٢٦,٥	١٢,٩	٧,٦-	٦,١-	٦,٢-
أفريقيا جنوب الصحراء						
الدين القائم والمنصرف	٢٠,١	٢٣,٩	١٨,١	١,٧	٤,٢	١٠,٧
الرسمى	١٧,١	٢٢,٤	٢٢,٠	٢,١	٨,٧	١٤,٢
الخاص	٢٥,٥	٢٦,٢	١٢,٦	٠,٩	٥,١-	٢,٤
شرق آسيا						
الدين القائم والمنصرف	٢٣,٤	٢٢,٧	١٧,٩	٠,٧-	- صفر	٦,٧
الرسمى	٢٦,٥	١٧,٩	٢٠,٣	١,٧	١,٤	١٣,٤
الخاص	٢٠,٧	٢٦,٦	١٦,٥	٢,٥-	١,١-	١,٤
جنوب آسيا						
الدين القائم والمنصرف	١١,٦	١١,٢	١٥,٥	٥,٩	٧,٩	٨,٩
الرسمى	١٢,٣	١٠,٤	١٢,١	٤,١	٦,٥	٨,٧
الخاص	١,٥	٢٤,٥	٣٣,٩	١١,٤	١١,٨	٩,٦
أوروبا والشرق الأوسط ، وشمال افريقيا						
الدين القائم والمنصرف	٢٢,٣	٣١,١	١٣,٤	٢,٠-	١,١	٨,٧
الرسمى	١٦,٣	٢٦,٧	١٧,٣	٢,٤-	١,٤	١١,٨
الخاص	٣٢,٢	٣٥,٨	٩,٧	١,٥-	٠,٨	٥,١
أمريكا اللاتينية والكاريبى						
الدين القائم والمنصرف	١٦,٨	٢١,٦	١٤,٣	٥,٦-	٤,٢-	١,٣-
الرسمى	١١,٦	١٥,٢	٢١,٣	١,٢	٣,٨	١٢,١
الخاص	١٨,٩	٢٣,٥	١٢,٧	٧,٩-	٧,٢-	٧,٠-

جدول أ - ١٢ تركيب الدين القائم

(نسبة مئوية من مجموع الدين طويل الأجل)

البلد	ديون من مصادر رسمية			ديون من مصادر خاصة			ديون بأسعار معومة		
	١٩٧٢-٧٠	١٩٨٢-٨٠	١٩٨٩	١٩٧٢-٧٠	١٩٨٢-١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٧٥-٧٠	١٩٨٢-٨٠	١٩٨٩
امريكا اللاتينية والكاريبي									
• الأرجنتين	١٢,٦	٩,٠	١٨,٦	٨٧,٤	٩١,٠	٨١,٤	٦,٦	٢٩,٢	٨٠,٤
• اكوادور	٥١,٤	٢٩,٥	٣٨,٦	٤٨,٦	٧٠,٥	٦١,٤	٨,٢	٣٧,٢	٦٣,٣
• أوروغواى	٤٤,٢	٢١,١	٢٣,٢	٥٥,٨	٧٨,٩	٧٦,٨	١٠,١	٢٨,٥	٧٠,٤
• البرازيل	٣٠,٧	١١,٩	٢٧,٠	٦٩,٣	٨٨,١	٧٣,٠	٢٦,١	٤٦,٠	٦٦,٣
• بوليفيا	٥٨,٢	٤٩,٣	٨١,٧	٤١,٨	٥٠,٧	١٨,٣	٧,٣	٢٨,٤	٢٤,٢
• بيرو	١٥,٦	٣٩,٤	٤٦,٧	٨٤,٤	٦٠,٦	٥٣,٣	١٦,١	٢٢,٩	٢٨,٧
جامايكا	٧,٤	٦٨,٣	٨٣,٩	٩٢,٦	٣١,٧	١٦,١	٤,٧	١٧,٣	٢٣,٨
• شيلى	٤٦,٠	١١,١	٣٢,٩	٥٤,٠	٨٨,٩	٦٧,١	٨,٣	٢٣,٤	٥٣,٩
غواتيمالا	٤٧,٥	٧١,٠	٧٦,٠	٥٢,٥	٢٩,٠	٢٤,٠	٣,٥	٥,٦	١٠,٣
• فنزويلا	٣٠,٨	٣,٦	٣,٢	٦٩,٢	٩٦,٤	٩٦,٨	١٧,٢	٥٧,٨	٧٣,٩
• كوستاريكا	٣٩,٨	٣٦,٨	٥٢,٦	٦٠,٢	٦٣,٢	٤٧,٤	١٥,٥	٤٢,٤	٤٣,٧
كولومبيا	٦٨,١	٤٦,١	٥٢,٦	٣١,٩	٥٣,٩	٤٧,٤	٥,٤	٣٣,٧	٤٢,٢
• المكسيك	١٩,٥	١٠,٩	٢٠,٩	٨٠,٥	٨٩,١	٧٩,١	٣١,٨	٦١,٤	٧٥,٣
• نيكاراغوا	٦٥,٣	٥٨,٠	٨٢,٣	٣٤,٧	٤٢,٠	١٧,٧	٤٤,٢	٤٢,١	١٨,٤
• هندوراس	٧٣,٨	٦٢,٦	٨١,٤	٢٦,٣	٣٧,٤	١٨,٦	١,٨	١٨,٩	١٩,٠
أفريقيا جنوب الصحراء									
أثيوبيا	٨٧,٣	٩٠,٩	٨٧,٥	١٢,٧	٩,١	١٢,٥	١,٥	٢,١	٥,٢
تنزانيا	٦١,٠	٧٥,٥	٩٤,٥	٣٩,٠	٢٤,٥	٥,٥	٠,٤	٠,٣	٢,٤
• جمهورية الكونغو الشعبية	٨٦,٥	٤٥,٣	٥٨,٤	١٣,٥	٥٤,٧	٤١,٦	صفر	١٥,١	٣١,٧
زائير	٤٢,٥	٦٥,٩	٨٩,٢	٥٧,٥	٣٤,١	١٠,٨	٣٢,٨	١١,٩	٥,٣
زامبيا	٢٢,٠	٦٩,٧	٨٦,١	٧٨,٠	٣٠,٣	١٤,٠	٢٠,٧	١٠,٢	١٤,٣
• السنغال	٦٣,٢	٦٩,١	٩٣,٩	٣٦,٨	٣٠,٩	٦,١	٢٤,٥	٩,٤	١,٥
السودان	٨٦,٩	٧٥,١	٧٨,٤	١٣,١	٢٤,٩	٢١,٦	٢,٢	٩,٦	١٤,٢
سيراليون	٦٠,٦	٦٧,٤	٨٢,٧	٣٩,٤	٣٢,٦	١٧,٣	٣,٨	صفر	١,٢
غانا	٥٨,٠	٩٠,٣	٩١,٩	٤١,٩	٩,٧	٨,٢	صفر	صفر	١,٤
الكاميرون	٨٢,٢	٥٦,٦	٧٢,٧	١٧,٨	٤٣,٤	٢٧,٣	١,٨	١١,٣	٩,٧
• كوت دوفوار	٥١,٦	٢٤,٣	٤١,١	٤٨,٤	٧٥,٧	٥٨,٩	١٩,١	٣٦,٩	٣٥,٤
كينيا	٥٨,٣	٥٤,٨	٧٢,٥	٤١,٧	٤٥,٢	٢٧,٥	٢,١	١٠,١	٣,٧
ليبيريا	٨١,١	٧٤,٠	٨٢,٨	١٩,٠	٢٥,٩	١٧,٢	صفر	١٦,٩	١١,٣
ملاوى	٨٥,٨	٧٢,٢	٩٥,١	١٤,٢	٢٧,٨	٤,٩	٢,٣	٢١,٩	٣,٧
النيجر	٩٧,٠	٤١,٠	٧٣,٩	٢,٩	٥٩,٠	٢٦,١	صفر	١٣,٤	٧,٧
نيجيريا	٦٨,٨	١٥,١	٤٧,٦	٣١,٢	٨٤,٩	٥٢,٤	٠,٧	٤٨,٠	٣٧,٨
شرق آسيا									
اندونيسيا	٧٢,٣	٥١,٧	٦١,٠	٢٧,٧	٤٨,٣	٣٩,٠	٤,٩	١٥,١	٢٧,٨
بابوا غينيا الجديدة	٦,١	٢٣,٤	٣٤,٨	٩٣,٨	٧٦,٦	٦٥,٢	صفر	٢٢,٩	١٦,٤
تايلند	٤٠,١	٣٩,١	٤٢,٥	٥٩,٩	٦٠,٩	٥٧,٥	٠,٤	٢٢,٤	٢٤,٩
جمهورية كوريا	٣٥,٢	٣٤,٣	٣٧,٣	٦٤,٨	٦٥,٧	٦٢,٧	١١,٨	٢٩,٠	٢٠,٢
• الفلبين	٢٢,٦	٣١,٤	٥٣,٠	٧٧,٤	٦٨,٦	٤٧,٠	٧,٢	٢٤,١	٤١,٦
ماليزيا	٥١,٠	٢١,٩	٢٣,٦	٤٩,٠	٧٨,١	٧٦,٤	١٧,٤	٣٦,٧	٤٣,٩
جنوب آسيا									
باكستان	٩٠,٥	٩٢,٦	٩٣,٩	٩,٥	٧,٤	٦,١	صفر	٣,٢	١٠,٦
سرى لانكا	٨١,٦	٧٩,٥	٨٥,١	١٨,٤	٢٠,٥	١٤,٩	صفر	١٢,٩	٣,٥
الهند	٩٥,١	٨٣,٩	٥٩,٣	٤,٩	١٦,١	٤٠,٧	صفر	٣,٠	١٦,٧
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا									
البرتغال	٢٩,٣	٢٤,٧	١٩,٧	٧٠,٧	٧٥,٣	٨٠,٣	صفر	٣٣,٩	٢٩,٨
• بولندا	٩٢,٣	٣٦,٦	٦٨,٥	٧,٧	٦٣,٤	٣١,٥	١١,٣	٤٧,٠	٦٤,٠
تركيا	٩٢,٢	٦٣,٣	٤٦,٨	٧,٨	٣٦,٧	٥٣,٢	٠,٨	٢٣,٠	٢٩,٨
تونس	٧١,٤	٦٠,١	٧٢,٢	٢٨,٦	٣٩,٩	٢٧,٨	صفر	١٣,٦	١٩,٤
الجزائر	٤٨,٣	٢٢,٤	٢٨,٥	٥١,٧	٧٧,٦	٧١,٥	٣٣,٩	٢٣,٤	٣٢,٣
• جمهورية مصر العربية	٧٠,٩	٨٢,٤	٨٢,٣	٢٩,١	١٧,٦	١٧,٧	٢,١	٢,٥	٨,٩
• المغرب	٧٩,١	٥٥,٩	٧٦,٦	٢٠,٩	٤٤,١	٢٣,٤	٢,٧	٢٧,٢	٣٩,٧
• هنغاريا	صفر	١٢,١	١١,٧	صفر	٨٧,٩	٨٨,٣	صفر	٨١,٣	٦٤,٤
يوغوسلافيا	٣٧,٥	٢٣,٦	٣٧,٥	٦٢,٥	٧٦,٤	٦٢,٥	٣,٢	١٠,١	٥٥,٨

ملاحظة : تشير النجوم إلى اقتصادات متوسطة الدخل مثقلة بالديون .



مؤشرات التنمية الدولية

المحتويات

مفتاح الجداول

فى كل جدول ، رتبت الاقتصادات فى مجموعتها بنظام تصاعدى لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فيما عدا تلك التى لا يمكن حساب نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى . وهذه رتبت هجائيا فى نهاية مجموعاتها . والأرقام المرجعية أدناه تعكس الترتيب فى الجداول .

وقد تم توسيع المفتاح هذا العام لعرض تواريخ أحدث تعدادات السكان والتقديرات الرسمية للسكان (كما وردت فى تقرير الأمم المتحدة عن *السكان والاحصاءات الحيوية* ، كانون الثانى / يناير ١٩٩١) وعمليات المسح السكانية المرتبطة بذلك كما تضمن سنوات أو فترات وضعت عنها تقديرات مستمدة من أحدث عمليات المسح السكانية (كما أوردتها شعبة السكان فى الأمم المتحدة وقاعدة البيانات فى البنك) . وقد أدرجت هذه المعلومات لبيان أن المؤشرات السكانية مستمدة من مصادر تكون قديمة أحيانا ولأن حداثة هذه المصادر يمكن أن تكون انعاكسا للنوعية الشاملة للمؤشرات القطرية . وفيما وراء هذه السنوات ، فان التقديرات السكانية ـ سواء كانت رسمية أم لا ـ قد تكون مستمدة من مصادر أخرى ، مثل بيانات السجلات ، أو قد يتم توليدها من خلال نماذج التقدير المستقبلى ، وأساليب الاستيفاء ، أو وسائل أخرى . وتستند تقديرات البنك الدولى وتقديراته المستقبليةالواردة فى الجداول الآتية ، جزئيا إلى المصادر الواردة فى هذا الجدول (باستخدام منهجية مختلفة عن تلك التى تستخدمها الأمم المتحدة) ، وتشير علامات النجوم (★) إلى مكان استخدام المصادر ذات التواريخ الأسبق . وترد فى *التقديرات المستقبلية لسكان العالم* ، طبعة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ ، شروح أكثر لتقديرات البنك .

والأرقام الموجودة فى الأشرطة الملونة هى مقاييس موجزة لمجموعات الاقتصادات .

ويشير الحرف (م) بعد المقياس الموجز إلى أنه قيمة متوسط مرجح .

ويشير الحرف (و) إلى أنه قيمة وسيطة .

ويشير الحرف (ج) إلى المجموع .

وجميع معدلات النمو بالقيمة الحقيقية .

آخر تاريخ للبيانات هو ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٩١ .

والرمز . . = غير متاح

صفر = صفر أو أقل من نصف الوحدة الموضحة

البياض يعنى أن ذلك لا ينطبق

والأرقام السوداء هى أرقام عن سنوات أو فترة غير تلك المحددة .

الرمز + يشير إلى الاقتصادات التى صنفتها الأمم المتحدة أو اعتبرتها حكومتها اقتصادات نامية .

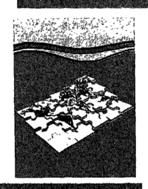
	ترتيب البلد فى الجدول	تعداد السكان	التقدير الرسمى للسكان	العمر المتوقع	وفيات الاطفال الرضع	اجمالى الخصوبة
أثيوبيا	٢	١٩٨٤	١٩٩٠			١٩٨١
الأرجنتين	٧٦	١٩٨٠	١٩٩٠	٧٩ ـ ١٩٨١	١٩٨٣	٧٦ ـ ١٩٨٠
الأردن	٦٩	١٩٧٩	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٧٨	٨١ ـ ١٩٨٦
أسبانيا	١٠٢	١٩٨١	١٩٩٠	٨٠ ـ ١٩٨١ ★	١٩٨٥ ★	١٩٨٤ ★
المانيا	١١٧	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٨٦ ★	١٩٨٦ ★	١٩٨٦ ★
استراليا	١٠٧	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٨٦ ★	١٩٨٦ ★	١٩٨٤ ★
+ اسرائيل	١٠٣	١٩٨٣	١٩٩٠	١٩٨٣ ★	١٩٨٦ ★	١٩٨٦ ★
أفغانستان	٣٥	١٩٧٩	١٩٨٩			٧٦ ـ ١٩٨٠
اكوادور	٥٩	١٩٨٢	١٩٨٩	١٩٨٢	١٩٨٢ ★	٨١ ـ ١٩٨٦ ★
+ الأمارات العربية المتحدة	١١٥	١٩٨٠ ★	١٩٨٣		١٩٧٥	١٩٨١
اندونيسيا	٣٣	١٩٨٠ ★	١٩٨٩	٧١ ـ ١٩٨٠	١٩٧٦ ★	٨١ ـ ١٩٨٦ ★
أنغولا	٤٢	١٩٧٠	١٩٧٥			١٩٨٤
أوروغواى	٨٧	١٩٨٥	١٩٨٩	٧٤ ـ ١٩٧٦	١٩٨٥ ★	٧٦ ـ ١٩٨٠ ★
أوغندا	١٤	١٩٨٠	١٩٨٠			١٩٦٩
ايرلندا	١٠١	١٩٨١	١٩٩٠	١٩٨٥ ★	١٩٨٦ ★	١٩٨٦ ★
ايطاليا	١٠٩	١٩٨١	١٩٩٠	١٩٨٣ ★	١٩٨٦ ★	١٩٨٥ ★
بابوا غينيا الجديدة	٥٢	١٩٨٠	١٩٨٩			٧٦ ـ ١٩٨٠ ★
باراغواى	٦١	١٩٨٢	١٩٨٩	١٩٨٢	١٩٧٨ ★	١٩٨٦ ★
باكستان	٢٤	١٩٨١	١٩٩٠	٧٢ ـ ١٩٨١	٧٢ ـ ١٩٨١ ★	١٩٨٥
بتسوانا	٦٨	١٩٨١	١٩٨٩		١٩٧٩ ★	١٩٨٤ ★

	ترتيب البلد في الجدول	تعداد السكان	التقدير الرسمي للسكان	العمر المتوقع	وفيات الأطفال الرضع	اجمالي الخصوبة
البرازيل	٨٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠ ـ ٧٦	١٩٧٥ ★	١٩٨٦ ـ ٨١ ★
البرتغال	٩٣	١٩٨١	١٩٨٩	١٩٨٦ ★	١٩٨٦ ★	١٩٨٥ ★
بلجيكا	١١٢	١٩٨١	١٩٨٨	١٩٨٤ ★	١٩٨٧ ★	١٩٨٦ ★
بنغلاديش	٥	١٩٨١	١٩٨٩	١٩٨١	١٩٨١ ★	١٩٨٦ ★
بنما	٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠ ـ ٧٠	١٩٨٧ ـ ٨٥	١٩٨٦
بلغاريا	٧٩	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٥ ★	١٩٨٧ ★	١٩٨٥ ★
بنن	٢٥	١٩٧٩	١٩٨٩		١٩٨١ ـ ٧٧	١٩٨٠ ـ ٧٦
بوتان	٣٦	١٩٦٩ ★	١٩٨٠			١٩٨٤'
بوركينا فاسو	١٨	١٩٨٥	١٩٩٠		١٩٧١	١٩٦١ ـ ٦٠
بوروندي	١٠	١٩٧٩	١٩٨٩	١٩٧١ ـ ٧٠	١٩٨٤ ★	١٩٨٦ ـ ٨١ ★
بولندا	٧٣	١٩٧٨	١٩٨٩	١٩٨٦ ★	١٩٨٧ ★	١٩٨٦ ★
بوليفيا	٤٣	١٩٧٦	١٩٨٩	١٩٧٥ ـ ٧٠	١٩٧٢ ★	١٩٨٠ ـ ٧٦ ★
بيرو	٥٨	١٩٨١	١٩٩٠	١٩٧٢	١٩٨٦ ـ ٨١ ★	١٩٨٦ ـ ٨١ ★
تايلند	٦٤	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٨١ ـ ٧٩	١٩٨٣ ★	١٩٨٦ ـ ٨١ ★
تركيا	٦٧	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٨٠ ـ ٧٠	١٩٧٦ ★	١٩٨٣ ★
ترينيداد وتوباجو	٩١	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٨١ ـ ٧٩	١٩٨٣ ـ ٨١ ★	١٩٨٦ ـ ٨١ ★
تشاد	٩	١٩٦٤	١٩٧٨			١٩٦٤ ـ ٦٣
تشيكوسلوفاكيا	٩٢	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٦ ★	١٩٨٧ ★	١٩٨٥ ★
تنزانيا	٣	١٩٧٨★	١٩٨٩	١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٨٠ ـ ٧٦
توجو	٢٨	١٩٨١	١٩٨٨		١٩٦٩ ★	١٩٧٥ ـ ٧١ ★
تونس	٦٦	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٦٩ ـ ٦٨	١٩٨١ ★	١٩٨٤ ★
جامايكا	٦٥	١٩٨٢	١٩٨٩	١٩٧١ ـ ٦٩	١٩٧٨ ـ ٧٦	١٩٨٢
الجزائر	٧٨	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٤
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٦	١٩٧٥ ★	١٩٨٦		١٩٧٠	١٩٧٠ ـ ٦٦
جمهورية ايران الاسلامية	٩٠	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٧٦ ـ ٧٣	١٩٧٦ ـ ٧٣ ★	١٩٧٥ ـ ٧١ ★
الجمهورية الدومينيكية	٥٠	١٩٨١	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٨٦ ـ ٨١ ★	١٩٨٦ ـ ٨١ ★
الجمهورية العربية السورية	٥٦	١٩٨١	١٩٨٩	١٩٧٨ ـ ٧٦	١٩٧٨ ـ ٧٦	١٩٨٠ ـ ٧٦
الجمهورية العربية اليمنية	٤٦				★	١٩٨١ ★
جمهورية كوريا	٩٤	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٧٩ ـ ٧٨	١٩٧٥ ـ ٧١ ★	١٩٨٥★
جمهورية الكونغو الشعبية	٥٥	١٩٨٤	١٩٨٤		١٩٧٠	١٩٨٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٦	١٩٨٥	١٩٨٥		★	★
جمهورية مصر العربية	٤٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٧٧ ـ ٧٥	١٩٨٦ ـ ٨٤ ★	١٩٨٤ ★
جنوب أفريقيا	٨٤	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٨٠	
الدانمرك	١١٨	١٩٨١	١٩٩٠	١٩٨٦ ـ ٨٥ ★	١٩٨٦ ★	١٩٨٦ ★
رواندا	١٩	١٩٧٨	١٩٨٥		١٩٨٠	١٩٨٦ ـ ٨١
رومانيا	٩٩	١٩٧٧	١٩٩٠	١٩٨٤ ★	١٩٨٥ ★	١٩٨٥ ★
زائير	١٥	١٩٨٤	١٩٨٩		١٩٧٢ ★	١٩٧٥ ـ ٧١ ★
زامبيا	٢٩	١٩٨٠	١٩٨٩		١٩٧٠	١٩٨٠ ـ ٧٦
زمبابوى	٤٧	١٩٨٢	١٩٨٩		١٩٨٠ ★	١٩٨٤ ★
سرى لانكا	٣١	١٩٨١	١٩٨٩	١٩٨١ ـ ٨٠	١٩٨٣ ـ ٨٢ ★	١٩٨٦ ـ ٨١ ★
السلفادور	٦٢	١٩٧١	١٩٨٩	١٩٧٢ ـ ٧٠	١٩٧٢ ـ ٧٠ ★	١٩٨٥ ★
+ سنغافورة	١٠٥	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٨٦ ـ ٨٤ ★	١٩٨٧ ـ ٨٦ ★	١٩٨٦ ★
السنغال	٤٥	١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٧١ ـ ٧٠	١٩٨٥ ـ ٨١ ★	١٩٨٦ ـ ٨١ ★
السودان	٤٠	١٩٨٣	١٩٨٣		★	١٩٨٠ ـ ٧٦ ★
السويد	١٢٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٦ ★	١٩٨٧ ★	١٩٨٦ ★
سويسرا	١٢٤	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٨٦ ـ ٨٥ ★	١٩٨٧ ★	١٩٨٥★
سيراليون	١١	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٧٣ ـ ٦٤	١٩٧١	١٩٧٥ ـ ٧١
شيلى	٧١	١٩٨٢	١٩٨٩	١٩٨٣ ـ ٨١	١٩٨٦	١٩٨٦
الصومال	٤	١٩٧٥ ★	١٩٧٥			١٩٨٠ ـ ٧٦
الصين	٢١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٨١	١٩٨١ ★	١٩٨٦ ★
العراق	٩٨	١٩٨٧	١٩٨٧		١٩٧٠	١٩٧٥ ـ ٧١
عمان	٩٥		١٩٨٥		١٩٨٥	
الجابون	٨٩	١٩٦١ ★	١٩٨٥			١٩٦١ ـ ٦٠
غانا	٢٧	١٩٨٤	١٩٨٧		١٩٨٤ ★	١٩٨٦ ـ ٨١ ★
غواتيمالا	٥٤	١٩٨١	١٩٩٠	١٩٨٢ ـ ٨٠	١٩٨٢ ـ ٨٠ ★	١٩٨٥
غينيا	٣٠	١٩٨٣	١٩٨٨			١٩٥٥ ـ ٥٤
فرنسا	١١٤	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٨٦ ★	١٩٨٧ ★	١٩٨٦ ★
الفلبين	٤٨	١٩٨٠ ★	١٩٨٩	١٩٨١ ـ ٧٩	١٩٨١ ـ ٧٩ ★	١٩٨٤★
فنزويلا	٨٣	١٩٨١	١٩٨٩	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨٦
فنلندا	١٢١	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٦ ★	١٩٨٦ ★	١٩٨٥ ★
فييت نام	٤١	١٩٨٩	١٩٨٩		★	★
الكاميرون	٥٧	١٩٧٦ ★	١٩٨٩	١٩٦٥ ـ ٥٨	١٩٧٨ ـ ٧٤	١٩٨٠ ـ ٧٦
كمبوتشيا الديمقراطية	٣٧	١٩٦٢	١٩٦٩			١٩٨٢
كندا	١١٦	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٨٥ ★	١٩٨٦ ★	١٩٨٦ ★

	ترتيب البلد في الجدول	تعداد السكان	التقدير الرسمي للسكان	العمر المتوقع	وفيات الاطفال الرضع	احمالى الخصوبة
كوت ديفوار	٤٩	١٩٧٥ ★	١٩٨٣		١٩٨١ ـ ٧٧	١٩٨٠ ـ ٧٥
كوستاريكا	٧٢	١٩٨٤	١٩٨٩	١٩٨١ ـ ٧٩	١٩٨٤ ـ ٨٢ ★	١٩٨٤ ★
كولومبيا	٦٣	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٣	١٩٨٣ ★	١٩٨٦ ـ ٨١ ★
+ الكويت	١١١	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٨٥ ـ ١٩٨٤	١٩٨٥ ـ ٨٤	١٩٨٥
كينيا	٢٣	١٩٧٩ ★	١٩٨٩	١٩٧٥	١٩٧٥ ★	١٩٨٤ ★
لبنان	٨٠	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٧٠		١٩٧٠ ـ ٦٦
ليبيريا	٣٨	١٩٨٤	١٩٨٩		١٩٨٦ ـ ٨١ ★	١٩٨٦ ـ ٨١ ★
ليبيا	٩٦	١٩٨٤	١٩٨٩		١٩٦٩	١٩٧٥ ـ ٧١
ليسوتو	٣٢	١٩٧٦ ★	١٩٨٩	١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٨٠ ـ ٧٦
مالى	١٦	١٩٨٧	١٩٨٩		١٩٨٤ ★	١٩٨٦ ـ ٨١ ★
ماليزيا	٧٧	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٨١ ـ ٧١	١٩٨١ ـ ٧١	١٩٨٤
مدغشقر	١٢	١٩٧٥ ـ ٧٤	١٩٨٥			١٩٨٠ ـ ٧٦
المغرب	٥١	١٩٨٢	١٩٨٢	١٩٧٢ ★	١٩٨٠ ★	١٩٨٥ ـ ٨١ ★
المكسيك	٧٥	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٨١ ـ ٧٩	١٩٨١ ـ ٧٩ ★	١٩٨٦ ★
ملاوى	٧	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٧٧ ـ ٦٦	١٩٧٤	١٩٨٤
+ المملكة العربية السعودية	١٠٠	١٩٧٤	١٩٨٩			
المملكة المتحدة	١٠٨	١٩٨١	١٩٨٩	١٩٨٥ ـ ٨٣ ★	١٩٨٧ ★	١٩٨٦★
منغوليا	٨١	١٩٨٩	١٩٨٩		★	★
موريتانيا	٣٤	١٩٧٧ ★	١٩٧٧		١٩٧٥	١٩٨٠ ـ ٧٦ ★
موريشيوس	٧٤	١٩٨٣	١٩٨٩	١٩٨٣	١٩٨٦ ـ ٨٤	١٩٨٥
موزامبيق	١	١٩٨٠	١٩٨٩		١٩٧٥	١٩٨٠ ـ ٧٦
ميانمار	٣٩	١٩٨٣	١٩٨٧		★	١٩٨٢ ★
ناميبيا	٦٠	١٩٧٠	١٩٧٠		★	★
النرويج	١٢٢	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٥ ـ ٨٤ ★	١٩٨٦ ★	١٩٨٥ ★
النمسا	١١٣	١٩٨١	١٩٨٩	١٩٨٦ ★	١٩٨٧ ★	١٩٨٦ ★
نيبال	٨	١٩٨١	١٩٨٩	١٩٧٦ ـ ٧٤	١٩٧٦ ـ ٧٢ ★	١٩٨٥★
النيجر	١٧	١٩٨٨	١٩٨٨			١٩٦٠
نيجيريا	١٣	١٩٦٣	١٩٨٨		★	١٩٨٠ ـ ٧٦ ★
نيكاراغوا	٨٢	١٩٧١	١٩٨٦		★	★
نيوزيلندا	١٠٦	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٨٥ ★	١٩٨٦ ★	١٩٨٥ ★
هايتى	٢٢	١٩٨٢	١٩٨٩	١٩٧١ ـ ٧٠	١٩٨٠ ★	١٩٨٣ ★
الهند	٢٠	١٩٨١ ★	١٩٨٩	١٩٨٣ ـ ٨١	١٩٨٣ ـ ٨١	١٩٨٤ ★
هندوراس	٥٣	١٩٧٤ ★	١٩٨٩	١٩٧٥ ـ ٧٣	١٩٧٩ ـ ٧٧ ★	١٩٨١ ★
هنغاريا	٨٦	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٦ ★	١٩٨٧ ★	١٩٨٥ ★
هولندا	١١٠	١٩٧١ ★	١٩٩٠	١٩٨٥ ★	١٩٨٧ ★	١٩٨٦ ★
هونغ كونغ	١٠٤	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٨٦ ـ ٨٥	١٩٨٦ ـ ٨٥ ★	١٩٨٥
الولايات المتحدة	١١٩	١٩٨٠ ★	١٩٨٩	١٩٨٦ ★	١٩٨٧ ★	١٩٨٦ ★
اليابان	١٢٣	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٨٦ ★	١٩٨٦ ★	١٩٨٦ ★
يوغوسلافيا	٨٨	١٩٨١	١٩٩٠	١٩٨٥ ـ ٨٤ ★	١٩٨٧ ★	١٩٨٣ ★
اليونان	٩٧	١٩٨١	١٩٨٩	١٩٨٠ ★	١٩٨٦ ★	١٩٨٥ ★

تشير علامات النجوم (★) إلى ان مصادر أحدث عهدا للبيانات الأحدث قد استخدمت .

ملاحظة : ادرجت الاقتصادات التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة كجزء من مجموعة من البلدان فحسب في الجداول الرئيسية ، لكنها معروضة بتفصيل أكبر في الاطار أ ـ ١ . والاقتصادات الأخرى التي لم تدرج في الجداول الرئيسية للاطار أ ـ ١ ، وان كانت قد ادرجت في الاجماليات ، معروضة بتفصيل أكبر في الاطار أ ـ ٢ . للاطلاع على قابلية البيانات المقارنة ومدى تغطيتها عبر الجداول، انظر الملاحظات التقنية .



مقدمة

تقدم مؤشرات التنمية الدولية معلومات عن الجوانب الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية . ومعظم البيانات التى يجمعها البنك الدولى ، هى بيانات عن الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل . ونظرا لأن البيانات القابلة للمقارنة عن الاقتصادات مرتفعة الدخل متوافرة بسهولة ، فقد أدرجت هنا بدورها . ويمكن الحصول على بيانات إضافية من مطبوعات البنك الدولى الأخرى ، *خاصة أطلس البنك الدولى ، والجداول الدولية ، وجداول الديون الدولية ، والمؤشرات الاجتماعية للتنمية* . وهذه البيانات متاحة الآن أيضا على اسطوانات صغيرة (ديسكت) ، فى نظام الاسترجاع المستخدم * ستارز * .

وتعبير « بلد » فى هذه الملاحظات لا يعنى الاستقلال السياسى بل قد يشير إلى أى إقليم تقدم السلطة المسؤولة عنه إحصاءات اجتماعية أو اقتصادية منفصلة ، والمعيار الرئيسى الذى يلتزم به البنك الدولى فى التصنيف الذى يضعه من أجل أغراض عملية وتحليلية معينة ، هو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، والاقتصادات معروضة فى هذه الجداول حسب الترتيب التصاعدى لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . كما استخدمت معايير تحليلية وجغرافية أخرى فى التصنيف ، وفى هذا التقرير هناك تغييران فى مجموعات البلدان . فقد حل محل المجموعة السابقة المسماه « *إجمالى الاقتصادات التى تقدم تقارير* » تصنيف جديد يسمى « العالم » ، وحلت محل المجموعة السابقة المسماه « اقتصادات ليست أعضاء ولا تقدم تقارير » ، مجموعة « *الاقتصادات الأخرى* » . وقد أصبح من الممكن إجراء هذين التغييرين بسبب زيادة توافر البيانات خلال العام السابق . ومثل كل مجموعات البلدان الأخرى فى الجداول ، فإن الفئات تتضمن البلدان التى يقل عدد سكانها عن مليون نسمة بالإضافة إلى الـ ١٢٤ بلدا الواردة بها . وتوفر الملاحظات الخاصة بالتعاريف والبيانات الواردة فى بداية التقرير الرئيسى وصفا مفصلا لمجموعات البلدان .

ورغم أنه قد بذل كل جهد ممكن لتوحيد البيانات ، فإنه لا يمكن تأمين القابلية الكاملة للمقارنة ، وينبغى توخى الحذر فى تفسير المؤشرات . والإحصاءات مستمدة من المصادر التى يعتقد أنها الأشد جدارة بالثقة ، لكن البيانات عرضة لهامش خطأ كبير . كما أن الاختلاف فى الأساليب الإحصائية القومية يقلل من قابلية البيانات للمقارنة ، ومن ثم ينبغى الاقتصار فى تأويلها على اعتبارها اتجاهات بيانية تصف الفروق الأساسية بين الاقتصادات ، وعدم إعتبارها مؤشرات كمية دقيقة لهذه الفروق .

والمؤشرات الواردة فى الجدول ١ تقدم صورة موجزة لملامح الاقتصادات ، أما البيانات الواردة فى الجداول الأخرى فتقع ضمن المجالات العريضة التالية : الإنتاج ، والاستيعاب المحلى ، والحسابات المالية والنقدية ، والموارد البشرية والطبيعية .

وقد أضيف فى هذا التقرير ، جدول جديد يتعلق بالبيئة ، وأدخلت تعديلات على جداول الديون الخارجية والجدول الخاص بالتحضر . كما أجريت مراجعات منهجية فى البيانات الاقتصادية المتعلقة بالأسعار الثابتة الكامنة وراء الأرقام ، ويؤثر هذا على معدلات النمو المستمدة من بيانات السلاسل الزمنية الأساسية .

وهذه التعديلات موصوفة بإيجاز أدناه ، وبشكل أوفى فى الملاحظات التقنية .

والجدول الجديد ـ الجدول ٣٣ ـ الغابات ، والمناطق المحمية والمياه ـ يستند أساسا إلى بيانات من مطبوع *الموارد الدولية* ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ الذى نشره معهد الموارد الدولية . ويتضمن الجدول مؤشرات عن المساحات المغطاة بالغابات ، وإزالة الغابات ، ومساحات الأراضى المحمية ، وإمدادات واستخدامات موارد المياه الداخلية المتجددة . وتواجه كل الاقتصادات التحدى الخاص باستخدام الموارد الطبيعية بطريقة توفر الاحتياجات الراهنة وتحافظ فى الوقت نفسه على الموارد لضمان التنمية القادرة على الاستمرار . ومع ذلك ، فقد كان الاهتمام الذى تم

إيلاؤه للمؤشرات المطلوبة لمراقبة وتقييم قضايا البيئة ، اهتماما ضئيلا على المستوى الدولى - والقومى فى معظم الحالات . ولذلك ، فإن المؤشرات المتوافرة حاليا ، بما فى ذلك المؤشرات الواردة فى الجدول ٣٣ ، لم تختبر وربما تكون أقل جدارة بالثقة من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى الواردة فى هذا التقرير . ومع ذلك ، فلابد من بداية ، حتى لو كانت لمجرد إظهار الحاجة إلى إجراءات عالمية أفضل للرصد .

وقد أعيد ترتيب عدة جداول تتعلق بالديون الخارجية لتعكس المادة الجديدة الواردة فى مطبوع البنك الدولى ، *جداول الديون الدولية* . ويلقى الجدول ٢٣ - إجمالى تدفقات الموارد الصافية والتحويلات الصافية - الضوء على أهمية المنح الرسمية وصافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى صافى تدفقات الموارد . ومن الإضافات الأخرى لجداول الديون الخارجية ، بعض النسب الإضافية لخدمة الدين .

وقد أضيفت إلى الجدول ٣١ - التحضر ، البيانات التى قدمتها شعبة السكان بالأمم المتحدة بشأن سكان عواصم الدول والنسبة المئوية للسكان الذين يقطنون مدنا يبلغ عدد سكانها مليون نسمة أو أكثر فى ١٩٩٠ . ولم يتم تحديث السلاسل السابقة التى تغطى المدن الكبرى فى السنوات الأخيرة وتم إسقاطها حاليا .

والبيانات الخاصة بالديون الخارجية هى بيانات جمعها البنك الدولى رأسا على أساس التقارير المقدمة من البلدان النامية الأعضاء من خلال نظام الإبلاغ للبلدان المدينة وهناك بيانات أخرى مستمدة أساسا من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ومن صندوق النقد الدولى ، والتقارير القطرية المقدمة للبنك الدولى . كما استخدمت التقديرات التى وضعها موظفو البنك لتحسين درجة استيفاء البيانات لآخر لحظة واتساقها . وبالنسبة لمعظم البلدان ، تم الحصول على تقديرات الحسابات القومية من الحكومات الأعضاء من خلال البعثات الاقتصادية للبنك الدولى . وفى بعض الحالات ، تم تعديل هذه التقديرات بواسطة موظفى البنك لتتفق مع التعاريف والمفاهيم الدولية ، وذلك لتوفير تناسق أفضل وإدراج أحدث التقديرات .

وتيسيرا لمطابقة البيانات لم تدرج فى العادة غير نسب النمو ومعدلاته فحسب ، وبصفة عامة تتوافر القيم المطلقة فى مطبوعات البنك الدولى الأخرى ، خاصة طبعة ١٩٩١ ، من *الجداول الدولية* . وتم احتساب معظم معدلات النمو بالنسبة إلى فترتين ، ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ، و ١٩٨٠ - ١٩٨٩ ، باستخدام طريقة انحدار المربعات الصغرى ، مالم ينص على خلاف ذلك . ونظرا لأن هذه الطريقة تأخذ فى إعتبارها كل المشاهدات فى فترة ما ، فإن معدلات النمو الناتجة تتراءى فيها الاتجاهات العامة التى لا تتأثر بالقيم الاستثنائية بغير مسوغ ، خاصة فى نقاط النهاية . ولاستبعاد آثار التضخم ، فقد استخدمت المؤشرات الاقتصادية للأسعار الثابتة فى حساب معدلات النمو . وترد تفاصيل هذا المنهج فى بداية الملاحظات التقنية . وتتعلق البيانات المطبوعة بأرقام سوداء بسنوات أو فترات خلاف المحددة - وذلك إلى عامين سابقين بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية وإلى ثلاث سنوات سابقة أو تالية بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية ، نظرا لأن جمع هذه الأخيرة ينزع إلى أن يكون أقل انتظاما كما أنها تتغير بصورة كبيرة عبر فترات الزمن القصيرة . وجميع الأرقام الواردة بالدولار يقصد بها دولارات الولايات المتحدة ، مالم ينص على غير ذلك . وتصف الملاحظات التقنية الأساليب المختلفة المستخدمة للتحويل من أرقام العملات القومية .

ويراجع البنك بصورة مستمرة المناهج المستخدمة ، فى محاولة لتحسين القابلية للمقارنة الدولية والمعنوية التحليلية للمؤشرات . والفروق فى البيانات بين تقرير هذا العام وتقرير العام الماضى ، ليست نتيجة لتحديث البيانات الخاصة بالبلدان فحسب ، بل تعكس أيضا عمليات التنقيح التى أدخلت على السلاسل التاريخية والتغييرات المنهجية . والتغيير المنهجى الأساسى فى هذا التقرير هو أن أسعار ١٩٨٧ أستخدمت فى المؤشرات الاقتصادية ، ومن ثم فإن الأرقام القياسية ومعدلات النمو التى حسبت من بيانات الأسعار الثابتة قد تختلف عن تلك الواردة فى الطبعات السابقة . وتصف الملاحظات التقنية هذه العملية بصورة أكمل .

وكما هو الشأن فى التقرير نفسه ، فإن المعيار الرئيسى المستخدم فى تصنيف الاقتصادات الواردة فى مؤشرات التنمية الدولية ، هو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . وهذه المجموعات من الدخل تميز بصورة عريضة بين البلدان التى تمر بمراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية . كما تم تصنيف اقتصادات كثيرة مرة أخرى حسب الموقع الجغرافى . وهناك تصنيفان آخران هما الاقتصادات متوسطة الدخل المثقلة بالديون ، وجميع البلدان المصدرة للنفط . وللإطلاع على قائمة البلدان التى تشملها كل مجموعة ، انظر الملاحظات الخاصة بالتعاريف والبيانات . والتصنيفات الأساسية المستخدمة فى الجداول هذا العام هى ٤١ اقتصاداً منخفض الدخل يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل ٥٨٠ دولارا أو أقل فى ١٩٨٩ ، و٥٨ اقتصادا متوسط الدخل بنصيب لدخل الفرد يبلغ من ٥٨١ إلى ٥٩٩٩ دولارا ، و٢٥ اقتصادا مرتفع الدخل . وتم إدراج أربعة أعضاء جدد فى البنك فى فئة الاقتصادات متوسطة الدخل : بلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ومنغوليا ، وناميبيا . وقد أدرجت البيانات الخاصة بالمجموعة المسماة « اقتصادات أخرى » والتى تشمل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وألبانيا وجمهورية كوريا الشعبية وكوبا كإجماليات فقط فى الجداول الأساسية بسبب ندرة البيانات ، واختلافات المناهج المتبعة فى حساب الدخل القومى ، وصعوبات التحويل . ومع ذلك ، فإن بعض المؤشرات المنتقاة بالنسبة لهذه الاقتصادات ولجمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة ، مدرجة فى الإطار أ - ٢ فى الملاحظات التقنية .

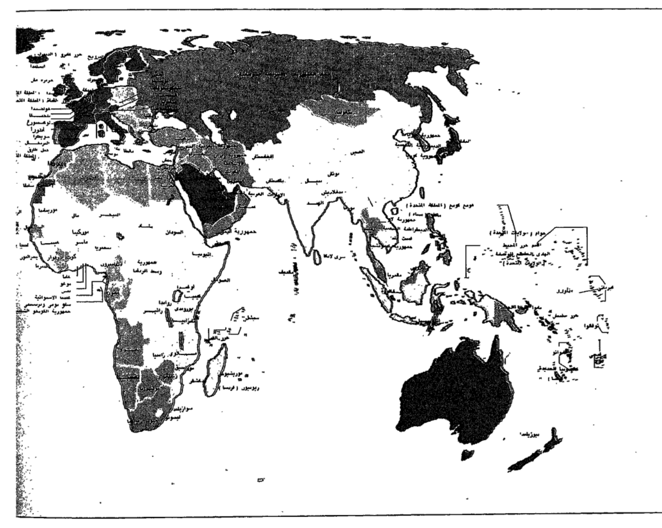
كما لم تدرج الاقتصادات التى يقل عدد سكانها عن المليون نسمة بصورة منفصلة فى الجداول الأساسية ، وإن كانت

المؤشرات الأساسية لهذه البلدان والأقاليم ، ولبورتوريكو ، مدرجة فى جدول منفصل فى الإطار أ - ١ فى الملاحظات التقنية .

والمقاييس الموجزة فى الشرائط الملونة هى إجماليات (مشار إليها بحرف ج) ، أو متوسطات مرجحة (م) أو قيم وسيطة (و) حسبت من أجل مجموعات الاقتصادات . وقد أدرجت البلدان التى لم تعرض عنها تقديرات منفصلة ، بسبب الحجم ، أو عدم الإبلاغ ، أو عدم كفاية المدة الزمنية ، بافتراض أنها تتبع اتجاه البلدان التى تقوم بالإبلاغ خلال هذه الفترات . ويوفر هذا مقياسا إجماليا أكثر اتساقا ، بتوحيد التغطية القطرية لكل فترة مبينة . كما تتضمن إجماليات المجموعات ، البلدان التى يقل سكانها عن مليون نسمة ، حتى وإن لم تظهر فى الجداول البيانات القطرية الخاصة بهذه البلدان . ومع ذلك ، فعندما كانت المعلومات الناقصة تمثل ثلث التقدير الإجمالى أو أكثر ، ذُكر فى الجدول أن مقياس المجموعة غير متاح . والترجيحات المستخدمة فى حساب المقاييس الموجزة مذكورة فى كل ملاحظة تقنية .

ولم تدمج ألمانيا وجمهورية اليمن ، اللتان توحدتا مؤخرا ، النظم الإحصائية لكل منهما بصورة كاملة بعد . وفى جميع الجداول ، تشير كل البيانات الخاصة بألمانيا إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة فقط . لكن البيانات الخاصة بجمهورية اليمن تشير حيثما عرضت إلى البلد كله . ومثلما كان الحال فى التقارير السابقة ، فإن البيانات الخاصة بالصين لا تتضمن تايوان الصينية ، لكن حواشى الجداول ١٤ و١٥ و١٦ و١٨ توفر تقديرات عن المعاملات الدولية لتايوان الصينية .

ويتبع شكل الجداول المأخوذ به فى هذا التقرير المستخدم فى السنوات السابقة . ففى كل مجموعة ، أدرجت الاقتصادات حسب الترتيب التصاعدى لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، فيما عدا تلك التى تعذر حساب مثل هذا الرقم بالنسبة لها . وقد

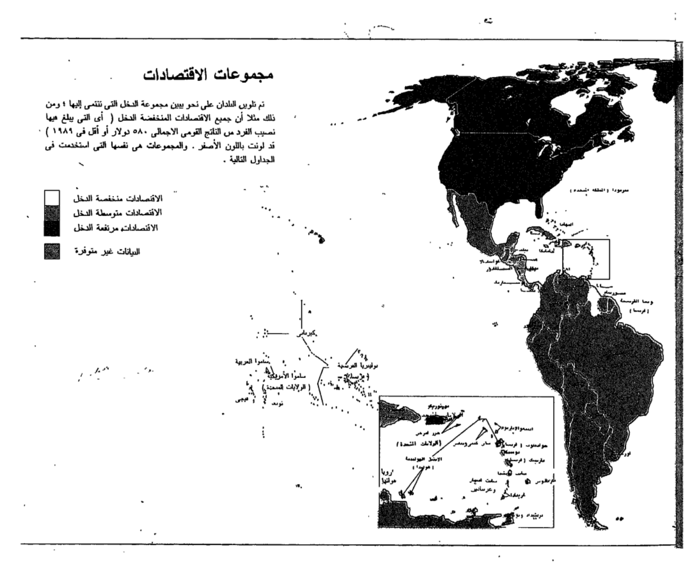


طبعت الأرقام الخاصة بهذه الاقتصادات بالبنط الأسود وبترتيب هجائى فى نهاية المجموعة التى رئى أنها ملائمة لها . وهذا الترتيب مستخدم فى كل الجداول ، عدا الجدول ١٩ الذى يغطى فقط بلدان الدخل المرتفع فى منظمة الأوبيك ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، وتبين القائمة المرتبة هجائيا فى مفتاح الجداول الرقم الإرشادى لكل اقتصاد ، وهنا أيضا استخدم البنط الأسود للاشارة إلى الاقتصادات التى لا تتوافر عنها تقديرات لنصيب الفرد من الناتج الإجمالى . والاقتصادات الواقعة فى مجموعة الدخل المرتفع المشار إليها بالرمز + هى تلك التى صنفتها الأمم المتحدة أو اعتبرتها سلطاتها داخلة فى هذا التصنيف اقتصادات نامية .

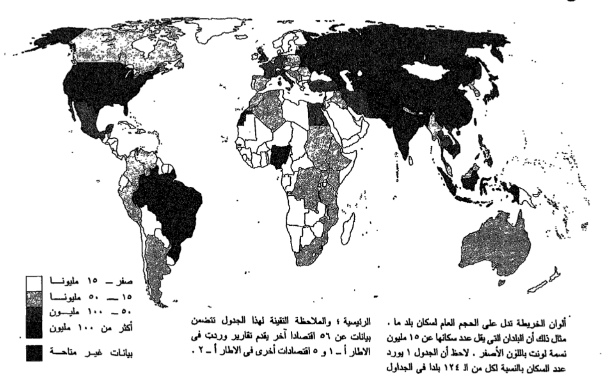
وينبغى الرجوع إلى الملاحظات التقنية والحواشى الخاصة بالجداول عند أى استخدام للبيانات . فهذه الملاحظات تصف بإيجار ، المناهج والمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات المستخدمة فى وضع الجداول . وهناك قائمة منفصلة فى نهاية الملاحظات تعرض التفاصيل البيبليوغرافية لمصادر البيانات ، تتضمن تعريفا ووصفا شاملين للمفاهيم المستخدمة . كذلك ينبغى مراعاة أن الملاحظات القطرية الخاصة بالجداول العالمية توفر شرحا إضافيا للمصادر المستخدمة ، والثغرات الموجودة فى القابلية للمقارنة ، وغير ذلك من الاستثناءات الخارجة عن الأعراف الإحصائية القياسية التى حددها العاملون بالبنك فى صدد الحسابات القومية والمعاملات الدولية .

والتعليقات والأسئلة المتعلقة بمؤشرات التنمية الدولية ترسل إلى :

Socio—Economic Data Division
International Economics Department
The World Bank
1818 H Street, N.W.
Washington, D.C. 20433.

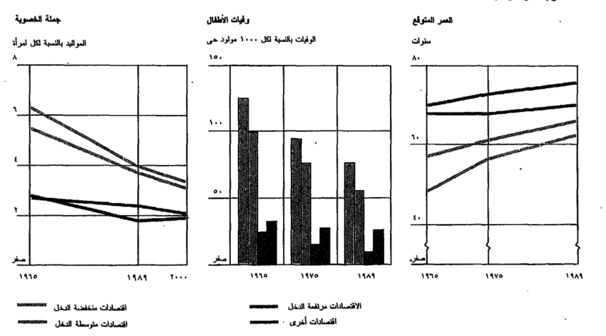


السكان



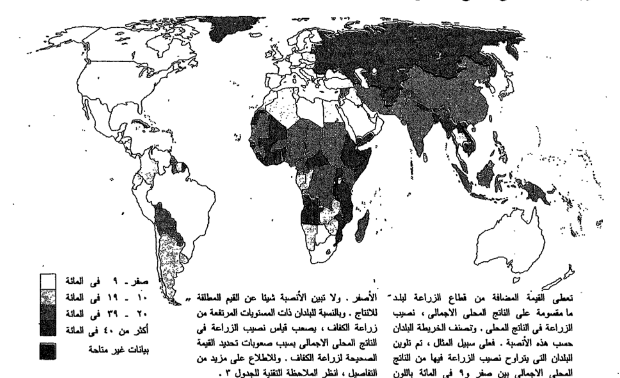
ألوان الخريطة تدل على الحجم العام لسكان بلد ما . مثال ذلك أن البلدان التي يقل عدد سكانها عن ١٥ مليون نسمة لونت باللون الأصفر . لاحظ أن الجدول ١ يورد عدد السكان بالنسبة لكل من الـ ١٢٤ بلدا في الجداول الرئيسية ؛ والملاحظة التقنية لهذا الجدول تتضمن بيانات عن ٥٦ اقتصادا آخر يقدم تقارير وردت في الاطار أ ــ ١ و ٥ اقتصادات أخرى في الاطار أ ــ ٢ .

الخصوبة والوفيات



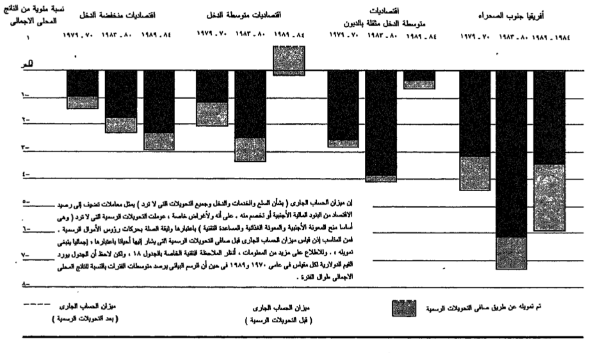
ملاحظة : للوقوف على شروح المصطلحات أو الأساليب انظر الملاحظات التقنية المتعلقة بالجداول ٢٧ ، ٢٨ ، و٣٢ .

نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى



تعطى القيمة المضافة من قطاع الزراعة لبلد ما مقسومة على الناتج المحلى الاجمالى ، نصيب الزراعة فى الناتج المحلى . وتصنف الخريطة البلدان حسب هذه الأنصبة . فعلى سبيل المثال ، تم تلوين البلدان التى يتراوح نصيب الزراعة فيها من الناتج المحلى الاجمالى بين صفر و٩ فى المائة باللون الأصفر . ولا تبين الأنصبة شيئا عن القيم المطلقة للانتاج . وبالنسبة للبلدان ذات المستويات المرتفعة من زراعة الكفاف ، يصعب قياس نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى بسبب صعوبات تحديد القيمة الصحيحة لزراعة الكفاف . وللاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر الملاحظة التقنية للجدول ٣ .

الموازين الخارجية للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل



ملاحظة : للوقوف على شروح للمصطلحات والأساليب انظر الملاحظة التقنية المتعلقة بالجداول ١٨

جدول ١ : مؤشرات أساسية

	السكان (بالملايين) منتصف ١٩٨٩	المساحة (بالألف كيلو متر مربع)	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى [أ] دولارات ١٩٨٩	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى [أ] متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية) ٦٥ - ١٩٨٩	متوسط المعدل السنوى للتضخم [أ] (نسبة مئوية) ٦٥ - ١٩٨٠	متوسط المعدل السنوى للتضخم [أ] (نسبة مئوية) ٨٠ - ١٩٨٩	العمر المتوقع عند المولد (سنوات) ١٩٨٩	أمية الكبار (نسبة مئوية) إناث ١٩٨٥	أمية الكبار (نسبة مئوية) اجمالى ١٩٨٥
اقتصادات منخفضة الدخل	٢٩٤٨,٤ ج	٣٦٦٦٤ ج	٣٣٠ م	٢,٩ م	٨,٠ م	٩,١ م	٦٢ م	٥٨ م	٤٠ م
الصين والهند	١٩٤٦,٤ ج	١٢٨٤٩ ج	٣٥٠ م	٣,٦ م	٣,٢ م	٦,٦ م	٦٥ م	٥٦ م	٤٢ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	١٠٠٢,٠ ج	٢٣٨١٦ ج	٣٠٠ م	١,٤ م	١٩,٢ م	١٤,٩ م	٥٥ م	٦٢ م	٥١ م
١ - موزمبيق	١٥,٣	٨٠٢	٨٠	..	..	٣٤,٩	٤٩	٧٨	٦٢
٢ - أثيوبيا	٤٩,٥	١٢٢٢	١٢٠	٠,١-	٣,٤	٢,٠	٤٨	..	٣٨
٣ - تنزانيا ب	٢٣,٨	٩٤٥	١٣٠	٠,١-	٩,٦	٢٦,١	٤٩	..	..
٤ - الصومال	٦,١	٦٣٨	١٧٠	٠,٣	١٠,٢	٤٢,٨	٤٨	٩٤	٨٨
٥ - بنغلاديش	١١٠,٣	١٤٤	١٨٠	٠,٤	١٤,٨	١٠,٦	٥١	٧٨	٦٧
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤,١	٢٣٧	١٨٠	..	..	..	٤٩	٢٤	٥٦
٧ - ملاوى	٨,٢	١١٨	١٨٠	١,٠	٧,٤	١٤,٦	٤٨	٦٩	٥٩
٨ - نيبال	١٨,٤	١٤١	١٨٠	,٦	٧,٨	٩,١	٥٢	٨٨	٧٤
٩ - تشاد	٥,٥	١٢٨٤	١٩٠	١,٢-	٦,٢	١,٥	٤٧	٨٩	٧٥
١٠ - بوروندى	٥,٣	٢٨	٢٢٠	٣,٦	٥,٠	٣,٧	٤٩	٧٤	٦٦
١١ - سيراليون	٤,٠	٧٢	٢٢٠	٠,٢	٧,٩	٥٤,١	٤٢	٧٩	٧١
١٢ - مدغشقر	١١,٣	٥٨٧	٢٣٠	١,٩-	٧,٧	١٧,٨	٥١	٣٨	٣٣
١٣ - نيجيريا	١١٣,٨	٩٢٤	٢٥٠	٠,٢	١٤,٧	١٤,٢	٥١	٦٩	٥٨
١٤ - أوغندا	١٦,٨	٢٣٦	٢٥٠	٢,٨-	٢١,٤	١٠٨,١	٤٩	٥٥	٤٣
١٥ - زائير	٣٤,٥	٢٣٤٥	٢٦٠	٢,٠-	٢٤,٧	٥٩,٤	٥٣	٥٥	٣٩
١٦ - مالى	٨,٢	١٢٤٠	٢٧٠	١,٧	٩,٠	٣,٦	٤٨	٨٩	٨٣
١٧ - النيجر	٧,٤	١٢٦٧	٢٩٠	٢,٤-	٧,٥	٣,٤	٤٥	٩١	٨٦
١٨ - بوركينا فاسو	٨,٨	٢٧٤	٣٢٠	١,٤	٦,٤	٤,٦	٤٨	٩٤	٨٧
١٩ - رواندا	٦,٩	٢٦	٣٢٠	١,٢	١٢,٥	٤,٠	٤٩	٦٧	٥٣
٢٠ - الهند	٨٣٢,٥	٣٢٨٨	٣٤٠	١,٨	٧,٥	٧,٧	٥٩	٧١	٥٧
٢١ - الصين	١١١٣,٩	٩٥٦١	٣٥٠	٥,٧	٠,٤-	٥,٨	٧٠	٤٥	٣١
٢٢ - هايتى	٦,٤	٢٨	٣٦٠	٠,٣	٧,٣	٦,٨	٥٥	٦٥	٦٢
٢٣ - كينيا	٢٣,٥	٥٨٠	٣٦٠	٢,٠	٧,٢	٩,٠	٥٩	٥١	٤١
٢٤ - باكستان	١٠٩,٩	٧٩٦	٣٧٠	٢,٥	١٠,٣	٦,٧	٥٥	٨١	٧٠
٢٥ - بنن	٤,٦	١١٣	٣٨٠	٠,١-	٧,٤	٧,٥	٥١	٨٤	٧٤
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٣,٠	٦٢٣	٣٩٠	٠,٥-	٨,٢	٦,٥	٥١	٧١	٦٠
٢٧ - غانا	١٤,٤	٢٣٩	٣٩٠	١,٥-	٢٢,٩	٤٣,٦	٥٥	٥٧	٤٠
٢٨ - توغو	٣,٥	٥٧	٣٩٠	صفر	٧,١	٥,١	٥٤	٧٢	٥٩
٢٩ - زامبيا	٧,٨	٧٥٣	٣٩٠	٢,٠-	٦,٣	٣٨,٣	٥٤	٣٣	٢٤
٣٠ - غينيا	٥,٦	٢٤٦	٤٣٠	..	..	..	٤٣	٨٣	٧٢
٣١ - سرى لانكا	١٦,٨	٦٦	٤٣٠	٣,٠	٩,٤	١٠,٩	٧١	١٧	١٣
٣٢ - ليسوتو	١,٧	٣٠	٤٧٠	٥,٠	٦,٧	١٢,٨	٥٦	١٦	٢٦
٣٣ - اندونيسيا	١٧٨,٢	١٩٠٥	٥٠٠	٤,٤	٣٥,٥	٨,٣	٦١	٣٥	٢٦
٣٤ - موريتانيا	١,٩	١٠٢٦	٥٠٠	٠,٥-	٧,٦	٩,٤	٤٦	..	..
٣٥ - أفغانستان	..	٦٥٢	..	..	٤,٩	..	..	..	..
٣٦ - بوتان	١,٤	٤٧	..	..	..	..	٤٨	..	..
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	..	١٨١	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - ليبيريا	٢,٥	١١١	..	..	٦,٣	..	٥٤	٧٧	٦٥
٣٩ - ميانمار	٤٠,٨	٦٧٧	..	..	..	..	٦١	..	..
٤٠ - السودان	٢٤,٥	٢٥٠٦	..	..	١١,٥	..	٥٠	..	..
٤١ - فييت نام	٦٤,٨	٣٣٠	..	..	..	..	٦٦	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل	١١٠٤,٥ ج	٤٠٤٠٦ ج	٢٠٤٠ م	٢,٣ م	٢٠,٩ م	٧٣,٠ م	٦٦ م	٣١ م	٢٥ م
الدخل المتوسط الأدنى	٦٨١,٨ ج	٢٣٩٢١,٠ ج	١٣٦٠ م	٢,٠ م	٢٢,٢ م	٦٥,٧ م	٦٥ م	٣٢ م	٢٦ م
٤٢ - أنغولا	٩,٧	١٢٤٧	٦١٠	..	..	..	٤٦	..	٥٩
٤٣ - بوليفيا	٧,١	١٠٩٩	٦٢٠	٠,٨-	١٥,٩	٣٩١,٩	٥٤	٣٥	٢٦
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٥١,٠	١٠٠١	٦٤٠	٤,٢	٦,٤	١١,٠	٦٠	٧٠	٥٦
٤٥ - السنغال	٧,٢	١٩٧	٦٥٠	٠,٧-	٦,٥	٧,٣	٤٨	٨١	٧٢
٤٦ - الجمهورية اليمنية	١١,٢	٥٢٨	٦٥٠	..	..	..	٤٨	..	..
٤٧ - زمبابوى	٩,٥	٣٩١	٦٥٠	١,٢	٥,٨	١١,٠	٦٤	٣٣	٢٦
٤٨ - الفلبين	٦٠,٠	٣٠٠	٧١٠	١,٦	١١,٧	١٤,٨	٦٤	١٥	١٤
٤٩ - كوت ديفوار	١١,٧	٣٢٢	٧٩٠	٠,٨	٩,٤	٣,١	٥٣	٦٩	٥٧
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	٧,٠	٤٩	٧٩٠	٢,٥	٦,٧	١٩,١	٦٧	٢٣	٢٣
٥١ - المغرب	٢٤,٥	٤٤٧	٨٨٠	٢,٣	٥,٩	٧,٤	٦١	٧٨	٦٧
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٣,٨	٤٦٣	٨٩٠	٠,٢	٨,١	٥,٦	٥٤	٦٥	٥٥
٥٣ - هندوراس	٥,٠	١١٢	٩٠٠	٠,٦	٥,٧	٤,٧	٦٥	٤٢	٤١
٥٤ - غواتيمالا	٨,٩	١٠٩	٩١٠	٠,٩	٧,١	١٣,٤	٦٣	٥٣	٤٥
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	٢,٢	٣٤٢	٩٤٠	٣,٣	٦,٨	٠,٣	٥٤	٤٥	٣٧
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	١٢,١	١٨٥	٩٨٠	٣,١	٧,٩	١٥,٠	٦٦	٥٧	٤٠
٥٧ - الكاميرون	١١,٦	٤٧٥	١٠٠٠	٣,٢	٩,٠	٦,٦	٥٧	٥٥	٤٤
٥٨ - بيرو	٢١,٢	١٢٨٥	١٠١٠	٠,٢-	٢٠,٦	١٦٠,٣	٦٢	٢٢	١٥
٥٩ - اكوادور	١٠,٣	٢٨٤	١٠٢٠	٣,٠	١٠,٩	٣٤,٤	٦٦	٢٠	١٨
٦٠ - ناميبيا	١,٧	٨٢٤	١٠٣٠	..	..	١٣,٤	٥٧	..	..
٦١ - باراغواى	٤,٢	٤٠٧	١٠٣٠	٣,٠	٩,٣	٢٣,٢	٦٧	١٥	١٢
٦٢ - السلفادور	٥,١	٢١	١٠٧٠	٠,٤-	٧,٠	١٦,٨	٦٣	٣١	٢٨
٦٣ - كولومبيا	٣٢,٣	١١٣٩	١٢٠٠	٢,٣	١٧,٥	٢٤,٣	٦٩	١٣	١٢
٦٤ - تايلند	٥٥,٤	٥١٣	١٢٢٠	٤,٢	٦,٢	٣,٢	٦٦	١٢	٩
٦٥ - جامايكا	٢,٤	١١	١٢٦٠	١,٣-	١٢,٨	١٨,٥	٧٣	..	..
٦٦ - تونس	٨,٠	١٦٤	١٢٦٠	٣,٣	٦,٧	٧,٥	٦٦	٥٩	٤٦

ملاحظة : لم تدرج الاقتصادات التى يقل عدد سكانها عن المليون الا كجزء من مجموعات البلدان فى الجداول الرئيسية ، لكنها موضحة بتفصيل أكبر فى الإطار أ - ١ . والاقتصادات التى لم تدرج فى الجداول الرئيسية ولا فى الإطار أ - ١ و ان كانت مدرجة فى الاجماليات ، مبينة بتفصيل أكبر فى الإطار أ - ٢ ، لكنها متضمنة فى الاجماليات .

بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الارقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	السكان (بالملايين) منتصف ١٩٨٩	المساحة (بالألف كيلو متر مربع)	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي[أ]: دولارات ١٩٨٩	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي[أ]: متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية) ٦٥ - ١٩٨٩	متوسط المعدل السنوي للتضخم[أ] (نسبة مئوية) ٦٥ - ١٩٨٠	متوسط المعدل السنوي للتضخم[أ] (نسبة مئوية) ٨٠ - ١٩٨٩	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) ١٩٨٩	أمية الكبار (نسبة مئوية): إناث ١٩٨٥	أمية الكبار (نسبة مئوية): اجمالي ١٩٨٥
٦٧ - تركيا	٥٥,٠	٧٧٩	١٣٧٠	٢,٦	٢٠,٨	٤١,٤	٦٦	٣٨	٢٦
٦٨ - بتسوانا	١,٢	٥٨٢	١٦٠٠	٨,٥	٨,٤	١٢,٠	٦٧	٣١	٢٩
٦٩ - الأردن *	٣,٩	٨٩	١٦٤٠	..	..	..	٦٧	٣٧	٢٥
٧٠ - بنما	٢,٤	٧٧	١٧٦٠	١,٦	٥,٤	٢,٥	٧٣	١٢	١٢
٧١ - شيلي	١٣,٠	٧٥٧	١٧٧٠	٠,٣	١٢٩,٩	٢٠,٥	٧٢	..	٦
٧٢ - كوستاريكا	٢,٧	٥١	١٧٨٠	١,٤	١١,٢	٢٤,٨	٧٥	٧	٠
٧٣ - بولندا	٣٧,٩	٣١٣	١٧٩٠	..	..	٣٨,١	٧١	..	..
٧٤ - موريشيوس	١,١	٢	١٩٩٠	٣,٠	١١,٨	٨,٥	٧٠	٢٣	١٧
٧٥ - المكسيك	٨٤,٦	١٩٥٨	٢٠١٠	٣,٠	١٣,٠	٧٢,٧	٦٩	١٢	١٠
٧٦ - الأرجنتين	٣١,٩	٢٧٦٧	٢١٦٠	٠,١-	٧٨,٣	٣٣٤,٨	٧١	٥	٥
٧٧ - ماليزيا	١٧,٤	٣٣٠	٢١٦٠	٤,٠	٤,٩	١,٥	٧٠	٣٤	٢٧
٧٨ - الجزائر	٢٤,٤	٢٣٨٢	٢٢٣٠	٢,٥	١٠,٥	٥,٢	٦٥	٦٣	٥٠
٧٩ - بلغاريا	٩,٠	١١١	٢٣٢٠	..	..	١,٤	٧٢	..	..
٨٠ - لبنان	..	١٠	..	..	٩,٣	..	..	..	..
٨١ - منغوليا	٢,١	١٥٦٥	..	..	..	..	٦٢	..	..
٨٢ - نيكاراجوا	٣,٧	١٣٠	..	..	٨,٩	..	٦٤	..	..
الدخل المتوسط الأعلى	٤٢٢,٧ ج	١٦٤٨٥ ج	٣١٥٠ م	٢,٦ م	١٩,٨ م	٧٨,٧ م	٦٧ م	٢٨ م	٢٤ م
٨٣ - فنزويلا	١٩,٢	٩١٢	٢٤٥٠	١,٠-	١٠,٤	١٦,٠	٧٠	١٥	١٣
٨٤ - جنوب أفريقيا	٣٥,٠	١٢٢١	٢٤٧٠	٠,٨	٩,٨	١٤,١	٦٢	..	..
٨٥ - البرازيل	١٤٧,٣	٨٥١٢	٢٥٤٠	٣,٥	٣١,٣	٢٢٧,٨	٦٦	٢٤	٢٢
٨٦ - هنغاريا	١٠,٦	٩٣	٢٥٩٠	..	٢,٦	٧,٥	٧١	د	د
٨٧ - اوروغواي	٣,١	١٧٧	٢٦٢٠	١,٢	٥٧,٨	٥٩,٢	٧٣	٤	٥
٨٨ - يوغوسلافيا	٢٣,٧	٢٥٦	٢٩٢٠	٣,٢	١٥,٢	٩٦,٩	٧٢	١٤	٩
٨٩ - الغابون	١,١	٢٦٨	٢٩٦٠	٠,٩	١٢,٨	١,٠-	٥٣	٤٧	٣٨
٩٠ - جمهورية ايران الاسلامية	٥٣,٣	١٦٤٨	٣٢٠٠	٠,٥	١٥,٥	١٣,٥	٦٣	٦١	٤٩
٩١ - ترينيداد وتوباغو	١,٣	٥	٣٢٣٠	٠,٤	١٤,١	٥,٨	٧١	٥	٤
٩٢ تشيكوسلوفاكيا	١٥,٦	١٢٨	٣٤٥٠	..	..	١,٦	٧٢	..	..
٩٣ - البرتغال	١٠,٣	٩٢	٤٢٥٠	٣,٠	١١,٧	١٩,١	٧٥	٢٠	١٦
٩٤ - جمهورية كوريا	٤٢,٤	٩٩	٤٤٠٠	٧,٠	١٨,٤	٥,٠	٧٠	..	..
٩٥ - عمان	١,٥	٢١٢	٥٢٢٠	٦,٤	١٩,٩	٦,٦-	٦٥	..	..
٩٦ - ليبيا	٤,٤	١٧٦٠	٥٣١٠	٣,٠-	١٥,٤	٠,٢	٦٢	٥٠	٣٣
٩٧ - اليونان	١٠,٠	١٣٢	٥٣٥٠	٢,٩	١٠,٣	١٨,٢	٧٧	١٢	٨
٩٨ - العراق	١٨,٣	٤٣٨	..	..	..	..	٦٣	١٣	١١
٩٩ - رومانيا	٢٣,٢	٢٣٨	..	..	..	..	٧١	د	د
ذات الدخل المنخفض والمتوسط	٤٠٥٢,٨ ج	٧٧٠٧١ ج	٨٠٠ م	٢,٥ م	١٦,٧ م	٥٣,٧ م	٦٣ م	٥١ م	٤٠ م
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨٠,٤ ج	٢٣٠٦٦ ج	٣٤٠ م	٠,٣ م	١١,٤ م	١٩,٠ م	٥١ م	٦٥ م	٥٢ م
شرق آسيا	١٥٥٢,٢ ج	١٥٥٨٢ ج	٥٤٠ م	٥,٢ م	٩,٣ م	٦,٠ م	٦٨ م	٤١ م	٢٩ م
جنوب آسيا	١١٣٠,٨ ج	٥١٥٨ ج	٣٢٠ م	١,٨ م	٨,٢ م	٧,٩ م	٥٨ م	٧٢ م	٥٩ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٣٣,٢ ج	١١٦٥٨ ج	٢١٨٠ م	..	١٣,١ م	٢١,٨ م	٦٥ م	٥١ م	٤٠ م
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٢١,٢ ج	٢٠٣٨٥ ج	١٩٥٠ م	١,٩ م	٣١,٥ م	١٦٠,٧ م	٦٧ م	١٩ م	١٧ م
المدينة بصورة باهظة	٥٥٤,٣ ج	٢١٠٥٩ ج	١٧٣٠ م	٢,١ م	٢٩,١ م	١٤٠,٥ م	٦٦ م	٢٨ م	٢٤ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٨٣٠,٤ ج	٣٣٨٧٥ ج	١٨٣٣٠ م	٢,٤ م	٧,٦ م	٤,٦ م	٧٦ م	..	..
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٧٧٢,٦ ج	٣١١٦٥ ج	١٩٠٩٠ م	٢,٥ م	٧,٥ م	٤,٣ م	٧٦ م	..	..
+ أخرى	٥٧,٨ ج	٢٧١٠ ج	٨٢٥٠ م	٣,٨ م	١٣,٠ م	١٤,٠ م	٧٢ م	..	..
١٠٠ - + المملكة العربية السعودية	١٤,٤	٢١٥٠	٦٠٢٠	٢,٦	١٧,٩	٤,٤-	٦٤	..	..
١٠١ - أيرلندا	٣,٥	٧٠	٨٧١٠	٢,١	١١,٦	٧,٨	٧٤	..	..
١٠٢ - أسبانيا	٣٨,٨	٥٠٥	٩٣٣٠	٢,٤	١٢,٣	٩,٤	٧٧	٨	٦
١٠٣ - + اسرائيل	٤,٥	٢١	٩٧٩٠	٢,٧	٢٥,٢	١١٧,١	٧٦	٧	٥
١٠٤ - + هونغ كونغ	٥,٧	١	١٠٣٥٠[٨]	٦,٣	٨,١	٧,١	٧٨	١٩	١٢
١٠٥ - + سنغافورة	٢,٧	١	١٠٤٥٠	٧,٠	٥,١	١,٥	٧٤	٢١	١٤
١٠٦ - نيوزيلندا	٣,٣	٢٦٩	١٢٠٧٠	٠,٨	١٠,٢	١١,٤	٧٥	د	د
١٠٧ - استراليا	١٦,٨	٧٦٨٧	١٤٣٦٠	١,٧	٩,٣	٧,٨	٧٧	د	د
١٠٨ - المملكة المتحدة	٥٧,٢	٢٤٥	١٤٦١٠	٢,٠	١٠,٧	٦,١	٧٦	د	د
١٠٩ - ايطاليا	٥٧,٥	٣٠١	١٥١٢٠	٣,٠	١١,٤	١٠,٣	٧٦	د	د
١١٠ - هولندا	١٤,٨	٣٧	١٥٩٢٠	١,٨	٧,٤	١,٩	٧٧	د	د
١١١ - + الكويت	٢,٠	١٨	١٦١٥٠	٤,٠-	١٥,٩	٢,٧-	٧٤	٣٧	٣٠
١١٢ - بلجيكا	١٠,٠	٣١	١٦٢٢٠	..	..	٤,٥	٧٦	د	د
١١٣ - النمسا	٧,٦	٨٤	١٧٣٠٠	٢,٩	٦,٠	٣,٨	٧٦	د	د
١١٤ - فرنسا	٥٦,٢	٥٥٢	١٧٨٢٠	٢,٣	٨,٦	٦,٥	٧٧	د	د
١١٥ - + الامارات العربية المتحدة	١,٥	٨٤	١٨٤٣٠	..	..	١,١	٧١	..	..
١١٦ - كندا	٢٦,٢	٩٩٧٦	١٩٠٣٠	٤,٠	٥,٥	٤,٦	٧٧	د	د
١١٧ - المانيا و	٦٢,٠	٢٤٩	٢٠٤٤٠	٢,٤	٥,٢	٢,٧	٧٥	د	د
١١٨ - الدانمرك	٥,١	٤٣	٢٠٤٥٠	١,٨	٩,٣	٦,٠	٧٥	د	د
١١٩ - الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤٨,٨	٩٣٧٣	٢٠٩١٠	١,٦	٦,٥	٤,١	٧٦	د	د
١٢٠ - السويد	٨,٥	٤٥٠	٢١٥٧٠	١,٨	٨,٠	٧,٤	٧٧	د	د
١٢١ - فنلندا	٥,٠	٣٣٨	٢٢١٢٠	٣,٢	١٠,٥	٧,٠	٧٥	د	د
١٢٢ - النرويج	٤,٢	٣٢٤	٢٢٢٩٠	٣,٤	٧,٧	٥,٦	٧٧	د	د
١٢٣ - اليابان	١٢٣,١	٣٧٨	٢٣٨١٠	٤,٣	٧,٦	١,٣	٧٩	د	د
١٢٤ - سويسرا	٦,٦	٤١	٢٩٨٨٠	٤,٦	١,٦	٣,٦	٧٨	د	د
اقتصادات أخرى	٣٢٢,٨ ج	٢٢٦٦٣ ج	..	..	..	..	٧٠ م	..	..
العالم	٥٢٠٦,١ ج	١٣٣٦٥٩ ج	٣٩٨٠ م	١,٦ م	٩,١ م	١٣,٢ م	٦٥ م	..	..
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	٢٦٥,٢ ج	١٢١٢٠ ج	١٨٤٠ م	١,٢ م	١٤,٥ م	٧,٣ م	٥٨ م	٥٧ م	٤٧ م

+ اقتصادات تصنف بواسطة الأمم المتحدة أو تعتبرها سلطاتها اقتصادات نامية . آ ـ انظر الملاحظات التقنية . ب ـ في جميع الجداول ، تغطى بيانات الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي الجزء الرئيسي من تنزانيا فقط . ج ـ في جميع الجداول تغطى بيانات الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي للأردن ، الضفة الشرقية فقط . د ـ طبقا لليونسكو ، تقل الأمية عن ٥ في المائة . ٨ ـ في جميع الجداول تشير بيانات الناتج القومي الاجمالي لهونغ كونغ إلى الناتج المحلي الاجمالي . و ـ في جميع الجداول تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة فقط ، اما بالنسبة لبيانات جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، انظر الإطار أ ـ ٢ .

جدول ٢ : نمو الانتاج

	متوسط معدل النمو السنوى (لنسبة مئوية)									
	الناتج المحلى الاجمالى		الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات ، الخ ب .	
	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل	٤,٨ م	٦,٢ م	٢,٦ م	٤,٠ م	٧,٦ م	٨,٦ م	٧,٢ م	١١,٥ م	٥,٥ م	٦,٢ م
الصين والهند	٥,٠ م	٧,٦ م	٢,٧ م	٤,٨ م	٧,٢ م	١٠,٦ م	٧,٣ م	١٢,٤ م	٥,٧ م	٧,٥ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٤,٦ م	٣,٤ م	٢,٥ م	٢,٥ م	٨,٥ م	٣,١ م	٦,٩ م	٧,٤ م	٥,٢ م	٤,٤ م
١ ـ موزمبيق	..	١,٤-	..	٠,٧	..	٤,٩-	..	..	..	٤,٤-
٢ ـ أثيوبيا	٢,٧	١,٩	١,٢	٠,٤-	٣,٥	٣,٣	٥,١	٣,٦	٥,٢	٤,١
٣ ـ تنزانيا	٣,٩	٢,٦	١,٦	٤,٢	٤,٢	١,٠-	٥,٦	١,٦-	٦,٧	١,٥
٤ ـ الصومال	٣,٥	٣,٠	..	٣,٨	..	٢,٥	..	٠,٢	..	١,٢
٥ ـ بنغلاديش +	٢,٥	٣,٥	١,٥	٢,١	٣,٨	٥,٠	٦,٨	٢,٧	٣,٤	٤,٩
٦ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية+	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧ ـ ملاوى	٥,٥	٢,٧	٤,١	٢,٢	٦,٤	٢,٤	..	٣,١	٦,٧	٣,٣
٨ ـ نيبال	١,٩	٤,٦	١,١	٤,٥	..	..	..	..	..	..
٩ ـ تشاد	٠,١	٦,٥	٠,٣-	٢,٥	٠,٦-	١٠,٥	..	..	٠,٢	٩,٣
١٠ ـ بوروندى	٧,١	٤,٣	٦,٧	٣,١	١٧,٤	٥,٨	٦,٠	٦,١	١,٤	٦,٣
١١ ـ سيراليون	٢,٧	٠,٦	٣,٩	٢,٤	٠,٨-	٣,٤-	٠,٧	٣,٤	٤,٣	٠,٣
١٢ ـ مدغشقر +	١,٦	٠,٨	..	٢,٤	..	٠,٥	..	..	..	٠,٠
١٣ ـ نيجيريا	٦,١	٠,٤-	١,٧	١,٣	١٣,١	٢,١-	١٤,٦	٠,٨	٧,٦	٠,٤-
١٤ ـ أوغندا	٠,٦	٢,٥	١,٢	٢,٢	٤,٣-	٤,٦	٣,٧-	٤,٢	١,١	٢,٩
١٥ ـ زائير +	١,٨	١,٩	..	٢,٦	..	١,٤	..	٢,٠	..	١,٩
١٦ ـ مالى +	٤,٢	٣,٨	٢,٨	١,٥	١,٨	٧,٩	..	..	٧,٦	٥,٩
١٧ ـ النيجر +	٠,٣	١,٦-	٣,٤-	١,٨	١١,٤	٣,٣-	..	..	٣,٤	٦,٥-
١٨ ـ بوركينا فاسو	..	٥,٠	..	٥,٨	..	٣,٩	..	٢,٤	..	٤,٨
١٩ ـ رواندا +	٤,٩	١,٥	..	١,٤-	..	١,٦	..	١,٣	..	٤,٧
٢٠ ـ الهند	٣,٦	٥,٣	٢,٥	٢,٩	٤,٢	٦,٩	٤,٥	٧,٣	٤,٤	٦,٥
٢١ ـ الصين +	٦,٩	٩,٧	٢,٨	٦,٣	١٠,٠	١٢,٦	٩,٥ د	١٤,٥ د	١٠,٣	٩,٣
٢٢ ـ هايتى +	٢,٩	٠,٥-	١,٠	٠,٤-	٧,١	١,٦-	٦,٢	٢,١-	٢,٧	٠,١
٢٣ ـ كينيا	٦,٨	٤,١	٥,٠	٣,٢	٩,٧	٣,٧	١٠,٥	٤,٨	٦,٦	٤,٩
٢٤ ـ باكستان	٥,٢	٦,٤	٣,٣	٤,٤	٦,٤	٧,٣	٥,٧	٧,٩	٥,٩	٧,١
٢٥ ـ بنن	٢,٢	١,٨	..	٤,٢	..	٥,٨	..	٧,٤	..	١,٠-
٢٦ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى	٢,٨	١,٤	٢,١	٢,٩	٥,٣	٢,٥	..	١,٩	٢,٠	٠,٥-
٢٧ ـ غانا +	١,٣	٢,٨	١,٦	٠,٩	١,٤	٣,٢	٢,٥	٤,٣	١,١	٥,٣
٢٨ ـ توغو +	٤,٣	١,٤	١,٩	٥,٧	٦,٨	٠,١	..	٠,٢-	٤,٨	٠,٥-
٢٩ ـ زامبيا +	٢,٠	٠,٨	٢,٢	٤,١	٢,١	٠,٣	٥,٣	٢,٥	١,٥	٠,١
٣٠ ـ غينيا +	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣١ ـ سرى لانكا	٤,٠	٤,٠	٢,٧	٢,٢	٤,٧	٤,٤	٣,٢	٦,٢	٤,٦	٤,٩
٣٢ ـ ليسوتو	٦,٨	٣,٧	..	٠,٨-	..	٤,٨	..	١٣,٤	..	٤,٨
٣٣ ـ اندونيسيا +	٧,٠	٥,٣	٤,٣	٣,٢	١١,٩	٥,٣	١٢,٠	١٢,٧	٧,٣	٦,٦
٣٤ ـ موريتانيا	٢,١	١,٤	٢,٠-	١,٥	٢,٢	٥,٢	..	..	٦,٥	٠,١
٣٥ ـ افغانستان	٢,٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ ـ بوتان	..	٨,١	..	٥,٨	..	١٥,٤	..	١١,٩	..	٧,٤
٣٧ ـ كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ ـ ليبيريا	٣,٣	..	٥,٥	..	٢,٢	..	١٠,٠	..	٢,٤	..
٣٩ ـ ميانمار	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٠ ـ السودان	٣,٨	..	٢,٩	..	٣,١	..	..	..	٤,٩	..
٤١ ـ فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل	٦,٢ م	٢,٩ م	٣,٤ م	٢,٦ م	٦,٥ م	٣,٠ م	..	٣,٣ م	٧,٥ م	٢,٨ م
الدخل المتوسط الأدنى	٥,٥ م	٢,٥ م	٣,٤ م	٢,١ م	٦,٢ م	٢,٦ م	٦,١ م	٢,٥ م	٦,١ م	٢,٣ م
٤٢ ـ أنغولا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ ـ بوليفيا +	٤,٤	,٩-	٣,٨	١,٩	٣,٧	٣,٨-	٥,٤	٣,٣-	٥,٦	٠,٥-
٤٤ ـ جمهورية مصر العربية	٧,٣	٥,٤	٢,٧	٢,٦	٦,٩	٤,٨	..	..	١٠,٤	٧,١
٤٥ ـ السنغال ب	٢,١	٣,١	١,٤	٢,٩	٤,٦	٣,٩	٣,٠	٣,٣	١,٤	٢,٩
٤٦ ـ الجمهورية اليمنية +	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ ـ زمبابوى	٥,٠	٢,٧	..	٢,٩	..	٢,٧	..	٢,٦	..	٢,٩
٤٨ ـ الفلبين +	٥,٩	٠,٧	٤,٦	٢,٠	٨,٠	٠,٨-	٧,٥	٠,٥	٥,٢	١,٢
٤٩ ـ كوت ديفوار	٦,٨	١,٢	٣,٣	٢,٣	١٠,٤	١,٧-	٩,١	٨,٢	٨,٦	٠,٤
٥٠ ـ الجمهورية الدومينيكية +	٨,٠	٢,٤	٦,٣	١,٨	١٠,٨	٢,٩	٨,٩	١,١	٧,٣	٢,٣
٥١ ـ المغرب +	٥,٧	٤,١	٢,٤	٦,٧	٦,١	٢,٨	..	٤,١	٦,٨	٤,٢
٥٢ ـ بابوا غينيا الجديدة +	٤,١	٢,١	٣,١	١,٧	..	٣,١	..	١,٦	..	١,٧
٥٣ ـ هندوراس	٥,٠	٢,٣	٢,٠	١,٨	٦,٨	٢,٧	٧,٥	٣,٧	٦,٢	٢,٣
٥٤ ـ غواتيمالا +	٥,٩	٠,٤	٥,١	٠,٨	٧,٣	٠,٦-	٦,٥	١,٢-	٥,٧	٠,٦
٥٥ ـ جمهورية الكونغو الشعبية +	٦,٢	٣,٩	٣,١	٣,٢	٩,٩	٤,٧	..	٦,٨	٤,٧	٣,٢
٥٦ ـ الجمهورية العربية السورية +	٩,١	١,٦	٥,٩	٠,٩-	١٢,٠	٥,٢	..	..	٩,٤	١,٢
٥٧ ـ الكاميرون +	٥,١	٣,٢	٤,٢	١,٩	٧,٨	٢,٣	٧,٠	٨,١	٤,٨	٤,٦
٥٨ ـ بيرو +	٣,٩	٠,٤	١,٠	٣,٦	٤,٤	٠,٥-	٣,٨	٠,٤	٤,٣	٠,٤
٥٩ ـ اكوادور +	٨,٨	١,٩	٣,٤	٤,٣	١٣,٧	١,٨	١١,٥	٠,٢	٧,٦	١,٣
٦٠ ـ ناميبيا	..	٠,٤	..	١,٠-	..	٢,٠-	..	١,٤	..	٣,٠
٦١ ـ باراغواى +	٧,٠	٢,٢	٤,٩	٣,٤	٩,١	٠,١-	٧,٠	١,٨	٧,٥	٢,٧
٦٢ ـ السلفادور +	٤,٣	٠,٦	٣,٦	١,٢-	٥,٣	٠,٦-	٤,٦	٠,٣-	٤,٣	١,٥
٦٣ ـ كولومبيا	٥,٧	٣,٥	٤,٥	٢,٦	٥,٧	٥,٠	٦,٤	٣,١	٦,٤	٢,٨
٦٤ ـ تايلند +	٧,٣	٧,٠	٤,٦	٤,١	٩,٥	٨,١	١١,٢	٨,١	٧,٦	٧,٤
٦٥ ـ جامايكا +	١,٤	١,٢	٠,٥	٠,٦	٠,١-	١,٤	٠,٤	٢,١	٢,٧	١,٠
٦٦ ـ تونس	٦,٥	٣,٤	٥,٥	١,٦	٧,٤	٢,٤	٩,٩	٥,٩	٦,٥	٤,٥

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)									
	الناتج المحلي الاجمالي		الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية (أ)		الخدمات ، الخ (ب) .	
	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩
٦٧ ـ تركيا	٦,٢	٥,١	٣,٢	٣,٠	٧,٢	٦,٣	٧,٥	٧,٤	٧,٦	٥,٠
٦٨ ـ بتسوانا +	١٣,٩	١١,٣	٩,٧	٤,٠-	٢٤,٠	١٣,٠	١٣,٥	٥,٣	١١,٥	١١,٩
٦٩ ـ الأردن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠ ـ بنما +	٥,٥	٠,٥	٢,٤	١,٩	٥,٩	٣,٥-	٤,٧	١,٤-	٦,٠	١,٣
٧١ ـ شيلي +	١,٩	٢,٧	١,٦	٤,١	٠,٨	٣,١	٠,٧	٢,٩	٢,٧	٢,٣
٧٢ ـ كوستاريكا +	٦,٣	٢,٨	٤,٢	٢,٨	٨,٧	٢,٧	..	..	٦,٠	٢,٨
٧٣ ـ بولندا +	..	٢,٥	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٤ ـ موريشيوس +	٥,٢	٥,٩	..	٣,٠	..	٩,١	..	١٠,٩	..	٤,٩
٧٥ ـ المكسيك +	٦,٥	٠,٧	٣,٢	٠,٨	٧,٦	٠,٤	٧,٤	٠,٧	٦,٦	٠,٩
٧٦ ـ الأرجنتين +	٣,٤	٠,٣-	١,٤	٠,٣	٣,٣	١,١-	٢,٧	٠,٦-	٤,٠	٠,٢
٧٧ ـ ماليزيا +	٧,٤	٤,٩	..	٣,٩	..	٦,٥	..	٨,٠	..	٣,٩
٧٨ ـ الجزائر +	..	٣,٥	..	٥,٣	..	٣,٨	..	٧,٥	..	٢,٥
٧٩ ـ بلغاريا	..	٣,٣	..	٢,٧-	..	٥,٥	..	..	..	١,٩
٨٠ ـ لبنان +	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨١ ـ منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ ـ نيكاراغوا +	٢,٥	١,٦-	٣,٨	٢,٧-	٤,٢	٢,٤-	٥,١	٣,٣-	١,١	٠,٥-
الدخل المتوسط الأعلى	٦,٨ م	٣,٢ م	..	٣,٠ م	..	٣,٢ م	..	..	..	٣,١ م
٨٣ ـ فنزويلا +	٣,٧	١,٠	٣,٩	٣,٤	١,٥	١,٤	٥,٨	٤,٩	٦,٣	٠,٤
٨٤ ـ جنوب أفريقيا	٤,١	١,٥	..	٢,٧	..	٠,٤	..	٠,٥	..	٢,٥
٨٥ ـ البرازيل	٩,٠	٣,٠	٣,٨	٣,٠	١٠,١	٢,٧	٩,٨	٢,٢	٩,٥	٣,٢
٨٦ ـ هنغاريا +	٥,٦	١,٦	٢,٧	٢,٠	٦,٤	٠,٦	..	..	٦,٢	٢,٢
٨٧ ـ أوروغواي	٢,٤	٠,١	١,٠	٠,٥	٣,١	١,٢-	..	٠,٢-	٢,٣	٠,٧
٨٨ ـ يوغوسلافيا	٦,١	١,٣	٣,١	١,٠	٧,٨	١,٤	..	..	٥,٥	١,٢
٨٩ ـ الغابون +	٩,٥	١,٢	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	٦,١	٣,٤	٤,٥	٥,٧	٢,٧	٢,٩	١٠,٠	١,١-	١٣,٥	٢,١
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٥,٠	٥,٥-	٠,٠	٦,٢-	٥,٠	٦,٤-	٢,٦	٨,٤-	٥,٨	٣,٩-
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا +	..	١,٧	..	٠,٤	..	٢,٠	..	..	..	١,٤
٩٣ ـ البرتغال +	٥,٣	٢,٥	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٤ ـ جمهورية كوريا +	٩,٩	٩,٧	٣,٠	٣,٣	١٦,٤	١٢,٤	١٨,٧	١٣,١	٩,٦	٩,١
٩٥ ـ عمان +	١٣,٠	١٢,٨	..	٥,١	..	١٣,٧	..	٢٧,٠	..	١٠,٥
٩٦ ـ ليبيا	٤,٢	..	١٠,٧	..	١,٢	..	١٣,٧	..	١٥,٥	..
٩٧ ـ اليونان	٥,٨	١,٦	٢,٣	٠,٣	٧,١	٠,٩	٨,٤	٠,٢	٦,٢	٢,٥
٩٨ ـ العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٩ ـ رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	٥,٨ م	٣,٨ م	٣,٠ م	٣,٣ م	٦,٧ م	٤,٥ م	٧,٨ م	٦,٠ م	٧,١ م	٣,٥ م
أفريقيا جنوب الصحراء	٤,٢ م	٢,١ م	١,٩ م	٢,٠ م	٧,٥ م	٠,٧ م	..	٣,٤ م	٤,٥ م	٢,٣ م
شرق آسيا	٧,٣ م	٧,٩ م	٣,٢ م	٥,٢ م	[illegible] م	١٠,٤ م	١٠,٧ م	١٢,٦ م	٨,٣ م	٧,٧ م
جنوب آسيا	٣,٧ م	٥,١ م	٢,٥ م	٢,٩ م	٤,٤ م	٦,٧ م	٤,٦ م	٧,١ م	٤,٥ م	٦,٣ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	٣,٩ م	..	٢,٩ م	..	٣,١ م	..	..	..	٢,٧ م
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦,١ م	١,٦ م	٣,١ م	١,٩ م	٦,٧ م	١,٦ م	٧,٢ م	١,٥ م	٦,٨ م	١,٦ م
المدينة بصورة بالغة	٦,١ م	١,٩ م	٣,٠ م	٢,١ م	٦,٩ م	١,٥ م	٧,٣ م	١,٥ م	٦,٨ م	١,٩ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٣,٨ م	٣,٠ م	..	١,٥ م	..	٢,١ م	..	٣,٤ م	٤,٦ م	٣,١ م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٣,٨ م	٣,٠ م	..	١,٣ م	..	٢,٢ م	..	٣,٣ م	٤,٥ م	٣,١ م
+ أخرى	٨,٢ م	٢,٤ م	..	٦,٤ م	..	٠,٧- م	..	٧,٧ م	..	٥,٣ م
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية +	١٠,٦	١,٨-	٤,١	١٤,٦	١١,٦	٤,٤-	٨,١	٨,٨	١٠,٥	٢,٤
١٠١ ـ ايرلندا	٥,٣	١,٨	(هـ) ٢,٢	٨,٤-	(هـ) ١٠,١	٤,٣-	..	..	(هـ) ٥,٢	٣,٤
١٠٢ ـ اسبانيا +	٤,٦	٣,١	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ ـ + اسرائيل +	٦,٨	٣,٢	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	٨,٦	٧,١	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ ـ + سنغافورة +	١٠,٠	٦,١	٢,٨	٥,٧-	١١,٩	٥,٠	١٣,٢	٥,٩	٩,٤	٧,٠
١٠٦ ـ نيوزيلندا +	٢,٤	٢,٢	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٧ ـ استراليا +	٤,٠	٣,٥	..	٣,٠	..	٣,٠	..	١,٧	..	٣,٦
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	٢,٩	٢,٦	(هـ) ٢,٨-	٧,٢-	(هـ) ٠,٨	٠,٦	(هـ) ٠,٥-	٢,٩	(هـ) ٣,٨	٤,٨
١٠٩ ـ ايطاليا +	٤,٣	٢,٤	(هـ) ٠,٩	٠,٩	(هـ) ٣,٩	١,٦	(هـ) ٥,٨	٢,٣	(هـ) ٤,٠	٢,٨
١١٠ ـ هولندا +	٣,٩	١,٧	(هـ) ٤,٣	٣,٦	(هـ) ٢,٣	١,١	..	..	(هـ) ٢,٨	١,٦
١١١ ـ + الكويت +	١,٦	٠,٧	..	١٨,٨	..	١,٠	..	٠,٢-	..	٠,٦
١١٢ ـ بلجيكا +	..	١,٨	٠,٤	٢,٥	٥,١	١,١	٥,٩	٢,٠	٤,٣	١,٦
١١٣ ـ النمسا +	٤,١	١,٩	٢,١	١,٣	٤,٣	١,٣	٤,٥	١,٨	٤,٢	٢,٠
١١٤ ـ فرنسا +	٣,٨	٢,١	..	٢,٤	..	٠,٣	..	٠,١	..	٢,٧
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	٤,٥-	..	٩,٣	..	٨,٧-	..	٧,٧	..	٣,٧
١١٦ ـ كندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٧ ـ ألمانيا +	٣,٣	١,٩	١,٤	١,٦	٢,٨	٠,٠	٣,٣	٠,٨	٣,٧	٣,٠
١١٨ ـ الدانمرك	٢,٦	٢,٢	٠,٨	٢,٥	١,٨	٣,٦	٣,١	٢,١	٢,٢	١,٧
١١٩ ـ الولايات المتحدة +	٢,٧	٣,٣	١,٠	٣,٢	١,٧	٢,٩	٢,٥	٣,٨	٢,٤	٣,٣
١٢٠ ـ السويد	..	١,٨	..	٠,٩	..	٣,١	..	٣,٠	..	١,٠
١٢١ ـ فنلندا	٤,١	٣,٠	٠,٠	١,٤-	٤,٣	٢,٩	٤,٩	٣,٣	٤,٨	٣,٣
١٢٢ ـ النرويج	٤,٤	٣,٦	٠,٤-	٠,٤	٥,٧	٤,٨	٢,٦	١,٥	٤,١	٣,٠
١٢٣ ـ اليابان +	٦,٦	٤,٠	٠,٦-	٠,٤	٧,٤	٥,٢	٨,٢	٦,٧	٦,٧	٣,٢
١٢٤ ـ سويسرا +	٥,٧	٢,١	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات أخرى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	٤,١ م	٣,١ م	..	٢,٦ م	..	٢,٤ م	..	٣,٧ م	..	٣,٢ م
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	٦,٦ م	١,٢ م	٣,٩ م	٥,٤ م	٦,١ م	١,١- م	٨,٤ م	٣,٢ م	١٠,٠ م	١,٩ م

(أ) نظرا لأن الصناعة التحويلية هي بصفة عامة الجزء الأكثر دينامية من القطاع الصناعي ، فقد تم بيان معدل نموها بصورة منفصلة .
(ب) الخدمات ، الخ . تتضمن البنود غير المخصصة .   (جـ) الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته بسعر المشتري .   (د) تقدير البنك الدولي .   (هـ) تشير البيانات إلى الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٠ .

جدول ٣ : هيكل الانتاج

	الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات)		توزيع الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)							
			الزراعة		الصناعة		(الصناعة التحويلية) [أ]		الخدمات ، الخ [ب]	
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل	١٦٣٠٤٠ ج	٩٥٦٣٤٠ ج	٤٤ م	٣٢ م	٢٨ م	٣٧ م	٢٠ م	٢٧ م	٢٨ م	٣١ م
الصين والهند	١١٧٧٣٠ ج	٦٥٣٠٤٠ ج	٤٤ م	٣١ م	٣٢ م	٤١ م	٢٤ م	٣٢ م	٢٤ م	٢٨ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٤٤٤٩٠ ج	٣٠١١٦٠ ج	٤٤ م	٣٣ م	١٧ م	٢٨ م	٨ م	١٤ م	٣٧ م	٣٩ م
١ - موزمبيق	..	١١٠٠	..	٦٤	..	٢٢	..	..	..	١٤
٢ - أثيوبيا	١١٨٠	٥٤٢٠	٥٨	٤٢	١٤	١٦	٧	١١	٢٨	٤٢
٣ - تنزانيا	٧٩٠	٢٥٤٠	٤٦	٦٦	١٤	٧	٨	٤	٤٠	٢٧
٤ - الصومال	٢٢٠	١٠٩٠	٧١	٦٥	٦	١٠	٣	٥	٢٤	٢٦
٥ - بنغلاديش *	٤٣٨٠	٢٠٢٤٠	٥٣	٤٤	١١	١٤	٥	٧	٣٦	٤١
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية *	..	٦٣٠	..	..	..	..	..	..	..	..
٧ - ملاوي	٢٢٠	١٤١٠	٥٠	٣٥	١٣	١٩	..	١١	٣٧	٤٥
٨ - نيبال	٧٣٠	٢٨١٠	٦٥	٥٨	١١	١٤	٣	٦	٢٣	٢٨
٩ - تشاد *	٢٩٠	١٠٢٠	٤٢	٣٦	١٥	٢٠	١٢	١٦	٤٣	٤٤
١٠ - بوروندي	١٥٠	٩٦٠	..	٥٦	..	١٥	..	١٠	..	٢٩
١١ - سيراليون	٣٢٠	٨٩٠	٣٤	٤٦	٢٨	١١	٦	٦	٣٨	٤٢
١٢ - مدغشقر *	٧٥٠	٢٢٨٠	٢٥	٣١	١٤	١٤	..	١٢	٦١	٥٤
١٣ - نيجيريا	٥٨٥٠	٢٨٩٢٠	٥٤	٣١	١٣	٤٤	٦	١٠	٣٣	٢٥
١٤ - أوغندا	١١٠٠	٤٤٦٠	٥٢	٦٧	١٣	٧	٨	٥	٣٥	٢٦
١٥ - زائير *	٤١٥٠	٩٦١٠	٢٢	٣٠	٣٢	٣٢	..	١٠	٤٦	٣٨
١٦ - مالي *	٢٦٠	٢٠٨٠	٦٥	٥٠	٩	١٢	٥	٦	٢٥	٣٨
١٧ - النيجر *	٦٧٠	٢٠٤٠	٦٨	٣٦	٣	١٣	٢	٨	٢٩	٥١
١٨ - بوركينا فاسو	٣٥٠	٢٤٦٠	٣٧	٣٥	٢٤	٢٦	١١	١٥	٣٩	٣٩
١٩ - رواندا *	١٥٠	٢١٧٠	٧٥	٣٧	٧	٢٣	٢	١٥	١٨	٤١
٢٠ - الهند	٥٠٥٣٠	٢٣٥٢٢٠	٤٤	٣٠	٢٢	٢٩	١٦	١٨	٣٤	٤١
٢١ - الصين *	٦٧٢٠٠	٤١٧٨٣٠	٤٤	٣٢	٣٩	٤٨	٣١ د	٣٤ د	١٧	٢٠
٢٢ - هايتي *	٣٥٠	٢٢٧٠	..	٣١	..	٣٨	..	١٥	..	٣١
٢٣ - كينيا	٩٢٠	٧١٣٠	٣٥	٣١	١٨	٢٠	١١	١٢	٤٧	٤٩
٢٤ - باكستان	٥٤٥٠	٣٥٨٢٠	٤٠	٢٧	٢٠	٢٤	١٤	١٦	٤٠	٤٩
٢٥ - بنن	٢٢٠	١٦٠٠	٥٩	٤٦	٨	١٢	..	٥	٣٣	٤٢
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١٤٠	١٠٥٠	٤٦	٤٢	١٦	١٥	٤	٨	٣٨	٤٣
٢٧ - غانا *	٢٠٥٠	٥٢٦٠	٤٤	٤٩	١٩	١٧	١٠	١٠	٣٨	٣٤
٢٨ - توغو *	١٩٠	١٣٤٠	٤٥	٣٣	٢١	٢٣	١٠	٨	٣٤	٤٤
٢٩ - زامبيا *	١٠٦٠	٤٧٠٠	١٤	١٣	٥٤	٤٧	٦	٢٤	٣٢	٤٠
٣٠ - غينيا *	..	٢٧٥٠	..	٣٠	..	٣٣	..	٣	..	٣٨
٣١ - سري لانكا	١٧٧٠	٦٣٤٠	٢٨	٢٦	٢١	٢٧	١٧	١٦	٥١	٤٧
٣٢ - ليسوتو	٥٠	٣٤٠	٦٥	٢٤	٥	٣٠	١	١٤	٣٠	٤٦
٣٣ - اندونيسيا *	٣٨٤٠	٩٣٩٧٠	٥٦	٢٣	١٣	٣٧	٨	١٧	٣١	٣٩
٣٤ - موريتانيا	١٦٠	٩١٠	٣٢	٣٧	٣٦	٢٤	٤	..	٣٢	٣٨
٣٥ - أفغانستان	٦٠٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ - بوتان	..	٢٨٠	..	٤٥	..	٢٥	..	٩	..	٣٠
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - ليبيريا	٢٧٠	..	٢٧	..	٤٠	..	٣	..	٣٤	..
٣٩ - ميانمار	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٠ - السودان	١٣٣٠	..	٥٤	..	٩	..	٤	..	٣٧	..
٤١ - فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل	٢٠٦٠٠٠ ج	٢١١٨٠٨٠ ج	١٩ م	١٢ م	٣٤ م	٣٦ م	٢٠ م	..	٤٥ م	٥٠ م
الدخل المتوسط الأدنى	١١٧٥٨٠ ج	٩١١٢٠٠ ج	٢١ م	١٤ م	٣٠ م	٣٥ م	٢٠ م	٢٣ م	٤٨ م	٥١ م
٤٢ - أنغولا	..	٧٧٢٠	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ - بوليفيا *	٧١٠	٤٥٢٠	٢٣	٣٢	٣١	٣٠	١٥	١٣	٤٦	٣٨
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٤٥٥٠	٣١٥٨٠	٢٩	١٩	٢٧	٣٠	..	١٤	٤٥	٥٢
٤٥ - السنغال *	٨١٠	٤٦٦٠	٢٥	٢٢	١٨	٣١	١٤	٢٠	٥٦	٤٧
٤٦ - الجمهورية اليمنية *	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ - زمبابوي	٩٦٠	٥٢٥٠	١٨	١٣	٣٥	٣٩	٢٠	٢٥	٤٧	٤٩
٤٨ - الفلبين *	٦٠١٠	٤٤٣٥٠	٢٦	٢٤	٢٨	٣٣	٢٠	٢٢	٤٦	٤٣
٤٩ - كوت ديفوار	٧٦٠	٧١٧٠	٤٧	٤٦	١٩	٢٤	١١	١٧	٣٣	٣٠
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية *	٨٩٠	٦٦٥٠	٢٣	١٥	٢٢	٢٦	١٦	١١	٥٥	٥٩
٥١ - المغرب *	٢٩٥٠	٢٢٣٩٠	٢٣	١٦	٢٨	٣٤	١٦	١٧	٤٩	٥٠
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة *	٣٤٠	٣٥٢٠	٤٢	٢٨	١٨	٣٠	..	١٠	٤١	٤٢
٥٣ - هندوراس	٤٦٠	٤٣٢٠	٤٠	٢١	١٩	٢٥	١٢	١٤	٤١	٥٤
٥٤ - غواتيمالا *	١٣٣٠	٨١٥٠	..	١٨	..	٢٦	..	..	..	٥٦
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية *	٢٠٠	٢٢٧٠	١٩	١٤	١٩	٣٥	..	٩	٦٢	٥١
٥٦ - الجمهورية العربية السورية *	١٤٧٠	١١٤٦٠	٢٩	٢٢	٢٢	٢٣	..	..	٤٩	٥٥
٥٧ - الكاميرون *	٨١٠	١١٠٨٠	٣٣	٢٧	٢٠	٢٧	١٠	١٥	٤٧	٤٦
٥٨ - بيرو *	٥٠٢٠	٢٨٦١٠	١٨	٨	٣٠	٣٠	١٧	٢١	٥٣	٦٢
٥٩ - اكوادور *	١١٥٠	١٠٣٨٠	٢٧	١٥	٢٢	٣٩	١٨	٢١	٥٠	٤٧
٦٠ - ناميبيا	..	١٦٥٠	..	١١	..	٣٨	..	٥	..	٥٠
٦١ - باراغواي *	٤٤٠	٤١٣٠	٣٧	٢٩	١٩	٢٢	١٦	١٦	٤٥	٤٨
٦٢ - السلفادور *	٨٠٠	٥٨٦٠	٢٩	١٢	٢٢	٢١	١٨	١٦	٤٩	٦٧
٦٣ - كولومبيا	٥٩١٠	٣٩٤١٠	٢٧	١٧	٢٧	٣٦	١٩	٢١	٤٧	٤٧
٦٤ - تايلند *	٤٣٩٠	٦٩٦٨٠	٣٢	١٥	٢٣	٣٨	١٤	٢١	٤٥	٤٧
٦٥ - جامايكا *	٩٧٠	٣٨٨٠	١٠	٥	٣٧	٤٥	١٧	١٨	٥٣	٥٠
٦٦ - تونس	٨٨٠	٨٩٢٠	٢٢	١٤	٢٤	٣٣	٩	١٦	٥٤	٥٣

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الناتج المحلى الاجمالى (بملايين الدولارات)		توزيع الناتج المحلى الاجمالى (نسبة مئوية)							
			الزراعة		الصناعة		(الصناعة التحويلية) [أ]		الخدمات ، الخ [ب]	
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩
٦٧ ـ تركيا	٧٦٦٠	٧١١٠٠	٣٤	١٧	٢٥	٣٥	١٦	٢٣	٤١	٤٨
٦٨ ـ بتسوانا +	٥٠	٢٥٠٠	٣٤	٣	١٩	٥٧	١٢	٤	٤٧	٤٠
٦٩ ـ الأردن	٠٠	٣٩١٠	٠٠	٦	٠٠	٢٩	٠٠	١٦	٠٠	٦٥
٧٠ ـ بنما+	٦٦٠	٤٥٥٠	١٨	١١	١٩	١٥	١٢	٧	٦٣	٧٥
٧١ ـ شيلى +	٥٩٤٠	٢٥٢٥٠	٩	٠٠	٤٠	٠٠	٢٤	٠٠	٥٢	٠٠
٧٢ ـ كوستاريكا+	٥٩٠	٥٢٢٠	٢٤	١٧	٢٣	٢٧	٠٠	٠٠	٥٣	٥٦
٧٣ ـ بولندا +	٠٠	٦٨٢٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٤ ـ موريشيوس	١٩٠	١٧٤٠	١٦	١٣	٢٣	٣٢	١٤	٢٤	٦١	٥٦
٧٥ ـ المكسيك+	٢١٦٤٠	٢٠٠٧٣٠	١٤	٩	٢٧	٣٢	٢٠	٢٣	٥٩	٥٩
٧٦ ـ الأرجنتين +	١٦٥٠٠	٥٣٠٧٠	١٧	١٤	٤٢	٣٣	٣٣	٣٥	٤٢	٥٣
٧٧ ـ ماليزيا +	٣١٣٠	٣٧٤٨٠	٢٨	٠٠	٢٥	٠٠	٩	٠٠	٤٧	٠٠
٧٨ ـ الجزائر +	٠٠	٣٩٧٨٠	٠٠	١٦	٠٠	٤٤	٠٠	١٤	٠٠	٤٠
٧٩ ـ بلغاريا	٠٠	١٥٥٧٠	٠٠	١١	٠٠	٥٩	٠٠	٠٠	٠٠	٢٩
٨٠ ـ لبنان +	١١٥٠	٠٠	١٢	٠٠	٢١	٠٠	٠٠	٠٠	٦٧	٠٠
٨١ ـ منغوليا+	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٢ ـ نيكاراغوا +	٥٧٠	٣٤٣٠	٢٥	٢٩	٢٤	٢٣	١٨	١٩	٥١	٤٨
الدخل المتوسط الأعلى	٨٨٧٣٠ ج	٠٠	١٨ م	٠٠	٣٨ م	٠٠	٠٠	٠٠	٤٢ م	٠٠
٨٣ ـ فنزويلا+	٩٨٢٠	٤٣٨٣٠	٦	٦	٤٠	٤٦	٠٠	٢٨	٥٥	٤٨
٨٤ ـ جنوب أفريقيا	١٠٥٤٠	٨٠٣٧٠	١٠	٦	٤٢	٤٤	٢٣	٢٤	٤٨	٥٠
٨٥ ـ البرازيل	١٩٤٥٠	٣١٩١٥٠	١٩	٩	٣٣	٤٣	٢٦	٣١	٤٨	٤٨
٨٦ ـ هنغاريا+	٠٠	٢٩٠٦٠	٠٠	١٤	٠٠	٣٦	٠٠	٠٠	٠٠	٥٠
٨٧ ـ أوروغواى	٩٣٠	٧١٧٠	١٥	١١	٣٢	٢٨	٠٠	٢٢	٥٣	٦١
٨٨ ـ يوغوسلافيا	١١١٩٠	٧١٧٦٠	٢٣	١٠	٤٢	٤٢	٠٠	٠٠	٣٥	٤٨
٨٩ ـ الغابون +	٢٣٠	٣٤٤٠	٢٦	١٠	٣٤	٤٧	٧	١٠	٤٠	٤٣
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	٦١٧٠	١٥٠٢٥٠	٢٦	٢٣	٣٦	١٥	١٢	٧	٣٨	٦٢
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٦٩٠	٤٢٠٠	٨	٣	٤٨	٤١	٠٠	٨	٤٤	٥٦
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا+	٠٠	٥٠٤٧٠	٠٠	٦	٠٠	٥٧	٠٠	٠٠	٠٠	٣٦
٩٣ ـ البرتغال+	٣٧٤٠	٤٤٨٨٠	٠٠	٩	٠٠	٣٧	٠٠	٠٠	٠٠	٥٤
٩٤ ـ جمهورية كوريا +	٣٠٠٠	٢١١٨٨٠	٣٨	١٠	٢٥	٤٤	١٨	٢٦	٣٧	٤٦
٩٥ ـ عمان +	٦٠	٧٧٠٠	٦١	٣	٢٣	٨٠	صفر	٤	١٦	١٨
٩٦ ـ ليبيا	١٥٠٠	٢٢٩٩٠	٥	٥	٦٣	٥٠	٣	٧	٣٣	٤٥
٩٧ ـ اليونان	٥٢٧٠	٣٩٩١٠	٢٤	١٦	٢٦	٢٩	١٦	١٨	٤٩	٥٥
٩٨ ـ العراق	٢٤٣٠	٠٠	١٨	٠٠	٤٦	٠٠	٨	٠٠	٣٦	٠٠
٩٩ ـ رومانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المنخفض والمتوسط	٣٧٤٠٣٠ ج	٣٠٧٨٤٦٠ ج	٣٠ م	١٩ م	٣١ م	٣٨ م	٢١ م	٠٠	٣٧ م	٤٤ م
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٩١٢٠ ج	١٦١٨٢٠ ج	٤١ م	٣٢ م	٢٠ م	٢٧ م	٨ م	١١ م	٣٩ م	٣٨ م
شرق آسيا	٩٠٧٠٠ ج	٨٩٥٢٣٠ ج	٤٢ م	٢٤ م	٣٥ م	٤٤ م	٢٧ م	٣٣ م	٢٣ م	٣٤ م
جنوب آسيا	٦٤٥١٠ ج	٣١٧١٧٠ ج	٤٤ م	٣٢ م	٢١ م	٢٦ م	١٥ م	١٧ م	٣٥ م	٤٠ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٠٠	٧٨٧٩٩٠ ج	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٩٥٤٧٠ ج	٨٠٩٢٣٠ ج	١٦ م	٠٠	٣٣ م	٠٠	٢٣ م	٠٠	٥١ م	٠٠
المدينة بصورة باهظة	١٠٩٨٦٠ ج	٩٣٤٦٧٠ ج	١٧ م	٠٠	٣٣ م	٠٠	٢٢ م	٠٠	٥٠ م	٠٠
الاقتصادات مرتفعة الدخل	١٤١٣٢٨٠ ج	١٤٧٦٤٥١٠ ج	٥ م	٠٠	٤٢ م	٠٠	٣٢ م	٠٠	٥٤ م	٠٠
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	١٣٨٩٥٦٠ ج	١٤٢٩٢٢٢٠ ج	٥ م	٠٠	٤٣ م	٠٠	٣٢ م	٠٠	٥٤ م	٠٠
+ أخرى	١٧٥٨٠ ج	٤٧٧٣٤٠ ج	٨ م	٤ م	٤٥ م	٤١ م	١٤ م	٠٠	٤٦ م	٥٤ م
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية +	٢٣٠٠	٨٠٨٩٠	٨	٨	٦٠	٤٥	٩	٨	٣١	٤٨
١٠١ ـ ايرلندا	٢٣٤٠	٢٩٥٧٠	٠٠	١١	٠٠	١٠	٠٠	٣	٠٠	٧٩
١٠٢ ـ أسبانيا +	٢٣٧٥٠	٣٧٩٣٦٠	٠٠	٥	٠٠	٩	٠٠	١٨	٠٠	٨٦
١٠٣ ـ + اسرائيل +	٣٥٩٠	٤٦٠٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	٢١٥٠	٥٢٥٤٠	٢	صفر	٤٠	٢٨	٢٤	٢١	٥٨	٧٢
١٠٥ ـ + سنغافورة +	٩٧٠	٢٨٣٦٠	٣	صفر	٢٤	٣٧	١٥	٢٦	٧٤	٦٣
١٠٦ ـ نيوزيلندا +	٥٤٧٠	٤١٣٦٠	٠٠	٨	٠٠	٢٨	٠٠	١٧	٠٠	٦٤
١٠٧ ـ استراليا +	٢٣٧٠٠	٢٨١٩٤٠	٩	٤	٣٩	٣٢	٢٦	١٥	٥١	٦٤
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	٨٩٧٥٠	٧١٧٨٧٠	٣	٢	٤٦	٣٧	٣٤	٢٠	٥١	٦٢
١٠٩ ـ ايطاليا +	٦٦٧٠٠	٨٦٥٧٢٠	٠٠	٤	٠٠	٣٤	٠٠	٢٢	٠٠	٦٣
١١٠ ـ هولندا +	١٩٩١٠	٢٢١٦٨٠	٠٠	٤	٠٠	٣١	٠٠	٢٠	٠٠	٦٥
١١١ ـ + الكويت +	٢١٠٠	٢٣٥٣٠	صفر	١	٧٠	٥٦	٣	٩	٢٩	٤٣
١١٢ ـ بلجيكا +	١٦٨٤٠	١٥٦٨٣٠	٥	٢	٤١	٣١	٣٠	٢٢	٥٣	٦٧
١١٣ ـ النمسا +	٩٤٨٠	١٢٦٤٨٠	٩	٣	٤٦	٣٧	٣٣	٢٧	٤٥	٦٠
١١٤ ـ فرنسا +	٩٩٣٠٠	٩٥٥٧٩٠	٠٠	٣	٠٠	٢٩	٠٠	٢١	٠٠	٦٧
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	٠٠	٢٨٢٧٠	٠٠	٢	٠٠	٥٥	٠٠	٨	٠٠	٤٣
١١٦ ـ كندا	٤٦٥٧٠	٤٨٨٥٩٠	٦	٠٠	٤٠	٠٠	٢٦	١٣	٥٤	٠٠
١١٧ ـ ألمانيا +	١١٤٨٢٠	١١٨٩١٠٠	٤	٢	٥٣	٣٧	٤٠	٣٢	٤٣	٦٢
١١٨ ـ الدانمرك	٨٨٨٠	٨٩١٤٠	٩	٤	٣٦	٢٩	٢٣	٢٠	٥٥	٦٧
١١٩ ـ الولايات المتحدة +	٦٩٨٩٩٠	٥١٥٦٤٤٠	٣	٢	٣٨	٢٩	٢٨	١٧	٥٩	٦٩
١٢٠ ـ السويد	١٩٦١٠	١٦٦٥٢٠	٠٠	٣	٠٠	٣٤	٠٠	٢٣	٠٠	٦٣
١٢١ ـ فنلندا	٧٥٤٠	١٠٠٨٦٠	١٦	٦	٣٧	٣٦	٢٣	٢٢	٤٧	٥٨
١٢٢ ـ النرويج	٧٠٨٠	٩٥٠٠٠	٨	٣	٣٣	٣٤	٢١	١٥	٥٩	٦٣
١٢٣ ـ اليابان +	٩١٢٩٠	٢٨١٨٥٢٠	١٠	٣	٤٤	٤١	٣٤	٣٠	٤٦	٥٦
١٢٤ ـ سويسرا	١٣٩٢٠	١٧٤٩٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اقتصادات أخرى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
العالم	٢٠٠٣٧٠٠ ج	١٩٩٨١٥٤٠ ج	١٠ م	٠٠	٤٠ م	٠٠	٣٠ م	٠٠	٥١ م	[illegible]
مصدرو النفط (ما عدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	٣٤٤٧٠ ج	٤٥٣٣٢٠ ج	٢٠ م	١٤ م	٣٧ م	٣٥ م	١٠ م	٩ م	٤٣ م	٤٩ م

(أ) نظرا لأن الصناعة التحويلية هى بصفة عامة الجزء الأكثر دينامية من القطاع الصناعى ، فقد تم بيان نصيبها من الناتج المحلى الاجمالى بصورة منفصلة .

(ب) الخدمات ، الخ ، تتضمن البنود غير المخصصة .　(م) الناتج المحلى الاجمالى ومكوناته بسعر المشترى .　(د) تقديرات البنك الدولى .

جدول ٤ : الزراعة والأغذية

	القيمة المضافة فى الزراعة (بملايين الدولارات الجارية)		واردات الغلال (بآلاف الأطنان المترية)		معونة الغذاء من الغلال (بآلاف الأطنان المترية)		استهلاك الأسمدة (مئات الجرامات من مغذيات النبات لكل هكتار من الأرض القابلة للزراعة)		متوسط الرقم القياسى للنصيب الفرد من انتاج الغذاء (٧٩-١٩٨١=١٠٠)
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٤	١٩٨٩	١٩٧٥/٧٤	١٩٨٩/٨٨	١٩٧١/٧٠	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٩ ـ ٨٧
اقتصادات منخفضة الدخل	٨٩٣١٤ ج	٣٠٥٩٥٩ ج	٢٢٦٠٨ ج	٢٨٧٦٣ ج	٦٦٠٢ ج	٥٢٣٥ ج	١٧١ ج	٨٠٢ ج	١١٦ م
الصين والهند	٦٠٦٢١ ج	٢٠٥٢٧٨ ج	١١٢٩٤ ج	١٥٠١٤ ج	١٥٨٢ ج	٥٣١ ج	٢٤١ ج	١١٨٥ ج	١٢٢ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٢٨٢٦٩ ج	٩٩٧١٦ ج	١١٣١٤ ج	١٣٧٤٩ ج	٤٤٢٠ ج	٤٧٠٤ ج	٧٢ ج	٣١٠ ج	١٠٣ م
١ ـ موزمبيق	..	٧٠٤	٦٢	٤٠٠	٣٤	٤٢٤	٢٢	٢١	٨٣
٢ ـ اثيوبيا	٩٣١	٢٢٥٤	١١٨	٦٩٠	٥٤	٥٧٣	٤	٣٩	٨٩
٣ ـ تنزانيا	٤٧٣	١٧٩٥	٤٣١	٨٣	١٤٨	٧٦	٣١	٩٢	٩٠
٤ ـ الصومال	١٦٧	٧٠٥	٤٢	١٨٦	١١١	٧٣	٢٩	٤٠	٩٧
٥ ـ بنغلاديش[أ]	٣٦٣٦	٨٩٦٢	١٨٦٦	٢٢٠٤	٢٠٧٦	١١٦١	١٥٧	٧٧٠	٩٣
٦ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية[أ]	..	..	٥٣	٦٤	٨	٢٠	٢	٦	١١٦
٧ ـ ملاوى	١١٩	٤٩٨	١٧	٨٦	صفر	٢١٧	٥٢	٢٠٣	٨٥
٨ ـ نيبال	٥٧٩	١٦٣٣	١٨	٢٦	صفر	٩	٢٧	٢٣٢	١٠٧
٩ ـ تشاد[أ]	١٤٢	٣٦٤	٣٧	٣٧	٢٠	١٥	٧	١٧	١٠١
١٠ ـ بوروندى	١٥٩	٥٣٥	٧	٦	٦	٦	٥	٢٠	٩٨
١١ ـ سيراليون	١٠٨	٤٠٩	٧٢	١٤٥	١٠	٣٨	١٧	٣	٨٩
١٢ ـ مدغشقر[أ]	٢٤٣	٧١٧	١١٤	١٠٣	٧	٧٦	٦١	٢١	٩٣
١٣ ـ نيجيريا	٥٠٨٠	٨٨٧٤	٣٨٩	٢٤٠	٧	صفر	٢	٩٤	٩٦
١٤ ـ أوغندا[أ]	٩٢٩	٢٩٨٦	٣٦	١٦	..	١٧	١٤	٢	٨٧
١٥ ـ زائير	٨٠٥	٢٨٤٦	٣٤٣	٣٢٣	١	٥٥	٨	٩	٩٤
١٦ ـ مالى[أ]	٢٠٧	١٠٤٨	٢٨١	٨٩	١٠٧	٦٢	٣١	٥٩	٩٧
١٧ ـ النيجر[أ]	٤٢٠	٧٤٤	١٥٥	١٠٥	٧٣	٨٣	١	٨	٨٦
١٨ ـ بوركينا فاسو	١٢١	٨٧١	٩٩	١٢٠	٢٨	٤٩	٣	٥٧	١١٥
١٩ ـ رواندا[أ]	١٣٥	٧٩٩	٣	١٠	١٩	٢	٣	٢٠	٧٧
٢٠ ـ الهند	٢٣٩١٦	٧١٣٤٥	٥٢٦١	١٠١٤	١٥٨٢	٣٠٨	١٣٧	٥١٧	١١٣
٢١ ـ الصين[أ]	٣٦٧٠٥	١٣٣٩٣٤	٦٠٣٣	١٤٠٠٠	صفر	٢٢٣	٤١٠	٢٣٦١	١٢٨
٢٢ ـ هايتى[أ]	..	٦٩٢	٨٣	٢٥١	٢٥	٤٩	٤	٢٥	٩٣
٢٣ ـ كينيا	٤٨٤	٢٢٠٨	١٥	١١٩	٢	١١٢	٢٣٨	٤٢١	١٠١
٢٤ ـ باكستان	٣٣٥٢	٩٦٨١	١٢٧٤	٢١٧١	٥٨٤	٤١٦	١٤٦	٨٢٩	١٠٣
٢٥ ـ بنن	١٢١	٧٧٩	٧	١٠٤	٩	١٦	٣٦	٤٩	١١٤
٢٦ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى	٦٠	٤٤٧	٧	٢٨	١	صفر	١٢	٤	٩٠
٢٧ ـ غانا[أ]	١٠٣٠	٢٥٧٠	١٧٧	٢٤٤	٣٣	٤٦	١٣	٣٨	١٠٩
٢٨ ـ توغو[أ]	٨٥	٤٤٦	٦	١١١	١١	١١	٣	٧٦	٨٩
٢٩ ـ زامبيا[أ]	١٩١	٦١٧	٩٣	١٢٣	٥	٦٦	٧٣	١٨٣	٩٧
٣٠ ـ غينيا[أ]	..	٨١٢	٦٣	١٨٣	٤٩	٤٢	١٩	٦	٩٠
٣١ ـ سرى لانكا	٥٤٥	١٦٤٨	٩٥١	١١٧٧	٢٧١	٢٧٢	٥٥٥	١٠٩٤	٨٧
٣٢ ـ ليسوتو	٢٣	٨٣	٤٨	١٤٠	١٤	٣٤	١٠	١٢٥	٨٠
٣٣ ـ أندونيسيا[أ]	٤٣٤٠	٢٢٠٣٢	١٩١٩	٢٣٥٦	٣٠١	٦٩	١٣٣	١٠٦٨	١٢٤
٣٤ ـ موريتانيا	٥٨	٣٣٩	١١٥	٢٠٧	٤٨	٧٠	١١	٥٥	٨٨
٣٥ ـ أفغانستان	..	..	٥	٢٦٠	١٠	٢٠٨	٢٤	٩٧	..
٣٦ ـ بوتان	..	١٢٥	٣	٢٠	صفر	٢	..	١٠	١٢١
٣٧ ـ كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	٢٢٣	٥٠	٢٢٦	١١	١١	٢	..
٣٨ ـ ليبريا	٩١	..	٤٢	١٥٨	٣	٢٨	٦٣	٩٤	٩٥
٣٩ ـ ميانمار	..	..	٢٦	..	٩	صفر	٢١	١٢٥	١٢٠
٤٠ ـ السودان	٧٥٧	..	١٢٥	٥٥٦	٤٦	١٩٨	٢٨	٤٠	٨٧
٤١ ـ فييت نام	..	..	١٨٥٤	٢٥٨	٦٤	١٠٠	٥١٣	٦٥١	١١١
اقتصادات متوسطة الدخل	٥٠٠٥٢ ج	٢٥٨٩٣٢ ج	٤٢٨١٧ ج	٨٠٧٦٧ ج	١٩٢٦ ج	٤٥٤٨ ج	٣٧٠ ج	٧٠٣ ج	١٠١ م
الدخل المتوسط الأدنى	٣١١٥٤ ج	١٧٩٢٣٨ ج	٢٤٦٩٣ ج	٤٩٤٢٦ ج	١٦٥٤ ج	٤٥١٠ ج	٣٠٩ ج	٥٩٢ ج	٩٩ م
٤٢ ـ أنغولا	..	..	١٤٩	٢٤٨	صفر	٧٩	٣٣	٢٩	٨٤
٤٣ ـ بوليفيا[أ]	٢٠٢	١٤٤٠	٢٠٩	١٧٢	٢٢	٩٥	٧	١٩	١٠٢
٤٤ ـ جمهورية مصر العربية	١٩٤٢	٥٨٥٨	٣٨٧٧	٨٥٤٣	٦١٠	١٤٢٧	١٣١٢	٣٥٠٥	١٠٩
٤٥ ـ السنغال[أ]	٢٠٨	١٠٢٨	٣٤١	٥١٥	٢٧	٥٣	١٧	٤٠	١٠٦
٤٦ ـ الجمهورية اليمنية[أ]	..	..	٣٠٦	١٣٧٨	٣٣	٨٥	..	٦٣	..
٤٧ ـ زمبابوى	٢١٤	٦٦٤	٥٦	٥٢	صفر	١٠	٤٤٦	٥٠٥	٩٠
٤٨ ـ الفلبين[أ]	١٩٩٦	١٠٤٢٩	٨١٧	١٦٢٦	٨٩	١٣٥	٢٨٧	٦١٢	٨٦
٤٩ ـ كوت ديفوار	٤٦٢	٣٢٩٥	١٧٢	٦٩٣	٤	١٩	٧٤	٩٠	٩٦
٥٠ ـ الجمهورية الدومينيكية[أ]	٣٤٥	١٠١٢	٢٥٢	٦٠١	١٦	٢٢٨	٣٣٤	٥٥٦	٩٤
٥١ ـ المغرب[أ]	٧٨٩	٣٦٧٩	٨٩١	١٢٢٩	٧٥	٢٣٨	١١٧	٣٧٦	١٢٠
٥٢ ـ بابوا غينيا الجديدة[أ]	٢٤٠	١٠٠٠	٧١	٢٤٣	..	صفر	٥٨	٣٨١	٩٧
٥٣ ـ هندوراس	٢١٢	٨٩٠	٥٢	١٧٢	٣١	٦٧	١٥٦	١٩٠	٨٨
٥٤ ـ غواتيمالا[أ]	..	١٤٧٢	١٣٨	٢١٤	٩	٢٧٧	٢٩٨	٦٥٦	١٠٣
٥٥ ـ جمهورية الكونغو الشعبية[أ]	٤٩	٣١١	٣٤	٨٢	٢	٢	١١٤	٢٥	٩٨
٥٦ ـ الجمهورية العربية السورية[أ]	٤٣٥	٢٤٧٥	٣٣٩	١٥٧٨	٤٧	٣١	٦٨	٤٠٤	٨٦
٥٧ ـ الكاميرون[أ]	٣٦٤	٢٩٧٨	٨١	٣٤٥	٤	٦	٣٤	٧١	٩٦
٥٨ ـ بيرو[أ]	١٣٥١	٢١٧٧	٦٣٧	١٠٦٥	٣٧	١٤٦	٣٠٠	٦٢٢	١٠١
٥٩ ـ أكوادور[أ]	٤٠١	١٥٢٦	١٥٢	٥٣٦	١٣	٨٩	١٣٣	٢٣٢	١٠٦
٦٠ ـ ناميبيا	..	١٨٧	..	صفر	..	..	..	..	٩٥
٦١ ـ باراغواى[أ]	١٩١	١٢١٧	٧١	٥	١٠	١	٩٨	٦٩	١١٥
٦٢ ـ السلفادور[أ]	٢٩٢	٦٨٥	٧٥	١٨٦	٤	١٩٧	١٠٤٣	١٢٦٢	٩٠
٦٣ ـ كولومبيا	١٨٠٦	٦٩٢٢	٥٠٢	٧١٦	٢٨	١٢	٢٨٧	٩٤٥	١٠٢
٦٤ ـ تايلند[أ]	١٨٣٧	١٠٥٦١	٩٧	٣٤٦	صفر	٨٣	٥٩	٣٢٨	١٠٤
٦٥ ـ جامايكا[أ]	٩٣	٢١٠	٣٤٠	٢٩٦	١	٣٦٥	٨٧٣	٩١٤	٩٢
٦٦ ـ تونس	٢٤٥	١٢٣٥	٣٠٧	١٦٥٥	٥٩	٢٨٤	٧٦	٧٢٢	٩٦

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	القيمة المضافة فى الزراعة (بملايين الدولارات الجارية)		واردات الغلال (بآلاف الأطنان المترية)		معونة الغذاء من الغلال (بآلاف الأطنان المترية)		استهلاك الأسمدة (مئات الجرامات من مغذيات النبات لكل هكتار من الأرض القابلة للزراعة)		متوسط الرقم القياسى لنصيب الفرد من انتاج الغذاء (٧٩-١٩٨١=١٠٠)
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٤	١٩٨٩	١٩٧٥/٧٤	١٩٨٩/٨٨	١٩٧١/٧٠	١٩٨٨/٨٧	٨٧ - ١٩٨٩
٦٧ - تركيا	٣٣٨٣	١١٨٥٧	١٢٧٦	٣٠٦١	١٦	٣	١٥٧	٦٣٧	٩٧
٦٨ - بتسوانا [أ]	٢٨	٧٥	٢١	٧٧	٥	٣٣	١٥	٧	٦٨
٦٩ - الأردن	٠٠	٢٤١	١٧١	٦٧١	٧٩	٢٥	٧٤	٣٦٢	١١٧
٧٠ - بنما [أ]	١٤٩	٤٩٣	٦٣	١٠٩	٣	٠٠	٣٨٧	٦٥٧	٩٢
٧١ - شيلى [أ]	٥٥٨	٠٠	١٧٣٧	١٧٨	٣٢٣	١٤	٣١٢	٥٤٤	١٠٧
٧٢ - كوستاريكا [أ]	٢٢٢	٨٩٧	١١٠	٣٥٧	١	٨٤	١٠٠١	١٨٠٦	٨٩
٧٣ - بولندا [أ]	٠٠	٠٠	٤١٨٥	٢٨٩٣	٠٠	٠٠	١٦٧٨	٢٢٢٣	١٠٦
٧٤ - موريشيوس	٣٠	٢٢٢	١٦٠	٢٠٩	٢٢	٢١	٢٠٩٥	٣٠٧٥	١٠٠
٧٥ - المكسيك [أ]	٤٤٦٢	١٨٠٥٠	٢٨٨١	٧٠٥٠	٠٠	٢٩١	٢٣٢	٧٥٣	٩٨
٧٦ - الأرجنتين [أ]	٢٢٥٠	٧٢٣٩	صفر	٤	٠٠	٠٠	٢٦	٤٥	٩١
٧٧ - ماليزيا [أ]	١١٩٨	٠٠	١٠٢٣	٢٢٩٩	١	١٠	٤٨٩	١٥٩٦	١٤٢
٧٨ - الجزائر [أ]	٤٩٢	٦١٨٧	١٨١٦	٧٤٦١	٥٤	٣٩	١٦٣	٣٢٠	٩٧
٧٩ - بلغاريا	٠٠	١٧٥٨	٦٤٩	١٣٨٤	٠٠	٠٠	١٤١١	١٨٠٤	١٠٠
٨٠ - لبنان [أ]	١٣٦	٠٠	٣٥٤	٥٥٨	٢٦	٣٢	١٣٥٤	٦٧١	٠٠
٨١ - منغوليا [أ]	٠٠	٠٠	٢٨	٥٩	٠٠	٠٠	٢٢	١٨٤	٩١
٨٢ - نيكاراجوا [أ]	١٩٩	٠٠	٤٤	١٤٠	٣	٣٢	٢١٥	٤٢٣	٦٣
الدخل المتوسط الأعلى	١٩٥٩٤ ج	٠٠	١٨١٢٤ ج	٣١٣٤١ ج	٢٧١ ج	٣٨ ج	٤٦٥ ج	٨٦٥ ج	١٠٣ م
٨٣ - فنزويلا	٨٢٦	٢٦٥٤	١٢٧٠	١٨٠٤	٠٠	٠٠	١٧٠	١٥٨٠	٨٨
٨٤ - جنوب أفريقيا	١٣٦٢	٤٦٣٥	١٢٧	٢٩٦	٠٠	٠٠	٤٢٢	٥٤١	٩٠
٨٥ - البرازيل	٤٣٩٢	٢٧٨١٠	٢٤٨٥	٢٠١٥	٣١	١٥	١٨٦	٤٨٥	١١٥
٨٦ - هنغاريا [أ]	١٠١٠	٤٠٤٨	٤٠٨	٢٤٩	٠٠	٠٠	١٤٩٧	٢٥٩٥	١١٣
٨٧ - أوروجواى	٢٦٨	٧٧٣	٧٠	٨١	٦	٠٠	٤٨٥	٤٢٠	١٠٦
٨٨ - يوغوسلافيا	٢٢١٢	٧٢٢٩	٩٩٢	١٩٢	٠٠	٠٠	٧٧٠	١٣٢٨	٩٨
٨٩ - الغابون [أ]	٦٠	٣٥٣	٢٤	٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٦	٨١
٩٠ - جمهورية إيران الاسلامية	٢١٢٠	٣٤٥٦٣	٢٠٧٦	٦٥٠٠	٠٠	٢٣	٦٠	٦٥٨	٨٧
٩١ - ترينيداد وتوباغو	٤٠	١١٨	٢٠٨	٢٨٤	٠٠	٠٠	٨٨٠	٤٥٠	٨٦
٩٢ - تشيكوسلوفاكيا [أ]	٠٠	٣٢٦٦	١٢٩٦	٢١٦	٠٠	٠٠	٢٤٠٤	٣٠٣١	١٢١
٩٣ - البرتغال [أ]	٠٠	٠٠	١٨٦١	١٢٢٦	٠٠	٠٠	٤٢٨	١٠٢٦	١٠٠
٩٤ - جمهورية كوريا [أ]	٢٣١١	٢١٦٦٣	٢٦٧٩	١٠٢٦٧	٢٣٤	٠٠	٢٤٥٠	٣٩٢٠	٩٦
٩٥ - عمان [أ]	٤٠	٢٠٢	٥٢	٢٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤١٧	٠٠
٩٦ - ليبيا	٩٣	٠٠	٦١٢	١٥١٥	٠٠	٠٠	٦٢	٤١٦	١٠٩
٩٧ - اليونان	١٥٦٩	٠٠	١٣٤١	٤٦٥	٠٠	٠٠	٨٦١	١٥٤٢	١٠٠
٩٨ - العراق	٥٧٩	٠٠	٨٧٠	٤٨٩١	٠٠	٠٠	٣٤	٣٩٧	٩٨
٩٩ - رومانيا	٠٠	٠٠	١٣٨١	٥٥٦	٠٠	٠٠	٥٦٥	١٣٠١	١٠٩
الدخل المنخفض والمتوسط	١٤١٦٠٢ ج	٥٧١٧٩٢ ج	٦٥٤٢٦ ج	١٠٩٥٢٩ ج	٧٩٢٨ ج	٩٧٨٣ ج	٢٥٦ ج	٧٥٨ ج	١١٢ م
أفريقيا جنوب الصحراء	١٥٥٩٧ ج	٥٢٠٩٠ ج	٤٢٠٨ ج	٧٤١١ ج	٩١٠ ج	٢٦١٠ ج	٣٤ ج	٧٦ ج	٩٥ م
شرق آسيا	٤٩٧٩٢ ج	٢١١٦٠٠ ج	١٤٩٣٨ ج	٣١٧٩٥ ج	٩٢٣ ج	٦٥١ ج	٣١٥ ج	١٧١٢ ج	١٢٣ م
جنوب آسيا	٣٢٨٨٤ ج	١٠٣٠٧٧ ج	٩٤٠٤ ج	٦٦٣٤ ج	٤٥٢٢ ج	٢١٦٩ ج	١٣٥ ج	٥٤١ ج	١١٢ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٠٤٩٦ ج	١١٦٨١٢ ج	٢٥١٩٣ ج	٤٦٩٠٩ ج	١٠١٠ ج	٢٣٩٤ ج	٥٧٥ ج	١٠٥٨ ج	٩٩ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٨٦٦١ ج	٠٠	١١٥٥٦ ج	١٦٤٨٤ ج	٥٦٣ ج	١٩٦٠ ج	١٧٧ ج	٤٦٤ ج	١٠٥ م
المدينة بصورة باهظة	٢٣٥١٢ ج	٠٠	٢٠٣٧٣ ج	٢٩٥٠١ ج	١٢٧٤ ج	٢٧٠٥ ج	٣٥١ ج	٦٤٧ ج	١٠٥ م
الاقتصادات مرتفعة الدخل	٨٢٤٠٥ ج	٠٠	٧٨٩٧٦ ج	٧٥٥٠٣ ج			١٠٣٢ ج	١٢٢٨ ج	٩٩ م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	٨٠٥٢٧ ج	٠٠	٧٢٩٤١ ج	٦٤٢٢٤ ج			١٠٢٩ ج	١٢٢١ ج	٩٨ م
+ أخرى	١٨٨٠ ج	١٨١٥٠ ج	٦٠٣٥ ج	١١٢٧٩ ج			١٤٢٣ ج	٣٤٤٥ ج	١٢٣ م
١٠٠ - + المملكة العربية السعودية [أ]	٢١٩	٦١٥٠	٤٨٢	٥٥٦٠			٥٤	٣٦٧٨	٠٠
١٠١ - ايرلندا	٥٥٩	٣٣٠٧	٦٤٠	٣٧٩			٣٠٦٧	٦٨١٥	١٠٥
١٠٢ - أسبانيا [أ]	٠٠	١٨١٦٠	٤٦٧٥	٢٢٢٤			٥٩٣	٩٨٩	١١١
١٠٣ - + اسرائيل [ب]	٢٩٥	٠٠	١١٧٦	١٨٩٠	٥٣	٤	١٤٠١	٢٢٣٧	١٠٦
١٠٤ - + هونغ كونغ	٦٢	١٨٤	٦٥٧	٨٢٦			٠٠	٠٠	٦١
١٠٥ - + سنغافورة [أ]	٤٤	٩٧	٦٨٢	٩٢٥			٢٥٠٠	١٨٣٣٣	٨٦
١٠٦ - نيوزيلندا [أ]	٨٩٧	٠٠	٩٢	١٩٠			٧٧٤٥	٧٠٨٦	١٠٧
١٠٧ - استراليا [أ]	٢١٥٧	١٠٤٠٢	٢	٢٦			٢٣٢	٢٨٦	٩٦
١٠٨ - المملكة المتحدة	٢٩٩٣	٠٠	٧٥٤٠	٢٩٠٨			٢٦٣١	٣٥٥٥	١٠٥
١٠٩ - ايطاليا [أ]	٨٣٦٥	٣٠٥٧٩	٨١٠١	٧٦٤٩			٨٩٦	١٩٠١	١٠٠
١١٠ - هولندا [أ]	١٨٢٧	٩١٥٥	٧١٩٩	٥٩٣٢			٧٤٩٣	٦٨٧٧	١١٠
١١١ - + الكويت [أ]	٨	٢٣٨	١٠١	٥٩٧			٠٠	٧٥٠	٠٠
١١٢ - بلجيكا [أ]	٩٢٠	٣١٦٥	٤٥٨٥ جـ	٤٠٠٤ جـ			٥٦٤٨ جـ	٥٠٩٨ جـ	١١٦ جـ
١١٣ - النمسا [أ]	٩٩٢	٤٠٤٢	١٦٤	٨١			٢٤٢٦	٢٢١٤	١٠٩
١١٤ - فرنسا [أ]	٩٢٢١	٣١٨٤٣	٦٥٤	٩١٧			٢٤٣٥	٢٩٩٠	١٠٥
١١٥ - + الامارات العربية المتحدة	٠٠	٤٨١	١٣٢	٥٩٦			٠٠	١٩٣٢	٠٠
١١٦ - كندا	٣٢٦٥	٠٠	١٥١٣	١٠٦٧			١٩١	٤٨٤	١٠٣
١١٧ - ألمانيا [أ]	٥٩٥١	١٨٣٠٧	٧١٦٤	٤٥٢٤			٤٢٦٣	٤٢٠٨	١١٢
١١٨ - الدانمرك	٨٨٢	٣٩٤٢	٤٦٢	١٧١			٢٢٢٤	٢٣٣٠	١٢٠
١١٩ - الولايات المتحدة [أ]	٢٧٨١٢	٠٠	٤٦٠	٢١٤٧			٨١٦	٩٣٧	٩٢
١٢٠ - السويد	٠٠	٤٨٧٩	٣٠٠	١٢٠			١٦٤٦	١٣٥٧	٩٤
١٢١ - فنلندا	١٢٠٥	٥٨٠٨	٢٢٢	٢١٤			١٩٣٠	٤١٦٤	١٠٢
١٢٢ - النرويج	٦٢٤	٢٧٥٧	٧١٣	٥٤٥			٢٤٤٣	٢٧٠٤	١٠٩
١٢٣ - اليابان [ب]	١٢٤٦٧	٧٢٧٧٣	١٩٥٥٧	٢٧٢٣٠			٣٥٤٧	٤٣٢٧	٩٧
١٢٤ - سويسرا	٠٠	٠٠	١٤٥٨	٦٥١			٣٨٣١	٤٣٠٦	١٠٢
اقتصادات أخرى	٠٠	٠٠	١٠٥٣٣ ج	٤١٨٧٤ ج	٠٠	١ ج	٤٦٤ ج	١٢٠٩ ج	١١٠ م
العالم	٢٤٩٧٠٤ ج	٠٠	١٥٤٩٣٤ ج	٢٢٦٩٠٧ ج	٧٩٨١ ج	٩٧٨٧ ج	٤٩٧ ج	٩٥٤ ج	١١٠ م
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	٩٨٢٢ ج	٦٥٤٥٧ ج	٨١٦٦ ج	٢٩٥٧٩ ج	٦٣ ج	١٤٣ ج	٤٩٠ ج	٤٠٨ ج	١٠١ م

(أ) بيانات القيمة المضافة فى الزراعة بسعر المشترى. (ب) تشير بيانات القيمة المضافة فى الزراعة إلى الناتج المحلى الصافى لتكلفة عوامل الانتاج. (جـ) بما فى ذلك لكسمبورغ.

جدول ٥ : الطاقة التجارية

	متوسط معدل النمو السنوى للطاقة (نسبة مئوية)				نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (كيلوجرامات من مكافئات النفط)		واردات الطاقة كنسبة مئوية من الصادرات السلعية	
	إنتاج الطاقة		استهلاك الطاقة					
	١٩٦٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٩	١٩٦٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩
الاقتصادات منخفضة الدخل	١٠,٠ م	٤,٦ م	٨,٣ م	٥,٢ م	١٢٥ م	٣٣٠ م	٧ م	٤ م
الصين والهند	٩,١ م	٥,٥ م	٨,٨ م	٥,٣ م	١٤٦ م	٤٣٧ م	٨ م	٣ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	١٢,٤ م	٠,٩ م	٥,٦ م	٤,٠ م	٧٢ م	١٢٤ م	٦ م	٦ م
١ ـ موزمبيق	١٩,٨	-٣٤,٧	٢,٢	١,٨	٨١	٨٤	١٣	٢
٢ ـ أثيوبيا	٧,٥	٦,٠	٤,١	٢,٣	١٠	٢٠	٨	٢٥
٣ ـ تنزانيا	٧,٣	٣,٤	٣,٧	٢,٣	٣٧	٣٧	..	٤
٤ ـ الصومال	..	صفر	١٦,٧	١,٨	١٤	٧٨	٩	٨
٥ ـ بنغلاديش	..	١٢,٨	..	٧,٦	..	٥١	..	٤
٦ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	٠,٤	٤,٢	٢,٦	٢٤	٣٨	..	..
٧ ـ ملاوى	١٨,٢	٤,١	٨,٠	٠,٣	٢٥	٤١	٧	١٧
٨ ـ نيبال	١٨,٤	١١,٣	٦,٢	٨,٩	٦	٢٤	..	٢
٩ ـ تشاد	..	صفر	..	٠,٢	..	١٧	٢٣	٦
١٠ ـ بوروندى	..	١٠,٢	٦,٠	٧,٨	٥	٢١	١١	١
١١ ـ سيراليون	..	صفر	٠,٨	-٠,٦	١٠٩	٧٦	١١	٤
١٢ ـ مدغشقر	٣,٩	٨,٩	٣,٥	١,٦	٣٤	٤٠	٨	٢
١٣ ـ نيجيريا	١٧,٣	٠,٣	١٢,٩	٥,٥	٣٤	١٣٥	٧	٤
١٤ ـ أوغندا	-٠,٥	٣,٢	-٠,٥	-٣,٧	٣٦	٢٥	١	صفر
١٥ ـ زائير	٩,٤	٢,٢	٣,٦	١,٦	٧٤	٧٣	٦	٤
١٦ ـ مالى	٣٨,٦	٨,٢	٧,٠	٢,٦	١٤	٢٤	١٦	٢
١٧ ـ النيجر	..	١٤,٠	١٢,٥	٣,١	٨	٤٠	٩	٢
١٨ ـ بوركينا فاسو	..	صفر	١٠,٥	صفر	٧	١٧	١١	٢
١٩ ـ رواندا	٨,٨	٥,٤	١٥,٢	٤,٠	٨	٤٠	١٠	٢
٢٠ ـ الهند	٥,٦	٧,٥	٥,٨	٦,١	١٠٠	٢٢٦	٨	٢٤
٢١ ـ الصين	١٠,٠	٥,٥	٩,٨	٥,٥	١٧٨	٥٩١	..	٣
٢٢ ـ هايتى	..	٥,٠	٨,٤	١,٩	٢٤	٥١	..	٢
٢٣ ـ كينيا	١٣,١	٧,٨	٤,٥	٠,٥	١١٠	٩٨	٢٠	٤
٢٤ ـ باكستان	٦,٥	٥,٨	٣,٥	٦,٢	١٣٥	٢١٣	٧	٢١
٢٥ ـ بنن	..	٧,٨	٩,٩	٤,٥	٢١	٤٥	١٤	٦
٢٦ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى	٦,٧	٠,٧	٢,٢	٦,٥	٢٢	٣٦	٧	٢
٢٧ ـ غانا	١٧,٧	-٥,١	٧,٨	-٢,٦	٧٦	١٢٩	٦	٤
٢٨ ـ توغو	٢,٩	١٠,١	١٠,٧	-١,٣	٢٧	٥١	٦	١٢
٢٩ ـ زامبيا	٢٥,٧	١,٥	٤,٠	,٨	٤٦٤	٣٧٢	..	..
٣٠ ـ غينيا	١٦,٥	٠,٢	٢,٣	١,٢	٥٦	٧١	..	٤
٣١ ـ سرى لانكا	١٠,٤	٨,١	٢,٢	٤,٢	١٠٦	١٧٢	٦	٥
٣٢ ـ ليسوتو	..	صفر	..	صفر	..	صفر	أ	أ
٣٣ ـ أندونيسيا	٩,٩	٠,٧	٨,٤	٣,٩	٩١	٢٦٣	٣	٦
٣٤ ـ موريتانيا	..	صفر	٩,٥	٠,٤	٤٨	١١٤	٢	١٨
٣٥ ـ أفغانستان	١٥,٧	٢,٢	٥,٦	٧,٦	٣٠	..	٨	١
٣٦ ـ بوتان	..	صفر	..	٠,٦	..	١٣	..	..
٣٧ ـ كمبوتشيا الديمقراطية	..	٥,٦	٧,٦	٢,٣	١٩	..	..	..
٣٨ ـ ليبيريا	١٤,٦	-٠,٨	٧,٩	-٧,٥	١٨٢	١٦٥	٦	٢
٣٩ ـ ميانمار	٨,٤	٣,٩	٤,٩	٤,٢	٣٩	٧٠	٤	٤
٤٠ ـ السودان	٧,٨	١,٧	٢,٠	١,٠	٦٧	٥٧	٥	٣
٤١ ـ فييت نام	٥,٣	١,٥	-٢,٦	٢,٢	..	٩٧	..	٣٠
اقتصادات متوسطة الدخل	٣,٧ م	٣,٥ م	٦,٢ م	٣,١ م	٦٣٣ م	١٢٤٢ م	٩٠ م	١٤ م
الدخل المتوسط الأدنى	٦,٤ م	٤,١ م	٦,٠ م	٣,٢ م	٥١٦ م	٨٨٨ م	٩ م	١٣ م
٤٢ ـ انغولا	..	٥,٣	..	٢,٣	..	٢٠٣	٢	أ
٤٣ ـ بوليفيا	٩,٥	-٠,١	٧,٧	-٠,٣	١٥٦	٢٤٦	١	٢
٤٤ ـ جمهورية مصر العربية	١٠,٧	٥,٧	٦,٢	٦,٣	٣١٣	٦٣٦	١١	١٠
٤٥ ـ السنغال	..	صفر	٧,٤	-١,١	٧٩	١٥٣	٨	١٠
٤٦ ـ الجمهورية اليمنية	..	١,٨	..	٢٣,٨	..	٢٣٤	..	١٣
٤٧ ـ زمبابوى	-٠,٧	٠,٧	٥,٢	١٢	٤٤١	٥٢٥	..	صفر
٤٨ ـ الفلبين	٩,٠	٨,٩	٥,٨	-١,٩	١٦٠	٢١٧	١٢	١٧
٤٩ ـ كوت ديفوار	١١,١	-٠,١	٨,٦	٢,٤	١٠١	١٦٨	٥	٢
٥٠ ـ الجمهورية الدومينيكية	١٠,٩	٥,٩	١١,٥	٢,٤	١٢٧	٣٣٦	٧	١٣
٥١ ـ المغرب	٢,٥	صفر	٧,٩	٢,٦	١٢٤	٢٤٤	٥	٢٥
٥٢ ـ بابوا غينيا الجديدة	١٣,٧	٦,٢	١٣,٠	٢,٣	٥٦	٢٣١	٧	..
٥٣ ـ هندوراس	١٤,٠	٤,٥	٧,٦	٢,٧	١١١	١٩٣	٥	٣
٥٤ ـ غواتيمالا	١٢,٥	٤,٩	٦,٨	صفر	١٥٠	١٧٠	٩	٦
٥٥ ـ جمهورية الكونغو الشعبية	٤١,١	٦,٢	٧,٨	٤,٠	٩٠	٢١١	٨	صفر
٥٦ ـ الجمهورية العربية السورية	٥٦,٣	٣,٤	١٢,٤	٤,٢	٢١٢	٨٩٦	١٣	٣
٥٧ ـ الكاميرون	١٣,٠	١٢,٥	٦,٣	٥,٥	٦٧	١٤١	٦	٢
٥٨ ـ بيرو	٦,٦	-٢,٢	٥,٠	١,٥	٣٩٥	٥٢٠	٣	٩
٥٩ ـ اكوادور	٣٥,٠	٤,٧	١١,٩	٢,٠	١٦٢	٦٤٨	١١	٣
٦٠ ـ ناميبيا	..	..	..	..	..	..	أ	أ
٦١ ـ باراغواى	..	١١,٤	٩,٧	٤,٦	٨٤	٢٢٦	١٤	٤٦
٦٢ ـ السلفادور	٩,٠	٣,٧	٧,٠	٢,٠	١٤٠	٢٢٦	٦	١٣
٦٣ ـ كولومبيا	١,٠	٩,٤	٦,٠	٢,٧	٤١٣	٧٥٤	١	٤
٦٤ ـ تايلند	٩,٠	٣٠,٥	١٠,١	٦,١	٨٢	٣٣١	١١	١٠
٦٥ ـ جامايكا	-٠,٩	٥,٠	٦,١	-٢,٢	٧٠٣	٩٠٢	١٢	٢٤
٦٦ ـ تونس	٢٠,٤	-٠,٩	٨,٥	٦,٣	١٧٠	٥٤٦	١٢	١٤

ملاحظة . بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	متوسط معدل النمو السنوي للطاقة (نسبة مئوية)				نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (كيلوجرامات من مكافئات النفط)		واردات الطاقة كنسبة مئوية من الصادرات السلعية	
	إنتاج الطاقة		استهلاك الطاقة					
	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩
٦٧ ـ تركيا	٤,٣	٩,٢	٨,٥	٢,٣	٢٥٨	٨٣٧	١٢	٢٨
٦٨ ـ بتسوانا	٨,٨	٢,٤	٩,٥	٢,٢	١٩١	٤٢٣	(أ)..	(أ)..
٦٩ ـ الأردن	..	١٦,٤	٩,٣	٦,٨	٢٢٦	٧٧٣	٤٢	٤٩
٧٠ ـ بنما	٦,٩	٩,٢	٥,٨	٤,٢	٥٧٦	١٦٣٦	٦١	٥٤
٧١ ـ شيلي	١,٨	٢,٩	٣,٠	١,٧	٦٥٢	٨٣٦	٥	٩
٧٢ ـ كوستاريكا	٨,٢	٦,٦	٨,٨	٣,١	٢٦٧	٦١٤	٨	٥
٧٣ ـ بولندا	٤,٠	٠,٨	٤,٨	٠,٦	٢٠٢٧	٣٣٣٣	..	..
٧٤ ـ موريشيوس	٢,١	٥,٩	٧,٢	٢,٥	١٦٠	٣٦٩	٦	١
٧٥ ـ المكسيك	٩,٧	١,٩	٧,٩	٠,٧	٦٠٥	١٢٨٨	٤	٤
٧٦ ـ الأرجنتين	٤,٥	٣,٣	٤,٣	٣,٢	٩٧٥	١٧١٨	٨	٥
٧٧ ـ ماليزيا	٣٦,٩	١٥,٢	٦,٧	٧,٥	٣١٣	٩٢٠	١١	٤
٧٨ ـ الجزائر	٥,٣	٤,١	١١,٩	١٢,٥	٢٢٦	١٩٠٦	صفر	٢
٧٩ ـ بلغاريا	١,٣	٣,٦	٦,١	٤,٧	١٧٨٨	٤٧١٩	..	..
٨٠ ـ لبنان	٢,٠	٢,٩-	٢,٠	٣,٦	٧١٣	..	٥٠	٧
٨١ ـ منغوليا	..	٣,٥	..	٣,٤	..	١٢٤٥	..	..
٨٢ ـ نيكاراغوا	٢,٦	١,٤	٦,٥	٢,١	١٧٢	٢٥٩	٦	٦
الدخل المتوسط الأعلى	٢,٥ م	٢,٦ م	٦,٣ م	٢,٨ م	٨٨١ م	١٨٩٠ م	٨ م	١٤ م
٨٣ ـ فنزويلا	٣,١-	٠,٤-	٤,٦	٣,٣	٢٣١٩	٢٥٩٥	صفر	٢
٨٤ ـ جنوب أفريقيا	٥,١	٥,١	٤,٣	٣,٣	١٧٤٤	٢٤٣٢	(أ)١٠	(أ)١٠
٨٥ ـ البرازيل	٨,٦	٨,٦	٩,٩	٤,٥	٢٨٦	٨٩٧	١٤	١٤
٨٦ ـ هنغاريا	٠,٨	٠,٨	٣,٨	١,٠	١٨٢٥	٣١٠٦	١٢	١١
٨٧ ـ أوروغواي	٤,٧	٤,٧	١,٣	٠,٩-	٧٦٥	٧٧٩	١٣	١٢
٨٨ ـ يوغوسلافيا	٣,٥	٣,٠	٦,٠	٣,٣	٨٩٨	٢٢٤١	٧	٢١
٨٩ ـ الغابون	١٣,٧	٣,٤	١٤,٧	٣,٠	١٥٣	١١٥٥	٣	صفر
٩٠ ـ جمهورية إيران الاسلامية	٣,٦	٨,٠	٨,٩	٤,٢	٥٣٧	١٠١٩	صفر	٣
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٣,٨	٤,٤-	٦,٦	٠,٩	٢٧٧٦	٥٣٤٩	٥٩	٥
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	١,٠	صفر	٣,٢	٠,٦	٣٣٧٤	٤٩٤٥	..	..
٩٣ ـ البرتغال	٣,٦	٥,٥	٦,٥	٣,٥	٥٠٦	١٤٧٠	١٣	١٦
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٤,١	٩,٥	١٢,١	٧,٢	٢٣٨	١٨٣٢	١٨	١٢
٩٥ ـ عمان	٢٣,٠	٨,٨	٣٠,٥	١٠,٧	١٤	٢٥٥٦	..	١
٩٦ ـ ليبيا	٠,٦	٣,٧-	١٨,٢	٦,٠	٢٢٢	٣٠٤٩	٢	٢
٩٧ ـ اليونان	١٠,٥	٧,٣	٨,٥	٢,٥	٦١٥	٢٠٤٦	٢٩	١٤
٩٨ ـ العراق	٦,٢	٥,٤	٧,٤	٥,٢	٣٩٩	٧٥٢	صفر	صفر
٩٩ ـ رومانيا	٤,٣	٠,٦	٦,٦	٠,١	١٥٣٦	٣٥١٤	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	٥,٤ م	٣,٩ م	٦,١ م	٤,٠ م	٢٧٥ م	٥٧٥ م	٨ م	١٠ م
أفريقيا جنوب الصحراء	١٥,٥ م	١,٨ م	٥,٧ م	٢,٥ م	٧٢ م	٧٣ م	٧ م	٢٨ م
شرق آسيا	١٠,٠ م	٥,١ م	٩,٤ م	٥,١ م	١٦٤ م	٤٨٧ م	١٠ م	٨ م
جنوب آسيا	٥,٨ م	٦,٢ م	٥,٧ م	٦,١ م	٩٩ م	١٩٧ م	٧ م	..
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤,١ م	٣,١ م	٥,٧ م	٣,١ م	١٠٩ م	١٦٥٨ م	٩ م	١٩ م
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,٩ م	٢,٥ م	٦,٩ م	٢,٦ م	٥١٤ م	١٠١٠ م	٨ م	٥ م
المدينة بصورة باهظة	٢,٧ م	٢,٠ م	٦,١ م	١,٩ م	٦٤٢ م	١٠١٧ م	٧ م	٧ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٣,١ م	٠,٤ م	٣,١ م	١,٢ م	٣٦٤١ م	٤٨٦٧ م	١١ م	١٠ م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٢,١ م	١,٦ م	٣,٠ م	١,٠ م	٣٧٤٨ م	٥١٨٢ م	١١ م	١٠ م
+ أخرى	٧,٦ م	٥,١- م	٦,٥ م	٦,٥ م	١٣٩٧ م	٢١٣١ م	٦ م	١٠ م
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية	١١,٥	٨,٤-	٧,٢	٩,٨	١٧٥٩	٤٣٠٧	صفر	صفر
١٠١ ـ أيرلندا	٠,١	٧,٤	٣,٩	١,٤	١٥٠٤	٢٤٩٩	١٤	٥
١٠٢ ـ أسبانيا	٣,٦	٦,٥	٦,٥	٢,٩	٩٠١	٢٢٠٤	٣١	١٩
١٠٣ ـ + إسرائيل	١٥,٢-	١٢,٣-	٤,٤	١,٦	١٥٧٤	٢٠١٩	١٣	١٠
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	..	صفر	٨,٤	٤,١	٤١٣	١٦٢٩	٦	٦
١٠٥ ـ + سنغافورة	..	صفر	١٠,٨	٣,٣	٧٦٠	٦١٦٥	١٧	١٥
١٠٦ ـ نيوزيلندا	٤,٧	٦,٨	٣,٦	٥,٤	٢٦٢٢	٥٢٨٢	٧	٦
١٠٧ ـ أستراليا	١٠,٥	٦,١	٥,٠	١,٨	٣٢٨٧	٥٢٩١	١٠	٦
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	٣,٦	٠,٢	٠,٩	٠,٤	٣٤٨١	٣٦٢٤	١٣	٧
١٠٩ ـ إيطاليا	١,٣	٠,٥	٣,٧	٠,٥	١٥٦٨	٢٧٢١	١٦	١٣
١١٠ ـ هولندا	١٥,٤	٣,٦-	٥,٠	٠,٦	٣١٣٤	٤٩٤٨	١٢	١٠
١١١ ـ + الكويت	١,٦-	٢,٦	٧,١	٤,٣	..	٤٩٤٤	صفر	صفر
١١٢ ـ بلجيكا	٣,٩-	٧,٥	٢,٩	٠,١	٣٤٠٢	٤٨٠٤	..	..
١١٣ ـ النمسا	٠,٨	٠,٤-	٤,٠	٠,٨	٢٠٦٠	٣٤٧٩	١٠	٧
١١٤ ـ فرنسا	٠,٩-	٧,٢	٣,٧	٠,٧	٢٤٦٨	٣٧٧٨	١٦	١٠
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	١٤,٧	٠,٣	٣٦,٦	١٠,١	١٠٥	١٠٥٥٤	..	١
١١٦ ـ كندا	٥,٧	٣,٧	٤,٥	١,٨	٦٠٠٧	٩٩٥٩	٧	٥
١١٧ ـ ألمانيا	٠,١-	صفر	٣,٠	٠,١-	٣١٩٧	٤٣٨٣	٨	٦
١١٨ ـ الدانمرك	٢,٦	٤٤,٠	٢,٤	٠,٢-	٢٩١١	٣٥٩٨	١٣	٧
١١٩ ـ الولايات المتحدة	١,١	٠,٥	٢,٣	١,٠	٦٥٣٥	٧٧٩٤	٨	١٦
١٢٠ ـ السويد	٤,٩	٥,٠	٢,٥	١,٦	٤١٦٢	٦٢٢٨	١٢	٧
١٢١ ـ فنلندا	٣,٨	٦,٤	٥,١	٢,٥	٢٢٣٣	٥٥٤٧	١١	١٠
١٢٢ ـ النرويج	١٢,٤	٧,٧	٤,١	٢,١	٤٦٥٠	٨٩٤٠	١١	٣
١٢٣ ـ اليابان	٠,٤-	٤,١	٦,١	٢,٣	١٤٧٤	٣٤٨٤	١٩	١٦
١٢٤ ـ سويسرا	٣,٧	٠,٥	٣,١	١,١	٢٥٠١	٣٩١٣	٨	٤
اقتصادات أخرى	٥,٠ م	..	٤,٦ م	..	٢٤٥٥ م	..	..	..
العالم	٤,١ م	١,٨ م	٤,١ م	٢,١ م	١١٤٦ م	١٢٢٢ م	١٠ م	١٠ م
مجموع النقد (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	٥,٩ م	٠,٣- م	٨,١ م	٤,١ م	٤٣٨ م	٩٧٤ م	٣ م	٥ م

(أ) أدرجت أرقام الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا ويضم جنوب أفريقيا ، ناميبيا ، ليسوتو ، بتسوانا وسوازيلند في بيانات جنوب أفريقيا ؛ وقد استبعدت التجارة فيما بين الأقاليم الأعضاء فيه .

جدول ٦ : هيكل الصناعة التحويلية

	القيمة المضافة فى الصناعة التحـويلية (بمـلايين الدولارات الجارية)		توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية (نسبة مئوية ، بالأسعار الجارية)									
			الأغذية والمشروبات والتبغ		المنسوجات والملابس		الآلات ومعدات النقل		الكيمـاويات		أخـــرى [أ]	
	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨
الاقتصادات منخفضة الدخل	٤٦١١٤ ع	٢٢٧٢٦٨ ع										
الصين والهند	٢٨٣٩٣ ع	١٨٥٠٩٤ ع										
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٧٠٧٨ ع	٣١٠٩١ ع										
١ ـ موزمبيق	..	..	٥١	..	١٣	..	٥	..	٣	..	٢٨	..
٢ ـ أثيوبيا	١٤٩	٥٧٩	٤٦	٤٨	٣١	١٩	صفر	٢	٢	٤	٢١	٢٧
٣ ـ تنزانيا	١١٦	١١١	٣٦	..	٢٨	..	٥	..	٤	..	٢٦	..
٤ ـ الصومال	٢٦	٥٣	٨٨	٥٩	٦	١٣	صفر	٢	١	١٣	٦	١٣
٥ ـ بنغلاديش ب	٣٨٧	١٣٩٠	٣٠	٢٢	٤٧	٣٥	٣	٥	١١	٢٢	١٠	١٧
٦ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧ ـ ملاوي	..	١٥٤	٥١	..	١٧	..	٣	..	١٠	..	٢٠	..
٨ ـ نيبال	٣٢	١٦٥	..	٤١	..	٢٤	..	٣	..	٦	..	٢٦
٩ ـ تشاد ب	٥١	١٦٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠ ـ بوروندي	١٦	٩٢	٥٣	..	٢٥	..	صفر	..	٦	..	١٦	..
١١ ـ سيراليون	٢٢	٥٣	..	٦٥	..	١	..	..	..	٤	..	٣٠
١٢ ـ مدغشقر ب	..	٢٥٧	٣٦	..	٢٨	..	٦	..	٧	..	..	..
١٣ ـ نيجيريا	٥٤٣	٢٩٨٩	٣٦	..	٢٦		١	..	٦	..	..	..
١٤ ـ أوغندا	١٥٨	٢١٣	٤٠	..	٢٠	..	٢	..	٤	..	٣٤	..
١٥ ـ زائير ب	..	٩٨٢	٣٨	..	١٦	..	٧	..	١٠	..	٢٩	..
١٦ ـ مالي ب	٢٥	١٣٥	٣٦	..	٤٠	..	٤	..	٥	..	١٤	..
١٧ ـ النيجر ب	٣٠	١٦٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٨ ـ بوركينا فاسو	٦٥	٣٧٩	٦٩	..	٩	..	٢	..	١	..	١٩	..
١٩ ـ رواندا ب	٨	٣٢٨	٨٦	٦٥	صفر	٣	٣	صفر	٢	٥	٨	٢٨
٢٠ ـ الهند	٧٩٢٨	٤٣٥١١	١٣	١٠	٢١	١٣	٢٠	٢٧	١٤	١٧	٣٢	٣٣
٢١ ـ الصين ب	٣٠٤٦٥ جـ	١٤١٥٨٣ جـ	..	١٢	..	١٤	..	٢٥	..	١١	..	٣٨
٢٢ ـ هايتي ب	..	٣٦٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٣ ـ كينيا	١٧٤	٨٤٩	٣٣	٤٠	٩	١٠	١٦	١٢	٩	٩	٣٣	٢٨
٢٤ ـ باكستان	١٤٦٢	٥٧٤٩	٢٤	٣٤	٣٨	١٥	٦	١١	٩	١٠	٢٣	٢٩
٢٥ ـ بنن	١٩	٨٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٦ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢	٨٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٧ ـ غانا ب	٢٥٢	٥٢٨	٣٤	٤٠	١٦	٦	٤	١	٤	٧	٤١	٤٧
٢٨ ـ توغو ب	٢٥	١٠٦	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٩ ـ زامبيا ب	١٨١	١١٤٩	٤٩	..	٩	..	٥	..	١٠	..	٢٧	..
٣٠ ـ غينيا ب	..	٨٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣١ ـ سري لانكا	٢٢١	٩٨٤	٢٦	٥٤	١٩	١٨	١٠	١	١١	٤	٣٣	٢٣
٣٢ ـ ليسوتو	٣	٤٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ ـ أندونيسيا ب	٩٤٤	١٥٥٧٤	..	٢٦	..	١٣	..	٣	..	٩	..	٤٩
٣٤ ـ موريتانيا	٦٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٥ ـ أفغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ ـ بوتان	..	١٦	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٧ ـ كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ ـ ليبيريا	١٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٩ ـ ميانمار	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٠ ـ السودان	١٤٠	..	٣٩	..	٣٤	..	٣	..	٥	..	١٩	..
٤١ ـ فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الاقتصادات متوسطة الدخل	٦٨٨١٣ ع	٥٠٠٤١٣ ع										
الدخل المتوسط الأدنى	٣٥٦١٢ ع	٢٠٢٧٤٥ ع										
٤٢ ـ أنغولا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ ـ بوليفيا ب	١٣٥	٥٦٨	٣٣	٣٢	٣٤	٨	١	١	٦	٥	٢٦	٥٤
٤٤ ـ جمهورية مصر العربية	..	..	١٧	٢٩	٣٥	٢٠	٩	٩	١٢	١٧	٢٧	٢٥
٤٥ ـ السنغال ب	١٤١	٩٣٩	٥١	٤٨	١٩	١٥	٢	٦	٦	٧	٢٢	٢٤
٤٦ ـ الجمهورية اليمنية ب	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ ـ زمبابوي	٢٩٣	١٣٢٧	٢٤	٣٥	١٦	١٥	٩	٩	١١	١٠	٤٠	٣٢
٤٨ ـ الفلبين ب	١٦٢٢	٩٨٣٤	٣٩	٤١	٨	٧	٨	٩	١٣	١٠	٣٢	٣٢
٤٩ ـ كوت ديفوار	١٤٩	..	٢٧	..	١٦	..	١٠	..	٥	..	٤٢	..
٥٠ ـ الجمهورية الدومينيكية ب	٢٧٥	٧٤٣	٧٤	..	٥	..	١	..	٦	..	١٤	..
٥١ ـ المغرب ب	٦٤١	٣٨٩٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ ـ بابوا غينيا الجديدة ب	٣٥	٣٤٠	٢٣	..	١	..	٣٥	..	٤	..	٣٧	..
٥٣ ـ هندوراس	٩١	٦١٥	٥٨	٥١	١٠	٧	١	٢	٤	٥	٢٨	٣٥
٥٤ ـ غواتيمالا ب	..	..	٤٢	٣٨	١٤	١١	٤	٤	١٢	١٨	٢٧	٢٩
٥٥ ـ جمهورية الكونغو الشعبية ب	..	١٩٨	٦٥	..	٤	..	١	..	٨	..	٢٢	..
٥٦ ـ الجمهورية العربية السورية ب	..	..	٣٧	٣٣	٤٠	١٩	٣	٥	٧	٥	٢٠	٣٨
٥٧ ـ الكاميرون ب	١١٩	١٧٠٨	٥٠	..	١٥	..	٤	..	٣	..	٢٧	..
٥٨ ـ بيرو ب	١٤٣٠	٦١٠١	٢٥	٢٨	١٤	١٤	٧	١١	٧	٩	٤٧	٣٨
٥٩ ـ إكوادور ب	٣٠٥	٢١٥٦	٤٣	٣١	١٤	١٣	٣	٧	٨	٨	٣٢	٤١
٦٠ ـ ناميبيا	..	٧٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ ـ باراغواي ب	٩٩	٦٦٢	٥٦	..	١٦	..	١	..	٥	..	٢١	..
٦٢ ـ السلفادور ب	١٩٤	٩٦٢	٤٠	٣٦	٣٠	١٥	٣	٦	٨	١٧	١٨	٢٦
٦٣ ـ كولومبيا	١٤٨٧	٨١٤٩	٣١	٣٠	٢٠	١٥	٨	١٠	١١	١٣	٢٩	٣١
٦٤ ـ تايلند ب	١١٣٠	١٤٧٦٠	٤٣	٢٩	١٣	١٨	٩	١٣	٦	٧	٢٩	٣٣
٦٥ ـ جامايكا ب	٢٢١	٦٨٥	٤٦	..	٧	..	..	..	١٠	..	٣٦	..
٦٦ ـ تونس	١٢١	١٤١١	٢٩	٢٠	١٨	٢٠	٤	٤	١٣	٩	٣٦	٤٧

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات المقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية (بملايين الدولارات الجارية)		توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية (نسبة مئوية ، بالأسعار الجارية)									
			الأغذية والمشروبات والتبغ		المنسوجات والملابس		الآلات ومعدات النقل		الكيماويات		أخرى [أ]	
	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٨
٦٧ - تركيا	١٩٣٠	١٦٧٩٣	٢٦	١٨	١٥	١٦	٨	١٤	٧	١١	٤٥	٤١
٦٨ - بتسوانا [ب]	٥	٩٩	..	٥٤	..	١٠	..	صفر	..	٦	٣٠	
٦٩ - الأردن	..	٦١٩	٢١	٢٥	١٤	٤	٧	١	٦	٨	٥٢	٦٢
٧٠ - بنما [ب]	١٢٧	٣٢٩	٤١	٥٣	٩	٦	١	٢	٥	٨	٤٤	٣٠
٧١ - شيلى [ب]	٢٠٩٢	..	١٧	٢٣	١٢	٧	١١	٤	٥	٨	٥٥	٥٧
٧٢ - كوستاريكا [ب]	..	..	٤٨	٤٧	١٢	٨	٦	٦	٧	٨	٢٨	٣١
٧٣ - بولندا [ب]	..	..	٢٠	٩	١٩	١٦	٢٤	٣٢	٨	٧	٢٨	٣٦
٧٤ - موريشيوس	٢٦	٤١٩	٧٥	٢٣	٦	٥١	٥	٣	٣	٥	١٢	١٨
٧٥ - المكسيك [ب]	٨٤٤٩	٤٦٩٣٢	٢٨	٢٢	١٥	١١	١٣	١٣	١١	١٤	٣٤	٤٠
٧٦ - الأرجنتين [ب]	٥٧٥٠	١٨٦٤٦	٢٠	٢٢	١٨	١١	١٧	١٤	٧	١٢	٣٨	٤١
٧٧ - ماليزيا [ب]	٥٠٠	..	٢٦	١٨	٣	٦	٨	٢٣	٩	١٣	٥٤	٣٩
٧٨ - الجزائر [ب]	٦٨٢	٥٤٤٦	٣٢	٢٠	٢٠	١٧	٩	١٣	٤	٣	٣٥	٤٧
٧٩ - بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ - لبنان [ب]	..	..	٢٧	..	١٩	..	١	..	٣	..	٤٩	..
٨١ - منغوليا [ب]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ - نيكاراجوا [ب]	١٥٩	٦٤٢	٥٣	..	١٤	..	٢	..	٨	..	٢٣	..
الدخل المتوسط الأعلى	٣٢٤٩٢ ج											
٨٣ - فنزويلا [ب]	٢١٤٠	١٢٣٧٣	٣٠	٢٢	١٣	٩	٩	١١	٨	١٢	٣٩	٤٦
٨٤ - جنوب أفريقيا	٣٩١٤	١٩٠٤٦	١٥	١٤	١٣	٨	١٧	٢٠	١٠	١١	٤٥	٤٨
٨٥ - البرازيل	١٠٤٢٩	٩٨٨٨٠	١٦	١٤	١٣	١٠	٢٢	٢١	١٠	١٣	٣٩	٤٢
٨٦ - هنغاريا [ب]	..	..	١٢	٨	١٣	١٠	٢٨	٣٠	٨	١٤	٣٩	٣٨
٨٧ - أوروجواى	..	١٥٧٦	٣٤	٣١	٢١	١٨	٧	١٠	٦	١٠	٣٢	٣١
٨٨ - يوغوسلافيا	..	..	١٠	١٤	١٥	١٦	٢٣	٢٥	٧	٩	٤٥	٣٧
٨٩ - الجابون [ب]	٢٢	٣٣١	٣٧	..	٧	..	٦	..	٦	..	٤٤	..
٩٠ - جمهورية إيران الاسلامية	١٥٠١	١٠٦٩٥	٣٠	..	٢٠	..	١٨	..	٦	..	٢٦	..
٩١ - ترينيداد وتوباغو	١٩٨	٢٥٧	١٨	٤٦	٣	٥	٧	٨	٢	٣	٧٠	٣٨
٩٢ - تشيكوسلوفاكيا [ب]	..	..	٩	٨	١٢	١٠	٣٤	٣٦	٦	٧	٣٩	٣٩
٩٣ - البرتغال [ب]	..	..	١٨	١٦	١٩	٢٢	١٣	١٣	١٠	١٠	٣٩	٣٨
٩٤ - جمهورية كوريا [ب]	١٨٨٠	٥٤٢١٢	٢٦	١١	١٧	١٥	١١	٣٢	١١	٩	٣٦	٣٣
٩٥ - عمان [ب]	..	٣١٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٦ - ليبيا	٨١	١٥٠٠	٦٤	..	٥	..	صفر	..	١٢	..	٢٠	..
٩٧ - اليونان	١٦٤٢	٧١٧٠	٢٠	٢١	٢٠	٢٥	١٣	١١	٧	٨	٤٠	٣٦
٩٨ - العراق	٣٢٥	..	٢٦	١٤	١٤	٩	٧	١٠	٣	١٦	٥٠	٥٠
٩٩ - رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	١١٦٤٤١ ج	٧٧٨٤٠٤ ج										
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٥٩٥ ج	١٨١٣٣ ج										
شرق آسيا	٣٧٤٦٥ ج	٢٥٠٧٢٨ ج										
جنوب آسيا	١٠٢٧٥ ج	٥٢٦٤٤ ج										
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	..										
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٣٤٧٦٩ ج	٢١١٦٤٠ ج										
المدينة بصورة باهظة	٣٨٦٥٢ ج	٢٤٢٧٨٤ ج										
اقتصادات مرتفعة الدخل	٦٤٤٠٠٥ ج	..										
اعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	٦٣٧٢٤٣ ج	..										
+ أخرى	٥٦٢١ ج	١٠٣٢٥٤ ج										
١٠٠ - + المملكة العربية السعودية [ب]	٣٧٢	٦٦٠٦	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠١ - أيرلندا	٧٨٥	١٠١٩	٣١	٢٥	١٩	٤	١٣	٣٣	٧	١٦	٣٠	٢٢
١٠٢ - أسبانيا [ب]	..	..	١٣	١٩	١٥	٨	١٦	٢٤	١١	١٠	٤٥	٣٩
١٠٣ - + اسرائيل [ب]	..	..	١٥	١٥	١٤	٩	٢٣	٢٩	٧	٨	٤١	٣٩
١٠٤ - + هونغ كونغ	١٠١٣	١٠٧٨١	٤	٦	٤١	٣٨	١٦	٢٢	٢	٢	٣٦	٣٣
١٠٥ - + سنغافورة [ب]	٣٧٩	٧٤٠٦	١٢	٥	٥	٤	٢٨	٥٢	٤	١٢	٥١	٢٧
١٠٦ - نيوزيلندا [ب]	١٧٧٧	٧١٢٣	٢٤	٢٥	١٣	١٠	١٥	١٦	٤	٥	٤٣	٤٥
١٠٧ - استراليا	٩٠٤٧	٤١٦٩٧	١٦	١٨	٩	٨	٢٤	١٩	٧	٨	٤٣	٤٦
١٠٨ - المملكة المتحدة	٣٥٧٣٩	١٤٠٨٧٩	١٣	١٣	٩	٦	٣١	٣٢	١٠	١٢	٣٧	٣٨
١٠٩ - ايطاليا [ب]	٢٩٠١٦	١٩٢٨٨٤	١٠	٨	١٣	١٣	٢٤	٣٢	١٣	١٠	٤٠	٣٦
١١٠ - هولندا [ب]	٨٥٤٥	٤٥٢٣٦	١٧	١٩	٨	٣	٢٧	٢٥	١٣	١٤	٣٦	٣٨
١١١ - + الكويت [ب]	١٢٠	٢٠٨٩	٥	٧	٤	٥	١	٣	٤	٤	٨٦	٨١
١١٢ - بلجيكا [ب]	٨٢٢٦	٣٣٨٠٩	١٧	٢٠	١٢	٨	٢٢	٢٣	٩	١٤	٤٠	٣٦
١١٣ - النمسا [ب]	٤٨٧٣	٣٢٧٢٣	١٧	١٦	١٢	٧	١٩	٢٦	٦	٧	٤٥	٤٤
١١٤ - فرنسا [ب]	٦٨٢٠١	٢٠٢٧٣٤	١٢	١٣	١٠	٧	٢٦	٣٠	٨	٩	٤٤	٤٢
١١٥ - + الامارات العربية المتحدة	..	٢١٢٦	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦ - كندا	١٦٩٢٤	..	١٦	١٤	٨	٦	٢٣	٢٦	٧	٩	٤٦	٤٦
١١٧ - ألمانيا [ب]	٧٠٨٨٨	٣٧٧١٧٣	١٣	٩	٨	٤	٣٢	٤١	٩	١٣	٣٨	٣٧
١١٨ - الدانمرك	٢٩٢٩	١٨٠٨٨	٢٠	٢٢	٨	٥	٢٤	٢٣	٨	١٠	٤٠	٤٠
١١٩ - الولايات المتحدة [ب]	٢٥٣٧١١	٨٦٥٦٠٥	١٢	١٢	٨	٥	٣١	٣٥	١٠	١٠	٣٩	٣٨
١٢٠ - السويد	..	٣٨٧٤٢	١٠	١٠	٦	٢	٣٠	٣٤	٥	٩	٤٩	٤٦
١٢١ - فنلندا	٢٥٨٨	٢٢٣٧٠	١٣	١٣	١٠	٥	٢٠	٢٣	٦	٧	٥١	٥٣
١٢٢ - النرويج	٢٤١٦	١٣٩٤١	١٥	١٩	٧	٢	٢٣	٢٣	٧	٨	٤٩	٤٨
١٢٣ - اليابان [ب]	٢٩٢٩	٨٣١٧٧٩	٨	٩	٨	٥	٣٤	٣٨	١١	١٠	٤٠	٣٨
١٢٤ - سويسرا	٧٣٣٣٩	..	١٠	..	٧	..	٣١	..	٩	..	٤٢	..
اقتصادات أخرى	..	..										
العالم	٨٦٠٣٦٨ ج	..										
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	٦١٦٧ ج	٤٦٨٤٤ ج										

(أ) تتضمن البيانات غير المخصصة ، أنظر الملاحظات الفنية . (ب) بيانات القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية بسعر المشترى . (ج) تقديرات البنك الدولى .

جدول ٧ : ايرادات الصناعة التحويلية وناتجها

	الايرادات بالنسبة لكل مستخدم: معدلات النمو أ		الايرادات بالنسبة لكل مستخدم: الرقم القياسي (١٩٨٠ = ١٠٠)			اجمالي الايرادات كنسبة مئوية من القيمة المضافة				الناتج الاجمالي لكل مستخدم (١٩٨٠ = ١٠٠)			
	١٩٨٠-٧٠	١٩٨٨-٨٠	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
اقتصادات منخفضة الدخل													
الصين والهند													
اقتصاديات أخرى منخفضة الدخل													
١ - موزمبيق	..	..	..	..	..	٢٩	..	..	..	..	..	..	..
٢ - أثيوبيا	٤,٦-	٠,٢	٩٧	١٠٦	١٠٠	٢٤	١٩	٢٠	٢٠	٦١	١١٤	١١٥	١١٨
٣ - تنزانيا	..	١٢,٧-	..	..	..	٤٢	..	..	..	١٢٢	..	..	..
٤ - الصومال	٥,١-	..	..	..	..	٢٨	٢٧	..	..	..	..	..	..
٥ - بنغلاديش	٣,٠-	صفر	٩٩	٩٤	٩٥	٢٦	٣٠	٢٩	٢٨	١١٦	١١٥	١٢٢	١٣١
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧ - ملاوي	..	١,٤	..	..	..	٣٧	..	..	..	١٢٦	..	..	..
٨ - نيبال	..	..	..	..	..	..	٢٢	٢٥	..	..	..	..	..
٩ - تشاد	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠ - بوروندي	٧,٥-	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١ - سيراليون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢ - مدغشقر	٠,٩-	١٠,٣-	..	..	..	٣٦	..	..	..	١٠٦	..	..	..
١٣ - نيجيريا	٠,٨-	..	..	..	..	١٨	..	..	..	١٠٥	..	..	..
١٤ - أوغندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ - زائير	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٦ - مالي	..	..	..	..	..	٤٦	..	..	..	..	..	..	..
١٧ - النيجر	..	٠,٤	٦١	٦٨	..	..	٧	٧	٦	..	..	..	..
١٨ - بوركينا فاسو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩ - رواندا	..	..	..	..	..	٢٢	١٠	..	..	..	..	..	..
٢٠ - الهند	٠,٤	٣,٤	١٢٣	١٣٠	..	٤٧	٤٩	٤٩	..	٨٣	١٥٥	١٦٧	..
٢١ - الصين	..	٤,٢	١٢٤	..	..	..	١٥	..	..	..	١٣١	..	..
٢٢ - هايتي	٣,٣-	٤,٦	١١٦	١٥٣	١٥٧	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٣ - كينيا	٣,٤-	٠,١-	٩٧	١٠٢	١٠٦	٥٠	٤٤	٤٤	٤٤	٤٢	١٦٥	١٨٦	١٨٢
٢٤ - باكستان	٣,٤	٥,٠	١٢٧	..	..	٢١	١٩	..	..	٥١	١٤٦	..	..
٢٥ - بنن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٨٥	..	..
٢٧ - غانا	..	٧,٨	١٧٠	..	..	٢٣	١٤	..	..	١٩٣	١٣٣	..	..
٢٨ - توغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٩ - زامبيا	٣,٢-	..	..	..	..	٣٤	..	..	..	١٠٩	..	..	..
٣٠ - غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣١ - سري لانكا	..	١,٧	١٠٢	١٠٥	..	..	..	١٧	..	٧٠	١٣٢	١٣٠	..
٣٢ - ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ - اندونيسيا	٥,٠	٦,٠	١٤٤	..	..	٢٦	١٩	..	..	٤٢	١٦٢	..	..
٣٤ - موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٥ - أفغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ - بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - ليبيريا	..	١,٧	٩٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٩ - ميانمار	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٠ - السودان	..	..	..	..	..	٣١	..	..	..	..	..	..	..
٤١ - فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل													
الدخل المتوسط الأدنى													
٤٢ - أنغولا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ - بوليفيا	صفر	١٠,٣-	٤١	٥٠	٤٦	٤٣	٢٤	٢٨	٢٦	٦٥	٣٢	٣٥	٣٤
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٤,١	٠,٥	١٠٣	..	..	٥٤	٥٦	..	..	٨٩	١٩١	..	..
٤٥ - السنغال	٤,٩-	..	..	..	..	..	٤٤	..	..	..	..	..	..
٤٦ - الجمهورية اليمنية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ - زمبابوي	١,٦	٠,٩-	١٠٠	٩٨	١٠٠	٤٣	٣٦	٣٥	٣٤	٩٨	١١٦	١١٥	١١٦
٤٨ - الفلبين	٣,٧-	٤,٠	١٢٠	١٤٥	..	٢١	٢١	٢٦	٢٥	١٠٢	١١٧	١٢١	..
٤٩ - كوت ديفوار	٠,٩-	..	..	..	..	٢٧	..	..	..	٥٢	..	..	..
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	١,١-	٤,٤-	..	..	..	٣٥	..	..	..	٦٣	..	..	..
٥١ - المغرب	..	٣,٦-	٧٦	٨٠	..	..	..	..	..	..	٩٥	٩٥	..
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٢,٩	١,٩-	..	..	..	٤٠	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ - هندوراس	..	..	..	..	..	..	٤١	٤١	٤٠	..	..	..	..
٥٤ - غواتيمالا	٣,٢-	٢,٧-	٨٥	٨٩	٨٩	..	٢٢	١٩	١٩	..	..	..	..
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	..	..	..	..	..	٣٤	..	..	..	..	..	..	..
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٢,٦	٥,٥-	٨٧	٧٠	٦٤	٣٣	٣٥	٣٢	..	٧٠	١٥٨	٢٠٧	..
٥٧ - الكاميرون	٣,٢	..	..	..	..	٣٠	..	..	..	٨٠	..	..	..
٥٨ - بيرو	..	٣,٠-	٨٦	٩٥	..	..	١٨	١٨	..	٨٢	٦٣	٧٠	..
٥٩ - اكوادور	٣,٣	١,٣-	١٠٣	٩٨	٩٥	٢٧	٣٨	٣٦	٣٥	٨٣	١٠٩	١١٤	١٠١
٦٠ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ - باراغواي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٢ - السلفادور	٢,٤	٩,٤-	..	..	..	٢٨	..	..	..	٧١	٨٧	..	..
٦٣ - كولومبيا	٠,٢-	٣,٧	١١٦	١١٤	١١٥	٢٥	١٦	١٧	١٥	٨٦	١٢٧	١٥٠	١٤٨
٦٤ - تايلند	١,٠	٦,٣	١٤٢	..	..	٢٥	٢٣	٢٤	٢٤	٦٨	١٣٥		..
٦٥ - جامايكا	٠,٢-	..	..	..	..	٤٣	..	..	..	..	..	..	..
٦٦ - تونس	٤,٢	..	..	..	..	٤٤	..	..	..	٩٥	٤٠	..	..

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الايرادات بالنسبة لكل مستخدم: معدلات النمو		الايرادات بالنسبة لكل مستخدم: الرقم القياسى (١٩٨٠ = ١٠٠)			اجمالى الايرادات كنسبة مئوية من القيمة المضافة				الناتج الاجمالى لكل مستخدم (١٩٨٠ = ١٠٠)			
	١٩٨٠-٧٠	١٩٨٨-٨٠	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٧٠	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
٦٧ ـ تركيا	٦,١	٣,٣-	٨١	٨٦	٨٢	٢٦	١٦	١٧	١٦	١٠٨	١٥٤	١٦٩	١٧٢
٦٨ ـ بتسوانا	٢,٦	٥,٧-	٧١	..	..	..	٣٦	..	..	..	٩٦	..	..
٦٩ ـ الأردن	..	١,١-	٩٩	٩٩	..	٣٧	٢٨	٢٥	..	..	..	..	..
٧٠ ـ بنما	,٢	٣,٢	١٢٥	١٢٤	١٢٣	٣٢	٣٣	٣٢	٣٧	٩٧	٨٤	٩٠	..
٧١ ـ شيلى	٨,١	١,٧-	٩٨	٩٩	١٠٥	١٩	١٧	١٧	١٧	٦٠	..	..	..
٧٢ ـ كوستاريكا	..	..	..	..	..	٤١	٣٠	٣٣	٣١	..	..	..	..
٧٣ ـ بولندا	..	..	..	..	..	٢٤	٢٣	٢٢	٢٣	..	..	..	..
٧٤ ـ موريشيوس	١,٨	١,٠-	٨٦	٩٣	٩٨	٣٤	٤٤	٤٣	٤٤	١٣٩	٧٢	٦٩	٦٨
٧٥ ـ المكسيك	١,٢	٥,٢-	٧٠	٧١	٧٢	٤٤	٢٠	٢٠	٢٠	٧٧	١١٢	١٠٦	١١١
٧٦ ـ الأرجنتين	١,٥-	١,٤	١١١	١٠٣	٩٧	٣٠	٢١	١٩	١٨	٧١	١٠٣	١٣٦	١٢٥
٧٧ ـ ماليزيا	٢,٠	٤,٤	١٣٣	١٣٠	١٤٠	٢٩	٣٠	٢٩	٣٠	٩٦	..	..	..
٧٨ ـ الجزائر	١,٠-	..	..	..	..	٤٥	..	..	..	١٢٠	..	..	..
٧٩ ـ بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ ـ لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨١ ـ منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ ـ نيكاراغوا	..	١٠,٠-	..	..	..	١٦	..	..	..	٢١٠	..	..	..
الدخل المتوسط الأعلى													
٨٣ ـ فنزويلا	٣,٨	٠,١	١٠٦	١٠٢	٩٨	٣١	٢٧	٢٥	٢٨	١١٨	١٢١	١٣٨	١٨٢
٨٤ ـ جنوب أفريقيا	٢,٧	صفر	١٠١	١٠٠	١٠٤	٤٦	٤٩	٤٩	٤٨	..	..	..	..
٨٥ ـ البرازيل	٤,٠	صفر	١١٣	١١٠	١٠٩	٢٢	١٧	١٥	١٥	٧١	١١٤	١٢٤	١١٦
٨٦ ـ هنغاريا	٣,٦	٢,٢	١١١	١١٢	١٢٥	٢٨	٣٤	٣٣	٣٩	٤١	١١١	١١٢	١١١
٨٧ ـ أوروغواى	..	١,٠	١٠٨	١١٦	١١٨	..	٢٥	٢٦	٢٦	..	١١٣	١٢٠	١٣٠
٨٨ ـ يوغوسلافيا	١,٣	١,٥-	٩٧	٩٣	٨٨	٣٩	٣٣	٣٠	٢٦	٥٩	٩٨	٨٩	٩٧
٨٩ ـ الغابون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٠ ـ جمهورية إيران الاسلامية	..	..	..	..	..	٢٥	..	..	..	٨٤	..	..	..
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	..	٠,٧-	..	..	..	..	٧٢	٧٠	..	..	..	..	..
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	..	..		..	..	٤٩	٤١	٤٠	٣٩	..	..	..	..
٩٣ ـ البرتغال	٢,٥	٠,٢	٩٥	١٠٠	١٠٧	٣٤	٣٩	٣٦	٣٧	..	..	..	..
٩٤ ـ جمهورية كوريا	١٠,٠	٥,٩	١٢٨	١٤٤	١٥٣	٢٥	٢٦	٢٧	٢٧	٤٠	١٤٦	١٦٦	١٩١
٩٥ ـ عمان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٦ ـ ليبيا	..	..	..	..	..	٣٧	..	..	..	٤٥	..	..	..
٩٧ ـ اليونان	٤,٩	١,١	١١١	١٠٣	..	٣٢	٤٣	٤٣	..	٥٦	١١٤	١١٢	..
٩٨ ـ العراق	..	..	..	..	..	٣٦	٢٥	..	..	..	..	..	..
٩٩ ـ رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط													
أفريقيا جنوب الصحراء													
شرق آسيا													
جنوب آسيا													
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا													
أمريكا اللاتينية والكاريبى													
المدينة بصورة باهظة													
اقتصادات مرتفعة الدخل													
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى													
+ أخرى													
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠١ ـ ايرلندا	٤,١	٢,٣	١٠٥	١١١	١١٩	٤٩	٣٣	٣٢	٣١	..	..	..	..
١٠٢ ـ أسبانيا	٤,٤	,٨	١٠١	١٠٤	١٠٧	٥٢	٣٨	٣٧	٣٧	..	١١٢	..	..
١٠٣ ـ + اسرائيل	٨,٨	٤,٥-	٦٥	٩٣	٧٢	٣٦	٤٠	٦٣	٤٣	..	..	..	..
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	٦,٤	٤,٥	١٢٤	١٣٥	١٣٧	..	٦٠	٥٧	٥٦	..	..	..	..
١٠٥ ـ + سنغافورة	٣,٠	٥,٢	١٤٨	١٤٦	١٤٨	٣٦	٣٢	٢٩	٢٨	٧٣	١١١	١٢١	١٢٢
١٠٦ ـ نيوزيلندا	١,١	١,٠-	٩٧	..	..	٦٢	٥٨	..	..	..	١٢٤	..	..
١٠٧ ـ استراليا	٢,٩	٠,٢	١٠٤	١٠٣	١٠٣	٥٣	٤٨	٤٧	٤٧	..	١١٧	١١٩	١٢١
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	١,٧	٢,٨	١١٥	١١٩	١٢٤	٥٢	٤٣	٤١	٤١	..	..	..	..
١٠٩ ـ إيطاليا	٤,٣	٠,٨	١٠٢	١٠٥	١١٠	٤١	٤٢	٤١	٤١	٥١	١٢٦	١٢٩	١٣٩
١١٠ ـ هولندا	٢,٥	٠,٣	١٠٠	١٠٤	..	٥٢	٤٦	٤٧	..	٦٨	١٠٧	١١٠	..
١١١ ـ + الكويت	..	٣,٨	١٢٣	..	..	١٢	٢٨	..	..	..	٧٤	..	..
١١٢ ـ بلجيكا	٤,٦	٠,١-	١٠٠	١٠٢	..	٤٦	٤٦	٤٦	..	٥١	١١٨	١٢٦	..
١١٣ ـ النمسا	٣,٤	١,٩	١١٠	١١٣	١١٩	٤٧	٥٦	٥٦	٥٧	٦٥	١١٣	١١٣	١١٨
١١٤ ـ فرنسا	..	١,٢	..	..	..	..	..	..	..	٧٢	١٠٦	١٠٨	١١٦
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦ ـ كندا	١,٨	٠,٤	١٠١	١٠٠	١٠٤	٥٣	٤٥	٤٤	٤٤	..	..	..	..
١١٧ ـ ألمانيا	٢,٥	١,٧	١٠٧	١١٠	١١٣	٤٦	٤٣	٤٣	٤٢	٦٠	١٠٦	١٠٣	١٠٨
١١٨ ـ الدانمرك	٢,٥	٠,٥	١٠٠	١٠٣	١٠٤	٥٦	٥٣	٥٣	٥٣	..	..	..	..
١١٩ ـ الولايات المتحدة	٠,١	١,٨	١٠٨	١٠٧	١٠٧	٤٧	٣٩	٣٧	٣٦	٦٣	١١٦	١٢٤	..
١٢٠ ـ السويد	٠,٤	٠,٦	١٠٠	١٠٢	١٠٣	٥٢	٣٧	٣٥	٣٤	..	..	..	..
١٢١ ـ فنلندا	٢,٦	٢,٦	١١٥	١١٨	١٢٢	٤٧	٤٩	٤٦	٤٤	..	..	..	..
١٢٢ ـ النرويج	٢,٦	١,٧	١٠٧	١٠٩	١١٠	٥٠	٦٠	٥٩	٥٦	٧٤	١١٧	١١٧	١٢٣
١٢٣ ـ اليابان	٣,١	١,٩	١١٢	١١٣	١١٧	٣٢	٣٧	٣٥	٣٤	٤٥	١١٦	١٢٢	١٣٢
١٢٤ ـ سويسرا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات أخرى													
العالم													
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)													

جدول ٨ : نمو الاستهلاك والاستثمار

	متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)					
	الاستهلاك الحكومى العام		الاستهلاك الخاص ، الخ .		الاستثمار المحلى الاجمالى	
	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل	٥,٧ م	٦,٨ م	٤,١ م	٥,١ م	٧,٥ م	٧,٦ م
الصين والهند	٥,٠ م	٨,٦ م	٤,٠ م	٦,٥ م	٧,٢ م	٩,٨ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٦,٧ م	٣,٨ م	٤,٣ م	٢,٢ م	٨,٣ م	١,٥ م
١ ـ موزمبيق	..	-٢,٧	..	٠,٩	..	٠,٤
٢ ـ أثيوبيا	٦,٤	..	٣,٠	..	-٠,١	..
٣ ـ تنزانيا	أ	٨,١	٣,٥	٢,٤	٦,٢	..
٤ ـ الصومال	١٢,٧	٧,٠	٤,٥	٠,٩	١٢,١	-٢,٧
٥ ـ بنغلاديش	أ	أ	٢,٨	٣,٩	صفر	-٠,١
٦ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..
٧ ـ ملاوى	٥,٧	٣,٩	٣,٦	٢,٢	٩,١	٤
٨ ـ نيبال	..	..	..	..	..	..
٩ ـ تشاد	..	..	..	..	..	..
١٠ ـ بوروندى	٧,٣	٥,٤	٧,٥	٢,٤	٩,٠	٩,٣
١١ ـ سيراليون	أ	٠,٥	٣,٠	-٢,٣	-١,٠	-٣,٣
١٢ ـ مدغشقر	٢,٠	٠,٦	١,٢	-٠,٦	١,٥	٠,١
١٣ ـ نيجيريا	١٣,٩	-٢,٦	٦,٩	-٤,٨	١٤,٧	-١٢,٩
١٤ ـ أوغندا	أ	..	١,٤	..	-٥,٧	..
١٥ ـ زائير	٠,٧	٤,٠	١,٨	١,٩	٦,٦	٣,٣
١٦ ـ مالى	١,٩	٣,٠	٥,٢	٢,٧	١,٨	١٠,٨
١٧ ـ النيجر	٢,٩	١,٨	-١,٤	-٠,٩	٦,٣	-٧,٧
١٨ ـ بوركينا فاسو	٨,٧	٧,٣	٢,٥	٣,٣	٨,٥	٦,٩
١٩ ـ رواندا	٦,٢	٤,٦	٤,٥	٠,٣	٩,٠	٨,٨
٢٠ ـ الهند	٤,٧	٨,٢	٢,٦	٥,٦	٤,٥	٤,٥
٢١ ـ الصين	٥,٦	٩,٣	٦,٢	٧,٥	١٠,٧	١٣,٧
٢٢ ـ هايتى	١,٩	-١,٤	٢,٤	٠,٣	١٤,٨	-٣,٨
٢٣ ـ كينيا	١٠,٦	١,٧	٥,٢	٥,١	٧,٢	٠,٤
٢٤ ـ باكستان	٤,٧	١٠,٩	٤,٥	٤,٥	٢,٤	٥,٧
٢٥ ـ بنن	٠,٧	-٠,١	١,٩	٢,٧	١٠,٤	-٩,٣
٢٦ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	-١,١	-٢,٥	٤,٩	٢,١	-٥,٤	٥,٧
٢٧ ـ غانا	٣,٨	-٢,٣	١,٢	٢,٢	-١,٣	٦,٩
٢٨ ـ توغو	٩,٥	١,٧	١,٢	٥,١	٩,٠	-٢,٩
٢٩ ـ زامبيا	٥,١	-٥,٤	-٠,٧	٤,١	-٣,٦	-٤,٥
٣٠ ـ غينيا	..	..	..	..	..	..
٣١ ـ سرى لانكا	١,١	٨,٣	٤,١	٣,٩	١١,٥	-٠,٧
٣٢ ـ ليسوتو	١٢,٤	-٠,٤	٩,٩	٠,٦	١٧,٨	٤,٤
٣٣ ـ أندونيسيا	١١,٤	٤,٤	٥,٢	٤,٣	١٦,١	٦,٨
٣٤ ـ موريتانيا	١٠,٠	-٣,٥	١,٣	٣,٥	١٩,٢	-٥,٤
٣٥ ـ أفغانستان	..	..	..	..	..	..
٣٦ ـ بوتان	..	..	..	..	..	..
٣٧ ـ كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..
٣٨ ـ ليبيريا	٣,٤	..	٣,٢	..	٦,٤	..
٣٩ ـ ميانمار	..	..	..	..	..	..
٤٠ ـ السودان	٠,٢	..	٤,٤	..	٦,٤	..
٤١ ـ فييت نام	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل	٧,٢ م	٢,٣ م	٥,٩ م	٢,٨ م	٨,٥ م	-٠,٣ م
الدخل المتوسط الأدنى	٦,٧ م	١,٩ م	٤,٩ م	٢,٤ م	٧,٥ م	-١,٤ م
٤٢ ـ أنغولا	..	..	..	..	..	..
٤٣ ـ بوليفيا	٨,٢	-١,٩	٣,١	١,٧	٤,٤	-١١,٦
٤٤ ـ جمهورية مصر العربية	أ	٣,٨	٦,٧	٣,٦	١١,٣	٠,٦
٤٥ ـ السنغال	٢,٩	١,٦	١,٧	٢,٩	٣,٩	٣,٩
٤٦ ـ الجمهورية اليمنية	..	..	..	..	..	..
٤٧ ـ زمبابوى	١٠,٦	٩,٤	٥,١	-٢,٢	٠,٩	٢,٧
٤٨ ـ الفلبين	٧,٧	١,٤	٤,٩	٣,١	٨,٥	-٧,٨
٤٩ ـ كوت دفوار	١٣,٢	-٦,٣	٦,٩	٧,٣	١٠,٧	-١٢,١
٥٠ ـ الجمهورية الدومينيكية	٠,٢	١,٨	٧,٨	٠,٨	١٣,٥	٥,٤
٥١ ـ المغرب	١٠,٩	٤,٧	٥,٤	٢,٨	١١,٤	٤,٥
٥٢ ـ بابوا غينيا الجديدة	٠,١	-٠,٣	٥,٣	١,٣	١,٤	-١,٧
٥٣ ـ هندوراس	٦,٩	٤,٨	٤,٨	٢,٢	٦,٨	-٠,٥
٥٤ ـ غواتيمالا	٦,٢	٢,٤	٥,١	٠,٥	٧,٤	-٢,٤
٥٥ ـ جمهورية الكونغو الشعبية	٥,٥	٤,٠	١,٩	٣,٧	٤,٥	-١٠,٧
٥٦ ـ الجمهورية العربية السورية	..	-٠,٣٠	..	٢,٦	..	-٥,١
٥٧ ـ الكاميرون	٥,٠	٦,٤	٤,١	٣,٠	٩,٩	١,٧
٥٨ ـ بيرو	٦,٣	-١,٥	٤,٩	١,٦	٠,٣	-٤,٥
٥٩ ـ اكوادور	١٢,٢	-٢,٢	٧,٢	١,٩	٩,٥	-٣,٢
٦٠ ـ ناميبيا	..	٤,٣	..	١,١	..	-٧,٠
٦١ ـ باراغواى	٥,١	٤,٨	٦,٦	١,٩	١٣,٥	-١,٩
٦٢ ـ السلفادور	٧,٠	٣,١	٤,٢	٠,٣	٦,٦	٢,٧
٦٣ ـ كولومبيا	٦,٧	٣,٦	٥,٨	٢,٩	٥,٨	٠,٣
٦٤ ـ تايلند	٩,٥	٥,٦	٦,٤	٧,٢	٨,٠	٥,٧
٦٥ ـ جامايكا	٩,٧	٠,١	٢,٩	٢,١	-٣,١	٣,٧
٦٦ ـ تونس	٧,٢	٣,٦	٨,٨	٣,٥	٤,٦	-٤,٤

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	متوسط معدل النمو السنوى (لنسبة مئوية)					
	الاستهلاك الحكومى العام		الاستهلاك الخاص ، الخ .		الاستثمار المحلى الاجمالى	
	٦٥ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٨٩	٦٥ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٨٩	٦٥ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٨٩
٦٧ - تركيا	٦,١	٢,٧	٥,٤	٥,٦	٨,٨	٣,٧
٦٨ - بتسوانا	١٢,٠	١٢,٥	١٠,٢	٦,٨	٢١,٠	٠,٤
٦٩ - الأردن	··	··	··	··	··	··
٧٠ - بنما	٧,٤	١,٠	٤,٦	١,٤	٥,٩	١٥,٦-
٧١ - شيلى	٤,٠	٠,٢-	٠,٩	١,١	٠,٥	٢,٧
٧٢ - كوستاريكا	٦,٨	٠,٩	٥,١	٣,٠	٩,٤	٤,٩
٧٣ - بولندا	أ	١,٩	٥,٧	٢,١	··	٢,١
٧٤ - موريشيوس	٧,١	٢,٨	٦,٤	٤,٧	٨,٣	١٥,٠
٧٥ - المكسيك	٨,٥	٢,١	٥,٩	٠,٧	٨,٥	٥,٠-
٧٦ - الأرجنتين	٣,٢	١,٣-	٢,٨	٠,٣	٤,٦	٧,٨-
٧٧ - ماليزيا	٨,٥	٢,٥	٦,٢	٣,٣	١٠,٤	١,٣
٧٨ - الجزائر	٨,٦	٤,٠	٥,٠	٣,١	١٥,٩	١,١-
٧٩ - بلغاريا	··	٦,٥	··	٢,٦	··	٤,٢
٨٠ - لبنان	··	··	··	··	··	··
٨١ - منغوليا	··	··	··	··	··	··
٨٢ - نيكاراجوا	٦,١	٩,٥	٢,٢	٥,٦-	··	٠,٧
الدخل المتوسط الأعلى	٧,٥ م	٢,٦ م	٦,٨ م	٣,٢ م	٩,٤ م	٠,٦ م
٨٣ - فنزويلا	··	١,٨	··	٠,٧	··	٣,٨-
٨٤ - جنوب أفريقيا	٥,٣	٣,٧	٣,٨	٢,٢	٤,١	٤,٥-
٨٥ - البرازيل	٦,٨	٧,١	٨,٧	٢,٤	١١,٣	٠,٧
٨٦ - هنغاريا	أ	٢,٠	٥,٧	١,٥	٧,٠	١,٢-
٨٧ - أوروغواى	٣,٢	١,٢	٢,٢	صفر	٨,٠	٧,٩-
٨٨ - يوغوسلافيا	٣,٦	٠,٨	١٠,١	١,٨-	٦,٥	٠,٤-
٨٩ - الغابون	١٠,٧	٣,٣	٧,٥	٠,٢-	١٤,١	٤,٩-
٩٠ - جمهورية إيران الاسلامية	١٤,٦	٣,٥-	٤,٠	٦,٨	١١,٥	٠,٣
٩١ - ترينيداد وتوباغو	٨,٩	١,٤	٣,٤	٧,٣-	١٢,١	٧,٧-
٩٢ - تشيكوسلوفاكيا	··	٣,٧	··	٢,٠	··	١,٠-
٩٣ - البرتغال	٨,١	٢,٥	٦,٦	٥,٠	٤,٦	٢,٧-
٩٤ - جمهورية كوريا	٧,٧	٥,٧	٨,٠	٧,٨	١٥,٩	١١,٦
٩٥ - عمان	··	أ	··	١٣,٦	··	١٨,٤
٩٦ - ليبيا	١٩,٧	··	١٩,١	··	٧,٣	··
٩٧ - اليونان	٦,٦	٢,٨	٥,١	٢,٩	٥,٣	١,٧-
٩٨ - العراق	··	··	··	··	··	··
٩٩ - رومانيا	··	··	··	··	··	··
الدخل المنخفض والمتوسط	٦,٩ م	٣,٣ م	٥,٣ م	٣,٥ م	٨,٢ م	٢,٠ م
أفريقيا جنوب الصحراء	٧,٠ م	١,١ م	٤,٠ م	٠,٧ م	٨,٦ م	٣,٩- م
شرق آسيا	٧,٤ م	٥,٨ م	٦,٢ م	٦,٤ م	١١,١ م	٩,٩ م
جنوب آسيا	٤,٦ م	٨,٧ م	٢,٩ م	٥,٤ م	٤,٣ م	٤,١ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	·· م	١,٢ م	··	٣,٦ م	··	٠,١- م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٦,٢ م	٣,١ م	٦,١ م	١,٤ م	٨,١ م	٢,٣- م
المدينة بصورة باهظة	٦,٤ م	٢,٩ م	٦,١ م	١,٨ م	٨,٣ م	٢,٠- م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٢,٦ م	٢,٦ م	٤,٠ م	٣,١ م	٣,٧ م	٤,٢ م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	٢,٥ م	٢,٦ م	٤,٠ م	٣,٠ م	٣,٦ م	٤,٣ م
+ أخرى	··	··	··	··	··	··
١٠٠ - + المملكة العربية السعودية	أ	··	٢٠,٠	··	٢٧,٥	··
١٠١ - أيرلندا	٦,١	٠,٤-	٤,٦	١,١	٦,٣	٢,٣-
١٠٢ - أسبانيا	٥,١	٤,٩	٤,٧	٢,٦	٣,٧	٥,٣
١٠٣ - + اسرائيل	٨,٨	٠,٥	٥,٩	٥,١	٥,٩	٠,٩
١٠٤ - + هونغ كونغ	٧,٧	٥,٣	٩,٠	٧,١	٨,٦	٣,٠
١٠٥ - + سنغافورة	١٠,٢	٧,١	٧,٨	٥,٦	١٣,٣	٢,٨
١٠٦ - نيوزيلندا	٣,٤	٠,٩	٢,٢	١,٦	١,٥	٤,٨
١٠٧ - استراليا	٥,٠	٣,٥	٤,١	٣,٤	٢,٧	٣,٧
١٠٨ - المملكة المتحدة	٢,٣	١,٠	٢,٨	٣,٤	١,٣	٦,٩
١٠٩ - ايطاليا	٣,٥	٢,٩	٤,٦	٢,٦	٣,٤	٢,١
١١٠ - هولندا	٣,٠	١,١	٤,٦	١,٥	١,٦	٢,١
١١١ - + الكويت	أ	٠,٥	٥,٩	٠,٧	١١,٩	٥,١-
١١٢ - بلجيكا	··	٠,٥	··	١,٦	··	٢,١
١١٣ - النمسا	٣,٦	١,٣	٤,٠	٢,١	٤,٦	٢,٤
١١٤ - فرنسا	٣,٦	٢,٣	٣,٦	٢,٤	٣,٨	١,٨
١١٥ - + الامارات العربية المتحدة	··	٣,٩-	··	٥,٠-	··	٨,٧-
١١٦ - كندا	٦,٩	٢,١	٧,٢	٣,٦	٥,٣	٥,٦
١١٧ - ألمانيا	٣,٥	١,٥	٣,٨	١,٥	١,٧	١,٩
١١٨ - الدانمرك	٤,٨	١,٠	٢,٣	٢,٠	١,٢	٤,٢
١١٩ - الولايات المتحدة	٠,٨	٣,٣	٣,٣	٣,٧	٢,٨	٤,٧
١٢٠ - السويد	٤,١	١,٦	٢,٣	١,٩	١,٢	٤,٢
١٢١ - فنلندا	٥,٣	٣,٦	٣,٨	٤,٦	٢,٩	٢,٩
١٢٢ - النرويج	٥,٥	٣,٢	٤,٠	٣,٠	٤,٤	٢,٠
١٢٣ - اليابان	٥,٢	٢,٦	٦,٣	٣,٢	٦,٩	٥,٧
١٢٤ - سويسرا	٧,٣	٢,٦	٦,٢	١,٤	٢,٧	٤,٧
اقتصادات أخرى	··	··	··	··	··	··
العالم	٢,٩ م	٢,٧ م	٤,٢ م	٣,١ م	٤,٤ م	٢,٧ م
مصدروا النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	··	··	··	··	··	··

(أ) لا تتوافر أرقام منفصلة للاستهلاك الحكومى العام ؛ ومن ثم فقد ادرج فى الاستهلاك الخاص ، الخ .

جدول ٩ : هيكل الطلب

توزيع الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

	الاستهلاك الحكومي العام		الاستهلاك الخاص ، الخ		الاستثمار المحلي الاجمالي		الادخار المحلي الاجمالي		صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج		ميزان الموارد	
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل	١١ م	٩ م	٧٠ م	٦٤ م	١٩ م	٢٨ م	١٨ م	٢٦ م	٧ م	١٤ م	١- م	٢- م
الصين والهند	١٢ م	٨ م	٦٨ م	٦٢ م	٢١ م	٣١ م	٢٠ م	٣٠ م	٤ م	١١ م	صفر م	٢- م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٩ م	١٢ م	٧٧ م	٧٠ م	١٤ م	٢١ م	١٢ م	١٨ م	١٦ م	١٩ م	٢- م	٤- م
١ - موزمبيق	٠٠	٢٥	٠٠	٩٥	٠٠	٣٣	٠٠	١٩-	٠٠	١٦	٠٠	٥٣-
٢ - أثيوبيا	١١	٢٦	٧٧	٦٩	١٣	١٣	١٢	٥	١٢	١٢	١-	٨-
٣ - تنزانيا	١٠	١٢	٧٤	٩٣	١٥	٢١	١٦	٥-	٢٦	١٦	١	٢٦-
٤ - الصومال	٨	٢٣	٨٤	٩١	١١	٢١	٨	١٤-	١٧	٨	٣-	٣٥-
٥ - بنغلاديش	٩	٨	٨٣	٩١	١١	١٢	٨	١	١٠	٨	٤-	١١-
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠٠	١٥	٠٠	٨٧	٠٠	١١	٠٠	٢-	٠٠	١٤	٠٠	١٣-
٧ - ملاوي	١٦	١٥	٨٤	٨١	١٤	١٩	صفر	٤	١٩	١٩	١٤-	١٥-
٨ - نيبال	أ	١١	١٠٠	٨٢	٦	١٩	صفر	٧	٨	١٣	٦-	١٢-
٩ - تشاد	٢٠	٢١	٧٤	٩٢	١٢	٩	٦	١٣-	١٩	٢٢	٦-	٢٢-
١٠ - بوروندي	٧	١٧	٨٩	٧٨	٦	١٨	٤	٥	١٠	١٢	٢-	١٣-
١١ - سيراليون	٨	١٠	٨٣	٨٥	١٢	١١	٨	٥	٣٠	١٣	٣-	٦-
١٢ - مدغشقر	١٦	٨	٨٤	٨٤	٧	١٣	صفر	٨	١٣	١٧	٧-	٥-
١٣ - نيجيريا	٥	٩	٨٣	٧٠	١٤	١٣	١٢	٢١	١٣	٣٤	٢-	٨
١٤ - أوغندا	١٠	٧	٧٨	٩١	١١	١٣	١٢	٢	٢٦	٦	١	١١-
١٥ - زائير	١٠	١٠	٦٤	٧٥	١١	١٣	٢٦	١٦	٣١	٢٧	١٥	٣
١٦ - مالي	١٠	١٠	٨٤	٧٩	١٨	٢٧	٥	١١	١٢	١٦	١٣-	١٥-
١٧ - النيجر	٦	١٢	٩٠	٨٥	٨	١٠	٣	٣	٩	١٧	٥-	٦-
١٨ - بوركينا فاسو	٥	١٣	٩٠	٨٥	١٠	١٩	٤	٢	٦	٩	٦-	١٧-
١٩ - رواندا	١٤	١٤	٨١	٨٠	١٠	١٥	٥	٦	١٢	٩	٥-	٩-
٢٠ - الهند	٩	١٢	٧٦	٦٧	١٧	٢٤	١٥	٢١	٤	٨	٢-	٣-
٢١ - الصين	١٤	٦	٦١	٥٩	٢٤	٣٦	٢٥	٣٦	٤	١٤	١	١-
٢٢ - هايتي	٨	١٠	٩٠	٨٥	٧	١٢	٢	٥	١٣	١٢	٥-	٨-
٢٣ - كينيا	١٥	١٩	٧٠	٦١	١٤	٢٥	١٥	٢٠	٣١	٢٣	١	٦-
٢٤ - باكستان	١١	١٧	٧٦	٧٢	٢١	١٨	١٣	١١	٨	١٤	٨-	٦-
٢٥ - بنن	١١	٨	٨٧	٨٧	١١	٩	٣	٥	١٣	٢٠	٨-	٤-
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٢	١٥	٦٧	٨٧	٢١	٩	١١	١-	٢٧	١٩	١١-	١١-
٢٧ - غانا	١٤	٩	٧٧	٨٤	١٨	١٢	٨	٦	١٧	١٩	١٠-	٦-
٢٨ - توغو	١١	١٧	٦٥	٦٩	٢٢	٢١	٢٣	١٣	٣٢	٤٥	١	٧-
٢٩ - زامبيا	١٥	١٠	٤٥	٨٥	٢٥	٩	٤٠	٥	٤٩	٢٨	١٥	٤-
٣٠ - غينيا	٠٠	١٠	٠٠	٧١	٠٠	١٨	٠٠	١٩	٠٠	٢٧	٠٠	١
٣١ - سري لانكا	١٣	١٠	٧٤	٧٨	١٢	٢١	١٣	١٢	٣٨	٢٧	١	٩-
٣٢ - ليسوتو	١٨	١٩	١٠٩	١٣٦	١١	٦٦	٢٦-	٥٥-	١٦	١٥	٣٨-	١٢١-
٣٣ - اندونيسيا	٥	٩	٨٧	٥٣	٨	٣٥	٨	٣٧	٥	٢٦	صفر	٢
٣٤ - موريتانيا	١٩	١٣	٥٤	٧٩	١٤	١٥	٢٧	٨	٤٢	٥٠	١٣	٧-
٣٥ - أفغانستان	أ	٠٠	٩٩	٠٠	١١	٠٠	١	٠٠	١١	٠٠	١٠-	٠٠
٣٦ - بوتان	٠٠	١٤	٠٠	٦٧	٠٠	٣٩	٠٠	١٩	٠٠	٣٠	٠٠	٢٠-
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٨ - ليبيريا	١٢	٠٠	٦١	٠٠	١٧	٠٠	٢٧	٠٠	٥٠	٠٠	١٠	٠٠
٣٩ - ميانمار	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٠	٠٠
٤٠ - السودان	١٢	٠٠	٧٩	٠٠	١٠	٠٠	٩	٠٠	١٥	٠٠	١-	٠٠
٤١ - فييت نام	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اقتصادات متوسطة الدخل	١١ م	١٢ م	٦٧ م	٦٢ م	٢٢ م	٢٥ م	٢١ م	٢٧ م	١٧ م	٢٥ م	صفر م	٢ م
الدخل المتوسط الأدنى	١٠ م	١٢ م	٧١ م	٦٦ م	١٩ م	٢٢ م	١٩ م	٢٣ م	١٥ م	٢٥ م	١- م	صفر م
٤٢ - أنغولا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ - بوليفيا	٩	١١	٧٤	٨٠	٢٢	١٣	١٧	٩	٢١	١٩	٥-	٤-
٤٤ - جمهورية مصر العربية	١٩	١٣	٦٧	٨٠	١٨	٢٤	١٤	٧	١٨	٢٢	٤-	١٧-
٤٥ - السنغال	١٧	١٦	٧٥	٧٣	١٢	١٥	٨	١١	٢٤	٢٧	٤-	٥-
٤٦ - الجمهورية اليمنية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٧ - زمبابوي	١٢	٢٤	٦٥	٥٥	١٥	٢١	٢٣	٢١	٠٠	٣٠	٨	١
٤٨ - الفلبين	٩	٩	٧٠	٧٣	٢١	١٩	٢١	١٨	١٧	٢٥	صفر	١-
٤٩ - كوت ديفوار	١١	١٨	٦١	٦٩	٢٢	١٠	٢٩	١٣	٣٧	٣٥	٧	٣
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	١٩	٦	٧٥	٧٦	١٠	٢٦	٦	١٨	١٦	٣٢	٤-	٨-
٥١ - المغرب	١٢	١٦	٧٦	٦٥	١٠	٢٤	١٢	١٩	١٨	٢٣	١	٦-
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٣٤	٢٥	٦٤	٦٤	٢٢	٢٣	٢	١١	١٨	٤١	٢٠-	١٢-
٥٣ - هندوراس	١٠	١٦	٧٥	٧٣	١٥	١٣	١٥	١١	٢٧	٢٢	صفر	٢-
٥٤ - غواتيمالا	٧	٨	٨٢	٨٤	١٣	١٤	١٠	٨	١٧	١٧	٣-	٥-
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	١٤	٢١	٨٠	٦٠	٢٢	١٣	٥	١٩	٣٦	٥١	١٧-	٦
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	١٤	١٥	٧٦	٦١	١٠	١٣	١٠	٢٤	١٧	٣٣	صفر	١١
٥٧ - الكاميرون	١٣	١٢	٧٥	٦٩	١٣	١٨	١٢	١٩	٢٤	١٩	١-	١
٥٨ - بيرو	١٠	١٠	٥٩	٦٨	٣٤	٢٠	٣١	٢٢	١٦	١٣	٣-	٢
٥٩ - إكوادور	٩	٩	٨٠	٧١	١٤	٢٢	١١	٢٠	١٦	٢٧	٣-	٢-
٦٠ - ناميبيا	٠٠	٢٨	٠٠	٥٦	٠٠	١٧	٠٠	١٥-	٠٠	٥٥	٠٠	١-
٦١ - باراغواي	٧	٦	٧٩	٧٩	١٥	٢١	١٤	١٥	١٥	٢٤	١-	٦-
٦٢ - السلفادور	٩	١٢	٧٩	٨٢	١٥	١٦	١٢	٦	٢٧	١٣	٢-	١٠-
٦٣ - كولومبيا	٨	١٠	٧٥	٦٦	١٦	٢٠	١٧	٢٤	١١	١٨	١	٤
٦٤ - تايلند	١٠	١٠	٧٢	٦١	٢٠	٣١	١٩	٢٩	١٦	٣٦	١-	٢-
٦٥ - جامايكا	٨	١٤	٦٩	٦٠	٢٧	٢٩	٢٣	٢٦	٣٣	٤٧	٤-	٤-
٦٦ - تونس	١٥	١٧	٧١	٦٤	٢٨	٢٣	١٤	١٩	١٩	٤٥	١٣-	٤-

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

توزيع الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

	الاستهلاك الحكومي العام		الاستهلاك الخاص ، الخ		الاستثمار المحلي الاجمالي		الادخار المحلي الاجمالي		صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الانتاج		ميزان الموارد	
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩
٦٧ - تركيا	١٢	١١	٧٤	٦٨	١٥	٢٢	١٣	٢١	٦	٢٢	١-	١-
٦٨ - بتسوانا	٢٤	٢٠	٨٩	٤٣	٦	٢٤	١٣-	٣٧	٣٢	٦٤	١٩-	١٣
٦٩ - الأردن	٠٠	٢٤	٠٠	٧٨	٠٠	١٨	٠٠	٢-	٠٠	٥٣	٠٠	٢٠-
٧٠ - بنما	١١	٢٢	٧٣	٦٧	١٨	٣	١٦	١١	٣٦	٣٤	٢-	٩
٧١ - شيلي	١١	١٠	٧٣	٦٦	١٥	٢٠	١٦	٢٤	١٤	٣٨	١	٣
٧٢ - كوستاريكا	١٣	١٦	٧٨	٦٣	٢٠	٢٤	٩	٢١	٢٣	٣٥	١٠-	٤-
٧٣ - بولندا	٠٠	أ	٠٠	٦٧	٠٠	٣٣	٠٠	٣٣	٠٠	١٨	٠٠	صفر
٧٤ - موريشيوس	١٣	١٢	٧٤	٦٦	١٧	٢٩	١٣	٢١	٣٦	٦٧	٤-	٨-
٧٥ - المكسيك	٦	١١	٧٥	٧١	٢٠	١٧	١٩	١٨	٨	١٦	٢-	١
٧٦ - الأرجنتين	٨	١٠	٦٩	٧١	١٩	١٢	٢٢	١٩	٨	١٦	٣	٧
٧٧ - ماليزيا	١٥	١٤	٦١	٥٢	٢٠	٣٠	٢٤	٣٤	٤٢	٧٤	٤	٤
٧٨ - الجزائر	١٥	١٦	٦٦	٥٣	٢٢	٣١	١٩	٣١	٢٢	٢١	٣-	صفر
٧٩ - بلغاريا	٠٠	٧	٠٠	٦٣	٠٠	٣٢	٠٠	٣٠	٠٠	٣١	٠٠	٢-
٨٠ - لبنان	١٠	٠٠	٨١	٠٠	٢٢	٠٠	٩	٠٠	٣٦	٠٠	١٣-	٠٠
٨١ - منغوليا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٢ - نيكاراجوا	٨	٠٠	٧٤	٠٠	٢١	٠٠	١٨	٠٠	٢٩	٠٠	٣-	٠٠
الدخل المتوسط الأعلى	١٢ م	١٢ م	٦١ م	٥٩ م	٢٤ م	٢٧ م	٢٥ م	٣٠ م	٢٠ م	٢٤ م	١ م	٤ م
٨٣ - فنزويلا	١٠	٩	٥٦	٦٤	٢٥	١٣	٣٤	٢٧	٢٦	٣٤	٩	١٤
٨٤ - جنوب أفريقيا	١١	٢٠	٦٢	٥٤	٢٨	٢١	٢٧	٢٦	٢٦	٢٨	صفر	٦
٨٥ - البرازيل	١١	٩	٦٧	٦٥	٢٠	٢٢	٢٢	٢٦	٨	٧	٢	٢
٨٦ - هنغاريا	أ	١١	٧٥	٥٩	٢٦	٢٦	٢٥	٣٠	٠٠	٣٦	١-	٢
٨٧ - أوروغواي	١٥	١٣	٦٨	٧٢	١١	٩	١٨	١٥	١٩	٢٤	٧	٦
٨٨ - يوغوسلافيا	١٨	٦	٥٢	٤٠	٣٠	٤٨	٣٠	٥٣	٢٢	٢٤	صفر	٥
٨٩ - الغابون	١١	٢٠	٥٢	٤٧	٣١	٢٦	٣٧	٣٣	٤٣	٤٨	٦	٧
٩٠ - جمهورية إيران الاسلامية	١٣	١١	٦٣	٦١	١٧	٣٠	٢٤	٢٨	٢٠	٣	٦	١-
٩١ - ترينيداد وتوباغو	١٢	١٨	٦٧	٥٦	٢٦	١٩	٢١	٢٦	٦٥	٤٣	٥-	٧
٩٢ - تشيكوسلوفاكيا	٠٠	٢٢	٠٠	٤٨	٠٠	٢٨	٠٠	٣٠	٠٠	٣٥	٠٠	٢
٩٣ - البرتغال	١٢	١٣	٦٨	٦٦	٢٥	٣٠	٢٠	٢١	٢٧	٣٦	٥-	١٠-
٩٤ - جمهورية كوريا	٩	١٠	٨٣	٥٢	١٥	٣٥	٨	٣٧	٩	٣٤	٧-	٣
٩٥ - عمان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٦ - ليبيا	١٤	٠٠	٣٦	٠٠	٢٩	٠٠	٥٠	٠٠	٥٣	٠٠	٢١	٠٠
٩٧ - اليونان	١٢	٢٢	٧٣	٦٩	٢٦	١٨	١٥	٩	٩	٢٤	١١-	٩-
٩٨ - العراق	٢٠	٠٠	٥٠	٠٠	١٦	٠٠	٣١	٠٠	٣٨	٠٠	١٥	٠٠
٩٩ - رومانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المنخفض والمتوسط	١١ م	١١ م	٦٨ م	٦٢ م	٢٠ م	٢٦ م	٢٠ م	٢٧ م	١٣ م	٢١ م	١- م	١ م
أفريقيا جنوب الصحراء	١٠ م	١٤ م	٧٣ م	٧٣ م	١٤ م	١٥ م	١٤ م	١٣ م	٢٣ م	٢٥ م	١ م	٣- م
شرق آسيا	١٣ م	٨ م	٦٤ م	٥٧ م	٢٢ م	٣٤ م	٢٣ م	٣٥ م	٧ م	٢٥ م	صفر م	صفر م
جنوب آسيا	٨ م	١٢ م	٧٧ م	٦٩ م	١٧ م	٢٢ م	١٤ م	١٨ م	٦ م	٩ م	٣- م	٤- م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٣ م	١٤ م	٦٥ م	٥٩ م	٢٢ م	٢٩ م	٢١ م	٢٨ م	١٩ م	٠٠	٢- م	٢- م
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٩ م	٩ م	٦٩ م	٦٧ م	٢٠ م	٢٠ م	٢١ م	٢٤ م	١٣ م	١٤ م	١ م	٣ م
المدينة بصورة باهظة	١٠ م	٩ م	٦٨ م	٦٧ م	٢١ م	٢١ م	٢٢ م	٢٣ م	١٤ م	١٥ م	١ م	٢ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٢٢ م	١٧ م	٦١ م	٦١ م	١٧ م	٢٢ م	١٧ م	٢٢ م	١٣ م	٢٣ م	١ م	١ م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٢٢ م	١٧ م	٦١ م	٦١ م	١٧ م	٢٢ م	١٧ م	٢٢ م	١٣ م	٢١ م	١ م	صفر م
+ أخرى	١٤ م	١٩ م	٥٧ م	٥٤ م	٢٥ م	٢٣ م	٢٧ م	٢٨ م	٤٨ م	٦٩ م	٢ م	٤ م
١٠٠ - + المملكة العربية السعودية	١٨	٣٢	٣٤	٤٧	١٤	٢١	٤٨	٢١	٦٠	٣٧	٣٤	١-
١٠١ - إيرلندا	١٧	١٤	٧٢	٥٧	٢٢	٢١	١٠	٢٩	٣٥	٦٧	٩-	١٠
١٠٢ - أسبانيا	١٣	١٥	٦٨	٦٣	٢٣	٢٥	١٩	٢٢	١٠	١٩	٣-	٣-
١٠٣ - + اسرائيل	٢٠	٢٩	٦٥	٥٩	٢٩	١٦	١٥	١٢	١٩	٣٤	١٣-	٤-
١٠٤ - + هونغ كونغ	٧	٧	٦٤	٥٨	٣٦	٢٧	٢٩	٣٥	٧١	١٣٥	٧-	٨
١٠٥ - + سنغافورة	١٠	١١	٨٠	٤٦	٢٢	٣٥	١٠	٤٣	١٢٣	١٩١	١٢-	٨
١٠٦ - نيوزيلندا	١٤	١٤	٦٤	٥٨	٢٣	٣٢	٢٢	٢٨	٢٢	٢٧	١-	٣-
١٠٧ - أستراليا	١٦	١٨	٦٠	٥٩	٢٦	٢٦	٢٣	٢٣	١٥	١٦	٣-	٣-
١٠٨ - المملكة المتحدة	٢٣	١٨	٦٥	٦٤	١٣	٢١	١٢	١٨	١٨	٢٤	١-	٤-
١٠٩ - إيطاليا	١٨	١٥	٦١	٦٢	٢٠	٢٤	٢١	٢٣	١٣	١٩	١	١-
١١٠ - هولندا	٢١	١٧	٥٩	٦٠	٢٠	١٩	١٩	٢٣	٤٣	٥٨	١-	٤
١١١ - + الكويت	١٣	٢٣	٢٦	٤٦	١٦	١٩	٦٠	٣١	٦٨	٥٦	٤٥	١٢
١١٢ - بلجيكا	١٦	١٥	٦٤	٦٣	١٩	٢٠	٢٠	٢٢	٣٦	٧٣	صفر	١
١١٣ - النمسا	٢٠	١٧	٥٩	٥٥	٢٢	٢٧	٢١	٢٨	٢٥	٤٠	١-	١
١١٤ - فرنسا	١٩	١٨	٥٨	٦٠	٢١	٢١	٢٢	٢٢	١٣	٢٢	١	صفر
١١٥ - + الامارات العربية المتحدة	٠٠	١٩	٠٠	٤١	٠٠	٢٥	٠٠	٤٠	٠٠	٥٥	٠٠	١٥
١١٦ - كندا	٢١	١٩	٦٠	٥٩	٢٠	٢٣	٢٠	٢٣	١٩	٢٥	صفر	صفر
١١٧ - ألمانيا	*٢١	١٩	٥٩	٥٤	٢٣	٢٢	٢٣	٢٧	١٩	٣٥	صفر	٦
١١٨ - الدانمرك	١٩	٢٥	٥٩	٥٣	٢٤	١٩	٢٢	٢٣	٢٩	٣٥	٢-	٣
١١٩ - الولايات المتحدة	٢٥	٢٠	٦٣	٦٧	١٢	١٥	١٢	١٣	٦	١٢	١	١-
١٢٠ - السويد	٢١	٢٦	٥٦	٥٢	٢٤	٢٢	٢٣	٢٢	٢٢	٣٣	١-	١
١٢١ - فنلندا	١٨	١٨	٦٢	٥٤	٢٢	٣٠	٢١	٢٨	٢٠	٢٤	٢-	٢-
١٢٢ - النرويج	١٦	٢٠	٥٦	٤٨	٢٩	٢٧	٢٨	٣٢	٤١	٤١	١-	٥
١٢٣ - اليابان	١٢	٩	٥٩	٥٧	٢٨	٣٣	٣٠	٣٤	١١	١٥	١	٢
١٢٤ - سويسرا	١١	١٣	٦٠	٥٨	٣٠	٣٠	٢٩	٢٩	٢٩	٣٨	١-	صفر
اقتصادات أخرى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
العالم	١٩ م	١٦ م	٦٣ م	٦٢ م	١٨ م	٢٣ م	١٨ م	٢٣ م	١٢ م	٢١ م	صفر م	١ م
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١١ م	١٨ م	٦٠ م	٥٤ م	٢٠ م	٢٤ م	٢٨ م	٢٨ م	٢٩ م	٢٦ م	٩ م	٤ م

(أ) لا تتوافر أرقام منفصلة عن الاستهلاك الحكومي العام ؛ ومن ثم فقد أدرج في الاستهلاك الخاص ، الخ .

جدول ١٠ : هيكل الاستهلاك

النسبة المئوية من اجمالى استهلاك الاسرة [أ]

	الأغذية		الملابس والأحذية	اجمالى الايجار ، والوقود والطاقة		الرعاية الطبية	التعليم	النقل والمواصلات		استهلاكات أخرى	
	اجمالى	الغلال والدرنيات		اجمالى	الوقود والطاقة			اجمالى	السيارات	اجمالى	سلع استهلاكية أخرى معمرة
اقتصادات منخفضة الدخل											
الصين والهند											
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل											
١ - موزمبيق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢ - أثيوبيا	٥٠	٢٤	٦	١٤	٧	٣	٢	٨	١	١٧	٢
٣ - تنزانيا	٦٤	٣٢	١٠	٨	٣	٣	٣	٢	صفر	١٠	٣
٤ - الصومال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥ - بنغلاديش	٥٩	٣٦	٨	١٧	٧	٢	١	٣	صفر	١٠	٣
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧ - ملاوى	٥٥	٢٨	٥	١٢	٢	٣	٤	٧	٢	١٥	٣
٨ - نيبال	٥٧	٣٨	١٢	١٤	٦	٣	١	١	صفر	١٣	٢
٩ - تشاد	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠ - بوروندى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١ - سيراليون	٥٦	٢٢	٤	١٥	٦	٢	٣	١٢	٠٠	٩	١
١٢ - مدغشقر	٥٩	٢٦	٦	١٢	٦	٢	٤	٤	١	١٤	١
١٣ - نيجيريا	٥٢	١٨	٧	١٠	٢	٣	٤	٤	١	٢٠	٦
١٤ - أوغندا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٥ - زائير	٥٥	١٥	١٠	١١	٣	٣	١	٦	صفر	١٤	٣
١٦ - مالى	٥٧	٢٢	٦	٨	٦	٢	٤	١٠	١	١٣	١
١٧ - النيجر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٨ - بوركينا فاسو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٩ - رواندا	٣٠	١١	١١	١٦	٦	٣	٤	٩	٠٠	٢٨	٩
٢٠ - الهند	٥٢	١٨	١١	١٠	٣	٣	٤	٧	صفر	١٣	٣
٢١ - الصين	٦١ب	٠٠	١٣	٨	٣	١	١	١	٠٠	١٥	٠٠
٢٢ - هايتى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٣ - كينيا	٣٩	١٦	٧	١٢	٢	٣	٩	٨	١	٢٢	٦
٢٤ - باكستان	٥٤	١٧	٩	١٥	٦	٣	٣	١	صفر	١٥	٥
٢٥ - بنن	٣٧	١٢	١٤	١٢	٢	٥	٤	١٤	٢	١٥	٥
٢٦ - جمهورية افريقيا الوسطى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٧ - غانا	٥٠	٠٠	١٣	١١	٠٠	٣	٥ج	٣	٠٠	١٥	٠٠
٢٨ - توغو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٩ - زامبيا	٣٧	٨	١٠	١١	٥	٧	١٣	٥	١	١٦	١
٣٠ - غينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣١ - سرى لانكا	٤٣	١٨	٧	٦	٣	٢	٣	١٥	١	٢٥	٥
٣٢ - ليسوتو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٣ - أندونيسيا	٤٨	٢١	٧	١٣	٧	٢	٤	٤	صفر	٢٢	٥
٣٤ - موريتانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٥ - أفغانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٦ - بوتان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٨ - ليبيريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٩ - ميانمار	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٠ - السودان	٦٠	٠٠	٥	١٥	٤	٥	٣	٢	٠٠	١١	٠٠
٤١ - فييت نام	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اقتصادات متوسطة الدخل											
الدخل المتوسط الأدنى											
٤٢ - أنغولا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ - بوليفيا	٣٣	٠٠	٩	١٢	١	٥	٧	١٢	٠٠	٢٢	٠٠
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٥٠	١٠	١١	٩	٣	٣	٦	٤	١	١٨	٣
٤٥ - السنغال	٥٠	١٥	١١	١٢	٤	٢	٥	٦	صفر	١٤	٢
٤٦ - الجمهورية اليمنية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٧ - زمبابوى	٤٠	٩	١١	١٣	٥	٤	٧	٦	١	٢٠	٣
٤٨ - الفلبين	٥١	٢٠	٤	١٩	٥	٢	٤	٤	٢	١٦	٢
٤٩ - كوت ديفوار	٤٠	١٤	١٠	٥	١	٩	٤	١٠	٠٠	٢٣	٣
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	٤٦	١٣	٣	١٥	٥	٨	٣	٤	صفر	٢١	٨
٥١ - المغرب	٤٠	١٢	١١	٩	٢	٤	٦	٨	١	٢٢	٥
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ - هندوراس	٣٩	٠٠	٩	٢١	٠٠	٨	٥ج	٣	٠٠	١٥	٠٠
٥٤ - غواتيمالا	٣٦	١٠	١٠	١٤	٥	١٣	٤	٣	صفر	٢٠	٥
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	٤٢	١٩	٦	١١	٤	٣	١	١٧	١	٢٠	٤
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٧ - الكاميرون	٢٤	٨	٧	١٧	٣	١١	٩	١٢	١	٢١	٣
٥٨ - بيرو	٣٥	٨	٧	١٥	٣	٤	٦	١٠	صفر	٢٤	٧
٥٩ - اكوادور	٣٠	٠٠	١٠	٧د	١د	٥	٦ج	١٢د	٠٠	٣٠	٠٠
٦٠ - ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦١ - باراغواى	٣٠	٦	١٢	٢١	٤	٢	٣	١٠	١	٢٢	٣
٦٢ - السلفادور	٣٣	١٢	٩	٧	٢	٨	٥	١٠	١	٢٨	٧
٦٣ - كولومبيا	٢٩	٠٠	٦	١٢	٢	٧	٦	١٣	٠٠	٢٧	٠٠
٦٤ - تايلند	٣٠	٧	١٦	٧	٣	٥	٥	١٣	صفر	٢٤	٥
٦٥ - جامايكا	٣٩	٠٠	٤	١٥	٧	٣ج	٠٠	١٧	٠٠	٢٢	٠٠
٦٦ - تونس	٣٧	٧	١٠	١٣	٤	٦	٩	٧	١	١٨	٥

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات المقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الأغذية: اجمالى	الغلال والدرنيات	الملابس والأحذية	اجمالى الايجار ، والوقود والطاقة: اجمالى	الوقود والطاقة	الرعاية الطبية	التعليم	النقل والمراسلات: اجمالى	السيارات	استهلاكات أخرى: اجمالى	سلع استهلاكية أخرى معمرة
	النسبة المئوية من اجمالى استهلاك الاسرة أ										
٦٧ ـ تركيا	٤٠	٨	١٥	١٣	٧	٤	١	٥	..	٢٢	..
٦٨ ـ بتسوانا	٣٥	١٣	٨	١٥	٥	٤	٩	٨	٢	٢٢	٧
٦٩ ـ الأردن	٣٥	..	٥	٦	..	٥	٨	٦	..	٣٥	..
٧٠ ـ بنما	٣٨	٧	٣	١١	٣	٨	٩	٧	صفر	٢٤	٦
٧١ ـ شيلى	٢٩	٧	٨	١٣	٢	٥	٦	١١	صفر	٢٩	٥
٧٢ ـ كوستاريكا	٣٣	٨	٨	٩	١	٧	٨	٨	صفر	٢٨	٩
٧٣ ـ بولندا	٢٩	..	٩	٧	٢	٦	٧	٨	٢	٣٤	٩
٧٤ ـ موريشيوس	٢٤	٧	٥	١٩	٣	٥	٧	١١	١	٢٩	٤
٧٥ ـ المكسيك	٣٥ ب	..	١٠	٨	..	٥	٥	١٢	..	٢٥	..
٧٦ ـ الأرجنتين	٣٥	٤	٦	٩	٢	٤	٦	١٣	صفر	٢٦	٦
٧٧ ـ ماليزيا	٢٣	..	٤	٩	..	٥	٧	١٩	..	٣٣	..
٧٨ ـ الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ ـ بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ ـ لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨١ ـ منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ ـ نيكاراغوا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المتوسط الأعلى											
٨٣ ـ فنزويلا	٢٣	..	٧	١٠	..	٨	٥ جـ	١١	..	٣٦	..
٨٤ ـ جنوب افريقيا	٢٦	..	٧	١٢	..	٤ و	..	١٧	..	٣٤	..
٨٥ ـ البرازيل	٣٥	٩	١٠	١١	٢	٦	٥	٨	١	٢٧	٨
٨٦ ـ هنغاريا	٢٥	..	٩	١٠	٥	٥	٧	٩	٢	٣٥	٨
٨٧ ـ أوروغواى	٣١	٧	٧	١٢	٢	٦	٤	١٣	صفر	٢٧	٥
٨٨ ـ يوغوسلافيا	٢٧	..	١٠	٩	٤	٦	٥	١١	٢	٣٢	٩
٨٩ ـ الغابون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٠ ـ جمهورية إيران الاسلامية	٣٧	١٠	٩	٢٣	٢	٦	٥	٦	١	١٤	٥
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ ـ البرتغال	٣٤	..	١٠	٨	٣	٦	٥	١٣	٣	٢٤	٧
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٣٥	١٤	٦	١١	٥	٥	٩	٩	..	٢٥	٥
٩٥ ـ عمان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٦ ـ ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ ـ اليونان	٣٠	..	٨	١٢	٣	٦	٥	١٣	٢	٢٦	٥
٩٨ ـ العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٩ ـ رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط											
أفريقيا جنوب الصحراء											
شرق آسيا											
جنوب آسيا											
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا											
أمريكا اللاتينية والكاريبى											
المدينة بصورة باهظة											
اقتصادات مرتفعة الدخل											
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى											
+ أخرى											
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠١ ـ أيرلندا	٢٢	٤	٥	١١	٥	١٠	٧	١١	٣	٣٣	٥
١٠٢ ـ أسبانيا	٢٤	٣	٧	١٦	٣	٧	٥	١٣	٣	٢٨	٦
١٠٣ ـ + اسرائيل	٢١	..	٥	٢٠	٢	٩	١٢	١٠	..	٢٣	..
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	١٢	١	٩	١٥	٢	٦	٥	٩	١	٤٤	١٥
١٠٥ ـ + سنغافورة	١٩	..	٨	١١	..	٧	١٢	١٣	..	٣٠	..
١٠٦ ـ نيوزيلندا	١٢	٢	٦	١٤	٢	٩	٦	١٩	٦	٣٤	٩
١٠٧ ـ استراليا	١٣	٢	٥	٢١	٢	١٠	٨	١٣	٤	٣١	٧
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	١٢	٢	٦	١٧	٤	٨	٦	١٤	٤	٣٦	٧
١٠٩ ـ ايطاليا	١٩	٢	٨	١٤	٤	١٠	٧	١١	٣	٣١	٧
١١٠ ـ هولندا	١٣	٢	٦	١٨	٦	١١	٨	١٠	٣	٣٣	٨
١١١ ـ + الكويت	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٢ ـ بلجيكا	١٥	٢	٦	١٧	٧	١٠	٩	١١	٣	٣١	٧
١١٣ ـ النمسا	١٦	٢	٩	١٧	٥	١٠	٨	١٥	٣	٢٦	٧
١١٤ ـ فرنسا	١٦	٢	٦	١٧	٥	١٣	٧	١٣	٣	٢٩	٧
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦ ـ كندا	١١	٢	٦	٢١	٤	٥	١٢	١٤	٥	٣٢	٨
١١٧ ـ ألمانيا	١٢	٢	٧	١٨	٥	١٣	٦	١٣	٤	٣١	٩
١١٨ ـ الدانمرك	١٣	٢	٥	١٩	٥	٨	٩	١٣	٥	٣٣	٧
١١٩ ـ الولايات المتحدة	١٣	٢	٦	١٨	٤	١٤	٨	١٤	٥	٢٧	٧
١٢٠ ـ السويد	١٣	٢	٥	١٩	٤	١١	٨	١١	٢	٣٢	٧
١٢١ ـ فنلندا	١٦	٣	٤	١٥	٤	٩	٨	١٤	٤	٣٤	٦
١٢٢ ـ النرويج	١٥	٢	٦	١٤	٥	١٠	٨	١٤	٦	٣٢	٧
١٢٣ ـ اليابان	١٦	٤	٦	١٧	٣	١٠	٨	٩	١	٣٤	٦
١٢٤ ـ سويسرا	١٧	..	٤	١٧	٦	١٥	..	٩	..	٣٨	..
اقتصادات أخرى											
العالم											
مصدرو النفط (بما عدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)											

(أ) تشير البيانات إما إلى ١٩٨٠ أو ١٩٨٥ . (ب) تتضمن المشروبات والتبغ . (جـ) تشير إلى المصروفات الحكومية . (د) باستبعاد الوقود . (هـ) تتضمن الوقود . (و) لا تتضمن المصروفات الحكومية

جدول ١١ : مصروفات الحكومة المركزية

	النسبة المئوية من اجمالى المصروفات: الدفاع		التعليم		الصحة		الاسكان ، ووسائل الراحة ، والضمان الاجتماعى ، والرفاهة للمجتمع (أ)		الخدمات الاقتصادية		أخرى (أ)		إجمالى المصروفات (كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)		الفائض / العجز الاجمالى (كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)	
	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل																
الصين والهند																
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل																
١ - موزمبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ - أثيوبيا	..	..	١٤,٤	١٠,٦	٥,٧	٣,٦	٤,٤	٩,٣	٢٢,٩	٣٠,١	٥٢,٦	٤٦,٥	١٣,٧	٣٥,٢	-١,٤	-٦,٨
٣ - تنزانيا	١١,٩	..	١٧,٣	..	٧,٢	..	٢,١	..	٣٩,٠	..	٢٢,٦	..	١٩,٧	..	-٥,٠	..
٤ - الصومال ب	٢٣,٣	..	٥,٥	..	٧,٢	..	١,٩	..	٢١,٦	..	٤٠,٥	..	١٣,٥	..	٠,٦	..
٥ - بنغلاديش ب	٥,١	..	١٤,٨	..	٥,٠	..	٩,٨	..	٣٩,٣	..	٢٥,٩	..	٩,٤	..	-١,٩	..
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧ - ملاوى ب	٣,١	٥,٣	١٥,٨	١٢,٣	٥,٥	٧,٣	٥,٨	٠,٤	٢٣,١	٣٦,٩	٣٦,٧	٣٧,٩	٢٢,١	٢٩,٥	-٦,٢	-٦,٠
٨ - نيبال	٧,٢	٥,٢	٧,٢	١٠,٠	٤,٧	٥,٠	٠,٧	٥,٠	٥٧,٢	٤٩,٠	٢٣,٠	٢٥,٨	٨,٥	٢٢,٠	-١,٢	١٠,١
٩ - تشاد	٢٤,٦	..	١٤,٨	..	٤,٤	..	١,٧	..	٢١,٨	..	٣٢,٧	..	١٤,٩	..	-٢,٧	..
١٠ - بوروندى	١٠,٣	..	٢٣,٤	..	٦,٠	..	٢,٧	..	٣٣,٩	..	٢٣,٨	..	١٩,٩	..	صفر	..
١١ - سيراليون ب	٣,٦	..	١٥,٥	..	٥,٣	..	٢,٧	..	٢٤,٦	..	٤٨,٣	..	٢٣,٩	..	-٤,٤	..
١٢ - مدغشقر	٣,٦	..	٩,١	..	٤,٢	..	٩,٩	..	٤٠,٥	..	٣٢,٧	..	١٦,٧	..	-٢,٠	..
١٣ - نيجيريا ب	٤٠,٢	٢,٨	٤,٥	٢,٨	٣,٦	٠,٨	٠,٨	١,٥	١٩,٦	٣٥,٩	٣١,٤	٥٦,٢	٨,٣	٢٨,١	-٠,٧	-١٠,٥
١٤ - أوغندا	٢٣,١	..	١٥,٣	..	٥,٣	..	٧,٣	..	١٢,٤	..	٣٦,٦	..	٢١,٨	..	-٨,١	..
١٥ - زائير	١١,١	١٤,٠	١٥,١	٦,١	٢,٤	٤,٣	٢,١	٤,٦	١٣,٢	٢٥,٩	٥٦,٢	٤٥,١	١٣,٧	١٨,٤	-٢,٦	-٦,٨
١٦ - مالى	..	٨,٠	..	٩,٠	..	٢,١	..	٣,١	..	٥,٣	..	٧٢,٤	..	٢٨,٩	..	-٤,٦
١٧ - النيجر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٨ - بوركينا فاسو	١١,٥	١٧,٩	٢٠,٦	١٤,٠	٨,٢	٥,٢	٦,٦	٠,٢	١٥,٥	٧,٠	٣٧,٦	٥٥,٧	٨,٤	١١,٢	٠,٣	٠,٣
١٩ - رواندا	٢٥,٦	..	٢٢,٢	..	٥,٧	..	٢,٦	..	٢٢,٠	..	٢١,٩	..	١٢,٥	..	-٢,٧	..
٢٠ - الهند	٢٦,٢	١٧,٢	٢,٣	٢,٧	١,٥	١,٧	٣,٢	٥,٠	١٩,٩	٢٢,١	٤٩,٩	٥١,٣	١٠,٥	١٧,٧	-٣,٢	-٦,٧
٢١ - الصين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٢ - هايتى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٤,٥	..	..	..
٢٣ - كينيا ب	٦,٠	١٢,٢	٢١,٩	٢٢,١	٧,٩	٥,٩	٣,٩	٢,٦	٣٠,١	١٧,٩	٣٠,٢	٣٩,٢	٢١,٠	٢٨,٠	-٣,٩	-٤,٤
٢٤ - باكستان	٣٩,٩	..	١,٢	..	١,١	..	٣,٢	..	٢١,٤	..	٣٣,٢	..	١٦,٩	٢١,٥	-٦,٩	-٧,٠
٢٥ - بنن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٦ - جمهورية افريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٥,٧	..	..
٢٧ - غانا ب	٧,٩	٣,٢	٢٠,١	٢٥,٧	٦,٣	٩,٠	٤,١	١١,٩	١٥,١	١٩,٢	٤٦,٦	٣١,١	١٩,٥	١٤,٠	-٥,٨	٠,٤
٢٨ - توغو	..	١١,١	..	١٩,٩	..	٥,٢	..	٨,٥	..	٣١,٢	..	٢٤,١	..	٣٢,٥	..	-٢,٦
٢٩ - زامبيا ب	صفر	صفر	١٩,٠	٨,٦	٧,٤	٧,٤	١,٣	٢,٠	٢٦,٧	٢٤,٨	٤٥,٧	٥٧,٢	٣٤,٠	٢٠,٠	-١٣,٨	-٤,٦
٣٠ - غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣١ - سرى لانكا	٣,١	٥,٤	١٣,٠	١٠,٧	٦,٤	٦,٢	١٩,٥	١٥,١	٢٠,٢	٢٠,٦	٣٧,٧	٤٢,٠	٢٥,٢	٢٩,٨	-٥,١	-٧,٥
٣٢ - ليسوتو	صفر	..	٢٢,٤	..	٧,٤	..	٦,٠	..	٢١,٦	..	٤٢,٧	..	١٤,٥	..	٣,٥	..
٣٣ - أندونيسيا	١٨,٦	٨,٣	٧,٤	١٠,٠	١,٤	١,٨	٠,٩	١,٧	٣٠,٥	..	٤١,٣	٧٨,٢	١٥,١	٢٠,٦	-٢,٥	-٢,١
٣٤ - موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٣٣,٥	..	-٤,٢
٣٥ - أفغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ - بوتان	..	صفر	..	١٣,٠	..	٥,٧	..	٤,٤	..	٥١,٤	..	٢٥,٥	..	٤٥,١	..	٠,٩
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - ليبيريا	٥,٣	..	١٥,٢	..	٩,٨	..	٣,٥	..	٢٥,٨	..	٤٠,٥	..	١٦,٧	..	١,١	..
٣٩ - ميانمار	٣١,٦	١٨,٧	١٥,٠	١٣,٧	٦,١	٥,٠	٧,٥	١٤,٨	٢٠,١	٣١,٧	١٩,٧	١٦,٢	..	..	..	..
٤٠ - السودان ب	٢٤,١	..	٩,٣	..	٥,٤	..	١,٤	..	١٥,٨	..	٤٤,١	..	١٩,٢	..	-٠,٨	..
٤١ - فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل																
الدخل المتوسط الأدنى																
٤٢ - أنغولا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ - بوليفيا	..	١١,٦	..	٢٠,٣	..	٦,٦	..	١٤,٦	..	٢٤,٧	..	٢٢,٢	..	١٦,٨	صفر	-١,٦
٤٤ - جمهورية مصر العربية	..	١٤,٤	..	١١,٩	..	٢,٥	..	١٧,٦	..	٩,٨	..	٤٣,٨	..	٤٠,٢	..	-٦,٩
٤٥ - السنغال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٨,٨	..	-٢,٨	..
٤٦ - الجمهورية اليمنية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ - زمبابوى	..	١٦,٥	..	٢٣,٤	..	٧,٦	..	٣,٩	..	٢٢,٤	..	٢٦,٢	..	٤٠,٨	..	-٩,١
٤٨ - الفلبين ب	١٠,٩	١٣,٠	١٦,٣	١٧,١	٣,٢	٤,٣	٤,٣	٢,٠	١٧,٦	٢٥,٩	٤٧,٧	٣٧,٧	١٣,٤	١٥,٧	-٢,٠	-٢,٨
٤٩ - كوت ديفوار	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	٨,٥	..	١٤,٢	..	١١,٧	..	١١,٨	..	٣٥,٤	..	١٨,٣	..	١٧,٧	٢٠,٤	-٠,٢	..
٥١ - المغرب	١٢,٣	١٥,١	١٩,٢	١٧,٠	٤,٨	٣,٠	٨,٤	٧,٣	٢٥,٦	٢١,٤	٢٩,٧	٣٦,٠	٢٢,٨	٢٩,١	-٣,٩	-٤,٦
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة ب	..	٤,٧	..	١٥,٣	..	٩,٤	..	٣,١	..	٢٠,٨	..	٤٦,٦	..	٢٩,٠	..	-٠,٩
٥٣ - هندوراس	١٢,٤	..	٢٢,٣	..	١٠,٢	..	٨,٧	..	٢٨,٣	..	١٨,١	..	١٦,١	..	-٢,٩	..
٥٤ - غواتيمالا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٩,٩	١٢,٠	-٢,٢	-١,٨
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٣٧,٢	٤٠,٤	١١,٣	١٠,٤	١,٤	١,٥	٣,٦	٤,٥	٣٩,٩	٢٥,٠	٦,٧	١٨,٢	٢٩,٠	٢٦,٧	-٣,٥	-٢,٥
٥٧ - الكاميرون	..	٦,٧	..	١٢,٠	..	٣,٤	..	٨,٧	..	٤٨,١	..	٢١,٢	..	٢٠,٩	..	-٣,٣
٥٨ - بيرو ب	١٤,٥	٢٠,٢	٢٣,٦	١٥,٦	٥,٥	٥,٥	١,٨	..	٣٠,٩	١٨,٣	٢٣,٦	٤٠,٤	١٦,١	١١,٦	-٠,٩	-٤,٨
٥٩ - اكوادور ب	١٥,٧	١٤,٩	٢٧,٥	٢٢,٤	٤,٥	٩,٨	٠,٨	٢,٠	٢٨,٩	١٧,٦	٢٢,٦	٣٢,٣	١٣,٤	١٤,٢	٠,٢	صفر
٦٠ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ - باراغواى	١٣,٨	١٠,٤	١٢,١	١١,٤	٣,٥	٣,٠	١٨,٣	٢٦,٧	١٩,٦	٩,٥	٢٢,٧	٣٩,١	١٣,١	٨,٩	-١,٧	٠,٨
٦٢ - السلفادور ب	٦,٦	٢٧,٩	٢١,٤	١٧,٦	١٠,٩	٧,٤	٧,٦	٥,٧	١٤,٤	١٥,٠	٣٩,٠	٢٦,٩	١٢,٨	١٠,٥	-١,٠	-١,٩
٦٣ - كولومبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٣,١	١٤,٦	-٢,٥	-٠,٧
٦٤ - تايلند	٢٠,٢	١٧,٨	١٩,٩	١٩,٣	٣,٧	٦,٣	٧,٠	٥,٣	٢٥,٦	٢٠,٤	٢٣,٥	٣٠,٩	١٦,٧	١٥,١	-٤,٢	٣,١
٦٥ - جامايكا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٦ - تونس	٤,٩	٥,٧	٣٠,٥	١٤,٦	٧,٤	٥,٩	٨,٨	٢٢,٠	٢٣,٣	٢٤,٤	٢٥,١	٢٧,٣	٢٣,١	٣٧,٥	-٠,٩	-٤,٥

(أ) أنظر الملاحظات الفنية . (ب) البيانات لأغراض حسابات الميزانية فقط .

	ألنسبة المئوية من اجمالى المصروفات												إجمالى المصروفات (كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)		الفائض / العجز الاجمالى (كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)	
	الدفاع		التعليم		الصحة		الاسكان ، وسائل الراحة ، والضمان الاجتماعى ، والرفاهة للمجتمع (أ)		الخدمات الاقتصادية		أخرى أ					
	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩
٦٧ - تركيا	١٥,٥	١١,٦	١٨,١	١٥,٧	٣,٢	٢,٩	٣,١	٣,١	٤٢,٠	١٩,٨	١٨,١	٤٦,٩	٢٢,٧	٢٣,٧	٢,٢-	٤,٦-
٦٨ - بتسوانا ب	صفر	١٢,٤	١٠,٠	٢٠,١	٦,٠	٥,٥	٢١,٧	١١,٥	٢٨,٠	٢٠,٢	٣٤,٥	٣٠,٤	٣٣,٧	٥٠,١	٢٣,٨-	٢٧,١
٦٩ - الأردن	٣٣,٥	٢٥,٩	٩,٤	١٥,٣	٣,٨	٤,١	١٠,٥	١٢,٤	٢٦,٦	١٤,٦	١٦,٢	٢٧,٧	..	٣٨,٤	..	٩,٩-
٧٠ - بنما	صفر	٧,٩	٢٠,٧	١٩,١	١٥,١	١٩,٨	١٠,٨	٢٣,٥	٢٤,٢	٦,١	٢٩,١	٢٣,٦	٢٧,٦	٣١,٧	٦,٥-	٥,٨-
٧١ - شيلى	٦,١	٨,٤	١٤,٥	١٠,١	١٠,٣	٩٩	٣٩,٨	٣٣,٩	١٥,٣	٨,٨	١٦,٣	٣٣,٠	٤٣,٢	٣٢,٥	١٣,٠-	٠,٢-
٧٢ - كوستاريكا	٢,٦	١,٧	٢٨,٥	١٧,٠	٤,٠	٢٧,٢	٢٦,٥	١٦,٧	٢١,٢	١١,٤	١٧,٢	٢٥,٩	١٩,٠	٢٧,٨	٤,٥-	٢,٣-
٧٣ - بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٠,٤	..	٢,٤-
٧٤ - موريشيوس	٠,٨	١,٠	١٣,٥	١٥,٣	١٠,٣	٩,٢	١٨,٠	١٨,٥	١٣,٩	١٧,٢	٤٣,٤	٣٨,٨	١٦,٣	٢٤,٢	١,٢-	١,٥-
٧٥ - المكسيك	٤,٥	٢,٢	١٦,٤	١٢,٣	٤,٥	١,٧	٢٥,٤	١٠,٣	٣٥,٨	١٢,٤	١٣,٤	٦٦,١	١١,٤	٢١,٢	٢,٩-	٤,٨-
٧٦ - الأرجنتين	١٠,٠	٨,٦	٢٠,٠	٩,٣	..	٢,٠	٢٠,٠	٤٠,٩	٣٠,٠	٢٠,٥	٢٠,٠	١٨,٧	١٩,٦	١٥,٥	صفر	٤,٩-
٧٧ - ماليزيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٦,٥	٣٠,١	٩,٤-	٢,٦-
٧٨ - الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ - بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ - لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨١ - منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ - نيكاراغوا	١٢,٣	..	١٦,٦	..	٤,٠	..	١٦,٤	..	٢٧,٢	..	٢٣,٤	..	١٥,٨	..	٤,٠-	..
الدخل المتوسط الأعلى																
٨٣ - فنزويلا	١٠,٣	..	١٨,٦	..	١١,٧	..	٩,٢	..	٢٥,٤	..	٢٤,٨	..	١٨,١	..	٠,٢-	..
٨٤ - جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢١,٨	٣٣,٠	٤,٢-	٧,٥-
٨٥ - البرازيل	٨,٣	٤,٣	٨,٣	٤,٢	..	٦,١	٣٥,٠	٤١,٠	٢٢,٣	٧,٩	١٨,٣	٥٦,٧	٢٩,١	٣٠,٦	٠,٣-	١٤,٩-
٨٦ - هنغاريا	..	٣,٧	..	٢,٦	..	٢,١	..	٢٩,٩	..	٢٥,١	..	٣٦,٧	..	٥٨,٦	..	٢,٠-
٨٧ - أوروغواى	٥,٦	٨,٢	٩,٥	٧,٩	١,٦	٤,٥	٥٢,٣	٥٠,٩	٩,٨	٩,٥	٢١,٢	١٩,١	٢٥,٠	٢٥,٨	٢,٥-	١,٧-
٨٨ - يوغوسلافيا	١٦,٧	٥٣,٤	..	..	١٦,٧	..	٣٣,٣	٦,٠	١٦,٧	١٩,٦	١٦,٧	٢١,٠	٢١,١	٥,٣	٠,٤-	٠,٣
٨٩ - الجابون ب	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٣٧,٠	..	١١,٩-	..
٩٠ - جمهورية إيران الاسلامية	٢٤,١	١١,٧	١٠,٤	١٩,٣	٣,٦	٧,١	٦,١	١٧,٢	٣٠,٦	١٣,٨	٢٥,٢	٣٠,٩	٣٠,٨	١٧,٥	٤,٦-	٨,٠-
٩١ - ترينيداد وتوباغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٣٦,٩	..	٤,٥-
٩٢ - تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ - البرتغال	..	٥,٧	..	١٠,٠	..	٨,٢	..	٢٧,٠	..	٩,٨	..	٣٩,٣	..	٤٣,٣	..	٥,٠-
٩٤ - جمهورية كوريا	٢٥,٨	٢٤,٩	١٥,٨	١٨,٥	١,٢	٢,٠	٥,٩	٩,٩	٢٥,٦	١٩,٧	٢٥,٧	٢٤,٩	١٨,٠	١٦,٩	٣,٩-	٠,٢
٩٥ - عمان	٣٩,٣	٤١,٩	٣,٧	١٠,٣	٥,٩	٥,١	٣,٠	٩,٩	٢٤,٤	١١,٨	٢٣,٦	٢١,٠	٦٢,١	٤٨,٦	١٥,٣-	٩,٩-
٩٦ - ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ - اليونان	١٤,٩	..	٩,١	..	٧,٤	..	٣٠,٦	..	٢٦,٤	..	١١,٧	..	٢٧,٥	..	١,٧-	..
٩٨ - العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٩ - رومانيا	٥,٤	٩,١	٢,٩	٥,٠	٠,٥	٥,١	١٦,٢	٣١,٤	٦١,٨	٤٧,٨	١٣,١	١,٦	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط																
أفريقيا جنوب الصحراء																
شرق آسيا																
جنوب آسيا																
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا																
أمريكا اللاتينية والكاريبى																
المدينة بصورة باهظة																
اقتصادات مرتفعة الدخل																
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى																
+ أخرى																
١٠٠ - + المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠١ - أيرلندا	..	٢,٨	..	١١,٨	..	١٢,٤	..	٣٠,٣	..	١٥,٤	..	٢٧,٣	٣٢,٧	٥٧,٩	٥,٥-	١٠,٧-
١٠٢ - أسبانيا	٦,٥	٦,٥	٨,٣	٥,١	٠,٩	١٢,٥	٤٩,٨	٣٧,٠	١٧,٥	١٠,٤	١٧,٠	٢٨,٥	١٩,٦	٣٤,٣	٠,٥-	٤,٠-
١٠٣ - + اسرائيل	٤٢,٩	٢٦,١	٧,١	١٠,١	صفر	٣,٩	٧,١	٢٢,٣	٧,١	١٠,٤	٢٥,٧	٢٧,٢	٤٣,٩	٤٩,١	١٥,٧-	٣,٩-
١٠٤ - + هونغ كونغ	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ - + سنغافورة	٣٥,٣	٢١,٢	١٥,٧	١٩,٠	٧,٨	٥,٢	٣,٩	١٣,٨	٩,٩	١٦,٠	٢٧,٣	٢٤,٨	١٦,٧	٢٣,٣	١,٣	٦,٩
١٠٦ - نيوزيلندا ب	٥,٨	٤,٨	١٦,٩	١٢,٥	١٤,٨	١٢,٧	٢٥,٦	٣٣,٨	١٦,٥	٩,٠	٢٠,٤	٢٧,١	٣١,١	٤٥,٩	٤,٢-	٢,٢
١٠٧ - استراليا	١٤,٢	٨,٩	٤,٢	٧,٣	٧,٠	٩,٩	٢٠,٣	٢٩,٣	١٤,٤	٦,٩	٢٩,٩	٣٧,٨	٢٠,٢	٢٧,٠	٠,٣	٠,٥
١٠٨ - المملكة المتحدة	١٦,٧	١٢,٥	٢,٦	٢,٩	١٢,٢	١٤,٣	٢٦,٥	٣٤,٨	١١,١	٦,٧	٣٠,٨	٢٨,٨	٣١,٨	٣٤,٦	٢,٧-	١,٣
١٠٩ - ايطاليا	٦,٣	٣,٦	١٦,١	٨,٣	١٣,٥	١١,٣	٤٤,٨	٣٨,٦	١٨,٤	١١,٥	٠,٩	٢٦,٦	٢٩,٥	٤٧,٩	٨,٧-	١٠,٦-
١١٠ - هولندا	٦,٨	٥,٠	١٥,٢	١١,٠	١٢,١	١١,٦	٣٨,١	٤٠,٦	٩,١	٨,٢	١٨,٧	٢٣,٧	٤١,٠	٥٤,٥	صفر	٤,٥-
١١١ - + الكويت	٨,٤	١٩,٩	١٥,٠	١٤,٠	٥,٥	٧,٤	١٤,٢	٢٠,٥	١٦,٦	١٤,٥	٤٠,١	١٣,٧	٣٤,٤	٣١,٠	١٧,٤	..
١١٢ - بلجيكا	٦,٧	٤,٧	١٥,٥	١٢,١	١,٥	١,٧	٤١,٠	٤٣,٩	١٨,٩	٩,٨	١٦,٤	٢٧,٩	٣٩,٣	٥٠,٧	٤,٣-	٧,٥-
١١٣ - النمسا	٣,٣	٢,٧	١٠,٢	٩,٢	١٠,١	١٢,٨	٥٢,٨	٤٨,٣	١٤,٢	١٠,١	١١,٤	١٦,٨	٢٩,٦	٣٩,٣	٠,٢-	٤,١-
١١٤ - فرنسا	..	٦,١	..	٦,٩	..	٢١,٠	..	٤٠,٧	..	٦,٥	..	١٨,٨	٣٢,٣	٤٢,٦	٠,٧	١,٩-
١١٥ - + الامارات العربية المتحدة ب	٢٤,٤	٤٣,٩	١٦,٥	١٥,٠	٤,٣	٦,٩	٦,١	٣,٦	١٨,٣	٤,٣	٣٠,٥	٢٦,٣	٣,٨	١٢,٠	٠,٣	٠,٦-
١١٦ - كندا	٧,٦	٧,٣	٣,٥	٢,٩	٧,٦	٥,٥	٣٥,٣	٣٧,٠	١٩,٥	١٠,٨	٢٦,٥	٣٦,٥	٢٠,١	٢٣,١	١,٣-	٢,٩-
١١٧ - ألمانيا	١٢,٤	٨,٧	١,٥	٠,٧	١٧,٥	١٨,٣	٤٦,٩	٤٩,٤	١١,٣	٧,٥	١٠,٤	١٥,٥	٢٤,٢	٢٩,٠	٠,٧	٠,١-
١١٨ - الدانمرك	٧,٣	٥,٤	١٦,٠	٩,٢	١٠,٠	١,٢	٤١,٦	٣٧,٨	١١,٣	٦,٩	١٣,٧	٣٩,٦	٣٢,٦	٤١,٨	٢,٧	٤,٢
١١٩ - الولايات المتحدة	٣٢,٢	٢٤,٦	٣,٢	١,٨	٨,٦	١٢,٩	٣٥,٣	٢٩,٣	١٠,٦	٨,٠	١٠,١	٢٣,٣	١٩,١	٢٣,٠	١,٥-	٢,٨-
١٢٠ - السويد	١٢,٥	٦,٥	١٤,٨	٨,٧	٣,٦	١,٠	٤٤,٣	٥٥,٩	١٠,٦	٨,٠	١٤,٣	١٩,٨	٢٧,٩	٤٠,٦	١,٢-	٤,١
١٢١ - فنلندا	٦,١	٥,١	١٥,٣	١٤,١	١٠,٦	١٠,٦	٢٨,٤	٣٦,٥	٢٧,٩	٢٠,٦	١١,٦	١٣,١	٢٤,٣	٢٩,٣	١,٢	٢,١
١٢٢ - النرويج	٩,٧	٧,٨	٩,٩	٩,١	١٢,٣	١٠,٦	٣٩,٩	٣٩,٦	٢٠,٢	١٧,٥	٨,٠	١٥,٤	٣٥,٠	٤٢,٧	١,٥-	١,٠-
١٢٣ - اليابان ب	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٢,٧	١٦,٥	١,٩-	٢,٦-
١٢٤ - سويسرا	١٥,١	..	٤,٢	..	١٠,٠	..	٣٩,٥	..	١٨,٤	..	١٢,٨	..	١٣,٣	..	٠,٩	..
اقتصادات أخرى																
العالم																
مصدرو النفط (ما عدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)																

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

جدول ١٢ : الايراد الجارى للحكومة المركزية

	النسبة المئوية من إجمالي الايراد الجاري												اجمالي الايراد الجاري كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي	
	إيرادات الضرائب										ايرادات من غير ضرائب			
	الضرائب على الدخل والارباح وزيادة رأس المال		اشتراكات الضمان الاجتماعي		الضرائب المحلية على السلع والخدمات		الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية		ضرائب أخرى [أ]					
	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل														
الصين والهند														
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل														
١ - موزمبيق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢ - أثيوبيا	٢٣,٠	٢٦,٦	صفر	صفر	٢٩,٨	٢١,٠	٣٠,٤	١٩,٦	٥,٦	٢,٢	١١,١	٣٠,٧	١٠,٥	٢٥,٢
٣ - تنزانيا	٢٩,٩	٠٠	صفر	٠٠	٢٩,١	٠٠	٢١,٧	٠٠	٠,٥	٠٠	١٨,٨	٠٠	١٥,٨	٠٠
٤ - الصومال [ب]	١٠,٧	٠٠	صفر	٠٠	٢٤,٧	٠٠	٤٥,٣	٠٠	٥,٢	٠٠	١٤,٠	٠٠	١٣,٧	٠٠
٥ - بنغلاديش [ب]	٣,٧	١١,٧	صفر	صفر	٢٢,٤	٣٣,٢	١٨,٠	٣١,٥	٣,٨	٧,١	٥٢,٢	١٦,٥	٨,٦	٨,٨
٦ - جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧ - ملاوى [ب]	٣١,٤	٣٨,٩	صفر	صفر	٢٤,٢	٣٥,٤	٢٠,٠	١٥,٨	٠,٥	٠,٥	٢٣,٨	٩,٥	١٦,٠	٢١,٢
٨ - نيبال	٤,١	١١,٧	صفر	صفر	٢٦,٥	٣٦,١	٣٦,٧	٣٠,٥	١٩,٠	٥,٦	١٣,٧	١٦,٢	٥,٢	٩,٥
٩ - تشاد	١٦,٧	٢٠,٨	صفر	صفر	١٢,٣	٨,٦	٤٥,٢	٤٦,٢	٢٠,٥	١٢,٧	٥,٣	١١,٦	١٠,٨	٦,٢
١٠ - بوروندى	١٨,١	٠٠	١,٢	٠٠	١٨,٣	٠٠	٤٠,٣	٠٠	١٥,٦	٠٠	٦,٥	٠٠	١١,٥	٠٠
١١ - سيراليون [ب]	٣٢,٧	٢٦,٣	صفر	صفر	١٤,٦	٢٥,٧	٤٢,٤	٤٤,٦	٠,٣	٠,٣	٩,٩	٣,١	١٩,٥	٩,٠
١٢ - مدغشقر	١٣,١	٠٠	٧,٢	٠٠	٢٩,٩	٠٠	٣٣,٦	٠٠	٥,٥	٠٠	١٠,٨	٠٠	١٤,٧	٠٠
١٣ - نيجيريا [ب]	٤٣,٠	٤٤,٢	صفر	صفر	٢٦,٣	٦,٤	١٧,٥	١٦,٤	٠,٢	-١٤,٤	١٣,٠	٤٧,٤	٩,٤	١٥,٧
١٤ - أوغندا	٢٢,١	٥,٥	صفر	صفر	٣٢,٨	١٩,١	٣٦,٣	٧٥,٣	٠,٣	صفر	٨,٥	صفر	١٣,٧	٥,٣
١٥ - زائير	٢٢,٥	٣٥,٩	٢,٣	٠,٨	١٢,١	١١,٩	٥٧,٨	٤٥,٥	١,٦	٢,٣	٣,٦	٣,٦	٩,٩	٩,٤
١٦ - مالي	٠٠	١٠,٨	٠٠	٤,٤	٠٠	٢٨,٦	٠٠	١٢,٠	٠٠	٣٠,٨	٠٠	١٣,٥	٠٠	١٨,٩
١٧ - النيجر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٨ - بوركينا فاسو	١٦,٨	١٥,٠	صفر	٨,٢	١٨,٠	١٣,٤	٥١,٨	٣٨,٩	٣,٢	٦,٥	١٠,٢	١٨,١	٨,٦	١١,٤
١٩ - رواندا	١٧,٩	٠٠	٤,٤	٠٠	١٤,١	٠٠	٤١,٧	٠٠	١٣,٨	٠٠	٨,١	٠٠	٩,٨	٠٠
٢٠ - الهند	٢١,٣	١٣,٥	صفر	صفر	٤٤,٥	٣٥,٥	٢٠,١	٢٦,٧	٠,٩	٠,٤	١٣,٢	٢٣,٩	١٠,٢	١٥,٤
٢١ - الصين	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٢ - هايتى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٣ - كينيا [ب]	٣٥,٦	٢٨,٤	صفر	صفر	١٩,٩	٤٣,٦	٢٤,٣	١٨,٢	١,٤	١,١	١٨,٨	٨,٧	١٨,٠	٢٢,٣
٢٤ - باكستان	١٣,٦	١٠,٨	صفر	صفر	٣٥,٩	٣٣,٤	٣٤,٢	٣٢,٩	٠,٥	٠,٢	١٥,٨	٢٢,٧	١٢,٥	١٧,٨
٢٥ - بنن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٦ - جمهورية افريقيا الوسطى	٠٠	٢٣,٩	٠٠	صفر	٠٠	١٣,١	٠٠	٤٥,٢	٠٠	١١,٤	٠٠	٦,٤	٠٠	١٣,١
٢٧ - غانا [ب]	١٨,٤	٢٨,٧	صفر	صفر	٢٩,٤	٢٨,٣	٤٠,٦	٣٥,٢	٠,٢	٠,١	١١,٥	٧,٨	١٥,١	١٣,٨
٢٨ - توغو	٠٠	٣٠,٥	٠٠	٦,٣	٠٠	٧,٧	٠٠	٣٢,٣	٠٠	١,١	٠٠	٢٢,٢	٠٠	٣٠,٢
٢٩ - زامبيا [ب]	٤٩,٧	٣٨,١	صفر	صفر	٢٠,٢	٣٧,٠	١٤,٣	١٥,٨	٠,١	٤٩	١٥,٦	٤,٢	٢٣,٢	١١,٠
٣٠ - غينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣١ - سرى لانكا	١٩,١	١١,٠	صفر	صفر	٣٤,٧	٤٨,١	٣٥,٤	٢٨,٥	٢,١	٤,١	٨,٧	٨,٣	٢٠,٠	٢١,٦
٣٢ - ليسوتو	١٤,٣	١٠,٧	صفر	صفر	٢,٠	٢٢,٣	٦٢,٩	٥٥,٧	٩,٥	٠,١	١١,٣	١١,٢	١١,٧	٢١,٦
٣٣ - اندونيسيا	٤٥,٥	٥٥,٩	صفر	صفر	٢٢,٨	٢٤,٥	١٧,٦	٥,٦	٣,٥	٥,٧	١٠,٦	٨,٣	١٣,٤	١٨,٤
٣٤ - موريتانيا	٠٠	٣٢,٣	٠٠	صفر	٠٠	١٩,٤	٠٠	٣٦,٨	٠٠	١,٤	٠٠	١٠,١	٠٠	٢١,٨
٣٥ - أفغانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٦ - بوتان	٠٠	٩,٢	٠٠	صفر	٠٠	١٨,٠	٠٠	٠,٩	٠٠	٠,٧	٠٠	٧١,٢	٠٠	٠٠
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٨ - ليبيريا	٤٠,٤	٣٣,٩	صفر	صفر	٢٠,٣	٢٥,١	٣١,٦	٢٤,٦	٣,١	٢,٣	٤,٦	٤,٢	١٧,٠	١٧,٨
٣٩ - ميانمار	٢٨,٧	٩,٥	صفر	صفر	٣٤,٢	٢٧,٧	١٣,٤	١٥,٩	صفر	صفر	٢٣,٨	٤٦,٨	٠٠	٠٠
٤٠ - السودان [ب]	١١,٨	٠٠	صفر	٠٠	٣٠,٤	٠٠	٤٠,٥	٠٠	١,٥	٠٠	١٥,٧	٠٠	١٨,٠	٠٠
٤١ - فييت نام	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اقتصادات متوسطة الدخل														
الدخل المتوسط الأدنى														
٤٢ - أنغولا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ - بوليفيا	٠٠	٤,٩	٠٠	٨,٣	٠٠	٣٤,٥	٠٠	٨,٧	٠٠	٦,٧	٠٠	٣٧,٠	٠٠	١٤,١
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٠٠	١٤,٩	٠٠	١٤,٢	٠٠	١١,٣	٠٠	١٣,٢	٠٠	١٠,٦	٠٠	٣٥,٨	٠٠	٣٥,٩
٤٥ - السنغال	١٧,٥	٠٠	صفر	٠٠	٢٤,٥	٠٠	٣٠,٩	٠٠	٢٣,٩	٠٠	٣,٢	٠٠	١٦,٩	٠٠
٤٦ - الجمهورية اليمنية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٧ - زمبابوى	٠٠	٤٥,٣	٠٠	صفر	٠٠	٣٥,٧	٠٠	١٧,١	٠٠	١,٢	٠٠	١٠,٧	٠٠	٣٥,٠
٤٨ - الفلبين [ب]	١٣,٨	٣٦,١	صفر	صفر	٢٤,٣	٣٣,٢	٢٣,٠	٢٢,٧	٢٩,٧	٤,٠	٩,٣	١٤,٠	١٢,٤	١٢,٨
٤٩ - كوت ديفوار	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	١٧,٩	١٧,٨	٣,٩	٣,٨	١٩,٠	٢١,٣	٤٠,٤	٤١,٧	١,٧	٢,١	١٧,٠	١٣,٤	١٧,٢	١٧,٦
٥١ - المغرب	١٦,٤	١٨,٩	٥,٩	٥,٢	٤٥,٧	٤٦,٢	١٣,٢	١٤,٣	٦,١	٧,٢	١٢,٦	٨,٢	١٨,٥	٢٢,١
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة [ب]	٠٠	٤٤,٦	٠٠	صفر	٠٠	١٠,٥	٠٠	٢٤,٩	٠٠	١,٨	٠٠	١٨,١	٠٠	٣٢,٢
٥٣ - هندوراس	١٩,٢	٠٠	٣,٠	٠٠	٣٣,٨	٠٠	٢٨,٢	٠٠	٢,٣	٠٠	١٣,٥	٠٠	١٣,٢	٠٠
٥٤ - غواتيمالا	١٢,٧	١٨,١	صفر	صفر	٣٦,١	٢٣,٢	٢٦,٢	٢٣,٨	١٥,٦	٧,٢	٩,٤	١٧,٧	٨,٩	٩,٧
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	١٩,٤	٠٠	صفر	٠٠	٤٠,٣	٠٠	٢٦,٥	٠٠	٦,٣	٠٠	٧,٥	٠٠	١٨,٤	٠٠
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٦,٨	٢٤,٧	صفر	صفر	١٠,٤	٨,٩	١٧,٣	٧,٢	١٢,١	١٢,٢	٥٣,٤	٤٧,٠	٢٥,٣	٢٤,٤
٥٧ - الكاميرون	٠٠	٤٥,٢	٠٠	٦,٤	٠٠	٢٠,٢	٠٠	١٤,٠	٠٠	٩,١	٠٠	٥,١	٠٠	١٧,٨
٥٨ - بيرو [ب]	١٦,٠	١٦,٨	صفر	صفر	٣٤,٠	٥٤,٥	١٤,٠	١٨,٣	٢٦,٠	٦,٠	١٠,٠	٤,٥	١٤,٦	٦,٩
٥٩ - اكوادور [ب]	١٩,٦	٤٨,٩	صفر	صفر	١٩,١	٢٤,٨	٥٢,٤	١٨,٤	٥,١	٤,٧	٣,٨	٣,١	١٣,٦	١٤,١
٦٠ - ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦١ - باراغواى	٨,٨	١٢,٩	١٠,٤	١٣,٢	٢٦,١	٢٥,٤	٢٤,٨	١١,٧	١٧,٠	٢٤,٣	١٢,٩	١٢,٤	١١,٥	١٠,٠
٦٢ - السلفادور [ب]	١٥,٢	٢٢,٤	صفر	صفر	٢٥,٦	٤٥,٥	٣٦,١	١٦,٨	١٧,٢	١١,٣	٦,٠	٣,٩	١١,٦	٨,٥
٦٣ - كولومبيا	٣٧,١	٢٥,٨	١٣,٧	٩,٦	١٥,٢	٢٧,٧	١٩,٨	١٧,٩	٧,١	٨,٢	٧,١	١٠,٧	١٠,٦	١٢,٦
٦٤ - تايلند	١٢,١	٢٠,٦	صفر	صفر	٤٦,٣	٤٥,٥	٢٨,٧	٢٢,٢	١,٨	٣,٢	١١,٢	٨,٦	١٢,٥	١٧,٩
٦٥ - جامايكا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٦ - تونس	١٥,٩	١٢,٩	٧,١	١١,١	٣١,٦	٢٠,١	٢١,٨	٢٧,٩	٧,٨	٥,١	١٥,٧	٢٢,٨	٢٣,٦	٣٢,١

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الضرائب على الدخل والأرباح وزيادة رأس المال		اشتراكات الضمان الاجتماعي		الضرائب المحلية على السلع والخدمات		الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية		ضرائب أخرى (أ)		إيرادات من غير ضرائب		إجمالي الإيراد الجاري كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	
	النسبة المئوية من إجمالي الإيراد الجاري – إيرادات الضرائب													
	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩	١٩٧٢	١٩٨٩
٦٧ ـ تركيا	٣٠,٨	٤٣,٣	صفر	صفر	٣١,٠	٢٩,٥	١٤,٦	٦,٣	٦,١	٣,١	١٧,٥	١٧,٧	٢٠,٦	١٩,٠
٦٨ ـ بتسوانا (ب)	١٩,٩	٤١,٠	صفر	صفر	٢,٤	٠,٩	٤٧,٢	١٢,١	٠,٤	٠,١	٣٠,٠	٤٦,٠	٣٠,٧	٨٢,٩
٦٩ ـ الأردن	٩,٤	٩,١	صفر	صفر	١٥,٦	١٦,٢	٣٦,٢	٣٥,١	٢,١	٧,٥	٣٥,٦	٣٢,١	٠٠	٢٢,٥
٧٠ ـ بنما	٢٣,٣	١٧,٢	٢٢,٤	٣٠,١	١٣,٢	١٤,٩	١٦,٠	٦,٢	٧,٧	٣,٠	١٧,٣	٢٨,٦	٢٩,٨	٢٧,٨
٧١ ـ شيلي	١٤,٣	٢٣,٣	٢٨,٦	٦,٠	٢٨,٦	٣٧,١	١٤,٣	٩,٨	صفر	٠,٢-	١٤,٣	٢٤,١	٣٠,٢	٣٠,٨
٧٢ ـ كوستاريكا	١٨,٠	٩,٢	١٣,٩	٢٩,٦	٣٧,٧	١٧,٠	١٨,٩	٣٢,٤	١,٦	٢,٦-	٩,٨	١٤,٣	١٥,٣	٢٦,١
٧٣ ـ بولندا	٠٠	٣٠,٤	٠٠	٢١,٤	٠٠	٣٠,٤	٠٠	٦,٢	٠٠	٦,٥	٠٠	٥,١	٠٠	٣٨,٧
٧٤ ـ موريشيوس	٢٢,٧	١٢,٩	صفر	٤,٤	٢٣,٣	٢٠,٩	٤٠,٢	٤٨,٥	٥,٥	٥,٢	٨,٢	٨,٢	١٥,٦	٢٤,٦
٧٥ ـ المكسيك	٣٧,٣	٣٥,٨	١٨,٦	١٠,٥	٢٢,٢	٥٦,٧	١٣,٦	٨,٠	٨,٥-	١٩,٣-	٦,٨	٨,٢	١٠,١	١٥,٨
٧٦ ـ الأرجنتين	٠٠	٤,٣	٠٠	٤٣,٤	٠٠	٢٢,٤	٠٠	١١,٤	٠٠	١٠,٣	٠٠	٨,٢	٠٠	١٣,٢
٧٧ ـ ماليزيا	٢٥,٢	٢٨,٦	٠,١	٠,٨	٢٤,٢	٢٠,٣	٢٧,٩	١٨,٠	١,٤	٢,٥	٢١,٢	٢٩,٨	٢٠,٣	٢٦,٣
٧٨ ـ الجزائر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٩ ـ بلغاريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٠ ـ لبنان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨١ ـ منغوليا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٢ ـ نيكاراجوا	٩,٥	١٤,٤	١٤,٠	١٠,٥	٣٧,٣	٤٨,٥	٢٤,٤	٧,١	٩,٠	١٠,٦	٥,٨	٨,٩	١٢,٨	٤٠,٧
الدخل المتوسط الأعلى														
٨٣ ـ فنزويلا	٥٤,٢	٤٣,٠	٦,٠	٤,٢	٦,٧	٨,٨	٦,١	٢٣,٤	١,١	٢,٣	٢٥,٩	١٨,٢	١٨,٥	٢٢,٨
٨٤ ـ جنوب أفريقيا	٥٤,٨	٥٢,٠	١,٢	١,٥	٢١,٥	٣٠,٧	٤,٦	٣,٨	٥,٠	٢,٩	١٢,٨	٩,٢	٢١,٢	٢٧,٤
٨٥ ـ البرازيل	٢٠,٠	٩,٨	٢٧,٧	١١,٣	٣٥,٤	٩,٥	٧,٧	١,٦	٣,١	٢,٠	٦,٢	١٥,٨	١٨,٩	٤٢,٠
٨٦ ـ هنغاريا	٠٠	١٨,٢	٠٠	٢٩,٤	٠٠	٣٢,٤	٠٠	٥,٣	٠٠	٠,٢	٠٠	١٤,٥	٠٠	٥٦,٥
٨٧ ـ أوروغواي	٤,٧	٨,٥	٣٠,٠	٢٩,٧	٢٤,٥	٤٣,٢	٦,١	١٠,٤	٢٢,٠	٤,٩	١٢,٦	٦,٢	٢٢,٧	٢٤,٣
٨٨ ـ يوغوسلافيا	٠٠	٠٠	٦٠,٠	٠٠	٢٠,٠	٦٦,٤	٢٠,٠	٣١,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٧,٣	٢٠,٧	٥,٦
٨٩ ـ الغابون (ب)	١٨,٢	٠٠	٩,٠	٠٠	٩,٥	٠٠	٤٤,٩	٠٠	٤,٢	٠٠	١٧,٢	٠٠	٢٦,١	٠٠
٩٠ ـ جمهورية إيران الاسلامية	٧,٩	١٩,٣	٢,٧	١٤,٧	٦,٤	٧,٨	١٤,٦	٦,٧	٤,٩	٧,٦	١٣,٦	٤٣,٩	٢٦,٢	٩,٥
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٠٠	٥٣,٧	٠٠	صفر	٠٠	٢٠,٢	٠٠	٧,٨	٠٠	١,٤	٠٠	١٦,٩	٠٠	٣٠,٩
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٣ ـ البرتغال	٠٠	٢٠,٠	٠٠	٢٧,١	٠٠	٣٩,٠	٠٠	٣,٧	٠٠	٢,٦	٠٠	٧,٦	٠٠	٣٧,١
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٢٩,٠	٣٤,٨	٠,٧	٤,٤	٤١,٧	٣٢,٤	١٠,٧	١٠,٩	٥,٣	٥,٥	١٢,٦	١٢,٢	١٣,١	١٨,١
٩٥ ـ عمان	٧١,١	٢٣,٧	صفر	صفر	صفر	٠,٧	٣,٠	٢,٦	٢,٣	٠,٨	٢٢,٦	٧٧,١	٤٧,٤	٣٨,٢
٩٦ ـ ليبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٧ ـ اليونان	١٢,٢	٠٠	٢٤,٥	٠٠	٣٥,٥	٠٠	٦,٧	٠٠	١٢,٠	٠٠	٩,٢	٠٠	٢٥,٤	٠٠
٩٨ ـ العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٩ ـ رومانيا	٦,٠	صفر	٨,٢	١٤,٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠,٦	٨٥,٨	٧٥,٤	٠٠	٠٠
الدخل المنخفض والمتوسط														
أفريقيا جنوب الصحراء														
شرق آسيا														
جنوب آسيا														
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا														
أمريكا اللاتينية والكاريبي														
المدينة بصورة بالغة														
اقتصادات مرتفعة الدخل														
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي														
+ أخرى														
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠١ ـ أيرلندا	٢٨,٣	٣٤,٠	٩,٠	١٣,٣	٣٢,١	٣١,٦	١٦,٧	٧,٦	٣,٢	٣,٠	١٠,٦	١٠,٥	٣٠,١	٤٦,٨
١٠٢ ـ أسبانيا	١٥,٩	٢٢,٧	٣٨,٩	٣٨,٤	٢٣,٤	٢٧,٨	١٠,٠	٢,٨	٠,٧	١,٣	١١,١	٧,١	١٩,٧	٢٩,٤
١٠٣ ـ + إسرائيل	٤٠,٠	٣٨,٠	صفر	٨,١	٢٠,٠	٣١,٢	٢٠,٠	٢,٣	١٠,٠	٥,٤	١٠,٠	١٥,٠	٣١,٣	٤٠,٢
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٥ ـ + سنغافورة	٢٤,٤	٢٠,٩	صفر	صفر	١٧,٦	١٩,٥	١١,١	٢,٧	١٥,٥	١١,١	٣١,٤	٤٥,٧	٢١,٥	٢٧,٥
١٠٦ ـ نيوزيلندا (ب)	٦١,٤	٥٣,٦	صفر	صفر	١٩,٩	٢٦,٢	٤,١	٢,٠	٤,٥	٣,٢	١٠,٠	١٥,٠	٢٩,٨	٤٣,٥
١٠٧ ـ استراليا	٥٨,٣	٦٢,٧	صفر	صفر	٢١,٩	٢٢,٠	٥,٢	٤,٦	٢,١	٠,٦	١٢,٥	١٠,٠	٢٢,٢	٢٧,١
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	٣٩,٤	٣٨,٨	١٥,٦	١٨,٢	٢٧,١	٣١,١	١,٧	٠,١	٥,٤	٢,٣	١٠,٨	٩,٦	٣٢,٦	٣٥,٦
١٠٩ ـ ايطاليا	١٦,٩	٣٦,٣	٣٩,٢	٢٩,٣	٣١,٧	٢٩,٣	٠,٤	صفر	٤,٣	٢,٣	٧,٧	٢,٩	٢٤,٩	٣٨,٢
١١٠ ـ هولندا	٣٢,٥	٢٧,٤	٣٦,٧	٣٩,١	٢٢,٣	٢١,٩	٠,٥	صفر	٣,٤	٢,٨	٤,٧	٨,٧	٤٣,٤	٤٩,٠
١١١ ـ + الكويت	٦٨,٨	٠,٦	صفر	صفر	١٩,٧	٠,٤	١,٥	١,٣	٠,٢	صفر	٩,٩	٩٧,٧	٥٥,٢	٦٦,١
١١٢ ـ بلجيكا	٣١,٣	٣٦,٤	٢٢,٤	٣٤,٧	٢٨,٩	٢٣,٣	١,٠	صفر	٣,٣	٢,٨	٣,١	٢,٨	٣٥,١	٤٣,٧
١١٣ ـ النمسا	٢٠,٧	١٧,٩	٣٠,٠	٣٧,٠	٢٨,٣	٢٦,٢	٥,٤	١,٦	١٠,٢	٨,٥	٥,٥	٨,٧	٢٩,٧	٣٤,٩
١١٤ ـ فرنسا	١٦,٨	١٧,٤	٣٧,٠	٤٣,٥	٣٧,٩	٢٨,٨	٠,٣	صفر	٣,٠	٣,٤	٤,٩	٦,٩	٣٣,٤	٤٠,٩
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة (ب)	صفر	صفر	صفر	٣,١	صفر	٣٩,٧	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٠,٠	٥٧,٢	٠,٢	١,٣
١١٦ ـ كندا	٥٤,٠	٥٣,٧	٨,٨	١٤,٢	١٥,٩	١٩,٦	١١,٠	٣,٥	٠,٦-	صفر	١٠,٩	٩,٠	٢١,١	٢٠,٢
١١٧ ـ ألمانيا	١٩,٧	١٨,١	٤٦,٦	٥٣,٠	٢٨,١	٢٣,٠	٠,٨	صفر	٠,٨	٠,٢	٤,٠	٥,٨	٢٥,٣	٢٩,٠
١١٨ ـ الدانمارك	٤٠,٠	٣٩,٤	٥,١	٢,٨	٤٢,١	٤٠,٣	٣,١	٠,١	٢,٨	٣,٣	٦,٨	١٤,٢	٣٥,٣	٤٢,٣
١١٩ ـ الولايات المتحدة	٥٩,٤	٥٢,٥	٢٢,٦	٣٣,٩	٧,١	٣,٢	١,٦	١,٦	٢,٥	٠,٨	٥,٧	٨,٠	١٧,٦	٢٠,١
١٢٠ ـ السويد	٢٧,٠	١٩,٦	٢١,٦	٣٠,١	٣٤,٠	٢٧,٦	١,٥	٠,٥	٤,٧	٨,٩	١١,٣	١٣,٤	٣٢,٤	٤٤,٤
١٢١ ـ فنلندا	٣٠,٠	٣٣,٠	٧,٨	٩,٤	٤٧,٧	٤٥,٥	٣,١	١,١	٥,٨	٤,٤	٥,٥	٦,٦	٢٦,٥	٣١,١
١٢٢ ـ النرويج	٢٢,٦	١٤,٦	٢٠,٦	٢٦,٠	٤٨,٠	٣٦,٦	١,٦	٠,٥	١,٠	١,٥	٦,٢	٢٠,٩	٣٦,٨	٤٣,٣
١٢٣ ـ اليابان (ب)	٦٤,٨	٦٧,٢	صفر	صفر	٢٢,٦	١٥,٠	٣,٥	١,٤	٦,٨	١١,٢	٢,٤	٥,٣	١١,٢	١٤,١
١٢٤ ـ سويسرا	١٣,٩	٠٠	٣٧,٣	٠٠	٢١,٥	٠٠	١٦,٧	٠٠	٢,٦	٠٠	٨,٠	٠٠	١٤,٥	٠٠
اقتصادات أخرى														
العالم														
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)														

(أ) أنظر الملاحظات الفنية . (ب) البيانات لاغراض حسابات الميزانية فقط .

جدول ١٣ : النقود وأسعار الفائدة

	الحيازات النقدية محددة بصورة عريضة					متوسط التضخم السنوي (مكمش الناتج المحلي الاجمالي)	أسعار الفائدة الاسمية في المصارف (متوسط النسبة المئوية السنوية)			
	متوسط معدل النمو الاسمي السنوي (نسبة مئوية)		المتوسط القائم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي				سعر الايداع		سعر الاقراض	
	٦٥ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٠	١٩٨٩	٨٠ - ١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٩
الاقتصادات منخفضة الدخل										
الصين والهند										
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل										
١ - موزمبيق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٥,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢ - أثيوبيا	١٢,٧	١١,٩	١٢,٥	٢٥,٣	٤٥,٤	٢,٠	٠٠	٦,٧٠	٠٠	٦,٠٠
٣ - تنزانيا	١٩,٧	٢١,٥	٠٠	٣٧,٢	٠٠	٢٥,٩	٤,٠٠	١٧,٠٠	١١,٥٠	٣١,٠٠
٤ - الصومال	٢٠,٤	٥٠,٠	١٢,٧	١٧,٨	١٧,٦	٤٢,٨	٤,٥٠	٢٥,٠٠	٧,٥٠	٣٣,٦٧
٥ - بنغلاديش	٠٠	٢٢,٠	٠٠	١٦,٩	٢٧,٣	١٠,٦	٨,٢٥	١٢,٠٠	١١,٣٣	١٦,٠٠
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨,٧	٠٠	٧,٢٠	١٤,٠٠	٤,٨٠	١٥,٠
٧ - ملاوي	١٥,٤	١٧,٧	١٧,٦	٢٠,٥	٠٠	١٤,٦	٧,٩٢	١٢,٧٥	١٦,٦٧	٢٣,٠٠
٨ - نيبال	١٧,٩	١٩,٦	٨,٤	٢١,٩	٣٣,٤	٩,١	٤,٠٠	٨,٥٠	١٤,٠٠	١٥,٠٠
٩ - تشاد	١٢,٥	١٢,٢	٩,٣	٢٠,٠	٢٦,٦	١,٥	٥,٥٠	٤,٢٥	١١,٠٠	١١,٥٠
١٠ - بوروندي	١٥,٧	٩,٨	١٠,١	١٣,٤	١٧,٥	٣,٦	٢,٥٠	٤,٠٠	١٢,٠٠	١٢,٠٠
١١ - سيراليون	١٥,٩	٥٣,٢	١١,٧	٢٠,٦	١٨,٦	٥٤,٢	٩,١٧	٢٠,٠٠	١١,٠٠	٢٩,٦٧
١٢ - مدغشقر	١٢,٢	١٧,٥	١٥,٨	٢٢,٣	٢١,٤	١٧,٨	٥,٦٣	١١,٥٠	٩,٥٠	٠٠
١٣ - نيجيريا	٢٨,٥	١٢,٧	٩,٩	٢١,٥	١٨,٦	١٤,٦	٥,٢٧	١٣,٠٩	٨,٤٣	٣٥,٠٠
١٤ - أوغندا	٢٣,٢	٧٧,٨	٠٠	١٢,٧	٧,٨	١٠٨,١	٦,٨٠	٣٦,١٧	١٠,٨٠	٤٠,٠٠
١٥ - زائير	٢٨,٢	٦٢,٧	٨,٤	٦,٢	٦,٤	٥٩,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٦ - مالي	١٤,٤	١٠,٩	٠٠	١٧,٩	٢١,٣	٣,٦	١٣,٧١	٩,٥٣	٩,٣٨	٨,٧٥
١٧ - النيجر	١٨,٣	٦,١	٣,٨	١٣,٣	١٨,١	٣,٨	٦,١٩	٥,٢٥	٩,٣٨	٨,٠٠
١٨ - بوركينا فاسو	١٧,١	١٢,٥	٦,٩	١٣,٨	١٨,٥	٤,٧	١٣,٥٥	٩,٤٩	٩,٣٨	٨,٧٥
١٩ - رواندا	١٩,٠	٩,٧	١٥,٨	١٣,٦	١٧,٨	٤,٠	٦,٢٥	٦,٣١	١٣,٥٠	١٢,٠٠
٢٠ - الهند	١٥,٣	١٧,٠	٢٣,٧	٣٦,٢	٤٥,٦	٧,٧	٠٠	٠٠	١٦,٥٠	١٦,٥٠
٢١ - الصين	٠٠	٢٥,٥	٠٠	٣٣,٥	٦٦,٧	٥,٧	٥,٤٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٢ - هايتي	٢٠,٣	٧,٨	٩,٩	٢٦,١	٣٣,٢	٦,٨	١٠,٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٣ - كينيا	١٨,٦	١٤,٦	٠٠	٣٦,٨	٣٧,٨	٩,١	٥,٧٥	١٢,٠٠	١٠,٥٨	١٧,٢٥
٢٤ - باكستان	١٤,٧	١٣,٧	٤٠,٧	٣٨,٧	٣٧,٥	٦,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٥ - بنن	١٧,٣	٤,٢	١٠,٦	٢١,١	١٨,٨	٧,٥	١٣,٧١	٩,٥٣	٩,٣٨	٧,١٣
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢,٧	٥,٩	١٣,٥	١٨,٩	١٧,٨	٦,٧	٥,٥٠	٧,٥٠	١٠,٥٠	١٢,٥٠
٢٧ - غانا	٢٥,٩	٤٥,٩	٢٠,٣	١٦,٢	١٣,٩	٤٣,٩	١١,٥٠	١٦,٥٠	١٩,٠٠	٢٥,٥٨
٢٨ - توغو	٢٠,٣	٧,٣	١٠,٩	٢٩,٠	٣٤,٠	٥,٢	١٢,٧١	٩,٥٣	٩,٣٨	٨,٧٥
٢٩ - زامبيا	١٢,٧	٢٨,٩	٠٠	٣٢,٦	٠٠	٣٨,٣	٧,٠٠	١١,٤٤	٩,٥٠	١٨,٣٩
٣٠ - غينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣١ - سري لانكا	١٥,٤	١٥,٥	٣٢,٣	٣٥,٣	٣٦,٦	١٠,٨	١٤,٥٠	١٦,٤٣	١٩,٠٠	١٣,١٧
٣٢ - ليسوتو	٠٠	١٨,٥	٠٠	٠٠	٤٣,٩	١٣,٢	٩,٦٠	١٢,٨٢	١١,٠٠	١٨,٧٥
٣٣ - أندونيسيا	٥٤,٤	٢٤,٦	٠٠	١٣,٢	٣٠,٢	٨,٣	٦,٠٠	١٨,٦٠	٠٠	٢١,٧٠
٣٤ - موريتانيا	٢٠,٧	١١,٣	٥,٧	٢٠,٥	٢١,٩	٩,٢	٠٠	٦,٠٠	٠٠	١٢,٠٠
٣٥ - أفغانستان	١٤,٠	٢٢,٠	١٤,٤	٢٦,٨	٠٠	٠٠	٩,٠	٩,٠٠	١٣,٠٠	١٣,٠٠
٣٦ - بوتان	٠٠	٢٠,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦,٥٠	٠٠	١٥,٠٠
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٨ - ليبيريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠,٣٠	٦,٧٧	١٨,٤٠	١٣,٨٧
٣٩ - ميانمار	١١,٥	١١,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١,٥٠	١,٥٠	٨,٠٠	٨,٠٠
٤٠ - السودان	٢١,٦	٢٧,٠	١٤,١	٣٢,٥	١٧,٠	٠٠	٦,٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤١ - فييت نام	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اقتصادات متوسطة الدخل										
الدخل المتوسط الأدنى										
٤٢ - أنغولا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ - بوليفيا	٢٤,٣	٣٠٦,٠	١٠,٩	١٦,٢	٢١,٧	٣٩٢,٢	١٨,٠٠	٠٠	٢٨,٠٠	٠٠
٤٤ - جمهورية مصر العربية	١٧,٧	٢١,٨	٣٥,٣	٥٢,٢	٩١,٧	١١,١	٨,٣٣	١١,٦٧	١٣,٣٣	١٨,٣٣
٤٥ - السنغال	١٥,٦	٧,٢	١٥,٢	٢٦,٦	٢٣,٦	٧,٣	٦,١٩	٥,٢٥	٩,٣٨	٦,٩٦
٤٦ - الجمهورية اليمنية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٧ - زمبابوي	٠٠	١٨,١	٠٠	٥٤,٦	٥٠,٧	١٠,٩	٣,٥٢	٨,٨٥	١٧,٥٤	١٣,٠٠
٤٨ - الفلبين	١٧,٧	١٦,١	١٩,٩	١٩,٠	٢١,١	١٤,٨	١٢,٢٥	١٤,١٣	١٤,٠٠	١٩,٢٧
٤٩ - كوت ديفوار	٢٠,٤	٥,٧	٢١,٨	٢٥,٨	٣٠,٥	٣,٧	١٣,٥٥	٩,٥٣	٩,٣٨	٨,٧٥
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	١٨,٥	٢٥,٨	١٨,٠	٢١,٨	٢٣,٩	١٩,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥١ - المغرب	١٥,٧	١٤,٥	٢٩,٤	٠٠	٥٠,٥	٧,٤	٤,٨٨	٨,٥٠	٧,٠٠	٩,٠٠
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٠٠	٨,٤	٠٠	٣٢,٩	٣٣,٦	٥,٦	٦,٩٠	٨,٢٣	١١,١٥	١٤,٦٢
٥٣ - هندوراس	١٤,٨	١٢,٠	١٥,٤	٢٢,٨	٣٣,٨	٤,٨	٧,٠٠	٨,٦٣	١٨,٥٠	١٥,٣٨
٥٤ - غواتيمالا	١٦,٣	١٥,٠	١٥,٢	٢٠,٥	٢٢,٨	١٣,٤	٩,٠٠	١٣,٠٠	١١,٠٠	١٦,٠٠
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	١٤,٢	١٠,٠	١٦,٥	١٤,٧	١٩,٣	٠,٦	٦,٥٠	٨,٠٠	١١,٠٠	١٢,٥٠
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٢١,٩	١٩,٨	٢٤,٦	٤٠,٩	٠٠	١٥,١	٥,٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٧ - الكاميرون	١٩,٠	٩,٢	١١,٧	١٨,٣	٢٠,٨	٦,٦	٧,٥٠	٧,٥٠	١٢,٠٠	١٤,٠٠
٥٨ - بيرو	٢٥,٩	١٩٣,٠	١٨,٨	١٦,٥	٩,٢	١٦٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٩ - اكوادور	٢٢,٦	٣١,٨	١٥,٦	٢٠,٢	١٦,١	٣٤,٥	٠٠	٢٠,٢٤	٩,٠٠	٣٠,٠٨
٦٠ - ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٣,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦١ - باراغواي	٢١,٣	٢٠,٠	١٢,١	١٩,٨	٠٠	٢٣,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٢ - السلفادور	١٤,٣	١٦,٥	٢١,٦	٢٨,١	٢٦,٩	١٦,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٣ - كولومبيا	٢٦,٥	٠٠	١٩,٨	٢٣,٧	٠٠	٢٤,٣	٠٠	٢٧,٧٠	١٩,٠٠	٢٨,٢١
٦٤ - تايلند	١٧,٩	١٨,٠	٢٣,٦	٣٧,٦	٦٥,٠	٣,٢	١٢,٠٠	٩,٥٠	١٨,٠٠	١٥,٠٠
٦٥ - جامايكا	١٧,٢	٢٥,١	٢٤,٣	٣٥,٤	٥٦,٨	١٨,٥	١٠,٢٩	١٩,٠٤	١٣,٠٠	٢٥,٥٦
٦٦ - تونس	١٧,٤	١٥,٥	٣٠,٢	٤٢,١	٠٠	٧,٥	٢,٥٠	٧,٣٧	٧,٢٥	٩,٨٧

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الحيازات النقدية محددة بصورة عريضة: متوسط معدل النمو الاسمى السنوى (نسبة مئوية)		المتوسط القائم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى			متوسط التضخم السنوى (مكمش الناتج المحلى الاجمالى)	أسعار الفائدة الاسمية فى المصارف (متوسط النسبة المئوية السنوية): سعر الايداع		سعر الاقراض	
	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٠	١٩٨٩	٨٠ ـ ١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٩
٦٧ ـ تركيا	٢٧,٥	٥٥,٠	٢٣,٠	١٧,٢	٢٢,٦	٤١,٤	١٠,٩٥	٥٣,٤٥	٢٥,٦٧	٥٠,٠٠
٦٨ ـ بتسوانا	..	٢٧,١	..	٣٠,٧	٣٠,٣	١٢,١	٥,٠٠	٥,٥٨	٨,٤٨	٧,٦٧
٦٩ ـ الأردن	١٩,١	..	..	٨٨,٨	١١٩,١	٢,٢	..	..	..	..
٧٠ ـ بنما	..	٢٠,٠	..	..	..	٢,٦	..	..	..	..
٧١ ـ شيلى	١١٦,٠	..	١٦,٣	٢٢,٦	..	٢٠,٥	٣٧,٤٦	٢٦,٦٠	٤٧,١٤	٣٨,٢٨
٧٢ ـ كوستاريكا	٢٤,٦	٢٥,٩	١٩,٣	٣٨,٨	٣٨,٢	٢٤,٨	..	١٥,٦٢	..	٢٩,١٧
٧٣ ـ بولندا	..	٥٣,٠	..	٥٨,٤	٤٢,٠	٣٨,١	٣,٠٠	٢١,٠٠	٨,٠٠	١٦,٦٧
٧٤ ـ موريشيوس	٢١,٨	٢١,٧	٢٧,٣	٤١,١	٦٠,٦	٨,٥	٩,٢٥	١١,٠٦	١٢,٩٠	١٦,١٣
٧٥ ـ المكسيك	٢١,٩	٦٢,٠	٢٥,١	٢٧,٥	١٥,٣	٧٢,٨	٢٠,٦٣	٣٦,٢٥	٢٨,١٠	٥٤,٠٠
٧٦ ـ الأرجنتين	٨٦,٠	٣٤٢,٠	..	٢٢,٢	١٢,٤	٣٣٤,٥	٧٩,٤٠	٤٣٢,٧٥	..	٤٣٠,٣٨
٧٧ ـ ماليزيا	٢١,٥	١٢,٦	٢٦,٣	٦٩,٨	١١٧,٤	١٥	٦,٢٣	٣,٠٠	٧,٧٥	٧,٠٠
٧٨ ـ الجزائر	٢٢,٣	١٤,٩	٣٢,١	٥٨,٥	٩٦,٩	٥,٢	..	..	..	..
٧٩ ـ بلغاريا	..	..	..	..	..	١,٥	..	..	..	..
٨٠ ـ لبنان	١٦,٢	٦٤,٠	٨٣,٤	١٧٦,١	..	..	..	١٧,٥٤	..	٣٩,٨٦
٨١ ـ منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ ـ نيكاراغوا	١٥,٠	..	١٥,٤	٢٢,١	..	..	٧,٥٠	..	..	..
الدخل المتوسط الأعلى										
٨٣ ـ فنزويلا	٢٢,٩	١٥,١	١٧,٤	٤٣,٠	٣٢,٠	١٦,٠	..	٢٩,٢٣	..	٢٢,٥٧
٨٤ ـ جنوب أفريقيا	١٤,٠	١٦,٥	٥٦,٦	٤٩,٥	٥٤,٠	١٤,٠	٥,٥٤	١٨,١٣	٩,٥٠	١٩,٨٣
٨٥ ـ البرازيل	٤٣,٤	..	٢٠,٦	١٨,٤	..	٢٢٧,٩	١١٥,٠٠	٥٩٢٢,٣٦	..	..
٨٦ ـ هنغاريا	..	٧,٦	..	٤٦,٥	٤٣,٠	٧,٥	٣,٠٠	٩,٠٠	٩,٠٠	١٣,٠٠
٨٧ ـ اوروغواى	٦٥,٨	٦١,٤	٢٨,٠	٣١,٢	٤٠,٧	٥٩,٢	٥٠,٣٠	٨٤,٧٠	٦٦,٦٢	١٢٧,٥٨
٨٨ ـ يوغوسلافيا	٢٥,٧	١٣٣,٠	٤٣,٦	٥٩,١	٥٠,٥	٩٦,٨	٥,٨٨	٥٦٤٤,٨٣	١١,٥٠	٤٣٥٣,٧٥
٨٩ ـ الغابون	٢٥,٢	٥,٨	١٦,٢	١٥,٢	٢٤,٠	١,٠	٧,٥٠	٨,٧٥	١٢,٥٠	١٢,٥٠
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	٢٨,٤	..	٢١,٦	٥٤,٥	..	١٤,٠	..	..	..	..
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٢٣,١	٩,٠	٢١,٣	٣٢,٠	..	٥,٤	٦,٥٧	٦,٢٨	١٠,٠٠	١٣,٣١
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..	..	١,٥	٢,٦٧	٢,٤٨	..	..
٩٣ ـ البرتغال	١٩,٥	٢١,٤	٧٧,٧	٩٦,٣	٩٨,٧	١٩,٢	١٣,٠٠	١٩,٠٠	١٨,٧٥	١٩,٥٩
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٣٥,٥	٢٠,٤	١١,١	٣١,٧	٥٠,٣	٥,١	١٩,٥٠	١٠,٠٠	١٨,٠٠	١١,٢٥
٩٥ ـ عمان	..	١٢,٤	..	١٣,٨	٢٨,٦	٦,٦-	..	٨,٦٦	..	١٠,٠١
٩٦ ـ ليبيا	٢٩,٢	٢,٣	١٤,٢	٢٤,٧	٧٥,٨	[illegible]	٥,١٣	٥,٥٠	٧,٠٠	٧,٠٠
٩٧ ـ اليونان	٢١,٤	٢٥,١	٣٥,٠	٦١,٦	..	١٨,٢	١٤,٥٠	١٧,١٤	٢١,٢٥	٢٣,٢٦
٩٨ ـ العراق	..	..	١٩,٧	..	..	..	..	..	..	..
٩٩ ـ رومانيا	..	٧,٥	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط										
أفريقيا جنوب الصحراء										
شرق آسيا										
جنوب آسيا										
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبى										
المدينة بصورة باهظة .										
اقتصادات مرتفعة الدخل										
اعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى										
+ أخرى										
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية	٣٢,١	٩,٤	١٦,٤	١٨,٦	٦٣,٧	٥,٢-	..	..	..	..
١٠١ ـ ايرلندا	١٦,١	٦,١	..	٥٨,١	٤٢,٧	٨,١	١٢,٠٠	٤,٥٤	١٥,٩٦	٩,٤٢
١٠٢ ـ أسبانيا	١٩,٧	١٠,٠	٥٩,٢	٧٥,٢	٦٤,٧	٩,٤	١٣,٠٥	٩,٥٥	١٦,٨٥	١٥,٨٤
١٠٣ ـ + اسرائيل	٦٠,٠	١٠٦,٠	١٥,٣	٥٦,٤	٦٤,٤	١١٧,١	..	١٤,١٠	١٧٦,٩٣	٣١,٦٣
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	..	..	..	٦٩,٣	..	٧,١	..	..	..	..
١٠٥ ـ + سنغافورة	١٧,٦	١٢,٨	٥٨,٤	٧٤,٤	١١٧,٥	١,٥	٩,٣٧	٣,٢١	١١,٧٢	٦,٢١
١٠٦ ـ نيوزيلندا	١٢,٨	١٦,٤	٥٦,٥	٥٣,٤	١١,٥	١١,٤	١١,٠٠	١٦,٣٢	١٢,٦٣	٢٠,٨٤
١٠٧ ـ استراليا	١٥,٩	١٢,٩	٥٠,٠	٦١,٨	٧٠,٢	٧,٨	٨,٥٨	١٥,٢٩	١٠,٥٨	٢١,٦٩
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	١٣,٨	٢٣	٤٧,٨	٤٥,٩	..	٦,١	١٤,١٣	٩,٠٧	١٦,١٧	١٣,٩٢
١٠٩ ـ ايطاليا	١٧,٩	١٢,٢	٦٩,٠	٨١,٨	٧٥,٧	١٠,٣	١٢,٧٠	٦,٩٢	١٩,٠٣	١٤,٢١
١١٠ ـ هولندا	١٤,٧	٥,٨	٥٤,٤	٧٩,٠	٨٧,٧	١,٩	٥,٩٦	٣,٤٩	١٣,٥٠	١٠,٧٥
١١١ ـ + الكويت	١٧,٨	٥,١	٢٨,١	٣٣,١	٧٤,٨	٢,٩-	٤,٥٠	٤,٥١	٦,٨٠	٦,٨٠
١١٢ ـ بلجيكا	١٠,٤	٦,٨	٥٩,٢	٥٧,٠	٥٨,٠	٤,٨	٧,٦٩	٥,١٣	..	١١,٠٨
١١٣ ـ النمسا	١٣,٣	٧,٣	٤٨,٩	٧٢,٥	٨٤,٩	٣,٨	٥,٠٠	٢,٩٨	..	..
١١٤ ـ فرنسا	١٥,٠	٩,٩	٥٣,٧	٦٩,٧	٧٦,٢	٦,٥	٦,٢٥	٥,٩٢	١٨,٧٣	١٦,٠١
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	١١,١	..	١٩,٠	٥٩,٩	١,١	٩,٤٧	..	١٢,١٣	..
١١٦ ـ كندا	١٥,٣	٨,٣	٤٠,٢	٦٤,٣	٦٦,٧	٤,٦	١٢,٨٧	١٢,٠٩	١٤,٢٥	١٣,٣٣
١١٧ ـ ألمانيا	١٠,١	٥,٦	٤٦,١	٦٠,٤	٦٤,٣	٢,٧	٧,٩٥	٥,٥٠	١٢,٠٤	٩,٩٤
١١٨ ـ الدانمرك	١١,٥	١٥,٦	٤٦,٠	٤٢,٦	..	٦,٠	١٠,٨٠	٨,٢٧	١٧,٢٠	١٣,٤٤
١١٩ ـ الولايات المتحدة الأمريكية	٩,٢	٨,٩	٦٤,١	٥٨,٩	٦٦,٢	٣,٩	١٣,٠٧	٩,٠٩	١٥,٢٧	١٠,٩٢
١٢٠ ـ السويد	١٠,٧	١٠,٤	٤٦,٨	٤٦,٥	٤٩,٦	٧,٤	١١,٢٥	٩,٢١	١٥,١٢	١٤,٠٥
١٢١ ـ فنلندا	١٤,٧	١٤,٢	٣٩,١	٣٩,٥	٥٢,١	٧,٠	..	٧,٧٥	٩,٧٧	١٠,٣١
١٢٢ ـ النرويج	١٢,٨	١١,٤	٥١,٩	٥٢,٩	٥٩,٩	٥,٦	٥,٠٠	٩,٦٣	١٢,٦٣	١٤,٣٩
١٢٣ ـ اليابان	١٥,٠	٨,٨	١٠٦,٧	١٣٤,٠	..	١,٣	٥,٥٠	٢,٣٢	٨,٣٥	٥,٢٩
١٢٤ ـ سويسرا	٧,١	٧,٨	١٠١,١	١٠٧,٤	١٢٣,٨	٣,٦	٧,٧٥	٨,٠٨	٥,٥٦	٥,٨٥
اقتصادات أخرى										
العالم										
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)										

جدول ١٤ : نمو تجارة السلع

	تجارة السلع (ملايين الدولارات)		متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)				معدلات التبادل التجاري (١٩٨٧ = ١٠٠)	
	صادرات	واردات	صادرات		واردات			
	١٩٨٩	١٩٨٩	٦٥ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٨٩	٦٥ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٨٩	١٩٨٥	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل	١٢٠١٣٦ ج	١٣١٩١٨ ج	٥,٦ م	٥,٢ م	٤,٣ م	٣,٠ م	١٠٧ و	١٠٢ و
الصين والهند	٦٨٠٦١ ج	٧٨٣٥٥ ج	..	١٠,٠ م	..	٩,١ م	١٠٣ و	١٠٣ و
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٥٢٠٧٥ ج	٥٣٥٦٣ ج	٦,٢ م	٠,٨ م	٥,٣ م	٣,٢- م	١٠٧ و	١٠٢ و
١ - موزمبيق	٩٢	٦٨٠	..	١٢,٦-	..	٠,٤	٩٤	٩١
٢ - أثيوبيا	٤٢٠	١١٠٠	٠,٥-	٠,٤	٠,٩-	٦,٤	١١٧	١٠٧
٣ - تنزانيا	٢٦٠	٨٤٠	٤,٢-	٨,٢-	١,٧	٢,٩-	١٠١	١٠٨
٤ - الصومال	٨٢	١٣٢	٤,٤	٤,٦-	٤,٤	٩,٠-	١٠٧	١١١
٥ - بنغلاديش	١٣٠٥	٣٥٢٤	..	٧,٦	..	٧,٨	١٠٩	٩٤
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..
٧ - ملاوي	٢٦٧	٥٠٥	٥,١	٢,٩	٣,٣	٠,٨-	١٠٤	١٠١
٨ - نيبال	١٥٦	٥٨٠	..	١١,٢	..	١١,٩	٩٨	١٠٠
٩ - تشاد	١٣٧	٤٣٥	..	..	..	..	..	..
١٠ - بوروندي	٧٨	١٨٧	..	٢,٦	..	٦,٩	١٣٣	٨٦
١١ - سيراليون	١٣٧	١٨٩	٢,٤-	٢,٥-	..	٤,٢-	١٠٦	٧٨
١٢ - مدغشقر	٣١٢	٣٤٠	٠,٦	٢,٢-	٠,٤-	٢,٩-	٩٨	١٠٨
١٣ - نيجيريا	٩٠٠٠	٣٦٠٠	١١,١	٢,٣-	١٤,٦	١٩,٥-	١٦٧	٨٦
١٤ - أوغندا	٢٧٣	٦٥٢	٣,٩-	٤,٣	..	١,٧	١٤٣	٨٨
١٥ - زائير	٢٣٠٢	١٩٩٣	..	٠,٦	..	١,٦	١١١	٩٨
١٦ - مالي	٢٧١	٥٠٠	٩,٥	٥,٦	..	٤,٦	٩٥	١٠٢
١٧ - النيجر	٢٥٠	٣٧٠	١٢,٨	٣,٨-	٦,٦	٨,٢-	١٢٦	٧٩
١٨ - بوركينا فاسو	٧٥	٤١٠	٣,٦	٠,٨	٥,٧	١,٥-	١٠٨	٩٨
١٩ - رواندا	٨٨	٣٣٣	٧,٩	٠,٨-	..	١٠,٩	١١٦	١٢١
٢٠ - الهند	١٥٥٢٣	١٩٢١٥	٣,٠	٥,٨	١,٢	٣,٥	٩٦	١٠١
٢١ - الصين *	٥٢٥٣٨	٥٩١٤٠	..	١١,٥	..	١١,٧	١٠٩	١٠٤
٢٢ - هايتي	٢٤٠	٣٣٠	٥,٥	٦,٩-	٧,٠	٥,١-	٨٩	٩٧
٢٣ - كينيا	١١١٠	٢١٠٠	٣,٩	١,٦	٢,٢	١,٠	١١٤	١٠٧
٢٤ - باكستان	٤٦٤٢	٧١١٩	١,٨-	٨,٥	٠,٤	٤,٢	٩٠	٩٩
٢٥ - بنن	١١١	٤٣١	..	..	..	..	..	..
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٩٢	٨٨	١,٣-	٣,٧-	٤,٨-	٣,٢	١٠٧	١١٣
٢٧ - غانا	١٠٢٠	٩٤٠	٢,٦-	٥,٦	١,٤-	١,٥-	١٠٦	٨٢
٢٨ - توغو	٢٤٥	٤٧٢	..	٣,١-	٨,٥	١,٠-	١١٨	١٠٧
٢٩ - زامبيا	١٣٤٧	٨٧٣	٠,٧-	٣,٢-	٧,٦-	٤,٥-	٧١	٩٠
٣٠ - غينيا	٤٣٠	٤٦٥	..	..	..	..	..	..
٣١ - سري لانكا	١٥٥٤	٢٢٢٩	٠,٢	٦,٧	١,٢-	٢,٣	١٠٣	١٠٠
٣٢ - ليسوتو ب	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ - اندونيسيا	٢١٧٧٣	١٦٣٦٠	٩,٦	٢,٤	..	٠,٤-	١٣٤	٩٧
٣٤ - موريتانيا	٣٦٠	٣٧٠	٤,٠	٣,٤	..	١,٦	١١٣	١١٤
٣٥ - أفغانستان	٤٦٦	٧٦٥	..	..	..	..	..	..
٣٦ - بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - ليبريا	٣٧٠	٢١٧	٤,٤	٠,٣	١,٥	٢,٢	٩٧	١١٥
٣٩ - ميانمار	٢١٥	١٩١	٢,٠-	١١,٧-	..	١٥,٩-	١٠٦	١٢٤
٤٠ - السودان	٥٢٠	١٣٩٠	٠,٣-	صفر	٢,٣	٣,٧-	١٠٦	١٠٦
٤١ - فييت نام	١٣٢٠	١٦٧٠	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل	٣٩٦٣٢٤ ج	٤٠٠٣١٧ ج	٢,٦ م	٥,٥ م	٥,١ م	٠,٩ م	١١٠ و	١٠٣ و
الدخل المتوسط الأدنى	١٧٢٢٦٢ ج	١٨٣٨٥٣ ج	٤,٣ م	٥,٢ م	٤,٤ م	٠,٢ م	١١١ و	١٠٣ و
٤٢ - انغولا	٢١٨٧	١٠٧٣	..	..	..	..	..	..
٤٣ - بوليفيا	٨١٧	٦١٥	٢,٧	٠,٨-	٥,٠	٢,٤-	١٦٧	١١٧
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٢٥٦٥	٧٤٢٤	٠,١-	٩,٢	٣,٦	٦,٥	١٣١	٨٢
٤٥ - السنغال	٦٠٠	١١٥٠	٢,٦	٢,٥	..	٠,٧	١٠٦	١٠٣
٤٦ - الجمهورية اليمنية	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ - زمبابوي	١٣٠٠	١٠٩٠	..	٣,١	..	٧,٤-	١٠٠	٩٥
٤٨ - الفلبين	٧٧٤٧	١٠٧٣٢	٤,٦	١,٣	٢,٩	٠,٤	٩٣	١٠٧
٤٩ - كوت ديفوار	٢٩٧٠	٢٣٨٠	٥,٥	٣,١	٧,٦	١,١-	١١٠	٩١
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	٩١١	٢٢٤١	٠,٣	١,٢	٥,٠	٤,٤	١٠٩	١١٧
٥١ - المغرب	٣٣٣٧	٥٤٩٢	٣,٧	٥,٧	٦,٥	٢,٢	٨٨	٨٠
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	١٢٨١	١٥٣٥	١٤,١	٦,٤	..	٢,٧	١١١	٨١
٥٣ - هندوراس	١١٠٠	١٠٠٠	٣,١	٢,١	٢,٥	,١	١١١	١٢٠
٥٤ - غواتيمالا	٣٢٣	٤٠٤	٤,٨	١١,٧-	٤,٦	١٥,٦-	١٠٨	١٠٧
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	٨٣٠	٥٩٠	١٠,٣	٦,٢	٠,٦	١,٥-	١٤٥	٩٠
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٣٠٠٦	٢٠٩٧	١١,٤	٥,٧	٨,٥	٨,٤-	١٢٥	٨٤
٥٧ - الكاميرون	٩٠٠	١٣٢٠	٤,٩	٣,٣-	٥,٦	١,٨-	١٣٩	١٠١
٥٨ - بيرو	٣٧١٤	١٨٣٩	١,٦	٠,٤	١,٤-	٦,٧-	١١١	٨٨
٥٩ - اكوادور	٢٣٥٤	١٨٦٠	١٥,١	٥,٠	٩,٣	٣,٢-	١٥٣	١٠٧
٦٠ - ناميبيا ب	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ - باراغواي	٦٧٠	٦٠٠	٦,٥	٧,٠	٣,٧	١,٤-	١٠٨	١٢٠
٦٢ - السلفادور	٦١٠	١١٤٠	١,٠	١,٦-	٢,٧	صفر	١٢٦	١١٤
٦٣ - كولومبيا	٥٧٣٩	٥٠١٠	١,٤	٩,٨	٥,٣	٣,٣-	١٤٠	٨٤
٦٤ - تايلند	٢٠٠٥٩	٢٥٧٦٨	٨,٦	١٢,٨	٤,١	٨,٤	٩١	٩٩
٦٥ - جامايكا	٩٨٢	١٨٠٦	٠,٤-	٢,١-	١,٩-	١,١	٩٥	١٠٦
٦٦ - تونس	٢٩٣٢	٤٣٦٦	١٠,٨	٤,١	١٠,٤	٠,١-	١٠٥	٩٩
* البيانات بالنسبة لتايوان والصين هي :	٦٦٤٧٥	٥٠٥٢٣	١٥,٦	١٣,٤	١٢,٢	٩,٦	١٠٥	١١٧

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية ، الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة

	تجارة السلع (ملايين الدولارات)		متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)				معدلات التبادل التجارى (١٩٨٧ = ١٠٠)	
	صادرات	واردات	صادرات		واردات			
	١٩٨٩	١٩٨٩	٦٥ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٨٩	٦٥ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٨٩	١٩٨٥	١٩٨٩
٦٧ - تركيا	١١٦٢٦	١٥٧٨٨	٥,٥	١١,٤	٧,٧	٧,٤	٨٢	٩٦
٦٨ - بتسوانا	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٩ - الأردن	٩٢٦	٢١١٩	١١,٢	٩,١	٩,٧	-١,٠	٩٥	١١٢
٧٠ - بنما	٢٩٧	٩٦٤	-٥,٧	٠,١	-١,٩	-٤,٨	١٣٠	١٥٢
٧١ - شيلى	٨١٩٠	٦٤٩٦	٨,٠	٤,٩	١,٤	-١,٥	١٠٢	١٢٦
٧٢ - كوستاريكا	١٣٦٢	١٧٤٣	٧,٠	٣,١	٦,٠	٤,٧	١١١	١٠٩
٧٣ - بولندا	١٣١٥٥	١٠٠٨٥	..	٢,٤	..	١,٤	٩٤	١٢٠
٧٤ - موريشيوس	٩٨٧	١٢٢٦	٣,١	١٠,٥	٥,٢	١٠,٧	٨٣	١٠٨
٧٥ - المكسيك	٢٢٩٧٥	٢٢٠٨٤	٧,٧	٣,٧	٥,٧	-٤,٧	١٣٣	٩٨
٧٦ - الأرجنتين	٩٥٦٧	٤٢٠٠	٤,٧	٠,٦	١,٨	-٨,٢	١١٠	١١٠
٧٧ - ماليزيا	٢٥٠٥٣	٢٢٤٩٦	٤,٦	٩,٨	٢,٢	٣,٧	١١٧	٩٧
٧٨ - الجزائر	٨٦٠٠	٨٣٨٠	١,٨	٢,٩	١٣,٠	-٥,٨	١٧٤	٨٨
٧٩ - بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ - لبنان	٧٠٠	..	..	..	..	..	..	..
٨١ - منغوليا	..	٢٢٨١	..	..	..	..	..	..
٨٢ - نيكاراغوا	٢٥٠	١٠٠٠	٢,٨	-٧,٨	١,٣	-٤,٢	١١١	١١٠
الدخل المتوسط الأعلى	٢٢٤٠٦٢ ج	٢١٦٥١٥ ج	٨,٥ م	٥,٧ م	٥,٨ م	١,٦ م	١٠٤ و	١٠٣ و
٨٣ - فنزويلا	١٢٩٥٣	٧٨٣٧	-٩,٥	١١,٣	٨,١	-٤,٣	١٧٤	١١٨
٨٤ - جنوب أفريقيا ب	١٣٥٠٠	١٦٩٥٢	٧,٨	-٨,٠	-٠,١	-٦,٦	١٠٥	٩٤
٨٥ - البرازيل	٣٤٣٩٢	١٨٢٨١	٩,٣	٥,٦	٨,٢	-١,٦	٩٢	١٢٤
٨٦ - هنغاريا	٩٦٠٥	٨٨١٨	..	٥,٧	..	١,٦	١٠٤	٨٧
٨٧ - أوروغواى	١٥٩٩	١٢٠٣	٤,٦	٢,٨	١,٢	-٢,٦	٨٩	١١٠
٨٨ - يوغوسلافيا	١٣٣٤٣	١٤٧٩٩	٥,٦	٠,٤	٦,٦	-٠,٧	٩٥	١٢١
٨٩ - الغابون	١١٦٠	٩٥٠	٨,٦	-٠,٢	..	-١,٧	١٤٠	٩٦
٩٠ - جمهورية ايران الاسلامية	١٣٠٠٠	٩٥٥٠	..	٢١,٦	..	٦,٥	١٦٠	٦٨
٩١ - ترينيداد وتوباغو	١٥٧٨	١٢٢٢	-٥,٥	-٥,١	-٥,٨	-١٤,٢	١٥٦	٩٢
٩٢ - تشيكوسلوفاكيا	١٤٤٥٥	١٤٢٧٧	..	..	..	..	..	..
٩٣ - البرتغال	١٢٧٩٨	١٩٠٤٣	٣,٤	١١,٧	٣,٧	٨,٢	٨٥	١٠٥
٩٤ - جمهورية كوريا	٦٢٢٨٣	٦١٣٤٧	٢٧,٢	١٣,٨	١٥,٢	١٠,٤	١٠٣	١٠٨
٩٥ - عمان	٣٩٣٣	٢٢٥٥	..	..	..	..	..	..
٩٦ - ليبيا	٦٧٦٠	٥١٠٠	٣,٣	-١,٣	١١,٧	-٩,٠	١٩٦	٩١
٩٧ - اليونان	٧٣٥٣	١٦١٠٣	١١,٩	٤,١	٥,٢	٣,٥	٩٤	٩٧
٩٨ - العراق	١١٤٠٠	١١٠٠٠	..	..	..	..	..	..
٩٩ - رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض المتوسط	٥١٦٤٦٠ ج	٥٣٢٢٨٥ ج	٣,٣ م	٩,٤ م	٥,٠ م	١,٤ م	١٠٨ و	١٠٣ و
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٠٨٨٤ ج	٣١٨٠٥ ج	٦,١ م	-٠,٦ م	٥,٧ م	-٥,٩ م	١٠٩ و	١٠٤ و
شرق آسيا	١٩٥٢٦٨ ج	٢٠٢٦٤٢ ج	١٠,١ م	١٠,٠ م	٧,٢ م	٧,٦ م	١٠٦ و	١٠٢ و
جنوب آسيا	٢٣٣٩٥ ج	٣٢٨٥٨ ج	٢,٢ م	٦,٢ م	١,٣ م	٣,٨ م	١٠١ و	١٠٠ و
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٤١٣٧٩ ج	١٦٣٥٩٢ ج	٣,٧ م	٥,٨ م	٦,٧ م	١,٧ م	١٠٤ و	٩٦ و
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١١٢٠٣٤ ج	٨٤٤٣٣ ج	-١,١ م	٣,٦ م	٤,١ م	-٣,٧ م	١١١ و	١١٠ و
المدينة بصورة باهظة	١٤٠٠٨١ ج	١١٤٨٣٩ ج	-٠,٢ م	٣,٩ م	٥,١ م	-١,٢ م	١١٠ و	١٠٨ و
اقتصادات مرتفعة الدخل	٢٣٨٥٨١٦ ج	٢٥١٣٨٢٩ ج	٧,٤ م	٣,٩ م	٤,٦ م	٤,٩ م	٩٨ و	١٠٠ و
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	٢١٧٣٦٢١ ج	٢٢٨٠٤٩٥ ج	٧,٣ م	٤,١ م	٤,٢ م	٥,١ م	٩٤ و	١٠٠ و
+ أخرى	٢١٢١٩٥ ج	٢٣٣٣٣٤ ج	٨,٨ م	٢,٤ م	١١,٧ م	٣,٣ م	١١٧ و	١٠٠ و
١٠٠ - + المملكة العربية السعودية	٢٦٢٠٠	٢١٥٠٠	٨,٨	-١١,٣	٢٥,٩	-٩,٩	١٧٦	٩٢
١٠١ - ايرلندا	٢٠٦٩٣	١٧٤١٩	١٠,٠	٧,٤	٤,٨	٣,٣	٩٧	١٠٠
١٠٢ - أسبانيا	٤٤٤٥٠	٧١٢٩٨	١٢,٤	٧,٤	٤,٤	٨,٤	٩١	١٠٧
١٠٣ - + اسرائيل	١٠٧٣٥	١٣١٠١	٨,٩	٧,٧	٦,٢	٤,٨	١٠٥	١٠٢
١٠٤ - + هونغ كونغ	٢٨٧٣١	٧٢١٥٤	٩,١	٦,٢	٨,٣	١١,٠	٩٧	١٠٠
١٠٥ - + سنغافورة	٤٤٦٠٠	٤٩٦٠٥	٤,٧	٨,١	٧,٠	٥,٨	٩٩	٩٨
١٠٦ - نيوزيلندا	٨٥٨٦	٨٧٥٧	٣,٨	٣,٥	١,١	٣,٤	٨٨	١٠٠
١٠٧ - استراليا	٣٣٢٠٥	٣٩٨٦٩	٥,٤	٤,١	١,٠	٥,٠	١١١	١٢٢
١٠٨ - المملكة المتحدة	١٥٢٤٠٣	١٩٧٧١٤	٥,١	٢,٧	١,٤	٥,٠	١٠٣	١٠٣
١٠٩ - ايطاليا	١٤٠٦٩١	١٤٩٥٠٣	٧,٧	٣,٧	٣,٥	٤,٣	٨٤	٩٥
١١٠ - هولندا	١٠٧٧٩٩	١٠٤٢٢٠	٨,٠	٤,٥	٤,٤	٣,٣	١٠١	١٠٠
١١١ - + الكويت	١١٤٧٦	٦٢٩٥	١٨,٥	١,٢	١١,٨	-٦,٣	١٧٥	٧٧
١١٢ - بلجيكا *	١٠٠٧٣٧	٩٩٣٣٦	٧,٨	٤,٧	٥,٢	٣,٠	٩٤	٩٧
١١٣ - النمسا	٣٢٤٤٤	٣٨٨٥٤	٨,٢	٥,١	٦,١	٤,٥	٨٧	٩٠
١١٤ - فرنسا	١٧٢٥٦١	١٩٠١٨٦	٨,٥	٣,٣	٤,٣	٢,٩	٩٦	١٠٢
١١٥ - + الامارات العربية المتحدة	١٥٠٠٠	٩٦٠٠	..	٠,٨	..	-٣,٦	١٧١	٩٦
١١٦ - كندا	١١٤٠٦٦	١١٣٢٣٠	٥,٤	٦,٠	٢,٥	٨,٨	١١٠	١١٠
١١٧ - ألمانيا	٣٤٠٦٢٨	٢٦٨٦٠١	٧,٢	٤,٤	٥,٣	٣,٤	٨٢	٩٦
١١٨ - الدانمرك	٢٧٩٩٧	٢٦٥٩٢	٥,٤	٥,٣	١,٧	٤,٥	٩٣	١٠٢
١١٩ - الولايات المتحدة	٣٤٦٩٤٨	٤٩١٥١٢	٦,٤	٢,٣	٥,٥	٨,٢	١٠٠	١٠٢
١٢٠ - السويد	٥١٤٩٧	٤٨٩٢٠	٤,٩	٤,٩	١,٨	٣,٥	٩٤	١٠١
١٢١ - فنلندا	٢٣٢٦٥	٢٤٦١١	٥,٩	٣,٢	٣,١	٤,٩	٨٥	١٠٤
١٢٢ - النرويج	٢٧٠٣٠	٢٣٦٣٢	٨,٢	٦,٨	٣,٠	٢,٩	١٣٠	٨٩
١٢٣ - اليابان	٢٧٥٠٤٠	٢٠٧٣٥٦	١١,٤	٤,٦	٤,٩	٥,٤	٧١	٩٦
١٢٤ - سويسرا	٥١٤٤٤	٥٨١٥٠	٦,٢	٣,٨	٤,٥	٤,١	٨٦	٩٩
اقتصادات أخرى	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	٢٩٠٢٢٧٦ ج	٣٠٤٦١١٤ ج	٦,٧ م	٤,١ م	٤,٧ م	٤,٣ م	١٠٦ و	١٠١ و
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	١١٩١٣٢ ج	٨٦٨٧٤ ج	٢,٠ م	-٢,٤ م	١١,٤ م	-٧,٤ م	١٧١ و	٩١ و

أ - أنظر الملاحظات التقنية . (ب) الأرقام للاتحاد الجمركى لجنوب أفريقيا ويضم جنوب أفريقيا : ناميبيا ، ليسوتو ، بتسوانا ، سوازيلند ، وقد استبعدت التجارة فيما بين الاقاليم الأعضاء فيه . (جـ) بما فى ذلك لكسمبورغ .

جدول ١٥ : هيكل واردات السلع

	النسبة المئوية من واردات السلع									
	الأغذية		الوقود		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى	
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل	١٩ م	١٠ م	٥ م	٦ م	٦ م	٩ م	٣٤ م	٣٣ م	٣٤ م	٤٢ م
الصين والهند	..	٨ م	..	٥ م	..	١٠ م	..	٣٢ م	..	٤٥ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	١٧ م	١٤ م	٥ م	٧ م	٣ م	٦ م	٣٣ م	٣٦ م	٤٢ م	٣٧ م
١ - موزمبيق	١٧	٣٥	٨	١	٧	٣	٢٤	٣٤	٤٥	٢٦
٢ - أثيوبيا	٧	١٧	٦	١٠	٥	٣	٣٧	٤٤	٤٤	٢٦
٣ - تنزانيا	١٢	٨	٩	١	١	٤	٣٤	٤٥	٤٤	٤٣
٤ - الصومال	٣٣	٢٩	٥	٣	٥	٢	٢٤	٣٨	٣٣	٢٩
٥ - بنغلاديش	..	٣١	..	٢	..	٤	..	٢٧	..	٣٦
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧ - ملاوى	١٦	١٠	٥	١٢	٢	١	٢١	٤٣	٥٧	٣٥
٨ - نيبال	..	٩	..	١	..	٥	..	٤٤	..	٤١
٩ - تشاد	١٣	١٦	٢٠	٢	٣	٣	٢١	٤٦	٤٢	٣٣
١٠ - بوروندى	١٨	٧	٦	٥	٧	٣	١٥	٤٢	٥٥	٤٤
١١ - سيراليون	١٩	٢٥	٩	٣	١	٣	٢٩	٣٩	٤١	٣١
١٢ - مدغشقر	٢٠	١٦	٥	٢	٢	٤	٢٥	٤٠	٤٨	٣٨
١٣ - نيجيريا	٩	١٠	٦	٧	٣	٣	٣٤	٣٨	٤٨	٤٣
١٤ - أوغندا	٨	٩	١	صفر	٣	١	٣٧	٥٠	٥١	٤٠
١٥ - زائير	١٩	١٥	٧	٦	٤	٣	٣٣	٤٦	٣٧	٣٠
١٦ - مالى	٢١	٢٠	٦	١	٣	٢	٢٣	٣٦	٤٧	٤٢
١٧ - النيجر	١٣	١٦	٦	٢	٤	٣	٢١	٣٩	٥٥	٤١
١٨ - بوركينا فاسو	٢٥	١٦	٤	صفر	١٢	٢	١٩	٤٦	٤٠	٣١
١٩ - رواندا	١٢	٨	٧	صفر	٤	٢	٢٨	٥٣	٥٠	٣٦
٢٠ - الهند	٢٢	٨	٥	١٧	١٤	١٢	٣٧	١٨	٢٢	٤٥
٢١ - الصين*	..	٩	..	٢	..	١٠	..	٣١	..	٤٧
٢٢ - هايتى	٣١	٢٣	٦	١	٥	٢	١٤	٢٦	٤٤	٤٧
٢٣ - كينيا	١٣	٩	١١	٢	٢	٤	٣٢	٤٤	٤٢	٤٠
٢٤ - باكستان*	٢٠	١٦	٣	١٤	٥	٨	٣٨	٣٢	٣٤	٣٠
٢٥ - بنن	٢٣	٢٩	٦	٢	٢	٦	١٧	١٧	٥٣	٤٧
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١٣	١٥	٧	١	٢	٤	٢٩	٣٩	٤٩	٤٠
٢٧ - غانا	١٢	١١	٤	٥	٢	٧	٣٣	٤٠	٤٨	٣٧
٢٨ - توغو	١٨	٢٦	٤	٦	٢	٢	٣٢	٢٥	٤٥	٤١
٢٩ - زامبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ - غينيا	..	٢٢	...	٥	..	٢	..	٣٦	..	٣٥
٣١ - سرى لانكا	٤١	١٩	٨	٤	٤	٤	١٢	٢٧	٣٤	٤٦
٣٢ - ليسوتو[أ]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ - أندونيسيا	٦	٨	٣	٨	٢	١٠	٣٩	٣٨	٥٠	٣٧
٣٤ - موريتانيا	٩	٢٣	٤	١٨	١	١	٥٦	٢٩	٣٠	٢٩
٣٥ - أفغانستان	١٧	٩	٤	١	١	١	٨	٢٦	٦٩	٦٣
٣٦ - بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - ليبيريا	١٨	٣	٨	١	١	١	٣٣	٨١	٣٩	١٥
٣٩ - ميانمار	١٥	٤	٤	٢	٥	١	١٨	٥٢	٥٨	٤١
٤٠ - السودان	٢٤	٢٠	٥	٢	٣	٣	٢١	٣٣	٤٧	٤٣
٤١ - فييت نام	..	٨	..	٢٣	..	٢	..	٣٧	..	٣٠
اقتصادات متوسطة الدخل	١٦ م	١١ م	٩ م	١٠ م	١١ م	٩ م	٣٠ م	٣٥ م	٣٤ م	٣٥ م
الدخل المتوسط الأدنى	١٧ م	١٣ م	٨ م	٨ م	٩ م	٨ م	٣٠ م	٣١ م	٣٧ م	٤٠ م
٤٢ - أنغولا	١٨	٢٥	٢	٣	٢	١	٢٤	٣٩	٥٤	٢٨
٤٣ - بوليفيا	٢٠	١٨	١	٢	٢	٣	٣٤	٣٨	٤٢	٤٠
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٢٨	٢٧	٧	٣	١٠	٨	٢٣	٢٦	٣١	٣٦
٤٥ - السنغال	٣٧	٢١	٦	٥	٤	٣	١٥	٣٤	٣٨	٣٧
٤٦ - الجمهورية اليمنية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ - زمبابوى	..	٣	..	١	..	٥	..	٥٥	..	٣٦
٤٨ - الفلبين	٢٠	١١	١٠	١٣	٧	٧	٢٣	٢٠	٣٠	٥٠
٤٩ - كوت ديفوار	١٨	٢٠	٦	٤	٢	٢	٢٨	٣٠	٤٦	٤٤
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	٢٥	١٤	١٠	٦	٢	٣	٢٣	٣٠	٤٠	٤٧
٥١ - المغرب	٣٦	١٣	٥	١٥	٩	١١	١٨	٢٨	٣١	٣٣
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٢٥	١٦	٤	١١	١	١	٢٥	٣٧	٤٥	٣٦
٥٣ - هندوراس	١٢	١٢	٦	٤	١	٢	٢٦	٢٩	٥٦	٥٣
٥٤ - غواتيمالا	١١	٨	٧	٩	٢	٣	٢٩	٣٤	٥٠	٤٥
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	١٥	١٧	٦	صفر	١	٢	٣٤	٤٠	٤٤	٤١
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٢٢	٢١	١٠	٢	٨	٣	١٦	٣٢	٤٣	٤٢
٥٧ - الكاميرون	١٢	١٦	٥	١	٣	٢	٢٨	٣٦	٥١	٤٤
٥٨ - بيرو	١٧	٢٢	٣	١٠	٥	٥	٤١	٢٦	٣٤	٣٦
٥٩ - اكوادور	١٠	٩	٩	٤	٤	٧	٣٣	٣٤	٤٤	٤٦
٦٠ - ناميبيا[أ]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ - باراغواى	١٤	١٢	١٤	٢٣	٢	٢	٣٧	٣٠	٣٣	٣٣
٦٢ - السلفادور	١٦	١٦	٥	٧	٣	٥	٢٨	٣٢	٤٨	٤٠
٦٣ - كولومبيا	٨	٩	١	٤	١٠	٧	٤٥	٣٧	٣٥	٤٣
٦٤ - تايلند	٧	٦	٩	٨	٥	٩	٣١	٣٩	٤٩	٣٨
٦٥ - جامايكا	٢٢	١٩	٩	١٤	٤	٤	٢٣	٢١	٤٢	٤٢
٦٦ - تونس	١٦	١٥	٦	٩	٦	١٠	٣١	٢٤	٤١	٤١
* البيانات بالنسبة لتايوان والصين هى :	١٤	٧	٥	٩	١٧	١٣	٣٦	٣٧	٢٨	٣٤

ملحوظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الأغذية		الوقود		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى	
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩
النسبة المئوية من واردات السلع										
٦٧ ـ تركيا	٦	٨	١٠	٢١	١٠	١٣	٣٧	٢٦	٣٧	٣٣
٦٨ ـ بتسوانا [أ]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٩ ـ الأردن	٣٠	١٩	٦	١٦	٥	٤	١٨	٢٣	٤٢	٣٨
٧٠ ـ بنما	١٢	١٥	٢١	١٧	١	٢	٢١	١٨	٤٥	٤٨
٧١ ـ شيلي	٢٠	٥	٦	١٢	٩	٥	٣٥	٤١	٣٠	٣٧
٧٢ ـ كوستاريكا	٩	٨	٥	٤	٢	٤	٢٩	٢٨	٥٤	٣٧
٧٣ ـ بولندا	..	١١	..	١٧	..	١٠	..	٣٢	..	٢٩
٧٤ ـ موريشيوس	٣٥	٩	٥	١	٢	٣	١٥	٤٠	٤٢	٤٨
٧٥ ـ المكسيك	٥	١٦	٢	٤	١٠	٨	٥٠	٣٤	٣٣	٣٧
٧٦ ـ الأرجنتين	٧	٤	١٠	٩	٢١	٩	٢٥	٣٥	٣٨	٤٣
٧٧ ـ ماليزيا	٢٧	١١	١٢	٥	٧	٦	٢٢	٤٥	٣٢	٣٣
٧٨ ـ الجزائر	٢٧	٢٨	صفر	٢	٥	٨	١٥	٢٨	٥٢	٣٥
٧٩ ـ بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ ـ لبنان	٢٩	٢٦	٩	٢	٩	٣	١٧	١٩	٣٦	٥٠
٨١ ـ منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ ـ نيكاراغوا	١٣	١٤	٥	٣	١	١	٣٠	٣٩	٥١	٤٢
الدخل المتوسط الأعلى	١٤ م	١٠ م	١٠ م	١٢ م	١٤ م	١٠ م	٣١ م	٣٤ م	٣٢ م	٣٥ م
٨٣ ـ فنزويلا	١٢	١٢	١	١	٥	٩	٤٤	٤٧	٣٩	٣١
٨٤ ـ جنوب أفريقيا [أ]	٥	٦	٥	١	١٠	٤	٤٢	٥٢	٣٧	٣٨
٨٥ ـ البرازيل	٢٠	٥	٢١	٣٠	٩	٨	٢٢	٢٩	٢٨	٢٨
٨٦ ـ هنغاريا	١٢	٧	١١	١٢	٢١	٩	٢٧	٣٣	٢٨	٣٨
٨٧ ـ أوروغواي	١٠	٧	١٧	١٤	١٤	٧	٢٤	٣٣	٣٦	٣٩
٨٨ ـ يوغوسلافيا	١٦	٨	٦	١٩	١٩	١١	٢٨	٢٦	٣٢	٣٦
٨٩ ـ الغابون	١٦	١٧	٥	١	١	٢	٣٧	٤٣	٤٠	٣٨
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	١٦	٢٢	صفر	٤	٦	٤	٣٦	٣٤	٤٢	٣٧
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	١٢	٢١	٤٩	٦	٢	٦	١٦	٢٧	٢١	٤٠
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	..	٦	..	٢٨	..	١٠	..	٣٦	..	٢٠
٩٣ ـ البرتغال	١٦	١٢	٨	١١	١٨	٧	٢٧	٣٧	٣٠	٣٤
٩٤ ـ جمهورية كوريا	١٥	٦	٧	١٣	٢٦	١٧	١٣	٣٤	٣٨	٣٠
٩٥ ـ عمان	..	٢٠	..	٢	..	٢	..	٣٤	..	٤٣
٩٦ ـ ليبيا	١٤	١٤	٤	٤	٣	١	٣٦	٣٤	٤٣	٤٧
٩٧ ـ اليونان	١٦	١٦	٨	٦	١١	٧	٣٥	٣١	٣٠	٤٠
٩٨ ـ العراق	٢٤	٢٧	صفر	صفر	٧	٥	٢٥	٢٩	٤٤	٣٩
٩٩ ـ رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	١٧ م	١١ م	٨ م	١٠ م	١٠ م	٨ م	٣١ م	٣٤ م	٣٥ م	٣٧ م
أفريقيا جنوب الصحراء	١٧ م	١٦ م	٦ م	٤ م	٢ م	٣ م	٢٩ م	٤١ م	٤٥ م	٣٧ م
شرق آسيا	١٦ م	٧ م	٩ م	٩ م	٧ م	١٠ م	٢٨ م	٣٩ م	٣٨ م	٣٨ م
جنوب آسيا	٢٥ م	١٠ م	٤ م	١٧ م	١١ م	١١ م	٣٥ م	١٨ م	٢٦ م	٤٤ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٢ م	١٥ م	٩ م	١١ م	١٥ م	٩ م	٢٦ م	٣٢ م	٣١ م	٣٣ م
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٣ م	٩ م	٩ م	١١ م	٨ م	٧ م	٢٤ م	٣٥ م	٣٦ م	٣٨ م
المدينة بصورة باهظة	١٦ م	١٤ م	٨ م	١٠ م	١٢ م	٨ م	٣٢ م	٣٣ م	٣٣ م	٣٧ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٢٠ م	١٠ م	١١ م	٩ م	١٩ م	٨ م	٢٠ م	٣٤ م	٣١ م	٣٩ م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٢٠ م	١٠ م	١١ م	٩ م	١٩ م	٨ م	٢٠ م	٣٤ م	٣١ م	٣٩ م
+ أخرى	٢٣ م	٩ م	٦ م	٦ م	١٢ م	٧ م	٢٠ م	٣٥ م	٣٨ م	٤٥ م
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية	٣١	١٥	١	صفر	٤	٢	٢٧	٣٧	٣٧	٤٥
١٠١ ـ ايرلندا	١٩	١١	٨	٦	٩	٤	٢٥	٣٨	٣٩	٤٢
١٠٢ ـ أسبانيا	٢٠	١١	١٠	١٢	١٤	٨	٢٧	٣٨	٢٨	٣١
١٠٣ ـ + اسرائيل	١٦	٩	٦	٨	١١	٥	٢٨	٢٤	٣٨	٥٤
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	٢٦	٨	٣	٢	١١	٥	١٣	٢٦	٤٦	٥٩
١٠٥ ـ + سنغافورة	٢٤	٧	١٣	١٤	١٨	٥	١٤	٤٢	٣٠	٣٣
١٠٦ ـ نيوزيلندا	٨	٧	٧	٦	٩	٤	٣٣	٤٠	٤٣	٤٢
١٠٧ ـ استراليا	٦	٥	٨	٥	٩	٤	٣٧	٤٥	٤١	٤٢
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	٣٢	١٠	١١	٥	٢٤	٩	١١	٣٧	٢٣	٣٧
١٠٩ ـ ايطاليا	٢٤	١٣	١٦	١٢	٢٤	١٢	١٥	٢٩	٢١	٣٤
١١٠ ـ هولندا	١٦	١٣	١٠	١٠	١٢	٦	٢٥	٢٩	٣٧	٤١
١١١ ـ + الكويت	٢٦	١٦	١	صفر	٢	٢	٣٢	٤٣	٣٩	٤٠
١١٢ ـ بلجيكا [ب]	١٤	١٠	٩	٨	٢١	١٠	٢٤	٢٤	٣٢	٤٨
١١٣ ـ النمسا	١٥	٥	٧	٦	١٢	٨	٣١	٣٧	٣٥	٤٤
١١٤ ـ فرنسا	٢٠	١٠	١٥	٩	١٨	٨	٢٠	٣٣	٢٧	٤٠
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	١٣	..	١	..	٢	..	٣٨	..	٤٦
١١٦ ـ كندا	١٠	٦	٧	٥	٩	٥	٤٠	٥٣	٣٤	٣٢
١١٧ ـ ألمانيا	٢٤	١١	٨	٨	٢٠	٩	١٣	٣١	٣٥	٤٢
١١٨ ـ الدانمرك	١٥	١٢	١١	٧	١٠	٦	٢٥	٣٠	٣٩	٤٤
١١٩ ـ الولايات المتحدة	٢٠	٦	١٠	١١	٢٠	٥	١٤	٤١	٣٦	٣٦
١٢٠ ـ السويد	١٢	٦	١١	٨	١١	٧	٣٠	٤٠	٣٦	٣٠
١٢١ ـ فنلندا	١٠	٥	١٠	١٠	١١	٨	٣٥	٤٠	٣٤	٣٧
١٢٢ ـ النرويج	١١	٦	٧	٤	١٢	٨	٣٨	٤٣	٣٢	٣٩
١٢٣ ـ اليابان	٢٣	١٦	٢٠	٢١	٣٨	١٨	٩	١٤	١١	٣١
١٢٤ ـ سويسرا	١٧	٦	٦	٤	٩	٦	٢٤	٣١	٤٣	٥٣
اقتصادات أخرى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	١٩ م	[illegible]	١٠ م	٩ م	١٧ م	٨ م	٢٢ م	٢٤ م	٣٢ م	٣٩ م
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية)	١٧ م	١٥ م	٦ م	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٣٥ م	٤٢ م	٤٣ م

(أ) أدرجت الأرقام للاتحاد الجمركي لجنوب افريقيا ، ويضم جنوب افريقيا ، ناميبيا ، ليسوتو ، بتسوانا ، وسوازيلند في بيانات جنوب أفريقيا ، وقد استبعدت التجارة فيما بين الأقاليم الأعضاء فيه . (ب) بما في ذلك لكسمبورغ

جدول ١٦ : هيكل صادرات السلع

النسبة المئوية لصادرات السلع

	الوقود والمعادن والفلزات		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى		المنسوجات والملابس (أ)	
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل	١٦ م	٢٥ م	٦٠ م	٢٣ م	١ م	٦ م	٢٣ م	٤٦ م	٠٠ م	٢٢ م
الصين والهند	٠٠	١١ م	٠٠	١٨ م	٠٠	١٠ م	٠٠	٦٢ م	٠٠	٢٨ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٢٢ م	٤٣ م	٦٥ م	٣٠ م	١ م	١ م	١١ م	٢٦ م	٤ م	١٢ م
١ - موزمبيق	١٤	٩	٨٤	٤٣	صفر	١	٢	٤٧	١	صفر
٢ - أثيوبيا	صفر	٣	١٠٠	٩٤	صفر	صفر	صفر	٣	صفر	١
٣ - تنزانيا	١	٤	٨٦	٨٤	صفر	١	١٣	١١	صفر	٦
٤ - الصومال	صفر	صفر	٨٦	٩٦	٤	١	١٠	٣	٠٠	صفر
٥ - بنغلاديش	٠٠	١	٠٠	٢٨	٠٠	صفر	٠٠	٧١	٠٠	٥٨
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧ - ملاوي	صفر	صفر	٩٩	٩٤	صفر	صفر	١	٥	صفر	٥
٨ - نيبال	٠٠	صفر	٠٠	١٣	٠٠	٣	٠٠	٨٤	٠٠	٧٣
٩ - تشاد	٥	٤	٩٢	٩٠	صفر	١	٣	٤	صفر	٣
١٠ - بوروندي	صفر	صفر	٩٤	٩٣	صفر	صفر	٦	٦	١	١
١١ - سيراليون	٧٥	٤١	١٤	٢١	صفر	صفر	١٠	٣٨	صفر	صفر
١٢ - مدغشقر	٤	٦	٩٠	٨٥	١	صفر	٤	٩	١	٦
١٣ - نيجيريا	٣٢	٩٤	٦٥	٥	٠٠	صفر	٢	١	صفر	صفر
١٤ - أوغندا	١٣	صفر	٨٦	٩٩	صفر	صفر	١	صفر	صفر	صفر
١٥ - زائير	٧٢	٨٥	٢٠	٦	صفر	صفر	٨	٩	صفر	صفر
١٦ - مالي	١	صفر	٩٦	٩٠	١	٢	٢	٨	١	١
١٧ - النيجر	صفر	٠٠	٩٥	٠٠	١	٠٠	٤	٠٠	١	٠٠
١٨ - بوركينا فاسو	١	صفر	٩٤	٨٨	١	١	٤	١٠	٢	١
١٩ - رواندا	٤٠	١	٦٠	٩٨	صفر	صفر	١	١	٠٠	صفر
٢٠ - الهند	١٠	٨	٤١	١٩	١	٧	٤٧	٦٦	٣٦	٢٣
٢١ - الصين *	٠٠	١١	٠٠	١٩	٠٠	٧	٠٠	٦٣	٠٠	٢٥
٢٢ - هايتي	١٤	صفر	٦٢	١٤	٣	١٦	٢٠	٧٠	٣	٤٣
٢٣ - كينيا	١٣	٢	٧٧	٨٥	صفر	١	١٠	١٢	صفر	١
٢٤ - باكستان	٢	١	٦٢	٣٣	١	صفر	٣٥	٦٦	٢٩	٥٤
٢٥ - بنن	١	٢٦	٩٤	٧١	٢	صفر	٣	٣	صفر	صفر
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١	صفر	٤٥	٤٧	صفر	صفر	٥٤	٥٢	صفر	صفر
٢٧ - غانا	١٣	٢٩	٨٦	٦٣	صفر	صفر	١	٨	صفر	صفر
٢٨ - توغو	٣٣	٥٣	٦٢	٣٨	١	١	٤	٧	صفر	صفر
٢٩ - زامبيا	٠٠	٩٢	٠٠	٣	٠٠	١	١٠	٥	٠٠	صفر
٣٠ - غينيا	٠٠	٨٣	٠٠	٦	٠٠	صفر	٠٠	١١	٠٠	صفر
٣١ - سري لانكا	صفر	٣	٩٩	٤٣	صفر	٤	١	٥٠	صفر	٣٨
٣٢ - ليسوتو ب	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٣ - أندونيسيا	٤٣	٤٧	٥٣	٢١	٣	١	١	٣١	صفر	٩
٣٤ - موريتانيا	٩٤	٤٥	٥	٥٤	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٣٥ - أفغانستان	صفر	٤٣	٨٧	٤٠	٠٠	١	١٣	١٧	١٢	١٣
٣٦ - بوتان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٨ - ليبيريا	٧٢	٣٥	٢٥	٢٤	٠٠	٢١	٣	١٩	صفر	صفر
٣٩ - ميانمار	٥	١١	٩٤	٧٣	١	١	صفر	١٥	صفر	٤
٤٠ - السودان	١	١	٩٩	٩٥	صفر	٢	صفر	٢	صفر	١
٤١ - فييت نام	٠٠	١٢	٠٠	٧٥	٠٠	٢	٠٠	١٠	٠٠	٥
اقتصادات متوسطة الدخل	٢٧ م	٢٦ م	٤٦ م	٢١ م	١٤ م	٢٠ م	١٣ م	٣٣ م	٣ م	١١ م
الدخل المتوسط الأدنى	٢٢ م	٢٩ م	٦٢ م	٣٢ م	٨ م	١٢ م	٨ م	٢٨ م	٢ م	٩ م
٤٢ - أنغولا	٦	٩٥	٧٦	٢	١	صفر	١٧	٣	صفر	صفر
٤٣ - بوليفيا	٩٣	٨٠	٣	١٥	صفر	١	٤	٤	صفر	١
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٨	٤٦	٧١	١٨	صفر	صفر	٢٠	٣٥	١٥	٢٧
٤٥ - السنغال	٩	١٩	٨٨	٧٢	١	١	٢	٨	١	١
٤٦ - الجمهورية اليمنية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٧ - زمبابوي	٠٠	١٧	٠٠	٤٠	٠٠	١	٠٠	٤٣	٠٠	٣
٤٨ - الفلبين	١١	١٢	٨٤	٢٦	صفر	١٠	٦	٥٢	١	٧
٤٩ - كوت ديفوار	٢	١	٩٣	٩١	١	صفر	٤	٧	١	٢
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	١٠	٢	٨٨	٢٨	صفر	٥	٢	٦٥	صفر	٣٥
٥١ - المغرب	٤٠	٢٣	٥٥	٣٠	صفر	٤	٥	٤٢	١	٢٠
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	صفر	٥٤	٩٠	٣٧	٠٠	١	١٠	٨	..	صفر
٥٣ - هندوراس	٦	١	٩٠	٨٧	صفر	١	٤	١١	١	٧
٥٤ - غواتيمالا	صفر	٢	٨٦	٨١	١	صفر	١٣	١٦	٤	١١
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	٤	٧٦	٤٥	١٥	٢	١	٤٩	٧	صفر	صفر
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	١	٧٧	٨٩	١٦	١	١	٩	٦	٧	٣
٥٧ - الكاميرون	١٧	٤٨	٧٧	٤٩	٣	صفر	٢	٣	صفر	١
٥٨ - بيرو	٤٥	٥٥	٥٤	٢٦	صفر	١٠	١	١٧	صفر	٩
٥٩ - إكوادور	٢	٤٩	٩٦	٤٨	صفر	صفر	٢	٢	١	صفر
٦٠ - ناميبيا ب	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦١ - باراغواي	صفر	صفر	٩٢	٩٢	صفر	صفر	٨	٨	صفر	١
٦٢ - السلفادور	٢	١	٨٢	٧٩	١	٥	١٦	١٥	٦	١١
٦٣ - كولومبيا	١٨	٢٦	٧٥	٤٩	صفر	١	٦	٢٤	٢	٩
٦٤ - تايلند	١١	٣	٨٦	٤٣	صفر	١٥	٣	٣٩	صفر	١٧
٦٥ - جامايكا	٢٨	١٦	٤١	٢٦	صفر	١	٣١	٥٨	٤	١٣
٦٦ - تونس	٣١	٢٣	٥١	١١	صفر	٦	١٩	٦٠	٢	٢٩
* البيانات بالنسبة لتايوان والصين هي :	٢	٢	٢٨	٦	١٥	٣٦	٥٤	٥٧	٢٥	١٥

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

النسبة المئوية لصادرات السلع

	الوقود والمعادن والفلزات		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى		المنسوجات والملابس (أ)	
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩
٦٧ - تركيا	٩	٨	٨٩	٢٦	صفر	٥	٢	٦١	١	٣٥
٦٨ - بتسوانا (ب)	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٩ - الأردن	٣٣	٤٥	٦٠	١٠	٢	١	٥	٤٤	١	٥
٧٠ - بنما	٣٥	٢	٩٣	٧٨	صفر	صفر	٢	١٩	١	٧
٧١ - شيلي	٨٩	٥٧	٧	٣٣	١	١	٤	٩	صفر	١
٧٢ - كوستاريكا	صفر	١	٨٤	٦٩	١	٤	١٥	٢٧	٢	١٨
٧٣ - بولندا	..	١٩	..	١٤	..	٣٢	..	٣٤	..	٦
٧٤ - موريشيوس	صفر	صفر	١٠٠	٣٨	صفر	١	صفر	٦١	صفر	٥١
٧٥ - المكسيك	٢٢	٤١	٦٢	١٤	١	٢٤	١٥	٢١	٣	٢
٧٦ - الأرجنتين	١	٤	٩٣	٦٤	١	٦	٥	٢٦	صفر	٣
٧٧ - ماليزيا	٣٤	١٩	٦٠	٣٧	٢	٢٧	٤	١٧	صفر	٥
٧٨ - الجزائر	٥٧	٩٦	٣٩	صفر	٢	٢	٢	٢	صفر	صفر
٧٩ - بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ - لبنان	١٤	٦	٥٢	٢٤	١٤	٨	١٩	١٣	٢	٨
٨١ - منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ - نيكاراغوا	٤	١	٩٠	٩٦	صفر	١	٦	٢	صفر	صفر
الدخل المتوسط الأعلى	٣٢ م	٢٥ م	٢٨ م	١٣ م	٢٢ م	٢٥ م	١٨ م	٣٧ م	٥ م	١٢ م
٨٣ - فنزويلا	٩٧	٩١	١	١	صفر	١	٢	٧	صفر	صفر
٨٤ - جنوب أفريقيا (ب)	٢٤	٤٦	٤٤	٢٠	٣	٣	٢٩	٣١	١	٢
٨٥ - البرازيل	٩	١٥	٨٣	٣٣	٢	٢٠	٧	٣٢	١	٣
٨٦ - هنغاريا	٥	٨	٢٥	٢٤	٣٢	٣٠	٢٧	٣٨	٩	٦
٨٧ - أوروغواي	صفر	صفر	٩٥	٦١	صفر	٣	٥	٣٥	٢	١٤
٨٨ - يوغوسلافيا	١٠	٨	٣٣	١٢	٢٤	٢٨	٣٣	٥٢	٨	٨
٨٩ - الغابون	٥٢	٦٩	٣٧	٢١	١	١	١٠	٩	صفر	صفر
٩٠ - جمهورية ايران الاسلامية	٨٨	٨٩	٨	٥	صفر	١	٤	٦	٤	٥
٩١ - ترينيداد وتوباغو	٨٤	٦٢	٩	٧	صفر	١	٧	٣٠	صفر	صفر
٩٢ - تشيكوسلوفاكيا	..	٤	..	٥	..	٥٥	..	٣٦	..	٦
٩٣ - البرتغال	٤	٦	٣٤	١٥	٣	١٩	٥٨	٥٩	٢٤	٢٩
٩٤ - جمهورية كوريا	١٥	٢	٢٥	٥	٣	٣٨	٥٦	٥٥	٢٧	٢٣
٩٥ - عمان	..	٨٧	..	٣	..	٧	..	٣	..	صفر
٩٦ - ليبيا	٩٩	٩٧	١	صفر	..	صفر	صفر	٣	صفر	صفر
٩٧ - اليونان	٨	١٣	٧٨	٣٥	٢	٣	١١	٤٨	٣	٢٧
٩٨ - العراق	٩٥	٩٨	٤	صفر	صفر	١	١	١	صفر	صفر
٩٩ - رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	٢٥ م	٢٦ م	٤٩ م	٢١ م	١٨ م	١٧ م	١٥ م	٣٩ م	٦ م	١٣ م
أفريقيا جنوب الصحراء	٢٤ م	٥٤ م	٦٨ م	٣٦ م	صفر م	١ م	٧ م	١٠ م	صفر م	٢ م
شرق آسيا	٢٢ م	١٢ م	٦٧ م	١٩ م	١ م	٣٢ م	١٦ م	٤٧ م	٢ م	٢٠ م
جنوب آسيا	٦ م	٦ م	٥٧ م	٢٤ م	١ م	٥ م	٣٥ م	٦٥ م	٢٨ م	٣٣ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢١ م	٣٤ م	٣٥ م	١٢ م	٢١ م	٢٠ م	٢٣ م	٣٣ م	٨ م	١٢ م
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٣ م	٣٣ م	٥٠ م	٣٣ م	١ م	١٢ م	٦ م	٢٤ م	١ م	٣ م
المدينة بصورة باهظة	٣٤ م	٢٩ م	٤٠ م	٢٩ م	٢١ م	١٥ م	١١ م	٢٨ م	٣ م	٥ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	١٢ م	٩ م	٢٠ م	١٢ م	٣٠ م	٤٠ م	٣٨ م	٤٠ م	٧ م	٥ م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٩ م	٧ م	٢١ م	١٢ م	٣١ م	٤١ م	٣٩ م	٤٠ م	٧ م	٤ م
+ أخرى	٥٩ م	٢٧ م	١٧ م	٦ م	٣ م	٢٦ م	٢٣ م	٤٠ م	١٠ م	١٢ م
١٠٠ - + المملكة العربية السعودية	٩٨	٩١	١	١	١	٢	١	٧	صفر	صفر
١٠١ - ايرلندا	٣	٢	٦٣	٢٦	٥	٣٢	٢٩	٤٠	٧	٤
١٠٢ - أسبانيا	٩	٨	٥١	١٨	١٠	٣٦	٢٩	٣٧	٦	٤
١٠٣ - + اسرائيل	٦	٢	٢٨	١٠	٢	٢٧	٦٣	٦٠	٩	٦
١٠٤ - + هونغ كونغ	١	١	٥	٢	٧	٢٣	٨٧	٧٣	٥٢	٣٩
١٠٥ - + سنغافورة	٢١	١٨	٤٤	٩	١٠	٤٧	٢٤	٢٦	٦	٥
١٠٦ - نيوزيلندا	١	٩	٩٤	٦٧	صفر	٥	٥	١٩	صفر	٢
١٠٧ - استراليا	١٣	٣٢	٧٣	٣٥	٥	٥	١٠	٢٧	١	١
١٠٨ - المملكة المتحدة	٧	١٠	٩	٨	٤٢	٤٠	٤٢	٤٠	٧	٣
١٠٩ - ايطاليا	٨	٣	١٤	٧	٣٠	٣٧	٤٧	٥٢	١٥	١٢
١١٠ - هولندا	١٢	١٢	٣٢	٢٥	٢١	٢١	٣٥	٤٢	٩	٤
١١١ - + الكويت	٩٨	٩٦	١	صفر	١	١	صفر	٣	صفر	صفر
١١٢ - بلجيكا (ج)	١٣	٩	١١	١١	٢٠	٢٥	٥٥	٥٥	١٢	٧
١١٣ - النمسا	٨	٥	١٧	٨	٢٠	٣٤	٥٥	٥٢	١٢	٨
١١٤ - فرنسا	٨	٥	٢١	١٨	٢٦	٣٥	٤٥	٤١	١٠	٥
١١٥ - + الامارات العربية المتحدة	..	٩١	..	٢	..	٢	..	٥	..	١
١١٦ - كندا	٢٨	١٩	٣٥	١٩	١٥	٣٩	٢٢	٢٤	١	١
١١٧ - ألمانيا	٧	٤	٥	٦	٤٦	٤٩	٤٢	٤١	٥	٥
١١٨ - الدانمرك	٢	٤	٥٥	٣٢	٢٢	٢٥	٢١	٣٩	٤	٤
١١٩ - الولايات المتحدة	٨	٦	٢٧	١٦	٣٧	٤٣	٢٨	٣٤	٣	٢
١٢٠ - السويد	٩	٦	٢٣	١٠	٣٥	٤٣	٣٣	٤١	٢	٢
١٢١ - فنلندا	٣	٥	٤٠	١٤	١٢	٢٩	٤٥	٥٢	٢	٣
١٢٢ - النرويج	٢١	٥٦	٢٨	١٠	١٧	١٣	٣٤	٢١	٢	١
١٢٣ - اليابان	٢	١	٧	١	٣١	٦٥	٦٠	٣٢	١٧	٢
١٢٤ - سويسرا	٣	٣	٧	٤	٣٠	٣٢	٦٠	٦١	١٠	٥
اقتصادات أخرى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	١٥ م	١٢ م	٣٦ م	١٦ م	٢٥ م	٣٥ م	٢٤ م	٣٩ م	٧ م	٦ م
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	[illegible]	٦٢ م	١٦ م	٦ م	صفر م	١ م	٣ م	[illegible]	[illegible]	[illegible]

(أ) المنسوجات والملابس هي مجموعة فرعية من المصنوعات الأخرى (ب) ادرجت الأرقام للاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا ، ويضم جنوب أفريقيا ، ناميبيا ، ليسوتو ، بتسوانا ، وسوازيلاند ، في بيانات جنوب أفريقيا ـ وقد استبعدت التجارة فيما بين الاقاليم الاعضاء فيه . (ج) بما في ذلك لكسمبورغ .

جدول ١٧ : واردات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى من السلع المصنوعة : الأصل والمكونات

	قيمة واردات السلع المصنوعة حسب الأصل (ملايين الدولارات) أ		تكوين الواردات من السلع المصنوعة فى ١٩٨٩ (نسبة مئوية) أ				
	١٩٦٩	١٩٨٩ أ	المنسوجات والملابس	الكيماويات	الآلات الكهربائية والالكترونيات	معدات النقل	أخرى
اقتصادات منخفضة الدخل	١٤٨٤ ج	٤٧٥٦٢ ج	٤٠ م	٦ م	٦ م	٣ م	٤٥ م
الصين والهند	٨٦٥ ج	٣٤٩٠٣ ج	٤٠ م	٦ م	٨ م	١ م	٤٥ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٦١٩ ج	١٢٦٥٩ ج	٤٢ م	٤ م	١ م	٩ م	٤٣ م
١ - موزمبيق	٧	٧	٢٣	٢	٢٠	٣	٥٢
٢ - أثيوبيا	٤	٦٢	١٣	٨	٣	٣	٧٤
٣ - تنزانيا	٣٠	٥٢	٤٠	٣	٢	٨	٤٨
٤ - الصومال	صفر	٢	٢	٢	٧	١٠	٧٨
٥ - بنغلاديش	صفر	٨٨٢	٨٤	صفر	صفر	صفر	١٦
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	صفر	٣	٧٩	٤	صفر	١	١٦
٧ - ملاوى	صفر	١٣	٧٠	صفر	٢	١	٢٨
٨ - نيبال	٢	١٧٧	٩٣	صفر	١	صفر	٥
٩ - تشاد	صفر	١	٢٧	٣	٦	١	٦٢
١٠ - بوروندى	٢	٢	٩	١	٣	٢	٨٦
١١ - سيراليون	٨٩	٨٢	صفر	صفر	صفر	صفر	٩٩
١٢ - مدغشقر	٨	٤٠	٦٤	١٢	١	صفر	٢٣
١٣ - نيجيريا	١٧	١٦٠	٣	٢٨	٢	٤	٦٤
١٤ - أوغندا	١	٥	١	صفر	٣	٦٣	٣٣
١٥ - زائير	٥١	٣١٢	صفر	١	صفر	صفر	٩٨
١٦ - مالى	صفر	١٧	٢	١	٣	١	٩٤
١٧ - النيجر	صفر	٢٨٣	صفر	٩٨	صفر	١	١
١٨ - بوركينا فاسو	صفر	٦	١٠	١	٣	١	٨٥
١٩ - رواندا	صفر	١	صفر	٤	٥	٤	٨٨
٢٠ - الهند	٦٠٨	٨١٢٥	٤٠	٥	١	١	٥٤
٢١ - الصين	٢٥٧	٢٦٧٧٨	٣٩	٧	١٠	١	٤٣
٢٢ - هايتى	١٣	٣٨٩	٥٤	٢	١٥	صفر	٢٩
٢٣ - كينيا	١٧	١٢٤	٥	٣	٥	١٦	٧١
٢٤ - باكستان	١٩٣	٢٣٥٧	٨١	١	صفر	١	١٨
٢٥ - بنن	صفر	٤	١	صفر	١	١	٩٧
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١١	٦٧	صفر	صفر	صفر	صفر	٩٩
٢٧ - غانا	١٧	٦٨	صفر	٢	١	صفر	٩٦
٢٨ - توغو	١	١٧	١	صفر	صفر	٢	٩٦
٢٩ - زامبيا	٦	٣٦	١٧	١	١	١١	٧٠
٣٠ - غينيا	٣١	١٢٤	صفر	٣٥	صفر	صفر	٦٤
٣١ - سرى لانكا	٨	٩١٣	٧٠	١	صفر	صفر	٢٨
٣٢ - ليسوتو ب	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ - أندونيسيا	٢٢	٤٦١٢	٣٣	٣	١	صفر	٦٢
٣٤ - موريتانيا	٣	٣	٦	١	٢	٥٥	٣٦
٣٥ - أفغانستان	٩	٤٦	٩١	صفر	صفر	١	٨
٣٦ - بوتان	صفر	٢	صفر	صفر	٣	٢	٩٥
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	صفر	١	٢٤	صفر	٤	٣	٧٠
٣٨ - ليبيريا	٤٦	١١٦٧٠	صفر	صفر	صفر	٦٣	٣٧
٣٩ - ميانمار	٤	٢٧	٣٢	١	١	١	٦٥
٤٠ - السودان	صفر	٨	٧	٢	٤	٦	٨٢
٤١ - فييت نام	١	..	..	..	...	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل	٤٣٠٧ ج	١٥٥٩٣٨ ج	٢٥ م	٧ م	١٧ م	٧ م	٤٤ م
الدخل المتوسط الأدنى	١٢٩١ ج	٦٤٥٢٦ ج	٢٤ م	٦ م	٢٣ م	٧ م	٤٠ م
٤٢ - انغولا	٢	٢٥٠	صفر	صفر	صفر	١	٩٩
٤٣ - بوليفيا	١	٣٢	١٩	٦	صفر	صفر	٧٥
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٣١	٥٧٠	٦١	٥	٢	٧	٢٥
٤٥ - السنغال	١٠	٦٨	٩	٧	٢	١	٨١
٤٦ - الجمهورية اليمنية	صفر	٥	٤	٣	١٨	١٢	٦٣
٤٧ - زمبابوى	صفر	٣٣١	١٣	صفر	١	صفر	٨٦
٤٨ - الفلبين	١١١	٤٢٩١	٣٤	٣	٢٨	١	٣٤
٤٩ - كوت دوفوار	٧	٢٣١	١٨	٣	١	صفر	٧٨
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	٥	١٤٧٤	٤٨	١	٦	صفر	٤٦
٥١ - المغرب	٢٢	١٦٧٢	٦٤	١٧	٧	١	١١
٥٢ - بابواغينيا الجديدة	١٣	٣١	٥	٣	٢	٥	٨٥
٥٣ - هندوراس	٣	١٣٦	٦٨	٢	صفر	صفر	٢٩
٥٤ - غواتيمالا	٥	٢٠٦	٧٧	٧	صفر	١	١٦
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	٤	١٢٦	صفر	٢	صفر	صفر	٩٧
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٣	٢٨	٥٢	٤	٢	٤	٣٨
٥٧ - الكاميرون	٣	٦٠	٢٨	١	١	٧	٦٣
٥٨ - بيرو	١٣	٤٥٢	٤٩	٩	٣	١	٣٨
٥٩ - اكوادور	٣	٧٣	١٣	٣	١	٨	٧٥
٦٠ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..
٦١ - باراغواى	٤	٠٧٧	٢٧	١٤	صفر	صفر	٥٩
٦٢ - السلفادور	١	١١٦	٥٧	١	٢٥	صفر	١٧
٦٣ - كولومبيا	٤١	٩٠٣	٢٣	٧	صفر	صفر	٧٠
٦٤ - تايلند	٣٠	٨١٩٧	٢٤	٢	١٤	١	٥٩
٦٥ - جامايكا	٦٢	٧٦٥	٣٣	٦٣	صفر	صفر	٤
٦٦ - تونس	١٥	١٤٩٤	٦٢	١٦	٧	١	١٤

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنه ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنيه . الارقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة

	قيمة واردات السلع المصنوعة حسب الاصل (ملايين الدولارات) أ		تكوين الواردات من السلع المصنوعة فى ١٩٨٩ (نسبة مئوية) أ				
	١٩٦٩	١٩٨٩ أ	المنسوجات والملابس	الكيماويات	الآلات الكهربائية والالكترونيات	معدات النقل	أخرى
٦٧ ـ تركيا	٣٥	٥٣١٣	٧٠	٥	٢	٢	٢١
٦٨ ـ بتسوانا ب	..	..	..	..	..	..	..
٦٩ ـ الأردن	١	٨٣	٥	٣٧	٥	٢٣	٣٠
٧٠ ـ بنما ج	١٩	١٢٧٦	٤	١	صفر	٧٣	٢١
٧١ ـ شيلى	١٤	٤٩٧	١١	٣٦	١	١	٥١
٧٢ ـ كوستاريكا	٤	٥٦١	٦٤	١	١١	١	٢٣
٧٣ ـ بولندا	٢٣٠	٢٨٨٠	٢٠	١٦	٧	٩	٤٨
٧٤ ـ موريشيوس	١	٦٦٣	٨١	صفر	صفر	صفر	١٨
٧٥ ـ المكسيك	٣٩٣	٢١٣٠٦	٤	٤	٣٥	١٣	٤٣
٧٦ ـ الأرجنتين	٨٩	١٦٥٨	١٢	١٨	١	٣	٦٦
٧٧ ـ ماليزيا	٣٤	٧٧٦١	١٥	٤	٥٥	١	٢٥
٧٨ ـ الجزائر	١٩	٢٢٦	صفر	٢٧	١	٣	٦٩
٧٩ ـ بلغاريا	٤٤	٣٧٤	٢١	٢٤	٦	١	٤٩
٨٠ ـ لبنان	١٥	١٤٧	١٥	٤	٢	٢	٧٦
٨١ ـ منغوليا	صفر	٥	٧٣	٤	٢	صفر	٢١
٨٢ ـ نيكاراغوا	٣	٤	٨	١١	١٤	٥	٦٣
الدخل المتوسط الأعلى	٢٠١٦ ج	٩١٤١٢ ج	٢٦ م	٧ م	١٢ م	٧ م	٤٨ م
٨٣ ـ فنزويلا	١٩	٦٥٣	٣	١٥	٤	٦	٧١
٨٤ ـ جنوب أفريقيا ب	٥٦٥	٣٥٠٥	٣	١٤	١	٣	٧٨
٨٥ ـ البرازيل	١٣٦	١١٦٧٤	٧	٩	٥	١٤	٦٥
٨٦ ـ هنغاريا	١٦٣	٢٥٠٤	٢٣	٢٠	١٠	٤	٤٤
٨٧ ـ أوروغواى	١٨	٣٢٤	٥٣	٣	صفر	١	٤٣
٨٨ ـ يوغوسلافيا	٣٨٠	٧١٩٥	٢٨	١٠	٩	١٠	٤٤
٨٩ ـ الغابون	٨	٨٩	صفر	٦٧	١	١	٣١
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	١٢٧	٥١١	٩٠	صفر	١	صفر	٩
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٣٧	٣١٣	١	٧٣	صفر	صفر	٢٦
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	٣٩٠	٢٦٤٢	١٦	١٨	٤	٥	٥٧
٩٣ ـ البرتغال	٣٩٠	٩٨٠٣	٣٩	٦	٨	٩	٣٨
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٣٦٥	٤٢٦٠١	٢٦	٢	١٩	٦	٤٦
٩٥ ـ عمان	١	١٥٢	٥	صفر	٢١	١٥	٥٩
٩٦ ـ ليبيا	٥	٣٠٧	صفر	٩٣	١	١	٦
٩٧ ـ اليونان	١٣٨	٣٨٩٣	٥٥	٥	٣	٧	٣١
٩٨ ـ العراق	٥	١٤٢	١	١٩	٢	٩	٦٩
٩٩ ـ رومانيا	١٢٤	٢١٠٢	٢٨	٧	٣	٣	٥٩
الدخل المنخفض والمتوسط	٥٧٩٢ ج	٢٠٣٥٠٠ ج	٢٨ م	٦ م	١٤ م	٦ م	٤٥ م
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٨٥ ج	٥٠٤٣ ج	١٥ م	٩ م	١ م	٢٢ م	٥٣ م
شرق آسيا	٩١١ ج	٩٦١٩٠ ج	٣٠ م	٤ م	١٨ م	٣ م	٤٥ م
جنوب آسيا	٨١٥ ج	١٢٤٩٧ ج	٥٤ م	٣ م	١ م	١ م	٤٢ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢١٦٧ ج	٤٢٨٤١ ج	٤٠ م	١٠ م	٧ م	٦ م	٣٧ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	[illegible]٤٩ ج	٤٣٤٧٤ ج	١١ م	٩ م	١٩ م	١٣ م	٤٩ م
المدينة بصورة باهظة	١٢٧٣ ج	٤٩٧١٢ ج	١٤ م	٨ م	٢٠ م	١٠ م	٤٨ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	١٠٣٦٧٩ ج	١٣٦٤٨٣٣ ج	٦ م	١٣ م	١١ م	١٩ م	٥١ م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	١٠٠٨٤٤ ج	١٢٦٢٦٨٤ ج	٥ م	١٣ م	١١ م	٢٠ م	٥١ م
+ أخرى	٢٨٣٥ ج	١٠٢١٤٩ ج	١٧ م	٥ م	١٨ م	٤ م	٥٦ م
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية	٥	١٦٩٧	صفر	٥٩	١	١٩	٢١
١٠١ ـ ايرلندا	٤٢٦	١٢٨٨٣	٧	٢٥	١١	٢	٥٦
١٠٢ ـ أسبانيا	٦٠١	٢٣٧٩٩	٥	١٠	٧	٣٠	٤٨
١٠٣ ـ + اسرائيل	٢٩٥	٧٢٤٧	٨	١٤	١٠	٣	٦٥
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	١٦٠٥	٢٣٨١٤	٤١	١	١٤	١	٤٤
١٠٥ ـ + سنغافورة	٦٣	١٦٨١٥	٦	٦	٣١	٤	٥٤
١٠٦ ـ نيوزيلندا	٩٤	١٧٢٧	٩	٢٢	٧	٤	٥٨
١٠٧ ـ استراليا	٤٣٧	٥٩٠١	٣	٣٧	٤	٨	٤٨
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	٩٣٨١	٨٨١٩٠	٥	١٨	١٠	١٢	٥٥
١٠٩ ـ ايطاليا	٦٧٤٩	٩٥٠٥٢	١٦	٨	٨	١٠	٥٨
١١٠ ـ هولندا	٤٨٥٧	٥٩٦٠٥	٧	٣٠	٩	٩	٤٦
١١١ ـ + الكويت	٦	٢٢٥	١	٤٠	٦	٢٧	٢٦
١١٢ ـ بلجيكا د	٦٥٥٧	٦٥٩٩٩	٩	٢٠	٦	١٩	٤٧
١١٣ ـ النمسا	١٣٧٩	٢٢٦٠٥	١٠	٩	١٢	٥	٦٣
١١٤ ـ فرنسا	٧٤٤٨	١٠٨٨٦٣	٦	١٧	٨	٢٣	٤٦
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	٦٠٧	٢٧	٢٥	٣	٦	٣٩
١١٦ ـ كندا	٧٤٩٩	٧٠٠١٥	١	٨	٦	٤٠	٤٥
١١٧ ـ ألمانيا	١٩٥١٧	٢٣٦٤٠٧	٥	١٤	١٠	٢١	٤٩
١١٨ ـ الدانمرك	١٢١٩	١٤٩٥٢	٧	١٥	١١	٤	٦٢
١١٩ ـ الولايات المتحدة	١٩٢٣٨	١٨٤٤٣١	٢	١٢	١٣	٢٠	٥٣
١٢٠ ـ السويد	٣٣١٤	٣٦٥٠٠	٢	٩	١٠	١٩	٦١
١٢١ ـ فنلندا	٩٧٧	١٤٤٣٢	٤	٨	٨	٥	٧٥
١٢٢ ـ النرويج	٨٨٦	٧٨٤٥	٢	٢١	٧	١٢	٥٨
١٢٣ ـ اليابان	٧٠٦٤	١٧٤٠٩٤	١	٣	١٩	٣٠	٤٦
١٢٤ ـ سويسرا	٣٢٠١	٣٩٢٣٠	٦	٢٢	١٠	٢	٦١
اقتصادات أخرى	٧٢٢ ج	١١٧٢٥ ج	٤ م	١٥ م	١٢ م	١١ م	٥٨ م
العالم	[illegible] ج	١٥٨١٠٥٨ ج	٩ م	١٢ م	[illegible] م	١٧ م	٥١ م
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	٢٤٣ ج	٥٥٧٩ ج	١٢ م	٣٦ م	٢ م	٩ م	٤١ م

ملاحظة : لا تشمل إلا اقتصادات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل . (أ) تستند بيانات التجارة إلى التنقيح الأول لقاعدة البيانات التجارية للأمم المتحدة للسنة ١٩٦٩ والتنقيح الثانى لسنة ١٩٨٩ . (ب) أدرجت أرقام بتسوانا وليسوتو مع جنوب أفريقيا . (جـ) باستبعاد منطقة القناة (د) بما فى ذلك لكسمبورغ .

جدول ١٨ : ميزان المدفوعات والاحتياطيات

	ميزان الحساب الجاري (بملايين الدولارات) بعد التحويلات الرسمية		ميزان الحساب الجاري (بملايين الدولارات) قبل التحويلات الرسمية		صافي تحويلات العاملين بالخارج بملايين الدولارات		اجمالي الاحتياطيات الدولية بملايين الدولارات		اجمالي الاحتياطيات الدولية بعدد شهور تغطية الواردات
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل							٣٦١٣ ج	٥٠٨٣٩ ج	٣,٥ م
الصين والهند							١٠٢٣ ج	٣٤٦٦٣ ج	٤,٤ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل							٢٥٩٠ ج	١٦١٧٦ ج	٢,٥ م
١ . موزمبيق	٠٠	٤٠٥- أ	٠٠	٧٩٣- أ	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢ . أثيوبيا	٣٢-	١٦٩- أ	٤٣-	٣٧٨- أ	٠٠	٠٠	٧٢	١٢٣	١,١
٣ . تنزانيا	٣٦-	١٥٨- أ	٣٧-	٦٢٨-	٠٠	صفر	٦٥	٥٤	٠,٥
٤ . الصومال	٦-	١٥١- أ	١٨-	٤٨٢- أ	٠٠	٠٠	٢١	٢٣	٠,٥
٥ . بنغلاديش	١١٤- أ	٧٧٩-	٢٣٤- أ	١٤٠٢- أ	صفر أ	٧٧١	٠٠	٩٢٩	٢,٨
٦ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠٠	٦٧- أ	٠٠	١٠٧- أ	٠٠	صفر أ	٦	١٦	١,٣
٧ . ملاوي	٣٥-	١١٨- أ	٤٦-	١٧٢- أ	٤-	٠٠	٢٩	١٠٥	٢,١
٨ . نيبال	١- أ	٢٥٤-	٢٥- أ	٣٠٨-	٠٠	صفر	٩٤	٢٧٦	٤,٣
٩ . تشاد	٢	٥- أ	٣٣-	٢٤٢- أ	٦-	٢١- أ	٢	١٣٣	٣,٤
١٠ . بوروندي	٢ أ	٢٩-	٢- أ	١٦١-	٠٠	٠٠	١٥	١٠٧	٤,٥
١١ . سيراليون	١٦-	٣-	٢٠-	١١-	٠٠	صفر	٣٩	٤	٠,٥
١٢ . مدغشقر	١٠	١٢٨-	٤٢-	٢٨٣-	٢٦-	١١-	٣٧	٢٤٥	٣,٧
١٣ . نيجيريا	٣٦٨-	١٤٣-	٤١٢-	٢٥٤-	٠٠	١٩-	٢٢٣	٢٠٤١	٢,٨
١٤ . أوغندا	٢٠	٢٤٠- أ	١٩	٤١٨- أ	٥-	٠٠	٥٧	١٤	٠,٢
١٥ . زائير	٦٤-	٤٦٠- أ	١٤١-	٧٣٦- أ	٩٨-	٠٠	١٨٩	١٨٢	١,١
١٦ . مالي	٢-	٨١-	٢٢-	٣١٧-	١-	٣٩	١	١٢٣	٢,١
١٧ . النيجر	صفر	١١١-	٣٢-	٢٤٣-	٣-	٤٠-	١٩	٢١٧	٤,٦
١٨ . بوركينا فاسو	٩	٩١- أ	٢١-	٢٢٧- أ	١٦	١٤٧ أ	٣٦	٢٧٠	٤,٤
١٩ . رواندا	٧	١٠٥- أ	١٢-	٢٣٣- أ	٤-	١٧-	٨	٧٠	٢,١
٢٠ . الهند	٣٨٠- أ	٧٥٣٨- أ	٥٩٠- أ	٨٠٣٨- أ	٨٠	٢٦٥٠	١٠٢٣	٨٠٤٨	٣,٠
٢١ . الصين *	٨١- أ	٤٥٣٠-	٨١- أ	٤٧٠١-	صفر أ	١٣٨	٠٠	٢٣٠٥٣	٤,٤
٢٢ . هايتي	١١	٦٣-	٤	١٦٩-	١٣	٥٩	٤	٢٠	١,١
٢٣ . كينيا	٤٩-	٥٨٧-	٨٦-	٨٦٨-	٠٠	٣-	٢٢٠	٣١٧	١,٣
٢٤ . باكستان	٦٦٧-	١٣٥١-	٧٠٥-	١٩٤٣-	٨٦	١٩٠٢	١٩٥	١٣٠٢	١,٦
٢٥ . بنن	٣-	٣- أ	٢٣-	٥٨- أ	صفر	٥٧ أ	١٦	٨	٠,٢
٢٦ . جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢-	٨- أ	٢٤-	١٥٩- أ	٤-	٢٩-	١	١١٨	٤,١
٢٧ . غانا	٦٨-	٩٨-	٧٦-	٣١١-	٩-	٣	٤٣	٤٣٦	٣,٧
٢٨ . توغو	٣	٤٦-	١٤-	١١٨-	٣-	٤	٣٥	٢٩٠	٥,٧
٢٩ . زامبيا	١٠٨	٥	١٠٧	٦٧-	٤٨-	٤١	٥١٥	١٣٩	١,١
٣٠ . غينيا	٠٠	١٢٦-	٠٠	٢٢٢-	٠٠	صفر	٠٠	٠٠	٠٠
٣١ . سري لانكا	٥٩-	٣٧٢- أ	٧١-	٥٤٦- أ	٣	٣٣٨ أ	٤٣	٢٩٦	١,٢
٣٢ . ليسوتو	١٨ أ	٣٧-	١- أ	١٧٤-	٢٩ أ	٠٠	٠٠	٤٩	٠,٩
٣٣ . أندونيسيا	٣١٠-	١٢٦٨-	٣٧٦-	١٥٤٠-	٠٠	١٢٥	١٦٠	٦٤٤٤	٢,٩
٣٤ . موريتانيا	٥-	١١١ أ	١٣-	١٥٨- أ	٦-	٤	٣	٨٧	١,٦
٣٥ . أفغانستان	٠٠	٢١٧-	٠٠	١٠٥-	٠٠	٠٠	٤٩	٦٣١	١٠,٤
٣٦ . بوتان	٠٠	٣- أ	٠٠	٦٦- أ	٠٠	صفر أ	٠٠	٦٦	٠
٣٧ . كمبوتشيا الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٨ . ليبيريا	١٦- أ	١١٨-	٢٧- أ	١٦٣-	١٨- أ	٥١	٠٠	٨	٠٠
٣٩ . ميانمار	٦٣-	٢٠٤- أ	٨١-	٢٠٤- أ	٠٠	صفر	٩٨	٣٦٤	٤,٧
٤٠ . السودان	٤٢-	٩٤٥- أ	٤٣-	١٢١٦- أ	٠٠	٢٩٧ أ	٢٢	١٧٦	٠,٩
٤١ . فييت نام	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٤٣	٠٠	٠٠
اقتصادات متوسطة الدخل							١٥٨٥٥ ج	١٥٢٣٤٧ ج	٣,١ م
الدخل المتوسط الأدنى							٧٠٧٦ ج	٧١٩١٠ ج	٢,٨ م
٤٢ . أنغولا	٠٠	٢٠- أ	٠٠	٢٠- أ	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ . بوليفيا	٤	٢٦٤-	٢	٣٩٩-	٠٠	١-	٤٦	٥٩٣	٥,٢
٤٤ . جمهورية مصر العربية	١٤٨-	١٦٩١- أ	٤٥٢-	٢٨٢٨- أ	٢٩	٤٢٥٤ أ	١٦٥	٢٤٩٥	١,٧
٤٥ . السنغال	١٦-	١٨٠- أ	٦٦-	٣٩٧- أ	١٦-	٣٠	٢٢	٣١	٠,٢
٤٦ . الجمهورية اليمنية	٣٤- أ	٤٢٣-	٥٢- أ	٥٣١-	٣٩ أ	١٩٠	٠٠	٢٨٠	١,٧
٤٧ . زمبابوي	١٤- أ	١٠٧- أ	٢٦- أ	١٨٥- أ	٠٠	٠٠	٥٩	٢٧٤	١,٧
٤٨ . الفلبين	٤٨-	١٤٦٥-	١٣٨-	١٨٢٢-	٠٠	٣٦٠	٢٥٥	٢٣٩٨	٢,٠
٤٩ . كوت ديفوار	٣٨-	٩٨٣- أ	٧٣-	١٠٤٤-	٥٦-	صفر أ	١١٩	٣٣	٠,١
٥٠ . الجمهورية الدومينيكية	١٠٢-	٢٠٥- أ	١٠٣-	٢٨٩- أ	٢٥	٣٠٦ أ	٣٢	١٧١	٠,٨
٥١ . المغرب	١٢٤-	٧٩١-	١٦١-	١٠٥٥-	٢٧	١٣٢٥	١٤٢	٧٧١	١,٢
٥٢ . بابوا غينيا الجديدة	٨٩- أ	٤٤٥-	٢٣٩- أ	٦٦٢-	٠٠	٤٦	٠٠	٤١٠	٢,٤
٥٣ . هندوراس	٦٤-	٢٧٥-	٦٨-	٣٣١-	٠٠	٠٠	٢٠	٢٨	٠,٢
٥٤ . غواتيمالا	٨-	٣١٣-	٨-	٤١٨-	٠٠	٤٠	٧٩	٥٢٤	٣,٠
٥٥ . جمهورية الكونغو الشعبية	٤٥- أ	٦٥-	٥٣- أ	١٢٧-	٣- أ	٥٥-	٩	٢١	٠,٢
٥٦ . الجمهورية العربية السورية	٦٩-	٧٨٤ أ	٧٢-	٥٧٨- أ	٧	٢٢٥	٥٧	٥٣٣	٢,٢
٥٧ . الكاميرون	٣٠-	٢٩٥- أ	٤٧-	٢٩٥- أ	١١-	٣ أ	٨١	٩٢	٠,٥
٥٨ . بيرو	٢٠٢	٥٠٨	١٤٦	٣٥٣	٠٠	٠٠	٣٣٩	١٥٩٧	٤,٥
٥٩ . اكوادور	١١٣-	٥٣٢- أ	١٢٢-	٦٢٩- أ	٠٠	٠٠	٧٦	٧٠٧	٢,٤
٦٠ . ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦١ . باراغواي	١٦-	٨٦- أ	١٩-	٨٦- أ	٠٠	٠٠	١٨	٤٤٧	٣,٧
٦٢ . السلفادور	٩	١٨٦-	٧	٤٦٣-	٠٠	٢٤٢	٦٤	٤٥٤	٣,٦
٦٣ . كولومبيا	٢٩٣-	٤٢	٣٣٣-	٤٢	٦	٤٥٩	٢٠٧	٣٨٦٢	٥,٤
٦٤ . تايلند	٢٥٠-	٢٤٥٥-	٢٩٦-	٢٦٥٢-	٠٠	٠٠	٩١١	١٠٥٠٨	٤,٣
٦٥ . جامايكا	١٥٣-	٢١٣-	١٤٩-	٣٦٩-	٢٩	٧١	١٣٩	١٠٨	٠,٥
٦٦ . تونس	٥٣-	١٥٩-	٨٨-	٣٧٤-	٢٠	٤٨٢	٦٠	١٠٣٧	٢,٣
* البيانات بالنسبة لتايوان والصين هي :	١ ١	١١٣٨٤	٢	١١٣٩٢	٠٠	٠٠	٦٢٧	٧٨٦٥٢	١٤,٢

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	ميزان الحساب الجارى (بملايين الدولارات)				صافى تحويلات العاملين بالخارج بملايين الدولارات		اجمالى الاحتياطيات الدولية		
	بعد التحويلات الرسمية		قبل التحويلات الرسمية				بملايين الدولارات		بعدد شهور تغطية الواردات
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٨٩
٦٧ - تركيا	-٤٤	٩٦٦	-٥٧	٥٤٣	٢٧٣	٣٠٤٠	٤٤٠	٦٢٩٨	٣,٥
٦٨ - بتسوانا	-٣٠أ	٣٦٦أ	-٣٥أ	٧٣أ	-٩أ	..	..	٢٨٤١	٢,٥
٦٩ - الأردن	-٢٠	-٨٢أ	-١٣٠	-٧٠٤أ	..	٥٦١أ	٢٥٨	٧٧١	١٩,٥
٧٠ - بنما	-٦٤	٣٩أ	-٧٩	-٦٩أ	..	..	١٦	١١٩	٠,٦
٧١ - شيلى	-٩١	-٩٠٥	-٩٥	-١٠٨٧	..	..	٣٩٢	٣٥٠٠	٣,٩
٧٢ - كوستاريكا	-٧٤	-٣٨٢	-٧٧	-٥٠٣	..	..	١٦	٧٤٦	٣,٧
٧٣ - بولندا	..	-٩٨٥	..	-١٨٧٢	..	..	..	٢٥٠٤	١,٥
٧٤ - موريشيوس	٨	-٧١	٥	-٨٠	..	..	٤٦	٥٤٢	٤,١
٧٥ - المكسيك	-١٠٦٨	-٥٤٤٧	-١٠٩٨	-٥٦٠٣	..	٣٢١	٧٥٦	٦٧٤٠	١,٩
٧٦ - الأرجنتين	-١٦٣	-١٢٩٢	-١٦٠	-١٢٩٢	..	صفر	٦٨٢	٣٢١٧	٢,٩
٧٧ - ماليزيا	٨	-١٤٥	٢	-٢٣٩	..	..	٦٦٧	٨٧٣٣	٣,٦
٧٨ - الجزائر	-١٢٥	-١٢٥٤	-١٦٣	-١٢٥٤	١٧٨	٣٥٥	٣٥٢	٣٠٨١	٣,١
٧٩ - بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ - لبنان	..	..	..	..	..	..	٤٠٥	٤٦٣٦	..
٨١ - منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ - نيكاراغوا	-٤٠	-٤٤٨	-٤٣	-٦١٧	..	..	٤٩	..	..
الدخل المتوسط الأعلى							٨٧٧٩ ج	٨١٤٢٧ ج	٣,٥ م
٨٣ - فنزويلا	-١٠٤	٢٤٩٦	-٩٨	٢٥١٢	-٨٧	-٣٦٨	١٠٤٧	٨٧٠٢	٨,٠
٨٤ - جنوب أفريقيا	-١٢١٥	١٥٧٩	-١٢٥٣	١٥٠٧	..	..	١٠٥٧	٢١٩٥	١,١
٨٥ - البرازيل	-٨٣٧	١٠٤٠أ	-٨٦١	١٠٤٠أ	..	..	١١٩٠	١٠٥٠٥	٣,٥
٨٦ - هنغاريا	-٢٥	-٥٧٢أ	-٢٥	-٥٧٢أ	..	صفر	..	١٨٤٦	١,٦
٨٧ - أوروغواى	-٤٥	١٥٣أ	-٥٥	-١٤٥أ	..	..	١٨٦	١٥٤٨	٩,١
٨٨ - يوغوسلافيا	-٣٧٢	٢٤٢٧	-٣٧٨	٢٤٣٠	٤٤١	١٢٩٠	١٤٣	٤٨٩٩	٢,٥
٨٩ - الغابون	-٣	-١٧٥أ	-١٥	-١٩٤أ	-٨	-١٥١	١٥	٤٠	٠,٢
٩٠ - جمهورية ايران الاسلامية	-٥٠٧	-٢٤٧٦	-٥١١	-٢٤٧٦	..	..	٢١٧	..	..
٩١ - ترينيداد وتوباغو	-١٠٩	-١٤١أ	-١٠٤	-١٤١أ	٣	صفر أ	٤٣	٢٦٨	١,٦
٩٢ - تشيكوسلوفاكيا	١٤٦	١٠٣٨	١٥٦	١٠٦٠	..	..	١١٣	٣٦٠٩	٢,٥
٩٣ - البرتغال	-١٥٨أ	-٥٧٥	-١٥٨أ	-١٤٠٤	٥٠٤أ	٣٣٧٩	١٥٦٥	١٦٣٨٩	٩,٤
٩٤ - جمهورية كوريا	-٦٢٣	٥٠٥٦	-٧٠٦	٥٠٠٨	..	صفر	٦١٠	١٥٣٤٢	٢,٧
٩٥ - عمان	..	٨٥٢	..	٨٤٤	..	..	١٣	١٤٧٠	..
٩٦ - ليبيا	٦٤٥	-١٨٢٣	٧٥٨	-١٧٨٦	-١٣٤	-٤٩٦	١٥٩٦	٥٧٧٦	٨,٩
٩٧ - اليونان	-٤٢٢	-٢٥٧٣	-٤٢٤	-٥١٧٥	٣٣٣	١٣٥٠	٣١٨	٤٥٨٥	٣,١
٩٨ - العراق	١٠٥	..	١٠٤	..	..	..	٤٧٢	..	..
٩٩ - رومانيا	-٢٣	..	-٢٣	..	..	..	..	٢٧٣١	..
الدخل المنخفض والمتوسط							١٩٤٦٨ ج	٢٠٤١٨٦ ج	٣,٢ م
أفريقيا جنوب الصحراء							٢٠٢٨ ج	٩٧٠٧ ج	٢,٤ م
شرق آسيا							٢٨٨٥ ج	٦٧٥١٣ ج	٣,٤ م
جنوب آسيا							١٤٥٣ ج	٢٤٨٧٤ ج	٣,٥ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا							٦٥٨١ ج	[illegible] ج	٣,٣ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى							٥٤٩٤ ج	[illegible] ج	٣,٣ م
المدينة بصورة بالغة							[illegible] ج	[illegible] ج	[illegible] م
اقتصادات مرتفعة الدخل							٧٥٦٦٧ ج	٨٥٨٥٨٠ ج	٣,١ م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى							٧٢٩٢١ ج	٨٠١٠٦٦ ج	٣,١ م
+ أخرى							٢٧٤٦ ج	٥٧٥١٥ ج	٤,٠ م
١٠٠ - + المملكة العربية السعودية	٧١	-٦٧٧٤	١٥٢	-٤٢٧٥	-١٨٣	-٩١٥٨	٦٧٠	١٨٥٩٠	٧,٦
١٠١ - أيرلندا	-١٩٨	٥١٧	-٢٢٨	-١١٥٣	..	..	٦٩٨	٤٢٠١	٢,٠
١٠٢ - أسبانيا	٧٩	-١٠٩٣٤	٧٩	-١٢٣٧٨	٤٦٩	١٤٢٥	١٨٥١	٤٧٧٧٠	٦,٥
١٠٣ - + إسرائيل	-٥٦٢	١١٤٨	-٧٦٦	-٢١٦٢	..	..	٤٥٢	٥٦٨٤	٣,٣
١٠٤ - + هونغ كونغ	٢٢٥	..	٢٢٥	..	..	..	..	..	..
١٠٥ - + سنغافورة	-٥٧٢	٢٣٣٨	-٥٨٥	٢٤٠٧	..	..	١٠١٢	٢٠٣٤٥	٤,٣
١٠٦ - نيوزيلندا	-٢٣٢	-٢٠٣٩	-٢٢٢	-١٩٩٩	١٦	٣٠٠	٢٥٨	٣٠٢٧	٢,٥
١٠٧ - استراليا	-٧٧٧	-١٦١٨١	-٦٨٢	-١٦٠٠٥	..	..	١٧٠٩	١٦٩٩١	٣,٠
١٠٨ - المملكة المتحدة	١٩٨٥	-٣١١٥٩	٢٣٩٣	-٢٤٢٢٧	..	..	٢٩١٨	٤٢٣٨١	١,٥
١٠٩ - ايطاليا	٨٠٠	-١٠٦٣٢	١٠٩٦	-٧٠٩٤	٤٤٦	١٢٢٧	٥٥٤٧	٧٣٤٥٥	٥,١
١١٠ - هولندا	-٥٨٨	٦٩٦٢	-٦١٧	٨١٠٥	-٤٩	-٧٢	٣٣٦٢	٣٤١٢٩	٣,٠
١١١ - + الكويت	٨٥٣أ	٩٣٢٣	٨٥٣أ	٩٥٣٤	..	-١٢٨٧	٢٠٩	٤١٢٠	٤,٦
١١٢ - بلجيكا ب	٧١٧	٣١٩٧	٩٠٤	٤٩٦٢	٣٨	-٢١٣	٢٩٦٣	٢٣٠٥٩	١,٨
١١٣ - النمسا	-٧٥	-٩٤	-٧٣	-٢٢	-٧	٢٩٣	١٨٠٦	١٦٨٨٢	٣,٦
١١٤ - فرنسا	-٢٠٤	-٤٢٩٩	١٨	١٤٢٠	-٦٤١	-١٧٨٢	٥١٩٩	٥٧٤٣٤	٢,٦
١١٥ - + الامارات العربية المتحدة	٩٠أ	٢٧٠٠	١٠٠أ	٢٨٠٠	..	..	..	٤٧٧٦	..
١١٦ - كندا	١٠٠٨	-١٤٠٩١	٩٦٠	-١٣٧٢٢	..	..	٤٧٣٣	٢٢٥١٢	١,٧
١١٧ - المانيا	٨٥٢	٥٥٤٧٧	١٨٩٩	٦٧٧٢١	-١٣٦٦	-٣٩٩٢	١٣٨٧٩	٩٨٨٧٧	٣,٤
١١٨ - الدانمرك	-٥٤٤	-١٤١٤	-٥١٠	-١١٩٢	..	..	٤٨٨	٧٠٥٤	١,٩
١١٩ - الولايات المتحدة	٢٣٣٠	-١١٠٠٦٠	٤٦٨٠	-٩٦٦٣٠	-٦٥٠	-١٠٥٠	١٥٢٣٧	١٦٨٥٨٤	٢,٩
١٢٠ - السويد	-٢٦٥	-٥١٧٩	-١٦٠	-٣٩٢٢	..	٢٨	٧٧٥	١١٩٩٣	٢,١
١٢١ - فنلندا	-٢٤٠	-٥١٢٨	-٢٣٣	-٤٦٦٣	..	..	٤٥٥	٥٩١٤	٢,١
١٢٢ - النرويج	-٢٤٢	٢٢٦	-٢٠٠	١٠٠٧	..	-٢٣	٨١٣	١٤٢٦٠	٤,٣
١٢٣ - اليابان	١٩٩٠	٥٦٩٩٠	٢١٧٠	٦٠٢٨٠	..	..	٤٨٧٦	٩٣٦٧٣	٥,٨
١٢٤ - سويسرا	١٦١	٨٤٩٥	٢٠٣	٨٥١١	-٣١٣	-١٥٤٩	٥٣١٧	٥٨٥١٠	٨,٩
اقتصادات أخرى							..	..	..
العالم							[illegible] ج	[illegible] ج	[illegible] م
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)							[illegible] ج	[illegible] ج	٤,٥ م

(أ) تقديرات البنك الدولى . (ب) بما فى ذلك لكسمبورغ

جدول ١٩ : المساعدة الانمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والأوبيك

منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى : اجمالى التدفقات الصافية	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
ملايين الدولارات الأمـــريكية									
١٠١ - أيرلندا	صفر	صفر	٨	٣٠	٣٩	٦٢	٥١	٥٧	٤٩
١٠٦ - نيوزيلندا	٠٠	١٤	٦٦	٧٢	٥٤	٧٥	٨٧	١٠٤	٨٧
١٠٧ - أستراليا	١١٩	٢١٢	٥٥٢	٦٦٧	٧٤٩	٧٥٢	٦٢٧	١١٠١	١٠٢٠
١٠٨ - المملكة المتحدة	٤٧٢	٥٠٠	٩٠٤	١٨٥٤	١٥٣٠	١٧٣٧	١٨٧١	٢٦٤٥	٢٥٨٧
١٠٩ - إيطاليا	٦٠	١٤٧	١٨٢	٦٨٣	١٠٩٨	٢٤٠٤	٢٦١٥	٣١٩٣	٣٦١٣
١١٠ - هولندا	٧٠	١٩٦	٦٠٨	١٦٣٠	١١٣٦	١٧٤٠	٢٠٩٤	٢٢٣١	٢٠٩٤
١١٢ - بلجيكا	١٠٢	١٢٠	٣٧٨	٥٩٥	٤٤٠	٥٤٧	٦٨٧	٦٠١	٧٠٣
١١٣ - النمسا	١٠	١١	٧٩	١٧٨	٢٤٨	١٩٨	٢٠١	٣٠١	٢٨٣
١١٤ - فرنسا	٧٥٢	٩٧١	٢٠٩٣	٤١٦٢	٣٩٩٥	٥١٠٥	٦٥٢٥	٦٨٦٥	٧٤٥٠
١١٦ - كندا	٩٦	٣٣٧	٨٨٠	١٠٧٥	١٦٣١	١٦٩٥	١٨٨٥	٢٣٤٧	٢٣٢٠
١١٧ - المانيا	٤٥٦	٥٩٩	١٦٨٩	٣٥٦٧	٢٩٤٢	٣٨٣٢	٤٣٩١	٤٧٣١	٤٩٤٩
١١٨ - الدانمرك	١٣	٥٩	٢٠٥	٤٨١	٤٤٠	٦٩٥	٨٥٩	٩٢٢	٩٣٧
١١٩ - الولايات المتحدة	٤٠٢٣	٣١٥٣	٤١٦١	٧١٣٨	٩٤٠٣	٩٥٦٤	٩١١٥	١٠١٤١	٧٦٧٦
١٢٠ - السويد	٣٨	١١٧	٥٦٦	٩٦٢	٨٤٠	١٠٩٠	١٣٧٥	١٥٣٤	١٧٩٩
١٢١ - فنلندا	٢	٧	٤٨	١١٠	٢١١	٣١٣	٤٣٣	٦٠٨	٧٠٦
١٢٢ - النرويج	١١	٣٧	١٨٤	٤٨٦	٥٧٤	٧٩٨	٨٩٠	٩٨٥	٩١٧
١٢٣ - اليابان	٢٤٤	٤٥٨	١١٤٨	٣٣٥٣	٣٧٩٧	٥٦٣٤	٧٣٤٢	٩١٣٤	٨٩٤٩
١٢٤ - سويسرا	١٢	٣٠	١٠٤	٢٥٣	٣٠٢	٤٢٢	٥٤٧	٦١٧	٥٥٨
الاجمالى	٦٤٨٠	٦٩٦٨	١٣٨٥٥	٢٧٢٩٦	٢٩٤٢٩	٣٦٦٦٣	٤١٥٩٥	٤٨١١٤	٤٦٦٩٧
كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى للمانح									
١٠١ - أيرلندا	صفر	صفر	٠,٠٩	٠,١٦	٠,٢٤	٠,٢٨	٠,١٩	٠,٢٠	٠,١٧
١٠٦ - نيوزيلندا	٠٠	٠,٢٣	٠,٥٢	٠,٣٢	٠,٢٥	٠,٣٠	٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٢٢
١٠٧ - أستراليا	٠,٥٣	٠,٥٩	٠,٦٥	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٧	٠,٣٤	٠,٤٦	٠,٣٨
١٠٨ - المملكة المتحدة	٠,٤٧	٠,٤١	٠,٣٩	٠,٣٥	٠,٣٣	٠,٣١	٠,٢٨	٠,٣٢	٠,٣١
١٠٩ - إيطاليا	٠,١٠	٠,١٦	٠,١١	٠,١٥	٠,٢٦	٠,٤٠	٠,٣٥	٠,٣٩	٠,٤٢
١١٠ - هولندا	٠,٣٦	٠,٦١	٠,٧٥	٠,٩٧	٠,٩١	١,٠١	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٩٤
١١٢ - بلجيكا	٠,٦٠	٠,٤٦	٠,٥٩	٠,٥٠	٠,٥٥	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٣٩	٠,٤٦
١١٣ - النمسا	٠,١١	٠,٠٧	٠,٢١	٠,٢٣	٠,٣٨	٠,٢١	٠,١٧	٠,٢٤	٠,٢٣
١١٤ - فرنسا	٠,٧٦	٠,٦٦	٠,٦٢	٠,٦٣	٠,٧٨	٠,٧٠	٠,٧٤	٠,٧٢	٠,٧٨
١١٦ - كندا	٠,١٩	٠,٤١	٠,٥٤	٠,٤٣	٠,٤٩	٠,٤٨	٠,٤٧	٠,٥٠	٠,٤٤
١١٧ - المانيا	٠,٤٠	٠,٣٢	٠,٤٠	٠,٤٤	٠,٤٧	٠,٤٣	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٤١
١١٨ - الدانمرك	٠,١٣	٠,٣٨	٠,٥٨	٠,٧٤	٠,٨٠	٠,٨٩	٠,٨٨	٠,٨٩	٠,٩٤
١١٩ - الولايات المتحدة	٠,٥٨	٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٢٠	٠,٢١	٠,١٥
١٢٠ - السويد	٠,١٩	٠,٣٨	٠,٨٢	٠,٧٨	٠,٨٦	٠,٨٥	٠,٨٨	٠,٨٦	٠,٩٧
١٢١ - فنلندا	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,١٨	٠,٢٢	٠,٤٠	٠,٤٥	٠,٤٩	٠,٥٩	٠,٦٣
١٢٢ - النرويج	٠,١٦	٠,٣٢	٠,٦٦	٠,٨٧	١,٠١	١,١٧	١,٠٩	١,١٣	١,٠٤
١٢٣ - اليابان	٠,٢٧	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٣٢	٠,٢٩	٠,٢٩	٠,٣١	٠,٣٢	٠,٣٢
١٢٤ - سويسرا	٠,٠٩	٠,١٥	٠,١٩	٠,٢٤	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣٢	٠,٣٠
العمـــلات القـوميـــة									
١٠١ - أيرلندا (ملايين الجنيهات)	صفر	صفر	٤	١٥	٣٧	٤٦	٣٤	٣٧	٣٥
١٠٦ - نيوزيلندا (ملايين الدولارات)	٠٠	١٣	٥٥	٧٤	١٠٩	١٤٣	١٤٦	١٥٨	١٤٥
١٠٧ - أستراليا (ملايين الدولارات)	١٠٦	١٨٩	٤٠٢	٥٩١	٩٦٦	١١٢١	٨٩٥	١٤٠٤	١٢٨٧
١٠٨ - المملكة المتحدة (ملايين الجنيهات)	١٦٩	٢٠٨	٤٠٩	٧٩٨	١١٨٠	١١٩٤	١١٤٢	١٤٨٥	١٥٧٨
١٠٩ - إيطاليا (بلايين الليرات)	٣٨	٩٢	١١٩	٥٨٥	٢٠٩٧	٣٥٧٨	٣٧٨٩	٤١٥٦	٤٩٥٤
١١٠ - هولندا (ملايين الجليدرات)	٢٥٣	٧١٠	١٥٣٨	٣٢٤١	٣٧٧٣	٤٢٦٣	٤٢٤٢	٤٤٠٠	٤٤٣٦
١١٢ - بلجيكا (ملايين الفرنكات)	٥١٠٠	٦٠٠٠	١٣٩٠٢	١٧٣٩٩	٢٦١٤٥	٢٤٥٢٥	٢٥٦٤٨	٢١٩٤٩	٢٧٦٧٧
١١٣ - النمسا (ملايين الشلنات)	٢٦٠	٢٨٦	١٣٧٦	٢٣٠٣	٥١٣٢	٣٠٢٣	٢٥٤١	٣٧١٧	٣٧٤٣
١١٤ - فرنسا (ملايين الفرنكات)	٣٧١٣	٥٣٩٣	٨٩٧١	١٧٥٨٩	٣٥٨٩٤	٣٥٣٥٧	٣٩٢١٨	٤٠٨١٤	٤٧٤٨٢
١١٦ - كندا (ملايين الدولارات)	١٠٤	٣٥٣	٨٩٥	١٢٥٧	٢٢٢٧	٢٣٥٤	٢٥٠٠	٢٨٨٨	٢٧٤٧
١١٧ - المانيا (ملايين الماركات الألمانية)	١٨٢٤	٢١٩٢	٤١٥٥	٦٤٨٤	٨٦٦١	٨٣٢٣	٨٠٠٤	٨٢٩٢	٩٢٩٢
١١٨ - الدانمرك (ملايين الكرونرات)	٩٠	٤٤٣	١١٧٨	٢٧١١	٤٦٥٧	٥٦٢٣	٥٨٤٨	٦١٩٦	٦٨٤٤
١١٩ - الولايات المتحدة (ملايين الدولارات)	٤٠٢٣	٣١٥٣	٤١٦١	٧١٣٨	٩٤٠٣	٩٥٦٤	٩١١٥	١٠١٤١	٧٦٥٩
١٢٠ - السويد (ملايين الكرونورات)	١٩٧	٦٠٥	٢٣٥٠	٤٠٦٩	٧٢٢٦	٧٧٦٥	٨٧١٨	٩٧٤٢	١١٥٩٩
١٢١ - فنلندا (ملايين الماركا)	٦	٢٩	١٧٧	٤١٤	١٣٠٨	١٥٨٧	١٩٠٢	٢٥٥٠	٣٠٢٦
١٢٢ - النرويج (ملايين الكرونرات)	٧٩	٢٦٤	٩٦٢	٢٤ ٠	٤٩٤٦	٥٩٠١	٥٩٩٨	٦٤١٢	٦٣٢٩
١٢٣ - اليابان (بلايين الينات)	٨٨	١٦٥	٣٤١	٠٧٦٠	٧٤٩	٩٥٠	١٠٦٢	١١٦٩	١٢٣٢
١٢٤ - سويسرا (ملايين الفرنكات)	٥٢	١٣١	٢٦٨	٤٢٤	٧٤٣	٧٥٩	٨١٥	٩٠٠	٩١٢
مـوجــز — بلايين الدولارات الأمريكية									
المساعدة الانمائية الرسمية (الأسعار الحالية)	٦,٥	٧,٠	١٣,٩	٢٧,٣	٢٩,٤	٣٦,٧	٤١,٦	٤٨,١	٤٦,٧
المساعدة الانمائية الرسمية (أسعار ١٩٨٧)	٢٧,٤	٢٤,٧	٢٩,١	٣٦,٦	٣٩,٣	٤١,٢	٤١,٦	٤٤,٨	٤٣,٦
الناتج القومى الاجمالى (الأسعار الحالية)	١٣٥٠,٣	٢٠٤٠,٠	٣٩٥٩,٣	٧٣٩٣,٥	٧٤٩٠,٠	١٠٣٨٧,٠	١٢٠٥٠,٠	١٣٤٨٠,٠	١٣٩٥٠,٠
فى المـــائـــة									
المساعدة الانمائية الرسمية كحصة من الناتج القومى الاجمالى	٠,٤٨	٠,٣٤	٠,٣٥	٠,٣٧	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٥	٠,٣٦	٠,٣٣
المؤشــر (١٩٨٧ = ١٠٠)									
مكمش الناتج المحلى الاجمالى	٢٣,٦٦	٢٨,٢٤	٤٧,٦٥	٧٤,٦٢	٧٤,٩٢	٨٩,٠٦	١٠٠,٠٠	١٠٧,٣١	١٠٦,٩٩

منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى : اجمالى التدفقات الثنائية إلى اقتصادات منخفضة الدخل [أ]	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
	كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى للمانح									
١٠١ ـ أيرلندا	..	..	..	..	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٧-	٠,٠٦
١٠٦ ـ نيوزيلندا	..	..	٠,١٤	٠,٠١	صفر	صفر	صفر	,٠٦	,٠٣	..
١٠٧ ـ أستراليا	٠,٠٨	صفر	٠,١٠	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,١١	..
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	٠,٢٣	٠,٠٩	٠,١١	٠,١١	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,١٠	٠,١٠
١٠٩ ـ إيطاليا	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٩	٠,١٢	٠,١٦	٠,١٦	٠,١٦	٠,١٥
١١٠ ـ هولندا	٠,٠٨	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٣٠	٠,٢٩	٠,٢٧	٠,٣٧	٠,٣١	٠,٣١	٠,٢٨
١١٢ ـ بلجيكا	٠,٥٦	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٢٤	٠,٢٠	٠,٢٣	٠,٢٠	٠,١٤	٠,١٠	٠,١٤
١١٣ ـ النمسا	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠٤-	٠,٠٥
١١٤ ـ فرنسا	٠,١٢	٠,٠٩	٠,١٠	٠,٠٨	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٥
١١٦ ـ كندا	٠,١٠	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,١١	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٢	٠,١٤	,١٤	٠,٠٨
١١٧ ـ ألمانيا	٠,١٤	٠,١٠	٠,١٢	٠,٠٨	٠,١١	٠,١٤	٠,١٢	٠,١١	٠,١١	٠,١١
١١٨ ـ الدانمرك	٠,٠٢	٠,١٠	٠,٢٠	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٣٢	٠,٣٢	٠,٣٢	٠,٣٦	٠,٤٠
١١٩ ـ الولايات المتحدة	٠,٢٦	٠,١٤	٠,٠٨	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٢
١٢٠ ـ السويد	٠,٠٧	٠,١٢	٠,٤١	٠,٣٦	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣٨	٠,٢٩	٠,٣١	٠,٢٩
١٢١ ـ فنلندا	..	..	٠,٠٦	٠,٠٨	٠,١٣	٠,١٧	٠,١٨	٠,١٨	٠,٢٣	٠,٢٢
١٢٢ ـ النرويج	٠,٠٤	٠,١٢	٠,٢٥	٠,٣١	٠,٣٤	٠,٤٠	٠,٤٧	٠,٣٨	٠,٤٢	٠,٤٠
١٢٣ ـ اليابان	٠,١٣	٠,١١	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٦
١٢٤ ـ سويسرا	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,١٠	٠,٠٨	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٠	٠,١٠	٠,١١
الإجمالى	٠,٢٠	٠,١٣	٠,١١	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٨

الأوابيك :	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
إجمالى التدفقات الصافية [ب]	ملايين الدولارات الأمريكية									
١٣ ـ نيجيريا	٨٠	٣٥	٥٨	٣٥	٥١	٤٥	٥٢	٣٠	١٤	..
قطر	١٨٠	٢٧٧	١٣٩	٢٠	١٠	٨	١٨	٠	٤	١
٧٨ ـ الجزائر	١١	٨١	١٢٩	٣٧	٥٢	٥٤	١١٤	٣٩	١٣	٤١
٨٣ ـ فنزويلا	١٠٩	١٣٥	١٢٥	١٤٢	٩٠	١٤٢	٣٢	٨٥	٤٩	..
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	٧٥١	٧٢-	١٩٣-	١٠	٥٢	٧٢-	٦٩	١٠-	٣٩	..
٩٦ ـ ليبيا	٩٨	٣٧٦	٤٤	١٤٤	٢٤	٥٧	٦٨	٦٣	١٢٩	٨٢
٩٨ ـ العراق	١٢٣	٨٦٤	٥٢	١٠-	٢٢-	٣٢-	٢١-	٣٧-	٢٨-	٣٧-
١٠٠ ـ المملكة العربية السعودية	٢٧٩١	٥٦٨٢	٣٨٥٤	٣٢٥٩	٣١٩٤	٢٦٣٠	٣٥١٧	٢٨٨٨	٢٠٩٨	١١٧١
١١١ ـ الكويت	٧٠٦	١١٤٠	١١٦١	٩٩٧	١٠٢٠	٧٧١	٧١٥	٣١٦	١٠٨	١٦٩
١١٥ ـ الامارات العربية المتحدة	١٠٢٨	١١١٨	٤٠٦	٣٥١	٨٨	١٢٢	٨٧	١٥	١٧-	٢٥
إجمالى الأوبيك	٥٨٧٧	٩٦٣٦	٥٧٧٥	٤٩٨٥	٤٥٥٩	٣٦١٥	٤٧٠٤	٣٣٢٨	٢٤٠٩	..
إجمالى الأوابيك [د]	٤٩٣٧	٩٥٢٨	٥٧٨٥	٤٧٩٨	٤٣٦٦	٣٦١٠	٤٤٩٨	٣٢٨٤	٢٣٠٧	..
	كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى للمانح									
١٣ ـ نيجيريا	٠,١٩	٠,٠٤	٠,٠٨	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,١١	٠,١٣	٠,٠٣	..
ـ قطر	٧,٣٥	٤,١٦	٢,١٣	,٤٠	,١٨	٠,١٥	٠,٤٧	صفر	٠,٠٨	..
٧٨ ـ الجزائر	٠,٠٧	٠,٢٠	٠,٣١	٠,٠٨	٠,١٠	٠,١٠	٠,١٩	٠,٠٦	٠,٠٢	..
٨٣ ـ فنزويلا	٠,٣٥	٠,٢٣	٠,١٩	٠,٢٢	٠,١٦	صفر	٠,٠٨	٠,٠٢	٠,٠٤	..
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	١,١٦	٠,٠٨-	٠,١٥-	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٤-	٠,٠٤	٠,٠١-	٠,٠٢	..
٩٦ ـ ليبيا	٠,٦٦	١,١٦	,١٥	٠,٥١	٠,١٠	٠,٢٤	٠,٣٤	٠,٢٥	٠,٥٢	..
٩٨ ـ العراق	٠,٧٦	٢,٣٦	,١٣	٠,٠٢-	٠,٠٥-	٠,١٧-	٠,٠٥-	٠,٠٨-	٠,٠٥-	..
١٠٠ ـ المملكة العربية السعودية	٥,٩٥	٤,٨٧	٢,٥٠	٢,٦٩	٣,٢٠	٢,٩٨	٤,٦٧	٣,٨٨	٢,٧٠	١,٤٦
١١١ ـ الكويت	٤,٨٢	٣,٥٢	٣,٣٤	٣,٨٣	٣,٩٥	٣,١٧	٢,٩١	١,٢٣	,٤١	,٥٤
١١٥ ـ الامارات العربية المتحدة	٨,٩٥	٤,٠٦	٢,٢٢	١,٢٦	,٣٢	,٤٥	٠,٤١	٠,٠٧	٠,٠٧-	٠,١٠
إجمالى الأوبيك	٢,٣٢	١,٨٥	٠,٩٦	٠,٨٢	٠,٧٦	٠,٦١	٠,٩٥	٠,٦٣	٠,٤٥	..
إجمالى الأوابيك [د]	٤,٢٣	٣,٢٢	١,٨١	١,٧٠	١,٦٠	١,٣٩	١,٨٠	١,١٠	٠,٨٦	..

(أ) تقديرات أولية . (ب) انظر الملاحظات الفنية . (جـ) منظمة البلدان المصدرة للبترول . (د) منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول .

جدول ٢٠ : المساعدة الانمائية الرسمية : المتحصلات

	صافى المنصرف من المساعدات الانمائية الرسمية من جميع المصادر								
	ملايين الدولارات							نصيب الفرد (دولارات)	كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى
	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل	١٢٢٣٨ ج	١٢٣٩٧ ج	١٣٨٣٣ ج	١٦٧٨١ ج	١٨٥١٧ ج	٢١٨٦٥ ج	٢١٤٦٧ ج	٧,٣ م	٢,٢ م
الصين والهند	٢٥٠٩ ج	٢٤٧١ ج	٢٥٣٢ ج	٣٢٥٤ ج	٣٣٠٠ ج	٤٠٨٦ ج	٤١٠١ ج	٢,١ م	٠,٦ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٩٨٢٩ ج	٩٩٢٦ ج	١١٣٠١ ج	١٣٥٢٨ ج	١٥٢١٦ ج	١٧٧٧٩ ج	١٧٣٦٦ ج	١٧,٤ م	٥,٦ م
١ - موزمبيق	٢١١	٢٥٩	٣٠٠	٤٢٢	٦٥١	٨٩٣	٧٥٩	٤٩,٤	٥٩,٢
٢ - أثيوبيا	٣٣٩	٣٦٤	٧١٥	٦٣٦	٦٣٤	٩٧٠	٧٠٢	١٤,٢	١١,٦
٣ - تنزانيا	٥٩٤	٥٥٨	٤٨٧	٦٨١	٨٨٢	٩٨٢	٩١٨	٣٨,٥	٣٢,٠
٤ - الصومال	٣٤٣	٣٥٠	٣٥٣	٥١١	٥٨٠	٤٣٣	٤٤٠	٧٢,٢	٣٨,٩
٥ - بنغلاديش	١٠٤٩	١٢٠٠	١١٥٢	١٤٥٥	١٦٣٥	١٥٩٢	١٧٩١	١٦,٢	٨,٩
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٠	٣٤	٣٧	٤٨	٥٨	٧٧	١٤١	٣٤,٨	٢٢,٥
٧ - ملاوى	١١٧	١٥٨	١١٣	١٩٨	٢٨٠	٣٦٦	٣٩٤	٤٧,٩	٢٤,٩
٨ - نيبال	٢٠١	١٩٨	٢٣٦	٣٠١	٣٤٧	٣٩٩	٤٨٨	٢٦,٥	١٦,٠
٩ - تشاد	٩٥	١١٥	١٨٢	١٦٥	١٩٨	٢٦٤	٢٣٩	٤٣,٢	٢٣,٥
١٠ - بوروندى	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٨٧	٢٠٢	١٨٨	١٩٨	٣٧,٣	١٨,٦
١١ - سيراليون	٦٦	٦١	٦٦	٨٧	٦٨	١٠٢	٩٩	٢٤,٥	١٠,٥
١٢ - مدغشقر	١٨٣	١٥٣	١٨٨	٣١٦	٣٢١	٣٠٤	٣٢٠	٢٨,٤	١٢,٦
١٣ - نيجيريا	٤٨	٣٣	٣٢	٥٩	٦٩	١٢٠	٣٣٩	٣,٠	١,١
١٤ - أوغندا	١٣٧	١٦٣	١٨٢	١٩٨	٢٧٩	٣٦٣	٣٩٧	٢٣,٧	٨,٤
١٥ - زائير	٣١٥	٣١٢	٣٢٥	٤٤٨	٦٢٧	٥٧٦	٦٣٧	١٨,٥	٦,٦
١٦ - مالى	٢١٥	٣٢١	٣٨٠	٣٧٢	٣٦٦	٤٢٧	٤٧٠	٥٧,٢	٢٢,٦
١٧ - النيجر	١٧٥	١٦١	٣٠٤	٣٠٧	٣٥٣	٣٧١	٢٩٦	٣٩,٨	١٤,٥
١٨ - بوركينا فاسو	١٨٤	١٨٩	١٩٨	٢٨٤	٢٨١	٢٩٨	٢٨٤	٣٢,٤	١١,١
١٩ - رواندا	١٥٠	١٦٥	١٨١	٢١١	٢٤٥	٢٥٢	٢٣٨	٣٤,٥	١١,٠
٢٠ - الهند	١٨٤٠	١٦٧٣	١٥٩٢	٢١٢٠	١٨٣٩	٢٠٩٧	١٨٧٤	٢,٣	٠,٧
٢١ - الصين	٦٦٩	٧٩٨	٩٤٠	١١٣٤	١٤٦٢	١٩٨٩	٢٢٢٧	٢,٠	٠,٥
٢٢ - هايتى	١٣٤	١٣٥	١٥٣	١٧٥	٢١٨	١٤٧	١٩٨	٣١,١	٨,٤
٢٣ - كينيا	٤٠٠	٤١١	٤٣٨	٤٥٥	٥٧٢	٨٠٩	٩٦٧	٤١,١	١١,٧
٢٤ - باكستان	٧٣٥	٧٤٩	٨٠١	٩٧٠	٨٧٩	١٤٠٨	١١١٩	١٠,٢	٢,٨
٢٥ - بنن	٨٦	٧٧	٩٥	١٣٨	١٣٨	١٦٢	٢٤٧	٥٣,٨	١٤,٧
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٩٣	١١٤	١٠٤	١٣٩	١٧٦	١٩٦	١٨٩	٦٤,٠	١٧,١
٢٧ - غانا	١١٠	٢١٦	٢٠٣	٣٧١	٣٧٣	٤٧٤	٥٤٣	٣٧,٦	١٠,٣
٢٨ - توغو	١١٢	١١٠	١١٤	١٧٤	١٢٦	١٩٩	١٨٢	٥١,٩	١٣,٦
٢٩ - زامبيا	٢١٧	٢٣٩	٣٢٨	٤٦٤	٤٣٠	٤٧٨	٣٨٨	٤٩,٦	٨,٣
٣٠ - غينيا	٦٨	١٢٣	١١٩	١٧٥	٢١٣	٢٦٢	٣٤٦	٦٢,٢	١٢,٦
٣١ - سرى لانكا	٤٧٣	٤٦٦	٤٨٤	٥٧٠	٥٠٢	٥٩٨	٥٥٨	٣٣,٢	٧,٩
٣٢ - ليسوتو	١٠٨	١٠١	٩٤	٨٨	١٠٧	١٠٨	١١٨	٦٨,٥	٢٦,٠
٣٣ - أندونيسيا	٧٤٤	٦٧٣	٦٠٣	٧١١	١٢٤٦	١٦٣٢	١٨٣٠	١٠,٣	١,٩
٣٤ - موريتانيا	١٧٦	١٧٥	٢٠٩	٢٢٥	١٨٢	١٨٤	١٩٥	١٠١,٨	١٩,٤
٣٥ - أفغانستان	١٤	٧	١٧	٢	٤٥	٧٢	٩٥	..	..
٣٦ - بوتان	١٣	١٨	٢٤	٤٠	٤٢	٤١	٤٠	٢٨,٥	..
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	٣٧	١٧	١٣	١٣	١٤	١٩	٢٥	..	..
٣٨ - ليبيريا	١١٨	١٣٣	٩٠	٩٧	٧٨	٦٥	٥٨	٢٣,٣	..
٣٩ - ميانمار	٣٠٢	٢٧٥	٣٥٦	٤١٦	٣٦٧	٤٥١	٢٢٠	٥,٤	..
٤٠ - السودان	٩٦٢	٦٢٢	١١٢٨	٩٤٥	٨٩٨	٩٣٧	٧٦٠	٣١,٠	..
٤١ - فييت نام	١٠٦	١٠٩	١١٤	١٤٧	١١١	١٤٨	١٣٨	٢,١	..
اقتصادات متوسطة الدخل	١١١٨٠ ج	١١٤٣٢ ج	١١٧٦٠ ج	١٣٣١٧ ج	١٤٥٤٧ ج	١٣٧٢٢ ج	١١٦٢٨ ج	١٢,٠ م	٠,٦ م
الدخل المتوسط الأعلى	٩٦٢٠ ج	٩٩٨٢ ج	١٠١٥٦ ج	١١١٤٢ ج	١٢١١٥ ج	١١٢٣٧ ج	١٠٩٧٣ ج	١٧,٤ م	١,٣ م
٤٢ - أنغولا	٧٥	٩٥	٩٢	١٣١	١٣٥	١٥٩	١٤٠	١٤,٤	١,٨
٤٣ - بوليفيا	١٧٤	١٧٢	٢٠٢	٣٢٢	٣١٨	٣٩٤	٤٣٢	٦٠,٨	٩,٦
٤٤ - جمهورية مصر العربية	١٤٦٣	١٧٩٤	١٧٩١	١٧١٦	١٧٧٣	١٥٣٧	١٥٧٨	٣٠,٩	٤,٧
٤٥ - السنغال	٣٢٣	٣٦٨	٢٩٥	٥٦٧	٦٤١	٥٦٨	٦٥٢	٩٠,٥	١٤,٠
٤٦ - الجمهورية اليمنية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ - زمبابوى	٢٠٨	٢٩٨	٢٣٧	٢٢٥	٢٩٤	٢٧٣	٢٦٦	٢٧,٩	٤,٥
٤٨ - الفلبين	٤٢٩	٣٩٧	٤٨٦	٩٥٦	٧٧٠	٨٥٤	٨٣١	١٣,٨	١,٩
٤٩ - كوت دوفوار	١٥٦	١٢٨	١٢٥	١٨٦	٢٥٤	٤٣٩	٤٠٩	٣٤,٩	٤,٤
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	١٠٠	١٨٨	٢٠٧	٩٣	١٣٠	١١٨	١٤١	٢٠,٢	٢,١
٥١ - المغرب	٣٩٨	٣٥٢	٧٨٥	٤٠٣	٤٤٧	٤٨١	٤٤٣	١٨,١	٢,٠
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٣٣٣	٣٢٢	٢٥٩	٢٦٣	٣٢٢	٣٨٠	٣٣٤	٨٧,٥	٩,٥
٥٣ - هندوراس	١٩٠	٢٨٦	٢٧٢	٢٨٣	٢٥٨	٣٢١	٢٥٦	٥١,٥	٥,٢
٥٤ - غواتيمالا	٧٦	٦٥	٨٣	١٣٥	٢٤١	٢٣٥	٢٥٦	٢٨,٧	٣,١
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	١٠٨	٩٨	٧١	١١٠	١٥٢	٨٩	٩١	٤١,٣	٤,٠
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٨١٣	٦٤١	٦١٠	٧٢٨	٦٨٤	١٩١	١٣٩	١١,٥	١,٢
٥٧ - الكاميرون	١٢٩	١٨٦	١٥٩	٢٢٤	٢١٣	٢٨٤	٤٧٠	٤٠,٧	٤,٢
٥٨ - بيرو	٢٩٧	٣١٠	٣١٦	٢٧٢	٢٩٢	٢٧٢	٣٠٠	١٤,٢	١,٠
٥٩ - اكوادور	٦٤	١٣٦	١٣٦	١٤٧	٢٠٣	١٣٦	١٦٢	١٥,٧	١,٦
٦٠ - ناميبيا	صفر	صفر	٦	١٥	١٧	٢٣	٤٤	٢٥,٥	٢,٣
٦١ - باراغواى	٥١	٥٠	٥٠	٦٦	٨١	٧٥	٩١	٢١,٧	٢,٢
٦٢ - السلفادور	٢٩٠	٢٦١	٣٤٥	٣٤١	٤٢٦	٤٢٠	٤٤٩	٨٦,٨	٧,٦
٦٣ - كولومبيا	٨٦	٨٨	٦٢	٦٣	٧٨	٦٢	٦٢	١,٩	٠,٢
٦٤ - تايلند	٤٣١	٤٧٥	٤٨١	٤٩٦	٥٠٤	٥٦٣	٦٩٧	١٢,٦	١,٠
٦٥ - جامايكا	١٨١	١٧٠	١٦٩	١٧٨	١٦٨	١٩٣	٢٥٨	١٠٨,٣	٦,٦
٦٦ - تونس	٢٠٥	١٧٨	١٦٣	٢٢٢	٢٧٤	٣١٦	٢٤٧	٣٠,٩	٢,٥

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	صافى المنصرف من المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر								
	مـــلايين الـــــدولارات							نصيب للفرد (دولارات)	كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى
	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٨٩
٦٧ ـ تركيا	٣٥٦	٢٤٢	١٧٩	٣٣٩	٣٧٦	٢٦٩	١٢٢	٢,٢	٠,٢
٦٨ ـ بتسوانا	١٠٤	١٠٢	٩٦	١٠٢	١٥٦	١٥١	١٦٢	١٣٢,١	٦,٥
٦٩ ـ الأردن	٧٨٧	٦٨٧	٥٣٨	٥٦٤	٥٧٩	٤١٥	٢٨٠	٧١,٨	٦,٣
٧٠ ـ بنما	٤٧	٧٢	٦٩	٥٢	٤٠	٢٢	١٧	٧,٢	٠,٤
٧١ ـ شيلى	صفر	٢	٤٠	٥ –	٢١	٤٤	٦١	٤,٧	٠,٢
٧٢ ـ كوستاريكا	٢٥٢	٢١٨	٢٨٠	١٩٦	٢٢٨	١٨٧	٢٢٤	٨١,٩	٤,٣
٧٣ ـ بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٤ ـ موريشيوس	٤١	٣٦	٢٨	٥٦	٦٥	٥٩	٥٧	٥٣,٨	٢,٧
٧٥ ـ المكسيك	١٣٢	٨٣	١٤٤	٢٥٢	١٥٥	١٧٣	٩٧	١,١	صفر
٧٦ ـ الأرجنتين	٤٨	٤٩	٣٩	٨٨	٩٩	١٥٢	٢١٥	٦,٧	٠,٤
٧٧ ـ ماليزيا	١٧٧	٣٢٧	٢٢٩	١٩٢	٣٦٣	١٠٤	١٣٩	٨,٠	٠,٤
٧٨ ـ الجزائر	٩٥	١٢٢	١٧٣	١٦٥	٢١٤	١٧١	١٥٣	٦,٣	٠,٣
٧٩ ـ بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ ـ لبنان	١٢٧	٧٧	٨٣	٦٢	١٠١	١٤١	١٣٢	..	..
٨١ ـ منغوليا	..	..	..	..	..	٣	٤	١,٩	..
٨٢ ـ نيكاراغوا	١٢٠	١١٤	١٠٢	١٥٠	١٤١	٢١٣	٢٢٧	٦٠,٨	..
الدخل المتوسط الأعلى	١٥٦٠ ج	١٤٥١ ج	١٦٠٤ ج	٢١٧٥ ج	٢٤٣٢ ج	٢٣٨٦ ج	٦٥٥ ج	٢,٠ م	٠,١ م
٨٣ ـ فنزويلا	١٠	١٤	١١	١٦	١٩	١٨	٢١	١,١	صفر
٨٤ ـ جنوب أفريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ ـ البرازيل	١٠١	١٦١	١٢٣	١٧٨	٢٨٩	٢١٠	١٨٩	١,٣	صفر
٨٦ ـ هنغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ ـ أوروغواى	٣	٤	٥	٢٧	١٨	٤١	٣٨	١٢,٣	٠,٥
٨٨ ـ يوغوسلافيا	٣	٣	١١	١٩	٣٥	٤٤	٤٣	١,٨	٠,١
٨٩ ـ الغابون	٦٤	٧٦	٦١	٧٩	٨٢	١٠٦	١٣٤	١٢١,٣	٣,٩
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	٤٨	١٣	١٦	٢٧	٧١	٨٢	٨٩	١,٧	٠,١
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٥	٥	٧	١٩	٣٤	٩	٦	٤,٨	٠,١
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ ـ البرتغال	٤٣	٩٧	١٠١	١٣٩	٦٤	١٠٦	٧٩	٧,٦	٠,٢
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٨	٣٧-	٩ –	١٨-	١١	١٠	٩ –	٠,٢ –	صفر
٩٥ ـ عمان	٧١	٦٧	٧٨	٨٤	١٦	١	١٦	١٠,٨	..
٩٦ ـ ليبيا	٦	٥	٥	١١	٦	٦	١١	٢,٥	٠,١
٩٧ ـ اليونان	١٣	١٣	١١	١٩	٣٥	٣٧	٣٣	٣,٣	٠,١
٩٨ ـ العراق	١٣	٤	٢٦	٣٣	٩١	١٠	٥	٠,٣	..
٩٩ ـ رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	٢٣٥١٨ ج	٢٣٨٢٩ ج	٢٥٥٩٣ ج	٣٠٠٩٨ ج	٣٢٠٦٣ ج	٣٥٥٨٧ ج	٣٣٠٩٥ ج	٨,٩ م	١,١ م
أفريقيا جنوب الصحراء	٧٧١٦ ج	٧٩٤١ ج	٩٠٠٦ ج	١١٠٩٣ ج	١٢٤٩٢ ج	١٤٠٧٩ ج	١٣١٤٨ ج	٢٧,٧ م	٧,٩ م
شرق آسيا	٣٤٢٨ ج	٣٥٥٣ ج	٣٥٧٧ ج	٤٥٢٩ ج	٥٥٤٨ ج	٦٤١١ ج	٦٣٥٧ ج	٤,١ م	٠,٧ م
جنوب آسيا	٤٦٢٣ ج	٤٥٨٥ ج	٤٦٥٥ ج	٥٨٨٨ ج	٥٦٣٠ ج	٦٦١٣ ج	٦٠٩٠ ج	٥,٤ م	١,٧ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٩٣٤ ج	٤٧٤٩ ج	٥٠٢٨ ج	٤٨٨٨ ج	٥٢٤٧ ج	٤٢٦٨ ج	٣٨٠٣ ج	١١,٤ م	٠,٦ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢٨١٨ ج	٣٠٠١ ج	٣٣٢٨ ج	٣٧٠٠ ج	٤١٤٦ ج	٤٢١٦ ج	٣٦٩٧ ج	٨,٨ م	٠,٤ م
المدينة بصورة باهظة	٤٢٦٦ ج	٤٦٨٤ ج	٥٧٢٢ ج	٥٨٦١ ج	٦٠٧٩ ج	٦١٢٩ ج	٦٢٢٦ ج	١٢,٣ م	٠,٦ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى	..	..	..	..	..	..	..	..	..
+ أخرى	١٩٢٩ ج	١٨٣١ ج	٢٤٠٥ ج	٢٤٩٨ ج	١٨٤٠ ج	١٦٧٥ ج	١٣٢٤ ج	٤٢,٨ م	٠,٥ م
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية	٤٤	٣٦	٢٩	٣١	٢٢	١٩	١٦	١,١	صفر
١٠١ ـ ايرلندا									
١٠٢ ـ أسبانيا									
١٠٣ ـ + اسرائيل	١٣٤٥	١٢٥٦	١٩٧٨	١٩٣٧	١٢٥١	١٢٤١	١١٩٢	٢٦٤,٤	٢,٦
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	٩	١٤	٢٠	١٨	١٩	٢٢	٢٣	٤,٠	صفر
١٠٥ ـ + سنغافورة	١٥	٤١	٢٤	٢٩	٢٣	٢٢	٩٥	٣٥,٤	٠,٣
١٠٦ ـ نيوزيلندا									
١٠٧ ـ استراليا									
١٠٨ ـ المملكة المتحدة									
١٠٩ ـ ايطاليا									
١١٠ ـ هولندا									
١١١ ـ + الكويت	٥	٤	٤	٥	٣	٦	٤	٢,٠	صفر
١١٢ ـ بلجيكا									
١١٣ ـ النمسا									
١١٤ ـ فرنسا									
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	٤	٣	٤	٣٤	١١٥	١٢-	٦-	٣,٩-	صفر
١١٦ ـ كندا									
١١٧ ـ ألمانيا									
١١٨ ـ الدانمرك									
١١٩ ـ الولايات المتحدة									
١٢٠ ـ السويد									
١٢١ ـ فنلندا									
١٢٢ ـ النرويج									
١٢٣ ـ اليابان									
١٢٤ ـ سويسرا									
اقتصادات أخرى	١٣ ج	١٢ ج	١٨ ج	١٨ ج	٣٠ ج	٢٠ ج	..	..	..
العالم	٢٥١٥٩ ج	٢٥٦٧٢ ج	٢٨١٩٦ ج	٣٢٦١٤ ج	٣٤٩٣٢ ج	٣٧٢٨٢ ج	٣٤٤١٩ ج	٨,٧ م	٢,١ م
مصدرو النفط (باستثناء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	٧٥٠ ج	٧٠٦ ج	٩٤٨ ج	٨١٧ ج	٩٦٦ ج	٨٩٢ ج	٨٨١ ج	٣,٣ م	٠,٢ م

جدول ٢١ : اجمالى الدين الخارجى

	الدين طويل الأجل (ملايين الدولارات): العام والمضمون من سلطة عامة		الدين طويل الأجل (ملايين الدولارات): الخاص غير المضمون		إستخدام ائتمان صندوق النقد الدولى (ملايين الدولارات)		الدين قصير الأجل (ملايين الدولارات)		اجمالى الدين الخارجى (ملايين الدولارات)	
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل										
الصين والهند										
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل										
١ ـ موزمبيق	..	٣٨٨٥	..	٢٤٥	صفر	٥٦	..	٥٥١	..	٤٧٣٧
٢ ـ أثيوبيا	١٦٩	٢٨٧٦	صفر	صفر	صفر	٣٠	..	١٠٧	..	٣٠١٣
٣ ـ تنزانيا	٢٥٠	٤٥٠٥	١٥	١٣	صفر	١٢٩	..	٢٧٢	..	٤٩١٨
٤ ـ الصومال	٧٧	١٨١٤	صفر	صفر	صفر	١٥٠	..	١٧٣	..	٢١٣٧
٥ ـ بنغلاديش	١٥	٩٩٢٦	صفر	صفر	صفر	٧١٩	..	٦٨	..	١٠٧١٢
٦ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٨	٩٣٩	صفر	صفر	صفر	٨	..	٢	..	٩٤٩
٧ ـ ملاوى	١٢٢	١٢٤٢	صفر	٤	صفر	١٠١	..	٤٨	..	١٣٩٤
٨ ـ نيبال	٣	١٢٩٠	صفر	صفر	صفر	٥٢	..	١٨	..	١٣٥٩
٩ ـ تشاد	٣٢	٣١٧	صفر	صفر	٣	٢٤	..	٢٨	..	٣٦٨
١٠ ـ بوروندى	٧	٨١٠	صفر	صفر	٨	٤٠	..	١٧	..	٨٦٧
١١ ـ سيراليون	٥٩	٥١٢	صفر	صفر	صفر	١٠٥	..	٤٤٠	..	١٠٥٧
١٢ ـ مدغشقر	٨٩	٣٣٤٥	صفر	صفر	صفر	١٦٥	..	٩٧	..	٣٦٠٧
١٣ ـ نيجيريا	٤٥٢	٣١٦٦٨	١١٩	٤٠٦	صفر	صفر	..	٧٥٩	..	٣٢٨٣٢
١٤ ـ أوغندا	١٣٨	١٤٨٩	صفر	صفر	صفر	٢٢٥	..	٩٥	..	١٨٠٩
١٥ ـ زائير	٣١١	٧٥٧١	صفر	صفر	صفر	٦٢٨	..	٦٤٣	..	٨٨٤٣
١٦ ـ مالى	٢٣٨	٢٠٥٥	صفر	صفر	٩	٥٥	..	٤٦	..	٢١٥٧
١٧ ـ النيجر	٣٢	١١٢٧	صفر	٢٥٩	صفر	٨٥	..	١٠٨	..	١٥٧٨
١٨ ـ بوركينا فاسو	٢١	٦٨٥	صفر	صفر	صفر	١	..	٧١	..	٧٥٦
١٩ ـ رواندا	٢	٦٠٦	صفر	صفر	٣	١	..	٤٥	..	٦٥٢
٢٠ ـ الهند	٧٨٣٨	٥٤٧٧٦	١٠٠	١٤٧٨	صفر	١٥٦٦	..	٤٦٨٩	..	٦٢٥٠٩
٢١ ـ الصين	..	٣٧٠٤٣	صفر	صفر	صفر	٩٠٨	..	٦٩٠٧	..	٤٤٨٥٧
٢٢ ـ هايتى	٤٠	٦٨٤	صفر	صفر	٣	٤١	..	٧٧	..	٨٠٢
٢٣ ـ كينيا	٣١٩	٤٠٠١	٨٨	٦٣٢	صفر	٤١٥	..	٦٤١	..	٥٦٩٠
٢٤ ـ باكستان	٣٠٦٤	١٤٦٦٩	٥	١٣٨	٤٥	٩٣٣	..	٢٧٧٠	..	١٨٥٠٩
٢٥ ـ بنن	٤١	١٠٤٦	صفر	صفر	صفر	١٠	..	١٢١	..	١١٧٧
٢٦ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٤	٦٤٢	صفر	صفر	صفر	٣٥	..	٣٨	..	٧١٦
٢٧ ـ غانا	٤٨٨	٢٢٧٩	١٠	٣٣	٤٦	٧٣٧	..	٢٩	..	٣٠٧٨
٢٨ ـ توغو	٤٠	٩٤٦	صفر	صفر	صفر	٧٥	..	١٦٤	..	١١٨٦
٢٩ ـ زامبيا	٦٢٤	٤٠٩٥	٣٠	صفر	صفر	٩٠٠	..	١٨٧٩	..	٦٨٧٤
٣٠ ـ غينيا	٣١٢	١٩٦٧	صفر	صفر	٣	٦١	..	١٤٨	..	٢١٧٦
٣١ ـ سرى لانكا	٣١٧	٤٢٣٨	صفر	١٠٣	٧٩	٣٦٦	..	٣٩٤	..	٥١٠١
٣٢ ـ ليسوتو	٨	٣١٢	صفر	صفر	صفر	١٠	..	٢	..	٣٢٤
٣٣ ـ أندونيسيا	٢٤٩٧	٤٠٨٥١	٤٦١	٤٦٢٦	١٣٩	٦٠٨	..	٧٠٢٦	..	٥٣١١١
٣٤ ـ موريتانيا	٢٧	١٧٧٧	صفر	صفر	صفر	٦٩	..	١٦٥	..	٢٠١٠
٣٥ ـ أفغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ ـ بوتان	..	٧٧	صفر	صفر	صفر	صفر	..	٢	..	٧٩
٣٧ ـ كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ ـ ليبيريا	١٥٨	١٠٩١	صفر	صفر	٤	٢٩٩	..	٣٧١	..	١٧٦١
٣٩ ـ ميانمار	١٠٦	٤٠٤٥	صفر	صفر	١٧	٢	..	١٢٤	..	٤١٧١
٤٠ ـ السودان	٢٩٨	٨٢٦١	صفر	٤٩٦	٣١	٨٨٤	..	٢٣٢٤	..	١٢٩٦٥
٤١ ـ فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل										
الدخل المتوسط الأدنى										
٤٢ ـ أنغولا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ ـ بوليفيا	٤٨٠	٣٦٠٥	١١	٢٠٠	٦	٢٥٢	..	٣٠٢	..	٤٣٥٩
٤٤ ـ جمهورية مصر العربية	١٧٨١	٣٩٧٥١	صفر	١٠٨١	٤٩	١٦١	..	٧٨٠٦	..	٤٨٧٩٩
٤٥ ـ السنغال	١٠٢	٣٥٠٨	٣١	٣٣	صفر	٣١٦	..	٢٨٢	..	٤١٣٩
٤٦ ـ الجمهورية اليمنية	..	٤٧٧٥	صفر	صفر	صفر	١	..	٩٠٩	..	٥٦٨٥
٤٧ ـ زمبابوى	٢٢٩	٢٥٦٨	صفر	٦٨	صفر	٢٩	..	٤٢٣	..	٣٠٨٨
٤٨ ـ الفلبين	٦٢٥	٢٢٩٩٢	٩١٩	٧٨٣	٦٩	١١٧٧	..	٣٩٥١	..	٢٨٩٠٢
٤٩ ـ كوت ديفوار	٢٥٦	٨١٥٦	١١	٤٠٧١	صفر	٣٧٠	..	٢٨١٦	..	١٥٤١٢
٥٠ ـ الجمهورية الدومينيكية	٢١٢	٣٢٨١	١٤١	١٠٥	٧	١٢٣	..	٥٥٨	..	٤٠٦٦
٥١ ـ المغرب	٧١٢	١٩٥٠٧	١٥	٢٠٠	٢٨	٨٥٠	..	٢٩٤	..	٢٠٨٥١
٥٢ ـ بابوا غينيا الجديدة	٣٦	١٣٧٠	١٧٣	٩٥٨	صفر	٣	..	١٦٥	..	٢٤٩٦
٥٣ ـ هندوراس	٩٠	٢٨٢٣	١٩	٨٤	صفر	٣٥	..	٤٠٧	..	٣٣٥٠
٥٤ ـ غواتيمالا	١٠٦	٢٠٨٩	١٤	١١٠	صفر	٧٣	..	٣٣٠	..	٢٦٠١
٥٥ ـ جمهورية الكونغو الشعبية	١١٩	٣٥٣٥	صفر	صفر	صفر	١٢	..	٧٧٠	..	٤٣١٦
٥٦ ـ الجمهورية العربية السورية	٢٣٣	٣٩٣٤	صفر	صفر	١٠	صفر	..	١٢٦٨	..	٥٢٠٢
٥٧ ـ الكاميرون	١٣١	٣٧٠٨	٩	٣٧٨	صفر	١١٣	..	٥٤٥	..	٤٧٤٣
٥٨ ـ بيرو	٨٥٦	١٢٦٦٩	١٧٩٩	١٥٨٩	١٠	٧٥٨	..	٤٨٥٩	..	١٩٨٧٥
٥٩ ـ اكوادور	١٩٣	٩٤٢١	٤٩	١٥٨	١٤	٣٢٥	..	١٤٠٧	..	١١٣١١
٦٠ ـ ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ ـ باراغواى	١١٢	٢٠٩٨	صفر	٢٧	صفر	صفر	..	٣٦٥	..	٢٤٩٠
٦٢ ـ السلفادور	٨٨	١٦٥٧	٨٨	٣٩	٧	٥	..	١٤٩	..	١٨٥١
٦٣ ـ كولومبيا	١٢٩٧	١٤٠٠١	٢٨٣	١٢٧٢	٥٥	صفر	..	١٦١٤	..	١٦٨٨٧
٦٤ ـ تايلند	٣٢٤	١٢٤٢٤	٤٠٢	٤٦٥٨	صفر	٢٧٣	..	٦١١٢	..	٢٣٤٦٦
٦٥ ـ جامايكا	١٦٠	٣٥٩٤	٨٢٢	٤٢	صفر	٢٨٣	..	٣٠٣٠	..	٤٣٢٢
٦٦ ـ تونس	٥٤١	٦٠٨٥	صفر	٢٢٥	١٣	٢٧٠		٣١٩	..	٦٨٩٩

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات المقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الدين طويل الأجل (ملايين الدولارات) العام والمضمون من سلطة عامة		الدين طويل الأجل (ملايين الدولارات) الخاص غير المضمون		استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي (ملايين الدولارات)		الدين قصير الأجل (ملايين الدولارات)		اجمالي الدين الخارجي (ملايين الدولارات)	
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩
٦٧ - تركيا	١٨٤٦	٣٤٧٨١	٤٢	٧٩٥	٧٤	٤٨	..	٥٩٧٧	..	٤١٦٠٠
٦٨ - بتسوانا	١٧	٥٠٩	صفر	صفر	صفر	صفر	..	٤	..	٥١٣
٦٩ - الأردن	١٢٠	٦٤٠٤	صفر	صفر	صفر	٩٧	..	٩١٨	..	٧٤١٨
٧٠ - بنما	١٩٤	٣٥٧٥	صفر	صفر	صفر	٣٢٠	..	١٩٠٦	..	٥٨٠٠
٧١ - شيلي	٢٠٦٧	١٠٨٥٠	٥٠١	٣١٤٨	٢	١٢٧٠	..	٢٩٧٣	..	١٨٢٤١
٧٢ - كوستاريكا	١٣٤	٣٤٨٠	١١٢	٣٠٤	صفر	٣٥	..	٦٥٠	..	٤٤٦٨
٧٣ - بولندا	٢٤	٣٤٧٤٧	صفر	صفر	صفر	صفر	..	٨٥٧٧	..	٤٣٣٢٤
٧٤ - موريشيوس	٣٢	٦٣١	صفر	١٠٦	صفر	٦٣	..	٣٢	..	٨٣٢
٧٥ - المكسيك	٣١٩٦	٧٦٢٥٧	٢٧٧٠	٣٩٩٩	صفر	٥٠٩١	..	١٠٢٩٥	..	٩٥٦٤٢
٧٦ - الأرجنتين	١٨٨٠	٥١٤٢٩	٢٢٩١	١٨٠٠	صفر	٣١٠٠	..	٨٤١٦	..	٦٤٧٤٥
٧٧ - ماليزيا	٣٩٠	١٤٤٦١	٥٠	١٣٧٧	صفر	صفر	..	٢٧٣٨	..	١٨٥٧٦
٧٨ - الجزائر	٩٤٥	٢٣٦٠٩	صفر	صفر	صفر	٦١٩	..	١٨٤٠	..	٢٦٠٦٧
٧٩ - بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ - لبنان	٦٤	٢٣٤	صفر	صفر	صفر	صفر	..	٢٨٦	..	٥٢٠
٨١ - منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ - نيكاراغوا	١٤٧	٧٥٤٦	صفر	صفر	٨	صفر	..	١٦٥٩	..	٩٢٠٥
الدخل المتوسط الأعلى										
٨٣ - فنزويلا	٧١٨	٢٥٣٣٩	٢٣٦	٤٥٢٣	صفر	٩٩٨	..	٢٢٨٤	..	٣٣١٤٤
٨٤ - جنوب أفريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ - البرازيل	٣٤٢١	٨٤٢٨٤	١٧٠٦	٩٠٠٨	صفر	٢٤٢٣	..	١٨٥٧٦	..	١١١٢٩٠
٨٦ - هنغاريا	صفر	١٦٨٤٣	صفر	صفر	صفر	٤٥٦	..	٣٣٠٧	..	٢٠٦٠٥
٨٧ - أوروغواي	٢٦٩	٢٩٦٧	٢٩	١٠٥	١٨	٢٠٢	..	٤٧٧	..	٣٧٥١
٨٨ - يوغوسلافيا	١١٩٩	١٤٣٠٣	٨٥٤	٣٤٨١	صفر	٦٨٦	..	١١٨١	..	١٩٦٥١
٨٩ - الغابون	٩١	٢٤٧٨	صفر	صفر	صفر	١٣٥	..	٥٦٢	..	٣١٧٥
٩٠ - جمهورية ايران الاسلامية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩١ - ترينيداد وتوباغو	١٠١	١٦٨٠	صفر	صفر	صفر	٢٠٥	..	١٢٧	..	٢٠١٢
٩٢ - تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ - البرتغال	٤٨٥	١٤٦٤٤	٢٦٨	٦٩٦	صفر	صفر	..	٢٩٥٠	..	١٨٢٨٩
٩٤ - جمهورية كوريا	١٨١٦	١٧٣٥١	١٧٥	٥٩٦١	صفر	صفر	..	٩٨٠٠	..	٣٣١١١
٩٥ - عمان	..	٢٦٢٦	صفر	صفر	صفر	صفر		٣٤٨	..	٢٩٧٤
٩٦ - ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ - اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٨ - العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٩ - رومانيا	..	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	..	٥٠٠	..	٥٠٠
الدخل المنخفض والمتوسط										
أفريقيا جنوب الصحراء										
شرق آسيا										
جنوب آسيا										
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبي										
المدينة بصورة باهظة										
اقتصادات مرتفعة الدخل										
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي										
+ أخرى										
١٠٠ - + المملكة العربية السعودية										
١٠١ - ايرلندا										
١٠٢ - أسبانيا										
١٠٣ - + اسرائيل										
١٠٤ - + هونغ كونغ										
١٠٥ - + سنغافورة										
١٠٦ - نيوزيلندا										
١٠٧ - استراليا										
١٠٨ - المملكة المتحدة										
١٠٩ - ايطاليا										
١١٠ - هولندا										
١١١ - + الكويت										
١١٢ - بلجيكا										
١١٣ - النمسا										
١١٤ - فرنسا										
١١٥ - + الامارات العربية المتحدة										
١١٦ - كندا										
١١٧ - ألمانيا										
١١٨ - الدانمرك										
١١٩ - الولايات المتحدة										
١٢٠ - السويد										
١٢١ - فنلندا										
١٢٢ - النرويج										
١٢٣ - اليابان										
١٢٤ - سويسرا										
اقتصادات أخرى										
العالم										
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)										

جدول ٢٢ : تدفق رأس المال الخارجي العام والخاص

	المدفوعات المنصرفة (بملايين الدولارات)				سداد الاصل (بملايين الدولارات)				مدفوعات الفائدة (بملايين الدولارات)			
	العام طويل الأجل والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		العام طويل الأجل والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		العام طويل الأجل والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون	
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل												
الصين والهند												
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل												
١ . موزمبيق	..	١٧٧	..	١٤	..	١٣	..	٤	..	٣١	..	٣
٢ . أثيوبيا	٢٨	٢٩٧	صفر	صفر	١٥	١٧٤	صفر	صفر	٦	٧٢	صفر	صفر
٣ . تنزانيا	٥١	١٥٨	٨	صفر	١٠	٣٧	٣	صفر	٧	٢٨	١	صفر
٤ . الصومال	٤	٧٥	صفر	صفر	١	٧	صفر	صفر	صفر	١٠	صفر	صفر
٥ . بنغلاديش	صفر	١٠١٥	صفر	صفر	صفر	١٧٤	صفر	صفر	صفر	١٣٩	صفر	صفر
٦ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٦	١٣٤	صفر	صفر	١	٩	صفر	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
٧ . ملاوى	٤٠	١١٤	صفر	١	٣	٢٧	صفر	١	٤	٢٩	صفر	صفر
٨ . نيبال	١	٢٤١	صفر	صفر	٢	٢٩	صفر	صفر	صفر	٢٥	صفر	صفر
٩ . تشاد	٦	٨٠	صفر	صفر	٣	٣	صفر	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
١٠ . بوروندى	١	٨٨	صفر	صفر	صفر	١٩	صفر	صفر	صفر	١٤	صفر	صفر
١١ . سيراليون	٨	٧	صفر	صفر	١١	١	صفر	صفر	٣	١	صفر	صفر
١٢ . مدغشقر	١١	١٦٠	صفر	صفر	٥	٥٩	صفر	صفر	٢	١١٣	صفر	صفر
١٣ . نيجيريا	٥٦	١٤٢٦	٢٥	٩٩	٣٨	٤٧١	٣٠	١٤	٢٠	١٢٧٠	٨	١٠
١٤ . أوغندا	٢٧	١٣٨	صفر	صفر	٤	٨٨	صفر	صفر	٥	٢٨	صفر	صفر
١٥ . زائير	٣٢	٢٨٣	صفر	صفر	٢٨	٦٩	صفر	صفر	٩	٢٧	صفر	صفر
١٦ . مالى	٢٣	١٨٣	صفر	صفر	صفر	٢٢	صفر	صفر	صفر	١٤	صفر	صفر
١٧ . النيجر	١٢	١٢٧	صفر	٤٠	٢	١٨	صفر	٣٧	١	١٤	صفر	٢١
١٨ . بوركينا فاسو	٢	١٠٠	صفر	صفر	٢	١٦	صفر	صفر	صفر	١٦	صفر	صفر
١٩ . رواندا	صفر	٦٨	صفر	صفر	صفر	١٤	صفر	صفر	صفر	٨	صفر	صفر
٢٠ . الهند	٨٨٣	٥٩١٩	٢٥	٢٢٣	٢٨٩	١٦١٢	٢٥	٣٠٩	١٨٧	٢٨٢٠	٦	١٣٥
٢١ . الصين	..	٦٩٠٢	صفر	صفر	..	٢٤٠١	صفر	صفر	..	٢٥٠٨	صفر	صفر
٢٢ . هايتى	٤	٢٩	صفر	صفر	٣	١٥	صفر	صفر	صفر	٩	صفر	صفر
٢٣ . كينيا	٣٥	٤٧١	٤١	٢٠	١٧	٢٠٧	١٢	٣٤	١٣	١٥٨	٤	٣٣
٢٤ . باكستان	٤٨٩	١٧٥٤	٣	٧٧	١١٤	٧٧٩	١	٣٣	٧٧	٤٤٦	صفر	١٠
٢٥ . بنن	٢	١٥١	صفر	صفر	١	٧	صفر	صفر	صفر	١٢	صفر	صفر
٢٦ . جمهورية أفريقيا الوسطى	٢	٦٦	صفر	صفر	٢	٦	صفر	صفر	١	٧	صفر	صفر
٢٧ . غانا	٤٢	٤٣٤	صفر	٩	١٤	١٣٦	صفر	٨	١٢	٦١	صفر	٢
٢٨ . توغو	٥	٦٥	صفر	صفر	٢	٢٤	صفر	صفر	١	٣٣	صفر	صفر
٢٩ . زامبيا	٣٥١	١٣٨	١١	صفر	٣٥	٩١	٦	صفر	٢٩	٦٣	٢	صفر
٣٠ . غينيا	٩٠	٢٥٧	صفر	صفر	١١	٦٧	صفر	صفر	٤	٣٢	صفر	صفر
٣١ . سرى لانكا	٦٦	٤٠٤	صفر	صفر	٣٠	١٨٣	صفر	٢	١٢	١٠٧	صفر	١
٣٢ . ليسوتو	صفر	٥٢	صفر	صفر	صفر	١٤	صفر	صفر	صفر	٧	صفر	صفر
٣٣ . أندونيسيا	٤٤١	٥٩٦٣	١٩٥	١٣٢٩	٥٩	٤٢٣٤	٦١	٨٦٨	٢٥	٢٥٢٧	٢١	٤٥٤
٣٤ . موريتانيا	٥	٩٦	صفر	صفر	٣	٥٥	صفر	صفر	صفر	٢٥	صفر	صفر
٣٥ . أفغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ . بوتان	..	١٢	صفر	صفر	..	٢	صفر	صفر	..	٢	صفر	صفر
٣٧ . كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ . ليبيريا	٧	١	صفر	صفر	١١	١	صفر	صفر	٦	١	صفر	صفر
٣٩ . ميانمار	٢٢	٢١٥	صفر	صفر	٢٠	١٢١	صفر	صفر	٣	٦٩	صفر	صفر
٤٠ . السودان	٥٣	٢٣٧	صفر	صفر	٢٢	٤٦	صفر	صفر	١٢	١٢	صفر	صفر
٤١ . فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل												
الدخل المتوسط الأدنى												
٤٢ . أنغولا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ . بوليفيا	٥٥	٣٢٧	٣	صفر	١٧	١٤٠	٢	صفر	٧	٩٥	١	صفر
٤٤ . جمهورية مصر العربية	٣٩٧	٢٠٠٤	صفر	١٤٢	٣١٠	١٢٧٠	صفر	١٩٢	٥٦	١٠٨٥	صفر	١٠٧
٤٥ . السنغال	١٩	٣٠١	١	٨	٥	١٢٢	٣	٨	٢	١٤٦	صفر	١
٤٦ . الجمهورية اليمنية	..	٥٣٢	..	صفر	..	١٤٦	..	صفر	..	٥٦	..	صفر
٤٧ . زمبابوى	صفر	٦١٩	صفر	٣١	٥	٢٤١	صفر	١٣	٥	١٣٦	صفر	٧
٤٨ . الفلبين	١٤١	١٥٨٤	٢٧٦	١١٩	٧٤	٩٥٠	١٨٦	٣٥	٢٦	١٦٢٠	١٩	٧٧
٤٩ . كوت ديفوار	٧٨	٢٣١	٤	٩٠٠	٢٩	١٥٠	٢	٥٢٩	١٢	١٩٢	صفر	٢٣٤
٥٠ . الجمهورية الدومينيكية	٣٨	١٩٩	٢٢	صفر	٧	١٠٢	٢٠	١٥	٤	٧٦	٨	٩
٥١ . المغرب	١٦٨	١٠٥٣	٨	٨	٢٧	٦٠٩	٣	٨	٢٤	١٠٦١	١	٥
٥٢ . بابوا غينيا الجديدة	٤٣	٢٩٢	١١١	٢٨٥	صفر	١٧١	٢٠	١٨٣	١	٧٤	٨	٨٦
٥٣ . هندوراس	٢٩	١٣٣	١٠	٢٠	٣	٦٨	٣	٨	٣	٤٣	١	٣
٥٤ . غواتيمالا	٣٧	١٨٢	٦	صفر	٢٠	١٥٧	٢	٣	٦	٩٠	١	٦
٥٥ . جمهورية الكونغو الشعبية	١٨	١٣٤	صفر	صفر	٦	١٧٥	صفر	صفر	٣	٩٤	صفر	صفر
٥٦ . الجمهورية العربية السورية	٦٠	٢٤٩	صفر	صفر	٣١	٢٧٢	صفر	صفر	٦	١١٣	صفر	صفر
٥٧ . الكاميرون	٢٩	٦٣٣	١١	٨٢	٥	٦٢	٢	١٣١	٤	٧٣	١	٣٩
٥٨ . بيرو	١٤٨	٣٦٧	٢٤٠	١٨١	١٠٠	١٠٧	٢٣٣	١٥	٤٣	٩١	١١٩	٥
٥٩ . اكوادور	٤١	٨٥٩	٧	٦٣	١٦	٤٣٧	١١	٢٥	٧	٣٩٩	٣	١٢
٦٠ . ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ . باراغواى	١٤	٢٠٢	صفر	صفر	٧	٧٦	صفر	١	٤	٦٥	صفر	صفر
٦٢ . السلفادور	٨	١٨٦	٢٤	صفر	٦	٨٦	١٦	١٦	٤	٥٣	٦	٤
٦٣ . كولومبيا	٢٥٣	٢٠٧٩	صفر	١٧٧	٧٨	١٧٠٨	٥٩	٤٤٣	٤٤	١١٩٧	١٥	١٨٧
٦٤ . تايلند	٥١	١٢٧٥	١٦٩	٢٥٢٥	٢٣	١٣٩٧	١٠٧	٨٨٣	١٦	٨٧٢	١٧	٢٣٣
٦٥ . جامايكا	١٥	٣٠١	١٦٥	صفر	٦	١٥٩	١٦٤	٩	٩	٢١١	٥٤	٣
٦٦ . تونس	٨٩	٩١٠	صفر	٣٠	٤٧	٦٦٧	صفر	٤٠	١٨	٣٧٦	صفر	١١

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	المدفوعات المنصرفة (بملايين الدولارات)				سداد الاصل (بملايين الدولارات)				مدفوعات الفائدة (بملايين الدولارات)			
	العام طويل الأجل والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		العام طويل الأجل والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		العام طويل الأجل والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون	
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩
٦٧ ـ تركيا	٢٣١	٤٧٧٦	١	٤٣٢	١٢٨	٣٤٤١	٣	٢٦٨	٤٢	٢٦٠٧	٢	٦٠
٦٨ ـ بتسوانا	٦	٦٤	صفر	صفر	صفر	٣٦	صفر	صفر	صفر	٣٣	صفر	صفر
٦٩ ـ الأردن	١٥	١٠٣٠	صفر	صفر	٣	٢٠٠	صفر	صفر	٢	٢٥٤	صفر	صفر
٧٠ ـ بنما	٦٧	١	صفر	صفر	٢٤	٢	صفر	صفر	٧	١	صفر	صفر
٧١ ـ شيلي	٤٠٨	٦٦٩	٢٤٧	٨٤٦	١٦٦	٥٦٨	٤١	٢٧٠	٧٨	١٠٨٠	٢٦	٢٠٧
٧٢ ـ كوستاريكا	٣٠	١٢٨	٣٠	صفر	٢١	١٣١	٢٠	صفر	٧	١٦٢	٧	صفر
٧٣ ـ بولندا	٣٠	٢٧٣	صفر	صفر	٦	٦٧٤	صفر	صفر	صفر	٧٦٧	صفر	صفر
٧٤ ـ موريشيوس	٢	٥٢	صفر	٤٨	١	٤٧	صفر	٥	٢	٣٩	صفر	٣
٧٥ ـ المكسيك	٧٧٢	٢٨٨٠	٦٠٣	١٠٨٦	٤٧٥	٢٤٤٠	٥٤٢	١٨٠٠	٢١٦	٧١٠٤	٦٧	٧٩٣
٧٦ ـ الأرجنتين	٤٨٢	١٠٠٩	٤٢٤	٧٠	٣٤٤	١٤٤٣	٤٢٨	٦٩	١٢١	١٣١٩	٢١٧	٢٠٠
٧٧ ـ ماليزيا	٤٥	١٤٥٦	١٢	٦٧٥	٤٧	٢٢٢١	٩	٥٩٢	٢٢	١١٣٣	٣	٨٨
٧٨ ـ الجزائر	٣١٣	٥٠٢٤	صفر	صفر	٣٥	٥٢٢١	صفر	صفر	١٠	١٨٥١	صفر	صفر
٧٩ ـ بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ ـ لبنان	١٢	٢٥	صفر	صفر	٢	٢٠	صفر	صفر	١	١٤	صفر	صفر
٨١ ـ منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ ـ نيكاراجوا	٤٤	٢٨٢	صفر	صفر	١٦	١٨	صفر	صفر	٧	١٠	صفر	صفر
الدخل المتوسط الأعلى												
٨٣ ـ فنزويلا	٢١٦	١٢٣٩	٦٧	صفر	٤٢	٥٧٨	٢٥	١٦٠	٤٠	١٩٨٧	١٣	٥٦٤
٨٤ ـ جنوب أفريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ ـ البرازيل	٨٩٢	٢١٨٥	٩٠٠	٨٥٠	٢٥٦	٣٢٦٠	٢٠٠	١٧٥٧	١٣٥	٣٦١٩	٨٩	٧٤٧
٨٦ ـ هنغاريا	صفر	٢٢٤٥	صفر	صفر	صفر	١٦٥١	صفر	صفر	صفر	١١٨٥	صفر	صفر
٨٧ ـ أوروغواي	٣٧	٢٩٥	١٣	صفر	٤٧	١٥٧	٤	٥٥	١٦	٢٧٣	٢	١
٨٨ ـ يوغوسلافيا	١٧٩	١٧١	٤٦٥	٨٣٧	١٧٠	٧٩٧	٢٠٤	٨٥٨	٧٣	١١٣٥	٣٢	٢٣٩
٨٩ ـ الغابون	٢٦	١٢٨	صفر	صفر	٩	٦٣	صفر	صفر	٣	١٠٧	صفر	صفر
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٨	٥٦	صفر	صفر	١٠	٦٥	صفر	صفر	٦	١٢٨	صفر	صفر
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ ـ البرتغال	١٨	٣٣٣٥	٢٠	١٨٠	٦٣	٢١٥٧	٢٢	٩٩	٢٩	١٠١٢	٥	٤٥
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٤٤٤	٢١٠٠	٣٢	١٧٩٨	١٩٨	٣٨٥٦	٧	١٧٤٩	٧١	١٣٨١	٥	٥٦٢
٩٥ ـ عمان	..	٥٥٩	صفر	صفر	..	٣٧٥	صفر	صفر	..	٢٢٦	صفر	صفر
٩٦ ـ ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ ـ اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٨ ـ العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٩ ـ رومانيا	..	٢٦	صفر	صفر	..	١٦٤٦	صفر	صفر	..	١٠٥	صفر	صفر
الدخل المنخفض والمتوسط												
أفريقيا جنوب الصحراء												
شرق آسيا												
جنوب آسيا												
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا												
أمريكا اللاتينية والكاريبي												
المدينة بصورة باهظة												
اقتصادات مرتفعة الدخل												
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي												
+ أخرى												
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية												
١٠١ ـ أيرلندا												
١٠٢ ـ أسبانيا												
١٠٣ ـ + اسرائيل												
١٠٤ ـ + هونغ كونغ												
١٠٥ ـ + سنغافورة												
١٠٦ ـ نيوزيلندا												
١٠٧ ـ استراليا												
١٠٨ ـ المملكة المتحدة												
١٠٩ ـ ايطاليا												
١١٠ ـ هولندا												
١١١ ـ + الكويت												
١١٢ ـ بلجيكا												
١١٣ ـ النمسا												
١١٤ ـ فرنسا												
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة												
١١٦ ـ كندا												
١١٧ ـ ألمانيا												
١١٨ ـ الدانمرك												
١١٩ ـ الولايات المتحدة												
١٢٠ ـ السويد												
١٢١ ـ فنلندا												
١٢٢ ـ النرويج												
١٢٣ ـ اليابان												
١٢٤ ـ سويسرا												
اقتصادات أخرى												
العالم												
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)												

جدول ٢٣ : إجمالى تدفقات الموارد الصافيه وصافى التحويلات

	صافى التدفقات على الدين طويل الأجل (بملايين الدولارات) العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		المنح الرسمية		صافى الاستثمار الأجنبى المباشر		اجمالى تدفقات الموارد الصافية		اجمالى التحويلات الصافية	
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل												
الصين والهند												
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل												
١ - موزمبيق	٠٠	١٦٤	صفر	١٠	صفر	٥٥٣	٠٠	صفر	١٠	٧٢٧	٠٠	٦٩٣
٢ - اثيوبيا	١٣	١٢٣	صفر	صفر	٦	٤٢٢	٤	٠٠	٢٣	٥٤٥	١٠	٤٧٣
٣ - تنزانيا	٤٠	١٢٠	٥	صفر	٦	٥٤٤	٠٠	صفر	٥٢	٦٦٤	٤٤	٦٣٦
٤ - الصومال	٤	٦٨	صفر	صفر	٩	٢٧٨	٥	٠٠	١٧	٣٤٧	١٦	٣٣٦
٥ - بنغلاديش	صفر	٨٤١	صفر	صفر	٠٠	٧٦٧	٠٠	صفر	صفر	١٦٠٧	صفر	١٤٦٩
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤	١٢٥	صفر	صفر	٢٨	٤٨	٠٠	٠٠	٣٣	١٧٣	٣٢	١٧١
٧ - ملاوى	٣٧	٨٧	صفر	١	٧	١٨٧	٩	٠٠	٥٢	٢٧٥	٤١	٢٤٦
٨ - نيبال	-٢	٢١٣	صفر	صفر	١٦	١٦٣	٠٠	صفر	١٤	٣٧٥	١٤	٣٥١
٩ - تشاد	٣	٧٧	صفر	صفر	١١	١٣٢	١	-١٢	١٥	١٩٧	١٣	١٩٥
١٠ - بوروندى	١	٦٨	صفر	صفر	٧	٦٠	صفر	١	٨	١٢٩	٨	١١٢
١١ - سيراليون	-٣	٥	صفر	صفر	١	٥١	٨	٠٠	٧	٥٧	-١	٥٦
١٢ - مدغشقر	٥	١٠١	صفر	صفر	٢٠	١٣٦	١٠	٦	٣٦	٢٤٣	٢٩	١٣٠
١٣ - نيجيريا	١٨	٩٥٥	-٥	٨٥	٤٠	٧٩	٢٠٥	٢٠٨٢	٢٥٩	٣٢٠١	-٢٠٧	٩٠٠
١٤ - أوغندا	٢٣	٥٠	صفر	صفر	٢	١٦٥	٤	صفر	٢٩	٢١٥	١١	١٨٨
١٥ - زائير	٣	٢١٤	صفر	صفر	٣٧	١٣٤	٤٢	١٢	٨٣	٣٦٠	٤٤	٢٧٢
١٦ - مالى	٢٣	١٦١	صفر	صفر	١٢	٢٠٣	٠٠	-٣	٣٤	٣٦١	٣٢	٣٤٤
١٧ - النيجر	١١	١٠٩	صفر	٣	١٥	١٥٥	صفر	١٨	٢٦	٢٨٥	٢٣	٢٤٩
١٨ - بوركينا فاسو	صفر	٨٤	صفر	صفر	١٣	١٣٠	صفر	٢	١٣	٢١٥	١١	١٩٥
١٩ - رواندا	صفر	٥٤	صفر	صفر	١٠	٩٥	صفر	١٦	١٠	١٦٤	١٠	١٤٦
٢٠ - الهند	٥٩٤	٤٣٠٧	صفر	-٨٦	١٥٧	٧٥٦	صفر	٤٢٥	٧٥١	٥٤٠٢	٥٥٩	٢٤٤٧
٢١ - الصين	٠٠	٤٥٠٠	صفر	صفر	٠٠	٣١١	٠٠	١٤٠٠	٠٠	٦٢١١	٠٠	٣٦٩٦
٢٢ - هايتى	١	١٤	صفر	صفر	٢	٧٨	٣	٩	٦	١٠٢	٢	٨٥
٢٣ - كينيا	١٧	٢٦٤	٣٠	-١٤	٤	٣٨٤	١٤	٦٩	٦٤	٧٠٣	-٢	٤٠٥
٢٤ - باكستان	٣٧٥	٩٧٥	٢	٤٤	٧٩	٤٠٨	٢٣	١٧٠	٤٧٩	١٥٩٧	٣٩٥	١٠٩٩
٢٥ - بنن	١	١٤٤	صفر	صفر	٩	٩٥	٧	١	١٧	٢٤١	١٣	٢٢٨
٢٦ - جمهورية افريقيا الوسطى	-١	٦٠	صفر	صفر	٦	٧٦	١	٠٠	٧	١٣٧	٥	١٢٩
٢٧ - غانا	٢٨	٢٩٧	صفر	١	٩	١٩٣	٦٨	١٥	١٠٤	٥٠٧	٧٩	٤٣٧
٢٨ - توغو	٣	٤١	صفر	صفر	٧	٦٥	صفر	٠٠	١١	١٠٦	٤	٥٨
٢٩ - زامبيا	٣١٦	٤٨	٥	صفر	٢	٢١٥	-٢٩٧	٠٠	٢٦	٢٦٣	-٦٥	٢٠٠
٣٠ - غينيا	٨٠	١٩١	صفر	صفر	١	١٠٩	٠٠	١٠	٨٠	٣١٠	٧٦	٢٧٨
٣١ - سرى لانكا	٣٦	٢٢٢	صفر	-٢	١٤	٢٠٠	صفر	٢٧	٥٠	٤٤٧	٣٠	٣١٧
٣٢ - ليسوتو	صفر	٣٨	صفر	صفر	٨	٤٢	٠٠	١٣	٨	٩٣	٧	٨٦
٣٣ - اندونيسيا	٣٨٣	١٧٣٠	١٣٤	٤٦١	٨٤	٢١٢	٨٣	٧٣٥	٦٨٣	٣١٣٧	٥١٠	-١٦٤٧
٣٤ - موريتانيا	١	٤١	صفر	صفر	٣	١٢٦	١	٣	٥	١٧١	-٨	١٤٦
٣٥ - أفغانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٦ - بوتان	٠٠	١٠	صفر	صفر	صفر	١٧	٠٠	٠٠	٠٠	٢٦	٠٠	٢٤
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٨ - ليبيريا	-٤	صفر	صفر	صفر	١	٢٤	٢٨	٠٠	٢٥	٢٤	١٩	٢٣
٣٩ - ميانمار	٢	٩٤	صفر	صفر	١٦	٧٦	٠٠	١٥٤	١٧	٣٢٣	١٤	٢٥٤
٤٠ - السودان	٣٠	١٩٠	صفر	صفر	٢	٤٥٨	٠٠	صفر	٣٢	٦٤٨	١٦	٦٣٦
٤١ - فييت نام	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اقتصادات متوسطة الدخل												
الدخل المتوسط الأدنى												
٤٢ - أنغولا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠٠	٠٠	٢٠٠	٠٠	٢٠٠
٤٣ - بوليفيا	٣٨	١٨٧	١	صفر	٠٠	١٧١	-٧٦	-٢٥	-٣٧	٣٣٣	-٦١	٢٢٣
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٨٧	٧٣٤	صفر	-٥٠	١٥٠	٥٠٤	٠٠	١٥٨٦	٢٣٨	٢٧٧٣	١٨٢	١٥٤٨
٤٥ - السنغال	١٤	١٧٨	-٢	صفر	١٦	٢٤٤	٥	-٢٠	٣٣	٤٠٢	١٦	٢٥٤
٤٦ - الجمهورية اليمنية	٠٠	٣٨٦	صفر	صفر	١٠	١٠٦	صفر	صفر	٠٠	٤٩٢	٠٠	٣٨٦
٤٧ - زمبابوى	-٥	٣٧٨	صفر	١٨	٠٠	١٣٥	٠٠	-٩	-٥	٥٢٢	-٩١	٣٧٩
٤٨ - الفلبين	٦٧	٦٣٤	٩٠	٨٤	١٦	٣٠٤	-٢٩	٤٨٢	١٤٤	١٥٠٥	٧٦	-٤٨٧
٤٩ - كوت ديفوار	٤٩	٨٠	٢	٣٧١	١٢	٢٢٠	٣١	٠٠	٩٤	٦٧٢	٣٣	٢١٨
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	٣١	٩٧	٢	-١٥	١٠	٤٢	٧٢	١١٠	١١٥	٢٣٤	١٠٢	١٤٩
٥١ - المغرب	١٣١	٤٤٤	٥	صفر	٢٣	٩٩	٢٠	١٦٧	١٧٩	٧١٠	١٣٤	-٤١٢
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٤٣	١٢١	٩١	١٠٢	١٤٤	٢٧٥	٠٠	١٨٦	٢٧٨	٦٨٤	٢٦٨	٣١٤
٥٣ - هندوراس	٢٦	٦٥	٧	١٢	صفر	١١٥	٨	٣٧	٤١	٢٣٠	١٧	١٠٩
٥٤ - غواتيمالا	١٧	٢٥	٤	-٣	٤	١٣٠	٢٩	٨٠	٥٥	٢٣٢	١٨	١٣٦
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	١٣	-٤١	صفر	صفر	٥	٢٢	٣٠	صفر	٤٨	-٢٠	٤٥	-٢١٣
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٢٩	-٢٣	صفر	صفر	١١	٢٤	٠٠	٠٠	٤١	١	٣٥	-١١٢
٥٧ - الكاميرون	٢٤	٥٧١	٩	-٤٩	٢١	١١٧	١٦	٣١	٧٠	٦٧٠	٦١	٥٥٩
٥٨ - بيرو	٤٨	٢٥٩	٧	١٦٦	٢٠	١١٤	-٧٠	٥٩	٤	٥٩٨	-٢٣١	٤٨٠
٥٩ - اكوادور	٢٦	٤٢١	-٤	٣٩	٢	٣٤	٨٩	٨٠	١١٢	٥٧٤	٨٣	٤٤
٦٠ - ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦١ - باراغواى	٧	١٢٦	صفر	-١	٢	١٣	٤	٢١	١٣	١٥٩	٥	٧٩
٦٢ - السلفادور	٢	٩٩	٨	-١٦	٢	٢٣٥	٤	صفر	١٥	٣١٨	-١	٢٦١
٦٣ - كولومبيا	١٧٤	٣٧١	-٥٩	-٢٦٦	٢١	٣٤	٣٩	٥٤٦	١٧٥	٦٨٥	٢٢	-١٥٠٣
٦٤ - تايلند	٢٨	-١٢٢	٦٢	١٦٤٢	٦	١٢٣	٤٣	١٦٥٠	١٣٩	٣٢٩٣	٨٧	١٩٤٦
٦٥ - جامايكا	٩	١٤٣	١	-٩	٣	١١٣	١٦١	٢٨	١٧٤	٢٧٤	٥	-٤٨
٦٦ - تونس	٤٢	٢٤٣	صفر	-١٠	٤٢	١١٠	١٦	٧٤	٩٩	٤١٦	٦١	-٧٥

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها . انظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	صافى التدفقات على الدين طويل الأجل (بملايين الدولارات) العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		المنح الرسمية		صافى الاستثمار الأجنبى المباشر		اجمالى تدفقات الموارد الصافية		اجمالى التحويلات الصافية	
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩
٦٧ ـ تركيا	٢٠٣	٨٣٥	٢-	١٦٣	٢١	٦٨	٥٨	٦٦٣	٢٨٠	١٧٢٩	٢٠٢	١٠٤١-
٦٨ ـ بتسوانا	٦	٢٩	صفر	صفر	٩	٦٨	٦	١٢٩	٢١	٢٢٦	٢٠	١٢٢-
٦٩ ـ الأردن	١٢	٨٣٠	صفر	صفر	٤١	١٠٢	..	صفر	٥٣	٩٣٢	٥١	٦٧٩
٧٠ ـ بنما	٤٤	١-	صفر	صفر	..	٥	٣٢	١٢	٧٧	١٦	٥١	٢٠-
٧١ ـ شيلى	٢٤٢	١٠١	٢٠٦	٥٧٦	١١	٣٠	٧٩-	٢٥٩	٣٨٠	٩٦٦	١٧٢	٧٠٦-
٧٢ ـ كوستاريكا	٩	٣-	١٠	صفر	٤	١٢٤	٢٦	١١٥	٤٩	٢٤٥	٣١	٣٨
٧٣ ـ بولندا	٢٤	٤٠٢-	صفر	صفر	..	..	..	٧-	٢٤	٤٠٩-	٢٤	١١٧٦-
٧٤ ـ موريشيوس	١	٥	صفر	٤٢	٣	١٩	٢	٣٦	٥	٩٢	٣	٣٣
٧٥ ـ المكسيك	٢٩٧	٤٤٠	٦١	٧١٤-	١١	٥٩	٣٢٣	٢٢٤١	٦٩٢	٢٠٢٦	٥٠	٧١٢٣-
٧٦ ـ الأرجنتين	١٣٩	٤٣٥-	٤-	١	١	٢٧	١١	١٠٢٨	١٤٧	٦٢١	٢٦٤-	١٥٧٧-
٧٧ ـ ماليزيا	٢-	٧٦٥-	٣	٨٣	٤	١٨	٩٤	١٨٤٦	٩٩	١١٨٢	٩٢-	١٤٨٩-
٧٨ ـ الجزائر	٢٧٩	١٩٧-	صفر	صفر	٥٦	٥٥	٤٥	٥٩-	٣٧٩	٢٠١-	٢١٩	٢٠٥٢-
٧٩ ـ بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ ـ لبنان	١٠	٥	صفر	صفر	٢	٧٣	..	..	١٢	٧٨	١١	٦٤
٨١ ـ منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ ـ نيكاراجوا	٢٨	٢٦٤	صفر	..	٢	١٦٣	١٥	..	٤٥	٤٢٨	١٥	٤١٨
الدخل المتوسط الأعلى												
٨٣ ـ فنزويلا	١٧٤	٦٦٢	٤١	١٦٠-	..	٤	٢٣-	٧٧	١٩٢	٥٨٣	٤٢٩-	٢١٩٣-
٨٤ ـ جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	٣١٨	٧	..	..	..	..
٨٥ ـ البرازيل	٦٣٦	١٠٧٦-	٧٠٠	٩٠٨-	٢٦	٤١	٤٠٧	٧٨٢	١٧٧٠	١١٦٠-	١١٥٩	٧٧٢٥-
٨٦ ـ هنغاريا	صفر	٥٩٤	صفر	صفر	..	..	..	١٢٥	صفر	٧١٩	صفر	٤٦٦-
٨٧ ـ أوروغواى	١٠-	١٣٨	٩	٥٥-	٢	١٣	..	١	١	٩٨	١٨-	١٧٧-
٨٨ ـ يوغوسلافيا	٩	١٢٦-	٢٦١	٢١	٨-	٤	..	..	٢٦٢	٦٤٣-	١٥٨	٢٠١٧-
٨٩ ـ الغابون	١٧	٦٦	صفر	صفر	١٠	٢٧	١-	٨٠	٢٦	١٧٢	١٥	١١٦
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	..	..	..	..	..	..	٢٥	..	..	..	..	..
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٣-	١٠-	صفر	صفر	١	٦	٨٣	٣٦	٨١	٣٢	١٦	١٠٦-
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ ـ البرتغال	٤٥-	١١٧٨	١-	٨١	..	٦٥	١٥	١٥٤٦	٣١-	٢٨٧٠	٦٥-	١٧٤٤
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٢٤٦	١٧٥٦-	٢٥	٤٩	١١٩	١	٦٦	٤٥٣	٤٥٦	١٢٥٣-	٣٧٤	٢٤١٧-
٩٥ ـ عمان	..	١٨٤	صفر	صفر	صفر	صفر	..	..	..	١٨٤	..	٤٢-
٩٦ ـ ليبيا	..	..	..	..	..	..	١٣٩	..	..	..	..	..
٩٧ ـ اليونان	..	..	..	..	..	..	٥٠	٧٥٢	..	..	..	..
٩٨ ـ العراق	..	..	..	..	..	..	٢٤	..	..	..	..	..
٩٩ ـ رومانيا	..	١٦٢٠-	صفر	صفر	..	..	..	..	..	١٦٢٠-	..	١٧٢٥-
الدخل المنخفض والمتوسط												
افريقيا جنوب الصحراء												
شرق آسيا												
جنوب آسيا												
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا												
أمريكا اللاتينية والكاريبى												
المدينة بصورة باهظة												
اقتصادات مرتفعة الدخل												
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى												
+ أخرى												
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية												
١٠١ ـ ايرلندا												
١٠٢ ـ اسبانيا												
١٠٣ ـ + اسرائيل												
١٠٤ ـ + هونغ كونغ												
١٠٥ ـ + سنغافورة												
١٠٦ ـ نيوزيلندا												
١٠٧ ـ استراليا												
١٠٨ ـ المملكه المتحدة												
١٠٩ ـ ايطاليا												
١١٠ ـ هولندا												
١١١ ـ + الكويت												
١١٢ ـ بلجيكا												
١١٣ ـ النمسا												
١١٤ ـ فرنسا												
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة												
١١٦ ـ كندا												
١١٧ ـ المانيا												
١١٨ ـ الدانمرك												
١١٩ ـ الولايات المتحدة												
١٢٠ ـ السويد												
١٢١ ـ فنلندا												
١٢٢ ـ النرويج												
١٢٣ ـ اليابان												
١٢٤ ـ سويسرا												
اقتصادات أخرى												
العالم												
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)												

جدول ٢٤ : نسب الدين الخارجي الاجمالى

	إجمالى الدين الخارجى كنسبة مئوية من : صادرات السلع والخدمات ١٩٨٠	صادرات السلع والخدمات ١٩٨٩	الناتج القومى الاجمالى ١٩٨٠	الناتج القومى الاجمالى ١٩٨٩	إجمالى خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات ١٩٨٠	١٩٨٩	مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات ١٩٨٠	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل	٩٥,٣ م	٢١٤,١م	١٣,٧ م	٣٢,٣ م	٩,٨ م	٢٠,٢ م	٤,٧ م	٩,٨ م
الصين والهند	٧٠,٥ م	١٣٠,٨م	٥,٣ م	١٥,٩ م	٦,٥ م	١٤,٧ م	٢,٦ م	٨,١ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	١٠٦,٩م	٣٢٢,٢م	٢٧,٠ م	٧١,٠ م	١١,٤ م	٢٧,٤ م	٥,٧ م	١٢,٠ م
١ - موزمبيق	..	١٧٤٤,٧	..	٤٢٦,٨	..	٢٣,١	..	١٧,١
٢ - اثيوبيا	١٣٦,٢	٤١٦,٨	١٩,٦	٥٠,٦	٧,٦	٣٨,٧	٤,٧	١١,٦
٣ - تنزانيا	٣٣٤,١	٩٣١,٤	٥٠,٢	١٨٦,١	٢١,١	١٦,٥	٩,٧	٧,٧
٤ الصومال	٢٥٢,٠	٢٢٥٣,٤	١٠٩,٥	٢٠٢,٨	٤,٩	٣٤,١	٠,٩	١٤,٧
٥ - بنغلاديش	٣٤٥,٦	٤٣٧,٦	٣١,٧	٥٣,٣	٢٣,٢	١٩,٩	٦,٤	٧,٨
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	١٥١٦,٤	..	١٥٢,٦	..	١٥,٦	..	٣,٢
٧ - ملاوى	٢٦٠,٨	٤١١,٣	٧٢,١	٩١,٤	٢٧,٧	٢٨,٠	١٦,٧	١١,٨
٨ - نيبال	٨٥,٥	٣٣٠,٥	١٠,٣	٤٣,٥	٣,٢	١٦,٠	٢,١	٦,٩
٩ - تشاد	٣٠٥,٩	١٦٣,٣	٣٠,٢	٣٦,٧	٨,٣	٥,٢	٠,٧	١,٧
١٠ - بوروندى	١٨٠,١	٧٥٤,٣	١٨,١	٨١,٩	٩,٥	٣٢,٩	٤,٨	١٣,٨
١١ - سيراليون	١٥٥,٦	..	٤٠,٢	١١٩,٥	٢٢,٩	..	٥,٧	..
١٢ - مدغشقر	٢٤٢,٣	٧٧٩,٨	٣١,٥	١٥٤,١	١٧,٢	٥٢,٠	١٠,٩	٢٧,٨
١٣ - نيجيريا	٣٢,٢	٣٨٩,٦	٩,٠	١١٩,٣	٤,٢	٢١,٣	٣,٣	١٥,٦
١٤ - أوغندا	٢٢١,٧	٦٦٤,٩	٤٢,٧	٣٩,٠	١٣,٢	٧٧,٠	٣,٣	١٧,٠
١٥ - زائير	٢٠٢,٢	٣٧١,٠	٣٣,٥	٩٦,٦	٢٢,٥	٢١,٥	١١,٠	٤,٢
١٦ - مالى	٢٢٧,٥	٤٨٨,٧	٤٥,٥	١٠٥,٢	٥,١	١٥,٠	٢,٣	٤,٨
١٧ - النيجر	١٣٢,٨	٤١٦,٧	٣٤,٥	٧٩,٤	٢١,٧	٣٢,١	١٢,٩	١٢,٦
١٨ - بوركينا فاسو	٨٨,٨	١٨٢,٢	١٩,٦	٢٩,٦	٥,٩	٩,٤	٢,١	٥,١
١٩ - رواندا	١٠٣,٤	٤١٥,٢	١٦,٣	٣٠,٢	٤,٢	١٨,٥	٢,٨	٧,٩
٢٠ - الهند	١٣٥,٧	٢٥٩,٥	١١,٩	٢٤,٠	٩,١	٢٦,٤	٤,١	١٤,٣
٢١ - الصين	٢٢,١	٧٧,٣	١,٥	١٠,٨	٤,٦	٩,٨	١,٦	٥,٥
٢٢ - هايتى	٧٢,٩	٢٠٣,٠	٢٠,٩	٣٤,٢	٦,٢	١٣,١	١,٨	٤,٣
٢٣ - كينيا	١٧١,٣	٢٩٤,١	٥٠,٢	٧١,٧	٢٢,٣	٣٣,٣	١١,٧	١٤,١
٢٤ - باكستان	٢٠٨,٩	٢٤٢,٤	٤٢,٥	٤٦,٩	١٨,٠	٢٣,٢	٧,٦	٩,٧
٢٥ - بنن	١٠٠,٨	٣٠٣,٥	٣٦,٥	٧١,٩	٤,٩	٦,٧	٣,٥	٤,٤
٢٦ - جمهورية افريقيا الوسطى	٩٤,٨	٣٣٦,٠	٢٤,٤	٦٥,٨	٤,٩	١٤,٢	١,٦	٥,٢
٢٧ - غانا	١٠٨,٣	٣٤٣,٨	٢٩,٧	٥٩,٩	١٢,٥	٤٨,٩	٤,٣	١٢,٣
٢٨ - توغو	١٨٠,١	٢٣٩,٢	٩٣,٤	٩١,٢	٩,٠	١٨,٢	٥,٨	٨,٦
٢٩ - زامبيا	٢٠١,٠	٤٥٣,٦	٩٠,٩	١٥٨,٨	٢٥,٣	١١,٣	٨,٨	٤,٢
٣٠ - غينيا	٢٠١,٩	٢٩٢,٨	..	٨٥,٣	١٩,٨	١٥,٢	٦,٠	٥,٠
٣١ - سرى لانكا	١٢٣,٤	٢٢٣,٠	٤٦,١	٧٣,٥	١٢,٠	١٧,٨	٥,٧	٦,٧
٣٢ - ليسوتو	١٩,٥	٦٥,٠	١١,٢	٣٩,٠	١,٥	٤,٥	٠,٦	١,٥
٣٣ - اندونيسيا	٩٤,٢	٢١٠,٧	٢٨,٠	٥٩,٤	١٣,٩	٣٥,٢	٦,٥	١٤,٩
٣٤ - موريتانيا	٢٠٦,٧	٣٩٤,٨	١٢٥,٧	٢١٣,٢	١٧,٣	٢٠,١	٧,٩	٧,٢
٣٥ - افغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ - بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - ليبيريا	١١١,٨	..	٦٢,٨	..	٨,٨	..	٥,٨	..
٣٩ - ميانمار	٢٦٩,٩	٦٤٣,٧	..	..	٢٥,٤	٣٠,٤	٩,٤	١٠,٩
٤٠ - السودان	٤٩٩,٤	١٢٣٤,٤	٦٥,٧	..	٢٥,٥	٩,٢	١٢,٨	٤,٨
٤١ - فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل	١٤٨,٦م	١٨٤,٤م	٣٦,١م	٤٦,١م	٢٦,١م	٢٣,١م	١٣,٣م	١١,١م
الدخل المتوسط الأدنى	١٥٥,٤م	٢٢٧,٤م	٣٧,٧م	٦٧,٧م	٢٥,٤م	٢٦,٦م	١٢,٨م	١٢,٩م
٤٢ - أنغولا	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ - بوليفيا	٢٥٨,٢	٤٨٨,٩	٩٣,٣	١٠٢,٧	٣٥,٠	٣١,٣	٢١,١	١٤,٣
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٢٠٨,٤	٣٣٣,٦	٩٥,٠	١٥٩,٠	٢٠,٨	٢٠,٥	٩,٠	١٠,٣
٤٥ - السنغال	١٦٢,٢	٣٢٠,٧	٥٠,٣	٩٣,٢	٢٨,٦	٢٩,٤	١٠,٤	١٤,٦
٤٦ - الجمهورية اليمنية	٧٨,٥	٢٥٣,٦	٣٨,٦	٧٠,٦	٣,٤	١١,٦	٢,٠	٤,٧
٤٧ - زمبابوى	٤٥,٤	١٦٩,٧	١٤,٩	٥٣,٩	٣,٨	٢٦,٠	١,٥	٩,٩
٤٨ - الفلبين	٢١٢,٥	٢٢٦,٤	٤٩,٥	٦٥,٣	٢٦,٥	٢٦,٣	١٨,٢	١٧,١
٤٩ - كوت ديفوار	١٦٠,٧	٤٦٣,٩	٥٨,٨	١٨٢,٢	٢٨,٣	٤٠,٩	١٣,٠	١٥,٦
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	١٣٣,٨	١٦٥,٥	٣١,٥	٦٣,٣	٢٥,٣	١٣,٠	١٢,٠	٤,٦
٥١ - المغرب	٢٢٣,٨	٣٢٨,٤	٥٣,١	٩٨,٤	٣٢,٧	٣٢,٢	١٧,٠	١٨,٤
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٦٦,١	١٦١,٥	٢٩,٢	٧٣,٧	١٣,٨	٣٤,٣	٦,٦	١١,٢
٥٣ - هندوراس	١٥٢,٠	٣٠٣,٠	٦١,٥	٧٢,٥	٢١,٤	١٣,١	١٢,٤	٦,٢
٥٤ - غواتيمالا	٦٣,٦	١٧١,١	١٤,٩	٣٢,٦	٧,٩	١٩,٠	٣,٧	٧,٧
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	١٤٥,٢	٣٦٣,٩	٩٧,٠	٢١٥,٠	١٠,٥	٢٧,٠	٦,٦	١١,٩
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٨٢,٣	..	٢١,٠	٤٧,١	١١,٤	..	٤,٧	..
٥٧ - الكاميرون	١٣٦,٧	٢٢٤,٣	٣٦,٨	٤٤,٢	١٥,٢	١٧,٣	٨,١	٧,٩
٥٨ - بيرو	٢٠٧,٧	٤٣٢,٢	٥١,٠	٧٣,٥	٤٦,٥	٦,٨	١٩,٩	٣,٦
٥٩ - اكوادور	٢٠١,٦	٣٩٢,٣	٥٣,٨	١١٧,٠	٣٣,٩	٣٦,٢	١٥,٩	١٧,١
٦٠ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ - باراغواى	١٢١,٨	١٨٣,١	٢٠,٧	٦١,١	١٨,٦	١١,٩	٨,٥	٦,٢
٦٢ - السلفادور	٧١,١	١٧٧,٣	٢٥,٩	٣٢,١	٧,٥	١٦,٦	٤,٧	٦,٣
٦٣ - كولومبيا	١١٧,١	٢٠٨,٣	٢٠,٩	٤٥,٨	١٦,٠	٤٥,٩	١١,٦	١٩,٣
٦٤ - تايلند	٩٦,٣	٨٧,١	٢٥,٩	٣٤,١	١٨,٧	١٥,٩	٩,٤	٦,١
٦٥ - جامايكا	١٢٩,٣	١٨٨,٠	٧٦,٥	١٣٣,٨	١٩,٠	٢٦,٤	١٠,٨	١١,٨
٦٦ - تونس	٩٦,٠	١٣٦,٧	٤١,٦	٧١,٩	١٤,٨	٢٢,٦	٦,٩	٨,٥

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	إجمالى الدين الخارجى كنسبة مئوية من : صادرات السلع والخدمات		الناتج القومى الاجمالى		إجمالى خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات		مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات	
	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٩
٦٧ - تركيا	٣٣٢,٩	١٩٠,٠	٣٤,٣	٥٣,٨	٢٨,٠	٣٢,١	١٤,٩	١٤,١
٦٨ - بتسوانا	١٧,٨	٢٦,٥	١٦,٢	٢٣,٢	١,٩	٣,٥	١,١	١,٧
٦٩ - الأردن	٧٩,٢	٢٤٦,٠	..	١٨١,٢	٨,٤	١٩,٦	٤,٣	١١,٧
٧٠ - بنما	٧٠,٣	٢٥٧,٨	٩٢,٣	١٤٢,٥	١١,٥	٠,١	٦,٠	صفر
٧١ - شيلى	١٩٢,٥	١٨٧,٧	٤٥,٢	٧٨,٣	٤٣,١	٢٧,٥	١٩,٠	١٦,٨
٧٢ - كوستاريكا	٢٢٤,٥	٢٣٦,٢	٥٩,٥	٩١,٢	٢٩,٠	١٩,٢	١٤,٦	١٠,٥
٧٣ - بولندا	٥٤,٩	٢٦٢,٩	١٦,٤	٦٦,٣	١٧,٩	٩,٤	٥,٣	٥,٣
٧٤ - موريشيوس	٨٠,٦	٥٧,٢	٤١,٥	٤١,٠	٩,١	٩,٨	٥,٩	٣,٧
٧٥ - المكسيك	٢٥٩,٢	٢٦٤,٠	٣٠,٣	٥١,٢	٤٩,٥	٣٩,٦	٢٧,٤	٢٥,٧
٧٦ - الأرجنتين	٢٤٢,٤	٥٣٧,٠	٤٨,٤	١١٩,٧	٣٧,٣	٣٦,١	٢٠,٨	١٧,٧
٧٧ - ماليزيا	٤٤,٦	٦٤,٥	٢٨,٠	٥١,٦	٦,٣	١٤,٦	٤,٠	٤,٨
٧٨ - الجزائر	١٣٠,٠	٢٤٨,٨	٤٧,١	٥٦,٨	٢٧,١	٦٨,٩	١٠,٤	١٩,١
٧٩ - بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ - لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..
٨١ - منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ - نيكاراغوا	٤٢٢,٣	٢٦٥٢,٩	١٠٤,٩	..	٢١,٥	٨,٦	١٢,٧	٣,٤
الدخل المتوسط الأعلى	١٣٩,٤م	١٢٧,٧م	٣٤,٠م	٢٦,٥م	٢٧,١م	١٨,٥م	١٤,٠م	٨,٧م
٨٣ - فنزويلا	١٣١,٩	٢١١,٥	٤٢,١	٧٩,٩	٢٧,٢	٢٥,٠	١٣,٨	٢٠,٣
٨٤ - جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ - البرازيل	٣٠٤,٨	٣٠١,٦	٣١,٢	٢٤,١	٦٣,١	٣١,٣	٣٣,٨	١٥,٥
٨٦ - هنغاريا	٩٥,٩	١٦١,٠	٤٤,٨	٧٤,٥	١٨,٥	٢٦,٣	١٠,٥	١١,٧
٨٧ - أوروغواى	١٠٤,٤	١٧٠,٥	١٦,٥	٤٦,٥	١٨,٨	٢٩,٤	١٠,٦	١٥,٣
٨٨ - يوغوسلافيا	١٠٣,١	٧٦,٥	٢٥,٦	٢٦,٢	٢٠,٨	١٤,٥	٧,٢	٥,٨
٨٩ - الغابون	٦٢,٢	١٦٩,١	٣٩,٢	١٠١,٨	١٧,٧	١١,٩	٦,٣	٨,٦
٩٠ - جمهورية ايران الاسلامية	..	..	..	..	..	..	..	..
٩١ - ترينيداد وتوباغو	٢٤,٦	١٠٧,٠	١٤,٠	٥٣,٩	٦,٨	١٢,٣	١,٦	٨,٩
٩٢ - تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ - البرتغال	٩٩,٢	٩٤,٣	٤٠,٤	٤١,٤	١٨,٣	١٨,٢	١٠,٥	٦,٦
٩٤ - جمهورية كوريا	١٣٠,٦	٤٤,٧	٤٨,٧	١٥,٨	١٩,٧	١١,٤	١٢,٧	٣,٨
٩٥ - عمان	١٥,٤	..	١١,٢	٣٩,٠	٦,٤	..	١,٨	..
٩٦ - ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ - اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٨ - العراق	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٩ - رومانيا	٨٠,٣	..	..	..	١٢,٦	..	٤,٩	..
الدخل المنخفض والمتوسط	١٣٤,٤م	١٩١,٧م	٢٧,٦ م	٤١,٣ م	٢١,٨ م	٢٢,٤ م	١١,٠ م	١٠,٧ م
افريقيا جنوب الصحراء	٩٦,٨ م	٣٦٢,٠م	٢٦,٨ م	٩٦,٩ م	١٠,٩ م	٢٢,١ م	٥,٧ م	١٠,٢ م
شرق آسيا	٨٩,٥ م	٩٠,٢ م	١٦,٧ م	٢٣,٧ م	١٣,٦ م	١٥,٥ م	٧,٧ م	٦,٧ م
جنوب آسيا	١٦٢,٧م	٢٧٢,٨م	١٧,٣ م	٢٩,٦ م	١٢,١ م	٢٤,٨ م	٥,١ م	١٢,٣ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١١٥,٣م	١٨٥,٩م	٣٥,٧ م	٥٥,٥ م	١٩,٠ م	٢٤,١ م	٨,١ م	٩,٩ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢٠٢,٨م	٢٨٨,٥م	٣٥,١ م	٤٥,٨ م	٣٨,٥ م	٣١,٠ م	٢٠,٣ م	١٧,٦ م
المدينة بصورة باهظة	١٩٥,٨م	٢٩٢,٧م	٣٧,٩ م	٥٤,٠ م	٣٦,٠ م	٢٨,٥ م	١٨,٦ م	١٦,٣ م
اقتصادات مرتفعة الدخل								
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى								
+ أخرى								
١٠٠ - + المملكة العربية السعودية								
١٠١ - ايرلندا								
١٠٢ - اسبانيا								
١٠٣ - + اسرائيل								
١٠٤ - + هونغ كونغ								
١٠٥ - + سنغافورة								
١٠٦ - نيوزيلندا								
١٠٧ - استراليا								
١٠٨ - المملكة المتحدة								
١٠٩ - ايطاليا								
١١٠ - هولندا								
١١١ - + الكويت								
١١٢ - بلجيكا								
١١٣ - النمسا								
١١٤ - فرنسا								
١١٥ - + الامارات العربية المتحدة								
١١٦ - كندا								
١١٧ - ألمانيا								
١١٨ - الدانمرك								
١١٩ - الولايات المتحدة								
١٢٠ - السويد								
١٢١ - فنلندا								
١٢٢ - النرويج								
١٢٣ - اليابان								
١٢٤ - سويسرا								
اقتصادات أخرى								
العالم								
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)								

جدول٢٥ : شروط الاقتراض العام والخارجي

	الالتزامات (بملايين الدولارات)		متوسط سعر الفائدة (نسبة مئوية)		متوسط فترة السداد (سنوات)		متوسط فترة السماح (سنوات)		القروض العامة بأسعار فائدة متغيرة كنسبة مئوية من الدين العام	
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩
اقتصادات منخفضة الدخل	..	٣٢٩٥٨ ج	..	٥,٦ م	..	٢٢ م	..	٧ م	..	٢٠,٥ م
الصين والهند	..	١٤٥٨٧ ج	..	٧,٠ م	..	١٧ م	..	٥ م	..	٢٥,٥ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٣٣٣١ ج	١٨٣٧١ ج	٣,٢ م	٤,٤ م	٢٩ م	٢٦ م	٩ م	٨ م	٠,٢ م	١٧,٩ م
١ ـ موزمبيق	..	٢٩٤	..	١,٠	..	٤٠	..	١٠	..	٤,٩
٢ ـ اثيوبيا	٢١	٦٠١	٤,٤	٢,٨	٣٢	٢٩	٧	٨	٠,١	٥,٢
٣ ـ تنزانيا	٢٨٤	١٠٦	١,٢	٠,٨	٣٩	٤٣	١١	١٠	١,٦	٢,٤
٤ ـ الصومال	٢٢	١٢٨	٠,٠	٠,٨	٢٠	٤٠	١٦	١٠	٠,٠	١,١
٥ ـ بنغلاديش	صفر	١٠٢٣	٠,٠	١,٢	صفر	٣٧	صفر	١٠	٠,٠	٠,٠
٦ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٢	١٦٣	٣,٠	٠,٦	٢٨	٤١	٤	٢١	٠,٠	٠,٠
٧ ـ ملاوى	١٤	١١٣	٣,٨	٠,٧	٢٩	٣٩	٦	١٠	٠,٠	٣,٧
٨ ـ نيبال	١٧	٣٤١	٢,٨	١,٣	٢٧	٣٨	٦	١٠	٠,٠	٠,٦
٩ ـ تشاد	١٠	١٨٢	٥,٧	١,٢	٨	٤٠	١	١٠	٠,٠	٠,٠
١٠ ـ بوروندى	١	٨١	٢,٩	١,٢	٥	٣٧	٢	١٠	٠,٠	٠,٢
١١ ـ سيراليون	٢٥	١١١	٢,٩	١,٥	٢٧	٢٢	٦	١٢	١٠,٦	١,٢
١٢ ـ مدغشقر	٢٣	٨٦	٢,٣	٠,٧	٣٩	٢٩	٩	١٠	٠,٠	٧,٣
١٣ ـ نيجيريا	٦٥	١٦١٣	٦,٠	٧,١	١٤	١٩	٤	٥	٢,٧	٣٨,٣
١٤ ـ أوغندا	١٢	٢٦١	٣,٨	٢,٤	٢٨	٢٤	٦	٧	٠,٠	٠,٤
١٥ ـ زائير	٢٥٨	٢٩٢	٦,٥	١,١	١٢	٤١	٤	١٠	٠,٠	٥,٣
١٦ ـ مالى	٣٤	٢٧٢	١,١	١,٠	٢٥	٣٣	٩	٩	٠,٠	٠,٤
١٧ ـ النيجر	١٩	١٤٣	١,٢	٣,٨	٤٠	٢٧	٨	٩	٠,٠	٩,٥
١٨ ـ بوركينا فاسو	٩	٢٤٦	٢,٣	٢,١	٣٦	٣١	٨	٨	٠,٠	٠,٣
١٩ ـ رواندا	٩	١٣٦	٠,٨	١,٥	٥٠	٣٥	١٠	٩	٠,٠	٠,٠
٢٠ ـ الهند	٩٥٤	٧٧٧١	٢,٥	٦,٤	٣٤	٢٠	٨	٦	٠,٠	١٧,١
٢١ ـ الصين	..	٦٨١٧	..	٧,٨	..	١٥	..	٤	..	٣٧,٨
٢٢ ـ هايتى	٥	٦٠	٤,٨	١,٤	١٠	٣٥	١	٩	٠,٠	٠,٨
٢٣ ـ كينيا	٥٠	٧١٦	٢,٦	٢,٧	٣٧	٣١	٨	٨	٠,١	٤,٣
٢٤ ـ باكستان	٩٥١	٢١٢٥	٢,٨	٥,٦	٣١	٢١	١٢	٦	٠,٠	١٠,٧
٢٥ ـ بنن	٧	١٨٩	١,٨	١,٦	٣٢	٣٢	٧	٩	٠,٠	٠,٨
٢٦ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى	٧	١٠٤	٢,٠	١,٢	٣٦	٣٨	٨	١٠	٠,٠	٠,٠
٢٧ ـ غانا	٥١	٥٦٧	٢,٠	٢,٨	٣٧	٣٣	١٠	٩	٠,٠	١,٥
٢٨ ـ توغو	٣	٨٦	٤,٥	١,٤	١٧	٣٦	٤	٩	٠,٠	٣,٩
٢٩ ـ زامبيا	٥٥٧	٥٦	٤,٢	٩,١	٢٧	٧	٩	٢	٠,٠	١٤,٣
٣٠ ـ غينيا	٦٨	٢٤٩	٢,٩	١,٨	١٣	٣٢	٥	٩	٠,٠	٨,٢
٣١ ـ سرى لانكا	٨١	٢٥٨	٣,٠	٣,٧	٢٧	٢٩	٥	٧	٠,٠	٣,٥
٣٢ ـ ليسوتو	صفر	٢١	٥,٥	٣,٢	٢٠	٢٨	٢	٨	٠,٠	٠,٠
٣٣ ـ اندونيسيا	٥٣٠	٧٠٦٨	٢,٦	٦,١	٣٤	٢١	٩	٧	٠,٠	٣١,٠
٣٤ ـ موريتانيا	٧	١٨٣	٦,٠	٢,٥	١١	٢٧	٣	٧	٠,٠	٥,٧
٣٥ ـ أفغانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ ـ بوتان	..	٢	..	١,٠	..	٣٩	..	١٠	..	٠,٠
٣٧ ـ كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ ـ ليبيريا	١٢	صفر	٦,٧	٠,٠	١٩	صفر	٥	صفر	٠,٠	١١,٣
٣٩ ـ ميانمار	٤٨	١٣	٤,١	٠,٠	١٦	٢٠	٥	٨	٠,٠	٠,٠
٤٠ ـ السودان	٩٨	٢١٦	١,٨	١,١	١٧	٣٨	٩	١٠	٠,٠	١٥,٠
٤١ ـ فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل	٥٠٩٢ ج	٤٧٨١٠ ج	٦,٢ م	٧,٦ م	١٦ م	١٥ م	٥ م	٥ م	٢,٧ م	٥٢,٦ م
الدخل المتوسط الأدنى	٥٤٠٢ ج	٣٤٢٧٩ ج	٥,٩ م	٧,٤ م	١٧ م	١٥ م	٥ م	٥ م	١,٤ م	٤٨,٢ م
٤٢ ـ أنغولا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ ـ بوليفيا	٢٤	٣٢٣	١,٩	٤,٠	٤٨	٢٨	٤	٨	٠,٠	٢٥,٥
٤٤ ـ جمهورية مصر العربية	٧٧١	١٤٦٤	٥,٣	٦,٥	٢١	١٥	٩	٥	٠,٠	٩,١
٤٥ ـ السنغال	٧	٢٩٧	٣,٩	١,٧	٢٣	٣٢	٧	٩	٠,٠	١,٦
٤٦ ـ الجمهورية اليمنية	..	٢٠٢	..	٢,٤	..	٢٧	..	٧	..	٢
٤٧ ـ زمبابوى	صفر	٤٣٥	٠,٠	٧,٦	صفر	١٣	صفر	٣	٠,٠	٢٦,٠
٤٨ ـ الفلبين	١٧١	٢٥٧٢	٧,٣	٥,٠	١١	٢٠	٢	٦	٠,٨	٤٣,٠
٤٩ ـ كوت ديفوار	٧١	٥١٢	٥,٨	٧,٣	١٩	١٩	٥	٦	٩,٠	٥٣,١
٥٠ ـ الجمهورية الدومينيكية	٢٠	١٣٧	٢,٤	٥,٢	٢٨	١٤	٥	٦	٠,٠	٢٩,٢
٥١ ـ المغرب	١٨٧	١٤١٠	٤,٦	٧,١	٢٠	١٧	٣	٤	٠,٠	٤٠,١
٥٢ ـ بابوا غينيا الجديدة	٩١	٣١٢	٦,٤	٥,٨	٢٢	١٩	٨	٥	٠,٠	٢٨,٠
٥٣ ـ هندوراس	٢٣	٧٥	٤,١	٦,٣	٣٠	١٩	٧	٣	٠,٠	١٩,٥
٥٤ ـ غواتيمالا	٥٠	١٥٣	٣,٧	٧,٥	٢٦	١٤	٦	٣	١٠,٣	١٠,٩
٥٥ ـ جمهورية الكونغو الشعبية	٣١	٩٣	٢,٨	٥,٩	١٨	١٦	٦	٦	٠,٠	٣١,٧
٥٦ ـ الجمهورية العربية السورية	١٤	٢٦٠	٤,٤	٦,٨	٩	٢٠	٢	٥	٠,٠	١,٧
٥٧ ـ الكاميرون	٤٢	٦٨٥	٤,٧	٧,٤	٢٩	١٧	٨	٥	٠,٠	١٠,٧
٥٨ ـ بيرو	١٢٥	٦٠٨	٧,٤	٥,٧	١٤	١٥	٤	٥	٠,٠	٣٢,٣
٥٩ ـ اكوادور	٧٨	٥٩٠	٦,٢	٧,٥	٢٠	١٣	٤	٣	٠,٠	٦٤,٣
٦٠ ـ ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ ـ باراغواى	١٤	٦٠	٥,٧	٥,٢	٢٥	١٧	٦	٢	٠,٠	٣٤,٠
٦٢ ـ السلفادور	١٢	٣٣	٤,٧	٥,٤	٢٣	٢١	٦	٦	٠,٠	٣,٨
٦٣ ـ كولومبيا	٣٦٣	٢٨٩٣	٦,٠	٩,٠	٢١	١٤	٥	٥	٠,٠	٤٦,٠
٦٤ ـ تايلاند	١٠٦	١٣٤٤	٦,٨	٧,٥	١٩	١٤	٤	٥	٠,٠	٣٤,٣
٦٥ ـ جامايكا	٢٤	٢٢٢	٦,٠	٧,٩	١٦	١٥	٣	٤	٠,٠	٢٤,١
٦٦ ـ تونس	١٤٤	١٣٨٨	٣,٥	٧,٢	٢٨	١٦	٦	٤	٠,٠	٢٠,٢

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	التزامات (بملايين الدولارات)		متوسط سعر الفائدة (نسبة مئوية)		متوسط فترة السداد (سنوات)		متوسط فترة السماح (سنوات)		القروض العامة بأسعار فائدة متغيرة كنسبة مئوية من الدين العام	
	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٧٠	١٩٨٩
٦ ـ تركيا	٤٨٩	٤٦٧٤	٣,٦	٧,٩	١٩	١٣	٥	٦	٠,٩	٣٠,٥
٦ ـ بتسوانا	٣٨	٧٧	٠,٦	٥,٠	٣٩	٢٤	١٠	٦	٠,٠	١٣,٨
٦ ـ الأردن	٣٦	٤٣٦	٣,٧	٥,٢	١٦	١٨	٥	٥	٠,٠	٢٧,٣
٧ ـ بنما	١١١	صفر	٦,٩	٠,٠	١٥	صفر	٤	صفر	٠,٠	٦٠,٢
٧ ـ شيلي	٣٦١	٧٣٦	٦,٨	٨,٢	١٢	١٦	٣	٥	٠,٠	٦٦,٥
٧ ـ كوستاريكا	٥٨	٢٤٤	٥,٦	٨,١	٢٨	١٩	٦	١	٧,٥	٤٧,٥
٧ ـ بولندا	صفر	٢٤٧	٠,٠	٩,٣	صفر	٦	صفر	٣	٠,٠	٦٤,٠
٧ ـ موريشيوس	١٤	٧٦	٠,٠	٥,٤	٢٤	١٨	٢	٨	٦,٠	١٩,٨
٧ ـ المكسيك	٨٥٨	٢٩٩٤	٧,٩	٨,٣	١٢	١٥	٣	٥	٥,٧	٧٩,٣
٧ ـ الأرجنتين	٤٩٤	٢٣٤	٧,٣	٨,٥	١٢	٨	٣	٢	٠,٠	٨٣,٢
٧ ـ ماليزيا	٨٤	١٤٥١	٦,١	٧,٩	١٩	١٢	٥	٧	٠,٠	٤٨,١
٧ ـ الجزائر	٣٧٨	٦٥٠٠	٥,٧	٨,٢	١٢	١٣	٣	٣	٢,٨	٣٢,٣
٧ ـ بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ ـ لبنان	٧	١٥	٢,٩	٧,٣	٢١	٢٩	١	٥	٠,٠	١٥,٣
٨١ ـ منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ ـ نيكاراغوا	٢٣	٢٦٥	٧,١	٤,٩	١٨	١٧	٤	٣	٠,٠	١٨,٤
الدخل المتوسط الأعلى	٢٦٩١ ج	١٣٥٣١ ج	٦,٧ م	٨ م	١٥ م	١٤ م	٤ م	٤ م	٦ م	٦٣,٨ م
٨٣ ـ فنزويلا	١٨٨	١٥٨٢	٧,٦	٨,٩	٨	١٢	٢	٤	٢,٦	٨٧,١
٨٤ ـ جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ ـ البرازيل	١٤٣٩	٣٠٦٣	٧,٠	٨,٥	١٤	١٣	٣	٣	١١,٨	٧١,٠
٨٦ ـ هنغاريا	صفر	٢٣٢٣	٠,٠	٨,٥	صفر	٩	صفر	٥	٠,٠	٦٤,٤
٨٧ ـ أوروغواي	٧١	٤٥٣	٧,٩	٨,٨	١٢	١٢	٣	٤	٠,٧	٧٢,٩
٨٨ ـ يوغوسلافيا	١٩٩	٣٤	٧,١	٨,٧	١٧	١٠	٦	٤	٣,٣	٦٩,٤
٨٩ ـ الغابون	٣٣	١٣٥	٥,١	٧,١	١١	١٦	١	٥	٠,٠	١٠,٥
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٣	٤٠	٧,٤	٦,١	١٠	٢٤	١	٦	٠,٠	٤٧,٢
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ ـ البرتغال	٥٩	٣٧٠٥	٤,٣	٦,٧	١٧	١٨	٤	٥	٠,٠	٣١,٢
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٦٩١	١٤٠٩	٥,٨	٨,٣	١٩	٢٠	٦	٢	١,٢	٢٧,١
٩٥ ـ عمان	..	٧٣١	..	٧,٧	..	١٢	..	٥	..	٥٤,١
٩٦ ـ ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ ـ اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٨ ـ العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٩ ـ رومانيا	..	صفر	..	٠,٠	..	صفر	..	صفر	..	٠,٠
الدخل المنخفض والمتوسط	١٢٣٧٧ ج	٨٠٧٦٨ ج	٥,١ م	٦,٧ م	٢١ م	١٨ م	٦ م	٦ م	١,٧ م	٤٣,٣ م
أفريقيا جنوب الصحراء	١٩٠٣ ج	٩٦٦٣ ج	٣,٦ م	٢,٩ م	٢٦ م	٢٧ م	٨ م	٧ م	٠,٩ م	١٩,٥ م
شرق آسيا	١٦٨٩ ج	٢١٢١٣ ج	٥ م	٦,٨ م	٢٣ م	١٨ م	٦ م	٦ م	٠,٥ م	١٥,٧ م
جنوب آسيا	٢٠٥٢ ج	١١٥٥٦ ج	٢,٧ م	٥,٦ م	٣٢ م	٢٢ م	١٠ م	٧ م	صفر م	١٢,٥ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٣٦٣ ج	٢٣٥٠١ ج	٤,٨ م	٧,٥ م	١٩ م	١٤ م	٦ م	٤ م	١,٠ م	٣٦,٨ م
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٣٧٠ ج	١٤٨٣٥ ج	٧ م	٨,٢ م	١٤ م	١٤ م	٤ م	٤ م	٤ م	٦٨,٣ م
المدينة بصورة باهظة	٤٩٧٩ ج	٢٠٠٥٣ ج	٦,٨ م	٧,٤ م	١٥ م	١٥ م	٤ م	٥ م	٣,٨ م	٦١,٣ م
اقتصادات مرتفعة الدخل										
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي										
+ أخرى										
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية										
١٠١ ـ ايرلندا										
١٠٢ ـ اسبانيا										
١٠٣ ـ + اسرائيل										
١٠٤ ـ + هونغ كونغ										
١٠٥ ـ + سنغافورة										
١٠٦ ـ نيوزيلندا										
١٠٧ ـ استراليا										
١٠٨ ـ المملكة المتحدة										
١٠٩ ـ ايطاليا										
١١٠ ـ هولندا										
١١١ ـ + الكويت										
١١٢ ـ بلجيكا										
١١٣ ـ النمسا										
١١٤ ـ فرنسا										
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة										
١١٦ ـ كندا										
١١٧ ـ ألمانيا										
١١٨ ـ الدانمرك										
١١٩ ـ الولايات المتحدة										
١٢٠ ـ السويد										
١٢١ ـ فنلندا										
١٢٢ ـ النرويج										
١٢٣ ـ اليابان										
١٢٤ ـ سويسرا										
اقتصادات أخرى										
العالم										
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)										

أ ـ تتضمن الدين بعملات قابلة للتحويل فقط .

جدول ٢٦ : نمو السكان وتقديراتهم المستقبلية

	متوسط النمو السنوي للسكان (نسبة مئوية)			السكان (بالملايين)			الحجم الافتراضي لثبات عدد السكان (ملايين)	الهيكل العمري للسكان (نسبة مئوية)			
								حتى ١٤ سنة		١٥ - ٦٤ سنة	
	٦٥ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٨٩	٨٩ - ٢٠٠٠ أ	١٩٨٩	٢٠٠٠ أ	٢٠٢٥ أ		١٩٨٩	٢٠٢٥ أ	١٩٨٩	٢٠٢٥ أ
اقتصادات منخفضة الدخل	٢٫٣ م	٢٫٠ م	١٫٩ م	٢٩٤٨ ج	٣٦٣٣ ج	٥٢٠١ ج		٣٥٫٥ م	٢٦٫٩ م	٦٠٫٠ م	٦٥٫٣ م
الصين والهند	٢٫٢ م	١٫٧ م	١٫٥ م	١٩٤٦ ج	٢٣٠٠ ج	٢٩٥٠ ج		٣١٫٤ م	٢٢٫٣ م	٦٣٫٣ م	٦٧٫٣ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٢٫٥ م	٢٫٧ م	٢٫٦ م	١٠٠٢ ج	١٣٣٣ ج	٢٢٥١ ج		٤٣٫٣ م	٣٢٫٨ م	٥٣٫٦ م	٦٢٫٦ م
١ - موزمبيق	٢٫٥	٢٫٧	٣٫١	١٥	٢١	٤١	٨٧	٤٤٫٠	٣٧٫٧	٥٢٫٩	٥٩٫٠
٢ - اثيوبيا	٢٫٧	٣٫٠	٣٫٤	٤٩	٧٢	١٥٩	٤٣٥	٤٦٫٦	٤٣٫٢	٥٠٫٦	٥٤٫٣
٣ - تنزانيا	٢٫٩	٣٫١	٣٫٣	٢٤	٣٤	٦٦	١٤٠	٤٦٫٧	٣٧٫٧	٥٠٫٣	٥٩٫٢
٤ - الصومال	٢٫٦	٣٫٠	٣٫١	٦	٩	١٧	٣٩	٤٥٫٩	٣٩٫٧	٥١٫٢	٥٧٫٢
٥ - بنغلاديش	٢٫٧	٢٫٦	٢٫١	١١١	١٣٩	١٩٦	٢٩٥	٤٤٫٦	٢٦٫٣	٥٢٫٧	٦٩٫١
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٫٩	٢٫٧	٣٫١	٤	٦	١٠	٢١	٤٤٫٠	٣٧٫٠	٥٣٫١	٥٩٫٥
٧ - ملاوي	٢٫٩	٣٫٤	٣٫٦	٨	١٢	٢٧	٧٢	٤٦٫٥	٤٣٫٠	٥٠٫٨	٥٤٫٤
٨ - نيبال	٢٫٤	٢٫٦	٢٫٥	١٨	٢٤	٣٧	٦٠	٤٣٫٠	٢٩٫٠	٥٤٫٩	٦٥٫٩
٩ - تشاد	٢٫٠	٢٫٤	٢٫٧	٦	٧	١٤	٢٩	٤١٫٨	٣٧٫٢	٥٤٫٧	٥٨٫٩
١٠ - بوروندي	١٫٩	٢٫٩	٣٫٥	٥	٨	١٦	٣٩	٤٦٫٣	٤١٫٤	٥٠٫٨	٥٦٫٢
١١ - سيراليون	٢٫٠	٢٫٤	٢٫٦	٤	٥	١٠	٢٤	٤٣٫٢	٤٠٫٥	٥٣٫٧	٥٦٫٣
١٢ - مدغشقر	٢٫٥	٢٫٩	٣٫١	١١	١٦	٢٩	٥٤	٤٦٫٢	٣٥٫١	٥٠٫٣	٦١٫٧
١٣ - نيجيريا	٢٫٥	٣٫٤	٣٫٢	١١٤	١٦٠	٢٩٨	٥٨٠	٤٧٫٦	٣٥٫٢	٥٠٫٢	٦١٫٣
١٤ - أوغندا	٢٫٩	٣٫٢	٣٫٥	١٧	٢٥	٥١	١١٩	٤٨٫٦	٤٠٫٦	٤٩٫١	٥٧٫٠
١٥ - زائير	٢٫٨	٣٫١	٣٫٠	٣٤	٤٨	٨٦	١٦٤	٤٦٫١	٣٤٫٤	٥١٫٣	٦٢٫٠
١٦ - مالي	٢٫١	٢٫٥	٣٫٠	٨	١١	٢٤	٦٠	٤٦٫٦	٤١٫٣	٥٠٫٤	٥٦٫١
١٧ - النيجر	٢٫٦	٣٫٤	٣٫٣	٧	١١	٢٤	٧٦	٤٧٫١	٤٤٫٧	٥٠٫٤	٥٢٫٩
١٨ - بوركينا فاسو	٢٫١	٢٫٦	٢٫٩	٩	١٢	٢٣	٥١	٤٥٫٣	٣٨٫٥	٥١٫٧	٥٨٫٧
١٩ - رواندا	٣٫٣	٣٫٢	٤٫١	٧	١١	٢٤	٧٤	٤٨٫٣	٤٤٫٣	٤٩٫٤	٥٣٫٤
٢٠ - الهند	٢٫٣	٢٫١	١٫٧	٨٣٣	١٠٠٧	١٣٥٠	١٨٧٦	٣٧٫١	٢٤٫١	٥٨٫٦	٦٨٫٤
٢١ - الصين	٢٫٢	١٫٤	١٫٤	١١١٤	١٢٩٤	١٥٩٧	١٨٩٠	٢٧٫٢	٢٠٫٧	٦٦٫٩	٦٦٫٤
٢٢ - هايتي	١٫٧	١٫٩	٢٫١	٦	٨	١٢	٢١	٤٠٫١	٣١٫٠	٥٥٫٨	٦٤٫٠
٢٣ - كينيا	٣٫٦	٣٫٩	٣٫٤	٢٤	٣٤	٦٢	١١٤	٥٠٫٣	٣١٫٩	٤٦٫٧	٦٤٫٦
٢٤ - باكستان	٣٫١	٣٫٢	٣٫٢	١١٠	١٥٥	٢٧٩	٥١٨	٤٥٫٣	٣٣٫٩	٥٢٫٢	٦٢٫٤
٢٥ - بنن	٢٫٧	٣٫٢	٣٫٠	٥	٦	١١	٢١	٤٧٫٤	٣٣٫٤	٤٩٫٨	٦٣٫٢
٢٦ - جمهورية افريقيا الوسطى	١٫٩	٢٫٧	٢٫٧	٣	٤	٧	١٣	٤٢٫٣	٣٣٫٧	٥٤٫٨	٦٢٫٦
٢٧ - غانا	٢٫٢	٣٫٤	٣٫١	١٤	٢٠	٣٥	٦٣	٤٦٫٧	٣٢٫٨	٥٠٫٢	٦٣٫٥
٢٨ - توغو	٣٫٠	٣٫٥	٣٫٣	٤	٥	٩	١٨	٤٧٫٩	٣٥٫٤	٤٩٫١	٦١٫٤
٢٩ - زامبيا	٣٫٠	٣٫٧	٣٫٦	٨	١٢	٢٤	٥٢	٤٩٫٢	٣٨٫٥	٤٨٫٦	٥٨٫٨
٣٠ - غينيا	١٫٥	٢٫٥	٢٫٨	٦	٨	١٥	٣٤	٤٦٫٢	٤٠٫٤	٥١٫٣	٥٦٫٨
٣١ - سري لانكا	١٫٨	١٫٥	١٫١	١٧	١٩	٢٤	٢٨	٣٢٫٥	٢١٫٠	٦٢٫٣	٦٦٫٠
٣٢ - ليسوتو	٢٫٣	٢٫٧	٢٫٧	٢	٢	٤	٦	٤٣٫٢	٢٩٫٢	٥٣٫٢	٦٦٫٠
٣٣ - اندونيسيا	٢٫٤	٢٫١	١٫٦	١٧٨	٢١٣	٢٨٢	٣٧١	٣٦٫٨	٢٣٫٣	٥٩٫٣	٦٨٫٢
٣٤ - موريتانيا	٢٫٤	٢٫٤	٢٫٨	٢	٣	٥	١٤	٤٤٫٤	٤٢٫٤	٥٢٫٤	٥٥٫٠
٣٥ - أفغانستان	٢٫٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ - بوتان	١٫٦	٢٫١	٢٫٤	١	٢	٣	٥	٤٠٫١	٣٢٫٨	٥٦٫٧	٦٢٫٩
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	٠٫٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - ليبيريا	٣٫٠	٣٫٢	٣٫٠	٢	٣	٦	١١	٤٤٫٨	٣٢٫٦	٥١٫٩	٦٣٫٢
٣٩ - ميانمار	٢٫٣	٢٫١	٢٫١	٤١	٥١	٧٠	٩٦	٣٧٫٥	٢٤٫٠	٥٨٫٤	٦٨٫٥
٤٠ - السودان	٣٫٠	٢٫٨	٢٫٨	٢٤	٣٣	٥٧	١٠٦	٤٤٫٨	٣٣٫٧	٥٢٫١	٦٢٫٥
٤١ - فييت نام	..	٢٫١	٢٫٢	٦٥	٨٤	١١٩	١٦٧	٤٠٫١	٢٤٫٢	٥٥٫٧	٦٨٫٨
اقتصادات متوسطة الدخل	٢٫٣ م	٢٫١ م	١٫٩ م	١١٠٤ ج	١٣٥٤ ج	١٩٥٤ ج		٣٦٫٢ م	٢٦٫٣ م	٥٨٫٧ م	٦٥٫٠ م
الدخل المتوسط الأدنى	٢٫٥ م	٢٫٣ م	٢٫٠ م	٦٨٢ ج	٨٥٢ ج	١٢٢٤ ج		٣٧٫٩ م	٢٦٫٣ م	٥٧٫٥ م	٦٥٫٨ م
٤٢ - أنغولا	٢٫٨	٢٫٦	٣٫٠	١٠	١٤	٢٧	٦٥	٤٤٫٨	٤٠٫١	٥٢٫٣	٥٦٫٨
٤٣ - بوليفيا	٢٫٥	٢٫٧	٢٫٨	٧	١٠	١٦	٢٧	٤٣٫٩	٣١٫١	٥٢٫٩	٦٤٫٦
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٢٫١	٢٫٥	١٫٨	٥١	٦٢	٨٦	١٢٠	٣٩٫٢	٢٤٫٤	٥٦٫٥	٦٧٫٦
٤٥ - السنغال	٢٫٩	٣٫٠	٣٫٢	٧	١٠	٢٠	٤٦	٤٦٫٩	٣٩٫٦	٥٠٫٦	٥٧٫٩
٤٦ - الجمهورية اليمنية	٢٫٣	٣٫٤	٣٫٧	١١	١٧	٣٨	١١٣	٤٨٫٢	٤٤٫١	٤٨٫٨	٥٤٫١
٤٧ - زمبابوي	٣٫١	٣٫٥	٢٫٧	١٠	١٣	٢٠	٢٩	٤٥٫٨	٢٥٫٤	٥١٫٥	٦٨٫٧
٤٨ - الفلبين	٢٫٨	٢٫٥	١٫٨	٦٠	٧٣	١٠١	١٣٧	٤٠٫١	٢٣٫٩	٥٦٫٤	٦٨٫٤
٤٩ - كوت ديفوار	٤٫١	٤٫١	٣٫٨	١٢	١٨	٣٧	٨٥	٤٨٫٩	٣٩٫٥	٤٨٫٨	٥٧٫٦
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	٢٫٧	٢٫٣	١٫٨	٧	٩	١١	١٥	٣٨٫١	٢٣٫٢	٥٨٫٤	٦٨٫٠
٥١ - المغرب	٢٫٥	٢٫٦	٢٫٣	٢٥	٣٢	٤٨	٧٢	٤١٫٠	٢٥٫٩	٥٥٫٢	٦٧٫٩
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٢٫٤	٢٫٥	٢٫٤	٤	٥	٧	١١	٤١٫٢	٢٧٫٦	٥٦٫٣	٦٧٫٨
٥٣ - هندوراس	٣٫٢	٣٫٥	٢٫٩	٥	٧	١١	١٨	٤٥٫٠	٢٨٫١	٥١٫٧	٦٦٫٩
٥٤ - غواتيمالا	٢٫٨	٢٫٩	٢٫٨	٩	١٢	٢٠	٣٣	٤٥٫٧	٢٨٫٩	٥١٫٥	٦٦٫٤
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	٢٫٨	٣٫٤	٣٫٤	٢	٣	٧	١٦	٤٥٫٠	٣٩٫٢	٥١٫٠	٥٧٫٨
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٣٫٤	٣٫٦	٣٫٧	١٢	١٨	٣٦	٦٩	٤٨٫٣	٣٤٫٩	٤٩٫٠	٦١٫٣
٥٧ - الكاميرون	٢٫٧	٣٫٢	٣٫٢	١٢	١٦	٣٣	٦٩	٤٦٫٩	٣٧٫٠	٤٩٫٣	٥٩٫٥
٥٨ - بيرو	٢٫٨	٢٫٣	٢٫١	٢١	٢٧	٣٧	٥٠	٣٨٫٤	٢٣٫٨	٥٨٫١	٦٨٫٤
٥٩ - اكوادور	٣٫١	٢٫٧	٢٫٢	١٠	١٣	١٩	٢٦	٤٠٫١	٢٤٫٠	٥٦٫٣	٦٨٫٤
٦٠ - ناميبيا	٢٫٤	٣٫١	٣٫٠	٢	٢	٤	٧	٤٥٫٦	٣١٫٢	٥١٫٢	٦٤٫٤
٦١ - باراغواي	٢٫٨	٣٫٢	٢٫٨	٤	٦	١٠	١٦	٤١٫١	٣٠٫٢	٥٥٫٤	٦٣٫٧
٦٢ - السلفادور	٢٫٨	١٫٤	٢٫١	٥	٦	١٠	١٦	٤٤٫٧	٢٧٫٧	٥٢٫١	٦٧٫٤
٦٣ - كولومبيا	٢٫٥	٢٫٠	١٫٦	٣٢	٣٨	٥١	٦٤	٣٥٫٩	٢٢٫٢	٦٠٫٠	٦٧٫٩
٦٤ - تايلاند	٢٫٩	١٫٩	١٫٣	٥٥	٦٤	٨٣	١٠٣	٣٣٫٤	٢١٫٦	٦١٫٩	٦٨٫٢
٦٥ - جامايكا	١٫٣	١٫٣	٠٫٥	٢	٣	٣	٤	٣٣٫٨	٢٠٫٩	٥٩٫٢	٦٧٫٩
٦٦ - تونس	٢٫١	٢٫٥	٢٫١	٨	١٠	١٤	١٩	٣٨٫٤	٢٣٫٧	٥٧٫٥	٦٨٫٣

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	متوسط النمو السنوى للسكان (نسبة مئوية)			السكان (بالملايين)			الحجم الافتراضى لثبات عدد السكان (ملايين)	الهيكل العمرى للسكان (نسبة مئوية) حتى ١٤ سنة		١٥ ـ ٦٤ سنة	
	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	٨٩ ـ ٢٠٠٠ أ	١٩٨٩	٢٠٠٠ أ	٢٠٢٥ أ		١٩٨٩	٢٠٢٥ أ	١٩٨٩	٢٠٢٥ أ
٦٧ ـ تركيا	٢,٤	٢,٤	٢,٠	٥٥	٦٨	٩٢	١٢١	٣٥,١	٢٣,١	٦٠,٧	٦٧,٦
٦٨ ـ بتسوانا	٣,٥	٣,٤	٢,٦	١	٢	٢	٤	٤٧	٢٥,٣	٤٨,٩	٦٨,٩
٦٩ ـ الأردن	٢,٦	٣,٣	٢,٨	٤	٥	٩	١٦	٣٥,٦	٣٢,٧	٤٠,٤	٦٣,١
٧٠ ـ بنما	٢,٦	٢,٢	١,٦	٢	٣	٤	٥	٣٥,٤	٢١,٩	٥٩,٩	٦٧,٢
٧١ ـ شيلى	١,٧	١,٧	١,٣	١٣	١٥	١٩	٢٣	٣٠,٧	٢١,٣	٦٣,٤	٦٥,٧
٧٢ ـ كوستاريكا	٢,٧	٢,٤	١,٩	٣	٣	٥	٦	٣٦,٢	٢٢,١	٥٩,٦	٦٦.٣
٧٣ ـ بولندا	٠,٨	٠,٧	٠,٤	٣٨	٣٩	٤٤	٤٩	٢٥,١	١٩,٧	٦٥,١	٦٢,٣
٧٤ ـ موريشيوس	١,٦	١,٠	٠,٩	١	١	١	٢	٢٩,٨	١٨,٩	٦٥,١	٦٦,٨
٧٥ ـ المكسيك	٣,١	٢,١	١,٨	٨٥	١٠٣	١٤٢	١٨٥	٣٨,١	٢٢,٩	٥٨,٣	٦٨,٣
٧٦ ـ الأرجنتين	١,٦	١,٤	١,١	٣٢	٣٦	٤٤	٥٤	٢٩,٩	٢١,٥	٦١,١	٦٥,٠
٧٧ ـ ماليزيا	٢,٥	٢,٦	٢,٢	١٧	٢٢	٣١	٤٣	٣٧,٨	٢٣,٦	٥٨,٢	٦٧,٤
٧٨ ـ الجزائر	٣,١	٣,٠	٢,٨	٢٤	٣٣	٥٢	٧٨	٤٤,٠	٢٥,٧	٥٢,١	٦٨,٥
٧٩ ـ بلغاريا	٠,٥	٠,٢	٠,٤-	٩	٨	٨	٩	١٩,٤	١٧,٩	٦٤,٥	٦١,١
٨٠ ـ لبنان	١,٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨١ ـ منغوليا	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢	٣	٤	٦	٤٠,٩	٢٥,٩	٥٥,٦	٦٧,٩
٨٢ ـ نيكاراغوا	٣,١	٣,٤	٣,١	٤	٥	٩	١٤	٤٦,١	٢٨,٤	٥١,٣	٦٦,٤
الدخل المتوسط الأعلى	٢,٠ م	١,٩ م	١,٨ م	٤٢٣ ج	٥١٢ ج	٧٣٠ ج		٣٣,٤ م	٢٦,٦ م	٦٠,٧ م	٦٣,٦ م
٨٣ ـ فنزويلا	٣,٥	٢,٨	٢,٢	١٩	٢٤	٣٤	٤٥	٣٨,٥	٢٣,٣	٥٧,٩	٦٧,٥
٨٤ ـ جنوب افريقيا	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٣٥	٤٥	٦٥	٩٦	٣٨,٢	٢٥,٣	٥٧,٩	٦٧,١
٨٥ ـ البرازيل	٢,٤	٢,٢	١,٧	١٤٧	١٧٨	٢٣٦	٣٠٤	٣٥,٥	٢٢,٨	٦٠,١	٦٦,٩
٨٦ ـ هنغاريا	٠,٤	٠,٢-	٠,١-	١١	١٠	١٠	١١	١٩,٧	١٧,٧	٦٦,٩	٦١,٦
٨٧ ـ أورغواى	٠,٤	٠,٦	٠,٦	٣	٣	٤	٤	٢٥,٩	٢٠,٠	٦٢,٧	٦٣,٩
٨٨ ـ يوغوسلافيا	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٢٤	٢٥	٢٨	٣٠	٢٣,١	١٨,٦	٦٧,٧	٦٢,١
٨٩ ـ الغابون	٣,٦	٣,٧	٢,٨	١	١	٣	٦	٣٨,٧	٣٨,٢	٥٦,٥	٥٧,٥
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	٣,١	٣,٥	٣,٣	٥٣	٧٧	١٥٨	٤٢٠	٤٤,٠	٣٨,٨	٥٣,٠	٥٦,٩
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	١,٢	١,٧	١,٣	١	١	٢	٢	٣٣,٦	٢٢,٢	٦٠,٧	٦٥,٨
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	٠,٥	٠,٣	٠,٣	١٦	١٦	١٨	١٩	٢٣,٤	١٩,١	٦٤,٩	٦٢,٩
٩٣ ـ البرتغال	٠,٤	٠,٦	٠,٤	١٠	١١	١١	١١	٢١,٣	١٦,٥	٦٥,٩	٦٣,٤
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٢,٠	١,٢	٠,٩	٤٢	٤٧	٥٣	٥٦	٢٦,٤	١٨,٠	٦٨,٧	٦٦,٠
٩٥ ـ عمان	٣,٦	٤,٧	٣,٩	١	٢	٥	١٠	٤٥,٩	٣٦,٨	٥١,٧	٥٨,٥
٩٦ ـ ليبيا	٤,٣	٤,٢	٣,٦	٤	٦	١٤	٣٦	٤٦,٠	٣٩,٥	٥١,٤	٥٦,٧
٩٧ ـ اليونان	٠,٧	٠,٤	٠,٢	١٠	١٠	١٠	٩	١٩,٥	١٥,٤	٦٦,٦	٦٠,٦
٩٨ ـ العراق	٣,٤	٣,٦	٣,٤	١٨	٢٦	٤٨	٨٥	٤٦,٦	٣٢,٠	٥٠,٧	٦٣,٦
٩٩ ـ رومانيا	١,١	٠,٤	٠,٥	٢٣	٢٤	٢٧	٣١	٢٣,٥	٢٠,٠	٦٦,٢	٦٣,٦
الدخل المنخفض والمتوسط	٢,٣م	٢,١م	١,٩م	٤٠٥٣ج	٤٩٨٧ج	٧١٥٥ج		٣٥,٧م	٢٦,٧م	٥٩,٧م	٦٥,٢م
افريقيا جنوب الصحراء	٢,٧م	٣,٢م	٣,٢م	٤٨٠ج		٦٧٩ ج	١٣١١ج	٤٦,٨م	٣٧,٤م	٥٠,٦م	٥٩,٤م
شرق آسيا	٢,٢م	١,٦م	١,٥م	١٥٥٢ج	١٨٢٢ج	٢٣٠٧ج		٢٩,٨م	٢١,٥م	٦٤,٨م	٦٦,٩م
جنوب آسيا	٢,٤م	٢,٣م	١,٩م	١١٣١ج	١٣٩٦ج	١٩٥٩ج		٣٨,٧م	٢٥,٨م	٥٧,٤م	٦٧,٥م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١,٩م	٢,٠م	٢,٠م	٤٣٣ ج	٥٢٣ج	٨١٣ج		٣٥,٤م	٢٩,٥م	٥٨,٣م	٦٢,٥م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢,٥م	٢,١م	١,٨م	٤٢١ ج	٥١٣ج	٧٠٠ج		٣٦,٦م	٢٣,٦م	٥٨,٩م	٦٧,١م
المدينة بصورة باهظة	٢,٤م	٢,١م	١,٨م		٦٧٣ج	٩٢٦ج		٣٦,٦م	٢٤,٤م	٥٨,٦م	٦٦,٤م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٠,٩م	٠,٧م	٠,٦م	٨٣٠ج	٨٨٤ج	٩٦٥ج		٢٠,٥م	١٧,٨م	٦٦,٨م	٦٠,٧م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى	٠,٨م	٠,٦م	٠,٥م	٧١٣ج	٨١٣ج	٨٦٢ج		١٩,٧م	١٦,٨م	٦٧,١م	٦٠,٦م
+ أخرى	٢,٨م	٢,٤م	١,٨م	٥٨ ج	٧١ ج	١٠٣ج		٣٢,١م	٢٦,٤م	٦١,٩م	٦١,٩م
١٠٠ ـ +المملكة العربية السعودية	٤,٦	٥,٠	٣,٧	١٤	٢١	٤٣	٨٩	٤٥,١	٣٦,٣	٥١,٨	٥٩,١
١٠١ ـ ايرلندا	١,٢	٠,٤	٠,٣	٤	٤	٤	٥	٢٧,٢	١٩,٧	٦١,٦	٦٤,٩
١٠٢ ـ اسبانيا	١,٠	٠,٤	٠,٤	٣٩	٤١	٤٣	٤١	٢٠,٩	١٦,٢	٦٦,٨	٦٣,٠
١٠٣ ـ + اسرائيل	٢,٨	١,٧	١,٨	٥	٦	٧	٩	٣١,٨	٢١,٢	٦٠,٢	٦٥,١
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	٢,٠	١,٥	٠,٩	٦	٦	٧	٦	٢١,٦	١٥,٩	٦٩,٦	٦١,٣
١٠٥ ـ + سنغافورة	١,٦	١,٢	١,٠	٣	٣	٣	٤	٢٣,٧	١٨,٠	٧٠,٨	٦١,٥
١٠٦ ـ نيوزيلندا	١,٣	٠,٧	٠,٨	٣	٤	٤	٤	٢٣,٤	١٨,٧	٦٧,٤	٦٢,٧
١٠٧ ـ استراليا	١,٨	١,٤	١,٤	١٧	١٩	٢٣	٢٤	٢٢,٤	١٨,١	٦٦,٩	٦٣,٠
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	٠,٢	٠,٢	٥٧٠,٣	٥٧	٦١	٦٢	٦٢	١٩,٠	١٧,٥	٦٥,٥	٦١,٢
١٠٩ ـ ايطاليا	٠,٥	٠,٢	صفر	٥٨	٥٨	٥٥	٤٩	١٧,٠	١٤,٣	٦٨,٧	٦١,٠
١١٠ ـ هولندا	٠,٩	٠,٥	٠,٤	١٥	١٦	١٦	١٤	١٧,٨	١٥,٤	٦٩,٢	٥٩,٧
١١١ ـ + الكويت	٧,١	٤,٤	٣,١	٢	٣	٤	٥	٣٦,١	٢١,٣	٦٢,٥	٦٤,٩
١١٢ ـ بلجيكا	٠,٣	٠,١	٠,٢	١٠	١٠	١٠	٩	١٨,٢	١٥,٩	٦٧,١	٥٩,٨
١١٣ ـ النمسا	٠,٣	٠,١	٠,١	٨	٨	٨	٧	١٧,٨	١٥,٣	٦٧,٣	٦٠,٥
١١٤ ـ فرنسا	٠,٧	٠,٤	٠,٤	٥٦	٥٩	٦٣	٦٣	٢٠,٣	١٧,٣	٦٦,١	٦٠,٦
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	١٦,٥	٤,٦	٢,٣	٢	٢	٣	٣	٣٠,٩	٢٢,٢	٦٧,٤	٦٠,٧
١١٦ ـ كندا	١,٣	٠,٩	٠,٨	٢٦	٢٩	٣٢	٣١	٢١,١	١٦,٩	٦٧,٩	٦٠,٧
١١٧ ـ ألمانيا	٠,٣	صفر	٠,١-	٦٢	٦٢	٥٧	٦١	١٥,١	١٤,٣	٦٩,٥	٥٨,٨
١١٨ ـ الدانمرك	٠,٥	صفر	صفر	٥	٥	٥	٤	١٧,٢	١٥,٣	٦٧,٥	٦٠,٢
١١٩ ـ الولايات المتحدة	١,٠	١,٠	٠,٨	٢٤٩	٢٧٢	٣٠٩	٣١٩	٢١,٦	١٨,٠	٦٦,١	٦١,١
١٢٠ ـ السويد	٠,٥	٠,٢	٠,٤	٨	٩	٩	٩	١٧,٥	١٧,٦	٦٤,٦	٥٩,٣
١٢١ ـ فنلندا	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٥	٥	٥	٥	١٩,٤	١٦,٣	٦٧,٦	٥٨,٨
١٢٢ ـ النرويج	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٤	٤	٥	٥	١٩,٢	١٧,١	٦٤,٤	٦١,٠
١٢٣ ـ اليابان	١,٢	٠,٦	٠,٤	١٢٣	١٢٩	١٣١	١٢١	١٩,٠	١٥,٧	٦٩,٣	٥٨,٨
١٢٤ ـ سويسرا	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٧	٧	٧	٦	١٦,٩	١٥,٨	٦٨,٢	٥٨,٣
اقتصادات أخرى	١,٠م	١,٠م	٠,٧م	٣٢٣ج	٣٤٩ج	٤٠٤ج		٢٥,٨م	٢٠,٢م	٦٤,٨م	٦٣,٥م
العالم	٢,٠م	١,٨م	١,٦م	٥٢٠٦ج	٦٢٢٠ج	٨٥٢٤ج		٣٢,٦م	٢٥,٤م	٦١,١م	٦٤,٦م
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	٣,٠م	٣,٤م	٣,١م	٢٦٥ ج	٣٧٣ ج	٦٩٢ ج		٤٤,٩م	٣٤,٨م	٥١,٩م	٦٠,٩م

(أ) بالنسبة للفروض المستخدمة فى التقديرات المستقبلية ، انظر الملاحظات الفنية .

جدول ٢٧ : التزايد السكانى والخصوبة

	معدل المواليد الأولى لكل ألف شخص من السكان		معدل الوفيات الأولى لكل ألف شخص من السكان		النساء فى سن الحمل كنسبة مئوية من كل النساء		معدل الخصوبة الكلى			للوصول لمعدل تكاثر صافى يساوى واحد يساوى واحد	النساء المتزوجات فى سن الحمل اللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل (نسبة مئوية)[ب]
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	٢٠٠٠[أ]		
اقتصادات منخفضة الدخل	٤٢م	٣١م	١٦م	١٠م	٤٦م	٥١م	٦,٣م	٣,٩م	٣,٣م		
الصين والهند	٤١م	٢٦م	١٤م	٨ م	٤٦م	٥٣م	٦,٣م	٣,٢م	٢,٥م		
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٤٦م	٤٠م	٢١م	١٣م	٤٦م	٤٦م	٦,٣م	٥,٥م	٤,٧م		
١ - موزمبيق	٤٩	٤٦	٢٧	١٧	٤٧	٤٥	٦,٨	٦,٤	٦,٢	٢٠٤٠	..
٢ - أثيوبيا	٤٣	٥٢	٢٠	١٨	٤٦	٤٣	٥,٨	٧,٥	٧,٣	٢٠٥٠	..
٣ - تنزانيا	٤٩	٤٧	٢٣	١٧	٤٥	٤٥	٦,٦	٦,٥	٦,١	٢٠٤٠	..
٤ - الصومال	٥٠	٤٨	٢٦	١٨	٤٥	٤٤	٦,٧	٦,٨	٦,٦	٢٠٤٥	..
٥ - بنغلاديش	٤٧	٣٧	٢١	١٤	٤٤	٤٦	٦,٨	٤,٩	٣,٦	٢٠١٥	٣٢
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٥	٤٧	٢٣	١٧	٤٧	٤٥	٦,١	٦,٧	٦,٠	٢٠٤٠	..
٧ - ملاوى	٥٦	٥٤	٢٦	١٩	٤٦	٤٥	٧,٨	٧,٦	٧,٤	٢٠٥٠	..
٨ - نيبال	٤٦	٤١	٢٤	١٥	٥٠	٤٧	٦,٠	٥,٧	٤,٦	٢٠٢٥	١٥
٩ - تشاد	٤٥	٤٤	٢٨	١٩	٤٧	٤٦	٦,٠	٥,٩	٦,٦	٢٠٤٠	..
١٠ - بوروندى	٤٧	٤٨	٢٤	١٥	٤٤	٤٥	٦,٤	٦,٨	٦,٦	٢٠٤٥	٩
١١ - سيراليون	٤٨	٤٧	٣١	٢٣	٤٧	٤٦	٦,٤	٦,٥	٦,٥	٢٠٤٥	..
١٢ - مدغشقر	٤٧	٤٦	٢٢	١٦	٤٧	٤٤	٦,٦	٦,٥	٥,٨	٢٠٣٠	..
١٣ - نيجيريا	٥١	٤٧	٢٣	١٥	٤٥	٤٤	٦,٩	٦,٦	٥,٦	٢٠٣٥	..
١٤ - أوغندا	٤٩	٥١	١٩	١٦	٤٤	٤٣	٧,٠	٧,٣	٦,٦	٢٠٤٥	٥
١٥ - زائير	٤٧	٤٥	٢١	١٤	٤٧	٤٥	٦,٠	٦,١	٥,٤	٢٠٣٥	..
١٦ - مالى	٥٠	٥٠	٢٧	١٩	٤٦	٤٥	٦,٥	٧,٠	٧,٠	٢٠٥٠	٥
١٧ - النيجر	٤٨	٥١	٢٩	٢٠	٤٥	٤٤	٧,١	٧,١	٧,٣	٢٠٥٥	..
١٨ - بوركينا فاسو	٤٨	٤٧	٢٦	١٨	٤٧	٤٥	٦,٤	٦,٥	٦,٣	٢٠٤٥	..
١٩ - رواندا	٥٢	٥٢	١٧	١٧	٤٥	٤٣	٧,٥	٨,٣	٧,٦	٢٠٥٥	..
٢٠ - الهند	٤٥	٣١	٢٠	١١	٤٨	٤٩	٦,٢	٤,١	٣,٠	٢٠١٥	٤٠
٢١ - الصين	٣٨	٢٢	١٠	٧	٤٥	٥٦	٦,٤	٢,٥	٢,١	٢٠٠٠	٧٤
٢٢ - هايتى	٤١	٣٦	٢١	١٣	٤٥	٤٨	٦,١	٤,٩	٤,٢	٢٠٣٥	١١
٢٣ - كينيا	٥٢	٤٦	٢٠	١٠	٤١	٤١	٨,٠	٦,٧	٥,٢	٢٠٣٥	٢٧
٢٤ - باكستان	٤٨	٤٦	٢١	١٢	٤٣	٤٥	٧,٠	٦,٦	٥,٤	٢٠٣٥	..
٢٥ - بنن	٤٩	٤٦	٢٤	١٥	٤٤	٤٤	٦,٨	٦,٤	٥,٢	٢٠٣٥	..
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٤	٤٢	٢٤	١٥	٤٧	٤٦	٤,٥	٥,٨	٥,٣	٢٠٣٥	..
٢٧ - غانا	٤٧	٤٥	١٨	١٣	٤٥	٤٤	٦,٨	٦,٣	٥,١	٢٠٣٠	١٣
٢٨ - توغو	٥٠	٤٩	٢٢	١٤	٤٦	٤٤	٦,٥	٦,٧	٥,٥	٢٠٣٥	..
٢٩ - زامبيا	٤٩	٤٩	٢٠	١٣	٤٦	٤٤	٦,٦	٦,٧	٦,١	٢٠٤٠	..
٣٠ - غينيا	٤٦	٤٨	٢٩	٢١	٤٥	٤٥	٥,٩	٦,٥	٦,٥	٢٠٤٥	..
٣١ - سرى لانكا	٣٣	٢١	٨	٦	٤٧	٥٣	٤,٩	٢,٥	٢,١	١٩٩٥	٦٢
٣٢ - ليسوتو	٤٢	٤١	١٨	١٣	٤٧	٤٥	٥,٨	٥,٧	٤,٥	٢٠٢٥	..
٣٣ - أندونيسيا	٤٣	٢٧	٢٠	٩	٤٧	٥١	٥,٥	٣,٣	٢,٤	٢٠٠٥	٤٥
٣٤ - موريتانيا	٤٧	٤٨	٢٦	١٩	٤٧	٤٥	٦,٥	٦,٨	٦,٨	٢٠٥٠	..
٣٥ - أفغانستان	٥٣	..	٢٩	..	٤٩	..	٧,١	..	..	..	..
٣٦ - بوتان	٤٢	٣٩	٢٣	١٧	٤٨	٤٨	٥,٩	٥,٥	٥,٤	٢٠٣٥	..
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	٤٤	..	٢٠	..	٤٧	..	٦,٢	..	..	..	..
٣٨ - ليبيريا	٤٦	٤٤	٢٠	١٤	٤٧	٤٤	٦,٤	٦,٤	٥,٢	٢٠٣٥	٦
٣٩ - ميانمار	٤٠	٣٠	١٨	٩	٤٦	٥٠	٥,٨	٣,٩	٢,٩	٢٠١٠	..
٤٠ - السودان	٤٧	٤٤	٢٤	١٥	٤٦	٤٥	٦,٧	٦,٤	٥,٤	٢٠٣٥	..
٤١ - فييت نام	..	٣٢	..	٧	..	٤٨	..	٤,٠	٢,٩	٢٠١٥	٥٨
اقتصادات متوسطة الدخل	٣٧م	٢٩م	١٣م	٨م	٤٥م	٤٩م	٥,٥م	٣,٧م	٣,١م		
الدخل المتوسط الأدنى	٤٠م	٣٠م	١٤م	٨م	٤٥م	٤٩م	٥,٩م	٣,٩م	٣,٢م		
٤٢ - أنغولا	٤٩	٤٧	٢٩	١٩	٤٧	٤٥	٦,٤	٦,٥	٦,٦	٢٠٤٥	..
٤٣ - بوليفيا	٤٦	٤٢	٢١	١٣	٤٦	٤٦	٦,٦	٥,٩	٤,٨	٢٠٣٠	٣٠
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٤٣	٣٢	١٩	١٠	٤٣	٤٨	٦,٨	٤,٢	٣,١	٢٠١٥	٣٨
٤٥ - السنغال	٤٧	٤٥	٢٣	١٦	٤٥	٤٤	٦,٤	٦,٥	٦,٣	٢٠٤٥	١٢
٤٦ - الجمهورية اليمنية	٤٩	٥٣	٢٧	١٨	٤٧	٤٣	٧,٠	٧,٧	٧,٥	٢٠٥٥	..
٤٧ - زمبابوى	٥٥	٣٧	١٧	٧	٤٢	٤٦	٨,٠	٥,١	٣,٤	٢٠١٥	٤٣
٤٨ - الفلبين	٤٢	٣٠	١٢	٧	٤٤	٥٠	٦,٨	٣,٩	٢,٧	٢٠١٠	٤٤
٤٩ - كوت ديفوار	٥٢	٥٠	٢٢	١٤	٤٤	٤٢	٧,٤	٧,٣	٦,٤	٢٠٤٥	..
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	٤٧	٣٠	١٣	٦	٤٣	٥١	٦,٩	٣,٦	٢,٧	٢٠١٠	٥٠
٥١ - المغرب	٤٩	٣٦	١٨	٩	٤٥	٤٨	٧,١	٤,٧	٣,٦	٢٠٢٠	٣٦
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٤٣	٣٦	٢٠	١١	٤٧	٤٨	٦,٢	٥,١	٤,٠	٢٠٢٠	..
٥٣ - هندوراس	٥١	٣٩	١٧	٨	٤٤	٤٦	٧,٤	٥,٣	٤,١	٢٠٢٥	٤١
٥٤ - غواتيمالا	٤٦	٣٩	١٧	٨	٤٤	٤٥	٦,٧	٥,٥	٤,٣	٢٠٢٥	٢٣
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	٤٢	٤٨	١٨	١٥	٤٥	٤٣	٥,٧	٦,٥	٦,٣	٢٠٤٥	..
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٤٨	٤٥	١٦	٧	..	٤٣	٧,٧	٦,٦	٥,٥	٢٠٣٥	..
٥٧ - الكاميرون	٤٠	٤٤	٢٠	١٢	٤٧	٤٢	٥,٢	٦,٥	٥,٩	٢٠٤٠	..
٥٨ - بيرو	٤٥	٣١	١٦	٩	٤٤	٥٠	٦,٧	٣,٩	٢,٨	٢٠١٠	٤٦
٥٩ - اكوادور	٤٥	٣٢	١٣	٧	٤٣	٤٩	٦,٨	٤,١	٣,٠	٢٠١٥	٤٤
٦٠ - ناميبيا	٤٦	٤٢	٢٢	١٢	٤٦	٤٤	٦,١	٦,٠	٤,٨	٢٠٣٠	..
٦١ - باراغواى	٤١	٣٦	٨	٦	٤١	٤٨	٦,٦	٤,٧	٤,٠	٢٠٣٠	٤٥
٦٢ - السلفادور	٤٦	٣٥	١٣	٨	٤٤	٤٦	٦,٧	٤,٧	٣,٨	٢٠٢٥	٤٧
٦٣ - كولومبيا	٤٣	٢٥	١١	٦	٤٣	٥٣	٦,٥	٢,٩	٢,٢	٢٠٠٠	٦٣
٦٤ - تايلند	٤١	٢٢	١٠	٧	٤٤	٥٤	٦,٣	٢,٥	٢,١	١٩٩٥	٦٦
٦٥ - جامايكا	٣٨	٢٢	٩	٧	٤٢	٥١	٥,٧	٢,٥	٢,١	١٩٩٥	٥٥
٦٦ - تونس	٤٤	٣٠	١٦	٧	٤٣	٤٩	٧,٠	٤,٠	٢,٨	٢٠١٠	٥٠

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	معدل المواليد الأولى لكل ألف شخص من السكان		معدل الوفيات الأولى لكل ألف شخص من السكان		النساء فى سن الحمل كنسبة مئوية من كل النساء		معدل الخصوبة الكلى			الوصول لمعدل تكاثر صافى يساوى واحد	النساء المتزوجات فى سن الحمل اللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل (نسبة مئوية)[ب]
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	٢٠٠٠[أ]		
٦٧ - تركيا	٤١	٢٩	١٥	٨	٤٥	٥٠	٥,٧	٣,٦	٢,٧	٢٠١٠	٧٧
٦٨ - بتسوانا	٥٣	٣٦	١٩	٦	٤٥	٤٤	٦,٩	٤,٩	٣,١	٢٠١٥	٣٣
٦٩ - الأردن	٥٣	٤٣	٢١	٦	٤٥	٤٥	٨,٠	٦,٣	٥,٢	٢٠٢٥	..
٧٠ - بنما	٤٠	٢٥	٩	٥	٤٤	٥٢	٥,٧	٢,٩	٢,٢	٢٠٠٠	..
٧١ - شيلى	٣٤	٢٣	١١	٦	٤٥	٥٣	٤,٨	٢,٦	٢,١	٢٠٠٠	..
٧٢ - كوستاريكا	٤٥	٢٦	٨	٤	٤٢	٥٢	٦,٣	٣,١	٢,٣	١٠٠٥	٦٨
٧٣ - بولندا	١٧	١٥	٧	١٠	٤٧	٤٨	٢,٥	٢,١	٢,١	٢٠٣٠	..
٧٤ - موريشيوس	٣٦	١٨	٨	٦	٤٥	٥٥	٤,٨	١,٩	١,٨	٢٠٣٠	٧٨
٧٥ - المكسيك	٤٥	٢٨	١١	٦	٤٣	٥١	٦,٧	٣,٤	٢,٤	٢٠٠٥	٥٣
٧٦ - الأرجنتين	٢٣	٢٠	٩	٩	٥٠	٤٧	٣,١	٢,٨	٢,٣	٢٠٠٥	..
٧٧ - ماليزيا	٤٠	٣٠	١٢	٥	٤٤	٥١	٦,٣	٣,٧	٣,٠	٢٠١٥	..
٧٨ - الجزائر	٥٠	٣٦	١٨	٨	٤٤	٤٥	٧,٤	٥,٢	٣,٧	٢٠٢٠	..
٧٩ - بلغاريا	١٥	١٢	٨	١٢	٥١	٤٦	٢,١	١,٩	١,٩	٢٠٣٠	..
٨٠ - لبنان	٤٠	..	١٢	..	٤٢	..	٦,٢	..	..	..	..
٨١ - منغوليا	٤٣	٣٥	١٦	٩	٤٦	٤٨	٥,٩	٤,٨	٣,٧	٢٠٢٠	..
٨٢ - نيكاراغوا	٤٩	٤٠	١٦	٧	٤٣	٤٦	٧,٢	٥,٤	٤,٢	٢٠٢٥	..
الدخل المتوسط الأعلى	٣٣م	٢٧م	١٢م	٨م	٤٦م	٥٠م	٤,٨م	٣,٤م	٣,٠م		
٨٣ - فنزويلا	٤٢	٢٩	٨	٥	٤٤	٥٠	٦,١	٣,٦	٢,٧	٢٠١٠	..
٨٤ - جنوب افريقيا	٤٠	٣٤	١٦	١٠	٤٦	٤٩	٦,١	٤,٣	٣,٤	٢٠٢٠	..
٨٥ - البرازيل	٣٩	٢٧	١١	٨	٤٥	٥١	٥,٦	٣,٣	٢,٤	٢٠٠٥	٦٥
٨٦ - هنغاريا	١٣	١٢	١١	١٣	٤٨	٤٧	١,٨	١,٨	١,٨	٢٠٣٠	٧٣
٨٧ - أورغواى	٢١	١٧	١٠	١٠	٤٩	٤٧	٢,٨	٢,٣	٢,١	١٩٩٥	..
٨٨ - يوغوسلافيا	٢١	١٥	٩	٩	٥٠	٤٩	٢,٧	٢,٠	٢,٠	٢٠٣٠	..
٨٩ - الغابون	٣١	٤٢	٢٢	١٥	٤٨	٤٧	٤,١	٥,٧	٦,١	٢٠٤٥	..
٩٠ - جمهورية ايران الاسلامية	٤٦	٤٤	١٨	٩	٤٢	٤٧	٧,١	٦,١	٥,٤	٢٠٥٥	..
٩١ - ترينيداد وتوباغو	٣٣	٢٥	٨	٦	٤٦	٥٢	٤,٣	٢,٨	٢,٣	٢٠٠٥	٥٣
٩٢ - تشيكوسلوفاكيا	١٦	١٤	١٠	١١	٤٦	٤٨	٢,٤	٢,٠	٢,٠	٢٠٣٠	..
٩٣ - البرتغال	٢٣	١٢	١٠	٩	٤٨	٤٩	٣,١	١,٦	١,٧	٢٠٣٠	..
٩٤ - جمهورية كوريا	٣٥	١٦	١١	٦	٤٦	٥٧	٤,٩	١,٨	١,٨	٢٠٣٠	٧٠
٩٥ - عمان	٥٠	٤٤	٢٤	٦	٤٧	٤٣	٧,٢	٧,١	٥,٩	٢٠٤٠	..
٩٦ - ليبيا	٤٩	٤٤	١٧	٩	٤٥	٤٤	٧,٤	٦,٧	٥,٨	٢٠٥٠	..
٩٧ - اليونان	١٨	١١	٨	٩	٥١	٤٧	٢,٣	١,٥	١,٦	٢٠٣٠	..
٩٨ - العراق	٤٩	٤٢	١٨	٨	٤٥	٤٤	٧,٢	٦,٢	٥,١	٢٠٣٠	..
٩٩ - رومانيا	١٥	١٦	٩	١٠	٥٠	٤٨	١,٩	٢,١	٢,١	١٩٨٥	..
الدخل المنخفض والمتوسط	٤١ م	٣٠ م	١٥م	١٠ م	٤٦ م	٥٠ م	٦,١م	٣,٩م	٣,٣م		
افريقيا جنوب الصحراء	٤٨ م	٤٧ م	٢٣ م	١٥ م	٤٥ م	٤٤ م	٦,٦م	٦,٦م	٦,٠م		
شرق آسيا	٣٩ م	٢٣ م	١١ م	٧ م	٤٥ م	٥٤ م	٦,٢م	٢,٧م	٢,٣م		
جنوب آسيا	٤٥ م	٣٣ م	٢٠ م	١١ م	٤٧ م	٤٨ م	٦,٣م	٤,٤م	٣,٤م		
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٣ م	٣٠ م	١٤ م	١٠ م	٤٦ م	٤٧ م	٤,٨م	٤,١م	٣,٧م		
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٤٠ م	٢٨ م	١٢ م	٧ م	٤٥ م	٥٠ م	٥,٨م	٣,٥م	٢,٦م		
المدينة بصورة باهظة	٣٧ م	٢٨ م	١٢ م	٨ م	٤٥ م	٤٩ م	٥,٦م	٣,٦م	٢,٨م		
اقتصادات مرتفعة الدخل	٢٠ م	١٤ م	١٠ م	٩ م	٤٧ م	٥٠ م	٢,٨م	١,٨م	١,٩م		
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	١٩ م	١٣ م	١٠ م	٩ م	٤٧ م	٥٠ م	٢,٧م	١,٧م	١,٨م		
+ أخرى	٣٤ م	٢٤ م	٨ م	٦ م	٤٥ م	٥١ م	٥ م	٣,٥م	٣,٢م		
١٠٠ - + المملكة العربية السعودية	٤٨	٤٢	٢٠	٨	٤٥	٤٢	٧,٣	٧,١	٥,٩	٢٠٤٠	..
١٠١ - ايرلندا	٢٢	١٦	١٢	٩	٤٢	٤٩	٤,٠	٢,٢	٢,١	١٩٩٠	..
١٠٢ - اسبانيا	٢١	١٢	٨	٨	٤٩	٤٩	٢,٩	١,٤	١,٦	٢٠٣٠	٥٩
١٠٣ - + اسرائيل	٢٦	٢٢	٦	٧	٤٦	٤٩	٣,٨	٢,٩	٢,٣	٢٠٠٥	..
١٠٤ - + هونغ كونغ	٢٧	١٤	٦	٥	٤٥	٥٦	٤,٥	١,٦	١,٦	٢٠٣٠	٧٢
١٠٥ - + سنغافورة	٣١	١٨	٦	٥	٤٥	٥٩	٤,٧	١,٩	١,٩	٢٠٣٠	..
١٠٦ - نيوزيلندا	٢٣	١٦	٩	٨	٤٥	٥٢	٣,٦	٢,٠	٢,٠	٢٠٣٠	..
١٠٧ - استراليا	٢٠	١٥	٩	٧	٤٧	٥٣	٣,٠	١,٩	١,٩	٢٠٣٠	..
١٠٨ - المملكة المتحدة	١٨	١٤	١٢	١١	٤٥	٤٨	٢,٩	١,٨	١,٩	٢٠٣٠	..
١٠٩ - ايطاليا	١٩	١٠	١٠	١٠	٤٨	٤٩	٢,٧	١,٣	١,٤	٢٠٣٠	..
١١٠ - هولندا	٢٠	١٢	٨	٩	٤٧	٥٣	٣,٠	١,٥	١,٦	٢٠٣٠	٧٦
١١١ - + الكويت	٤٨	٢٧	٧	٣	٤٥	٥٢	٧,٤	٣,٧	٢,٧	٢٠١٠	..
١١٢ - بلجيكا	١٧	١٢	١٢	١١	٤٤	٤٨	٢,٦	١,٦	١,٦	٢٠٣٠	..
١١٣ - النمسا	١٨	١١	١٣	١١	٤٣	٤٨	٢,٧	١,٥	١,٥	٢٠٣٠	..
١١٤ - فرنسا	١٨	١٤	١١	١٠	٤٣	٤٨	٢,٨	١,٨	١,٨	٢٠٣٠	..
١١٥ - + الامارات العربية المتحدة	٤١	٢٣	١٤	٤	٤٧	٤٧	٦,٨	٤,٦	٣,٧	٢٠٢٠	..
١١٦ - كندا	٢١	١٤	٨	٧	٤٧	٥٣	٣,١	١,٧	١,٧	٢٠٣٠	..
١١٧ - ألمانيا	١٨	١٠	١٢	١١	٤٥	٤٨	٢,٥	١,٤	١,٤	٢٠٣٠	٧٨
١١٨ - الدانمرك	١٨	١١	١٠	١٢	٤٧	٥٠	٢,٦	١,٥	١,٦	٢٠٣٠	..
١١٩ - الولايات المتحدة	١٩	١٥	٩	٩	٤٦	٥٢	٢,٩	١,٩	١,٩	٢٠٣٠	..
١٢٠ - السويد	١٦	١٣	١٠	١٢	٤٧	٤٧	٢,٤	٢,٠	٢,٠	٢٠٣٠	..
١٢١ - فنلندا	١٧	١٢	١٠	١٠	٤٨	٤٩	٢,٤	١,٧	١,٧	٢٠٣٠	..
١٢٢ - النرويج	١٨	١٣	١٠	١٠	٤٥	٤٨	٢,٩	١,٨	١,٨	٢٠٣٠	..
١٢٣ - اليابان	١٩	١١	٧	٧	٥٦	٥٠	٢,٠	١,٧	١,٧	٢٠٣٠	..
١٢٤ - سويسرا	١٩	١٢	١٠	١٠	٤٨	٥٠	٢,٦	١,٦	١,٧	٢٠٣٠	..
اقتصادات أخرى	٢٠ م	١٨ م	٨ م	١٠ م	٤٧ م	٤٧ م	٢,٧م	٢,٤م	٢,١م		
العالم	٣٥ م	٢٧ م	١٤ م	٩ م	٤٦ م	٥٠ م	٥,٢م	٣,٥م	٣,٠م		
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	٤٩ م	٤٣ م	٢٠ م	١١ م	٤٤ م	٤٥ م	٦,٩م	٦,١م	٥,٢م		

(أ) للاطلاع على الفروض المستخدمة فى هذه التقديرات المستقبلية ، انظر الملاحظات الفنية للجدول ٢٦ .   (ب) تتضمن الارقام النساء اللاتى يمارس أزواجهن منع الحمل ؛ انظر الملاحظات الفنية .

جدول ٢٨ : الصحة والتغذية

	عدد السكان لكل				مواليد في حضور العاملين بقطاع الصحة (نسبة مئوية)	الأطفال الرضع ذوى الوزن الناقص عند المولد (نسبة مئوية)	معدل وفيات الاطفال (لكل ألف من المواليد أحياء)		نصيب الفرد من الامداد اليومي من السعرات الحرارية	
	طبيب		ممرض أو ممرضة							
	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٨
اقتصادات منخفضة الدخل	٩٧٥٠ م	٥٨٩٠ م	٦٠٥٠ م	٢١٨٠ م			١٢٤ م	٧٠ م	١٩٨٨ م	٢٣٣١ م
الصين والهند	٢٩٣٠ م	١٦٥٠ م	٤٤٢٠ م	١٦٥٠ م			١١٤ م	٥٨ م	٢٠٠١ م	٢٤٠٧ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٢٨١٣٠م	١٤٨٩٠م	١٠٣٠٠م	٣٦٧٠ م			١٤٦ م	٩٤ م	١٩٦٠ م	٢١٨٢ م
١ - موزمبيق	١٨٠٠٠	..	٥٣٧٠	..	٢٨	١٥	١٧٩	١٣٧	١٧٠٤	١٦٣٢
٢ - اثيوبيا	٧٠١٩٠	٧٨٧٧٠	٥٩٧٠	٥٣٩٠	٥٨	..	١٦٥	١٣٣	١٨٠٢	١٦٥٨
٣ - تنزانيا	٢١٧٠٠	٢٤٩٨٠	٢١٠٠	٥٤٩٠	٧٤	١٤	١٣٨	١١٢	١٨٠٠	٢١٥١
٤ - الصومال	٣٦٨٤٠	٢٦٠٨٠	٣٩٥٠	١٥٣٠	٢	..	١٦٥	١٢٨	١٤١٠	١٧٣٦
٥ - بنغلاديش	٨١٠٠	٦٧٣٠	..	٨٩٨٠	..	٣١	١٤٤	١٠٦	١٩٨٤	١٩٢٥
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٤٣٢٠	١٣٦٠	٤٨٨٠	٥٣٠	..	٣٩	١٤٨	١٠٥	٢١٣٣	٢٦٣٧
٧ - ملاوى	٤٧٣٢٠	١١٣٤٠	٤٠٩٨٠	..	٥٩	١٠	٢٠٠	١٤٧	٢١٩٦	٢٠٠٩
٨ - نيبال	٤٦١٨٠	٣٠٢٢٠	٨٧٦٥٠	٤٦٨٠	١٠	..	١٧١	١٢٤	١٨٨٧	٢٠٧٨
٩ - تشاد	٧٢٤٨٠	٣٨٣٦٠	١٣٦١٠	٣٣٩٠	..	١١	١٨٣	١٢٧	٢٣٧٤	١٨٥٢
١٠ - بوروندى	٥٥٩١٠	٢١٠٣٠	٧٣٢٠	٤٣٨٠	١٢	١٤	١٤٢	٧٠	٢٣٨٣	٢٢٥٣
١١ - سيراليون	١٦٨٤٠	١٣٦٢٠	٤٤٧٠	١٠٩٠	٢٥	١٤	٢٠٨	١٤٩	١٩٧٦	١٨٠٦
١٢ - مدغشقر	١٠٦٢٠	٩٧٨٠	٣٦٥٠	..	٦٢	١٠	٢٠١	١١٧	٢٣٧٥	٢١٠١
١٣ - نيجيريا	٢٩٥٣٠	٩٤٤٠	٦١٦٠	٩٠٠	..	٢٥	١٦٦	١٠٠	٢١٦٦	٢٠٣٩
١٤ - أوغندا	١١١١٠	..	٢١٣٠	..	..	١٠	١٢١	٩٩	٢٣٤٣	٢٠١٣
١٥ - زائير	٣٤٧٤٠	١٢٩٤٠	..	١٨٠٠	..	..	١٤١	٩٤	٢١٣٥	٢٠٣٤
١٦ - مالى	٥١٥١٠	٢٥٣٩٠	٢٣٦٠	١٣٥٠	٢٧	١٧	٢٠٧	١٦٧	١٨٤٣	٢١٨١
١٧ - النيجر	٦٥٥٤٠	٣٩٦٧٠	٦٢١٠	٤٦٠	٤٧	٢٠	١٨٠	١٣٠	١٩٣٠	٢٣٤٠
١٨ - بوركينا فاسو	٧٣٩٦٠	٢٦٥٢٥٠	٤١٥٠	١٦٨٠	..	١٨	١٩٠	١٣٥	١٨٤١	٢٠٦١
١٩ - رواندا	٧٢٤٨٠	٣٥٠٩٠	٧٤٥٠	٣٦٩٠	..	١٧	١٤١	١١٨	١٦٦٠	١٧٨٦
٢٠ - الهند	٤٨٨٠	٢٥٢٠	٦٥٠٠	١٧٠٠	٣٩	٣٠	١٥٠	٩٥	٢١٠٣	٢١٠٤
٢١ - الصين	١٦٠٠	١٠١٠	٣٠٠٠	١٦١٠	..	٦	٩٠	٣٠	١٩٣١	٢٦٣٢
٢٢ - هايتى	١٤٣٥٠	٧١٣٠	١٣٢١٠	٢٢٨٠	٢٠	١٧	١٥٨	٩٤	٢٠٤٥	١٩١١
٢٣ - كينيا	١٣٢٨٠	١٠٠٥٠	١٩٣٠	..	..	١٣	١١٢	٦٨	٢١٦٩	١٩٧٣
٢٤ - باكستان	..	٢٩١٠	٩٩١٠	٤٩٠٠	٢٤	٢٥	١٤٩	١٠٦	١٧٩٧	٢٢٠٠
٢٥ - بنن	٣٢٣٩٠	١٥٩٤٠	٢٥٤٠	١٧٥٠	٣٤	١٠	١٦٦	١١٢	١٩٧٦	٢١٤٥
٢٦ - جمهورية افريقيا الوسطى	٣٤٠٢٠	..	٣٠٠٠	..	..	١٥	١٥٧	١٠٠	٢٠١٦	١٩٨٠
٢٧ - غانا	١٣٧٤٠	٢٠٤٦٠	٣٧٣٠	١٦٧٠	٧٣	١٧	١٢٠	٨٦	١٩١٢	٢٢٠٩
٢٨ - توغو	٢٣٢٤٠	٨٧٠٠	٤٩٩٠	١٢٤٠	..	٢٠	١٥٦	٩٠	٢٣٤٥	٢١٣٣
٢٩ - زامبيا	١١٣٨٠	٧١٥٠	٥٨٢٠	٧٤٠	..	١٤	١٢١	٧٦	٢٠٤٢	٢٠٢٦
٣٠ - غينيا	٤٧٠٥٠	..	٤١١٠	..	..	١٨	١٩١	١٤٠	٢٠٠٦	٢٠٤٢
٣١ - سرى لانكا	٥٨٢٠	٥٥٢٠	٣٢٢٠	١٢٩٠	٨٧	٢٨	٦٣	٢٠	٢١٩٤	٢٣١٩
٣٢ - ليسوتو	٢٠٠٦٠	١٨٦١٠	٤٧٠٠	..	٢٨	١٠	١٤٢	٩٦	٢٠٢٤	٢٣٠٧
٣٣ - اندونيسيا	٣١٧٠٠	٩٤٦٠	٩٤٩٠	١٢٦٠	٤٣	١٤	١٢٨	٦٤	١٧٩٦	٢٦٧٠
٣٤ - موريتانيا	٣٦٥٣٠	١١٩٠٠	..	١١٨٠	٢٣	١٠	١٧٨	١٢٢	١٧٩٦	٢٥٢٨
٣٥ - أفغانستان	١٥٧٧٠	..	٢٤٤٣٠	..	..	..	٢٠٦	..	٢٣٠٤	..
٣٦ - بوتان	..	٩٧٣٠	..	..	٣	..	١٧١	١٢٥	..	..
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	٢٢٤١٠	..	٣٦٧٠	..	..	..	١٣٤	..	٢٢٧١	..
٣٨ - ليبيريا	١٢٥٦٠	٩٣٥٠	٢٣٣٠	١٣٨٠	٨٩	..	١٧٦	١٣٧	٢١١٠	٢٢٧٠
٣٩ - ميانمار	١١٨٦٠	٣٧٤٠	١١٣٧٠	٩٠٠	٩٧	١٦	١٢٢	٦٦	١٩١٧	٢٥٧٢
٤٠ - السودان	٢٣٥٠٠	١٠١٩٠	٣٣٦٠	١٢٩٠	٢٠	١٥	١٦٠	١٠٤	١٨٥٣	١٩٩٦
٤١ - فييت نام	..	٩٥٠	..	٥٩٠	..	١٨	..	٤٣	..	٢٢٢٣
اقتصادات متوسطة الدخل	٣٨٠٠م	٢١٨٠م	٢١١٠م	٩٨٠ م			٩٧ م	١٥م	٢٤٨٢م	٢٨٣٤م
الدخل المتوسط الأدنى	٥٠١٠م	٢٩١٠م	٢١٥٠م	١٠٢٠م			١٠٤م	١٥م	٢٤٠٧م	٢٧٣٨م
٤٢ - أنغولا	١٣١٥٠	١٧٧٩٠	٣٨٢٠	١٠٢٠	١٥	١٧	١٩٢	١٣٢	١٨٤٣	١٧٢٥
٤٣ - بوليفيا	٣٣٠٠	١٥٤٠	٣٩٩٠	٢٤٨٠	٣٦	١٥	١٦٠	١٠٦	١٨٥٤	٢٠٨٦
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٢٣٠٠	٧٧٠	٢٠٣٠	..	٢٤	٧	١٤٥	٦٨	٢٣٣٦	٣٢١٣
٤٥ - السنغال	١٩٤٩٠	..	٢٤٤٠	٢٠٣٠	..	١٠	١٦٠	٨٢	٢٤٥٢	١٩٨٩
٤٦ - الجمهورية اليمنية	٣١٥٨٠	..	..	١٩٧٠	..	..	١٩٧	١٢٥	١٩٩٤	٢٣٢٢
٤٧ - زمبابوى	٨٠١٠	٦٧٠٠	٩٩٠	١٠٠٠	٦٩	١٥	١٠٣	٤٦	٢٠٤٤	٢٢٣٢
٤٨ - الفلبين	..	٦٥٧٠	١١٤٠	٢٦٨٠	..	١٨	٧٢	٤٢	١٨٩٦	٢٢٥٥
٤٩ - كوت ديفوار	٢٠٦٤٠	..	٢٠٠٠	..	٢٠	١٤	١٤٩	٩٢	٢٣٣٤	٢٣٦٥
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	١٧٠٠	١٧٦٠	١٦٤٠	١٢١٠	٥٧	١٦	١١٠	٦١	١٨٣٤	٢٣٥٧
٥١ - المغرب	١٢١٢٠	٤٧٦٠	٢٢٩٠	١٠٥٠	..	٩	١٤٥	٦٩	٢٠٦٦	٢٨٢٠
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	١٢٦٤٠	٦٠٧٠	٦٢٠	٨٨٠	٣٤	٢٥	١٤٣	٥٩	١٩٠٣	٢٢٣٦
٥٣ - هندوراس	٥٣٧٠	١٥١٠	١٥٣٠	٦٧٠	٥٠	٢٠	١٢٨	٦٦	١٩٧٢	٢١٦٤
٥٤ - غواتيمالا	٣٦٩٠	٢١٨٠	٨٢٥٠	٨٥٠	١٩	١٠	١١٢	٥٥	٢٠٤٦	٢٣٥٢
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	١٤٢١٠	..	٩٥٠	..	..	١٢	١٢٩	١١٥	٢٢٣٦	٢٥١٢
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٥٤٠٠	١٢٦٠	..	٨٩٠	٣٧	٩	١١٤	٤٤	٢١٩٥	٣١٦٨
٥٧ - الكاميرون	٢٦٧٢٠	..	٥٨٣٠	..	..	١٣	١٤٣	٩٠	١٩٩٠	٢١٦١
٥٨ - بيرو	١٦٥٠	١٠٤٠	٩٠٠	..	٥٥	٩	١٣٠	٧٩	٢٣٢٥	٢٢٦٩
٥٩ - اكوادور	٣٠٠٠	٨٢٠	٢٣٢٠	٦١٠	٢٧	١٠	١١٢	٦١	٢١٢٣	٢٣٣٨
٦٠ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	١٤٥	١٠١	١٨٨٢	١٨٨٩
٦١ - باراغواى	١٨٥٠	١٤٦٠	١٥٥٠	١٠٠٠	٢٢	٦	٧٣	٣٢	٢٥٨٦	٢٨١٦
٦٢ - السلفادور	..	٢٨٣٠	١٣٠٠	٩٣٠	٣٥	١٥	١٢٠	٥٥	١٨٥٩	٢٤١٥
٦٣ - كولومبيا	٢٥٠٠	١٢٤٠	٨٩٠	٦٦٠	٥١	١٥	٨٦	٣٨	٢١٧٥	٢٥٦١
٦٤ - تايلند	٧١٦٠	٦٢٩٠	٤٩٧٠	٧١٠	٣٣	١٢	٨٨	٢٨	٢١٣٤	٢٢٨٧
٦٥ - جامايكا	١٩٩٠	٢٠٥٠	٣٤٠	٤٩٠	٨٩	٨	٤٩	١٦	٢٢٣٢	٢٥٧٢
٦٦ - تونس	٨٠٠٠	٢١٥٠	..	٣٧٠	٦٠	٧	١٤٥	٤٦	٢١٥٠	٢٩٦٤

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحدد.

	عدد السكان لكل				مواليد في حضور العاملين بقطاع الصحة (نسبة مئوية)	الاطفال الرضع ذوى الوزن الناقص عند المولد (نسبة مئوية)	معدل وفيات الاطفال لكل ألف من المواليد أحياء		نصيب الفرد من الامداد اليومي من السعرات الحرارية	
	طبيب		ممرض أو ممرضة							
	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٨
٦٧ ـ تركيا	٢٩٠٠	١٣٩٠	..	١٠٣٠	٧٨	٧	١٧٢	٦١	٢٦٧٠	٣٠٨٠
٦٨ ـ بتسوانا	٢٧٤٥٠	٦٩٠٠	١٧٧١٠	٧٠٠	٥٢	٨	١١٢	٣٩	١٩٨٢	٢٢٦٩
٦٩ ـ الأردن	٤٦٩٠	١١٢٠	١٨٠٠	١٢٧٠	٧٥	٧	١١٤	٥٣	٢٢٧٧	٢٩٠٧
٧٠ ـ بنما	٢١٣٠	١٠٠٠	١٦٠٠	٣٩٠	٨٣	٨	٥٦	٢٢	٢٢٤٥	٢٤٦٨
٧١ ـ شيلي	٢١٢٠	١٢٣٠	٦٠٠	٣٧٠	٩٧	٧	١٠١	١٩	٢٥٨٨	٢٥٨٤
٧٢ ـ كوستاريكا	٢٠١٠	٩٦٠	٦٣٠	٤٥٠	٩٣	٩	٧٢	١٧	٢٣٦٧	٢٧٨٢
٧٣ ـ بولندا	٨٠٠	٤٩٠	٤١٠	١٩٠	..	٨	٤٢	١٦	٣٢٩٢	٣٤٥١
٧٤ ـ موريشيوس	٣٩٣٠	١٩٠٠	٢٠٣٠	..	٩٠	٩	٦٥	٢١	٢٢١٢	٢٦٧٩
٧٥ ـ المكسيك	٢٠٨٠	١٢٤٢	٩٨٠	٨٨٠	..	١٥	٨٢	٤٠	٢٥٧٠	٣١٣٥
٧٦ ـ الأرجنتين	٦٠٠	٣٧٠	٦١٠	٩٨٠	..	٦	٥٨	٣٠	٣٢٠٧	٣١١٨
٧٧ ـ ماليزيا	٦٢٠٠	١٩٣٠	١٣٢٠	١٠١٠	٨٢	٩	٥٥	٢٢	٢٣٠٧	٢٦٨٦
٧٨ ـ الجزائر	٨٥٩٠	٢٣٤٠	١١٧٧٠	٣٠٠	..	٩	١٥٤	٦٩	١٦٨٣	٢٧٢٦
٧٩ ـ بلغاريا	٦٠٠	٢٨٠	٤١٠	١٦٠	١٠٠	..	٣١	١٣	٣٤٤٠	٣٦١٤
٨٠ ـ لبنان	١٠١٠	..	٢٠٣٠	..	..	..	٥٦	..	٢٤٩٤	..
٨١ ـ منغوليا	٧٣٠	..	٣٢٠		٩٩	١٠	١١٣	٦٤	٢٣٣٣	٢٤٥٨
٨٢ ـ نيكاراغوا	٢٥٦٠	١٥٠٠	١٣٩٠	٥٣٠	..	١٥	١٢١	٥٧	٢٣٩٨	٢٣٦١
الدخل المتوسط الأعلى	٢١٩٠م	١١٦٠م	٢٠٧٠م	٩٣٠م			٨٧م	٥٠م	٢٥٩٣م	٢٩٩٠م
٨٣ ـ فنزويلا	١٢١٠	٧٠٠	٥٦٠	..	٨٢	٩	٦٥	٣٥	٢٣١٩	٢٥٤٧
٨٤ ـ جنوب افريقيا	٢٠٥٠	..	٤٩٠	..	..	١٢	١٢٤	٦٨	٢٦١٥	٣٠٣٥
٨٥ ـ البرازيل	٢٥٠٠	١٠٨٠	٣١٠٠	١٢١٠	٧٣	٨	١٠٤	٥٩	٢٤١٥	٢٧٠٩
٨٦ ـ هنغاريا	٦٣٠	٣١٠	٢٤٠	١٧٠	٩٩	١٠	٣٩	١٧	٣١٧٠	٣٦٠١
٨٧ ـ أورغواي	٨٨٠	٥١٠	٥٩٠	..	..	٨	٤٧	٢٢	٢٨١٢	٢٧٧٠
٨٨ ـ يوغوسلافيا	١٢٠٠	٥٥٠	٨٥٠	٢٩٠	..	٧	٧٢	٢٤	٣٢٤٤	٣٥٠٥
٨٩ ـ الغابون	..	٢٧٩٠	٧٦٠	٢٧٠	٩٢	١٦	١٥٣	٩٨	١٨٠٥	٢٣٩٦
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	٣٨٩٠	٢٨٤٠	٤٢٧٠	١١١٠	..	٩	١٥٢	٩٠	٢٢١٩	٣١٠٠
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٣٨١٠	٩٥٠	٥٦٠	٢٦٠	٩٠	..	٤٢	١٥	٢٤٩٧	٢٩٦٠
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	٥٤٠	٢٨٠	٢٠٠	١٤٠	١٠٠	٦	٢٦	١٢	٣٣٩٦	٣٥٦٤
٩٣ ـ البرتغال	١٢٤٠	٤١٠	١١٦٠	..	..	٨	٦٥	١٣	٢٥٦٧	٣٣٨٢
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٢٦٨٠	١١٦٠	٢٩٧٠	٥٨٠	٦٥	٩	٦٢	٢٣	٢٢٥٤	٢٨٧٨
٩٥ ـ عمان	٢٣٧٩٠	١٧٠٠	٦٤٢٠	٣٩٠	٦٠	١٤	١٩١	٣٦	..	..
٩٦ ـ ليبيا	٣٨٦٠	٦٩٠	٨٥٠	..	٧٦	٥	١٣٨	٧٧	١٨٠٣	٣٣٨٤
٩٧ ـ اليونان	٧١٠	٣٥٠	٦٠٠	٤٥٠	..	٦	٣٤	١١	٣٠٤٥	٣٦٩٩
٩٨ ـ العراق	٥٠٠٠	١٧٤٠	٢٩١٠	١٦٦٠	٥٠	٩	١١٩	٦٧	٢١٥٠	٢٩٦٢
٩٩ ـ رومانيا	٧٦٠	٥٧٠	٤٠٠	..	٩٩	٦	٤٤	٢٧	٢٩٨٨	٣٣٥٧
الدخل المنخفض والمتوسط	٨١٥٠ م	٤٩٩٠ م	٥٠١٠م	١٨٨٠م			١١٧م	٦٥ م	٢١٢٢م	٢٤٦٨م
افريقيا جنوب الصحراء	٣٣٢٠٠م	٢٦٦٤٠م	٥٤١٠م	٢١٧٠م			١٥٧م	١٠٧م	٢٠٣٤م	٢٠١١م
شرق آسيا	٥٦٠٠ م	٢٤٠٠ م	٤١٣٠م	١٥٣٠م			٩٥ م	٣٥ م	١٩٤٣م	٢٥٩٦م
جنوب آسيا	٦٢٢٠ م	٣٥١٠ م	٨٣٨٠م	٢٧٢٠م			١٤٧م	٩٥ م	٢٠٥٨م	٢١١٦م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤١٠٠ م	١٦٤٠ م	٣١٣٠م	١٢٠٠م			١٠٦م	٥٨ م	٢٦٦٨م	٣١٣١م
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٣٨٠ م	١٢٢٠ م	٢١٠٠م	١٠٢٠م			٩٤ م	٥٠ م	٢٤٥١م	٢٧٢٤م
المدينة بصورة باهظة	٢٩٤٠ م	١٨٣٠ م	١٦٦٠م	١١٨٠م			٩٣ م	٥١ م	٢٥١٣م	٢٨٠٥م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٩٤٠ م	٤٧٠ م	٤٧٠م	١٤٠م			٢٥ م	٩ م	٣٠٨٢م	٣٣٩٨م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٨٧٠ م	٤٥٠ م	٤٢٠م	١٣٠م			٢٤ م	٨ م	٣١٠٠م	٣٤١٧م
+ أخرى	٤٤٣٠ م	٨١٠ م	٢٤٤٠	٢٨٠م			٦٥ م	٢٧ م	٢٣٢٣م	٢٩٤٥م
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية	٩٤٠٠	٧٤٠	٦٠٦٠	٣٤٠	٧٨	٦	١٤٨	٦٧	١٨٤٢	٢٨٣٢
١٠١ ـ ايرلندا	٩٥٠	٦٨٠	١٧٠	١٤٠	..	٤	٢٥	٨	٣٥٦٩	٣٦٩٩
١٠٢ ـ أسبانيا	٨٠٠	٣٢٠	١٢٢٠	٢٦٠	٩٦	..	٣٨	٨	٢٧٦٨	٣٥٤٣
١٠٣ ـ + اسرائيل	٤٠٠	٣٥٠	٣٠٠	١١٠	٩٩	٧	٢٧	١٠	٢٧٩١	٣١٣٨
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	٢٥٢٠	١٠٧٠	١٢٥٠	٢٤٠	..	٤	٢٧	٧	٢٥٣٧	٢٨٩٩
١٠٥ ـ + سنغافورة	١٩٠٠	١٣١٠	٦٠٠	..	١٠٠	٧	٢٦	٨	٢٢٨٦	٢٨٩٢
١٠٦ ـ نيوزيلندا	٨٢٠	٥٨٠	٥٧٠	٨٠	٩٩	٥	٢٠	١٠	٣٢٦٦	٣٤٥٩
١٠٧ ـ استراليا	٧٢٠	٤٤٠	١٥٠	١١٠	٩٩	٦	١٩	٨	٣٠١٥	٣٣٢٢
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	٨٧٠	..	٢٠٠	..	٩٨	٧	٢٠	٩	٣٣٥٠	٣٢٥٢
١٠٩ ـ ايطاليا	١٨٥٠	٢٣٠	٧٩٠	..	..	٧	٣٦	٩	٣١٠٤	٣٥٦٦
١١٠ ـ هولندا	٨٦٠	٤٥٠	٢٧٠	..	..	٤	١٤	٧	٣٠٩٠	٣٣٥٤
١١١ ـ + الكويت	٧٩٠	٦٤٠	٢٧٠	٢٠٠	٩٩	٧	٦٤	١٥	٢٧٩٦	٣١٣٢
١١٢ ـ بلجيكا	٧٠٠	٣٣٠	٥٩٠	..	١٠٠	٥	٢٤	٩	..	..
١١٣ ـ النمسا	٧٢٠	٣٩٠	٣٥٠	١٨٠	..	٦	٢٨	٨	٣٢٣٩	٣٤٧٨
١١٤ ـ فرنسا	٨٣٠	٣٢٠	٣٨٠	..	..	٥	٢٢	٧	٣٢١٨	٣٣١٠
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	١٠٢٠	..	٣٩٠	٩٦	..	١٠٣	٢٤	٢٧٠٩	٣٥٥٢
١١٦ ـ كندا	٧٧٠	٥١٠	١٩٠	..	٩٩	٦	٢٤	٧	٣١٢٨	٣٤٤٧
١١٧ ـ ألمانيا	٦٤٠	٣٨٠	٥٠٠	٢٣٠	..	٥	٢٤	٨	٣١٠٣	٣٥١٤
١١٨ ـ الدانمرك	٧٤٠	٤٠٠	١٩٠	٦٠	..	٦	١٩	٨	٣٣٩٣	٣٥٧٧
١١٩ ـ الولايات المتحدة	٦٧٠	٤٧٠	٣١٠	٧٠	١٠٠	٧	٢٥	١٠	٣٢٣٦	٣٦٦٦
١٢٠ ـ السويد	٩١٠	٣٩٠	٣١٠	..	١٠٠	٤	١٣	٦	٢٨٨٠	٣٠٠٧
١٢١ ـ فنلندا	١٣٠٠	٤٤٠	١٨٠	٦٠	..	٤	١٧	٦	٣١٢٥	٣١٧٠
١٢٢ ـ النرويج	٧٩٠	٤٥٠	٣٤٠	٦٠	١٠٠	٤	١٧	٨	٣٠٣٦	٣٢٥٣
١٢٣ ـ اليابان	٩٧٠	٦٦٠	٤١٠	١٨٠	١٠٠	٥	١٨	٤	٢٦٧٩	٢٨٤٨
١٢٤ ـ سويسرا	٧١٠	٧٠٠	٢٧٠	..	..	٥	١٨	٧	٣٥٠٤	٣٥٤٧
اقتصادات أخرى	٥١٠ م	٥٣٠ م	٣٠٠ م	٢٩٠ م			٣٠ م	٢٤ م	٣١٢٩م	٣٣٥٨م
العالم	٦٠٦٠ م	٤٢٠٠م	٣٧٢٠م	١٦٣٠م			٩٢ م	٥٤ م	٢٣٩٠م	٢٦٦٩م
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	١٦٨٧٠م	٤٤٩٠م	٥٤٥٠م	٩٠٠ م			١٤٩م	٨٦م	٢١١٤م	٢٤٩١م

جدول ٢٩ : التعليم

	عدد الملتحقين في المدارس كنسبة مئوية من مجموعة عمرية										صافي القبول بالتعليم الابتدائي (نسبة مئوية)		نسبة التلاميذ إلى المدرسين بالتعليم الابتدائي	
	الابتـــدائي				الثـــانوي				التعليم العالي (الاجمالي)					
	الاجمالي		اناث		الاجمالي		اناث							
	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨
اقتصادات منخفضة الدخل	٧٣ م	١٠٥ م	..	٩٥ م	٢٠ م	٣٧ م	..	٢٩ م	٢ م	..	..	..	..	..
الصين والهند	٨٣ م	١١٩ م	..	١٠٨ م	٢٥ م	٤٣ م	..	٣٤ م	٢ م	..	..	..	..	..
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	٤٩ م	٧٥ م	٣٧ م	٦٨ م	٩ م	٢٥ م	٥ م	٢٠ م	١ م	٣ م	..	٦٧ م	٤٢ م	٤٠ م
١ - موزمبيق	٣٧	٦٨	٢٦	٥٩	٣	٥	٢	٤	صفر	صفر	..	٤٥	..	٦١
٢ - اثيوبيا	١١	٣٦	٦	٢٨	٢	١٥	١	١٢	صفر	١	..	٢٦	٤١	٤٣
٣ - تنزانيا	٣٢	٦٦	٢٥	٦٦	٢	٤	١	٣	صفر	صفر	..	٥٠	٥٢	٣٣
٤ - الصومال	١٠	..	٤	١٣	٢	..	١	..	صفر	٣	١٢	..	٣٦	..
٥ - بنغلاديش	٤٩	٥٩	٣١	٤٩	١٣	١٨	٣	١١	١	٥	..	٦٢	٤٥	٥٨
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٠	١١٠	٣٠	٩٨	٢	٢٧	١	٢٢	صفر	٢	..	٧٠	٣٧	٢٧
٧ - ملاوي	٤٤	٧٢	٣٢	٦٥	٢	٤	١	٣	صفر	١	..	٥٥	..	٦٣
٨ - نيبال	٢٠	٨٦	٤	٥٧	٥	٣٠	٢	١٧	١	٥	..	٦٤	..	..
٩ - تشاد	٣٤	٥١	١٣	٢٩	١	٦	صفر	٢	..	١	..	٣٨	٨٣	..
١٠ - بوروندي	٢٦	٧٠	١٥	٥٠	١	٤	١	٣	صفر	١	..	٤٦	٤٠	٦٢
١١ - سيراليون	٢٩	٥٣	٢١	٤٠	٥	١٨	٢	..	صفر	١	..	..	٣٢	..
١٢ - مدغشقر	٦٥	٩٧	٥٩	٩٥	٨	١٩	٥	١٩	١	٤	..	٦٦	٧١	٤٠
١٣ - نيجيريا	٣٢	٦٢	٢٤	٤٨	٥	١٦	٣	٧	صفر	..	..	..	٣٣	٣٩
١٤ - أوغندا	٦٧	٧٧	٥٠	٥٠	٤	٨	٢	٨	صفر	١	..	٥٣	..	٣٠
١٥ - زائير	٧٠	٧٦	٤٥	٦٥	٥	٢٢	٢	١٤	صفر	..	..	..	٣٧	٣٧
١٦ - مالي	٢٤	٢٣	١٦	١٧	٤	٦	٢	٤	صفر	١	..	١٨	٤٦	٣٨
١٧ - النيجر	١١	٣٠	٧	٢١	١	٧	صفر	٤	..	١	..	..	٤٢	٤١
١٨ - بوركينا فاسو	١٢	٣٢	٨	٢٤	١	٦	١	٤	صفر	١	..	٢٧	٤٧	٦٥
١٩ - رواندا	٥٣	٦٤	٤٣	٦٦	٢	٦	١	٥	صفر	صفر	..	٦٤	٦٧	٥٧
٢٠ - الهند	٧٤	٩٩	٥٧	٨٣	٢٧	٤١	١٣	٢٩	٥	..	..	..	٤٢	١٠
٢١ - الصين	٨٩	١٣٤	..	١٢٦	٢٤	٤٤	..	٣٧	صفر	٢	..	١٠٠	..	٢٣
٢٢ - هايتي	٥٠	٨٣	٤٤	٨٠	٥	١٩	٣	١٧	صفر	..	..	٤٤	..	..
٢٣ - كينيا	٥٤	٩٣	٤٠	٩١	٤	٢٣	٢	١٩	صفر	٢	٨٨	..	٣٤	٣٣
٢٤ - باكستان	٤٠	٤٠	٢٠	٢٨	١٢	١٩	٥	١١	٢	٥	..	..	٤٢	٤١
٢٥ - بنن	٣٤	٦٣	٢١	٤٣	٣	١٦	٢	٩	صفر	٣	..	٥٠	٤١	٣٥
٢٦ - جمهورية افريقيا الوسطى	٥٦	٦٧	٢٨	٥١	٢	١١	١	٦	..	١	..	٤٩	٥٤	٧٠
٢٧ - غانا	٦٩	٧٣	٥٧	٦٦	١٣	٣٩	٧	٣٠	١	٢	..	..	٣٢	٢٤
٢٨ - توغو	٥٥	١٠١	٣٢	٧٨	٥	٢٤	٢	١٢	صفر	٣	..	٧٣	٥٠	٥٢
٢٩ - زامبيا	٥٣	٩٧	٤٦	٩٢	٧	..	٣	..	..	٢	..	..	٥١	٤٧
٣٠ - غينيا	٣١	٣٠	١٩	١٩	٥	٩	٢	٤	صفر	١	..	٢٣	..	٤٠
٣١ - سري لانكا	٩٣	١٠٧	٨٦	١٠٥	٣٥	٧١	٣٥	٧٤	٢	٤	..	١٠٠	..	١٤
٣٢ - ليسوتو	٩٤	١١٢	١١٤	١٢٣	٤	٢٥	٤	٣٠	صفر	٤	..	..	٥٧	٥٦
٣٣ - اندونيسيا	٧٢	١١٩	٦٥	١١٧	١٢	٤٨	٧	٤٣	١	..	٧٢	١٠٠	..	٢٨
٣٤ - موريتانيا	١٣	٥٢	٦	٤٣	١	١٦	صفر	١٠	..	٣	..	..	٢٠	٥٠
٣٥ - أفغانستان	١٦	..	٥	..	٢	..	١	..	صفر	..	..	..	٥٣	..
٣٦ - بوتان	٧	٢٦	١	٢٠	صفر	٥	..	٢	..	..	..	..	..	٣٧
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	٧٧	..	٥٦	..	٩	..	٤	..	١	..	..	..	٤٨	..
٣٨ - ليبيريا	٤١	٣٥	٢٣	..	٥	..	٣	..	١	٣	..	..	..	..
٣٩ - ميانمار	٧١	١٠٣	٦٥	١٠٠	١٥	..	١١	٢٣	١	..	..	..	..	..
٤٠ - السودان	٢٩	٤٩	٢١	..	٤	٢٠	٢	..	١	٢	..	..	٤٨	..
٤١ - فييت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل	٩٢ م	١٠٤ م	٨٦ م	١٠٢ م	٢٦ م	٥٥ م	٢٣ م	٥٦ م	٧ م	١٧ م	..	٨٩ م	٣٦ م	٢٨ م
الدخل المتوسط الأدنى	٨٩ م	١٠٣ م	٨١ م	١٠١ م	٢٥ م	٥٤ م	٢٢ م	٥٤ م	٧ م	١٧ م	..	٨٩ م	٣٨ م	٢٩ م
٤٢ - أنغولا	٣٩	..	٢٦	..	٥	..	٤	..	صفر	..	..	..	..	..
٤٣ - بوليفيا	٧٣	٩١	٦٠	٨٥	١٨	٣٧	١٥	٣٥	٥	١٨	٧٣	٨٣	٢٨	٢٧
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٧٥	٩٠	٦٠	٧٩	٢٦	٦٩	١٥	٥٨	٧	٢٠	..	..	٣٩	٣٠
٤٥ - السنغال	٤٠	٥٩	٢٩	٤٩	٧	١٦	٣	١٠	١	٣	..	٥٠	٤٣	٥٤
٤٦ - الجمهورية اليمنية	١٣	..	٣	..	٣	..	١	..	..	..	..	..	٤٢	..
٤٧ - زمبابوي	١١٠	١٢٨	٩٢	١٢٦	٦	٥١	٥	٤٢	صفر	٤	..	١٠٠	..	٣٩
٤٨ - الفلبين	١١٣	١١٠	١١١	١١١	٤١	٧١	٤٠	٧١	١٩	٢٨	٩٥	٩٨	٣١	٣٣
٤٩ - كوت ديفوار	٦٠	..	٤١	..	٦	١٩	٢	١٢	صفر	..	..	..	٤٧	..
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	٨٧	١٠١	٨٧	١٠٣	١٢	٧٤	١٢	..	٢	..	..	٧٣	٥٣	٣٣
٥١ - المغرب	٥٧	٦٧	٣٥	٥٣	١١	٣٦	٥	٣٠	١	١٠	٤٧	٥٥	٣٩	٢٦
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٤٤	٧١	٣٥	٦٥	٤	١٣	٢	٩	..	٢	..	..	١٩	٣٢
٥٣ - هندوراس	٨٠	١٠٦	٧٩	١٠٨	١٠	٣٦	٩	..	١	٩	..	٩١	..	٣٩
٥٤ - غواتيمالا	٥٠	٧٧	٤٥	٧٠	٨	٢١	٧	..	٢	٩	٥٣	..	٣٣	٣٥
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	١١٤	..	٩٤	..	١٠	..	٥	..	١	٨	..	..	٦٠	٦٦
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٧٨	١١٠	٥٢	١٠٤	٢٨	٥٧	١٣	٤٧	٨	١٨	٨٧	٩٩	٣٦	٢٦
٥٧ - الكاميرون	٩٤	١١١	٧٥	١٠٢	٥	٢٧	٢	٢١	صفر	٣	٦٩	٨٠	٤٧	٥١
٥٨ - بيرو	٩٩	..	٩٠	..	٢٥	..	٢١	..	٨	٢٦	..	..	٣٦	..
٥٩ - اكوادور	٩١	١١٧	٨٨	١١٦	١٧	٥٦	١٦	٥٧	٣	٢٦	٧٨	..	٣٧	٣١
٦٠ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ - باراغواي	١٠٢	١٠٤	٩٦	١٠٢	١٣	٢٩	١٣	٢٩	٤	٩	٨٣	٩٠	٣٠	٢٥
٦٢ - السلفادور	٨٢	٨٠	٧٩	٨١	١٧	٢٩	١٧	٣١	٢	١٧	..	٧٢	٣٤	٤٥
٦٣ - كولومبيا	٨٤	١١٤	٨٦	١١٥	١٧	٥٦	١٦	٥٦	٣	١٤	..	٧٣	٣٦	٢٩
٦٤ - تايلند	٧٨	٨٧	٧٤	..	١٤	٢٨	١١	..	٢	١٦	..	..	٣٥	١٩
٦٥ - جامايكا	١٠٩	١٠٣	١٠٦	١٠٥	٥١	٦٢	٥٠	٦٨	٣	٤	٩٠	٩٧	..	٣٤
٦٦ - تونس	٩١	١١٦	٦٥	١٠٥	١٦	٤٤	٩	٣٨	٢	٧	..	٩٥	٥٦	٣٠

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات الفنية . الارقام السوداء عن سنوات غير تلك " ..

	عدد المقيدين فى المدارس كنسبة مئوية من مجموعة عمرية										صافى القبول بالتعليم الابتدائى (نسبة مئوية)		نسبة التلاميذ إلى المدرسين بالتعليم الابتدائى	
	الابتـــدائى				الثـــانوى				التعليم العالى (الاجمالى)					
	الاجمالى		اناث		الاجمالى		اناث							
	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨
٦٧ ـ تركيا	١٠١	١١٧	٨٢	١١٣	١٦	٤٦	٩	٣٤	٤	١١	٠٠	٨٤	٤٦	٣١
٦٨ ـ بتسوانا	٦٥	١١٦	٧١	١١٩	٣	٣٣	٣	٣٣	٠٠	٣	٥٨	٩٧	٤٠	٣٢
٦٩ ـ الأردن	٩٥	٠٠	٨٣	٠٠	٣٨	٠٠	٢٣	٠٠	٢	٠٠	٠٠	٠٠	٣٨	١٨
٧٠ ـ بنما	١٠٢	١٠٦	٩٩	١٠٤	٣٤	٥٩	٣٦	٦٣	٧	٢٨	٨٧	٩٠	٣٠	٢٢
٧١ ـ شيلى	١٢٤	١٠٢	١٢٢	١٠١	٣٤	٧٤	٣٦	٧٦	٦	١٨	٩٤	٩٠	٥٢	٠٠
٧٢ ـ كوستاريكا	١٠٦	١٠٠	١٠٥	٩٩	٢٤	٤١	٢٥	٤٢	٦	٢٤	٩٢	٨٥	٢٧	٣٢
٧٣ ـ بولندا	١٠٤	١٠٠	١٠٢	٩٩	٦٩	٨١	٦٩	٨٣	١٨	٢٠	٩٦	٩٩	٢٨	١٦
٧٤ ـ موريشيوس	١٠١	١٠٥	٩٧	١٠٥	٢٦	٥٣	١٨	٥٣	٣	٢	٨٢	٩٥	٣٤	٢٣
٧٥ ـ المكسيك	٩٢	١١٧	٩٠	١١٥	١٧	٥٣	١٣	٥٣	٤	١٥	٠٠	٩٩	٤٧	٣١
٧٦ ـ الأرجنتين	١٠١	١١١	١٠٢	١١٤	٢٨	٧٤	٣١	٧٨	١٤	٤١	٩٦	٠٠	٢٠	٠٠
٧٧ ـ ماليزيا	٩٠	١٠٢	٨٤	١٠٢	٢٨	٥٧	٢٢	٥٧	٢	٧	٠٠	٠٠	٠٠	٢١
٧٨ ـ الجزائر	٦٨	٩٦	٥٣	٨٧	٧	٦٢	٥	٥٣	١	٩	٧٧	٨٩	٤٣	٢٨
٧٩ ـ بلغاريا	١٠٣	١٠٤	١٠٢	١٠٣	٥٤	٧٥	٥٥	٧٦	١٧	٢٥	٩٦	٩١	٢٣	١٧
٨٠ ـ لبنان	١٠٦	٠٠	٩٣	٠٠	٢٦	٠٠	٢٠	٠٠	١٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨١ ـ منغوليا	٩٨	١٠٢	٩٧	١٠٣	٦٦	٩٢	٦٦	٩٦	٨	٢٢	٠٠	٩٥	٣٢	٣١
٨٢ ـ نيكاراجوا	٦٩	٩٩	٦٩	١٠٤	١٤	٤٣	١٢	٥٨	٢	٨	٦٥	٧٩	٣٤	٣٢
الدخل المتوسط والأعلى	٩٨ م	١٠٤ م	٩٤ م	١٠٣ م	٢٨ م	٥٨ م	٢٤ م	٥٨ م	٦ م	١٦ م	٨٠ م	٩٠ م	٣٢ م	٢٦ م
٨٣ ـ فنزويلا	٩٤	١٠٦	٩٤	١٠٧	٢٧	٥٤	٢٨	٥٩	٧	٢٧	٨١	٨٩	٣٤	٢٦
٨٤ ـ جنوب افريقيا	٩٠	٠٠	٨٨	٠٠	١٥	٠٠	١٤	٠٠	٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٥ ـ البرازيل	١٠٨	١٠٤	١٠٨	٠٠	١٦	٣٨	١٦	٤٥	٢	١١	٧١	٨٤	٢٨	٢٤
٨٦ ـ هنغاريا	١٠١	٩٦	١٠٠	٩٧	٠٠	٧١	٠٠	٧٢	١٣	١٥	٠٠	٩٣	٢٣	١٤
٨٧ ـ أورغواى	١٠٦	١٠٩	١٠٦	١٠٨	٤٤	٧٧	٤٦	٠٠	٨	٤٨	٠٠	٧٧	٠٠	٢٣
٨٨ ـ يوغوسلافيا	١٠٦	٩٤	١٠٣	٩٤	٦٥	٨٠	٥٩	٧٩	١٣	١٨	٠٠	٠٠	٣١	٠٠
٨٩ ـ الغابون	١٣٤	٠٠	١٢٢	٠٠	١١	٠٠	٥	٠٠	٠٠	٥	٠٠	٠٠	٣٩	٤٦
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	٦٣	١١٦	٤٠	١٠٩	١٨	٥٣	١١	٤٤	٢	٧	٠٠	٩٦	٣٢	٢٩
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٩٣	١٠٠	٩٠	١٠٠	٣٦	٨٢	٣٤	٨٥	٢	٥	٨٧	٨٨	٣٤	٢٤
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	٩٩	٩٤	٩٧	٩٤	٢٩	٨٥	٣٥	٨٨	١٤	١٨	٠٠	٠٠	٢٢	٢١
٩٣ ـ البرتغال	٨٤	١٣٦	٨٣	١٢٧	٤٢	٥٩	٣٤	٦٣	٥	١٨	٩١	١٠٠	٣٢	٠٠
٩٤ ـ جمهورية كوريا	١٠١	١٠٤	٩٩	١٠٤	٣٥	٨٧	٢٥	٨٤	٦	٣٧	٩٩	١٠٠	٦٢	٣٦
٩٥ ـ عمان	٠٠	١٠٠	٠٠	٩٥	٠٠	٤٢	٠٠	٣٤	٠٠	٤	٣٢	٨٢	٠٠	٢٧
٩٦ ـ ليبيا	٧٨	٠٠	٤٤	٠٠	١٤	٠٠	٤	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠	٣١	٠٠
٩٧ ـ اليونان	١٠١	١٠٢	١٠٩	١٠٢	٤٩	٩٥	٤١	٩٣	١٠	٢٨	٩٧	٩٧	٣٦	٢٣
٩٨ ـ العراق	٧٤	٩٦	٤٥	٨٧	٢٨	٤٧	١٤	٣٧	٤	١٤	٧٩	٨٤	٢٢	٢٣
٩٩ ـ رومانيا	١٠١	٩٧	١٠٠	٠٠	٣٩	٧٩	٣٢	٨٠	١٠	١٠	٠٠	٠٠	٢٣	٠٠
الدخل المنخفض والمتوسط	٧٨ م	١٠٥ م	٦٣ م	٩٧ م	٢٢ م	٤٢ م	١٤ م	٣٦ م	٣ م	٨ م	٠٠	٨٩ م	٣٩ م	٢٩ م
أفريقيا جنوب الصحراء	٤١ م	٦٧ م	٣١ م	٦٠ م	٤ م	١٨ م	٢ م	١٤ م	صفر م	٢ م	٠٠	٤٧ م	٤٢ م	٤٢ م
شرق آسيا	٨٨ م	١٢٨ م	٠٠	١٢٢ م	٢٢ م	٤٦ م	٠٠	٤١ م	١ م	٥ م	٠٠	١٠٠ م	٠٠	٢٤ م
جنوب آسيا	٦٨ م	٩٠ م	٥٢ م	٧٦ م	٢٤ م	٣٧ م	١٢ م	٢٦ م	٤ م	٠٠	٠٠	٠٠	٤٢ م	٠٠
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٨٥ م	٩٨ م	٧٣ م	٩٢ م	٣٢ م	٦٠ م	٢٧ م	٥٥ م	٨ م	١٤ م	٠٠	٨٤ م	٣٥ م	٢٧ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٩٨ م	١٠٧ م	٩٦ م	١٠٨ م	١٩ م	٤٨ م	١٩ م	٥٢ م	٤ م	١٧ م	٠٠	٨٦ م	٣٤ م	٢٨ م
المدينة بصورة باهظة	٩٧ م	١٠٣ م	٩٣ م	١٠٠ م	٢٧ م	٥٤ م	٢٥ م	٥٥ م	٨ م	١٩ م	٨١ م	٨٩ م	٣٤ م	٢٧ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	١٠٤ م	١٠٣ م	١٠٥ م	١٠٢ م	٦١ م	٩٣ م	٥٩ م	٩٤ م	٢١ م	٤٠ م	٨٨ م	٩٦ م	٢٥ م	١٩ م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	١٠٤ م	١٠٣ م	١٠٦ م	١٠٣ م	٦٣ م	٩٥ م	٦١ م	٩٦ م	٢١ م	٤١ م	٨٨ م	٩٦ م	٢٥ م	١٩ م
+ أخرى	٨٨ م	٨٩ م	٧٥ م	٨٦ م	٣٧ م	٦٢ م	٣٢ م	٥٩ م	٧ م	١٧ م	٧٢ م	٦٥ م	٢٨ م	٢٠ م
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية	٢٤	٧١	١١	٦٥	٤	٤٤	١	٣٥	١	١٣	٤٢	٥٦	٢٢	١٦
١٠١ ـ ايرلندا	١٠٨	١٠١	١٠٨	١٠١	٥١	٩٨	٥٠	١٠٢	١٢	٢٥	٩١	٨٩	٠٠	٢٧
١٠٢ ـ اسبانيا	١١٥	١١١	١١٤	١١٠	٣٨	١٠٥	٢٩	١١١	٦	٣٢	١٠٠	١٠٠	٣٤	٢٥
١٠٣ ـ + اسرائيل	٩٥	٩٥	٩٥	٩٧	٤٨	٨٣	٥١	٨٧	٢٠	٣٤	٠٠	٠٠	٠٠	١٩
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	١٠٣	١٠٦	٩٩	١٠٥	٢٩	٧٤	٢٥	٧٦	٥	٠٠	٩٢	٠٠	٢٩	٢٧
١٠٥ ـ + سنغافورة	١٠٥	١١١	١٠٠	١١٠	٤٥	٦٩	٤١	٧٠	١٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٢٩	٢٦
١٠٦ ـ نيوزيلندا	١٠٦	١٠٦	١٠٤	١٠٥	٧٥	٨٧	٧٤	٨٨	١٥	٣٦	١٠٠	١٠٠	٢٢	١٩
١٠٧ ـ استراليا	٩٩	١٠٦	٩٩	١٠٦	٦٢	٩٩	٦١	١٠١	١٦	٢٩	٩٨	٩٨	٢٨	١٧
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	٩٢	١٠٧	٩٢	١٠٧	٦٦	٨٣	٦٦	٨٤	١٢	٢٣	٩٧	١٠٠	٠٠	٢٠
١٠٩ ـ ايطاليا	١١٢	٩٥	١١٠	٩٥	٤٧	٧٦	٤١	٧٦	١١	٢٦	٩٧	٠٠	٢٢	١٣
١١٠ ـ هولندا	١٠٤	١١٧	١٠٤	١١٧	٦١	١٠٤	٥٧	١٠٢	١٧	٣٢	٩٢	١٠٠	٣١	١٧
١١١ ـ + الكويت	١١٦	٩٣	١٠٣	٩٢	٥٢	٨١	٤٣	٧٩	٠٠	١٧	٦٨	٧٩	٢٣	١٨
١١٢ ـ بلجيكا	١٠٩	١٠٠	١٠٨	١٠٠	٧٥	٩٩	٧٢	١٠٠	١٥	٣٣	٠٠	٨٣	٢١	١٥
١١٣ ـ النمسا	١٠٦	١٠٢	١٠٥	١٠١	٥٢	٨٠	٥٢	٨٢	٩	٣١	٨٩	٩١	٢٠	١١
١١٤ ـ فرنسا	١٣٤	١١٤	١٣٣	١١٣	٥٦	٩٤	٥٩	٩٨	١٨	٣٥	٩٨	١٠٠	٣٠	٢١
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	٠٠	١٠٤	٠٠	١٠٤	٠٠	٦٢	٠٠	٦٨	صفر	٩	٠٠	٩٣	٠٠	١٨
١١٦ ـ كندا	١٠٥	١٠٥	١٠٤	١٠٤	٥٩	١٠٥	٥٥	١٠٦	٢٦	٦٢	٠٠	٩٧	٢٦	١٧
١١٧ ـ المانيا	٠٠	١٠٥	٠٠	١٠٥	٠٠	٩٤	٠٠	٩٢	١١	٣٢	٠٠	٩٠	٢٤	١٧
١١٨ ـ الدانمرك	٩٨	٩٧	٩٩	٩٩	٨٣	١٠٧	٦٧	١٠٨	١٤	٣١	٠٠	٠٠	١١	١١
١٢٩ ـ الولايات المتحدة	١٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٩٨	٠٠	٩٩	٤٠	٦٠	٧٢	٩٥	٢٥	٢١
١٢٠ ـ السويد	٩٥	١٠١	٩٦	١٠١	٦٢	٩٠	٦٠	٩٢	١٣	٤١	١٠٠	١٠٠	٢٠	١٦
١٢١ ـ فنلندا	٩٢	١٠٠	٨٩	١٠٠	٧٦	١٠٨	٨٠	١١٩	١١	٤٠	٠٠	٠٠	٢٣	٠٠
١٢٢ ـ النرويج	٩٧	٩٧	٩٨	٩٧	٦٤	٩٤	٦٢	٩٦	١١	٣٥	١٠٠	٩٦	٢١	١٦
١٢٣ ـ اليابان	١٠٠	١٠٢	١٠٠	١٠١	٨٢	٩٥	٨١	٩٦	١٣	٣٠	٩٩	١٠٠	٢٩	٢٢
١٢٤ ـ سويسرا	٨٧	٠٠	٨٧	٠٠	٣٧	٠٠	٣٥	٠٠	٨	٢٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اقتصادات أخرى	١٠٣ م	١٠٥ م	١٠٣ م	١٠٠ م	٧٠ م	٩٨ م	٧٧ م	٩٠ م	٢٩ م	٢٣ م	٠٠	٩٦ م	١٢ م	١٠ م
العالم	٨٥ م	١٠٤ م	٧٤ م	٩٨ م	٣١ م	٥٤ م	٢٩ م	٤٦ م	٩ م	١٦ م	٨٤ م	٩١ م	٣٣ م	٢٦ م
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	٥٠ م	٨٧ م	٣٧ م	٨١ م	١١ م	٤٠ م	٧ م	٣٤ م	١ م	١٢ م	٧٣ م	٨٨ م	٣٣ م	٢٧ م

جدول ٣٠ : توزيع الدخل وتقديرات برنامج المقارنة الدولية للناتج المحلى الاجمالى

	تقديرات برنامج الأمم المتحدة للمقارنه الدوليه لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي [أ]				النسبة المئوية لحصة دخل الأسرة ، حسب المجموعات المئوية للأسر [ب]					
	الولايات المتحدة = ١٠٠		الدولارات الدولية الحالية							
	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٨٩	السنة	أدنى ٢٠ فى المائة	ثانى خمس	ثالث خمس	رابع خمس	أعلى ٢٠ فى المائة	أعلى ١٠ فى المائة
اقتصادات منخفضة الدخل										
الصين والهند										
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل										
١ - موزمبيق	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٢ - أثيوبيا	١,٦	١,٦	٣٣٠		..	..	..	..	..	..
٣ - تنزانيا	٢,٦	٢,٣	٤٩٠		..	..	..	..	..	..
٤ - الصومال	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٥ - بنغلاديش	٥,٠	٤,٧	٩٦٠	١٩٨٦-٨٥ *	١٠,٠	١٣,٧	١٧,٢	٢١,٩	٣٧,٢	٢٣,٢
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٧ - ملاوى	٣,٦	٣,٢	٦٦٠		..	..	..	..	..	..
٨ - نيبال	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٩ - تشاد	..	..	..		..	..	..	..	..	..
١٠ - بوروندى	..	..	..		..	..	..	..	..	..
١١ - سيراليون	٣,٠	٢,٦	٥٤٠		..	..	..	..	..	..
١٢ - مدغشقر	٣,٩	٣,٤	٧٠٠		..	..	..	..	..	..
١٣ - نيجيريا	٧,٢	٦,٢	١٢٩٠		..	..	..	..	..	..
١٤ - أوغندا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
١٥ - زائير	..	..	..		..	..	..	..	..	..
١٦ - مالى	٢,٤	٢,٥	٥٢٠		..	..	..	..	..	..
١٧ - النيجر	..	..	..		..	..	..	..	..	..
١٨ - بوركينا فاسو	..	..	..			..	..	..	..	..
١٩ - رواندا	٣,٨	٣,٠	٦٢٠		..	..	..	..	..	..
٢٠ - الهند	٤,٥	٤,٧	٩٨٠	١٩٨٣ →	٨,١	١٢,٣	١٦,٣	٢٢,٠	٤١,٤	٢٦,٧
٢١ - الصين	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٢٢ - هايتى	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٢٣ - كينيا	٥,٣	٥,٢	١٠٧٠		..	..	..	..	..	..
٢٤ - باكستان	٨,١	٨,٢	١٧٠٠	١٩٨٥-٨٤ [د]	٧,٨	١١,٢	١٥,٠	٢٠,٦	٤٥,٦	٣١,٣
٢٥ - بنن	٦,٥	٥,٠	١٠٤٠		..	..	..	..	..	..
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٢٧ - غانا	..	..	..	١٩٨٨-٨٧ →	٦,٥	١٠,٩	١٥,٧	٢٢,٣	٤٤,٦	٢٩,١
٢٨ - توغو	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٢٩ - زامبيا	٤,٧	٤,٣	٩٠٠		..	..	..	..	..	..
٣٠ - غينيا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٣١ - سرى لانكا	١١,٢	١٠,٥	٢١٦٠	١٩٨٦-٨٥ [هـ]	٤,٨	٨,٥	١٢,١	١٨,٤	٥٦,١	٤٣,٠
٣٢ - ليسوتو	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٣٣ - اندونيسيا	..	..	..	١٩٨٧ →	٨,٨	١٢,٤	١٦,٠	٢١,٥	٤١,٣	٢٦,٥
٣٤ - موريتانيا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٣٥ - أفغانستان	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٣٦ - بوتان	..	..		..		..	..	..	..	..
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٣٨ - ليبيريا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٣٩ - ميانمار	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٤٠ - السودان	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٤١ - فييت نام	..	..	..		..	..	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل										
الدخل المتوسط الأدنى										
٤٢ - أنغولا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٤٣ - بوليفيا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٤٤ - جمهورية مصر العربية	١٥,٨	١٥,٣	٣١٦٠		..	..	..	..	..	..
٤٥ - السنغال	٧,٠	٦,٥	١٣٤٠		..	..	..	..	..	..
٤٦ - الجمهورية اليمنية	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٤٧ - زمبابوى	٩,٩	٨,٨	١٨٣٠		..	..	..	..	..	..
٤٨ - الفلبين	١٠,٨	١١,٠	٢٢٨٠	١٩٨٥ [د]	٥,٥	٩,٧	١٤,٨	٢٢,٠	٤٨,٠	٣٢,١
٤٩ - كوت ديفوار	١٠,٢	٨,٢	١٧٠٠	١٩٨٧-٨٦ →	٥,٠	٨,٠	١٣,١	٢١,٣	٥٢,٧	٣٦,٣
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٥١ - المغرب	١٣,١	١٢,٥	٢٥٩٠	١٩٨٥-٨٤ [د]	٩,٨	١٣,٠	١٦,٤	٢١,٤	٣٩,٤	٢٥,٤
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٥٣ - هندوراس	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٥٤ - غواتيمالا	..	..	..	١٩٨١ - ٧٩	٥,٥	٨,٦	١٢,٢	١٨,٧	٥٥,٠	٤٠,٨
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	١٦,٤	١٢,٨	٢٦٥٠		..	..	..	..	..	..
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٥٧ - الكاميرون	١٤,٠	١٠,٠	٢٠٧٠		..	..	..	..	..	..
٥٨ - بيرو	..	..	..	١٩٨٦ - ٨٥ →	٤,٤	٨,٥	١٣,٧	٢١,٥	٥١,٩	٣٥,٨
٥٩ - أكوادور	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٦٠ - ناميبيا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٦١ - باراغواى	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٦٢ - السلفادور	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٦٣ - كولومبيا	..	..	..	١٩٨٨ [هـ]	٤,٠	٨,٧	١٣,٥	٢٠,٨	٥٣,٠	٣٧,١
٦٤ - تايلند	١٦,٠	٢٠,٢	٤١٩٠		..	..	..	..	..	..
٦٥ - جامايكا	..	..	..	١٩٨٨ →	٥,٤	٩,٩	١٤,٤	٢١,٢	٤٩,٢	٣٣,٤
٦٦ - تونس	١٩,٨	١٨,٠	٣٧٢٠		..	..	..	..	..	..

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	تقديرات برنامج الامم المتحدة للمقارنة الدولية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي [أ]				النسبة المئوية لحصة دخل الأسرة ، حسب المجموعات المئوية للأسر [ب]					
	الولايات المتحدة = ١٠٠		الدولارات الدولية الحالية							
	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٨٩	السنة	أدنى ٢٠ في المائة	ثاني خمس	ثالث خمس	رابع خمس	أعلى ٢٠ في المائة	أعلى ١٠ في المائة
٦٧ ـ تركيا	٢١,٨	٢٢,٣	٤٦١٠		..	..	..	..	..	..
٦٨ ـ بتسوانا	١٦,١	١٩,٣	٣٩٩٠	١٩٨٦،٨٥	٢,٥	٦,٥	١١,٨	٢٠,٢	٥٩,٠	٤٢,٨
٦٩ ـ الأردن	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٧٠ ـ بنما	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٧١ ـ شيلي	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٧٢ ـ كوستاريكا	..	..	..	١٩٨٦[هـ]	٣,٣	٨,٣	١٣,٢	٢٠,٧	٥٤,٥	٣٨,٨
٧٣ ـ بولندا	٢٤,٥	٢٤,٠	٤٩٨٠	١٩٨٧[هـ]	٩,٧	١٤,٢	١٨,٠	٢٢,٩	٣٥,٢	٢١,٠
٧٤ ـ موريشيوس	٢٤,٨	٢٩,١	٦٠٠٣٠		..	..	..	..	..	..
٧٥ ـ المكسيك	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٧٦ ـ الأرجنتين	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٧٧ ـ ماليزيا	..	..	..	١٩٨٧[هـ]	٤,٦	٩,٣	١٣,٩	٢١,٢	٥١,٢	٣٤,٨
٧٨ ـ الجزائر	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٧٩ ـ بلغاريا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٨٠ ـ لبنان	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٨١ ـ منغوليا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٨٢ ـ نيكاراغوا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
الدخل المتوسط الأعلى										
٨٣ ـ فنزويلا	..	..	..	١٩٨٧[هـ]	٤,٧	٩,٢	١٤,٠	٢١,٥	٥٠,٦	٣٤,٢
٨٤ ـ جنوب أفريقيا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٨٥ ـ البرازيل	..	..	..	١٩٨٣	٢,٤	٥,٧	١٠,٧	١٨,٦	٦٢,٦	٤٦,٢
٨٦ ـ هنغاريا	٣١,٢	٣٠,٠	٦٢٠٠	١٩٨٣[هـ]	١٠,٩	١٥,٣	١٨,٧	٢٢,٨	٣٢,٤	١٨,٧
٨٧ ـ أوروغواي	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٨٨ ـ يوغوسلافيا	٢٩,٢	٢٥,٧	٥٣٢٠	١٩٨٧[هـ]	٦,١	١١,٠	١٦,٥	٢٣,٧	٤٢,٨	٢٦,٦
٨٩ ـ الغابون	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	٢٧,٩	٢١,٤	٤٤٣٠		..	..	..	..	..	..
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٩٣ ـ البرتغال	٣٣,٨	٣٧,٢	٧٧٠٠		..	..	..	..	..	..
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٢٤,١	٣٢,٥	٦٧٢٠		..	..	..	..	..	..
٩٥ ـ عمان	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٩٦ ـ ليبيا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٩٧ ـ اليونان	٣٥,٥	٣٤,٢	٧٠٩٠		..	..	..	..	..	..
٩٨ ـ العراق	..	..	..		..	..	..	..	..	..
٩٩ ـ رومانيا	..	..	..		..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط										
أفريقيا جنوب الصحراء										
شرق آسيا										
جنوب آسيا										
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبي										
المدينة بصورة باهظة										
اقتصادات مرتفعة الدخل										
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي										
+ أخرى										
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية	..	..	..		..	..	..	..	..	..
١٠١ ـ ايرلندا	٤٠,٩	٤١,٣	٨٥٤٠		..	..	..	..	..	..
١٠٢ ـ أسبانيا	٤٦,٠	٥١,٢	١٠٦٠٠	١٩٨١،٨٠	٦,٩	١٢,٥	١٧,٣	٢٣,٢	٤٠,٠	٢٤,٥
١٠٣ ـ + اسرائيل	..	..	..	١٩٧٩	٦,٠	١٢,١	١٧,٨	٢٤,٥	٣٩,٦	٢٣,٥
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	٦١,٧	٧٥,٧	١٥٦٦٠	١٩٨٠	٥,٤	١٠,٨	١٥,٢	٢١,٦	٤٧,٠	٣١,٣
١٠٥ ـ + سنغافورة	..	..	..	١٩٨٣،٨٢	٥,١	٩,٩	١٤,٦	٢١,٤	٤٨,٩	٣٣,٥
١٠٦ ـ نيوزيلندا	٦٠,٩	٥٦,٩	١١٧٨٠	١٩٨٢،٨١	٥,١	١٠,٨	١٦,٢	٢٣,٢	٤٤,٧	٢٨,٧
١٠٧ ـ استراليا	٧١,١	٦٩,٠	١٤٢٩٠	١٩٨٥	٤,٤	١١,١	١٧,٥	٢٤,٨	٤٢,٢	٢٥,٨
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	٦٦,١	٦٨,٠	١٤٠٧٠	١٩٧٩	٥,٨	١١,٥	١٨,٢	٢٥,٠	٣٩,٥	٢٣,٣
١٠٩ ـ ايطاليا	٦٥,٦	٦٧,٣	١٣٩٢٠	١٩٨٦	٦,٨	١٢,٠	١٦,٧	٢٣,٥	٤١,٠	٢٥,٣
١١٠ ـ هولندا	٦٨,٢	٦٥,٩	١٣٦٣٠	١٩٨٣	٦,٩	١٣,٢	١٧,٩	٢٣,٧	٣٨,٣	٢٣,٠
١١١ ـ + الكويت	..	..	..		..	..	..	..	..	..
١١٢ ـ بلجيكا	٦٤,٧	٦٦,١	١٣٦٨٠	١٩٧٩،٧٨	٧,٩	١٣,٧	١٨,٦	٢٣,٨	٣٦,٠	٢١,٥
١١٣ ـ النمسا	٦٦,١	٦٦,٣	١٣٧١٠		..	..	..	..	..	..
١١٤ ـ فرنسا	٦٩,٣	٧٠,٠	١٤٤٨٠	١٩٧٩	٦,٣	١٢,١	١٧,٢	٢٣,٥	٤٠,٨	٢٥,٥
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	..	..		..	..	..	..	..	..
١١٦ ـ كندا	٩٢,٥	٩٢,٩	١٩٢٣٠	١٩٨٧	٥,٧	١١,٨	١٧,٧	٢٤,٦	٤٠,٢	٢٤,١
١١٧ ـ ألمانيا	٧٣,٨	٧٣,٥	١٥٢٢٠	١٩٨٤	٦,٨	١٢,٧	١٧,٨	٢٤,١	٣٨,٧	٢٣,٤
١١٨ ـ الدانمارك	٧٤,٢	٦٩,٣	١٤٣٤٠	١٩٨١	٥,٤	١٢,٠	١٨,٤	٢٥,٦	٣٨,٦	٢٢,٣
١١٩ ـ الولايات المتحدة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٠٦٩٠	١٩٨٥	٤,٧	١١,٠	١٧,٤	٢٥,٠	٤١,٩	٢٥,٠
١٢٠ ـ السويد	٧٦,٩	٧٥,٧	١٥٦٧٠	١٩٨١	٨,٠	١٣,٢	١٧,٤	٢٤,٥	٣٦,٩	٢٠,٨
١٢١ ـ فنلندا	٦٩,٥	٧٣,٦	١٥٢٣[illegible]	١٩٨١	٦,٣	١٢,١	١٨,٤	٢٥,٥	٣٧,٦	٢١,٧
١٢٢ ـ النرويج	٨٤,٤	٨٣,٥	١٧٢٨٠	١٩٧٩	٦,٢	١٢,٨	١٨,٩	٢٥,٣	٣٦,٧	٢١,٢
١٢٣ ـ اليابان	٧١,٥	٧٥,٩	١٥٧١٠	١٩٧٩	٨,٧	١٣,٢	١٧,٥	٢٣,١	٣٧,٥	٢٢,٤
١٢٤ ـ سويسرا	..	..	..	١٩٨٢	٥,٢	١١,٧	١٦,٤	٢٢,١	٤٤,٦	٢٩,٨
اقتصادات أخرى										
العالم										
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)										

(أ) البيانات بالنسبة لعام ١٩٨٥ مستمدة من نتائج المرحلة الأولية الخامسة من برنامج الأمم المتحدة للمقارنة الدولية ؛ أما بيانات عام ١٩٨٩ فقد تم تقديرها بناءً على قيم ١٩٨٥ .   (ب) هذه التقديرات ينبغي معالجتها بحرص ، للاطلاع على تفاصيل مقاييس التوزيع المختلفة ، أنظر الملاحظات الفنية .   (ج) تشير البيانات إلى نصيب الفرد من المصروفات .   (د) تشير البيانات إلى مصروفات الأسرة .   (هـ) تشير البيانات إلى دخل الفرد .

جدول ٣١ : التحضـــر

	سكان الحضر: كنسبة مئوية من إجمالى السكان ١٩٦٥	سكان الحضر: كنسبة مئوية من إجمالى السكان ١٩٨٩	سكان الحضر: متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية) ٦٥ - ١٩٨٠	سكان الحضر: متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية) ٨٠ - ١٩٨٩	سكان العاصمة كنسبة مئوية من: الحضر ١٩٩٠	سكان العاصمة كنسبة مئوية من: اجمالى ١٩٩٠	السكان فى مدن عدد سكانها مليون أو أكثر فى ١٩٩٠ كنسبة مئوية من: الحضر ١٩٦٥	الحضر ١٩٩٠	اجمالى ١٩٦٥	اجمالى ١٩٩٠
اقتصادات منخفضة الدخل	١٧ م	٣٦ م	٣,٥ م	..	١٠ م	٣ م	٤١ م	٣١ م	٧ م	٩ م
الصين والهند	١٨ م	٤٢ م	٢,٩ م	..	٣ م	١ م	٤٢ م	٢٩ م	٨ م	٩ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	١٤ م	٢٥ م	٤,٩ م	..	٢٥ م	٦ م	٣٧ م	٣٤ م	٥ م	٩ م
١ - موزمبيق	٥	٢٦	١٠,٢	١٠,٧	٣٨	١٠	٦٨	٣٨	٣	١٠
٢ - أثيوبيا	٨	١٣	٤,٩	٥,٣	٢٩	٤	٢٧	٣٠	٢	٤
٣ - تنزانيا	٥	٣١	١١,٣	١٠,٨	٢١	٧	٣٨	١٨	٢	٦
٤ - الصومال	٢٠	٣٦	٥,٢	٥,٥	٣١	١١	..	..	..	..
٥ - بنغلاديش	٦	١٦	٦,٩	٦,٦	٣٦	٦	٥٠	٤٧	٣	٨
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٨	١٨	٥,٣	٦,١	٥٢	١٠	..	..	..	..
٧ - مـالاوى	٥	١٢	٧,٤	٦,٣	٣١	٤	..	..	..	..
٨ - نيبال	٤	٩	٦,٤	٧,٤	٢٠	٢	..	..	..	..
٩ - تشاد	٩	٢٩	٨,٠	٦,٥	٤٣	١٣	..	..	..	..
١٠ - بوروندى	٢	٥	٦,٩	٥,٦	٨٢	٤	..	..	..	..
١١ - سيراليون	١٥	٣٢	٥,٢	٥,٤	٥٢	١٧	..	..	..	..
١٢ - مدغشقر	١٢	٢٤	٥,٢	٦,٣	٢٣	٦	..	..	..	..
١٣ - نيجيريا	١٧	٣٥	٥,٧	٦,٢	١٩	٧	٢٣	٢٤	٤	٨
١٤ - أوغندا	٧	١٠	٤,٧	٥,١	٣٨	٤	..	..	..	..
١٥ - زائير	٢٦	٣٩	٤,٦	٤,٦	٢٥	١٠	١٧	٢٥	٥	١٠
١٦ - مالـى	١٣	١٩	٤,٤	٣,٦	٤١	٨	..	..	..	..
١٧ - النيجر	٧	١٩	٧,٢	٧,٧	٣٩	٨	..	..	..	..
١٨ - بوركينا فاسو	٥	٩	٤,١	٥,٤	٥١	٥	..	..	..	..
١٩ - رواندا	٣	٧	٧,٥	٨,١	٥٤	٤	..	..	..	..
٢٠ - الهند	١٩	٢٧	٣,٧	٣,٨	٤	١	٣٢	٣٢	٦	٩
٢١ - الصين	١٨	٥٣	٢,٣	..	٢	١	٤٩	٢٧	٩	٩
٢٢ - هايتى	١٨	٢٨	٣,٧	٣,٧	٥٦	١٦	٤٧	٥٦	٨	١٦
٢٣ - كينيا	٩	٢٢	٨,١	٨,٢	٢٦	٦	٤١	٢٧	٤	٦
٢٤ - باكستان	٢٤	٣٢	٤,٣	٤,٦	١	صفر	٤٤	٤٢	١٠	١٣
٢٥ - بـنن	١٣	٣٧	٨,٩	٥,٢	١٢	٤	..	..	..	..
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٧	٤٦	٤,٣	٤,٩	٥١	٢٤	..	..	..	..
٢٧ - غانا	٢٦	٣٣	٣,٢	٤,٢	٢٢	٧	٢٧	٢٢	٧	٧
٢٨ - توغو	١١	٢٥	٦,٦	٦,٩	٥٥	١٤	..	..	..	..
٢٩ - زامبيا	٢٣	٤٩	٦,٦	٦,٢	٢٤	١٢	..	..	..	..
٣٠ - غينيا	١٢	٢٥	٤,٩	٥,٧	٨٩	٢٣	٤٧	٨٨	٥	٢٣
٣١ - سرى لانكا	٢٠	٢١	٢,٣	١,٣	١٧	٤	..	..	..	..
٣٢ - ليسوتو	٦	٢٠	٧,٥	٧,١	١٧	٤	..	..	..	..
٣٣ - اندونيسيا	١٦	٣٠	٤,٨	٥,٤	١٧	٥	٤٢	٣٣	٧	١٠
٣٤ - موريتانيا	٩	٤٥	١٠,٦	٧,٧	٨٣	٣٩	..	..	..	..
٣٥ - أفغانستان	٩	..	٦,٠	..	..	..	٤١	..	٤	..
٣٦ - بوتان	٣	٥	٣,٩	٥,٢	٢٢	١	..	..	..	..
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	١١	..	٠,٥	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - ليبيريا	٢٢	٤٥	٦,٢	٦,١	٥٧	٢٦	..	..	..	..
٣٩ - ميانمار	٢١	٢٥	٣,٢	٢,٤	٣٢	٨	٢٣	٣٢	٥	٨
٤٠ - السودان	١٣	٢٢	٥,٩	٣,٩	٣٥	٨	٣٠	٣٥	٤	٨
٤١ - فييت نام	..	٢٢	..	٣,٤	٢٢	٥	..	٣٠	..	٧
اقتصادات متوسطة الدخل	٤٢ م	٥٨ م	٣,٨ م	٣,٤ م	٢٦ م	١٤ م	٤٢ م	٤١ م	١٨ م	٢٥ م
الدخل المتوسط الأدنى	٤٠ م	٥٣ م	٣,٧ م	٣,٥ م	٣١ م	١٦ م	٤١ م	٤١ م	١٧ م	٢٣ م
٤٢ - أنغولا	١٢	٢٨	٦,٤	٥,٨	٦١	١٧	٤٩	٦١	٦	١٧
٤٣ - بوليفيا	٤٠	٥١	٣,١	٤,٣	٣٣	١٧	٢٨	٣٣	١١	١٧
٤٤ - جمهورية مصر العربية	٤١	٤٦	٢,٧	٣,١	٣٧	١٧	٥٣	٥٢	٢٢	٢٤
٤٥ - السنغال	٣٣	٣٨	٣,٣	٤,٠	٥٢	٢٠	٤٠	٥٣	١٣	٢٠
٤٦ - الجمهورية اليمنية	١١	٢٨	٦,٦	٧,٣	١١	٣	..	..	..	..
٤٧ - زمبابوى	١٤	٢٧	٦,٠	٦,٠	٣١	٩	..	..	..	..
٤٨ - الفلبين	٣٢	٤٢	٤,٠	٣,٨	٣٢	١٤	٢٨	٣٢	٩	١٤
٤٩ - كوت دوفوار	٢٣	٤٠	٧,٦	٤,٧	٤٤	١٨	٣٠	٤٥	٧	١٨
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	٣٥	٥٩	٥,٢	٤,٢	٥١	٣١	٤٦	٥١	١٦	٣١
٥١ - المغـرب	٣٢	٤٧	٤,٣	٤,٣	٩	٤	٣٩	٣٦	١٢	١٧
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٥	١٦	٨,٢	٤,٥	٣٢	٥	..	..	..	..
٥٣ - هندوراس	٢٦	٤٣	٥,٥	٥,٥	٣٥	١٥	..	..	..	..
٥٤ - غواتيمالا	٣٤	٢٩	٣,٥	٣,٤	٢٣	٩	..	..	..	..
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	٣٢	٤٠	٣,٥	٤,٨	٦٨	٢٨	..	..	..	..
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٤٠	٥٠	٤,٥	٤,٤	٣٢	١٦	٥٨	٦٠	٢٣	٣٠
٥٧ - الكاميرون	١٦	٤٠	٧,٦	٦,١	١٦	٦	..	..	..	..
٥٨ - بيرو	٥٢	٧٠	٤,٣	٣,١	٤١	٢٩	٣٧	٤١	١٩	٢٩
٥٩ - اكوادور	٣٧	٥٥	٤,٧	٤,٥	٢١	١٢	٥٠	٤٩	١٩	٢٨
٦٠ - ناميبيا	١٧	٢٧	٤,٦	٥,٣	٣٠	٨	..	..	..	..
٦١ - باراغواى	٣٦	٤٧	٣,٨	٤,٦	٤٧	٢٢	..	..	..	..
٦٢ - السلفادور	٣٩	٤٤	٣,٢	٢,٠	٢٥	١١	..	..	..	..
٦٣ - كولومبيا	٥٤	٦٩	٣,٧	٣,٠	٢١	١٥	٣٨	٣٩	٢٠	٢٧
٦٤ - تايلنـد	١٣	٢٢	٥,١	٤,٧	٥٧	١٣	٦٦	٥٧	٨	١٣
٦٥ - جامايكا	٣٨	٥٢	٢,٨	٢,٤	٥١	٢٧	..	..	..	..
٦٦ - تونس	٤٠	٥٤	٤,٠	٢,٩	٣٧	٢٠	٣٥	٣٧	١٤	٢٠

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	سكان الحضر				سكان العاصمة كنسبة مئوية من		السكان في مدن عدد سكانها مليون أو أكثر في ١٩٩٠ كنسبة مئوية من			
	كنسبة مئوية من إجمالي السكان		متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)		الحضر	إجمالي	الحضر		الإجمالي	
	١٩٦٥	١٩٨٩	٦٥ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٦٥	١٩٩٠	١٩٦٥	١٩٩٠
٦٧ ـ تركيا	٣٤	٦٠	٤,١	٦,٠	٨	٥	٤١	٣٥	١٤	٢٢
٦٨ ـ بتسوانا	٤	٢٦	١٢,٥	١٠,١	٣٨	١٠	..	..	..	..
٦٩ ـ الأردن	٤٦	٦٧	٤,٤	٤,٦	٥٣	٣٢	٣٣	٢٨	١٥	٢٦
٧٠ ـ بنما	٤٤	٥٣	٣,٤	٢,٩	٣٧	٢٠	..	..	..	..
٧١ ـ شيلي	٧٢	٨٥	٢,٦	٢,٣	٤٢	٣٦	٣٩	٤٢	٢٨	٣٦
٧٢ ـ كوستاريكا	٣٨	٤٧	٣,٥	٣,٣	٧٧	٣٦	٦٢	٧٢	٢٤	٣٤
٧٣ ـ بولندا	٥٠	٦١	١,٩	١,٤	١٠	٦	٣٢	٢٨	١٦	١٨
٧٤ ـ موريشيوس	٣٧	٤١	٢,٥	٠,٤	٣٦	١٥	..	٤٥	..	..
٧٥ ـ المكسيك	٥٥	٧٢	٤,٤	٣,٠	٣٢	٢٣	٤١	٤٥	٢٢	٣٢
٧٦ ـ الأرجنتين	٧٦	٨٦	٢,٢	١,٨	٤١	٣٦	٥٣	٤٩	٤٠	٤٢
٧٧ ـ ماليزيا	٢٦	٤٢	٤,٦	٤,٩	٢٢	١٠	١٦	٢٢	٤	١٠
٧٨ ـ الجزائر	٣٨	٥١	٣,٩	٤,٩	٢٣	١٢	٢٤	٢٣	٩	١٢
٧٩ ـ بلغاريا	٤٦	٦٧	٢,٥	١,٢	٢٠	١٤	٢١	١٩	١٠	١٣
٨٠ ـ لبنان	٥٠	..	٤,٥	..	..	..	..	..	..	..
٨١ ـ منغوليا	٤٢	٥٢	٤,٠	٢,٩	٤٢	٢٢	..	..	..	..
٨٢ ـ نيكاراجوا	٤٣	٥٩	٤,٦	٤,٦	٤٤	٢٦	٣٦	٤٤	١٥	٢٦
الدخل المتوسط الأعلى	٤٤ م	٦٦ م	٤,١ م	٣,٣ م	١٧ م	١١ م	٤٣ م	٤٠ م	١٩ م	٢٨ م
٨٣ ـ فنزويلا	٧٠	٨٤	٤,٨	٢,٧	٢٥	٢١	٣٤	٢٩	٢٤	٢٧
٨٤ ـ جنوب أفريقيا	٤٧	٥٩	٣,٢	٣,٧	١١	٦	٤٠	٣٠	١٩	١٨
٨٥ ـ البرازيل	٥٠	٧٤	٤,٣	٣,٥	٢	٢	٤٨	٤٧	٢٤	٣٥
٨٦ ـ هنغاريا	٤٣	٦١	١,٩	١,٢	٣٣	٢٠	٤٣	٣٣	١٩	٢٠
٨٧ ـ أوروغواي	٨١	٨٥	٠,٧	٠,٨	٤٥	٣٩	٥٣	٤٥	٤٣	٣٩
٨٨ ـ يوغوسلافيا	٣١	٥٥	٣,٥	٢,٩	١٢	٧	١١	١٢	٣	٧
٨٩ ـ الجابون	٢١	٤٥	٧,٣	٦,٤	٥٧	٢٦	..	..	..	..
٩٠ ـ جمهورية إيران الإسلامية	٣٧	٥٦	٥,٢	٤,٩	٢٢	١٢	٤٣	٤١	١٦	٢٣
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٣٠	٦٨	٥,٦	٣,٨	١٢	٨	..	..	..	..
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	٥١	٧٧	٢,٤	١,٧	١١	٨	١٥	١١	٨	٨
٩٣ ـ البرتغال	٩٣	٢٤	٣٣	١,٨	٢,٠	٤٦	١٥	٤٤	٤٦	١١
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٣٢	٧١	٥,٨	٣,٦	٣٦	٢٦	٧٤	٦٩	٢٤	٥٠
٩٥ ـ عمان	٤	١٠	٧,٥	٨,٧	٤١	٤	..	..	..	..
٩٦ ـ ليبيا	٢٦	٦٩	٩,٨	٦,٥	..	..	٥٥	٦٥	١٤	٤٥
٩٧ ـ اليونان	٤٨	٦٢	٢,٠	١,٢	٥٥	٣٤	٥٩	٥٥	٢٨	٣٤
٩٨ ـ العراق	٥١	٧١	٥,٣	٤,٤	٣٠	٢١	٤٠	٢٩	٢٠	٢١
٩٩ ـ رومانيا	٣٨	٥٢	٢,٩	١,٢	١٨	٩	٢١	١٨	٨	٩
الدخل المنخفض والمتوسط	٢٤ م	٤٢ م	٣,٧ م	٦,٨ م	١٥ م	٦ م	٤١ م	٣٣ م	١٠ م	١٣ م
أفريقيا جنوب الصحراء	١٤ م	٢٨ م	٥,٨ م	٦,٠ م	٣١ م	٩ م	٣٠ م	٢٩ م	٤ م	٩ م
شرق آسيا	١٩ م	٤٧ م	٣,٠ م	..	٩ م	٣ م	٤٨ م	٣٠ م	٩ م	١١ م
جنوب آسيا	١٨ م	٢٦ م	٣,٩ م	٣,١ م	٨ م	٢ م	٣٥ م	٣٤ م	٦ م	٩ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٨ م	٥٤ م	٣,٤ م	٣,٤ م	٣٢ م	١١ م	٣٦ م	٣٦ م	١٤ م	١٩ م
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٥٣ م	٧١ م	٣,٩ م	٣,١ م	٢٣ م	١٦ م	٤٤ م	٤٥ م	٢٤ م	٣٣ م
المدينة بصورة باهظة	٤٩ م	٦٤ م	٣,٧ م	٣,٠ م	٢٤ م	١٥ م	٤٢ م	٤٣ م	٢١ م	٢٨ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	٧١ م	٧٧ م	١,٤ م	٠,٩ م	١١ م	٩ م	٣٧ م	٣٧ م	٢٧ م	٢٨ م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٧٢ م	٧٧ م	١,٢ م	٠,٨ م	١٠ م	٨ م	٣٧ م	٣٦ م	٢٦ م	٢٨ م
+ أخرى	٦٣ م	٧٧ م	٣,٨ م	٣,٠ م	٤٥ م	٣٩ م	٥٤ م	٥٣ م	٤٢ م	٤٧ م
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية	٣٩	٧٦	٨,٥	٦,٦	١٧	١٣	٢٣	٢٩	٩	٢٣
١٠١ ـ إيرلندا	٤٩	٥٧	٢,١	٠,٧	٤٦	٢٦	..	..	..	..
١٠٢ ـ أسبانيا	٦١	٧٨	٢,٢	١,٢	١٧	١٣	٢٦	٢٨	١٦	٢٢
١٠٣ ـ + إسرائيل	٨١	٩١	٣,٥	٢,٠	١٢	١١	٤٣	٤٥	٣٤	٤١
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	٨٩	٩٤	٢,١	١,٧	١٠٠	٩٤	٩٠	١٠٠	٨١	٩٤
١٠٥ ـ + سنغافورة	١٠٠	١٠٠	١,٦	١,٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠٦ ـ نيوزيلندا	٧٩	٨٤	١,٦	٠,٨	١٢	١٠	..	..	..	..
١٠٧ ـ أستراليا	٨٣	٨٦	٢,٠	١,٤	٢	١	٦٠	٥٩	٥٠	٥١
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	٨٧	٨٩	٠,٣	٠,٢	١٤	١٣	٣٢	٢٦	٢٨	٢٣
١٠٩ ـ إيطاليا	٦٢	٦٩	١,٠	٠,٦	٨	٥	٤٢	٣٧	٢٦	٢٥
١١٠ ـ هولندا	٨٦	٨٩	١,٢	٠,٥	٨	٧	١٨	١٦	١٦	١٤
١١١ ـ + الكويت	٧٨	٩٥	٨,٢	٥,٠	٥٣	٥٠	١٠٠	٥٥	٧٨	٥٣
١١٢ ـ بلجيكا	٩٣	٩٧	٠,٤	٠,٢	١٠	١٠	..	..	..	..
١١٣ ـ النمسا	٥١	٥٨	٠,٨	٠,٧	٤٧	٢٧	٥١	٤٧	٢٦	٢٨
١١٤ ـ فرنسا	٦٧	٧٤	١,٣	٠,٦	٢٠	١٥	٣٠	٢٦	٢٠	١٩
١١٥ ـ + الإمارات العربية المتحدة	٤١	٧٨	٢٣,٧	٤,١	..	..	..	..	..	..
١١٦ ـ كندا	٧٣	٧٧	١,٥	١,١	٤	٣	٣٧	٣٩	٢٧	٣٠
١١٧ ـ ألمانيا	٧٩	٨٦	٠,٧	٠,٢	١	١	١٩	١٥	١٥	١٣
١١٨ ـ الدانمرك	٧٧	٨٧	١,١	٠,٤	٣١	٢٧	٣٨	٣١	٢٩	٢٧
١١٩ ـ الولايات المتحدة	٧٢	٧٥	١,٢	١,٢	٢	١	٤٩	٤٨	٣٥	٣٦
١٢٠ ـ السويد	٧٧	٨٤	٠,٩	٠,٣	٢٣	١٩	١٧	٢٣	١٣	٢٠
١٢١ ـ فنلندا	٤٤	٦٠	٢,٦	٠,٤	٣٤	٢٠	٢٧	٣٤	١٢	٢٠
١٢٢ ـ النرويج	٥٨	٧٥	١,٩	١,٠	٢١	١٦	..	..	..	..
١٢٣ ـ اليابان	٦٧	٧٧	٢,١	٠,٧	١٩	١٥	٣٧	٣٦	٢٥	٢٧
١٢٤ ـ سويسرا	٥٣	٦٠	١,٠	١,٠	٧	٤	..	..	..	..
اقتصادات أخرى	٥٢ م	٦٥ م	٢,٣ م	١,٥ م	٦ م	٤ م	٢٥ م	٢٣ م	١٣ م	١٥ م
العالم	٣٦ م	٤٩ م	٢,٦ م	٤,٥ م	١٤ م	٦ م	٣٩ م	٣٢ م	١٤ م	١٦ م
مصدرو النفط (ما عدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	٢٠ م	٥٠ م	٥,٥ م	٥,١ م	٢٣ م	١١ م	٤٢ م	٣٠ م	١٠ م	١٦ م

جدول ٣٢ : مشاركة المرأة فى التنمية

	الصحة والرفاهية الاجتماعية							التعليم							
	معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء)		العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)				وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠٠ من من المواليد الأحياء)	النسبة المئوية للمجموعات العمرية التى تستمر حتى الصف الرابع				الاناث لكل ١٠٠ من الذكور			
	إناث	ذكور	إناث		ذكور			إناث		ذكور		ابتدائى		ثانوى	
	١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٤	١٩٧٠	١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٨	١٨٦٥	١٩٨٨
اقتصادات منخفضة الدخل	٩٢ م	٩٨ م	٥٠ م	٦٣ م	٤٨ م	٦١ م		٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٠ م	٦١ م
الصين والهند	٧١ م	٧٤ م	٥٢ م	٦٦ م	٥٠ م	٦٤ م		٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٢ م	٦١ م
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل	١٣٤ م	١١٥ م	٤٥ م	٥٦ م	٤٣ م	٥٤ م		٦٣ م	٧٥ م	٧٢ م	٧٣ م	٤٩ م	٧٦ م	٣٤ م	٦٠ م
١ ـ موزمبيق	١٩٣	٢١٤	٣٩	٥٠	٣٦	٤٧	٤٧٩ ب	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٨	٨٥	٥٤
٢ ـ أثيوبيا	١٨٨	٢٠٨	٤٣	٤٩	٤٢	٤٦	٢٠٠٠ ب	٥٧	٤٥	٥٦	٥٠	٣٨	٦٤	٢٨	٦٧
٣ ـ تنزانيا	١٧٦	١٩٧	٤٥	٥١	٤١	٤٧	٣٧٠ ب	٨٢	٨٨	٨٨	٨٩	٦٠	٩٩	٣٣	٥٤
٤ ـ الصومال	٢٠٤	٢٢٧	٤٠	٤٩	٣٧	٤٦	١١٠٠	٤٦	٥٩	٥١	٦٥	٢٧	٠٠	١١	٠٠
٥ ـ بنغلاديش	١٦٢	١٤٦	٤٤	٥١	٤٥	٥٢	٦٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠	٤٤	٧٧	١٤	٤٦
٦ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٦٣	١٨٣	٤٢	٥١	٣٩	٤٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٩	٧٨	٥٩	٧٣
٧ ـ ملاوى	٢٣٧	٢٥١	٤٠	٤٨	٣٨	٤٧	٢٥٠	٥٥	٦٤	٩٠	٦٥	٠٠	٨٠	٤٠	٦٠
٨ ـ نيبال	١٨٧	١٧٨	٤٠	٥١	٤١	٥٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٧	٠٠
٩ ـ تشاد	٢٠٣	٢٢٥	٣٨	٤٨	٣٥	٤٥	٧٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٣	٤٠	٦	١٨
١٠ ـ بوروندى	١٠٢	١١٨	٤٥	٥١	٤٢	٤٨	٠٠	٤٧	٨٤	٤٥	٨٤	٤٢	٧٥	١٠	٥٢
١١ ـ سيراليون	٢٣٩	٢٦٤	٣٤	٤٤	٣١	٤٠	٤٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٥	٠٠	٢٧	٧٣
١٢ ـ مدغشقر	١٦٢	١٨٠	٤٥	٥٢	٤٢	٥٠	٣٠٠	٦٥	٠٠	٦٣	٠٠	٨٣	٩٥	٦٤	٩٤
١٣ ـ نيجيريا	١٥٥	١٧٤	٤٣	٥٤	٤٠	٤٩	١٥٠٠	٦٤	٠٠	٦٦	٠٠	٦٣	٠٠	٤٣	٠٠
١٤ ـ أوغندا	١٥١	١٧١	٤٧	٥٠	٤٤	٤٧	٣٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٢	٣٠	٥٤
١٥ ـ زائير	١٤٣	١٦١	٤٥	٥٤	٤٢	٥١	٨٠٠ ب	٥٦	٠٠	٦٥	٠٠	٤٨	٧٨	١٥	٠٠
١٦ ـ مالى	٢١٠	٢٣٩	٣٩	٤٩	٣٧	٤٦	٠٠	٥٢	٦٨	٨٩	٧٥	٤٩	٥٩	٣٠	٤٢
١٧ ـ النيجر	٢٠٨	٢٣١	٣٨	٤٧	٣٥	٤٣	٤٢٠ ب	٧٥	٧٦	٧٤	٨٨	٤٦	٥٦	١٩	٤٢
١٨ ـ بوركينا فاسو	١٩٠	٢١٠	٤٠	٤٩	٣٧	٤٦	٦٠٠	٧١	٨٤	٦٨	٨٢	٤٨	٥٩	٢٧	٤٦
١٩ ـ رواندا	١٨٨	٢٠٩	٤٥	٥١	٤٢	٤٧	٢١٠	٦٣	٨٢	٦٥	٨١	٦٩	٩٧	٣٧	٣٥
٢٠ ـ الهند	١٣٤	١١٨	٤١	٥٩	٤٦	٥٨	٥٠٠	٤٢	٠٠	٤٥	٠٠	٥٧	٠٠	٣٥	٥١
٢١ ـ الصين	٣١	٤١	٥٩	٧١	٥٦	٦٩	٤٤	٠٠	٧٦	٠٠	٧٧	٠٠	٨٤	٤٧	٦٩
٢٢ ـ هايتى	١٢٥	١٤٢	٤٧	٥٧	٤٤	٥٤	٣٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٤	٠٠
٢٣ ـ كينيا	٩٨	١١٤	٥٠	٦١	٤٩	٥٧	٥١٠ ب	٨٤	٧٥	٨٤	٧٣	٥٧	٩٤	٣٨	٧٠
٢٤ ـ باكستان	١٢٩	١٣٢	٤٥	٥٥	٤٧	٥٥	١٠٠ ب	٥٦	٠٠	٦٠	٠٠	٣١	٤٩	٢٧	٣٩
٢٥ ـ بنن	١٥٤	١٧٣	٤٣	٥٣	٤١	٤٩	١٦٨٠ ب	٥٩	٦٤	٦٧	٦٣	٤٤	٥١	٤٤	٣٩
٢٦ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى	١٥٤	١٧٣	٤١	٥٢	٤٠	٤٩	٦٠٠	٦٧	٦٧	٦٧	٧٤	٢٤	٦٢	١٩	٤٠
٢٧ ـ غانا	١٣٠	١٤٨	٤٩	٥٦	٤٦	٥٣	١٠٧٠ ب	٧٧	٠٠	٨٢	٠٠	٧١	٨٠	٣٤	٦٦
٢٨ ـ توغو	١٣٦	١٥٤	٤٤	٥٥	٤٠	٥٢	٤٧٦ ب	٨٥	٧٧	٨٨	٧٠	٤٢	٦٣	٢٦	٣٢
٢٩ ـ زامبيا	١١٢	١٢٨	٤٦	٥٦	٤٣	٥٢	١١٠	٩٣	٩٧	٩٩	٠٠	٧٨	٩٠	٣٩	٠٠
٣٠ ـ غينيا	٢٢٤	٢٤٩	٣٦	٤٤	٣٤	٤٣	٠٠	٠٠	٦٢	٠٠	٦٧	٠٠	٤٥	١٩	٣١
٣١ ـ سرى لانكا	٢٢	٢٨	٦٤	٧٣	٦٣	٦٩	٩٠	٩٤	٩٧	٧٣	٩٩	٨٦	٩٣	١٠٢	١٠٩
٣٢ ـ ليسوتو	١٢٨	١٤٦	٥٠	٥٨	٤٧	٥٤	٠٠	٨٧	٨٦	٧٠	٧٥	١٥٧	١٢٥	١٠٠	١٥٣
٣٣ ـ أندونيسيا	٨٠	٩٥	٤٥	٦٣	٤٣	٦٠	٨٠٠	٩٧	٧٨	٨٩	٩٩	٠٠	٩٣	٠٠	٧٩
٣٤ ـ موريتانيا	١٩٦	٢١٨	٣٩	٤٨	٣٦	٤٥	١١٩	٠٠	٩١	٠٠	٩٦	٣١	٧٠	١١	٤٤
٣٥ ـ أفغانستان	٠٠	٠٠	٣٥	٠٠	٣٥	٠٠	٠٠	٦٤	٠٠	٧١	٠٠	١٧	٠٠	٢٣	٠٠
٣٦ ـ بوتان	١٨٧	١٨٠	٤٠	٤٨	٤١	٤٩	٠٠	٠٠	٢٩	٠٠	٧٩	٠٠	٥٩	٠٠	٤١
٣٧ ـ كمبوتشيا الديمقراطية	٠٠	٠٠	٤٦	٠٠	٤٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٦	٠٠	٢٦	٠٠
٣٨ ـ ليبيريا	١٧٠	١٩٥	٤٦	٥٥	٤٣	٥٣	١٧٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٣	٠٠
٣٩ ـ ميانمار	٨٢	٩٨	٤٩	٦٣	٤٦	٥٩	١٤٠	٣٩	٠٠	٥٨	٠٠	٠٠	٠٠	٥٧	٠٠
٤٠ ـ السودان	١٦١	١٨١	٤١	٥٢	٣٩	٤٩	٦٠٧ ب	٠٠	٨١	٠٠	٨٠	٥٥	٠٠	٣٠	٠٠
٤١ ـ فييت نام	٤٨	٦١	٠٠	٦٩	٠٠	٦٤	١١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
اقتصادات متوسطة الدخل	٦٠ م	٧٢ م	٥٩ م	٦٨ م	٥٦ م	٦٣ م		٧٨ م	٨٥ م	٧٨ م	٩٠ م	٨٣ م	٨٩ م	٨١ م	١٠٤ م
الدخل المتوسط الأدنى	٦٣ م	٧٤ م	٥٨ م	٦٨ م	٥٤ م	٦٣ م		٧٩ م	٨٢ م	٧٩ م	٨٧ م	٨٠ م	٨٩ م	٧١ م	١٠٠ م
٤٢ ـ أنغولا	٢١١	٢٣٤	٣٧	٤٧	٣٤	٤٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٩	٠٠
٤٣ ـ بوليفيا	١٤٤	١٦٢	٤٧	٥٦	٤٢	٥٢	٤٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٨	٨٧	٥٧	٠٠
٤٤ ـ جمهورية مصر العربية	٩٩	١١٤	٥٠	٦١	٤٨	٥٩	٥٠٠	٨٥	٠٠	٩٣	٠٠	٦٤	٧٥	٤١	٦٨
٤٥ ـ السنغال	١٢٣	١٤٠	٤٢	٥٠	٤٠	٤٧	٥٣٠ ب	٠٠	٨٣	٠٠	٩٢	٥٧	٩٩	٣٥	٥١
٤٦ ـ الجمهورية اليمنية	١٧٥	١٩٤	٤١	٤٩	٣٩	٤٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٤	٢٩	٠٠	٠٠
٤٧ ـ زمبابوى	٦٠	٧٢	٥٠	٦٦	٤٦	٦٢	١٥٠ ب	٧٤	٨٧	٨٠	٨٧	٠٠	٩٥	٠٠	٨٨
٤٨ ـ الفلبين	٤٧	٦٠	٥٧	٦٦	٥٤	٦٢	٨٠	٠٠	٨٢	٠٠	٧٦	٩٤	٩٧	٩٦	٠٠
٤٩ ـ كوت ديفوار	١٤١	١٥٩	٤٤	٥٥	٤٠	٥١	٠٠	٧٧	٨٢	٨٣	٨٣	٥١	٠٠	١٩	٤٤
٥٠ ـ الجمهورية الدومينيكية	٧٥	٨٣	٥٧	٦٩	٥٤	٦٥	٥٦	٠٠	٥٢	٠٠	٧٠	٠٠	١٢٢	١٠٤	٠٠
٥١ ـ المغرب	٨٧	١٠٣	٥١	٦٣	٤٨	٦٠	٣٢٧ ب	٧٨	٧٧	٨٣	٧٩	٤٢	٦٣	٣١	٦٦
٥٢ ـ بابوا غينيا الجديدة	٧٢	٨٧	٤٤	٥٥	٤٤	٥٤	١٠٠٠	٧٦	٠٠	٨٤	٠٠	٦١	٧٩	٢٧	٦٠
٥٣ ـ هندوراس	٧٣	٨٧	٥١	٦٧	٤٨	٦٣	٨٢	٣٨	٩٣	٣٥	٥٩	٠٠	١٠٠	٦٩	٠٠
٥٤ ـ غواتيمالا	٦٦	٨٠	٥٠	٦٥	٤٨	٦٠	١١٠	٣٣	٦٢	٧٢	٧٣	٨٠	٨٢	٦٧	٠٠
٥٥ ـ جمهورية الكونغو الشعبية	١٧٠	١٨٣	٤٧	٥٧	٤١	٥١	٠٠	٨٦	٨٢	٨٩	٨٩	٧١	٩٥	٢٩	٧٦
٥٦ ـ الجمهورية العربية السورية	٥٨	٧٠	٥٤	٦٨	٥١	٦٤	٢٨٠	٩٢	٩٦	٩٥	٩٧	٤٧	٨٧	٢٨	٧٠
٥٧ ـ الكاميرون	١١٩	١٣٦	٤٧	٥٩	٤٤	٥٥	٣٠٣	٥٩	٨٥	٥٨	٨٦	٦٦	٨٥	٢٨	٦٤
٥٨ ـ بيرو	٩١	١٠٧	٥٢	٦٤	٤٩	٦٠	٣١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٢	٠٠	٦٩	٠٠
٥٩ ـ أكوادور	٧٥	٨٢	٥٧	٦٨	٥٥	٦٤	٢٢٠	٦٩	٠٠	٧٠	٠٠	٩١	٩٦	٤٦	٩١
٦٠ ـ ناميبيا	١٢١	١٤١	٤٧	٥٩	٤٤	٥٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦١ ـ باراغواى	٣٤	٤٥	٦٧	٦٩	٦٣	٦٥ ـ	٤٦٩	٧٠	٧٥	٧١	٧٦	٨٨	٩٣	٨٩	٩٩
٦٢ ـ السلفادور	٦٦	٨٠	٥٦	٦٧	٥٣	٥٩	٧٤	٥٦	٠٠	٥٩	٠٠	٨٦	١٠٢	٧٥	٩٢
٦٣ ـ كولومبيا	٤٠	٥٠	٦١	٧٢	٥٧	٦٦	١٣٠	٥٧	٧٥	٥١	٦٧	١٠٢	١٠٠	٥٧	٩٩
٦٤ ـ تايلند	٢٩	٣٩	٥٨	٦٨	٥٤	٦٤	٢٧٠	٧١	٠٠	٦٩	٠٠	٨٩	٠٠	٦٨	٠٠
٦٥ ـ جامايكا	١٦	٢٣	٦٧	٧٥	٦٤	٧١	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٤	٠٠	٩٧	١٢١	٠٠
٦٦ ـ تونس	٥٣	٦٦	٥٢	٦٧	٥١	٦٦	١٠٠٠ *	٠٠	٩٠	٠٠	٩٤	٥٢	٨٢	٣٧	٧٤

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الصحة والرفاهية الاجتماعية							التعليم							
	معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء)		العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات)				وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠٠ من من المواليد الأحياء)	النسبة المئوية للمجموعات العمرية التي تستمر حتى الصف الرابع				الاناث لكل ١٠٠ من الذكور			
	اناث	ذكور	اناث		ذكور			اناث		ذكور		ابتدائي		ثانوي[أ]	
	١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٤	١٩٧٠	١٩٨٤	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٨٨
٦٧ - تركيا	٧٦	٨٣	٥٥	٦٩	٥٢	٦٤	٢٠٧	٧٦	٩٧	٨١	٩٨	٦٦	٨٩	٣٧	٦٠
٦٨ - بتسوانا	٤٢	٥٥	٤٩	٦٩	٤٦	٦٥	٣٠٠	٩٧	٩٥	٩٠	٩٥	١٢٩	١٠٧	٧٧	١٠٣
٦٩ - الأردن	٦٤	٧١	٥٢	٦٩	٤٩	٦٥	..	٩٠	٩٩	٩٢	..	٧٢	٩٤	٤٠	٩٦
٧٠ - بنما	٢٢	٣٠	٦٥	٧٥	٦٢	٧٠	٩٠	٩٧	٩٠	٩٧	٨٩	٩٣	٩٢	١٠٠	١٠٥
٧١ - شيلي	٢٠	٢٦	٦٣	٧٥	٥٧	٦٨	٥٥	٨٦	٩٦	٨٣	٩٧	٩٦	٩٦	١٠٦	١٠٦
٧٢ - كوستاريكا	١٩	٢٣	٦٦	٧٧	٦٣	٧٣	٢٦	٩٣	٩٢	٩١	٩٠	٩٤	٩٤	١١٠	١٠٣
٧٣ - بولندا	١٧	٢٢	٧٢	٧٥	٦٦	٦٧	١٢	٩٩	..	٩٧	..	٩٣	٩٥	٢١٧	٢٦٢
٧٤ - موريشيوس	٢١	٣٠	٦٣	٧٢	٥٩	٦٧	٩٩	٩٧	٩٩	٩٧	٩٩	٩٠	٨٨	٥٣	٩٧
٧٥ - المكسيك	٤٣	٥٣	٦١	٧٣	٥٨	٦٦	٩٢	..	٧٢	..	٩٥	٩١	٩٤	٥٣	٨٩
٧٦ - الأرجنتين	٣١	٤٢	٦٩	٧٤	٦٣	٦٨	٨٥	٩٢	..	٦٩	..	٩٦	..	٦٠	١٧٢
٧٧ - ماليزيا	٢٢	٣١	٦٠	٧٢	٥٦	٦٨	٥٩	..	١٠٠	..	٩٩	..	٩٥	..	١٠١
٧٨ - الجزائر	٨٧	٩٥	٥١	٦٦	٤٩	٧٤	١٢٩	٩٠	..	٩٥	..	٦٢	٨٠	٤٥	٧٦
٧٩ - بلغاريا	١٤	١٩	٧٣	٧٥	٦٦	٧٠	٢٢	٩١	٩٥	١٠٠	٩٨	٩٣	٩٤	..	١٨٠
٨٠ - لبنان	..	..	٦٤	..	٦٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨١ - منغوليا	٧٩	٩٤	٥١	٦٣	٤٩	٦١	١٤٠	..	..	..	..	..	١٠٠	..	١٠٧
٨٢ - نيكاراغوا	٦٩	٨٤	٥٢	٦٦	٤٩	٦٣	٦٥	٤٨	٦٤	٤٥	٥٨	٩٩	١٠٧	٦٩	١٦٨
الدخل المتوسط الأعلى	٥٧ م	٦٨ م	٦١ م	٧٢ م	٥٨ م	٦٥ م		٧٧ م	٩٠ م	٧٦ م	٩٧ م	٨٨ م	٨٩ م	٩٥ م	١١١ م
٨٣ - فنزويلا	٣٦	٤٦	٦٥	٧٣	٦١	٦٧	٦٥	٨٤	٨٢	٦٦	٨٩	٩٨	٩٦	١٠٩	١١٩
٨٤ - جنوب أفريقيا	٨٥	١٠٠	٥٤	٦٥	٤٩	٥٨	*٥٥٠	..	..	..	..	..	..	٨٧	..
٨٥ - البرازيل	٦٤	٧٨	٥٩	٦٩	٥٥	٦٣	١٥٠	٥٩	..	٥٤	..	٩٨	..	٩٣	..
٨٦ - هنغاريا	١٧	٢٣	٧٢	٧٤	٦٧	٦٧	٢٨	٩٠	٩٧	٩٩	٩٧	٩٤	٩٦	١٩٧	١٩٤
٨٧ - أوروغواي	٢٣	٢٩	٧٢	٧٦	٦٥	٦٩	٥٦	..	٩٩	..	٩٩	..	٩٥	١١٠	..
٨٨ - يوغوسلافيا	٢٧	٣٢	٦٨	٧٥	٦٤	٦٩	٢٧	٩١	..	٩٩	..	٩١	..	٨٦	٩٤
٨٩ - الغابون	١٥١	١٧١	٤٤	٥٥	٤١	٥١	١٢٤	٧٣	٨٠	٧٨	٧٨	٨٤	٩٨	٣٩	٨١
٩٠ - جمهورية ايران الاسلامية	١٠٥	١٢٤	٥٢	٦٣	٥٢	٦٣	..	٧٥	٧٩	٧٤	٩٩	٤٦	٨٠	٤٤	٦٨
٩١ - ترينداد وتوباغو	١٦	٢١	٦٧	٧٤	٦٣	٦٩	٨١	٧٨	٩٩	٧٤	٩٦	٩٧	٩٨	١٠٧	١٠٠
٩٢ - تشيكوسلوفاكيا	١٢	١٧	٧٣	٧٥	٦٧	٦٨	٨	٩٦	٩٧	٩٨	٩٧	٩٣	٩٧	١٩٥	١٥٩
٩٣ - البرتغال	١٥	١٩	٦٨	٧٨	٦٢	٧٢	١٥	٩٢	..	٩٢	..	٩٥	..	٩٢	١١٤
٩٤ - جمهورية كوريا	٢٣	٣٢	٥٨	٧٣	٥٥	٦٧	٣٤	٩٦	١٠٠	٩٦	٩٩	٩١	٩٤	٥٩	٨٧
٩٥ - عمان	٣٨	٥٠	٤٥	٦٧	٤٣	٦٣	..	٨٢	٩٦	٨٢	٩٩	..	٨٧	..	٧١
٩٦ - ليبيا	٨٨	١٠٤	٥١	٦٤	٤٨	٦٠	..	٩٢	..	٩٥	..	٣٩	..	١٣	..
٩٧ - اليونان	١٣	١٦	٧٢	٨٠	٦٩	٧٤	١٢	٩٧	٩٨	٩٦	٩٩	٩٠	٩٤	٨٦	١٠١
٩٨ - العراق	٨٣	٩١	٥٣	٦٥	٥١	٦١	..	٨٤	٩٠	٩٠	٩٢	٤٢	٧٩	٢٩	٦٣
٩٩ - رومانيا	٢٥	٣٤	٧٠	٧٣	٦٦	٦٨	١٨٠	٩٠	..	٨٩	..	٩٤	..	١٤٧	٢٣٣
الدخل المنخفض والمتوسط	٨٤ م	٩١ م	٥٢ م	٦٥ م	٥٠ م	٦٢ م		٦١ م	٧٨ م	٦٥ م	٧٩ م	٦٦ م	٨٣ م	٥٢ م	٧٠ م
أفريقيا جنوب الصحراء	١٥٩ م	١٧٨ م	٤٣ م	٥٣ م	٤١ م	٤٩ م		٦٦ م	٧٣ م	٦٩ م	٧٤ م	٥٦ م	٧٨ م	٣٦ م	٥٩ م
شرق آسيا	٣٩ م	٥٠ م	٥٥ م	٧٠ م	٥٢ م	٦٧ م		..	٧٨ م	..	٨١ م	..	٨١ م	٥٠ م	٧٢ م
جنوب آسيا	١٢٧ م	١٢١ م	٤٥ م	٥٨ م	٤٦ م	٥٨ م		٤٥ م	..	٤٨ م	..	٥٤ م	..	٣٤ م	٥٠ م
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٧٤ م	٨٥ م	٦٠ م	٦٨ م	٥٩ م	٦٤ م		٨٦ م	٩٠ م	٨٩ م	٩٥ م	٧٠ م	٨٠ م	٨٨ م	١٠٤ م
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٥٦ م	٦٧ م	٦٠ م	٧٠ م	٥٦ م	٦٤ م		٦٤ م	٧٥ م	٥٩ م	٨٦ م	٩٥ م	٩٨ م	٧٧ م	١١٠ م
المدينة بصورة باهظة	٥٦ م	٧٢ م	٦٠ م	٦٨ م	٥٦ م	٦٣ م		٧٥ م	٧٩ م	٧٢ م	٨٧ م	٨٨ م	٩٠ م	٩٠ م	١١٩ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	١٠ م	١٣ م	٧٤ م	٧٩ م	٦٧ م	٧٣ م		٩٥ م	٩٧ م	٩٤ م	٩٦ م	٩٥ م	٩٤ م	٩٣ م	٩٩ م
أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٩ م	١١ م	٧٤ م	٨٠ م	٦٨ م	٧٣ م		٩٦ م	٩٧ م	٩٤ م	٩٦ م	٩١ م	٩٥ م	٩٤ م	١٠٠ م
+ أخرى	٣٠ م	٣٧ م	٦٧ م	٧٤ م	٦٢ م	٧٠ م		٩٤ م	٩٤ م	٩٤ م	٩٤ م	٥٩ م	٨٩ م	٦٦ م	٨٧ م
١٠٠ - + المملكة العربية السعودية	٧٥	٨٩	٥٠	٦٦	٤٧	٦٢	٥٢	٩٣	٩٣	٩١	٩٣	٢٩	٨٠	٨	٦٦
١٠١ - أيرلندا	٩	١٢	٧٣	٧٧	٦٩	٧١	٧	..	..	..	..	..	٩٥	١١٣	١٠١
١٠٢ - أسبانيا	٩	١١	٧٤	٨٠	٦٩	٧٤	١٠	٧٦	٩٧	٧٦	٩٦	٩٣	٩٣	٧٠	١٠١
١٠٣ - + إسرائيل	١١	١٥	٧٤	٧٨	٧١	٧٤	٥	٩٢	٩٨	٩٦	٩٨	..	٩٨	١٢٧	١٢١
١٠٤ - + هونغ كونغ	٨	١٠	٧١	٨٠	٦٤	٧٥	٤	٩٤	..	٩٢	..	٨٥	٩٢	٧٢	١٠٤
١٠٥ - + سنغافورة	٨	١٠	٦٨	٧٧	٦٤	٧١	١١	٩٩	..	٩٩	..	٨٥	..	٩١	..
١٠٦ - نيوزيلندا	١١	١٥	٧٤	٧٨	٦٨	٧٢	..	..	٩٨	..	٩٨	٩٤	٩٥	..	٩٨
١٠٧ - استراليا	٨	١١	٧٤	٨٠	٦٨	٧٣	١١	..	٩٧	..	٩٤	٩٥	٩٥	٩٢	٩٩
١٠٨ - المملكة المتحدة	٩	١٢	٧٤	٧٩	٦٨	٧٣	٧	..	..	..	..	..	..	٩٤	٩٦
١٠٩ - ايطاليا	١٠	١٣	٧٣	٨٠	٦٨	٧٣	١٣	..	..	..	..	٩٣	..	٨٠	..
١١٠ - هولندا	٨	١٠	٧٦	٨١	٧١	٧٤	٥	٩٩	..	٩٦	..	٩٥	..	٩٣	١١١
١١١ - + الكويت	١٥	٢١	٦٥	٧٦	٦١	٧١	١٨	٩٦	٩٢	٩٨	٩٣	٦٦	..	٦٣	٩٧
١١٢ - بلجيكا	١٠	١٢	٧٤	٨٠	٦٨	٧٣	١٠	..	٨٧	..	٨٥	٩٤	٩٦	٨٥	١٠٣
١١٣ - النمسا	٩	١٣	٧٣	٧٩	٦٦	٧٢	١١	٩٥	٩٩	٩٢	١٠٠	٩٥	٩٤	٩٥	٩٤
١١٤ - فرنسا	٨	١١	٧٥	٨١	٦٨	٧٣	١٣	٩٧	٩٦	٩٠	٩٩	٩٥	٩٤	١٠٨	١٠٨
١١٥ - + الامارات العربية المتحدة	٢٤	٣٢	٥٩	٧٣	٥٦	٦٩	..	٩٧	٩٥	٩٣	٩٢	..	٩٤	..	١٠١
١١٦ - كندا	٨	١٠	٧٥	٨١	٦٩	٧٤	٢	٩٥	٩٧	٩٢	٩٣	٩٤	٩٣	٩٤	٩٥
١١٧ - ألمانيا	٨	١١	٧٣	٧٩	٦٧	٧٢	١١	٩٧	٩٧	٩٦	٩٩	..	٩٦	٨٢	٩٧
١١٨ - الدانمرك	٩	١١	٧٥	٧٨	٧٠	٧٢	٤	٩٨	١٠٠	٩٦	١٠٠	٩٦	٩٦	١٠٤	١٠٥
١١٩ - الولايات المتحدة	١١	١٣	٧٤	٧٩	٦٧	٧٢	٩	..	٩٦	..	٩٤	..	٩٤	..	..
١٢٠ - السويد	٧	٨	٧٦	٨٠	٧٢	٧٥	٤	٩٨	..	٩٦	..	٩٦	٩٥	١٠٤	١٠٧
١٢١ - فنلندا	٧	٩	٧٣	٧٩	٦٦	٧٢	٥	..	٩٩	..	٩٨	٩٠	٩٥	١١٥	١١٢
١٢٢ - النرويج	٩	١١	٧٦	٨١	٧١	٧٤	..	٩٩	٩٩	٩٨	٩٩	٩٦	٩٥	٩٥	١٠٣
١٢٣ - اليابان	٦	٧	٧٣	٨٢	٦٨	٧٦	١٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٦	٩٥	١٠١	٩٩
١٢٤ - سويسرا	٧	٩	٧٥	٨١	٦٩	٧٤	٥	٩٤	٩٩	٩٣	٩٩	..	٩٦	..	٩٩
اقتصادات أخرى	٢٤ م	٣٣ م	٧٢ م	٧٤ م	٦٥ م	٦٦ م		..	١٠٠ م	..	٩٩ م	٩٥ م	٩٣ م	١٠٩ م	١٠٢ م
العالم	٦٨ م	٧٥ م	٥٨ م	٦٧ م	٥٥ م	٦٤ م		٦٧ م	٨٣ م	٧٠ م	٨٣ م	٨٥ م	٨٦ م	٥٨ م	٧٤ م
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	١١٩ م	١٢٥ م	٤٨ م	٥٩ م	٤٦ م	٥٦ م		٧٤ م	٨٤ م	٧٤ م	٩٥ م	٥٩ م	٨٣ م	٤٧ م	٧٧ م

(أ) انظر الملاحظات الفنية . (ب) لا تشير البيانات إلا إلى وفيات الامهات في المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى فقط . (جـ) بيانات المجتمعات المحلية من المناطق الريفية فقط .

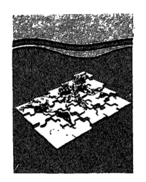
جدول ٣٣ : الغابات ، والمناطق المحمية والمياه

	مساحة الغابة (بآلاف الكيلو مترات المربعة)				مساحات الأراضى المحمية			موارد داخلية متجددة المياه السحب السنوى (٧٠ - ١٩٨٧)				
	المساحة الكلية ١٩٨٠		المعدل السنوى لازالة الغابات ١٩٨١ - ١٩٨٥		المساحة (بآلاف الكيلو مترات المربعة	العدد	كنسبة مئوية من مساحة الأرض الكلية	الاجمالى (كيلو متر مكعب)	كنسبة مئوية من اجمالى موارد المياه	نصيب الفرد (متر مكعب)		
	اجمالى	مسيجة	اجمالى	مسيجة						الاجمالى	المنزلى	الصناعى والزراعى
اقتصادات منخفضة الدخل												
الصين والهند												
اقتصادات أخرى منخفضة الدخل												
١ - موزمبيق	١٥٤	٩	١,٢٠	٠,١٠	صفر	صفر	صفر	٠,٧٦	١	٥٣	١٣	٤٠
٢ - أثيوبيا	٢٧٢	٤٤	٠,٨٨	٠,٠٨	٦٨,٧٣	٢٥	٦,٢	٢,٢١	٢	٤٨	٥	٤٣
٣ - تنزانيا	٤٢٠	١٤	١,٣٠	٠,١٠	١١٩,١٣	٢٠	١٣,٤	٠,٤٨	١	٣٦	٧	٢٨
٤ - الصومال	٩١	١٥	٠,١٤	٠,٠٤	صفر	صفر	صفر	٠,٨١	٧	١٦٧	٥	١٦٢
٥ - بنغلاديش	٩	٩	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٩٧	٨	٠,٧	٢٢,٥٠	١	٢١١	٦	٢٠٥
٦ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٣٦	٨٤	١,٣٠	١,٠٠	صفر	صفر	صفر	٠,٩٩	صفر	٢٢٨	١٨	٢١٠
٧ - ملاوى	٤٣	٢	١,٥٠	٠٠	١٠,٦٧	٩	١١,٣	٠,١٦	٢	٢٢	٧	١٥
٨ - نيبال	٢١	١٩	٠,٨٤	٠,٨٤	٩,٥٩	١١	٧,٠	٢,٦٨	٢	١٥٥	٦	١٤٩
٩ - تشاد	١٣٥	٥	٠,٨٠	٠٠	١,١٤	١	٠,١	٠,١٨	صفر	٣٥	٦	٢٩
١٠ - بوروندى	صفر	صفر	٠,٠١	٠,٠١	صفر	صفر	صفر	٠,١٠	٣	٢٠	٧	١٣
١١ - سيراليون	٢١	٧	٠,٠٦	٠,٠٦	١,٠١	٣	١,٤	٠,٣٧	صفر	٩٩	٧	٩٢
١٢ - مدغشقر	١٣٢	١٠٣	١,٥٦	١,٥٠	١٠,٣١	٣١	١,٨	١٦,٣٠	٤١	١٦٧٥	١٧	١٦٥٨
١٣ - نيجيريا	١٤٨	٦٠	٤,٠٠	٣,٠٠	٩,٦٠	٤	١,١	٣,٦٣	١	٤٤	١٤	٣٠
١٤ - أوغندا	٦٠	٨	٠,٥٠	٠,١٠	١٣,٣٢	١٨	٦,٧	٠,٢٠	صفر	٢٠	٧	١٤
١٥ - زائير	١٧٧٦	١٠٥٨	٣,٧٠	١,٨٢	٨٨,٢٧	٩	٣,٩	٠,٧٠	صفر	٢٢	١٣	٩
١٦ - مالى	٧٣	٥	٠,٣٦	٠٠	٨,٧٦	٦	٠,٧	١,٣٦	٢	١٥٩	٣	١٥٦
١٧ - النيجر	٢٦	١	٠,٦٧	٠,٠٣	١٦,٥٤	٤	١,٣	٠,٢٩	١	٤٤	٩	٣٥
١٨ - بوركينا فاسو	٤٧	٣	٠,٨٠	٠,٠٣	٧,٣٩	٧	٢,٧	٠,١٥	١	٢٠	٦	١٤
١٩ - رواندا	٢	١	٠,٠٥[أ]	٠,٠٣	٢,٦٢	٢	١٠,٥	٠,١٥	٢	٢٣	٦	١٧
٢٠ - الهند	٦٤٠	٣٧٨	٠,٤٨	٠٠	١٣١,٧٠	٢٨٨	٤,٤	٣٨٠,٠٠	١٨	٦١٢	١٨	٥٩٤
٢١ - الصين	١١٥٠	٩٧٨	صفر	٠٠	٧٩,٠٤	١٧٩	٠,٨	٤٦٠,٠٠	١٦	٤٦٢	٢٨	٤٣٤
٢٢ - هايتى	صفر	صفر	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٨	٢	٠,٣	٠,٠٤	صفر	٤٦	١١	٣٥
٢٣ - كينيا	٢٤	١١	٠,٣٩	٠,١٩	٣٠,٩٥	٣٠	٥,٤	١,٠٩	٧	٤٨	١٣	٣٥
٢٤ - باكستان	٢٥	٢٢	٠,٠٩	٠,٠٧	٧٥,٨٣	٥٧	٩,٨	١٥٣,٤٠	٣٣	٢٠٥٣	٢١	٢٠٣٢
٢٥ - بنن	٣٩	صفر	٠,٦٧	٠,٠١	٨,٤٤	٢	٧,٦	٠,١١	صفر	٢٦	٧	١٩
٢٦ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٥٩	٣٦	٠,٥٥	٠,٥	٣٩,٠٤	٧	٦,٣	٠,٠٧	صفر	٢٧	٦	٢١
٢٧ - غانا	٨٧	١٧	٠,٧٢	٠,٢٢	١١,٧٥	٨	٥,١	٠,٣٠	١	٣٥	١٢	٢٣
٢٨ - توغو	١٧	٣	٠,١٢	٠,٠٢	٤,٦٣	٦	٨,٥	٠,٠٩	١	٤٠	٢٥	١٥
٢٩ - زامبيا	٢٩٥	٣٠	٠,٧٠	٠,٤٠	٦٣,٥٩	١٩	٨,٦	٠,٣٦	صفر	٨٦	٥٤	٣٢
٣٠ - غينيا	١٠٧	٢١	٠,٨٦	٠,٣٦	٠,١٣	١	٠,١	٠,٧٤	صفر	١١٥	١٢	١٠٤
٣١ - سرى لانكا	١٧	١٧	٠,٥٨	٠,٥٨	٧,٤٠	٣٨	١١,٤	٦,٣٠	١٥	٥٠٣	١٠	٤٩٣
٣٢ - ليسوتو	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٠,٠٧	١	٠,٢	٠,٠٥	١	٣٤	٧	٢٧
٣٣ - أندونيسيا	١١٦٩	١١٣٩	٩,٢٠[أ]	٩,٠٠[أ]	١٤٠,٦٧	١٤١	٧,٨	١٦,٥٩	١	٩٦	١٢	٨٤
٣٤ - موريتانيا	٦	صفر	٠,١٣	٠,٠١	١٤,٨٣	٢	١,٤	٠,٧٣	١٠	٤٧٣	٥٧	٤١٧
٣٥ - أفغانستان	١٢	٨	٠٠	٠٠	١,٤٢	٤	٠,٢	٢٦,١١	٥٢	١٤٣٦	١٤	١٤٢٢
٣٦ - بوتان	٢١	٢١	٠,٠١	٠,٠١	٨,٧٦	٥	١٨,٦	٠,٠٢	صفر	١٥	٥	١٠
٣٧ - كمبوتشيا الديمقراطية	١٢٦	٧٥	٠,٣٠	٠,٢٥	صفر	صفر	صفر	٠,٥٢	صفر	٦٩	٣	٦٦
٣٨ - ليبيريا	٢٠	٢٠	٠,٤٦	٠,٤٦	١,٣١	١	١,٤	٠,١٣	صفر	٥٤	١٥	٣٩
٣٩ - ميانمار	٣١٩	٣١٩	٦,٧٧[أ]	٦,٧٧[أ]	١,٧٣	٢	٠,٣	٣,٩٦	صفر	١٠٣	٧	٩٦
٤٠ - السودان	٤٧٧	٧	٥,٠٤[أ]	٠,٠٤[أ]	٨١,١٦	١٣	٣,٤	١٨,٦٠	١٤	١٠٨٩	١١	١٠٧٩
٤١ - فييت نام	١٠١	٨٨	١,٧٣[أ]	١,٧٣[أ]	٨,٥٨	٥٦	٢,٦	٥,٠٧	١	٨١	١١	٧٠
اقتصادات متوسطة الدخل												
الدخل المتوسط الأدنى												
٤٢ - أنغولا	٥٣٦	٢٩	٠,٩٤	٠,٤٤	٨,٩٠	٣	٠,٧	٠,٤٨	صفر	٤٣	٦	٣٧
٤٣ - بوليفيا	٦٦٨	٤٤٠	١,١٧	٠,٨٧	٤٨,٣٧	١٢	٤,٥	١,٢٤	صفر	١٨٤	١٨	١٦٦
٤٤ - جمهورية مصر العربية	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٦,٨٥	٩	٠,٧	٥٦,٤٠	٩٧	١٢٠٢	٨٤	١١١٨
٤٥ - السنغال	١١٠	٢	٠,٥٠	٠٠	٢١,٧٧	٩	١١,٣	١,٣٦	٤	٢٠١	١٠	١٩١
٤٦ - الجمهورية اليمنية	صفر	صفر	صفر	٠٠	صفر	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٧ - زمبابوى	١٩٨	٢	٠,٨٠[أ]	صفر	٢٧,٦٠	١٩	٧,١	١,٢٢	٥	١٢٩	١٨	١١١
٤٨ - الفلبين	٩٥	٩٥	١,٤٣[أ]	١,٤٣[أ]	٥,٢١	٣٢	١,٧	٢٩,٥٠	٩	٦٩٣	١٢٥	٥٦٨
٤٩ - كوت ديفوار	٩٨	٤٥	٥,١٠	٢,٩٠	١٩,٥٨	١٠	٦,٢	٠,٧١	١	٦٨	١٥	٥٣
٥٠ - الجمهورية الدومينيكية	٦	٦	٠,٠٤	٠,٠٤	٥,٥٠	١٣	١١,٤	٢,٩٧	١٥	٤٥٣	٢٣	٤٣٠
٥١ - المغرب	٣٢	١٥	٠,١٣	٠٠	٢,٩٨	١٠	٠,٧٠	١١,٠٠	٣٧	٥٠١	٣٠	٤٧١
٥٢ - بابوا غينيا الجديدة	٣٨٢	٣٤٢	٠,٢٣	٠,٢٢	٠,٠٧	٣	صفر	٠,١٠	صفر	٢٥	٧	١٨
٥٣ - هندوراس	٤٠	٣٨	٠,٩٠	٠,٩٠	٥,٨٠	١٥	٥,٢	١,٣٤	١	٥٠٨	٢٠	٤٨٧
٥٤ - غواتيمالا	٤٥	٤٤	٠,٩٠	٠,٩٠	٠,٩٩	١٣	٠,٩	٠,٧٣	١	١٣٩	١٣	١٢٧
٥٥ - جمهورية الكونغو الشعبية	٢١٣	٢١٣	٠,٢٢	٠,٢٢	١٣,٥٣	١٠	٤,٠	٠,٠٤	صفر	٢٠	١٢	٨
٥٦ - الجمهورية العربية السورية	٢	١	صفر	٠٠	صفر	صفر	صفر	٣,٣٤	٩	٤٤٩	٣١	٤١٨
٥٧ - الكاميرون	٢٣٣	١٦٥	١,٩٠[أ]	١,٠٠[أ]	١٧,٠٢	١٢	٣,٦	٠,٤٠	صفر	٣٠	١٤	١٦
٥٨ - بيرو	٧٠٦	٦٩٧	٢,٧٠	٢,٧٠	٥٤,٨٣	٢٢	,٤٣	٦,١٠	١٥	٢٩٤	٥٦	٢٣٨
٥٩ - اكوادور	١٤٧	١٤٣	٣,٤٠	٣,٤٠	١٠٦,١٩	١٣	٣٨,٤	٥,٥٦	٢	٥٦١	٣٩	٥٢٢
٦٠ - ناميبيا	١٨٤	٠٠	٠,٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١٤	٢	٧٧	٥	٧٢
٦١ - باراغواى	١٩٧	٤١	٢,١٢	١,٩٠	١١,٢١	٩	٢,٨	٤,٣	صفر	١١١	١٧	٩٤
٦٢ - السلفادور	١	١	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٢٢	٧	١,١	١,٠٠	٥	٢٤١	١٧	٢٢٤
٦٣ - كولومبيا	٥١٧	٤٦٤	٨,٩٠	٨,٢٠	٥٦,١٤	٣٥	٥,٤	٥,٣٤	صفر	١٧٩	٧٣	١٠٥
٦٤ - تايلند	١٥٧	٩٢	٢,٤٠[أ]	١,٥٨[أ]	٤٦,٧٧	٧٥	٩,١	٣١,٩٠	١٨	٥٩٩	٢٤	٥٧٥
٦٥ - جامايكا	١	١	٠,٠٢	٠,٠٢	صفر	صفر	صفر	٠,٣٢	٤	١٥٧	١١	١٤٦
٦٦ - تونس	٣	٢	٠,٠٥	٠٠	٠,٤٥	٦	٠,٣	٢,٣٠	٥٣	٣٢٥	٤٢	٢٨٣

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر الملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	مساحة الغابة (بآلاف الكيلو مترات المربعة)				مساحات الأراضى المحمية			موارد داخلية متجددة للمياه السحب السنوى (٧٠ ـ ١٩٨٧)				
	المساحة الكلية ١٩٨٠		المعدل السنوى لازالة الغابات ٨١ ـ ١٩٨٥		المساحة (بالاف الكيلو مترات المربعة	العدد	كنسبة مئوية من مساحة الأرض الكلية	الاجمالى (كيلو متر مكعب)	كنسبة مئوية من اجمالى موارد المياه	نصيب الفرد (متر مكعب)		
	اجمالى	مسيجة	اجمالى	مسيجة						الاجمالى	المنزلى	الصناعى والزراعى
٦١ ـ تركيا	٢٠٢	٨٩	٠٠	٠٠	٢,٤٩	١٥	٠,٣	١٥,٦٠	٨	٣١٧	٧٦	٢٤١
٦٨ ـ بتسوانا	٣٢٦	صفر	٠,٢٠	٠٠	١٠٠,٢٥	٩	١٧,٧	٠,٠٩	١	٩٨	٥	٩٣
٦٩ ـ الأردن	١	صفر	٠٠	٠٠	٠,٩٣	٧	١,٠	٠,٤٥	٤١	١٧٣	٥٠	١٢٣
٧٠ ـ بنما	٤٢	٤٢	٠,٣٦	٠,٣٦	١٣,١١	١٤	١٧,٣	١,٣٠	١	٧٤٤	٨٩	٦٥٤
٧١ ـ شيلى	٧٦	٧٦	٠,٥٠	٠٠	١١٩,٨٣	٦٩	١٦,٠	١٦,٨٠	٤	١٦٢٥	٩٨	٠٨
٧١ ـ كوستاريكا	١٨	١٦	٠,٤٢ أ	٠,٤٢ أ	٦,١٠	٢٥	١٢,٠	١,٣٥	١	٧٧٩	٣١	٧٤٨
٧٢ ـ بولندا	٨٧	٨٦	٠٠	٠٠	٢١,٩٣	٧٥	٧,٢	١٦,٨٠	٣٠	٤٧٢	٧٦	٣٩٧
٧٤ ـ موريشيوس	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,٠٤	١	٢,٠	٠,٣٦	١٦	٤١٥	٦٦	٣٤٨
٧٥ ـ المكسيك	٤٨٤	٤٦٣	٦,١٥	٥,٩٥	٥٥,٨٣	٤٧	٢,٩	٥٤,٢٠	١٥	٩٠١	٥٤	٨٤٧
٧٦ ـ الأرجنتين	٤٤٥	٤٤٥	٠٠	٠٠	١٠٩,٧٥	٦٩	٤,٠	٢٧,٦٠	٣	١٠٥٩	٩٥	٩٦٤
٧٧ ـ ماليزيا	٢١٠	٢١٠	٢,٥٥	٢,٥٥	١١,٠١	٣٩	٣,٤	٩,٤٢	٢	٧٦٥	١٧٦	٥٨٩
٧٨ ـ الجزائر	١٨	١٥	٠,٤٠	٠٠	٤,٩٧	١٧	٠,٢	٣,٠٠	١٦	١٦١	٣٥	١٢٥
٧٩ ـ بلغاريا	٣٧	٣٣	٠٠	٠٠	١,٢٩	٣٩	١,٢	١٤١٨	٧	١٦٠٠	١١٢	١٤٨٨
٨٠ ـ لبنان	صفر	صفر	صفر	٠٠	٠,٠٤	١	٠,٣	٠,٧٥	١٦	٢٧١	٣٠	٢٤١
٨١ ـ منغوليا	٩٥	٩٥	٠٠	٠٠	٣,١٨	١٣	٠,٢	٠,٥٥	٢	٢٧٢	٣٠	٢٤٢
٨٢ ـ نيكاراغوا	٤٥	٤٥	١,٢١	١,٢١	٠,٤٣	٦	٠,٤	٠,٨٩	١	٣٧٠	٩٢	٢٧٧
الدخل المتوسط الأعلى												
٨٣ ـ فنزويلا	٣٣٩	٣١٩	٢,٤٥	١,٢٥	٨٦,١٩	٤٣	٩,٨	٤,١٠	صفر	٣٨٧	١٦٦	٢٢١
٨٤ ـ جنوب أفريقيا	٣	٣	٠٠	٠٠	٥٨,٠٢	١٥٢	٤,٨	٩,٢٠	١٨	٤٠٤	٦٥	٣٤٠
٨٥ ـ البرازيل	٥١٤٥	٣٥٧٥	ب	ب	٢٠٠,٩٦	١٦٠	٢,٤	٣٥,٠٤	١	٢١٢	٩١	١٢١
٨٦ ـ هنغاريا	١٦	١٦	٠٠	٠٠	٥,١١	٤٦	٥,٥	٥,٣٨	٥	٥٠٢	٤٥	٤٥٧
٨٧ ـ أوروغواى	٥	٥	٠٠	٠٠	٠,٣٠	٧	٠,٢	٠,٦٥	١	٢٤١	١٤	٢٢٧
٨٨ ـ يوغوسلافيا	١٠٥	٩١	٠٠	٠٠	١٠,٣٦	٧٦	٤,١	٨,٧٧	٣	٣٩٣	٦٣	٣٣٠
٨٩ ـ الغابون	٢٠٦	٢٠٥	٠,١٥	٠,١٥	١٧,٥٣	٦	٦,٨	٠,٠٦	صفر	٥١	٣٧	١٤
٩٠ ـ جمهورية ايران الاسلامية	٣٨	٢٨	٠,٢٠	٠٠	٣٦,٢٦	٣٠	٢,٢	٤٥,٤٠	٣٩	١٣٦٢	٥٤	١٣٠٧
٩١ ـ ترينيداد وتوباغو	٢	٢	٠,٠١	٠,٠١	٠,١٦	٦	٣,١	٠,١٥	٣	١٤٩	٤٠	١٠٩
٩٢ ـ تشيكوسلوفاكيا	٤٦	٤٤	٠٠	٠٠	١٩,٨٦	٦٦	١٥,٨	٥,٨٠	٦	٣٧٩	٨٧	٢٩٢
٩٣ ـ البرتغال	٣٠	٢٦	٠٠	٠٠	٦,٢٠	٢٧	٦,٨	١٠,٥٠	١٦	١٠٦٢	١٥٩	٩٠٣
٩٤ ـ جمهورية كوريا	٤٩	٤٩	٠٠	٠٠	٥,٥٨	١٧	٥,٧	١٠,٧٠	١٧	٢٩٨	٣٣	٢٦٥
٩٥ ـ عمان	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٠,٥٤	٢	٠,٣	٠,٤٣	٢٢	٥٦١	١٧	٥٤٥
٩٦ ـ ليبيا	٢	١	٠٠	٠٠	١,٥٥	٣	٠,١	٢,٦٢	٣٧٤	٢٦٢	٣٩	٢٢٢
٩٧ ـ اليونان	٥٨	٢٥	٠٠	٠٠	٥,٣٤	٦١	٤,١	٦,٩٥	١٢	٧٢١	٥٨	٦٦٣
٩٨ ـ العراق	١٢	١	٠٠	٠٠	صفر	صفر	صفر	٤٢,٨٠	٤٣	٤٥٧٥	١٣٧	٤٤٣٧
٩٩ ـ رومانيا	٦٧	٦٣	٠٠	٠٠	١,٥٢	١٨	٠,٧	٢٥,٤٠	١٢	١١٤٤	٩٢	١٠٥٣
الدخل المنخفض والمتوسط												
أفريقيا جنوب الصحراء												
شرق آسيا												
جنوب آسيا												
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا												
أمريكا اللاتينية والكاريبى												
المدينة بصورة باهظة												
اقتصادات مرتفعة الدخل												
أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى												
+ أخرى												
١٠٠ ـ + المملكة العربية السعودية	٢	صفر	٠٠	٠٠	٨,٠٨	٥	٠,٤	٢,٣٣	١٠٦	٣٢١	١٤٥	١٧٧
١٠١ ـ ايرلندا	٤	٣	٠٠	٠٠	٠,٢٤	٥	٠,٤	٠,٧٩	٢	٢٦٧	٤٣	٢٢٤
١٠٢ ـ أسبانيا	١٠٨	٦٩	٠٠	٠٠	٢٥,٦١	١١٠	٥,١	٤٥,٢٥	٤١	١١٧٤	١٤١	١٠٣٣
١٠٣ ـ + اسرائيل	١	١	٠٠	٠٠	٢,٣٦	١٩	١١,٦	١,٩٠	٨٨	٤٤٧	٧١	٣٧٥
١٠٤ ـ + هونغ كونغ	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٥ ـ + سنغافورة	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٠,٠٣	١	٤,٨	٠,١٩	٣٢	٨٤	٣٨	٤٦
١٠٦ ـ نيوزيلندا	٩٥	٧٢	٠٠	٠٠	٢٨,٢٨	١٢٢	١٠,٥	١,٢٠	صفر	٣٧٩	١٧٤	٢٠٤
١٠٧ ـ استراليا	١٠٦٧	٤١٧	٠٠	٠٠	٣٦٤,٨١	٦٢٥	٤,٨	١٧,٨٠	٥	١٣٠٦	٨٤٩	٤٥٧
١٠٨ ـ المملكة المتحدة	٢٢	٢٠	٠٠	٠٠	٢٥,٦٩	٨٤	١٠,٦	٢٨,٣٥	٢٤	٥٠٧	١٠١	٤٠٥
١٠٩ ـ ايطاليا	٨١	٦٤	٠٠	٠٠	١٢,٦٦	١٠٠	٤,٣	٥٦,٢٠	٣٠	٩٨٣	١٣٨	٨٤٥
١١٠ ـ هولندا	٤	٣	٠٠	٠٠	١,٥١	٤٧	٤,٤	١٤,٤٧	١٦	١٠٢٣	٥١	٩٧٢
١١١ ـ + الكويت	صفر	صفر	٠٠	٠٠	صفر	صفر	صفر	٠,٠١	٠٠	١٠	٦	٤
١١٢ ـ بلجيكا	٨	٧	٠٠	٠٠	٠,٨٤	٥	٢,٦	٩,٠٣	٧٢	٩١٧	١٠١	٨١٦
١١٣ ـ النمسا	٣٨	٣٨	٠٠	٠٠	١٥,٩٤	١٢٩	١٩,٣	٣,١٣	٣	٤١٧	٧٩	٣٣٨
١١٤ ـ فرنسا	١٥١	١٣٩	٠٠	٠٠	٤٥,٠١	٧٣	٨,٢	٤٠,٠٠	٢٢	٧٢٨	١١٦	٦١٢
١١٥ ـ + الامارات العربية المتحدة	صفر	صفر	٠٠	٠٠	صفر	صفر	صفر	٠,٤٢	١٤٠	٤٢٩	٤٧	٣٨١
١١٦ ـ كندا	٤٣٦٤	٢٦٤١	٠٠	٠٠	٢٣٨,٨٥	٣١١	٣,٧	٤٢,٢٠	١	١٧٥٢	١٩٦	١٥٥٦
١١٧ ـ المانيا	٧٢	٧٠	٠٠	٠٠	٢٧,٥٧	٨٦	١١,٣	٤١,٢٢	٢٦	٦٦٨	٦٧	٦٠١
١١٨ ـ الدانمرك	٥	٥	٠٠	٠٠	٢,٨٢	٥٨	٦,٧	١,٤٦	١١	٢٨٩	٨٧	٢٠٢
١١٩ ـ الولايات المتحدة	٢٩٦٠	٢٠٩٦	١,٥٩	٠٠	٧٩٠,٤٠	٣٩٦	٨,٦	٤٦٧,٠٠	١٩	٢١٦٢	٢٥٩	١٩٠٣
١٢٠ ـ السويد	٢٧٨	٢٤٤	٠٠	٠٠	١٧,٠٧	٦٨	٤,١	٣,٩٨	٢	٤٧٩	١٧٢	٣٠٧
١٢١ ـ فنلندا	٢٣٢	١٩٩	٠٠	٠٠	٨,٠٦	٣٤	٢,٦	٣,٧٠	٣	٧٧٤	٩٣	٦٨١
١٢٢ ـ النرويج	٨٧	٧٦	٠٠	٠٠	٤٧,٦٢	٩٥	١٥,٥	٢,٠٠	صفر	٤٨٩	٩٨	٣٩٢
١٢٣ ـ اليابان	٢٥٣	٢٣٩	٠٠	٠٠	٢٤,٠١	٦١	٦,٤	١٠٧,٨٠	٢٠	٩٢٣	١٥٧	٧٦٦
١٢٤ ـ سويسرا	١١	٩	٠٠	٠٠	١,٢١	١٩	٣,٠	٣,٢٠	٦	٥٠٢	١١٥	٣٨٧
اقتصادات أخرى												
العالم												
مصدرو النفط (ماعدا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)												

(أ) البيانات بالنسبة للفترات الزمنية موزعة كما يلى : الهند ٨٣ ـ ١٩٨٧ ، أندونيسيا ٧٩ ـ ١٩٨٤ ، ميانمار ٧٥ ـ ١٩٨١ ، فييت نام ٧٦ ـ ١٩٨١ ، الفلبين ٨١ ـ ١٩٨٨ ، الكاميرون ٧٦ ـ ١٩٨٦ ، تايلند ٨٥ ـ ١٩٨٨ ، كوستاريكا ٧٣ ـ ١٩٨٩ .
(ب) للاطلاع على تقديرات بديلة ، أنظر الملاحظات الفنية .



ملاحظات تقنية

تقدم هذه الطبعة الرابعة عشرة من مؤشرات التنمية الدولية ، مؤشرات اقتصادية واجتماعية ومؤشرات خاصة بالموارد الطبيعية ، لفترات أو سنوات منتقاة عن ١٨٤ اقتصادا ومجموعات تحليلية وجغرافية مختلفة للاقتصادات .

والمعيار الأساسى لتصنيف البلدان هو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . ومع انتماء أربعة أعضاء جدد إلى البنك الدولى ، بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ومنغوليا وناميبيا ، تضم الجداول الرئيسية حاليا بيانات قطرية عن ١٢٤ اقتصادا . ونظرا لأنه لاتتوافر غير بيانات متفرقة عن أربعة اقتصادات اضافية ، فإنها لم تدرج فى الجداول الرئيسية إلا فى شكل موجز تحت عنوان *« اقتصادات أخرى »* ، حيثما كان ذلك ممكنا ؛ وقد عرضت بيانات منتقاة عنها وعن جمهورية المانيا الديمقراطية السابقة فى الاطار أ ـ ٢ . ويغطى الاطار أ ـ ١ ، الذى يبين المؤشرات الأساسية للاقتصادات التى يقل عدد سكانها عن المليون نسمة ، ستة وخمسين اقتصادا آخر . كما عرضت تغييرات أخرى بايجاز فى المقدمة .

وقد بذل مجهود كبير فى سبيل توحيد البيانات ، ومع ذلك تختلف الأساليب الاحصائية والتغطية والممارسات والتعاريف اختلافا واسعا فيما بين البلدان . يضاف إلى ذلك أن النظم الاحصائية مازالت ضعيفة فى كثير من الاقتصادات النامية ، مما يؤثر على مدى توافر البيانات وامكان التعويل عليها ، ناهيك عن أن المقارنة فيما بين البلدان ، وفيما بين الأزمنة تنطوى دائما على مشكلات تقنية معقدة لم يتسن حلها حلا جامعا مانعا للبس . وقد استمدت البيانات من المصادر التى يعتقد أنها أكثر جدارة بالثقة ، لكن الكثير منها يخضع لهامش خطأ كبير .

ومعظم البيانات الاجتماعية والديمغرافية المأخوذة من مصادر قومية ، مستمدة من ملفات ادارية منظمة ، وان كان البعض منها قد جاء من مسوحات خاصة أو من استقصاءات دورية للتعداد .

وفى حالة بيانات المسح والتعداد ، كان من المتعين استنتاج الأرقام الخاصة بسنوات وسيطة أو تقديرها ، وذلك من احصاءات القاعدة المرجعية . وبالمثل ، فانه نظرا لأنه ليست كل البيانات مستكملة لآخر لحظة ، فان بعض الأرقام ـ خاصة تلك التى تتعلق بالفترات الراهنة ـ قد يتم تقديرها استقرائيا . وكثير من التقديرات (على سبيل المثال ، العمر المتوقع) مستمد من نماذج تستند إلى افتراضات عن السلوك والظروف السائدة . وقد تم استعراض القضايا المتعلقة بثبات المؤشرات الديمغرافية فى مطبوع *« الاتجاهات والسياسات السكانية العالمية »* للأمم المتحدة . ونناشد القراء أن يضعوا فى اعتبارهم أوجه القصور هذه عند تفسير المؤشرات ، خاصة عند اجرائهم مقارنات بين الاقتصادات .

وقد تم ادخال تعديل منهجى أساسى فى هذه الاصدارة يتمثل فى استخدام سلاسل الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧ فى حساب معدلات النمو بدلا من سلاسل الأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ التى كانت مستخدمة من قبل .

ورغبة فى توفير تحليل للاتجاهات طويلة الأجل ، وتسهيل المقارنات الدولية ، وادراج تأثير التغييرات فى الأسعار النسبية فيما بين القطاعات ، أعيد اسناد بيانات الأسعار الثابتة بالنسبة لمعظم الاقتصادات جزئيا إلى ثلاث سنوات الأساس وتم ربطها معا . وسنة ١٩٧٠ هى سنة الأساس بالنسبة للبيانات من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥ ، وسنة ١٩٨٠ بالنسبة للبيانات من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ ، وسنة ١٩٨٧ بالنسبة لسنة ١٩٨٣ وما بعدها . وقد ربطت هذه الفترات الثلاث فى « سلسلة متصلة » للحصول على أسعار ١٩٨٧ عبر الفترات الثلاث كلها .

وتم ربط السلسلة لكل من الفترات الفرعية الثلاث عن طريق اعادة القياس ؛ ومما يؤدى إلى تحريك السنة التى يكون فيها للسعر الجارى والثابت فى نفس السلاسل الزمنية نفس القيمة ، دون تغيير اتجاه أى منها . وقد جرت اعادة قياس مكونات الناتج المحلى

الإطار أ ـ ١ مؤشرات أساسية عن الاقتصادات التى يقل عدد سكانها عن مليون نسمة

	السكان (بالآلاف) منتصف ١٩٨٩	المساحة (بالألف كيلو متر مربع)	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى [أ] دولارات ١٩٨٩	متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية) ١٩٦٥ ـ ١٩٨٩	متوسط المعدل السنوى للتضخم [أ] (نسبة مئوية) ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٩	العمر المتوقع عند المولد (سنوات) ١٩٨٩	أمية الكبار (نسبة مئوية) إناث ١٩٨٥	اجمالى ١٩٨٥
١ ـ غينيا بيساو	٩٦٠	٣٦	١٨٠	..	..	٥٢,٢	٤٠	٨٣	٦٩
٢ ـ غامبيا	٨٤٩	١١	٢٤٠	٠,٧	٨,١	١٤,١	٤٤	٨٥	٧٥
٣ ـ غينيا الاستوائية	٤٠٧	٢٨	٣٣٠	..	..	..	٤٦	..	٦٣
٤ ـ غيانا	٧٩٦	٢١٥	٣٤٠	١,٦ـ	٧,٩	٢٠,٠	٦٤	٥	٦٣
٥ ـ ساوتومى وبرنسيبى	١٢٠	١	٣٤٠	..	..	١٨,٣	٦٦	..	..
٦ ـ مالديف	٢١٠	ب	٤٢٠	٢,٥	..	٦,٤	٦١	..	..
٧ ـ جزر القمر	٤٥٨	٢	٤٦٠	٠,٥	..	٥,٣	٥٥	..	..
٨ ـ جزر سليمان	٣١٣	٢٩	٥٨٠	..	٧,٧	١٠,٥	٦٤	..	..
٩ ـ كيرباتى	٦٩	١	٧٠٠	..	..	٥,٥	٥٥	..	..
١٠ ـ ساموا الغربية	١٦٣	٣	٧٠٠	..	..	٩,٧	٦٦	..	..
١١ ـ الرأس الأخضر	٣٦١	٤	٧٨٠	..	..	٩,٧	٦٦	٦١	..
١٢ ـ فانواتو	١٥٢	١٢	٨٦٠	..	..	٤,٣	٦٤	..	..
١٣ ـ سويسرا	٧٦١	١٧	٩٠٠	٢,١	٩,٠	١١,٩	٥٦	٣٤	٣٢
١٤ ـ تونغا	٩٨	١	٩١٠	..	..	٧,٥	٦٧	..	..
١٥ ـ فيجى	٧٤٠	١٨	١٦٥٠	١,٨	١٠,٣	٥,٦	٦٧	١٩	١٥
١٦ ـ بليز	١٨٤	٢٣	١٧٢٠	٢,٥	٧,١	٢,٤	٦٨	..	..
١٧ ـ سانت لوسيا	١٤٨	١	١٨١٠	..	..	٣,٦	٧١	..	..
١٨ ـ غرينادا	٩٤	ب	١٩٠٠	..	..	..	٦٩	..	..
١٩ ـ سورينام	٤٣٧	١٦٣	٣٠١٠	١,٢	..	٦,٢	٦٧	١٠	١٠
٢٠ ـ سيشل	٦٧	ب	٤٢٣٠	٣,٢	١٢,٢	٣,٤	٧٠	..	..
٢١ ـ مالطة	٣٥٠	ب	٥٨٣٠	٧,٢	٣,٥	٢,٠	٧٣	١٨	١٦
٢٢ ـ بربادوس	٢٥٦	ب	٦٣٥٠	٢,٤	١١,٠	٥,٥	٧٥	..	..
٢٣ ـ قبرص	٦٩٥	٩	٧٠٤٠	..	..	٦,٠	٧٦	..	..
٢٤ ـ البهاما	٢٤٩	١٤	١١٣٢٠	١,١	٦,٤	٦,١	٦٨	..	..
٢٥ ـ قطر	٤٢٢	١١	١٥٥٠٠	..	..	..	٧٠	..	..
٢٦ ـ ايسلندا	٢٥٤	١٠٣	٢١٠٧٠	٣,٤	٢٦,٨	٣٤,٨	٧٨	..	..
٢٧ ـ لكسمبورغ	٣٧٧	٣	٢٤٩٨٠	٦,١	٤,٣	٤,٤	٧٥	..	..
٢٨ ـ ساموا الامريكية	٣٨	ب	جـ	..	..	..	٧٢	..	..
٢٩ ـ أندورا	٥٠	..	جـ	..	..	..	..	..	..
٣٠ ـ انتيجوا وبربودا	٧٨	ب	د	..	..	٦,٧	٧٤	..	..
٣١ ـ أروبا	٦٠	ب	جـ	..	..	..	..	..	..
٣٢ ـ البحرين	٤٨٩	١	جـ	..	..	١,٣ـ	٦٩	٣٦	٢٧
٣٣ ـ برمودا	٦٠	ب	جـ	..	٨,١	٩,١	..	..	..
٣٤ ـ بروني	٢٤٩	٦	جـ	..	..	٥,١ـ	٧٥	..	..
٣٥ ـ جزر شانيل	١٤٢	..	جـ	..	..	..	٧٧	..	..
٣٦ ـ جيبوتى	٤١١	٢٣	هـ	..	..	..	٤٨	..	..
٣٧ ـ الدومينيكا	٨٢	١	هـ	٠,٥	١٢,٦	٦,١	٧٥	..	..
٣٨ ـ جزر فارو	٤٧	١	جـ	..	..	..	..	..	..
٣٩ ـ غينيا الفرنسية	٩٠	٩٠	د	..	..	..	..	..	..
٤٠ ـ بولينيزيا الفرنسية	١٩٣	٤	جـ	..	..	..	٧٢	..	..
٤١ ـ جبل طارق	٣١	ب	د	..	..	..	..	..	..
٤٢ ـ غرينلاند	٥٦	٣٤٢	جـ	..	..	..	..	..	..
٤٣ ـ جوادلوب	٣٤١	٢	جـ	..	..	..	٧٤	..	..
٤٤ ـ غوام	١٣٤	١	جـ	..	..	..	٧٣	..	..
٤٥ ـ جزيرة مان	٦٧	..	جـ	..	..	..	..	..	..
٤٦ ـ ماكاو	٤٤٨	ب	د	..	..	..	٧٢	..	..
٤٧ ـ المارتينيك	٣٣٨	١	د	..	..	..	٧٦	..	..
٤٨ ـ مايوت	٦٩	..	جـ	..	..	..	..	..	..
٤٩ ـ الانتيل الهولندية	١٨٩	١	جـ	..	..	..	٧٧	..	..
٥٠ ـ كاليدونيا الجديدة	١٦٢	١٩	د	..	..	..	٦٩	..	..
٥١ ـ اقليم المحيط الهادى الخاضع للوصاية	١٦٩	٢	د	..	..	..	..	..	..
٥٢ ـ بورتوريكو	٣٣٠١	٩	جـ	..	..	..	٧٥	..	..
٥٣ ـ ريونيون	٥٨٤	٣	د	..	..	..	٧٢	..	..
٥٤ ـ سانت كيتس نيفيس	٤١	ب	د	..	..	٦,٤	٦٩	..	..
٥٥ ـ سانت فنسنت وغرينادين	١١٣	ب	هـ	١,٩	١٠,٩	٥,٨	٧٠	..	..
٥٦ ـ الجزر العذراء (الولايات المتحدة)	١٠٩	ب	جـ	..	..	..	٧٤	..	..

ملاحظة : الاقتصادات المكتوب أسماءها بحروف مائلة هى تلك التى لا يمكن حساب نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الإجمالى فى ١٩٨٩ الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

(أ) أنظر الملاحظة التقنية الخاصة بالجدول ١ .

(ب) أقل من ٥٠٠ كيلو متر مربع .

(جـ) قدر أن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى يقع فى طائفة الدخل المرتفع .

(د) قدر أن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى يقع فى طائفة أدنى الدخل المتوسط .

(هـ) قدر أن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى يقع فى طائفة أعلى الدخل المتوسط .

(و) عدد السكان يزيد عن المليون .

الاطار أ ـ ٢ مؤشرات منتقاة عن اقتصادات أخرى

	ألبانيا		كوبا		جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة أ		جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩	١٩٦٥	١٩٨٩
السكان (بالملايين)	٢	٣	٨	١١	١٧	١٧	١٢	٢١	٢٣٢	٢٨٨
سكان الحضر (نسبة مئوية من الاجمالى)	٣٢	٣٥	٥٨	٧٤	٧٣	٧٧	٤٥	٦٠	٥٢	٦٦
العمر المتوقع عند المولد (سنوات)	٦٦	٧٢	٦٧	٧٦	٧٠	٧٤	٥٧	٧٠	٦٩	٧٠
معدل المواليد الأولى (لكل ألف من السكان)	٣٥	٢٤	٣٤	١٨	١٧	١٢	٤٤	٢٢	١٨	١٨
معدل الوفيات الأولى (لكل ألف من السكان)	٩	٦	٨	٧	١٤	١٣	١٢	٥	٧	١٠
عدد السكان لكل طبيب	٢١٠٠	٠٠	١١٥٠	٥٣٠	٨٧٠	٤٤٠	٠٠	٤٢٠	٤٨٠	٢٧٠
معدل الخصوبة الاجمالى	٥,٤	٣,٠	٤,٤	١,٩	٢,٥	١,٨	٦,٥	٢,٤	٢,٥	٢,٤
وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف من المواليد أحياء)	٨٧	٢٦	٣٨	١٢	٢٥	٨	٦٣	٢٧	٢٨	٢٤
الوزن المنخفض عند المولد (نسبة مئوية)	٠٠	٠٠	٠٠	٨	٠٠	٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
خطر الموت حتى سن الخامسة (لكل ألف من المواليد احياء ، إناث)	٠٠	٢٨	٠٠	١٤	٠٠	٩	٠٠	٢٧	٠٠	٢٥
خطر الموت حتى سن الخامسة (لكل ألف من المواليد احياء ، ذكور)	٠٠	٣٤	٠٠	١٧	٠٠	١٢	٠٠	٣٦	٠٠	٣٣
نصيب الفرد من الامداد اليومى من السعرات الحرارية	٢٣٧٦	٢٧٤١	٢٣٧٣	٣١٠٣	٣٢٠٣	٣٨٩٠	٢٢٩٨	٣١٩٣	٣٢٠٥	٣٣٨٦
الرقم القياسى لنصيب الفرد من انتاج الطعام (٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)	٨٤	٩٦	٨٢	١٠٨	٧٢	١١٣	٧٣	١٠٨	٨٦	١١٣
التعليم الأولى (إناث)	٨٧	٩٨	١١٩	١٠١	١١١	١٠٥	٠٠	١٠٠	١٠٣	٠٠
التعليم الأولى (ذكور)	٩٢	٩٩	١٢١	١٠٤	١٠٩	١٠٥	٠٠	١٠٠	١٠٣	١٠٥
المساحة (آلاف الكيلو مترات المربعة)	٠٠	٢٩	٠٠	١١١	٠٠	١٠٨	٠٠	١٢١	٠٠	٢٢٤٠٢
عدد السكان المقدر مستقبليا فى عام ٢٠٠٠ (بالملايين)	٠٠	٤	٠٠	١٢	٠٠	١٥	٠٠	٢٥	٠٠	٣٠٧

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها والتعاريف ، أنظر الملاحظات الفنية الخاصة بالجدول الرئيسى المناسب . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

أ ـ غير متضمنة فى مجموعة بلدان « اقتصادات أخرى » الواردة فى الجداول الرئيسية .

الاجمالى لكل منها على حدة ، وتم جمعها للحصول على الناتج المحلى الاجمالى ومجاميعه الفرعية . وقد يحدث أثناء هذه العملية انحراف فى اعادة القياس بين الناتج المحلى الاجمالى بالسعر الثابت حسب المنشأ الصناعى ، وبين الناتج المحلى الاجمالى حسب المصروفات . ومثل هذه الانحرافات فى اعادة القياس يتم استيعابها تحت عنوان *الاستهلاك الخاص ، الخ* ، بافتراض أن الناتج المحلى الاجمالى حسب المنشأ الصناعى هو التقدير الأكثر جدارة بالثقة من الناتج المحلى الاجمالى حسب المصروفات .

ونظرا لأن الاستهلاك الخاص يحسب باعتباره المتبقى ، فانه يتم الحفاظ على المتطابقات المحاسبية القومية . وتتضمن عملية اعادة تحديد الأساس ادراج أى اختلافات احصائية ناشئة عن المصروفات ضمن الاستهلاك الخاص ، كما تتضمن القيمة المضافة فى قطاع الخدمات ، فرقا احصائيا ، كما ورد فى المصدر الأصلى .

وفيما عدا بعض الاستثناءات ، فان استخدام قيم ١٩٨٧ بدلا من قيم ١٩٨٠ كأوزان قطرية لا يغير كثيرا الأرقام القياسية للمجموعة ومعدلات النمو الواردة هنا . ومعظم الاستثناءات يتعلق بمصدرى النفط ويعكس تناقص حصص الناتج القومى الاجمالى للمجموعة ، والتجارة وما إلى ذلك من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧ . ويتضح ذلك بأجلى صورة بالنسبة لافريقيا جنوب الصحراء ، مع الانخفاض الشديد فى وزن نيجيريا . وعلى النقيض من ذلك ، من المرجح أن يؤدى تغيير سنة الأساس للسلاسل القطرية نفسها ، كما سبق وصفه ، إلى تغيير الاتجاهات بصورة كبيرة . ان تغييرا مقداره نصف نقطة مئوية سنويا فى معدلات النمو قد يكون أمرا شائعا تماما ، وقد تحدث تغييرات أكبر بالنسبة للاقتصادات التى تعرضت لتغيير هيكلى كبير ، مثل مصدرى النفط .

وتم حساب المقاييس الموجزة بالجمع البسيط ، وذلك عندما جرى التعبير عن متغير ما بوحدات للحساب قابلة المقارنة بصورة معقولة . والمؤشرات الاقتصادية التى لا تبدو قابلة للجمع بطبيعتها ، تم جمعها عادة عن طريق نظام لترجيح السعر .

والمقاييس الموجزة بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية مرجحة بعدد السكان .

ومؤشرات التنمية الدولية ، على خلاف *الجداول الدولية* ، توفر (عادة) بيانات عن نقطتين مرجعيتين ، وليس سلاسل زمنية . وبالنسبة للمقاييس الموجزة التى تغطى سنين كثيرة ، يستند الحساب على نفس التكوين القطرى على مر الزمن وعبر الموضوعات . ولا تتيح مؤشرات التنمية الدولية تكوين مقاييس المجموعات إلا إذا كانت البيانات القطرية متاحة عن حساب سنة معينة بالنسبة لثلثى المجموعة كاملة على الأقل ، كما حددتها مقاييس الاسناد لعام ١٩٨٧ . وطالما يتم الوفاء بهذا المعيار ، فانه يفترض أن مقدمى التقارير الذين لايوردون آخر التطورات (ومن لا يقدمون تاريخا كاملا) ، بسبب نقص البيانات على امتداد سنين طويلة ، يتصرفون مثل عينة المجموعة التى تقدم تقديرات . وينبغى للقراء أن يضعوا فى اعتبارهم أن الهدف هو الحفاظ على ارتباط صحيح عبر الموضوعات ، وذلك على الرغم من حشد المشكلات المتعلقة بالبيانات القطرية ، وانه لا يمكن استخلاص شيء ذى معنى عن السلوك على المستوى القطرى بالاستنتاج من مؤشرات المجموعات . وبالاضافة إلى ذلك ، فان عملية الترجيح قد تؤدى إلى تفاوت بين حاصل جمع أرقام المجموعات الفرعية والاجماليات الشاملة . وقد تم شرح هذا بصورة أكمل فى مقدمة *الجداول الدولية* .

وتم حساب جميع معدلات النمو المبينة من سلاسل الأسعار الثابتة ، وجرى احتسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، مالم ينص على خلاف ذلك . ويقدر معدل النمو بطريقة المربعات الصغرى r بالتوفيق بين الخط الاتجاهى للانحدار الخطى للمربعات الصغرى ، وبين القيم اللوغاريتمية السنوية للمتغير فى الفترة المعنية . وبصورة أكثر تحديدا ، فان معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالى : $X_t = a+bt+e_t$ ، حيث أنها تعادل التحويل اللوغاريتمى لمعادلة معدل النمو المركب $X_t = X_o(1+r)^t$. وفى هاتين المعادلتين فان X هى المتغير ، و t هى الزمن ، و $a = \log X_o$ ، و $b = \log\ (1+r)$ هما المعلمان المطلوب تقديرهما ، و e هى حد الخطأ . وإذا كانت b^* هى تقدير المربعات الصغرى لـ b ، فان متوسط معدل النمو السنوى r يتم الحصول عليه باعتباره [مقابل لوغاريتم (b^*)] - ١ مضروبا فى ١٠٠ للتعبير عنه فى صورة نسبة مئوية .

الجدول ١ - مؤشرات أساسية

بالنسبة للمؤشرات الأساسية للاقتصادات التى يقل عدد سكانها عن المليون نسمة ، أنظر الاطار أ - ١ ، وبالنسبة لمؤشرات منتقاة للاقتصادات الأخرى وللجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة ، أنظر الاطار أ - ٢ .

وأعداد *السكان* فى منتصف عام ١٩٨٩ ، هى تقديرات البنك الدولى ، وهى عادة تقديرات مستقبلية تستند إلى بيانات مأخوذة من أحدث تعداد أو مسح خاص بالسكان ، ومعظمها من الثمانينات ، وبالنسبة لبضعة بلدان فانها من الستينات أو السبعينات . ويلاحظ أن اللاجئين الذين لم يتم توطينهم بصورة دائمة فى بلد الملجأ يعتبرون عادة جزءا من سكان بلدهم الأصلى .

والبيانات المتعلقة *بالمساحة* ، مستمدة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . والمساحة هى اجمالى المساحة السطحية ، مقيسة بالكيلو مترات المربعة ، وتضم مساحة الأراضى والمياه الداخلية .

وحسبت الأرقام المتعلقة *بنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى* بدولارات الولايات المتحدة طبقا للأسلوب المتبع فى *أطلس البنك الدولى* ، الموصوف أدناه .

ونصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى حد ذاته ، لا يشكل أو يقيس الرفاهية الاجتماعية أو النجاح فى التنمية ، ولا يميز بين الأهداف والاستخدامات النهائية لمنتج معين ، ولا يبين ما إذا كان يعوض فحسب بعض العقبات الطبيعية وغيرها ، أو يضر بالرفاهية الاجتماعية أو يسهم فيها . وعلى سبيل المثال ، فان الناتج القومى الاجمالى أعلى فى البلدان الأكثر بردا ، حيث ينفق الناس المال على التسخين والملابس المُدَفِّئة ، بأكثر ما يفعلون فى بلدان المناخ المعتدل ، حيث يرتاح الناس وهم يرتدون ملابس خفيفة فى الهواء الطلق .

وبصفة أعم ، فان الناتج القومى الاجمالى يتجرد من قضايا البيئة خاصة استخدام الموارد الطبيعية . وقد انضم البنك إلى آخرين فى بحث كيف يمكن للحسابات القومية أن تلقى ضوءا على هذه القضايا . ويتم النظر فى امكان استحداث حسابات « تابعة » ، ويمكن لمثل هذه الحسابات أن تنقب فى الصعوبات العملية والمفاهيمية ، مثل تحديد قيمة اقتصادية ذات مغزى للموارد التى لا تعتبرها الأسواق حتى الآن موارد « نادرة » ، وتخصيص التكاليف التى تعتبر فى الأساس تكاليف عالمية ضمن اطار قومى فى جوهره .

ويقيس الناتج القومى الاجمالى القيمة المضافة المحلية والأجنبية المستحقة للمقيمين . وهو يتألف من الناتج المحلى الاجمالى (وتعريفه وارد فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢) زائدا صافى دخل عناصر الانتاج الوارد من الخارج ، وهو دخل المقيمين الذى يتلقونه من الخارج عن خدمات عناصر الانتاج (العمل ورأس المال) ناقصا المدفوعات المماثلة التى تؤدى لغير المقيمين الذين أسهموا فى الاقتصاد المحلى .

وفى تقديره لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى ، يسلم البنك بأنه لا يمكن تحقيق القابلية الكاملة لمقارنة نصيب الفرد من

الناتج القومى الاجمالى فيما بين البلدان . فالى جانب المشكلة التقليدية والتى يصعب علاجها والخاصة بالأرقام القياسية ، هناك عقبتان تعترضان طريق القابلية الكافية للمقارنة . تتعلق احداهما بتقديرات الناتج القومى الاجمالى والسكان ذاتهما . فهناك فروق بين البلدان المختلفة فى نظم المحاسبة القومية وتقديم التقارير الديمجرافية وفى المعلومات الاحصائية الكامنة وراءها من حيث تغطيتها وثباتها . أما العقبة الأخرى فتتعلق باستخدام أسعار الصرف الرسمية فى تحويل البيانات الخاصة بالناتج القومى الاجمالى معبرا عنها بالعملات القومية المختلفة ، إلى عملة مشتركة - هى دولار الولايات المتحدة كما جرى العرف - للمقارنة بينها عبر البلدان .

وادراكا من البنك الدولى لكون أوجه القصور هذه تؤثر فى قابلية تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى للمقارنة ، فقد أدخل عدة تحسينات فى اجراءات التقدير . فمن خلال مراجعته المنتظمة للحسابات القومية للبلدان الأعضاء ، يتولى البنك تقييم تقديرات الناتج القومى الاجمالى بصورة منتظمة ، مركزا على التغطية وعلى المفاهيم المستخدمة ، مع اجراء التصحيحات ، عند الاقتضاء ، التى من شأنها تحسين القابلية للمقارنة . وكجزء من عملية المراجعة ، يمكن تطوير التقديرات التى تجريها هيئة العاملين بالبنك للناتج القومى الاجمالى (وأحيانا للسكان) لتتناول أحدث فترة .

كما يقوم البنك بصورة منتظمة ، بتقييم مدى صلاحية أسعار الصرف الرسمية كمعاملات للتحويل . ويستخدم معامل تحويل بديل (يرد فى *الجداول الدولية*) متى رأى أن سعر الصرف الرسمى يبتعد عن السعر الذى يطبق فعلا على المعاملات الخارجية ، بهامش كبير على نحو استثنائى . ويصدق هذا على عدد قليل من البلدان فحسب . وبالنسبة لجميع البلدان الأخرى ، يحسب البنك نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى بالطريقة المستخدمة فى *الأطلس* .

ومعامل التحويل فى *الأطلس* بالنسبة لأى سنة هو متوسط سعر الصرف لتلك السنة وأسعار الصرف للسنتين السابقتين بعد تعديلها لمراعاة الفروق فى التضخم النسبى بين البلد والولايات المتحدة . ومن شأن متوسط السنوات الثلاث المذكور أن يلطف من التقلبات فى الأسعار ، وفى أسعار الصرف بالنسبة لكل بلد . ويقسم الناتج القومى الاجمالى الناشىء عن ذلك بالدولار الأمريكى على عدد السكان فى منتصف السنة ، وذلك بالنسبة لآخر ثلاث سنوات ، لاستخراج نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى .

وقد عانى نحو ستين من الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ، من انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى الحقيقى بالأسعار الثابتة خلال الثمانينات . وبالاضافة إلى ذلك فان التقلبات الكبيرة فى العملة وفى معدلات التبادل التجارى قد أثرت على مستويات الدخل النسبية . ولهذا السبب ، فان مستويات ومراتب تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى محسوبة بطريقة *الأطلس* ، تغيرت أحيانا بطرق لا ترتبط بالضرورة بأداء النمو المحلى النسبى للاقتصادات موضع البحث .

وتصف المعادلتان التاليتان اجراءات حساب معامل التحويل للسنة t :

$$(e^*_{t-2,t}) = \frac{1}{3}\left[e_{t-2}\left(\frac{P_t}{P_{t-2}}\middle/\frac{P^{\$}_t}{P^{\$}_{t-2}}\right) + e_{t-1}\left(\frac{P_t}{P_{t-1}}\middle/\frac{P^{\$}_t}{P^{\$}_{t-1}}\right) + e_t\right]$$

ولحساب نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى للسنة t بدولارات الولايات المتحدة :

$$(Y^{\$}_t) = (Y_t / N_t \div e^*_{t-2,t})$$

حيث :

Y_t = الناتج القومى الاجمالى الجارى (بالعملة المحلية) للسنة t .
P_t = مكمش الناتج القومى الاجمالى للسنة t .
e_t = سعر الصرف السنوى المتوسط (العملة المحلية / دولار الولايات المتحدة) للسنة t .
N_t = عدد السكان فى منتصف السنة بالنسبة للسنة t .
$P^{\$}_t$ = مكمش الناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة فى السنة t .

ونظرا للمشكلات المتعلقة بتوافر البيانات القابلة للمقارنة وتحديد معاملات التحويل ، لم تدرج معلومات عن نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى بالنسبة لبعض الاقتصادات .

واستخدام أسعار الصرف الرسمية لتحويل أرقام العملة الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة ، لا يعكس القوة الشرائية النسبية للعملة فى الداخل . وقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للمقارنات الدولية مقاييس للناتج المحلى الحقيقى ، على أساس جدول قابل للمقارنة الدولية ، وذلك باستخدام تعادل القوة الشرائية كمعامل تحويل بدلا من سعر الصرف . ويبين الجدول ٣٠ أحدث تقديرات برنامج المقارنات الدولية . وقد نشرت المعلومات المتعلقة بذلك البرنامج فى أربع دراسات وعدد من التقارير الأخرى . وأحدث دراسة هى المرحلة الخامسة ، ونشرت أجزاء منها بالفعل بواسطة الاتحادات الأوروبية - وتغطى أوروبا وأفريقيا - ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

وتعتبر أرقام المقارنات الدولية الواردة فى الجدول ٣٠ أرقاما أولية وقد تخضع للتنقيح . وتعمل الأمم المتحدة ولجانها الاقتصادية الاقليمية ، وكذلك الوكالات الدولية الأخرى ، مثل الاتحادات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى ، على تحسين المنهجية ومد نطاق

مقارنات القوة الشرائية السنوية إلى جميع البلدان . على أن أسعار الصرف ستظل هى الوسيلة الوحيدة المتاحة بصورة عامة لتحويل الناتج القومى الاجمالى من العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة .

ويقاس *متوسط المعدل السنوى للتضخم* بمعدل نمو مكمش الناتج المحلى الاجمالى الضمنى لكل فترة من الفترات المبينة . ويتم حساب مكمش الناتج المحلى الاجمالى أولا بقسمة قيمة الناتج المحلى الاجمالى بالقيم الجارية على قيمة الناتج المحلى الاجمالى بالقيم الثابتة ، وكلاهما بالعملة الوطنية وعن كل سنة من سنوات الفترة . ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى لحساب معدل نمو مكمش الناتج المحلى الاجمالى للفترة . ولمقياس التضخم هذا ، شأنه شأن أى مقياس آخر ، حدوده وقيوده ، على أنه يستخدم فى بعض الأغراض باعتباره مؤشرا للتضخم لأنه أوسع المقاييس قاعدة ، وهو يبين الحركات السنوية للأسعار بالنسبة لجميع السلع والخدمات التى ينتجها اقتصاد ما .

ويشير *العمر المتوقع عند المولد* إلى عدد السنوات التى سيعيشها طفل حديث الولادة إذا ما بقيت أنماط الوفيات السائدة فى وقت مولده على ما هى عليه عبر حياته كلها . وقد استمدت البيانات من شعبة الأمم المتحدة للسكان واستكملت بتقديرات البنك الدولى ، ولكنها لم تشمل بعد التأثير الكبير المحتمل لوباء فيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) .

وأمية الكبار هنا محددة باعتبارها نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن الخامسة عشرة ولا يستطيعون أن يقرأوا ويكتبوا بفهم ، جملة قصيرة بسيطة عن حياتهم اليومية . وذلك واحد فقط من ثلاثة تعريفات مقبولة على نطاق واسع ، ويخضع استخدامه لشروط فى عدد من البلدان .

وقد رجحت المقاييس الموجزة لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى والعمر المتوقع وأمية الكبار الواردة فى هذا الجدول ، بعدد السكان . ورجحت المقاييس الخاصة بالمعدلات السنوية المتوسطة للتضخم ، بنصيب البلد من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٨٧ مقيما بالدولارات الجارية للولايات المتحدة .

الجدولان ٢ ، ٣ ـ النمو وهيكل الانتاج

معظم التعاريف المستخدمة هى تعاريف *نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية* ، السلسلة (و) ، العدد ٢ ، التنقيح ٣ . واستمدت التقديرات من المصادر القومية ، وقد وصلت إلى البنك الدولى أحيانا عن طريق وكالات دولية أخرى ، ولكنها جمعت فى الغالب من قبل هيئة العاملين فى البنك خلال البعثات .

وتراجع هيئة العاملين بالبنك نوعية بيانات الحسابات القومية ، وتساعد فى بعض الحالات ، من خلال عمل البعثات أو المساعدات التقنية ، فى تصحيح السلاسل القومية . وبسبب القدرات المحدودة أحيانا لمكاتب الاحصاء والمشكلات المتعلقة بالبيانات الأساسية ، لا يمكن تحقيق القابلية للمقارنة الدولية على وجه الدقة ، خاصة فى الأنشطة الاقتصادية التى يصعب قياسها مثل معاملات السوق الموازية ، أو القطاع غير الرسمى ، أو الزراعة المعيشية .

ويقيس *الناتج المحلى الاجمالى* جملة الناتج من السلع والخدمات ، التى ينتجها للاستعمال النهائى مقيمون وغير مقيمين ، بغض النظر عن تخصيصها لمستحقين محليين أو أجانب ، وتحسب دون استقطاع خصومات لاهلاك الأصول الناتج « من صنع الانسان » أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور نوعيتها ، ولئن ذهب نظام الحسابات القومية إلى أن تقديرات الناتج المحلى الاجمالى حسب المنشأ الصناعى ، هى تقديرات بأسعار المنتج ، فان بلدانا كثيرة مازالت تقدم تقارير عن هذه التفاصيل على أساس تكلفة عناصر الانتاج . وتتأثر قابلية التقديرات للمقارنة الدولية باستخدام ممارسات قطرية مختلفة فى نظم التقييم من أجل الابلاغ عن القيمة المضافة من قبل القطاعات المنتجة . وكحل جزئى فقد ادرجت تقديرات الناتج المحلى الاجمالى بقيم المشترى ، إذا ما استندت المكونات إلى هذا الأساس ، وهذه الحالات يشار اليها فى الحاشية . ومع ذلك فانه بالنسبة لبضعة بلدان فى الجدولين ٢ ، ٣ ، استبدل بالناتج المحلى الاجمالى بقيم المشترى ، الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عناصر الانتاج .

وأرقام الناتج المحلى الاجمالى هى بقيم دولارية محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة . وهناك بضعة بلدان لا يتراءى فى سعرها الرسمى للصرف ، السعر الفعال الذى يسرى على المعاملات الفعلية للنقد الأجنبى ، فاستخدم فى حالتها عامل تحويل بديل (ورد فى *الجداول الدولية)* . ويلاحظ أن هذا الجدول لايستخدم تقنية حساب المتوسط فى ثلاث سنين التى استخدمت فى حساب نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى الجدول ١ .

وتشمل *الزراعة :* الحراجة والقنص وصيد السمك ، وكذلك الزراعة . وفى البلدان النامية ذات المستويات المرتفعة من الزراعة المعيشية ، يلاحظ أن كثيرا من الانتاج الزراعى إما أنه لا يتم تبادله ، أو لا يتم تبادله مقابل نقود . ومن شأن هذا أن يزيد من صعوبة قياس مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى ، كما يقلل من ثبات هذه الأرقام وقابليتها للمقارنة . وتشمل *الصناعة* القيمة المضافة فى التعدين ، والصناعة التحويلية (وقد وردت فى التقرير ايضا باعتبارها مجموعة فرعية منفصلة) والتشييد ، والكهرباء والمياه والغاز . أما القيمة المضافة فى جميع فروع النشاط الاقتصادى الأخرى بما فى ذلك التكاليف المحتسبة لأعباء خدمات البنوك ورسوم الاستيراد وأى فروق احصائية لاحظها جامعوا البيانات الوطنيون ، فقد صنفت باعتبارها *خدمات .. الخ* .

وقد استخدمت السلاسل التى أعيد حساب أساسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بالعملات المحلية - حسبما ورد شرحه فى بداية الملاحظات التقنية ، فى حساب معدلات النمو فى جدول ٢ . أما الحصص القطاعية من الناتج المحلى الاجمالى الواردة فى جدول ٣ فقد استندت إلى سلاسل الأسعار الجارية .

وعند حساب المقاييس الموجزة بالنسبة لكل مؤشر وارد فى جدول ٢ ، حسبت القيم الثابتة بدولارات الولايات المتحدة التى أعيد قياسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بالنسبة لكل اقتصاد ، وذلك لكل سنة من سنوات الفترة المشمولة ، وتم تجميع القيم بالنسبة لجميع البلدان فى كل سنة ، واستخدمت طريقة المربعات الصغرى لحساب معدلات النمو . أما متوسط الحصص المئوية القطاعية فى جدول ٣ فقد حسبت من المجاميع الكلية للناتج المحلى الاجمالى القطاعى بالدولارات الأمريكية الجارية .

الجدول ٤ - الزراعة والأغذية

البيانات الأساسية عن *القيمة المضافة فى الزراعة* مستمدة من سلاسل الحسابات القومية للبنك الدولى بالأسعار الجارية بالعملات القومية . ويتم تحويل القيمة المضافة بالأسعار الجارية بالعملات القومية إلى دولارات أمريكية باستخدام طريقة التحويل عن سنة واحدة . كما تم وصفه فى الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدولين ٢ ، ٣ .

والأرقام الواردة فى باقى هذا الجدول مستمدة من منظمة الزراعة والأغذية (الفاو) . وقد قيست *الواردات من الغلال* بمكافئات الحبوب ، وعرفت بأنها تشمل جميع الحبوب بمقتضى *التصنيف الموحد فى التجارة الدولية* ، التنقيح الثانى ، المجموعات ٠٤١ - ٠٤٦ . أما *المعونة الغذائية من الغلال* فتشمل القمح والدقيق والبرغل والأرز والحبوب الخشنة وعنصر الغلال فى الأغذية المخلوطة . والأرقام لاتقبل المقارنة المباشرة بسبب فروق نظم الابلاغ والمواعيد . وتستند واردات الغلال إلى بيانات السنة الميلادية حسب التبليغ من البلد المتلقى ، وتستند المعونة الغذائية من الغلال إلى البيانات المتعلقة بالسنوات المحصولية حسب تقارير البلدان المانحة والمنظمات الدولية بما فى ذلك مجلس القمح العالمى وبرنامج الأغذية العالمى . يضاف إلى هذا أن المعلومات المتعلقة بالمعونة الغذائية الواردة من المانحين قد لا تتفق مع ما يتلقاه فعلا المستفيدون فى فترة معينة بسبب التأخير فى النقل والتسجيل أو لأنها فى بعض الأحيان لا تبلغ إلى الفاو أو إلى المنظمة الدولية الأخرى المعنية . وقد لا تظهر واردات المعونة الغذائية أيضا فى سجلات الجمارك . وأول البيانات المتوفرة عن المعونة الغذائية يرجع إلى عام ١٩٧٤ ، والمرجع الزمنى لمعونة الأغذية هو السنة المحصولية ، من يوليه إلى يونيه .

ويقيس *استهلاك الأسمدة* مغذيات النبات المستخدمة فى الأراضى الزراعية . وتشمل منتجات الأسمدة ، الأسمدة الأزوتية و البوتاسية والفوسفاتية (والتى تشمل الفوسفات الصخرى المطحون) . وتعرف الأرض الزراعية بأنها الأرض المزروعة بمحاصيل مؤقتة (والمساحات التى تزرع بمحصولين تحسب مرة واحدة) والمروج المؤقتة لحصد العشب أو الرعى ، والأراضى التى تزرع لتغذية السوق أو حدائق زراعة الخضر ، والأراضى المراحة أو العاطلة مؤقتا ، وكذلك الأراضى ذات المحاصيل الدائمة . والمرجع الزمنى لاستهلاك الأسمدة هو السنة المحصولية ، من يوليه إلى يونيه .

ويوضح *الرقم القياسى المتوسط لنصيب الفرد من الانتاج الغذائى* متوسط نصيب الفرد من الكمية السنوية للمواد الغذائية المنتجة فى الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ بالنسبة للكمية المنتجة فى الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ . وقد استخرجت التقديرات بقسمة كمية المواد الغذائية المنتجة على جملة عدد السكان . ولأغراض هذا الرقم القياسى ، عرفت الأغذية بأنها تتألف من المكسرات والبقول والفاكهة والحبوب والخضر وقصب السكر وبنجر السكر والجذور النشوية وزيوت الطعام والماشية ومنتجاتها . وتقاس كميات انتاج الأغذية خالصة من العلف الحيوانى والبذور المستخدمة فى الزراعة والأغذية التى تفقد أثناء عمليات التجهيز والتوزيع .

والمقاييس الموجزة المتعلقة باستخدام الأسمدة تم ترجيحها بجملة مساحة الأراضى الزراعية ؛ أما المقاييس الموجزة لانتاج الأغذية فقد رجحت بعدد السكان .

الجدول ٥ - الطاقة التجارية

استمدت البيانات المتعلقة بالطاقة أساسا من مصادر الأمم المتحدة . وهى تشير إلى الأشكال التجارية للطاقة الأولية - البترول وسوائل الغاز الطبيعى ، والغاز الطبيعى والوقود الصلب (كالفحم والليجنيت وما اليهما) والكهرباء الأولية (الطاقة النووية ، والحرارية الأرضية ، والكهرو مائية) - وكلها محولة إلى مكافئات للنفط . والأرقام المتعلقة باستهلاك الوقود السائل تتضمن مشتقات البترول التى استهلكت فى استخدامات لا تتعلق بالطاقة . ولتحويل الكهرباء الأولية إلى مكافئات للنفط ، افترضت كفاءة حرارية نظرية قدرها ٣٤ فى المائة . ولئن كان استخدام حطب الوقود والفضلات الحيوانية المجففة وغير ذلك من أنواع الوقود التقليدية أمرا جوهريا فى بعض البلدان النامية ، فهو لم يؤخذ بعين الاعتبار لعدم توافر البيانات التى يعول عليها والتى تتصف بالشمول .

وتشير *واردات الطاقة* إلى القيمة الدولارية للطاقة المستوردة - القسم ٣ من *التصنيف الموحد فى التجارة الدولية* ، التنقيح ١ - ويعبر عنها باعتبارها نسبة مئوية من حصيلة الصادرات السلعية .

ونظرا لأن البيانات المتعلقة بواردات الطاقة لاتسمح بالتفرقة بين واردات البترول لأغراض الوقود ولأغراض استخدامها فى صناعة البتروكيماويات ، فربما تبين هذه النسب المئوية مدى الاعتماد على الطاقة المستوردة بأكبر من قيمته .

وقد حسبت المقاييس الموجزة لانتاج الطاقة واستهلاكها بتجميع الأحجام التى تتعلق بكل سنة من السنوات التى تغطيها الفترة ، وبعد ذلك طبقت طريقة المربعات الصغرى لاستخراج معدل النمو وفيما يتعلق بنصيب الفرد من استهلاك الطاقة ، استخدمت أوزان السكان لحساب المقاييس الموجزة للسنوات المحددة .

وحسبت المقاييس الموجزة لواردات الطاقة باعتبارها نسبة مئوية من الصادرات السلعية من المجاميع الكلية للمجموعة المتعلقة بواردات الطاقة والصادرات السلعية بالـدولارات الجارية .

الجدول ٦ - هيكل الصناعة التحويلية

استمدت البيانات الأساسية *للقيمة المضافة فى الصناعة التحويلية* من سلاسل البنك الدولى للحسابات القومية بالأسعار الجارية وبالعملات الوطنية . وتم تحويل القيمة المضافة بالأسعار الجارية بالعملات الوطنية إلى دولارات أمريكية بتطبيق طريقة التحويل لسنة واحدة ، كما جرى وصفها فى الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدولين ٢ ، ٣ .

أما البيانات المتعلقة *بتوزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية* فيما بين الصناعات فقد قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، واجريت حسابات التوزيع من العملات الوطنية بالأسعار الجارية .

وتصنيف الصناعات التحويلية يتفق مع *التصنيف الدولى الصناعى الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية* الذى وضعته الأمم المتحدة ، التنقيح ٢ . *فالأغذية والمشروبات والتبغ* تشمل الفرع ٣١ من التصنيف الدولى ؛ *والمنسوجات والملابس* تشمل الفرع ٣٢ ؛ *والآلات ومعدات النقل* تشمل المجموعات الكبرى ٣٨٢ ـ ٣٨٤ *والكيماويات* تشمل المجموعات الكبرى ٣٥١ و ٣٥٢ ، *والمواد الأخرى* تضم الخشب والمنتجات المتعلقة به ، (الفرع ٣٣) ، والورق ومنتجاته (الفرع ٣٤) ، والبترول والمواد المتعلقة به (المجموعات الكبرى ٣٥٣ ـ ٣٥٦) ، والفلزات الأساسية والمنتجات المعدنية الأساسية (الفرعان ٣٦ و ٣٧) ، والمنتجات المعدنية المصنوعة والسلع المهنية (المجموعات الكبرى ٣٨١ و ٣٨٥) وغير ذلك من الصناعات (المجموعة الكبرى ٣٩٠) . وعندما يشار إلى أن البيانات المتعلقة بالمنسوجات أو الآلات أو المواد الكيماوية غير متوافرة ، يجرى ادراجها ضمن *المواد الأخرى* .

والمقاييس الموجزة الواردة بالنسبة للقيمة المضافة فى الصناعة التحويلية ، هى اجماليات حسبت بأسلوب التجميع المشار اليه فى بداية الملاحظات التقنية .

الجدول ٧ - الايرادات من الصناعة التحويلية وناتجها

تظهر فى هذا الجدول أربعة مؤشرات ـ مؤشران يتعلقان بالايرادات الحقيقية لكل عامل ، ومؤشر خاص بنصيب العمل من جملة القيمة المضافة المولدة ، ومؤشر يتعلق بانتاجية العمل فى قطاع الصناعة التحويلية . وتستند المؤشرات إلى البيانات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، وإن كانت المكمشات مستمدة من مصادر أخرى حسبما يرد بيانه فيما يلى .

الايرادات بالنسبة لكل عامل هى بالأسعار الثابتة وقد استخرجت بتكميش الايرادات الاسمية بالنسبة لكل عامل ، بالرقم القياسى لأسعار المستهلك فى البلد . والرقم القياسى لأسعار المستهلك مستمد من *الاحصاءات المالية الدولية* التى يصدرها صندوق النقد الدولى . أما *جملة الايرادات باعتبارها نسبة مئوية من القيمة المضافة* فقد استخرجت بقسمة جملة ايرادات العاملين على القيمة المضافة بالأسعار الجارية ، لاظهار نصيب العمل فى الدخل المولد فى قطاع الصناعة التحويلية . وأما *نصيب العامل من الناتج الاجمالى* فهو بالأسعار الثابتة ومعروض باعتباره رقما قياسيا لانتاجية العمل الشاملة فى الصناعة التحويلية باستخدام ١٩٨٠ كسنة أساس . وللتوصل إلى هذا المؤشر تم تعديل بيانات اليونيدو المتعلقة بنصيب العامل من الناتج الاجمالى بالأسعار الجارية وذلك باستخدام المكمشات الضمنية للقيمة المضافة فى الصناعة التحويلية أو فى الصناعة ، مأخوذة من ملفات بيانات الحسابات القومية فى البنك الدولى .

ولتحسين القابلية للمقارنة فيما بين البلدان قامت اليونيدو ، حيثما كان ذلك ممكنا ، بتوحيد التغطية بحيث تشمل المؤسسات التى تستخدم خمسة عمال أو أكثر .

وتتفق المفاهيم والتعاريف مع *التوصيات الدولية المتعلقة بالاحصاءات الصناعية* التى تنشرها الأمم المتحدة . *والايرادات* (من أجور ومرتبات) تغطى كل ما يدفعه صاحب العمل من مكافآت إلى المستخدمين خلال السنة . وتشمل المدفوعات (أ) جميع المدفوعات النقدية المنتظمة ومقابل العمل الاضافى والمكافآت وعلاوات غلاء المعيشة ؛ (ب) الأجور والمرتبات المدفوعة فى العطلات والأجازات المرضية ؛ (جـ) الضرائب واشتراكات التأمين الاجتماعى وما إلى ذلك مما يستحق دفعه من جانب المستخدمين ويقوم صاحب العمل بخصمه ؛ (د) المدفوعات العينية .

وتقدر قيمة الناتج الاجمالى إما على أساس الانتاج أو

الشحنات ، فان كانت على أساس الانتاج شملت (أ) قيمة جميع منتجات المؤسسة ، (ب) قيمة الخدمات الصناعية التى أديت إلى الغير ، (جـ) قيمة السلع المشحونة بنفس حالتها عند تسلمها ، (د) قيمة الكهرباء المباعة ، (هـ) صافى التغيير فى قيمة العمل الجارى بين بداية فترة الاسناد ونهايتها . وفى حالة التقديرات التى توضع على أساس الشحنات ، يدرج أيضا صافى التغيير الذى طرأ على قيمة رصيد السلع التامة الصنع بين بداية فترة الاسناد ونهايتها وتعرف « القيمة المضافة » بأنها القيمة الجارية للناتج الاجمالى ناقصا التكلفة الجارية (أ) للمواد والوقود وغير ذلك من الامدادات المستهلكة ، (ب) للعمل المتعاقد عليه والصادر به تكليف والذى يقوم به آخرون ، (جـ) لعمليات الاصلاح والصيانة من جانب الغير ، (د) للسلع التى شحنت بنفس حالتها عند تسلمها .

أما تعبير « العمال » الوارد فى هذا الجدول ، فيضم فئتين قامت الأمم المتحدة بتعريفهما ، ألا وهما : المستخدمون المنتظمون والأشخاص المتعاقدون . وهاتان الفئتان مجتمعتين تشملان المستخدمين المنتظمين والملاك العاملين ، والشركاء العاملين فى أنشطة الأعمال ، وعمال الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا ، ويستبعد منهم عمال المنازل . وتشير البيانات إلى متوسط عدد العاملين خلال السنة .

الجدولان ٨ و ٩ ـ نمو الاستهلاك والاستثمار ، وهيكل الطلب

عرف الناتج المحلى الاجمالى فى الملاحظة الخاصة بالجدولين ٢ و ٣ ، ولكن تعريفه فى هذين الجدولين ورد بقيم المشترى .

ويشمل *الاستهلاك الحكومى العام* جميع المصروفات الجارية المتعلقة بالمشتريات من السلع والخدمات من جانب جميع مستويات الحكومة . وتعتبر المصروفات الرأسمالية ، على الدفاع والأمن القومى ، مصروفات استهلاكية .

والاستهلاك الخاص .. الخ ، هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات بما فى ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات والغسالات والكومبيوتر المنزلى) المشتراة ، أو التى تحصل عليها العائلات والمؤسسات التى لا تستهدف الربح باعتبارها دخلا عينيا . وتستبعد منه مشتريات المساكن ، وان كان يشمل الايجار المحتسب للمساكن التى يشغلها أصحابها (أنظر الملاحظة الخاصة بالجدول ١٠ للاطلاع على التفاصيل) . وهو يشمل من الناحية العملية أى فروق احصائية فى استخدام الموارد . وهذا يعنى بالأسعار الثابتة ، أنه يشمل كذلك انحرافات اعادة القياس عن اعادة تحديد الأساس جزئيا ، وهو ما تم شرحه فى بداية الملاحظات التقنية .

ويتكون *الاستثمار المحلى الاجمالى* من الانفاق المكرس للاضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد ، زائدا التغييرات الصافية فى مستوى المخزون .

وتحسب *المدخرات المحلية الاجمالية* بطرح جملة الاستهلاك من الناتج المحلى الاجمالى . وتمثل *الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الانتاج* ، قيمة جميع السلع والخدمات من غير عناصر الانتاج التى تورد إلى بقية العالم ، وهى تشمل البضاعة والنولون والتأمين والسفر وما إلى ذلك من الخدمات من غير عناصر الانتاج ، وتستبعد من ذلك قيمة الخدمات من عناصر الانتاج مثل الدخل من الاستثمار والفائدة ودخل العمالة .

ويمثل *ميزان الموارد* الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الانتاج والواردات من السلع والخدمات من غير عناصر الانتاج .

وقد استخدمت السلاسل التى أعيد تحديد أساسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بوحدات العملات المحلية الثابتة لاحتساب المؤشرات فى الجدول ٨ ، أما الجدول ٩ فيستخدم سلاسل الحسابات القومية بوحدات العملات المحلية الجارية .

وقد احتسبت المقاييس الموجزة بالطريقة التى ورد شرحها فى الملاحظة المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

الجدول ١٠ ـ هيكل الاستهلاك

احتسبت الحصص المئوية لبنود منتقاة من جملة مصروفات الاستهلاك العائلى من واقع تفاصيل الناتج المحلى الاجمالى (المصروفات بأسعار السوق الوطنية) التى عرفها *نظام الحسابات القومية* للأمم المتحدة وفقا لما تم جمعه للمرحلتين الرابعة (١٩٨٠) ، والخامسة (١٩٨٥) من برنامج المقارنات الدولية . أما البلدان غير المشمولة بالبرنامج الدولى ، فقد أدرجت تقديرات حساباتها القومية بقدر أقل من التفصيل ، كلما توافرت هذه التقديرات ، ويقصد تقديم فكرة عامة عن الهيكل العريض للاستهلاك . وتغطى البيانات أربعة وثمانين بلدا (بما فى ذلك تقديرات موظفى البنك عن الصين) ، وهى تشير إلى أحدث التقديرات ، وتتناول عموما تقديرات خاصة بعام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . وعندما تشير إلى سنوات أخرى ، تجمع الأرقام بالبنط الأسود . *والاستهلاك* هنا يشير إلى الاستهلاك الخاص (غير الحكومى) كما ورد تعريفه فى نظام الحسابات القومية وفى الملاحظات الخاصة بالجداول ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٩ باستثناء أن التعليم والرعاية الطبية يشتملان غلى مخصصات حكومية وخاصة أيضا . ويتزاءى فى هذا المفهوم « للاستهلاك المعزز » الوارد فى البرنامج الدولى الجهة التى تستخدم السلع الاستهلاكية وليس من يدفع مقابلها ، وهو يحسن القابلية للمقارنة الدولية ، بالنظر إلى كونه أقل حساسية تجاه اختلاف الممارسات القومية فى شأن تمويل الخدمات الصحية والتعليمية .

ويشمل بند فرعي رئيسي من بنود الأغذية ألا وهو *الغلال والدرنيات* ، المنتجات الغذائية الرئيسية : الأرز والدقيق والخبز وجميع أنواع الغلال الأخرى ومنتجات الغلال والبطاطس واليام وما إلى ذلك من الدرنيات . ولايتضمن هذا البند الفرعي الدرنيات وذلك فيما يتعلق باقتصادات الدخل المرتفع أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . أما *المجموع الكلى للايجارات والوقود والكهرباء* فقوامه الايجارات الفعلية والمحتسبة وتكاليف الاصلاح والصيانة ، وكذلك البند الفرعي *الوقود والكهرباء* (للتدفئة والاضاءة والطبخ وتكييف الهواء .. الخ) . ويلاحظ أن هذا البند يستبعد الطاقة المستخدمة في أغراض النقل (نادرا ما تزيد على ١ في المائة من الجملة في الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل) . وكما سلف بيانه ، فان *الرعاية الطبية والتعليم* يشملان مصروفات استهلاكية حكومية وكذلك خاصة . كما أن *النقل والمواصلات* يشملان *شراء السيارات* التي أوردت كبند فرعي . *أما الاستهلاكات الأخرى* ، وهي المجموعة المتبقية ، فتشمل المشروبات والتبغ ، والسلع المنزلية غير المعمرة ، والخدمات المنزلية والخدمات الترفيهية والخدمات التي تقدمها الفنادق والمطاعم (بما في ذلك الوجبات) وأدرجت هنا ايضا الاغذية التي تؤخذ للمنازل أو مقر العمل . كما تشمل بنداً فرعيا ذكر على حدة ، وهو *السلع الاستهلاكية المعمرة الأخرى* ، وقوامها الأجهزة المنزلية والأثاث وأغطية الأرضيات ومعدات الترفيه والساعات والمجوهرات .

ان تقدير هيكل الاستهلاك هو جانب من أضعف جوانب المحاسبة القومية في الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل . ويتم تقدير الهيكل من خلال استقصاء المصروفات العائلية ، وتقنيات الاستقصاء المشابهة . ومن ثم يشارك هذا التقدير في أي تحيز يتسم به اطار العينة . ونظرا لأن المصروفات ، من الناحية المفاهيمية ، لا تتطابق مع الاستهلاك ، فتحدث فروق ظاهرة أخرى ، ولذا ينبغي توخي الحذر في معالجة بيانات بعض البلدان . ومن ذلك مثلا أن بعض البلدان يقصر الاستقصاء على المناطق الحضرية ، أو حتى يزيد من تضييق ميدانه فيقصره على المدن الرئيسية . ومن شأن هذا أن يسفر عن أنصبة أدنى من المتوسط للأغذية ، وأنصبة مرتفعة للنقل والمواصلات وللمجموع الكلي للايجارات والوقود والطاقة وغير ذلك من الاستهلاك . كما ان تحديد أسعار الأغذية ، والمحاسبة القومية غير الكاملة بالنسبة لأنشطة انتاج لوازم المعيشة يساهمان بدورهما في انخفاض أنصبة الأغذية .

الجدول ١١ - مصروفات الحكومة المركزية

البيانات المتعلقة بمالية الحكومة المركزية الواردة في الجدولين ١١ ، ١٢ مستمدة من *الكتاب السنوى للاحصاءات المالية الحكومية* (١٩٩٠) الذي يصدره صندوق النقد الدولي ، وكذلك من ملفات البيانات لدى صندوق النقد الدولي . ويتم الاخطار عن حسابات كل بلد باستخدام نظام التعاريف والتصنيفات المشتركة الواردة في *دليل الاحصاءات المالية الحكومية* (١٩٨٦) الذي أصدره صندوق النقد الدولي .

وللاطلاع على تفسير كامل وموثوق به للمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات ، أنظر مصادر صندوق النقد الدولي هذه . ويقصد بالتعليق التالي أساسا ، وضع هذه البيانات في سياق المدى الواسع من المؤشرات الواردة في هذه الطبعة .

وقد احتسبت أنصبة كل فئة من *جملة المصروفات والايرادات الجارية* من واقع السلاسل بالعملات الوطنية . وبسبب ما في البيانات المتاحة من فروق في التغطية ، فان المكونات الفردية لمصروفات الحكومة المركزية وايراداتها الجارية الموضحة في هذه الجداول قد لا تقبل المقارنة بصورة دقيقة عبر الاقتصادات جميعا .

يضاف إلى ذلك أن عدم كفاية التغطية الاحصائية لحكومات الولاية والاقليم والمحليات ، يفرض استخدام البيانات الخاصة بالحكومة المركزية ، وربما ينتقص هذا انتقاصا خطيرا من الصورة الاحصائية لتخصيص الموارد للأغراض المختلفة أو يشوهها ، ولاسيما في البلدان التي تتمتع فيها المستويات الأدنى من الحكومات بقدر كبير من الاستقلال الذاتي ، وتتحمل المسؤولية عن كثرة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية . يضاف إلى هذا أن مفهوم « الحكومة المركزية » قد يعني واحدا من مفهومين محاسبيين : المحاسبة الموحدة أو محاسبة الموازنة . فالمتبع بالنسبة لمعظم البلدان أن يتم توحيد البيانات المالية للحكومة المركزية في حساب واحد شامل ، وان كان المتبع في بلدان أخرى أن يقتصر الأمر على توفير حسابات موازنة الحكومة المركزية . وبالنظر إلى أن وحدات الحكومة المركزية ليست كلها مندرجة دائما في حسابات الموازنة فإن الصورة الشاملة لأنشطة الحكومة المركزية تفتقر عادة إلى الكمال . وقد أشير في الحواشي إلى البلدان التي أخطرت عن بيانات موازناتها .

ولابد من التأكيد على أن البيانات المقدمة ولا سيما ما تعلق منها بالتعليم والصحة ، لا تقبل المقارنة عبر البلدان لهذه الأسباب ولأسباب أخرى . وفي كثير من الاقتصادات تستأثر الخدمات الصحية والتعليمية التي يوفرها القطاع الخاص بمنزلة جوهرية ، وفي بلدان أخرى تمثل الخدمات العامة المكون الرئيسي في جملة المصروفات ، وان كان من المحتمل تمويلها من جانب المستويات الدنيا من الحكومات . ومن هنا يتعين التذرع بالحذر عند استخدام البيانات في مقارنات عبر البلدان . وتتألف مصروفات الحكومات المركزية من المصروفات التي تقوم بها جميع المكاتب والمصالح والمؤسسات الحكومية وسواها من الهيئات التي تعد وكالات أو أجهزة للسلطة المركزية لبلد ما . وتشمل كلا من المصروفات الجارية والرأسمالية (الانمائية) .

ويشمل *الدفاع* جميع المصروفات سواء أجرتها وزارة الدفاع أو سواها ، للانفاق على الحفاظ على القوات المسلحة ، بما فى ذلك شراء الامدادات والمعدات العسكرية والتشييد والتجنيد والتدريب . وتندرج تحت هذه الفئة أيضا بنود ترتبط بها بصورة وثيقة مثل برامج المعونة العسكرية . ولا يتضمن الدفاع المصروفات على النظام العام والأمن ، التى تصنف بصورة منفصلة .

ويشمل *التعليم* المصروفات على توفير مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات والكليات ومؤسسات التدريب المهنى والتقنى وغيرها ، واداراتها والتفتيش عليها وتعزيزها . ويشمل ذلك أيضا المصروفات على تنظيم وادارة نظام التعليم ، وعلى البحوث التى تجرى بشأن أهدافه وتنظيمه وادارته وأساليبه ، وعلى الخدمات الاضافية مثل النقل والوجبات المدرسية والخدمات الطبية وخدمات علاج الأسنان فى المدارس . لاحظ أن فى الجدول ١٠ مقياسا بديلا لمصروفات التعليم ما كان منه خاصا أو عاما ، وذلك مما يتصل بالاستهلاك العائلى .

أما *الصحة* فتغطى المصروفات العامة على المستشفيات ومراكز الأمومة ومراكز طب الأسنان والمستوصفات ذات المكون الطبى الكبير ، وعلى برامج الصحة القومية والتأمين الطبى ، وعلى تنظيم الأسرة والصحة الوقائية . لاحظ أن فى الجدول ١٠ مقياسا اكثر شمولا للمصروفات على الرعاية الطبية ، ما كان منها عاما أو خاصا ، مما يتصل بالاستهلاك العائلى .

ويغطى *الاسكان والمرافق العامة والضمان الاجتماعى والرفاهية* المصروفات العامة على الاسكان (باستبعاد دعم الفائدة الذى يصنف عادة باعتباره مصروفات « أخرى ») مثل المشروعات المرتبطة بالدخل ، وعلى توفير الاسكان ودعمه ، وأنشطة تطهير الأحياء الفقيرة ، وعلى تنمية المجتمع وخدمات النظافة الصحية . كما تشمل هذه البنود ما يقدم من تعويضات إلى المرضى والعاجزين عن العمل بصورة مؤقتة بسبب فقدان الدخل ، وعلى ما يدفع إلى المسنين والعاجزين عن العمل بصورة دائمة والعاطلين عن العمل ، وعلى الاعانات التى تدفع للعائلات والأمومة والأطفال . وهى تشمل أيضا تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية كالعناية بالمسنين والعاجزين عن العمل والأطفال . وكثير من المصروفات المتعلقة بالدفاع عن البيئة مثل مقاومة التلوث ، وامدادات المياه ، وشؤون النظافة الصحية وجمع النفايات ، تدرج فى هذه الفئة دون تمييز .

وتتألف *الخدمات الاقتصادية* من المصروفات العامة المرتبطة بتنظيم عمليات دوائر الأعمال وتعزيزها وتشغيلها على نحو أدعى إلى الكفاءة ، والتنمية الاقتصادية ، وعمليات تصحيح أوجه الخلل الاقليمية وتوفير فرص العمل . ومما يدخل فى الأنشطة المشمولة اجراء البحوث ، والنهوض بالتجارة ، واجراء مسوح جيولوجية والتفتيش على فئات صناعية معينة وتنظيم أعمالها .

وتغطى *المصروفات الأخرى* مدفوعات الفائدة والبنود غير المدرجة فى مكان آخر ، وهى تشمل بالنسبة لعدد قليل من الاقتصادات ، المبالغ التى لم يمكن تخصيصها لمكونات أخرى (أو تعديلات ناشئة من المستحقات للحسابات النقدية) .

واجمالى المصروفات محدد بصورة أضيق من مقياس الاستهلاك الحكومى العام الوارد فى الجدول ٩ ، لأنه يستبعد المصروفات الاستهلاكية للدولة والحكم المحلى . وفى الوقت نفسه ، فان مصروفات الحكومة المركزية تم تعريفها بصورة أوسع لأنها تتضمن اجمالى الاستثمار المحلى للحكومة ، ومدفوعات التحويل .

ويعرف *الفائض / العجز الشامل* بأنه الايراد الجارى الرأسمالى والمنح الرسمية المتلقاة ناقصا جملة المصروفات والاقتراض بعد استنزال ما سدد منه .

الجدول ١٢ - الايراد الجارى للحكومة المركزية

أدرجت فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ١١ المعلومات الخاصة بمصادر البيانات وقابليتها للمقارنة . والايراد الجارى من حيث المصدر عبر عنه باعتباره نسبة مئوية من *جملة الايراد الجارى* ، وهو مجموع ايراد الضرائب والايراد من غير الضرائب ويتم حسابه من واقع العملات الوطنية .

ويعرف *ايراد الضرائب* ، بأنه المتحصلات الالزامية غير المتبادلة وغير القابلة للاسترداد لاستخدامها فى الأغراض العامة ، وتشمل الفوائد المحصلة على متأخرات الضرائب والغرامات التى يتم تحصيلها بسبب عدم أداء الضرائب أو التأخر فى تسديدها . وهى موضحة خالصة من المبالغ التى ردت أو غير ذلك من المعاملات التصحيحية . *والضرائب على الدخل والأرباح والأرباح الرأسمالية* ، هى ضرائب تفرض على الدخل الصافى الفعلى أو المقدر جزافيا للأفراد وأرباح المشروعات والأرباح الرأسمالية سواء تحققت من مبيعات الأراضى ، أو الأوراق المالية ، أو غير ذلك من الأصول . أما المدفوعات فيما بين الادارات الحكومية فيتم الغاؤها فى عملية التجميع . وتشمل *اشتراكات الضمان الاجتماعى* الاشتراكات التى يدفعها أصحاب العمل والعمال لحساب الضمان الاجتماعى ، وكذلك اشتراكات الذين يعملون لحساب أنفسهم والعاطلين عن العمل . وتشمل *الضرائب المحلية على السلع والخدمات* ، الضرائب المفروضة على المبيعات العامة أو حجم الأعمال أو القيمة المضافة ، ورسوم الانتاج الانتقائية المفروضة على السلع ، والضرائب الانتقائية المفروضة على الخدمات والضرائب على استخدام السلع أو الممتلكات وأرباح الاحتكارات المالية . وتشمل *الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية* ، الرسوم المفروضة على الواردات وعلى الصادرات وأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد ،

وأرباح التبادل والضرائب على التبادل . وتشمل *الضرائب الأخرى* الضرائب المفروضة على قوائم المرتبات الخاصة بصاحب العمل أو الضرائب على العمال وضرائب الممتلكات والضرائب غير القابلة للتخصيص لفئات أخرى . وهى تشمل قيما سلبية عن عمليات تصحيح مثل الضرائب التى تحصل باسم حكومات الولايات أو الحكومات المحلية والتى لا تقبل التخصيص لفئات ضريبية فردية .

ويتألف *الايراد من غير الضرائب* من المتحصلات التى ليست لها صفة الالزام أو عدم الاسترداد والتى تدفع لأغراض عامة ، مثل الغرامات والرسوم الادارية أو دخل منظم المشروعات الناجم عن ملكية الحكومة . ولا تندرج فيها حصيلة المنح والقروض ، والمبالغ الناشئة عن تسديد قروض سابقة قدمتها الحكومة ، أو تحمل استحقاقات أو حصيلة بيع الأصول الرأسمالية .

الجدول ١٣ ـ النقود وأسعار الفائدة

تستند البيانات المتعلقة بالحيازات النقدية إلى *الاحصاءات المالية الدولية* التى يصدرها صندوق النقد الدولى . *والمعنى الواسع للحيازات النقدية* هو أنها تمثل الخصوم النقدية وشبه النقدية المستحقة على المؤسسات المالية لبلد ما لصالح مقيمين خلاف الحكومة المركزية . وبالنسبة لمعظم البلدان ، فان الحيازات النقدية تمثل اجمالى النقود (الاحصاءات المالية الدولية ، السطر ٣٤) ، وأشباه النقود (الاحصاءات المالية الدولية ، السطر ٣٥) . وتشمل النقود وسائل الدفع التى يستخدمها الاقتصاد : العملة المتداولة خارج البنوك والودائع تحت الطلب . أما أشباه النقود فتمثل الودائع لأجل وودائع المدخرات ، وما يماثل ذلك من حسابات مصرفية يقوم مصدرها بمبادلتها بالنقود على الفور . ومتى كانت المؤسسات المالية غير النقدية مصدرا هاما للخصوم شبه النقدية ، فانها تدرج أيضا فى قياس الحيازات النقدية .

وتحسب معدلات النمو بالنسبة للحيازات النقدية من واقع الأرقام فى نهاية السنة ، فى حين يستخدم متوسط أرقام نهاية السنة عن السنة المعينة والسنة السابقة عليها ، لقياس النسبة بين الحيازات النقدية والناتج المحلى الاجمالى .

وتمثل *أسعار الفائدة الاسمية للمصارف* ، المستمدة بدورها من الاحصاءات المالية الدولية ، الأسعار التى تدفعها المصارف التجارية أو المشابهة إلى حائزى خصومها شبه النقدية (أسعار الودائع) والتى تحملها المصارف على القروض المقدمة للعملاء الرئيسيين (سعر الاقراض) . على أن قابلية البيانات للمقارنة الدولية محدودة ، وهذا راجع فى جزء منه إلى اختلاف التغطية والتعاريف ، وفى جزء آخر إلى أن البلدان تتفاوت من حيث مدى ما يتاح للبنوك من مجال لتعديل أسعار الفائدة بحيث تتراءى فيها ظروف السوق .

وبالنظر إلى أن أسعار الفائدة (ومعدلات نمو الحيازات النقدية) يتم التعبير عنها بالقيم الاسمية ، فان قدرا كبيرا من التباين بين البلدان ينشأ من الفروق فى التضخم . ولسهولة المراجعة فان مؤشر أحدث بيانات التضخم الوارد فى الجدول ١ قد أعيد ادراجه فى هذا الجدول .

الجدول ١٤ ـ نمو تجارة السلع

مصدر البيانات الأساسى للقيم التجارية الجارية هو ملف بيانات التجارة السلعية الكومتريد الذى أعدته الأمم المتحدة ، وتم استكماله ببيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وتقديرات البنك الدولى . وتستند الاحصاءات الخاصة بالتجارة السلعية إلى ايرادات الجمارك القطرية .

وتغطى *صادرات السلع ووارداتها* ، مع بعض الاستثناءات ، تحركات التجارة الدولية للسلع عبر جمارك الحدود ؛ والتجارة فى الخدمات ليست متضمنة فى هذا . وتقدر قيمة الصادرات على أساس فوب (التسليم على ظهر المركب) والواردات على أساس سيف (التكلفة والتأمين والنولون) ما لم ينص على خلاف ذلك فى المصادر المتقدمة . وهذه القيم هى بالدولارات الجارية .

وتستند معدلات نمو صادرات السلع ووارداتها إلى بيانات الأسعار الثابتة التى استمدت من بيانات قيم الصادرات والواردات بعد تكميشها بالرقم القياسى للسعر المناظر . ويستخدم البنك الدولى الأرقام القياسية للأسعار الخاصة به التى تستند إلى الأسعار الدولية للسلع الأولية ، والأرقام القياسية لقيمة الوحدة بالنسبة للسلع المصنوعة . وهذه الأرقام القياسية للأسعار تتعلق بكل بلد على حدة . كما أنها تفصل تفصيلا عريضا حسب المجموعات السلعية . وذلك لكفالة التجانس بين البيانات الخاصة بمجموعة من البلدان والبيانات المتعلقة بالبلدان فرادى . ومن شأن هذا الاتساق فى البيانات أن يزداد كلما واصل البنك الدولى تحسين أرقامه القياسية للأسعار التجارية بالنسبة لعدد متزايد من البلدان . وقد تختلف معدلات النمو هذه عن الأرقام المستمدة من الممارسات الوطنية لأن الأرقام القياسية القومية للأسعار قد تستخدم سنوات أساس مختلفة واجراءات للترجيح مختلفة عما يستخدمه البنك الدولى .

أما معدلات *التبادل التجارى* أو صافى معدلات المقايضة التجارية ، فهى تقيس الحركة النسبية لأسعار الصادرات بالمقارنة بحركة أسعار الواردات . وإذا حسب المؤشر باعتباره النسبة بين الرقم القياسى لمتوسط أسعار الصادرات فى بلد ما والرقم القياسى لمتوسط أسعار وارداته ، فانه يبين التغييرات التى حدثت فى مستوى أسعار الصادرات باعتبارها نسبة مئوية من أسعار الواردات ، وذلك بالاحالة إلى سنة الأساس . والأرقام القياسية لمعدلات التبادل التجارى موضحة بالنسبة لعامى ١٩٨٥ و ١٩٨٩

على أساس أن سنة ١٩٨٧ = ١٠٠ . وقد استمدت الأرقام القياسية للأسعار من المصادر التى سبق ايرادها بشأن معدلات نمو الصادرات والواردات .

وتحسب المقاييس الموجزة لمعدلات النمو بتجميع سلاسل السعر الدولارى الثابت لعام ١٩٨٧ بالنسبة لكل سنة ، ثم تطبيق طريقة المربعات الصغرى لتحديد معدل النمو فى الفترات الموضحة .

الجدولان ١٥ و ١٦ ـ هيكل الواردات والصادرات السلعية

استمدت الحصص الواردة فى هذين الجدولين من قيم التجارة بالدولارات الجارية كما وردت فى نظام الأمم المتحدة للبيانات التجارية . وفى *الكتاب السنوى للأمم المتحدة لاحصاءات التجارة الدولية* ، وأضيفت اليهما مصادر ثانوية أخرى وتقديرات للبنك الدولى حسب الشرح الموضح فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ١٤ .

وقد ورد تعريف *صادرات السلع ووارداتها* فى تلك الملاحظة .

وجرى تصنيف الصادرات والواردات على نسق *التصنيف الموحد فى التجارة الدولية* ، السلسلة م ، رقم ٣٤ ، التنقيح ١ . والتقديرات المستمدة من المصادر الثانوية يسرى عليها هذا التعريف عادة . والبيانات غير متاحة بالنسبة لأنواع معينة من السلع ، فيما يتعلق ببعض البلدان ، ولا يمكن عرض التفصيل الكامل لها .

والسلع الغذائية الواردة فى الجدول ١٥ هى الواردة فى التصنيف الموحد فى التجارة الدولية الأقسام صفر ، ١ و ٤ الفرع ٢٢ (المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والزيوت والشحوم والبذور الزيتية وأنواع البندق) . وعلى خلاف السنوات السابقة ، فان الفرع ١٢ ، التبغ ، أدمج فى *الأغذية* ، وليس فى *السلع الأولية الأخرى* ، وهكذا فان البيانات لا تقبل المقارنة الدقيقة مع تلك الخاصة بالسنوات السابقة ، خاصة إذا كان التبغ بندا هاما فى الاستيراد . ومواد *الوقود* هى السلع الواردة فى التصنيف الموحد فى التجارة الدولية ، القسم ٣ (الوقود المعدنى ومواد التشحيم وما يتصل بها من مواد) . *والسلع الأولية الأخرى* هى واردة فى التصنيف الموحد فى التجارة الدولية فى القسم ٢ (المواد الخام باستثناء مواد الوقود) ما عدا الفرع ٢٢ (البذور الزيتية والبندق) زائدا الفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . *وآلات ومعدات النقل* هى السلع الواردة فى التصنيف الموحد فى التجارة الدولية ، القسم ٧ . *والسلع المصنوعة الأخرى* التى تحسب باعتبارها الباقى من جملة قيمة الواردات من السلع المصنوعة ، تمثل الأقسام من ٥ إلى ٩ ما عدا القسم ٧ الفرع ٦٨ .

والوقود والمعادن والفلزات الواردة فى الجدول ١٦ هى السلع الواردة فى التصنيف الموحد فى التجارة الدولية ، القسم ٣ (الوقود المعدنى ومواد التشحيم وما يتصل بها من مواد) وفى الفرعين ٢٧ و ٢٨ (المعادن والأسمدة الخام وخامات المعادن الحديدية) وفى الفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) ، *والسلع الأولية الأخرى* هى الواردة فى التصنيف الموحد فى التجارة الدولية ، الأقسام صفر ، ١ ، ٢ ، ٤ (المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الخام غير الغذائية والزيوت والشحوم والشمع) ما عدا الفرعين ٢٧ و ٢٨ . *وآلات ومعدات النقل* هى السلع الواردة فى التصنيف الموحد فى التجارة الدولية ، القسم ٧ . *والسلع المصنوعة الأخرى* تمثل الأقسام من ٥ إلى ٩ ما عدا القسم ٧ والفرع ٦٨ . وأدرجت *المنسوجات والملابس* الواردة فى الفرعين ٦٥ و ٨٤ من التصنيف الموحد فى التجارة الدولية (المنسوجات والغزل والأقمشة والملابس) باعتبارها مجموعة فرعية *للسلع المصنوعة الأخرى* .

وقد تم ترجيح المقاييس الموجزة فى الجدول ١٥ بجملة واردات السلع من البلدان فرادى بالدولارات الجارية ، ورجحت المقاييس الواردة فى الجدول ١٦ بجملة صادرات السلع للبلدان فرادى بالدولارات الجارية (أنظر الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدول ١٤) .

الجدول ١٧ ـ واردات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى من السلع المصنوعة : المنشأ والتركيب النوعى

البيانات مستمدة من الأمم المتحدة ، كما أبلغت عنها الاقتصادات مرتفعة الدخل ، الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، فيما عدا البرتغال وتركيا واليونان .

ويورد الجدول قيمة *الواردات من السلع المصنوعة* إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل حسب اقتصاد المنشأ والتركيب النوعى لهذه الواردات حسب المجموعات الكبيرة للمنتجات المصنوعة .

ويحل هذا الجدول محل جدول كان يرد فى الطبعات السابقة يتناول منشأ صادرات السلع المصنوعة وجهة وصولها ، كان يستند إلى الصادرات المبلغ عنها من قبل الاقتصادات فرادى . وحيث أنه كان هناك تأخير لعدة سنوات فى الابلاغ من قبل كثير من الاقتصادات النامية ، كانت تستخدم التقديرات المستندة إلى مصادر مختلفة لسد الثغرات . وإلى حين تحسين هذه التقديرات فان الجدول الحالى المستند إلى بيانات حديثة ومتسقة ، وان كانت أقل شمولا ، أدرج بدلا منه . فالواردات من السلع المصنوعة إلى الأسواق الأساسية من اقتصادات فرادى ، هى أفضل بديل متاح يبين حجم وتكوين صادرات هذه الاقتصادات من السلع المصنوعة لجميع وجهات الوصول مأخوذة معا .

والسلع المصنوعة هى السلع الواردة فى التصنيف الموحد فى التجارة الدولية ، التنقيح ١ ، الأقسام من ٥ إلى ٩ (الكيماويات والمنتجات المتصلة بها ، والسلع المصنوعة الأساسية ، والأصناف المصنوعة ، وآلات ومعدات النقل ، والأصناف والسلع المصنوعة الأخرى التى لم تصنف فى مكان آخر) مع استبعاد الفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . وهذا التعريف أوسع نوعا ما من ذلك المستخدم لتحديد مصدرى السلع المصنوعة .

والمجموعات الأساسية للمنتجات المصنوعة الواردة فى التقرير تم تعريفها كالتالى : *المنسوجات والملابس* (التصنيف الموحد فى التجارة الدولية ، القسمان ٦٥ و ٨٤) ، *الكيماويات* (التصنيف الموحد ، القسم ٥) *الآلات الكهربائية والالكترونيات* (التصنيف الموحد ، القسم ٧٢) *ومعدات النقل* (التصنيف الموحد ، القسم ٧٣) *وسلع أخرى* معرفة باعتبارها الباقى . وقد استخدمت بيانات التنقيح ١ من التصنيف الموحد بالنسبة لعام ١٩٦٩ ، فى حين استخدمت البيانات المكافئة فى التنقيح ٢ بالنسبة لعام ١٩٨٩ .

الجدول ١٨ - ميزان المدفوعات والاحتياطيات

الاحصاءات الواردة فى هذا الجدول هى فى معظمها كما وردت فى تقارير صندوق النقد الدولى ، ولكنها تشمل أحدث التقديرات التى أعدها العاملون فى البنك الدولى ، وفى حالات نادرة تشمل ما قام به البنك نفسه من تصحيح فى التغطية أو فى التصنيف لتعزيز القابلية للمقارنة الدولية . والقيم الواردة فى هذا الجدول هى بدولارات الولايات المتحدة الجارية .

وميزان الحساب الجارى بعد التحويلات الرسمية ، هو الفرق بين (أ) صادرات السلع والخدمات (من عناصر الانتاج أو من غير عناصر الانتاج) وكذلك التدفقات إلى الداخل من التحويلات بدون مقابل (الخاصة والرسمية) (ب) الواردات من السلع والخدمات ، وكذلك التحويلات بدون مقابل إلى بقية أنحاء العالم .

وميزان الحساب الجارى (قبل التحويلات الرسمية) ، هو ميزان الحساب الجارى الذى يعالج صافى التحويلات الرسمية بدون مقابل باعتبارها مماثلة لحركات رؤوس الأموال الرسمية . والفرق بين قياسى ميزان المدفوعات هو فى الأساس معونة أجنبية على هيئة منح ومساعدة تقنية ومعونة غذائية وهى تميل فى حالة معظم البلدان النامية إلى جعل أوجه عجز الحساب الجارى أصغر من احتياجات التمويل .

ويغطى *صافى تحويلات العاملين بالخارج* المدفوعات والمتحصلات التى يحولها المهاجرون من دخلهم ؛ سواء كانوا مستخدمين أو ينتظر استخدامهم لأكثر من سنة فى اقتصادهم الجديد الذى يعتبرون مقيمين فيه . وتصنف هذه التحويلات باعتبارها تحويلات خاصة بدون مقابل وتدرج فى رصيد الحساب الجارى لميزان المدفوعات ، فى حين أن التحويلات المستمدة من مدد اقامة أقصر تدرج ضمن الخدمات باعتبارها دخل عمل . وهذه التفرقة تتفق مع الخطوط الارشادية المقررة دوليا ، ولكن كثيرا من البلدان النامية يصنف تحويلات العمال باعتبارها حصيلة دخل عنصر من عناصر الانتاج (وبالتالى مكونا من مكونات الناتج القومى الاجمالى) . والبنك الدولى يلتزم بالخطوط الارشادية الدولية فى تعريف الناتج القومى الاجمالى ، ولذا قد يختلف عن الممارسات القومية .

وتتألف *الاحتياطيات الدولية الاجمالية* من الحيازات من المسكوكات الذهبية وحقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطى لأعضاء صندوق النقد الدولى فى الصندوق وحيازات النقد الأجنبى الخاضعة لاشراف السلطات النقدية . وقد استمدت البيانات المتعلقة بالاحتياطيات الدولية من ملفات بيانات صندوق النقد الدولى . ويتم تقييم المكون الذهبى لهذه الاحتياطيات بأسعار لندن فى نهاية السنة (٣١ كانون الأول / ديسمبر) أى على أساس ٣٧,٣٧ دولار للأوقية فى ١٩٧٠ وعلى أساس ٤٠١ دولار للأوقية فى ١٩٨٩ . وتشير مستويات الاحتياطى عن عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٩ إلى نهاية السنة المبينة ، وهى بالدولارات الجارية بأسعار الصرف السائدة.وبسبب وجود فروق فى تعريف الاحتياطيات الدولية وفى تقييم الذهب وفى ممارسات ادارة الاحتياطى فان مستويات حيازة الاحتياطى المنشورة فى المصادر الوطنية ليس لها دلالة دقيقة فى المقارنة . وفى نهاية عام ١٩٨٩ ، عبر عن حيازات الاحتياطى أيضا ، بعدد الأشهر للواردات من السلع والخدمات ، التى يمكن لهذه الحيازات شراؤها .

وتحسب المقاييس الموجزة من اجماليات المجموعات للاحتياطيات الدولية الاجمالية وجملة واردات السلع والخدمات بالدولارات الجارية .

الجدول ١٩ - المساعدة الانمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ومنظمة البلدان المصدرة للنفط

تتألف *المساعدة الانمائية الرسمية* من صافى المدفوعات المنصرفة من قروض ومنح قدمت بشروط مالية ميسرة من الوكالات الرسمية لأعضاء لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . ولئن قصد بهذا التعريف استبعاد المساعدة العسكرية البحتة ، فان الخط الفاصل يكون مطموسا أحيانا ، والعبرة عادة بالتعريف الذى يستخدمه بلد المنشأ . كما أن المساعدة الانمائية الرسمية تشمل قيمة التعاون والمساعدة فى الميدان التقنى . وجميع

البيانات المعروضة مقدمة من منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى، وجميع القيم بدولارات الولايات المتحدة تم تحويلها بأسعار الصرف الرسمية .

وصافى اجمالى التدفقات هو صافى المدفوعات المنصرفة إلى البلدان النامية والمؤسسات متعددة الأطراف . والمدفوعات المنصرفة لمؤسسات متعددة الأطراف يتم الآن الاخطار عنها بالنسبة لجميع أعضاء لجنة المساعدة الانمائية على أساس تاريخ اصدار أذون الصرف ، ومن قبل كان بعض أعضاء اللجنة يقومون بالاخطار على أساس تاريخ الصرف الفعلى ، أما *اجمالى التدفقات الثنائية إلى الاقتصادات منخفضة الدخل* ، فتستبعد منه التدفقات الثنائية غير المخصصة ، وكذلك جميع المدفوعات المنصرفة لمؤسسات متعددة الأطراف .

وتم تحويل القيم الاسمية الواردة فى موجز المساعدة الانمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل ، على أساس الأسعار فى عام ١٩٨٧ باستخدام مكمش الناتج المحلى الاجمالى بالدولارات . ويستند هذا المكمش إلى الزيادات السعرية فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى (باستثناء البرتغال وتركيا واليونان) مقيسة بالدولارات . ويدخل فى اعتباره التغييرات الطارئة فى أسعار التكافؤ بين الدولار والعملات الوطنية ، فإذا انخفضت قيمة الدولار مثلا وجب تعديل التغيرات السعرية المقيسة بالعملات الوطنية فى الاتجاه الصعودى بمقدار الانخفاض فى الدولار ، وذلك للتوصل إلى التغيرات السعرية بالدولار .

وعلاوة على أن الجدول يوضح الأرقام الاجمالية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) فهو يوضح الأرقام الاجمالية لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) . والأعضاء المانحون فى منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) هم : الامارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وقطر والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية . والبيانات الخاصة بالمساعدة الانمائية الرسمية والمتعلقة بمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) استقيت بدورها من منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

الجدول ٢٠ - المساعدة الانمائية الرسمية : المتحصلات

يتكون *صافى المدفوعات المنصرفة من المساعدة الانمائية الرسمية من جميع المصادر* ، من قروض ومنح مقدمة بشروط مالية ميسرة من جانب جميع الوكالات الرسمية الثنائية والمصادر متعددة الأطراف للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . وهو يشمل قيمة التعاون والمساعدة فى الميدان التقنى . والمدفوعات المنصرفة المبينة فى هذا الجدول لا تتفق بدقة مع ما ورد فى الجدول ١٩ ، لأن المتحصلات هى من جميع المصادر ، والمدفوعات المنصرفة فى الجدول ١٩ تشير إلى ما قدمه أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) وحدهم . وصافى المدفوعات المنصرفة يساوى اجمالى المدفوعات المنصرفة ناقصا المدفوعات إلى مقدمى المعونة لاستهلاك متحصلات المعونة السابقة . ويوضح الجدول صافى المدفوعات المنصرفة من المساعدة الانمائية الرسمية بالنسبة لنصيب الفرد وباعتباره نسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى .

وجرى احتساب المقاييس الموجزة لنصيب الفرد من المساعدة الانمائية الرسمية من واقع اجماليات المجموعات للسكان وللمساعدة الانمائية الرسمية . وتم احتساب المقاييس الموجزة للمساعدة الانمائية الرسمية باعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى ، من واقع اجماليات المجموعات للمساعدة الانمائية الرسمية وللناتج القومى الاجمالى بدولارات الولايات المتحدة الجارية .

الجدول ٢١ - اجمالى الديون الخارجية

البيانات المتعلقة بالديون فى هذا الجدول والجداول التالية ، مستمدة من نظام البنك الدولى للابلاغ من قبل المدينين تكملها تقديرات البنك الدولى . ويقتصر هذا النظام على الاهتمام بالاقتصادات النامية ، ولا يجمع بيانات عن الديون الخارجية لمجموعات أخرى من المقترضين ولا عن الاقتصادات التى ليست أعضاء فى البنك الدولى . والأرقام الدولارية المتعلقة بالديون والواردة فى الجداول من ٢١ إلى ٢٥ ، هى بدولارات الولايات المتحدة ومحولة بأسعار الصرف الرسمية .

والبيانات الخاصة بالديون تشمل الديون الخاصة غير المضمونة التى أبلغ عنها سبعة وعشرون بلدا ناميا ، والتقديرات الكاملة أو الجزئية الخاصة بعشرين بلدا اضافيا لم تبلغ ، ولكن من المعروف أن هذا النوع من الديون كبير بالنسبة لها .

والقروض العامة هى التزامات خارجية على المدينين العامين ، بما فى ذلك الحكومات الوطنية وأجهزتها ، وهيئاتها العامة ذات الاستقلال الذاتى ، *والقروض المضمونة من قبل سلطة عامة* هى التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص تضمن سلطة عامة تسديدها . وهذان النوعان جرى جمعهما فى الجداول ، *والقروض الخاصة غير المضمونة* ، هى التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص لا تضمن سلطة عامة تسديدها .

ويشير *استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى* إلى التزامات اعادة الشراء تجاه صندوق النقد الدولى لجميع استخدامات موارد الصندوق ، باستثناء ما كان ناشئا عن مسحوبات فى شريحة

الاحتياطى . وهو مبين بالنسبة لنهاية السنة المعينة ، ويشمل مشتريات قائمة بمقتضى شرائح الائتمان ، بما فى ذلك موارد الاتاحة الموسعة ، وجميع التسهيلات الخاصة (الرصيد الاحتياطى والتمويل التعويضى والصندوق الموسع وتسهيلات النفط) ، وقروض الصندوق الاستئمانى ، والعمليات التى تتم بمقتضى تسهيل التصحيح الهيكلى المعزز . تم تحويل استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى القائم فى نهاية السنة (الرصيد) إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر صرف الدولار بحقوق السحب الخاصة السارى فى نهاية السنة .

الديون الخارجية قصيرة الأجل هى ديون استحقاقها الأصلى سنة أو أقل . ولا تسمح البيانات المتاحة بأى تفرقة بين الديون قصيرة الأجل العامة والخاصة غير المضمونة .

ويعرف *إجمالى الديون الخارجية* لأغراض هذا التقرير بأنه اجمالى مبلغ الديون العامة طويلة الأجل ، والديون المضمونة من سلطة عامة ، والديون الخاصة طويلة الأجل غير المضمونة ، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولى والديون قصيرة الأجل .

الجدول ٢٢ - تدفق رأس المال الخارجى العام والخاص

تنصب البيانات المتعلقة بالمدفوعات المنصرفة وسداد أصل الدين (استهلاكه) ومدفوعات الفائدة على القروض العامة ، والقروض المضمونة من سلطة عامة ، والقروض الخاصة غير المضمونة طويلة الاجل .

والمدفوعات المنصرفة هى مسحوبات من التزامات بقروض طويلة الأجل خلال السنة المحددة .

وسداد الأصل هو المبلغ الفعلى من الأصل (الاستهلاك) المدفوع بعملة أجنبية أو سلع أو خدمات فى سنة محددة .

ومدفوعات الفائدة هى المبالغ الفعلية من الفائدة المدفوعة بالنقد الأجنبى والسلع والخدمات فى السنة المحددة .

الجدول ٢٣ - اجمالى تدفقات الموارد الصافية وصافى التحويلات

صافى التدفقات من الديون طويلة الأجل هو المدفوعات المنصرفة ناقصا ما سدد من أصل الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة والخاص غير المضمون . *والمنح الرسمية* هى تحويلات أجرتها وكالات رسمية نقدا أو عينا ولا يتحمل المتلقى بشأنها أى دين قانونى . ولا تشمل بيانات المنح الرسمية ، منح المساعدة التقنية .

ويعرف *صافى الاستثمار الأجنبى المباشر* باعتباره الاستثمار الذى يتم للحصول على فائدة دائمة (عادة ١٠ فى المائة من مجموع الأصوات) فى مشروع يعمل فى بلد آخر غير بلد المستثمر (يحدد حسب المقر) ، وهدف المستثمر منه هو أن يكون له صوت فى ادارة المشروع . *واجمالى تدفقات الموارد الصافية* ، هو مجموع التدفقات الصافية من الديون طويلة الأجل (باستبعاد ديون صندوق النقد الدولى) ، زائدا المنح الرسمية (باستبعاد المساعدة التقنية) ، وصافى الاستثمار الأجنبى المباشر . *واجمالى التحويلات الصافية* يساوى اجمالى التدفقات الصافية من الموارد ناقصا مدفوعات الفائدة على القروض طويلة الأجل وأرباح الاستثمار الأجنبى المباشر .

الجدول ٢٤ - النسب الاجمالية للديون الخارجية

يمثل *اجمالى الديون الخارجية كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات* ، الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة والخاص غير المضمون ، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولى ، والدين قصير الأجل المسحوب فى نهاية العام ، مخصوما منه سداد الأصل وما تم شطبه ، وعبر هذا الجدول ، تتضمن السلع والخدمات تحويلات العاملين . ولتقدير *اجمالى الديون الخارجية كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى* ، يتم تحويل أرقام الدين إلى دولارات أمريكية من عملات السداد بأسعار الصرف فى نهاية العام . ويتم تحويل الناتج الاجمالى من العملات القومية إلى دولارات أمريكية باتباع اجراءات التحويل الموصوفة فى الملاحظة التقنية الخاصة بالجدولين ٢ و ٣ .

واجمالى خدمة الدين كنسبة مئوية من السلع والخدمات هو مجموع سداد الأصل ومدفوعات الفائدة على اجمالى الدين الخارجى (كما هو معرف فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢١) . وهو واحد من مقاييس كثيرة متعارف عليها تستخدم لتقييم قدرة البلد على خدمة الدين .

ومدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات هى المدفوعات الفعلية التى تم اجراؤها بسبب اجمالى الدين الخارجى .

والمقاييس الموجزة مرجحة بالصادرات من السلع والخدمات بالدولارات الجارية ، بالناتج القومى الاجمالى بالدولارات الجارية ، على التوالى .

الجدول ٢٥ - شروط الاقتراض العام الخارجى

تشير *الارتباطات* إلى القروض العامة والقروض المضمونة من سلطة عامة والتى تم توقيع عقود بشأنها فى السنة المعنية . ويتم الابلاغ عنها بعملات السداد وتحول إلى دولارات الولايات المتحدة بمتوسط أسعار الصرف الرسمية السنوية .

وأرقام *أسعار الفائدة* ، *ومواعيد الاستحقاق* ، *وفترات السداد* ، هى متوسطات تم ترجيحها بمقادير القروض . والفائدة هى

الرسوم الأساسية التى تُحمل على قرض ما و يتم احتسابها عادة على أساس مبلغ أصل الدين المسحوب والقائم . وموعد استحقاق القرض ، هو الفترة بين تاريخ الاتفاقية عند التوقيع على اتفاقية القرض ، أو تاريخ اصدار السندات ، وتاريخ تسديد أصل الدين نهائيا . وفترة السماح هى الفترة بين تاريخ الاتفاقية ، وتاريخ تسديد الدفعة الأولى من أصل الدين .

وتشير *الديون العامة التى لها أسعار فائدة متغيرة* ، كنسبة *مئوية من الدين العام* ، إلى أسعار الفائدة التى تعوم مع التحركات فى سعر سوق رئيسية ، مثل سعر الفائدة السائد بين المصارف فى لندن (ليبور) أو سعر الفائدة المميز فى الولايات المتحدة . ويبين هذا العمود ما يتعرض له المقترض من تغييرات فى أسعار الفائدة الدولية .

وقد رجحت المقاييس الموجزة فى هذا الجدول بمقادير القروض .

الجدول ٢٦ ـ نمو السكان وتقديراتهم المستقبلية

معدلات نمو السكان هى متوسطات خاصة بفترات وتحسب من واقع عدد السكان فى منتصف السنة .

وتقديرات *السكان* فى منتصف عام ١٩٨٩ وتقديرات الخصوبة والوفيات وضعها البنك الدولى من بيانات قدمتها شعبة السكان فى الأمم المتحدة ، والمكتب الاحصائى للأمم المتحدة ، والمكاتب الاحصائية القطرية . وتأخذ البيانات بعين الاعتبار النتائج التى أسفر عنها آخر تعدادات للسكان ، والتى لا تكون فى بعض الحالات ، لا حديثة ولا دقيقة . لاحظ أن اللاجئين الذين لا يستوطنون بلد الملجأ بصورة دائمة يعتبرون بصورة عامة جزءا من سكان بلدهم الأصلى .

وتقديرات السكان المستقبلية لعامى ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ والسنة التى يصبح فيها عدد السكان ثابتا فى خاتمة المطاف (أنظر التعريف الوارد أدناه) هى تقديرات تتم لكل اقتصاد على حدة . والمعلومات المتعلقة بجملة عدد السكان من حيث السن والجنس ومعدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات والهجرة الدولية ، قدرت مستقبليا بناء على افتراضات معممة حتى الوقت الذى يصبح فيه عدد السكان ثابتا .

وثبات عدد السكان هو وضع لا يطرأ فيه تغيير على معدلات الوفيات بالنسبة لكل عمر وجنس على مدى فترة طويلة من الزمن ، فى حين تبقى معدلات الخصوبة عند مستوى الاحلال أى عندما يصبح معدل التكاثر الصافى (الوارد تعريفه فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٧) مساويا للواحد الصحيح وبالنسبة لسكان هذا شأنهم ، فان معدل المواليد يكون ثابتا ومساويا لمعدل الوفيات كما يكون هيكل الأعمار ثابتا ومعدل النمو صفرا .

ويتم وضع التقديرات المستقبلية للسكان حسب المجموعات العمرية ، ويجرى وضع تقدير مستقبلى لكل من الوفيات والخصوبة والهجرة بصورة منفصلة ، وتطبق النتائج على نحو متكرر على الهيكل العمرى لسنة الأساس ١٩٨٥ . وبالنسبة لفترة التقدير المستقبلى من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٥ ، فان التغيرات فى الوفيات مبينة تبعا لكل بلد على حدة أو حسب الزيادة فى العمر المتوقع والنقص فى وفيات الأطفال على اساس الاتجاهات السابقة فى كل بلد . وعندما يكون التحاق الاناث بالمدارس الثانوية عاليا ، يفترض أن تنخفض الوفيات بمعدل أسرع . ويتم تقدير وفيات الأطفال مستقبليا بصورة منفصلة عن وفيات الكبار . ويلاحظ أن البيانات لا تعكس بعد التأثير الكبير المحتمل لوباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة (الايدز) .

وتستند معدلات الخصوبة المقدرة مستقبليا أيضا إلى الاتجاهات السابقة . وبالنسبة للبلدان التى بدأت فيها الخصوبة فى الانخفاض (سميت « مرحلة انتقال الخصوبة ») ، يفترض أن هذا الاتجاه سيستمر . وقد لوحظ أنه ليس هناك بلد يقل فيه العمر المتوقع عن ٥٠ عاما شهد انخفاضا فى الخصوبة ؛ وبالنسبة لهذه البلاد تتأخر مرحلة انتقال الخصوبة ، ثم يطبق عليها متوسط الانخفاض بالنسبة لمجموعة البلدان فى فترة انتقال الخصوبة . ويفترض أن البلدان التى تقل الخصوبة فيها عن مستوى الاحلال ستستمر فى معدلات خصوبة اجمالية ثابتة حتى ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ ، ثم تستعيد مستوى الاحلال بحلول ٢٠٣٠ .

وتستند معدلات الهجرة الدولية إلى الاتجاهات الماضية والحالية فى تدفق الهجرة وسياسات الهجرة . ومن بين المصادر التى تم الرجوع اليها ، تقديرات حالية وتقديرات مستقبلية أجرتها مكاتب احصائية قومية ، ووكالات دولية ومؤسسات بحوث . ونظرا لعدم التأكد من اتجاهات الهجرة مستقبلا ، افترض فى التقديرات المستقبلية ، أن تصل معدلات الهجرة الصافية إلى الصفر فى عام ٢٠٢٥ .

والتقديرات المتعلقة بالحجم الافتراضى للسكان الثابتين ، هى تقديرات من قبل التكهن ، *ولا ينبغى اعتبارها تنبؤات* . وقد تم ادراجها فى الجدول لتوضيح أثر الاتجاهات الحديثة للخصوبة والوفيات بناء على افتراضات صيغت صياغة عامة . ويمكن الرجوع إلى اصدارة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ من *التقديرات المستقبلية لسكان العالم* الصادرة عن البنك الدولى للوقوف على بيان أوفى عن الأساليب والافتراضات التى استخدمت فى حساب التقديرات .

الجدول ٢٧ ـ التزايد السكانى والخصوبة

يدل *المعدل الأولى للمواليد والمعدل الأولى للوفيات* على عدد المواليد الأحياء وعدد الوفيات على التوالى مما يقع لكل ألف نسمة من السكان فى السنة ، وقد استمدت من المصادر المذكورة فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٦ .

والنساء فى سن الحمل ، هن النساء بين عمر ١٥ و ٤٩ سنة .

ويمثل *معدل الخصوبة الكلى* عدد الأطفال الذين يولدون لامرأة واحدة إذا قدر لها أن تعيش إلى نهاية سنوات حملها وأن تحمل فى كل عمر وفقا لمعدلات الخصوبة السائدة بالنسبة لعمر محدد . والمعدلات المبينة مستمدة من المصادر المذكورة فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٦ .

و*معدل التكاثر الصافى* الذى يقيس عدد البنات الذى ينتظر أن تلده طفلة مولودة حديثا خلال فترة حياتها ، بافتراض معدلات خصوبة ثابتة محددة من حيث السن ومعدلات ثابتة للوفيات ، هو انعكاس لمدى قدرة مجموعة من الفتيات المولودات حديثا على التكاثر بعدد يماثلهن . ويدل معدل التكاثر الصافى الذى يبلغ الواحد الصحيح على أن الخصوبة فى مستوى الاحلال : فالنساء القابلات للحمل - فى المتوسط - لايحملن عند هذا المعدل إلا عددا كافيا من البنات للحلول محلهن فى السكان . وفيما يتعلق بحجم السكان الثابتين ، فان السنة المفترضة لبلوغ خصوبة مستوى الاحلال هى من قبيل التكهن وينبغى ألا ينظر اليها باعتبارها تنبؤا .

والنساء المتزوجات اللاتى فى سن الحمل واللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل هن النساء اللاتى يمارسن هن أو أزواجهن أى ضرب من ضروب منع الحمل . ويقاس استخدام منع الحمل بصفة عامة بالنسبة للنساء فى سن ١٥ - ٤٩ سنة . وتستخدم بضعة بلدان مقاييس تتعلق بمجموعات عمرية أخرى ، خاصة المجموعة ١٥ إلى ٤٤ سنة .

وقد استمدت البيانات أساسا من المسوح الديمغرافية والصحية ، ومسوح مدى انتشار وسائل منع الحمل ، ومن البيانات القطرية لدى البنك الدولى ، ومقال مولدين وسيجال : « مدى انتشار استخدام وسائل منع الحمل : اتجاهات وقضايا » فى المجلد ١٩ من *دراسات فى تنظيم الأسرة* (١٩٨٨) . وبالنسبة لقلة من البلدان التى لا تتوافر عنها أى بيانات استقصائية ، وبالنسبة لعدة بلدان افريقية ، استخدمت احصاءات البرامج . وربما تبين احصاءات البرامج مدى انتشار موانع الحمل بأقل من حقيقته ، لأنها لا تقيس الأساليب المتبعة مثل الانقطاع فى أيام معينة خلال الدورة الشهرية ، أو العزل ، أو الامتناع عن الاتصال الجنسى ، أو استخدام وسائل لمنع الحمل لا يتم الحصول عليها عن طريق البرنامج الرسمى لتنظيم الأسرة . وتشير البيانات إلى المعدلات السائدة فى مجموعة من السنوات لاتبعد عموما عن سنتين قبل السنة المحددة فى الجدول .

وجميع المقاييس الموجزة هى بيانات تتعلق بكل بلد ، وقد رجحت بحصة كل بلد فى المجموع الكلى لعدد السكان .

الجدول ٢٨ - الصحة والتغذية

ان التقديرات الخاصة *بعدد السكان بالنسبة لكل طبيب ولكل مشتغل بالتمريض* هى تقديرات مستمدة من بيانات منظمة الصحة العالمية ، وتم استكمالها ببيانات حصل عليها البنك الدولى من مصادر قومية بصورة مباشرة . وتشير البيانات إلى تشكيلة من السنوات ، لاتسبق السنة المحددة بصفة عامة بأكثر من عامين . ويتضمن الرقم الخاص بالأطباء ، بالاضافة إلى العدد الاجمالى للممارسين المسجلين فى البلد ، المساعدين الطبيين الذين يقل تدريبهم الطبى عن تدريب الأطباء المؤهلين ، ولكنهم يقدمون رغم ذلك خدمات طبية مماثلة ، بما فى ذلك اجراء العمليات البسيطة . ويتضمن العاملون بالتمريض الممرضات والممرضين المتخرجين ، والمزاولين والمساعدين والمعاونين ، وكذلك العاملين الصحيين شبه المهنيين واخصائيى الاسعافات الأولية ، والقابلات التقليديات ، الخ . ويوفر ادراج العاملين شبه المهنيين والمعاونين تقديرات أكثر دقة عن رعاية التمريض المتاحة . ولما كان تعريف الأطباء والمشتغلين بالتمريض يتباين . ولما كانت البيانات المعروضة هى بيانات تتعلق بطائفة من السنين . فان البيانات المتعلقة بهذين المؤشرين لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان .

وتبين البيانات الخاصة بعدد *حالات الولادة التى قدم فيها عاملون بالشؤون الصحية رعاية صحية* النسبة المئوية للمواليد المسجلين الذين قدمت لهم عند مولدهم رعاية من قبل عامل بالخدمة الصحية معترف به . والبيانات مأخوذة من منظمة الصحة العالمية ، وجرى استكمالها ببيانات اليونيسيف . وهى تستند إلى مصادر قومية ، مستمدة فى معظمها من تقارير مجتمعية رسمية ومن سجلات المستشفيات ويعكس بعضها فقط حالات الولادة فى المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى . وفى بعض الأحيان يتم استبعاد المستشفيات الخاصة والريفية الأصغر ، وفى بعض الأحيان يتم ادراج حتى المرافق المحلية البدائية نسبيا . ومن ثم فالتغطية ليست شاملة على الدوام ، وينبغى معالجة الأرقام بحرص شديد .

والأطفال ناقصو الوزن عند المولد ، هم الأطفال الذين يزنون أقل من ٢٥٠٠ غرام عند مولدهم . وكثيرا ما يقترن نقص الوزن عند المولد بسوء تغذية الأم ، وينزع إلى زيادة خطر وفيات الأطفال ، ويؤدى إلى ضعف النمو فى مرحلة الرضاعة والطفولة ، مما يزيد من حالات التأخر فى النمو بأشكالها الأخرى . وقد استمدت الأرقام من مصادر منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وهى تستند إلى بيانات قومية . والبيانات لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان ، نظرا لأنها جمعت من توليفة من المسوح والسجلات الادارية التى قد تكون تغطيتها غير ممثلة للواقع على المستوى الوطنى .

ومعدل *وفيات الأطفال الرضع* هو عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ عام من العمر لكل ألف من المواليد أحياء فى سنة معينة . والبيانات مستمدة من مطبوع الأمم المتحدة بعنوان : *وفيات الأطفال دون الخامسة : تقديرات مستقبلية ،* ١٩٥٠ ـ ٢٠٢٥ وكذلك من البنك الدولى .

ويحسب نصيب *الفرد من امدادات السعرات الحرارية اليومية* ، بقسمة مكافىء السعرات الحرارية للامدادات الغذائية فى اقتصاد ما على عدد السكان . وتتألف الامدادات الغذائية من الانتاج المحلى ، والواردات ناقصا الصادرات ، والتغييرات التى تطرأ على المخزون السلعى ، ويستبعد منها علف الماشية ، والبذور المستخدمة فى الزراعة ، والمواد الغذائية التى تفقد فى عمليات التجهيز والتوزيع . وهذه التقديرات مستمدة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

والمقاييس الموجزة فى هذا الجدول ، هى أرقام قطرية مرجحة بحصة كل بلد من المجموع الكلى لعدد السكان .

الجدول ٢٩ ـ التعليم

تشير بيانات هذا الجدول إلى طائفة من السنين ، لاتبعد بصفة عامة بأكثر من عامين عن السنوات المحددة ، غير أن الأرقام بالنسبة للاناث تشير أحيانا إلى سنة سابقة عن المجاميع الكلية . والبيانات مستمدة فى معظمها من اليونسكو .

والبيانات المتعلقة بالقبول بالمدارس *الابتدائية* هى تقديرات للأطفال من جميع الأعمار المقبولين بالمدارس الابتدائية . وقد عبر عن الأرقام باعتبارها نسبة عدد التلاميذ إلى عدد الأطفال من السكان فى السن المدرسية ، وفى حين أن بلدانا كثيرة ترى أن سن المدرسة الابتدائية هو من ٦ إلى ١١ سنة ، فان بلدانا أخرى لا ترى ذلك . ونسبة الالتحاق الاجمالية بالمدارس فى بعض البلدان التى لديها تعليم ابتدائى شامل قد تتجاوز ١٠٠ فى المائة لأن بعض التلاميذ يكونون أصغر أو أكبر من السن القياسية للمدرسة الابتدائية فى البلد .

وجرى احتساب البيانات الخاصة بالقبول بالمدارس *الثانوية* بنفس الطريقة ، ولكن هنا أيضا يختلف تعريف سن المدرسة الثانوية فيما بين البلدان . والشائع هو اعتبار أن هذه السن تتراوح بين ١٢ و ١٧ سنة . ومن شأن الالتحاق المتأخر للطلاب الأكثر نضجا ، وكذلك الاعادة ، وظاهرة « التكويم » فى الفصول النهائية ، أن تؤثر فى النسب .

وجرى احتساب نسبة القبول بالمستوى *التعليمى الثالث* ، بقسمة عدد جميع التلاميذ المقبولين بجميع المدارس التالية للمدارس الثانوية والجامعات على عدد السكان ، فى المجموعة العمرية ٢٠ ـ ٢٤ سنة . وقد أدرج ضمنهم التلاميذ الملتحقون بالمدارس المهنية ، وبرامج تعليم الكبار ، والمعاهد المحلية التى مدتها سنتان ، ومراكز التعليم عن بعد (أساسا الدراسة بالمراسلة) . ويتباين توزيع التلاميذ على هذه الأنواع المختلفة من المعاهد ، بين البلدان . ويستخدم مجموع الشباب ، أى بين سن ٢٠ و ٢٤ سنة ، وهو المقياس الذى أعتمدته اليونسكو باعتبارهم القاسم المشترك (المقام) ، لأنهم يمثلون مجموعة المستوى الثالث المتوسطة رغم أن شبابا أكبر أو أصغر من هذه المجموعة العمرية قد يتم تسجيلهم بمؤسسات المستوى الثالث من التعليم .

وصافى القبول بالابتدائى هو النسبة المئوية للأطفال فى سن المدرسة المقبولين بالمدارس وعلى خلاف القبول الاجمالى ، فان النسب الصافية تتفق مع المجموعة العمرية لتلاميذ المدارس الابتدائية للبلاد . ويعطى هذا المؤشر فكرة أوضح كثيرا عن عدد الأطفال فى المجموعة العمرية المقبولين بالمدارس فعلا دون أن يتضخم العدد بمن يزيد سنهم (أو يقل) عن سن الدراسة .

ونسبة التلاميذ إلى المدرسين هى عدد التلاميذ المقبولين فى المدارس فى بلد ما ، مقسوما على عدد المدرسين فى النظام التعليمى .

والمقاييس الموجزة الواردة فى هذا الجدول ، هى معدلات القبول بالمدارس بالنسبة للبلد ، وقد تم ترجيحها بنصيب كل بلد من المجموع الكلى للسكان .

الجدول ٣٠ ـ توزيع الدخل وتقديرات برنامج المقارنات الدولية للناتج المحلى الاجمالى

تشير بيانات هذا الجدول إلى تقديرات برنامج المقارنات الدولية للناتج المحلى الاجمالى وتوزيع الدخل والمصروفات الذى تحققه مجموعات المئينات الأسرية ، مرتبة حسب جملة دخل الأسرة ، أو دخل الفرد ، أو مصروفاتهما .

ويمثل العمود الأول النتائج الأولية لبرنامج المقارنات الدولية ، المرحلة الخامسة ، لعام ١٩٨٥ . ويعيد البرنامج الدولى صياغة الحسابات القومية التقليدية من خلال مجموعات سعرية خاصة ، ويعيد تفصيل مفردات الناتج المحلى الاجمالى حسب مكونات المصروفات . ومن المتوقع أن تصبح نتائج البرنامج الأكثر شمولا متاحة بحلول نهاية عام ١٩٩١ . والأرقام الواردة هنا عرضة للتغيير وينبغى اعتبارها ارشادية فحسب . ويتم اعداد تفاصيل المرحلة الخامسة من البرنامج الدولى من قبل المكاتب الاحصائية القومية ، ويتم تنسيق النتائج بواسطة المكتب الاحصائى للأمم المتحدة بدعم من الوكالات الدولية الأخرى ، خاصة المكتب الاحصائى للاتحادات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . ويسهم البنك الدولى واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى فى هذا العمل .

وقد اشترك أربعة وستون بلدا فى المرحلة الخامسة من برنامج المقارنات الدولية ، والنتائج الأولية متاحة الآن بالنسبة إلى سبعة وخمسين بلدا . ولم تكن البيانات الخاصة بمجموع الناتج المحلى الاجمالى متاحة بالنسبة لبلد واحد (نيبال) ، وأجريت المقارنات بالنسبة للاستهلاك فقط . وقد حذف من الجدول بلدان يقل عدد سكانهما عن المليون نسمة ـ لوكسمبورغ التى بلغ فيها الرقم القياسى المقدر لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ٨١,٣ ، وسوازيلند وبلغ فيها الرقم القياسى ١٣,٦ . ومن المتوقع الحصول قريبا على البيانات الخاصة بالبلدان السبعة الباقية ، وكلها من دول الكاريبى .

ورغم أن الأرقام المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى معروضة باعتبارها أرقاما قياسية بالنسبة للقيمة فى الولايات المتحدة ، فان البيانات الكامنة وراءها معبر عنها بدولارات الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فان هذه القيم الدولارية ، المختلفة عن تلك الواردة فى الجدولين ١ و ٣ (أنظر الملاحظتين التقنيتين المتعلقتين بهذين الجدولين) يتم الحصول عليها بمعاملات تحويل خاصة تهدف إلى مساواة القوة الشرائية للعملات فى بلدان كل منها . ويعرف معامل التحويل هذا ، المعروف على نحو شائع بتكافؤ القوة الشرائية ، بأنه عدد الوحدات من عملة بلد ما المطلوبة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات فى السوق المحلية التى يشتريها دولار واحد فى الولايات المتحدة . ويتضمن احتساب تكافؤ القوة الشرائية الحصول على كميات ضمنية من بيانات مصروفات الحسابات القومية وبصفة خاصة بيانات الأسعار التى تم جمعها خصيصا ، واعادة تقييم الكميات الضمنية فى كل بلد بمجموعة واحدة من الأسعار المتوسطة . وهكذا فان معدل تكافؤ القوة الشرائية يساوى بين الأسعار الدولارية فى كل بلد ، وتعكس مقارنات الناتج المحلى الاجمالى فيما بين البلدان المستندة اليها ، الفروق فى كميات السلع والخدمات خالية من أى تفاوتات فى مستوى السعر . ويهدف هذا الاجراء إلى جعل المقارنات فيما بين البلدان متماشية مع مقارنات القيمة الحقيقية فيما بين الأزمان التى تستند إلى سلاسل الأسعار الثابتة .

والأرقام المعروضة هنا هى نتائج أفرزها أسلوب مكون من خطوتين . فالبلدان الواقعة فى منطقة ما أو مجموعة ما ، مثل منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، تتم مقارنتها أولا باستخدام الأسعار المتوسطة لمجموعتها نفسها . وبعد ذلك ، فانه نظرا لأن الأسعار المتوسطة للمجموعة قد تختلف عن المجموعات الأخرى ، مما يجعل البلدان التى تنتمى لمجموعات مختلفة غير قابلة للمقارنة ، فانه يتم تعديل أسعار المجموعات لجعلها قابلة للمقارنة على المستوى العالمى . وتستند التعديلات التى يجريها المكتب الاحصائى للأمم المتحدة ، على الفروق السعرية الملحوظة فى شبكة بلدان « حلقة الاتصال » التى تمثل واحدة منها كل مجموعة . ومع ذلك ، فان الربط يتم بطريقة تبقى فى المقارنة الدولية ، المستويات النسبية فى الناتج المحلى الاجمالى الملحوظة فى مقارنة المجموعات :

وقد تم تبنى عملية الخطوتين ، لأن المستويات النسبية للناتج المحلى الاجمالى لبلدين وترتيبهما ، قد تتغير إذا ما أدرج فى المقارنة عدد أكبر من البلدان . وقد رئى أنه لا يجوز السماح بحدوث هذا داخل المنطقة الجغرافية الواحدة ؛ أى أنه يجب ألا تتأثر العلاقة بين غانا والسنغال مثلا ، بالأسعار السائدة فى الولايات المتحدة . وهكذا يتم احتساب اجمالى مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار « الاقليمية » ثم تربط معا . ويتم الربط ، باعادة تقدير النواتج المحلية الاجمالية لجميع البلدان بمتوسط الأسعار « العالمية » ، واعادة تحديد أماكن الاجماليات الاقليمية الجديدة على أساس نصيب كل بلد فى المقارنة الأصلية .

ولا يسمح هذا المنهج بمقارنة كميات أكثر تفصيلا (استهلاك الأغذية مثلا) . ولذلك يتم احتساب هذه الاجماليات الفرعية والفئات الأكثر تفصيلا للمصروفات بالأسعار العالمية . ومن ثم تصبح هذه الكميات قابلة حقا للمقارنة دوليا ، لكن مجموعها لا يساوى النواتج المحلية الاجمالية المبينة ، لأنها احتسبت بمجموعة أخرى من الأسعار .

وبعض البلدان ينتمى إلى مجموعات اقليمية عديدة . وبعض هذه المجموعات لها أولوية ؛ فى حين أن الأخرى متساوية . من ذلك مثلا أنه يتم الحفاظ دوما على الثبات بين أعضاء الاتحادات الأوروبية ، حتى عند المقارنة داخل منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى أو عند المقارنة العالمية . ومع ذلك ، فبالنسبة لفنلندا والنمسا ، فان العلاقة الثنائية التى تسود داخل مقارنة منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، هى نفسها المستخدمة فى المقارنة العالمية . غير أن ثمة علاقة مختلفة بصورة كبيرة (استنادا للأسعار فى وسط أوروبا) تسود فى المقارنة داخل هذه المجموعة ، وهى العلاقة المعروضة فى مطبوع منفصل عن المقارنة الأوروبية .

وتم احتساب التقديرات الواردة فى العمود الثانى من النتائج الفعلية لبرنامج المقارنات الدولية الواردة فى العمود الأول ، باستخدام معدلات النمو السنوى المتوسطة للناتج القومى الاجمالى محسوبة من ملفات البنك الدولى . والأعداد لا تعكس التغيير فى معدلات التبادل التجارى . والتقديرات الواردة فى العمود الثالث محسوبة من تلك الواردة فى العمود الثانى معبرا عنها « بالدولارات الدولية » لعام ١٩٨٥ وضربها فى معدل التضخم فى الولايات المتحدة مقيسا بالمكمش الضمنى للناتج القومى الاجمالى . وتقديرات برنامج المقارنات الدولية معبرا عنها « بالدولارات الدولية » التى لها نفس القوة الشرائية بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى للولايات المتحدة التى للدولار الأمريكى فى سنة

معينة ، وان كانت قوتها الشرائية على الاجماليات الفرعية تحددها الأسعار الدولية المتوسطة وليس الأسعار النسبية للولايات المتحدة .

وللاطلاع على مزيد من التفاصيل عن اجراءات برنامج المقارنات الدولية ، يمكن للقارىء الرجوع إلى المرحلة الرابعة منه بعنوان *المقارنات العالمية للقوة الشرائية والانتاج الحقيقى فى ١٩٨٠* (نيويورك : الأمم المتحدة ، ١٩٨٦) .

وتغطى بيانات توزيع الدخل المناطق الريفية والحضرية بالنسبة لكل البلدان . وتشير لسنوات مختلفة بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٩ ، وهى مستمدة من طائفة منوعة من المصادر ، منها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبى ، ودراسة لوكسمبورغ للدخل ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، *واحصاءات الأمم المتحدة للحسابات القومية : الخلاصة الوافية لاحصاءات توزيع الدخل* ، ١٩٨٥ ، والبنك الدولى ، والمصادر القومية . وقد تم تحديث البيانات بالنسبة لبلدان كثيرة ، وتم حذف بعض بيانات توزيع الدخل التى نشرت من قبل لأنها تشير لسنوات مضت منذ وقت طويل .

وعمليات جمع بيانات توزيع الدخل ليست منظمة بصورة منهجية وليست متكاملة مع النظام الاحصائى الرسمى فى كثير من البلدان . وتستمد البيانات من مسوح يراد بها أغراض أخرى ، وهى فى الأغلب مسوح تتعلق بالمصروفات الاستهلاكية ، تجمع فيها أيضا المعلومات عن الدخل . وتستخدم هذه المسوح طائفة عريضة من مفاهيم الدخل وتصميمات العينة ، وتغطيتها الجغرافية فى أحوال كثيرة أصغر من أن توفر تقديرات ثابتة لتوزيع الدخل على نطاق الأمة . ورغم أن التقديرات المبينة هنا هى أفضل المتاح ، فانها لا تتفادى جميع هذه المشكلات ، ويتعين تفسيرها بحذر .

كما أن نطاق المؤشر محدود بالنسبة لبلدان معينة ، وبيانات البلدان الأخرى ليست قابلة للمقارنة بصورة كاملة . ونظرا لأن الأسر تختلف فى حجمها ، فان التوزيع الذى ترتب فيه الأسر حسب نصيب الفرد من دخل الأسرة بدلا من جملة دخل الاسرة ، هو توزيع أفضل لكثير من الأغراض . وهذه التفرقة هامة لأن الأسر التى ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل كثيرا ما تكون أسرا كبيرة ، قد يكون دخلها الاجمالى مرتفعا ، فى حين أنه قد تكون أسر كثيرة دخلها الأسرى منخفض ، ولكنها أسر صغيرة الحجم ومن ثم يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل . وتتوافر المعلومات المتعلقة بتوزيع نصيب الفرد من دخل الأسرة لقلة من البلدان لا غير ، وقلما تكون مستوفاة لآخر لحظة ، وحيثما أمكن ، تم ترتيب التوزيعات حسب نصيب الفرد من الدخل ، ولكن ترتيبها كان فى الأغلب حسب دخل الأسرة ، وفى حالات أخرى حسب نصيب الفرد من المصروفات أو حسب مصروفات الأسرة . وحيث أنه من المحتمل أن يكون حجم الأسرة صغيرا بالنسبة للأسر منخفضة الدخل (مثلا الأسر المكونة من شخص واحد أو من زوجين بلا أولاد) ، فان توزيع دخل الأسرة قد يظهر التفاوت فى الدخل بأكثر من حقيقته . كذلك ، فانه نظرا لأن مدخرات الأسر تميل إلى الزيادة بصورة أسرع عندما ترتفع مستويات الدخل ، فان توزيع المصروفات ينزع إلى اظهار التفاوت فى الدخل بأقل من حقيقته . والدراسة التى اضطلع بها البنك الدولى لقياس مستويات المعيشة ومشروع تصحيح الأبعاد الاجتماعية (وقد شمل الأخير بلدان أفريقيا جنوب الصحراء) ، تستعين بهما بعض البلدان لكى تحسن البيانات التى تجمعها وتحللها عن توزيع الدخل .

الجدول ٣١ ـ التحضر

استمدت بيانات سكان الحضر وتجمعاتهم فى المدن الكبيرة من مطبوع الأمم المتحدة *توقعات التحضر العالمى* ، *واستكمل ببيانات من البنك الدولى* . وجرى احتساب معدلات نمو سكان الحضر من واقع تقديرات البنك الدولى للسكان ، واحتسبت تقديرات حصص سكان الحضر من واقع المصدرين سالفى الذكر .

ونظرا لأن التقديرات الواردة فى هذا الجدول تستند إلى التعاريف القومية المختلفة حول ماهية الحضر ، فلابد من توخى الحذر فى تفسير المقارنات عبر البلدان .

وتم احتساب المقاييس الموجزة لسكان الحضر باعتبارهم نسبة مئوية من جملة السكان ، من واقع النسب المئوية لكل بلد بعد ترجيحها بحصة كل بلد من المجموع الكلى للسكان ، أما المقاييس الموجزة الأخرى الواردة فى هذا الجدول ، فقد رجحت بنفس الطريقة ، باستخدام سكان الحضر .

الجدول ٣٢ ـ المرأة فى التنمية

يعرض هذا الجدول بعض المؤشرات الأساسية مجزأة لعناصرها وذلك لبيان الفروق بين الجنسين لتصوير وضع المرأة فى المجتمع . ويتراءى فى المقاييس ، وضع المرأة الديمغرافى وفرصها فى الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية . وتتضح حالات الشذوذ الاحصائى بصورة أكبر عند تحليل المؤشرات الاجتماعية حسب الجنس ، وذلك لأن نظم الابلاغ ضعيفة فى مجالات لها أهمية خاصة بالنسبة للمرأة . وتميل المؤشرات المستمدة من التعدادات والمسوح ، كتلك الخاصة بالسكان ، إلى أن تكون درجة ثباتها متساوية تقريبا بالنسبة للنساء والرجال ؛ لكن المؤشرات التى تستند استنادا كبيرا للسجلات الادارية ، مثل سجلات وفيات الأمهات والأطفال ، أقل ثباتا . وفى الوقت الراهن ، يكرس قدر أكبر من الموارد لتطوير معلومات أفضل

حول هذه الموضوعات ، لكن ثبات البيانات ، حتى فى السلاسل المعروضة ، لا يزال متفاوتاً تفاوتا كبيرا .

ويبين *معدل الوفاة دون الخامسة* مدى احتمال أن يموت طفل مولود حديثا قبل أن يصل إلى الخامسة . والمعدلات مستمدة من جداول الحياة المستندة للتقدير الحالى للعمر المتوقع عند المولد ولمعدلات وفيات الرضع . وبصفة عامة يولد فى جميع أنحاء العالم عدد من الذكور يفوق عدد الاناث . وفى ظل الظروف الطيبة من حيث التغذية والصحة فى أوقات السلم ، تكون نسبة الوفيات بين الأطفال الذكور دون الخامسة أعلى منها لدى الاناث . ويبين هذان العمودان أن الفروق بين الاناث والذكور فى التعرض لخطر الموت حتى الخامسة تتباين بصورة كبيرة . وفى اقتصادات السوق الصناعية ، فان الأطفال الرضع من الاناث يقل تعرضهم لخطر الموت حتى الخامسة بنسبة ٢٣ فى المائة عن الذكور ، على حين أن خطر الموت حتى الخامسة أعلى بالنسبة للاناث عنه بالنسبة للذكور فى بعض البلدان الأدنى دخلا ، مما يوحى بوجود تمييز فى المعاملة بين الذكور والاناث بالنسبة للغذاء والرعاية الطبية .

وتؤثر هذه التفرقة بصورة خاصة على الفتيات الصغيرات جدا ، اللاتى قد يحصلن على حصة أصغر من الأغذية النادرة أو يتلقين قدرا أقل من العناية الطبية العاجلة المكلفة . ولا يرتبط نمط التفرقة هذا بالتنمية بصورة متجانسة . فهناك بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل (ومناطق داخل البلدان) يقترب فيها الخطر النسبى للموت حتى الخامسة للاناث بالنسبة للذكور من النمط الموجود فى البلدان الصناعية . ومع ذلك ، ففى كثير من البلدان الأخرى تبين الأعداد بصورة صارخة الحاجة إلى ربط المرأة بالتنمية بصورة أوثق . ومؤشرات الصحة والرفاهية فى كل من الجدول ٢٨ وفى عمود وفيات الأمهات فى هذا الجدول تلفت الانتباه بصفة خاصة إلى الظروف المرتبطة بالحمل . فهذا النشاط لا يزال يتضمن أكبر خطر للموت بالنسبة للمرأة فى سن الانجاب فى البلدان النامية . والمؤشرات تعكس ، لكنها لا تقيس ، كلاً من توافر الخدمات الصحية للمرأة والرفاهية العامة والوضع التغذوى للأم .

وقد ورد تعريف *العمر المتوقع عند المولد* فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ١ .

وتشير *وفيات الأمهات* إلى عدد وفيات الاناث التى تحدث أثناء الوضع بالنسبة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى . ونظرا لأن بعض البلدان يعرف « الوفاة خلال الوضع » تعريفا أوسع ليشمل مضاعفات الحمل أو النفاس ، أو الاجهاض ، ونظرا لأن كثيرا من النساء الحوامل يقضين نحبهن بسبب نقص الرعاية الصحية المناسبة ، فانه من الصعب قياس وفيات الأمهات بصورة متجانسة وثابتة عبر البلدان . وقد استمدت البيانات الواردة فى هاتين السلسلتين من مصادر وطنية متباينة ، جمعتها منظمة الصحة العالمية ، وان كان كثير من النظم الادارية الوطنية ضعيفاً ولا يسجل الأحداث الحيوية بصورة نظامية ، والبيانات مستمدة فى معظمها من التقارير الرسمية للمجتمعات المحلية ومن سجلات المستشفيات ، ويتراءى فى البعض منها الوفيات فى المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى فحسب . وفى بعض الأحيان ، تستبعد المستشفيات الخاصة والريفية الأصغر ، وفى بعض الأحيان يتم ادراج حتى المرافق المحلية البدائية نسبيا . ومن ثم ، فان هذه التغطية ليست شاملة دوما ، وينبغى تناول الأرقام بأقصى درجة من الحذر .

ومن الواضح ، أن الكثير من وفيات الأمهات يمر دون تسجيل ، وبصفة خاصة فى البلدان التى يعيش فيها سكان الريف فى مناطق نائية ؛ ويفسر هذا بعض الأعداد شديدة الانخفاض المبينة فى الجدول خاصة بالنسبة لبلدان أفريقية كثيرة . وبالاضافة إلى هذا ، ليس من الواضح ، ما إذا كانت زيادة عدد الأمهات فى المستشفيات تعكس وجود رعاية طبية للنساء أوسع نطاقا أو تعكس مزيداً من المضاعفات فى الحمل والولادة بسبب قلة التغذية مثلا (يحوى الجدول ٢٨ بيانات عن وزن الأطفال المنخفض عند المولد) .

وتحاول هذه السلاسل الزمنية أن تجمع معا المعلومات المتاحة بسهولة والتى لا ترد دائما فى المطبوعات الدولية . وتنبه منظمة الصحة العالمية إلى انه توجد بغير شك ثغرات فى السلاسل ، ودعت البلدان إلى تقديم أرقام أكثر شمولا . وهى مستنسخة هنا من مطبوع لمنظمة الصحة العالمية فى عام ١٩٨٦ بعنوان *معدلات وفيات الأمهات* ، واستكملت من مطبوع لليونيسيف بعنوان *حالة أطفال العالم ١٩٨٩* ، وذلك كجزء من الجهد الدولى لالقاء الضوء على البيانات فى هذا المجال . وتشير البيانات إلى أى عام من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٤ .

وتبين مؤشرات *التعليم* المستندة إلى مصادر اليونسكو مدى توافر فرص متكافئة للاناث للالتحاق بالمدارس .

والنسبة المئوية للمجموعة التى تستمر حتى الصف الرابع هى النسبة المئوية من الأطفال الذين بدأوا الدراسة الابتدائية فى ١٩٧٠ و ١٩٨٤ على التوالى ، واستمروا حتى الصف الرابع بحلول عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٧ ، والأرقام المطبوعة بالبنط الأسود تمثل مجموعات سابقة أو لاحقة . وتستند البيانات إلى سجلات القبول . ومعدلات الاستمرار الأعلى بصورة طفيفة للاناث فى بعض البلدان الافريقية قد تشير إلى مشاركة الذكور فى أنشطة مثل رعى الماشية .

ولو تساوت الأمور ، وكانت الفرص متماثلة ، وجب أن تكون *نسبة الاناث لكل ١٠٠ من الذكور* قريبة من ١٠٠ . غير أن عدم المساواة قد يدفع النسب فى اتجاهات مختلفة . فعلى سبيل المثال

سيرتفع عدد الاناث لكل ١٠٠ من الذكور في مستوى المدرسة الثانوية إذا ما انخفض انتظام الذكور بصورة أسرع في الصفوف النهائية ، بسبب فرص العمل الأوسع المتاحة لهم ، أو تجنيدهم في الجيش ، أو هجرتهم بحثا عن عمل . وبالاضافة إلى ذلك ، فانه نظرا لأن الأعداد في هذه الاعمدة تشير أساسا للتعليم الثانوي العام ، فانها لاتضم المقيدين في المدارس التقنية والمهنية أو في التلمذة الصناعية (ومعظمهم من الذكور) كما هو الحال في أوروبا الشرقية .

وكل المقاييس الموجزة هي بيانات قطرية مرجحة بنصيب كل بلد من اجمالي السكان .

الجدول ٣٣ - الغابات والمناطق المحمية والمياه

هذا الجدول الجديد الخاص بالموارد الطبيعية هو خطوة أولى نحو ادراج البيانات المتعلقة بالبيئة في تقييم التنمية وفي تخطيط الاستراتيجيات الاقتصادية . وهو يقدم صورة جزئية عن حالة الغابات ، ونطاق المناطق المحمية لصون الطبيعة والأغراض الأخرى المتعلقة بالبيئة ، وتوافر المياه العذبة واستخدامها . والبيانات المقدمة هنا مستمدة من أكثر المصادر المتوافرة جدارة بالثقة ، المذكورة في مطبوع معهد الموارد العالمية المعنون *موارد العالم* ٩٠ - ١٩٩١ . ومع ذلك ، فان هذه البيانات ينبغي استخدامها بحذر ، ربما أكثر من أي بيانات أخرى في هذا التقرير . وفي حين أنها تصور بدقة الفروق الأساسية في الموارد والاستخدامات بين البلدان ، فان قابليتها للمقارنة الحقيقية محدودة بسبب التباين في جمع البيانات والمناهج الاحصائية والتعاريف والموارد الحكومية .

ولم يتم بعد الاتفاق على اطار مفاهيمي يحقق التكامل بين الموارد الطبيعية والبيانات الاقتصادية التقليدية . كما أن القصد من المقاييس المبينة في هذا الجدول لا يتمثل في جعلها مؤشرات نهائية عن الثروة من الموارد الطبيعية ، أو الصحة البيئية ، أو نضوب الموارد . لقد اختيرت لأنها متوافرة بالنسبة لمعظم البلدان ، ولأنها قابلة للاختيار ، وتعكس بعض الظروف العامة للبيئة .

ويشير *اجمالي مساحة* الغابات إلى اجمالي مساحات الأشجار والنباتات الطبيعية المليئة بالحياة النباتية الدغلية التي تسودها الأشجار . وهذه التقديرات مستمدة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في ١٩٨٠ . ويستند البعض منها إلى عمليات جرد أحدث أو عمليات تقييم تقوم على استخدام التوابع الاصطناعية أجريت خلال الثمانينات . وستكمل الفاو في ١٩٩٢ وتنشر تقييما عن نطاق الغابات العالمية وسلامتها سيؤدي إلى تعديل بعض هذه التقديرات بصورة كبيرة . ويشير اجمالي مساحة الغابات *المغلقة* إلى تلك المساحات من الغابات التي تغطي فيها الأشجار نسبة كبيرة من الأرض والتي لا يوجد فيها أي غطاء أرضي متصل . ومع ذلك فان الغابات المغلقة بالنسبة لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، معرفة باعتبارها مناطق الغابات التي تتوج فيها الأشجار ما يزيد على ٢٠ في المائة من المساحة . ولا تتضمن مناطق الأشجار الطبيعية هذه مزارع الأشجار .

ويشير *اجمالي عملية ازالة الأشجار سنويا* إلى الغابات المغلقة والمفتوحة على حد سواء . (تعرف الغابات المفتوحة باعتبارها غابات تتضمن غطاء شجريا لا يقل عن ١٠ في المائة مع وجود غطاء أرضي متصل) . وفي بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، تتوج الغابات المفتوحة غطاء يشمل ٥ - ٢٠ في المائة أو خليطا من الشجيرات والأشجار القزمة . وتعرف ازالة الغابات باعتبارها العملية المستمرة لتحويل أراضي الغابات إلى استخدامات أخرى ، بما في ذلك المراعي ، والزراعة المتنقلة ، والزراعة المميكنة ، أو استحداث البنية الأساسية . ومن الصعب تقييم حجم ازالة الغابات سنويا ، في الغابات المفتوحة والمغلقة على حد سواء ، وغالبا ما يتم الاضطلاع به باعتباره دراسات خاصة . وقد حسبت التقديرات المبينة هنا عن الفترة ٨١ - ١٩٨٥ في عام ١٩٨٠ ، وكانت قد وضعت تقديرا مستقبليا لمعدل ازالة الغابات خلال السنوات الخمس الأولى من العقد . والأرقام المطبوعة بالبنط الأسود هي تقديرات من فترات أخرى وتستند إلى تقييمات أحدث أو أفضل من تلك التي استخدمت في التقديرات المستقبلية لعام ١٩٨٠ .

وينبغي ايراد ملاحظة خاصة عن البرازيل - البلد الذي يضم أكبر غابات مدارية مغلقة في العالم - والذي يضطلع حاليا بعمليات تقييم سنوية لازالة الأشجار . ولا تتضمن المناطق التي تزال منها الغابات التي تقطع منها الأشجار ولكن يقصد تركها لتنمو من جديد ، أو التي تدهورت بسبب جمع حطب الوقود ، أو تساقط الأحماض ، أو حرائق الغابات . وفي البلدان الصناعية المعتدلة المناخ ، يعد تحويل الغابات الباقية إلى استخدامات أخرى بشكل دائم ، أمرا نادرا نسبيا . والبرازيل فريدة في أنها أجرت تقييمات كثيرة لنطاق الغابات وعمليات ازالة الغابات باستخدام منهجية مشتركة تقوم على صور مأخوذة من توابع لاندسات الاصطناعية . ويقدر أن عملية ازالة الغابات في منطقة الغابات المغلقة في منطقة الأمازون القانونية في البرازيل خلال ١٩٩٠ شملت ١٣٨٠٠ كيلو متر مربع ، بعد أن كانت تقدر بـ ١٧٩٠٠ كيلو متر مربع في ١٩٨٩ . وفيما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٨ ، بلغ متوسط ازالة الغابات في هذه المنطقة نحو ٢١٠٠٠ كيلو متر مربع ، وبلغت ذروتها في ١٩٨٧ وانخفضت بصورة كبيرة بعد ذلك . وبحلول عام ١٩٩٠ ، بلغ اجمالي مجمع ازالة الغابات (الحديث والتاريخي على حد سواء) داخل منطقة الأمازون القانونية ٤١٥٠٠٠ كيلو متر مربع . كما تتم ازالة الغابات خارج منطقة الأمازون القانونية ، لكن المعلومات المتوافرة عن مداها

أقل كثيرا . وهناك تقدير تم وضعه فى ١٩٨٠ ، بان اجمالى ازالة الغابات فى الغابات المفتوحة فى البرازيل بلغ نحو ١,٠٥ مليون هكتار وهو أحدث تقدير متوافر .

و*مساحات الأرض المحمية* هى المساحات المحمية على النطاق القومى والتى لا تقل عن ١٠٠٠ هكتار وتقع ضمن فئة من فئات الادارة الخمسة : الأرض المفردة للأغراض العلمية فقط ، والأرض المفردة لحماية الطبيعة بصورة حازمة ، والحدائق القومية ذات الأهمية القومية أو الدولية (والتى لا يؤثر عليها النشاط الانسانى من الناحية المادية) ، والآثار الطبيعية ، ومناطق المناظر الطبيعية التى لها جوانب فريدة ، والأراضى المفردة لأغراض تتعلق بالطبيعة والخاضعة لادارة خاصة وملاذ الحياة البرية ، ومناطق المناظر الطبيعية المحمية والمناطق الخاصة بالمناظر البحرية المحمية (والتى قد تتضمن مناظر طبيعية ثقافية) . ولا يتضمن الجدول مناطق محمية بحكم القانون المحلى أو الاقليمى وحده أو المناطق التى يسمح فيها بالاستخدامات الاستهلاكية للحياة البرية . وهذه البيانات عرضة للتباين فى التعاريف وفى نظام الابلاغ إلى المنظمات ، مثل مركز رصد حماية البيئة العالمى ، الذى يجمع هذه البيانات وينشرها .

وبيانات *موارد المياه المتجددة الداخلية* عرضة للتباين فى أساليب جمع البيانات والتقدير لكنها تبين بدقة حجم استخدام المياه من الزاوية الاجمالية ومن حيث نصيب الفرد على حد سواء . ومع ذلك ، فان هذه البيانات تخفى ما يمكن أن يشكل تباينا كبيرا فى اجمالى موارد المياه المتجددة من سنة لأخرى . كما انها لا توضح التباين فى توافر المياه داخل بلد ما ، موسميا وجغرافيا على حد سواء . ونظرا لأن موارد المياه العذبة تستند إلى متوسطات طويلة الأجل ، فان تقديرها يستبعد صراحة دورات الجفاف والأمطار التى تستمر عقدا أو امدا . وقد تم جمع هذه البيانات من مطبوعات قومية ودولية ومهنية من مجموعة متنوعة من السنوات . ونظرا لعدم وجود مقاييس أخرى ، فان تقديرات عمليات السحب القطاعى يتم وضع نماذج لها عند الاقتضاء (استنادا إلى المعلومات بشأن الصناعة وأساليب الرى ، وعدد الماشية ، وخليط المحاصيل ، ومعدل سقوط الأمطار) . ويعتقد أن البيانات المستمدة من البلدان الصغيرة والمناطق القاحلة أقل مصداقية من تلك المستمدة من البلدان الكبيرة ومن المناطق الأكثر رطوبة . ولا تتضمن هذه البيانات المياه العذبة الناتجة فى محطات التحلية .

ويشير *السحب السنوى* إلى متوسط التدفقات السنوية للأنهار والمياه الجوفية المستمدة من تساقط الأمطار داخل البلد . ويرد فى هذا الجدول *الاجمالى* المسحوب *والنسبة المئوية* المسحوبة من الموارد المتجددة الاجمالية . وقد يزيد اجمالى المياه المسحوبة من أجل الاستخدام عن اجمالى المورد المتجدد فى بلد ما لسببين . فقد يتم سحب المياه من بحيرة أو نهر يشترك فيهما بلد آخر ، أو قد يتم سحبها من مستودع مائى أرضى لا يشكل جزءا من الدورة المتجددة . ويتضمن الاستخدام *المحلى* مياه الشرب ، واستخدامات أو امدادات البلديات ، والاستخدامات من أجل الخدمات العامة ، والمؤسسات التجارية ، والبيوت . ويدمج السحب المباشر من أجل الاستخدام *الصناعى* ، بما فى ذلك السحب من أجل تبريد محطات الكهرباء الحرارية ، فى العمود الأخير من هذا الجدول ، مع السحب من اجل *الزراعة* (الرى وتربية الماشية) . وتستند التقديرات الموضوعة عن نصيب الفرد من الاستخدام إلى تقديرات السكان فى ١٩٨٧ ، وهى سنة الأساس لمعظم تقديرات الموارد والسحب .

مصادر البيانات

الانتاج والاستيعاب المحلي	UN Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Statistical Yearbook*. New York. ——. Various years. *Energy Statistics Yearbook*. Statistical Papers, series J. New York. UN International Comparison Program Phases IV (1980) and V (1985) reports, and data from ECE, ESCAP, Eurostat, OECD, and UN. FAO, IMF, UNIDO, and World Bank data; national sources.
الحسابات المالية والنقدية	International Monetary Fund. *Government Finance Statistics Yearbook*. Vol. 11. Washington, D.C. ——. Various years. *International Financial Statistics*. Washington, D.C. UN Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *World Energy Supplies*. Statistical Papers, series J. New York. IMF data.
المعاملات التجارية الدولية الأساسية	International Monetary Fund. Various years. *International Financial Statistics*. Washington, D.C. UN Conference on Trade and Development. Various years. *Handbook of International Trade and Development Statistics*. Geneva. UN Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Monthly Bulletin of Statistics*. New York. ——. Various years. *Yearbook of International Trade Statistics*. New York. FAO, IMF, UN, and World Bank data.
التمويل الخارجي	Organisation for Economic Co-operation and Development. Various years. *Development Co-operation*. Paris. ——. 1988. *Geographical Distribution of Financial Flows to Developing Countries*. Paris. IMF, OECD, and World Bank data; World Bank Debtor Reporting System.
الموارد البشرية والطبيعية	Bulatao, Rodolfo A., Eduard Bos, Patience W. Stephens, and My T. Vu. 1990. *World Population Projections, 1989–90 Edition*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press. Institute for Resource Development/Westinghouse. 1987. *Child Survival: Risks and the Road to Health*. Columbia, Md. Mauldin, W. Parker, and Holden J. Segal. 1988. "Prevalence of Contraceptive Use: Trends and Issues." *Studies in Family Planning* 19, 6: 335–53. Sivard, Ruth. 1985. *Women—A World Survey*. Washington, D.C.: World Priorities. UN Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Demographic Yearbook*. New York. ——. Various years. *Population and Vital Statistics Report*. New York. ——. Various years. *Statistical Yearbook*. New York. ——. 1989. *Levels and Trends of Contraceptive Use as Assessed in 1988*. New York. ——. 1988. *Mortality of Children under Age 5: Projections 1950–2025*. New York. ——. 1989. *Prospects of World Urbanization*. New York. ——. 1989. *World Population Prospects: 1988*. New York. UN Educational Scientific and Cultural Organization. Various years. *Statistical Yearbook*. Paris. ——. 1988. *Compendium of Statistics on Illiteracy*. Paris. UNICEF. 1989. *The State of the World's Children 1989*. Oxford: Oxford University Press. World Health Organization. Various years. *World Health Statistics Annual*. Geneva. ——. 1986. *Maternal Mortality Rates: A Tabulation of Available Information*, 2nd edition. Geneva. ——. Various years. *World Health Statistics Report*. Geneva. World Resources Institute. 1990. *World Resources 1990–91*. New York. FAO and World Bank data.

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٩١ / ٥٤٢٤

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

البنك الدولى

خلال الوقت الذى تستغرقه قراءة هذه الفقرة ، سيولد نحو مائة طفل ـ ستة منهم فى البلدان الصناعية وأربعة وتسعون فى البلدان النامية . وقد زاد بعض البلدان فى العالم النامى مستوى معيشته بأكثر من خمسة أضعاف فى الأربعين سنة الماضية ، لكن بلدانا أخرى كثيرة لم تحقق سوى تقدم ضئيل . و اليوم ، يعيش أكثر من بليون نسمة ، أو ربع سكان العالم النامى ، فى فقر مدقع على ما يقل عن دولار يوميا . ومهما كانت التوقعات مشرقة فى الاقتصادات الصناعية ، فلن يتوصل العالم إلى الازدهار والأمن الدائمين إلا إذا تمكنت البلدان النامية من رفع مستوى المعيشة بها . ذلك هو تحدى التنمية ، وهو موضوع العدد السنوى الرابع عشر من **تقرير عن التنمية فى العالم** .

إن مهمة التنمية هى مهمة مروعة ، ومع ذلك فإن التاريخ يبين أن تحقيق التقدم السريع والمستمر أمر ممكن ـ حتى فى البلدان التى لم تحابيها الطبيعة بالكثير فيما عدا الموارد البشرية . وقد كان هناك تباين كبير فى أداء البلدان النامية ، وليست هناك صيغة وحيدة للتنمية . ومع ذلك ، فإن التقرير يوضح ان السياسات المتبعة على عدة جبهات ـ لدعم الاستثمار فى البشر ، ووجود منظمى مشروعات ناجحين ، والانفتاح الأكبر للتجارة والتكامل الاقتصادى العالمى ، وتوافر أساس اقتصادى كلى مستقر ـ قد ثبتت فاعليتها فى البلدان التى تواجه ظروفا جد مختلفة .

وتشكل هذه السياسات أساسا لتوافق فى الرأى آخذ فى البزوغ يحبذ الأخذ باستراتيجية للتنمية مشجعة للسوق . ويصف التقرير هذه الاستراتيجية ، وما الذى تستطيع ان تفعله البلدان النامية والصناعية على حد سواء ، وكذلك وكالات المعونة والتمويل متعددة الأطراف ، لضمان نجاحها . ويمضى لمدى أبعد : فيوضح الطرق المتكاملة التى تستطيع بها الأسواق والحكومات أن تتعاون معا .

وهناك موضوع رئيسى فى التقرير هو كيف تتفاعل الجوانب المختلفة للتنمية المشجعة للسوق . ان الاستثمار فى البشر يستحث انتاجية منظمى المشروعات بأقوى صورة فى الاقتصاد الذى تكون أسواقه المحلية غير مشوهة نسبيا ـ ذلك أن الأسواق المحلية الكفؤة تزيد عائد الاستثمار فى البشر . وقيام اقتصاد كلى أكثر استقرارا يجعل من الأيسر تحمل الصدمات الخارجية التى قد يتسبب فيها تكامل أكبر مع الاقتصاد العالمى ـ والروابط العالمية توفر فرصا للحصول على رأس المال ، مما يجعل من الأيسر الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى الكلى عندما تلم به الصدمات الداخلية .

ويحتوى هذا التقرير ، مثل طبعاته السابقة ، على مؤشرات التنمية العالمية التى توفر بيانات حالية شاملة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيما يزيد على ١٨٠ بلدا واقليما . وهذه البيانات متاحة أيضا على اسطوانات صغيرة لاستخدامها فى الكومبيوتر الشخصى .

تصميم الغلاف : **والت روزنكويست**

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

ISBN 0 - 8213 - 1798 - 9
ISSN 0271 - 1834
IBO 856